

# حَاشِيَةُ الشَّهَابِ

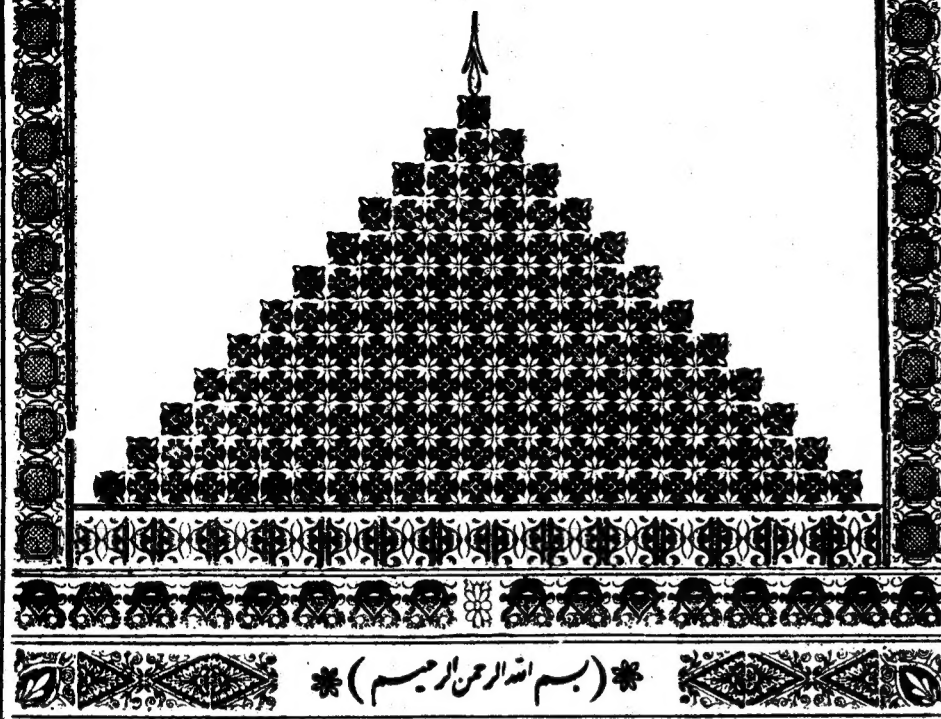
المُسَمَّاةُ

عَنَايَةُ الْقَاضِي وَكَفَايَةُ الرَّاضِي

عَلَى

## تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ

الجزء الثالث



\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(سورة آل عمران)\*

(قوله انما فتح الميم في المشهور الخ) قد سبق الكلام في معنى الم وهل هي معربة أو مبنية أو موقوفة وأن الصحيح أنها معربة وانما سماها بعضهم مبنية لعدم الاعراب بالفعل لفقد المقتضى له وأن سكون أعجازها سكون وقف لا بناء ولذا اغتفر فيها التقاء الساكنين وحسن ذلك كان حقها هنا سكون الميم وفتح الهمزة لكن جمهور القراء على فتح الميم وطرح الهمزة واختلف في توجيهه فذهب سيويوه وكثير من النحاة إلى أنه حرّك لا لتقاء الساكنين بالفتح خلفه وللحفاظ على تنعيم لفظ الله وعليه منى في الفصل لانه مختصر الكتاب وذهب القراء واختاره في الكشف إلى أنه نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت وأورد عليه أن همزة الوصل سقطت في الدرج ونقل الحركة انما يكون على تقدير ثبوتها لا ابتداء حركتها ابقاء لها وأجيب عنه بأنه على نية الوقف فتكون ثابتة لانه ابتداء كلام ولا براه مجرى الدرج اتصل به وحرّك وأما قول ابن الحاجب انه ضعيف فغير مسلم ولما كان التقاء الساكنين شائعا في الوقف لم يقل ان التحريك له واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله توهم التحريك فانه غير محذور وقوله وقرئ بكسر ها الخ هي قراءة أبي حنيفة قال الزمخشري وما هي بقبولة لكن القنارسي قال ان القياس لا يدفعها وعن عاصم تسكين ميم والابتداء بالهمزة مع الوقف وعدمه واختير الفتح لئلا يجمع كسرتان وياء بمنزلة كسرتين وأورد عليه اتفاقهم على كسرة الرحيم الله في الوصل وفي شرح الطيبة كسريم الرحيم الله الجمهور على أنه حركة اعراب فلا يرد ما ذكر ويحتمل أنها سكنت بنية الوقف ثم حركت لا لتقاء الساكنين وروى عن أم سلمة رضي الله عنها قراءة تسكون الميم وقطع الهمزة وروى عن الكسائي فتح ميمه وصلوا وهو موجه بما مر ويحتمل نصبه بأعنى مقدرا (قوله روى الخ) المروي أنه عليه الصلاة والسلام قال اسم الله الاعظم في ثلاث سور سورة البقرة وآل عمران وطه قال أبو أمامة فالتسبيح فوجدت في البقرة الله لا اله الا هو الخ والقيوم الخ والمصنف رحمه الله رواه بالمعنى (قوله القرآن

\*(سورة آل عمران مدنية وآيهاماتنا آية)\*  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(الم الله لا اله الا هو) انما فتح الميم في المشهور وكان حقها أن يوقف عليها لالتقاء حركة الهمزة عليها ليدل على أنها في حكم الساتل لانها أسقطت للتخفيف للدرج فان الميم في حكم الوقف كقولهم واحد اثنان بالتقاء حركة الهمزة على الدال لا لتقاء الساكنين فانه غير محذور في باب الوقف ولذلك لم تحرك الميم في لام وقرئ بكسر ها على توهم التحريك لا لتقاء الساكنين وقرأ أبو بكر بسكونها والابتداء بما بعدها على الاصل (الحق القيوم) روى أنه عليه الصلاة والسلام قال ان اسم الله الاعظم في ثلاث سور في البقرة الله لا اله الا هو الخ والقيوم وفي آل عمران الله لا اله الا هو الخ والقيوم وفي طه وعنت الوجوه للحق القيوم (نزل عليك الكتاب) القرآن

نجوماً) أى على التدرج بناء على الفرق بين الانزال والتزليل واليه أشار في تفسير أنزل هنا بقوله  
 جملة وقدم أن بعضهم فسر التدرج بالتكثير الذى يدل عليه فعل ورد بأنه انما يدل عليه لو لم يكن  
 للتعدية كما هنا فان نزل لازم فلا يصح فيه ذلك ومترجوا به وأما رد أبي حيان رحمه الله بأنه ورد  
 في وصف القرآن نزل وأنزل فغير وارد وقال الحلبي انه يرى في كلام الرمحسرى تناقضاً حيث قال ان نزل  
 يقتضى التجميع وأنزل يقتضى الانزال الدفيعي وتجوز ان يراد بالفرقان القرآن مع أنه قيل فيه أنزل  
 قال ولا ينبغي أن يقال ذلك لانه لم يقل ان أنزل للانزال الدفيعي وفي المعنى بشكل على الرمحسرى قوله  
 تعالى لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بكونه جملة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب وقال العراقي  
 ان القرآن أنزل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا جملة واحدة ومن سماء الدنيا مجزأ في ثلاث  
 وعشرين سنة فيجوز أن يقال فيه نزل وأنزل وأما بقية الكتب فلا يقال فيها إلا أنزل وهذا أرجح  
 وأظهر وهذا فطير لم يخمر وتخصيره أن التدرج ليس هو التكثير بل الفعل شيئاً فشيئاً كما في تسلسل  
 والالفاظ لا بد فيها من ذلك فصيغة نزل تدل عليه والانزال مطلق لكنه اذا قامت القرينة براد بالتدرج  
 التجميع والانزال الذى قد قول به خلافة أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام اذا عرفت هذا فكل ما  
 ذكر من عدم البصرة وضيق العطن فافهم وقدم ترافيه مفصلاً (قوله بالعدل أو بالصدق الخ) قيل  
 ليس في اللغة الحق بمعنى العدل والجمع المحققة وصفه بالصدق باعتبار بعض أجزائه وهو الاخبار  
 ويمكن أن يجعل باعتبار جميع أجزائه لاستلزام كل انشاء خبراً وليس بشئ لانه نص عليه امام اللغة  
 الراغب وعليه تعويل المصنف رحمه الله فيما مر جعه الى اللغة ومع قوله في أخباره كيف يتوهم  
 السؤال بالانشآت وما بين يديه ما تقدمه من الكتب كما مر تحقيقه وهو في وضع الحال وتقديره  
 ملتبس بالحق أو محققاً (قوله واشتقاقهما من الوري والتجلى الخ) الظاهر أنهما أعجميان لا عربيان  
 وعلى أقول بعريتهما فأمر الاشتقاق والوزن ظاهر وعلى الأول فلامعنى له على الحقيقة لانه أما أن يشتق  
 من ألفاظ أخر أعجمية ولا مجال لأبائه أو من ألفاظ عربية فهو استنتاج للضب من الحوت ولذا  
 عذبه المصنف رحمه الله تعسفا فلم يبق إلا أنه بعد التعريب أجره مجرى أبيتهم في الزيادة والاصالة  
 وفرضوا له أصلاً لا تعرف ذلك وقد نقل هذا عن بعض المتقدمين ومثله ما مر في طالوت فمن قال انه  
 منقول عن البصريين والكوفيين لم يأت بشئ وعلى هذا الاخبار فالتوراة قيل انها من وري الزناد  
 يرى اذا قدح فظهر منه النار لانها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال وقيل انها من وري أى عرض لان فيها  
 رموزاً كثيرة وقوله ووزنهما بتفعلة بفتح العين عند بعض الكوفيين وبكسرهما عند الفراء لكن  
 فقت وقلت يا وهما ألفا للتخفيف كما قالوا في توصية ونوصاة وهي لغة لبعض العرب وعند الخليل وسيبويه  
 فوعلة والاصل وورية فأبدت الواو اء وقوله والتجلى بفتح فكون هو الماء الذى ينزل في الارض ومنه  
 النيل لما ينبت فيه ويطلق على الوالد والولد وهو أعرف فهو ضد كما قاله للزجاجي وهو من تجل بمعنى  
 ظهر سمى به اما لاستخراجه من اللوح المحفوظ وظهوره منه أو من التوراة وقيل انه من التناجل وهو  
 التنازع لكثرة النزاع فيه وقيل من التجلى بمعنى الوسع لتوسيعه ما ضيق في التوراة وقوله لانهما  
 أعجميان قد عرفت وجهه وتوجيهه وما قيل ان الدليل على عريتهما دخول اللام لان دخولها في الاعلام  
 الأعجمية محل نظر لا وجه له لانهم ألزموا بعض الاعلام الأعجمية الالف واللام علامة للتعريب كما  
 في الاسكندرية فان أبا زكريا التبريزي قال انه لا يستعمل بدونها مع أنه لا خلاف في أعجميته حتى لحن  
 من استعماله بدونها وافتعل بالكسر كثير وأما بالفتح فليس من أبنة العرب (قوله على العموم ان قلنا  
 انما تعبدون) بفتح الباء من تعبد الله الخلق بمعنى استعبدوهم أى مأمورون بشرائع من قبلنا وجوز العلامة  
 في شرح الكشاف كسرهما من التعبد بمعنى التسلك وانما عبروا بالتعبد لانه اذا أطلق أريد منه  
 العمليات اذا لا خلاف في الاعتقادات بين الشرائع ومن لم يتب هذا قال يعنى الناس مستغرق على

نجوماً (بالحق) بالعدل أو بالصدق في أخباره أو  
 بالجمع المحققة أنه من عند الله وهو في موضع  
 الحال (مصدقاً لما بين يديه) من الكتب  
 (وأنزل التوراة والانجيل) جملة على موسى  
 وعيسى واشتقاقهما من الوري والتجلى  
 ووزنهما بتفعلة وافتعل تعسف لانهما  
 أعجميان ويؤيد ذلك انه قرئ الانجيل بفتح  
 الهمزة وهو ليس من أبنة العرب وقرأ أبو  
 عمرو وابن ذكوان والكسائي التوراة  
 باللاملة في جميع القرآن ونافع وحزرة بن  
 اللفظين الا قالون فانه قرأ بالفتح كقراءة الباقية  
 (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى  
 للناس) على العموم ان قلنا انما تعبدون  
 بشرائع من قبلنا والافلام راديه قومهما

تقدير ومعهود على آخر وفيه أنه للاستغراق على كل تقدير اذ لا خلاف في أن الكتابين أخبرا عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فهما هدى للناس جميعا وبأن أصول الكتابين لم تنسخ بكتابنا فمن متعبدون بهما (قوله يريد به جنس الكتب الخ) الضمير في قوله ليعلم لذلك المذكور أو ولد كروسان بمعنى الباقي أو بمعنى الجميع عندهم من جوده وأعاد أنزل لتلايتهم أن المعنى والقرآن وعلى هذا فهم من ذكر العام بعد الخاص للتعظيم ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه (قوله أو الزبور أو القرآن الخ) اختاروا الامام الوجه الأخير لان التكرار خلاف الظاهر ولان الزبور مواعظ فليس فيه ما يفرق بين الحق والباطل من الاحكام وأجيب بأنه لا تكرار لتزويل تغير الوصف منزلة تغاير الذات وأنه تزويل تدريجي وانزال دفعي وكان الظاهر تقديمه لكنه آخر لان الانتفاع لتأبلا لاول أظهر وأن المواعظ لما فيها من الزجر والترغيب فارقة أيضا وغلفاء الفرق فيها خضت بالتوصيف به وأورد عليه أن ذكر الوصف دون الموصوف يقتضي شهرته به حتى تغنى عن ذكر موصوفه والظفاء انما يقتضي اثبات الوصف دون التعبير به وقوله بما هو نعت ليس المراد به النعت المصطلح بل الصفة مطلقا لان الكتب السماوية كلها فارقة بين الحق والباطل فاعادته بذلك العنوان وتخصيصه اشارة الى أنه الكامل فيه لكونه بعينه ولفظه المعجز ولو أجرى عليه لم يكن بهذه المنزلة وفي بعض النسخ وعن محمد بن جعفر بن الزبير قال الفصل بين الحق والباطل فيما اختلف فيه الاحزاب من أمر عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره قال ابن جرير رحمه الله وهذا القول أولى لان صدر السورة تنزل في محاجة النصارى للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله من كتبه المنزلة وغيرها) اشارة الى أن الاضافة ليست للعهد وقوله بسبب كفرهم اشارة الى أن التعليق بالموصول الذي هو في حكم المشتق يشعر بالعلية وهو معنى تضمنه الشرط وتزليه البناء لظهوره فهو أبلغ اذا اقتضاه المقام والعذاب الذي في مقابله الكفر أو الشك في خصوصهم فلذا قدم لهم فلا ينافيه تعذيب عصاة الموحدين (قوله غالب لا يمنع الخ) فسر به لانه من شأن العزيز وبه يتم الارتباط بما قبله وقوله لا يقدر على مثله منتقم أخذ المبالغة من التعبير بنى فانه لا يقال صاحب سيف الامن بكثر القتل لامن معه السيف مطلقا مع ما فيه من التنوين المقيد لا تعظيم والابهام ومنه يعلم أن ذا الاحسان أبلغ من محسن ولذا عدل فيه عن المنهج المسلول وهو أخصر (قوله والنقمة عقوبة المجرم) وقيل هي العقوبة البليغة وقيل السطوة والانتصار والفعل منه نسيم كعزم وضرب وقيل نقم عليه أنكر واتقم عاقب وتقرر التوحيد من لاله الا هو والعمدة في اثبات النبوة الوحي والكتب السماوية والزجر بالانتقام والاعراض هو الكفر (قوله أي شيء كائن الخ) يصح قراءته بالتخفيف والتشديد وقوله كليا كان أو جزيا ردة على منكري العلم بالجزئيات كباين في الكلام وقوله ايمانا أو كفرا وقع في نسخة وكفرا هو بعينه وقوله فعب عنه بالسما والارض الخ يعني لانهما العالم كله في النظر الظاهر وجعله من اطلاق الجزء وارادة الكل قبل انه ليس بسديد اذ لا يصح في كل جزء وكل بناء على اشتراط التركيب الحقيقي وزوال ذلك الكل وزوال ذلك الجزء كافي للتوحيح وهو ما اختلف فيه فهو عنده كتابة لا يحجاز وقوله ما اقترف أي اكتسبه العباد من المعاصي فانه فيها وجعله كالل دليل لان العلم يستلزم الحياة ولم يقل دليلا لان السياق انما هو للوعيد والتحذير من عقاب من هو مطلع عليهم وعبادته معطوف على نفسه عطيف تفسير واختلاف الصور مأخوذ من عموم كيف يشاء والتصوير من جملة تدبيرهم والقيام بأمرهم وانتقال الفعل يدل على العلم كما مر (قوله أي صوركم لنفسه وعبادته) أي ليس المراد بالتصور قيام الصورة بالذهن وهذا المعنى يؤخذ من صيغة الفعل كافي للكشاف يقال أثلت ما لا اذا جعلته أثلة أي أصلا وثأثته اذا أثلته لنفسك ومنه بناء اتخذ ابنه وباب تفعل بجيء للاتخاذ نحو توسدت التراب أي اتخذته وسادة لي فاقبل كأنه من تصورت الشيء بمعنى توهمت صورته فتصور لي توهم محض (قوله اشارة الى كمال قدرته الخ) لان الغلبة تقتضي القدرة التامة وصيغة

(وأنزل الفرقان) يريد به جنس الكتب الالهية فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعلم ما عداها كانت قال وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق والباطل أو الزبور أو القرآن وكرر ذكره بما هو نعت له مدحا وتعظيما واطهارا لفضله من حيث انه بشار كهمافي كونه وحيا منزلا ويميز بأنه معجز يفرق بين الحق والباطل أو المعجزات (ان الذين كفروا بايات الله) من كتبه المنزلة وغيرها (لهم عذاب شديد) بسبب كفرهم (والله عزيز) غالب لا يمنع من التعذيب (ذوات مقام) لا يقدر على مثله منتقم والنقمة عقوبة المجرم والفعل منه نقم بالفتح والكسر وهو وعيد جيء به بعد تقرير التوحيد والاشارة الى ما هو العمدة في اثبات النبوة تعظيما للامم وزجرا عن الاعراض عنه (ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء) أي شيء كائن في العالم كليا كان أو جزيا ايمانا أو كفرا فعب عنه بالسما والارض اذا جلس لا ينجوا زهما وانما قدم الارض ترقيا من الادنى الى الاعلى ولان المقصود بالاذكر ما اقترف فيها وهو كالل دليل كونه حيا وقوله (هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء) أي من الصور المختلفة كالل دليل على القيومية والاستدلال على أنه عالم باتقان فعمله في خلق الجنين وتصويره وقرئ تصوركم أي صوركم لنفسه وعبادته (لا اله الا هو) اذ لا يعلم غيره جملة ما يعلمه ولا يقدر على مثل ما يفعله (العزيز الحكيم) اشارة الى كمال قدرته وتناهي حكمته



حكيم تقتضي تنهاى الحكمة وقوله وقيل الخ أى نبه بالتصريح الناس على أن عيسى عليه الصلاة  
والسلام عبد كغيره لحدوثه وأن الرب من لا يخفى عليه خافية ومن لا يكون كذلك لا يكون رباً لأنه لا يعلم  
بما فى نفسه اذ صور وهذا من قوله أن الله لا يخفى الخ وتلفاته ضعفه بقوله وقيل الخ ولذا قيل أنه ادماج  
وليس مأخوذاً من حاق النظم فافهم (قوله أحكمت عبارتها بأن حفظ الخ) فى الكشف بدل  
الاجمال الاحتمال وهو ما ذهب اليه الشافعية من أن المحكم المتضح المعنى والتمشابه بخلافه ومعنى  
اتضح المعنى أن يظهر عند العقل أن معناه هذا لا غير وأما عند المنهية فالهيكلم الواضح الدلالة  
الظاهر الذى لا يحتمل النسخ والتمشابه الخفى الذى لا يدرى معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله بعلمه  
والغرض من انزاله ابتداء الراسخين وكبح عنان التصرف وقد يطلق المحكم بمعنى المتقن النظم  
والتمشابه على ما يشبه بعضه بعضاً فى البلاغة وهما بهذا المعنى يطلقان على جميع القرآن قال المدقق  
فى الكشف وأعلم أنه لا يذكر أن فى القرآن من الحقائق ما لا سبيل للبشر الى الوقوف عليه تصديقاً  
لقوله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلاً ولقوله عليه الصلاة والسلام هو البحر لا تنقضى عجائبه  
فى وصفه انما التزاع فى التمشابه المذكور فى قوله وآخر متشابهات وفى أن ما سبق لتلك المعانى المستأثر  
بها فى علم الغيب له ظواهر كافية عمله وباطن كلفنا تصديقه إيماناً بالغيب فلا نزاع بين الفريقين  
ومن التمشابه الصفات السمعية من الاستواء واليد والقدم والوقوف الى السماء الدنيا والفضيل  
والتهجيب وأمثالها فعند السلف ومنهم الاشعرى أنها صفات أخرى غير الثمانية ثابتة وراء العقل ما كافنا  
الاعتقاد بثبوتها مع اعتقاد عدم التنبيه والتجسيم اثلاً يعارض العقل والنقل وعند الخلف ليست  
صفات زائدة على الثمانية بل راجعة اليها والى أن يتوقف لانه المنقول عن السلف الصالح ولنا بهم  
أسوة حسنة مع ظهور وجهه ثم أن التأويل له معنيان مشهور وهو ترجمة الشئ وتفسيره الموضع له وآخر  
وهو بيان حقيقةه وإبرازها تماماً لعل أو بالفعل وكلاهما وارد فى القرآن ومحمّل هنا أيضاً وعليه ينبنى  
الوقف وعدمه أيضاً قال الراغب التأويل من الاول وهو الرجوع الى الاصل ومنه المؤول للموضع الذى  
يرجع اليه وذلك هو رد الشئ الى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً فى العلم فهو وما يعلم تأويله الا الله  
وفى الفعل كقوله وللشئ قبل يوم الدين تأويل وقوله تعالى يوم يأتي تأويله أى بيانه الذى هو غاية  
المقصود منه وقوله ذلك خير وأحسن تأويله قبل أحسن ترجمة ومعنى وقيل أحسن جواباً فى الاشارة  
اتمى ويكون المحكم فى مقابلة المنسوخ أيضاً لكنه غير مشهور وفى الترجيع ينتمى كلام فى شرح  
الكشاف والاصول من أراد تفصيله فليرجع اليه (قوله والقياس أتهات الخ) لما يتطابق المحمولان  
أوله بأن المراد منهن كل واحدة فيصح حمل المفرد عليه وحديثه الكتاب أما أن يرايه الجنس الشامل  
لكل آية أو يقدر فيه أى بعض الكتاب أو أنه جعله فى حكم شئ واحد لا اتحاد نوعها فلذا أنرد الخبر  
(قوله محتملات الخ) مخالفة الظاهر من ذكر الامة بعد التماس لانهم عزفوه بما لا يتضح معناه وتحمته  
أنواع منها الجمل فأولمغ الخلو فلا يرد عليه شئ وعلى هذا فكل آية منه فتمتل وجوها يشبه بعضها بعضاً  
فتوصف بالتشابه باعتبار معناها وما فيها من الوجوه فقط ما قبل ان واحد متشابهات متشابهة وواحد  
أخر أخرى والواحد منها ما لا يصح وصفه بالاشتراف لا يقال أخرى متشابهة الا أن يكون بعض الواحد  
يشبه بعضاً وليس المعنى عليه بل لا يصح فى المفردات وانما المعنى أن كل آية تشبه الاخرى فكيف يصح  
وصف جمع بجمع لا يصح وصف مفردة بمفردة ولا حاجة الى ما تكافى الجواب عنه لانه ليس من شرط  
صفة وصف المثنى والجمع صفة بمفردات الاوصاف الى أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاسناد  
اليه صحة اسناده الى كل واحد كما فى وجد فيها رجلين يقتلان اذ الرجل لا يقتل ولذا قيل فى قوله حافين من  
حول العرش ليس لحافين مفرد اذ الواحد لا يكون حافاً أى محيطاً وسياً فى بيانه على أنه اذا علم أن التمشابه  
بجواز أو كناية عما لا يتضح معناه أو ما لا يعلم معناه على الرايين علم أن السؤال مغالطة غير واردة رأساً

وقيل هذا احتجاج على من زعم أن عيسى كان رباً  
فإن وفد نجران لما حاجوا فيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نزلت السورة من أولها الى نيف  
وعشرين آية تقرير لما احتج به عليهم وأجاب  
عن شبههم (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه  
آيات محكمات) أحكمت عبارتها بأن حفظت  
من الاجمال (من أتم الكتاب) أصله يرد  
الى ما غيرها والقياس أتهات فافرد على  
تأويل كل واحدة أو على أن الكل بمنزلة  
آية واحدة (وأخر متشابهات) محتملات  
لا يتضح مقصودها لاجال أو مخالفة ظاهر  
الابتنص والنظر

(قوله) يظهر فيها فضل العلماء (الخ) جواب سؤال عن حكمته ولم يكن كله محكما لانه أنزل لاهداية والارشاد  
فأجاب بأنه متضمن للارشاد أيضا إلى فضل العلماء واكتساب العلوم والكذا المحصل للشواب والاستنباط  
الاستخراج والقرايع الطبايع ثم أشار إلى معنى آخر للمحكم والمتشابه وقدم ترينه (قوله) وأخرج  
أخرى (الخ) أخرج أخرى مؤثرا أقل تفضيل وقباس بابه إذا قطع عن الاضافة أن لا يستعمل  
الابالام فاستعماله بدونها عدول عما هي فيه واعتراض عليه أبو علي رحمه الله بأنه لو كان كذلك  
وجب أن يكون معرفة كسرها أجابا بأنه لا بعد في استعماله منكرة بعد حذف اللام المانعة منه كذا  
في الايضاح وإلى هذا الاشكال أشار المصنف رحمه الله بقوله ولا يلزم منه معرفته وفي نسخة تعرفه  
يعني أنه لا يلزم في المعدول عن شيء أن يكون به مناه من كل وجه وانما يلزم أن يكون قد أخرج عما يستفقه  
وما هو القياس فيه إلى صيغة أخرى نعم قد يقصد ارادة تعريفه بعد النقل أما بالف ولام تضمنت معناه  
فيبقى وأما بعلية ككافي في صرح فيمنع من العرف والام يقصد في ارادة الالف واللام أعرب ولا يصح  
ارادة العلية لانها تضاد الوصفية المقصودة منه (قوله) أو عن آخر من) هذا مذهب ابن جني وقال ابن  
مالك وغيره انه التحقيق ولكن ماهر مذهب الجمهور ووجهه أن أصل باب التفضيل أن يستعمل عن  
ويستغنى به عن جمعه فلما خالفه جعل معدولا عنه ولا يجوز أن يكون بتقدير الالهافه لأن المضاف اليه  
لا يحذف الا مع شياء المضاف كافي الغايات أو مع ما يستدسته وفيه نظر (قوله) عدول عن الحق  
الزيف الملبى وقبل لا يقال المساكن من حق إلى باطل وقال الراغب الزبيدي الميل عن الاستقامة إلى أحد  
الجانبين وزاغ وزال ومال متقاربة لكن زاغ لا يقال الا فيما كان عن حق إلى باطل انتهى واليه أشار  
المصنف وزيف مبتدأ وفاعل (قوله) فيعلقون بظاهره (الخ) هذا ما أخذ من المحصر المفهوم من التقابل  
اذ معناه أنهم يتبعون المتشابه وحده بأن ينظروا إلى ما يطابقه من المحكم ويردونه اليه وهو أتابا أخذ  
ظاهره الغير المرادة تعالى أو أخذ أحد بطونه الباطلة وحينئذ يضربون القرآن ببعضه ببعض ويظهرون  
التناقض بين معانيه الحاد امتهم وكفرا ويجهلون لفظه على أحد محققانه التي توافق أغراضهم الفاسدة  
في ذلك وهذا معنى قوله ابتغاء الفتنة وابتغوا له زاد فالاضافة في تأويله للعهد أي بتأويل مخصوص  
لا يوافق المحكم بل يوافق ما يشتهونه وقوله كالبتة إشارة إلى أنه أعم من المسلمين هذا المذاق من يخالف  
الحق ويأني بما يختلف من الباطل لما ذكر في سبب النزول قد بر (قوله) ويحتمل أن يكون الداعي (الخ)  
قبل ككأنه جعل الداعي أولا الطلبين على التوزيع بأن جعل ابتغاء الفتنة طلبية بعض وابتغاء  
التأويل حسب ما يشتهي طلبية بعض فعبه باحقا لآخرين ويشير إليه تفسير اتباع ما تشابه ومضاربة  
المعاد أنه لقوة ضادة يشبهتهم مامعا والجاهل انه تصويره تارة يتبع هواه ادم علم بصرفه إلى ما سواه  
وتفسير تأويله بما يجب أن يحمل عليه لانه هو المطابق للواقع يعلم من التعبير بالعلم واضافته إلى الله  
والمراد بما يجب أن يحمل عليه أي على نوعه وما يشابهه والتعبير بالراضين يقتضي تقابله بالرائفين  
(قوله) ومن وقف على الا الله (الخ) فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على الا الله ومنهم من وقف على  
الراضون ومنهم من جوز الامر من واليه ذهب كثير من أئمة التحقيق واهم في ترجيح ذلك كلام  
طويل فرج مذهب اليه بوجوه أما أولا فلا نلوا ريدان حظ الراضين مقابل لبيان حظ الزايفين  
للكان المتناسب أن يقال وأما الراضون فيقولون وأما ثانيا فلا نلوا فائدة حينئذ في قيد الرسخ بل  
هذا حكم العالمين كاهم وأما ثالثا فلا نلوا لا ينصرف حينئذ الكلام في الحكم والمتشابه على ما هو مقتضى  
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه مقشاهات لان ما لا يكون متضغ المعنى ويهتدى العلماء إلى تأويله  
ورده إلى الحكم مندل إلى ربه فافطرة لا يكون محكما ولا متشابا بالمعنى المذكور وهو كثير جدا وأما  
رابعا فلا نلوا الحكم حينئذ لا يكون أم الكتاب يعني رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه لما استأثر الله  
به كعدد الزبانية وقد رجع الثاني بأن أما لا تفصيل فلا بد في مقابله الحكم على الزايفين من حكمهم على

ليظهر فيها فضل العلماء ويزداد حرصهم على  
أن يجتهدوا في تدبرها وتخصيلها - يوم  
المتوقف عليها استنباط المراد بها فينبأ الوابها  
وباعتاب القرائح في استخراج معانيها  
والتوفيق بينها وبين المحكمات مما إلى الدرجات  
وأما قوله تعالى الر كتاب أ حكمت آياته فعناه  
أنها حفظت من فساد المعنى وركاكة اللفظ  
وقوله تعالى كتابا متشابا معناه أنه يشبه  
بعضه بعضا في حصة المعنى وببرالة اللفظ  
وأخرج أخرى وأما لم ينصرف لانه وصف  
عدول عن الآخر ولا يلزم منه معرفته لان  
معناه أن القياس أن يعرف ولم يعرف لانه  
في معنى العرف أو من آخر من (قائما  
الذين في قلوبهم سم زيف) عدول عن الحق  
كلية مدعة (فيستبعون ما تشابه منه) فيستحقون  
بظاهره أو يتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب  
أن يجتنبوا الناس من دينهم بالتشكيك والتلبس  
ومناقضة الحكم بالمتشابه (وابتغوا تأويله)  
وطالب أن يقولوا على ما يشتهونه ويحتمل أن  
يكون الداعي إلى الاتباع مجموع الطلبين أو  
كل واحد منهما على التعاقب والاول يتناسب  
المعاد والثاني يلائم الجاهل (وما يعلم تأويله)  
الذي يجب أن يحمل عليه (الا الله والراضون  
في العلم) أي الذين ثبتوا وعكفوا فيه ومن  
وقف على الا الله فسر المتشابه بما استأثر الله  
بعله ككدة بقاء الدنيا ووقت قيام الساعة  
وخواص الامداد كمدد الزبانية أو بجادل  
القاطع على أن ظاهره غير مراد ولم يدل على  
ما هو المراد

الراشدين تحقق النفس بل غاية اناس انه حذفت اما والفاء وبأن الآية من قبيل الجمع والتقسيم  
والنفرين فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر  
متشابهات والنفرين في قوله فأتا الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالحكم وهو  
أن الراشدين يتبعونه ويرجعون المتشابه اليه على ما هو مضمون قوله والراشدين في العلم الخ والجواب  
أن كون أم الكتاب صلب أكثرى لا كفى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كزن الآية من  
قبيل الجمع والتفرين والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك  
والحق أنه ان أراد بالمتشابه ما لا يميل اليه المخلوق فالحق الوقف على الاقائه وان أراد ما لا يتضح بحيث  
يتناول الجمل والمؤثر فالحق العطف ويجوز الوقف أيضا لانه لا يعلم جميعه أولا يعلمه بالكنه الا الله وأما  
اذا فسر بمادل القاطع أي النص الثقل أو الدليل الجازم العقلي على أن ظاهره غير مراد ولم يعم دليل  
على ما هو المراد ففيه مذهبان فمنهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع الى الجاذبة في مثله فيجوز  
عنده الوقف وعدمه ومنهم من يمنع الخوض فيه على ما عرفت في الصفات السمعية فيفتح تأويله ويجب  
الوقف عنده ففي قول المصنف رحمه الله أو بمادل القاطع تأمل (قوله استئناف موضع الخ) والنصاة  
يقدرون له مبتدأ دائما أي هم يقولون وقد قيل انه لا حاجة اليه ولم يعرف وجه التزامهم لذلك فلينظر  
وقوله موضع لحال الراشدين إشارة الى وجه ترك العطف فيه وهذا القول وان لم يخص الراشدين لكن  
فيه تعريض بأن مقتضى الايمان به أن لا يترك فيه طريقا لا يليق من تأويله على ما مر فكان غيرهم ليس  
بمؤمن وليس فيه أنه يقتضي أن الراشدين يعلمون جميع المتشابه مع أن منه ما استأثر الله بعلمه أي انفرد  
واستبقه مع أن الواصلين لا يفسرون المتشابه بما يشمله بل بما يقابله فتأمل وقوله ان جعلته مبتدأ أي  
الراشدين وقوله كل من المتشابه هذا لظاهر ان رجوع ضمير به الى المتشابه وان رجع الى الكتاب فله وجه  
أيض لان ما كل من أجزاء الكتاب وهي لا تخلو عنهما (قوله مدح للراشدين الخ) فهو معطوف  
على جملة يقولون لامن جملة القول فهو حينئذ من وضع المظهر وموضع المضمهر أي الا هم ودلالة على  
ما ذكره من التدبر فيهم ويجوز دعولهم عما يفشاها من الحس المكدر لها من التعبير بالاب  
اذهو الخالص وخلوصه عما ذكر كما مر تفصيله به (قوله وائصال الآية الخ) جعل العلم تصويرا  
وترية للروح على ضرب من التمثيل لانه كمالها وشقاوتها وسعادتها تبقى به في الذميمة وتفارقه بعده  
كما أن الجسد يبقى بالروح وبغير بقايتها ولا يخفى أن كون كل منهما مصورا وتكميلا في الجملة مناسب  
ذكره معه وما بين التصوير الحقيقي الجسماني والذي ليس هو كذلك من الروحاني من التفاوت والتباين  
ترك العطف وقوله وانها جواب الخ أي هذه الآية ردت عليهم في فهمهم من روح الله وكلته ما فهموه  
وما قبلها أيضا ردت عليهم في انه ابن الله لانه لا أب له بأن من يقدر على هذا يقدر على التصوير من غير نقطة  
ولان المصور لا يكون أب المصور كما مر وقبل المناسبة ان في المتشابه خفاء كما أن تصوير ما في الارحام  
كذلك (قوله من مقال الراشدين الخ) وقبل انه تعليم لعباد أي قولوا اذا مر بكم متشابه ربنا لا تزغ قلوبنا  
عن الايمان بأنه حق أو عن تأويله بما ترضيه بعد اذهادنا بتأويله علينا وما ذكره المصنف رحمه الله أقرب  
وما ذكره هذا القائل ما له الى الوجه الثاني عند التأمل والحديث المذكور أخرجه الترمذي والشيخان  
وأصحبى الرحمن تأويل لان هدايته وضلاله موقوف على ارادته فأعما أراد وقع سر يعاشبه تصرفه  
ذلك بأمر خفيف يرون تقلبه بالاصابع وفي التعبير بالرحمن إشارة الى أن لطفه به أكثر (قوله وقبل  
لا تبتلنا لا ياترغ فيها قلوبنا) فائله ان يخمرى بناء على مذهب المعتزلة ولذا رده المصنف وعبارته لا تبتلنا  
لا ياترغ فيها قلوبنا ولا تمنعنا لطفنا بعد اذ لطف بنا وقرئ لا تزغ قلوبنا بالتاء والياء ورفع القلوب قال  
العلامة ظاهر النظم لا تبتلنا لان زيغ القلوب في مقابلة الهداية ومقابل الهداية الاضلال فيلزم أن يكون  
الاضلال من الله كما أن الهداية منه لكنه ليس موافقا لمذهبه يعني في أفعال العباد فلا جرم أوله بأحد

(يتولون أمثابه) استئناف موضع لحال  
الراشدين أو حال منهم أو خبر ان جعلته مبتدأ  
(كل من عند ربنا) أي كل من المتشابه  
والحكم من عنده (وما يذكر الا أولو الاباب)  
مدح للراشدين بجودة الذهن وحسن النظر  
واشارة الى ما استعدوا به للاهداء الى تأويله  
وهو تجرد العقل عن غواشي الحس واتصال  
الآية بما قبلها من حيث انها في تصوير الروح  
بالعلم وترتيبه وما قبلها في تصوير الجسد  
ورتيبه أو انما اجواب عن تشبث النصاري  
بنحو قوله تعالى وكلته ألقاها الى صوم وروح  
منه كما أنه جواب قولهم لا أب له غير الله فتبين  
أن يكون هو أب له بأنه مصور الاجنة كيف يشاء  
فيصور من نقطة أب ومن غيرها وبأنه صورة  
في الرحم والمصور لا يكون أب المصور (ربنا  
لا تزغ قلوبنا) من مقال الراشدين وقبل  
استئناف والمعنى لا تزغ قلوبنا عن فهم الحق  
الى اتباع المتشابه بتأويل لا ترضيه قال  
عليه الصلاة والسلام قلب ابن آدم بين  
اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء أطاعه على  
الحق وان شاء أزاغه عنه وقبل لا تبتلنا لا ياترغ  
فيها قلوبنا



(بعد اذ هديتنا) الى الحق والايقان  
بالقسمين وبعد نصب على الظرف واذا في  
موضع الجز بأضافته اليه وقيل انه بمعنى  
أن (وهاب لنا من ذلك رحمة) تزلنا اليك  
ونفوزهم عندك أو توفيقا للثبات على الحق  
أو مغفرة للذنوب (انك أنت الوهاب) لكل  
سؤل وفيه دليل على أن الهدى والضلال  
من الله سبحانه وتعالى وأنه متفضل بما ينم  
على عباده لا يجب عليه شيء (ربنا انك جامع  
الاس ليوم) لحسب يوم أو جزائه (لا ريب  
فيه) في وقوع اليوم وما فيه من الحشر والجزاء  
نهبوا به على أن معظم غرضهم من الطلبين  
ما يتعلق بالآخرة فانها المقصد والمآل  
(ان الله لا يخاف الميعاد) فان الالهية تتأني  
ولا شعاريه وتعتظيم الموعودات والخطاب  
واستدليله الوعيدية وأجيب بأن وعيد  
الفساق مشروط بعدم العفو ولا تل منفصل  
كما هو مشروط بعدم التوبة وفاقا (ان الذين  
كفروا) عام في الكفرة وقيل المراد به وفد  
يجران أو اليهود أو شركو العرب (ان تنفي  
عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي  
من رحمة وأطاعته على معنى البداية أو من  
عذابه (وأولئك هم وقود النار) خطبها وقرئ  
بألفهم بمعنى أهل وقودها (كذاب آل فرعون)  
متصل بما قبله أي ان تنفي عنهم كالم تنفي عن  
أولئك أو توفيقهم كما توفيق أولئك أو استئناف  
مرفوع المحل وتقديره دأب هؤلاء كذابهم  
في الكفر والعذاب وهو مصدر دأب في العمل  
إذا كدح فيه ففضل الى معنى الشأن (والذين  
من قبلهم) عطف على آل فرعون وقيل  
استئناف (كذبوا باياتنا فأخذهم الله  
بنذوبهم) حال باضمار قد أو استئناف بتفسير  
سألهم أو خبر ان ابتدأت بالذين من قبلهم  
(واقعه شديد العقاب) تهويل للمواخذة  
وإيضا تخويف للكفرة (قل للذين كفروا  
ستعذبون وتحننون اليهم) أي قل  
للمشركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر

أمرين اما السبب أو منع اللطف وقراءة الرفع من قبيل لا أدريك ههنا وهو من الكناية ولا يكونها بحسب  
الظاهر تؤيد مذهب المعتزلة تركها المصنف رحمه الله (قوله الى الحق والايقان الخ) هذا بناء على أن  
الهداية الدلالة الموصلة وفسرها الزحشرى باللطف أيضا إشارة الى أنه يصح أن يراد به مطلق الدلالة  
وبعد منصوب على الطرفية والعامل فيه تنزع واذمضاف اليه لانها متصرفة أو مصدرية وأما القول بأنها  
بمعنى أن المصدورية المقروحة الهمزة والمعنى بعد هذا يتناقل من زمن تنزع من عند لانها تسمى تعمل للحاضر  
رحمه الله تعالى ثقة والمذكور في النحوي أنها تكون حرف تعليل فيقول ما بعد هاهنا مصدر نحو ولين تنفعكم  
اليوم اذ ظلمت أي لظلمكم فان كان أخذه من هذا فهو كما ترى ثم اني رأيت في اعراب القرآن للعوفي ولم أره  
أفعله وقوله تزلنا اليك أي تقرئنا أخذه من لدن في ذلك ولدن أخضر من عند لانها تسمى تعمل للحاضر  
بمخلاف عند وأشار بقوله عندك الى أنها ظرف مثلها وعلى هذا التفسير الرحمة بمعنى الاحسان والانعام  
وعلى تفسيرها بالتوفيق فهي انعام مخصوص وانما ذكر الثبات ليفيد بعد ما خبر به اذ هديتنا وقوله لكل  
سؤل العموم مأخوذ من حذف المعمول كما في فلان يعطى ويمنع والهمة ما يكون بلا عوض في الاصل  
فلذا يفيد ما ذكره والقول بالجواب ليس مذهب أهل السنة والكلام عليه مبسوط في الكلام وقوله  
لحساب الخ إشارة الى تقديره مضاف وأن اللام للتعليل والطلبين عدم الزيادة وعبارة الرحمة (قوله فان  
الالهية تتأني الخ) يعني أن العدول عن المضمر الخطاب على ما هو الظاهر الى الاسم الظاهر بغير لفظ  
الرب المتقدم للدلالة على أن الحكم مترتب على ما يدل عليه اسم الله كما في التعليق بالموصف وهذا جملة  
معناه قبل العلية وهو المقصود من تلويح الخطاب والتلويح أعم من الالتفات واستدلال به الوعيدية وهم  
المعتزلة القائلون بوجوب الثواب والعقاب وأجيب عنه بأجوبة منها أنه مشروط بشروط معلومة  
من نصوص آخر كعدم العفو وعدم التوبة للوفاق بيننا وبينهم عليه على ان الميعاد مصدر بمعنى الوعد  
ولا يلزم من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعيد لان الاول مقتضى الكرم كما قال

واني وان أوعدته أو وعدته • خلف ايعادى ومنجز موعدى

وهو انشاء فلا يلزم الكذب في تخلفه وعلى الاول فالتعريف جنسى وعلى ما بعده الالف واللام فيه  
للعهد (قوله أي من رحمة أو طاعته الخ) يعني أن من لبدل على تقدير مضاف كقوله  
فليت لنا من ما زمر من شربة • أي بدلها ومعنى أغنى عنه أجزاه وكفاه شيئا نصب على المصدر وقد  
يجمل مفعولا به الى أغنى من معنى الدفع لانه في الاصل دفع الحاجة لكن لا يخفى أن المعنى ليس لا دفع  
عنهم شيئا بدل الرحمة أو الطاعة ثم يصح أن يكون مفعولا به لا معنى أغنى عنه كفاه شيئا ثانيا مفعولا  
كنى كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقال أبو حيان رحمه الله كونه معنى من البدلية ينكره أكثر  
النحاة فهي لا ابتداء الغاية كما قاله المبرد أو التبعض على أنها مفعول شيا قد تمت عليها فاصارت حالا  
والتقدير من عذاب الله حينئذ وذكر أبو عبيدة أنها بمعنى عند وهو ضعيف واليه أشار المصنف رحمه الله  
قوله أو من عذابه فتأمل وقوله خطبها إشارة الى انه على قراءة الفتح ليس بمصدر فلا يحتاج الى تقدير وهذا  
هو الصحيح وقيل انه مصدر أيضا (قوله متصل بما قبله الخ) في اعرابه وجهان النصب على أنه صفة مصدر  
لانه في أي اغناء كعدم اغناء وفيه الفصل بين العامل ومفعوله بجملة أو أولئك إلا أن تقدرا اعتراضية  
أو أنه صفة لوقود وعلى كونه مصدرافه وظاهر ما على كونه اجماعا مدافيه نظر كما قاله أبو حيان رحمه  
الله وفيه وجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي دأب هؤلاء كذاب هؤلاء وهو ان كان استئنافا  
بيانيا بتقدير ما سبب هذا على ما قاله النحوي فلا يليق أن يقول المصنف رحمه الله والعذاب والا فلا يرد  
عليه هذا كما قيل والجواب أن المراد بالعذاب استحقاقه بعيد والدأب في الاصل بمعنى اتعاب النفس  
في العمل ولذا استعمل في الشأن والخطر لانه لا يحصل بدونه غالبا وقوله ان ابتدأت بالذين هو الوجه الذي  
أشار اليه بقوله وقيل استئناف (قوله قل للمشركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر) وعلى هذا اذا كان الخطاب

في قد كان لكم آية لهم فهو اتمام قول لهم بعد ذلك أو غير عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه وقينقاع  
بفتح القاف وتثنية النون طائفة من يهود المدينة والاعمار بالعين المجمة جمع غمر بالضم والسكون  
وقوله نحن الناس أي الكاملون العارفون بالحروب وفي الكشف أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لما غلب  
يوم بدر قالوا هذا والله النبي الأعمى الذي بشرنا به موسى عليه الصلاة والسلام وهو أبا تبايعه فقال  
بعضهم لا تبعوا الحق تنظر إلى وقعة أخرى فلا كان يوم أحد شكوا فالمعنى لا تشكوا فإني ان غلبت اليوم  
فستغلبون وتخشعون إلى جهنم وعلى الأول ستغلبون كما غلبت قريش وقرينة بالتصغير والتضير  
بالفتح والتكبير طائفتان من اليهود وهو حينئذ من دلائل النبوة للاخبار بالغيب (قوله وقرأ آية الخ)  
قال الضمير حاصل الفرق أن المعنى على تقدير تاء الخطاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يخبرهم من  
عنده نفسه بعضهم الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب راجعا اليه وعلى تقدير بيا الغيبة أمره بأن  
يؤذي اليهم ما أخبره الله تعالى به من الحكم بأنهم سيغلبون بحيث لو كذبوا كان التكذيب راجعا إلى  
الله تعالى قالوا فعلى الخطاب الاخبار بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغيبة بلفظه والظاهر أن الأمر  
بالعكس وكانهم جعلوا ضمير بلفظه لما أخبر به والحق أنه النبي صلى الله عليه وسلم كالمنصوب  
في أخبره والمرفوع في يحكي أي أمره بأن يحكي لهم بلفظه هذا الوعيد على الوجه الذي يناسب  
ولا خفاء في أنه لا يناسب أن يقول لهم سيغلبون بلفظه الغيبة فأحسن التدبر في المعنى  
تضييق وفي اللفظ تعقيد حيث قال وهو أن معنى سيغلبون الكائن أي ما هو كائن من نفس  
المتوعد به أي الأمر الذي وقع به الوعيد إلى أن قال وإذا كان الاخبار بهذا المعنى فلا  
يتم من الاتيان باللفظ الدال عليه بخلاف الأمر بحكاية الاخبار فإن اللفظ من عنده على  
ما يقتضيه سوق الكلام هذا وما ذكره بمباراة الكتاب أوفق وما ذكرناه بحسب المعنى أليق وذكر في  
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم أن المعنى لا جملهم وفي حقهم فذكر في كل من الآية  
أحد الوجهين فلا تكون الغيبة بلفظ الله والحكاية بلفظه في مثل هذا التركيب ثلاثة وجوه  
فاعرفه وما ذكره رد على العلامة لكنه ليس بواردا فلا خلاف بينهما إلا في مرجع الضمير وقد اعترف  
بأنه أليق بعبارة الكتاب وليس على الشارح الاموافقة كلامه لشروحه قاتل والمهاد كالغفراش  
لفظا ومعنى والجله اتمام قول القول أو تذييل متعلق به والمخصوص بالذمة قدروه وجهنم وما مهدوه  
وحكمه معلوم في القه (قوله الخطاب لقريش الخ) وقبل أنه عام وارضاء في الكشف وقال  
انه الذي يقتضيه المقام كي لا يقتطع الكلام ويقع التذييل والله يؤيد بنصره موقع المسك في الختام  
(قوله يرى المشركون المؤمنين) في ضمير الفاعل في يرونهم احتمالا أن الأول أن يعود إلى المشركين  
واستدل له في الكشف بقراءة نافع ترونهم بالخطاب لأن الخطاب الأول عند المشركين مكة  
فيكون فاعل ترونهم المشركين قطعا وحينئذ فالضمير المفعول للمسلمين لا غير والضمير المضاف  
اليه مثلهم اما للمشركين فالله تعالى يرى المشركون المسلمين مثلى المشركين وكانوا قريسا من ألف فرأوا  
المسلمين قريسا من القيين أو للمسلمين أي يرى المشركون المسلمين مثلى المسلمين وكانوا ثلثمائة وبضعة  
عشر فرأواهم ستمائة ونيضا وعشرين قبل والمعنى على هذا واضح وأما على ما قبله فيكون فيه التفات  
من الخطاب إلى الغيبة واليه أشار از مخشري بقوله مثل فتكم الكافرة وحينئذ يكون في الآية  
ثلاث التفات في قوله وأخرى ككافرة ترونهم مثلهم وقبل عليه ان ضمير الفاعل للفتة الكافرة  
وضمير المفعول للفتة المقابلة المسلمة لكنهم عبروا عنه ما بالمشركين والمسلمين تنبيه على جهة العدول  
عن الافراد أعني تراها إلى الجمع وضمير مثلهم يحتمل أن يكون للفتة الكافرة وأن يكون للفتة المؤمنة  
والدليل على أن الخطاب للمشركين قريش قراءة نافع ترونهم بتاء الخطاب فإن المشركين هم الذين كثر  
المؤمنون في أعينهم لا اليهود ولا يليق بنظم القرآن أن يجعل خطاب ترونهم لغير من له خطاب قد

وقبل لليهود فإنه عليه الصلاة والسلام جمعهم  
بعد بدر في سوق بني قينقاع فذكرهم أن ينزل  
بهم منازل بقريش فقالوا لا يقرنك أنك أصبت  
أنهارا لهم بالحرب لأن قاتلتنا علمت أنافقن  
الناس تغزاة وصدق الله وعده لهم يقتل  
قرينة واجلاء بني النضير وفتح خير وضرب  
الجزية على من هداهم وهو من دلائل النبوة  
وقرأ آية والكسافي بالياء في ما على أن  
الامر بأن يحكي لهم ما أخبر به من وعدهم  
بلفظه (وبنس المهاد) تمام ما يقال لهم  
أو استئناف وتقديره وبنس المهاد وجهنم  
أو ما مهدوه لانفسهم (قد كان لكم آية)  
الخطاب لقريش أو لليهود أو لاهل مكة  
(في قتيب التقنا) يوم بدر (قصة تقنا في  
سبل الله وأخرى ككافرة ترونهم مثلهم) يرى  
المشركون المؤمنين مثلى عدد المشركين وكان  
قريسا من ألف أو مثلى عدد المسلمين وكانوا  
ثلثمائة وبضعة عشر



كان لكم وفي مثل فتكم الكافرة اشارة الى ان الله "نفخة الكافرة المذكورة بطريق الغيبة للخصاطيين  
 بتروهم لئلا يلزم الالتفات من الخطاب الى الغيبة وخطاب تروهم للخصاطيين بقوله لكم لالفتة الكافرة  
 لئلا يلزم الالتفات من الغيبة الى الخطاب وفتة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة في موضع الخبر اى هما  
 فتة تقاتل وأخرى كافرة أو البديل من فتتين أو المفعول أو الحال فليست عبارة عن الخصاطيين في لكم  
 بحيث يكون مقتضى الظاهر الخطاب ليلزم الالتفات فلا يلتفت الى قول من زعم أن فيه ثلاث  
 التقانات وهذا مما رده مامر وقد تنبع فيه المدقق في الكشف وما ذكر من الالتفات سببه الى صاحب  
 الانتصاف وتابعه الطيبي وسنيز لك حقيقة وقوله فلما لا قوهم بالانصاف من المالااة وروى بالفاء  
 المشددة أى خالطوهم من الالتفات في القتال وهو مخالطة الجيوش كما قيل ما تصافوا حتى تلافوا وقوله  
 وذلك كان بعد ما قلهم اشارة الى دفع ما قيل انه يناقض قوله في الانفال ويقال لكم في أعينهم بانهم قتلوا أو لا  
 في أعينهم حتى اجترأ عليهم فلما لا قوهم كروا في أعينهم حتى غلبوا فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين  
 (قوله أو يرى المؤمنون المشركين الخ) هذا احتمال آخر ولا يرد عليه السؤال السابق في تعارض  
 اليتين لانهم كانوا ثلاثة أمثالهم فارادهم مثليهم لتقليل لهم في الواقع لما قرر عليه أمرهم من مقاومة  
 الواحد الاثنتين في قوله تعالى ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين بعد ما كلفوا أن يقاوم الواحد  
 العشرة في قوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ولهذا أيضا وصف ضدهم بالقلة لانه  
 قليل بالاضافة الى عشرة الاضعاف فان قلت انه قال في الكشف بعد ما ذكر هذا وقراءة نافع لا تساعد  
 عليه فكيف يقول المصنف رحمه الله تعالى ويؤيد قراءة نافع قلت أجيب عن هذا بأن الزمخشري لما تعين  
 عنده أن خطاب قد كان لكم للمشركين كانت قراءة الخطاب في تروهم على تقدير أنهم المسلمون تفكيكا  
 للنظم فلذا قال انه غير مساعدا وأما المصنف رحمه الله تعالى فلما جاوز كون الخطاب الاول للمؤمنين  
 لم يجعلها غير مساعدا وهذا لا يقتضى أنها مؤيدة خصوصا وقد أخرج ذلك الاحتمال ولم يبين أنه مراد  
 على هذا الترجيح أقول الظاهر أنه يريد أن الخطاب الواقع في آية الوعد المتقدمة للمؤمنين يقتضى أنه  
 هنا المجاز للوعد فيكون معنى قوله لكم آية علامة على ما وعدتم به فانبثوا فالخطاب الاول للمؤمنين  
 على أنه ابتدء خطاب في معرض الامتنان عليهم بما سبق الوعد به وهذا معنى الطيف ولا يضركونه  
 خلاف الظاهر لانه يقتضى مرجوحته وقد أشار اليه بتأخير وفي الانتصاف انما قال الزمخشري  
 ذلك لان الخطاب على قراءة نافع يكون للمسلمين أى تروهم باسمين ويكون ضمير المائتين أيضا للمسلمين  
 وقد جاء على لفظ الغيبة فيلزم الخروج في جملة واحدة من الحضور الى الغيبة والالتفات وان كان  
 شائعا فصححا الا أنه انما يأتي في الغالب في جملتين وقد جاء ههنا الكلام جملة واحدة لان مناهم  
 مفعول ثان للرؤية ولو قال القائل نطقك يقوم على لفظ الغيبة بعد الخطاب لم يكن بذلك فهذا  
 هو الوجه الذي باعد الزمخشري من قراءة نافع ومن هذا التأويل الا أنه يلزم مثله على أحد وجهيه  
 المتقدمة أي أنه لانه قال معناه على قراءة نافع ترون يا مشركون المسلمين مثلي هدهم أو مثلي فتكم  
 الكافرة فعلى هذا الوجه الثاني يلزم الخروج من الخطاب الى الغيبة في الجملة بعينها كما التزمه هو على  
 ذلك الوجه (وههنا بحث) وهو أنه اذا عبر عن جماعة بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عن بعضه بطريق  
 آخر يخالفه هل يعد هذا من الالتفات أم لا الظاهر أنه لا يعد منه لكن وقع في كلام بعضهم  
 ما يقتضى أنه منه فلعل من ذهب الى الالتفات هنا بناء على هذا فلا تعارض بين مسالك الانتصاف  
 والطيبي والعلامة وبين ما ذهب اليه في الكشف وشرح التحرير (قوله وقرئ بهما) أى بالياء  
 والتاء على البناء للمفعول قيل لم يجعله معنى الظن كما هو الشائع في الراء لانه يأباه رأى العين لكن  
 الأولى جملة عليه وجعل الظن معنى اليقين ولا حاجة اليه لانه مصدر تشبيهي وقد اعترف به هذا القائل  
 (قوله والنصب على الاختصاص) اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأن المنصوب على الاختصاص

وذلك كان بعد ما قلهم في أعينهم حتى  
 اجترأوا عليهم وتوجهوا اليهم فلما لا قوهم  
 كروا في أعينهم حتى غلبوا مائة من الله  
 تعالى للمؤمنين أو يرى المؤمنون المشركين  
 مثلي المؤمنين وكانوا ثلاثة أمثالهم لينتصروا  
 لهم ويتيقنوا بالنصر الذي وعدهم الله به في  
 قوله ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين  
 ويؤيد قراءة نافع ويعقوب بالتاء وقرئ  
 بهم ما على البناء للمفعول أى يريهم الله أو  
 يرىكم ذلك بقدرته وقته بالجزء على  
 البديل من فتتين والنصب على الاختصاص  
 أو الحال من فاعل التقنا

لا يكون نكرة فالوجه أنه منصوب بتقدير فعل كأمح وأذم وأجيب بأنه لم يرد به معناه المصطلح عليه  
 في التحوي فهو نحن معاشر الانبياء لا نورث انما يعني التنبؤ باخبارهم وفعل لائق وأهل البيان يسمون هذا  
 اختصاصا وكذا فسر الطيبي وغيره وعلى الحالية المقصود مؤمنة وكافرة وقنة وأخرى توطئة للحال  
 (قوله رؤية ظاهرة) في الدر المنصور رأى بصيرية ومصدرها الرأى والرؤية وعلية اعتقادية ومصدرها  
 الرأى فقط وحكمة ومصدرها الرؤيا وظاهر هذا التفسير أنها بصيرية فتعدي لواحد ومثلهم حال  
 فان كانت علمية فهو مفعول ثان وقيل ان الثاني لا يصح لقوله رأى العين فانه مصدر مؤكد ولان رؤية  
 القلب علم ومحال أن يعلم الشيء شيئين وأجيب بأنه مصدر تشبيهي أى رأى امثل رأى العين وبأن المراد  
 بالرؤية هنا الاعتقاد فلا يلزم ما ذكره وقيل ان المعنى على المفعولية فالوجه أنه متعدي الى مفعولين لكونه  
 بمعنى العلم المستند الى الماينة لا بمنزلة أن يقال يصرونهم وفيه نظر وقيل ان رأى العين منصوب على  
 الظرفية أى فى رأى العين ومعاينة وقع فى نسخة بدله معينة والاولى هى الموافقة لما فى الكشف  
 وعديم العدة بضم العين هى آلات الحرب وشاكى السلاح صفة الكثير بمعنى حامل السلاح  
 وكون الوقعة آية أى معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم لما فيها من اراءة القليل كثيرا أو غلبة القليل  
 الكثير ولطابقتها للغيب الذى أخبره النبي صلى الله عليه وسلم من نصرهم والعبرة ما يعتبر به ويتعظ  
 وجعل الابصار جمع بصير بمعنى بصيرة استعارة أو بعناء المعروف (قوله أى المشتبهات الخ) مناسبة  
 هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر القتال وكان كثيرا ما يقع للحفظ النفسانية أتبعه التفسير عن صاحبها  
 على الاخلاص فى كل ما يأتون ويذرون وجعلها نفس الشهوات اشارة الى ما ركز فى الطباع من محبتها  
 والحرص عليها حتى كأنهم يشتهون اشتهاها كما قبل لمريض ما تشتهى فقال أشتهى أن أشتهى ولما  
 كان فى الابعاء معنى التنبية عذاه على تسعها وقيل الانسب أنه جعلها شهوة تنبيه على خسرتها لان  
 الشهوات خبيثة عند الحكماء والعقلاء فالقصد التفسير عنها والترغيب فيما عند الله كما فى الكشف  
 (قوله والمزين هو الله تعالى الخ) قال السيوطى هذا أخرجه ابن أبى حاتم عن عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه وفى الاتصاف التزين للشهوات يطلق ويراد به خلق جها فى القلوب وهو بهذا المعنى مضاف  
 اليه تعالى حقيقة لانه لا خالق الا هو يطلق ويراد به الحى على تعاطى الشهوات والامر به وهو  
 بهذا الاعتبار لا يضاف الى الله اذ هو لا يحض الا على المشروع شهوة وغيرها وأما الشهوات  
 المحظورة فتزينها بالمعنى الثانى مضاف الى الشيطان تنزيلا لوسوسته وتحسينه منزلة الامر بها  
 والحض على تعاطيها وكلام الحسن رحمه الله محمول على التزين بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول فانه يخافى  
 أن ينسب خلق الله الى غيره لكن الزمخشري كثيرا ما يورد أمثال هذه العبارة المهمة وينزهاها  
 على قواعدهم الفاسدة فتفطن لها ويزه من قالها من الساف الصالح عياره انتهى وكذا الجبائى  
 بناء على قواعدهم جعل التزين بمعنى الخلق وجعله فى المباح لله وفى الحرام للشيطان بناء على  
 أنه ليس مخلوقا لله خلق العباد أفعالهم ولكن الحق ما عرفت وقد صرح به الامام الراغب كما مر  
 والمصنف ليس بغافل عنه لكنه نقل كلامهم على ما فهموه فن قال المزين فى الحقيقة هو الشيطان  
 لان التزين صفة تقوم به ومن قال المزين هو الله لانه الخالق للافعال والدواعى فقد أخطأ فى المدعى  
 وما أصاب فى الدليل فالخطأ ابن أمه وكلا التفسيرين منقولان عن الساف وقدم تحقيقه ومن قال  
 انه من قبيل أقدمنى بذلك حتى على فلان فقد تعسف وتصلف وقوله ولعله زينه أى زين ما ذكر  
 ابتلاء للعباد أى معاملته لهم معاملة المبلى والختبر ليميزوا اهد فيها عن غيره وألهمكم الله  
 (قوله والقنطار الخ) وقيل هو ألف دينار والمسك بفتح فسكون الجلد ومن عادة العرب أن يصفوا الشيء  
 بما يشق منه للمبالغة فهو ظل ظليل وهو كثير فى وزن فاعل ويرد فى المفعول كما هنا والبالغة ألف دينار  
 أودرهم والسومة بالضم العلامة والمشهور فيه السمة وفى القاموس السومة السوم فى البيع والمطهمة

(رأى العين) رؤية ظاهرة معاينة  
 (والله يؤيد بنصره من يشاء) نصره كما أيد  
 اهن بدر (ان فى ذلك) أى التقليل والتكثير  
 أو غلبة القليل عديم العدة على الكثير  
 شاكى السلاح وكون الوقعة آية أيضا يحتملها  
 ويحتمل وقوع الامر على ما أخبر به الرسول  
 صلى الله عليه وسلم (لعبدة لاولى الابصار) لفظة  
 لذوى البصار وقيل لمن أبصرهم (زين للناس  
 حب الشهوات) أى المشتبهات سمهاها  
 شهوات مبالغة وإيما على أنهم مكوا فى  
 محبتها حتى أحبوا شهواتهم كقوله تعالى لانه الخالق  
 حب الخير والمزين وعله زينه ابتلاء أولاه  
 للافعال والدواعى ولعله زينه ابتلاء أولاه  
 يكون وسيلة الى السعادة الاخرى اذ كان  
 على وجه يرتضيه الله سبحانه وتعالى ولانه  
 من أسباب التعيش وبقائه النوع وقيل  
 الشيطان فان الآية فى معرض الذم وقرئ  
 الجبائى بين المباح والمحرم (من النساء والبنين  
 والقنطار المقنطرة من الذهب والفضة  
 والخليل المسومة والازعام والحراث) بيان  
 للشهوات والقنطار المال الكثير وقيل  
 مائة ألف دينار وقيل مل مسك نور  
 واختلف فى أنه فعلا أو وقع حال والمقنطرة  
 مأخوذة منه للتاكيد كقوله لهم بدرة بدرة  
 والسومة المعلنة السومة وهى العلامة أو  
 المرعبة من أسام الدابة وسومها أو المطهمة  
 والازعام الابل والبقر والغنم

بالشهوة الخندجة الفانية (قل أأنبشكم بغير من ذلكم) يريد به تقرير أن ثواب الله خير من مستلذات الدنيا (لأنه لا يتوعد بهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها) استئناف  
من جرحه بالامن خير (وأزواج مطهرة)  
من استغفر من النساء (ورضوان من الله)  
قرأه في رواية أي يكره في جمع القرآن  
بضم الزا ما خلا الحرف الثاني في المائدة وهو  
قوله ورضوانه سبل السلام وهما الفتان (واقه  
بضم الباء) أي بأعمالهم فينبذ الحسن  
وبما عاقب السيئ أو بأحوال الذين اتقوا فخلل  
أحمد لهم جنات وقديس بهذه الآية على  
نعمه فادناها من متاع الدنيا وأعلىها رضوان  
الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى  
ورضوان من الله أكبر وأوسع سطها الجنة  
ونعيمها (الذين يقولون ربنا اتنا أفنا فاعف لنا  
ذنوبنا وقنا عذاب النار) صفة للمؤمنين أو  
للعباد أو مدح منصوب أو مرفوع وفي  
ترتيب السؤال على مجزأ الإيمان دليل على  
أنه كاف في استحقاق المغفرة والاستعداد  
لها (الصابرين والصادقين والقائمين  
والمتقين والمستغفرين بالأسحار) حصر  
للمقامات السالك على أحسن ترتيب فإن  
معاملته مع الله سبحانه وتعالى أتم وأكمل وأما  
طلب التوسل بأسماء النفس وهرمها عن  
الزائل وحسبها على الفضائل والصبر  
يشملها وأما بالبدن وهو أتم أقوى وهو الصدق  
وأتم أقوى وهو القنوت الذي هو ملازمة  
الطاعة وأما بالمال وهو الاتفاق في سبيل  
الخير وأما الطلب فالاستغفار لأن المغفرة  
أعظم المطالب بل الجامع لها وتوسط الواو  
بين المدلالة على استقلال كل واحدة منها  
وكما لهم فيها أو تغاير الموصوفين بها  
وتخصيص الأسفار لأن الدعاء فيها أقرب إلى  
الاجابة لأن العبادة حينئذ أشق والنفس أضيق  
والزوع أجمع سبلهم قبل انهم كانوا  
يسلمون إلى السهر ثم يستغفرون ويدعون (شهد  
الله أنه لا اله الا هو) بين وحدانيته نصب  
الدلائل الدالة عليها وانزال الآيات الناطقة  
بها (والملائكة) بالاقراء (وأولوا العلم)  
بالإيمان والاحتياج إليها شبه ذلك في  
البيان والكشف شهادة الشاهد (فأما

التامة الخلق والانعام يطلق على الاصناف الثلاثة والنعم محصية بالابل (قوله إشارة إلى ما ذكر) يعني  
أن أفراد وتذكر كبره لتأويل المشار إليه بما ذكر ويصح أن يكون لتذكر كبره خبر وفراده وحسن المآب  
بمعنى المآب الحسن والباء في قوله بالشهوة داخل على المتروك والخندجة بمعنى الخنداج الناقصة (قوله  
يريد به تقرير أن ثواب الله الخ) أي المأخوذ من قوله حسن المآب وذلك إشارة إلى ما قبله من النساء  
وما معه وللذين الخ خبر مقدم وجنات مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة لما ذكر وعلى تعلقه بخبر لم يجعل  
عندهم خبرا مقدمًا لأنه يقال عند الله الثواب ونحوه ولا يقال عند الله الجنة ووجه التأنييد ظاهر  
لما يقتضيه معنى ولأنه لا موقع لقوله للذين حيث يسوي تعلقه بخبر سوا جعل تعلقه لفظيا أو معنوي بآيات  
يكون صفة تلزم وما يستغفر من النساء الحبيص ونحوه ويرتفع معطوف على يتعلق ويجوز رفعه قبل  
وهو أراج (قوله فينبذ الخ) فالعباد عام وعلى ما بعده خاص ومتاع الدنيا وان ذكر للذم والتنفير لكن  
يعلم من خبر أن الفضل عليه خبر أيضا فهو نعمة والرضوان رضا عظيم ولذا خص بالله في القرآن (قوله  
صفة للمؤمنين) أي للذين اتقوا وفيه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعيد لفظا وكونه صفة للعباد  
بعيد معنى وكونه وارد على المدح أسلم وأحسنها وقوله في استحقاق المغفرة يعني أن وقع منه ذنب  
أو كونه مستعدا لها أن يقع ثم أن التوسل اتخذ الوسيلة ويترتب عليها الطلب وأقصى مراد السالك  
المغفرة ثم هي بعد ذلك مراتب وأقصاها الرضوان فلا يرد عليه أنه قال أولا ورضوان من الله أكبر وهنا  
المغفرة أعظم المطالب ولا حاجة إلى أن يقال أنها شاملة للرضوان (قوله وتوسط الواو الخ) وهذا ما تقر  
في علم البيان فلا عبرة بقول أبي حيان رحمه الله لأن العلم العطف في الصفة بالواو يدل على السكال والروع  
بالضم القلب والمراد بالجهتين المجدين في العبادة وقوله وقبل الخ وجه آخر للتقييد وهو أنه كان كذلك في  
الواقع (قوله بين وحدانيته الخ) يعني أنه استعارة تصريحية بتعبية فالمشبه دلالة على الوحدانية  
بما نصب من الأدلة العقلية ونزل من الأدلة السمعية وكذا الأقرار والإيمان والاحتجاج من  
الثقلين والمقصود تشبيه أظهار مخصوص بظاهر آخر والجامع بينهما مطلق الأظهار والبيان والكشف  
فلا يرد عليه أنه يلزم الجمع بين المعاني المجازية لأنه يمتنع كما يمتنع الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يرد  
أيضا أن قوله بين يقتضي أن المشبه البيان وقوله في البيان الخ يقتضي أنه وجه الشبه وخص الاحتجاج  
بأولي العلم لأنه وإن لم يمنع مانع من صدوره من الملائكة لكن لا داعي لذكره (قوله مقيم العدل)  
أشاره إلى معنى القسط وأن الباء التعدية والتسم مصدر قسم المال وقوله واتصاه على الحال الخ  
جوز فيه وجوه اعرابية الحال والنصب على المدح والاختصاص من فاعل شهد أو ضمير هو والوصف  
لاسم لا المبني وهو الوجود أفراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في ناظله إذا قامت قرينة تعيينه  
معنوية أو لفظية وأما إذا التمس فلا يجوز وإنما خرب الحال لادلالة على علو مرتبتهم وقرب منزلتهم  
والمنسوب على المدح وإن كان انما عرف في المعرفة وأما في النكرة تبيين أو في النكرة بعد المعرفة كما هنا فقد  
أثبت الزمخشري والفصل بين الصفة بالخبر والبدل ظاهر ثم أشار إلى أنه على الحالية من الفاعل لا يندرج  
في المشهود وفي غيره يندرج وعلى قراءة التعريف فهو بدل من هو وهو حينئذ بدل البدل فتأمل  
وأشار في جعلها حالا من هو إلى أنها حال مؤكدة وترك ذكره على كونها حالا من الفاعل كما ذكره  
الزمخشري إشارة إلى ما فيه لأنه اعترض عليه بأن الحال المؤكدة انما تجيء عقب الجملة الاسمية على  
ما في الفصل حتى ذهب بعض الشراح إلى أن هذا ليس بتعريف بل بيان أنها خاصة تجيء بعد الاسمية  
بمختلف المنقولة أو هو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وقد شاع القول بالحال  
المؤكد في الجملة الفعلية حتى قيل مبناه على أن يجعل كل حال ليست مما ثبت تارة وتزول أخرى مؤكدة  
ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام فالحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على معنيين وتسمى هذه  
حالائيه فتقسم الحال إلى المنقولة والثابتة والمؤكد (قوله كره لتأكيده الخ) أمّا التأكيده

من جرحه بالامن خير (وأزواج مطهرة)  
من استغفر من النساء (ورضوان من الله)  
قرأه في رواية أي يكره في جمع القرآن  
بضم الزا ما خلا الحرف الثاني في المائدة وهو  
قوله ورضوانه سبل السلام وهما الفتان (واقه  
بضم الباء) أي بأعمالهم فينبذ الحسن  
وبما عاقب السيئ أو بأحوال الذين اتقوا فخلل  
أحمد لهم جنات وقديس بهذه الآية على  
نعمه فادناها من متاع الدنيا وأعلىها رضوان  
الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى  
ورضوان من الله أكبر وأوسع سطها الجنة  
ونعيمها (الذين يقولون ربنا اتنا أفنا فاعف لنا  
ذنوبنا وقنا عذاب النار) صفة للمؤمنين أو  
للعباد أو مدح منصوب أو مرفوع وفي  
ترتيب السؤال على مجزأ الإيمان دليل على  
أنه كاف في استحقاق المغفرة والاستعداد  
لها (الصابرين والصادقين والقائمين  
والمتقين والمستغفرين بالأسحار) حصر  
للمقامات السالك على أحسن ترتيب فإن  
معاملته مع الله سبحانه وتعالى أتم وأكمل وأما  
طلب التوسل بأسماء النفس وهرمها عن  
الزائل وحسبها على الفضائل والصبر  
يشملها وأما بالبدن وهو أتم أقوى وهو الصدق  
وأتم أقوى وهو القنوت الذي هو ملازمة  
الطاعة وأما بالمال وهو الاتفاق في سبيل  
الخير وأما الطلب فالاستغفار لأن المغفرة  
أعظم المطالب بل الجامع لها وتوسط الواو  
بين المدلالة على استقلال كل واحدة منها  
وكما لهم فيها أو تغاير الموصوفين بها  
وتخصيص الأسفار لأن الدعاء فيها أقرب إلى  
الاجابة لأن العبادة حينئذ أشق والنفس أضيق  
والزوع أجمع سبلهم قبل انهم كانوا  
يسلمون إلى السهر ثم يستغفرون ويدعون (شهد  
الله أنه لا اله الا هو) بين وحدانيته نصب  
الدلائل الدالة عليها وانزال الآيات الناطقة  
بها (والملائكة) بالاقراء (وأولوا العلم)  
بالإيمان والاحتياج إليها شبه ذلك في  
البيان والكشف شهادة الشاهد (فأما

بالقسط) مقيم العدل في قسمه وحكمه واتصاه على الحال من الله وانما جاز أفرادها ولم يجزها زيد وعروا كالعدم أبس كقوله فظاهر  
وهي ناله الحق وبموجب ناظله أو من هو والعامل فيها معنى الجملة أي تفرق فاعلم أو أحقه لأنها حال مؤكدة وعلى المدح أو العطف للمنفق وفيه ضعف  
للفعل وهو مندرج في المشهود به إذا جعلته صفة أو حالا من الضمير وقرئ قائمها القسط على البدل من هو والخبر المحذوف (لا اله الا هو) كره للتأكيده

نظائر وأما مزيد الاعتناء بمعرفة أدلته فلان تثبيت المدعى انما يكون بالدليل والاعتناء به يقتضي  
 الاعتناء بأدله وقوله والحكم به أي بوجده انية بعدما ذكر الخرج اجالا بقوله شهد الله الخ وقوله  
 الموصوف بهما أراد به الوصف اللغوي اذا الضمير لا يوصف فهو اما بدل أو خبر مبتدأ محذوف وأما  
 كونه صفة فاعل شهد فبعد وقوله وقدم الخ يعني أن العزيز يدل على القدرة لكونه بمعنى الغالب  
 والقدرة اذا علمت علم أن له مصنوعات اذا تأملها العاقل علم ما شملت عليه من الحكم (قوله  
 وقد روى في فضلها) أي فضل ثلاثة هذه الآية والمراد بصاحبها من كان يقرؤها وفي المدارك  
 من قرأها عند منامه وقال بعدها شهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهي عنده  
 ودبعة يقول الله تعالى يوم القيامة ان لعبدى عندى عهدا وأنا أقمن وفى بالعهد ادخلوا عبدى  
 الجنة والحديث ضعيف لكنه فى النضائل وكونه دليلا على شرف الاصول لدلالته على شرف  
 التوحيد الذى هو معلوم وشرف أهله لان قيمة المرء ما يحسنه (قوله جملة مستأنفة الخ)  
 أي مبتدأة للاستئنافا بيانها ولذا قال مؤكدة لان المستأنفة لا تكون مؤكدة عندهم وهذا  
 تأكيد عنوى لا اصطلاحى وأشار بقوله سوى الاسلام الى الحصر المستفاد من تعريف الطرفين  
 وقوله والتدريج أى التحصن من تدريج اذ البس الدرع وقوله يدل الكل الخ ان فسر الاسلام بالايان  
 وأريد بالايان الاقرار بواحدانية الله تعالى والتصديق به الذى هو الجزء الاعظم فدل على الكل  
 ظاهرة وان فسر بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة فكذلك لانه عين  
 الشهادة بما ذكر باعتبار ما يلزمها فى عينه ما لا وأما اذا فسر بالشريعة فهى شاملة للايمان والاقرار  
 بالوحدانية ولا يضر كونه جزا ان سلم لان المانع منه العكس فادفع ما قيل ان الايمان هو التصديق  
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون يدل كل لشموله لما قبله ولغيره وانه اذا أريد الشريعة  
 فما قبله جزؤه فلا يكون يدل اشغال قال القارنى قرأ الكسافى بالفتح فيه ما من باب بدل الشئ من الشئ  
 لان الدين الذى هو الاسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو فى المعنى أو من بدل الاشتغال لان الاسلام  
 يتضمن التوحيد والعدل انتهى وهو بعينه كلام المصنف رحمه الله ومنه يعلم معنى كلامه وأن البدل  
 اشكال فيه مع ملاحظة قائما بالاقساط فلا تغفل (قوله أو اجراء شهد مجرى قال تارة وعلم  
 أخرى) أي أنه لاحظ فيه الاعتبارين فى حال فكسره الملاحظة معنى قال وفتح أن ملاحظة معنى علم  
 ولأن أن فصله على التبيين أى قال لما لانه الخ فتأمل (قوله من اليهود الخ) يعنى فى معنى الذين أو قوا  
 الكتاب وجوه منها انهم اليهود والنصارى والمختلف فيه دين الاسلام وشأنه فاعترف به قوم منهم على  
 لوجه الحق وآخرون مع ادعاء تخصيصه بالعرب وانكار عموم البعثة ولما كان هذا موافقا للاقول فى  
 الاعتراف فى الجملة قدمه على الذى فلا يقال الظاهر تقديم قوله ونفاه عليه أو امر التوحيد وتخصيصه  
 بقوم موسى عليه الصلاة والسلام لان الكتاب المعترف كالمثل للتوراه واختلافهم أن موسى صلى  
 الله عليه وسلم لما استحضراستودع التوراة سبعين حبرا من بنى اسرائيل وجعلهم امنا عليها واستخلف  
 يوسف فلما مضى قرن بعد قرن اختلف ابناء السبعين بعد ما جاءهم علم التوراة بغيا بينهم وتخاصسا على  
 مخطوط الدينار والرياسة واختلف النصارى فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ما جاءهم أنه  
 عبد الله ورسوله الى فرق مفصلة فى الملل والنحل (قوله أى بعد ما علموا الخ) لم يقل علموا مع أنه  
 انحصار إشارة الى أنه علم بسبب الوحي ولما كان العلم يقتضى عدم الاختلاف لان الحقيقة واحدة  
 ويخبرهم بأنه بنى وحسب لا يليق صدور من عاقل أو يقول مجي العلم بالآيتين منه لاطوع براهينه وتفسير  
 البنى بالحسد وتحقيقه (قوله لاشبهة وخفاء فى الامر) يعنى أنه للبنى لالهذا وهو عطف على قوله  
 حسدا على ما جاء فى الانبياء لا عمرو وهو تركيب حكم الشيخ عبد القاهر والسكاكى بعدم صحة كونه  
 وقع مثله فى الكشف كثيرا وقالوا ان عدم صحته غير مسلمة وسبأ تحقيقه يريد أن يغباء فعول له لمدار

ومن زيد الاعتناء بمعرفة أدلة التوحيد والحكم  
 به بعد اقامة الجنة وليبنى عليه قوله (العزيز  
 الحكيم) فيه لم أنه الموصوف بهما وقدم  
 العزيز لانه العلم بقدرة على العلم بحكمته  
 ورفعها على البدل من الضمير والصفة  
 لفاعل شهد وقدر روى فى فضلها أنه عليه  
 الصلاة والسلام قال يجاء بصاحب يوم  
 القيامة فيقول الله سبحانه وتعالى ان لعبدى  
 هذا عندى عهدا وأنا أقمن وفى بالعهد  
 ادخلوا عبدى الجنة وهو دليل على فضل  
 علم اصول الدين وشرف أهله (ان الدين عند  
 الله الاسلام) جملة مستأنفة مؤكدة لاولى  
 أى لادين مرضى عند الله سوى الاسلام  
 وهو التوحيد والتدريج بالشرع الذى جاء به  
 محمد صلى الله عليه وسلم وقرأ الكسافى  
 بالفتح على أنه بدل من أنه يدل الكل ان فسر  
 الاسلام بالايمان أو بما تضمنه أو بدل  
 الاشتغال ان فسر بالشريعة وقرى انه بالكسر  
 وأن بالفتح على وقوع الفعل على الثانى  
 واعتراض ما بينهما وأجرا شهد مجرى قال  
 تارة وعلم أخرى اتخذه معناه (وما اختلف  
 الذين أو قوا الكتاب) من اليهود والنصارى  
 أو من أرباب الكتب المتقدمة فى دين  
 الاسلام فقال قوم انه حق وقال قوم انه  
 مخصوص بالعرب ونفاه آخرون مطلقا وفى  
 التوحيد فثبت النصارى وقالت اليهود عزيز  
 ابن الله وقيل هم قوم موسى اختلفوا بعده  
 وقبلهم النصارى اختلفوا فى أمر عيسى  
 عليه السلام (الامم بعد ما جاءهم العلم)  
 أى بعد ما عاوا حقيقة الامر وتكنوا من  
 العلم بها بالآيات والخرج (بغيا بينهم) حسدا  
 بينهم وطلب الرياسة لاشبهة وخفاء فى الامر

(ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب) وعبدان كفر منهم (فان حاجوك) في الدين وجادلوك فيه بعدما أقت الحج (فقل أسلمت وجهي لله) أخلصت نفسي وجلت لي لا أشرك فيها غيره وهو الدين القويم الذي قامت به الحج ودعا إليه الآيات والرسول وانما عبر بالوجه عن النفس لانه أشرف الاعضاء الظاهرة ومظهر القوى والحواس (ومن اتبعني) عطف على التاء في أسلمت وحسن للفعل أو مفعول معه (وقل للذين آمنوا والذين آمنوا واللاتين) الذين لا كتاب لهم كشركي العرب (أسلمتم) كما أسلمت لما وضعت لكم الحجة أم أنتم بعد على كفركم ونظيره قوله فهل أنتم منتهون وفيه تغيير لهم بالبلادة أو المعاندة (فان أسلموا فقد اهتدوا) فقد نفخوا أنفسهم بأن أخرجوها من الضلال (وان قولوا فاعملوا بكتابكم) أي فليضروا إذا ما عليكم الآن تبلغ وقد بلغت (واقه بهير بالعباد) وعدو وعيد (ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعدذاب أليم) هم أهل الكتاب الذين في عصره صلى الله عليه وسلم قتل أولوهم الانبياء ومتابعيهم وهم رضوا به وقصدوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولكن الله عصمهم وقد سبق مثله في سورة البقرة وقرأ حزة ويقاتلون الذين وقدم منع سيئويه ادخال الفاء في خبر ان كابت ولعل ولذلك قيل الخبر (وأولئك الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) كقولك زيد فافهم رجل صالح والفرق أنه لا يغير معنى الابتداء بخلافهما (ومالهم من ناصرين) يدفع عنهم العذاب (ألم تر الى الذين أولوا نصيبا من الكتاب) أي التوراة أو جنس الكتب السماوية ومن لا تبعيض أو البيان

عليه ما والا من ثبوت الاختلاف بعد مجي العلم كما تقول ما ضربت الا بنى ناديا وأما ما أشار إليه من حصر الباعث في البنى فن المقام أو من الكلام ان جواز تعدد الاستثناء المقرغ أي ما اختلفوا في وقت لغرض الابد العلم لغرض البنى كما تقول ما ضرب الا زيد عمر أي ما ضرب أحد أحد الا زيد عمر وسرعة الحساب تقتضي احاطة العلم والقدرة فلذا أفاد الوعيد باعتباره ينظم الشرط والجزاء (قوله بعدما أقت الحج الخ) يعني ليس أمره بما ذكر ترك الحاجة والالزام بل لان الحجة قامت عليهم وهم للعناد والجحاح لا ينتهون ويستمع تنه وقوله أخلصت نفسي وجلت لي قبل يعني ان الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كما في ويقي وجهه ريك أو عن جملة الشخص تعبيراً عن الكل بأشرف الاجزاء وقبل عليه لو كان القصد التريدين المعنيين لقال أو جلتي فالوجه ان قوله نفسي إشارة الى المراد وقوله وجلتي إشارة الى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الاجزاء لتزيله منزلة الكل والبه ما أشار بقوله وانما عبر الخ وما ذكره في كلام المصنف واضح وأما في كلام الكشاف فلا يتعين واذا جعل مجازاً عن النفس في علاقة المجاز خفاء فان كانت الثانية اتحاداً أو اذلاً تظهز (قوله عطف على التاء في أسلمت الخ) أو رد عليه وعلى ما بعده انه يقتضي اشتراكهم معه في اسلام وجهه وليس المعنى أسلمت وجهي وهم أسلموا وجوههم اذ لا يصح أكلت رغيفاً وزيد وقد أكل كل منهم ما رغيفاً ورد بأنه لا مانع منه قال الزحشرى أخلصت نفسي وجلت لي لله وحده لم أجعل فيها غيره شركاً بأن أعبدوه وادعوه الهامع به يعني ان ديني دين التوحيد وهو الدين القويم الذي ثبتت عندكم حجة كما ثبتت عندي وما جئت بشي يديع حتى تجادلوني فيه ونحو قول أهل الكتاب تعالى الى كلمة سواء الآية فهو دفع للمعاجة فيه وقوله يعني الخ بيان لكيفية الربط بين الشرط والجزاء أي قوله أسلمت دفع للمعاجة بأنه لا معنى لها الكون ساجدة فيما انضح حقيقة وقوله وهو الدين القويم في بعض نسخ الكشاف القديم يعني دين ابراهيم وقوله أسلمت وجهي كما قال الخليل أسلمت لرب العالمين ووجهت وجهي للذي فطر السموات والارض (قوله وقل للذين آمنوا والذين آمنوا واللاتين) هو عطف على الجملة الشرطية والمعنى فان حاجك أهل الكتاب فردت محاجتهم بذلك فاذا أخفتمهم عم الدعوة وقل للاسود والآخر أسلمتم اذ جاءكم ما وجب قبوله من الدين القويم دين أبيكم ابراهيم فان أسلموا فقد اهتدوا ودليل العموم ضم الاتمين لاهل الكتاب وأما تأويل اهتدوا بقوله فقد نفخوا الخ فقل اتقيد بالجزاء وفيه تظير وجه الوعيد مريانه فافهم ووجه التعبير أنه كما اذا قرئت مسئلة ووضعتا ثم قلت للسائل هل فهمت (قوله هم أهل الكتاب الخ) ولما لم يقع منهم قتلهم أوله بالرضا به والهم والقصد الان فان أول قتل النبيين بالاول وقتل الآمرين بالقسط الثاني وجعل شاملاً للنبي قظاهر والا يلزم الجمع بين معنيين مجازيين في لفظ واحد وهو ممنوع وقدم ما فيه قنذكره (قوله وقد منع سيئويه الخ) أشار بقوله كلبت الى دليله وأشار الى الفرق بينهما بان ان المكسورة وكذا المفتوحة لا تغير معنى الكلام لانه باق على خبرته بخلافهما ومن جعل الخبر ما بعده جعل قوله فيبشروهم جملة معترضة بالقاء كما في قولك زيد فافهم رجل صالح وقد صرح به الصاع في قوله

واعلم تعلم المرء ينفعه • أن سوف يأتي كل ما قدرنا

ومن لم يفهم هذا قال ان الفاء جرائية وجوابها مقدم من تأخير والتقدير زيد رجل صالح واذا قلنا لك ذلك فافهم وانما أعاد قوله ويقتلون لافرق بينهما فان أحدهما بالقوة والآخر بالفعل وقال هنا بغير حق لان الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط المناسب للعموم وثبت في ناس باعتبارهم وكان الحق الذي يقتل به معيناً عندهم (قوله يدفع عنهم العذاب الخ) أشار بالافراد الى ان المعنى مالهم ناصر وانما عبر بالجمع ليعلم غيره بالطريق الاولى ولان شأن من تنصر التجمع والتعزيب وقوله انتوراة الخ قيل انه انشأه ونشره غير مرتب فاذا أريد التوراة فن للبيان وان أريد الجنس فلا تبعيض واللام على الاول للهه وعلى الثاني للجنس وهو محتمل فيهما ويجوز أن تكون للابتداء وترك تفسيره بالواح الذي في الكشاف لانه



وتكبر النصيب يحتمل التعظيم والتحقير (يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم) الداعي محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب الله القرآن أو التوراة لما روى أنه

عليه الصلاة والسلام دخل مدراسهم فقال لهم من عمرو والحزن بن زيد على أي دين أنت فقال على دين إبراهيم فقال له إن إبراهيم كان يهوديا فقال هو إلى التوراة فأنها بيننا وبينكم فأيا قرأت وقبلت في الرجم وقرئ ليحكم على البناء للمفعول فيكون الاختلاف فيما بينهم وفيه دليل على أن الأدلة السمعية حجة في الأصول (ثم يقول فريق منهم) استبعاد توليهم مع علمهم بأن الرجوع إليه واجب (وهو معروضون) وهم قوم عادتهم الاعراض والجملة حال من فريق وانما ساغ التخصيص بالصفة (ذلك) اشار إلى التولي والاعراض (بأنهم قالوا) لن نعلم النار إلا بما معدودات) بسبب تسهيلهم أمر العقاب على أنفسهم لهذا الاعتقاد الرائع والطمع الفارغ (وغزهم في دينهم كما كانوا يفترون) من أن النار لن تمسهم إلا بما قاتل أو أن آباءهم الأنبياء يشفعون لهم وأنه تعالى وعد يعقوب عليه الصلاة والسلام أن لا يعذب أولاده الا بخلعة القسم (فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه) استعظام لما يحق بهم في الآخرة وتكذيب قولهم لن نعلم النار إلا بما معدودات روى أن أول راية ترفع يوم القيامة من رايان الكفار راية اليهود فيفضضهم الله على رؤس الشهداء ثم يأمرهم إلى النار (ووقيت كل نفس ما كسبت) جزاء ما كسبت وفيه دليل على أن العبادة لا تعبط وأن المؤمن لا يخلد في النار لأن توفية إيمانه وعمله لا تكون في النار ولا قبل دخولها فاذن هي بعد الخلاص منها (وهم لا ينظرون) الضمير لكل نفس على المعنى لأنه في معنى كل انسان (قل اللهم) الميم عوض عن يا ولذلك لا يجتمعان وهو من خصائص هذا الاسم كدخول يا عليه مع لام التعريف وقطع همزته وناء القسم وقبل أصله يا الله انما يجزئ تخفيف بحذف حرف الذللة وبتعلقات الفعل وهـ جزئه (مالا الملك) يتصرف فيما يمكن التصرف فيه تصرف الملاك فيما لا يكون وهو نداء

خلاف الظاهر والتكبر كما يحتمل التعظيم والتحقير يحتمل التكثير ورجح التعظيم بأنه أدخل في التوبيخ لانهم مع ما هم من الخطا لا يفرقون خلافة وفيه نظر لأن المعنى يحتمل ان مامعهم شيء قليل بالنسبة الى غيره وهم يتركون الظاهر الكثير ولما كان المتبادر من كتاب الله القرآن أيد الوجه الآخر بما رواه ابن اسحق وغيره من سبب النزول والمدراس صاحب الدراسة ومعلمه ويطابق على الموضع الذي يقرأ اليهود فيه التوراة وهو المراد هنا وقصة الرجم والتضيق ستأتي (قوله وقرئ ليحكم على البناء للمفعول الخ) في الكشف والوجه أن يراد ما وقع من الاختلاف والتعادي بين من أسلم من أحبارهم وبين من لم يسلم يعني لا بينهم وبين الرسول في إبراهيم صلى الله عليه وسلم بل دليل قوله ليحكم بينهم فالداعي ليس هو الرسول صلى الله عليه وسلم بل بعضهم لبعض فمن قال انه ودعى إلى محشرى رجه الله لم يصب وكذا من قال فيه بحث فانه يجوز أن يكون ضمير بينهم لليهود والرسول صلى الله عليه وسلم كما في القراءة المشهورة بلفرق وقبل ان قوله والوجه ليس مخصوصا بهذه القراءة بل هو أراج مطلقا والمصنف رحمه الله فهم منه خلاف مراده وفيه نظر (قوله وفيه دليل الخ) لانهم لما ادعوا أن دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام اليهودية وأراد اثباته بما في التوراة وهو دليل سعي دل على ذلك وفيه بحث لانه ليس بمتعين لذلك لاحتمال أن يكون الحكم مما هو في الفروع كالرجم وهو المتبادر من الحكم وأما احتمال أنه أراد اثبات محجزه صلى الله عليه وسلم باطلاعه على ما في التوراة مع أنه أتى لاثبات دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فبعد مع أن المستدل عليه حال إبراهيم صلى الله عليه وسلم انه يهودى أم مسلم وليس من الأصول الا ان يراد به غير العملي فتأمل (قوله استبعاد الخ) يعني أن التراخي رتبى لاحقيق وقوله وهم قوم عادتهم الاعراض كذا فسر الزمخشري فقيل انه اشارة الى ان الجملة معترضة على رأيه أو تذييل على رأى الاكثر وأياما كان فهي مؤكدة لما سبق لاحال كما ذكره المصنف رحمه الله نعم انما تكون حالا اذا لم يفسر بأنهم قوم عادتهم الاعراض انتهى والمصنف رحمه الله جنح الى أن التفسير بما ذكر لا يمنع الحالية وكذا الوصفية بأن يعطف على منهم بناء على قلة الفائدة بعد وصفهم بالتولي لانه انما يفسر بذلك لتحصل الفائدة اذا التولى يقتضى الحدوث الذي يكون في معرض الزوال فأردفه بما يدل على أنه ثابت لهم كالطبيعي فيهم والحال لا يلزم أن تكون مستقلة فلا يرد عليه ما فهموه واردا وقوله بسبب تسهيلهم الخ لاجلهم بحقيقته والطمع الفارغ استعارة لما لا يجدى كما مر وقوله الا بخلعة القسم أى الا قليلا وسأى تحقيقه في قوله تعالى وان منكم الا واره (قوله فكيف اذا جمعناهم الخ) أى كيف يكون حالهم في ذلك الوقت فالقول محذوف وهو كثير في كلامهم لان كيف سؤال عن الحال وهذا الاستفهام للاستعظام والتحويل وأن حالهم كذا وما حدثوا به أنفسهم كذا (قوله جزاء ما كسبت الخ) يعني ان في الكلام مضافا مقذرا وحبوط العبادة مسقوطة بالمعاني والمسئلة مفصلة في شرح المقاصد وقوله وأن المؤمن لا يخلد الخ ردة على المعتزلة وهم يؤولون التوفية بتخفيف العذاب ولا رجه له (قوله الضمير لكل نفس الخ) يعني ان النفس مفردة مؤنثة وقد أرجع البهاضه بالجمع المذكور لانها في معنى كل انسان وكل يجوز مراعاة معناه فيجمع ضميره فلا يقال الصواب كل الناس كما في الكشف ولا حاجة الى الاعتذار بأن المراد توجيه التذكير وتوجيه الجمع يعلم منه (قوله الميم عوض عن يا الخ) وشذذ لانه عوض عن حرفين وأتباعها مع باقي قوله \* أقول يا الله \* يا الله \* فتشاذ والقول بأن أصله يا الله انا قول الكوفيين ولا يخفى ما فيه ويقتضى أن لا يليه أمر دعائي آخر الاشكال (قوله يتصرف فيما يمكن التصرف فيه) في الكشف انه تزييف للملك لأن الملك من له المال كما أن المالك من له المال ولو قيل ملك المال لم يصح الاعلى ضرب من التجوز وكون اللهم لا يوصف مذهب سيبويه رحمه الله لانه لا اتصال الميم به أشبه اسماء الاصوات وهي لا توصف وخالف غيره وقض دليله بسبويه وعرويه فانه مع كونه فيه اسم صوت يوصف وأجيب بأن اسم الصوت مركب معه وصار ك بعض حروف الكلمة بخلاف ما نحن

التصرف فيه تصرف الملاك فيما لا يكون وهو نداء

المعاول فوجهوا سلمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرهم باضر به صدمته وورق بنهارق أضاء منه ما بين لآتيه المكان بهما مصباحا في جوف بيت مظلم فكبروا وكبر معه المسلمون وقال أضاءت لي منها قصور والحيرة كلتها انياب الكلاب ثم ضرب الثانية فقال أضاءت لي منها القصور والحمر من أرض الروم ثم ضرب الثالثة فقال أضاءت لي منها قصور صنعاء واخبرني جبريل ان أمتي ظاهرة على كاهها فأذنوا فقال المنافقون ألا تعجبون عنيكم ويحكم الباطل ويضربكم الله بصر من يقرب قصور الحيرة وأنها تنفخ لكم وأنتم إنما تحفرون الخندق من الفرق فترأت وجهه على ان النيران أيضا يد بقره انك على كل شيء قدير (تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل) وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من شاء بغير حساب) عقب ذلك بيان قدرته على عقابة الليل والنهار والموت والحياة وقوته فضلا عما على أن من قدر على ذلك قدر على ما أقبله القتل والعز وابتاع الملك وزعمه والولوج الدخول مضيق وإبلاج الليل والنهار إدخال أحدهما في الآخر بالعقب أو الزيادة والنقص وإخراج الحي من الميت وبالعكس إنشاء الحيوانات من موادها وأمايتها وأنشاء الحيوان من الطفلة والطفلة منه وقيل إخراج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن وقرأ ابن كثير أبو عمرو وروان عامرو أبو بكر الميت بالتحقيب (لا تغفل المؤمنون الكافرين أوابيا) فهو آمن موالاتهم اقرباة وصداقة جاهلية ونحوها حتى لا يكون بهم وبفسخهم إلا في الله وعن الاستعانة بهم في الفوز وسائر الامور الدنية (من دون المؤمنين) اشارة الى أنهم هم الاحق بالموالات وان في موالاتهم مندوحة عن موالات الكفرة (ومن يقل ذات أي اتخذهم أوابيا) (فليس من اعقني شي) أي من ولايتي في شيء يصم أن

وایں آخی من و دنی رأی عینہ • واکن آخی من و دنی فی المغایب

يسمى ولاية فان موالا المتعديين لا يجفان قال وذعدوى ثم ترم أنى • صديقك ليس التولعك بمأزب (الآن تقواهم نقاة) ومن  
الآن تخافون من جهنم ما يجب اتقاؤا وانقاوا الفعل معدى من لافى معنى تحذروا واتقوا وراغبوا فته

ومن لا بداء الغاية وأصل الكلام ثقافة كانت من جهتهم فلما قدم انصب على الحال فان كانت ثقافة مصدرا  
فهو منقول مطلق ويكون تغدي بن لانه يعنى خاف وحذر وهو يتعدى بن قال تعالى وان امرأة خافت  
من بعلها انشورا بن خاف من موطن جنفا فتعدي بن لانه فى مما لا شبهة فيه فعلى هذا يكون ترك أحد  
مفعوليه لانه لم يأتى ضرا ونحوه فتقول التحرير هذا يشعر بأن حذروا خافى مع تعديا بن بخلاف اتقى  
فانه ليس الامتعديا بنفسه مردود (قوله منع عن موالاتهم الخ) كونه ظاهرا وباطنا مأخوذ من عموم  
الاستثناء وقول عيسى عليه الصلاة والسلام معناه المداراة للضرورة لانه امر بأن يظهر ما ليس هو عليه  
وقبل معناه كن وسطا في معاشرتهم ومخافتهم وامش جانبيا في موافقتهم فيما يأتون ويذرون وقيل كر  
يجسد مع الناس وقلبك في حظيرة القدس وعقاب الله اذا أسنده اليه وكذا كل شئ أضيف اليه دل  
على عظمه ولا يؤبه معنى لا يالى (قوله يعلم ضمائرهم الخ) في قوله ان تحفظوها أو تبدوها اشارة الى وجه  
ذكر المبدى مع أن علمه الخفى يستلزم علمه وهو أنه استوى فى علمه الخفى والمبدى وأنهم ما عنده على حد سواء  
وهى نكتة لطيفة ولو قيل المراد التعميم لصح لكن قوله بعده ويعلم ما فى السموات الخ يفيد فلا تكون  
النكتة تسرية وقوله فيعلم سرهم وعلمكم اشارة الى أنه بمنزلة الدليل لما قبله الا أنه يحتاج الى نكتة للعطف  
حينئذ قائله وقوله فيقدر الخ بيان لربط النظم وقوله بيان لقوله سبحانه وتعالى ويحذركم الخ أى بيان لوجه  
التحذير لانه ناه (قوله يعلم ذاتي الخ) فى الكشف ذات فى الاصل مؤنث ذوق قطع عنهما مقتضاها من  
الوصف والاضافة وأجريت مجرى الامماء المستقلة فقالوا ذات مقيمة وذات قديمة أو محدثة ونسبوا  
اليها من غير حذف التاء فقالوا ذاتى وسكى الازهرى عن ابن الاعرابي ذات الشئ حقيقة وهو منقول  
عن مؤنث ذو معنى صاحب لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما تقوم به واقراده يستحق الصاحبة  
والمالكية ولما كان النقل لم يعتبر وان التاء للتأنيث عوضا عن اللام المحذوفة وأجروها مجرى ناهات  
ولهذا أبقوها فى النسبة ولم يحاشوا عن اطلاقها على البارى تعالى وان لم يجروا نحو علامة عليه تعالى  
واقراده فى لسان جملة الشريعة دليل على أن الاذن فى الاطلاق صادر وقد يطفون على ما يرادف  
المأهية (قوله يوم منصوب بتوذا الخ) فى ناصبه وجوه منها أنه قد ير ولا ير عليه تقيده قدرته بذلك  
اليوم لانه اذا قدر فى مثله علم قدرته فى غيره بالطريق الاولى ومنها أنه منصوب بالمصير أو يحذركم أو  
بأذكر مقدرا فيكون مفعولا به ومنها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن المصير هو أنه منصوب بتوذا  
وضميرينه لليوم ومعناه واضح لكنه مبنى على أمر اختلف فيه النحاة وهو اذا كان الفاعل ضميرا عائدا  
على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم نحو غلام هند ضربت هى أى هند وقوله  
أجل المره يستحث ولا يد • رى اذا ما بنى حصول الامانى

ففاعل يستحث ضمير المره المضاف اليه أجل المنصوب وما نحن فيه مثله فجوزة الجهور ومنعه بعضهم لأن  
عود الضمير يقتضى لزومه ونصبه بجمله فضلا بفتح الاستغناء عنه وفيه نظر وتجدي يجوز أن تكون الناصبة  
لمفعولين ثانيهما محضرا وان تكون بمعنى نصب محضرا حال وجوز فى ما الموصولة وهو الرابع والشرطية  
والصدرية واحضاره اما باحضار محضره أو جزائه (قوله بينها وبين ذلك اليوم) قبل الظاهر عوده على  
ما علمت لقربه ولأن اليوم أحضر فيه الخير والشر والمقضى بعد الشر لا ما فيه مطلقا وردبأنه أبلغ لانه يؤد  
البعد بينه وبين اليوم مع ما فيه من الخير لا يرى ما فيه من السوء والمعنى كل ما علمت من خير محضرا وما  
علمت من سوء محضرا فيكون من العطف على المفعولين وحذف الثاني اختصارا بشرية ذكره فى الاول  
وهو جائز كما صرح به فى الدر المنصور وقيل انه كتولا علمت زيدا فاضلا وعمر افليس من باب الاختصار  
على المفعول الاول وليس بنى لانه مثل زيد قائم وعمر وهو محذوف فيه الخبر كما صرحوا به فيلزم  
الاختصار ضرورة وأما الفرق بين المبتدأ والمفعول فى هذا الباب قوهم وجوز أن يكون قد مفعولا ثانيا  
وأن تكون متعديا لواحد فلا حذف وعلى تقدير اذ كرفى ما علمت وجهان اما مبتدأ خبره جملة تؤذ أو

منع عن موالاتهم ظاهرا وباطنا فى الاوقات  
كلها الا وقت الثقافة فان اظهار الموالاة حينئذ  
جائز كما قال عيسى عليه الصلاة والسلام كن  
وسطا وامش جانبا (ويحذركم الله نفسه والى  
الله المصير) فلا تتركوا السخطه بمخالفته  
أحكامه وموالاة أعدائه وهو تهديد عظيم  
مشعر تشاهى انتهى فى القبح وذكر النفس  
اعلم أن المحذره من عقاب بصدور منه تعالى  
فلا يؤبه دونه بما يحذر من الكفرة (قل ان  
تحقوا ما فى صدوركم أو تبدوه يعلمه الله) أى  
تحقوا ما فى صدوركم من ولاية الكفار وغيرها ان  
أنه يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار وغيرها ان  
تحقوها أو تبدوها (ويعلم ما فى السموات  
وما فى الارض) فيعلم سرهم وعلمكم (والله  
على كل شئ قدير) فيقدر على عقوبتكم ان لم  
تنهوا عما تنهيت عنه والاية ببيان اقوله  
سبحانه وتعالى ويحذركم الله نفسه فكانه  
قال ويحذركم نفسه لانها متضمنة بعلم ذاتي  
محيط بالمعلومات كلها وقدرة ذاتية ثم  
المقدورات بسرها فلا تجسر راعى عصيانه  
اذ ما من معصية الا وهو مطلع علم قادر على  
العقاب بها (يوم تجدد كل نفس ما علمت من  
خير محضرا وما علمت من سوء تؤذوا بنيتها  
وبينه أمدا بعيدا) يوم منصوب بتوذا أى  
تتفى كل نفس يوم تجدد محضرات أعمالها اوجزاء  
أعمالها من الخير والشر حاضرة لو أن بينها  
وبين ذلك اليوم وهول أمدا بعيدا أو يضر  
نحو اذ كرو وتوذا حال من الضمير فى علمت أو  
خبر ما علمت من سوء وتجدد مفعول على ما علمت  
من خير

معطوفة على ما لا ولي و قد اتما مستأنف أو حال من ضمير علمت لقربه لا من نفس ولا يرد عليه أنه تخصيص  
للعمل والمقام لا يناسبه لأنه ليس القصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس فيه (قوله  
ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع تداخل) عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزء  
مضارعاً جاز فيه الجزم والرفع من غير تفرقة بين أن الشرطية وأعمال الشرط وما قبل ولا يمنع طباق  
القراء على أحد الجانبين وإن كان مرجوحاً وما يقال المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس بشيء لأن  
اللزوم انما هو من جهة أنه ورد كذلك ولا مجال لتغيير النظم كالأجبال لتغيير ما ورد فيه من الشعر  
وأجيب بأنه شاذ بحيث لم يوجد الا في قوله

وان أناه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهو غير مسلم لأنه ورد كثيراً في كلام العرب حتى ادعى بعض المغاربة أنه أحسن من الجزم وأنشد له أبو  
حيان رحمه الله تعالى شواهد كثيرة منها قوله

ان يستلوا الخير يعطوه وان خبروا • في الجهد أدرك منهم طيب الخير

والشاهد في الشرط الثاني فإن جوابه أدرك وهو مضارع مرفوع لا في الأول حتى يقال أنه سهل لأنه  
مضارع مجزوم بحذف النون فيما كانوا وفي المعنى ان الزمخشري امتنع من تخريج مجرى على رفع الجواب  
مع معنى الشرط وقد صرح في الفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم لكنه لما رأى الرفع  
مرجوحاً لم يستعمل تخريج القراءة المتفق عليها عليه بوضع ذلك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون  
فعل الشرط مضارعاً تالياً له بالماضي أعني قوله أبلغاً تكوفوا بذكركم الموت برفع يدرك لأنه في معنى أبلغاً  
كنتم وقد ظنه كثير تناقضاً منه والصواب ما بينا لك وفيه نظير يعلم مما سلف (قوله وقرئ وذن الخ)  
وعليها ارتفاع مانع الارتفاع لكن الحل على الموصولية أولى لكونها أوفق بقراءة العامة وأجرى على  
سنن الاستقامة لأنه كلام لحكاية الحال الكائنة في ذلك اليوم فيجب أن يحمل على ما يفيد الوقوع ولا  
كذلك الشرطية على أنها تفيد الاستقبال ولا عمل سوء في استقبال ذلك اليوم وهذا لا ينفي الصحة  
لأنها وان لم تدل على الوقوع لا تنافي وحديث الاستقبال يدفعه تقدير وما كانت عملت كما في نظائره كذا  
قال التحرير وقال ان في صحته كلاماً لا لاجل على تقدير الموصولية حال أو عطف على تجدد الشرطية  
لا تقع حالا ولا مضافاً إليها الطرف فلم يبق الاعطاء على اذ كرو هو تقدير حصته محل بالمعنى وهو كون هذه  
الحالة والودادة في ذلك اليوم ولا محيص سوى جعلها حالا بتقدير مبتدأ أي وهي ما عملت من سوء تود  
وفي قوله الحل على الابتداء والخبر اشعار بأنهم ألجأوا الشرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل المفعول كما  
في قولك ما صنعت أصنع لأن عملت لم تشتغل بضميره بل بقي مسلطاً عليه كما يعلم من معرفة أحوال أسماء  
الشرط والاستفهام وصدارتها قلت ولا يخلو هذا الكلام من تكلف وإهمال وما ذكره من دعاوى  
أكثرها بلا برهان فانهم أعربوا ان الوصلية مع جملتها على الحالية ولم ينص النحاة على منع الإضافة إليها  
نعم لا مجال للشرطية هنا بحسب الصناعة والمعنى لأنه لا مفعول لتجد حينئذ اذ لا يصح عمله في اسم الشرط  
ولا فيما بعده لصداقته والمعنى على تعلقه بما بعده ولا وجه له غير العمل فيه ففيه تفكيك للنظم المرتبط وحل  
لما عقد من غير داع وحديث الاستقبال لا يرد أساذاً لم يتعلق به حتى يحتاج الى التأويل فقامل (قوله  
كر للتوكيد والتذكير) هذا بحسب الظاهر وقال التحرير الاحسن أنه ذكر أولاً لا يمنع عن موالة  
الكافرين وتالياً للعت على عمل الخير والمنع عن عمل السوء وقوله إشارة الخ يعني أن رآته أما بنفس تحذيره  
لمنعهم له به وهو نوع من اللطف فيكون تنجيماً للمقابل أو بغيره فيكون مرادهم الخير مع وعبدته فكبر  
مع وعده ورضاه كما في قوله تعالى ان الله لا ذو مغفرة وذو عقاب فهو تكميل كما في الكشاف وشرحه (قوله  
الحبسة ميل النفس الخ) ذهب عامة المتكلمين الى أن الحبسة نوع من الإرادة وهي لا تتعلق حقيقة الا  
بالمعاني والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته تعالى وصفاته فاذا قبل ان العبد يجب الله فمعناه يجب طاعته

ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع تداخل  
وذن وعلى هذا يصح أن تكون شرطية ولكن  
الحل على الابتداء والخبر أوقع معنى لأنه  
حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة  
(ويحذركم الله نفسه) كرهه للتوكيد والتذكير  
(والله رؤوف بالعباد) إشارة الى أنه سبحانه  
وتعالى انما نهاهم بوجدهم رافقهم  
ومراعاة لصلاتهم أو أنه لذو مغفرة وذو  
عقاب أليم فترجي رحمة ويخشى عذابه  
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) الحبسة  
ميل النفس الى الشيء لكمال أدرك فيه

وخده منه أو ثوابه واحسانه وأما محبة الله العباد فعبارة عن ارادة اتصال الخيرات والمنافع في الدين  
والدنيا اليهم وهما مجاز من باب اطلاق المزوم على اللازم أو استعارة تبعية شبه ارادة العباد اختصاصه  
تعالى بالعبادة ورغبتهم فيه لا يميل قلب المحب الى المحبوب ميلا لا يلتفت الاله به وقد اغتربهم هذا صاحب  
الكشاف حتى ظن على من ادعى محبة ذات الله بما لا يليق صدوره عن عاقل وأما العارفون فقالوا  
ان العبد يحب الله لذاته وأما محبة ثوابه فدرجة نازلة قال الغزالي رحمه الله تعالى المحبة عبارة عن ميل  
النفس الى الشيء المستلذ فاذا قوى ذلك سمي عشقا والبغض نفرة الطبع عن المولم فان زاد سمي مقتنا  
ولا يظن أن الحب مقصور على المحسوس وهو سبحانه لا يدرك بالحواس ولا يتخلل في الخيال فلا يجب لانه  
عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة قرة عين وجهها ما يبلغ الحبوبات وليس للعوام فيها حظ بل حصر  
البصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد ادراكا من العين وجمال المعاني المدركة بالعقل  
أعظم من جمال الصور الظاهرة لا يصار فيكون لا محالة لذة القلب بما تدركه من الامور الشريفة  
الالهية التي يجمل عن أن تدركها الحواس أتم وأبلغ قبل الطبع السليم والعقل الصحيح اليه أقوى ولا معنى  
لحب الالميل الى ما فيه ادراك لذة فلا يشكر حب الله الا من قيده القصور في مربوط الهائم نعم هذا الحب  
يستلزم الطاعة كما قال الوراء رحمه الله

نعصى الاله وأنت تظهر حبه • هذا العمود في القياس بدبيع

لو كان حبك صادقا لاطعته • ان الحب لمن يحب مطيع

وهذا معنى قول المصنف بحيث يحملها الخ فانه يشير الى أن ما ذكره المتكلمون نظر الى الظاهر والتفاسير  
المذكورة في = لامهم كالأرادة تفسير باللازم وقوله من الله أي حدوده منه وبالله أي بقاؤه وبالله  
الله أي ماله ومرجه اليه والحب لله أي لاجله أو المختص به وفي الله أي مرضاته وهما متقاربان وهو  
اشارة الى مرتبة الحب الصريف الذي لم يمتزج مشربه في زجاجة كأنها كوكب دري وهي التي بها العقول  
سكارى وما هي بسكارى

على نفسه فليبتك من ضاع عمره • وليس له منها نصيب ولا سهم

والقطرة تغنى عن الغدير (قوله جواب الامراخ) والكلام في ان جازمه الامر أو الشرط المقدر  
معروف في النحوق فالمراد بالمحبة الرضا لانه يلزمها فهو واستعارة لغوية أو مشابهة لها لان من رضى بشئ كان  
استلذه والمشاكلة ظاهرة والتجاوز عافراطه معنى المغفرة فقوله عبر عن ذلك أي الرضا لاجمع ما تقدم  
فتمسح اتكالا على ظهور المراد أولان الرضا مستلزم له فكانه غير مغاير له ومعنى يوثقه بقرينه وقوله لمن تحب  
اليه هو مقتضى السياق وقوله على عهد أي في حياته وعلى احتمال المضارعة في قولوا أصله تتولوا  
على الخطاب وجبته يحتمل أن يكون داخل تحت القول (قوله لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم الخ) لما  
كان رضا الله دعاه وثناء متضمنا لانواع اللطف والجميل أجل به ماضى في قوله ويكشف الخ فلا  
يقال الا حسن أن يقال فلا يكشف الخجب عن قلوبهم بالتجاوز عافراط منهم ولا يقربهم من جناب عزه  
وجوارقده وقوله وانما لم يقل الخ دلالة على العموم لان الكافرين يشمل من تولى وبقه منهم منه أن  
التولى كفر لاندراجهم فيه وان تولى المحبة عنهم لذلك لتعليقه بالوصف المشعر بالعديّة وتبقى المحبة عنهم  
يقتضى الحصر في ضدهم وقيل عليه ان جعل ان الله لا يحب الكافرين جزاء لا يجمع قصد العموم لان تولى  
طائفة خاصة لا يصير سببا لعدم محبة جميع الكافرين بل سبب عدم محبة كل أحد توليه وان جعل دالا  
عليه وقائما قامه فقدير الكلام ان قولوا فان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس من وضع الظاهر  
موضع المضمرة حتى يحتاج الى تسكينة وهذه مقابلة لان المراد بالكافرين من تولى قدسيه ووضع موضع  
المضمرة ظاهر والعموم انما هو بحسب التعبير المذكور يقطع النظر عن المراد لانه اذا لم يحبهم لكفرهم  
دل على أنه لا يجب ككل من هو كذلك (قوله بالرسالة والخصائص الخ) ذكر آل عمران بعد آل ابراهيم

بحيث يحملها على ما يقتضيه الاله والعباد اذا  
علم أن الكمال الحقيقي ليس الا الله سبحانه  
وتعالى وأن كل ما يراه كالا من نفسه أو غيره  
فهو من الله وبالله والى الله لم يكن حبه الا  
قوة وفي الله وذلك يقتضى ارادة طاعته  
والرغبة فيما يقرب به فلذلك فسر المحبة  
بارادة الطاعة وجعلت مستلزمة لاتباع  
الرسول صلى الله عليه وسلم في عبادته  
والحرص على مطاعته (بحسبكم الله ويغفر  
لكم ذنوبكم) جواب للامر أي يرض عنكم  
ويكشف الخجب عن قلوبكم بالتجاوز عافراط  
منكم فيقربكم من جناب عزه ويتوكلكم في  
جوارقده عبر عن ذلك بالمحبة على طريق  
الاستعارة أو المفاصلة (والله غفور رحيم)  
لمن تحب اليه بطاعته واتباع بديه صلى الله  
عليه وسلم روى أنهم انزلت لما طالت اليهود  
فحن أبناء الله وأحبوا وقيل نزلت في وفد  
نجران لما قالوا انما نعبد المسيح حياته وقيل  
في اقوام زعموا على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنهم يحبون الله سبحانه وتعالى  
فأمر وأن يجعلوا له وهم تصديقان العمل  
(قل أطيعوا الله والرسول فان قولوا) يحتمل  
اضى والمضارعة بمعنى فان تتولوا فان الله  
لا يحب الكافرين لا يرضى عنهم ولا يثنى  
عليهم وانما لم يقل فلا يحبهم لعموم هذه  
والدلالة على أن التولى كفر وأنه من هذه  
الجنسية بنى محبة الله وأن محبة مخصوصة  
بالؤمنين (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل  
ابراهيم وآل عمران على العالمين) بالرسالة  
والخصائص الروحانية والجسمانية ولذلك  
قوله على ما لم يقو عليه غيرهم لما أوجب  
طاعة الرسل وبين أنهم الخالصة لمحبة الله  
سبحانه وتعالى عقب ذلك بيان مناقبهم  
تحريرا عما



وبه استدلل على فضلهم على الملائكة وآل  
 ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما وقد  
 دخل فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وآل  
 عمران موسى وهرون ابناء عمران بن يهرين  
 قاهث بن لاوى بن يعقوب أو عيسى وأمه  
 مريم بنت عمران بن ماثان بن اسعازار  
 ابن أبي يود بن يونن بن رب بابسل بن  
 ساليان بن يوحنا بن اوشا بن اموذن  
 ابن مشكي بن حارفا بن احاد بن يوتام  
 ابن عزريا بن يورام بن ساقط بن ايشي  
 ابن راجع بن سليمان بن داود بن اليشين  
 ابن عويد بن سلون بن ياعصر بن يحنشون  
 ابن عمار بن رام بن حضرم بن فارض ابن  
 يهودا بن يعقوب عليه السلام وكان بين  
 العمر اثنين ألف وثمانمائة سنة ذرية بعضها  
 من بعض (حال أوبدل من الاكين أو منها  
 ومن نوح أي انهم ذرية واحدة متشعبة  
 بعضها من بعض وقيل بعضها من بعض في  
 الدين والذرية الولد يقع على الواحد والجمع  
 فعلمة من الذر أو فعولة من الذر أبدلت  
 همزتها ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت (واقه  
 سمع علم) بأقوال الناس وأعمالهم فيصطفى  
 من كان مستقيماً القول والعمل أو سمع بقول  
 امرأة عمران علم بنيتها (اذ قالت امرأت  
 عمران رب اني نذرت لك ما في بطني) فينصب  
 به اذ وقبل نصبه بانها اذ ذكر وهذه حنة  
 بنت فاقوذ ابنة عيسى وكانت لعمران بن  
 يهر بنت اسمها مريم اكبر من هرون فظن  
 أن المراد زوجته وترده كفالة زكريا فانه كان  
 معاصر الاين ماثان وتزوج ابنته ايشاع  
 وكان يحيى وعيسى عليهما السلام ابني خالة  
 من الاب روى أنها كانت عاقراً عجوزاً فينسا  
 هي في ظل شجرة اذ رأته طائر ابطم فرخه  
 فغنت الى الولد وقتته فقالت اللهم انك على  
 نذر ان رزقتني ولداً ان تصدق به على بيت  
 المقدس فيكون من خدمه فغمت بمريم وهلك  
 عمران وكان هذا النذر مشروعا في عهدهم  
 فلما بان فاعلمها بنت الامر على التقدير أو

طلبت ذكر

مرتب به بقوله روى وهو مدفوع بأن المراد كنت نذرت أو نذرت ما سيكون في بطنى (قوله محذرا  
 معتقدا الخ) التحريم من الحرية وهى ضريان أن لايجرى عليه حكم السبي وأن لا تنتملكه الأخلاق  
 الرديئة والردائل الدينية والى هذين المعنيين أشار المصنف وهما نفسريان مرويان عن السلف وقد  
 أشار الى هذا الراغب رحمه الله فاقبل أن الأول من التحرير يعنى الاعتدق والثانى من تحرير الكتاب  
 لتقويمه لأن جعله مخلصا للعبادة تقويم له ~~تكملة~~ لا حاجة اليه والحالية اتمام ما أو من الضمير  
 فى الطرف وهى حال مقدرة على الثانى قيل ويحتمل المصدية (قوله الضمير لما فى بطنها وتأنينه الخ)  
 فى الكشف لأن ما فى بطنها كان أنى فى علم الله قال الشارح المحقق يعنى لما علم المتكلم أن مدلول ما مؤثرت  
 جازله تأنيت الضمير العائد اليه وإن كان اللفظ مذكرا هذا فى قوله فلما وضعها وأما فى قوله حكايه رب  
 انى وضعها أنى فقد يوجه بأن تأنيت الضمير ههنا ليس باعتبار العلم بل باعتبار أن كل ضمير وقع بين  
 مذكر ومؤنث هـ ما عار ثان عن مدلول واحد جازبه التذكير والتأنيت فهو الكلام يسمى جملة وأننى  
 حال بمنزلة الخبر فأنث الضمير العائد الى ما نظر الى الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الاونة ليلزم اللغو وفيه  
 نظرا لانها حال مؤكدة كما قاله العربون وأيضا فإنه اذا كان المقصود التحسر لا يوجه ما ذكر أصلا فكانه  
 قيل وضعت ما فى البطن أنى كما أن فان كانتا اثنتين لا لغو فيه لأن ضمير كانتا لمن يربث وانما أنى نظر الى الخبر  
 ومن لم يفرق بين الموضوعين زعم أن تأنيت الضمير بناء على العلم بكونه أنى فلا يوجه حينئذ أنه باعتبار  
 الحال وقوله أو على تأويل مؤنث الخ يعنى يؤول بمؤنث لفظى يصلح لأنه مذكرا والمؤنث كالمجمله بفقحتين  
 وهى النتائج فلا يشكل تأنينه ولا يلفظ كرا أنى (قوله وانما قالته تحسر الخ) جواب سؤال تقديره  
 أن الاخبار اما للفائدة أو لازمه وأعلم الله محيط بهم ما فى فائدة فى هذا الاخبار فقبل انما يلزم ما ذكر  
 اذا كان الاخبار للمخاطب وهذا الاخبار لا متكلم بعرض حاله ويحسره عليه تعالى فان قلت كما أنه  
 يلغو الخبر لاستغناء الخطاب عن الاعادة يلفظ الكلام مع قصد التحسر لعلم المخاطب بكونه متحسرا قلت  
 أوجب بأن الكلام لا إنشاء التحسر وبالتلفظ به يصير المتكلم متحسرا وليس لا فائدة التحسر وفرق بين  
 احداث الشيء واخادته ويحتمل أنه التحسر محموره استعجلا بالقبول لانه من فاضع لله رفعه وقد قال  
 الامام المروزى انه قد ردد الخبر صورة لا غرض سوى الاخبار كفى قوله قولى هم قتلوا أمي أنى فان  
 هذا الكلام تحزن وتجعجع وليس باخبار بقوله ليس باخبار هو الدافع للسؤال فلا حاجة الى شئ آخر  
 لانه ما لم يلزم هذا ردد أن دلالة على التحسر لا بد أن تكون كناية أو مجازا والكلام الخبرى سواء كان  
 حقيقة أو لا بد فيه من أحد الامرين الفائدة أو لازمه وهما مفقودان هنا فعود السؤال فتأمل  
 وقوله وهو استئناف أى مقطوع عما قبله فليس معطوفا فلا يشافى كونه اعتراضا كما سبأنى وقوله  
 تعظيما لموضوعها أى المولود الذى وضعته يهمنى ليس المراد الرد عليهم فى اخبار الله بما هو أعلم به كما  
 يترامى من السياق وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما وضعته وأما كون ما وضعت عبارة عن  
 أم مريم أى هو أعلم بها الهام من التحزن والتحسر فلا وجه له وبجرازة النظم تأباه وقوله على أنه من  
 كلامه فليس للتجهيل بل لنفى العلم لأن العبد ينظر الى ظاهر الحال ولا يقف على ما فى خلافه من  
 الاسرار (قوله بيان لقوله والله أعلم الخ) وذلك أن قوله تعالى والله أعلم بما وضعت الخ واد  
 لتفخيم المولود وتفضيله على الذكر يعنى أنه قد تعرف بين الناس فضل الذكر على الانثى والله هو الذى  
 اختص بعلمه افضل هذه الانثى على الذكر فكان قوله وليس الذكر كالانثى بيان لما اشتمل عليه الاول  
 من التعظيم وليس بيان المنطوقه حتى يلحق بعطف البيان المستع فيه العطف واللام فيه ما لله هـ أما  
 التى فى الانثى فانسب ذكرها صريحاً فى قوله انى وضعتها أنى والثى فى الذكر فله قولها انى نذرت الخ اذ هو  
 الذى طلبته والتعري لا يكون الا للذكر (قوله ويجوز أن يكون من قولها بعمى وليس المذكر  
 والانثى سببان) وفى ليس ضمير الشأن ولذا رفع سببان وفى نسخة سين وهو ظاهر وكون اللام على

(محذرا) معتقدا لخدمته لا أشغله بشئ أو مخلصا  
 للعبادة ونصبه على الحال (فتقبل منى)  
 ما نذرت (انك أنت السميع العليم) لقولى  
 ونبى (فلما وضعتها قالت رب انى وضعتها  
 أنى) الضمير لما فى بطنها وتأنينه لانه كان أنى  
 وجازا تصاب أنى حالاً عنه لأن تأنينه ما علم  
 منه فان الحال وصاحبها بالذات واحد أو  
 على تأويل مؤنث كالتفيس والحيلة وانما قالته  
 تحسرا وتحننا زنا الى رب الانام كانت ترجو أن  
 تلد ذكرا ولذا نذرت تحسره (واقه أعلم  
 بما وضعت) أى بالشئ الذى وضعت وهو  
 استئناف من الله سبحانه وتعالى تعظيما  
 لموضوعها وتجهيلا بها بشأنها وقرأ ابن عامر  
 وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وضعت على  
 أنه من كلامها تسليفا لنفسها أى والله  
 فيه سرا والانى كان خبرا وقرئ وضعت على  
 أنه خطاب الله تعالى لها (وليس الذكر  
 كالانثى) بيان لقوله والله أعلم أى وليس  
 الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت واللام  
 فيها الله هـ ويجوز أن يكون من قولها  
 بعمى وليس الذكر والانثى سببان فيما نذرت  
 فتكون اللام للجنس

هذا الجنس لانه لم يقصد خصوص ذكر واثني بل المراد أن هذا الجنس خير من هذا كقولهم الرجل  
خير من المرأة ويؤيد كونه من كلامها عطف قولها واثني سميتها صريح قال في الانتصاف أو ورد على هذا  
الوجه أن قياس كونه من قولها أن يقال وليس الاثني كالكذا كرفان مقصودها تنقيص الاثني بالنسبة  
الى الذكور والعادة في مثله أن ينفي عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وقد وجدت الامر في ذلك  
مختلفا ولم يتبين لي تعين ما قالوه ألا ترى الى قوله تعالى لستن كاحد من النساء فنفى عن الكامل شبهه  
الناقص لأن الكمال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ثابت بالنسبة الى عموم النساء وعلى ذلك جاءت عبارة  
امراة عمران ومنه أيضا أن من يخلق كمن لا يخلق انتهى (قلت) اذا دخل نفي بلا أو غيرها أو ما في معناه  
على تشبيه مصرح بآثاره أو ببعضها الجمل معين تفضيل المشبه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه بكذا لأن  
وجه الشبه فيه أولى وأقوى كقولنا ليس زيد كخاتم في الجود ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه به  
لبعد المسافة بينهما كقول العرب ماء ولا كصدي صرعى ولا كالسعدان فقي ولا كمالك وقوله

طرف الخيل ولا كليله مدح ••••• وقع في شروح المقامات وغيرها أن العرب لم تستعمل النفي بلا على هذا  
الوجه إلا بمعنى الشان وان استعمله لتفضيل المشبه من كلام المولدين حتى اعترضوا على قول الحريري  
في قوله في مقاماته غدت ولا اعتداء الغراب وما يشبهه كقوله في خطبة التلويع نال حظا من الاشتهار  
ولا اشتهار الشمس نصف النهار أى ولا مثل ذلك خذف مثل المنصوبة بلا وأقيم المضاف اليه مقامها  
وأراد أن اعتداءه كان قبل اعتداء الغراب الذى هو أكثر الطير بكورا وهذا أمثاله في هذا الكتاب معناه  
أن المشبه أقوى من المشبه به ولم يأت هذا عن العرب كما مر مثاله وليس مذهبهم في ذكر لا بين المشبهين  
وانما هو من كلام العامة ووقع منه في مقامات البدع وما نقله المحشى حشيت على هذا فأشار الى أنه ليس  
بلازم كما ورد في الآيات المذكورة وما أورده النعالي من خلافه في كتابه المنتخب فلان حسن ولا  
القمر وجواد ولا المطر على أنه لو سلم ما ذكره فالمعنى لا يجوز فيها على أن ما ورد في النفي بلا المعترضة بين  
الطرفين لا في كل نفي وهذا من نفسائس المعاني التي ينبغي حفظها ولم أر من صرح به حتى وقع في بعض  
حواشي التلويح فيه خبط لعدم الضبط وقيل قول المصنف ليس الذكر والاثنى بيان إشارة الى ان التشبيه  
ليس بالحاق الناقص بالكامل والاينفى أن يقال وايس الاثنى كالكذا كرفان مقصودها تنقيص الاثني بالمساواة  
واللام للجنس على هذا التوجيه لانها تريد ليس جنس الاثنى كالكذا كرفان خدمة بيت المقدس وعلى الوجه  
الاول هذه الجملة معترضة من متكلم آخر نحو قلت ضربت زيدا ونعم ما فعلت وبكر او خالد بخلافه على  
هذا أو هما كلام متكلم واحد بالنظر الى الحكاية لا الحكمى قتال (قوله وانما ذكرت ذلك لربها  
تقربا الخ) يفهم التقرب من كون صريم بمعنى عابدة وفهم التغاير ظاهرا لتغاير المفعولين وقد مر لم مر معنى  
آخر وقد سبق أنها معترضة مارية بمعنى جارية وهو أصح عندي (قوله أجبرها بحفظك الخ) أصل العوذ كما  
قاله الراغب رحمه الله الالتجاء الى الغير والتعلق به يقال عاذ فلان بفلان اذا استجار به ومنه أخذت  
العوذة وهي القيمة والرقية والرجيم المرجوم استعمل في لازم معناه وهو المطرود وما ذكره من الحديث  
رواه الشيخان فقوله في الكشف الله أعلم بعصته فان صح فعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في اغوائه  
الا صريم وابنه افا نهما كانا معصومين وكذلك كل من كان في صفتهما كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين  
الاغباء لئلا منهم الغلصين واستهلاله صار خامن منه تخييل وتصوير طمعه فيه كأنه يسه ويضرب بيده  
عليه ويقول هذا من أغويه ونحوه من التخييل قول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها ••••• يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حقيقة المس النخس كما يتوهم أهل الحشوف كلا ولوساطا بايس على الناس ينخسهم لامتلائ الدنيا  
صر اغاوعيا طامعا يلو نابه من نخسه انتهى يريد أنه من التخييلات الادعائية وليست كذلك في الواقع  
وقد استعمله ابن الرومي على نهج حسن التعليل فالاستهلال صار خاى الابتداء واقع عنده والمر

(واثنى سميتها صريم) عطف على ما قبلها من  
مقالها وما بينهما اعتراض وانما ذكرت ذلك  
لربها تقربا اليه وطمعا لان يسمعها فان صريم في  
حق يكون فعلها مطا بقا لاسمها فان صريم في  
اغتيم بمعنى العابدة وفيه دليل على أن الاسم  
والسبي والتسمية أمور متغايرة (واثنى  
أعجزها بك) أجبرها بحفظك (ودرت بها من  
الشيطان الرجيم) المطرود وأصل الرجيم  
الرمي بالجارة وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما من مولود يولد الا والشيطان يسهه حين  
يولد فيسهل من سهه الا صريم وابنها ومعناه  
أن الشيطان يطمع في اغواء كل مولود بحيث  
يتأثر منه الا صريم وابنها فان الله سبحانه  
وتعالى عصمهما ببركة هذه الاستعاذة

تخييل ليس بشئ ما تردده في الحديث فظاهر البطلان لما ذكرنا وأما تأويله بما ذكر فقد اتفق أهل الاثر على خلافه وان تابعه المصنف وما ذكره من امتلاء الدنيا صراخا وهم فاسد لكن أشار الى أن الحديث ليس على عمومه وان أول دليل الآية التي تلاها ولا يتنافيه الحصر لانه قد يكون باعتبار الاغلب أو بقدره ما يخصه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم منه أي ضاحق لا يلزم تفضيل عيسى صلى الله عليه وسلم عليه في هذا المعنى ويؤيده خروج المتكلم من عموم كلامه كما روى الجلال في البهجة السنية عن عكرمة قال لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم أشرفت الارض نوراً فقال ابايس اقد ولد الله ولد لا يقصد علينا أمرنا فقامت له جنود لودبت اليه فقبلته فلما دام منه ركضه جبريل عليه الصلاة والسلام فوقع بعدن فخا قيل لا يعد اختصاصهم بهذه الفضيلة دون الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا وجه له وقال السهيلي رحمه الله شق صدره في حال طفولته وشق الملكين قلبه واخراج علة سوداء وقولهم انه مغمز الشيطان الحديث لا يدل على فضل عيسى عليه الصلاة والسلام على نبينا صلى الله عليه وسلم لانه خلق مكمل في القوى البشرية ثم نزع منه ذلك وملئ حكمته وإيماناً بعد غسله بالنج والبرد والامام السجستاني في كلامه نفيس تعرض له ابنه في طباقه وقوله حين يولد أي حين تمت ولادته وقوله يولد للاستقرار مع قطع النظر عن المضي والاستقبال وقيل انه بمعنى ولد ليصبح استثناء مريم وابنتها فعبر عن الماشي بالمضارع لحكاية الحال فتأمل ومعنى قوله تخييل أنه استعارة تمثيلية شبه حال الشيطان في قصد الاغواء بحال من عيسى النبي باليد وبعبينه لما يريد به كما ساقى في نحو قوله والسحوات معاويات بيمينه (قوله فرضي بها الخ) تسرا القبول للندب بالرضا إشارة الى تشبيه النذر بالهدية ورضوان الله بالقبول وقوله أي بوجه حسن إشارة لتوجيه دخول الباء فانه يراد عليه أنه مصدر ويجب نصبه بأن يقال تقبلها قبولاً ولذا جعل بعضهم الباء زائدة فينبى أن فعولاً يكون لالة التي يهمل بها الفعل كالمعطوط والدود لما يبعط به ويلد فلا يس مصدر اهنا حتى يدعى زيادة الباء والنداء ترجع نذرة بمعنى مندورة والتسكاك النطحة وهو ضمير عائذ لوجه وقوله أو تسلمها مصدره معطوف على أقامتها وتفسير آخر للوجه والسدانة مصدر بمعنى الخدمة وقوله روى الخ بيان للتسليم المذكور وقوله وصاحب قربانهم هو من تسلم ليلصفها وتنزل النار قائلها كما كان ذلك أهم ولذلك ورد في وصف أمة محمد صلى الله عليه وسلم قربانهم دماؤهم أي الذبح لا أكل النار وقوله عندي خالتهما مافيه وطفاً بمعنى علا على الماء وضده رطب (قوله ويجوز أن يكون مصدر الخ) أي هو مصدر على تقدير مضاف أي رضى بها ملتبسة بأمر ذي قبول ووجه ذي رضا وهو ما يقيم مقامها المقام المذكور لما اختصت به من الاكرام وهو جواب آخر ثم يجوز أن يكون فعل بمعنى استفعل كيجعل بمعنى استجمل أي استقبلها وتلقاها وهذا جواب آخر قال ابن المنير في تفسيره فيكون القبول عبارة عن أوله واستقباله وتقبلها بمعنى استقبلها بأول وهله من ولادتها وأظهر الكرامة فيها حينئذ وفي المثل خل الامر بقوله أي بأولها انتهى وقوله ويجوز أن يكون مصدر اجوب ثالث (قوله مجاز عن تربيتها الخ) أي هو استعارة أو مجاز مرسل بعلاقة للزوم فان الزارع لا يزال يتعهد زرعاً ببقية وحمايته عن الآفات وقاع ما يخففه من النباتات وقوله على أن الفاعل هو الله أي الضمير العائد على اسم الله وهو الرب وليس مراده على لفظ الجلالة المفهوم من الكلام حتى يقال انه لا حاجة اليه مع أنه خلاف الظاهر وزكريا فيه لغات المدد والقصور زكريا بترك الالف ومنعه من الصرف للعلمية والجمعة وقيل لالف التأنيث (قوله الجراب أي الغرفة) لم يعطف على ما قبله لانه بيان لقبولها وذكر للجراب معاني المشهور ومنها الآخر ولذا اقتصر عليه أخيراً في قوله كأنها الخ قال في الدراهمون هذه معان للجراب من حيث هو وأما في الآية فلا خلاف في أنه الجراب المتعارف وأصله مفعول صيغة مبالغة كقطعان فسمي به المكان لكثرة فيه وقيل انه يكون اسم مكان واليه يجمل كلام المصنف رحمه الله وكونه من المحاربة لمحاربة الشيطان فيه أو تشافس الناس عليه ولبعض المغاربة في المدح

(تقبلها ربهما) فرضي بها في النذر مكان الذكر (قبول حسن) أي بوجه حسن يقبل به النذائر وهو أقامتها مقام الذكر أو تسلمها عقب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة روى أن حنة المولدة لها القتماني خرقه وحلتها الى المسجد ووضعتها عند الاحبار وقالت دونكم هذه النذرة فتناقصوا فيها لانها كانت بنت امامهم وصاحب قربانهم فان بنى ما كان كانت رؤس بنى اسرائيل ولم يولد لهم فقال زكريا أنا أحق بها عندي خالتهما فأبوا الا القرعة وكانوا سبعة وعشرين فانطلقوا اليها فخالقوا فيه أقلامهم فطفاً فلم يركبوا ورسب أقلامهم فتكفلها ويجوز أن يكون مصدر على تقدير مضاف أي بذى قبول حسن وأن يكون تقبل بمعنى استقبل كذا في قوله تعالى في أول أمرها حين وتجهل أي فاخذها في أول أمرها حين ولدت بقبول حسن (وأنت يا نبياتنا حسنا) مجاز عن تربيتها بما يصلحها في جميع أحوالها (وكنها زكريا) شدداً لفاء جزاء والكساف وحاصم وقصر وازكريا غير حاصم في رواية ابن عباس على أن الفاعل هو الله تعالى وازكريا مفعول أي جعله كافلاً لها رضامناً لمصلحتها وخفف الباقون ومدوا زكريا مفعولاً كلياً ودخل عليها زكريا بالجراب) أي الغرفة التي بنت لها أو المسجد وأشرف مواضعه ومقدمها سمى به لانه محل محاربة الشيطان كأنها وضعت في أشرف موضع من بيت المقدس قوله ويجوز أن يكون الخ كذا في النسخ ولا فائدة فيه لتقدمه قبل على مافيه مما هو واضح اهـ معصية

(وجد عند هارزقا) جواب لما ناصبه روى أنه كان لا يدخل عليه غيره وإذا خرج أغلق عليه بابا معه أبواب وكان يجدها فأكسبه الشفاء في الصيف والعكس (قال يا صبرم أنى لك هذا) من أين لك هذا الرزق الآتى في غير أوانه والأبواب مغلقة عليك وهو دليل جواز الكرامة للأولياء وجعل ذلك مجزأة زكريا دفعه اشتباه الأمر عليه (قالت هومن عند الله) فلا تستبعد قيل تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام ولم ترضع تدبى قط وصكان رزقه ما ينزل عليهم من الجنة ع ٣ (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) بغير تقدير لكثرة أو بغير استحقاق تفضل عليه وهو

يحتمل أن يكون من كلامها وإن يكون من كلام الله سبحانه وتعالى روى أن فاطمة رضى الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رغيفين وبضعة ظلم فرجع بها اليه وقال هللى يا بنيت فكشفت عن الطبق فإذا هو رغيفان والحافق لها أنى لك هذا قالت هومن عند الله أن الله يرزق من يشاء بغير حساب فقال الحداد الذي جعل شبيهة بسيدة نساء بنى إسرائيل نعم عليا والحسن والحسين وجعل أهل بيته وبقى الطعام كما هو فأوسعت على جيرانها (هذا لك دعا زكريا) في ذلك المكان أو الوقت إذ تستأمرها وتوم حيث للزمان لما رأى كرامة مريم ومنزلها من الله سبحانه وتعالى (قال رب هبلى من لدنك ذرية طيبة) كما رويتها لحنه العجوز العاقر وقيل لما رأى الفاكهة في غير أوانها اتقته على جوارز ولادة العاقر من الشيخ فسأل وقال هبلى من لك ذرية لأنه لم يكن على الوجوه المعتادة وبالألسان اليهودية (الملك مسيع الدعاء) محبسه (فنادته الملائكة) أى من جنسهم كقولهم زيد بك الخيل فإن المنادى كان جبريل وحده وقرأ آية والكافى فناداه بالأمالة والتذكير (وهو قائم على في المحراب) أى قائم في الصلاة ويومى صفة قائم وأخبروا حال آخر أو حال عن الضمير قائم (إن الله يشرك بعبادى) أى بأن الله وقرأ أنا فاعرفين عابركم بالكرسى على إرادة القول أولان النداء نوع منه وقرأ آية والكافى يشرك ويحيى اسم أسمى وإن جعل مراداً فنع صرفه للتعريف ووزن الفعل (مصداقاً بكلمة من الله) أى بعيسى عليه الصلاة والسلام سعى بذلك لأنه وجد بأمره تعالى دون أب فشابه البديعيات التى هي عالم الأمر أو بكتاب الله معنى كلمة كما قبل كلمة الخويدة انصرفت (وسيدا) يسود قومه ويفوقهم وكان قائما للناس كما هم فى أنه ما هم بمصيبة نظر (وصورا) مبالغة في حبس النفس عن الشهوات والمال روى أنه من فى سببها بصبيان

جمع الشجاعة والخشوع لربه • ما أحسن المحراب في المحراب

(قوله جواب كلما ناصبه الخ) وجد بمعنى أصاب ولقى متعد لواحد وهو رزقا وكل منصوب على الظرفية لاضافته الى ما الظرفية المصدرية وصلته داخل والعامل فيها الجواب بالاتفاق لأن ما فى حيز المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا يجرى فيها الخلاف المذكور فى أسماء الشرط ومن الناس من وهم فقال ان ناصبه فعل الشرط وأدعى أنه الانسب معنى فزاد فى الظن بوزن (قوله من أين لك هذا الرزق الخ) تقدم الكلام فى أين وكونه كرامة ظاهرا لأن مريم لا نبوة لها على المشهور وأما كون هذه العبارة تنقضى الاشتباه وهو شافى كونه مجزأة فبناء على الظاهر وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون لاظهار ما فيها من الجبب بتكلمها ونحوه وسيد ذكر هذه العبارة بعينها فى الحديث الذى بعده ولا اشتباه فيه (قوله قبل تكلمت صغيرة الخ) الذين تكلموا فى المهد أحد عشر تطعمهم الجلال السيوطى رحمه الله تعالى فى قوله

تكلم فى المهد النبى محمد • ويحيى وعيسى والخليل ومريم ومبرى جريج ثم شاهد يوسف • وطفل لدى الأخدود وبريه مسلم وطفل عليه مر بالامسة التى • فقال لها تبنى ولاتكلم وما شطبة فى عهد فرعون طفلهما • وفى زمن الهادى المبارك ليختم

(قوله بغير تقدير) هو ما بمعنى بيان المقدار أو التفسير فانه يردعنا وقوله وبغير استحقاق فهو مجاز لأنه لو كان بالاستحقاق لكان كل رزق فى مقابلة عمل فيستلزم الحساب بمعنى التعداد وقوله ورى الخ أخرج أبو يعلى فى مسنده وبضعة بفتح وكسرة معنى قطعة وقوله فرجع الخ أى أرسلها اليها وأخذها ورجع بها غطاة وهلى بمعنى أقبل وفى الكلام تقدير رأى فأكوا حتى شبعوا وبقى الطعام الخ (قوله فى ذلك المكان الخ) قد مر أنه المعنى الحقيقى المعروف فيها وقيل انها وتم بالفتح والتشديد مع ونهم ما للإشارة الى المكان ورد الزمان مجازا فكيف وذهب الزجاج الى انها مستعارة للجهة والحالة كما تستعار حيث لها ببيتها بمنزلتها وكون الفواكه فى غير أوانها لأن فاكهة الصيف فى الشتاء وعكسه كما مر وفى تسمية اتقته بملى تسمح ووجه التنبيه أن الولد كالفرة والعقر كذهاب بانه قيل وكذا تكلمها فى غير أوانه وقوله يا رزق من يشاء بغير حساب وقوله محببه فسر الجميع بالمحبيب لأن السمع ورد بمعنى القبول كثيرا (قوله أى من جنسهم الخ) يعنى أنه أطلق الجمع المعترف على الجنس الشامل للأولاد كقوله هم يركب الخيل لمى له فرس وكذا هنا المنادى واحد وهو جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله ويحيى اسم أسمى) هذا هو الصحيح وأما كونه منقولاً من الفعل فقول ضعيف واحتمال أنه منقول من فعل فيه فاعل مستتر حتى يكون جملة محكية تكلف مستغنى عنه وقوله على إرادة القول الخ هما مذهبان فى النحو للصبريين والكوفيين مشهوران (قوله بعيسى عليه الصلاة والسلام الخ) سعى عيسى كامة لأنه وجد بأمر كمن من دون تناسل كما يسمى بنحوه عالم الأمر والمراد بالكتاب الانجيل فسعى كلمة كاتسمى القصيدة الطويلة كلمة والخويدة تصغير الحادرة بالمهملات وهو لقب شاعر جاهلى اسمه قطبة بن محسن ابن خزل وأصل معنى الحادرة الضخم المذكورين وهى قصيدة عينية معروفة عند الرواة مشهورة بالبلاغة (قوله يسود قومه ويفوقهم الخ) أصل معنى السيد من يسود قومه ويكون له اتباع ثم أطلق على كل فائق فى دين أو دنيا وورد فى الحديث اطلاقه على الله (قوله مبالغا) المحصور من الحصر وأصله المنع ويطلق على ككل من لا يدخل فى الميسر فلذا استعمل فيما ذكره وقوله ناشئهم فى للابتداء وإن كان بمعنى من جلتهم ومعدوداتهم فلا تتبع بعض ومعناه على الأول دون نسب وعلى الثانى معصوم فلا يلفظ ذكره بعد دنيائهم منهم من فسر المحصور بالذى لا يميل الى النساء واستدليله على فضل العزوبة على التزوج (قوله استبعادا من حيث العادة الخ) ومع قوله من حيث العادة لم يبق وجه لما قيل لا وجه للاستبعاد مع أن قدرة الله واضحة وكذا لا حاجة للتعجب وقوله بلغنى الكبر أدركنى إشارة الى

فدعه الى اللعب فقال ما لعب خلقت (وتبين من المالحين) ناشئهم أو كاشئهم من لم يأت كبيرة ولا صغيرة (قال روى أنى انهما يكونى غلام) استبعادا من حيث العادة أو استبعادا ما أوتى بها من كيفية حدوثه (وقد بلغنى الكبر) أدركنى كبر السن وأثر فى وكان لتسع وتسعون سنة ولا مر أنه ثمان وتسعون سنة (وامرأتى عاقر) لاتلد من العقر وهو القطع لانها ذات عقر من الأولاد



(قال كذلك الله يفعل ما يشاء) أي يفعل ما يشاء من المجانب مثل ذلك الفعل وهرا نشاء الولد من شيخ فان وعجز عاقر أو كما أنت عليه وزوجك من الكبر والعقر يفعل ما يشاء من خلق الولد أو كذلك الله مبتدأ وخبر أي الله على مثل هذه الصفة (٢٥) ويفعل ما يشاء بيان له أو كذلك خبر مبتدأ محذوف أي الأمر

كذلك والله يفعل ما يشاء بيان له (قال رب اجعل لي آية) علامة أعرف بها الحبل لاستقبله بالبشارة والشكر وتزج مشقة الانتظار (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام) أن لا تقدر على تكلم الناس ثلاثا وإنما حبس لسانه عن مكالمهم خاصة لتخلص المدة ذكر الله تعالى وشكره قضاء لحق النعمة وكأنه قال آيتك أن يحبس لسانك إلا عن الشكر وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال (الارض) إشارة بغيره أو رأس وأصله البحر ومنه الرموز للبصر والاستثناء منقطع وقيل متصل والمراد بالكلام ما دل على الضمير وقرئ رما أكرم جمع رامن ورمز أكرم جمع وموزع على أنه حال منه ومن الناس بمعنى متراضين كقوله

مقي ما تلقى فردين ترجف

روافد ألتيك وقد طارا (واذ كرمك كثيرا) في أيام الحبسة وهو مؤكدا لما قبله بسبب الغرض منه وتقييد الأمر بالكثرة يدل على أنه لا يفيد التكرار (وسبحا عسى) من الزوال إلى الغروب وقيل من العصر أو الغروب إلى ذهاب صدر الليل (والابكار) من طابوع الفجر إلى الضحى وقرئ يفتح الله - زة جمع بكر كبحر وأسعاد (واذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين) كلوا شافها كرامة لها ومن أنكرك لكرامة زعم أن ذلك كان معجزة زكريا وأمرها ما لبوة عيسى عليه الصلاة والسلام فان الإجماع على أنه تعالى لم يستثنى امرأة لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك إلا رجالا وقيل ألهموها والاصطفاء الأول قبلها من أمتها ولم تقبل قبلها أمتي وتقرنها بالعبادة واغناؤها برزق الجنة عن الكسب وتطهيرها تطهيرا عما يستغفر من النساء والثاني هدايتها وأرسال الملائكة إليها وتخصيها بالكرامات السنية كالولادة من غير أب وتبرئتها مما قد ذقه اليهود بانطاق الطفل وجعلها وابنها آية للعالمين

انهم اجمعون في الاستعمال وهو ما في الجاز من باب واحد وعاقركا ناض وطامت على القسب فلذا لم يؤث وأشار إليه بقوله ذات عقر أي قطع (قوله أي يفعل ما يشاء من المجانب الخ) أي أن كذلك معمول بفعل مقدم عليه والتقدير كذا الفعل العجيب يفعل الخ كما مر تحقيقه في وكذلك جعلناكم وقوله كانت الخ عورا جمع إلى كونه استقهما معن كيفية حدوده أو هو بردهما شابين أم بغير ذلك وكذلك الله على الإبداء والخبر بمعنى الدوام والاستمرار كما مر وقوله وتزج بالرفع عطف على أعرف بالنصب عطف على استقبله (قوله أن لا تقدر الخ) انما فسر به لانه الظاهر من كونه آية وأما استناحه مع القدرة وان قيل به فبعد هنا وقيل انه حبس عقوبة له على السؤال وقوله وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال أي أخذ منه وانتزع بأن يكون يناسب لفظا ومعنى لانه لما سأل آية لاجل الشكر أجيب بأنه أن لا يقدر الأعلى للشكر كما قيل لا يعم لم تقول ما لا يفهم فقال لم لا تفهم ما يقال (قوله والاستثناء منقطع الخ) الأول هو الظاهر لأن الرمز ليس من جنس الكلام أم لا أو أول الكلام بكل ما يفهم فانه يكون متصلا لكنه خلاف الظاهر ويلزم أن لا يكون استثناء منقطع أصلا إذا ما من استثناء الا ويمكن تأويله بمنزلة ورمز ا بفتحين جمع رامن هومن نادر الجمع وقد حصر في ألفاظ مخصوصة (قوله مقي ما تلقى الخ) في أعلى ابن الشعري كان عبارة بن زياد العيسى بحمد عنزة على شجاعته وبظهر تحقيره ويقول لقومه ليتفق لقبيته خالبا فأمر بحكم منه واعلمكم أنه عبد فبلغ عنزة ذلك فقال

أحولى تنفض استك مذروها \* لتقتلى فيها أفاذ عمارا

مقي ما تلقى فردين ترجف \* روافد ألتيك ونستطارا

وسبق صارم قبضت عليه \* أصابع لا ترى فيها انتشارا

في آيات آخر قال والمذروان جانباً الاليتين ومن كلامهم ما ينفض مذرويه اذا جابمتهدد وفردين ويروي خاوين حال من المفاعل والمفعول ويروي برزين أي يبرزين وترجف بمعنى تضطرب والرافة طرف الالية التي تلي الارض من القائم وأراد بالروافد التثنية لانه ليس له الارافقان ولذا نفي ضمير تستطارا وتستطارا بمعنى تستخشا وهو مجزوم معطوف على جواب الشرط وأصله تستطاران وضمير التثنية للروافد لانه بمعنى الرافقين كما مر ويحتمل أن يكون منه وبابعد الشرط والتاء للخطاب أو لتأنيث الروافد والالف للاطلاق وقيل انها بدل من فون التأنيد الخفيفة (قوله وهو مؤكدا لما قبله الخ) لأن المنع عن كلامهم للاشته قال بالذكور والشكر فان قلت الانشاء لا يعطف على الخبر وكذا المبين لا يعطف على المؤكد قلت قبل انه معطوف حينئذ على مقدرا أي اشكروا ذكر أو الأمر مؤول بالخبر أي أن لا تكلم وتذكر الخ وفيه نظر وقوله وتقييد الخ فيه نظر لأن العشى والابكار قيد له ولأن الكثرة أخص من التكرار (قوله والابكار) بكسر الهمزة مصدر وعلى الفتح جمع بكر كبحر لفظا ومعنى وهو نادر الاستعمال (قوله كلوا شافها الخ) الارهاص التأيس من الرخص وهو الساق الأسفل من الجدار والارهاصات أن يتقدم على دعوى النبوة ما يشبه المعجزة كاطلال الغمام (رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم الحجر معه وفي كونه معجزة زكريا صلى الله عليه وسلم بعد اذ لم يقع الكلام معه ولم تقترن بالتحدى ودعوى الإجماع على عدم استنباء امرأة أليس يصح لانه ذهب إليه كثير من السلف ومال السبكي رحمه الله وابن السبكي إلى ترجيحه واستدلاله بالآية لا يصح أيضا لأن المذكور فيها الإرسال وهو أخص من الاستنباء فان فسر القول بالالهام فاستداده إلى الملائكة عليهم الصلاة والسلام خلاف الظاهر وان كان لا يمنع من أنه يكون بواسطة م أيضا ولما تكرر الاصطفاة في الآيات فإيراد الاصطفاة ليعلم أنه فائدة وما يستقدر هو الخفيض وقد فهم أنهم رموا هيايوسف البحار وكان عابدا في بني اسرائيل وفي نسخة قرنته بالقاف والراء المهملة والفاء يقال قرنت الرجل بكذا اذا تمته (قوله أمرت بالصلاة الخ) لما كان الظاهر أن يقال صلى أو فصى أركان الصلاة وهي القيام المعبر عنه بالقنوت والركوع والسجود ويؤخر

السجودين وجهه بأنها أمرت بكل ركن على حدة بما لفظ في المحافظة وقدم السجود لانه كان كذلك في صلاتهم وأما كونه للتبعية على أن الواو لا تفيد الترتيب فلا يخفى ضعفه لان الكلام مع من يعلم لامع من يتعلم من هذا النظام وكذا كونه قدّم لشرفه لانه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لانه انما يتم على القول بأن القيام ليس أفضل منه كما نقل عن الشافعي وكذا الوجه الاخير غير تام اذ قيل واجبدي مع الساجدين أو مع المصلين لم يأت ما ذكره وفي الكشف أمرت بالصلاة بذكر القنوت والسجود ليكونها من هيات الصلاة وأركانها قبل لها واركني مع الراكعين بمعنى ولتكن صلاتك مع المصلين أي في الجماعة أو انظمي نفسك في جملة المصلين وكوفي معهم في عدادهم ولا تكوني في عداد غيرهم ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع وفيه من يركع فأمرت بأن تركع مع الراكعين يعني بعد الامر بالصلاة أمرت بقصد في الصلاة وهو الجماعة أو بالمواظبة على ذلك بحيث تقدم جملة المصلين وتنسب اليهم أو بحقيقة الركوع والكون مع الذين يركعون لامع الذين يصلون بلا ركوع وقوله عليها أي على الصلاة أو الاركان (قوله وقيل المراد بالقنوت الخ) قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة فلا يقال ان الآية لا تدل على الادامة لانها مفهومة من قوله آتاء الليل والتعبير عن الصلاة بالسجود من التعبير بالجزء من الكل والاختبات التواضع (قوله أي ما ذكرنا الخ) من القصص بيان لما هو أو ما يقتضيه أو جمع قصة وقوله من القنوت تفسير لقوله من آتاء الغيب وقوله التي لم تعرفها الخ المحصر مأخوذ من المقام والاقداح جمع قدح بكسر فسكون وهو سهم وضع للميسر والقرعة سميت أقلاما من القلم وهو القطع وهو بيان لافراد اسم الإشارة بأنه باعتبار تأويله بما ذكر (قوله والمراد تقرير كونه وجبا الخ) يعني أنه يجزى عملا لاسم الاله بقرعة بالعقل مع اعترافكم بأنه لم يسمعه وتسكرون انه وحى فلم يبق مع هذا ما يحتاج الى التفسير - وى المشاهدة التي هي أظهر الامور انتفاء (قوله متعلق بمحذوف الخ) لما لم يصلح لتعلق بلقون باسم الاستفهام انظروا وفيه ان يقدر ما يرتبط به النظام وذكره الزمخشري ثلاثة أو - أحدها جله هي حال عما قبلها أي ينظرون لان النظر يؤدي الى الاداء والتعلق باسم الاستفهام كالأفعال القلبية كما صرح به ابن الحاجب وابن مالك في التسهيل فمن ظن أنه مخصوص بها حتى ارتكب تأويل النظر بنظر البصيرة وقال ان المصنف تركه لهذا لم يصح الثاني ليعلم أن الاعتناء بسبب العلم لكنه سبب بعيد والقريب هو النظر الى ما ارتفع من الاقلام وقدره السكاكي ينظرون ليعلموا انظر الى المعنى واللفظ والثالث يقولون قالوا وهو ضعيف لانه ليس فيه فائدة بعدد ما وانما هو اصلاح لفظي وقيل انه مفيد اذا المراد بالقول المقدّر القول للبيان أي ليبينوا ويعينوا الكافل ووقع في عبارة القاضي رحمه الله أو يقولون فهو محل ما قدره الزمخشري والجملة حالية وفي بعض النسخ أو يقولوا بالنسب عطفا على يعلموا ووجه التعليل فيه خفاء لأن قولهم عامر فلا يرد عليه ما قيل انه سهو من الناسخ إلا أن يقال انه أراد يقولوا ليحكموا الالبسة فهو اقامل (قوله وما بينهما اعتراض الخ) دفع به الاعتراض بالفصل كما دفع بما بعده أن الوقتين مختلفان فكيف يصح البديل وبديل الغلط لا يقع في فصيح الكلام وعلى تقدير الابدال من اذ قالت الملائكة جاز انما هو الوقتين فهو ظاهر أنه بدل كل وقيل بدل اشتمال وأما وقت الاختصاص فظاهر أنه قبل وقت البشارة بمدة فاحتج في جواز الابدال الى أن بعد زمان ممتد يقع الاختصاص في بعضه والبشارة في بعض آخر ليصح بالنظر الى ذلك أنهم في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال في أولها والصلح في آخرها وتحقيقه أن كلام الزمان والمكان قد يؤخذ حقيقة بما هو القدر الذي ينطبق على الشيء ولا يفضل عنه وقد يؤخذ غير حقيقي وهو خلافه والاصوليون يسهونه معيارا وغيره معيار فيكون بدل كل من كل لا يدل اشتمال أو جز من كل باعتبار أن أحدهما لجميع الوقت والآخر لمعباره لانه وان كان في صحته نظر تحكم لا دأى اليه (قوله المسيح اقبه وهو من الاقواب المشرقة) بكسر الراء أي المقيدة للمدح ويصح

مبالغة في المحافظة عليه او قدّم السجود على الركوع اما كونه كذلك في شريعتهم أو للتبعية على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن ارتكبي بالراكعين للابتنان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين وقبل المراد بالقنوت ادامة الطاعة كقوله سبحانه ونعالي آتن هو فأت آتاء الليل ساجدا أو قائما وبالركوع الخشوع وأدبار السجود وبالركوع الخشوع والاختبات (ذلك من آتاء الغيب فوجب البك) أي ما ذكرنا من القصص من القنوت التي لم تعرفها الا بالوحى (وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم) أقداحهم للاقتراح وقبل اقتروا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركوا والمراد تفسيره بكونه وجبا على سبيل التكميم فكريه فان طريق معرفة الوظائف المشاهدة أو السماع وعدم السماع معلوم لا شبهة فيه عندهم فبقى أن يكون الاتهام باحتمال البيان ولا يظن به فاقول (أي يكفل صميم) متعلق بمحذوف دل عليه بلقون أقلامهم أي يلقونها يعلموا أو يقولون أي يكفل (وما كنت لديهم اذ يختصمون) تناقضي كمالها (اذ قالت الملائكة) بدل من اذ قالت الأولى وما بينهما اعتراض أو من اذ يختصمون على أن وقوع الاختصاص والبشارة في زمان متسع كقولك لقيته سنة كذا (باصم) ان الله يشرك بكلامه منه اسم المسيح عيسى بن مريم المسيح لقبه وهو من الاقواب المشرقة كالمسحوق وأصله بالعبرية مسيحاً ومعناه المبارك

وعيسى معرب ايشوع واشتقاقهما من المسح لانه مسح بالبركة او بباطنه من الذنوب او مسح الارض ولم يبق في موضع او مسحه جبريل ومن العيس وهو يفاض بعلوه حرة تكلف لاطائل تحته وابن مريم لما كان صفة تميزه (٢٧) الاسماء تنظم في سلكها ولا ينافي تعدد الخبر افراد المبتدأ

فانه اسم جنس مضاف ويحتمل أن يراد به ان الذي يعرف به ويميز عن غيره هذه الثلاثة فان الاسم علامة المسمى والمميز له من صواب ويجوز أن يكون عيسى خبر مبتدأ محذوف وابن مريم مفعله وانما قيل ابن مريم والخطاب لها فيها على أنه يولد من غير أب اذا الاولاد تنسب الى الآباء ولا تنسب الى الأم الا اذا فقد الأب (وجميع الى الدنيا والاخرة) حال مقدرة من كلمة وهي وان كانت نكرة لكنها موصوفة وتذكيرها للمعنى والوجهة في الدنيا النبوة وفي الآخرة الشفاعة (ومن المقربين) من الله سبحانه وتعالى وقيل إشارة الى علو درجته في الجنة أو رفعه الى السماء وبعبارة الملازمة (ويكلم الناس في المهد وكهلا) أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا كلام الانبياء من غير تفاوت والمهد مصدر عني به ما يهدى له في مضجعه وقيل انه رفع شابا والمراد وكهلا بعد نزوله وذكر أحواله المختلفة المتناخضة ارشادا الى أنه يعزل عن اللاهوتية (ومن الصالحين) حال ثالث من كلمة أو ضميرها الذي في يكلم (فالت رب أني يكون لي ولولم عيسى بشرا) تعجب أو استبعاد عادي أو استفهام عن أنه يكون يتزوج أو غيره (قال كذلك الله يخلق ما يشاء) القائل جبريل أو الله تعالى وجبريل حكى لها قوله تعالى اذ قضى أمرها فنادى بقوله كن فيكون إشارة الى أنه تعالى كما يقدر أن يخلق الأشياء مدركا بأسباب ومواد يقدر أن يخلقها دفعة من غير ذلك (ونعلم الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل) كلام مبتدأ ذكر نطيبا لقلوبها وازاحة لما رهمه من خوف اللوم لما علمت أنها تلد من غير زوج

(٣) قوله لانهما عن الاضافة ظاهر أنه لا يمنع ان يقال غلام الرجل اه محصيه

فتمها والاشتقاق لا يجري في الالهيية فادعوا ونسج لكن قيل دخول ادم في المسيح وبعثه عيسى بأنه عربي كالنجيل الآن يقال للمعربة أجريت مجرى الاوصاف لانه في لغتهم بمعنى المبارك وقد مر أنها لا تنافي العجمة في التوراة والانجيل والاسكندر فانه لم يسمع الامعة فامع أنه لا شبهة في عجمته وعيسى أصله ايشوع وهما السيد (قوله وابن مريم لما كان صفة تميزه) دفع لما يقال ان قوله المسيح الخ خبر عن اسمه والاسم انما هو عيسى والمسيح لقب وابن صفة فكيف جعلت الثلاثة خبرا عنه فأشار بقوله وابن مريم الخ الى أن اسمه بعينه المصطلح وهو العلم مطلقا وهو ليس بمعنى مقابل اللقب كما أشار اليه يجعل المسيح لقباً بل ما بعده وغيره وأن اضافته تفيد العموم لأن اضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق وأن اطلاقه على ابن مريم على طريق التغليب لانه مثله في التمييز أو الاسم بعينه المقوى وهو السمة والعلامة المميزة للعلم وتميزه من هذه الثلاثة أشد من تميزه بكل واحد منها وبعضهم هنا خبط لاطائل تحته فان قيل ابن مريم لا يصح حمله على اسمه أصلا لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا نعم اذا أريد المفهوم لا اللفظ وكذلك المسيح وعيسى فان قيل كيف قدم اللقب على الاسم ولم يضاف الاسم الى اللقب مع تعيين الاضافة فيه كسبب كذا في المفصل قيل الجواب ما قاله ابن الحاجب في شرحه من ان المراد باللقب وان أطلق ما لم يكن غير صفة وليس بشي لانه ليس صفة في العربية فالظاهر أن يقيد بالم يقارن ال وضعه لمنه (٣) من الاضافة وبعضهم قد عيسى خبر مبتدأ محذوف وابن صفة فلا يراد بشي من الاوهام ثم ذكر أن فائدة قوله ابن مريم مع عدم الحاجة اليه ظاهرا الاشارة الى أنه خلق من غير أب اذ لو كان له أب نسب اليه وقد يقال انه ود على النصارى (قوله حال مقدرة الخ) جعلها مقدرة لأن وجهه كانت بعد البشارة والوجهة ليست بمعنى الهيئة والبرزخ بل بمعنى الرفعة كالجاء (قوله أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا الخ) انما جعل في المهد حال مع صحة كونه ظرفا للوطف وكهلا عليه ولما كان الكلام في حال الكهولة ليس مما يخص به أشار الى أنه ذكر للتسوية بينهما من غير تفاوت كما مر في نحو يعلم ما تدون وما تحفون وهذا وجه ونكتة أخرى في مواضع شتى فالجملوع لا كل على الاستقلال وقيل ان كلامه حال وأنه يشبه ما يليغ من الكهولة وتعددي لعمره والقول الثاني مبني على أنه لم يبلغ الكهولة وأحواله المختلفة تبدلات السن الطارئة عليه وغيره من الاحوال المستترة للحدوث المتسلف لللاهوتية (قوله حال ثالث الخ) قيل عليه ان الوجه ان يقلل حال وابع من كلمة أو ثالث من ضميرها فانها أربعة وجبها ومن المقربين ويكلم ومن الصالحين مع ما في جعل المعطوف على الحال حالاً من التسامح الآن يقال انه جعل لجملة اسمه المسيح حالية ولم يعد المعطوفين حالاً قائل (قوله تعجب الخ) يعني الاستفهام انما يجازى أو حقيق وقوله ولم عيسى بشرا تعجبه ولا ينافيه كما توهم وقوله يخلق ما يشاء ولو بغير مادة وسبب تعجبه صلى الله عليه وسلم بلا أب وكون القائل جبريل عليه الصلاة والسلام القرينة عليه ذكر الملازمة عليهم الصلاة والسلام قبله وكون القائل هو الله وقد حكاه جبريل عليه الصلاة والسلام في نفسه التفات ان حكى بلفظه ويكون الله حكى ما حكى عنه والداهي اليه أنه تعالى لم يكلم غير الانبياء بل غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام (قوله إشارة الى أنه تعالى الخ) يعني أن قوله تعالى كن فيكون تمثيل لسرعة تكوينه من غير توقف على شيء آخر كما مضى في سورة يس ولما كان الخلق التدريجي والناسخ عن الاسباب أمر اظهر الميز كره في النظم والحصر في النظم باعتبار ان الامر بمعنى الشأن البديع العجيب والمنصف ذكره بيانا لانهم آمنه وعنده سواء فلا يراد أنه ليس في النظم ما يدل عليه ولا يتوهم أنه مغاير لما ذكره في سورة يس فانهم (قوله كلام مبتدأ الخ) يعني أنه كلام مستأنف ليس داخلا في حيز قول الملازمة عليهم الصلاة والسلام والواو تكون للاستئناف وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به النحاة فلا حاجة الى تأويله بأنه معطوف على جملة مستأنفة سابقة وهي واذا قالت الخ أو مقدرة ولا اشكال في العطف كما ذكره التحرير وكذا لا يدعي أن الواو زائدة كما قاله أبو حيان وقوله لما رهمه أي

أو عطف على يشرك أو وجبها والكتاب المكتبة أو جنس الكتب الميزة وخص الكتابان انفسهما (ورسولا إلى بني اسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم) منصوب بضمير على إرادة القول تقديره ويقول أرسلت رسولا (٢٨) باني قد جئتكم أو بالعطف على الأحوال المتقدمة مضمنا معنى النطاق فكانه قال

وناطقا باني قد جئتكم وتخصيص بني اسرائيل  
لخصوص بعثته اليهم أو للرد على من زعم أنه  
مبعوث إلى غيرهم (أنى أخلق لكم من الطين  
كهيشة الطير) نصب بدل من أنى قد جئتكم  
أو جرد بدل آية أو رفع على هي أنى أخلق لكم  
ولمعنى أتدركم وأصور شيئا مثل صورة الطير  
وقرأنا فاعلموا بالكسر (فأنفخ فيه) الضمير للكاف  
أى فى ذلك الممثل (ف يكون طيرا باذن الله)  
فيصير حيا طيرا باذن الله سبحانه وتعالى به  
به على أن احياه من الله تعالى لانه وقرأ  
فأنفخ هنا وفى المائدة طارا بالالف والهمزة  
(وأبرئ ادم كنه والابرص) الا كنه الذى ولد  
أحمى أو المسوح العين روى أنه دعا كان  
يجمع عليه ألوف من المرضى من أطاق منهم  
أنا ومن لم يطق أنا عيسى عليه السلام وما  
يدأوى الا باللعاء (وأحمى المولى باذن الله) كثر  
باذن الله دفعا لوهم اللوهية فلان الاحياء ليس  
من جنس الافعال البشرية (وأبنتكم بما  
تأكلون وما تذخرون فى ميوتكم) بالمغيبات  
من أحوالكم التى لا تشكون فيها (ان فى ذلك  
لاية لكم ان كنتم مؤمنين) حوفاً للايمان  
فان غيرهم لا يستفيع بالمعجزات أو مصدقين  
للحق غير معاندين (ومصدقاً لما بين يدي  
من التوراة) عطف على رسولا على الوجهين  
أو منصوب بإضمار فصل دل عليه قد  
جئتكم أى وقد جئتكم صدقاً (ولا حى  
لكم) يندبوا بضمه أو مردود على قوله انى قد  
جئتكم بآية أو معطوف على معنى صدقاً  
كقوله سم جئتكم معذراً ولا طيب قلبك  
(بعض الذى حرم عليكم) أى فى شريعة  
موسى عليه الصلاة والسلام كالنهيوم  
والثروب والعمسك ولحم الابل والعمل  
فى السبت وهو يدل على أن شرعه كان  
نامها للشرع موسى عليه السلام ولا يخل  
ذلك بكونه مصدقاً بالتوراة كما لا يبعد نسخ  
القرآن بعضه ببعض عليه بتناقض وتكاذب  
فان النسخ فى الحقيقة بيان وتخصيص  
فى الأزمان (وبجئتكم بآية من ربكم فانتقوا

وقع فى وهما فى نسخة هما (قوله أو عطف على يشرك الخ) ولا يرد عليه طول الفصل لانه اعتراض  
لا يضر مثله قبل انما يحسن هذا بعض الحسن على قراءة الدياء وأما على قراءة النون فلا يحسن الا بتقدير  
القول أى ان الله يشرك بعيسى صلى الله عليه وسلم ويقول نعله أو وجبها ومقولا فيه نعله (قوله  
والكتاب المكتبة) بالفتح أى بالمعنى المصدرى وقدمه على تفسيره بجنس الكتب السماوية لانه فيه خفاء  
لتقديم الحكمة وان كان المراد ما اشتملت عليه من النرائع وفى نسخة وقرأنا عاصم ونافع ويعلم بالياء  
(قوله منصوب بضمير الخ) لما كانت المنصوبات قبله واقعة فى كلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام  
وتبشرها وهذا محكى عن عيسى صلى الله عليه وسلم وأيضاً فى حكم الغيبة وهذا فى حكم التكلم لتعلق  
قوله انى قد جئتكم وللمبين يدى به احتاج العطف الى التوجيه بانه اما منصوب بضمير على إرادة  
القول والتقدير ويقول أرسلت رسولا الخ وهو معطوف على نعله بناء على أنه مستأنف وأما على تقدير  
عطفه على يشرك أو يخلق يكون التقدير ان الله يشرك أو ان الله يخلق ما يشاء ويقول عيسى كذا عطفاً  
على الخبر ولا رابطة بينهما الا بتكاف مظيم وقال أبو حيان ان هذا الوجه ضعيف لاضمار القول ومعموله  
والاستغناء بالحال المؤكدة فالاولى أن يقدر ويجعله رسولا (قوله أو بالعطف على الأحوال المتقدمة  
الخ) هذا توجيه آخر لما مر قبل ولا يخلو أنه خروج عن قانون التضمن وأنه ان جعل ونعله عطفاً على  
وجبه فان هذا الوجه لعله الحذف وعلى الثلاثة الاخر فالاول للتلازم الفصل المستنقح ولا يخلو أن قوله  
وناطقا يحتمل تقديره معطوف على رسولا وهو أحد طرق التضمن فى الاسماء كما قدر والرفق الى نسايتكم  
بالرفق والافضاء ويحتمل أن يكون صفة رسولا والحال فيه غير ظاهرة ووجهها التخصيص متقاربان  
(قوله نصب بدل الخ) بناء على أن محل أن وأن بعد حذف الجار نصب لا غير وعلى تقديره هى الجملة صفة  
آية أو مستأنفة فى جواب ما هى وقوله أتدريان لعنى أخلق ومعنى أقدر أصوره وأبرزه على مقدار معين  
قيل وفى هذه المعجز متناسبة نطقه من غير أب (قوله الضمير للكاف) لم يجمع له لانه لانه الهيشة لا ينفخ  
فيها وانما ينفخ فى الجسم المماثل والكاف على هذا اسم وهى صفة لمقدراً شياً مثل هذا الطير ومرجع  
الضمير فى الحقيقة الموصوف بها وقد ضعف كونها ان تكون اسماء وعود الضمير عليها غير معهود والمراد  
باذن الله كما مر إرادته وتقديره والمسوح العين هو الذى لم يشق بصره ولم يخلق له حذقة وقوله لوهم  
اللوهية وفى نسخة اللاهوتية يعنى التى فوهم التصارى ولذا ذكرها أيضاً فى خلق الطير وهذا بناء على  
نطقه بأحمى وقيل انه متعلق بجميع ما قبله قبل وكون ابراء الا كنه من جنس أفعال البشرية نظراً وليس  
بشئ وقوله التى لا تشكون فيها إشارة الى وجه تخصيص الانباء بأحوالهم لتيقنهم بها فلا يلقى لهم شبهة  
وفسر المؤمنين بما ذكره على أنه من مجاز المشاركة لانهم المحتاجون للآية أو بمعنى المصدق أى الذى  
لا يصادف ويكذب وقوله على الوجهين أى اللذين سبق ذكرهما فى تفسيره ورسولا (قوله مقدر بضمه)  
أى الجار والمجرور مقدر بضمه وجئتكم لاجل فهو من عطف الجملة على الجملة وقوله أو مردود أى  
معطوف على بآية من قوله جئتكم بآية لانه فى معنى لا ظهر لكم آية ولا حل لكم الخ فلا يرد أنه لا يصح  
عطف المفعول له على المفعول به وعطفه على مصدقاً وتأنى عليه ما من باب واحد وان كان الاول  
حالا والثانى مفعولاً وقيل لا بد فيها كلها من تقدير جئتكم اذ لا يعطف نوع من المفعولات على نوع  
آخر وما ذكره بناء على الظاهر المتبادر (قوله أى فى شريعة موسى الخ) قيل أو ما حرمه علماءهم  
نهيها أو خطأ فى الاجتهاد والترتب ثم رقيق يغشى الكرش والامعاء وقوله والسبح المراد به بعض  
أنواعه فانهم لم يحرموه مطلقاً ولما كان عيسى صلى الله عليه وسلم مأموراً بالعمل بالتوراة وشريعة  
موسى عليه الصلاة والسلام أشار الى أن نسخ بعضها لا ينافى ذلك اذ لم تبطل شريعته كما أن نسخ بعض  
بعض القرآن لا يسلطه وقوله فان النسخ الخ أى هو بيان لانها من الحكم الاول لا رفع وإبطال له كما مر  
وتقرر فى الاصول (قوله أى جئتكم بآية أخرى الخ) أى فالمراد بآية على هذا العلامة لا المعجزة

الله راطبون ان الله ربى وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) أى - جئتكم بآية أخرى أله منها ربكم وهى قولى ان الله ربى وربكم فانه لا يرد  
دعوة الحق المجمع عليه - فيما بين الرسل الفارقة بين النبى والساحر

أوجبتمكم بآية على أن الله ربي وربكم وقوله  
فاتقوا الله وأطيعوا أئمة الله وأطاعوا أئمة الله  
تكريرا لقوله قد جئتكم بآية من ربكم أي جئتكم  
بآية بعد أخرى مما ذكر لكم والاول لقوله  
الحجة والثاني لتقريبها الى الحكم ولذلك رتب  
عليه بالفاء قوله تعالى فاتقوا الله أي لما  
جئتكم بالمحجزات الظاهرة والآيات الباهرة  
فاتقوا الله في مخالفة وأطيعوا في ما أودعكم  
اليه ثم شرع في الدعوة وأشار اليها بالقول  
الجملي فقال إن الله ربي وربكم إشارة الى  
استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق  
الذي غاية التوحيد وقال فاعبدوه إشارة  
الى استكمال القوة العملية فانه بملازمة  
المطاعة التي هي الايمان بالاولى والالتزام  
عن المناهي ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين  
الامرين هو الطريق المشهود به بالاستقامة  
وتطهير قوله عليه الصلاة والسلام قل آمنت  
بالله ثم استقم (فلما أحس عيسى منهم  
الكفر) تحقق كفرهم عنده تحقق ما يدرك  
بالحواس (قال من أنصاري الى الله) ملتجئا  
الى الله سبحانه وتعالى أو ذاهبا أو ضامما اليه  
ويجوز أن يتعلق الجار بأنصاري مضمنا معنى  
الاضافة أي من الدين يضيفون أنفسهم الى  
الله في نصرى وقيل الى ههنا بمعنى مع أوفى  
أو اللام (قال الحواريون) حوارى الرجل  
خالصه من الخور وهو البياض الخالص  
ومنه الحواريات للحضريات خلوص ألوانهن  
معى به أصحاب عيسى عليه الصلاة والسلام  
خلوص نيتهن ونفاهن برتهن وقيل كانوا  
ملوكا يلبسون البيض استعصم بهم عيسى عليه  
الصلاة والسلام من اليهود وقيل قصارون  
يحورون الثياب أي يبيضونها  
قوله وفي الكشف في سورة الصف نقله  
بالمعنى اه معصمه

ليرد أن مثل هذا القول قد يصدر عن بعض العوام بل المراد أنه بعد ما ثبت نبوته بالمجزة كان ذلك القول  
الصادر عن غيرهم من الانبياء عليهم الصلاة والسلام علامة لنبوته تطمئن به النفوس وقيل حصول المعرفة  
والتوحيد والاهتداء للطريق المستقيم في الاعتقادات والعبادات عن نشأ في قوم بدلووا حرقوا من  
خوارق العادة (قوله أوجبتمكم بآية على أن الخ) قيل هذا الظاهر على القراءة بفتح الخ فكان ينبغي ذكرها  
كافي الكشف وان كانت شاذة وليس بوارده لانه على الكسرة قبله أقول محذوف بدل من آية أي قولي  
إن الله وبه صرح المصنف رحمه الله فقال وهي قولي فالاعتراض غفلة عما أراده وعلى الفتح فهي بدل  
من آية (قوله والظاهر أنه تكرير لقوله الخ) أي أنه معطوف على جئتكم الأول وكرر ليعلق به  
معنى زائد وهو قوله إن الله ربي الخ أو للاستيعاب كقوله فارجع البصر كرتين ويؤيده قوله جئتكم بآية بعد  
أخرى فيقدر ما يناسب الآيات السابقة من كونه مولودا بغير أب وتكم في المهد واليه الإشارة بقوله  
عما ذكر لكم والحمد لله هو قوله فاتقوا الخ وقوله لما جئتكم بكسر اللام وتقفيف الميم ويجوز الفتح  
والتشديد والتوحيد من الحصر المستفاد من تعريف الطرفين والجمع بين الامرين لأن الصراط المستقيم  
الاعتقاد الحق والعمل الصالح كما مر (قوله قل آمنت بالله الخ) هو من حديث أخرجه مسلم والترمذي  
 وغيرهما عن سفيان الثوري أن رجلا قال يا رسول الله مررت بأمر في الاسلام لا أسأل عنه أحد بعدك  
قال قل آمنت بالله ثم استقم والتظهير لانه قد قدم الايمان كما قدم قوله إن الله ربي ههنا ثم عقبه بما يشمل  
الاعتقاد والعمل (قوله تحقق كفرهم عنده الخ) يعني أن الاحساس استعراضا متعارفا بتعبئة العلم بلا شبهة  
أذالك كفر لا يحس وأمانا ولي بأحس آثار الكفر فليس بذلك (قوله ملتجئا الى الله الخ) لما كان  
النصر لا يتعدى إلى جعله سالما من النباء والمعنى من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله أو ملتجئا الى الله  
فالمقصود طلب النصرة لرسوله صلى الله عليه وسلم في دينه فلهذا فرس نحن أنصارا لله بأنصار دينه  
وقوله وأضامنا اليه أي ضامنا أنفسنا اليه وهي متعلقة به بتضمين الاضافة وكونها بمعنى مع أوفى  
أو اللام مذكورة في بعض كتب النور لكن قيل عليه أن الصرح به فيها لام الاختصاص نحو الامر باليد  
لا التعليل وفي تفسير القرطبي أن الاعمته تكون بمعنى مع اذا ضم شيء الى آخر نحو الذود الى الذود ابل  
أي اذا ضمته اليه صار ابلا لا الترتيل تقول قدم ومعه مال ولا تقول واليه وكذا نظائر وهو كلام من ذات  
طعم البلاغة ولذا ضمه المصنف وفي الكشف في سورة الصف ان اضافة أنصاري للملابسة أي من  
حزبي ومشاركي في توبه نصرة الله تعالى ليطابق جوابهم نحن أنصار الله ولا يصح أن يكون معناه من  
ينصرف مع الله لعدم المطابقة وتابعه المصنف رحمه الله هناك وقد صرح هنا بخلافه وعدم المطابقة غير  
مسلم اذ نصرة الله ليست على ظاهرها خلافا من تأويل أو اضمارا بل تطهر به المطابقة وهو ظاهر ان تدبر  
(قوله حوارى الرجل الخ) حال الكرماني في قوله صلى الله عليه وسلم الزبير حوارى الحوارى الناصر  
وهو لفظ مفرد منصرف وقال الزجاج حوارى منصرف لانه منسوب الى حوارى وليس كجاني وكراسى  
لان واحدا جاني وكراسى وقد وقع مصر وفاقى غير موضع ومثله الحوارى وهو اللطيفة فن قال  
معنى قول المصنف خالصه أي جماعته الخالصة الاختصاص به نسب الى الخور وهو البياض فاطلق  
الحوارى على الخالص وجمع على حوارى وكراسى وجعله التقاربا في مفردا والعه من تغييرات  
النسب وكأنه دعاه اليه اطلاقه على الواحد ويصح أن يكون منقولاً من الجمع الى الجنس بتزليل الواحد  
الكامل في الخلوص منزلة جماعته قد خطب خطبتهوا الا أن ما ذكره التحرير فيه نظر لان الالف اذا زيدت  
في النسبة وفيرت بها تحققت الياء في الافصح في أمثلة والحوارى بخلافه والحوارى البياض مطلقا ومنه  
الحوارى العين وأما اذا وصفت به العين فعنى آخر والحضريات نساء الحضرة يعنى المدن والقرى ويغلب فيهن  
البياض لعدم البروز للشمس والريح وقوله يلبسون البيض أي الثياب البيض وكون الحوارى انحصار  
صرح به أهل اللغة وهو بلغة الببط حوارى وقيل معناه المجاهد وقيل انه من حارب معنى رجوعهم الى



(نحن أنصار الله) أي أنصار دينه (امنا بالله  
 واشهد بأننا مسلمون) لتشهد لنا يوم القيامة  
 حين يشهد الرسل اقوامهم وعليلهم (وبنا آمننا بما  
 أنزلت واتبعنا الرسول) فكتبنا مع الشاهدين  
 أي مع الشاهدين بوحدة دينك أومع  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين يشهدون  
 لاتباعهم أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم فانهم  
 شهداء على الناس (ومكروا) أي الذين  
 أحسن منهم الكفر من اليهود بن وكوا عليه  
 من يقتله غيلة (ومكروا) حين رفع عيسى  
 عليه الصلاة والسلام وألقى شبهه على من قصد  
 اغتياله حتى قتل والمكروا من حيث أنه في  
 الأصل حيلة يجاب بها غيره إلى مضرة لا يسند  
 إلى الله تعالى الأعلى سبيل المقاتلة والازدواج  
 (واقه خير الماكرين) أقواهم مكرًا وأقدرهم  
 على إيصال الضرر من حيث لا يحتسب (اذ  
 قال الله) نظرف لمكر الله أو خير الماكرين أو  
 المضمر مثل وقع ذلك (يا عيسى اني متوفيك)  
 أي متوفى أجلك ومؤخرك إلى أجلك المسمى  
 عاصمًا بالكل من قتلهم أو قابضك من الأرض  
 فوفيت ما لي أو متوفيك ناظمًا اذ روى أنه رفع  
 ناظمًا ومجتمك عن الشهوات العاتقة من  
 الخروج إلى عالم الملكوت وقيل أماته الله  
 سبع ساعات ثم رفعه إلى السماء واليه ذهب  
 النصاري (ورافعل إلى) إلى محل كرامتي  
 ومقر ملائكتي (ومطهروا لمن الذين كفروا)  
 من سوء جوارهم أو قصدهم (وجاعل الذين  
 اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة)  
 يعلوهم بالحجة أو بالسيف في غالب الأمر  
 ومتبعوه من أقر بنبوتهم من المسلمين والنصارى  
 وإلى الآن لم يسمع غلبة اليهود عليهم ولم يتفوق  
 لهم ملك ودولة (ثم إلى مرجعكم) الضمير  
 لعيسى ومن تبعه ومن كفر به وغلب الظاهر  
 على الغائبين (فأحكم بينكم فيما كنتم فيه  
 تختلفون) من أمر الدين (فأما الذين كفروا  
 فاعذبهم عذابًا شديدًا في الدنيا والآخرة  
 وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات فتوفيهم أجورهم) تفسير للحكم  
 وتفصيل له وقرأ حفص فيوفيهم بالياء

الله (قوله آمننا بالله واشهد الخ) في عطف أشهد على آمننا مع أن بينهما اختلافاً ما يقتضي جواز فيماله  
 محل من الأعراب ولا يلزم ذلك هنا لأنه قيل آمننا لأنشاء الإيمان أيضاً وقيل الكتاب كناية عن تنبيهم  
 على الإيمان في الجماعة والظاهر أن المراد إجماع ذلك وقدره لنا في صحائف الأزل وأدخلنا في عداد  
 اتباعهم وهذا على تفسيري الشاهدين وعلى الأخير فتعريفه للعهد وطولهم أن يـ وكونوا من أمة  
 محمد صلى الله عليه وسلم المعروفين بالشهادة على الناس فلا يرد تضعيفه بأنه لا قرينة على ذلك التخصيص  
 على أنه كما نقلوه تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وخيل بكسر النون المججمة أن يتبع المرء مستتر حتى يقتله  
 فجاء وهو لا يدري (قوله ومكروا) حين رفع الخ) أي المراد بمكر الله ما ذكر وذكر أن المـ لا يطلق  
 على الله إلا بطريق المشاكاة لانه منزوع عن معناه غير محتاج إلى حيلة وهو المراد بالمقاتلة والازدواج  
 فلا يقال مكر الله ابتداءً وكذا قاله العنق في شرح أصول ابن الحارث وأورد السيف الأبهري عليه  
 قوله تعالى أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله فانه أطلق عليه ابتداءً من غير مشاكاة ونقل عن الامام أن  
 المكر إيصال المكره إلى الغير على وجه يخفى فيه وأنه يجوز صدوره عنه تعالى حقيقة وقد ذهب إليه  
 طائفة وقالوا انه عبارة عن التدبير المحكم فليس يمتنع عليه (قلت) يؤيده قوله والله خير الماكرين  
 فانه يعد المشاكاة وأما جوابه عن الآية المذكورة بأنهم من المشاكاة التقديرية كما في قوله تعالى صبغة  
 الله فلا يخفى ما فيه (قوله أقواهم مكرًا الخ) قيل عليه انه لا يستفاد من النظم والمفيدة أشد الماكرين  
 أو أقواهم فينبغي أن يفسر بأن مكره أحسن وأوقع في محله لبعده عن الظلم ولا يخفى أن الخبرية في معنى  
 تقتضي زيادته وهو المكر هنا فالخبرية فيه ما ذكره تفسير المصنف أنسب بالمراد وهو التهديد (قوله ظرف  
 لمكروا الخ) قد مر لانه أولى اذ لا يظهر وجه تقييد رقة مكره تعالى بهذا الوقت ولو قدر اذ كـ كما  
 في أمثاله لم يعد (قوله أي متوفى أجلك ومؤخرك الخ) لما كان ظاهره مخالفاً للمشهور والمهرج به  
 في الآية الأخرى أوله بوجوه الأول أنه كناية عن عصمته عن الأعداء وما هم فيه من الفتك به لانه يلزم  
 من استيفاء أجله وموته حق انتفه ذلك أو قابضك من الأرض من توفي المال بمعنى استوفاه وقبضه  
 وقوله ما لا يحتمل ما أن تكون موصولة وتلي صلته ويحتمل أن تكون كلمة واحدة أو المراد بالوفاة هنا  
 النوم لانهما أخوان ويطلق كل منهما على الآخر لانه رفع كذلك برفقائه وأما انه أريد بالموت والوفاة  
 موت القوى الشهوانية العاتقة عن إيصاله بالملكوت فيعبد لأن اسم الفاعل لا يناسبه وقوله إلى محل  
 الخ إشارة إلى أن إلى على تقدير مضاف أي إلى سماوي وظاهر من الكفرة أماته ببعده عنهم بالرفع أو  
 انما هو عن قصدهم بجعلهم أو بجعل معاهم كانه نجاسة وبما قرأناه سقط ما قيل انه تبع فيه الزمخشري  
 في أن المقول لم يمت بأجله كما هو مذهب المعتزلة (قوله يعلوهم بالحجة أو بالسيف الخ) يريد أن الفوقية  
 رتبة لا مكانية وقوله ومتبعوه من أقر بنبوتهم من المسلمين والنصارى فان أريد بالنصارى من آمن به قبل  
 مجيئ نبينا صلى الله عليه وسلم ونسخ شريعته فهو ظاهر وان أريد المطلق فلا ضير في غلبتهم على غيرهم من  
 الكفرة مع غلبة المسلمين عليهم وقوله وإلى الآن الخ ظاهر في الثاني (قوله الضمير لعيسى الخ)  
 ويحتمل أنه لمن اتبع وكفر فقط فهو التفات من الغيبة إلى الخطاب لادلالة على شدة ارادة إيصال الثواب  
 والعقاب لادلالة الخطاب على الاعتناء (قوله تفسير للحكم وتفصيل له) قال التحرير اعترض بأن  
 الحكم مرتب على الرجوع إلى الله بالمعاد وهو في القيامة فكيف يصح تفديره بالهذاب في الدنيا وأجيب  
 أولاً بأن المقصود التأييد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى خصوصهما كقوله خالذين فيها مادامت  
 السموات والأرض وثانياً أن المراد بهما المعنى الأقوى أي أولاً وآخره وهو بعيد جداً وثالثاً أن المرجع  
 أعظم من الديني والآخرى وكونه بعد جعل الفوقية الثابتة إلى يوم القيامة لا يوجب كونه بعد  
 ابتداء يوم القيامة وعلى هذا اقوية الأجور أيضاً تنسأل نعيم الدارين وقوله فيما كنتم فيه نبوة  
 عنه أو المعنى أحكم بينكم في الآخرة فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا ورابعاً بأن عذاب الدنيا

هو الفوقية عليهم والمعنى أضمر الى عذاب الفوقية السابقة عذاب الآخرة وفيه بعد اذ معنى أعذب  
 في الدنيا والآخرة ليس الاثنى أفعل عذاب الدارين الآن يقال إيجاد السهل لا يلزم أن يكون بإيجاد كل  
 جزء فيجزو أن يفعل في الآخرة تعذيب الدارين بأن يفعل عذاب الآخرة وقد فعل في الدنيا عذاب  
 الدنيا فيكون تمام العذابين في الآخرة وقيل لا يعد أن يتعلق قوله في الدنيا والآخرة بشدة تشديد الامر  
 الشدة وهذا وان ارتضاء بعض الفضلاء واستظهره لا ينبغي مافيه وقوله تقرير لذلك أى للحكم الفصل بأنه  
 جار على الحكمة والعدل ثم ان تفصيل المجهل باعتبار وصفي الايمان والكفر واعطاء كل ما يليق به بضمير  
 الغائب العائد الى الموصوف اشارة الى عليه الوصفين هل هو التفات من الخطاب الى القبيبة فيه  
 تردد بناء على أن الثاني هل يكنى في عمده التفاتا لولاين الخطاب لما هو في ضمن أمر شامل له ولا بد أن  
 يكون مقصودا بالذات الظاهر الثاني (قوله الى ماسبق) يشير الى وجه افرادة وتذكيره وقوله على أن  
 العامل معنى الاشارة لا الجار والمجرور لأن مثله لا يجوز تقدمه على عامله المعنوي وقوله وأن ينصب  
 يعنى ذلك (قوله المشتغل على الحكم أو المحكم الخ) ان كان الحكم بمعنى المحكم المتقن نظمه بناء  
 على أن فعلا لا يكون بمعنى مفعول كما مر والذ كر معنى القرآن فظاهر وان كان معنى صاحب الحكم فاستعماله  
 لما صدر عنه مما اشتمل على حكمته اما استعارة تبعية لفظ حكيم أو اسناد مجازي بان أسند اليه ما هو  
 لمسيبه وصاحبه واما استعارة مكنية وتخييلية بأن شبه القرآن بناطق بالحكمة وأثبت له الوصف بحكيم  
 تخيلا وقد صرح به في الكشف هذا وأفاد الطيبي رحمه الله أن ما ذهب اليه السكاكي من رد الاسناد  
 المجازي الى المكنية سبقه اليه غيره فلا اعتراض عليه كما ظن وشبهة ذكر الطرفين حينئذ وارادة فتأمل  
 دفعها وتفسير الذ كر الحكيم باللوح المحفوظ لا شتماله عليه (قوله أى شأنه الغريب الخ) يعنى أن المثل  
 هنا ليس هو المستعمل في التشبيه والكاف زائدة كما قيل بل يعنى الحال والصفة الجسمية كما مر تحقيقه  
 في البقرة يعنى صفة عيسى عليه الصلاة والسلام كصفة آدم صلى الله عليه وسلم في خلقه من غير أبوين  
 (قوله جملة مفسرة للتمثيل الخ) في الكشف فان قلت كيف شبهه وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم  
 بغير أب وأم قلت هو مشبه في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيه به لأن  
 المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولأنه شبهه في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في  
 ذلك نظيران ولان الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب فشبه الغريب  
 بالأغرب ليكون أقطع الخصم وأحسم لمادة شبهته اذ انظر في ما هو أغرب مما استغربه انتهى جعل عيسى  
 عليه الصلاة والسلام مشبها لانه المقصود في المقام والا فله دود للتشابه يعنى أن جملة خلقه مفسرة لقشبه  
 فاما أن تكون مبنية لوجه الشبه والمشتراك بينهما الخروج عن العادة وعدم استكمال الطرفين أو هو  
 لبيان أن المشبه به أغرب فيكون أم وأكل كما هو شأن التشبيه والمصنف رحمه الله جعله يائنا لوجه الشبه  
 ضمنا وعدوله عن الاقتصار على المشترك بينهما لما ذكر لانه أغرب وأقطع لمادة الشبهة ومن لم يد ر معزاه  
 ظنه خلط بين الوجوه وأنه كان عليه أن يقول لمافيه الشبه والشبه جمع شبهة وقطع مادة الشبهة أبلغ من  
 قطع الشبهة مع ما في الحاشية من مناسبة المقام لان الابوين مادة النسل (قوله والمعنى خلق قاله من  
 التراب) فسر الخلق بذلك وقول كن بانثائه بشر انحصار الكلمة ثم وحل يكون على حكاية الحال لان  
 المقام يقتضى كن فكان ويصح أنه مستعمل بالنظر لما قبله وهو قوله كن وقد تقدم تحقيقه وأنه تمثيل  
 ومن جملة على ظاهره جعل التأخير والتراخي في الاخبار وما قيل ان المصنف رحمه الله جعله في البقرة  
 كناية عن الخلق دفعة بلامادة وسبب وما هنا يخالفه ليس بشئ لان مناه كما قرر سرعة اليجاد وعدم  
 المادة انما تستفاد من المقام والتعبير بالابداع (قوله خبر محذوف أى هو الحق) ضمير هو راجع  
 الى البيان والقصص المذكور سابقا ومن ربك حال من الضمير في الحق وقد علمه أولى من جعله مبتدأ  
 ومن ربك خبره اذ المقصود الدلالة على كون عيسى صلى الله عليه وسلم مخلوقا كآدم صلى الله عليه وسلم

(واقفه لا يجب الظالمين) تقرير لذلك (ذلك)  
 اشارة الى ماسبق من نبأ عيسى وغيره وهو  
 مبتدأ خبره (تسأله عليك) وقوله (من  
 الآيات) حال من الهاء ويجوز أن يكون  
 الخبر وتلاوه حالا على أن العامل معنى الاشارة  
 وأن يكونا خبرين وأن ينصب بمضمر يفسره  
 تلاوه (والذ كر الحكيم) المشتغل على الحكم أو  
 الحكيم المعنوع من تطرق الخلال اليه يريد به  
 القرآن وقيل اللوح (ان مثل عيسى عند الله  
 كمثل آدم) أى شأنه الغريب كشأن آدم  
 (خلقته من تراب) جملة مفسرة للتمثيل مدينة  
 لالة الشبه وهو أنه خلق بلا أب كما خلق آدم من  
 التراب بلا أب وأم شبه حاله بما هو أغرب منه  
 اخفا للخصم وقطع الموات الشبه والمعنى  
 خلق قاله من التراب (ثم قال له كن) أى  
 أنشأه بشرا كقوله ثم أنشأنا ما خلقا آخر وقد  
 تكوينة من التراب ثم كونه ويجوز أن يكون  
 ثم تراخي الخبر لا الخبر (فيكون) حكاية حال  
 ماضية (الحق من ربك) خبر محذوف أى هو  
 الحق وقيل الحق مبتدأ ومن ربك خبره أى  
 الحق المذكور من الله تعالى

(فلا تكن من الممتريين) خطاب للنبي صلى الله عليه (٣٢) ولم على طريقة التمهيد زيادة الثبات أو لكل سامع (فمن حاجك) من النصارى (فيه) في عيسى

هو الحق لا ما يزعمه النصارى وتطبيق كونهم ما مبتدأ وخبر على هذا المعنى لا يصح الاشتكاف أن الحق من الله كل حق أو جنة ومن جملته هذا الشأن أو المراد بالحق ما ذكره في قوله لا بعد ما جاء من العلم وفق به كما أن فلا تكن من الممتريين أو وفق بالقول وحل العلم على المبادئ الموجبة للعلم أما حقيقة لانها نوع من العلم أيضاً وبجواز القرينة عليه ذكر الحاجة المقضية لادلة وحل فعلاوا بمعنى هلوا وأقبلوا على الاقبال بالرأى والعزم لا بالجسد لظهور أنه المراد (قوله) خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم (الخ) التمهيد الاشارة يقال هيجه ومهاجه وهو كقوله ولا تكونن من المشركين وفانته أنه اذا سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حركه أربحيته فكان يقينه نوراً على نور وغيره اذا سمعه ينزجر لانه صلى الله عليه وسلم مع جلالة اذا خطب به فبذلك يفهم ومعنى كونه خطبا بالكل سامع أى اكل من يقف عليه ويصلح للخطاب فلا جمع فيه بين الحقيقة والجواز كما فهم (قوله) أى يدع كل منا ومنكم (الخ) أعزة جمع عزيز وألقاهم بقلبه بمعنى أحبهم وأقرهم اليه ويحمل عليها أولئك أيضاً بأن يدعوا بغير ايضاه والاصل في البهلاء اللعنة والدعاء بها ثم شاع في مطلق الدعاء كما يقال فلان ينهل الى الله في قضاء حاجته وكشف كبريته هذا ما قاله الزمخشري وقال الراغب رحمه الله بهل الشيء والبغير اهمله وتخليته ثم استعمل في الاسترسال في الدعاء سواء كان لعناً أو لا وانما فسر به هنا لانه الواقع فيه فينبغي ما اختلاف قبل والذي عليه أهل اللغة ما ذكره الراغب رحمه الله تعالى قال ابن دريد

لم أركلموت سوى ما بهلا \* يحسبه مدعيه وهو مستدك

وقوله وانما قد تمهم الخ يعني أنهم أعز من نفسه ولذا يجعله اقداهم فلذا قدم ذكرهم اهتماماً به وقوله أى تنبأ هل اشارة الى أن الافعال هنا بمعنى التفاعل وتفاعل واقعتل أخوان في مواضع كثيرة ككاتبينوروا وتجاوروا واشتوروا وتشاوروا وقوله والبهلاء الخ هو معنى ما مر عن الراغب وصرار مكسورا هم لا خطيشة على خلف الناقلة لا يرضعها فاصيلها وحديث المباهلة يخرج في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله عطف فيه بيان أى أنه عطف على تنهل عطف المفصل على الجمل (قوله) فلما تنهلوا أى خلا بعضهم ببعض والعاقب من يخلف السيد والامير وقوله بالفصل فى أمر صاحبكم معنى القول الفصل بين الحق والباطل فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام اذ لم يجعه له اله ولا كذا بابل عبدالله ونبيه صلى الله عليه وسلم وقوله فان أيتيم الالف دينكم استثناء مفترغ لما فى أى من معنى التقي والمواصلة المصالحة والتأريكة ومحتضنا بمعنى أخذته تحت حضنه والاستقف يضم الهمزة والفتحة وتشديد القاء خبر النصارى وعالمهم معزب على الصحيح وقوله نأذعوا بمعنى أطاعوا وانقادوا وأثما الاذعان بمعنى الادراك فليس من كلام العرب (قوله) وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (الخ) أى الحديث المذكور دليل لاعترا فهم وامتناعهم من مباہلته وعلمهم بنبوته وأما فضل آل الله والرسول فالنهار لا يحتاج الى دليل (قوله) بجملتها خبر ان الخ) الجملة أما المصطلح عليه أو بمعنى المجموع وهو فى قوله أو هو مراد به لفظه والتقابل بين الفصل وكونه ميتدأ بناء على أنه لا محل له من الاعراب وقوله يفيد الخ أى يفيد القصر الاضافى كما يفيد تريف الطرفين وذهب النحوي الى أنه لقصر والتأ كيد لولم يكن فى الكلام ما يفيد وان كان كما هنا فهو مجرد التاكيد وما ذكره المصنف رحمه الله اوجه ثم أفاد أن أصل اللام الدخول على الميتدأ ولذا سميت لام الايتدأ لكنما فطلعت لئلا يجمع حرفاً كيد وزيادته من لئلا كيد كما هو شأن الصلات وقد فهم أهل اللسان انها لتاكيد الاستغراق المفهوم من النكرة المنغصة لاختصاصها به فى الأكثر وقد توقف بعضهم فى وجه اخذة الكلمات المنزلة لئلا كيد بأى طريق هى فلم ليست وضعية وأجلب بأنهم اذوقية يعرفها أهل اللسان وهو حواله على مجهول وقوله دخلت فيه الخ أى التزم ذلك مع أنه لا مانع من دخولها على الخبر لقرينه منه لفظاً ومعنى قبل وعلم من كلامه أن ما من رجل أقوى من لارجل وفيه ما مر (قوله) لا بأسوا

(من بعد ما جاءك من العلم) أى من البينات الموجبة للعلم (فقل تعالوا) هلوا بالرأى والعزم (ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم) أى يدع كل منا ومنكم نفسه وأعزة أهلنا وألقاهم بقلبه الى المباهلة ويحمل عليها وانما قد تمهم على النفس لان الرجل يحاطر بنفسه لهم ويحارب دونهم (ثم تنهل) أى تنبأ هل بأن تلحن الكاذب مفا والبهلاء بالضم والفتح اللعنة وأصله التلحن من قولهم أبهلت المساقاة اذا تركتها بلاصرار (فجعل الله على الكاذبين) عطف فيه بيان روى أنهم سادعوا الى المباهلة فقلوا حتى تنظروا فلما تنهلوا فقلوا للعاقب وكان ذا رأيهم ما ترى فقال واقطعتد عرفتم نبوته ولقد جاءكم بالفصل فى أمر صاحبكم واقه ما بهل قوم نبيا لا تملكونا فان أيتيم الالف دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غدا محتضنا الحسين أخذاً بيد الحسن وفاطمة فتغشى خلفهم ومعنى خلفها وهو يقول اذا أنا دعوت فأتمتوا وقال أسقفهم يا معشر النصارى انى لارى وجوها لو سألو الله أن يرزىل جباله عن مكانه لاراه فلا تنبأ هلوا فتهلكوا فاذعوا الرسول لقه صلى الله عليه وسلم وبذلوا له الجزية ألقى حله حمراء وثلاثين درعاً من حديد فقال عليه الصلاة والسلام والذي نفسى بيده لو تنبأ هلوا المسجون اقرده وخناذير ولا صطرم عليهم الوادى ناراً ولا سأل الله نجران والله حق الطير على الشجر وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم وفضل من أتى بهم من أهل بيته (ان هذا) أى ما قص من تنبأ عيسى ومريم (لهو) القصر المحقق بجملتها خبر ان أو هو فصل يفيد ما ذكره فى شأن عيسى ومريم حق دون ما ذكره وما بعده خبر واللام دخلت فيه على الفصل لانه أقرب الى المبتدأ من الخبر وأصلها أن تدخل على المبتدأ (وما من آله الا الله) صرح فيه بمن المزيده فلا يستغراق تأكيد الرد على النصارى فى تمثيلهم (وان الله له والعزير الحكيم) لا بأسوا

(الخ) القدرة التامة هي معنى العزة اذ هي معنى القلبة المقنضة قبلها والتامة والبالغة بمعناها أي  
 البالغة الى النهاية من صيغة المبالغة وفي الآية وقيل بدله في نسخة الألوهية وأقم سواء للتأكييد إشارة  
 الى مدلول الفصل فلا يقال انه لا فائدة في ذكره ولما كان المراد منه هذا وما قبله حصر الألوهية فيه  
 ردًا على النصارى قصر افراد لانه تذييل لما قبله علم أن ما قبل ان الفصل والتعريف ليس للحصر اذ  
 الغالب على جميع الاغيار لا يكون الا واحدًا فبلغوا القصر فيه الا أن يجعل لقصير قلب والمقام بأياه  
 ضبط وخط واليه أشار بقوله ليشاركه الخ فافهم (قوله وعبد لهم الخ) في الكشف وعبد لهم  
 بالعذاب المذكور في قوله زدنهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون فاللام في المفسدين للعهد  
 يعني فان تولوا فان الله يذهبهم العذاب الذي تعرفوا واشترى حق المفسدين وهو العذاب المضاعف  
 والمصنف رحمه الله لم يره ظاهرا من النظم فجعل الوعيد باعتبار وصفهم بالفساد ووضعهم وضع المفسر  
 اذ علم بذلك أن يجازى عليه كما مر وفي تركيبة تسامح لان قوله المؤذى لا يصح صناعة أن يكون صفة  
 لافساد النكرة ولا للذين والاعتقاد معنى الابتعاد المؤذى فسادا فحذف المضاف وقام الضمير  
 مقامه فارتفع واستتر وقيل به رجوعه بعد تعلق الافساد به وأما جعل افساد للذين من قبيل لا يأبأ  
 ونحوه فتكلف وقوله بل الى الخ حذف فيه المعطوف عليه بالواو والتقدير بل الى فساد النفس والى  
 فساد العالم وحذف لدخوله في العالم ولم يستغن به لانه لا يلزم من فساده فساد جميع أجزائه ومثله  
 كثير في كلامهم (قوله يعم أهل الكتابين) جزم به لانه الظاهر من غير حاجة الى التخصيص وقوله  
 لا يختلف الخ بيان معنى الاستواء وقوله فمفسرها ما بعدها يعني أنه بدل من كلمة مبين للمبطل منه وموضع  
 له لاشتماله على التصريح به لان أن تفسيره لا يتفق مع القول دون حروفه اذ هي ناصبة  
 والتفسيرية لا تعمل وفسر قوله لا تشر لنبى الاستحقاق ليكون تأسيسا كترافئة (قوله يريد به  
 وفد نجران) هم نصارى قدم وفدهم ستون راكبا فظنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده  
 وأزانت فيه هذه الآيات فلما حجهم أمرهم أن يجيبوا أو يباهوا فوافطوا المبالغة ثم نشأ وروا فقال  
 بعضهم أنه نبي وما ياهل نبي قوما انزل بهم العذاب فأطيعوه في الجزية فأعطوا هاهم أول من أذاع  
 سنة تسع أو عشر وأشرافهم أربعة عشر أعلمهم أبو حارثة وقد اعترف بدين الاسلام وقال أعلم أنه نبي  
 ولكن ملوك الروم شرفونا وأمدونا بأموالهم فتحن على دينهم والقصة مفصلة في السير واعلم أن المبالغة  
 مشروعة ولها شرطان أحدهما أن لا يضرها بعض الفقهاء (قوله ولا تقول عزير ابن الله الخ) يعني لا تجعل بعض  
 البشر ربا ومعبودا فمفسرها بالناس لا للممكن وان أمكن حتى يشمل الاصنام لان أهل الكتاب  
 لم يعبدوها وفي التعبير بالهض نكتة لا إشارة الى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكون ربا وفيه وجه آخر  
 وهو أن المراد بتخاذهم أربابا اطاعتهم فيما يحلون ويحرمون كقوله تذا اتخذوا أربابا هم ورهبانهم  
 أربابا من دون الله واليه أشار بقوله روى الخ فان قلت هم جعلوهم شركاء لا آلهة دون الله قلت هو  
 لتنبه على أن الشرك لا يجامع الاعتراف بربوبية تعالى عقلا وقوله هو ذا الضمير هو لا لاخذ بقوله هم  
 وذلك للاشارة لهم وهؤلاء هم عبودين أو معناه أن اتخذوا الاحبار والرهبان أربابا ذلك أى اطاعتهم في  
 التحليل والتحرير وهذا الحديث أخرجه الترمذى وحسنه وقوله لان كلامهم الخ كذا وقع في الكشف  
 فقالوا بعضنا خبرنا وبشر مثلنا بدل منه أو خبر بعد خبر وفيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة لتأويلها  
 بالمعرفة اذ معناه المسيح بعضنا وعزير بعضنا أو بعضنا خبر مبتدأ محذوف والجملة خبران (قوله أى لزمكم  
 الجملة الخ) يعني فان تولوا عن موافقتكم فيما ذكر مما اتفق عليه الكتب والرسل بعد عرضه عليهم فاعلموا أنهم  
 لزمهم الجملة وانما أبو اعناد افقوا لهم أنصفوا واعترفوا وأقرأوا بالاعلى الدين الحق وهو نبيهم أو هو  
 تعريض لانهم اذا شهدوا بالاسلام لهم فكانهم قالوا انالسا كذلك والاطوار المنافية للالهية كونه  
 مولودا متروفي الخ وما يحل عقدهم أى ما عقدهم وورسح في عقولهم القاصرة قوله أن مثل عيسى الخ

يساويه في القدرة التامة والبالغة  
 المبالغة اشارة الى الآية (فان تولوا فان  
 الله عليهم بالمفسدين) وعبد لهم ووضع المظهر  
 موضع المضمير ليدل على أن التولى عن الحج  
 والاعراض عن التوحيد افساد للدين  
 والاعتقاد المؤدى الى فساد النفس بل والى  
 فساد العالم (قوله يا أهل الكتاب) يعم أهل  
 الكتابين وقيل يريد به وفد نجران أو هو المدينة  
 تعالوا الى كلمة وايننا وينتكم لا يختص فيها  
 الرسل والكتب ويفسرها ما بعدها (الأنبياء  
 الا الله) أى فوحده بالعبادة وتخلص فيها  
 (ولا تشر ليه شيئا) ولا تجعل غيره شركا  
 في استحقاق العبادة ولا تراهم أهلا لان يعبد  
 (ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله)  
 ولا تقول عزير ابن الله ولا المسيح ابن الله  
 ولا تطيع الاحبار فيما أحادوا من التحريم  
 والتحليل لان كلامهم بعضنا بشر مثلنا روى  
 أنه لما زلت اتخذوا أحبارهم ورهبانهم  
 من دون الله قال عدى بن حاتم ما كان عبدكم  
 يارب رسول الله قال ليس كانوا يحلون لكم  
 ويجزون فتأخذون بقولهم قال نعم قال  
 هو ذا (فان تولوا) عن التوحيد (فقولوا  
 اشهدوا باننا مسلمون) أى لزمكم الجملة  
 فاعترفوا باننا مسلمون دونكم أو اعترفوا  
 بانكم كافرون بما نطق به الكتب وتطابقت  
 عليه الرسل (تنبيه) انظر الى ما راعى في  
 هذه القصة من المبالغة في الارشاد وحسن  
 التدرج في الججاج بين أولأحوال عيسى  
 وماتعاور عليه من الاطوار المنافية للالهية  
 نذر كرم يحل عقدهم ويزج شبهتهم

رقبه بنوع من الاعجاز أى اظهار عجزهم عن المبادلة العلمهم بأجابة دعائه عليه الصلاة والسلام أو المراد  
 بالاعجاز الاعلام الغيب وهو أنهم لا يفعلون ذلك ولذلك دعاهم صلى الله عليه وسلم له وقوله لم يجد يعنى  
 لم يند من الجدوى يعنى العطية (قوله تنازعت اليهود والنصارى الخ) هكذا أخرجه ابن جرير رحمه  
 الله وليس فيه أنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كما فى الكشف فلذا عدل عنه المصنف  
 رحمه الله فلا حاجة الى التوفيق بأنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن أجابهم بما يرضوه  
 (قوله والمعنى الخ) ضمير عليهم مالم يوديه النصرانية والمراد على واحدة منهما وما ذكره من التاريخ  
 رواية رقت فى التلميح والتيسير وما در فى قصة مريم من أن بين العمران ألف سنة وثمانمائة سنة  
 المقضى أن يكون إبراهيم عليه الصلاة والسلام قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بثلاثة آلاف وبواقفه قول  
 زخشرى بن إبراهيم وموسى صلى الله عليه وسلم ألف سنة وبين عيسى صلى الله عليه وسلم  
 ألفان رواية أخرى فلا يقال انه غفل عما قدمه أو انه سهو من الناسخ وان العبارة وعيسى بعده  
 بألفين أو انه ظن ضميرينه فى الكشف لإبراهيم صلى الله عليه وسلم والظاهر أنهم ادعوا حقيقة أنه منهم  
 فلذا حقهوا وجهه لولا فلا داعى الى ما قبل ان مدعاهم أن دين إبراهيم يوافق دين موسى لان إبراهيم تبع  
 موسى وعمل بما فى التوراة فكيف يقال انهم ادعوا المحال وأغرب منه دفعه بأنه لو كان الامر كذلك  
 لما أتى موسى عليه الصلاة والسلام التوراة بل أمر بتبليغ صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله  
 ما حرف تنبيه الخ) الظاهر أن يقول على حالهم بدل عن حالهم وحرف التنبيه يدخل على الضمير الواقع  
 مبتدأ اذا كان خبره اسم إشارة قياسا مطردا نحوها أنا ذا وكذا هنا للتأكيده وقوله حاجبتم جلة الخ  
 يعنى مستأنفة مبينة وقيل انها حالية بدليل انه يقع الحال موقعها كضربا نحوها أنا ذا فاعلموا هذه الحار  
 لزمة وقوله أنتم هؤلاء الحق فسره به لتظهر فائدة الجمل وأخذ ذلك من اسم الإشارة فانه يستعمل للتحقير  
 والتحقير من نحو أبعلى هذا بالوحى المتعاضد (قوله ويبيان حقاقتكم الخ) فى الكشف حاجبتم جلة  
 مستأنفة مبينة للجمله الأولى يعنى أنتم هؤلاء الأشخاص الحق ويبيان حقاقتكم وقوله عقولكم أنكم  
 جادلتم فيما لكم به علم عما نطق به التوراة والانجيل فلم تحتاجون فيما ليس لكم به علم ولا ذكره فى كتابكم من  
 دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وكتب عليه الشارح المحقق نظم الكلام ليس على ما ينبغي انتهى  
 وفيه تأمل فانه آثان يريد بالنظم النظم القرآنى أو عبارة الكشف وعلى كل حال فلم يلح لى وجه كونه  
 كذلك اللهم إلا أن يريد انه اذا كان ينافلا ينفى عطفه وأن البيان المتعارف فيه أنه أن يكون لا يفهم  
 من اللفظ لا للتسكات فى التعبير ويمكن ان يقال لا مانع منه ولكونه على النهج الغير المعتاد عطفه خلفا  
 البيان فيه وقيل عليه ويحتمل أن يريد بالنظم القرآنى على تفسيره كما عليه المصنف أيضا ان فيه نظرا  
 لأن ما لهم به علم ان كان خلاف ما جادلوا عليه كما هو الظاهر المفهوم من قوله عناد ايرد عليه أن قوله  
 تعالى فلم تحتاجون لا ينظم مع السابق لأن انكار غير المنصوص المعلوم دون انكار المنصوص المعلوم  
 ولا يلائم قوله أو تدعون وروده لأن دعوى ورود ما لم يرد فى الكتاب مع الجادلة على الخلاف ليس بمقبول  
 وان كان ما جادلوا عليه فالجدال فى المعلوم المنصوص ليس بسبب الحاقة ولا بلائمه قوله عنادا ويمكن  
 اختيار الثانى بأن الجدال مع النبي الثابتة بنوته بالآيات الباهرات ولو على المنصوص فى كتاب آخر حاقة  
 لأن ذلك المنصوص يحتمل النسخ والتأويل على ما لا يخفى وقد يختار الاول فالجاءة والجمع بين الجدالين  
 والتجاوز من واحد الى اثنين ولا يخفى ما فيه وعدم ملامته اقله أو تدعون انتهى (أقول) لا وجه  
 لهذا الا لايمان بالواو وإشارة اما الى أنه فى معنى الحال أو الامر وكان المراد بما لهم به علم أمر عيسى  
 وموسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم ولما علم لهم به أمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأن الاول بينهم  
 وكاتبه بين أيديهم بخلاف الثانى بقرينة السياق والسباق وبجاءة انتهى ثم مضمون ههنا فى الباطل  
 الغير المطابق للواقع فلا يتعلق علم بما جادلوا فيه فالعلم هنا اما بحسب المتدعى أو بالنسبة للطرف الآخر

فلما رأى عناده لم يجاب بهم ولم دعاهم الى  
 المبادلة بنوع من الاعجاز ثم لما عرضوا عنها  
 وانقادوا به من الانقياد عاد عليهم بالارشاد  
 وسلك طريقا سهلا وأزعم بأن دعاهم الى  
 ما وافق عليه موسى والانجيل وسائر  
 الانبياء والكتب ثم لما لم يجد ذلك عرض عن  
 وعلم ان الآيات والنذر لا تغنى عنهم (بأهل  
 ذلك وقال فقولوا للشهود وأبانا مسلمون) ما  
 الكتاب لم يحتاجون فى إبراهيم وما  
 أنزلت التوراة والانجيل فى إبراهيم عليه  
 تنازعت اليهود والنصارى فى إبراهيم وإلى  
 السلام وزعم كل فريق أنه منهم وترافعوا الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففترت والمعنى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا بنزول التوراة  
 ان اليهودية والنصرانية حدثنا بنزول التوراة  
 والانجيل على موسى وعيسى عليه السلام  
 وكان إبراهيم قبل موسى بالثلاثة قرون  
 بألفين فكيف يكون عليهم ما (أفلا تعلقون)  
 فتدعون المحال (ها أنتم هؤلاء حاجبتم  
 فيما لكم به علم فلم تحتاجون فيما ليس لكم  
 به علم) ما حرف تنبيه به وها هم ما حاجبتم  
 غفلوا عنها وأنتم مبتدأ أو هؤلاء الخ لا الحق  
 جلة أخرى مبينة للأولى أى أنتم هؤلاء الحق  
 ويبيان حقاقتكم أنكم جادلتم فيما لكم به  
 علم عما وجدتموه فى التوراة والانجيل عنادا  
 أو تدعون وروده فيه فلم تحتاجون فيما  
 لا علم لكم به ولا ذكره فى كتابكم من  
 دين إبراهيم



عنادا واليه أشار المصنف رحمه الله وهو معنى قول الامام في الكيم به علم لم يقصد به العلم حقيقة وانما  
 أراد به أنكم تميزون بحاجته فيما تدعون فكيف تحتاجون فيما لا علم لكم به البتة وهذا من دقائق  
 هذا الكتاب فافهمه وأما ما أجاب به فليس بشئ (قوله وقيل هؤلاء بمعنى الذين الخ) هذا مذهب  
 الكوفيين ان كل اسم اشارة يكون موصولا والمعنى عليه ظاهر ومذهب غيرهم أنه مخصوص بذاتي فهو  
 ماذا صنعت وكون أصلها أنتم أنتم مذهب الاخفش وقيل عليه ان ابدال همزة الاستفهام هاء لم يجمع  
 الا في بيت نادر ثم الفصل بالذات ان كان لتوالي الهمزة في الوجه هنا وهو انما يرد لو كان الفصل بعد  
 الابدال (قوله علم ما حاجتكم فيه) في نسخة ما حاجتكم فيه والاول هو المطابق لما في الكشف قبل  
 في وجه زيادة علم أنه هنا بمعنى حقيقة وكنه اذ ليس المقصود هنا التميز حتى يذكر علم الحاجة بمعنى  
 المجازاة والعقاب عليه كما هو الوارد في أمثاله وقوله وأنتم جاعلون به اشارة الى المفعول المقدر وفيه رمز  
 الى أن الحاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحاجة لله وهذا معنى على أن الحاجة وقعت معه وقدم  
 الكلام فيه وقوله تصریح الخ اشارة الى وجه النص وحينئذ قدم تحقيقه (قوله منقاد الله)  
 لما كان الاسلام يختص في العرف بالدين المجدى وهو لا يصح هنا لانه يرد عليه انه كان قبل ذلك زمان  
 كثير فكيف يكون مسلم فيه كرون كدعائهم ثم رده وتنصره الردود بقوله تعالى وما أنزلت التوراة  
 والانجيل الا من بعده فبرده عليه ما ورد عليهم وبشترك الازام بينهم ما فسروه هنا بالمعنى القوي وهو  
 انتم منقاد لطاوعة الحق أو بالموحد لان الاسلام يرد بمعنى التوحيد وينصره قوله وما كان من  
 المشركين وهو بهذا المعنى يوصف به من كان قبلنا وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيرا وهذا قال  
 الجصاص ان المسلم المؤمن ولو من غير هذه الامة وفي رسالة السبوطي ان الاسلام مخصوص بهذه الامة  
 وفيه نظر فان قيل قولكم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام على دين الاسلام ان أردتم به الموافقة  
 في الاصول فليس محتسبا بدين الاسلام وان أردتم في الفروع لم أن لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم  
 صاحب شريعة بل مقرر الشريعة من قبله قيل يختار الاول والاختصاص ثابت لان اليهود والنصارى  
 مخالفون للاصول في زمانة القواهم بالتقليد واشتركوا في غير ذلك أو الثاني ولا يلزم ما ذكرنا من  
 أنه تعالى نسخ تلك الفروع بشرع موسى صلى الله عليه وسلم ثم نسخ نبينا صلى الله عليه وسلم بشرع موسى  
 بشرعته التي هي موافقة لشريعة ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيكون صاحب شريعة مع موافقته  
 لابراهيم كذا قال النيسابوري رحمه الله وهو يقتضى أن المراد بكون ابراهيم مسلما انه على ملة  
 الاسلام والمصنف رحمه الله لم يرض هذين الوجهين لبعدهما فذهب الى ما ذكرناه سالما من القدر  
 (قوله تعريض بأنهم الخ) هذان وجهان الاول أن المراد بالمشركين معناه المطلق ففيه تعريض لهم  
 على طريق السكائية الثاني أن المراد بالمشركين أهل الكتاب وأصله منكم فوضع الظاهر موضع المضمرة  
 للتصريح بأنهم مشركون لما ذكرنا فالظاهر أن يقول أردت أو هو وجه واحد وهو الاول وترك الثاني لانه  
 تكرار مع قوله ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا وفيه نظر (قوله أى أخصهم الخ) أولى أفعال تفضيل  
 وأصل معناه أقرب من وليه بلبه ولما ومنه ما في الحديث لاولى رجل ذكر ويكون بمعنى أحق كما تقول  
 العالم أولى بالتقديم والمراد هنا الاول فقوله وأقربهم عطف تفسير (قوله من أمته الخ) عدل عن  
 تفسيره بطلق من اتبعه فيكون ما بعده من ذكر الخاص بعد العام لانه أشرف لكونه خلاف  
 الظاهر وقوله لموافقته لعله لكونهم أولى وقوله على الاصل اشارة الى أن اتحاد الشريعتين لا يقتضى  
 أن يكون الشرع هو الاول لان هذا شرع جديد وان وافق شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما وافق  
 قول المجتهد قول آخر حتى لا يلزم أنه مقلده وشرع مبني للمجهول وقال في أكثر اذ يجب علينا الايمان  
 بالقرآن الذي لم يجب عليهم كذا في شرعهم ما لا يجب علينا (قوله وقرئ والنبي بالنصب الخ)  
 في عبارته تسميح أى وهذا النبي كما في الكشف وعلى قراءة الرفع هو معطوف على الموصول قبله الذى

وقيل هؤلاء بمعنى الذين وحاجتكم صلته وقيل  
 ها أنتم أصلها أنتم على الاستفهام للتعجب  
 من حاجتكم فتليت الله منزها وقرأنا فم  
 وأبو عمرو ها أنتم حيث وقع بالذات من غير رمز  
 وورش أقل مدا وقيل بالله من غير ألف  
 بعد الهاء والباءون بالمد والهمز والبرزى بقصر  
 المدة على أصله (والله يعلم) علم ما حاجتكم فيه  
 (وأنتم لاتعاون) وأنتم جاعلون به (ما كان  
 ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا) تصریح بمقتضى  
 ما قرره من البرهان (ولكن كان حنيفا) ما تلا  
 عن العنائد الزائفة (مسلم) منقاد الله وليس  
 المراد أنه كان على ملة الاسلام والاشتركة  
 الازام (وما كان من المشركين) تعريض بأنهم  
 مشركون لا شرأ كهم به عزير والمسيح ورد  
 لا دعاء المشركين أنهم على ملة ابراهيم (ان  
 أولى الناس بابراهيم) أى أخصهم به وأقربهم  
 منه من الولي وهو أقرب (للذين اتبعوه)  
 من أمته (وهذا النبي والذين آمنوا)  
 لموافقته لفي أكثر ما شرع لهم على الاصل  
 وقرئ والنبي بالنصب عطف على الهاء في اتبعوه  
 وبالجر عطف على ابراهيم

(والله ولي المؤمنين) ينصرهم ويجازيهم الحسنى (٣٦) لايمانهم) وقد طائفة من أهل الكتاب لو يضلوا نزلت في اليهود والمسلمين واحد يضل

هو خبران وعلى قراءة النصب معذوف على الضمير المفعول والتقدير للذين اتبعوا ابراهيم واتبعوا هذا النبي ويكون قوله والذين آمنوا عطف على قوله للذين اتبعوه وليس بلغه ولشموله لمؤتى أمة موسى وعيسى وغيرهما وعلى الجر هو عطف على ابراهيم أى أن أولى الناس بابراهيم وهذا النبي للذين اتبعوه وفيه أنه كان ينبغي أن يثنى ضمير اتبعوه ويقال اتبعوه إلا أن يقال هو من باب والله ورسوله أحمى أن يرضوه وإضافته النصل بين العامل والمعمول بأجنبي وقوله والذين آمنوا أن كان عطف على الذين اتبعوه يكون فيه ذلك أيضا وان كان عطف على النبي فلا فائدة فيه إلا أن يقال أنه من عطف الصفات بعضها على بعض فتأمل وقوله ينصرهم الخ لأنه شأن الولي فأريد به لازمه وقوله لايمانهم إشارة الى أن عنوان المشتق يقتضى عليه مبدأ الاشتقاق كما مر (قوله ولو بمعنى أن) أى المفتوحة الهيمزة المدربة وقد مر الكلام فيه وكونه التثنية وهو مذهب النجاة وقوله وما يخطأهم الخ الاضلال الإيقاع في الضلال وهم ضالون فيؤدى ذلك الى جعل الضال ضالا فذلك أول الاضلال بما يعود من وباله أى فهو مجاز مرسل أو استعارة أو المراد بأنفسهم أمثالهم المجانسون أهم كما في قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم قيل وهو من الأخبار بالغياب الذى هو أمد وجوه الأخبار فيه واستعارة أو تشبيه بتقدير أمثال أنفسهم اذ لم يتم وقدم لم قط وقوله وزره الخ انف على غير الترتيب راجع الى هذين الوجهين (قوله أو بالقرآن الخ) يعنى المراد بآيات الله أتم التوراة والانجيل ويشهدون من الشهادة مجازا عن الاعتراف بحقيقتها وأما القرآن ومعنى تشهدون تشهدون نعمت الرسول صلى الله عليه وسلم المذكور في التوراة والانجيل وأما آيات الله جميعا ومعنى تشهدون تعلمون حقيقتها بلا شبهة بغير علم المشاهدة وضمير نعمته لمحمد صلى الله عليه وسلم وأما القرآن (قوله بالتحريف وابرار الباطل فى صورته) أى صورة الحق قال الراغب أصل اللبس ستر الشيء ويقال فى المعاني كلبت عليه أمره قال تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل ويقال فى الأمر لبسة أى التباس ولا بلبت الأمر زواته ولا بلبت فلا ناخاطبته فتلبسوا بالفتح من لبست الثوب واللباس بمعنى مع وبالكسر من لبست الشيء بالذى سترته به وقيل خلطته واللباس صلتة وكذا فى قراءة التشديد واستشهد والاستعمال اللبس وما فى معناه للانصاف بالشيء والتلبس به بما وقع فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله إن زوجي أعطاني مالم يعطى فقال المتلبس بما لم يعط كلا ليس نوبى زور والمتشبع الذى يرى أنه شبعان وليس به والمراد المتصاف ولا بلبس نوبى زور هو الذى استعار نوبى يتجمل به أو يتنكب تقبل شهادته فهو يشهد به زورا ويظهر أنه له وليس له فيتلبس بمجهتى زور وبصبر كأنه لا بلبس نوبى من الزور وفى الفائق المتشبع على معنيين أحدهما المتكافئ اسرافا فى الكل وزيادة فى الشبع ليعنى والثانى المتشبع بالشبعان ولا بلبس به وبهذا المعنى استعمل المتجمل بفضيلة ليست له وشبهه باللبس نوبى زور وهو الذى يزور على الناس ويتنابز بآهل الزهد ياء وإضافة الثوبين الى الزور على معنى اختصاصهما به من جهة كونهما ملبوسين لاجله أو أراد أن المتجمل بما ليس فيه كن لبس نوبى من الزور ارتدى بأحدهما واتزر بالآخر وقيل كانت النسوة تنظرون فى اللباس يظهرهن السمن وقوله تكتمون هو الصحيح ووقع فى نسخة تلبسون وقوله عاين إشارة الى أن الجملة حالية وقوله أول النهار إشارة الى أن الوجه استعمل للأول وهو استعارة معروفة كما ذكره الثعالبي (قوله لعلمهم يشكون الخ) انما قال يشكون لأنه أقل المراتب المتبقية والا فالرجوع يكون عن اعتقاد البطلان وكعب بن الأشرف ومالك بن الصيف بفتح الصاد المهملة من اليهود وقوله اشعشع الخ رواه ابن جرير عن السدى وتقوا لو اتفعل من النول والمراد المشاورة (قوله ولا تقرأ عن تصديق قلب الخ) انما أقول تؤمنوا بتعزدا وتظهروا وتفسوا على طريق التضمين ليعتدى باللام وليست هنا للتقوية وقيل انها زائدة وقيل انية تعدى باللام أيضا أى لا تصدقوا عن قلب الآلهة ولاه وعلى هذا فليس قل ان الهدى الخ اعترضا أى قل لهم ان الهدى هدى الله أو قل

وعمارا ومعاذ الى اليهودية ولو بمعنى أن (وما يضلون إلا أنفسهم) وما يخطأهم الاضلال ولا يعذروا به الاعليم اذ يضادف به عذابهم أو ما يضلون الا أمثالهم (وما يشعرون) وزره واختصاص ضرره بهم (يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله) بما نطق به التوراة والانجيل ودلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم (وأنتم تشهدون) أنهم آيات الله أو بالقرآن وأنتم تشهدون نعمته فى الكتابين أو تعلمون بالمجربات أنه حق (يا أهل الكتاب لم تلبسوا الحق بالباطل) بالتحريف وابرار الباطل فى صورته أو بآيات صير فى التمييز بينهم وقرئ تلبسون بالفتح وتلبسون بفتح الباء أى تمكثون الحق مع الباطل كقوله عليه الصلاة والسلام كلا من نوى زورا وتكتمون الحق نبوة محمد عليه السلام ونعمته (وأنتم تعلمون) عاين بما تكفرونه (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا وجه النهار) أى أظهرنا الايمان بالقرآن أول النهار (واكفروا آخره لعلمهم يرجعون) واكفروا به آخره لعلمهم يشكون فى دينهم فلما بأنكم رجعتهم لخلل ظهر لكم والمراد بالطائفة كعب بن الأشرف ومالك بن الصيف فالألاصاف هما الماحولت القبلة آمنوا بالذى أنزل عليهم من الصلاة الى الكعبة وصلوا اليها أول النهار ثم صلوا الى الصخرة آخره لعلمهم يقولون هم أعلم منا وقد رجعوا فبرجعون وقيل اشعشع من أخبار خبير تقاولوا بأن يدخلوا فى الاسلام أول النهار ويقولوا آخره نظير ما فى كتابنا وشاورنا علماءنا فلم نجد محمد ابالنتع الذى ورد فى التوراة أهل أصحابه يشكون فيه (ولا تؤمنوا الا بما تبع دينهم) ولا تقرأ عن تصديق قلب الآلهة لدينكم أولا تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان على دينكم فان رجوعهم أرجى وأهم (قل ان الهدى هدى الله) يهدى من يشاء الى الايمان وينبته عليه

لنفسك أولاهم مؤمنين فهو يهدي لأصل الإيمان ولثبات عليه من يشاء فلا يضرك ذلك (قوله أي  
 دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى الخ) تحقيق ذلك وتفصيله ما أفاده المدقق في الكشف أن فيها أوجه أحدها  
 أن التقدير لا يؤتى جواباً أن يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم وهم المسلمون أو يؤتى كتاباً ما أوتوا كالتوراة ونبياً ما  
 كوسى صلى الله عليه وسلم وبأن يحاجوكم ويغلبوكم بالجنة يوم القيامة الآية اعلمكم أنهم وهم من الظهار  
 للمسلمين فيزدادون تصلياً والمشركي العرب فيبعثهم على الإسلام وأتى بأو على وزان ولا تطع منهم آثم الخ  
 وهو أبلغ والحصل على معنى حق صحيح مرجوح وفائدة الاعتراض أن كيدهم غير ضار لمن لطف الله به  
 بالدخول في الإسلام أو زيادة التصلب فيه ويغيد أيضاً أن الهدى هدامه هو الذي يتولى ظهوره فلا يطفأ  
 نوره فالمراد بالإيمان الظاهر كذا ذكره الزمخشري أو الاقرار باللساني كذا ذكره الواحدى والمراد التصلب  
 من التسعين والواقع ما قرأ منه وثانيها ولا تؤمنوا بهذا الإيمان الظاهر الذي أوتيتهم به وجه النهار لا  
 لمن كان تابعاً لدينكم أولاً وهم الذين أسلموا منهم أي لا جل رجوعهم لأنه كان عندهم أهم وأوقع وهم فيه  
 أو غلب وأطمع ثم قيل إن الهدى هدى الله من يهده الله فلا مضل له وقوله أن يؤتى أحدهم على هذا معاملة  
 لمحذوف أي لأن يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم وما يصل به من الغلبة بالجنة يوم القيامة دبرتم ما دبرتم والمعنى  
 أن داعيكم اليه ليس إلا الحسد وإنما أتى بأوتيتهم على استقلال كل منهم ما في غيظهم وحملهم على الحسد  
 حتى دبروا ما دبروا ولو أتى بالواو لم تقع هذا الموضع لعدم لزوم الثاني للقول لأنه إذا كان ما أوتوا حقاً غلبوا  
 يوم القيامة محال فهم فلا فائدة فيه وأما وقتشعر بأن كلامه متعلق بهم على الحسد والتدبير وجعلها  
 على معنى حتى وإن كان ظاهر الأبروع السامع ويؤيد هذا قراءة أن يؤتى بالاستفهام للدلالة على انقطاعه  
 والاستقلال بالانكار وفيه تقييد الإيمان بالصادق قول النهار بقراءة أن الكلام فيه وتخصيص من  
 تبعهم بمسليم بقراءة المعنى ولأن غيرهم متبع دينهم الآن وعن المصنف أنه من جملة المقول كأنه قيل قل  
 لهم هذين القولين ومعناه أكد عليهم أن الهدى ما فعل الله من إيتاء الكتاب غيركم وأنكر عليهم أن  
 يمتنعوا من أن يؤتى أحدهم لأنه قيل قل إن الهدى هدى الله وقيل لأن يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم قلتم  
 ما قلتم وكذبتم ما كذبتم وثانها أن يقرروا لا تؤمنوا على ما قرر عليه الثاني ويجعل أن يؤتى خبراً وهدى  
 الله يدل من اسمها وأو بمعنى حتى على أنها غاية سلبية وحينئذ لا يخص عند ربكم يوم القيامة بل بالحاجة  
 المحقة كما مر في البقرة ولوحلت على العطف لم يلتم الكلام ورابعها أن قوله ولا تؤمنوا إلا من الخ على  
 إطلاقه أي واكفروا آخره واستقر على اليهودية ولا تقروا إلا من هو على دينكم وهو من جملة  
 مقول الطائفة فقيل قل إن الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى حتى تحاجوا وقراءة الاضمارة أن قوله  
 ولا تؤمنوا تقرير على اليهودية وأنه لا دين يساً أو بها فإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبهم علم أن  
 الجواب أن ما أنكروه غير تنكروه وأنه كائن وحل أو على معناها الأصلي حسن لأنه تأييد للآية وتعرض  
 بأن من أوفى مثل ما أوتواهم الغالبون لا هم وأما على قراءة أن بالكسر فهو من مقول الطائفة وقدره  
 بقولوا لهم توضيحاً وبما لا نلحس استثنافاً تعليلاً بل خطاباً لمن أسلم منهم رجاء العود والمعنى لا إيتاء فلا  
 محاجة وذكر عقيب المثال تساوياً ما في أن أو بمعنى حتى وقوله أن الهدى هدى الله اعتراض ذكر  
 قبل تمام كلامهم للاهتمام ببيان فساد ما ذهبوا إليه وأرجح الوجوه الشائنة انتهى محله (وهنا بحث)  
 ذكره صاحب الاتصاف على قطع أن يؤتى أحدهم لأن يؤمنوا وهو أنه يلزم وقوع أحد في الأنبياء لأن  
 الاستفهام هنا تنكراً وهو في مثله إثبات إذا حمله أنه ويجهلهم على ما وقع منهم وهو إخفاء الإيمان بأن  
 النبوة لا تخص بني إسرائيل وأجاب عنه بأنه روي فيه صبغة الاستفهام وإن لم يرد حقيقة فحسن  
 دخول أحد في سياقه وترك التعرض له الناظرين فيه لأنهم لم يروه وورد الان التوبيخ لا ينبغي ولا يليق  
 فهو في معنى بلا إرتياب واحتياج إلى جوابه الساقط وقوله من كلام الطائفة أي المذكورة في الآية  
 واحتمال أن يكون خطاباً من الله للمسلمين أي لا يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم أي المسلمون حتى يحاجوكم لأنه

(أن يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم) متعلق  
 بمحذوف أي دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى أحد  
 والمعنى أن الحسد داعيكم على ذلك  
 أو بلا تؤمنوا أي ولا تظهروا إيمانكم بأن  
 يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم إلا لشبه باحكم  
 ولا تشبهوا إلى المسلمين فلا يزيد ثباتهم ولا  
 إلى المشركين لا يديعوهم إلى الإسلام  
 وقوله قل إن الهدى هدى الله على الله اعتراض  
 يدل على أن كيدهم لا يجدي بباطل أو خبر  
 أن على أن هدى الله يدل على الاستفهام لتفريع  
 ابن كثير أن يؤتى أي لأن يؤتى أحدهم  
 تؤيد الوجه الأول أي لأن يؤتى أحدهم  
 وقرئ أنه على أنهم النافذة فيكون من كلام  
 الطائفة أي ولا تؤمنوا إلا من تبع دينكم  
 وقولوا لهم لا يؤتى أحدهم مثل ما أوتيتهم

(٢) قوله فان ضمير بعده اذا كان الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وفيه نظر ظاهر اه معصمه  
أن يوق على الوجهين الأولين وعلى الثالث من جهة وجوبكم عند ربكم فيدخروا بكم والواو ضمير لان في معنى الجمع اذ المراد به غير آتيا هم  
قل ان الفضل سيد الله بؤيته من يشاء واقه واسع علم ٣٨ يخص برحمته من يشاء واقه ذو الفضل العظيم (ردو ابطال المازع وباطلة الواضحة

لا ينسخ دينكم دين بعبد (قوله عطف الخ) قد مر ما يشرحه وقوله ردو ابطال الخ لانه تعالى كريم  
متفضل تحت ارفعا يريد فيعطى مثل ما أوتيتم وأفضل منه غيركم (قوله ومن أهل الكتاب من إن تأمنه  
بقسط الخ) من تأمنه بمعنى اتقته والاوقية بالضم سبعة مثاقيل كالوقية وقال الجوهرى انها أربعون  
دروهما ثم استعملت في العرف في عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وفخاص بكسر الفاء وسكون النون  
والحالا المهمة بعدها ألف ثم صاد مهملة وكون الغالب في اليهود والخيانة لان منهم من لا يخون كعبد  
الله بن سلام ورضي الله عنه وقوله مدة دوامك اشارة الى أن مام صدرية ظرفية والتقاضى طلب القضاء  
ولا عبرة بقول بعض الفقهاء انه لم يرد في اللغة الا بمعنى الاخذ والارتفاع هرصد الامر وانها واه الى الحكام  
فان قيام مجاز عاذر (قوله اشارة الى ترك الاداء الخ) بقوله لا يؤذنه هذا هو الصحيح من النسخ وسقط  
لا يؤذنه من بعضهم اكتفاء بالاضافة العهدية وقيل انه من سهر والناسخ وقوله عتاب وذم لما كان اليبيل  
بمعنى الماريق والمعنى ايسر لا حدم منهم علينا طريق فلا يصل اليها حتى نسمع كلامه وذممه وعتابه فهو  
كتابة كقوله ما على المحنين من سبيل أفاد ما ذكر (قوله تقاضوهم الخ) يعنى رجال قريش طلبوا  
من اليهود قرضهم وقوله تحت قدمي أى ساقط لا يؤاخذ به فهو تخيل لان ماسطة طوطا ريد اس (قوله  
استغفار الخ) المراد بكونهم ساءت مسدتها أنها ساءت عليها فلا يمنع التصريح بها ووجه التقرير أنها  
تفيد ذم من لم يترك بالحق مطلقا فدخل في ذمهم وأوليا وقوله ناب عن الراجع في نسخة نائب عن  
الراجع وسقط عن في بعض النسخ من سهر والكتاب ومن اما وصوله أو شرطية ولا بد من ضمير يعود  
اليها من الجملة الثانية فاما أن يقام الظاهر مقام الضمير في الربط ان كان المتقين من أوفى وما أن يجعل  
عمومهم وشموله لرابط وقال ابن هشام الظاهر أنه لا عموم وأن المتقين مساوون تقدم ذكرهم وبالطواب  
لفظا أو معنى محذوف تقديره يحبه الله ويدل عليه قوله فان الله يحب المتقين قال الحلبي وهو تكلف  
لا حاجة اليه وقوله الظاهر أنه لا عموم ليس بمسلم (٢) فان ضمير بعده اذا كان لله فالالتفات عن الضمير  
الى الظاهر لا فائدة لعموم كما هو المعهود في أمثاله واضافة عهدها الى المفاعل أو المفعول وقوله بيم الوفاء  
وغيره توجيه لانه لم يقل فان الله يحب المؤمنين بالعهد والمتقين (قوله بعاهدوا الله عليه) اشارة الى أنه  
مضاف للمفعول وقوله بما يسرهم الخ توجيه لنفي الكلام بأن النفي الكلام السارفة لا يثنى كلامه  
بغيره أو المراد المطلق لسؤالهم في القيامة بواسطة الملائكة تحقير الهم أو المراد بنفي الكلام نفي فائدته  
وغرته فيتميزه منزلة المعذوم (قوله والظاهر أنه كتابة عن غرضه عليهم) هذا جواب آخر عن نفي الكلام لكن  
ظاهره أيضا أن قوله ولا يتقر اليهم كتابة فان ارادته كتابة لا قترانه بكتابة أخرى وان اراد أنه أريد به السخط  
كما أن المراد بما بعده ذلك ولو مجازا صرح واقفا كان كتابة لانه يمكن أن يراد من عدم التكليم معناه الحقيقي  
فلا وجه للحكم بالمجازية فيه فان لو غطيه قريته مازمة عن ارادته صحت المجازية لكنها خلاف الظاهر  
وفي الكشف أصله فيمن يجوز عليه النظر الكتابة لان من اعتد بالانسان التفت اليه وأما مظهر عينيه ثم  
كثرت صار عبارة عن الاعتداد بالاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجزوا  
لمعنى الاحسان مجازا هما وقع كتابة عنه فيمن يجوز عليه النظر قال التحرير يريد أن ترك النظر عند قريته  
مازمة عن ارادة معناه الحقيقي يكون مجازا عن الاستهانة والسخط كما أن النظر يكون مجازا عن الاحرام  
والاحسان لكونه انظر من لوازم الاحسان وركه من لوازم الاهانة ثم فرق بين استعمال انظر تفصيلا  
رائيا نا في حق من يجوز عليه النظر أى تقلب الحدقة كالانسان وبين من لا يجوز عليه كالبصاري وان  
كان بصيرا بمعنى أن له صفة البصر بأنه اذا استعمل فعين يجوز عليه النظر وأريد الاحسان والاحرام فهو  
كتابة حيث جاز ارادة المعنى الحقيقي بل ربما أريد لكن لا يكون مناط الاثبات والنفي والصدق  
والكذب والامر والنهي ونحوه بل يلتزم عنه الى معنى آخر واذا استعمل فعين لا يجوز عليه النظر فهو

(ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقسطا رويته  
الملك) كعبه الله بن سلام استودعه قرشي  
ألفا وماتى أوقية ذهبا فأخذ ماله (ومنهم  
من إن تأمنه بدينار لا يؤذنه الملك) كخصاص  
بن عازوراء استودعه قرشي آخر دينا  
لجسده وقيل المأمونون على الكعبة  
النصارى اذ الغالب فيهم الامانة والخائون  
في القليل اليهود اذ الغالب عليهم الخيانة  
وقرأ حزنوا وبكروا بوعر ويؤذنه الملك ولا  
يؤذنه الملك ما كان اياهما وقانون باختلاس  
كسرة الفاء وكذا روى عن حصص والباقر  
بأشباع الكسرة (الامامة عليه قاضيا)  
الامانة واما قاضيا على رأسه مبالغا  
في مطالبته بالتقاضى والارتفاع واقامة البينة  
(ذلك) اشارة الى ترك الاداء المدلول عليه  
بقوله لا يؤذنه (بأنهم قالوا) بسبب قولهم  
(ليس علينا الاثمين يبل) أى ليس علينا  
في شأن من ليد وامن أهل الكتاب ولم يكونوا  
على ديننا عتاب وذم (ويقولون صلى الله  
الكذب) بآدمهم ذلك (ويعلقون) أنهم  
كاذبون وذلك لانهم استحلوا ظلم من خالفهم  
وقالوا لا يجعل لهم في اتورا حرمة وقيل  
عالم اليهود رجالا من قريش فلا أسأروا  
تقاضوهم فلهذا واسطة حكم حيث تركتم  
دينكم وزعموا أنه كذلك في كتابهم وعن  
الذي صلى الله عليه وسلم انه قال عند نزولها  
كذب أعداء الله ما من شئ في الجاهلية الا  
وهو تحت قدمي الامانة فانها مؤداة الى  
البر والفاسد (بلى) اثبات لما نفوه أى بلى  
عليهم فيهم سبيل (من أوفى به هذه) وانى فان  
الله يحب المتقين (استغفار) مقدر للجملة  
التي سبقت بلى مسددا والغير المبرورين  
أوفى وعموم المؤمنين نائب عن الراجع من الجزاء  
الى من وأشعر بأن التقوى ملاك الامر وهو  
بم الوفاء وغيره من أداء الواجبات والاجتناب  
عن المناهي (ان الذين يشتمون) يستبدلون  
(بهذه الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان

بالرسول صلى الله عليه وسلم والوفاء بالامانات (وأيمانهم) وبما عاهدوا من قولهم والله انؤمن بآية ولننصره (تعاقليل) متاع الدنيا (أرادت) مجاز  
لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله) بما يسرهم أو بنى أصلا وأن الملائكة تكتب أوفى يوم القيامة أو لا يفتقرون بكلمات الله وآياته والظاهر أنه كتابة  
عن غرضه عليهم أقوله (ولا يتقر اليهم يوم القيامة) فان من غط على غيره واستهان به أمرض عنه وعن التكلم معه والاتفات له وكان من اعتد بغيره بقوله  
ويكثر الظاهر اليه (ولا ينزركم) ولا يفتي عليهم بالجلل (لهم عذاب أليم) على ما تقدم

مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقي اوجوازا ارادته شرط للكناية وههنا العلم بما تنافع النظر قرينة  
مانعة من ارادته وفي كلامه اشارة الى أنه عند الكناية قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد لا قصد اليه وقد  
لا يتحقق أصلا وان جاز وما ذكره هنا يشكك بما ذكره في قوله تعالى بل يدها مبسوطتان والسموات  
مطويات بهينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك أنها كلها كليات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا  
فان أجيب بأن ارادة المعنى الحقيقي لا تستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا تكون  
على وجه القصد اليه اثباتا ونفيًا ومذاكبا بل لينتقل منه الى المقصود قلنا وكذلك النظر في حق من  
يجوز عليه النظر يراد ولا يتحقق فيكون كناية وأما ما يقال من أنه اذا أريد المعنى الحقيقي لزم الجمع بين  
الحقيقة والمجاز بمعنى ارادة المعنى الحقيقي والمجازي وهو متنع قد فزع بأن ذلك انما هو حيث يكون كل  
منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما اذا أريد الاول لينتقل الى الثاني فلا وصرح في  
المفتاح بأنه في الكناية يراد معناها ومعنى معناها جميعا وفي الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها  
يعنى الحقيقة الصريحة والافتقار صريح هو بأن الكناية حقيقة حيث قال الحقيقة والكناية يشتركان  
في كونهما حقيقتين ويعترفان في الصريح وعدمه وبهذا يظهر أن الكناية ليست واسطة بين الحقيقة  
والمجاز بل قسمان من الحقيقة وحيث يجعل واسطة يراد بالحقيقة الصريح منها وأما عند الأصوليين فيشكل  
من الحقيقة والمجاز ان استمرار ادب الكناية والافتقار صريح وليست الكناية واسطة ولا داخله في المجاز  
بناء على الاستعمال في غير الموضوع له على ما توهم (أقول) ما ذكره من التناقض سببه اليه غيره من  
الشراح وأشار المحقق في الكشف الى أنه لا تناقض فيه حيث قال بعد سوف كلامه انه تصريح بأن الكناية  
يعتبر فيها صلوح ارادة الحقيقة وان لم ترد وأن الكليات قد تشترحت لا تبقى تلك الجهة ملحوظة وحينئذ  
يلحق بالمجاز ولا يتحمل مجازا الابدال لانه لا جهة الانتقال الى المعنى المجازي أو لا غير واضحة بخلاف  
المعنى المكتنى عنه وقد سبق أن هذا الكلام منه يرفع ما توهم من المخالفة بين قوله في جعل بسط اليد كناية  
عن الجود تارة ومجازا أخرى فتذكر بعض أن قطع النظر عن المانع الخارجى كان كناية ثم الحق بالمجاز  
فيطلق عليه أنه كناية باعتبار ما له قبل الحاقه بمجاز بعده فلا تناقض بينهما كما توهمه والمجب من  
الشارح في متابعة المعترض مع علمه بدفعه فتأمل فقول المصنف انه كناية عن غضبه عليهم اقله ان حمل  
على أنه فيه ما كناية لا يخالف ما في الكشف (قوله قيل انها نزلت الخ) فالمراد بهد الله ما هذه اليهم في  
التوراة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والخن الرشوة وهذا أخرجه البخاري في صحيحه وغيره من  
حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رجلا أقام سلامة في السوق خلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطه ليقع فيها  
رجلا من المسلمين نزلت هذه الآية وقوله وقيل في ترافع كان بين أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض  
ونوجه الحلف الى اليهودى أخرجه السبعة عن ابن مسعود رضى الله عنه وتعد سبب النزول لمانع  
منه كما مر (قوله يعنى المحترفين الخ) فقد يفرق بالضمير وجبى بالتصغير وأخطب بالخطاء المجهمة أفعل من  
الخطاب وقوله يفتلونهم القتل بالغاء والتاء القوية بمعنى التلى والصرف أى يفتلون الاسنة في القراءة  
بالتحريف في الحركات ونحوها تغييرا يتغير به المعنى ليحسب المسلمون أن المحترف هو التوراة فيلبس عليهم  
الامر أو المراد يفتلونهم يشبهه الكتاب أى مشابهة ولا فرق بين الوجهين في المعنى اذ ليس في الوجه  
الاول الاظهار المحرف وهو شبه الكتاب لكن المضاف المقتدر في الوجه الاول هو القراءة والباء  
للظرفية أو الاستعانة أو الالة بالاسم والجار والمجرور حال من الاسنة أى ملتبسة بالكتاب وضمير تصبوه  
ما دل على التلى من المحترف وفي الثاني شبهه وضمير تصبوه للشبه المقتدر والباء صلة وقيل لالة وقوله  
وقرى بلون الخ هي قراءة مجاهد رحمه الله بفتح الباء وضم اللام وبعد هاو او مفردة ساكنة بقلب الواو  
المضمومة همزة كفا في وجوه وأجود ثم نزلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت لالتقاء الساكنين وقيل عليه  
لونهن خصة الواو لما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين كفى في التوجيه فأى حاجة الى قلب الواو

قيل انها نزلت في أخبار محترفي التوراة وقيلوا  
نزلت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات  
وغيرها وأندوا الى ذلك رشوة وقيل نزلت  
في رجل أقام سلامة في السوق خلف لقد  
اشتراها بالم يشترها به وقيل في ترافع كان بين  
أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض ونوجه  
الحلف على اليهودى (وان منهم لفرقة) يعنى  
المحترفين لكعب ومالك وحي بن أخطب (يلون  
السنهم بالكتاب) يفتلونهم بقراءته فيملونهم  
من المنزل الى المحترف أو يعطونهما بشبهه  
الكتاب وقرى بلون على قلب الواو المضمومة  
همزة ثم تصغيره الجذرها والقسم حركتها على  
الساكن قبلها لتصغيره من الكتاب وما هو  
من الكتاب الضمير للمحترف المدلول عليه  
بقوله يلون وقرى ليصبروه بالياء والضمير  
أيضا للمسلمين  
قوله وهذا أخرجه البخاري الخ ظاهر أنه  
راجع لقوله وقيل نزلت في رجل أقام سلامة  
الخ وان كان موهاها



( ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ) تأكيده لقلوبه وما هو من الكتاب وتشجيع عليهم وبين لانهم يزعمون ذلك نصريحا لا تعريضا أي ليس هو نازل من عند وهذا لا يقتضي أن لا يكون فعل العبد قبل الله سبحانه وتعالى ( ويقولون - على الله الكذب وهم يعاون ) تأكيده وتسجيل عليهم بالكذب على الله والتعمد فيه ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ) تكذيب ورد على عبدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل إن أبا رافع القرظي والسيد البحراني قال يا محمد أتريد أن نعبدك ونؤخذ بك يا فقال معاذ الله أن يعبد غير الله وأن نأمر بغير عبادة الله ف بذلك يمتنع ولا بد لنا أن نرى فقرات وقيل قال رجل يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بضعنا على بعض أفلان نجد لك قال لا ينبغي أن يسجد لاحد من دون الله ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لاهله (واكن كونوا ربانيين) ولكن يقول كونوا ربانيين والرباني منسوب الى الرب بزيادة الالف والنون كاللحياني والرباني وهو الكامل في العلم والعمل (عما كنتم تعملون الكتاب وعما كنتم تدرسون) بسبب كونكم معلمين الكتاب وبسبب كونكم دارسين له فان فائدة التعليم والتعلم معرفة الحق والخير لاداءة قاده والعمل وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب تعلمون بمعنى ما بين وقرئ تدرسون من التدريس وتدرسون من أدرس بمعنى درس كأكرم وكرم ومجوز أن تكون القراءة المشهورة أيضا بهذا المعنى على تقدير وما كنتم تدرسون على الناس (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا) نصبه ابن عاصم وحزرة وعاصم ويعقوب عطفا على ثم يقول وتكون لامزيدة لتأكيد معنى النبي في قوله ما كان أي ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفسه ويأمر بالتخاذ الملائكة والنبيين أربابا أو غير مزيدة على معنى أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر بالتخاذ أكفائه أربابا بل ينهى عنه وهو أدنى من

هزة وردبانه فعل ذلك ليكون على القاعدة التصريعية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف وفيه نظر لأن الواو المعجمة انما تبدل هزة اذا كانت ضممتها أصلية فهو مخالف للقياس أيضا ثم انه قرئ يلون بالهمزة في الشواذ وهو يؤيده وعلى كل فقيه اجتماع اعلالين ومثله كثير وأما جعله من الولي بمعنى يقرئون ألسنتهم بجملة ما الى المحرف فقريب من المحرف وقوله أو يعطونه بأشبهه الكتاب من عطف الناقصة بأن جذب زماها ليجعل رأها والمراد الايهام في الكلام أي كانوا يؤيدون المسلمين أن ذلك من نفس الكتاب والفرق بينهم ما أنهم على الاول يتركون النص ويقرئون ما يدل وعلى الثاني لا يتركونه بل يصفونه بما يؤيدهم خلاف المراد وعلى هذا يكون كناية عن الخطأ (قوله تأكيده لقلوبه وما هو من الكتاب الخ) لأن اسناد كونه من عند الله الى زعمهم يشعر أيضا بأنه ما هو من الكتاب فجموعه مؤكدة فلا وجه لما قيل إن التأكيده هو قوله وما هو من عند الله وسوقه يقتضي أن مجموع مؤكده فكاكه جعلها ما خبرين وجعل وصف الجموع بوصف جزئه وقوله وتشجيع الخ اشارة الى أنه ليس المقصود به التأكيده فقط اذ لو كان كذلك لم يتوجه العطف لانه لما كان الاول تعريضا وهذا نصريحا حصل بينهم ما غايرة اقتضت العطف (قوله أي ليس هو نازل من عند الله) يعني المقصود بالنفي نزوله من عند الله وهو أخص من كونه من فعله وخلقه ونفي الخاص لا يقتضي نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائمين بأن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله وفعل العبد هنا هو التصريف ونحوه وقوله وقرئ الخ تسجيل عليهم بأن ما اقترفوه من عدا لا خطأ (قوله تكذيب الخ) أي لا ينبغي لبشر أن يأمر بغير عبادة الله فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم الذي أوتي الحكم والنبوة فاعلموه من عند أنفسكم والحكم بمعنى الحكمة وفسرها الزمخشري بالسنة لانها نالت الكتاب والسيد علم شخص من نصارى نجران (قوله معاذ الله أن يعبد) وقع في الكشف أن نعبد غير الله أو أن نأمر بعبادة غيره وهو من طباقا لما سبقه لأن الكلام في نفي عبادة غير الله لا في نفي غير العبادة وأجيب بأن المراد بغير عبادة الله عبادة غير عبادة الله أو غير عبادة الله عام وفيه جعل كناية عن نفي الخاص على طريق المبالغة وبها وردت الرواية والامر فيه سهل (قوله ولكن يقول الخ) لكن لا ثبات مانتي سابقا وهو القول المنسوب بأن فيه قول من منسوب أيضا عطفا عليه ويصح رفعه عطفا على المعنى لانه في معنى لا يقول وقبل يصح عدم تقدير القول على معنى لا تكونوا قائلين لذلك والكن كونوا ربانيين أي مبلغين ما أمي من الرب وضمير يقول للرباني منسوب الى الرب كالمهي والالف والنون تزداد في النسبة للمبالغة كثيرا كهياني بكسر اللام عظيم اللجة ورباني بمعنى غليظ الرتبة وفسره بالكامل في العلم والعمل وقيل انه سرياني وقبل أن ربان صفة كعطشان بمعنى مريب نسب اليه (قوله كونوا ربانيين الخ) أي كونوا مغسولين الى الرب بالطاعة والعبادة بسبب علمكم أو تعليمكم ودراسة حكم الله تخلصوا تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون قالبا متعلقة بكونوا والمطلوب أن لا يتفك العلم عن العمل اذ لا يعتد بأحد هما بدون الآخر (قوله عطفا على ثم يقول الخ) أي على يقول في ثم يقول وفيه تسخير وجعل له بعضهم عطفا على يؤتيه ولا مزيدة وعلى عطفه على يقول والزيادة المعنى ما كان لبشر أن يؤتيه الله ذلك ويرسله لدعوة الى اختصاصه بالعبادة وترك الانداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا لله ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا كقولك ما كان زيدان أكرمه ثم ينفي ولا يستخف بي أو غير مزيدة لانه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن عبادة الملائكة والمسح وعزير عليهم الصلاة والسلام فلما قيل له أتتخذ رباقبل لهم ما كان لبشر أن يؤتيه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الانبياء والملائكة وقوله بل ينهى اشارة الى أن المقصود من عدم الامر بالنهي وان كان أعظم منه لكونه أمس بالمقصود وأوفق للواقع (قوله وهو أدنى من العبادة) ضمير هو لا يتخذ أو لا يأمر بالتخاذ وأدنى بمعنى أقرب أفعل تفضيل من الدنو فان من يريد أن يستعبد شخصا يقول له ينبغي أن تعبد أمثالي واكفائي وقيل أدنى بمعنى أنزل وأقل من العبادة

لأن الاتخاذ بالايستازم العبادة بالفعل وفي بعض النسخ وهو نهي عن العبادة أي النهي عن الاتخاذ  
رباً وعدم الامر بنهي عن العبادة فتأمل (قوله ورفعه الباقر الخ) في الكشف الرفع على ابتداء  
الكلام أظهر وتنصها قراءة عباده ولن يأمركم ووجهات الاظهرية بأنها خالية عن تكلف جعل عدم  
الامر بعقوبة النهي وبأن العطف يستدعي تقديمه على لكن وكذا الجالية أيضاً والمراد بالبشر بشر النكرة  
السابق فالانكار عام وانما عطفه لسبق ذكره (قوله دليل على أن الخطاب للمسلمين) يعني هذه الفاصلة  
ترجى القول بأنها نزلت في المسلمين القائلين أفلا نسجد لك لا في أبي رافع والسيد بناء على الظاهر وان جاز  
أن يقال للنصارى أن تأمركم بالكفر بعد أن أنتم مسلمون أي متقادون مستعدون لقبول الدين الحق ارجاء  
للعنان واستدراجاً وبعض أرباب الحواشي هنا كلام لا طائل تحتها أنتاركة خيرامن تكثير السواد  
برقم (قوله قيل انه على ظاهره الخ) لما كان الله عهداً إلى جميع خلقه بالايحسان سواء الانبياء وغيرهم  
احتاج التخصيص إلى التوجيه فوجهه بوجه منها ما ذكره المصنف وهو أن غيرهم معلوم بالطريق الأولى  
أو أنه من الاستغناء وهو قريب من هذا أو أنه مصدر مضاف إلى الفاعل أي الميثاق الذي وثقه  
النيبون على أمهم أو هو على حذف مضاف أي أم النبيين أو أولاد النبيين والمراد بهم بنو اسرائيل  
أكثره أولاد الانبياء فيهم ولأن السابق في شأنهم وأما أن المراد بأولاد الانبياء أولاد آدم والانبياء  
عليهم الصلاة والسلام من نسلهم بخلاف الظاهر فلذا لم يذكره مع أن قراءتين معاً من معهود رضي الله  
عنه ميثاق الذين أووا الكتاب تدل على تعيينه كما أشار إليه في الكشف وأما أنه سمي بنى  
اسرائيل نبيين تهكمهم فم لا قرينة عليه ولذا أخره المصنف رحمه الله بعده أو المراد وأذا  
أخذ الله ميثاقاً مثل ميثاق النبيين أي ميثاقاً غليظاً ثم جعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بحذف أداة  
التشبيه مبالغة ومن القريب ما قيل أن الاضافة للتعليل لا في ملابسة كأنه قيل وإذا أخذ الله  
الميثاق على الناس لأجل النبيين ثم ينسب بقوله لما آتيتكم الخ ولم نمن ذلك أن الاضافة  
تفيد التعليل في غير كلامه (قوله واللام في الام موطئة الخ) اللام الموطئة وتسمى اللام المقرنة  
هي من قولهم وطوا موضعاً وطأ صاروطياً أي سهل المشى فيه ووطأته أنما موطئة فهذه اللام  
كانها وطأت طريق القسم أي سهلت تفهم الجواب على السامع وعرفه النصابة بأنها اللام التي  
تدخل على الشرط سواء ان وغيره لكنها غلبت في أن بعد تقدم القسم لفظاً أو تقدير التوازن أن  
الجواب لا للشرط كقوله لئن أكرمتني لا كرمتك ولو قلت أكرمك أو فاني أكرمك أو ما أشبه مما يجاب به  
الشرط لم يميز صريحه ابن الحاجب و ليس هذا متفقاً عليه فإن الفراء خالف فيه فجوز أن يجاب  
الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو الصحيح وكونه يجب دخولها على الشرط هو المشهور  
وخالف فيه بعض النحاة وقال الزمخشري أنه لا يجب دخولها على كلمة المجازاة صريحه في سورة هود  
في قوله تعالى وإن كلاً لما يوفينهم فممن قرأ بالتخفيف ونقله الأزهرى عن الاخفش وإن تعلباً غلظه فيه  
فهذا يدل على أن ما اشترطوا فيه ما غير متفق عليه (قوله سادس جواب القسم والشرط الخ) فيه  
تسج لان جواب القسم لكنه لما دل على جواب الشرط جعله سادساً لانه عليه واجتماعهما  
والاجواب القسم لا محل له وجواب الشرط له محل فيتناحيان ولا حاجة إلى أن يقال أن الجملة الواحدة  
قد يحكم عليها بالجمعية وعدمها باعتبارين وعلى جعلها موصولة فقد دخلت اللام الموطئة على غير الشرط  
ولا اشكال فيه كما مر فإن من النحاة من جوزة كأن منهم من أطلق على لام الجواب موطئة تسجماً  
والامر فيه سهل لكن على القول بأنها تدخل على غير الشرط هل يشترط مشابهته كما الموصولة  
أو لا كما الزائدة في أن كلاً لما يوفينهم ظاهر كلام المعنى وبعض الشراح هنا يشعر بالأول وقوله وتحتل  
الخبرية المراد ما يقابل الجزائية أو الموصولية الاممية أو الحرفية وورد في كلامهم بهذا المعنى فلا يقال  
انه لم يسمع ما الخبرية وعلى الموصولية فهي مبتدأ والخبر تمامة قدر أو جلة لتؤمنين وأورد عليه أن الضمير

ورفعه الباقر على الاستئناف ويحتل  
الحال وقرأ أبو بكر على أصله برواية الدوري  
باختلاس الضمة (أي بأمركم بالكفر) انكار  
والضمير فيه للبشر وقيل لله سبحانه وتعالى  
(بعد أن أنتم مسلمون) دليل على أن الخطاب  
للمسلمين وهم المستأذنون لأن يسجدوا له  
(وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من  
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم  
لتؤمنن به ولتنصرنه) قيل انه على ظاهره  
وإذا كان هذا حكم الانبياء كان الامر به أولى  
وقيل معناه انه سبحانه وتعالى أخذ الميثاق  
من النبيين وأجمعهم واستغنى بذلك عن ذكر  
الامر وقيل اضافة الميثاق إلى النبيين اضافة  
إلى الفاعل والمعنى وإذا أخذ الله الميثاق  
الذي وثقه الانبياء على حذف المضاف وهم بنو  
اسرائيل أو سماهم نبيين تهكمهم كما لا يخفى  
يقولون نحن أولى بالنبوة من محمد لا  
أهل الكتاب والنبيون كانوا منا واللام في ما  
موطئة للقسم لأن أخذ الميثاق بمعنى  
الاستحلاف وما تحتل الشرطية وتؤمنن  
سادس جواب القسم والشرط وتحتل  
الخبرية

في به ان عاد الى المبتدأ على ما هو اظهر كان الميثاق هو ايمانهم بما اتاهم والمقصود من الآية اخذ  
الميثاق بالايمان بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته وان عاد الى الرسول صلى الله عليه وسلم خلت الجملة  
التي هي خبر عن العائد الا ان يقدر ويدفع بما قاله الامام السهيلي في الروض الاتف ان ما مبتدأ بمعنى  
الذي والخبر لتؤمنن به وتنصرته وان كان الضمير ان عائد على رسول ولكن لما كان الرسول  
مصدقاً لما معكم ارتبط الكلام ببعضه ببعض واستغنى بالضمير العائد على الرسول عن ضمير يعود على المبتدأ  
وله نظائر في التنزيل وهذا بناء على مذهب الاخفش كما مر تحقيقه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجاً يتربصن وجاءكم الخ معطوف على الصلة والرباط ما معكم أو مقدراً أيضاً (قوله أي  
لاجل ايتاني اياكم بعض الكتاب الخ) إشارة الى أن من تبعضية وهي على الموصولة والشرطية بيانية  
وظاهره أن اللام متعلقة بقوله تؤمنن مع أن لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قبل ان الزمخشري  
يرى جوازه وقيل هو بيان للمعنى واما بحسب اللفظ فتعلق بأقسم المحذوف وقوله مصدق له إشارة  
الى أن معكم بمعنى الكتاب أو بعضه وأنه هو القائم مقام العائد في الموصولة (قوله وقرئ لما بمعنى  
حين الخ) هذه قراءة بعيدة فلا وجه لما قيل ان صحت ولما انما ظرفية وجوابها مقدر من جنس جواب  
القسم كما ذهب اليه الزمخشري أي لما آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسول مصدق وجب  
عليكم الايمان به ونصرته وقدره ابن عطية رحمه الله من جنس ما قبله أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء  
الناس وأما ثلهم أخذ عليكم الميثاق وكذا وقع في تفسير الزجاج وما ك معناه الاعتدال أيضاً وأصله  
لمن ما فادغم التثنية في الميم بعد قلبها مما حصل ثلاث ميمات تخفف بحذف أحدها والمحذوف  
أما الاولى أو الثانية لأنهما الثقل ولذا رجمه أبو حيان ومن مزيدة في الإيجاب على رأى الاخفش  
عند ابن جني وتعليلية وهو الاصح لاتضح المعنى عليه وموافقته لقراءة التخفيف واللام امتازة أو  
موطئة ان لم يشترط دخولها على أداة الشرط وقوله استنفاً لا مفعول لاجله لأنه الباعث على ذلك أو  
التقدير لازالة الاستنفاً (قوله تعالى قال أقررتم وأخذتم الآية) هو بيان لأخذ الميثاق واذ متعلقة به  
أو بمقدراً أي اذكر وقيل العامل فيه اصطفى فيكون معطوفاً على اذ المتقدمة والاصبر بالكسر العهد  
وأصله من الاصر وهو ما يعقده ويشد وبالضم لغة فيه كقوله عبرا سفار بالضم والكسر بمعنى انه  
لا يزال يسافر عليها وهو يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث أو هو بالضم جمع اصر وهو  
ما يشده استعير للعهد وقوله لم يشهد بعضكم أي المقر بعضهم والشاهد بعض آخر لا يتحد المشهود  
عليه والشاهد (قوله وأنا أيضاً على اقراركم الخ) هذا بيان لحصل المعنى لأنه لا بد في الشهادة من  
مشهود عليه وهو الاقرار هنا فلا وجه لما قيل ان الصواب وأنا معكم من الشاهدين وأن هذا تفسير  
لما في سورة اقرب وأنا على ذلكم من الشاهدين وتفسير الفاسقين بالمقردين لأن أصل معنى الفسق  
الخروج وهو قريب من التردد (قوله عطف على الجملة المتقدمة الخ) المراد بالجملة مجموع الشرط  
والجزاء وقيل قوله فأولئك هم الفاسقون قال ابن هشام الاول هو مذهب سيبويه رحمه الله وهو الاصح  
وحذف الجملة لاداعي اليه والهمزة مقدمة من تأخير للدلالة على أصلها في الصدارة (قوله وتقديم  
المفعول لأنه المقصود الخ) أي لا العصر كانوا لأن المنكر اتخذوا غير الله رباً ولومعه ودعوى انه إشارة  
الى أن دين الله لا يجمع دين غيره في الطلب تكلف فاقام يقتضى انكار اتخاذ المعبود من دون الله  
ليكون الدين كله لله دليل قوله وله أسلم من في السموات والارض فوجب لذلك التقديم وما قيل عليه ان  
الانكار لا يتوجه الى الذوات وانما يتوجه الى الافعال وهو الاستغناء هنا وانما تقدم للفاصلة ليس بشئ  
وقوله على تقدير وقل لهم أي قل لهم أتولون أو أنفسون وتكفرون فتبغون غير دين الله ومن جعله  
التفان لم يقدره وقوله لأنه المقصود الخ لا ينافي التقدير لأن الانكار منسحب عليه فتأمل (قوله طاعتين  
بالنظر الخ) إشارة الى أنه حال وقيل انه منصوب على المصدرية من غير انقطاعه لأن أسلم بمعنى اتقاد وأطاع

وقرأ حزة بالسكر على ان فامصدرية  
أي لا جبل ايتاني اياكم بعض الكتاب  
ثم جنى رسول مصدق أخذ الله الميثاق  
لتؤمنن به وتنصرته أو موصولة والمعنى  
أخذ الذي آتيتكم به وجاءكم رسول مصدق  
له وقرئ لما بمعنى حين آتيتكم أو ان أجل  
ما آتيتكم على ان أصله من ما بالادغام مخذف  
احدى الميمات الثلاث استنفاً (قال  
أقررتم وأخذتم على ذلكم اصري) أي  
عهدى سمى به لأنه يوصى أى يشد وقرئ  
بالضم وهو اما لغة فيه كبر وعبر أو جمع اصر  
وهو ما يشده (قالوا أقررنا قال فاشهدوا)  
أي فليشهد بعضكم على بعض بالاقرار وقيل  
الخطاب فيه للملائكة (وأنا معكم من  
الشاهدين) وأنا أيضاً على اقراركم ونشاهدكم  
شاهد وهو توكيد وتفسير عظيم (قرئ  
بعد ذلك) بعد الميثاق والتوكيد بالاقرار  
والشهادة (فأولئك هم الفاسقون)  
المقردون من الكفرة (أفتبغون الله يغفون)  
صطف على الجملة المتقدمة والهمزة متوسطة  
بينها لانكاراً ومحذوف تقديره أتولون  
فتبغون الله يغفون وتقديم المفعول لأنه  
المقصود بالانكار والنهل بلفظ الغيبة عند  
أي عرو وعاصم في رواية حفص ويعقوب  
وبالتاء عند الباقرين على تقدير وقل لهم (وله  
أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرها)  
أي طاعتين بالنظر واتباع الجملة وكارهن  
باليف

وفيه نظر لانه ظاهر في طوعا لموافقته معناه ما قبله لافي كرها والقول بأنه يقتضي في التواني ما لا يقتضي  
في الاوائل غير نافع وقد يدفع بأن الكره فيه انقياد أيضا يقال طاع بطوع وأطاع بطبع بمعنى وقيل  
طاعه بطوعه انقياده وأطاعه بمعنى مضى لامره وطاعه بمعنى واقفه وقرأ الاعترز كرها بالضم وجملة  
وله من في السموات والارض الناس فلا يرد عليه انه لا وجه لمصر سبب الاسلام طوعا في النظر واتباع  
الحجة لانه يكون بسبب هدايته ومشاهداته عندهم كافي الملائكة أو المراد أولو العلم مطلقا وليس  
المراد بالنظر الاستدلال بل العلم مطلقا فيشمل ما يحصل بالمشاهدة فتأمل (قوله كتنق الجبل) أي  
رفعه فوقهم من تنق الشيء جذبه ونزعه حتى يسترخى كتنق عري الجبل ومنه استعير امرأته تنق أي  
ولدها كثير وزدنا تنق أي وار (قوله أو مختارين الخ) هذا تفسير آخر فالمراد بالطوع الاختيار  
وبالكره التضييق فهم مسخرون لحكم القضاء وما أراد الله بهم فالكفرة مسخرون لارادة كفرهم اذ لا يقع  
ما لا يريدوه وهذا لا يتنافى في الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجملة فلا يرد أن الكفرة لو لم  
يكونوا مختارين لم توجه تغذيبهم على الكفر والمؤمنون والملائكة لا يفعلون أيضا الا ما قضى عليهم  
فلا فرق وأنه ذهب الى مذهب الجبرية والحاصل أن الانقياد هنا املا لا مراه وهو اما بالطوع مطلقا أو  
النظر والحجة بناء على الاغلب أو لارادته وكونه على وقته والمؤمن يتقاد لارادة الله ايمانه باختياره  
لأن الله أمره به فاتباعه راشدا مهديا تابعا لا يرجع والكافر متفاد لارادته كفره لما خلقه عليه من حيث  
جبلته الذي هو كالفاسد على مخالفة الامر واتباع المرجوح فتأمل (قوله واليه ترجعون) يجوز  
فيه أن يكون جملة مستأنفة للاخبار بما تضمنته من التهديد أو معطوفة على وه أسلم فهي حاله أيضا  
وقرأ عاصم بيا القبيبة والضمير لمن أولن عاد عليه ضمير يغنون فان قرئ بالخطاب فهو التثنية وقرأة  
الباقي بالخطاب وهو عائذ لمن عاد اليه ضمير يغنون فعلى القبيبة فيه التثنية أيضا (قوله أمر الرسول  
صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ضمير أمنا للرسول والامة والقرآن نازل عليهم لا على الرسول فقط أو على  
الرسول فقط كما هو الظاهر وهو نازل عليه وحده ولكن نسب الى الجمع ما هو منسوب لواحد  
منه مجازا كما في بنو فلان قتلوا قتيل لا لكونه بين أظهرهم ونفعه واصل اليهم أو التثنية فون العظمة لضمير  
الجماعة (قوله والنزل كما يعدي بالي الخ) فلا فرق بينهما بالاعتبار وفرق الراغب رحمه الله بأن  
ما كان واصلا من الملا لا على بلا واسطة كان لفظه على المختص بالعلو أولى به وما لم يكن كذلك كان  
لفظ الى المختص بالايبال أولى به وهذا كلام في الاولوية فلا يرد عليه قول الزحشرى انه تعسف وقيل  
انزل عليه يحمل على ما أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره وأنزل اليه يحمل على ما خص به نفسه لانه اليه  
انتهى الانزال وعليه قوله تعالى أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وأنزلنا اليك الذكريتين للناس وفيه  
نظر فالتحقيق عدم الفرق كما ذهب اليه العلامة وقوله وانما قدم الخ أي لما كان معزاه ومصدقا لما فيه  
ومعرفة المعرفة تتقدم على معرفة المعرفة قدم عليه أو لتعظيمه والاعتناء به وقوله بالتصديق الخ إشارة  
الى جواز التفريق بغيره كالتفضيل وقوله منقادون الخ تفسير للاسلام المعدي باللام والاول مبنى على  
أن نحن عبارة عما يعم المسلم والكافر والثاني بناء على تخصيصه بالمسلمين (قوله الواقعين في الخسران  
الخ) إشارة الى أنه نزل منزلة لازم فترفعه وقوله بابطال الفطرة أي الجبله إشارة الى أن الخسران  
وزوال الربح باعتبار ما جبل عليه فكانه ضيع رأس ماله لأن كل مولود يولد على الفطرة فهو قريب  
من المكشبة (قوله واستدل به الخ) قيل عليه أن الاسلام هو التوحيد والانقياد كما سبق وهذا مشتق  
على الايمان بالله وكتبه ورسله مقيدا بالاسلام فينبغي أن يحمل عليه ويتأخير للاسلام ومبين  
له كما حمل عليه في قوله ان الدين عند الله الاسلام فلا حاجة الى ما ذكره من الجواب فتأمل (قوله  
استبعاد لان يهديهم) أي يدلهم دلالة موصلة لا مطلق الدلالة ولذا فسر في الكشف يلطف بهم

ومعانية ما يلجئ الى الاسلام كتنق  
الجبل وادراك الفرق والاشراف على  
الموت أو مختارين كالملائكة والمؤمنين  
أو مسخرين كالكفرة فانهم لا يقدرون أن  
يمتنعوا عما قضى عليهم (واليه ترجعون)  
وقرئ بالياء على أن الضمير لمن (قل أمنا بالله  
وما أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسماعيل  
واسحق ويعقوب والاسباط وما أنزل على موسى  
وعيسى والنبين من ربهم) أمر الرسول  
صلى الله عليه وسلم بأن يخبر عن نفسه  
ومتابعيه بالايمان والقرآن كما هو منزل  
عليه منزل عليهم بتوسط تبليغه اليهم وأيضا  
المنسوب الى واحد من الجمع قد ينسب اليهم  
أو بأن يكلم عن نفسه على طريقة الملوك  
اجلالا له والنزل كما يعدي بالي لانه ينتهي  
الى الرسل يعدي بعلى لانه من فوق وانما  
قدم المنزل عليه على المنزل على سائر الرسل  
لانه المعترف به والعبارة عليه (لا تفرق بين  
أحد منهم) بالتصديق والتكذيب (ومنهم  
مسلمون) منقادون أو مخلصون في عبادته  
(ومن يتبع غير الاسلام ديناً) أي غير التوحيد  
والانقياد لحكم الله تعالى (فإن يقبل منه  
وهو في الآخرة من الخاسرين) الواقعين  
في الخسران والمعنى أن المعرض عن الاسلام  
والطالب لغيره فاقدر لنفع واقع في الخسران  
بإبطال الفطرة السليمة التي فطر الناس عليها  
واستدل به على أن الايمان هو الاسلام  
اذ لو كان غيره لم يقبل والجواب انه ينبغي  
قبول كل دين بغيره لا قبول كل ما يغيره  
واعل الدين أيضا للاعمال (كيف يهدي  
الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا أن  
الرسول حق وجاءهم البينات) استبعاد لان

فان الحائد عن الحق بعد ما وضع له منهمك

في الضلال بعيد عن الرشاد وقيل نقي وانكاره وذلك يقتضي أن لا تقبل توبة المرتد وشهد واعطف على ما في ايمانهم من معنى القبول ونظيره فأصدق وأكن أو حال بائنا رقد من كفر واوهو على الوجهين دليل على ان الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الايمان (واقه لا يهدى القوم الظالمين) الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق بالنظر ووضع الكفر ووضع الايمان فكيف من جاء الحق وعرفه ثم أعرض عنه (أو ائلك جزاؤهم أن عليهم لعنت الله والملائكة والناس أجمعين) يدل بتمامه على جواز لعنهم وبغفوههم على نقي جواز لعن غيرهم وأمل الفرق أنهم مطبوعون على الكفر بموعود عن الهدى آيسون من الرحمة وأسبج خلاف غيرهم والمراد بالناس المؤمنون أو العموم فان اسكافرا أيضا بلعن منسكرا الحق والمرتد عنه ولكن لا يعرف الحق بعينه (خالدين فيها) في العنة أو العقوبة أو النار وان لم يجز ذكرها الدلالة الكلام عليهم (لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا الذين تابوا من بعد ذلك) أي من بعد الارتداد (وأصلحوا) ما أفسدوا ويجوز أن لا يقدره مفعول بحق ودخلوا في الصلاح (فان الله غفور) يقبل توبته (رحيم) يتفضل عليه قيل انها نزلت في الحرث بن سويد حين ندم على رده فأرسل الى قومه أن يسألواهل لي من توبة فأرسل اليه أخوه الجلاس بالآية فرجع الى المدينة فتاب (ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا) كالهمود كفروا بعيسى والانجيل بعد الايمان بعيسى والتوراة ثم ازدادوا كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن أو كفروا بمحمد بعد ما آمنوا به قبل مبعثه ثم ازدادوا كفرا بالاصرار والعناد والظعن فيه والصدة عن الايمان ونقض الميثاق أو كقوم ارتدوا ولحقوا بمكة ثم ازدادوا كفرا بقولهم نترقب بمحمد ريب المؤمنون أو ترجع اليه وتتأفقه باظهاره (ان

والحائد بالحاء والدال المهملتين بمعنى المائل المعرض عنه والمقصود من الانكار التقرير والتوبيخ فلا يدل على عدم التوبة (قوله وشهد واعطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل) لان ايمانهم بمعنى آمنوا والظاهر أنه عطف على المعنى كما في قوله ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله على التوهم كاذب كره المصنف رحمه الله تعالى تخشعي كما في قوله فأصدق وأكن بالجزم على توهم سقوط القضاء لان الوسقطة انجزم في جواب شرط مفهوم مما قبله أي ان آخرتي كما سيأتي في سورة المنافقين لان التوهم لا يليق به تعالى لانه صار كالعلم على هذا النوع من العطف بل لانه هو الموافق للواقع والتأويل ويجوز أن يؤول الثاني بالاسم بأن يجعل شهد واعطف الشهادة بتقدير أن كما قاله الراغب وأما عطفه على كفره وان كان هو الظاهر فلم يلتفتوا اليه لفساد المعنى اذ يكون صفة قوما ويكون هو المنصرف اليه الانكار وهو غير صحيح فان قلت العطف بالواو لا يقتضي الترتيب فليكن المنكر الشهادة المقارنة بالكفر أو المتقدمة عليه قلت هذا هو معنى العطف على الايمان والحالية وهي هنا أولى وأظهر فيقدر فيه قد وقيل لان الظاهر تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم تكن بعد ايمانهم بل معه أو قبله وهو غير مسلم لانه لا يلزم تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه ولو قصد ذلك لآخر وقيل لانهم ليسوا جاعلين بين الكفر والشهادة ورد بالمنع بل هم جامعون وان لم يكن ذلك معالاً ترى أنه صرح جعله حالاً أو أمارة معطوفاً عليه وانه في المنافقين خلاف المنقول والمقول (قوله وهو على الوجهين دليل الخ) أي على العطف المذكور والحالية ووجه الدلالة ما يقتضيه الظاهر من تغير المعطوف والمعطوف عليه وعلى الثاني خلو ذكره عن الفائدة وفيه نظر ظاهر ولذا قبل يجوز أن يراد بالايمان الايمان بالله تعالى بقربة ما بعده مع أن الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الايمان المصطلح عند أهل الشرع وليس هذا ما يقبل التراجع (قوله الذين ظلموا أنفسهم الخ) يعني المراد بالكفر الكفر ويحتمل أن يراد مطلق الظلم فدخل فيه الكفر ودخلوا أولاً واسم الإشارة المشار به للذوات مع الصفات المشبهة بكونها على ما لا يتقن باتفاقها وما ذكر من الارصاف يقتضي بعدهم عن الرحمة والفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص اللعن بهم والناس حينئذ اما المؤمنون لانهم هم الذين يلعنون الكفرة أو الماطق لان كل أحد يلعن من لم يتبع الحق وان لم يكن غير متبع بناء على زعمه ونحوه يرفه الما ذكر ولا ياباه قوله ولا يخفف عنهم العذاب كما توهم ومعنى لا ينظرون لا يملكون ولا ينظرون اليهم وبعدهم (قوله وأصلحوا ما أفسدوا الخ) يعني أنه متعده مفعوله ما ذكر أو لازم بمعنى دخلوا في الصلاح قيل وهو أبلغ قال التحرير يعني ان مجرد الندم على ماضى من الردة والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف فلا تدارك لما أخلوا به من الحقوق وقيل عليه ان مجرد التوبة يوجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم فالظاهر انه ليس بتقيد بل بيان ما لا يصلح ما فسد وليس يوارى لان مجرد الندم والعزم على ترك الكفر في المستقبل لا يجزئ منه فهو بيان للتوبة المعتد بها فالأصل واحد عند التحقيق (قوله قيل انها نزلت في الحرث الخ) فأرسل الى قومه أن يسألواهل في نسخة ان أسألو اوجلاس كفرا بالضم واللام والسين المهمة صحابي وفي شروح الكشاف انه نقل تشديداً لانه أيضاً وهو مخرج من النساق عن ابن عباس رضي الله عنهما ورب المتون حوادث الدهر والموت وقوله باظهاره أي باظهار الايمان أو باظهار اتباعه (قوله لانهم لا يتوبون الخ) لما كان هذا ينافي قبول توبته المقرر في الشرع وقوله قبيح له الا الذين تابوا أوله بأنه من قبيل \* ولا ترى الضب بها بنجر \* أي لا توبة لهم حتى تقبل لانهم لم يوفقوا لها أو هو من قبيل الكناية دون المجاز حيث أريد بالانزاع معناه لينتقل منه الى المزموم أو المراد لهم توبة غير مقبولة في الاشراف على الهلاك ومنها ما عرف عدم قبوله وما مر خلافه أو لكونه ليست مطابقة لما في قلوبهم بل نفاها لما رآه منهم من قولهم تتأفقه وقوله أشرفوا في نسخة أشفوا أو لا شفاء الاشراف وحقيقته من أشقى صار ذاتي لان من كان على حالة ثم أشرف على ما فيها فقد بلغ شقى



الحالة الاولى أى حدها وطرفها وتعدىته على ما فيه من معنى الاطلاع وقوله فكفى الخ بيان للاول  
 (قوله ولذلك لم تدخل الفاء فيه) فى الكشاف فان قلت لم قيل فى احدى الايتير لن تقبل بغير فاء وفى  
 الاخرى فلن يقبل قلت قد اذن بالفاء أن الكلام بقى على الشرط والجزاء وأن سبب امتناع قبول  
 الفدية هو الموت على الكفر وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسبب كما تقول الذى  
 جاءنى له درهم لم تجعل الجبى سببا فى استحقاق الدرهم بخلاف قولك له درهم اتبى وحاصله ما ذكره  
 المصنف رحمه الله وهو أن الصلاة فى الاول الكفر وازدياده وهو لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل على  
 الموت عليه اذ لو وقعت لقبلت أو على عدم مصادفة زمانها وعدم اخلاصه فلذلك أول كما مر بخلاف  
 الموت على الكفر فانه يترتب عليه ذلك ولذلك لو قال من جاءنى له درهم كل اقرار بخلاف ما لو قرنه  
 بالفاء وهى مسئلة معروفة فان قيل أليس ترتب الحكم على الوصف دليل على السببية قبل ايس هذا  
 لازم فان التعبير بالموصول قد يكون لا غرض كالايمان الى تحقق الخبر كإفصل فى المعانى وقوله  
 الثابتون على الضلال أخذ الثبوت من التعبير بالاسمية ومنهم من فسرهم بالكاملين فى الضلال وبهم ما يتضح  
 المحصر لان الضلال يوجد فى غيرهم أيضا ومنهم من فسرهم بالافق مصدرة لانه لا وبالسكر مصادرة لانه لا وقراءة  
 رفع ذهب اتماما على البدلية منه أو عطف بيان وعبر عنه بالرد الى مخبرى وهو معروف فى التبعية عنده  
 قيل ولا بد من تقدير وصف ليحسن البدل ولا دلالة عليه ولم يعد بيان المعرفة بالنسبة وجهه خبر  
 مبتدأ محذوف انما يحسن اذا جعلت الجمله صفة أو حالاً ولا يتخلو عن وصف بمعنى وصف المعرفة بالجمله  
 على حذوه \* ولقد أمر على التبريسقى \* واذا جعلت حالا بدون الواو فقيه أيضا ما مر (قوله محمول  
 على المعنى كأنه قبل الخ) لما كانت الواو اوصافية للشرط تستدعى شرطاً آخر يعطف عليه وهو  
 والاستعمال فيه على أن يكون المذكور منها به على المحذوف اكونه يعلم بالطريق الاول كما فى أحسن  
 الى زيد ولو أساء وهذا بحسب الظاهر ليست كذلك لان هذه الحالة أحد بقول التقديس من سائر  
 الحالات اذ ليس التقديس وراءها حالة أخرى أولى منها بالقبول وحاصله أن الوصلية تقتضى كون تقدير  
 الشرط أولى بالجزاء أوجب منه بوجوه الاول أن عدم قبول ملء الارض كناية عن عدم قبول فدية ما  
 لانه غاية التقديس فجعل عبارة عن جميعه لا يرد عليه ما قيل انه لا دلالة لكلام عليه وضمير طهية  
 ملء الارض فيصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهابا والثانى أن المراد ولو اقتدى بملء  
 معه كما صرح به فى تلك الآية فالمعنى لا يقبل ملء الارض فدية ولو زيد عليه مثله قيل والمراد أن الباء  
 بمعنى مع ومثل تقديره أى مع مثله ولا يخفى بعده وهذا التقدير علمته أنه لا وجه لما قاله أبو حسان  
 ومن تبعه من أنه لا حاجة الى تقدير مثل وان الزم مخبرى تخيل أن مانتى أن يقبل لا يمكن أن يقتدى  
 به فاحتاج الى اضممار مثل حتى يتغير ارباب كذا والناس أن لا يحمل ملء الارض أو لا على الاقتداء  
 بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبيل ما يقصده تأكيده الحكم السابق بل يكون شرطاً  
 محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملء الارض ذهاباً تصديقاً ولو اقتدى به أيضاً لم يقبل منه  
 وضميره للمال من غير اعتبار وصف التصديق وقيل ان المراد من اقتدى به أى لو اقتر به ولو بذله واذا  
 لم ينفع البدل علم عدم نفع غيره بالاولى وقيل ان الواو زائدة كما قرئ به فى الشواذ ولو قيل ان لوليت  
 وصلية بل للشرط وجوابه قوله أولئك الخ وهو سلة من الجواب لكان قريبا قيل وقوله والمثل يحذف  
 ويراد الخ براد من الارادة أى أنه ليس كونه مثل الشئ وهو فى حكم شئ واحد صح حذفه واقامته  
 مقامه وحله عليه وأما جعله مقبلاً على أن يزداد من الزيادة فبعد وكون من الزيادة بعد النفي للاستغراق  
 سواه دخلت على مفرد نحو ما جاء من أحد أوجعكم ما هنا مقر فى العربية فلا وجه للاعتراض  
 على المصنف بأنه مخصوص بالمفرد كما قيل (قوله أى كان تبلغوا حقيقة البر الخ) البر كسر الباء  
 الاحسان وكال تلعب وبالفتح صفة منه وتبلغوا أنفسكم ما لاوا وحقيقة البر اشارة الى أن التعمير

فكفى عن عدم قوتهم بعدم قبوله انفاً ظاهراً  
 فى شأنهم وابرار الخ الهم فى صورة حال الايتير  
 من الرحمة أو لأن قوتهم لا تكون الانفاً ظاهراً  
 لا لارتدادهم وزيادة كفرهم ولذلك لم تدخل  
 الفاء فيه (وأولئك هم الضالون) الثابتون  
 على الضلال (ان الذين كفروا وماؤا وهم  
 كفار لن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهاباً)  
 لما كان الموت على الكفر سبباً لا امتناع قبول  
 الفدية أدخل الفاء ههنا للشعارية وملء الشئ  
 ما عاين ذهاباً تصب على التميز وقري بل رفع  
 على البدل من ملء أو الخبر المحذوف (ولو  
 اقتدى به) محمول على المعنى كأنه قيل فإن  
 يقبل من أحدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض  
 ذهاباً أو معطوف على ضمير تقديره فلن يقبل  
 من أحدهم ملء الارض ذهاباً لو تقرب به فى  
 الدنيا ولو اقتدى به من العذاب فى الآخرة  
 أو المراد ولو اقتدى بملء كقولته تعالى ولو أن  
 للذين ظلموا فى الارض ججاً ومثله معه  
 والمثل يحذف ويراد كثير الان المذنبين فى حكم  
 شئ واحد (أولئك لهم عذاب أليم) مبالغه  
 فى التحذير واقتطاع لان لا يقبل منه الفداء  
 ويما يعنى عنه تكريماً (وما لهم من ناصرين) فى  
 دفع العذاب ومن منيرة للاستغراق (ان  
 تنالوا البر) أى ان تبلغوا حقيقة البر الذى  
 هو كمال الخير

للجنس فيكون التركيب كناية عن كون فاعله باراً ولذا فسر الزمخشري بلن تكونوا أبراراً فبذلك البر  
يدل على البلوغ اليه والبلوغ اليه يدل على كونه باراً كقول الخنساء

وما بلغت كف امرئ متناً ولا \* من المجد الا والذي نال أطول

أى أنه ما جدد فاق كل ما جدد أو مرقبه للعهد والمراد بر الله لهم كالرحمة ونحوها وهو تفسير ابن عباس  
رضي الله عنهما (قوله أى من المال الخ) قدمه لأنه الظاهر من الاتفاق وعلى الثاني يجوز فيه وقوله  
روى الخ رواه الشيخان والنسائي ويروى بكسر الباء وفتحها وفتح الراء وضمها والمذكور وهو  
اسم بستان وحديقة بالمدينة المنورة وكانوا يسمون الحدائق أباراً وفي الصائق انه افعلى من البراح وهو  
الارض الظاهرة وقيل أصيقت الى حا وهو قبيلة من مذحج أو اسم رجل واعلم أن بعض علماء الدين في  
هذه اللفظة رسالة مستقلة حاصلها أنهم ما آمنوا بعباد الله من واحد أميناً مقتوح الراء فيه همزة بعد حاء  
وهو اسم مكان وروى بكسر الباء وفتحها وقال المنذرى انه اسم موضع بقرب المسجد وقيل حاسم  
ينسب اليه البير وروى مثلك الراء معرباً والاقرب أنه كحضر موت فيضاف ويعرب بالوجه السلاطنة  
أو يبنى ويجوز صرفه وعدمه ومثله وهمزة وحاسم حتى أو رجل وقيل اسم صوت ترجمه الابل الى آخر  
ما فصله وقوله ينجح كلفة استحسان ومدح وكررت للتأكيدها ومما مسكان وكسوران ممنونان مع  
التخفيف والتشديد ويقال عند الرضا والاعجاب والفخر وقوله ذلك مال رائج من الرواح مقابل الغدو  
ويشهد له قولهم والمال غادر رائج وهو رحت على الاتفاق وفعل الخير اذا كل عسك تاف وقيل معناه تروح  
اليه وتغدو لقربه من البلد وروى رائج بالباء الموحدة أى اتفاقه رائج له لبقائه ثوابه وتضاعفه عند الله  
وقوله رائج أو رائج إشارة الى الوجهين وأوالشك من الراوى ومن جوزه فيه أن يكون بالجمع من الرواح  
مخالف الرواية وقوله وجاء زيد الخ رواه ابن المنذرى ابن جرير مرسل وقوله وذلك أى الحديث وأقرب  
الاقارب الولدان أسامة بن زيد ودلالة الحديث على المستحب ظاهرة فيعلم منه الواجب بالضرورة  
وقوله ويحتمل التبيين والتقدير حينئذياً لما يحبون وذلك الشيء بعض ما يحبون فلا يخالف تلك القراءة  
معنى فلا يرد ما قبل ان من البيانية طرف مستترة تكرر أحوال عن معرفة ولا يظهر هنا الا بحذف  
مفعول تنفقوا على أحد الوجهين وهو نكاح ظاهر (قوله من أى شئ) التعميم مستفاد من التكرار  
بعد الشرط ولذا بين اسم الشرط ولم يطلق لئلا يصرف الى ما يحبونه وقوله فان الله به علم فيه إشارة الى  
الحث على اخفاء الصدقة (قوله أى المطعومات والمراد أكلها) جعله بمعنى الجمع لأن كل المضافة لاه فرد  
المعرفة لعموم الاجزاء وهو أيضاً مصدر منعوت به معنى فيستوى فيه الواحد المذكور وقوله كافي قوله  
حلا وانما ذكره ثمة لأنه وقع موصوفاً به صريحاً لكونه خيراً ومنه يعلم حال هذا والاستواء المذكور  
هو الاصل المطرد فلا ينافيه قول الرضى انه يقال رجل عدل ورجلان عدلان رعاية للجانب المعنى وقيل  
انه اذا جعل الطعام بمعنى المطعومات أفاد الاستغراق كما هو شأن الجمع المعترف باللام فكل للتأكيده  
وانما قال أكلها لفهمه من الطعام بمعنى المطعومات ولئلا يتوهم أن المراد انفاقه بقرينة ما قبله ومما سبقت  
لما قبله لأن الاكل انفاق مما يجب لكونه على نفسه (قوله كان به عرق النساء الخ) هذا حديث  
أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح والنسائي يوزن العصا عرق في باطن الفخذ  
الى القدم مقصور وروى أو يأتى وأنكر قوم من أهل اللغة اضافة العرق اليه وجوزه آخرون لأنه من  
اضافة العام الى الخاص مع اختلاف لفظيهما وقيل النساء الفخذ وأنشدوا

لمارأت ملوك كندة أصبحت \* كالرجل خان الرجل عرق نساءها

وروى في الحديث أن يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق النساء وجمعه أنساء ثم انه صار في العرق  
عبارة عن وجع يمتد من الورك من خلف وينزل الى الركبة وربما بلغ الى السكع وهو المراد هنا فهو  
اسم مرض معروف وذلك إشارة الى ما ذكر من لحوم الابل والبائنا وقوله وقيل فعل ذلك للتداوى

أولن تنالوا بر الله سبحانه وتعالى الذي هو  
الرحمة والرضا والجنة (حتى تنفقه واما يحبون)  
أى من المال أو ما به وغيره كبذل الجاهل في  
معاونة الناس والبدن في طاعة الله تعالى  
والمهجة في سبيله سبحانه وتعالى روى أنها  
لما نزلت جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله ان  
أحب أموالى الى بر حاضه ما حبت أراك  
الله فقال ينجح ذاك مال رائج أو رائج واني  
أرى أن تجعلها في الاقربين وجاء زيد بن حارثة  
بنرس كان يحبها فقال هذه في سبيل الله فعمل  
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة  
ابن زيد فقال زيد انما أردت ان تصدق بها فقال  
عليه الصلاة والسلام ان الله قد قبلها منك  
وذلك يدل على أن اتفاق أحب الاموال  
على أقرب الاقارب أفضل وأن الآية نعم  
الاتفاق الواجب والمستحب وقرى بعض  
ما يحبون وهو يدل على أن لتسبب  
ويحتمل التبيين وماتنقوا من شئ) أن من  
أى شئ محبوب أو غيره ومن لبيان ما راق الله  
به علم فيجوز بكم بحسبه (كل الطعام) أى  
المطعومات والمراد أكلها (كان حلالاً لبينى  
اسرائيل) حلالاً لهم وهو مصدر نعمت به  
ولذلك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر  
والمؤنث قال تعالى لا هن حل لهم (الاما حرم  
اسرائيل) يعقوب (على نفسه) كعموم  
الابل والبائنا وقيل كان به عرق النساء  
فمنذ ان شئ لم يأكل أحب الطعام اليه وكان  
ذلك أحبه اليه وقيل فعل ذلك للتداوى

بإشارة الأطباء واحتج به من جوزلنبي أن يجتهد ولما منع أن يقول ذلك بأذن من الله فيه فهو كتحريمه ابتداء (من قبل أن تنزل التوراة) أي من قبل أنزالها مشقة على تحريم ما حرم عليهم لظلمهم وبغيم عقوبة وتشديد أولئك رد على اليهود (٤٧) في دعوى البراءة عما نفي عليهم في قوله تعالى فبظلم

من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر لايتين بأن قالوا لسنا أول من حرمت عليه وإنما كانت محرمة على نوح وإبراهيم ومن بعده حتى انتهى الأمر إلىنا فحرمت علينا كما حرمت على من قبلنا وفي منع التسخير والطعن في دعوى الرسول عليه السلام موافقة إبراهيم عليه السلام بخبلة لحوم الأبل والباشنا (قل فأنابوا للتوراة فاتوا بها ان كنتم صادقين) أمر بما حرم عليهم بكتهم وتبكيهم بما فيه من أنه قد حرم عليهم بسبب ظلمهم ما لم يكن محرما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قال لهم من نواولم يجسر وأن يخرجوا التوراة وفيه دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (فن افترى على الله الكذب) ابتدعه على الله تعالى بزعمه أنه حرم ذلك قبل نزول التوراة على بني إسرائيل ومن قبلهم (من بعد ذلك) من بعد ما ألزمهم الحجة (فأولئك هم الظالمون) الذين لا يصفون من أنفسهم ويكبرون الحق بعد ما وضع (قل صدق الله) تعريض بكذبهم أي ثبت أن الله سبحانه وتعالى صادق فيما أنزل وأنتم الكاذبون (فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا) أي ملة الاسلام التي هي في الأصل ملة إبراهيم أو مثل ملته حتى تخلصوا من اليهودية التي اضطرتكم إلى التعريف والمكابرة لتسوية الأغراض الانبوية وألزمكم تحريم طيبات أهلها لإبراهيم ومن تبعه (وما كان من المشركين) فيه إشارة إلى أن أتباعه واجب في التوحيد الصرف والاستقامة في الدين والتجنب عن الإفراط والتفريط وتعرض بشرك اليهود (إن أول بيت وضع للناس) أي وضع للعبادة وجعل متعبدا لهم والواضع هو الله سبحانه وتعالى ويدل عليه أنه قرئ على البناء للفاعل (الذي يسكنه) البيت الذي يسكنه وهي لغة في مكة كالنييط والنييط وأمر راتب وراتم ولازب ولازم وقيل هي موضع المسجد ومكة البلد من بكه إذا زجه أو من بكه إذا ذقه فانها تسكن أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناء إبراهيم ثم هدم فبناه قوم من جرهم ثم العمالة ثم قرش

بإشارة الأطباء أي رأيهم والمراد بالتحريم الامتناع (قوله واحتج به الخ) هذه مسئلة معروفة في الأصول وقوله ولما منع الخ لا يخفى أنه يخالف لظاهر انظار النظم (قوله مشقة على تحريم الخ) إشارة إلى أنه متعلق بحرم وفائده بيان أنه مقدم عليها وأن التوراة مشقة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجا وتضييقا فلا يراد ما قيل أنه لا تظهر فائدة في اتقييد فان تحريم إسرائيل لا يثبت ويرد نزول التوراة وأنه قد قيل لعل في تضييق قصر الصفة قبل تمامها الآن يقال هو متعلق بمحذوف (قوله نفي عليهم الخ) أصل النفي رفع الصوت بذكر الموت ونفي عليه فقواته شهر بها قال الأزهرى فلان ينفي على نفسه بالقواسم أي يشهرها بتعاطيها ونفي فلان على فلان أمر إذا أظهره وقال ابن الأعرابي الناعي المشنع يقال نفي عليه أمره إذا قبضه وهو المراد هنا وفيه نكته بلبغة وهو الإشارة إلى أنهم أهل كوا أنفسهم بما فعلوا وقوله وفي منع التسخير معطوف على قوله في دعوى البراءة ووجهه ظاهر إذ تحريم ما كان حلالا لا يكون إلا بالتسخير والطعن معطوف على التسخير وقوله به واجهول أي سكتوا ولم يجسروا أو يجب نروا من الجراءة أو الجسارة ووجه الدليل عليه صلى الله عليه وسلم عفى في التوراة وهو لم يقرأها ومثله لا يكون إلا بوجهي (قوله ابتدعه) أي اخترع الكذب والافتراء المذكور فن عبارة عنهم ويحتمل التعميم فيدخلون فيه دخول أيا وقوله صدق الله بعد تكذيبهم تأكيد له ويفهم منه الحصر الإضافي لأنه لما قال صدق الله بعد تكذيبهم صار المعنى صدق الله لأنتم (قوله أي ملة الاسلام الخ) أي هي في الأصل موافقة لملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومشابهة لها فعبعن الاسلام ملة إبراهيم لذلك فلا يلزم كون نبينا صلى الله عليه وسلم عابلا بشريعتهم كانبيا بني إسرائيل وقوله واجب في الترخيد الصرف الذي لا يشوبه ما ينافيه كما فعل اليهود والاستقامة في الدين مأخوذة من قوله حنيفا لأن الحنف كما قال الراغب الميل عن الضلال إلى الاستقامة والحنف بالجمع الميل عن الاستقامة والتجنب عن الإفراط أي المبالغة في الإيجاد والتفريط أي الإهمال لنفسه بالاستقامة وهو ظاهر ومن لم يفهمه قال دلالة على التجنب المذكور غير ظاهرة إلا أن يقال الشرط الإفراط أو الأمر باتباع إبراهيم عليه الصلاة والسلام وتخصيصه بالذكور دون سائر الأديان يدل على ما ذكر وهو خبط وخطا بما لا يفيد (قوله وضع للعبادة) فحسب وضعه للناس لعبادتهم وليس المراد أن يعبد البيت نفسه بل أن يجعل موضعا لعبادة الله فلذا فسره بقوله وجعل متعبدا لهم وقوله ويدل عليه أنه قرئ الخ لأن الظاهر أن الضمير راجع إلى الله أن لم تعتبر الذكر السابق في قوله صدق الله لكون الآية مستأنفة والألف والمتبادر أيضا فلا يراد عليه أنه يحتمل زعمه لإبراهيم عليه الصلاة والسلام فلا دلالة للقرأة عليه فتأمل ومناسبة الآية لما قبله اظاهرة (قوله كالنييط والنييط) الميم والباء تعقب أحدهما الأخرى كثيرا في كلام العرب والنييط والنييط مصغرا علم موضع بالهاء وهما بمعنى أو متغايران كما أشار إليه بقوله وقبل الخ وبكته من البك بمعنى الأزحام لازدحام الحجج فيها أو بمعنى الدق لدق أعناق الجبابرة أي أهلاكهم إذا أرادوها بسوء واذلالهم فيها ولذا تراهم في الطواف كأحد الناس ولو أمكنهم الله من تخليته لفعلا (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل الخ) أخرجه الشيخان عن أبي ذر رضي الله عنه وهو حديث صحيح إلا أن فيه اشكالا أجاب عنه الطحاوي في الآثار قال فيه فان قلت لاشك أن باني المسجد الحرام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وباني الأقصى داود وابنه سليمان بدمه وبينهما مدة طويلة تزيد على الأربعين عامًا قلنا قلنا الوضع غير البناء والسؤال عن مدة ما بين وضعهما لا عن مدة ما بين بناءهما ما فيجتمل أن يكون واضح الأقصى بعض الأنبياء قبل داود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ثم بنياء بعد ذلك ولا بد من تأويله بما انتهى وجرحهم بضم الجيم وسكون الراء والهاء المضمومة حتى من الين كانوا أصفهار اسمعيل والعمالة قوم من ولد علقم بن لاوذين سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم قوم تفرقوا في البلاد والضرايح بوزن غراب بضاد مجمة وراء وحاء هم لتين قال الطبري رحمه الله ومن رواه بصاد مهملة

فانها تسكن أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناء إبراهيم ثم هدم فبناه قوم من جرهم ثم العمالة ثم قرش

وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس في الطوفان ثم بنى ابراهيم وقبل كان في موضعه قبل آدم بيت يقال له الضراح بطوف به الملائكة فلما هبط آدم أمر بأن يحججه ويطوف حوله ورفع في الطوفان الى السماء الرابعة تطوف به ملائكة السموات وهو لا يلائم ظاهر الآية وقيل الراد أنه أول بيت بالشرف لا بالزمان (مباركا) كثير الخير والنفع لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله حال من المستسكن في الظرف (وعدى للعالمين) لانه قبلتهم ومنعبد لهم ولان فيه آيات عجبية كما قال (فيه آيات بينات) كتحريف الطيور عن موازاة البيت على مدى الاصار وأن ضواري السباع تخالط الصبود في الحرم ولا تعترض اهلها وأن كل جبار قصده بدو قهره كصاحب القبل والجله مفسرة للهدي أحوال أخرى (مقام ابراهيم) نبتا محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدر في الصخرة السماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من بين الصخور وبقاؤه دون سائر آثار الانبياء وحفظه مع فترة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أن قرئ آية بيته على التوحيد وسبب هذا أن ترأه لما ارتفع شيات الكعبة قام على هذا الحجر ليتكمن من رفيع الحجرة فخاصت فيه قدما (ومن دخله كان آمنا) بجله ابتدائية أو شرطية معطوفة من حيث المعنى على مقام لانه في معنى آمن من دخله أي ونها آمن من دخله أو فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله اقتصر يذكرهما من الآيات الكثيرة وطوى ذكر غيرهما كقوله عليه الصلاة والسلام حب الى من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة لان فيه ما يغني عن غيرهما في الدارين بقاء اثر مدى الدهر والامن من العذاب يوم القيامة

فقد صحفه وهو من المضارحة وهي المقابلة أو البعد وكونه في السماء الرابعة أو رده عليه الطيب أن الصحيح المروي في البخاري أنه في السابعة (قوله وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس الخ) رواه الأوزني في تاريخ مكة وقيل انه نزل مع آدم عليه الصلاة والسلام من الجنة ثم رفع بعد موته الى السماء وبني شيت مكانه يتامن طين أو نزل قبله أو بنى آدم عليه الصلاة والسلام كما ذكره المصنف رحمه الله من طين على نحو ما رأى في السماء وقوله وهو لا يلائم ظاهر الآية لانه لا يكون أول بيت لسبق الضراح عليه ان اعتبر تغيرهما والالكونهما تبعدا في مكان واحد فلانه لم يكن موضوعا للناس فقط لطواف الملائكة به وانما قال ظاهر الآية لانه لا يخالفها عند التأمل بالنظر الدقيق ومن جعل الآية أولية شرف لا يرد عليه شيء الا أنه خلاف التبادر وقوله كثير الخير أي البركة والزيادة وهي في خبراته ومناقبه لا في بنيانه وهو حال من الضمير المستتر في الظرف الواقع ملة وقوله لانه قبلتهم فهو هاد للجهة التي أرادها الله أو هاد لهم بما فيه من الآيات التي يستأنى وقوله لانه قبلتهم ان أراد به وضع لان يكون قبله فالعالمين على عومه وان أراد يستقبلونه فالمراد بالعالمين المسلمون وما بعده عام للجميع (قوله فيه آيات بينات الخ) انحراف الطير بآيات الآيات ولا يعلمه الا ما به علم الاستشفاء كما صرحوا به وفيه كلام للعدنيين لان الحافظ قال انها لم تزل تستشفاء واعترض عليه ابن عطية بأنه بائن خلافه وعلته العقاب لاخذ الحجة وقيل ان الطيور والمهدود منها تعلمه والحمام مع كثرته لا يعلمه وبه يجمع بين الكلامين فتدبر وفي شرح الكشف ان منها أن أي ركن من أركان البيت وقعر القيث في مقابلته كان الخصب فيما يليه من البلاد وقوله قهره أي قهره الله وقيل قهره البيت على الاستناد المجازي وجهه الجمله حال بدون الواو مرتفعه وقد ترجمه مقام ابراهيم منها وقد روي غير واحد (قوله وقيل عطف بيان الخ) قبل عليه ان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف بينهما باجتماع البصريين والكوفيين حتى قال ابن هشام رحمه الله في المغني وغيره انه أراد بعطف البيان البدل تسامحا كما أن سيدي قد يسمى التوكيد وعطف البيان صفة وهذا التأويل يتأني في عبارة الزمخشري دون كلام المصنف رحمه الله وقوله على أن المراد الخ جواب عن أن المبين جمع والمبين مفرد فتوارة المراد بالآيات يعنى التي دل عليها المقام فهو وان كان مفردا لكنه جمع في المعنى لاشتماله على آيات كثيرة والالانة افعال من الذين والنصار جمع صخرة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا القول مطابقتها في هذه القراءة فغير عن الآيات الآية وقوله وسبب هذا الاثر الخ كذا وقع في اثر من روي عن سعيد بن جبير رضي الله عنه (قوله بجله ابتدائية) المراد بالابتدائية المركبة من المبتدأ والخبر على أنها ليست بشرطية وقوله لانه في معنى الخ إشارة الى الوجهين السابقين في اعراب مقام ابراهيم وقوله اقتصر الخ من تقية الوجه الثاني وهو جعله بيانا كما في الكشف اما لان الاثنين جمع أو أنه ذكر من الجمع المبين بعض افراده وترك الاسم انكسنة ومثله واقع في الاحاديث النبوية والاشعار العربية وفي الكشف ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله لان الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والاربعة ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان وطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كانه قبل فيسه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله وكثير سواهما ونحوه في طي الذكر قول جرير

كانت حنيفة اثلا فأنتمهم • من العبيد وثلاث من والها

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حب الى من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة انتهى وفصل البيت بقوله ونحوه لانه مثله في طي لذكره وان لم يكن لغرض الاشتهار وقصد التكرار كما في الآية بل قصد السكوت عما ليس يذم وهو التثنية الصميم ولانه هو الاصل المدلول فلاحاجة لذكره وأما الحديث فقوله وقرة عيني كلام ميتد اقتصده الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحب منها وامتد عطا على الطيب والنساء لان البيت من الدنيا وهذا يذم ثلاث فيه وقد قال الطيب وغيره

انه ليس في كتب الحديث فلا شاهد فيه على هذه الرواية لكن اثباتها كما وقع للزحشري ووقع للراغب  
 أيضا وحسن الظن بهم يقتضي أنهم ظفروا به في رواية وليس هذا محلا للرواية بالمعنى ولا لاسه وولا مانع  
 من جعل الصلاة الواقعة في الدنيا منها لانه ليس المراد بها ما يكون صرف أمور دينية بل ما يقع فيها وان  
 كان له تعلق بالآخرة وتغير التغير إشارة الى مغايرته لما قبله وفي قوله ثلاث تغليب الموتى على المذكروا  
 لقال ثلاثة وقوله حبب مجهول أي حبه الله وقوله دنيا كم إشارة الى أنه لا علاقة له بالدنيا وأن تحببها  
 من الله ولذا أبيع له الزيادة على الأربع لقوا بدجة كما ملتم باللفظ تشريعا وكاطلاعهن على أمور  
 الخفية حتى يتعلمها منهن النساء وليس محتمل لجرد الوطء والتلذذ معاذ الله حتى ان بعض القصاص قال  
 ما سلم أحد من هوى حتى محمد صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث لجهله فأنكره عليه بعض العارفين وكفوه  
 ووقع فيهم لذلك قرأ أي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له لا تم تم فقد قتلنا فخرج عليه بعض قطاع  
 الطريق وقتله عقيب ذلك وقدم الطبيب لانه حظ الروح المتقدم على البدن وفي قوله ومن دخله تغليب  
 للعقلاء لانه يأمن فيه الوحوش والطيور بل الثبات وانما يلزم الحذف في الحديث لولم يكن من بدل  
 البعض من الكل وعلى ما ذكره فيه حذف بعض البدل أو البسان وفسر الامن بالأمن من عذاب  
 الآخرة وأشار بما نقل عن أبي حنيفة الى جواز إرادة الله يوم بأن يفسر بالأمن في الدنيا والآخرة  
 وقوله بقاء الأثر والأمن بالجزء بدل من ضمير غيرهما (قوله من مات في أحد الحرمين الخ) أخرجه  
 أبو داود والطحاوي والبيهقي والعلاني بأسانيده مختلفة وقوله ولكن الجلي الى الخروج أي يمنع اطعمه  
 ومبايعته والمثله وخلاف الشافعي فيها في الفروع قال الجصاص لما كانت الآيات المذكورة في الحرم  
 ثم قال ومن دخله كان آمنا وجب أن يكون مراده جميع الحرم (قوله قصده للزيارة) يعني أن الحج  
 في اللغة مطلق القصد والمراد به هنا قصد مخصوص غلب فيه حتى صار حقيقة فيه شرعا وجب بالكسر كعلم  
 لغة فيه (قوله بدل من الناس مخصوص له) يعني من بدل من الناس العام يدل بعض من كل شخص له لانه  
 المقصود بالنسبة واحتمال أن يراد بالناس من استطاع وهذا مبين له فهو بدل كل من كل خلاف الظاهر  
 (قوله الاستطاعة الخ) أصل معنى الاستطاعة استدعاء طوعية الفعل وتأتيه والمراد بالاستدعاء  
 الإرادة وهي تقتضي القدرة فأطلقت على القدرة مطلقا وبسمولة فهي أخص منها وهو المراد هنا  
 والقدرة اما بالبدن أو بالمال أو بهما وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة وقد سئل عنها كما رواه  
 ابن ماجه وغيره بسند حسن بالزاد والراحلة وهو يحسب الظاهر مع الشافعي رضي الله عنه حيث قصر  
 الاستطاعة على المالية دون البدنية وهو مخالف لما لا رحمه الله مخالفة ظاهرة وأما أبو حنيفة رحمه الله  
 فيقول ما وقع في الحديث بأنه بيان لبعض شروط الاستطاعة بدليل أنه لو فقد أمن الطريق أو لم يجد المرأة  
 محرما لم يجب وقوله وكل ما أتى أي ما أتى به الوصول من الطريق وما يلزم اسم مكان تجوزيه وقبل أنه آله  
 (قوله وضع كفر الخ) يعني أن المراد بمن كفر من لم يحج وتاركه ليس بكافر الا اذا استحله فأشار الى أنه  
 للتخليط على تاركه كما وقع في الحديث فليس المقصود ظاهره وقوله ولذلك أي للتخليط (قوله من مات ولم  
 يحج الحديث) قال ابن الجوزي هو موضوع ورد في الآتي بأنه أخرجه الترمذي وضعفه من حديث  
 علي رضي الله عنه وافظه من ملك زاد وراحلة تبغله الى بيت الله ولم يحج فلا علمه أن يموت يهوديا أو  
 نصرانيا وأخرجه الدارمي في مسنده من حديث أبي أمامة رضي الله عنه من لم يمنعه من الحج حاجة  
 ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فمات ولم يحج فليت إن شاء يهوديا أو نصرانيا وتعد طرقه ان  
 لم يحسنه خفف ضعفه وموافقة معناه الآية تقوية أيضا (قوله وقد أكد أمر الحج في هذه الآية من  
 وجوه الخ) أي شأنه وما يتعلق بإزاره في صورة الخبر قد تقدم وجهه بألفيته والاسمية تفيد الثبات والدوام  
 وكونه حقا واجبا يفهم من اللام ومن على التعميم من الناس والتخصيص من قوله من استطاع الداخل  
 فيهم وقوله من حيث أنه فعل الكفرة إشارة الى أنه مجاز للمشابهة في تركه والعدول عن الضمير للظاهر

قال عليه الصلاة والسلام من مات في أحد  
 الحرمين بعث يوم القيامة آمنا وعند أبي  
 حنيفة رضي الله تعالى عنه من زعمه القتل  
 برقة أو قصاص أو غيرهما لم يتعرض له ولكن  
 الجلي الى الخروج (قوله للزيارة على الوجه المخصوص  
 البيت) قصده للزيارة على الوجه المخصوص  
 وقرأ سورة الكسائي وعلمهم في رواية  
 حفص ج بالكسر وهو أنه تفجيد (من  
 استطاع اليه سبيلا) بدل من الناس مخصوص  
 له وقد فسّر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الاستطاعة بالزاد والراحلة وهو يؤيد قول  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه أنهم بالمال  
 ولذلك أوجب الاستنابة على الزمن اذا وجد  
 أجره من ينوب عنه وقال مالك رحمه الله  
 أجرة من ينوب عنه على من قدره الى المشي  
 انها بالبدن فيجب على من قدره الى المشي  
 والكسب في الطريق وقال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى انها مجموع الأمرين والضمير في  
 اليه للبيت أو الحج وكل ما أتى الى الشيء فهو  
 سبيله (ومن كفر فان الله غني عن العالمين)  
 وضع كفره وضع من لم يحج تأكيد لوجوبه  
 وتدل على تاركه ولذلك قال عليه الصلاة  
 والسلام من مات ولم يحج فليت إن شاء  
 يهوديا أو نصرانيا وقد أكد أمر الحج في  
 هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه  
 بصيغة الخبر وإبرازه في الصورة الاعية  
 وإيراده على وجه يفيد أنه حق واجب لله  
 تعالى في رقاب الناس وتعميم الحكم أولا  
 وتخصيصه ثانيا



فانه كايضا بعد ايام وثنية وتكرير المراد وتسمية ترك الحج كفر من حيث انه فعل الكفرة وذكر الاستغناء عنه في هذا الوضع مما يدل على الفت والخذلان وقوله عن العالمين يدل عليه لما فيه من مبالغة التعميم ٥٥ والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان والاشعار بعظم السخط لانه تكليف شاق جامع بين كسر النفس

واقام بالبدن وصرف المال والتجرد عن الشهوات والاقبال على الله سبحانه وتعالى روي أنه لما نزل صدر الآية جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أرباب الملل خطبهم وقال إن الله سبحانه وتعالى كتب عليكم الحج فخرجوا فاشتبهت به مله واحدة وكفرت به خمس ملل قتل ومن كفر (قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله) أي بآياته السمعية والعقلية الدالة على صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما يذمعه من وجوب الحج وغيره وتخصيص أهل الكتاب بالخطاب دليل على أن كفرهم أقبح لأن معرفتهم بالآيات أقوى وأنهم وإن زعموا أنهم مؤمنون بالتوراة والإنجيل فهم كفرون بها (والله شهيد على ما هم ملون) والحال أنه شهيد مطلع على أعمالكم فيجازيكم عليها لا ينفعكم التحريف والاستسار (قل يا أهل الكتاب لم تصدقوا عن سبيل الله من آمن) ذكر الخطاب والاستغناء مبالغة في التقرير ونفي العذر لهم واشعار بأن كل واحد من الأمرين مستقيم في نفسه مستقل باستحلاب المذاهب وسبيل الله الحق المأمور بسلكه وهو الاسلام قبل كانوا يضنون المؤمنين ويحزنون بينهم حتى أقوال الأوس والخزرج فذكروهم ما بينهم في الجاهلية من التعادي والتحارب ليعودوا للنبل ويحتالون لصدهم عنه (نبغونها عوجا) حال من الواو أي باغين طالبيين لها عوجا جابان تلبسوا على الناس ونهضوا أن فيه عوجا من الحق يمنع النسخ وتغير صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوهما أو بأن تحزبوا بين المؤمنين لاختلاف كلمتهم ويحتل أمر دينهم (وأنتم شهداء) أنها سبيل الله والصدقة ضلال واضلال وأنتم عدول عند أهل ملتكم ينفون باقوالكم ويستشهدونكم في القضايا (وما الله بغافل عما تعملون) وعبدلهم ولما كان المنكر في الآية الأولى كفرهم وهم يحجرون به ختمها بقوله والله شهيد على ما تعملون ولما كان في هذه الآية صدقهم المؤمنين عن الاسلام

وكانوا يحفون ويحتالون فيه قال وما الله بغافل عما تعملون

تأكيد لا مرسيا بلفظ العالمين المشعر بأنه غنى عن العالمين فضلا عن كفر وان دخلوا فيهم دخولاً أولياً وذكر الاستغناء في هذا المقام كناية عن السخط بل عن كماله وقوله كايضا في الكشف انه ايضا والمصنف زاد الكاف لانه لم يعدم معناه ما حق يوضح أحدهما الآخر لكنه تخصيص والتخصيص شبه الايضاح فن قال لو حذف الكاف لكان أولى لم يذمه لقصد وقوله بالبرهان لأن من استغنى عن جميع العالمين فهو غنى عن ليحج وعظم السخط من التعميم كما مر وقوله لانه تكليف شاق عله التأكيد لانه لما كان كذلك اقتضى الإهتمام به أولاً وبما ترك لشقته فأكد تنبيهه على أنه لا ينبغي أن يترك والتجرد عن الشهوات كاللباس والطيب والجماع (قوله روي الخ) إشارة إلى وجهه يتي فيه من كفره على ظاهره والمثل الست ما ذكر في قوله تعالى إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا وهو مقتضى أنه يطلق على الشركاء وقد تردد فيه التحرير وقال في الكشف انه من التحلل للملل فان قيل بعده فهو قلب وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن الفضال وفيه أن تلك الملل كانت موجودة في جزيرة العرب فليحظر \* (تنبيه مهم) \* اعلم أن في أعراب الآية وجوهاً نقلها الزركشي في تذكرة عن شيخه ابن هشام لأن الطرفين أعني قه وعلى الناس أما خيران أو الأول خير والثاني حال أو العكس أو الأول خير والثاني متعاقبه أو العكس وفي تقديم الحال في مثله خلاف نقله ثم إن السبكي في كتاب الانتصار قال إن هنا فرض عين على المستطيع الذي لم يحج وفرض كفاية وهو ما يجب على كل مستطيع من أحياء شعائر الحج في كل سنة حج أو لم يحج وعلى الأول من بدل من الناس وهو مذهب سيويه وعلى الثاني هو فاعل المصدر أي حج البيت من التذرية لله على الناس مطلقا المستطيع منهم فمن حج أذى الفرضين بالتوايين وفيه بحث من وجهين الأول أن رفع المصدر المضاف للمفعول فاعلا ضرورة الثاني أن أحياء البيت يحصل بالعمرة ورتباً به ليس بضرورة والمراد بالحج معناه اللغوي وفيه نظر (قوله أي بآياته السمعية والعقلية الخ) حل الآيات على مطلق الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدق مدعاه الذي من جملته الحج وأمره وبه تظهر المناسبة لمقابلته وكون كفرهم أقبح لقراءتهم الكتب المصدقة بخلاف المشركين وكفرهم بالتوراة والإنجيل لدخولها في آيات الله الشاملة لجميع السمعيات والعقليات وقيل انه مبيت على أن يراد بآيات الله الكتابان وليس في الكلام ما يدل عليه (قوله والحال أنه شهيد الخ) إشارة إلى أن الجملة حالية وأن الشهيد بمعنى المطلع وأما جعله بمعنى الشاهد فتكلف من غير داع (قوله كرا الخطاب والاستغناء الخ) الخطاب المكرر في الذم وما يتبعه والاستغناء في قوله لم وكان الظاهر أنه كفرون بآيات الله وتصدون عن سبيل الله مبالغة في التفرغ والتوبيخ لهم على قبائحهم وتفصيلها ولو قبل كذا كر بما هوهم أن التوبيخ على مجموع الأمرين والتحريض التحريك بما يوقع بينهم الفتنة وضمر عنه الاسلام (قوله حال من الواو الخ) أي جملة تبغونها حال من فاعل تصدون وجوز فيها الاستئناف وقوله طالبيين لها عوجا جابا إشارة إلى أن عوجا مفعول وضمرها من الحذف والايصال لأن بني تميم يفتخرون بأحد هما بنفسه والآخر باللام كما صرح به أهل اللغة وقيل لا حاجة إليه بل هامة مفعول وعوجا حال ورتباً به لا يستقيم المعنى عليه وليس كذلك وقيل عوجا حال من فاعل تبغون وضمر تبغونها للسبيل لأنها تذكر وتوث والمراد بها ملة الاسلام ومعنى ادعاء العوج فيها أنها مائلة عن الحق لأن ديننا لم ينسخ أو أن النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في كتابهم ليس هو هذا فلا يصح هذا وقوله أو بأن تحزبوا الخ بمعنى على التفسير الثاني الذي قدمه وقوله وأنتم شهداء جمع شهيد بمعنى عالم مشاهد أو شاهد والجملة حالية أي كيف تفعلون هذا وأنتم علماء أو وأنتم مدول وصفتمكم هذه تقتضي خلاف ما أنتم عليه والفرق بين العوج والعوج سبأني (قوله ولما كان المنكر الخ) يعني أن الشهادة تكون لما يظهر ويعلم فلما كان كفرهم ظاهراً ناسب ذكر الشهادة معها لأنها عالم ما شاهد أو ما هو بمنزلة وصدقهم عن سبيل الله وما معه لما كان بالمكنر والحيلة الخفية التي تروج على

الغافل فاسب ذكر الغفلة معه فكان مقتضى حاله سم أن الله العالم بالخلقيات والنسرات غافل عما يعملون  
وهذا لا ينافي قوله فيما سبق لا يتفكركم التحريف والاستسرار رأى الاختفاء لأن المراد منه اخفاء الحق  
لعلهم بخلافه لا الكفر فلا يرد عليه كما لا يرد أن علم الله لا يقتضي الجهر كقيل (قوله نزلت في نفر من  
الأوس والخزرج الخ) الأوس والخزرج جد الأناصار وكانوا أخوين كما سبأني وشاس بمجعة في أوله  
ومهملة في آخره علم ويوم بعثت حرب كان بينهم وبعثت بضم الباء الموحدة وفتح العين المهملة وألف وثاء  
منثلة بصرف ولا بصرف اسم حصن أو بستان كما سبأني وقعت الحرب عنده ورواه أبو عبيد بفتح الغين  
المجعة وقال ابن الأثير أعجمها الخليل أيضا لكن جزم أبو موسى في ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية  
بأنه تصحيف وانما البغات ضعاف الطير كما في المثل أن البغات بأرضنا يستسر وخبره كما في كمل ابن الأثير  
أن قرينة والنضير جد والعهود مع الأوس على الموازنة والتناصر واستحكم أمرهم فلما سمعت بذلك  
الخزرج جهت واحتشدت وأرسلت لحقاتهم من أشجع وجهينة وأرسلت الأوس لحقاتهم من مزينة  
والتقوا يبعث وهي من أموال بني قرينة وعلى الأوس - ضير والد أسيد الصباني رضي الله عنه وعلى  
الخزرج عمرو بن النعمان فلما التقوا اقتتلا وقتلوا لشد يد اوس وبروا جميعا ثم أن الأوس وجهدت من  
السلاح فولوا منهم زمين فلما رأى - ضير ذلك نزل وطعن قدمه وصاح واعقره والله لأعود حتى أقتل  
فان شئت يامعشر الأوس أن تسلموني فأفعلوا فطفوا عليه وأصاب عمرو بن النعمان البيضاء رئيس  
الخزرج سهم فقتله وانهمز الخزرج فوضعت فيهم الأوس السلاح فصاح صائح يامعشر الأوس  
أحسب سنوازلاتكم كواخوانكم - فخوارهم خير من جوار الثعالب فانتهوا عنهم وكان يوم بعث آخر  
الحروب المشهورة بين الأوس والخزرج في الجاهلية ثم جاء الاسلام واتفقت الكلمة واجتمعوا على نصر  
الاسلام وأهله وقيل في ذلك أشعار وهي التي أشار إليها بقوله وينشد لهم الخ وقوله السلاح السلاح  
بالنصب على الأغراء أي خذوا السلاح (قوله أتدعون الجاهلية) كذا في الكشف وهو بالتخفيف  
لأن التشديد من الدعوى كما قوم أي تدعون دعوى الجاهلية وهي قوله يالكذبا بالنارات كذا وليس هذا  
اللفظ تحريفا كما قيل ان الواقع في الحديث أتدعون الجاهلية فخره الزمخشري وتبعه المصنف فهو اما  
رواية أخرى أو نقل بالمعنى - وشبهه وقوله خاطبهم الله بنفسه فلا حاجة الى أن يقال مخاطبهم الرسول  
صلى الله عليه وسلم بتقدير قل لهم (قوله انكار وتجهيب لكفرهم الخ) تقدم الكلام في مثله من الجمع  
بين الانكار والتجهيب ومعنى الانكار هنا أنه كيف يقع أو المراد بكفرهم فعل أفعال الكفرة كدعوى  
الجاهلية والاول أولى وهو تأييد لليهود مما رآه وحال منونة وبه اجتمع صفة والعائد مقدر (قوله  
ومن تمسك بدينه أو يلجئ اليه في مجامع أموره) أي اما أن يقدر مضاف ويعتصم بمعنى تمسك استعارة  
تعبية كما سبأني أو لا يقدر ويجعل الاعتصام بالله استعارة للالتجاء اليه قبل وعلى الاول ومن يعتصم الخ  
مغطوف على وأنتم تنس أي كيف تكفرون والحال أن القرآن يتلى عليكم وأنتم عالمون بأن المتمسك بدين  
الله على هدى لا يضل متبعه وعلى الثاني تذييل لقوله يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فرقا الآية لأن  
مضمونه انكم ان تطيعوا هم تلوف شروهم ومكايدهم فلا تخافوهم والتجؤ الى الله في دفع ذلك لأن من  
التجأ اليه كفاه فعل الاول ومن يعتصم لا انكار الكفر مع هذا الصارف القوي وعلى الثاني للتمسك على  
الالتجاء ويحتمل على الاول التذييل وعلى الثاني الحال أيضا وفيه أن هذا التعيين لا داعي اليه ولا قرينة  
عليه (قوله فقد اهتدى لا محالة) أي فقد تحقق له حصول الهدى وهذا استفاد من جعل الجزاء  
فعلا ماضيا مع قد فانه لا ينتب إلى المستقبل مثل ان تكرمني فقدأ كرمك (قوله حق تقوا وما يجب  
منها) يعني أن التقاة بمعنى التقوى وحق من حق يعني وجب وثبت ومنها بيان لما واستفراغ الوسع  
يعني بذل الطاقة والمقدور استعارة من استفرغت الماء والبرزخ حتمها فاذا كان حق التقاة هذا المعنى فهو  
يعني الاستطاعة فلا تكون تلك الآية ناسخة لها وقال الزجاج رحمه الله هذه الآية مفسوخة بقوله

(يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فرقا من  
الذين أوفوا الكتاب يردكم بعد إيمانكم  
كافرين) نزلت في نفر من الأوس  
والخزرج كانوا جالسا يتحدثون فخرهم شاس  
ابن قيس اليهودي فغاظه تألفهم واجتماعهم  
فأمر شابا من اليهود أن يجلس اليهم  
ويذكرهم يوم بعثت وينشدهم بعض ما قيل  
فيه وكان الظفر في ذلك اليوم لا دوس ففعل  
فتنازع القوم وتخاصروا وتفاضلوا فاولوا  
السلاح السلاح واجتمع من القبيلتين خلق  
عظيم فتوجه اليهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأصحابه وقال أتدعون الجاهلية  
وانا بين أظهركم بعد أن اكرمكم الله بالاسلام  
وقطع به عنكم أمر الجاهلية وألف بينكم  
فعلوا انهم تزففة من الشيطان وكبد من  
عدوهم فألقوا السلاح واستغفروا وعانق  
بعضهم بعضا وانصرفوا مع الرسول صلى الله  
عليه وسلم وانما خاطبهم الله بنفسه بعد ما أمر  
الرسول بأن يخاطب أهل الكتاب اظهارا  
لجلالة قدرهم واشعارا بأنهم الاحق بأن  
يخاطبهم الله ويكلهمهم (وكيف تكفرون  
وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله)  
انكار وتجهيب لكفرهم في حال اجتماعهم  
الاسباب الداعية الى الايمان الصادقة من  
الكفر (ومن يعتصم بالله) ومن تمسك بدينه  
أو يلجئ اليه في مجامع أموره (فقد هدى  
الى صراط مستقيم) فقد اهتدى لا محالة  
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) حق  
تقواه وما يجب بالواجب والابتناب عن المحارم  
كقوله فاتقوا الله ما استطعتم

فوقع المجازاة عليها وفي هذا الأمر تأكيد  
لنهي عن طاعة أهل الكتاب وأصل تقاة  
وقية نقيبت واوها المضمومة ناء كافي فؤدة  
وتخمة والياء ألفا (ولا تموت الا وانتم مسلمون)  
أى ولا تكونن على حال سوى حال الاسلام  
اذا أدر ككم الموت فان النهي عن المقيد بحال  
أو غيرهما قد يتوجه بالذات نحو الفعل تارة  
والقيد أخرى وقد يتوجه نحو المجموع دونهما  
وكذلك النفي (واعصموا بحبل الله) بدنيه  
الاسلام أو بكاتبه لقوله عليه الصلاة والسلام  
القرآن حبل الله المتين استعاره الحبل من  
حيث ان التمسك به سبب للنجاة من الردى كما  
أن التمسك بالحبل سبب للسلامة من التردى  
وللوقوف به والاعتماد عليه الاعتصام ترشعا  
للعجاز (جميعا) مجتمعين عليه (ولا تفرقوا)  
ولا تفرقوا عن الحق بوقوع الاختلاف  
بينكم كاهل الكتاب أو لا تفرقوا بفرقةكم  
الجماهي بحارب بعضهم بعضا أو لا تذكروا  
ما يوجب التفرق ويزيل الالة (واذكروا  
نعمت الله عليكم) التي من جلتها الهداية  
والتوفيق للاسلام المؤتى الى التآلف  
وزوال الفل (اذ كنتم أعداء) في الجاهلية  
مقتاتين (فألف بين قلوبكم) بالاسلام  
(فأصبحتم بنعمته إخوانا) متحابين مجتمعين  
على الاخوة في الله سبحانه وتعالى وقبل كان  
الاوس والخزرج إخوانين لا بين فوقع بين  
أولادهم العداوة ونطاولت الحروب مائة  
وعشرين سنة حتى أطفأها الله بالاسلام  
وألف بينهم برسوله عليه الصلاة والسلام  
(وكنتم على شفا حفرة من النار) مشفين  
على الوقوع في نار جهنم لكفركم اذ لو  
أدر ككم الموت على تلك الحالة لوقعتم في  
النار (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة  
أو النار أو الشفا وتأنيسه لتأنيث ما أضيف  
اليه أولانه بمعنى الشفة فان شفا اليرشفتها  
طرفها كالجانب والجانبية وأصله شفو  
فقلبت الواو في المذكر وحذفت في المؤنث  
(٢) قوله اقتصر الزمخشري على الاخير الخ  
عبارة (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة أو النار وللشفا وانما الخ ما قبله وأنت ترا لم يقتصر اه محصيه

فاتقوا الله ما استطعتم وقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال الكواشي لما نزلت هذه الآية قالوا  
يا رسول الله من يقوى لهذا فنزل فاتقوا الله ما استطعتم والمصنف رحمه الله رأى أن الثانية مبينة للاولى  
اذ لا مخالفة بينهم ما فلا تكون ناسخة ومن قال به جنح الى أن المراد من حق تقاته ما يحق له ويليق وتقوى  
الله حق تقواه أى كما هو حقه غير ممكنة فتكون الآية الاخرى ناسخة لها فان صح الحديث السابق وتعين  
أن المراد ما ذكر فلا كلام وان فسرت بما يجب مما أوجبه الله علينا وهو لا يكفينا بما لا يطاق لا تكون  
منسوخة وقوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا هو مروى في التفاسير وكتب الحديث وصححه أبو  
نعيم في الحلية ووقع في نسخة بدل ابن مسعود ابن عباس رضي الله عنهما وهو مخالف للمنقول والمراد  
بالالتفات الى الطاعة الاعتراض بها ووجه التأكد ظاهر (قوله وأصل تقاة وقية الخ) أى هو مصدر  
على فعله كنودة بمعنى التثبت من التأدي في مشيه وأمره والتخمة امتلاء المعدة قبل ولا حاجة الى جعل قلب  
الوارث لضمها لانها قلبت في اتقى يتقى ولاخمة ولتوهم أصلها الكثرة استعماها ثابت هنا (قوله  
ولا تكونن على حال الخ) يعنى أن المقصود بالمنهى عنه عدم الاسلام وهو الكفر عند الموت والاسلام  
حال الموت يقتضى وجوده قبله فالمعنى استمرزوا ودوموا عليه والموت ليس بقدور لهم حتى ينهوا عنه وقد  
مرت تحقيقه في البقرة وما ذكره من القاعدة في النفي والنهي أمر مقرر كما مر (قوله بدنيه الاسلام الخ)  
جوز في الكشف أن يكون استعارة تمثيلية على تشبيه الحالة بالحالة من غير اعتبار مجاز في المفردات  
أو الحبل استعارة للعهد الذي تمسك به والاعتماد استعارة للوقوف بالعهدة أو ترشعا لاستعارة الحبل  
والمعنى اجتمعوا على استعانتكم بالله أو على التمسك بعهده وجوز فيه المكنية أيضا والمصنف رحمه الله  
ذهب الى الثاني وجعل المستعارة الدين أو القرآن لما وقع في الحديث من تسميته بحبل الله المتين وخالف  
الزمخشري في جعل الترشيع مقابلا لاستعارة بناء على أنه لا تنافي بينهما ما ذكر في الترشيع أن يكون  
اللفظ مناسبه وان كان المراد به معنى لا يرشعه ولكل وجهة وللمتردى تفعل من تردى اذا وقع في هوة  
كالبر وقوله مجتمعين إشارة الى انه حال من الفاعل كما هو الظاهر المتبادر فيه كون قوله ولا تفرقوا  
تأكيذا وقوله عن الحق أى دين الاسلام السابق أو لا يقع بينكم شقاق وحروب كما هو مراد المذكرين  
لكم بأيام الجاهلية الماكرين بكم (قوله التي من جلتها الخ) ويحتمل أن المراد بها ما ينسب بقوله اذ  
كنتم أعداء أى اذكروا نعمته الله التي هي تبدل عداوتكم بالمحبة والاخوة ونجاتكم من نار جهنم  
بالعهد وان وقطع الرحم فلا تضيعوها (قوله متحابين الخ) يشير الى أن الأخ اذا جع على اخوان  
كلن بمعنى المحب الصديق وقد يكون جمعا لأخى النسب وكان قوله وقيل إشارة اليه قال في الاتقان الأخ  
في النسب جمعه اخوة وفي الصداقة اخوان قاله ابن فارس وخالفه غيره وأورد في الصداقة اغما المؤمنون  
اخوة وفي النسب أو اخوانهم أو بنى اخوانهم أو يوت اخوانكم انتهى فهو الاكثر وقوله مشفين أى  
مشرفين وقد تقدم تحقيقه وحل النار على نار جهنم وجلها على نار الحرب بعيد وقوله على تلك الحالة أى  
الكفر وفي نسخة في تلك الحالة (قوله والضمير للحفرة أو النار الخ) اقتصر الزمخشري (٢) على الاخير فقال  
الضمير للشفا وهو مذكروا نعمته الله التي هي تبدل عداوتكم بالحفرة وهو منها كما قال كما شرقت صدر القناة من الدم  
يعنى أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه كما في شعر الاعشى المذكور وهو يكتسبه منه لا مطلقا  
بل كما قال العلامة اذا كان بعضا منه كصدر القناة أو فعلا أو وصفة وما نحن فيه من الاول والمصنف  
رحمه الله ترك تقييده وزاد تأويله بالمؤنث لكونه بمعنى الشفة وجوز وجهين آخرين والداعى للزمخشري  
على ما صنع أن الضمير يعود على المضاف لا المضاف اليه اذ هو غير مقصود لذاته حتى يرجع عليه الضمير  
وغيره لا يسلم وفي الاتصاف المعنى على عوده الى الحفرة لانها التي يتقن بالانقاذ منها حقيقة وأما  
الامتنان بالانقاذ من الشفا فلما استلزمه غلبان الهوى الى الحفرة فيكون الانقاذ منه انقاذا منها  
لكن الاول أبلغ وأوقع مع أن اكتساب التأنيث من المضاف اليه عدم أبوعلى رحمه الله في التعليل من

الضرورة وان خالفه في الايضاح والذي أوقع الزمخشري فيه انه هو الذي كانوا عليه ولم يكونوا في الحفرة حتى يمتن عليهم بالافتاد منها وقد مر أنهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الرباني فبولغ في الامتنان بذلك كما قيل من رجع حول الحجي يوشك أن يقع فيه وبهذا يدفع قول أبي حيان رحمه الله لا يحسن عوده الا الى الشفالة المحمدية عنه والشفة الطرف ويضاف الى الاعلى كشفا جرف هاروا الاسفل كما هنا واعلم أن الاصل أن يعود الضمير على المضاف اذا صلح لكل منهما ولو بناويل ويجوز عوده على المضاف اليه مطلقا عند صاحب الاتصاف وقال الواحدى انه يعود عليه بشرط كونه بعضه أو كبعضه كقول جرير أرى مزالسين أخذن منى \* وقول العجاج \* طول الليالى أسرعت في نفضي \* فان مزالسين وطول الليالى من جنسها وكذا ما نحن فيه (قوله مثل ذلك التبيين) يعنى أن الجار والمجرور نعت لما درج في المضاف أو حال مضمرة أى يبين لكم تبيينا مثل تبيينه لكم الآيات الواضحة وقدمت تفصيله في البقرة وانما أول الهداية بالثبات أو الزيادة لأن الخطاب للمؤمنين ومزالكلام فيه في الفاتحة وقيل الثبات من المضارع المقدم للاستمرار والزيادة من صبغة الافعال وقوله ارادة الخ اشارة الى أنه للتعليل وليس للترجيح لاستحالة علمه تعالى ومترقبه في أول البقرة والكلام فيه (قوله من لتبعض الخ) يعنى أن فرض الكفاية يقع في الخارج من البعض فلا بد أن يعنى التبعيضية لأنه يجب على البعض من غير تعيين فإن المختار أنه يجب على الكل كما صرح به ويستط بدفع البعض فلو ترك أنم الجميع ولا معنى للوجوب عليهم سوى هذا إذ لو وجب على البعض لكان الاتم بعضهم أو هو غير مقرر بخلاف الاتم لواحد منهم كفى الواجب الخير وأما أن له شرائط فلا تنافي الوجوب لأن عليهم تعصيلها ولهذا ذهب بعضهم الى أن من للبيان على هذا القول والاحتساب النظري أمور الناس العامة كالسبية وهي معروفة (قوله خاطب الجمع وطلب فعل بعضهم الخ) خاطب الكل لأنه واجب عليهم كما مر وطلب فعل بعضهم لقوله منكم فلا يتوهم مما مضى أنه واجب على البعض غير معين كما ظنه بعض شراح الكشف وتبعه هنا بعض أرباب الحواشي فان قلت ان هذا الخطاب لا يفيد الوجوب على الكل لأن عناء أنه يجب على بعضكم الامر والنهي وهذا صريح في أنه يجب على البعض قلت قد مر ما يدفعه لأن الوجوب على بعض غير معين لا بدقل فتعين الوجوب على الكل والتبعيض انما هو بالنسبة للقيام به فتأمل وقوله رأسا أى جيعا مجاز (قوله أو للتبيين الخ) قال العلامة في شرح الكشف اختلاف الاصولون في أن الواجب على الكفاية هل هو واجب على جميع المكلفين ويسقط عنهم بفعل بعضهم أو على بعض غير معين ولما كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات فذهب الى أنها على بعض غير معين قال من هذا لتبعض ومن ذهب الى أنها على الجميع قال من للتبيين وهي تجريدية أخرج من الكل كما يقال افلان من اولاد جند ولا بد من غلماة عسكر يراد بذلك جميع الاولاد والغلمان ويميل على أن من للتبيين أن الله تعالى أثبت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل الامة في قوله كنتم خير امة اخرجت للناس جعلها بيانية واختيارا كمنكم على تركه الاخضر وأما التبعض السابق فبالنسبة الى فعله فانه من البعض لا الى الوجوب ومن لم يفهم معناه قال انه خطأ اذ غير عبارة الكشف وان أول كلامه لا يناسب آخره فتأمل (قوله وعطف الامر بالمعروف الخ) يعنى أنه من عطف الخاص على العام للنتيجة المعروفة فيه وفي النهي أيضا دعوة الى الخير وهو الكذب عن المنكر وقيل عليه ليس الآية منه لأنه ذكر بعد العلم بجميع ما تنبأ به اذ الخير المدعو اليه اما فعل ما أورأ وترك ما لا بعد وواحد من هذين حتى يكون تخصيصهما تمييزا عن بقية المتناولات فالاولى أن يقال انه ذكر المدعاه الى الخير عاما ثم مفصلا لمزيد العناية به الآن ثبت ما يخص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببعض أنواع الخير ولا أراء تأتوا على ما فسر به المصنف رحمه الله مما يشل أمور الدنيا وان لم يتعلق بها أمر ونهى لا يرد عليه ما ذكر وفيه نظر لأنه يكون حيثما أخذ من فرض الكفاية (قوله المخصوصون بكل الفلاح) اشارة الى الحصر المستعمل من الفصل

(كذلك) مثل ذلك التبيين (بين الله لكم آياته) دلالة (لعلكم تهتدون) ارادة تبيانكم على الهدى وازدادكم فيه (ولكن منكم أمة يذعنون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) من التبعض لأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية ولأنه لا يصلح له كل أحد اذ لا يتصل به شروط لا يترك فيها جميع الامة كما علم بالا - كلام لا يترك فيها جميع الامة كما علم بالا - كلام ومما رتب الاحتساب وكيفية اقامتها وانما يمكن من القيام بها خاطب الجمع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه رأسا أو جميعا ولكن يسقط بفعل بعضهم وهكذا كل ما هو فرض كفاية أو للتبيين يعنى وكونوا أمة خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف والدعاء الى الخير يسمي الدعاء الى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي وعطف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عامه عطف الخاص على العام لا لبيان فضله (وأرأته هم المفلحون) المخصوصون بكل الفلاح

وتعريف الطرفين أو أنه باعتبار الكمال اذ قد يوجد الفلاح في غيرهم وقوله روى الخ أخرجه  
أحمد وأبو يعلى وإنا خير والفلاح متقاربان فإن قلت الحديث لا يدل على أنه الآخر بالمعروف  
والشاهي عن المنكر بل مع التقوى ووصل الرحم قلت أجيب بأن الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر يستدعي ذلك أو هو داخل في الدعاء إلى الخير وفيه نظر (قوله والنهي عن المنكر الخ) قيل  
عليه إن المنكر منكر شرع والنهي عنه منسوب فلا وجه لما قاله وقيل لو فسر المنكر بما عاقب  
عليه كما أن المعروف ما يشاب عليه لم الكلام ولا يخفى أنه مما يساعى إلى طرفي تقيض (قوله  
والأظهر أن العاصي يجب أن ينهى الخ) وإن كان ظاهر قوله تعالى لم تفرلون ما لا تفعلون يدل  
على خلافه لأنه مؤول بأن المراد منه عن عدم الفعل لا عن القول لأن الواجب عليه نهى كل فاعل  
وترك نهى بعض وهو نفسه لا يسقط عنه وجوب نهى الباقى ولأن نهى عن الكذب لا عن النهى مع  
عدم الفعل المتبادر منه (قوله والأظهر أن النهى فيه مخصوص الخ) التخصيص المذكور مأخوذ  
من التشبيه وقيل أنه شامل للأصول والفروع لما ترى من اختلاف أهل السنة فيما كلفوا به  
والاشعري وإنما النهى عن الاختلاف فيما ورد فيه نص من الشارع أو أجمع عليه (قوله اختلاف  
أمتي رحمة) قال السبوطي رحمه الله عزاء الزركشي في الأحاديث المنتهية إلى كتاب الحجلة لنعصر المقدسي  
بدون سند ورواه الطبراني والبيهقي في المدخل بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب  
الله سنة مني ماضية فان لم يكن سنة مني فإما له أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأعيان أخذتم  
به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة وأخرجه ابن سعد في طبقاته بلفظ كان اختلاف أصحاب محمد  
صلى الله عليه وسلم رحمة للناس ولفظ البيهقي لعبد الله وروى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
ما سرتي لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ومنه تعلم أن  
المراد بالاختلاف في الدين مطلقا لكن المراد باختلاف العصاة والمجتهدين المعتد بهم وعلماء الدين الذين  
ليسوا بمجتهدين هذا هو الحق الذي لا عهد عنه فاقبل أنه لا يعرف له سند صحيح ولا ضعف ولا موضوع  
وأما وقع في كلام بعضهم قطن حديثا وفسر باختلاف الهمم والحرف والألف ومخالف لنصوص  
الآيات والأحاديث كقوله تعالى ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ونحوه وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وغيره من الأحاديث الكثيرة والذي يقطع به أن الاتفاق خير من الخلاف  
لا وجه له ولو كان المراد باختلاف الصنائع ونحوها لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم أمتي وجه (قوله  
من اجتهد الخ) الاجران أجر الاجتهاد وأجر اصابة الحق وفي الثاني أجر الاجتهاد فقط وهو حديث  
صحيح أخرجه الشيخان وغيرهما وهذا يقتضي أن المصيب واحد وهو الصحيح وليس كل مجتهد مصيبا كما  
ذهب إليه بعض أهل الأصول وقوله وعيد ظاهر والتمديد لان التشبه بالمغضوب يستدعي الغضب  
وأولئك إشارة للذين تفرقوا الالمتشبهين بهم ولا للجميع كما قيل (قوله نصب عيني لهم من معنى الفعل  
الخ) أي الاستقرار أو اذ كرم قدرا وفيه وجوه أخر ذكرها السمين وغيره فقيل العامل فيه عذاب  
وضعف بأن المصدر الموصوف لا يعمل وقيل عظيم وأورد عليه أنه يلزم تقييد عظمتهم بهذا اليوم ورد  
بأنه إذا عظم فيه وفيه كل عظيم ففي غيره أولى وبأنه ليس المراد التقييد والكتابة بالمدح الحزن وقوله يوم  
من الوسم وهو العلامة (قوله على إرادة القول الخ) جواب عما يقال ان جواب أم لا يترك فيه الفاء الا  
في ضرورة الشعر فكيف حذف هنا فأجابوا عنه بأن الممنوع حذفها وحدها وأما مع القول بطريق  
التيهية فشأنه حتى قيل أنه البحر حدث عنه ولا حرج لأنه لما كثر حذف القول استتبعها ولا يرد  
عليه أنه لا يلزم استتباعها كما في قوله تعالى فأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم فإني  
أقول لهم ذلك لأن هذه الفاء ليست الجوابية بل عما في حيزها اذ التقدير فيقال لهم أفلم تكن آياتي تتلى

روى أنه عليه الصلاة والسلام سئل من  
خير الناس فقال أمرهم بالمعروف وأنهاهم  
عن المنكر واتقاهم لله وأوصاهم  
لرحمهم والأمر بالمعروف يكون واجبا ومندوبا  
على حسب ما يؤمر به والنهي عن المنكر واجب  
كأنه لا ن جميع ما أنكره الشرع حرام والأظهر  
أن العاصي يجب أن ينهى عما يرتكبه لأنه  
يجب عليه تركه وإنكاره فلا يسقط بترك  
أحدهما وجوب الآخر (ولا تكفونوا الذين  
تفرقوا واختلفوا) كما يروى والنصارى  
اختلفوا في التوحيد والتزيه وأحوال  
الآخرة على ما عرفت (من بعد ما جاءهم  
البينات) الآيات والحجج المينة للحق الموجبة  
للاتفاق عليه والأظهر أن النهى فيه مخصوص  
بالتفرق في الأصول دون الفروع لقوله عليه  
الصلاة والسلام اختلاف أمتي رحمة ولقوله  
عليه الصلاة والسلام من اجتهد فأصاب فله  
أجران ومن أخطأ فله أجر واحد (وأولئك  
لهم عذاب عظيم) وعبد للذين تفرقوا  
وتهدى على التشبه بهم (يوم تبيض وجوه  
وتسود وجوه) نصب عيني لهم من معنى الفعل  
أربابا ضمرا ذكر وبياض الوجوه وسواده  
كأنيان من ظهور بهجة السرور وكأنيان  
الخوف فيه وقيل يوم يوم أهل الحق يبيض  
الوجوه والصفية واشراق البشارة وهي  
الزور بين يديه وبينه وأهل الباطل باضداد  
ذلك (فأما الذين أسودت وجوههم أكرهتم  
بعد ما تكلم) على إرادة القول أي فيقال لهم  
أكرهتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم  
وهم المرتدون أو أهل الكتاب كفروا برسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد ما تكلم بهم به قبل بعثته



أوجسج الكفار كفر وابه ما قرأ به حين أشهدهم على أنفسهم أو تكفرون الإيمان بالظفر في الدلائل والآيات (فذوقوا العذاب) أمر  
أهانة (بما كنتم تكفرون) بسبب كفركم أو جزاء لكفركم (وأما الذين أبيضت ٥٥ وجوههم في رحمة الله) يعني الجنة والثواب المخلد عبر

عن ذلك بالرحمة تنبيه على أن المؤمن وإن استغرق عمره في طاعة الله تعالى لا يدخل الجنة إلا برحمته وفضله وكان حق الترتيب أن يقدّم ذكرهم ~~لكن~~ قصد أن يكون مطلع الكلام ومقطعه حلية المؤمنين ونوابهم (هم فيها خالدون) أخرجه مخرج الاستئناف للتأكيد كأنه قيل كيف يكونون فيها فقال هم فيها خالدون (تلك آيات الله) الواردة في وعده ووعيدته (تألوها عليكم بالحق) ملتبسة بالحق لاشبهة فيها (وما الله يريد ظلماً للعالمين) إذ يستحيل الظلم منه لأنه لا يحق عليه شيء فيظلم بنقصه ولا يمنع عن شيء فيظلم بفعله لأنه المسالك على الإطلاق كما قال (ولله مافي السموات ومافي الأرض وإلى الله ترجع الأمور) فيجوز كلابها وعدله وأوعده (كنتم خير أمة) دل على خيريتهم فيما مضى ولم يدل على انقطاع طراً كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيمًا وقيل كنتم في علم الله أو في الوح المحفوظ أو فيما بين الأمم المتقدمين (أخرجت للناس) أي أظهرت لهم (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) استئناف بين به كونهم خير أمة أو خبر ثان ~~لكن~~ كنتم (وتؤمنون بالله) يتضمن الإيمان بكل ما يجب أن يؤمن به لأن الإيمان به انما يصدق ويعتد به إذا حصل الإيمان بكل ما أمر أن يؤمن به وانما أخرجه وحقه أن يقدم لأنه قصد بذكره الدلالة على أنهم أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر إيماناً بالله سبحانه وتعالى وتصديقاً به وإظهاراً لدينه واستدلالاً بهذه الآية على أن الإجماع حجة لأنها تقتضي كونهم أمرين بكل معروف ونهين عن كل منكر إذا اللام فيها للاستغراق فلو أجعوا على باطل كان أمرهم على خلاف ذلك (ولو آمن أهل الكتاب) يماناً كما ينبغي (لكان خير لهم) لكان الإيمان خير لهم مما هم عليه (منهم المؤمنون) كعبدة الله من سلام وأصحابه (وأكثرهم الفاسقون) المتمردون في الكفر وهذه الجملة والتي بعدها واردتان على سبيل الاستطراد

عليكم وانما أوردته صاحب أسرار التنزيل لأنه أديب لا يعرف النحو كما قاله أبو حيان وأطال فيه والاستفهام للتوبيخ وهو حكاية لما يقال لهم فلا التفات فيه كما قيل وقوله أقرأ به أي بالإيمان بالله في عالم الذر أو المراد بالإيمان بالآيات والقوة والقطرة وحل الأمر على الأهانة لثقله وتحققه (قوله بسبب كفركم الخ) التأويل بناء على أن الأعمال سبب له أو أنه يقع في مقابلتها من غير نظر إلى التسبب فعلى الأقل الباء سببية وعلى الثاني للمقابلة نحو بعبته بكذا وليست بمعنى اللام كما توهم (قوله يعني الجنة الخ) جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن المحل والظرفية حقيقة أو بمعنى الثواب فالظرفية مجازية كما هي في نعيم وعيش رغداً إشارة إلى كثرة وشموله شمول الظرف وأما الرحمة التي هي صفة ذاتية فلا يصح فيها الظرفية ويدل على هذا التفسير مقابلتها بالعذاب ومقارنتها بالخلود وهذا مجاز نكتته ما ذكره وكان حقه التقديم لشرفه ولكن أخر ما ذكر ومطلعه بآياتها الذين آمنوا ومقطعه آخره وحل انقطاعه فالكلام فيه ألف ونشر غير مرتب لهذه النكتة الجلية وانما قال أخرجه مخرج الاستئناف لأنه للتأكيد معنى وإن كان استئنافاً ظاهراً (قوله إذ يستحيل الظلم منه الخ) الاستحالة مأخوذة من نفي إرادته دونه أو المراد أنه ثابت بالدليل المذكور وهو إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن نفي الشيء يقتضي إمكانه في الجملة بأنه نفي وإن كان مستحيلاً كما في غولم يلدولم يولد وقوله لا يحق أي لا يجب عليه شيء حتى يكون تركه كله أو بعضه ظاهراً لا يحول بينه وبين ما يريد شيء حتى يظلمه بالأخذ منه لأنه المسالك المطلق وقيل المراد لا يريد ما هو ظلم من العباد لأن المقام مقام أنه لا يضيع أجر المحسنين ولا يعمل الكافرين وأنه المجازي ولا يحق أن يسوق الكلام بخلافه كما صرح به النصير وقوله فيجازي الخ بيان لارتباط الكلام بهضه ببعض (قوله دل على خيريتهم فيما مضى الخ) يعني أنها كان الناقصة ولا دلالة لها على غير الوجود في الماضي سواء انقطع أودام فقوله كنتم خير أمة لا يشعر بأنهم الآن ليسوا كذلك وهذا بحسب الوضع وقد يستعمل للآزلية في صفاته تعالى وقد يستعمل للزوم الشيء وعدم انفكاكه نحو وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ولا فرق فيها بين ما مضى بزمان كثيراً ودليل ولو أقبل انه ساندل على الانقطاع كغيرهما من الأفعال الماضية وهو قول بعض النحاة والمراد بما بين الأمم أنه في علمه معروف بينهم (قوله استئناف الخ) بيان لترك العطف كأنه قيل لم تكأخيراً فمما قال تأمرون الخ وقيل أنه صفة ثانية لآمة ووجه تضمين الإيمان ما عداه أنه التصديق به في ذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه فيلزمه الإيمان بجميع ما جاء منه وثبت أنه حكمه والدليل عليه قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب مع إيمانهم بالله كما في الكشف وما ذكره المصنف (قوله وانما أخرجه الخ) كان حقه أن يقدم لشرفه فلما أخرجه على خلاف المتبادر حرك الالتهان إلى أن ينظر لوجهه فهو حينئذ لا يرجع إلى مكان التعليق لأنه من الأخبار عن حصول الجنتين ونفوس الترتيب إلى الالتهان ولو قدم لم يتنبه لهذه النكتة كذا فسر الطيبي فتأمل (قوله واستندل بهذه الآية على أن الإجماع الخ) أي إجماع هذه الأمة لأنها لا تجتمع على الضلالة كما نطق به الحديث ودلت عليه هذه الآية بالاتزام لأنهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لم يمكن اجتماعهم على منكر والالتمينها وانه لا اتفاقهم عليه وانما كان للاستغراق إذ لا يصح إرادة معروف ومنكر معين ولا ترجيح لبعضه على بعض فليس الحديث دليلاً آخر كما توهم ولوقيل قدم الأمر بالمعروف وأخاه اهتماً ما وليرتبطا ببيان بما بعده صح وهو وجه آخر وقوله فلو اجتمعوا في نسخة أجعوا وهو ما يعني (قوله إيماناً كما ينبغي) لأنهم مؤمنون بزعمهم والخيرية فيما هم عليه خيرية دنيوية كالرياسة أو فرضية وقوله وهذه الجملة الخ يعني منهم المؤمنون وما عطف عليه وإن يضروكم وما عطف عليه للاستطراد وهو أن يذكر في أثناء الكلام ما يناسبه وليس السياق له والفرق بينه وبين الاعتراض من الكلام فيه ولذا لم يعطف على الجملة الشرطية قبلهما أعني ولو آمن لأنها معطوفة على كنتم خير أمة مرتبطة بها على معنى ولو آمن أهل الكتاب كما آمنوا وأمروا بالمعروف كما أمروا والسكان خير لهم وانما لم يعطف الاستطراد الثاني

(ابن بزرگ الاذی) ضرراً و سراً کلمته و نه نذیر (وان یقالوا کم یولکم الادبار) بنزه و اولایضروکم بقتل و أسر (ثم لا یسرون) ثم لا یكون احد  
 یضرمهم علیکم او یدفع بآسکم منهم فی اضرارهم سوى ما یكون بقول وقرآن ذلک بانهم لو قاموا الی القتال كانت المدة علیهم ثم أخبر أنه قد تكون عقابته  
 العجز و الخذلان و قرئ لا یضروکم و اعطفا علی یولوا ٥٦ علی أن تم التراجع فی الرتبة فیصرون عدم النصر مقیداً بقتالهم و هذه الایة من المغیبات التي

واقفها الواقع اذ کلن کذلک حال قرینة  
 و انضربوا فی قنقاع و یهود خیر (ضربت  
 علیهم الذلة) حد و النفس و المال و الادل  
 اؤذل النفس بالباطل و الجزیه (ایشاقفوا)  
 و جدوا (لا یجبل من الله و جبل من الناس)  
 استثناء من أهم عام الاحوال ای ضربت  
 علیهم الذلة فی عامة الاحوال الاستعصاء أو  
 ملته من بذمة الله أو کتبه الذی آتاهم و ذمة  
 المسلمین أم یهدین الاسلام و اتباع سبیل  
 المؤمنین (و باؤا بغضب من الله) و جعوا  
 به مستوجبین (و ضربت علیهم المسکنة)  
 فی محطه بهم احاطة البیت المضروب علی  
 أهل و اليهود فی غالب الاضرار و مساکن  
 (ذلک) اشارة الی ما ذکر من ضرب الذلة  
 و المسکنة و البؤا بغضب (بانهم كانوا  
 یكفرون بآیات الله و یقتلون الانبیاء بغير حق)  
 بسبب کفرهم بالآیات و قتلهم الانبیاء  
 و التقید بغير حق مع أنه کذلک فی نفس الامر  
 لا دلالة علی أنه لم یکن - فاجب اعتقادهم  
 ایضاً (ذلک) ای الکفر و القتل (بما عاصوا  
 و كانوا یصدون) بسبب محبتهم و امتثالهم  
 حدود الله فان الاضرار علی الضائر و رضی  
 الی الکفار و الاستمرار علیها یؤدی الی الکفر  
 و قبیل معنیه ان ضرب الذلة فی الدنیا  
 و استیجاب الغضب فی الآخرة کما هو معلل  
 بکفرهم و قتلهم فهو سبب من محبتهم  
 و اعتدائهم من حیث أنهم مخاطبون  
 بالفروع ایضاً (لیسوا سواء) فی المساوی  
 و الضمیر لاهل الکتاب (من اهل الکتاب أمة  
 فاطمة) استئناف لیسان فی الاستواء و القاطعة  
 المستقيمة العادة من أقت العود فقام  
 و هم الذین أسلموا منهم (یتلون آیات الله تاء  
 اللیل و هم یسجدون) یتلون القرآن فی  
 تهجدهم عبرة بالآلة فی ساعات اللیل  
 مع السجود لیسوا بکون آیین و یبلغ فی المدح  
 و قبل المراد صلاة النساء لان أهل الکتاب  
 لا یصلون الماری أنه علیه الصلاة والسلام  
 آخرها ثم خرج فاذا الناس یستظنون الصلاة

علی الاول لتباعد هما و کون کل منهما من اوعان الکلام و اذی انما یستعمل فی الضرر و المیسر کما یشهد به  
 الاستعمال و قولیه الادبار جمع و برکاتیه عن الانهزام معروفة (قوله ثم لا یكون احد یضرمهم الخ)  
 العموم مأخوذ من ترک الفاعل و قوله ما یكون بقول هو الاذی بتفسیره السابق و الدبرة یسکون الباء  
 الانهزام و عقابته مأخوذ من ثم و العجز مأخوذ من النصرة لان المحتاج الیها عاجز و علی هذه القراءة الجملة  
 معطوفة علی جملة الشرط و الجزاء و ثم فی الترتیب و التراخی الاخباری و ولوحلت علی الحقیقی لان النصرة  
 ممتدة فهي باعتبار ما بعد الاول متراخیه صم و کذا فی القراءة الاخری (قوله علی أن تم التراخی فی  
 الرتبة) لانی الزمان لمقارنته لانی الوجه الاول کما مر و ان تخشری و ان نص علی أنها کذلک فی الوجه  
 الاول لکن تفاوت الرتبة فتم بین الاخبارین و هنا بین الخبرین و هو المتبادر عند الاطلاق فلا فرق بین  
 کلامهم کما یلزم و تفسیره بقائلهم اترتبه علیه ترتب الجزاء علی الشرط و کونهم من المغیبات مشاهد (قوله  
 حد و النفس و المال الخ) فسر به لانه لا ذل فو قد ذمه لان قوله لا یجبل من الله و جبل من الناس  
 یقتضیه بحسب الظاهر و ضرب الذلة علی تشیهه بالاقبة استعارة تتبعیه و جعل الخبریر هنا کونه کتابة کافی  
 أو تشیهه احاطتها و اشتغالها علیهم به استعارة تتبعیه و جعل الخبریر هنا کونه کتابة کافی  
 فی قیمة ضربت علی ابن الحشر ح و هم فاسد و متر تحقیقه فی البقرة و ستأی اشارة المصنف الیه فی ضرب  
 المسکنة (قوله استثناء من أعم عام الاحوال) قالوا ان هذه الاضافة من قبیل حب رمان زید حیث  
 لا رمان فان المقصود اضافة الحب المختص بکونه للرمان الی زید و کون القصد الی اضافة أعم العام  
 الذی لا أعم منه فی الجنس الذی منه الاستثناء من الفاعلیة أو المفعولیة أو الحالیه أو نحوها الاضافة  
 العام و مثاله ابن قیس الرقیبات فان المتلبس بالرقبات ابن قیس لا قیس و فی مثل هذا لا بد من ذکر المضاف  
 و المضاف الیه ثم الاضافة و تحقیقه أن مطلق الحب مضاف الی الرمان و الحب المقید بالاضافة الی الرمان  
 مضاف الی زید و لا یصح جعل عام الاحوال من قبیل جرد قطیعة لافراده ثم لما کان الاستثناء مفترقا و هو  
 لا یكون من غیر الموجب الا عند استقامة المعنی بالعموم اشارة الی توجیهه بما ذکر و هو یرجع الی التأویل  
 بالنفی ای لا یسلمون من الذلة الا فی هذه الحالة و قوله بذمة اشارة الی أن الحبل مجاز عن الذمة المتسلک بها  
 و التفسیر الاول راجع الی تفسیر الذلة الاول و الثانی الی الثانی و اشارة قوله فی عامة الاحوال الی الاعم  
 المقدرا المستثنی منه حالة الاعتصام (قوله رجوعه و ابه الخ) اشارة الی أن أصل معنی با رجوع و أن الرجوع  
 به کتابة عن استعاققه و استیجابیه من قوالهم یا فلان یفلان اذا کان حقیقا أن یقتل به ای صاروا أحقاء  
 بغضبه و هو ارادة الاتقام منهم و أما تفسیره فی الحديث بالاقرار فمجاز (قوله ذلک اشارة الی ما ذکر)  
 اشارة الی توجیه افراده و کون قتل الانبیاء علیهم الصلاة والسلام لیس حقا فی اعتقادهم متر تحقیقه  
 و جعل ذلک الشائی اشارة للکفر و القتل اقربیه فلا یتکثر و قوله و قبل اشارة الی مرجوحیه هذا بسبب  
 تکریر ذلک و قوله معال و مسبب تغنی فی العبارة و قوله فی المساوی متعلق بسواء و أورد علیه أن الظاهر  
 زکة کافی الکشاف لایهامه أن یكون لكل منهم مساو لکن بعضهم أكثر من بعض فیها و القاطعة  
 من قام اللزیم معنی استقام و الاتاء الساعات مفردا قبل انی یوزن عصا و قبل انی کفی و قبل انی یفتح  
 فسکون أو کسرة فکون و قبل انی یوزن عصا و قبل انی کفی و قبل انی یفتح  
 أو بقاء (قوله عبرة الخ) ضمیر عنه للتهجد ای عبر عن صلاة اللیل بال تلاوة و السجود لانه آیین أن رکبتها  
 الممیزة لها عن العادة اذ صلاتها جهریه و أبلغ فی المدح مما لو عبر بالتهجد لاحتمال معناه اللغوی و لانه  
 تصویر لها بأحسن هيئة (قوله لما روی الخ) أخرجه ابن حبان و النسائی و اهل المحدثین فهم و امته ذلک  
 اقربته أو روایه قبه و الا فقد قبل انه یحتمل أن أهل الکتاب یصلون و لکن لا یؤخرونها لذلك الوقت و قوله  
 غیرکم منصوب خبر لیس و من أهل الادیان حال من أحد مقدم علیه و جملة یذکر الله صفته و مضرعون  
 الخ مأخوذ من فاطمة و غیر متعبدین مأخوذ من جملة یتلون و لمحدودین فی صفاته من یؤمنون بالله و الیوم

فقال طاعة ليس من أهل الاديان أحد يذکر الله هذه الساعة غیرکم (یؤمنون بالله و الیوم الاخر و یؤمنون بالمعروف و ینہون عن المنکر) الاخر  
 و یسارعون فی الخیرات) صفات أخر لامة و منهم یجید انیس ما کانت فی الیہ و قد فهم مضرعون عن الحق غیر متعبدین فی اللیل شکرکون بالله لمحدودین  
 فی صفاته

والآخر والمداهنة المداراة مجازاً من الدهن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا وقوله الموصوفون بتلك الصفات مرتبة حقيقة في أولئك هم المفلطون وقوله رضاه وثناءه إشارة الى أن المقصود المدح ودل على الرضا واستحقاق الثواب الاتصاف بتلك الصفات السابقة (قوله فلن يضع ولا ينقص الخ) يعني أن الكفران والشكر عبارة عما ذكره لا نعمة لاحد عليه حتى تكفراً وتشكراً وهو مجاز لا مشاكاة كما قيل وقوله البتة مأخوذ من أن فأنه التأكيد التني كما مر في الشكر ونقصه يتعدى باللام على المشهور وهو ما عدى لغيره من نائب الفاعل والهاء لتخصيصه معنى الحرمان ولو قصرت المسافة وجعل أولاً بمعنى الحرمان كان أولى والقراءة بالغيبة بالنظر الى أئمة وبخطاب بالنظر الى كنهم أو الثقات (قوله بشارة لهم الخ) يعني في ذكر العلم بعد الصفات المذكورة إشارة الى أنه علم حالهم ومجاهدتهم فيوفهم أحسن ما علموه وفي وضع المتقين موضع الضمير ايدان بالعله وأنه لا يفوز عنده الا اهل التقوى فقوله ان الذين كفروا الخ مؤكده ولذا فصل (قوله من العذاب الخ) الغناء بالقبح مصدر أغنى أي اجزاء كما في الصحاح فشياً مصدر لأنه لازم ومن للبدل أو الابتداء أو هو مضمحل معنى الدفع والمنع وشياً مفعول به والصاحب ليس هنا بعناء اللغوي بل العرفي وهو الملازم (قوله ما يتفق الكفرة الخ) خص السمعة والمفاخرة بالكفرة لانهم ما شأنهم وهم مجاهرون بالكفر فلا يراون وأما المنافقون فلا ينفقون على الكفرة وانما ينفقون على المسلمين وذلك امارياً أو خوف فلامعنى لما قيل لا وجه لتخصيص المذكور (قوله برد شديد الخ) أصل الصبر كالصبر ربح الباردة فيكون معنى النظم ربح فيها ربح باردة وهو كما ترى يحتاج الى التوجيه فقال في الكشف فيه أوجه أحدها أن الصبر في صفته الربح بمعنى الباردة فوصف بها القرّة بمعنى فيها قرّة صرّ كما تقول برد بارد على المبالغة والثاني أن يكون الصبر مصدر ربح في الأصل بمعنى البرد يخفى به على أصله والثالث أن يكون من قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة يعني أن الصبر صفة بمعنى بادر موصوفه محذوف أي برد بارد فهو من الاسناد المجازي كظل ظليل وفيه بعد لان المعروف في من له ذكر الموصوف وأما حذفه وتقديره فلم يعدد أو هو مصدر حقيقة بمعنى البرد واستعماله بمعنى البارد مجاز وهذا على الأصل وهو أظهر الاجوبة أو هو صفة واردة على التجريد كقوله وفي الرحمن كاف أي هو كاف وجعله بعضهم أحسن الوجوه والمصنف رحمه الله ترك ذلك واقتصر على الاقوال (قوله والمراد تشبيه الخ) يعني خص الحار بحارث من ذكر والافكان يكنى في التشبيه كمثل حارث لانه يقتضى أن اهلا كد عن غضب من الله وهو أشد ولأن المراد عدم الفائدة في الدنيا والآخرة وانما هو في هلاك مال الكافر وأما غيره فغتاب على ما هلك لصدقه عليه فلا يضيع ذلك بالكيفية كما صرح به في الكشف وبحارث كصار إشارة الى أن المراد بالظلم الكفر واستأنصته بمعنى قلعة بأصله وأفتته وجعله من التشبيه المركب ولا يلزم فيه أن يكون ما يلى الاداة هو المشبه به كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه وقدم في قوله تعالى أو كصيب من السماء وأن تقدير ذوى انما هو ضرورة مرجع الضمير وأنه اذا صرح بتشبيه المنزل بالمثل لزم أن يراعى فيما يضاف اليه المثل من الجانبين المماثلة ولذا قد روي هذه الآية المهلك أو الاهلاك على أنه من المركب الحسي أو العقلي والوجه قلب الجدوى والضياع ويجوز أن يكون من التشبيه المفرد في تشبيه اهلا الله باهلا الله الربح والمنفق بالحارث وجعل الله أعمالهم هباءً منافي الى ربح الباردة من جعله حطاماً ومهلك على صيغة المفعول (قوله وقرئ ولكن الخ) وقد قدم أنفسهم على القراءةتين للفاصلة لا العصر والالاية تطابق الكلام لان مدة ضاء ما ظلمهم الله ولكن هم يظلمون أنفسهم لا أنهم يظلمون أنفسهم لا غيرهم وعلى قراءة التشديد أنفسهم اسمها وجعل يظلمون خبرها والعائد محذوف تقديره يظلمون وليس مفعولاً مقدماً واما وجه ضمير الشأن لما ذكر وقوله ولكن الخ من قصبة لا لمتنبي يمدح به سبب الدولة أو لها لعينيك ما يلقى القواد وما لى \* ولحب ما لم يلق منى وما لى

واصفون اليوم الاخر بخلاف صفته مداهنون في الاحتساب متباطئون عن الخيرات (وأولئك من الصالحين) أي الموصوفون بتلك الصفات ممن صلت أحوالهم عند الله سبحانه وتعالى واستحقوا رضاه وثناءه (وما تنفعوا من خير فلن تنفعوا) فلن يضع ولا ينقص ثوابه البتة معنى ذلك كفرانا كما سمي توفية الثواب شكراً وتعديته الى مفعولين لتضمنه معنى الحرمان وقرأه خض وحرة والكسائي وما يفعلوا من خير فلن يكفروا بالياء والباقون بالناء (والله عليم بالمتقين) بشارته لهم واشعار بأن التقوى مبدأ الخير وحسن العمل وان الفائز عند الله سبحانه وتعالى هو اهل التقوى (ان الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) من العذاب أو من الغناء فيكون مصدر (وأولئك أصحاب النار) لازمه وها (هم فيها خالدون) مثل ما ينفقون ما يتفق الكفرة قربة أو مفاخرة وسمعة أو المنافقون ربا وخوفاً (في هذه الحياة الدنيا كمثل ربح فيها صر) برد شديد والسائق اطلاقه للربح الباردة كالصبر مرفه وفي الأصل مصدر زفت به أو زفت وصف به البرد للمبالغة كقولك برد ارد (أصاب حارث قوم ظلموا أنفسهم) بالكفر والمعاصي (فأهلكته) عقوبة لهم لان الاهلاك عن مخطأ شدة والمراد تشبيه ما أنفقوا في ضياعه بحارث كفار ضربه صر فاستأنصته ولم يبق لهم فيه منفعة مما في الدنيا والآخرة وهو من التشبيه المركب ولذلك لم يبال بإيلاء كلمة التشبيه الربح دون الحارث ويجوز أن يقدر كمثل مهلك ربح وهو الحارث (وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون) أي ما ظلم المنفقين بضاياع نفقاتهم ولكنهم ظلموا أنفسهم لما لم ينفقوها بحارث يظلمون أنفسهم ظلم أصحاب الحارث باهلا كد ولكنهم ظلموا أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقرئ ولكن أي ولكن أنفسهم يظلمون ولا يجوز أن يقدر ضمير الشأن لانه لا يحذف الا في ضرورة الشعر كقوله ولكن من يصرفونك بعشق

(ومنها) وما كنت ممن يدخل العشق قلبه \* ولكن من يصبر جفونك بعشق  
ومن شريطة لجزمها الفعل ولا تدخل عليها النواحي اصدارتها ولا نهايتها (قوله وليجة وهو  
الذي الخ) الوليجة من الولوج فهي ما كان داخل الشيء كالبطانة التي تلي الجسد فاستعيرت لمن اختص  
بذلك بدلالة قوله لم يست فلانا اذا اختصصته والشعار بالسكر اللباس الذي يلي الجسد لانه يلي شعره  
والدثار هو اللباس الذي يكون فوقه وسمى شعارا لانه علامة لصاحبه وقوله عليه الصلاة والسلام الخ  
رواه الشيخان قال صلى الله عليه وسلم حين فتح حنيناً في حديث طويل أي انهم الخاصة والبطانة وغيرهم  
العامة والذثار (قوله من دون المسلمين الخ) يعني الضمير للمسلمين ومن دونكم اما يعني غيركم لان دون بمعنى  
غير كقوله تعالى أنأت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله أي غير الله أو بمعنى الادون والذي  
أي ممن لم يبلغ منزلته منزلة من في الشرف والديانة (قوله لا يقصرون الخ) يعني الاول والتقصير  
والخبال الفساد مطلقاً وأصله الفساد الذي يلحق الحيوان فيورثه اضطراباً كالمرض والجنون يقال  
ألى في الامر يقصر الهزيمة بوزن غزا قالوا وأصله أن يعتدي بحرف الجرفه ولازم فلذا قدره بتقدير  
اللام وفي فيكونان منصوبين على نزع الخائض والبعض ابن عطية أو منعتني الى مفعولين كما قالوا  
لا لولا فصار وجهه لا يمنعكم ولا أنتم على التضمن لأن من قصر في حقك فقد منعك قال السمين  
رحمته الله والتضمن قياس على الصبر وان كان فيه خلاف واه وهو منعتني الى واحد وهو الضمير  
وخبالاً منصوب بنزع الخائض أي لا بالونكم في الخبال أو تفسيراً ومصدر في موضع الحال ففيه  
ثلاث وجوه (قوله غنوا عنكم وهو شدة الضرر) قال الراغب في مفرداته الود تحبة الشيء وتغنى  
كونه ويستعمل في كل واحد من المعنيين والعنت من المعاناة كالمعاندة لكن المعاناة أبلغ لانها  
معاندة فيها خوف هلاك وعنت فلان اذا وقع في أمر يخاف منه الهلاك ويقال للعظم الجبور اذا أصابه  
ألم فهاضه قد اعنته فن قال الوداع من التقي لانه في الحال أو المستبعد ولذا اختبر هنا عليه لانه  
لا يناسب مقام التحذير لانه اذا قصروا بعد ما وده من الوقوع فان عليه أن يهذه غير معلوم فتفسره به بعد  
عن التأمل لم يصب وقوله لا يتأمل لكون أنفسهم أي يملكون منعها عما جبالوا عليه فأيها المسلمين  
على هذا هو أحسن من تفسير قتادة بأداء بعضهم لبعض لانه لا يناسب ما بعده وقوله ليس عن روية  
واختيار بل قلته ومثله يكون قليلاً (قوله والجل الاربعة الخ) في الكشف فان قلت كيف موقع  
هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا بالونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قبل بطانة غير أليكم  
خبالاً بادية بغضاً وهم وأما قد يناف كلام مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على  
وجه التعليل لثني عن اتخاذهم بطانة قبل يعني لا بالونكم وقد بدت البغضاء وقد بينا آيات لظهور أن  
وما تقي صدورهم حال وأن ودوا ما عنتم بيان وتأكيد لقوله لا بالونكم خبالاً فحكمه ولذا لم يذكره  
عند تفصيل المواقف وقيل لانه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وانما كان أحسن لما في الاستئناف من  
القوائد في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه لا أقل وهو تقييد النهي وليس المعنى  
عليه وأما على كلام المصنف فهي لا بالونكم وذا ما عنتم قد بدت البغضاء قد بينا لكم الآيات لا وما تقي  
صدورهم لما امر فلا حاجة له الى ما سبق من التوجيه والحدس الطاهر عند التأمل وقوله للتعليل أي  
ليسان وجه النهي كانه قبل لم نهيم عنه وليس المراد أنها كلها علة مستقلة ترك عطفها بالاستقلال وقيل  
الاحسن أن يجعل كل مستأنفاً عاقبته على الترتيب كانه قبل لم لا اتخذهم بطانة فأي جيب لانهم  
لا يقصرون في افساد أمرهم فقبل ولم يفعلوا ذلك فقبل لانهم ييغضونكم ولما ترتب كل على الآخر صرح  
جعلها كلها علة للنهي عن اتخاذهم بطانة وأورد عليه أنه لا يحسن في قد بينا اذ لا يصلح تعليلاً لبدو  
البغضاء ويصلح تعليلاً للنهي وان كان الاحسن أن يكون ابتداء كلام قائل (قوله أي أنتم  
أولاء الخاطئون الخ) الخاطي بمعنى الخطي هنا وان قيل بينهما فرق وليس هذا محله وفي اعترافه مذاهب

(أي أي الذين آمنوا لا اتخذوا بطانة) وليجة  
وهو الذي يعرفه الرجل أسراراً وثقة يشبه  
بطانة النبوة كما يشبه بالشعار قال عليه الصلاة  
والسلام الانصار شعار والناس دثار (من  
دونكم) من دون المسلمين وهو متعلق  
بلا اتخذوا أو بعد ذوق هو صفة بطانة أي  
بطانة كائنة من دونكم (لا بالونكم خبالاً) أي  
لا يقصرون لكم في الفساد والاولو التقصير  
وأصله أن يعتدي بالحرف يعتدي الى مفعولين  
كقولهم لا أولئك نصحاء على تضمين معنى المنع أو  
النقص (ودوا ما عنتم) غنوا عنكم وهو شدة  
الضرر والاشقة وما مصدرية (قد بدت البغضاء  
من أقواهم) أي في كلامهم لانهم لا يتألمون  
أنفسهم لغرض بغضهم (وما تقي صدورهم  
أكبر) عماد الان بدو ليس عن روية واختيار  
(قد بينا لكم الآيات) الدلالة على وجوب  
الاخلاص وموالاة المؤمنين ومعاداة  
الكافرين (ان كنتم تعقلون) ما بين لكم  
والجل الاربعة جات مستأنفات للتعليل  
وجوز أن تكون الثلاث الاول صفات لبطانة  
(ها أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار  
وتجبرونهم ولا ينجونكم بيان لخطئهم في  
موالاتهم وهو خبر ثان أو خبر لأولاء الجمل  
خبر لأنتم كقولك أنت زيد فخبه أو ملته  
أحوال والمعامل فيها معنى الاشارة ويجوز أن  
ينصب أولاء بفعل مضمرة ما بعده  
وتكون الجمل خبراً

للتعاضد أظهرها أن أنتم مبتدأ أو اسم الإشارة خبره والجملة بعده حال والعامل فيها ما في الإشارة أو  
 التنبية من معنى الفعل كما حقق في العربية لأن العرب قالوا هانت ذاتا فأنما قصر حوا بالجمالية وإن كان  
 المعنى على الأخبار بالحال لأنه المقصود بالاستبعاد ومدلول الضمير واسم الإشارة متحد وقيل أنتم مبتدأ  
 والجملة خبره نقلها العرب عن ابن كيسان وغيره وأولاً منصوب على التنداء أو الاختصاص وضعفه  
 بأنه خلاف الظاهر والاختصاص لا يكون باسم الإشارة وقيل هو مبتدأ وخبر والجملة مستأنفة للبيان  
 وقال الرضي ليس المراد من هانأنا وهانأنت ذات تعريف نفسك أو مخاطب إذا فائدة فيه بل استغراب  
 وقوع الفعل المدكور بعينه منك أو من مخاطبك وأنه كان غير متوقع فالجملة لازمة للبيان الحال  
 المستغربة ولا محل لها اذهي مستأنفة وقال البصريون هي حالية في محل نصب وهي لازمة اذهي  
 المقصود الذي تنتم به الفائدة وردت بما ينشأ في حواشيه قيل فقد فات المصنف أربع التوجيهات وهو كون  
 يحبونهم جملة مستأنفة ولو قال أو خبر ثان لم يفته فله سبق قلم وما سوى الحال ابتداء منه منشؤه عدم  
 الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا ينبغي حال الحال ولا ينبغي أنه مجازفة منه فإن المتقدمين جوزوا في هذه  
 الجملة الخبرية كما مر نقله ووجه التركيب لا يحرف فيها وماردته الرضي هو الظاهر من كلام العرب وما قاله  
 بحيث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغتر بالتجوير العقلي وعلى أن المعنى يحبون هؤلاء يكون المشار إليه الكفار  
 ويتغير مدلوله ومدلول الضمير وقوله أو صلته بناء على أن أسماء الاشارات تكون موصولة كما مر وإذا  
 عمل فيه معنى الإشارة فعاملها ما يحسب التصديق واحد لأنه في معنى أشير اليكم في هذه الحالة وسيأتي  
 تحقيقه إن شاء الله تعالى فلا يرد أن اسم الإشارة خبر وعامله المبتدأ أو الإنداء وعامل الحال معنى الفعل  
 فيه والإشارة للتصديق فاستعملت هنا للتوبيخ كأنه ازدرى بهم لظهور خطئهم فافهمه (قوله يحبونهم  
 الكتاب الخ) كأنه تأكيدي للجنس لا للكتاب وكونه من قبيل الرجل أي الكامل كما قيل نصف  
 وكونهم لا يؤمنون بكتابكم مأخوذ من نفوى الكلام ومما بعده وأشار بقوله وأنكم تؤمنون إلى أن  
 الجملة مؤولة بالاسمية ولذا قرئت بالواو والمعروف فيه تقدير أنتم ولم يجعل معطوفا على ولا يحبونكم  
 أو يحبونهم كما ارتضاه أبو حيان لأنه في معرض التضمنة ولا كذلك الايمان بالكتاب فإنه محض الصواب  
 وإن اعتذر له بأن المعنى يجهلون بين محبة الكفار والايمان وهما لا يجتمعان لبعده والحالية مقترنة للخطأ  
 فتأمل (قوله وفيه توبيخ) أي في قوله هانأنت الخ لافي هذه الجملة فقط كما توهم وقوله لم يجدوا إلى التشنى  
 سبيلا المراد بالتشنى شفاء الصدر بنيل المراد وعض الانامل عادة النادم العاجز فلذا فسره بما ذكر  
 (قوله دعاء عليهم بدوام الغيظ الخ) هذا من الكتابية لأن الموت على الغيظ يلزمه استمراره عرفا ويلزم من  
 ذلك قوة الاسلام وتزايد عصر بعده عصر قال التحرير رحمه الله يشير إلى أنه من كتابية الكتابية غير مدعى  
 موتهم بالغيب بل ملزومه الذي هو دعاء ازدياد غيظهم إلى حد الهلاك وبه عن ملزومه الذي هو قوة الاسلام  
 وأهله وذلك لأن مجرد الموت بالغيب أو ازدياده ليس مما يحسن أن يطلب ويُدعى (قلت) الجواز على الجواز  
 مذكور وأما الكتابية على الكتابية فتأدرة وقد صرح بها السبكي في قواعد الأصولية ونقل فيها خلافا  
 إلا أنه ما الفرق بين الكتابية بوسائط والكتابية على الكتابية فإنه محتاج إلى التأمل الصادق ومن العجب  
 ما قيل كونه دعاء عليهم مما اتفقت عليه كلمتهم وفيه خفاء إذ في الدعاء لا يخاطب المدعى عليه بل الله تعالى  
 ويسأل منه ابتلاؤه وهو غفلة عن قولهم فأتلك الله وقولهم دم بعزوبت قرير عين وغيره مما لا يحصى  
 (قوله بمعنى قل لهم ذلك ولا تنجب الخ) إن كان المخاطب بقل كل من يقف على الكلام فلا كلام  
 في كون التنجب على حقيقة وظاهره وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج مخرج العادة  
 مجازا والمراد منه تعظيم الله والنظر فيما تكل العقول عنه من دقائق علمه على ما حققه الزمخشري وغيره  
 في قوله أجمعهم وأبصر كما سيأتي ومن لم يتب لهذا قال النهي عن التنجب المذكور وينبغي أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم إخلاعه على ما في الصدور فالوجه الأول وهو من قلة التدبر (قوله

(وتؤمنون بالكتاب كله) بنحس الكتاب  
 كله وهو حال من لا يحبونكم والمعنى أنهم  
 لا يحبونكم وأنكم تؤمنون بكتابكم  
 أيضا فإياكم يحبونهم وهم لا يؤمنون  
 بكتابكم وفيه توبيخ بأنهم في باطلهم  
 أصلب منكم في حقكم (واذا القوكم قالوا  
 آمنا) نقاطا وتغريرا (واذا خلو أعضوا عليكم  
 الانامل من الغيظ) من أجل أنه تأسفا وتحسرا  
 حيث لم يجدوا إلى التشنى سبيلا (قل مولوا  
 بغيظكم) دعاء عليهم بدوام الغيظ وزادته  
 تشايع قوة الاسلام وأهله حتى يهلكوا به  
 (إن الله عليهم بذات الصدور) فيعلم ما في  
 صدورهم من البغضاء والحقد وهو يعلم أن  
 يكون من القول أي وقل لهم إن الله عليهم بما  
 هو أخفى مما تتفهمونه من عض الانامل غيظا  
 وأن يكون خارجا عنه بمعنى قل لهم ذلك ولا  
 تنجب من الإخلاعي بالعلم على أسرارهم فأنى  
 عليهم بالأخفى من ضمائرهم

مطلب الكتابية على الكتابية



(ان تمسككم حسنة فقوم وان تصبواكم سيئة ففرحوا) بيان لشأني عداوتهم الى حد حسد وامانا لهم من خير ومنفعة وشتموا بما أصابهم من ضرر وشده  
والمن مستعار للاصابة (وان تصبروا) على عداوتهم أو على مشاق التكليف (وتقوا) موالاتهم أو ما حرم الله جل جلاله عليكم (لا يضركم كيدهم شيئا)  
يفضل الله عز وجل وحفظه المؤمنون والصبرين والمنقين (٦٠) ولا تلهيكم في الأمر الذي لاتقنوا بالصبر يكون قليل الأفعال جرياً على الخصم ونعمة

والمن مستعار للاصابة) أي فان المس المس الخفيف فتجوز به عما ذكر يعني أنهم ما يعني وأن المفارقة  
بينهما للثمن فلا يسأل لم عبر في أحدهما بالمس وفي الآخر بالاصابة وقد سوى بينهما في غير هذا الموضع  
كقوله ان تصيب حسنة تسوهم وان تصيب مصيبة وقوله اذا مسه الشرج جرحوا واذا مسه الخير منوعا  
والاحسن ما قيل انه للدلالة على إفراطهم في السرور والحزن لان المس أقل من الاصابة كما هو الظاهر  
فاذا ساء هم أقل خبرناهم فغيره أولى منه واذا فرحوا بأعظم المصائب مما يرى له الشامت والحاسد  
فهم لا يرجي موالاتهم أصلاً فكيف تتخذونهم بطانة فهذا أنسب بالمقام (قوله بفضل الله عز وجل)  
وحفظه الخ) على الاول نفي الضرر على ظاهره وعلى الثاني نفي عدم المبالاة به وفي الثالث شاف هذا  
تعليم من الله وارشاد الى أن يستعان على كيد العدو بالصبر والتقوى وقد قال الحكماء اذا أردت أن  
تكتب من يحسدك فاخذ فضل في نفسك ومنه أخذ الشافعي رضي الله عنه قوله

اذا ما شئت ارفع الحادى \* بلا سيف يسيل ولا سنان  
فزد في كرماتك فهي أعدى \* على الأعداء من نوب الزمان

وقد قيل عليه ان ما ذكر الحكماء معناه انك كلما ازددت فضلاً في نفسك ازداد الحسد وادخر قابلاً للحسد  
فكان هذا مقابله بالايذاء والاضرار الاشد وما في الآية أنك بركة الصبر والتقوى لكونهم ما من محاسن  
الطاعات ومكارم الاخلاق تكون في كنف الله وحجابه من أن يضرك كيد العدو وتكلف الجواب بأن فضلاً  
مطلق ينصرف الى الكامل وهو التقوى وكذا الكبت محمول على ما هو من جهة الله لانه أكل من غيره  
والظاهر أنه تنظيره لاشتراكه ما في المنع عن الاشتغال بالعدو والاشتغال بالطاعة أو تكميل النفس كما  
أن في الاول كفاية الله وفي الثاني كفاية به لانه العدو (قوله وضعة الراي الخ) أي لا يتابع ضمة الضاد  
كما تنقرف في الجزوم والامر المضاعف المضموم العين والجزم مقتدر ويجوز الفتح للضمة والكسر  
لاجل تفرق الساكن فلا حاجة الى ما قيل انه مرفوع بتقدير الفاء (قوله واذا كراخ) اشارة الى  
ما مر في أمثاله وقوله من حجرة عائشة رضي الله عنها اشارة الى أنه على تقدير مضاف اذا المعنى من عند  
اهلك وقراءة اللام شاهدة لانه بمعنى تهي وتسوى الممدى به الزيل من محل التقوية والزيادة غير فصحة  
في مثله والمتباعد والمقام محل القعود والقيام ثم توسع فأطلق بطريق المجاز على المكان مطلقاً وان  
لم يكن فيه قيام وقعود وقد يطلق على من به كقوله المجلد السامى والمقام الكريم (قوله سمع  
لاقوالكم علم بنباتكم) ان كان سمع وعلم كرحيم من صبح المبالغة المحقة باسم الفاعل كما ذكره  
سيبويه فهذا بيان لتقدير معموله واللام للتقوية كما صرح به في قوله ان ربي سمع الدعاء وان كانا صفة  
مشبهة فلا عمل لهما في المفعول فهذا بيان لمحصل المعنى والحديث المذكور رواه ابن جرير والبيهقي من  
طريق ابن اسحق وقوله شتر محبس أي أخت مكان يقيمون به اذا لما فيه ولا طعام والاشارة الى الخروج  
رأيه والقول به والاصل فيه التعدي بعلى والبقر الجاعة المقابلة لانهم امدوا للعدو وقوله أولها خيرا لم  
يذكره لان المراد كثرة الشهداء وجعله خيراً لما فيه من الاجر العظيم وذباب السيف طرفه والنمل بالمائة  
الكسر وقوله فأولته هزيمة في النهاية فأولته أن يصاب رجل من أهلي فقتل حزة وادخل يده في الدرع  
تحصين أصحابه بهادونه لانه معصوم ولهذا المثل يلقب لبيته وقوله فلما رأوا ذلك أي ما صنعه النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا منه بالهزيمة وتبديل النابض الدرع وقيل السلاح والشعب بالكسر الطريق في الجبل  
ونشعب الشئ بمعنى فرقته وجعته ضد وعدوة الوادى بضم فسكون جنبه وقوله عبد الله بن جبير هو ابن  
نعمان الانصاري وهو الصحيح ووقع في البخاري وفي الكشف بجبر وهو علم آخر وأمر بالتشديد أي  
جهله أمر أو النضج بالنبل الرمي مستعار من نضج الماء وقوله متعلق بسمع علم يعني على التنازع لاجلها  
معافان كانا صفتين فظاهر أيضاً لانهم اذ عمل في الظرف والا فظاهر وليس المراد تقييد كونه جميعاً علماً

الرائد لا يتابع كضمة مد وقرأ ابن كثير ونافع وأبو  
عمرو وبه قوب لا يضركم من ضاره يضيره (ان الله  
بما تعملون) من الصبر والتقوى وغيرهما (محيط)  
أي محيط علمه فيجازيكم بما أنتم أهله وقرئ بالياء  
أي بما يعملون في عداوتكم عالم فيعاقبهم عليه  
(واذ غدوت) أي واذا ذكر اذ غدوت (من  
أهلك) أي من هجرة عائشة رضي الله تعالى  
عنها (تبرئ المؤمنون) تنزلهم أو تؤوى وتبي  
لهم ويؤيده القراءة باللام (مقاعدا للقتال)  
مواقف وأما كنهه وقد يستعمل المقعد  
والمقام بمعنى المكان على الاتساع كقوله تعالى  
في مقعد صدق وقوله تعالى قبل أن تقوم من  
مقامك (والله سمع) لاقوالكم (علم) بنباتكم  
روى أن المشركين نزلوا بأحد يوم الاربعاء فأتى  
عشر شوال سنة ثلاث من الهجرة فاستشار  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه وقد دعا  
عبد الله بن أبي ابن سلول ولم يدعه من قبل فقال  
هو أكثر الانصار أقم يا رسول الله بالمدينة  
ولا تخرج اليهم فوالله ما خرجنا منها الى غدو  
الاصاب منا ولا دخلها علينا الا أصابنا منه  
فكيف وانت فيما فادعهم فان أقاموا أقاموا  
بشر محبس وان دخلوا فالتهم الرجال ورماهم  
النساء والصبان بالججارة وان رجعوا رجعوا  
خائنين وأشار بهضهم الى الخروج فقال عليه  
الصلاة والسلام اني رأيت في منامي بقر  
مذبوحة حولي فأولتها خيراً ورأيت في ذباب  
سبني فلما فاولته هزيمة ورأيت كأنى أدخلت  
يدي في درع حمينة فأولتها المدينة فان رأيت أن  
تقيم بالمدينة وتدعهم فقال رجال  
فاتهم بدروا كرمهم الله بالشهادة يوم أحد  
اخرج بنا الى أعدائنا وبالفوا حتى دخل  
فلبس لأمته فلما رأوا ذلك ندموا على مبالغتهم  
وقالوا اصنع يا رسول الله ما رأيت فقال  
صلى الله عليه وسلم لم لا ينبغي لنبى أن يلبس  
لا مته فضعا حتى يقاتل فخرج بعد صلاة  
الجمعة وأصبح بشعب أحد يوم السبت ونزل  
في عدوة الوادى وجعل ظهره وعسكره الى  
أحد وسوى صفهم وأمر عبد الله بن جبير  
سميع علم أو بدل من اذ غدوت

(٣) قوله ومكانة القريب منه كذا في نسخ بلغ عدد هذا التواتر وفي القاء وس والشوط حائط عند جبل أحد وكان بين شرفين من الارض يأخذ فيه الماء والناس كانه طريق طوله مبلغ صوت دأع ثم يقع الجمع ككتاب اه (طائفتان منكم) بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الاوس وكانا جنحاً من العسكر (أن تفشلاً) أن يجينا وتضعفا روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج في زهاء ألف رجل ووعدهم النصر بان صبروا فلما بلغوا الشوط انخزل ابن أبي ثعلبة رجل وقال علام نفقت أنفسنا ولأذا فاقبهم عمرو بن حزم الانصاري وقال أنشدكم الله في نبيكم وأنفسكم فقال ابن أبي ثعلبة قتلنا لا تبعناكم فهم الحبان باتباعه فقصهم الله تعالى فضاوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه ما كانت عزية لقوله تعالى (والله وليهم) أي عاصمهم من اتباع تلك الطغرة ويجوز أن يراد والله ناصرهم ما غلبوا ما يغفلان ولا يتوكلان على الله (وهي الله فليست وكل المؤمنون) أي فليست وكلوا عليه ولا يتوكلوا على غيره لينصرهم كما نصرهم يبدو (واقدر نصركم الله يبدو) تذكريهض ما أفادهم ٦١ التوكل وبدر ما بين مكة والمدينة كان لرجل يسمى بدرا

فسمى به (وأنتم أذلة) حال من الضمير وانما قال أذلة ولم يقل ذلائل تنفيها على قتلهم مع ذلتهم لضعف الحال وقلة المراكب والسلاح (فاتقوا الله) في الثببات (لعلكم تشكرون) ما أنتم به عليكم بنقواكم من نصره أو لعلكم ينعم الله عليكم تشكرون فوضع الشكر موضع الانعام لانه سببه (اذ تقول للمؤمنين) ظرف لنصرهم وقيل بدل ثان من اذغدوت على أن قوله لهم يوم أحد وكان مع اشتراط الصبر والتقوى عن المخالفة فلما لم يصبروا عن الغنائم وخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لم تنزل الملائكة (ألن يكفیکم أن يذكركم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين) انكار أن لا يكفیکم ذلك وانما جئ به لئلا يشعروا بأنهم كانوا كالأيسين من النصر لضعفهم وقلة قوتهم وقوة العدو وكثرتهم قيل أمدهم الله يوم بدر أو لا يالف من الملائكة ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة وقرأ ابن عاصم يزلين بالتشديد للتكثير والتدريج (بلى) ايجاب لما بعد لن أي بلى يكفیکم ثم وعد لهم الزيادة على الصبر والتقوى حنا عليهم ما وتقوية لقلوبهم فقال (ان تصبروا وتتقوا وبأقوى) أي المشركون (من فورهم هذا) من شأنتهم هذه وهو في الاصل مصدر فأتى بالقدرة اذا غلبت فاستعمل للسرعة ثم أطلق للحال التي لا ريب فيها ولا تراخي والمعنى ان يأقواكم في الحال (يذكركم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة) في حال اتيانهم بلا تراخي ولا تأخير (مسومين) معلين من التسويم الذي هو إظهار سيما الشيء لقوله عليه الصلاة والسلام

بذلك الوقت وجناح العسكر جانبه وله جناحان وقلب وساقه ومقدمة ولذا سمي خميساً وقوله في زهاء ألف بالمذ والضم أي مقدار وهو مروي عن السدي وقوله لا ينبغي لنبى اذ لبس لآلته أي هزم أن يرجع والشوط بشين معجمة وواو ساكنة وطائفتان عند جبل أحد ومكانة القريب منه (٣) وأصل معناه المزة من الجري فن قال السوط بالمهولات الخلط أي لما بلغوا مقام الخلط أي المحاربة ومخالطة العدو وقدر خلط وقوله انخزل ابن أبي ثعلبة أي انقطع ورجع لثغافه وقوله أنشدكم الله قسم أي أسألكم بالله والله منصوب والحبان المراد بهما الطائفتان السابقتان (قوله والظاهر أنه ما كانت عزية) أي أن الهمة المذكورة وتأنيث ضمير مراعاة الخبر أي لم يكن ذلك من هزم وتهميم على مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته لانه لا يصدر مثله من مؤمن بل مجرد حديث نفس وسوسة كما في قوله أقول لها اذا جشأت وجاشت \* مكانك تحمدي أردت ترصبي

لان من نصره الله وعصمه لا يثبت على مثل هذا العزم بل هو مخذول فافق ولذلك قال منكم إشارة الى أنهم ما من المسلمين وقوله ولا يتوكلوا على غيره الحصن من تقديم المعول وبدر اسم رجل من الجاهلية سمي باسمه بتر حفرة هاشم سمي ذلك المكان جبعه وأذلة جمع قلة ولكونه مضاعفاً لمجمع على ذل ولا على ذلائل لانه جمع كثرة وتفسيره الذلة بعدم العدة لانه ليس بمعنى الذل المعروف ويتقواكم بأوه عينية متعلق بأنتم ومن نصره بيان لما وقوله أو لعلكم ينعم الله عليكم فهو كناية أو مجاز عن نيل نعمة أخرى فوجب الشكر وقوله وقيل بدل ثان والاو اذ همت وعلى هذا فالقول المذكور بأحد ولما كان النصر بالملائكة يبدو أشار الى أن قوله هذا كان مشروطاً بالصبر والتقوى عن المخالفة فلذا لم يقع لتضاف شرطه (قوله وانما جئ به بلى الخ) لانها لتأكيد النبي كما مر وهذا مذهب لبعض النحاة وقوله بألف الخ إشارة الى التوفيق بين ما وقع في الآيات وقوله للتكثير والتدريج إشارة الى الفرق بينهما كما مر وقوله الزيادة أي على الثلاثة آلاف بأن جعلها خمسة (قوله وهو في الاصل الخ) أي من فارت القدرة اذا غلبت ثم استعمل للسرعة من غير ريب أي بطمأنينة قولهم ريثما والفتارة القدرة وقوارة الماء على التشبيه وتوصف به النار والغضب مجازاً وقوله بلا تراخ أخوذ من الشطوط ومسومين على الفتح بمعنى معلين من السمة وهي العلامة نقل أنهم كانوا بعمامة صفراء وقيل على خيل بلق وقيل على خيل محزوزة الازناب وعلى قراءة الكسر فالعنى أنهم مسومين أنفسهم ومعلوها بعلامات أو هما من الاسامة والمراد الارسل لهم أو غلبهم وقوله الاشارة هذا يقتضى أنهم عرفوهم بالعلام التي صلى الله عليه وسلم لهم بقوله تسوموا الحديث وهو حديث مرسل روى ابن اسحق وغيره وفيه أنه أول يوم وضعت فيه الصفوف وأما طمأننة القلب فلا يقتضيه لانه بكثرة الجنود المطلقة وهو المراد من الاسباب والحث على عدم المبالاة بما لتأخير لتأييدهم بالملائكة بداهم وأفضية جمع قضاه بمعنى مقتضى به وحمل الحكمة على فعله النصر على مقتضاها لانه المناسب للمقام (قوله متعلق بنصركم الخ) فيكون في شأن بدر لما قبله من المشركين فقطع طرفهم ثم وفر منهم قوم فكذبوا وهذا على تقدير أن يجعل اذ تقول طرفاً لنصركم لا بد لان اذغدوت ثلاثاً بفصل بأجنبي ولانه كان يوم أحد وأما متعلقه بالنصر فهل العامل فيه النبي المتقو من بالاً والنصر الواقع

لاصحابه تسوموا فان الملائكة قد تسومت (١٦ شهاب ث) أو مسلمين من التسويم بمعنى الاسامة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب يكسر الواو (وما جعله الله) وما جعل امدادكم بالملائكة (البشرى لكم) الاشارة لكم بالنصر (ولطمأنن قلوبكم به) ولتسكن اليه من الخوف (وما النصر الا من عند الله) لان العدة والعدد وهو تيسره على أنه لا حاجة في نصرهم الى مدد وانما أمدهم ووعد لهم به بشارته لهم وربطاً على قلوبهم من حيث أن نظر العامة الى الاسباب أكثر وحث على أن لا يسألوا عن تأخير عنهم (العزير) الذي لا يغالب في أفضيته (الحكيم) الذي ينصر ويخذل بوسط وبغير وسط على مقتضى الحكمة والمصلحة (ليقطع طرفاً من الذين كفروا) متعلق بنصركم أو وما النصر إن كان اللام فيه للعهد

يبدأ ظاهر كلام المصنف رحمه الله الثاني وكلام الكشف الاول والالف واللام للعهد أي النصر  
الواقع في يوم بدر وسكت عنه الزمخشري ولو جعل على الجنس لصح أي وما نصر الله الا عزازدينه وخذل  
أعدائه وصناديد جمع صنديد وهو الرئيس قال الطيبي جعلهم اشرا فالله كان في الواقع كذا وتكبير  
طرفا يدل عليه وفي الاساس هو من أطراف العرب أي أشرفها وقيل تخصيص الطرف لأن أطراف  
الشيء يتوصل بها الى فوهيته وازالته (قلت) كون الاطراف بمعنى الاشراف المتقدمة في السير ونحوه  
الاطراف منازل الاشراف والناس تستعمله الآن لعكسه والكتب الغيظ والغم المؤثر وقيل  
ان كتبه يكون بمعنى كبده أي اصاب كبده كرا بمعنى اصاب رقبته وأنه مراد المتنبي بقوله  
لا كتب حاسدا وأرى عدوا \* كأنهم ما وداعك والرحيل

أي لا وجع كبده ورقته وشبه الحاسد بالوداع لما فيه من زوال نعمة الوصال التي يتناها الحاسد  
والعدو بالرحيل لانه قاتل مبغوض وهو معنى حسن وانما حمل أو على التنويع دون التردد لانها  
وقعا (قوله عطف على قوله أو يكبتهم الخ) في الكشف عطف على ما قبله من قوله ليقطع أو يكبت  
ويحتمل عطفه على يتقلب وأوله وجه قال الحرير وجه سبيبة النصر على تقدير تعلق اللام بقوله وما النصر  
الامن عند الله ظاهر وأما على تعلقها بقوله واقد نصركم الله فلان النصر الواقع من أظهر الآيات فيصلح  
سببا للتوبة على تقدير الاسلام أو لتعذيبهم على تقدير البقاء على الكفر فخردهم بالآيات وان أريد  
تعذيب الدنيا بالاسر فظاهر فان قيل هو يصلح سببا لتوبتهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا  
للاسلام الذي هو سبب التوبة عليهم فهو سبب لها بالواسطة (قوله ويحتمل أن يكون معطوفا للخ) قال  
قدس سرهما كان في وجه سبيبة النصر للتوبة والتعذيب خفاء وفي الفصل مع الاعتراض بعد ذهب  
بعضهم الى أنه ليس معطوفا على يقطع بل باضمار أن من عطف الفعل المضارع المنصوب على الامر أو شيء  
وهو من عطف الخاص على العام وفي كونه بأرطو وذهب بعضهم الى أنها بمعنى الآن وهو معروف  
في النحو وقيل في الفرق بين العطف على الامر وشي أن الاول سلب نواجب التوبة من القبول والرد  
ونواجب التعذيب من الخلاص والمنع من النجاة والثاني سلب نفس التوبة والتعذيب بمعنى أنك  
لا تريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم أي في الاسلام اذ لم يذكر توبتهم وقيل هذا اذا كان الامر بمعنى  
الشان ولأن أن تجعله بمعنى التكليف والایجاب أي ليس ما تأمرهم به من عندك ولا يحق ما في حله  
على التكليف من التكلف (قوله روى أن عتبة بن أبي وقاص الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد  
وابن جرير عن قتادة وهو في الصحيح من حديث سهل بن سعد وليس فيه ذكر عتبة وقوله وكسر رباعيته  
بتخفيف الياء هي من مقدم الاسنان وفيه نصريح بأنهم تطلع من أصلها بل كسر طرفها وهو المصرح  
به في السير وانما أول الظلم باستحقاق التعذيب لانه المتفرع على التعذيب ولولا ذلك كان الظاهر  
العكس وقال الحرير رحمه الله ان قوله شبه الخ يشبه أن يكون وجهها آخر في معنى ليس لأن من الامر الخ  
وهو أنه نوع معاتبة على انكاره فلاح القوم وكذا القبل الا شرفانه نهي له صلى الله عليه وسلم أن يدعو  
عليهم وقيل هما مجرديان سبب النزول وقوله الامركاه لآل فلهي ان لما قبله (قوله صريح في  
نفي وجوب التعذيب الخ) هذا رد على الزمخشري اذ قيده بما ذكره بقرينة ما قبله واستدل به على مذهبه  
من وجوب تعذيب العصاة واثابة المطيع ولا يحق أن التقييد خلاف الظاهر وان تعليقه بعشيتته  
ناطق بالاطلاق مع أن الآية في الكفار فكيف يستدل بها على اغراضه الفاسدة لكن العصبية  
تسمى وتسم وقوله فلا تبادر الى الدعاء الخ مبنى على القبل الاخير (قوله لا تزيدوا زبادات مكررة)  
اشارة الى أن التضعيف بمعنى التكرير مطلقا وعن الخليل رحمه الله تعالى التضعيف أن يجعل الشيء  
مثلين أو أكثر وضعف الشيء مثله وضعفا مثله وأضعافه أمثاله وفي الكشف الضعف اسم ما يضعف  
الشيء كالشيء اسم ما ينفيه من ضعف الشيء بالتخفيف فهو مضعوف على ما نقله الراغب بمعنى ضعفته

والمعنى لينقص منهم بقتل بعض وأسر  
آخرين وهو ما كان يوم بدر من قتل سبعين  
وأسر سبعين من صناديدهم (أو يكبتهم)  
أو يخزيهم والكتب شدة الغيظ أو وهن يقع  
في القلب وأول التنويع دون التردد (فيقلبوا  
خائبين) فينزعروا من طغيان المال (ليس لك  
من الامر شيء) اعتراض (أو يتوب عليهم  
أو يعذبهم) عطف على قوله أو يكبتهم  
والمعنى ان الله مالك أمرهم فاما أن يهلكهم  
أو يكبتهم أو يتوب عليهم ان أسلوا  
أو يعذبهم ان أصرتوا وليس لك من أمرهم  
شي وانما أنت عبدهم ولا تذاكرهم وجهادهم  
ويحتمل أن يكون معطوفا على الامر أو شيء  
باعتبار أن أي ليس لك من أمرهم أو من  
التوبة عليهم أو من تعذيبهم شيء أو ليس  
لك من أمرهم شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم  
وأن تكون أو بمعنى الآن أي ليس لك  
من أمرهم شيء الآن يتوب الله عليهم فستر  
به أو يعذبهم فتدني منهم روى أن عتبة بن  
أبي وقاص شبه يوم أحد وكسر رباعيته  
بجعل يسبح الدم عن وجهه ويقول كيف  
يطلع قوم خذوا وجهه فيهم بالدم فزلت وقيل  
هم أن يدعواهم قهوا الله سبحانه وتعالى  
لعله بأن فيهم من يؤمن (فأنهم ظالمون)  
قد استحقوا التعذيب بظلمهم (ولله ما في  
السماوات وما في الارض) خلقا ومكافاة  
الامركاه لآل (بغير ان يشاء) وجهه من  
يشاء صريح في نفي وجوب التعذيب  
والتقييد بالتوبة وعدمها قلنا في له واقعه  
غفور رحيم لعباده فلا تبادر الى الدعاء  
عليهم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا  
أضعافا مضاعفة) لا تزيدوا زبادات مكررة

ولعل التخصيص بحسب الواقع اذ كل من الرجل منهم يرى الى اجل ثم يزيد فيه زيادة اخرى (٦٣) حتى يستغرق بالشيء الطفيف مال المديون وقرأ ابن

كثير وابن عامر ويعقوب مضغفة (واتقوا الله) فيما بينهم عنه (لعلكم تفلحون) راجعين الفلاح (واتقوا النار التي أعدت للكافرين) بالتحذير عن متابعتهم وتعاطي أفعالهم وفيه تنبيه على أن النار بالذات معدة للكافرين وبالعرض للصلاة (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) أتبع الوحيد بالوعد ترهيبا عن المخالفة وترغيبا في الطاعة وأعل وعسى في أمثال ذلك دليل عزلة التوصل الى ما جعل خبره (وسارعوا) بادروا وأقبلوا (الى مغفرة من ربكم) الى ما يستحق به المغفرة كالاسلام والتوبة والاخلاص وقرأ نافع وابن عامر سارعوا بلا واو (وجنة عرضها السموات والارض) أى عرضها كعرضها وذ كر العرض للمبالغة في وصفها بالبعة على طريقة التمثيل لانه دون الطول وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنه كسبع سموات وسبع أرضين لو وصل بعضها ببعض (أمدت للمتقين) هيئت لهم وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة وانها خارجة عن هذا العالم (الذين ينفقون) صفة ماحدة للمتقين أو مدح منصوب أو مرفوع (في السراء والضراء) في حالتي الرخاء والشدة أو الاحوال كلها اذ الانسان لا يتخلو عن مسرة أو مضرة والمعنى لا يتخلو في حال ما يتوافق ما قدر واقع له من قليل أو كثير (والكاظمين الغيظ) المسكين عليه الكافين عن امضاءه مع القدرة من كظمت القرية اذ اذلا شتمها وشددت رأسها وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كلم غنطا وهو يقدر على انفاذه ملا الله قلبه آمننا وإيماننا (والعافين عن الناس) التاركين عقوبة من استحقوا مؤاخذته وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء في أمي قليل الا من همم الله وقد كانوا كثيرا في الامم التي مضت (والله يحب المحسنين) يحق الجنس ويدخل تحته هؤلاء والعهد فتكون الإشارة اليهم (والذين اذا فعلوا فاحشة) فعله بالفحة في القبح كالزنا (أو ظلموا أنفسهم) بان أذنبوا

وهو اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر فأكثر والنظر فيه الى ما فوق بخلاف الزوج فان النظر فيه الى ما دون فاذا قيل ضعف العشرة لم أن تجعلها عشرين بلا خلاف لانه أول مراتب تضعيفها ولو قال له عندى ضعف درهم لزمه درهمان ضرورة الشرط المذكور كما اذا قيل هو أخو زيد اقتضى أن يكون زيد أخاه واذا لزم المزاجعة دخل في الاقرار وعلى هذا ضعف درهم منزل على ثلاثة دراهم وليس ذلك بناء على ما يتوهم أن ضعف الشيء موضوعه مثله وضعفه موضوعه ثلاثة أمثاله بل ذلك لأن موضوعه المثل بالشرط المذكور وهذا مغزى الفقهاء في الاقرار والوصايا ومن البين في ذلك أنهم ألزموا في ضعفى الشيء ثلاثة أمثاله ولو كان موضوع الضعف المثلين لكان الضعفان أربعة أمثاله ومنه يظهر أنه لا حاجة الى اعتذار الازهرى رحمه الله عنهم بأنه على المتعارف العامى لانه المعتبر في الاقرار ونحوها لا على الموضوع اللغوى وكذلك ظهر أنه لو قال له على الضعفان درهم ودرهم أو الضعفان من الدراهم لم يلزم الا درهمان كما لو قال هما الاخوان وكذلك لو قال أعطه الضعفين كان أمر باعطاء زوجين وهذا معنى قول الراغب هو كالزوجين لأن كلا منهما ما يزوج الآخر وبضعفه وظهر أن تفسير أبى عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أى ثلاثة أعذبة كما ذكره الازهرى وأيده بأنها تنوفى الاجر مرتين فكيف يزداد في عذابها وأن قوله أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا صحيح لتزيله على عشرة الامثال كما ذكره أيضا لانه ليس مقصورا على مثل واحد كما مر وحاصله أن تضعيف الشيء ضم عدد آخر اليه وقد يزداد وقد ينظر الى أول مراتبه لانه المتيقن ثم انه قد يكون الشيء المضاعف مأخوذا معه فيكون ضعفه ثلاثة وقد لا يكون فيكون اثنين وكل هذا موضوع له في اللغة لا عرف كما توهموه فاحفظه فإنه مما اضطرب فيه كلامهم (قوله ولعل التخصيص الخ) دفع لما يتوهم من أنه لم يسه عن الرباط لعل اذا كان مضاعفا فأجاب بأنه وقع منهم كذلك فلذا خص ومثله لا مفهوم له والطيف بالطاء المهملة وفاء من القليل وقيل ان حرمته علمت من دليل آخر كآية وأحل الله البيع وحرم الربوا وقوله راجين الفلاح إشارة الى أن الرجاء منهم لامن الله وأن الجنة في موقع الحال وقوله بالتحذير متعلق بانقوا وإشارة الى أن التقوى بعينها اللغوى وأن الكافرين وضع موضع المرايين للتغليظ والتهديد وأن اطلاقه عليهم لشابهتهم لهم في تعاطي ما تعاطوه وجعلها مخلوقة معدة لهم إشارة لما ذكره وترهيبا وترغيبا بالف ونشر مرتب وعزلة التوصل نستفاد من التبرجى ولما كانت المبادرة الى ما يفعله المبادر أول المغفرة بما ذكره (قوله وذ كر العرض للمبالغة) لانه أقصر الامتدادين وزاد في المبالغة بحذف أداة التشبيه وتقدير المضاف فليس المقصود تحديد عرضها حتى يمنع كونه في السماء بل هو كناية عن غاية السعة بما هو في تصور السامعين كذلك قال الضرير وهو مناف لقول المصنف انها خارجة عن هذا العالم وما نقله عن ابن عباس رضى الله عنهم روى ابن جرير (قوله وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة) أى كابدل عليه الفعل الماضى وكونها خارجة عنه لانها أعظم منه فلا يمكن أن يكون محيطا بها وفيه نظر لانه مبالغة ولم يقصد بظاهاه كما مر والسرء الحالة التي تسر وهي الرخاء والضراء التي تضرب ضد ما المراد به مظاهرها أو التعميم كما عهد في أمثاله ويخلون بتشديد اللام من الاخلال (قوله المسكين الخ) بين معناه وحقيقته ولما كان الامساك فعلا اختياريا اقتضى أنه عن قدرة لا عن عجز لانه هو المدوح والحديث أخرجه أحمد وعبد الرزاق عن أبى هريرة رضى الله عنه وفي مل قلبه بما ذكره جراه من جنس العمل (قوله التاركين الخ) المؤاخذة مفاعلة من أخذ والمراد المعاقبة المسببة عنه والحديث في الفردوس وقوله الامن همم الله استثناء منقطع ان كانت القلة على ظاهرها ومتصل ان كانت بمعنى العدم وكون بعض الخصائص في الامم السالفة لا يقتضى تفضيلهم على هذه الامة من كل الوجوه حتى يتكف لنا ويلعبا لا طائل منته وقوله فعلة بالغة في القبح كالزنا جعل التساء والتسوين للمبالغة وخص الزنا بالتمثيل لأن سبب النزول كان ذلك كما ذكره الواحدى رحمه الله (قوله بأن أذنبوا أى ذنب كان) فهو من ذكر العام بعد الخاص

أى ذنب كان وقيل الفاحشة الكبيرة وظلم النفس الصغيرة ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك

(ذكر والله) تذكروا ويعلمه أو حكمه  
أوحىه العظيم (فاستغفروا الذنوبهم)  
بالندم والتوبة (ومن يغفر الذنوب  
إلا الله) استغفار بمعنى التوب  
المعطوفين والمراد به وصفه سبحانه وتعالى  
بسعة الرحمة وهو موم المغفرة والحق على  
الاستغفار والوعده بقبول التوبة (ولم  
يصروا على ما فعلوا) ولم يقيموا على ذنوبهم  
غير مستغفرين أقوله عليه الصلاة والسلام  
ما أصرت من استغفروا عادي في اليوم سبعين  
مرة (وهم يعلمون) حال من يصروا أي ولم  
يصروا على قبيح فعلهم عما بين به (أولئك  
جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من  
تحتهما الأنهار خالدون فيها) خبر للذين ان  
ابتدأت به وبه لا مستأنفة مبدئة لما قبلها  
ان عطفت على المتقين أو على الذين يتفقدون  
ولا يلزم من اعداد الجنة للمتقين والتائبين  
جزاء لهم أن لا يدخلوا المصرون كما لا يلزم  
من اعداد النار للكافرين جزاء لهم أن  
لا يدخلوا غيرهم وتكبر جنات على القول يدل  
على أن ما لهم أدون مما للمتقين الموصوفين  
بتلك الصفات المذكورة في الآية المتقدمة  
وكما قاله قاريي القليلين انه فصل آيتهم  
بأن بين أنهم محسنون مستوجبون لمحبته الله  
سبحانه وتعالى وذلك لانهم حافظوا على  
حدود الشرع وتخطوا إلى التخصيص بحكمه  
وفصل آية هؤلاء بقوله (ونعم أجر العاملين)  
لان المتسدر له التقصير كالعامل في الحصول  
بعض ما قوت على نفسه وكما بين الحسن  
والمندرك والمحبوب والاجير وعل تبدل  
لفظ الجزاء بالاجر لهذه التكنة والمخصوص  
بالمذبح محذوف تقديره ونعم أجر العاملين  
ذلك يعني المغفرة والجنات (قد خلت من  
قبلكم سنن) وقايح سنن الله في الامم المكذبة  
كقوله تعالى وقد اتوا تنبيلا سنة الله في الذين  
خلوا من قبل وقيل أم قال  
ما عاين الناس من فضل كفلكم  
ولارأوا مثله في سالف السنن

(فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) ليعتبروا بما ترون من آثاره لاكم

وعلى ما بعده مما تغايران وأول تنويع على الوجوه وأشار بقوله تذكروا إلى أنه ليس المراد مجرد ذكر  
اسمه كما أنه ليس المراد من الاستغفار مجرد طلب المغفرة بل الندم والتوبة (قوله والمراد به وصفه سبحانه  
وتعالى بسعة الرحمة) سعتها تؤخذ من أنه لا يغفر جميع الذنوب الا هو اذ يلزم شمول المغفرة والرحمة وهو  
عين سعتها فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعام وقد تقدم أن لا تعطف مثله فاجبه قلت وجه  
بأنه ترديد بين فرقين من يستغفر للفاحشة ومن يستغفر لاي ذنب صدر عنه وكما بينهما وكان من خصصه  
احترز عن هذا وكون الاستغفار نفيما يصح الاستثناء المقصغ ظاهر وأما احتمال أن الجملة حالية بتقدير  
فان لم يقموا على ذنوبهم غير مستغفرين الخ) غير مستغفرين حال من الصغبر  
في يقيموا والجمع موع تفسير لقوله ولم يصروا والآن الاصرار الامة على القبيح من غير استغفار ووجوع  
بالتوبة وأما قولهم أن عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى لم يكونوا مصرين غير مستغفرين فلا  
طائل تحته كذا قال النحرير رحمه الله وقوله ما أصرت من استغفر الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود عن  
الصديق رضي الله عنه (قوله وهم يعلمون حال الخ) قبل الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القيود  
قد تكون راجعة إلى النفي قيد له دون النفي مثل ما جئتك لا شغالي بأمر ولا أومستغفرا به يعني تركت  
الحجى لذلك وقد تكون إلى ما دخله النفي مثل ما جئتك را بكاء ما ضربت تأديسا وهم يعلمون ليس  
قيد للنفي لعدم الفائدة لان ترك الاصرار موجب للاجر والجزاء سواء كان مع العلم بالقبح أو مع الجهل بل  
مع الجهل أولى واذا قيد الفعل المنفي فله معنيان أحدهما وهو الاكثر أن يكون النفي راجعا إلى القيد  
فقط ويثبت أصل الفعل مثل ما جئت واكبا معني جئت غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخزوا  
عليهم اصحابا وعيانا أنه نفي للصمم والعمى واثبات للغرور وأن النفي اذا ورد على ذات مقيدة بالحال يكون  
اثباتا للذات ونفيًا للحال وهذا أيضا ليس بمراد اذ ليس المعنى على اثبات الاصرار ونفي العلم وثانيهما أن  
يقصد نفي الفعل والقيد معا معني اتقاء كل من الامر من مثل ما جئتك راكب معني لا يجي ولا ركوب وهذا  
أيضا ليس بمناسب اذ ليس المعنى على نفي العلم والاصرار أو معني اتقاء الفعل من غير اعتبار لنفي القيد  
واثباته وهذا هو المناسب في الآية أي لم يصروا عالمين بمعنى أن عدم الاصرار متحقق البتة وعلى هذا  
ينبغي أن يحمل وحرف النفي منصب عليهم ما معا والحاصل أن النفي في الكلام قد يكون لنفي القيد والمقيد  
بمعنى اتقاء كل من الفعل والقيد أو القيد فقط ورد بأن المعنى أنهم عالمون بقبحه وجزائه حتى لو تركوا  
الاصرار لكل أو تنفر طبع لم يكن له جزاء لان الجزاء على الكف لا على العدم والالكان لكل أحد أجزية  
لا تنهاه لعدم قبائح لا تنهاه الا لا يخطر بباله وقد صرحوا به في الاصول فقوله وهم يعلمون تقييد للمعنى  
والنفي راجع إلى القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقبح لان المصير مع عدم العلم بالقبح لا يحرم الجزاء  
وغير المصير لكسالة أو لعدم ميل الطبع لم يبلغه وفيه بحث (قوله خبر للذين ان ابتدأت به) يعني أن  
في هذه الجملة اعرابين وفي كل منهما ما يعين ترك العاطف وقوله ولا يلزم الخ ردة على الزمخشري في زعمه  
أنه ادلة على خلود العصاة ولا دلالة فيه كما ذكره المصنف رحمه الله وهو الحق واستدل عليه بما مر  
في النار وقوله على الاول أعني جعله خبرا وكلاما آخر وأما اذا جعل بيان لما قبله فلا يدل عليه لانه بالغ في  
الاول في وصف مقررهم وليس في هذه وقوله فصل آيتهم بالتخفيف أي أتى بغا صلتها وآخرها وقوله  
مستوجبون لمحبته الله أي مستحقون لها بالفضل والتكريم منه فليس محضا فالله سبحانه والخطى إلى  
التخصيص من كثرة التصديق وكظم لغيظ وتدارك التقصير بالتوبة والاستغفار وقد راجع الحذف ذلك أي  
ما ذكر لانه أشمل من تلك والجزء للمحسنين يكون زيادة واضعا فاجتلاف الاجرافه على قدر العمل  
(قوله وقايح الخ) السنن جمع سنة بمعنى طريقة وعادة ومنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بها  
هنا الوقايح السافرة لانها جارية على عادة الله وقال في الفصل السنة بمعنى الامة من الناس وأنشد البيت  
المذكور وقد قالوا انه لا دليل فيه لاحتماله المعنى المشهور وهو ظاهر وقيل السنن هنا بمعنى الاديان ولا



(هذيان للناس وهدي وموعظة للمتقين)  
 إشارة الى قوله قد خلت أو مفهوم قوله  
 فانظروا أي انه مع كونه بيانا لكاذبين  
 فهو زيادة بصيرة وموعظة للمتقين أو الى  
 مانح من أمر المتقين والتائبين وقوله قد  
 خلت بـله معترضة للبعث على الايمان والتوبة  
 وقيل الى القرآن (ولا تنهوا ولا تحزنوا)  
 نسيبة لهم عما أصابهم يوم أحد والمعنى  
 لا تضعوا عن الجهاد بما أصابكم ولا تحزنوا  
 صلى من قتل منكم (وأنتم الاعلون)  
 وحالكم أنكم أملى منهم شأنكم على الحق  
 وقتالكم لله سبحانه وتعالى وقتالكم في الجنة  
 وأنهم على الباطل وقتالهم للشيطان وقتالهم  
 في النار ولأنكم أصبتم منهم يوم بدر أكثر  
 مما أصابوا منكم اليوم وأأنتم الاعلون  
 في العاقبة فيكون بشارته لهم بالنصر والغلبة  
 (ان كنتم من المؤمنين) متعلق بالنتهي أي لا تمنوا  
 ان مع ايمانكم فانه يقتضي قوة القلب  
 بالوقوف على الله سبحانه وتعالى أو بالاعلان  
 (ان يمسكم قرح فقد مس القوم قرح  
 مثله) قرأ حزة والكسافي وابن عباس عن  
 عاصم بن ضمر القاف والباقون بالغ فيهما  
 لغتان كالضعف والضعف وقيل هو بالغ في  
 الجراح وبالضم المهاد والمعنى ان ما أصابكم  
 يوم أحد فقد أصبتم منه يوم بدر مثله ثم انهم  
 لم يضعفوا ولم يجهنوا فأنتم أولى بأن لا تضعفوا  
 فانكم ترجون من الله ما لا يرجون وقيل  
 كلا المسبين كان يوم أحد فان المسلمين نالوا  
 منهم قبل أن يخالقوا أمر الرسول صلى الله  
 عليه وسلم (وتلك الايام نداولها بين الناس)  
 نصرتها بينهم فذيل لهؤلاء نارة ولهؤلاء  
 أخرى كقوله  
 فيوما علينا يومنا \* ويوما نساء ويومانس  
 والمدولة كالمعاودة يقال داولت الشيء بينهم  
 فتداولوه والايام تحتل الوصف والخبر  
 ونداولها يحتمل الخبر والحال والمراد بها  
 أوقات النصر والغلبة

يخفى نية المقام عنه وان روجه بعضهم (قوله إشارة الى قوله قد خلت الخ) يعني ذكر الوقائع السابقة  
 للام المكذبة ببيان لكم وكونه زيادة بصيرة وموعظة لأن المؤمنين متعطلون متبهرون وكونه للقرآن  
 بعيد عن السياق ولذا أخره (قوله نسيبة لهم عما أصابهم يوم أحد الخ) وتهنوا من الوهن وهو  
 الضعف وفيه إشارة الى تعلقه بما سبق من قصة أحد معنى وان كان ظاهر لفظه العطف على سيره في الأرض  
 فحديث الربا وما معه استطراد والافطريقة النظم فيها صعبة وقيل انه إشارة الى نوع آخر من عداوة  
 الدين ومحاربة المسلمين وقيل في ربطها ان المشركين كانوا يربون ويتقنون بذلك على مصالح الحرب فرماهم  
 المسلمون بذلك فتهنوا عنه فلما قال له ليس لك من الامر شيء قيل له الله عما ذكر ولا يملك ما قدر والظاهر في  
 وجه الربط أنهم تهنوا عن التقيد بنوا المال المنع عن الاشتغال به لانه أوقعهم في الدنيا بالغنى والنصر  
 وفي الآخرة قتال (قوله وحالكم أنكم أملى منهم ثأما) يعني أن هذه الجلبة حالية واشتركا هم في  
 في المعركة على الظاهر وزعمهم أو العلو بمعنى الغلبة والحرب بجال لكن العاقبة للمتقين وقوله ان كنتم  
 مؤمنين ليس على ظاهره ان ايمانهم مؤثر ثابت ولكنه تهييج لهم وتحريض ولذا قيل انه تقيم كالتعليل  
 لان الخطاب مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم نسيبة لهم عما أصابهم يوم أحد فلا  
 يجري على ظاهره وكون الشرط للتعليل فائدة حسنة أشار اليها الزمخشري في قوله تعالى لا تعذروا  
 عدوي وعدوكم أو ليداء الى قوله ان كنتم تخرجتم وابن عباس بن مهزلة وبه من ثأمة تحسية وشين  
 محبة من القراء وقوله قبل أن يخالقوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم في اشتغال من خلفه بالغنائم الذي  
 كان سببا لما مر والتداول التعاقب على أمر بان يكون له دأمة ولا آخر أخرى ومنه أخذت الدولة  
 (قوله ان يمسكم قرح) قيل المضارع لحكاية الحال لان الماس مضى وأما استعمال ان فيتم تقدير  
 كان أي ان كان مسكم قرح وان لا قلب كان لقونه في المضى أو على ما قيل انهم اذ تعلق في الماضي من غير  
 قلب (قوله فيوما الخ) بنصب يوما والذي ذكره النخاسة ونحوه وذكر الزمخشري في شرح آيات الكتاب  
 أنه من شعر الغر بن زوب وهو

ان الناس قد احدثوا شيعة • وفي كل حادثة مؤتمر  
 يهينون من حقروا شيعه • وان كان فيهم تقيا وبر  
 ويجههم من رأوا عنده • وما اوان كان فيه الغمر  
 فيالاي الناس لو يعلمو • ان الخبير خير ولا تشر  
 فيوم علينا ويوم انسا • ويوم نساء ويوم نسر

قبل الاحسن أن يقدر فيوما يكون الامر علينا أي بالاضرار ويومانسا أي بالفتح ليكون ظرفا لما  
 لقوله ويومانسا من مئى فلان أصيب بجزن من ساء آخرته ويومانسر من سره جعله مسرورا وانشده  
 ابن مالك  
 فتوب لبست وثوب أبر • ويوم نساء ويوم نسر  
 على أن ثوب ويوم رفع بالابتداء بتقدير الوصف أي ثوب لي ويومانسا والعائد من الخبر محذوف قال  
 البيت لامرئ القيس اه وفيه خلط في الرواية فان المصراع الاول لامرئ القيس من قصيدة  
 معروفة وكان ابن مالك أشار اليه والنسر لم يتأمل كلامه (قوله والمدولة كالمعاودة) النهاية يقال  
 تعاور القوم فلانا اذا تعاوروا عليه بالضرب واحد بعد واحد ثم عم للتعاقب مطلقا كالتداول  
 (قوله والايام تحتل الوصف والخبر) والبدل والبيان وقوله ونداولها يحتمل الخبر والحال لف وتشر  
 مرتب واليوم بمعنى الوقت لا اليوم العرفي وتعرفها للعهود أي أوقات النصر تكون نارة لكم ونارة  
 لغيركم واسم الإشارة مشاربه الى ما بعده كما في الضمائر المهمة التي يفسر ما بعده ها فهو ربه وجلا ومثله  
 يفيد التفضيم والتعظيم كما في هذا فراق بيني وبينك قال العلامة في حواشيه قد تدور فراق بينهما

عند حلول ميعاده وأشار إليه وهذا أوضح ما تر من قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فتنبه (قوله عطف على علة محذوفة) لما كان الظاهر يعلم بدون واو على أنه تعليل لما قبله احتياج للتأويل كما تر بأن يقدر معطوف عليه حذف لقصد الإيهام وتكثير الفائدة أي تلك الأيام تجعلها دولا لحكم وفواحدة وليعلم الخ حذف العلة لا الماعل وقوله ايذا أنا أي من أول الامر والا فلوز كر كذلك لدل على ما ذكر لكن في الحذف إيهام أنه مما يطول لتعديده ويقصر عنه البيان ولا يحيط به علم البشر واليه أشار بقوله ما لا يعلم ولا شك أن فيه ما ليس في الذكر وقيل أنه معطوف على ما قبله باعتبار المعنى لأن ما جرى عادتنا بذلك وليعلم (قوله أو الفعل الماعل به محذوف الخ) بخلاف الأول فإنه مذكور والمحذوف العلة فالعلم كناية عما ذكر لأن علمه بهم يستلزم وجودهم كذلك لأنه مجاز عن التمثيل بطريق إطلاق اسم المسبب على السبب وجهه الزمخشري تمثيلا بتشبيه الحالة بالحالة وهما فطنا فاعل من يريد أن يتميز الثابت عنده من غيره وانما يحمل الكلام على حقيقته لا لثبته على أن العلم يحصل بعد الفعل وعلمه تعالى أزل لا يتصف بالحدوث ولو سلم فالعلم بالؤمن والكافر حاصل قبل ذلك الفعل وقوله على حرف أي غير ثابت كما سأل (قوله والقصد في أمثاله ونفاضة) أي أثبات العلم ونفيه كقوله ولما يله الله الاتي يعني أن الغرض والحكمة في التعليل بحصول علمه المكشوف به عن التمييز يعلم الذين آمنوا وقوة الثابتين على الإيمان بطريق البرهان فإن علمه دليل على ثبوتهم ولا يخفى أنه ثمان يكون المراد من أثبات العلم اثباته في الخارج فيلزم أن يكون اثباته في الخارج أزليا والالم يصح استدلاله من علمه تعالى على ثبوته اذ جهة الاستدلال انما هي بالاستلزام أو يكون المراد اثباته في علم الله ولا يخفى أن اثباته في علم الله وعلمه تعالى واحد فلا وجه للحكم بالقصد إلى الأول دون الثاني وأجيب باختصار الأول ولا يلزم أزلية العلوم في الخارج لأن المراد من العلم تعلقه الحادث بالوجود الخارجي وبهذا سقط ما قيل أن المثبت هنا هو التمييز لا المعلوم الذي هو المؤمنون ولا حاجة إلى أن المراد يعلم الثابتون على الإيمان والمقصود بالتحقق الثبات على الإيمان بطريق البرهان والمراد بالتمييز التمييز في الخارج الذي هو كناية عن التحقق لا التمييز عند الله الذي هو لازم علمه وذلك في قوله فعلنا ذلك إشارة إلى التداول المذكور في قوله وتلك الأيام الخ وقوله وقبل الخ هو مختار الزمخشري وغيره أي المراد بالعلم تعلقه بالتمييز المقرب عليه الجزاء قال الزجاج المعنى ليقع ما علمنا غيبا مشاهدا للناس ويقع منكم وانما تقع الجزاء على ما علم الله من الخلق وقوعه لا على ما لم يقع وفي الاتصاف التعبير عن نفي المعلوم بنفي العلم خاص بعلمه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي عدم اختصاصه وهو الظاهر قسأمل (قوله ويكرم ناسا منكم بالشهاداة الخ) فشهداء جمع شهود بمعنى قبيل الحركة وعلى ما بعده بمعنى شاهد وكفى بالأنفاد عن الأكرام لأن من اتخذ لنفسه فقد اختاره وأرضاه كقوله واسطع عنك لنفسك لأن الشهادة قرب في حظيرة القدس وعلى الثاني فهو كقوله لتكونوا شهداء على الناس الماعل به وكذلك جعلناكم أمة وسطا أي خبارا حتى تكونوا أصحاب عزم وه بركا هنا بما ينل به صبرهم من الشدائد (قوله الذين يصغرون الخ) أخذه من مقابلة المؤمنين بمعنى الثابتين على الإيمان وظاهرهم يوافق باطنهم والقرينة عليه سبب النزول من قصة ابن أبي المنافق وكذا تفسيره بالكافرين ووجه التنبية ظاهر لأن المحب ينصر من أحبه وإذا لم يرد ذلك كان لا محالة استدراجا (قوله ليطهرهم ويصفيهم) المحصر في اللغة تخليص الشيء عما فيه عيب يقال محصت الذهب إذا أزلت خبثه قال الراغب فالتحصين هنا كالتزكية والتطهير وفي الأدعية المأثورة اللهم محص عنا ذنوبنا وقوله الدولة قال الراغب بالفتح والضم بمعنى واحد وقيل هي بالضم في المال وبالفتح في الحرب والجاه وقيل بالضم اسم الشيء المتداول وبالفتح مصدر ولما كان المؤمنون قد تحصن ما بينهم ونظير والكافرون خبث كلهم انمحوا بالحق تنقيص الشيء قليلا قليلا ومنه المحاق (قوله بل أحسبتم) يعني أن أم منقطعة مقدرة بيل وهمزة الاستفهام الانكارى وقيل انهم امتصه وعدلها مقدر وهو تكافؤ ولذا تركه المصنف رحمه

(وليعلم الله الذين آمنوا) عطف على علة محذوفة أي نداوا باليكون كيت كيت وليعلم الله ايذا بأن العلة فيه غير واحدة وانما يصيب المؤمن فيه من المصالح ما لا يعلم أو الفعل الماعل به محذوف تقديره وليتميز الثابتون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك والقصد في أمثاله ونفاضة ليس إلى أثبات علمه تعالى ونفيه بل إلى أثبات المعلوم ونفيه على طريقة البرهان وهو العلم بمعناه يعلم علم يتعلق به الجزاء وهو العلم بالشيء موجودا (ويضد منكم شهداء) ويكرم ناسا منكم بالشهاداة يريد شهداء أحدا أو يفتقد ناسا منكم بالشهاداة بما صودف منهم من نكم شهداء معدلين بما صودف منكم بالشهاداة (واقه لا يجب الثبات والصبر على الشدائد) والله لا يجب الظالمين الذين يصغرون خلاف ما يظهر من الظالمين وهو اعتراض وفيه تنبيه على أنه تعالى لا ينصر الكافرين على الحقيقة وإنما يعلمهم أحبا ما استدراجا لهم وأما الذين آمنوا (ويصغرون) أي ينجسون من الذنوب إن كانت ليطهرهم ويصفيهم (ويحق الكافرين) ويحكم الدولة عليهم (ويحق الكافرين) قليلا قليلا إن كانت عليهم والحق نقص الشيء قليلا قليلا (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) بل أحسبتم ومعناه الانكار

الله وقوله ولما تجاهدوا اشارة الى ما مر من أن تنفي العلم عبارة عن نفي المعلوم وتجري فيه الوجوه الاخر  
قبله وفيه رمز الى ترك الرياء وأن المقصود من الفعل علم الله الناس ووجه الدلالة على أنه فرض كفاية  
من من اتبعه عليه وفي بعض النسخ ولما يجاهد بعضكم (قوله والفرق بين الما والم الخ) أي النافيتين  
المازيتين قال الزجاج اذا قيل قد فعل فلان فخواه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فخواه لما لم يفعل واذا  
قيل لقد فعل فخواه ما فعل كأنه قال والله لقد فعل فقال المجيب والله ما فعل واذا قيل هو يفعل يريد  
ما يستقبل فخواه لا يفعل واذا قيل سيفعل فخواه لن يفعل فلا عبرة لا نكار أي حيان التوقع في لما  
ومن فتح الميم جعله مؤكدا بنون خفيفة مخدوفة في الدرج كقوله

اذا قال قدني قال بالله طاعة • لتغني عن ذا انائك أجمعاً

على رواية فتح اللام وحذفها جاز قبل مطلقا وقيل بشرط ملاقاته ساكن بعدها وقيل ان فتح الميم اتباع  
لللام في تحريك أحد الساكنين يسبق فتح اسم الله ولم يرتكب هذا فيما بعده لبعده (قوله نصب باضمار  
أن) نصب اتمام صدر أو ما مضى مجهول والناصب له أن المصدرية على الصحيح وقيل الواو وتسمى واو  
الصرف وجوز فيه الوجه السابق في وما يعلم وعلى قراءة الرفع قبل هو مستأنف وقيل حال بتقدير به بئرا  
أي وهو يعلم الصابرين واليه أشار بتأويله بالاسمية (قوله أي الحرب فانهم من أسباب الموت الخ) فالغنى  
للحرب لا للموت فانه لا يطلب الدعاء به كما صرحوا به أو انه جائز لا مطلقا بل يقتضي الشهادة ولا يرد عليه أن  
في غنيها تفي غلبة الكفرة لأن قصد مقتضى الشهادة الوصول الى نيل كرامة الشهداء لا غير ولا يذهب الى  
ذلك وهمه كما أن من يشرب دواء النمراني يقصد الشفاء لا نفعه ولا ترويح صناعته لأن غلبة الكفرة  
لا يكون بموت واحد وقد وقع هذا الغنى من عبد الله بن رواحة من كبار الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينكر  
عليه وأشار فيما ساقى الى جواب آخر وهو أن المقصود توخيهم على ذلك والمنعون فيه أن يقول اللهم  
أحبي ما علمت الحياة خيرا لي وأمتني ما علمت الممات خيرا لي كما صرح به الفقهاء (قوله أي فقد رأيتهم  
معانيين له الخ) قال الزجاج رأيتهم وأنتم بصراء كما تقول رأيت كذا وليس في معني حلة أي رأيتهم رؤية  
حقيقية أي فهي حال مؤكدة مقترنة بالواو كما مر بتحقيقه والتعبير بالرؤية دون الفعل كناية عن انهم زاهم  
وقد شاهدوا من قبل بين أيديهم فغيبه توخيهم على ذلك أو على غنى الشهادة وهم لم يثبتوا حتى يستشهدوا  
(قوله فسجلوا كما خلووا بالموت أو القتل) الذي نوههم ولوتركه كما في الكشف لكان أولى لكن هذا  
مناسب لقوله أو قتل (قوله انكار لا يرتد ادهم الخ) والارتداد مأخوذ من قوله انقلبتم على أعقابكم  
لأن معناه رجعتهم الى ما كنتم عليه من الكفر وليس ارتداد حقيقة وانما هو تغلب عليهم فيما كان منهم  
من الفرار والانكشاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلامه لهم ولذا افسر الانقلاب بالادبار  
أو الانكار هنا بمعنى أنه لم يكن ذلك ولا ينبغي لا انكار لما وقع أو هو اخبار عما وقع لاهل الردة بعد موته  
وتعريض بما وقع من الهزيمة لشبهه به والمنكر ترتيب الارتداد على خلوه بموت أو قتل والفاء استثنائية أو  
لمجرد التعقيب لا للسببية فانه لا ينسب على خلوه وخلو الرسل ما ذكر بل عكسه وساقى ما يعلم منه جوابه  
(قوله وقيل الفاء للسببية الخ) هذا رد على الزمخشري حيث قال الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة  
التي قبلها على معنى التسبب والهزة لانكار أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سيدا لانقلابهم على أعقابهم بعد  
هلاكهم بموت أو قتل مع علمهم ان خلوا الرسل قبله وبقاء دينهم مقدس كما يجب أن يجعل سبيها للتمسك به من  
محمد صلى الله عليه وسلم لا لانقلاب عنه قال الضرير لا خفاء في أن الفاء تغيد تعليق الجملة الشرطية أعني  
مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الخ تعليقاً على وجه تسببها عن الجملة  
السابقة وترتيبها عليها ونوسط الهزة لانكار ذلك أي لا ينبغي أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سبياً لانقلابهم  
على أعقابهم بعد هلاكهم بل سبياً لتمسكهم بدينه كما هو حاكمكم سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففي  
انقلابهم على أعقابهم تعكيس لوجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا لا يخلو كما خلت الرسل اه فقد

(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منهمكم) ولما  
تجاهدوا وفيه دليل على أن الجهاد فرض  
كفاية والفرق بين الما والم الخ (قوله نصب  
فيما يستقبل وقرئ يعلم بفتح الميم على أن  
أصله يعلم فحذفت النون) ويعلم الصابرين  
نصب باضمار أن على أن الواو للجمع  
وقرئ بالرفع على أن الواو للصلالة كأنه قال  
ولما تجاهدوا وأنتم صابرون (ولقد كنتم  
تمنون الموت) أي الحرب فانهم من أسباب  
الموت أو الموت بالشهادة والخطاب للذين لم  
يشهدوا بدوا وتغنوا أن يشهدوا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من هداية الواعان  
شهادة ابر من الكرامة فألوا يوم احده على  
النجوح (من قبل أن تلقوه) من قبل أن  
تشاهدوه وتعرفوا شدته (فقد رأيتهم  
وأنتم تنظرون) أي فقد رأيتهم معانيين له  
حين قتل دونكم من قبل من اخوانكم وهو  
توخيهم لهم على أنهم قتلوا الحرب وتسبوا لها  
ثم جبنوا وانهم مواعنة أو على غنى الشهادة  
فان في قتلهم غلبة (فان الرسل) فسجلوا  
الارسل قد خلت من قبله الرسل (فان مات أو قتل  
كما خلووا بالموت أو القتل) انكار لا يرتد ادهم  
انقلبتم على أعقابكم (انكار لا يرتد ادهم  
وانقلبهم على أعقابهم عن الدين لخلوه بموت  
أو قتل بعد علمهم بخلو الرسل قبله وبقاء دينهم  
مقدس كما يجب أن يجعل سبياً لانقلابهم على  
أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سبياً لانقلابهم على  
أعقابهم بعد وفاته

جل كلامه على انكار التعقيب لان كلامه صريح فيه ومنهم من حمله على تعقيب الانكار والاول انسب  
 بكلام العلامة ثم اعلم ان صاحب المفتاح رحمه الله صرح بأن هذه الآية من قبيل قصر الافراد اخرجها  
 للكلام على خلاف مقتضى الظاهر يتناول استهظام هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا  
 اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبوي عن الهلاك فقصر على الرسالة نصيا لا تبوي عن الهلاك قال القصر  
 وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني قد دخلت من قبله الرسل حتى كانت لم يجعل وصف قبل ابتداء  
 كلام البيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل في انه يخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعد كما يجب  
 التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بأنه ليس الا رسولا كسائر الرسل سيخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب  
 وجوب دينهم وهو صريح بكلام المصنف رحمه الله ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون  
 المخاطبون منكروين للرسالة فقد أخطأ خطأ ينافي ذلك عن الوصف يعني جملة قد دخلت فانها صالحة لرسول  
 وقيل حال من الضمير فيه والاصح الاول وهو تصحيح للمسلمين وأن من جعله قصرا فراد لم ينظر الى الوصف  
 ومن جعله قصرا قلب نظرية وهو الظاهر وردا لآمال العلامة من أن صاحب المفتاح لم ينظر الى قوله  
 قد دخلت الخ فكأنهم ذهبوا الى أنه صلى الله عليه وسلم رسول ولا يموت فقيل ما هو الا رسول يموت كسائر  
 الرسل وحينئذ لا يترتب عليه الانقلاب فتبطل فائدة الظاهر ولا يطابقه التعريف بهم في قوله فإخوانه الخ  
 كما سيأتي ومن حل التركيب على قصر القلب فقد أخطأ لأنه أثبت الرسالة للمحمد صلى الله عليه وسلم  
 والقوم لم ينكروها والزم اعدادهم لكن المصنف صرح بأنه لم يرتد أحد منهم اه ووجه الرد عليه  
 أن التقييد في عمله وأن من قال بقصر القلب لا خطأ في كلامه كما توهم ثم ان في كلامه بجناس وجهين  
 الاول ان رده على العلامة بخطئة القائل بالقلب انما يتوجه لو علم كلامه حتى يقال انه لاحظ معنى الصفة  
 اولم يلاحظه الثاني انه ادعى لزوم أن جملة قد دخلت مستأنفة وهو بعيد لمخالفته لقواعده في الجمل بعد  
 التكرار والاداعي له أن لو كانت صفة لكان القصر نصبا عليها وهو مخالف لتقريرهم وليس بلازم لجواز  
 أن يكون صفة مؤكدة لمعنى القصر متأخرة عنه في التقدير كقولك ما زيد الا عالم يعلم الدقائق والحقائق فانه  
 لا ينافي القصر الى معنى أنه عالم لا جاهل وهذا تحقيق لطيف في التوابع الواردة في باب القصر وعن ذهب  
 الى القصر القلي الطيبي وتجه في الكشف لكنه لاحظ الصفة فانه قال التركيب من القصر القلي لانه جعل  
 المخاطبين بباب ما بعد ردهم من التكموس على أعقابهم عند الارجاف بقتله صلى الله عليه وسلم كأنهم  
 اعتقدوا أنه ليس حكمه حكم سائر الرسل المتقدمة عليهم الصلاة والسلام في وجوب اتباع دينهم بعد  
 موتهم بل على خلافه فانكر الله عليهم ذلك وبين أن حكمه حكمهم الخ فان قلت كيف يجوزوا قتله صلى الله  
 عليه وسلم مع قوله تعالى والله يصمكم من ان من قلت أجابوا عنه بأنه لا يعلم ذلك كل أحد والعالم به قديهل  
 منه ليهول المقام مع أجوبة آخر (قوله روى انه لما رى الخ) عبد الله بن قيسه بقاء وميم وباء وهذرة  
 وهاء بوزن مينة علم من القمارة وهي الصفر والحقارة وهذا مخالف السابق في قوله ليس لك من الامر شيء  
 من أنه عتبة بن أبي وقاص لكن ابن الجوزي والطبي صححوا هذه الرواية وقوله حتى قتله أي قتل مصعبا  
 رضي الله تعالى عنه والصارخ قبل انه الشيطان ونكفا الناس استهارة بمعنى رجعوا الى عباد الله اسم  
 فعل أي ارجعوا وعباد الله مفعوله وانما زعموا اجتماع وقوله وشذب بينه أي حل وأصل معنى الشذب  
 العقد ثم قالوا شدق عدوه بمعنى أسرع قال ويجوز أن يكون أصله شدق حزامه لا عدوه (قوله بل بضر نفسه)  
 أخذه من توجه النبي الى المفعول فانه يفيد أنه بضر غير الله وليس الانفسه وقوله بالثبات علميه إشارة  
 الى أنه مجازي وضع فيه الشاكرين موضع الشاكرين على الاسلام لانه ناشئ عن يقين قيته وذلك شكره  
 وأنس هو ابن النصر لسابق (قوله لا بعيشته تعالى أباذنه المات الموت الخ) ههنا شيان ما كان له أن  
 يموت وبأذن الله والاول انما يستعمل في الفعل الذي يقدم عليه اختيارا فجعله الرخصى تقيلا بأن  
 أخرج مخرج فعل اختيارى لا يقدم له الا باذن والمراد عدم القدرة عليه والثاني اذن الله وهو مستعار

روى انه لما رى عبد الله بن قيسه الحارثي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجر فكسر  
 ربابيته وشج وجهه فذبح عنه صاحب  
 ابن عيسى رضي الله عنه وكان صاحب  
 الراية حتى قتله ابن قيسه وهو يرى أنه قتل  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد قلت محمدا  
 وصرخ صارخ الا ان محمدا قد قتل فانكفا  
 الناس وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم  
 يدعو الى عباد الله فانما زال به فلا نون من  
 أصحابه رجوه حتى كشفوا عنه المشركين  
 ونفروا الباؤون وقال بعضهم ليت ابن أبي  
 يأخذ لنا أمانا من أبي سفيان وقال الناس  
 من المنافقين لو كان نبيا لما قتل ارجعوا الى  
 اخوانكم ودينكم فقال أنس بن النضر  
 عم أنس بن مالك يا قوم ان كان قتل محمدا  
 رب مجدي لا يموت وما تصنعون بالحياة بعده  
 فقاتلوا على ما قاتل عليه ثم قال اللهم افني  
 أعتذر اليك عما يقولون رابرا اليك منه وشد  
 بسيفه فقتل حتى قتل فترات (ومن يتقلب  
 على عتبة فلن بضر الله شيئا) بازدياده بل  
 بضر نفسه (وسيجزي الله الشاكرين) على  
 نعمة الاسلام بالثبات عليه كأنس واضراب  
 (وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله) الا  
 بعيشته تعالى

أو بآذنه ملك الموت عليه السلام في قبض روحه والمعنى أن لكل نفس أجلا مسمى في علمه تعالى وقضائه لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون بالاجتماع عن القتال والاقدام عليه وفيه تحريض وتشجيع على القتال ووعد للرسول صلى الله عليه وسلم بالحفظ وتأخير الاجل (كتابا) مصدر

مؤكدا للمعنى كتب الموت كتابا (مؤجلا) صفة له أي مؤقلا لا يتقدم ولا يتأخر (ومن يرد ثواب الدنيا فوته منها) تعرض عن شغلهم الغنائم يوم أحد فأن المسلمين حملوا على المشركين وهزمهم وأخذوا ينهاون فلما رأى الرماة ذلك أقبلوا على النهب وخابوا مكانهم فأنهم المشركون وحملوا عليهم من ورائهم فهزمهم (ومن يرد ثواب الآخرة فوته منها) أي من ثوابها (وسخري الشاكرين) الذين شكروا نعم الله سبحانه وزمالي فلم يشغلهم شيء عن الجهاد (وكأين) أصله أي دخلت الكاف عليها وصارت بمعنى كم والنون تنوين أثبت في الخط على غير قياس وقرأ ابن كثير وكأين ككافين ووجهه أنه قلب قلب الكلمة الواحدة كقوله لهم رغبني في أعزى نصارك ككافين ثم حذف الباء الثانية لتخفيف ثم أبدت الباء الأخرى ألفا كما أبدت من طاقين (نبي) بيان له

(٢) قوله والثالثة ككافين هو بوزن ككافين وقوله وموضعها رفع إلى قوله في خبرها أربعة أوجه كذا في نسخ بلغ عددها التواتر وظاهر عدم تحريه وبعبارة السمين بعد ما ذكر مثل ما تقدم وأما ما يتعلق به من حيث التركيب فوضعها رفع بالابتداء وفي خبرها أربعة أوجه أحدها أنه قتل فأن فيه ضمير امرئ فوجها به يهود على المبتدأ والتقدير كثير من الانبياء قتل وعلى هذا يكون معه ربيون جملة في موضع ذنب عن الحال من الضمير في قتل وهو أولى لأنه من قبيل المفردات وأصل الحال والخبر والسفة أن تكون مفردة الثاني أن يكون قتل جملة في موضع جر صفة لنبي ومعه ربيون هو الخبر الوجه الثالث أن يكون الخبر محذوف تقديره في الدنيا أو مضى أو صبر ونحوه وعلى هذا فقوله قتل في محل جر صفة لنبي وصف به صفتين بكونه قتل وبكونه معه ربيون الوجه الرابع أن يكون قتل فارغا من الضمير مستند إلى ربيون وفي هذه الجملة حجة ذاهقة لأن أحدهما أن تكون

للمشيئة والتيسير كما أن الأذن يسر الدخول على المحتجب وبعض شراح الكشاف لم يفرق بينهما وقوله أو بآذنه ملك الموت فيكون الأذن على حقيقته ومفعوله مقدر للعالم به وقوله بالاجتماع عن القتال وادغام ألف ونشر مرتب ووجه التشجيع والوعظ ظاهر (قوله مصدر مؤكدا الخ) أي مؤكدا لعالمه المستفاد من الجملة السابقة والمعنى كتب ذلك الاجل المأذون فيه المعين بآذنه كتابا مؤجلا ولا يضره التوسيف لأنه معلوم مما سبق أيضا فلا يس كل وصف يخرج عن التأكيذ فلا يرد عليه أنه ينافي كون مؤجلا صفة له فتأمل وفسر المرحول به أنه أجل مضروب أو بما لا يتقدم ويتأخر والفرق بينهما مظاهر والتعرض بذكر الدنيا وإن منهم من أرادها والانتهاز من انتهاز الفرصة أي اغتنامها والسرعة إليها والمراد بالشاكرين المريدون للآخرة وفي إجماع جزائهم واستناده إلى الله ما لا يخفى من المبالغة (قوله أصله أي الخ) اختلاف في هذه الكلمة هل هي بسيطة وضعت كذلك ابتداء والنون أصلية والياء ذهب أبو حيان وغيره وعليه فالأمر ظاهر موافق للرسم وقيل إنها كلمة مركبة من أي المونة ولكاف واختلاف في أي هذه فقيل هي أي التي في قولهم أن الرجال وقال ابن جني رحمه الله أنها من قولهم أوى بأوى أو أفا أعلت بالاعلال المشهور وحدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من كم كما حدث في كذا بعد التركيب بمعنى آخر فكلم وكأين بمعنى واحد وعلى هذا فاثبات تنوينها في الوقف والخط على خلاف القياس لأنه نسخ أصلها وفيه الغات أحدها بالتشديد على الأصل والثانية ككافين بوزن ككافين ككاف الفاعل واختلاف في توجيهها فمن المبرد رحمه الله أنها اسم فاعل من كان وهو بعيدا ذلا وجهه لينة ثم لا لإفادتها التكثير وقيل أصلها المشددة فقد تمت الباء المشددة على الهمزة ثم حذف الباء الأولى لتخفيف فقلت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو الثانية لثقلها بالحركة وقلت الباء الساكنة ألفا كما في آية وتظهر في حذف إحدى الباءين وقلب الأخرى الفادون القلب المكافى طاقى في النسبة إلى طاقى اسم قبيلة فأن أصله طيشي بياءين مشدودتين بينهما همزة فحذفت إحدى الباءين كما مر وقلت الأخرى ألفا فقلت طاقى وقيل أن إحدى الباءين حذفت قبل القلب ثم قدمت وقلت (٢) والثالثة ككافين بياء بعد الهمزة ووجهها قرأ ابن محبص رحمه الله الرابعة ككافين بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة الخالصة ككافين بكاف مفتوحة وهمزة مكسورة ونون قال

ككافين من صديق خلته صادق الإخلا \* أبان اخباري أنه لم يداهن وتفصيله في الدر المنصور. والكشاف لا متعلق لها والخروجها عن معناها من قال به فقد تعسف وموضعها رفع بالابتداء والخبر قتل وضميرها لجمع وبفرد نظر اللفظ والمعنى فمعه ربيون جملة حالية من ضمير قتل أو من نبي لتخصيصه بالصفة أو معه حال وربيون فاعله أوجه قتل صفة نبي ومعه ربيون خبر أو معه ربيون فاعله أو الخبر محذوف تقديره مضى ونحوه وإن كان ربيون نائب فاعل قتل فالجملة خبراً أو صفة نبي والخبر محذوف في خبرها أربعة أوجه وإذا أسند القتل إلى النبي ورد عليه أنه ينافي قوله أن النصر سلسل فأنما أن يكون المقول من الانبياء والموعود بنصرهم الرسل أو هو عام كما صرح به في بعض الروايات والمراد بنصرهم نصرهم في الحروب فلا ينافي قتلهم في غيرها واليه ذهب الحسن وابن جبير وجماعة فقالوا لا نعلم نبياً قتل في حرب واليه مال (مختصر) أو المراد بنصرهم بأعلاء كلمتهم ونحوه لأعلى الأعداء مطلقاً وقوله ككافين جراً على معتادهم في إبدال الهمزة في الموازن بالعين لتخفيفها لفظاً وخطاً كما بينوه في الصرف وقولهم رغبني بتقديم الراء في لعمري لغة فيه نادرة كضم العير وهو قسم والتخفيف به لتصرفهم في المركب كالمفرد وقوله فركبتي بكاف بياء مفتوحة وهمزة مكسورة ونون والتخفيف بطاقى موجهه (قوله بيان له) يعني أنه تمييز لكافين ككافين ولا ككافين الجزين وزعم بعضهم أنها لازمة ورد أنه ورد منصوباً في قوله

اطرد اليأس بالرجاء فكافين \* أملاجه يسره بعد عمر

خبر الكافين والثاني أن تكون في محل جر (شهاب ث) صفة لنبي والخبر محذوف على ما تقدم وأدغام حذف الخبر ضعيف لاسيما في الكلام بدون أه نقلنا من الجمل جل الله أحوالنا وقوله وهمزة مكسورة فيه وقفة فأنما مفتوحة في المقلوب عنه اه مصححه



لامبالغة وقرأ ابن كثير ونافع وباعور  
وبعقوب قتل واسناده الى ربيون أو ضمير  
النبي ومعريون حال منه ويؤيد الاول  
أنه قرئ بالتشديد وقرئ ربيون بالفتح على  
الاصل وبالضم وهو من تقييرات النسب  
كالمعري (فأقترأوا لم ينكس جدهم لما أصابهم  
من قتل النبي أو بعضهم) وما ضعفوا عن  
العدو في الدين (وما استكانوا) وما  
خضعوا للعدو وأصله استمكن من  
العدو لأن الخاضع يسكن صاحبه  
ليفعل به ما يريد والالف من اشباع الفتحة  
أو استكون من الكون لأنه يطلب من  
نفسه أن يكون لم يخضع له وهذا تعريض  
بما أصابهم عند الارجاف بقتله صلى الله  
عليه وسلم (واقه يجب الصابرين) فينصرهم  
ويعظم قدرهم (وما كان قولهم إلا أن قالوا  
ربنا اغفر لنا ذنوبنا وأمرنا في أمرنا وبنت  
أقدامنا وأفسرنا على القوم الكافرين) أي  
وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم في الدين  
وكوثرهم وبانيين إلا هذا القول وهو إضافة  
الذنوب والاسراف الى أنفسهم هم هضمها  
وإضافة لما أصابهم الى سوء أعمالهم  
والاستغفار عنهم ثم طلب التثبيت في مواطن  
الحرب والنصر على العدو وليكون عن  
خضوع وطهارة فيكون أقرب الى الإجابة  
وأنما جعل قولهم خيرا لأن قالوا أعرف  
لدلائمه على جهة النسبة وزمان الحدث  
(فأتاهم الله ثواب الدنيا وسن ثواب  
الآخرة والله يحب المحسنين) فأتاهم الله  
بسبب الاستغفار والعباد الى الله سبحانه  
وتعالى النصر والغنية والزوجه من الذكر  
في الدنيا والآخرة والنعيم في الآخرة وخص  
ثوابها بالحسن اشعارا بفضل وأنه المعتد به  
عند الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا  
انطيعوا الذين كفروا يردكم أي الى  
الكفر) على أعقابكم تنقلبوا خاسرين  
نزلت في قول المنافقين للمؤمنين عند  
الهيمنة ارجعوا الى دينكم وأخوانكم ولو كان محمد نبيا لما قتل وقبل ان تستكبروا الاي سفيان واشياؤه تستأمنوهم يردكم  
الى دينهم وقيل عام في مطاوعة الكفرة والنزول على حكمهم فانه يستعز الى موافقتهم

وأما جزمه بالاضافة فمتنع للتسوية أو صورته ولا تجز بحرف خلا فالابن قتيبة وابن عصفور وهذا  
التكثير في الاكثر وترد لاسنادهام نادرا (قوله ربانيون الخ) يعني أنه منسوب الى الرب كربياني  
والمراد به عالم زاهد والضم والكسر على هذا اختلاف للقياس والفتح وافق له وبها قرئ وقبل الضم  
والكسر منسوب الى الربة بالضم والكسر لغتان فيه بمعنى الجماعة وباء النسبة للمبالغة كالحري ومن قال  
معناه الكثير العلم من ربابير بوفقد خطأ لاختلاف المادتين وقوله منسوب الى الربة أي بالكسر  
بناء على أن الضم ليس لغة فيها ومنهم من قال انه لغة كجزم وقوله ويؤيد الاول الخ لأن التضعيف  
للتكثير وهو ينافي مع اسناده الى النبي واعتبار المعنى فيه أو رجوعه الى كائين خلاف الظاهر وأيد أيضا  
بما مر من أنه لم يقتل نبي في حرب قط (قوله فاقترأوا الخ) جدهم بكسر الجيم يعني اجتمع جدهم  
ولو قرئ بالحاء المهملة على انه كناية عن عدم الضعف لم يعد وقوله من قتل النبي بناء على الوجه الثاني  
لانه أبلغ وأظهر في الضعف وقيل انه على الوجهين لأن قتل الربيين به يفيد قتله أيضا فهو ضرب زيد  
مع عمرو وقوله أو بعضهم إشارة الى أن اسناد القتل اليهم يعني قتل بعضهم أو أكثرهم كما يقال  
قتل بوقلان اذا وقع القتل فيهم ونسرا لوهم يعني القتل يكون ضعفا وتأسيسا والافاصل  
معناه الضعف وفسر الضعف بالضعف عن العدو وهو عدم المقاومة أو في الدين بأن يتغير اعتقادهم  
لعدم النصر كما مر من قولهم لو كان نبيا لما غلب وهذا ناظر لما مر (قوله وما خضعوا للعدو وقاصله الخ)  
استمكن بمعنى تضرع أو خضع واختلف فيه هل هو من السكون فوزنه افتد هل لأن الخاضع  
يسكن ان خضع له فالله للاشباع وهو لا يختص بالضرورة كما قيل أو من الكون فوزنه  
استفعل وألفه منقلبة عن واو السجين من يذلة فلما كسد كانه طلب من نفسه أن يكون لمن قهره  
وقيل لانه كعدم فهو يطلب من نفسه الوجود فقوله أن يكون بالقوة والتحصين وجه التعريض  
ظاهر وقيل انه من قول العرب بات فلان مكينة سواء أي بحالة سيئة أو من كانه يكينه اذا ذله فانه  
الازهرى وأبو علي فالله منقلبة عن باء وقوله فينصرهم الخ لأن محبة الله للعبد انما هي بفعل ما يريد  
وهذا هو المناسب هنا (قوله وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم الخ) الثبات والقوة يستفادان من عدم  
الفترة والضعف والربانيون من قوله ربيون على لغة الاول والاسراف تجاوز في فعل ما يجب والذنب  
عالم فيه وفي التخصيص وقيل انه يقابل الاسراف وكلاهما مذموم وقوله ليكون عن خضوع يجعلهم  
أنفسهم مذنبه مسرفة وطهارة يعني من الذنوب بالمغفرة وهو أقرب الاجابة وقوله ليكون تعليل  
أتم بطلب التثبيت من ثم (قوله وانما جعل قولهم خبر الخ) الجمهور على نصب قولهم خبرا وأن وما  
معها اسم وعن عاصم عكسه ورجحت الاولى بأنه اذا اجتمع معرقان فلا عيب أن يجتمع ليعرف  
بحكموم عليه والمصدر المؤول أعرف لانه بمنزلة المضمرا اذا لا يوصف ولا ينكر والثاني ليس بمسئل لانه قد  
ينكر كما في وما كان هذا القرآن أن يفترى أي افتراء وقد صرح به في شرح التمهيل ووجهه المصنف  
بدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث وجهة النسبة هي الفاعلية والمفعولية والحدث مستفاد  
من الفعل فهو يدل على زيادة معنى وهو كونه صادرا عنهم في الماضي فيكون أكثر تعينا وهو  
يقتضي زيادة التعريف بخلاف إضافة المصدر الصريح فانها لا تدل على ذلك صريحا ومعنى ما كان  
ما صبح وما استقام وفي الاتصاف ان فائدة دخول كالمبالغة في نفي الذل الدال عليه باعتبار  
الكون (قوله فأتاهم الله بسبب الاستغفار الخ) اللبأوزن المذكر بمعنى الاتجاء وهو مأخوذ  
من الدعاء والتضرع والنصر والغنية الخ ما فيه من أمور الدنيا فغير لثوابها وما يتعلق بالآخرة  
من ثواب الآخرة والاعتداده من وصفه بالحسن حتى كان ماعداه ايم بحسن عنده والسيبة تستفاد  
من القاء (قوله نزات في قول المنافقين الخ) فالمراد بالكافرين المنافقون وقولهم ما قبل ارجاف منهم  
والالم يقع قتله وعلى القول الآخر اطاعة الخضوع والانقياد لما مر ويستعز بمعنى يقتضي جزمهم وقوله

(بل الله مولاكم) ناصركم وقرئ بالنصب على تقدير بل أطيعوا الله مولاكم (وهو خير ٧١ اناصر من) فاستغوا به عن ولاية غيره ونصره (سنلقى

في قلوب الذين كفروا الرعب) يريد ما قذف  
في قلوبهم من الخوف يوم أحد حتى تركوا  
القتال ورجعوا من غير سبب ونادى أبو  
سفيان يا محمد وعده ناموسم بدركا بل ان  
ثبت قتال عليه الصلاة والسلام ان شاء الله  
تعالى وقبل لما رجعوا وكفوا بعض الطريق  
نهم واوعزموا ان يعودوا عليهم ليستأصلوهم  
فألقى الله الرعب في قلوبهم وقرأ ابن عامر  
والكسائي ويعقوب بالضم على الاصل  
في كل القرآن (بما أشركوا بالله) بسبب  
أنشركم به (ما لم ينزل به سلطانا) أى آلهة  
ليس على أنشركها حجة ولم ينزل عليهم به  
سلطان وهو كقوله

ولا ترى الضب بها ينحجر

وأصل اللطنة القوة ومنه السليط لقوة  
اشتماله والسلطة لحدّة اللسان (ومأواهم  
النار ومن منوى الظالمين) أى منواهم  
فوضع الظاهر وضع المضمر للتعليل والتعليل  
(واقد صدقكم الله وعده) أى وعده إياهم  
بالنصر بشرط التقوى والصبر وكان كذلك حتى  
خلف الرماة فإن المشركين لما أقبلوا جاهدوا  
الرماة برشوقهم بالنبل والباقيون بضربهم  
بالسيف حتى انهزموا والمسالمون على آثارهم  
(اذنحونهم باذنه) تقتلونهم من حسه اذا  
أبطل حسه (حتى اذا قلتم) جبنتم وضعف  
رأيكم أو ملتم الى الغيبة فان الحرص من  
ضعف العقل (وتنازعتم في الامر) يعنى  
اختلاف الرماة بين انهزم المشركون فقال  
بعضهم فاموقفنا ههنا وقال آخرون لا نخالف  
أمر الرسول فنبت مكانه أميرهم في فردون  
العشرة ونفرا الباقيون للذهب وهو المعنى  
بقوله (وعصيتهم من بعد ما أراكم متحجبون)  
من الظفر والغنية وانهم زام العدو وجواب  
اذا محذوف وهو امتنعكم (منكم من  
يريد الدنيا) وهم التاركون المركز للغنية  
(ومنكم من يريد الآخرة) وهم الثابتون  
محافظة على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم  
(ثم صرفكم عنهم) ثم كفكم عنهم حتى حالت

بالنصب أى نصب الجلالة وقيل هو عام الخ فالخطاب هم المؤمنون جميعا والخطاب على الاقل  
الصحابة والكافرون للعهد والمعهود تأملوا قوتهم والنصارى والمشركون وقوله عن ولاية  
غيره هو أبو سفيان وما عدها من الكفرة (قوله يريد ما قذف الخ) فالرعب رعب المؤمنين بأحد قيل  
وبنا فيه الذين الآن يحمل على التأكيد ولقابل يعنى للعام القابل وليستأصلوهم يعنى ليقتلوهم جميعا  
ورفعوهم من أصلهم وعلى هذا فالرعب رعب المشركين وقوله بالضم أى ضم غير الرعب وهى الاصل  
والسكون للتخفيف وقيل هما الغتان وقيل الاصل السكون والضم لا اتباع (قوله بسبب أنشركم به  
الخ) قال الباقية وما صدق به وآلهة تفسيرها وحجة تفصيلها لانها به يتقوى على الخصم فالتون  
زائدة والسليط الزيت أو دهن السمسم وقيل التون أصلية وقوله ولا ترى الضب بها ينحجر أى يدخل  
بحرا وهو شاهد ما فيه انتفاء المقيده لانتفاء قيمه اللازم وهذا كقولهم السالبة لا تقتضى وجودا الموضوع  
لخاصة أنه سلب لا يقتضى وجود الموضوع وهو في وصف مغارة وأوله لا ينزع الارنب أهوالها  
أى لا ضب بها حتى ينحجر ولا حجة حتى ينزلها فالمراد فيها جميعا (قوله أى منواهم فوضع الظاهر الخ)  
فالتعليل من جعلهم ظالمين والتعليل من التعبير بالمشتق فانه يقتضى أن مأخذة له الحكم كما مر (قوله  
أى وعده إياهم بالنصر الخ) يعنى أن المصدر مضاف لفاعله وصدق يتعدى لفعولين وقديته ذى لواحد  
وهذا الإشارة الى ما مر في قوله ان نصبروا وتتقوا الخ ومعنى يشقونهم برمونهم بالسهم والرماة جمع رام  
فالمراد بالوعد النصر المشروط بما ذكر وقوله تقتلونهم أصل معنى حسه أصاب حاسته باقة فابطلها مثل  
كبدته ولذا عبر به عن القتل وقيل للقتل حسيب ومنه جراد محسوس اذا طبع كله عن الراغب رحمه  
الله ومن لم يقف عليه استبعده وأصل معنى القتل الضعف وضعف القلب بالجلين والحرص من ضعف  
العقل واليقين وكذا ضعف الرأى من ضعف العقل فلذلك فسرهابها وقوله فنبت مكانه أى في مكانه  
ولزمه والمعنى كالرضى بمعنى المقصود ومن الظفر والغنية بيان لما فاعل أراكم الله (قوله وجواب  
اذا محذوف وهو امتنعكم الخ) فى حتى هذه قولان قبل حرف جر يعنى الى ومتعلقة بها تحبونهم أو صدقكم  
أو محذوف تقديره دام لكم ذلك وقيل حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية من اذا وما بعدها  
وجوابها قبل تنازعتم والواو زائدة وقيل صرفكم ونم زائدة وهو ضعيف جدا والصحيح أنه محذوف  
وقدره ابن عطية انهزمتم والزحشرى منعكم نصره وأبو البقاء بان لكم أمركم بدليل ما بعده وقدره  
المصنف رحمه الله امتنعكم وقدره أبو جيان انقسمتم قسمين ولكل وجهة والمركز مكانهم الذى  
أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلزومه (قوله كفكم عنهم الخ) أى بترك القتال وتحول الحال من  
الغلبة الى ضدها والمراد بالابتلاء الامتحان وهو استعارة تمثيلية أى بعاملكم معاملة من يجتصن لبيين  
أمركم والا فلا متصان على الله محال وقوله والمعلم من ندمهم أى فانه سبب للعفو يقتضى الفضل والكرم  
فالمراد بالفضل محض الفضل لقابل ما بعده وادبل يعنى جعل الدولة أمالهم وأما عليهم (قوله أو بعقد  
كاذك الخ) هذا على قراءة الياء التحتية المذمومة وفي الكشاف ظاهر وأما على قراءة الخطاب فقيل  
انه مشكل اذ يعبر المعنى اذ كرا بعد اذ تصعدون يعنى لما فيه من خطابين بدون عطف فالصواب اذ كروا  
واجيب بأن المراد اذ كرجس هذا الفعل فيقدر اذ كروا لا اذكر ويحتمل أن يكون من قبيل يا أيها النبي  
اذا طلقتم النساء ولا يجتنى أنه خلاف الظاهر قد نسخ لنا أن ذكر متضمن اعنى القول والمعنى قل لهم حين  
تصعدون الخ ومنه لا يمنع فيه كما تقول قل زيد أقول كذا فان الخطاب المحكى مقصود لقطعه  
فلا يشافى القاعدة المذمومة وهم غفلوا عنه فتأمل وأشار الى أن الصعود هنا يعنى الذهاب فى الارض  
مطلقا وأصله الذهاب الى جهة العلو ويقابله الانحدار وظاهر كلامهم الفرق بين الصعود والنهوض فانه  
الذهاب فى العلو وهو الذهاب مطلقا وفيه نظر وقيل انه إشارة الى غلوهم فيما تحذرونه كقوله لهم  
أبعدت في كذا وأرقت فيه مراتي فكانه قال اذا بعدتم في استغفار الخوف والاستمرار على

الحال فقلواكم (ايبتليكم) على المصائب ويختص ثباتكم على الايمان عندها (ولقد عني عنكم) تنصلا ولما علم من ندمهم على الخصال (والله ذو الفضل على  
المؤمنين) يفضل عليهم بالعفو أو فى الاجوال كاه اسوا أدبل لهم أو عاينهم اذ الابتلاء أيضا رحمة (اذ تصعدون) متعلق بصرفكم أو يبتليكم أو بعقد وكذا ك

والاصعاد الذهاب والابعاد في الارض يقال اصعدنا فامن مسكة الى المدينة (ولا تلون على أحد) لا يقف أحد لا حاد ولا يفتطره (والرسول يدعركم) كان يقول الى عباد الله الى عباد الله انارسل الله ٧٢ من يكرهه الجنة (في آخركم) في سافتمكم أوجاعكم لكم الاخرى (فانابكم غابكم)

اكيدا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم) عطف على صرفكم والمعنى بخازاكم الله عن فشلكم وعصيانكم غما متلا بغم من الاغتمام بالقتل والجرح وظفر المشركين والارجاف بقتل الرسول صلى الله عليه وسلم او بخازاكم غماد بيب غم اذ فقوه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصيانكم له لتتمنوا على الصبر في الشدائد فلا تحزنوا فيما بعد على نفع فائت وضرب لاحق وقبل لا مزيدة والماء في لتأسفوا على ما فاتكم من الظفر والغنية وعلى ما اصابكم من الجرح والهزيمة عقوبة لكم وقبل الضمير في فانابكم للرسول صلى الله عليه وسلم أي فأساكم في الاغتمام فاغتم غمنازل عليكم كما اغتمتم غمنازل عليه ولم ينز بكم على عصيانكم نسبية لكم كي لا تحزنوا على ما فاتكم من النصر ولا على ما اصابكم من الهزيمة (واقه خير بما تعملون) عليم باعمالكم وبما قصدتم بها (ثم انزل عليكم من به دال الغم أمانة نعاسا) انزل الله عليكم الامن حتى أخذكم النعاس وعن أبي طلحة غشينا النعاس في المصاف حتى كان السيف يسقط من يدا حدافيا خذتم يسقط فباخذوا والامنة الامن نصب على المفعول ونعاسا بدل منها أو هو المفعول وأمانة حال منه متقدمة أو مفعول له أو حال من الغاطيين بمعنى ذوى أمانة أو على انه جمع آمن كبار وبررة وقرئ أمانة بسكون الميم كأنها المزة من الامن (يفشي طائفة منكم) أي النعاس وقرأ حمزة والكسائي بالتأمرذا على الامنة والطائفة المؤمنون حقا (وطائفة) هم المنافقون (قد أهتمهم أنفسهم) أو قعتم أنفسهم في الهموم أو ما يهتمهم الالهم أنفسهم وطلب خلاصها (يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية) صفة أخرى لطائفة أو حال أو استئناف على وجه البيان لما قبله وغير الحق نصب على المصدر أي يظنون بالله غير الحق الذي يحق أن يظن به

الهزيمة وقوله الاصعاد اشارة الى أن القراءة المشهورة بضم حرف المضارعة وقرئ بفتحها والهمزة فيه للدخول نحو أصبح اذا دخل في الصباح (قوله لا يقف أحد لا حاد لا حاد) يعني أنه من لوى بمعنى عطف فالمراد به وقف وانتظر لان من شأن المنتظر أن يلوى عنه فـه وفسر أيضا بالترجعون وهو قريب منه وقرئ تلون وتقدم فوجيها ومعنى من بـ من يرجع وأخرى مقابل أولى والمراد الساقية من العسكر أو جماعة أخرى مطلقا وقوله عطف على صرفكم قيل عليه أن فيه طول الفصل بين المتعاطفين فالظاهر عطفه على تصعدون وهو وان كان مضارعا فظافه وماض معنى لاضافة اذ اليه وقيل انابكم ضمير الله وقيل الرسول صلى الله عليه وسلم كما سأل في رجاكم تفـير لا تابكم ومتعلقه محذوف تقديره ما ذكر (قوله غماد بيب غم) يعني أن الباء للمصاحبة والظرف مستقر والغم والاول المتل والجرح والثاني الارجاف بقتل النبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقول وغلبة المشركين لان الظفر كان للمؤمنين والارجاف هو الاخبار بما يورث الاضطراب من الاخبار الكاذبة ويقال لا كاذب اراجيف وحقته الاضطراب فقط وقوله او بخازاكم الخ قالوا فيه سببية متعلقة بأنابكم والغم الاول للصعابة رضى الله عنهم بالقتل ونحوه والثاني للرسول صلى الله عليه وسلم بخالفه أمره (قوله لتتمنوا الخ) التمرن مزاولا لأمر واعتياده ولما كان الغم المضاعف سيدا للحنن لاعدمه أو له بما ذكر لان من اعتاد شيئا صار طبيعة له لا يؤلمه ويحزنه وعلى الزيادة ظاهر ولا يخفى أن تأكيدها وتكريرها يهدد الزيادة (قوله وقيل الضمير في فانابكم للرسول صلى الله عليه وسلم) هذا خلاف الظاهر ولذا أخره ورضه والمراد بأنابكم أساكم بالهمز والمداى جعلكم اسوة له متساوين في الحزن واللغة القصيدة فيه آسى وأما رمى فقبيل مولدة وقيل ردية وعليه فالتعادل ظاهر وعلى الاول الاثابة بخازكم الجازاة أو تهكم على حد نحية فيهم ضرب وجميع والتعريب التعمير والاستقصاء في اللوم وقوله عليم الخ تفسير لخبر وفي نسخة عالم (قوله أنزل الله عليكم الامن حتى أخذكم النعاس الخ) هذا بيان لمحصل المعنى وقوله وعن أبي طلحة الخ حديث صحيح رواه البخاري واختلف في الأمانة فقيل مصدر كالتعانة بدليل قراءة السكون وقيل جمع آمن كبرية وقوله كأنها المزة انما لهم كأنها الانهم بقصد بهما مزة من الامن وانما المقصود الامن مطلقا لكن لوقوعها في زمان يسير شئت بالمرّة والبدل هنا يدل اشغال وعلى الحالة لا يضركم كونهم امن التكررة لتقدمها وعلى أنه مفعول له فالامن بمعنى كونهم آمنين ليحدد فاعلها فلا يرد ما اعترض به عليه لكن يلزمه تقديم معمول المصدر عليه وهذه عادة الله مع المؤمنين جعل النعاس في الحرب علامة للظفر وقد وقع كذلك اعلى رضى الله تعالى عنه في صفين وهو من الواردات الرحانية والسكينة (قوله أو قعتم أنفسهم في الهموم الخ) يعني أن أهمهم اما بمعنى جعله ذاهم وحزن أو جعله مهملا ومقصودا وهذا من الاول لان ما يعنى به يحصل الهم لاهمه وكلاهما منقول عن الانهري فان كان من الاول فالمعنى أن أنفسهم أو قعتم في الحزن وان كان من الثاني فالمعنى ما يهتمهم الا أنفسهم لا النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والهموم مستقادم المقام (قوله صفة أخرى الخ) الجاهلية من ضمير أهمهم لامن المبني دار قوله غير بالنصب على المصدرية المؤكدة لانه يجب ما يضاف اليه فلذا قدر غير الحق وقوله الذي يحق أن يظن به تفسير للحق وضمير يظن لظن فالاستناد مجازي كتحديد فلا يتوهم أنه يقتضى أن الظن بمعنى المظنون فيكون مفعولا به لا مفعولا مطلقا (قوله الظن المختص الخ) اضافته ائامن اضافية الموصوف الى مصدر صفته ومعناها الاختصاص بالجاهلية كرجل صدق وحاتم الجود ففى على معنى اللام أى المختص بالصدق والجود فالباء مصدرية والتاء للتأنيث اللازم له وأمن اضافية المصدر لفاعله أى ظن أهل الجاهلية أى الشرك والجهل بالله وهى اختصاصية حقيقية أيضا والى هذا أشار المصنف رحمه الله (قوله يقولون أى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بدل من يظنون الخ) قالوا من كان حاضرا من المنافقين للنبي صلى

أن يظن به وظن الجاهلية بدله وهو الظن المختص بالله الجاهلية وأهلها (يقولون) أى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بدل من يظنون الله

الله عليه وسلم وعلى الثاني القائل بعض المناققين لبعض وعن العلامة أن قوله يقولون هل لنا  
 الخ تفسير لفظتون وترجمة له والاستفهام لا يكون ترجمة للخبر كما لا يصح أن تقول أخبرني زيد قال لي  
 لا تذهب وكذلك كل ما لا يطابق فيه كقولها في قال لي اضرب وأمرني قال لي لا تضرب ومن هذا المثال  
 يظهر أن ما يترجم من أن البديل يقولون وهو خبر ليس بشئ وتحققه أن المطابقة بين الحكاية والحكي  
 واجبة وحاصل السؤال أن متعلق الظن النسبة التصديقية فكيف يقع الاستفهام ترجمة له والجواب  
 أن الاستفهام طلب علم فيما يشك أو يظن فإزان يكون متعلق الظن وتحققه أن الظن أو العلم متعلق  
 بما يقال في جواب ذلك الاستفهام وهذا كما يقول لك صدقك هل تسعني في كذا فتقول ظننت بنا سؤا  
 إشارة إلى أنه كان يجب عليه القطع بالأسعاف ولا يجعله مورد الاستفهام الثاني عن الظن الفاسد  
 وفي الآية وجه آخر وهو أن الاستفهام إنكارى لا حقيقى فهو خبر وأثر الأول لأن هذا يدفعه أنهم  
 أخفوا أقولهم لو كان لنا من الأمر شئ وهذا السؤال على القول الأول وأما على الثاني وهو أن معنى هل  
 لنا من تلك من التدبير فلا ورود له وإنما ظن السوء وتصويرهم رأى عبد الله ومن تبعه وقوله أنا من عندنا إشارة  
 إلى أن الاستفهام غير حقيقى وما بعده إشارة إلى أنه على ظاهره (قوله أى الغلبة الحقيقية الخ) فالأمر  
 بمعنى المبال والسؤال والمراد ما ذكر وقوله وأولياته إشارة إلى أن كون الغلبة لله كناية عن غلبته وأولياته  
 وحزبه لكونهم من الله فكان فعلهم فعله أو الأمر بمعنى القضاء أى القضاء مخصوص به لا يشار إليه غيره  
 فيفعل ما يريد (قوله حال من ضمير يقولون الخ) وأما جعله حال من فاعل قل والباطل فلا يخفى حاله وفسر  
 يقولون بالقول النفسى أو يقول بعضهم بعض لأنه لو كان جهار لم يكونوا منافقين وأما الاستئناف  
 فى جواب سؤال كانه قبل ما الذى أخفوه قبل وهو أ جود لكثرة قوائده وقلة الاعتراض بين الحال وذبحها  
 ولا يبدل الحال حال ولا مقارنة بينهم الترتيب على ما قبله لانه لا يجمع قولان من متكلم واحد لأن زمان  
 الحال المقارن ليس مبنيا على التضييق مع أن القول إذا كان نفسيا لا يتأتى هذا التوجيه وقوله كما وعد  
 الخ إشارة إلى تفسير الأمر السابق بالنصر والظفر وقوله أو لو كان لنا اختياره بقى على تفسيره هل لنا  
 بنا من عندنا من التدبير وهو رأى ابن أبى بعود الخروج من المدينة فقوله لم نخرج أى لم نخرج بالمدينة (قوله لما  
 غلبنا وما قتل من قتل الخ) القائلون ليسوا بمن قتل لاستحالة قتلهم بقاينا وقتل منا على أن القتل بمعنى  
 المغلوبة أو الاستناد بجأزى باستناد ما للبعض للكل (قوله أى نخرج الذين قد رآهم الخ) المضاجع  
 إن كان بمعنى المرافقة فهو استعارة للمصارع وإن كان بمعنى محل امتداد اليد من مطلقا للحي والميت فهو  
 حقيقة وقوله لا معقب لحكمه أى لا يأتى بعده ما يغيره فان قلت كيف يكونون جميعا فى يوت المدينة  
 مع بروز المقتولين إلى أحد قلت المراد بكونهم فى يوتهم ولم يخرجوا للقتال بمجملتهم وهو لا ينافى خروج  
 بعضهم لأمر آخر وأما أن المراد بمن كتب عليهم القتل الكفار الذين قتلهم بأن يخرجوا من عسكرهم  
 ويدخلوا عليهم المدينة فيقتلهم فى يوتهم بحيث لا يفيدهم الحصن كما قيل فبعد لأن الظاهر من عليهم  
 أنهم مقتولون لا قاتلون (قوله وليمتحن الله ما فى صدوركم الخ) تقدم أن الامتحان مجاز عن الاظهار  
 وأن مثل هذا التركيب متعلق بمعال معطوف على ما قبله من مجموع الشرطية أو جوابها والظاهر  
 أنه معطوف على أنزل عليكم ولا فصل بينهم إلا ما بعده إلى هنا من متعلقات المعطوف عليه أو على أنه  
 أخرى محذوفة وأما معطوفه على الكى لا يفيد ونوسط تلك الامور محتاج إلى تكتنه وقوله من الاخلاص  
 والافتاق يدل على أنه عند معطوف على أنزل وأنه عام للظانقين والزخشرى جعله للمؤمنين فقط لأنهم  
 المعتد بهم ولأن اظهار حالهم مظهر لغيرهم فمما قيل انه يدل على أن الخطاب فى هذه الآية للمؤمنين  
 والمنافقين معا فان اظهار الاخلاص يناسب المؤمنين واظهار النفاق يناسب المنافقين وسوق الآية  
 على أنه للمنافقين لأنهم القائلون لو كان لنا الخ وصاحب السيف شاف جهله للمؤمنين والاعتراض  
 عليه أقوى ليس له وجه مع كون السيف على أن الخطاب للمنافقين لا وجه له مع قوله وليمتحن وقد

(هل لنا من الأمر من شئ) هل لنا من الأمر  
 الله ووعده من النصر والظفر نصيب قط  
 وقيل أخبر ابن أبى بقتل بنى الخزرج فقال  
 ذلك والعنى أنا من عندنا تدبيرنا فنفسنا ونصرنا  
 باختيارنا فلم يبق لنا من الأمر شئ أو هل يزل  
 عن هذا القهر فبكون لنا من الأمر  
 شئ (قل ان الأمر كله لله) أى الغلبة الحقيقية لله  
 تعالى وأولياته فان حزب الله هم الغالبون  
 أو القضاء به يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وهو  
 اعتراض وقرا أبو عمرو ويعقوب كله بالرفع على  
 الابتداء (يخفون فى أنفسهم ما لا يبدون لك)  
 حال من ضمير يقولون أى يقولون مظهرين  
 أنهم مترصدون طالبون للنصرة مبطلين  
 الانكار والتكذيب (يقولون) أى فى أنفسهم  
 وإذا خـ لا بعضهم إلى بعض وهو يدل من  
 يخفون أو استئناف على وجه البيان له  
 (لو كان لنا من الأمر شئ) كما وعد محمد صلى  
 الله عليه وسلم أو زعم أن الأمر كله لله  
 ولا أولياته ولو كان لنا اختياره بقى على  
 كان رأى ابن أبى وفيه (ما قتلنا هنا) لما  
 غلبنا وما قتل من قتل منى هذه المعركة (قل  
 لو كنتم فى بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم  
 القتل إلى المضاجع) أى يخرج الذين قد ر  
 الله عليهم القتل وكتب فى الأوج المحفوظ  
 إلى مصارعهم ولم تنفعهم الإقامة بالمدينة ولم  
 ينج منهم أحد فانه قد رآهم بغيرهم  
 سابق قضائه لا معقب لحكمه (وليمتن الله ما  
 فى صدوركم) وليمتحن الله ما فى صدوركم ويظهر  
 سرايرهم من الاخلاص والنفاق وهو علة  
 فعل محذوف أى وفعل ذلك ليتلى أو عطف  
 على محذوف أى لبرز لانتفاذ القضاء أو لمصالح  
 جهة ولا يتبلا أو على قوله ليعلموا

اعترف به القائل كاسياني وهو الذي حل الزمخشري على تخصيصه بالمؤمنين فله دوره (قوله وليكشفه  
 ويعينه الخ) قد مر معنى التعميم واستاده في النظم سابقا للمؤمنين يقتضي ترجيح الوجه الثاني الذي  
 اقتصر عليه الزمخشري وعلى التعميم يفسر بالتمييز المراد بما في قلوبهم الاعتقاد ولذا قال ما في قلوبكم  
 ولم يقل قلوبكم ولا يرده عليه أن الخطاب للمنافقين وهو لا يناسب التخصيص من الوسواس كما مر وذات  
 الصدور ما في القلوب التي فيها جعلها لتفكرها منها كأنها مالكة لها وقبده بقوله قبل اظهارها دلالة صيغة  
 المسالفة عليه اذ بعد ابدانها لا تكون كذلك وجعله وعدا ووعدا بناء على العموم الذي ارتضاه والعالم  
 بالنفقات لا يحتاج الى الامتحان والتجربة فهذا دليل على أنه تمثيل كما مر (قوله يعني ان الذين انهمزوا  
 يوم أحد الخ) في الكشف استراهم طلب منهم الزوال ودعاهم اليه ببعض ما كسبوا من ذنوبهم أي ان  
 المنهمز من بأحد كان السبب في قولهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطان فاقترفوا ذنوبا فلذلك منعهم التأييد  
 وتقوية القلوب حتى تولوا يعني أن التولي غير الاستلزال وقيل استلزال الشيطان اياهم هو التولي وانما  
 دعاهم اليه بذنوب تقدمت لهم لأن الذنب يجزئ الذنب كما أن الطاعة تجزئ الطاعة وقال الحسن استلزالهم  
 بقبول ما زين لهم من الهزيمة وقيل بعض ما كسبوا ترك المركز الذي أمرهم به صلى الله عليه وسلم فجزهم  
 ذلك الى الهزيمة وقيل ذكرهم خطاياهم تركوا الفاء الله معها فآخرها الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ويجهادوا  
 على حال مرضية وقوله ببعض ما كسبوا كقوله وبه فواعن كثير يعني أن في الآية وجهين يعني  
 الثاني على أن الزلل الذي أوقعهم فيه ودعاهم اليه هو التولي وبعض ما كسبوا أما الذنوب السابقة  
 ومعنى السببية المنجرارها اليه كما في الطاعات تجزئ البعض الى البعض وأما قبول ما زين لهم الشيطان  
 من الهزيمة وأما مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم بالثبات في المركز وأما الذنوب السابقة لا بطريق الانجرار  
 بل لكراهة الجهاد معها فاستلزال الشيطان ايقاعهم في التولي شذ كبره اياهم تلك الذنوب حالة  
 القتال فالوجه الثاني أربعة أوجه لاختلافها فيها وانما الخلفاء في الأول المبني على أن الزلل ليس هو  
 التولي والانهمزام بل الذنوب المفضية اليه من جهة منعهم التأييد وتقوية القلب والمعنى ان الذين  
 تولوا انما سبب قولهم استلزال الشيطان اياهم ببعض الذنوب أي ايقاعهم في الزلل ودعاهم اليه  
 بأن اقترفوا ذنوبا لم يستحقوا معها التأييد الا الهسي وقوة القلب فلذا تولوا والجار والمجرور أي ببعض  
 الخ في موقع البيان والتقرير للزلل وايقاعهم فيه بأن أطاعوه واقترفوا الذنوب كما يقال استلزال الشيطان  
 بقتل المسلم فقوله استلزال الشيطان قولهم وذلك ~~هو~~ كونه زلاعا عن موقف الحق والمركز المأمور به واذا  
 أريد به الذنوب فبالمعنى الأخير والمصنف رحمه الله أشار الى زبدته على أنصر وجهه وصرح بترك المركز  
 وغيره وأما الى تزيين الشيطان بالمحرص على التوبة والحياة ولم يتركهما كما فهم وقوله ببعض  
 ما كسبوا ليس بعض زائدة ولا حاجة اليه بل إشارة الى أن في كسبهم ما هو طاعة لا يوجب الاستلزال  
 أو يقال هذه العقوبة ليست بكل ما كسبوا فانه يستحق به عقوبة تأزيد من الله تعالى من بالعفو عن  
 كثير ولو يؤخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة وذلك ذيله بقوله ان الله غفور رحيم  
 (قوله يعني المنافقين الخ) فسر الكفرة بهم لانهم هم القاتلون كابن أبي وهم كفرة في نفس الامر  
 وقولهم لاجلهم الخ جعل اللام تعليلية لانهم غائبون لقوله اذا ضربوا فلا حاجة لتأويله وأما مشمول  
 الاخوان للغائبين والحاضرين والقول لبعضهم وهم الحاضرون والضرب لبعض آخر كما قيل فتكاف  
 لاجابة اليه سوى كثرة الفضول وهم الاخوة الحقيقية والجهادية كالمداق وموافقة الاعتقاد وتقدم  
 أنه يجمع فيهما على اخوان لكنه غلب في الثاني (قوله اذا سافر والخ) أصل الضرب ايقاع شيء على شيء  
 واستعمل في السير لما فيه من ضرب الارض بالرجل ثم صار حقيقة فيه وانما قابل الغزوة لانه قد  
 يكون بدونه كافي أحد (قوله وكان حقه اذا قوله قالوا الخ) يعني أن متاعه ماض فحقه اذ لانع الماضى  
 وجعله لحكاية الحال الماضية تتبع فيه الزمخشري وقد اعترض بوجهين الأول ان حكاية الحال انما

(وليعص من مافي قلوبكم) وليكشفه ويعينه  
 أو يخلصه من الوسواس (واقه عليهم بذات  
 الصدور) بخلافها قبل اظهارها وفيه وعد  
 ووعد وتنبه على أنه غفي من الايتلاء وانما  
 فعل ذلك لتعريف المؤمنين واظهار حال المنافقين  
 (ان الذين تولوا منكم يوم أحد الخ) يعني  
 استلزالهم الشيطان ببعض ما كسبوا  
 ان الذين انهمزوا يوم أحد انما كان السبب  
 في انهمزهم أن الشيطان طلب منهم الزلل  
 فاطاعوه واقترفوا ذنوبا لمخالفة النبي صلى  
 الله عليه وسلم بترك المركز والمحرص على الغلبة  
 والحياة فنعوا التأييد وقوة القلب وقيل  
 استلزال الشيطان قولهم وذلك بسبب ذنوب  
 تقدمت لهم فان المصاحفي يجز بعضا بعضا  
 كالطاعة وقيل استلزالهم بذكر ذنوب سلفت منهم  
 فكبروا القتل قبل اخلاص التوبة والخروج  
 من المطاعة (ولقد غفي الله عنهم) لتوبتهم  
 واخذارهم (ان الله غفور) للذنوب (رحيم)  
 لا يعاجل بعقوبة الذنب ككثير  
 (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين  
 كفروا) يعني المنافقين (وقالوا الاخوانهم)  
 لا جملهم وفيهم ومعنى أخوتهم اتفاهم في  
 النسب أو المذهب (اذا ضربوا في الارض)  
 اذا سافروا فيها وأبعدوا للتجارة أو غيرها  
 وكان حقه اذا قوله قالوا لكنه جاء على  
 حكاية الحال الماضية



(٢) قوله فلو جعل عليه الخ ظاهر أنه لا قسم هنا  
اه معصية

(أو كانوا غزوا) جمع غاز كما في وعنا (لو كانوا  
عندنا ما ماتوا وما قتلوا) منقول قالوا  
وهو يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين  
به (ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم) متعلق  
بقولوا على أن الام لا ام اقبة مثلها في  
ليكون لهم عدوا وحزنا أو لا تكونوا  
منهم في النطق بذلك القول والاعتقاد  
ليجعل حسرة في قلوبهم خاصة فذلك اشارة  
الى ما دل عليه قواهم من الاعتقاد وقيل الى  
ما دل عليه النهي أي لا تكونوا منهم ليجعل  
الله انتقام كونكم منهم حسرة في قلوبهم  
فان مخالفتهم ومضاتهم مما يغضبهم (والله  
يعي ويحيي) رذاقواهم أي هو المؤثر في الحياة  
والمات لا الاقامة والسفر فانه سبحانه  
وتعالى قد يحيي المات والسفر والغاي ويحيي المقيم  
والقاع (والله جاعلهم بصر) ثم يبد  
للمؤمنين على أن يمانلوهم وقرأ ابن كثير  
وحزرة والكسافي بالياء على أنه وعبد للذين  
كفروا (ولئن قلتم في سبيل الله أوهتم) أي  
منهم في سبيله وقرأ نافع وحزرة والكسافي  
بكسر الميم من مات عيات (المغفرة من الله  
ورحمة خير مما تجمعون) جواب القسم وهو  
سادس الجزء والمعنى أن السفر والغزو  
ليس مما يجلب الموت وبقدم الاجل وان وقع  
ذلك في سبيل الله فماتوا من المغفرة  
والرحمة بالموت خير مما تجمعون من الدنيا  
ومنافعها لو لم تقربوا وقرأ حفص بالياء (ولئن  
منتم أو قلتم) على أي وجه اتفق هلاككم  
(لاي الله تحشرون) لاي معبودكم  
قوله في الكشف الخ ذن عبادة لاي  
الرحيم الواسع الرحمة المنيب العظيم الثواب  
تحشرون ولو وقع اسم الله تعالى هذا الموضع  
مع تقديمه وادخال اللام على الحرف المتصل  
به شان ليس بالنفية اه

تكون حيث يوقى بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال الثاني ان قولهم لو كانوا عندنا انما هو بعد وقتهم  
فكيف يتقيد بالضرب في الارض وأجيب بأن اذا الاستمرار كاصرح به الزجاج من أنها تكون لمجرد  
الوقت وقصد الاستمرار وبأن قالوا اخوانهم في موضع الجزاء معنى فيكون المعنى اذا ضربوا الخ قالوا  
لو كانوا عندنا الخ فتقيد القول به باعتبار آخره لان الاعتبار في مثله المقارنة العرفية كقوله تعالى فاذا  
أفغصتم من مرقات فاذكروا الله عند المشعر الحرام وهذا لا يصح ما ذكره الزمخشري والمصنف ولا يدفع  
الاعتراض لانها اذا كانت للاستمرار شمل الماضي فلا تكون لحكاية الحال وكذا اذا كان قالوا جواب  
اذا ضربوا مستقبلا فلا تنافي فيه حكاية الحال المذكورة وأجيب أيضا بأن النظر الصائب يقتضي أن يجعل  
اذا ضربوا ما يصل للاخوان حتى يقال لاجلهم وفي حقهم ذلك كأنه قيل قالوا لاجل الاحوال  
العارضة للاخوان اذا ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون وهذا لا يصح بحسب العربية فكأنه تخالفا  
مما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أنه يمكن اقرار اذ اعلى الاستقبال بأن يقدر العامل فيها مضافا مستقبلا  
على أن ضربوا كانوا عاندا على اخوانهم اغفالا معنى على حد عندى درهم ونصفه والتقدير قالوا المخافة  
هلاك اخوانهم اذا ضربوا أو كانوا غزوا لو كان اخواننا الاخرى الذين تقدمت وتهم وقتلهم عندنا  
ما ماتوا وما قتلوا فتكون هذه المقالة تنبيها لالاخوانهم الباقين عن الضرب والغزو لئلا يصيبهم ما أصاب  
الاولين ونقل في المعنى أنها تكون للحال بعد القسم فلو جعل عليه (٢) هذا الصفا عن السكندر لكانهم  
تركوه لانه غير مسلم عندهم (قوله جمع غاز كما في وعنا الخ) يعني جمع فيه فاعل على فعل بالتشديد  
كشاهد وشهد وهو من نوادر الجمع في المعتل ولهذا استشهد عليه ومعنا في قول امرئ القيس  
ومغبرة لا آفاق خاشعة الموى \* لها قلب معنا الحياض أجون

يصف مقاراة بأنهم لم يسلط قلبه والصوى جمع صوة وهي الجارة تنصب على الله فافازة والقلب جمع قلب  
وهي البر القديسة وعما بهمة وفاء آخره بمعنى دارسات وأجود جمع أجنة بمعنى متغيرة والمصنف رحمه  
الله أشار الى محل الشاهد منه وقرئ بالتخفيف بجذف احدى الزاين أو التاء فاصلة غزو ويجمع أيضا  
على غزاة وغزاه ككرام وغزى كفتى وغازين وقوله يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين لانه  
أصريح بأنهم ليسوا عندهم فاللام لا لتعديل كما مر (قوله متعلق بقولوا الخ) هذا اما داخل في التشبيه  
أو خارج عنه فعلى الاول يتعلق بقولوا وليس هذا على قواهم فيجعل مجازا بان يشبه الامر المترتب على  
الفعل بالعله الباعثة عليه ويستعار له حرفه وهو المسمى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاقولوا  
أي أنها كم منه ليجعل اعتقادكم الظاهر لهم حسرة فذلك اشارة الى الاعتقاد الذي تضمنه القول  
اولئني المدلول عليه بالنهي قبل وجعل الحسرة في قلوبهم عبارة عن عكها ولزومها لهم وقوله مما يغضبهم  
أي يورثهم الغم والحزن (قوله أي هو المؤثر في الحياة والمات الخ) صرف الهي عن معناه الظاهر  
وهو وجد الحياة لان الكلام ليس فيه ولا يحصل في الرذواتما الكلام في احداث ما يؤثرهما وجعله  
تهديد لهم لان علم الله ورؤيته يستعمل في القرآن للعبارة على المعلوم والمراد بالمؤمنون لم يمانلوهم  
فيما ذكرنا كن ندعهم على الخروج من المدينة يقتضيه وقرئ منتم بالضم من مات يموت مثل كنتم من  
كان يكون وبالكسر من مات يمات مثل خفتم من خاف يخاف كما هو مقر في التصريف ولام ان  
موطة للقسم ولام للمغفرة في جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ووفائه  
بعمائه وهو معنى قوله سادسده وقدم القتل على الموت أولا لانه أكثر ثوبا وأعظم عند الله قرب  
المغفرة والرحمة عليه أقوى وقدم الموت في الثانية لانه أكثر ثوبا مستويا في الحشر وقوله وان  
وقع ذلك أي بالموت لا التقديم (قوله لاي معبودكم الخ) في الكشف اسم الله لما كان اسما للذات الجامع  
اصفات السكال على وجه السكال كان ذكره في معرض الوعد منبها عن تمام الرضا والكرم والرحمة وفي  
معرض الوعد عن غاية السخط والاتقام وتقدم يدل على المحصر أي اليه تحشرون لاي غيره فلا

وجاء ولا ثواب الا منه وادخال لام التسم على المعمول المقدم شعرتا كبد الحصر والاختصاص وبأن  
 الوهية هي التي تقتضي ذلك وقوله الذي توجهتم اليه يقتضي أن في هذه الجملة مقدار بقرينة ما قبله أي  
 وثمن من أوقلتكم في سبيل الله ولوجل على العموم لكان أولى وقوله لا محالة مأخوذ من التنا كبد بالقسم  
 ولما كان المقصود من ذكر الحشر ذكر ما فيه من الجزاء قال فيوفى الخ (قوله والدلالة على أن إيمنه  
 لهم ما كان الأبرجة) وفي نسخة والتبعية وقد تبين فيه الكشاف ولما كان محالاً لما تقرر من أن  
 الحصر إنما يستفاد من التقديم لا من التنا كبد الزائدة ونحوه ذهب شراحه إلى أن الحصر إنما يستفاد  
 من تقديم الجوار والمجرور وزيادة ما إنما تصيداً كبد ذلك فالوفا في كلامه حذف أي ما حيزه والظرف  
 مقدم للتنا كبد والدلالة على الف والتشتر التقدري ولا يخفى ما فيه من العناية التي هي بسلامة الأمير  
 وقد وقع من الزمخشري هذا في مواضع من كشافه ولا يرشده على ما ذكره ولو قيل إن الحصر إنما  
 استفيد من التقديم لدلالته على الإهتمام به والتنا كبد أيضاً يدل على ذلك فلا مانع من دلالته على الحصر  
 أيضاً لأن تنا كبد سببته يفيد أنه لا سبب غيرها ولعل هذا مراده لكون الشراح لم يعولوا عليه لانه  
 لم يذكره أحد من أهل المعاني وكفى في كتابه من أمثاله وقد صرح به في بعض كتبه وربط الله على جأشه  
 أي تعوية قلبه من قولهم فلان رابط الجأش بالهمزة أي شديد القلب كما به ربط نفسه عن الفرار  
 إشباعته وانما جعل اللين مبيهاً عن ربط الجأش لأن من ملك نفسه عند الغضب كان كامل الشجاعة  
 والفظاظة سواء الخلق وترد حسن العشرة وغلظ القلب القساوة وعدم التأثر والمراة بركة الله ما يرجه  
 به عما ذكر أو الرخصة التي خلقها في فطرته (قوله وشاورهم الخ) كان عليه الصلاة والسلام مأموراً  
 بالمشاورة مع الأصحاب واختلف هل أمر بها في أمور الدنيا والدين أو في أمور الدنيا عن أبي الاجتهاد  
 له صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الثاني ومن جوزه وهو الأصح ذهب إلى الأول وهذا فيما لم يكن فيه  
 وحسب بالاتفاق فقوله في أمر الحرب بناء على الثاني وأولاه المناسب للمقام والاستطارة التقوى وقوله  
 وتطيبوا نفوسهم هذا منقول عن السلف لكن قال الجصاص في الأحكام غير جائز أن يكون الأمر  
 بالمشاورة على جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم ولتقتدي الأمة به في مثله لانه لو كان معلوماً عندهم  
 أنهم إذا استغفروا وجوههم ودمهم في استنباط الصواب عما استلوا عنه ثم لم يكن معهم ولا به لم يكن في ذلك  
 تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل فيه إيحاءهم لأن آراءهم غير مقبولة ولا معقول عليهم فلهذا تأويل  
 ساقط لا معنى له فإن المشاورة حينئذ لم تغد شيئاً وأذا قد بطل هذا فلا بد أن يكون لمشاورته إياهم فائدة وأن  
 يكون للنبي صلى الله عليه وسلم معهم ضرب من الاجتهاد فإفاق رأيه عمل به وما خلفه ترك من غير لوم  
 وفيه إرشاد للاجتهاد وجواز محضرته صلى الله عليه وسلم وأشعار بمنزلة العصاية وأنهم كلهم أهل الاجتهاد  
 وأن باطنهم مرضى عند الله وفيه تأمل وقوله بعد الشورى مأخوذ من المقام (قوله في أمضاء أمرنا  
 على ما هو أصح لك الخ) أي ليس التوكل إهمال التدبير بالكلية بل مراعاة الأسباب مع تقوى بعض الأمر  
 إليه تعالى كذا في شروح الكشاف وفي كلام المصنف ما يخالفه وهو راجع إلى التوفيق وقراءة عزمت  
 على التكلم تفيد حجة اسناد العزم إلى الله تعالى وقد صحح به أهل اللغة وأنه بمعنى القطع والإيجاب ومنه  
 قالوا عزمت الله كما حكاها الأزهري ووقع في أول مسلم وشرحه وكلام المصنف ظاهر فيه وفي أن المشاورة  
 فيما لا نص فيه وقوله فينصرونهم وهم لأن من أحب إيمان محبوبه وأفجع مطلوبه (قوله من بعد خذلانه  
 الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للمكان كقبول نقيضه على الاستعارة كما في الكشف فقوله بعد خذلانه  
 وارد على الزمان بحذف مضاف وقوله إذا جاوزتموه وورد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده  
 بمعنى واحد لكن من تدل على ابتداء الجي في المغرب في قول محمد وانه كان بالذي لا بعده يعني ليس له  
 نهاية في الجود أخذ من قولهم هذا الما ليس بعده غاية في الجود والرداء فاختره وأخذ خل عليه  
 لا التماقية للجنس كذا في شروح الكشاف ويعلم من التوكل عليه كفايته لهم ما تم وأهمها النصرة ومن

الذي توجهتم اليه وبذلك تم معكم لوجهه لا إلى  
 غيره لا محالة فتشرون فيه وفيه جزاءكم ويعظم  
 ثوابكم وقرآننا فاع وجزة والكسافي منه  
 بالكسر (فيما رجحة من الله كنت لهم) أي فبرجة  
 وما حيزه للتنا كبد والدلالة على أن إيمنه  
 لهم ما كان الأبرجة من الله سبحانه وتعالى  
 وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى  
 اغتم لهم بعد أن خالفوه (ولو كنت قطا) سبي  
 الخلق جافدا (غليظ القلب) فاسبه (لا تفضوا  
 من حولك) لتفرقوا عنك ولم يسكنوا اليك  
 (فأف عنهم) فيما يختص بك (واستغفروا لهم)  
 فوالله سبحانه وتعالى (وشاورهم في الأمر) أي  
 في أمر الحرب إذ السلام فيه أو فيما يصح أن  
 يشاور فيه استظهار أربابهم وتطيبوا نفوسهم  
 وتطيبوا نفوسهم (فإذا عزمت)  
 فإذا عزمت نفسك على شيء بعد الشورى (توكل  
 على الله) في أمضاء أمرنا على ما هو أصح لك  
 فانه لا يعلمه سواه وقرئ فإذا عزمت على  
 التكلم أي فإذا عزمت لك على شيء وعينته  
 لك فتوكل على ولا تشاور فيه أحد (إن الله  
 يحب المتوكلين) فينصرونهم ويهدونهم إلى الصلاح  
 (إن ينصركم الله) كما ينصركم يوم بدر (فلا غالب  
 لكم) فلا أحد يغلبكم (وإن يخذلكم) كما  
 خذلكم يوم أحد (فمن ذا الذي ينصركم من  
 بعده) من بعد خذلانه أو من بعد الله بمعنى إذا  
 جاوزتموه فلا ناصر لكم وهذا تنبيه على مقتضى  
 التوكل وتحرير بعض على ما يستحق به النصر  
 من الله سبحانه وتعالى وتحذير عما يستحب  
 خذلانه (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)  
 فليخصوه بالتوكل عليه الماعل وأن لا ناصر  
 لهم سواه وأمنوا به

(وما كان لبي أن يفعل) وما صح لبي أن  
يخون في الغنائم فان النبوة تنافي الخيانة  
يقال غل شياً من الغنم بفعل غلولا وأغل  
اغلالا اذا أخذ في خفية والمراد منه  
أما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم  
به اذ روي أن قطيفة حراء فقدت يوم بدر  
فقال بعض المنافقين امل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أخذها أو ظن به الزمات يوم  
أحد حين تركوا المركز الغنية وقالوا نخشى  
أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
أخذ شيئاً فهو له ولا يقسم الغنائم وأما المبالغة  
في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم على ما روي  
أنه بعث طلحة فغنم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقسم على من معه ولم يقسم للطلحة فنزلت  
فيكون تسمية حرمان بعض المستحقين غلولا  
تغليظاً ومبالغة ثانية وقرأنا في وابل عامر  
وحزرة والكسائي ويعقوب أن يقول على البناء  
للمفعول والمعنى وما صح له أن يوجد غللاً  
أو أن ينسب إلى الغلول (ومن يغفل يأت بما  
غل يوم القيامة) يأت بالذي غل به يحمله  
على عنقته كما جاء في الحديث أو بما احتمل  
من وبالوائمه (ثم توفي كل نفس ما كسبت)  
تعطى جزاء ما كسبت وأما كان اللاتر بما  
قبله أن يقال ثم توفي ما كسب لكنه عم  
الحكم ليكون كالبرهان على المقصود  
والمبالغة فيه فانه اذا كان كل كاسب مجزياً  
بعمله فالغال مع عظم جرمه بذلك أولى (وهم  
لا يظلمون) فلا ينقص ثواب مطيعهم ولا يزداد  
في عقاب عاصيهم (أفمن اتبع رضوان الله)  
بالطاعة (كن بآء) رجع (يسخط من الله)  
بسبب المعاصي (وآواه جهنم وبئس المصير)  
الفرق بينه وبين المرجع أن المصير يجب أن  
يختلف الحالة الأولى ولا كذلك المرجع  
(هم درجات عند الله) شبهوا بالدرجات  
لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب  
أو هم ذوو درجات (والله بصير عباده) لأنهم  
عالم بأعمالهم ودرجاتها صادرة عنهم  
فيجوز أنهم على حسبها

تقديم المتعلق أنه لا ناصر سواه (قوله وما صح لبي أن يخون الخ) يعني المراد الاخبار بأنه يتنصع عليه  
امتناعاً ظاهراً أو بالما في الاتصاف من أن هذه الصيغة ترد للامتناع العقلي كثيراً فحوماً كان قد أن يتخذ  
من ولداً كان لكم أن تنبئوا بهجراً وأما اذا كان مبالغة في النهي فهو خبر أجري مجرى الطلب مبالغة  
وفي الاتصاف ان هذه الصيغة وردت نهياً في مواضع من التنزيل فحوماً كان لبي أن يكون له أمرى  
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين وهي واردة فيها لا تختص بأحدهما كما قيل ومنافاة  
النبوة للخيانة ظاهرة وأصل الغل والاعلال الأخذ في خفية ولذا استعمل في السرقة ثم خص في اللغة  
بالسرقة من الغنم (قوله والمراد منه أما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم به الخ) وحديث  
القطيفة أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه وظن معطوف على اتهم وفي  
الكشاف فيه زيادة وهي كالم يقسم يوم بدر فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ألم أعهد إليكم أن لا تتركوا  
المركز حتى يأتيكم أمرى فقالوا تركنا فاقال صلى الله عليه وسلم بل ظنتم أننا نقتل ولا نقسم  
لكم فنزلت وكذا هو في تفسير الواحدى وغيره عن مقاتل وتركه المصنف لما فيه من مخالفة ما يأتى في  
الانفال من قسم غنائم بدر (قوله وأما المبالغة في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم الخ) والطلائع  
الجواسيس على العدو واحد هم طليعة وقد يطلق على الجماعة أيضاً والمراد من التغليظ المبالغة في المنع  
حيث جعله سرقة وهو لا يبيح والا لهاب على الترك كما في لئلا أشركت وفي شرح الكشاف ان لفظة  
التغليظ قبيحة لان عادة الله وضع حبيبه صلى الله عليه وسلم بالتأطيف لا بالتغليظ وكذا ذكر على التحرير في قوله  
عداؤى زلة منه غلولا اطلاق الزلة عليه صلى الله عليه وسلم وانه مخالف للادب وقوله ولم يقسم للطلحة  
أى لم يعين لهم قسماً وقوله ثانية يعنى كما بالغ في النهي بصيغة الخبر المستعملة في الممنوعات كما مر بالغ في  
تسمية الحرمان غلولا وقيل النهي عن الحرمان الذى هو أدنى صفة من الغلول نهى عن الغلول بطريق  
المبالغة والتسمية الأخرى مبالغة في ذلك فتأمل (قوله والمعنى وما صح له أن يوجد غللاً الخ) في هذه  
القرائة توجهات منها أنه من أغله بمعنى وجده غللاً كقولهم أحده وأبجله وأجيزه بمعنى وجده كذلك  
ومنها أنه من أغله بمعنى نسبة للغلول كما كذبه اذا نسبته للكذب والمعنى النهي عن نسبة ذلك اليه  
(قوله يأت بالذي غل الخ) والحديث الذى أشار اليه مارواه الشبان والذى نفس محمد صلى الله عليه  
وسلم بيده لا يفعل أحدكم شيئاً الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه وفي معناه أحاديث اخر فالإتيان على  
ظاهرة وعلى ما بعده الإتيان به مجاز عن الإتيان بآءه تعبيراً بما غل عازمه من الانم مجازاً وكذا  
قوله ما كسبت فانه عبارة عن جزائه ويحتمل تقدير المضاف وقوله كالبرهان لانه يلزم من توفية كل  
كاسب جزاءه أن يؤم بآءه (قوله فلا ينقص ثواب مطيعهم) تفسير لعدم الظلم وليس فيه أن ذلك بطريق  
الوجوب على الله تعالى فهو مقتضى الحكمة والعدل فلا يرد عليه أنه ليس مذهب أهل السنة كما قيل  
وقد تقدم الكلام على قوله أفمن الخ وقوله وبئس المصير أما تذييل واعتراض أو معطوف على الصلة  
بتقدير و يقال في حقهم وبئس المصير ولم يذكروا في مقابلة الجنة لان رضوان الله أكبر وهو مستلزم لكل  
نعيم عندهم فافهم وفرق بين المصير والمرجع بان الأول يقتضى مخالفة ما صار اليه من جهنم الى  
ما كان عليه في الدنيا لان الصبرورة تقتضى الانتقال من حال الى حال أخرى كما صار الطين خرفاً والمصير  
اسم مكان ويحتمل المصدرية (قوله شبهوا بالدرجات الخ) أى هو تشبيه بليغ يحذف الاداة والضمير لئلا  
اتبع رضوان الله ومن بآءه يسخط من الله جميعاً شبههم بالدرج في تفاوتهم علواً وسفلاً وعلى تقدير ذلولا  
تشبيه والمراد أنهم ذوو درجات أى منازل أو أحوال متفاوتة وفيه نظر (قوله عالم بأعمالهم الخ) تبع  
فيه الزمخشري والحق خلافه قال في شرح المواقف اتفق المسلمون على أنه جميع بصير لكن اختلفوا في  
معناها فقالت الفلاسفة والكهنة وأبو الحسن البصري انهم عبارة عن علمه تعالى بالمبصرات والمسموعات  
وقال الجمهور ومننا ومن المعتزلة والكرامية انهم ما عفتان زائدتان على العلم فاننا اذا علمنا شيئاً علمنا جلياً

ابصرناه فجدد فرقا بين الحالتين بالبدية وأن في الحالة الثانية حالة زائدة هي الابصار (قوله أنتم على من آمن الخ) يعني أن النعمة على مؤمنى قومه وهم العرب المستفاد من قوله من أنفسهم زيادة اتقاهم جميعا في الدنيا بالغنائم والعز السرمدي ككون الامامة فيهم وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون لفهم لسانه وفي الآخرة بما لا عين رأت ولا اذن سمعت والقراءة الاخرى بين الحارة التي المشددة النون واعرابها ما ذكره المصنف رحمه الله وترك احتمال كون اذ مبتدأ المذكور في الكشف لما فيه من مخالفة جهوه والنسبة مع تكلفه (قوله من نسبهم أو من جنسهم الخ) يعني كونه منهم امانة بما فيخص قريشا أو جنسا فيهم العرب وكونه صلى الله عليه وسلم من أشرف القبائل غنى عن البيان والبطن مادون القبيلة كالتفخيز وتفصيله في اللغة والمراد من دفس الطباع ما كان فيهم من الجاهلية وفسر الحكمة بالسنة والمرد بها الشريعة مطلقا المعروفة بغير وحى متلول لقابله الكتاب (قوله وان هي الخففة واللام هي الفارقة) أي المزيدة للتأكيده والفرق بين ان الخففة والتأففة وان هذه ان دخلت على جمل اسمية جازا اعمالا في الاسم الظاهر خلافا للسكونيين والسماع يطول مذهبهم وأما علمها في ضمير شأن أو غيره مقدرا فذكره مكي والزحشري وتبعه المصنف رحمه الله وردة أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وانها اذا دخلت على الفعلية كما هنا وجب اهما لها والاكثر كون مدخولها ماضيا ناسخا ككان ودونه أن يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا وهو قياسي ودونه أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو شئت عينا ان قلت لسانا ومضارعا غير ناسخ نحو ان ينشك لنفسك وأما قول الحلبي ان كلام الزحشري وهو معنى كلام المصنف بعينه تفسير معنى لا عراب بخلاف الظاهر وان وضعه بعضهم بأنهما لم يريد ابقواهما وان الشأن تقدير ضمير الشأن بل جعل الجملة حالا بتأويل الشأن والقصة لثلاث مختلف زمان الحال والعامل فان زمان الكون في خلال قبل زمان التعليم لكن كون القصة ذلك مستتر وادعى انه تأويل شائع في الحال الذي يتقدم زمان تحققه زمان تحقق العامل وفيه تأمل (قوله الهمة للتقريع والتقرير الخ) جملة قد أصبحت أي ظلمت ووجدتم صفة مصيبة وقلتم جواب لما فانه ظرف بمعنى حين لا حرف وجود لوجود على التحميم يستعمل للشرط ليسه ماض لفظا أو معنى والجملة بعده مجرورة بالاضافة وناصبه الجزاء وأنى هذا جملة اسمية مقدمة الخبر وهي مقول القول ومجموع الجملة معطوف على قوله لقد صدقكم الله وعده الى هنا وللتعلق بقصة واحدة لم يخلل بينهما أجنبي والهمة متخللة بين المتعاطفين للتقرير بمعنى التثبيت أو الحال على الاقرار والتقريع على مضمون المعطوف كذا قال التحرير وفيه دفع لما قيل ان العطف على ماضى فيه بعد ويعدان يقع مثله في القرآن لكن فيه نظر لانه عطف القصة على القصة كذا كرا سكن هذا من جملة تلك القصة فلا بد لقصة أخرى (قوله أو على محذوف الخ) ففي مثله ثلاثة طرق العطف على ما تقدم وجعل الانكار للجمع متعقباً أو غير متعقب والهمة مقدمة من تأخير والعطف على مقدر وصاحب المعنى لم يحقق مسلك الزحشري فيه فخطا الطريقين والعطف على مقدر بعد الهمة وقوله ولما ظرفه أي ظرف قلتم كما ترى انه وجعل المثلين ضعفا وقدم تحقيقه وقوله والحال بيان للمعنى المراد لا عراب للجملة حالا لانه يحتاج الى تكلف وجعل الضعف قتل سبعين وأسر سبعين يجعل الاسر كالقتل أولانهم كانوا قادرين على القتل وهو كان مرضى الله فعدم القتل كان لتركة مع القدرة لا يشاقى الاصابة وقوله من أين هذا مقول القول وفسر أنى بمعنى من أين أصابنا هذا لا بمعنى كيف كما مرت تحقيقه لان قوله من عند أنفسكم يدل عليه ولو كانت بمعنى كيف لم يطابق الجواب ومعنى كونه من عند أنفسكم انهم السبب لا الفاعل والمخاطب (قوله وعن علي الخ) لانهم اختاروا القداء لصناديد العرب ولوقته لهم لم يقدروا على غزوا أحد كما سيأتى تفصيله وهذا رواه الترمذي والنسائي وحده وقوله أن يصيب بكم ويصيب منكم قال التحرير أصاب منه هزبه ونال منه ما أراد وأصاب به جعله واجدا من العدو ما أراد ويوم أحد بمعنى الحرب لان أيام العرب وردت بهذا المعنى كثيرا

(لقد من الله على المؤمنين) أنتم على من آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم من قومه وتخصيصهم مع أن نعمة البعثة عامة لزيادة اتقاهم بها وقرئ لمن من الله على انه خبر مبتدأ محذوف مثل منه أو بعثه (اذبعث فيهم رسولا من أنفسهم) من نسبهم أو من جنسهم عربيا مثاهم ليفهموا كلامه بسهولة ويكونوا واقفين على حالة في الصدق والامانة مقتضين به وقرئ من أنفسهم أي من أشرفهم لانه عليه الصلاة والسلام كان من أشرف قبائل العرب وبطونهم (يتلوا عليهم آياته) أي القرآن بعد ما كانوا جاهلا لم يسموا الوحي (ويزكيهم) يطهرهم من دنس الطباع وسوء العقائد والاعمال (ويعلمهم الكتاب والحكمة) القرآن والسنة (وان كانوا من قبل لى ضلال مبين) ان هي الخففة واللام هي الفارقة والمعنى وان الشأن كانوا من قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم في ضلال ظاهرا (أو لما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا) الهمة للتقريع والتقرير والواو عاطفة للجملة على ما سبق من قصة أحد أو على محذوف مثل أفعلتم كذا وقلتم ولما ظرفه المضاف الى أصابكم أي حين أصابكم مصيبة وهي قتل سبعين منكم يوم أحد والحال انكم ظلمتم ضغفها يوم بدر من قتل سبعين وأسر سبعين من أين هذا أصابنا وقد وعدنا الله النصر (قل هو من عند أنفسكم) أي عما اقتدرته أنفسكم من مخالفة الامر بترك المسرك فان الوعد كان مشروطا بالثبات والمطاوعة أو اختيار الخروج من المدينة وعن علي رضي الله تعالى عنه باختباركم القداة يوم بدر (ان الله على كل شئ قدير) فيقدر على النصر ومنعه وعلى أن يصيب بكم ويصيب منكم (وما أصابكم يوم التقي الجعان) جمع المساكين وجمع المشركين يريد يوم أحد

(قوله فهو كائن بقضائه الخ) قيل انه اشارة الى ان الظرف خبر مبتدأ ودخول الفاء لتضمن معنى الشرط  
 ووجه البيانية ليس بظاهر اذ ليست الاصابة بسبب التخلية بل العكس فهو من قبيل وما بكم من نعمة  
 فمن الله أى ذلك سبب الاخبار بكونه من الله لان قيد الاوامر قد يكون للمطلوب وقد يكون للطالب وكذا  
 الاخبار وتقديره هو كائن بان الله معنى والا فالتقدير بان الله يكون ويحصل وجعل الاذن مجازا  
 عن التخلية اللازمة للاذن لان حقيقته انما يكون عند الامر او الرضا وليعلم عطف على باذن الله والمراد  
 التميز لحصول العلم قبل الاصابة وفيه بحث لانه ما المانع من جعل القضاء والتخلية سببا لاصابتهم  
 ولولا ذلك لم يغلبوهم ثم ان جعله بمعنى التخلية تبع فيه الزحشرى وقد اورد عليه أنه غفلة فانه مذهب  
 المعتزلة لان غلبة الكفار ليست بارادة الله عندهم لقصها واما عند أهل السنة فالاذن بمعنى الارادة وكأنه  
 غفلة عن قوله بقضائه وفي كلام التحرير دفع آخره (قوله) وليتميز المؤمنون والمنافقون الخ قد قرر سابقا  
 ان اثبات علمه كناية عن اثبات معلومه على وجه برهاني والمعلوم هنا هو الايمان والكفر ثابت  
 قبل اصابة ما أصابهم فأوله بظهورهما ولو أنه بالثبات لصح وليعلم مرآته عطف على باذن  
 لسبب على سبب آخر ويصح عطفه على عمله بمحذوفة للايهام كما رفسقط ما قبل ان أراد التميز عند  
 الله ورد ان الطائفتين ممتازان في علمه دائما وان اراد عند الناس ورد انه لا وجه لتفسير علم الله به  
 ولا حاجة الى ان المراد لتمييزهم فيتميزوا عند الخلق فاكفى بلازمه وقوله أو كلام مبتدأ أى معطوف  
 على مجموع ما قبله أو هو اعتراض (قوله) تقسيم الامر عليهم الخ الظاهر ان المراد بالامر ظاهره وجوز فيه  
 ان يكون بمعنى البيان وقوله عن النفس والاموال أى أنفسهم وأموالهم يان لمعلقه ويحتمل الدفع  
 بأن لا يظهر والكفر فيكون ذلك هذا فالمعنى حينئذ ادفعوا المسلمين وهو بعيد وقوله فان كثرة السواد أى  
 الناس يعلم من مقابلته للقتال والتخلف وقوله يروع بالتشديد والتخفيف ويكسر منه على حد قوله  
 تخرج في عراقيها نصلي \* (قوله) لو نعلم ما يصح أن يسمى قتالا) يعنى نفي علم القتال كناية عن أن ما هم فيه  
 ليس قتالا لنباه على نفي العلم بنفي المعلوم لان القتال يستدعى التكافؤ من الجانبين مع رجاء مدافعة  
 أو مغالبة فهذا البقاء للتمسك لا قتال أو المراد أن لا تحسن القتال ولا تقدر عليه لان علم الله بفعله  
 الاختيارى من لوازم القدرة عليه فعبر ببقية عن نهيا والدغل أصل معناه الاختفاء ثم استعمل  
 للفساد وهو المراد (قوله) تعالى هم لله كفروا يومئذ أقرب منهم للايمان لا تخزاهم الخ  
 الاختزال بمعنى الانقطاع ويومئذ أصله يوم اذا قالوا لو نعلم قتالا أى وقت قولهم هذا كانوا أقرب منهم  
 للكفر قبل ذلك لظهور أماراته قبل الظروف كلها متعلقة بأقرب لما نهيهم من الانساع لكن تعالى الكفر  
 باعتبار الزيادة وتعلق الايمان من حيث المفضولية كأنه قيل قريبهم من الكفر يريد على قريبهم من الايمان  
 ومصلحة القرب تكون من والى تقول قرب منه واليه ولا تقول له فقيل اللام بمعنى الى (أقول) يعنى أنه  
 لا يتعلق حرفا جارا وظرفا فان معنى يتعلق واحد الا فى ثلاث صور أن يتعلق أحدهما به مطلقا ثم يتعلق به الآخر  
 بعد تقييده بالاول كما هو تحقيقه فى كل ما رزقا وان يكون الثاني تابعا للاول بيدلية  
 ونحوها أو يكون المتعلق افعلا تفضيل لتضمنه الفاضل والمفضل الذى يجعله بمنزلة تعدد المتعلق كما  
 فى المقيد والمطلق فاحفظه وقول أى البقاء وغيره جاز أن يعمل أقرب فيهم لانهم ما يشبهان الطرف فى هذا  
 بسرا أطيب منه رطبا اشارة الى أنه كثر فى الطرف التغير الاعتبارى فعمل هذا عليه فلا يرد عليه  
 أن ظاهره ان المسوخ لتعلقهما باعمال واحد شيهما بالطرف وليس كذلك وفى الدر المنون ان القرب  
 الذى هو ضد البعد يتعدى بثلاثة حروف اللام والى ومن فاذا قلت زيد أقرب من العلم من عمر ومن  
 الاولى للتعدية الاصلية والثانية الجارية للمفضل فلا حاجة الى ان اللام بمعنى الى اه فذا ذكر التحرير  
 مردود وقيل ان أقرب هنا من القرب بفتح الراء هو طلب الماء ومنه القارب لسفينته وليلة القرب أى  
 الورد والمعنى هم أطلب للكفر وهو يتعدى باللام (قوله) وقيل هم لاهل الكفر الخ) يعنى انه على تقدير

قوله لانه ما المانع الخ هذا ضم لم يحسم انما  
 الكلام فى جعل الاصابة سبب التخلية كما  
 صرح به أولا فى البحث ببحث ظاهر اه

مصححه

(فباذن الله) فهو كائن بقضائه وتخليته  
 الكفار سماها اذ نالها من لوازمه (وليه علم  
 المؤمنين وليعلم الذين نافقوا) وليتميز المؤمنون  
 والمنافقون فيظهر ايمان هؤلاء وكفر هؤلاء  
 (وقيل لهم) عطف على نافقوا داخل فى  
 الصلة أو كلام مبتدأ (تعالوا فانوا فى سبيل  
 الله أو ادفعوا) تقسيم الامر عليهم وتفسير  
 بين أن يقاتلوا لا تحرة أو للدفع عن النفس  
 والاموال وقيل معناه قاتلوا الكفرة  
 أو ادفعوهم يتكبركم سواد النجاة هدين  
 فان كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه  
 (قالوا لو نعلم قتالا لا تبعناكم) لو نعلم  
 ما يصح أن يسمى قتالا لا تبعناكم فيه  
 ان كن ما أنتم عليه ليس بقتال بل القاء  
 بالنفس الى التهلكة أو لو فهم من قتالا  
 لا تبعناكم فيه وانما قالوا دغلا واستهزأ بهم  
 لكفر يومئذ أقرب منهم للايمان لا تخزاهم  
 وكلامهم هذا فانهم أول أمارات ظهور منهم  
 مؤذنة بكفرهم وقيل هم لاهل الكفر أقرب



مضاف وهو اهل واللام متعلقة بالتمييز المقدر أعني نصرة كما تقول أنا لا زيد أشد ضربا بالعمى ولا بهد ذلك  
عند عدم اعتبار حذف المضاف أيضا وقوله تحذيل من الخذلان وهو عدم النصرة (قوله يظهر  
خلاف ما يصحرون الخ) هذه الجملة أتماستأنفة أو حال من ضمير أقرب وقوله بأفواههم قبل أنه تأكيد  
على حد ولا طائر يطير بجناحيه وقبل أنه بيان لأنه كلام لفظي لا نفسي وأما تنفس المصنف رحمه الله  
كقول الزمخشري أنه تصوير لنفاقهم وإن إيمانهم موجود في أفواههم فقط فينبغي كونه تأكيد هذه  
القائدة فكان على المصنف رحمه الله أن يقول أو تصوير ولا يتبعه وفسر بعضهم التصوير بالتحقير لأنه  
يجرد اللسان كأنه وقع في نسخة تصغير وكأنه غلط من الناسخ (قوله من النفاق وما يتخلوه الى قوله  
بعلم واجب) أي يبقين قطعي بدليل مقابله (قوله بدلا من وأوركتهم الخ) فهو كقوله وأسروا التجوى  
الذي ظلموا وعلى الجزى الوجهين فهو من باب التمجيد كقوله

ياخير من زكب المطي ولا \* شرب الكؤوس بكف من بخلا

واستشهد لا بدال المظهر من ضمير الغيبة بما ذكره وهو من شعر الفرزدق ومنه

فلما ناصفينا الاداة أجهشت \* الى عضون العنبرى الجراضم

لجاء بجلاؤه مثل رأسه \* ليشرب ماء القوم بين الصرام

على حاله لأن في القوم حاتما \* على جوده لضم بالماء حاتم

بجرح حاتم بدلا من ضمير جوده لأن القوافي مكسورة والتصافي اقتسام الماء بالخصص عند ضيق الماء  
ويكون بجرح صغرى بمعنى مقله بوزن رفعة يشرب قدر ما يغمره لخال العنبرى أي رجل  
من بني العنبر كان رقيقا له زيادة لشهره وشدة عطشه ولسعة بطنه وهو معنى الجراضم بضم الجيم والراء  
المهملة وألف وضاده محجمة فميم والصراط جمع صريعة وهي منقطع الرمل ويدل فيه الماء والاجهاش  
التفرغ الى الغير مع تهيؤ الكفا وغضون الجسد مكسره وأسند لها الاجهاش لأن محاليه تظهر فيها  
وأعرب قعدوا حالا لأنه أقعد من العطف (قوله أي ان كنتم صادقين) أي ما ادعيتوه سبب النجاة  
ليس يستقيم ولو فرض استقامته فليس عقيدتها الأولى فلان أسباب النجاة كثيرة غاية ان القعود والنجاة  
وجد امعا وهو لا يدل على السببية وأما الثاني فلان المهروب عنه بالذات هو الموت الذي القتل أحد  
طرقه وأسبابه فان صح ما ذكرتم أرفعه وأسبابه وأنتم معترفون بعدم ذلك هذا اذا كان متعلق الصدق  
هو ما تضمنه قولهم من أن سبب نجاتهم القعود عن القتال أما لو كان ما صرح به من انهم لو اطاعوا  
ما قتلوا فظاهر انه غير معلوم لجواز قتله في مضاجعهم وفي الكشف وروى أنه مات يوم قتلوا هذه المقالة  
سبعون منافقا بعد من قتل بأحد (قوله والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم) ولكل أحد  
الخ) كون الآية في شهادة أحد هو المروي في أسباب القتل حتى قيل ان كونها في شهادة بدخل لم يرو  
عن السلف ولذا امرضه المصنف رحمه الله وعلى قراءة الخطاب الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم وكل  
من يقف على الخطاب مطلقا وقبل من المنافقين الذين قالوا القعود واما ما نوا وانما عبر عن اعتقادهم  
بالظن لعدم الاعتداده (قوله والمفعول الأول محذوف الخ) قدره الزمخشري ولا يحسبهم الذين قتلوا  
أمواتا أي لا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتا واعتراض بأن فيه تقديم الضمير على مفسره وهو  
مخصوص بما كان ليس هذا منها ورد بأنهم وان لم يذكره ولكن عود الضمير على الفاعل المتأخر لفظا جائز  
لتقدمه رتبة ومعنى وتعدي أفعال القلوب الى ضمير الفاعل جائز وقد صرح في شرح الكشف بجواز ظنه  
زيد منطلقا فهذا غريب منه وأما حذف أحد منعوى باب علم وظن فلا يتبع لاختصار الاقتصار واما هنا  
من الأول فيجوز مع أنه جواز لاقتصار بعضهم وبكفي للتخريج مثله فان قيل كيف جازني المقتولين قبل  
لانهم أحياء ونفوسهم بالله مدركة وقيل انهم تيقنوا كونهم أحياء فكيف ينهوا عن الظن بكونهم أمواتا  
الأن يجعل تقيلا له وردنا كيد النبي وان قل أو هو نهي عن حسابهم أنفسهم أمواتا في وقت ما

نصرة منهم لاهل الايمان اذ كان انقراضهم  
ومعالمهم تقوية للمشركين وتحذيل للمؤمنين  
(يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم سم)  
يظهرون خلاف ما يصحرون لا توأطى قلوبهم  
ألسنتهم بالايمان واضافة القول الى الافواه  
تأكيد وتصوير (والله أعلم بما يكتمون)  
من النفاق وما يتخلوه بعضهم الى بعض فانه  
يلازمه مفعلا بعلم واجب وأنتم تعلمونه بجلا  
بأمارات (الذين قالوا) رفع بدلا من واو  
يكتمون أو نصب على الذم أو الوصف للذين  
نافقوا أو جرح بدلا من الضمير في بأفواههم  
أو قلوبهم كقوله

على جوده لضم بالماء حاتم

(لاخوانهم) أي لا جملهم يريد من قتل يوم  
أحد من أقاتهم أو من جنسهم (وقعدوا)  
حال مقدر بقدر أي قالوا قاعدين عن  
القتال (لو اطاعونا) في القعود (ما قتلوا)  
كالم يقتل وقراء هشام ما قتلوا بالثبديد في  
الثناء (قل فادروا عن أنفسكم الموت  
ان كنتم صادقين) أي ان كنتم صادقين انكم  
تقدرون على دفع القتل عن كتب عليه  
فادفعوا عن أنفسكم الموت وأسبابه فانه  
أخرى بكم والمعنى ان القعود غير معن عن الموت  
فان أسباب الموت كثيرة فمكأن القتال يكون  
سببا للهلاك والقعود يكون سببا للنجاة قد  
يكون الامر بالعكس (ولا تحسبن الذين قتلوا  
في سبيل الله أمواتا) نزلت في شهداء أحد  
وقيل في شهداء بدر والخطاب لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرئ بالياء على  
استداده الى ضمير الرسول أو من يجب أو الى  
الذين قتلوا والمفعول الأول محذوف لأنه  
في الاصل مبتدأ جاز الحذف عند القرينة  
وقرأ ابن عامر قتلوا بالثبديد ككثرة  
المقتولين

(بل أحياء) أي بل هم أحياء وتقرى بالنصب على معنى بل احتسبهم أحياء (عند زلزالهم) ذور زلزالهم منه (يرزقون) من الجنة وهو ما كيد أكونهم أحياء  
(فرحين بما آتاهم الله من فضله) وهو شرف الشهادة والقوة بالحياة الأبدية والقرب من الله سبحانه وتعالى والتعظيم بشيعة الجنة (ويستبشرون) يسرون  
بالبشارة (بالذين لم يلحقوا بهم) أي بأخوانهم المؤمنين الذين لم يفتلوا فيلحقوا بهم (من خلقهم) ٨١ أي الذين من خلقهم زماناً أو رتبة (الأخوف

عليهم ولا هم يحزنون) يدل من الذين والمعنى أنهم يستبشرون بما تبين لهم من أمر الآخرة وحال من تركوا خلقهم من المؤمنين وهو أنهم إذا ما قاتلوا أو قتلوا كانوا أحياء حياة لا يكدروا خوفاً ووقع محذورين فوات محبوب والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس بل هو جوهر مدرك بذاته لا يفتي بجوار البدن ولا يتوقف عليه أدراكه وتأمله والتأذنه ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها الآية وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ترد أجنار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل معلقة في ظل العرش ومن أنكر ذلك ولم ير الروح الأرحم ومرضا قال هم أحياء يوم القيامة وأما وصفوا به في الحال لصحة وقوة أرواحهم بالذكريات والايام وفيها حث على الجهاد وترغيب في الشهادة وبعث على إزدياد الطاعة واحاد المنعني لأخوانه مثل ما آتاهم عليه وبشرى للمؤمنين بالفلاح (يستبشرون) كره للتوكيد وليعلق به ما هو بيان لقوله الأخوف ويجوز أن يكون الأول بحال أخوانهم وهذا بحال أنفسهم (بنعمة من الله) أو بأعمالهم (ونفضل) زيادة عليه كقوله سبحانه وتعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وتنكيرهما للتعظيم (وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) من جهة المستبشرين عطف على فضل وقرأ الكسائي بالكسر على أنه استئناف معترض دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم مشعر بأن من لا إيمان له أعماله محبطة وأجوره مضبوطة (الذين أحسنوا بآقاه والرسول من بعد ما أحسنهم القرح) صفة للمؤمنين أو نصب على المدح أو مبتدأ خبره (الذين أحسنوا منهم) واتقوا أجر عظيم) بجملته ومن البيان والمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل لا التقييد لأن المسيحيين

ومناسبه تقدير بل هم أحياء للاستقرار (قوله بل احسبهم أحياء) هذا تنجيز الجازج وأورد عليه الفارسي أن الأمرين فلا يؤمر فيه بحسبان ولا يضمر الاحسبان لا اعتقد هم أو أجملهم اذ دلالة للمدح كور عليه ووربأنه يكفي مثله قرينة على أي حال وهذا احتمال وتعب وأما الأمر بالحسبان والظن فلا مانع منه بل التكليف بالظن واقع فهو قوله فاعتبروا يا أولي الابصار أمر بالقياس وتحصيل الظن وأما أن المراد اليقين وتقدير احسبوا للمساكلة فتعسف لان الخذف في المساكلة لم يعهد (قوله ذور زلزالهم) يعني أن عند هذا ليس للقرب المكاني لاستحالة ولا معنى في علمه وحكمه كما يستعمل له عند في نحو عند أي حفية كذا لعدم مناسبة المقام وعدم مناسبة ظاهرة وان قيل أنه مناسب بلا شبهة لانه يدل على التحقق لأن المقام مقام مدح وهذا التفسير أنسب به وفي الكلام دلالة على التحقق من وجوه أخرى هي معنى القرب شرفاً ووربأنه واختلاف في رسم ذور ونحوه فرسمه بعضهم بدون ألف لان الألف انما تزداد بعد واو ضمير الجمع الاسمية نحو قالوا وهذه ليست ضميراً ومنهم من رسمها في واو مثله تشبيهها بالهاواو الضميري الفعل والحياة الأبدية من كونهم أحياء والقرب من عند الله والتعظيم من قوله يرزقون (قوله يسرون) بالبشارة (الخ) البشارة بالخبر السار والاستبشار طلب العلم والمعنى هنا على السرور بما علموا من حاتم فاستعمل في لازم معناه وهو استئناف أو معطوف على فرحين لتأويله بفرحون والمراد بالخليفة التآخري زمان شهادتهم أو في رتبة فضيلتهم وأن لا خوف يدل من الذين بدل اشغال وجوز فيه النص بترغ الخافض أي لان لأوبأن لا والخوف وقوع المكروه والحزن ضد المرح وخصه بقوات المحبوب لان أكثر استعماله فيه وبه تتم مقابلة الخوف وخوف مضاف ولا وجه له قيل أن خوف بلاتين لتقدير الاضافة كما بين ذراعي وجهة الاسد (قوله والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس الخ) الهيكل بمعنى البدن وهو يطلق عليه كناية عن أي ليس الإنسان مجرد البدن بدون النفس المجردة بل هو في الحقيقة النفس المجردة وإطلاقه على البدن أشد التعلق بها وهي جوهر مدرك لذاته أي من غير احتياج إلى هذا البدن لوصفه بعدم مفارقتها بالتسم ونحوه وأما جواز أن يتوقف أدراكه على بدن آخر كما في حديث الطير الخضر فلا دليل عليه مع عموم لاهل العذاب وكونه مدرك لذاته باضافة مدرك لجمع اللذة بعيد (قوله في أجواف طير خضر الخ) قبل هو على ظاهره وان أرواح الشهداء أوعى نفوسهم التي بها الادراك والتبميز تحل أبدان الطيور المستعملة في الجنة فتلك بذلك أو تتحل طيوراً خضراً أو تتعلق بها فيمن جعلها مجردة وقيل المراد أنها تتعلق بالافلاك والكواكب فتلك بذلك أو تنكسب زيادة كمال وهذا يلائم القناديل المعلقة تحت العرش ومن أول الحديث قصد سد باب التنازع ومن هذا الحديث أخذ المشل المشهور والنفس خضراء بمعنى أنها تعميل لكل شيء وشبهه ومن أنكر تجردها وجعلها عرضاً أو الانتفاس أول الحياة المذكورة بحياة أخرى أو بالحياة المعنوية وهي بقاء الذكر الحسن وحكم الايمان وفوايه والاحاد من أجدنه وجدته محمودا وذلك أنهم مدحوا بأنهم يستبشرون بحصول النعمة والفضل وعدم الحزن واللعوق ان خلقهم والبيان لقوله الأخوف لانه بعملة الله وفضله أو الاستبشار الاول بدفع المضار ولذا قدم والثاني لوجود المسار وقوله عطف على فضل هو قول للحماء أو على نعمة على الآخر (قوله على أنه استئناف الخ) والاعتراض على القول بأنه يكون تذييل لا وفي آخر الكلام ولا يشترط أن يكون في وسطه ولا حاجة إلى تكلف توجيهه أصلاً (قوله دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم) هو مأخوذ من التعليق بالمشق كما مراراً واجبات العمل أن لا يعتد به ولا يثر وهو من المسائل الميمنة في الأصول ووجه دلالة النظم عليه ظاهر (قوله خبره للذين الخ) يعني أجر مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبره والجملة خبر المبتدأ الاول أو الجار والمجرور خبره وأجر فاعله ومن بيانية وفيه تجريد ومبالغة كما تقول في منك عالم وانما حل عليه لانهم كانوا محسنون متقون والرواحاء براء مفتوحة وواو ساكنة وواو مد موزع بين مكة والمدينة وقوله قد نب أي دعا وقوله يؤمننا أي وقعتنا

عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى  
فلما كان القابل خرج في أهل مكة - حتى نزل  
بئر الظهوران فأنزل الله العرب في قلبه وبدا له  
أن يرجع فترى ركيب من عبد قيس يزيدون  
المدسة لامة فشرط لهم حل بعير من زبيب  
ان يبطوا المسلمين وقيل لاني نعم بن سعد  
وقد قدم معقر أسأله ذلك والتمه عشرة  
من الابل فخرج فهم فوجد المسلمين يجهزون  
فقال لهم أو كم في دياركم فلم يفت منكم  
أحد الا شريد افترن أن يخرجوا وقد جعوا  
لكم ففتروا فقال عليه الصلاة والسلام  
والذي نفسي بيده لا يخرجن ولو لم يخرج معي  
أحد فخرج في سبعين راكبا كلهم يقولون  
حسبنا الله (فزادهم ايمانا) الضعيف المسكن  
للمقول أو أهدر دما أو لفاعله ان أردبه  
نعم وحده والبارز لم يقل لهم والمحق أنهم  
لم يلقوا اليه ولم يضعوا بل ثبت بعينهم  
بآيته سبحانه وتعالى وازداد ايمانهم وظهروا  
حجة الاسلام وأخلصوا النية عنده وهو  
دليل على ان الايمان يزيد وينقص وبعضه  
قول ابن عمر رضي الله عنهما قلنا يا رسول  
الله الايمان يزيد وينقص قال نعم يزيد حتى  
يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل  
صاحبه النار وهذا ظاهر ان جعل الطاعة  
من جملة الايمان وكذلك ان لم يجعل  
فان اليقين يزداد بالالف وكثرة التأمل  
وتناصر الحج (وقالوا حسبنا الله) حسبنا  
وكافينا من أحسبه اذا كفاه ويدل على انه  
جاء في المحسب انه لا يستفيد بالاضافة تعريفا  
في قولك هذا رجل حسبك (ونعم الوكيل)  
ونعم الموكول السهمي (فانقلبوا) فرجعوا  
من بدر (بنعمة من الله) عافية وثبات على  
الايمان وزيادة فيه (ونضل) ورجع في التجاوز  
فانهم لما أوتوا بدرا وافوا بها سوفا فاجتروا  
ورجعوا (لم يحسمهم سوء) من جراحة وكيد

عدو (و اتبعوا رسول الله) الذي هو مناط القوز بخير الاله اوين هجراتهم وخروجهم (واقعه ذوا فضل عظيم) قد تفضل عليهم بالثبوت ابليس  
وزيادة الايمان والتوفيق للمباداة في الجهاد والتصلب في الدين واظهار الجراة على العدو وبالحفظ عن كل ما يوسوسه واصابة النفع مع ضمان الابرحق  
القبول ببيعة من الله وفضل رفيه تحسبه له تخلف وتخطئه واما حيث حرم نفسه ما فازوا به (انما ذلكم الشيطان) يريد به المشطاعا او افسان و الشيطان  
خرد لكم وما معه سان اسطعته ارضته وما بعده خرد ويجوز ان تكون الاشارة الى قوله على تقدير مضاف أى اغناكم قول الشيطان يعنى ابليس

(يخوف أولياءه) القاعد من الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه (فلا تخافوهم) الضمير للناس الثاني على الأول وإلى الأولياء على الثاني (وخالقون) من مخالفة أمرى فخاهدوا مع رسولى (ان كنتم مؤمنين) فان الايمان يقتضى ايقاد خوف الله تعالى على خوف الناس (ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) يعنون فيه سرعاً حراً عليه وهم المنافقون من المتخلفين أو قوم ارتدوا عن الاسلام والمحق ولا يحزنك خوف أن يضروك ويغيروا عليك لقوله (انهم لن يضروا الله شيئاً) أى ان يضروا أولياء الله شيئاً يسارعونهم في الكفر وانما يضرونهم بأنفسهم وشيئاً محتمل المفعول والمصدر وقرأ نافع يحزنك بضم الياء وكسر الزاى حيث وقع ما خلا قوله في الانبياء لا يحزنهم الفزع الا كبره فانه فتح الياء وضم الزاى فيه والباقيون كذلك في الكل (يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة) نصيباً من الثواب في الآخرة وهو يدل على عمادى طغيانهم وموتهم على الكفر وفي ذكر الارادة اشعار بان كفرهم بالغ الغاية حتى أراد أرحم الراحمين أن لا يكون لهم حظ من رحمة وأن يسارعهم إلى الكفر لانه تعالى لم يرد لهم أن يكون لهم حظ في الآخرة (ولهم عذاب عظيم) مع الحرمان عن الثواب (ان الذين أشركوا الكفرة بالايان لن يضروا الله شيئاً ولهم عذاب اليم) تكثير للتأكيد أو تعميم للكفرة بعد تخصيص من نافق من المتخلفين أو ارتد من العرب (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم) خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل من يحسب والذين مفعول وأنما نملى لهم بدل منه وانما اقتصر على مفعول واحد لان التمهيد على البدل وهو ينوب عن المفعولين كقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون

ابليس لانه يوسوسه وسبه فجعل كانه قوله (قوله أولياءه القاعد من الخروج الخ) يعنى أولياءه يحفل أن يكون نافى مفعولى يخوف والاول محذوف أى يخوفكم من أوليائه أى أبي سفيان وذويه لقوله فلا تخافوهم فان الظاهر عود ضميرهم إلى الأولياء فيكون هم المخوف بهم ليلام التمس عن المخوف منهم ويحتمل أن يكون المذكور هو المفعول الاول على أن المراد بهم القاعدون عن الخروج معه صلى الله عليه وسلم والثاني متروكاً ومحذوف للعلم به أى يوقعهم في الخوف أو يخوفهم من أبي سفيان وأصحابه فلا يصح عود ضمير تخافوهم على أوليائه بل هو راجع إلى الناس في قوله ان الناس قد جمعوا الكفر كضمير اخشوهم فهو ردله وبقي الخطاب في ذلك الى قوله ان كنتم مؤمنين للقاعد من الخارجين معه صلى الله عليه وسلم والجميع قال التحرير الظاهر الاول لان الخارجين لم يخافوهم بل خافوا الله وقالوا احسبنا الله ويجوز أن يكون الجميع والتقصيد التعريض بالقاعدين واذا كان الخطاب للقاعدين فأولياءه على أحد الوجهين من وضع الظاهر موضع الضمير نعيماً عليهم بأنهم أولياء الشيطان (قوله الضمير للناس الخ) الناس الثاني هو الذى في قوله ان الناس قد جمعوا الكفر وقوله على الاول أى على التفسير الاول لقوله أولياءه اذا المراد به القاعدون عن الخروج معه من المنافقين والمخوف ليس هم بل أبو سفيان والمشركون وهم المراد من الناس الثاني كما مر وعلى تفسير الأولياء الثاني هم عين الناس الثاني فية ودالهم والضمير الذى رجعته الزمخشري لقربه وتبادره والمصنف عكسه (قوله من مخالفة أمرى الخ) فالخطاب بقوله فلا تخافوهم كما مر المؤمنون وقوله ان كنتم مؤمنين مع تحقق ايمانهم الهاب وتهميج لهم فان كان الخطاب للجميع ففيه تغليب وأما جعل الخطاب للمنافقين على الالتفات وان كان لا تكلف فيه بخلاف الظاهر ولذا ترك الالتفات اليه (قوله والمعنى لا يحزنك خوف أن المسارعة ضمنت معنى الوقوع فعدت بنى والاقتديتها بالى) (قوله والمعنى لا يحزنك خوف أن يضروك الخ) يعنى المنهى عنه الحزن لخوف ضررهم بدليل ما بعده لا الوقوع في الكفر لانه أمر قبيح يحزنه فليست الصلة له لعدم الحزن كما هو المعهود في مثله وفي المائة أن المعنى يسارعون في اظهاره بما يلوح منهم من انكار الكيد للاسلام ومن موالاة المشركين وهو راجع الى هذا التفسير لان كسدهم وموالاةهم هو عين الضرر فلا يرد عليه ما قبل انه أيضاً قبيح يقتضى الى تأويل (قوله أى ان يضروا أولياءه الخ) قدرا مضاف للقرينة العقلية عليه وكونهم انما يضرون أنفسهم مأخوذة من أن الله لم يجعل لهم حظاً في الآخرة لم يسارعهم للكفر وقوله شيئاً محتمل المفعول أى بواسطة حرف الجزأى بشئ واليه أشار بقوله يضرونهم ولا حاجة الى تأويله بما يعتدى بنفسه الى مفعولين والمعنى على المصدرية ضرراً تاماً (قوله وهو يدل على عمادى الخ) لانه ان لم يستمر كفرهم لم يقطع نصيبهم من الآخرة قيل وما ذكره من وجه ذكر الارادة تبع فيه الزمخشري وهو مبنى على مذهبه في أن ارادة الله تعالى لا تتعلق بالشرك فالصواب تركه وان وجه ذكره لانه لا يخرج عن ارادته شئ من خيراً أو شراً وليس بشئ لانه لم يقل انه لم يرد كفرهم ولم يرهن اليه فليس فيه مخالفة لاهل السنة لانه ولا من العلامة وهذه نكتة سرية لا داعى لتركها وقوله مع الحرمان عن الثواب مستفاد مما قبله (قوله تكثيراً للتأكيد الخ) لما كان هذا وما قبله واحداً بحسب الحال والظاهر بين وجهه بأنه تأكيده أو المسارعون للكفر للمنافقون أو من ارتد وهذا عام لكل كافر فاردفه به تيمناً وتنبيهاً على انه لا يختص بهم وجوز الزمخشري العكس بأن يكون الاول عاملاً لكفار وهذا خاص بالمنافقين أفردوا بالذكر لانهم أشد منهم في الضرر والكيد وقوله أو ارتد من العرب في نسخة الاعراب وقيل ان المراد بالاول المنافقون أو من ارتد وهو لاء اليهود (قوله والذين مفعول وأنما نملى لهم بدل الخ) اذا كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فالمقصود التعريض بهم اذ حسبوا ما ذكره الذين أحد المفعولين ولا يجوز الاقتداء في هذا الباب على الصحيح وأنما الخ لتأويله بالمصدر لا يصح حمله على الذات فلا يقع ثانياً في باب علم الابتغدير في الاول أى حال الذين

أو المفعول الثاني على تقدير مضاف مثل ولا تحسن الذين ٨٤ كفروا أصحاب أن الاملاء خير لانفسهم أو ولا تحسن حال الذين كفروا أن الاملاء خير

لانفسهم وما مصدرية وكان حقها أن تفصل في الخط ولكنها وقعت متصلة في الامام فاتبع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب بالياء على أن الذين فاعل وأن مع ما في حيزه مفعول وقع سينه في جميع القرآن ابن عاصم وحركة وعاصم والاملاء الامهال واطالة العمر وقيل تحليتهم وشأنهم من أملى لفرسه إذا أرخى له الطول ليرعى كيف شاء (التمثيل لهم ليزدادوا انما) استئناف بما هو العلة للحكم قبلها وما كلفة واللام لام الارادة وعند المعتزلة لام العاقبة وقرئ انما بالفتح هنا وبكسر الاولى ولا يحسن بالياء على معنى ولا يحسن الذين كفروا أن املاء ما لهم لزيادة الاثم بل للتوبة والدخول في الايمان وانما غلى لهم خيرا اعتراض معناه أن املاء ما خير لهم ان انتبهوا وتداركوا فيه ما فرط منهم (ولهم عذاب مهين) على هذا يجوز أن يكون حال من الواو أي ليزدادوا وانما بعد لهم عذاب مهين (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) الخطاب اعمامة المخلصين والمنافقين في عصره والمعنى لا يترككم مختلطين لا يعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز المنافق من المخلص بالوحي الى نبيه بأحوالكم وبالكاليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يد عن اهل الاخلاص المخلصون منكم كبذل الاموال والانفس في سبيل الله ليختبر النبي به بواطنكم ويستدل به على عقائدكم وقرأ حمزة والكسائي حتى يميز هنا وفي الانفال بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديد هاو الباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الياء (وما كان الله ليطالعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وايمان ولكنه يجتبي لرسالته من يشاء فيوحي اليه ويخبره ببعض الغيبات أو ينصب له ما يدل عليه (فآمنوا بالله ورسوله) بصفة الاخلاص أو بأن تعلموه وحده مطلعا على الغيب وتعلموه هم عبادا يجتنبون لا يعلمون الا ما علمهم الله سبحانه وتعالى ولا يقولون الا ما أوحى اليهم

وشأنهم أو في الثاني أي أصحاب أنما الخ أو هو بدل مقصود بالذات وأن المفتوحة مع اسمها وخبرها تسد مسد المفعولين لحصول المقصود من تعلق أفعال القلوب بالنسبة الاسنادية لا باعتبار الحذف اختصارا أي لا تحسن تخيرية الاملاء ثابتة لهم وان كان رأيا لانه ليس مرادهم هنا ثم مثل الآية الاخرى لوقوعه فيها بدون بدلية وقوله أو المفعول الثاني معطوف على قوله بدل وهو اشارة الى وجهي التقديرين السابقين وانما قيدهم بقوله لا نفسهم لانه خير للمؤمنين انيل الشهادة وفضيلة الجهاد وغيره وما مصدرية فكان حقها الفصل لكنها كتبت في المصحف العثماني موصولة وهو المراد بالامام في اصطلاح القراء والمفسرين فاتبع واتباعه لازم ووجهه مشاكلة ما بعده والحل على الاكثر فيها والاملاء بمعنى الطول ليس خيرا لهم لزيادة آثامهم وتفسيره بالظلمة هو الذي في الكشف وتفسيره به مبني على مذهبه لان شأنهم الكفر وقد دخل بينه وبينهم لانه اراده وخلقه فيهم وشأنهم مفعول معه وطول بكسر الطاء وفتح الواو الجمل الذي يطول للاداية لترعى فعلى هذا هو استعارة (قوله استئناف بما هو العلة للحكم قبلها بينهم عن حساب خيريته بأنه لزيادة آثامهم والقائلون بأن الخير والشر بارادته تعالى يجوزون التعليل بثل هذا اما لانه غرض واما لانه مراد مع الفعل فيشبه العلة عند من لم يجوز تعليل أفعاله بالاغراض واما المعتزلة وان قالوا بتعليلها لكن القبيح ليس مراد الله عندهم ومطلوبوا بغرض فلذا جعلوا ازدياد الاثم هنا باعنا نحو قعود عن الحرب جينا لا غرض باطلب حصوله ولما لم يكن ازدياد متقدما على الاملاء هنا والباعث متقدما جعلوه استعارة بناء على ان سبقه في علم الله شبهه بمتقدم الباعث في الخارج قبل ولم يذهب الى أنها لام العاقبة مع قلة تمكفه لان هذه الجملة تعليل لما قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح يترتب عليه هذا الامر الفاسد القبيح لم يصح ذلك ولم يصلح هذا التعليل لثبوتهم عن حساب املائهم خيرا لهم فليست أمثل فقول المصنف رحمه الله وعند المعتزلة لام العاقبة مخالف لمذهبهم كما سمعته فلذا تكلف بعضهم له أن المراد بقوله لام العاقبة أنها ليست لارادة (قوله على معنى ولا يحسن الخ) على هذه القراءة الاملاء لارادة التوبة لان الاملاء لا يزيدا مني وعلى القراءة الاخرى هو مثبت والاخر مني ضمنا ولا تعارض بين القراءتين لانه عند أهل السنة يجوز ارادة كل منهما ما ولا يلزم تخلف المراد عن الارادة لانه مشروط بشرط كما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله ان انتبهوا الخ وانما غلى اعتراض ولا وجه لجعلها حالية (قوله على هذا يجوز أن يكون حالا الخ) يعني أن ما في هذه القراءة مصدرية وليزادوا خبران ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة والدخول في الايمان ملائمة لمقارنة العذاب المهين بل الثواب جعل الواو حالية داخل في حيز النهي عن الحسابين بمنزلة أن يقول ليزدادوا وليكون لهم عذاب وهذا المعنى لا يحصل بالعطف نعم للاعتراض وجه ولذا قال المصنف رحمه الله يجوز وأن المصدرية سابقة للجملة وما المصدرية سابقة لصلتها فلا يتوهم أنه كيف يتوالى حرفا مصدر واما تصحيح العطف ويكون لهم عذاب معطوفا على ليزدادوا فغنى عن الرد وعلى القراءة الاخرى يجوز العطف والاعتراض أيضا وقراءة الفتح في الثانية شاذة (قوله الخطاب لعامة المخاضين الخ) أي خطاب أنتم وهذا هو الذي يقتضيه الذوق والا كان الظاهر على ما هم عليه أو ليدركم فما قبل انه يحتمل أن يكون للمؤمنين وعد الله لهم بتصفية حوزتهم عن الكفار وتخصيص أمرهم أو للمنافقين تهديد لهم لم يتركوا الاملاء مناسبة للنظم ولاداعي تلوين الخطاب ثم ذكر القراءات وهي من مازة أو معززة مشددا وأما مازة من يدا فلا يوجد في اللغة كذا قال التحرير وأثبتته في القاموس وهو حجة عليه (قوله وما كان الله ليؤتي أحدكم الخ) فسر به هذا المناسبة سبب النزول وان احتمل أنه لا يطلع جميعكم بل يختص به من أراد نصب ما يدل على الغيب من العلامات التي تدرك بالقراسة الصائبة والالهام الرباني لبعض أهل الكشف من الانفس القدسية وانما أول آمنوا بما ذكر لان الخطاب عام للمنافقين وهم مؤمنون ظاهرا ويحتجبون كصفتين لفظا ومعنى وقوله ولا يقولون الا ما أوحى اليهم أي في أمر الشرائع وهذا الاينافي



روى أن الكثرة قالوا أن كان محمد صاذا فليغيرنا من يؤمن منا ومن يكفر فثلاث ومن السدى أنه عليه الصلاة والسلام قال عرضت على أمي وأعمامتي  
من يؤمن بي ومن يكفر فقال المنافقون أنه يزعم أنه يعرف من يؤمن ومن يكفر ونحن معه ٨٥ ولأدبر فثنا فثلاث (وان تؤمنوا) حق الإيمان (وتتقوا)

التفاق (فلكم أجر عظيم) لا يقادروا قدره ولا تحب من الذين يقولون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم (القرآن فيه على ما سبق ومن قرأ بالآية وما فيها فليست على ما مضى ولا تحسب من جعل الذين يقولون هو خير لهم وكذا من قرأ بالآية من جعل الفاعل ضمير الرسول صلى الله عليه وسلم ومن يحب وان جعله الموصول كان المفعول الأول محذوفا لدلالة يقولون عليه أي ولا يحسب الضلالة ضلالتهم هو خير لهم (بل هو) أي البطل (شركهم) لا ضلالتهم العصابة عليهم (سبيلهم) ما يحبوا به يوم القيامة (بيان ذلك والمعنى سبيلهم) وبال ما يحبوا به الزام الطريق وعنه عليه الصلاة والسلام ما من رجل لا يؤذي زكاة ما له لا يجعل الله له نكاحا في حقه يوم القيامة (وقد سبوا السموات والأرض) ربه ما فيه ما عاينوا ورثته فلا ولا يقولون عليه جاه ولا يخفونه في سبيله أو أنه يرث منهم ما يكون ولا يتخفونه في سبيله لا كهم وتبقى عليهم الحسرة والعقوبة (وأنه عاينهم) من المنع والاعطاء (خير) فيباركهم وقرأناهم وابن عاصم وعاصم وحزرة والكاتب بالآية على الاقتضات وهو المبلغ في الوعد (قد سمع الله قول الذين قالوا الله فغيره نحن أغنياء) فأنه اليهود لما سمعوا من الذي يقرض الله قرضا حسنا وروى أنه عليه الصلاة والسلام كتب مع أبي بكر رضي الله تعالى عنه إلى يهود بني قينقاع يدعهم إلى الإسلام وأقام الصلاة وآتوا الزكاة وأن يقرضوا الله قرضا حسنا فقال نضاص بن عازر رآنا الله فقبر حتى سأل القرض فطلبه أبو بكر رضي الله تعالى عنه على وجهه وقال لولا ما بيننا من العهد اضرب عنقه فشكله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحمد ما قاله فثلاث والمعنى أنه لم يحف عاين أنه أعداهم العقاب عليه (سكتهم) ما قالوا وقتلهم الأنبياء (بغير حق) أي سكتهم في صحف الكنية أو سكتهم في علنا لانهم لا تكله عظمة أذهو كثر بالله

اجتماعه صلى الله عليه وسلم لانه أمور به فهو مستند إلى الوحي أيضا وقوله روى الخ رواء ابن جرير من السدى وأما المذکور بعده فقال السبوطي رحمه الله لهاقف عليه والمراد بالامة في قوله أحق أمة الدعوة ولا يجوز أن يراد الاجابة وهو عام لمن في عصره وغيره ويحتمل أن المراد من في عصره فقط وقوله حق الإيمان لما مر وفسر التقوى بالمعنى القوي وخصه بما ذكر لانه أنسب بالمقام ولا يقادرجعني لا يقدر ويحتمل (قوله قد مضى الخ) بوجهه وقوله محذوف لدلالة يقولون الخ في كسر ر في هذا الكتاب والكشاف جواز حذف أحد مفعولي هذا الباب وظاهر كلامه في سورة النور أنه إذا أضاف الفاعل والمفعولان كما في قوله ولا يحسب الذين قتلوا في سبيل الله أموالهم منهم بعضهم أنه يثتم في حذفه ذلك وأجيب بأن المراد منه الجواز إذا قويت الدلالة وظهور القرينة وهذا كذلك على أن الذين يقولون الفاعل لما اشتمل على البطل كان في حكم اتحاد الفاعل والمفعول وهو تكلف لم يذهب إليه أحد من العلماء وأما جعل هو ضمير رفع استعير في مكان المنصوب وهو راجع للبطل أو الایته على أنه مفعول أول فتمسك لا يثبت بالنظم راجع قوله به ضمير متعالي لا يثبت البقاء على حال في الدر المحزون انه غلط وهو ضمير فصل بين مفعولي حسب وهو مراد أبي البقاء قوله أنه تأ كيد فلا وجه لرد بان الضمير لا يؤكده المظهر (قوله والمعنى سبيلهم) بالبناء للفاعل والمفعول قبل انه اشارة الى أن ما في الآية والحديث تمثيل ولا طوق حقيقة وفي قوله زكاة ما له اشارة الى أن الوعد على ترك الانفاق الواجب والحديث المذکور أخرجه البخاري والترمذي والنسائي والشجاع هذا الحية العظيمة وفي شروح الكشاف ان من أمثاله لم تقلد هاتوا في الحماة والضمير لفصله والصفة وشبه مطروق الحماة في الزوم قبل ولا يستعمل الا في الشر فان أرادوا في هذا المثل فصحح والا فلا تقول المتنبى

أقامت في القابله آباد هي الاطواق والناس الحمام

وبه صرح في الاساس (قوله وله ما فيهم ما عاينوا الخ) يعني أن الميراث مصدر كالميراث والمراد به ما عاينوا وهو حقيقة أو أن المراد أنه يرثه يعني أنه ينتقل اليه ويخرج من أيديهم ثم ظاهر أو الا انه حقة وعلى هذا فهو مجاز قال الزجاج رحمه الله أي أن الله تعالى يفي أهلوهما في ثياب ما فيهم ما فيهم لا حديقهم ما فيهم فخرطوا بما عاينوا لانهم يجمعون ما يرجع الى الانسان ميراثا ملكا له وقوله فيجازيكم قبل الاظهار فيجازيهم لانه في صدق قراءة الغيبة دليل ما بعده ومريان ككون العلم عبارة عن الجزاء في القرآن وكونه أبلغ لان تهديدا عظيما بالاراجعة أشد (قوله فأنه اليهود لما سمعوا الخ) وفي نسخة قاله اليهود والحديث المذکور يخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن اسحق وابن جرير ومثله سواء كل عن اعتقاد أو استهزاء بالقرآن وهو الظاهر لا يصدر الا عن غير عظيم وفسر مع الله بعد دم خفائه عليه وأعداد العقاب عليه وتبع فيه الزمخشري وهو مناسب لمذهبه في انكار الصفات واسكنه ليس مراده ذلك كما يراه شراحه بل مراده أنه تعالى يجمع لجميع السموات فخصيص هذا كناية عن أنه أعداهم عقابا يناسبه ليس معاقب قبول ورضا كما في مع الله ان حده بل معاقب ظهور وروثه يد لانه مع ما قالوه من غير تبليغ فهو أشد لاضرب عليهم وأيضا أنهم أنكروه ولا مجال لانكاره لانه سمعه ولهذا أكد لانه انكارهم لقول بنزلة انكار السمع (قوله سكتهم في صحف الكنية الخ) يعني أن الكنية حقيقة والاسناد مجازي أو استعارة والاسناد على حقيقة وقوله لانهم لم يأخذوا من الكنية لان من لم يهمل شيئا يكتبه وكذا من الدين المفيدة لنا كيد وقوله ليس أقول جرعة ارتكبوها مأخوذ من عطف ما سبق من جرأتهم اسلافهم (قوله وتنتقم منهم الخ) الباء في بأن نقول كما كتبت بالقلم أي تنتقم منهم بواسطة هذا القول الذي لا ينال الا وقد وجد العذاب قال الزجاج رحمه الله ذق كلمة فقال لمن أيس من العفو أي ذق ما أنت فيه فقلت بختلص منه وقوله العذاب المحرق اشارة الى أنه من الاضافة البائية أي العذاب الذي هو المحرق لان المذهب الله لا الحريق أو الاضافة للجب المتفرقة من الفعل

تعالى أو اسما زنا بالقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم (٢٢ شهاب ث) ولما قلنا فكم مع قتل الانبياء وفيه تيمية على أنه ليس أول جرعة ارتكبوها وان من اجترأ على قتل الانبياء لم يستعده نه أمثال هذا القول وقرأوا في سكتهم بالياء وضعها رفع التاء وقتلهم بالرفع وقول بالياء (ونقول ذرة وأذنيه الحريق) أي وتنتقم منهم بأن نقول لهم ذوقوا العذاب المحرق

ههنا لان العذاب مرتب على قولهم الناشئ  
عن الجمل والتمهات على الحال وغالب حاجة  
الانسان اليه لتصيل المطامع ومعظم مجله  
به الضوف من فقدانه ولذلك كثر ذكر الاكل  
مع الحال (ذلك) اشارة الى العذاب بما قدمت  
أيديكم من قتل الانبياء وقولهم هذا واثروا  
معاصيهم عبر بالايدي عن الانفس لان أكثر  
اعمالها يرت (وان الله ليس بظلام للعبيد)  
عطف على ما قدمت وسيبته للعذاب من  
حيث ان في الظلم يستلزم العدل المتقضى  
اثابة الحسن ومعاينة المسي (الذين قالوا)  
هم كعب بن الاشرف ومالك وحيي وقصاص  
ووهب بن يهودا (ان الله عهد اليها) امرنا  
في التوراة واصنافا (ان تؤمن برسول حتى  
يأتينا بقربان تأكله النار) بأن لا تؤمن برسول  
حتى يأتينا بهذه المهجزة الخاصة التي كانت  
لأنبياء بني اسرائيل وهو أن يقترب بقربان  
فيقوم النبي فيدعو فتزول نار سماوية فتأكله  
أي تحبسه الى طبعها بالا حراق وهذا من  
مفترقاتهم وأما طبعهم لان كل النار  
القربان لم يوجب الايمان الا لكونه مهجزة  
فهو وسائر المهجرات شرع في ذلك (قل قد  
جاءكم رسول من قبلي بالبينات وبالذي قلتم  
فلم تفلتمهم ان كنتم صادقين) تكذيب  
والهم بأن رسلا جاؤهم قبله كزكريا ويحيى  
في هجرات أخر موجبة للتصديق وبما اقترحوه  
فتملأهم فلو كان الواجب التصديق هو  
الاثبات به وكان توقفهم وامتناعهم عن  
الايمان لاجل مخالطهم لم يؤمنوا بمن جاء به في  
مهجرات أخر واجتروا على قتله (فان كذبوا  
فقد كذب رسول من قبلك جاوا بالبينات  
والزبر والكتاب المنير) تسمية للرسول صلى الله  
عليه وسلم من تكذيب قومه واليهود والزبر جمع  
زبور وهو الكتاب المقصور على الحكم من زبر  
النبي اذا حسبه والكتاب في عرف القرآن  
ما يتضمّن من الشرائع والاحكام ولذلك جاء  
الكتاب والحكمة معطوفين في عاقبة القرآن  
وقيل الزبر المراد بالمرآة والزبر من زبرته اذا  
زبرته

(قوله وفيه مباني الغنا في الوعيد) أي في قول ذوق واعذاب الحريز يذكر العذاب والحريز  
والذوق المنبئ عن الألم كما مر والقول لانت في المنبئ عن كمال القيد والفضب وقيل في قوله لقد سمع  
الله الى هذا لأن السماع كناية عن العقاب العظيم ويجعل ما قاله عدلا لقتل الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام وحفظه بالكتابة واستادته لذاته وتأكده بالسين (قوله والذوق ادرالاعوم الخ) قال  
الراغب الذوق وجود العلم بالغم وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر فانه يقال له كل يقال فلان ذاق  
كذا وأنا أكلته أي خبرته أكثر مما خبره اه تم اتبع فيه لادرالاسائر المحسوسات والحالات  
واستعمل في العذاب الشديد لان الذوق يكون لاجل الاكل فهو المبالغة فيه أن معناه ان ما أنتم  
فيه من العذاب والهوان يعقبه ما هو أشد وأدهى ثم ذكر المصنف رحمه الله مناسبة ذكره هنا بأنه نشأ  
من حب المال الذي أعظم ما عرفه وأدومها لما كل مع تناسب التوسع في الذوق والايدي (قوله  
اشارة الى العذاب الخ) أي ذلك العقاب والعذاب المحقق حق كانه محسوس بسبب افعالكم التي  
قد مقوها وبسبب عدله المتقضى له والاثبات بصيغة المبالغة بأني تحققي في موضع آخر وتقدم الايدي  
عملها لان من يعمل شيئا يقدمه فجعله في الكفاف عبارة عن جميع الاعمال التي أكثر ما وكثر غيرها  
يزاول باليد على طريق التغليب فيما قدمت بلا تجوز في اليد والمصنف رحمه الله جعل التجوز فيها من  
قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدارج العمل عليه وبعض الناس لم يعرفه ففسره بما رأوا من  
خير من ذكره قيل وقوله ظلام لا يعيد توجيه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله يدركه بجملة  
البلاغة وهو الاشارة الى أنهم استحقوا العذاب بحيث لو لم يعذبهم كان كلامنا خلقهم وأورد عليه أنه  
مخالف للذهب الحق من أنه المال الحقيقي ونصرف المال في ملكه كيف يشاء فله أن يعاقب  
المطيع وينيب العاصي ولا ظلم في فعله كيفما كانت اذ هو الفعل المجريد وقد فسر والعدل بأنه  
لا يقع له فعل فجاءه صفة سلبية والجواب أن ما ذكره من أن اثابة العاصي وعقاب المطيع لا تتنافى  
ما ذكره يعني عقلا وأما كونها تتنافى الحكمة والعدل سمعا لا خلاف فيه قال في المسألة وقد نص تعالى  
على قصه حيث قال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء  
محباهم ومحباتهم ما يجعلون فجعله تعالى ميتا وكلامهم في التجوز وعدمه أما الوقوع فمطوع بعدمه  
اتفقا فغير أنه عند الاشاعة للوعد بخلافه وعند غيرهم له ذلك وقع خلافه عقلا فتأمل (قوله بأن  
لا تؤمن برسول الخ) الباء في قوله أن يقترب بقربان أي يذبح ذبيحة اما زائدة أو لتضمنه معنى يأتي والافهم  
متعدي بنفسه وقوله أي تحبسه بيان لان كل النار يجاز عن حاله الى طبعها اما استعارة على التشبيه  
أو مجاز مرسل لان الأكل يستعمل اخلافا لتناسب اخلاط الآكل وكذا المحرق بالنار يشبه  
دخانها ونارا اتجاهاه أو بعضه وقوله شرع بشين مبهمة ورواها عن مهملين بوزن حسن معناه سواء قال  
في شرح الفصح قال ابن درسي توبه كانه جمع شارع كنادم وخادم أي كل كلم يشترع فيه شرعا واحدا  
ويستوى فيه المذكر والمفرد وغيره وأجاز كراع والفرار تسكين راءه وأنكروا يعقوب في الاصلاح وقال  
انما شرع بمعنى حسب (قوله تكذيب والزام الخ) التكذيب من قوله بالبينات أي المهجرات فان الرسل  
السابقة عليهم الصلاة والسلام لم تقتصر مهجراتهم على ما ذكرتم كما ادعيت ومنه يعلم الا لزام أيضا والالزام  
بأنه لو كان التصديق تلك المهجزة دون غيرها لما اجابوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام ببيانات أخر ونقل عن  
السدي رحمه الله أن هذا الشرط جاء في التوراة هكذا من جاء يزعم أنه رسول الله فلا تصدقوه حتى يأتيكم  
بجربان تأكله النار الا المسيح ومحمد اعلم ما الصلاة والسلام وكانت هذه العادة جارية الى مبعث المسيح  
صلى الله عليه وسلم وقوله في هجرات أخر أي معها والطريقة اشارة لكثرة ما (قوله تسمية للرسول صلى  
الله عليه وسلم الخ) اشارة الى أن قوله فقد كذب الخ جواب للشرط موقول بلازمة أي فلا تخزن  
وقيل وقيل انه لا حاجة الى تأويله اذ المعنى ان يكذبوا فقد كذبك تكذيب للرسول قبلت لانهم أخبروا

وقرأ ابن عامر وبازر باعادة الجازم لدلالة على انها مغايرة للبيانات بالذات (كل نفس ذائقة الموت) وعدو وعبد لله صدق والمكذب وقرئ ذائقة الموت  
 بالنصب مع التنوين وعدوه كقولهم • ولذا ذكر الله الاقليل (وانه قوتون أجوركم) نعتون جزاء (٨٧) أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافييا (يوم القيامة)  
 يوم قيامكم من القبور ولفظ التوقية  
 بشعر بأنه قد يكون قبلها بعض الاجور  
 ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام القبر  
 روضة من رياض الجنة أو حفرة من - فخر النار  
 (فن زحرج من النار) بعد عنها والحرحة  
 في الاصل تكسر الزح وهو الجذب بهجلة  
 (وأدخل الجنة فقد فاز) بالعبارة ونيل المراد  
 والقوز الظفر بالبقية وعن النبي صلى الله  
 عليه وسلم من أحب أن يزحرج من النار  
 ويدخل الجنة فلتدركه منيته وهو يؤمن بالله  
 واليوم الآخر ويأتى الى الناس ما يحب أن  
 يؤتى اليه (وما الحياة الدنيا) أى لذاتها  
 وزخارفها (الامتع الفرور) شبهها بالمتاع  
 الذى يدلس به على المستام ويفرح حتى يشتره  
 وهذا من أثرها على الآخرة فاما من طلب  
 بها لاخرة فعلى له متاع بلاغ والفرور مصدر  
 أوجع غار (لتبلون) أى والله لتخبرن (في  
 أموالكم) تكلف الاتفاق وما يصيبها من  
 الآفات (وأنتكم) بالجهاد والقتل والاسير  
 والجراح وما يرد عليها من الخواف والامراض  
 والمتاع (وتسمعن من الذين أوتوا الكتاب  
 من قبلكم ومن الذين أشركوا اذى كثيرا)  
 من جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم والطعن  
 في الدين واغراء الكفرة على المسلمين أخبرهم  
 بذلك قبل وقوعها بوطونوا أنفسهم على  
 الصبر والاحتمال وبسبب ذلك والقائم حتى  
 لا يرهقهم نزولها (وان تصبروا) على ذلك  
 (وتتقوا) مخافة - أمر الله سبحانه وتعالى  
 (فان ذلك) يعنى الصبر والتقوى (من عزم  
 الامور) من عزومات الامور التى يجب العزم  
 عليها أو عزم الله عليه أى أمر به وبالغ فيه  
 والعزم فى الاصل ثبات الرأى على الشئ  
 فهو امضائه (واذا أخذ الله) أى اذكروا وقت  
 أخذه (ميثاق الذين أوتوا الكتاب) يريد به  
 العلماء (لتبينن للناس ولا تكتمونه) - كتابة  
 لمخاطبتهم وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم  
 فى رواية ابن عباس بالياء لانهم ضب واللام  
 جواب القسم الذى ناب عنه قوله أخذ الله  
 ميثاق الذين والضمير للكتاب

يمتلك قلبه فوضع صدقه وقرئ بفتح الكذب وقوله مغايرة للبيانات بالذات بان يراد بالبيانات المعجزات غير  
 الكتب لان اعادة التعامل تقتضى المغايرة ولولاها لجاز أن يكون من عطف الخاص على العام (قوله)  
 وعدو وعبد للمصدق الخ) لف ونشر وجهه أن بعد الموت يبرزى كل باعول واليت شاهد للنصب مع  
 عدم التنوين لانه المحتاج للانبات والشعرا لى الاسود الدوى وهو

رأيت امرأ كنت لم أبلغ • أتاني فقال اتخذنى خيلا  
 تخالفني ثم أكرمني • ولم أستفد من لدنه قبلا  
 فوافيته حين جزئته • كذوب اللسان شوما قبلا  
 فذكرته ثم طابته • عتبا بارفقا وقولا قبلا  
 فألقيته غير مستعجب • ولذا ذكر الله الاقليل

يعاتب من صادقه فطلب حله له أوشرا فلم يعطها له وتعلل بعمل وذا كرا بالجزء طفاء على مستعجب  
 ويجوز نصبه عطفا على غير وتلك تنوينه وكان الاصل فيه أن يشون ويكسر لا لتقاء السا كسب لكنه  
 حذف لتقاء السا كين في بعضه من غير تخريك والله منسوب به لاعتقاده أى ذكرته ما كان بيننا من  
 العهد ودعائه أوفى عتاب فاجدته طالب رضاي يقال استعنته فاعني أى استرضيته فارضاني  
 (قوله نعتون جزاء أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافييا) حالان من المفعول والتمام يشعربان من  
 الجزاء ما يكون قبله فيدل على عذاب القبر وجه صرح الزمخشري مع مخالفة المعتزلة فيه فلم يرد أنهم في هذه  
 المسئلة كتابه عليه الشراح وفسر القيامة بالقيام من القبور وهوى مصدر فيه الوحدة لقيامهم دفعه  
 واحدة وقبل في نكتته أيضا أنه قديم الجزاء ببعضها في الدنيا وقوله القبر روضة الخ أخرجه الترمذي  
 عن أبي سعيد الخدري وقال انه غريب لا يعرف الا عنه ورده العراقي رحمه الله بأن الطبراني أخرجه في  
 الاوسط عن أبي هريرة رضى الله عنه أيضا (قوله والحرحة الخ) لما كان الزح الجذب استعمل في لازمه  
 وهو البعد وكثر لان شكره يحصل البعد ويصدق وقوله بالعبارة اشارة الى متعنة ويحتمل أنه حذف  
 للعموم أى بكل ما يريد وذ كر دخول الجنة بعده لانه لا يلزم من البعد عن النار دخول الجنة وهو ظاهر  
 والحديث المذكور أخرجه - لم وضعير بأتى راجع لمن وفى الاساس أى اليه احاد اذافه أى يحسن  
 الى الناس بما يجب أن يحسن به اليه (قوله شبهها بالمتاع الى آخره) المتاع ما يتعمق وينتفع به بما يباع  
 ويشترى والمستام بمعنى المشتري والتدليس قريب من التدليس مأخوذ من الفرور لانه ما يفر به وبلاغ  
 به في تبليغ وايصال الى الآخرة (قوله أى راقه لتخبرن الخ) يعنى الامام جواب القسم والابتلاء  
 الاختبار والامتحان وهو تخيل كما تر وقوله لا يرهقهم أى لا يبورهم (قوله من عزومات الامور) قال  
 النهريران العزم مصدر يعنى المعزوم أى المعزوم عليه يقال عزمت على الامر وعزمت ولم يسمع عزمت  
 الامر والقائل هو العبد يعنى أنه يجب عليه أن يعزم على ذلك وأما تعالى ومعنى عزم أى أراد  
 وقصد وقطع وفرض أن يكون ذلك ويحصل وذكر الامام المرزوق أن حقيقة العزم فوطئ النفس وعقد  
 القلب على ما يرى فله ولذلك لم يجز اخلاقه - على الله تعالى وفيه أن قوله لم يسمع عزمت الامر فيكون  
 معزوم من الحذف والايصال لوجه لانه لا يراغب قال في مفرداته يقال عزمت الامر وعزمت عليه  
 واعزمت قال تعالى ولا تهزموا عقدة النكاح وما نقله عن المرزوق من أن العزم لا يطلق على الله  
 لاجتماعه ما لا يليق بجنابه غير صحيح أيضا لانه ورد اخلاقه عليه تعالى بمعنى الارادة والايجاب وقرئ به فاذا  
 عزمت كما مر ونقله اثمة الله كالآزهرى وغيره وورد اطلاقه في الحديث كما مر واليه أشار المصنف رحمه  
 الله بقوله أى أمر الخ وقوله فهو امضائه أى تنفيذه وفى نسخة لامضائه (قوله أى اذكروا وقت أخذه الخ)  
 يعنى اذكروا قول أو ظرف بتقدير الحادث كما مر وقوله كتابة الخ الميثاق والعهد والقسم يعامل معاملة  
 اليين ويجاب بما يجاب به فقوله لتبينن - جواب ميثاق لتضمنه معنى القسم وقرئ بالياء والاسماء المتفر

(فتبذوه) أي الميثاق (وراء ظهورهم) فلم يراعوه ولم يلتفتوا اليه والتبذ وراء الظهر مثل في ترك الاعتداد وعدم الالتفات ونقيضه جعله نصب عليه والقاه بين عينيه (واشتروا به) وأخذوا بده (غنا قليلا) من حطام الدنيا وأغراضها (فتسمايشترون) يهتارون لانفسهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كتب علما من أهل الجلم بلجام من النار وعن علي رضي الله تعالى عنه ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا (لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويعجبون أن يحمدوا ويعلم يفعلوا فلا تحسبنهم بخازنة من العذاب) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ومن ضم إليه جعل الخطاب له ولله ومبين والمفعول الأول الذين يفرحون والثاني بخازنة وقوله فلا تحسبنهم تأكيده والمعنى لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا من التدليس وكنتم الحق ويعجبون أن يحمدوا بما يفعلوا من التوفاء بالميثاق وإظهار الحق والاشارة بالصدق بخازنة من العذاب أي خازنين بالعناية منه وقرأ ابن كثير وأبو عمر وبالياء وفتح الباء في الأول وضمها في الثاني على أن الذين فاعل ومفعول لا يحسبن محذوفان يدل عليهم ما مفعول لا موكده وكأنه قيل ولا يحسبن الذين يفرحون بما آتوا فلا يحسبن أنفسهم بخازنة أو المفعول الأول محذوف وقوله فلا تحسبنهم تأكيده للفعل وفاعله ومفعوله الأول (ولهم عذاب أليم) يكفرهم وتديسهم روي أنه عليه الصلاة والسلام سأل اليهود عن شيء مما في التوراة فأخبروه بخلاف ما كان فيها وأرواه أنهم قد صدقوه وفرحوا بما فعلوا فترات وقيل نزلت في قوم تغلفوا عن القزو ثم اعتذروا بأنهم رأوا المصلحة في التضاف واعتصموا به وقيل نزلت في المنافقين فانهم يفرحون بمناقتهم ويستعدون إلى المسلمين بالإيمان الذي لم يملوه على الحقيقة (وقه ملك السموات والأرض) فهو ذلك أمرهم (واقه على كل شيء قدير) فيقدر على عقابهم وقيل هو ردة لهم إن الله فقير (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الأبصار)

علماء العربية من انما اذا أخبرت عن عين حلف بها فلك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بلفظ الغائب كالتحذير عن شيء كان تقول استخلفته ليقومن الثاني أن يأتي بلفظ الحاضر يريد اللفظ الذي قيل له فيقول استخلفته لتقومن ثالثا أن تأتي بلفظ المتكلم تقول استخلفته لتقومن ومنه قوله تعالى فالواثقوا بالله لنبيته وأهله بالثبوت والثبات والياء ولو كان قائما هو أمرا لم يجز فيه الياء لانه ليس بفاتح وقوله ولا تكلمونه يحتمل العطف والحال (قوله والتبذ وراء الظهر) أي الطرح تقييل واستعارة لعدم الالتفات وعكسه جعله نصب العين ومقابلها وقوله وأخذوا بده أوله به ثلاثا يكون الثمن مشتري وقد تقدم حقيقة وقوله وأغراضها بالمجهول جمع غرض بمعنى متاع لا مقابل الجواهر وقوله من كتب علما الحديث من أهل وعنه وقفا في النسخ قال المراقبي انه لم يرد به هذا اللفظ وإنما المروي في المتن من سئل عن علم كفته ألبه الله بلجام من نار وما روي عن علي رضي الله عنه رخصه صاحب الفردوس وغيره ومعنى ألبه جعله في لغة اللجام وجعل في محل العذاب جزاء له بهنسه له ومن نارتشيع (قوله والمفعول الأول الذين يفرحون الخ) الفاء للاشعار بأن أفعالهم السابقة بسبب لعدم الحساب والذين على هذا القراءة مفعول أول وفلا تحسبنهم تأكيده أو بدل وبخازنة المفعول الثاني أي خازنين بالعناية من العذاب وبخازنة تأمده روي بمعنى القزو والتاليست للوحدة لبنيان المصدر عليه فن العذاب متعلق به وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أو اسم مكان أي محل فوز ونجاة ويجوز أن يستعار من المخازنة للفرح من العذاب صفة لأن اسم المكان لا يعمل ولا بد من تقديره خاصا أي نصبة من العذاب وقوله من الوفاء بيان لما خص ما فعلوا بما ذكره القرينة السابقة ويجوز ترجمه وفسر آتوا بفعلوا لانه يكون بهذا المعنى كقوله كان وعدة ما يلويدل عليه قراءة أبي رضي الله عنه يفرحون بما فعلوا (قوله وفعلوا لا يحسبن محذوفان الخ) قبل هذا إذا جعل التأكيده ومجموع لا تحسبنهم أعني الفعل والفاعل والمفعول وأما إذا جعل التأكيده والفعل والفاعل على ما هو الأنسب إذ ليس المحذوف سائبا إلا الفعل والفاعل فالضمير المنسوب المتصل بالتأكيده هو المفعول الأول ولا حذف ألا ترى أنه لم يعمل القراءتين السابقتين على حذف المفعول الثاني من أحد القراءتين أعني التأكيده والمؤكد انتهى ورد بأن فيه اتصال ضمير المفعول بغير عامله أو فاعله المتصل بهما كضربته ولم يقل به أحد من العلماء وإن كان فيه تحاش من الحذف في هذا الباب أقول ليت شعري من القصة الذين ذكرهم والمسئلة في شروح الكتاب مفصلة وفي الكتاب إشارة إليهم في قوله وجيران لنا كانوا أكرام وفعلها ابن خروف والشلوين ولولا خوف الإطالة كما أوردنا لك كلامهم في اتصال الضمير بغير عامله وما ذكره مبني في غيره من الكتب وقد أفردت هذه المسئلة رسالة مستقلة (قلت) ليس هو بفاعل عنه السكت وقع في كلام الزمخشري والهاء أن الفاعل المزيلا كما كيد وكذا الموكد يتصل به الضمير وإن لم يكن عاملا فيه كما صرح به في تفسيره وإن كانت لكثرة في قراءة الرفع ووقع مشددا في التسهيل فقال شارحه الدماميني القاعدة المقررة أن الضمير لا يتصل بغير عامله والاعتلال بإصلاح اللفظ فأنشأه أفساد هذه القاعدة ثم وقوع الضمير المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لفرض فهو انما قام أنت فلو فعل به هنا كذا كان مستقيما وفيه نظير لما تقدم وقوله أو المفعول الأول محذوف أي والثاني محذوف وهو بخازنة كما تر (قوله روي انه الخ) هذا أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه فرحهم تمكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم أنه لو كان في العالم كذبهم فلما نزل الوحي تبين خلاف ما ظنوه وانقلب فرحهم غما وكذا قوله وقيل نزلت الخ روى الشيخان أيضا وقوله واستعدوا أي طلبوا أن يحمدوا (قوله فهو ذلك أمرهم الخ) لأن ملك السموات والأرض عبارة عن ملكهما وما فيهما من وضع كونه ردا أقوالهم أن الله تعالى فقير لبعده ولو قيل وفيه ردا فإن الأمر وقوله إن في خلق السموات والأرض تأكيده لما قبله وللهذا لم يعطف عليه وإنما خص هذه الثلاثة هنا بعد ما زاد في البقرة

للدلائل واضحة على وجود الصانع ووحدته وكمال علمه وقدرته لذوى العقول المخلوقة الخالصة عن شوائب الحس والوهم كما سبق في سورة البقرة ولعل للاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية ثلاث مناسبات للاستدلال هو التغير وهذه متعززة بجملة (٨٩) أنواعه فانه اتمان يكون في ذات الشيء كتغير الليل والنهار أو حرته كتغير العناصر بتبدل صورها أو انحرار ج عن كنهه كتغير الافلاك بتبدل أوضاعها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم) أى يذكرونه دائما على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين وعنهم عليه الصلاة والسلام من أحب أن يرتع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث حسب طاقتهم لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصين صلى الله عليه وسلم فاما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب فومى ايماء فهو حجة للشافعي رضى الله تعالى عنه في أن المريض يصلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبلا لاجسادهم يده (ويتفكرون في خلق السموات والارض) استدلالا واعتبارا وهو أفضل العبادات كما قال عليه الصلاة والسلام لا عبادة كالتفكير لانه المخصوص بالقلب والمقصود من الخلق وعنه عليه الصلاة والسلام بينا رجل مستلق على فراشه اذ رفع رأسه فنظر الى السماء والنجوم فقال أشهد ان لك رباً وخالقاً اللهم اغفر لي فنظر الله اليه فغفر له وهذا دليل واضح على شرف علم الاصول وفضل أهله (ربنا ما خلقت هذا باطلا) على ارادة القول أى يتفكرون قائمين ذلك وهذا الاشارة الى المتفكر فيه أو الخلق على أنه أراده المخلوق من السموات والارض أو اليهم لانهم في معنى المخلوق والمعنى ما خلقتهم عبثا ضائعا من غير حكمة بل خلقهم لحكم عظيمة من جللتها أن يكون مبدء الوجود الانسان وسببها معاشه ودليلا يده على معرفته ويحشمه على طاعته لينال الحياة الابدية والهادية السرمدية في جوارك (سبحانك) تنزيه الله عن العيب وخلق الباطل وهو اعتراض (فقد عذاب النار) للاخلال بالنظر فيه والقيام بما يقتضيه وفائدة القاء هي الدلالة على أن علمهم بالاجل خلقت السموات والارض جلهم على الاستعاذة

لان الآيات على كثرتها مقتصرة في السماوية والارضية والمركبة منهما فأشار الى الاقوالين بخلق السموات والارض والى الثالثة باختلاف الليل والنهار لانهم مامن دوران الشمس على الارض ولما فرغ من آيات الربوبية بين العبودية ولما كان العبد مركبا من النفس والبدن أشار الى عبودية البدن بقوله الذين يذكرون الله قياما وقعودا الخ والى عبودية القلب والروح بقوله ويتفكرون في خلق السموات والارض وخصص التفكير بالخلق لانه عن التفكير في الخلق الوصول الى كنهه ذاته وصفاته ثم ذكر الدعاء بعده تعليما لان الدعاء انما يجدى بعد تقديم وسيلة وهي اقامة وظائف العبودية من الذكر والتفكير فانظر الى هذا الترتيب ما أحبه وهذا وجه آخر غير الذى ذكره المصنف رحمه الله ولعله أقرب منه فان ذكره مبني على مذهب الحكماء في اثبات المورية والهوى والاضاع الفلكية الميمنة في الهيئة (قوله للدلائل واضحة الخ) ووجه الدلالة على وجود الصانع تغيرها المستلزم لحدوثها واستنادها الى مؤثر تديم واذا ثبت على فلا يلزم منه الوحدة ووجه الدلالة على ما بعده اتقان هذه المصنوعات المقصود له ولكمال القدرة ايضا ويكنى هذا القدر لمن كان على بصيرة من ربه وقوله العقول المخلوقة أخذ من التعبير باللب لان معناه الخالص عن الشوائب وشوائب الحس والوهم اغلاطه وقوله بتبدل صورها علمت ما فيه وقوله ويل لمن قرأها الخ أخرجه ابن حبان عن عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله يذكرونه دائما على الحالات الخ) أخذ الدوام من ذكر هذه الاحوال لانه يفهم منها الدوام عرفا كما لا يخفى وقيل أخذ من المضارع الدال على الاستمرار وأشار بقوله على الحالات الى أن الدوام ليس حقيقيا ولذا قال الزمخشري في أغلب أحوالهم وقوله قائمين يحتمل انه اشارة الى أن قياما جامع قائم وقعودا جامع قاعد فانهم ما وردا جبرين كما صرحوا به ويحتمل أنهم ما مصدران مؤنزلان بما ذكر وقوله مضطجعين تفسيره على الجارية والجرور أو لانه لعله المخصص وقوله من أحب الخ حديث مخترج صحيح (قوله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث الخ) وقوله فهو حجة ان رجوع الضمير الى الحديث ظاهر وان رجوع الى القول به في الآية فكونه لا يهض حجة غنى عن البيان وبسط المسئلة في الفروع وعند أبي حنيفة رحمه الله يستلحق على ظاهره ولك أن تقول انه لما حصر أمر الذاكر في الثلاثة دل على أن غيره ليس من هبته والصلاة مشتملة على الذكر فلا ينبغي أن تكون على غيره فتأمل ومقادير جمع مقدم على خلاف القياس كما صرح به أهل اللغة والحديث المذكور أخرجه البخاري وأصحاب السنن الاربعة وليس فيه ذكر الایماء (قوله استدلالا واعتبارا الخ) أى يكون تفكيرهم فيها الاستدلال على الصانع وانما كان التفكير اخل العبادات لان اجله معرفة الله ولانه لا يدخله رياء وتصنع وقوله لا عبادة التفكير الخ أخرجه ابن حبان والبيهقي وضعفاء وقوله لانه المخصوص بالقلب يعنى أنه يقتضى الخلوص وهذا بيان لفظة في نفسه وفضله باعتبار المتعلق مامر وقوله بينا رجل الخ أخرجه ابن حبان ووجه دلالة على شرف أصول الدين أن غاية معرفته تعالى وموضوعه فهو ذلك وشرف العلم بشرفه وجملة ربنا مقول قول مقدره وحال كما ذكره أو بتقدير يقولون على أن الذين مبتدأ وهذا خبره (قوله وهذا الاشارة الخ) اشارة الى تفسير اسم الاشارة وبيان لوجه افراده وتذكيره فاذا كان اشارة الى المتفكر فيه شمل اختلاف الليل والنهار واذا كان الى المخلوق من السموات والارض استتبع ذلك ايضا لانه بطاوع الشمس وغروبها والعدول عن الضمير الى اسم الاشارة للدلالة على أنها مخلوقات عجيبة يجب أن يعنى بكامل تمييزها استعظاما لها كما ذكره في الكشف وفسر الباطل بالعبث وهو ما لا فائدة فيه مطلقا أو ما لا فائدة فيه يعتد بها أو ما لا يقصده فائدة كما بين في أول شرح ابن الحاجب العسدي (قوله سبحانك) مصدر منصوب بفعل محذوف والجملة المعترضة يؤتى بها التقوية الكلام وتأكيده كما صرح به النحاة والمفسرون فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه مؤسست لاني البعث عن خلقه (قوله وفائدة القاء الخ) لما دل قوله ربنا ما خلقت



هـذا باطلا على وجوب الطاعة واجتناب المعصية رتب عليه الدعاء بالاستعاذة من النار بالقائه كانه قيل  
فحين نطبعك فقتل عذاب النار التي هي جزاء من عصاك والمقصود منه فوفنا للعمل بما فهمنا من الدلالة  
وقيل انه مترتب على قوله سبحانه أي نزهنا لفقنا وقيل انه جواب شرط مقدر (قوله فقد أخزيت  
غاية الاخرى الخ) في الكشف فقد أبغيت في اخزائه وهو نظير قوله فقد فاز ونحوه في كلامهم  
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك ومن سبق فلا نافذ سبق يعني انه اذا جعل الجزاء أمرا ظاهرا للزوم  
للشرط سواء كان الزوم بالعموم والخصوص وكافي المثل أو بالاستلزام مع التغير كافي اليتين يكون  
الكلام خالبا عن النشأة ان حمل على ظاهره فيحمل على أعظم أفرادها وأخصها الترتيب الفائدة كفا  
فوزا عظيما وأخرى غاية الاخرى ونحوه فلا يرد أن الآية ليست كالمثل المذكور لان فيه جعل  
العام جوابا في الآية هـ ما متغيران لان الشرط عذاب جسماني والجواب عذاب روحي هـ كما  
صرح به فأول كلامه لا يلائم آخره وبهذا عرفت وجه قوله غاية الاخرى وجعل المثل نظيره والصمان  
اسم جبل والخزى الاقتضاح وهو يليه بجملة غاية ذلك وفيه إشارة الى أنه لا يقتضي تخليد كل من  
دخلها كما توهم وهذا من كلام رجل يسمى حنيف الحناني ضربت العرب به المثل فقالوا آبل من حنيف  
الحناني وهو رجل من تيم الملث كان أعرف الناس بأحوال آبل في الجاهلية قال القائل وهو القائل  
من قاط الشرف وترجع الحزن وشقي الصمان فقد أصاب المرعى اهـ (قوله وفيه اشعار بأن العذاب  
الروحي أقطع) هو مأخوذ من التفسير الكبير قال فيه احتج حكما الاسلام بهذه الآية على أن  
العذاب الروحي أقوى قالوا الآية تدل على تهديد من عذب بالنار بالخزى وهو عبارة عن  
التخيل والاهانة وهو عذاب روحي فلو لا أن العذاب الروحي أقوى لما حسن تهديد من عذب  
بالنار بعذاب الخزى والنجاة اهـ يعني أنه رتب فيه العذاب الروحي وهو الاخرى على الجسماني  
الذي هو ادخال النار وجعل الثاني شرطا والاول جزاء والمراد من الجملة الشرطية الجزاء  
والشرط قيد له فيشعر بأنه أقوى وأقطع والاعكس وأيضا المفهوم من قوله قنساء عذاب النار طلب  
الوقاية منه وقوله ربنا الخ دليل عليه فكانه طلب الوقاية من المذكور لترتب الخزى عليه فيدل  
على أنه غاية ما يخاف منه فاقبل أن أراد العذاب بالأعمال الروحية فالامر ظاهر وان أراد المعنى  
المشهور فوجه الاشعار أن السوفق قرينة على أن المراد بادخال النار التعذيب الروحي وفيه ما فيه مما  
لا وجه له بعد التأمل فيما ذكرناه (قوله أراد بهم المدخلين الخ) يعني يقتضي السياق وما لهم أي لمن  
دخلوا من أنصار وهورد على الزمخشري في قوله فلا ناصر لهـ م يشاعة ولا غيرها إيمان الى مذهبه وفي  
الكشف الظاهر من الآية أن من دخل النار فلا ناصر له من دخوله أتما أنه لا ناصر له من الخروج بعد  
الدخول وذلك لانه عام في نفي الافراد هـ بل بحسب الاوقات والظاهر التقييد بما يطلب النصر أولا  
لاجله كن أخذ يعاقب فقلت ماله من ناصر لم يفهم منه أن العقاب لا ينتهي بتعديده وانه بعد العقاب  
لا يشفع له بل يفهم منه أنه لا مانع يمنعه عما لم يهتد به ثم ان سلم التساوي لم يدل على النفي وما قاله القاضي  
من أن نفي الناصر لا يمنع الخ ظاهر والقول بأن العرف لا يساعد غير منجه (قوله أوقع الفعل على  
المسمع الخ) اختلاف النحاة في مع المعلقة بعين فذهب الاخفش وكثير من النحاة الى تعديده الى مفعولين  
وذهب الجمهور الى أنه لا يتعدى الا الى واحد واختره ابن الحاجب قال وقد توهم أنه متعد الى مفعولين  
من جهة المعنى والاستعمال أما المعنى فلتوقفه على مسموع وأما الاستعمال فلتوهم سمعت زيدا يقول  
ذلك وسمعت قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون ولا وجه له لانه يكفى في تعلقه المسموع دون  
المسموع منه وانما المسموع منه كالشعوم منه فكأن أن الشم لا يتعدى الا الى واحد كذلك السماع فهو مما  
حذف فيه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للعلم به وبذلك بعده حال تبينه ويقدر في يسمعونكم اذ تدعون  
يسمعون أصواتكم وهو أبغ من تقدير دعاءكم هذا لخص كلامه في الامالي والزمخشري جعل المسموع

(ربنا انك من تدخل النار فقد أخزيتهم)  
فقد أخزيتهم غاية الاخرى وهو نظير قولهم  
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك والمراد  
به تهويل المستعاذ منه تبيينا على شدة  
خوفهم وطلبهم الوقاية منه وفيه اشعار بأن  
العذاب الروحي أقطع (وما للظالمين من  
أنصار) أراد بهم المدخلين ووضع الظاهر  
موضع المضمع للدلالة على أن ظالمهم سبب  
لادخالهم النار وانقطاع النصرة عنهم في  
الخلاص منها ولا يلزم من نفي النصرة نفي  
الشفاعة لان النصرة دفعية (ربنا اتنا  
معنا مناديا يشادى للذين آمنوا) أوقع الفعل  
على المسمع وحذف المسموع لدلالة وصفه  
عليه وفيه ما بالغه ليست في ايقاعه على نفس  
المسموع

صفة بعد النكرة وحال بعد المعرفة فقبل لا يخفى أنه لا يصح إيقاع فعل السماع على الذات إلا بضمار  
 أي سمعت كلامه وأن الأوفق بالمعنى فيما جعله حالا أو وصفا أن يجعل بدلا بتأويل الفعل بالصدر على  
 ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال فلذا أثر الوصفية أو الحالية وإنما جعل البدلية أوفق لأن  
 توقف صحة المعنى عليه في بدل الاشتغال كسلب زيد ثوبه معروف في اللسان معارذ بخلاف الحال وما قيل  
 أنه لا يجوز بعده المضارع غير صحيح لوقوع الظرف واسم الفاعل كما سمعته وقول التحرير لا يصح الخ  
 مبنى على مذهب الجمهور والأفعلى مذهب الأخفش لا يحتاج إلى تقدير وقول المصنف رحمه الله دلالة  
 وصفه ببيان لما في الآية والأفوهية ككون حالا وظرفا ووجه المباعدة جعل الذات كأنهم اسم موصولة فلذا  
 لا يستعمل إلا فيما كان بدون واسطة (قوله وفي تنكير المنادى وإطلاقه الخ) يعني أنه قال أولا مناديا فلم  
 يذكر مادعاه ثم قال ينادى للإيمان تعظيما للشأن المنادى والمنادى له ولو قال أولا مناديا للإيمان لم يكن  
 بهذه المشابهة ولما كان النداء محصورا بما نودى له ومنتهيا إليه تعذى بالاعتبارين بهذين الحرفين  
 وقوله بأن آمنوا إشارة إلى أن مصدرية والفعل متعد إلى ما بالياء أي ينادى بأن آمنوا وقبل أنها  
 تفسيرية وقوله فآمنوا عطف على سمعنا والعطف بالفاء مؤذن بتجسيم القبول وتبويب الإيمان عن السماع  
 من غير مهلة والمعنى فآمنوا برنا قال التحرير أن المصدرية وإن دخلت على الماضي والمضارع والامر لكن  
 لا يخفى أن يجعل الشكل بمعنى المصدر بل بمعنى حصول الإيمان في الماضي أو المستقبل أو المطلوب وهو  
 جواب عما قيل أنه إذا أول بالمصدر فأتى معنى الطلب وأخويه وهو المقصود وهو حجة من ذهب إلى أنها  
 تفسيرية وعلى النفس سيرا فآمنوا نفسيرا قوله ينادى لأن نداه عين قوله وآمنوا والتقدير ينادى للإيمان  
 أي يقول آمنوا وليس نفسيرا للإيمان كما توهم وعلى ما اختاره المصنف من تقدير الجارة هو متعلق  
 ينادى لأنه المنادى به وليس بدلا من الإيمان كما توهمه بعضهم ولما أبي كثير من النحاة أن التفسيرية لما  
 فيها من التكلف كما فعله في المغنى تركه المصنف رحمه الله ووقع في نسخة حكاه بعض الحواشي أي آمنوا  
 أو بأن آمنوا فيكون موافقا للزمخشري في ذكر الوجوهين (قوله ذنوبنا كآثرنا الخ) خوفا بين معنيهما  
 لأنه أفسد ولأنه تنميم للاستيعاب وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أنه المناسب للغة لأن الذنب مأخوذ  
 من الذنب بمعنى الذيل فاستعمل فيما يستوخم عاقبته لما يعقبه من الأثم العظيم وكذلك سمي تبعة اعتبارا  
 بما يتبعه من العقاب كما صرح به الراغب وأما البيضة في السوء وهو المستقيم ولذا تقابل بالحسنة فتكون  
 أخف قال الطيبي ولأن الغفران محتص بفعل الله والتكفير قد يستعمل في العبد كما يقال كفر عن عيسته  
 وهو يقتضي أن الثاني أخص من الأول وفي كلام المصنف ما يوضحه (قوله مخصوصين بصحتهم معدودين  
 الخ) الاختصاص من المعية لأنه لا مجال لكونها معية زمانية إذ منهم من مات قبل ومن يموت بعده فهو  
 كتابته عن الإخراط في سلوكهم والعقدي زمرةهم ويلزمه أن لا يكونوا مع غيرهم والابرار جمع بر أو أمار  
 جمع بار فضعف بأن فاعلا لا يجمع على أفعال حتى قيل إن أصحاب ليس جمع صاحب بل صاحب أو صاحب  
 بالكسر مخفف من صاحب بخذف الالف وبعض أهل العربية أثبتوه جعله نادرا ووجه الدلالة على محبة  
 لقاء الله طلبه التوفى واستناده إلى الله وقيل إن نكتة قوله مع الابرار دون أبرار التذلل وأن المراد لسنا  
 بابرار فاسلكنا معهم واجعلنا من أتباعهم قال في الكشف وفيه هضم للنفس وحسن أدب مع ادماج  
 مبالغة لأنه من باب هو من العلماء بدل عالم ولا يخالو من لطف وقوله من أحب لقاء الله الحديث أخرجه  
 الشيخان عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه (قوله أي ما وعدتنا على تصديق رسلك الخ) قدر  
 التصديق للرسول عليهم الصلاة والسلام لأن المراد بالمنادى الرسول على الأرجح والإيمان التصديق  
 لتهديته بالبلاء فكانت قبل أناسمنا رسولا يدعوا إلى التصديق فصدا لقاء فاذا كان ذلك فآمنوا وعدتنا  
 من الأجر على ذلك التصديق وقوله لا خوف إشارة إلى أن ما وعدنا الله واجب الوقوع لاستحالة الخلف  
 في وعده تعالى فكيف طلبوا ما هو واقع لا محالة وأجاب بأن وعد الله لهم ليس بحسب ذواتهم بل بحسب

وفي تنكير المنادى وإطلاقه ثم تقييده تعظيم  
 لشأنه والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وقبل القرآن والنداء والدعاء ونحوهما  
 بعد ذي بالي واللام لتضمنها معنى الانتهاء  
 والاختصاص (أن آمنوا بر بكم فآمنوا)  
 أي بأن آمنوا فآمنوا (ربنا فآمنوا)  
 (ذنوبنا) كآثرنا فآمنوا ذات تبعة  
 (وكفرنا سياتنا) صفاتنا فآمنوا مستفجة  
 (واكن مكفرة عن محبت الكبار  
 (ووفقنا مع الأبرار) مخصوصين بصحتهم  
 معدودين في زمرةهم وفيه تنبيه على أنهم  
 يحبون لقاء الله سبحانه وتعالى ومن أحب  
 لقاء الله أحب لقاء الله (ربنا وآمنوا وعدتنا  
 كآثرنا) أي ما وعدتنا على تصديق  
 رسلك من الثواب لما أظهر أمثاله لما أمر  
 به سأل ما وعدنا عليه لا خوفا من خلاف  
 الوعد بل مخافة أن لا يكون من الموعودين  
 لسوء عاقبة أو قصور في الامتثال أو تعبد  
 واستكنا

أعمالهم فالمقصود من الدعاء التوفيق للأعمال التي يصيرون بها أهلا لمصالح الموعود وألزامهم بتعبدى لقوله ادعوني أو المقصود الاستمكانه والتذلل لله بدليل قوله سم أنك لا تختلف الميعاد وبمذايلته التذليل أتم التثام وبمذايلته ما قبل أنه ككيف يخافون أن لا يكونوا من الموعودين مع طلب ما وعدهم الله فإن لم يكونوا موعودين لم يصح قولهم ما وعدهم الله فالتصريح على الأمرين الأخيرين (قوله ويجوز أن يعلق على محذوف الخ) لم يقل يتعلق بمحذوف للتصريح به على أي به منزلة على رسل أو محمول على رسل أي حاله **ك**ونه مكافيه رسله وبلغا منه -م لان الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون قال تعالى فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وتعلق الظرف يكون خاصا اذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أبي حيان له أو التقدير على السنة رسله فهو متعلق بوعده وهو للثواب وقيل النصرة على الأعداء (قوله ولا تخزن يا يوم القيامة) قال الامام اشعة الى قوله وبد الهيم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فانه ربما ظن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهر له في القيامة أن اعتقاده كان ضلالا وعمله **ك**ان ذنباهنالك تحصل له الخلة العظيمة والحسرة الكملة والامف الشديد وذلك هو العذاب الروحاني فأقول مطالبهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروحاني والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طاب العصمة عما يقتضيه أي يقتضي الإخراء والميعاد مصدر بمعنى الوعد وتفسيره بالانابة والاجابة هو الظاهر لما مر وأما قوله بالبعث فصحيح لانه ميعاد الناس الجزاء فقد يرجع الى الأول والتكرير وجهه ما ذكره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قوله من حربه بالحاء المهملة والراء الموحدة أي أهمه ويجوز أن يكون بالنون أيضا لانه يقال حزنه وأحربه كما ضبط بهم في حديث آخر وأما هذا فقال السبوطي رحمه الله لم أقف عليه (قوله الى طلبتهم وهو أخص من أجاب الخ) طلبه يؤزن تركه اسم بمعنى المطلوب اشارة الى مفعوله المقدر واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن الفراء أن الاجابة تطلق على الجواب ولو بالرد والاستجابة الجواب بمحصل المراد لان زيادة السين تدل عليه اذ هو طلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا ما يخالفه وهو تعالى باللام وهو الشائع وقديته تدل بنفسه كما في قول الفنوي

وداع دعا يا من يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب

وهذا في التعبدية الى الداعي وأما الى الدعاء فماتع يدون اللام مثل استجاب الله دعاءه **ك**ما سيأتي ولهذا قيل ان هذا البيت على حذف مضاف أي لم يستجب دعاءه كما سيأتي في سورة القصص وأنا لا أضيع متعلق باستجاب لان فيه معنى القول وهو مذهب الكوفيين وقول المصنف على ارادة القول بمقتضاهما وقوله بيان عامل أي بمعنى شخص عامل أو على التغليب (قوله لان الذكر من الاثني والاثني من المذكرا الخ) في ابتدائية وعلى أن المعنى أنهم من أصل واحد من ابتدائية بتقدير مضاف أي من أصل بعض أو هي اتصالية أيضا بحسب اتحاد الاصل وكلام المصنف رحمه الله يناسب الاول أو المراد الاتصال في الاختلاط والتعاون أو الاتحاد في الدين حتى **ك**أن كل واحد من الآخر لما بينهما من اخوة الاسلام وما روى عن أم سلمة رضي الله عنها رواه الترمذي والاتصال بين الاثني لان المبرق من الاعمال فهي لا تنصع للذكر والاثني وقوله قتل أي هذه الآية كلها أو قوله فالذين الخ وقوله وهي جملة معترضة أي قوله بعضكم من بعض اعترضت بين ما قبلها وتقهيل بقوله فالذين الخ (قوله تفصيل الاعمال الخ) أي فيه تفصيل كما يدل عليه الفاء بعد الاجمال وتخصيص بعد تعميم بشير الى تعظيم العامل وعمله والاخبار على سبيل القسم بتكفير السبآت وادخال الجنات وعظيم الثواب من الله الجامع لصفات الكمال وأصل المهاجرة من المجر وهو الترك فان **ك**كان المتركة الشرك كان قوله وأخرجوا من ديارهم تأسيسا أو الاوطان والعشائر فقوله وأخرجوا الخ عطف تفسيري وقوله بسبب ايمانهم بالله ومن أجله قال التحرير التعارف على أنه يقال بعث في سبيل الله

ويجوز أن يعلق على محذوف تقديره ما وعدهم الله فالتصريح على الأمرين الأخيرين (قوله ويجوز أن يعلق على محذوف الخ) لم يقل يتعلق بمحذوف للتصريح به على أي به منزلة على رسل أو محمول على رسل أي حاله **ك**ونه مكافيه رسله وبلغا منه -م لان الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون قال تعالى فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وتعلق الظرف يكون خاصا اذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أبي حيان له أو التقدير على السنة رسله فهو متعلق بوعده وهو للثواب وقيل النصرة على الأعداء (قوله ولا تخزن يا يوم القيامة) قال الامام اشعة الى قوله وبد الهيم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فانه ربما ظن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهر له في القيامة أن اعتقاده كان ضلالا وعمله **ك**ان ذنباهنالك تحصل له الخلة العظيمة والحسرة الكملة والامف الشديد وذلك هو العذاب الروحاني فأقول مطالبهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروحاني والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طاب العصمة عما يقتضيه أي يقتضي الإخراء والميعاد مصدر بمعنى الوعد وتفسيره بالانابة والاجابة هو الظاهر لما مر وأما قوله بالبعث فصحيح لانه ميعاد الناس الجزاء فقد يرجع الى الأول والتكرير وجهه ما ذكره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قوله من حربه بالحاء المهملة والراء الموحدة أي أهمه ويجوز أن يكون بالنون أيضا لانه يقال حزنه وأحربه كما ضبط بهم في حديث آخر وأما هذا فقال السبوطي رحمه الله لم أقف عليه (قوله الى طلبتهم وهو أخص من أجاب الخ) طلبه يؤزن تركه اسم بمعنى المطلوب اشارة الى مفعوله المقدر واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن الفراء أن الاجابة تطلق على الجواب ولو بالرد والاستجابة الجواب بمحصل المراد لان زيادة السين تدل عليه اذ هو طلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا ما يخالفه وهو تعالى باللام وهو الشائع وقديته تدل بنفسه كما في قول الفنوي

أى لاجله وسببه والله يشير المصنف رحمه الله (قوله لأن الواو لا توجب ترتيباً) يعنى على هذه القراءة كيف تكون المقاتلة بعد القتل فان كان القتل والمقاتلة من شئ واحد فالواو لا توجب الترتيب وقدّم القتل لفضله بالشهادة وان كان قتل بعض وقاتل بعض آخر فما انهمزوا ولم يصفوا بقتل اخوانهم اما على أن التقدير والذين قتلوا والذين قاتلوا وعلى التوزيع أى منهم الذين قتلوا ومنهم الذين قاتلوا والى التوجيهين أشار المصنف رحمه الله وفسر التكفير بالمحو لأن أصل معناه الستر المقضى للبقاء فإشارته إلى أنه غير مراد هنا (قوله أى أنهم بذلك انماية) ذكر في نصبه أوجه أحدها أنه مصدر مؤكد لأن معنى الجملة قبله لا يثبتهم بذلك فوضع الواو موضع الانماية وان كان فى الأصل اسماً لما يشاب به كالعطاء لما يعطى وقيل أنه حال من جنات لوصفها وأمن الضمير المفعول أى مثابين وقيل أنه بدل من جنات وقيل منصوب على القطع ومن عند الله صفته والثواب لا يكون الا من الله فالوصف المؤكد لا يشافى كون المصدر مؤكداً فلا يرد عليه أنه اذا وصف كيف يكون مصدراً مؤكداً كما قيل وفي قوله من عند الله الثبات وقيل ان المعنى فوابق الجنات واعلم أن قوله لا كفرن الخ جواب قسم محذوف تقديره والله والقسم وجوابه خبر لا مبتدأ وهو الذين وزعم نعلب أن الجملة القسمية لا تقع خبراً ووجهه أن الخبر له محل وجواب القسم له محل والثواب لا يكون الا من الله ولا يضر كون الجملة انشائية تتأويلها بالخبر أو بقدر قول كما هو معروف فى أمثاله (قوله والله عنده حسن الثواب على الطاعات قادر عليه) فى الكشف وعنده مثل أى يختص به وبقدرته وفضله لا ينسب غيره ولا يقدر عليه كما يقول الرجل عندى ما تريد اريد اختصاصه به وعلمك وان لم يكن بحضوره يعنى ليس معناه أن الثواب بحضوره وبالقرب منه على ما هو حقيقة افظ عنده بل مثل لكونه بقدرته وفضله بحيث لا يقدر عليه غيره بحال الشئ يكون بحضوره أو لا يقدر عليه لغيره والاختصاص مستفاد من هذا التمثيل حتى لو لم يجعل حسن الثواب مبتدأ مؤخر عنه كان الاختصاص بحاله (قوله الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ والمراد منه أمته) لأن سيد القوم مخاطب بشئ ويراد اتباعه فيقوم خطابه مقام خطابهم ولو ترك الوجه الثانى لكان أولى لأنه لا يكون منه تزلزل حتى يؤمر بالثبات فليس بقوى في دفع المحذور أو الخطاب عام شامل للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره بطريق التغليب تطبيقاً لقلوب المخاطبين فلا يلزم نسبة الغرور والاعتذار له صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما قبل ينبغى أن يراد كل أحد سوى النبي صلى الله عليه وسلم لتلازم الجمع بين الحقيقة والجاز إذ خطاب غيره يعنى النهى عن الغرور وخطابه صلى الله عليه وسلم يعنى الثبات على الانتهاء فواقع فى الكشف من أنه خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأول كل أحد محتال به بل لوجهه اذا خلل انما جاء منه وعاد اليه ومن هنا تعلم نكتة سرية فى اسناده الى التقاب تضادياً عن أن ينسب اليه (قوله والنهى فى المعنى للخطاب الخ) السبب عين التقاب والسبب الاعتراض والنهى ورد على الاول والمراد النهى عن الشافى أى الاعتراض مجازاً أو كناية فمقابل السبب تقليمه والسبب الغرور به فنهى التقاب لينهى غروره ليس على ما ينبغى كذا قيل يعنى انه من قبيل لا أرى نكته هنا اذ هو نهى عن الحضور لا عن الرؤية التى هى فعل الغير الذى لا يتصور منه فكيف ينهى عنها فأريد لازمه ونهى عنه وأورد عليه أن الغارية والغرورية متضايقان وقد صرحوا بأن القطع والاتقطاع ونحوه مثلاً متضايقان وحقق فى العلوم العقلية ان المتضايقين لا يصح أن يكون أحدهما سبباً لا آخر بل هما معاً فى درجة واحدة فالأولى أن يقال علق النهى بكون التقاب غاراً ليقيد نهى الخطاب عن الاعتذار لأن نقي أحدهما متضايقين يستلزم نقي الآخر وما ذكره مبنى على ان الانزوا والتأثير أمر واحد لا أمران متغايران أحدهما مترتب على الآخر وهو ان ذهب اليه كثير لكن النظر الصائب يقتضى خلافه فلا يمكن من المقلدين والجهل الغناء (قوله خبر مبتدأ محذوف الخ) معنى فى جنب

قوله وان كان قتل بعض الخ أى فلا اشكال وإن كان حذفه لعلمه اهـ

(وقاتلوا) الكفار (وقتلوا) فى الجهاد وقراً حرة والكسافى بالعكس لأن الواو لا توجب ترتيباً والثانى أفضل أولان المراد المقاتل منهم قوم قاتل الباقون ولم يصفوا وشهدوا بن كثير وابن عامر قتلوا الكثير (لا) كفرن عنهم سياتهم (لا) محوهم (ولا دخلهم) جنات تجرى من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله أى أنهم بذلك انماية من عند الله تفضلاً منه فهو مصدر مؤكد (والله عنده حسن الثواب) على الطاعات قادر عليه (الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته أو تنبيهه على ما كان عليه كقوله فلا تطع المكذبين أو لكل أحد والنهى فى المعنى للخطاب وانما جعل للتقاب تنزيلاً للسبب منزلة السبب للمبالغة والمعنى لا تنظر بظاهر عليه من السعة والحفظ ولا تنظر بظاهر ما ترى من بسطهم فى مكاسبهم ومتاجرهم ومن ارعهم روى ان بعض المؤمنين كانوا يرون المشركين فى رخاء وابن عيسى فيقولون ان أعداء الله فيما ترى من الخير وقد هلكنا من الجوع والجهل فقزلت (متاع قليل) خبر مبتدأ محذوف أى ذلك التقاب متاع قليل اقصر مدته فى جنب

قوله ومنذ قوله في الحديث في جنب الآخرة الحديث الذي في الشرح وكتب هو عليه بعد ليس فيه جنب فلهذا يشير إلى حديث آخر ٨١ صحته  
ما أعده الله للمؤمنين قال عليه الصلاة والسلام ما الدنيا ٩٤ في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليم فليست يبرح (ثم ما أوامهم جهنم وبئس

المهاد) أي ما مهدوا لأنفسهم (لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نزلا من عند الله) النزول والنزل ما يهبط للنازل من شراب وطعام وصلة قال أبو الشعر الضبي

وكذا إذا الجبار بالجيش ضافنا

جعلنا القنا والمرهفات له نزلا واتصافه على الحال من جنات والعامل فيها الظرف وقيل أنه مصدره وكذا والتقدير نزله هانزلا (وما عند الله) لكن كثرته ودوامه (خير للابرار) ما يثقل قلبه فيه الضجائر لقلته وسرعة زواله (وإن من أهل الكتاب من يؤمن بالله) نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه وقيل في أربعين من نجران وأربعين وثلاثين من الحبشة وغمانية من الروم كانوا نصارى فأسلموا رقبيل في أحصمة النجاشي لما نعاها جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فصلي عليه فقال المنافقون انظروا إلى هذا يصلي على علي نصراني لم يرد قط وانما دخلت اللازم على الاسم للفصل بينه وبين أن بالظرف (وما أنزل اليكم) من القرآن (وما أنزل اليهم) من الكتابين (خاشعين لله) حال من فاعل يؤمن وجهه باعتباره المعنى (لا يشتمون بآيات الله ثمنا قديلا) كما يفعله المترفون من أحبارهم (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) ما خص بهم من الأجر ووعدوه في قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين (إن الله سريع الحساب) لعلمه بالأعمال وما يستتبعه من الجزاء واستغنائاه عن التأمل والاحتياط والمراد أن الأجر الموعود سريع الوصول فإن سرعة الحساب تستدعي سرعة الجزاء (يا أيها الذين آمنوا اصبروا) على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد (وصابروا) وغالبوا أعداء الله في الصبر على شدائد الحرب وأعدى عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلق لشدته (ورابطوا) أبدانكم وخبواتكم في الثغور مترصدين لغزو وأنفسكم

ما أعده الله أي بالقياس والاضافة إليه وتسمى في قياسية وأصله أنه إذا قيس شيء بشيء وضع بجانبه ومنذله قوله في الحديث في جنب الآخرة وفي نسخة وفي جنب بالعطف على مقدر أرى في نفسه وفي الخ أو بالنسبة لما فاتهم من الآخرة ولا نقضاته وعدم بقائه وهذا الحديث في صحيح مسلم وقوله ما مهدوا إشارة إلى تقدير المخصوص بالذم والمهاد كالقراش لفظا ومعنى وقوله ما الدنيا في الآخرة أي ما تقدير الدنيا واعتبارها وهو العامل في الجار والمجرور وأهو حال عاملها معني النبي (قوله النزول والنزل الخ) يعني بضمين أو ضم فسكون أصل معناه النزل والربيع في الطعام ويستعار للعاصل عن الشيء كما ساقى في قوله تعالى خير نزلا والنزل ما يهبط للنازل ثم استعمل بمعنى الزاد مطلقا ويكون جمعا بمعنى النازلين وقد جوزها وقوله أبو الشعر قلب شاعر لكثرة شعره الضبي أي المتسوي لبقى ضبة قبيلة معروفة والمراد بالجبار الملك المسلط وبالجنس معنى مع الجنس أو للتعبية وضافنا بمعنى نزل بنا وجعل مجيئه لمرهم كجبي المسافر للضيافة لعدم مبالاةهم بذلك وهي استعارة لطيفة رشحتها يجعل القنا أي الرياح والمرهفات أي السيوف المارقة نزله وزاده وهو تهكم على حذو تحية بينهم ضرب وجيع وعلى الحامية فجعل الجنة نفسها نزلا تجوز أو بتقدير مضاف أي ذات نزل وعلى المصدرة فهو بمعنى النزول أي نزله هانزلا وفي نسخة أنزلوها ووجه الاستدراك في الآية أنه رد على الكفار فيما يتوهمون من أنهم يتعمدون والمؤمنون في عناه فقال ليس الأمر كما توهم فأنهم لا عناه لهم إذا نظر إلى ما أعد لهم عند الله وأنه لم يذكر نعمهم أنهم أن الله لا ينعم المؤمنين فاستدرك عليه بأن ما هم فيه من النعم لانه سبب لما بعده من النعم الجسم فتأمل ولا يخفى ما في جعلهم ضيوف الله من اللطيف بهم وقوله والعامل فيها الظرف يعني إذا كان جنات فاعله لا عتاده فان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستتر في الخبر والعامل الظرف أيضا وقوله لا ابرار من وضع الظاهر موضع الضمير لما مر وعبد الله بن سلام بتخفيف اللام وأحصمة بفتح الهاء وسكون الصاد المهملة وباء مهملة وميم وهاء ملك الحبشة ومعناه بلسانهم عطية الصنم والنجاشي بفتح النون ونقل ابن السكيت كسر ها وفتح الجيم مخففة ونشد يدها غلظت آخره يأسا كنه وهو لا كثر رواية لانه ليس للنسبة ونقل ابن الأثير في النهاية تشديدها ومنهم من جعله غلظا وهو أقرب كل من ملك الحبشة واسم هذا مكحول بن صه وتوفي في رجب سنة ثمان من الهجرة وقوله نعاها جبريل أي أخبره بكونه وهذارواه الواحدى وغيره وفي الصلاة عليه دليل للشافعي رحمه الله في الصلاة على الغائب وفي الكشف أنه مثل له صلى الله عليه وسلم سريره فقرأ وحاول به الرد على الشافعي ولا يخفى ضعفه والعج في الأصل القوى الغليظ من الكفار واللام لا تدخل على اسم إن إذا لم يفصل بينهما لا يتوالى حرفا كما كيد فان فصل جاز كما جاز دخولها على الخبر (قوله حال من فاعل يؤمن) وجع حلا على المعنى بعد ما حل على اللفظ أو لا وقبل أنه حال من ضمير اليهم وهو أقرب لفظا فقطوحى بالحال تعريضا بالنافقين الذين يؤمنون خوفا من القتل (قوله ما خص بهم من الأجر الخ) إشارة إلى أن الاضافة للعهد وقوله لعلمه الخ يعني أن الأخبار بكونه سريع الحساب كناية عن كمال علمه بقادير الأجور ومرااتب الاستحقاق وأنه يوفى بها كل عامل على ما ينبغي وقد مر ما ينبغي ويجوز أن يكون كناية عن قرب الشجاز ما وعد من الأجر لكونه من لوازمها ولكونه من لوازمها أشبه التأكد فلذا لم يعطف عليه وسرعة الحساب للمؤمنين وهو لا ينافي تطويل حساب غيرهم تعذيبا لهم (قوله وغالبوا أعداء الله) يعني أن المصاهرة مفاعلة فهي المجاهدة للأعداء ولا عدى الأعداء يعني النفس لانه الجهاد الأكبر وذكره بعد الصبر العام لانه أشد فيكون أفضل فهو وكعطف جبريل على الملائكة والصلاة الوسطى على الصلوات (قوله أبدانكم) وخمولكم الخ) المراقبة نوع من الصبر فهو كالهطف السابق وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرباط أفضل من الجهاد لانه حق دماء المسلمين والجهاد سفك دماء المشركين ولذا ورد أنه لا يثبت في قبره وانتظار الصلاة عدم الرباط والثغور أطراف عمالك الإسلام التي يخاف فيها من العدو وقوله من



رابط الخ رواء مسلم وغيره والرباط مصدر وربطت الدابة ومصدر رباط المرباطة والمرباطة ضربان مرباطة الثغور ومرباطة النفوس والعدل بالفتح المثل من غير جنس وبالكسر منه فهو بالفتح هنا وقال الراغب العدل والعدل متقاربان لكن العدل يستعمل فيما يدل بالبعيدة كالأحكام والعدل فيما يدل بالحق كالموزونات وقوله الحاجة تعلق بالهملين وقوله ولا ينقل عن صلته أى لا ينصرف عنها والمراد أنه معادل الصوم رمضان وقيامه (قوله فائقه بالتبديع مساو الخ) المفضل الالم والمعبر عنها صفة المقامات فالصبر على الطاعات المرتبة الأولى التى هى الشريعة ورفض العادات التى هى العارضة الثانية والمرباطة على جناب الحق التى هى الحقيقة الثالثة وأول تفسيره ناظر الى هذه (قوله من قرأ سورة آل عمران الخ) تجب الشمس بمعنى تغرب وأصل معنى الوجوب السقوط وقوله التى يذكر فيها آل عمران من الكلام عليه والحديث الشافى أخرجه الطبرانى عن ابن عباس رضى الله عنهما والاول موضوع وهو من الحديث الطويل المذكور فيه فضائل جميع الدور وهو مما اتفقوا على أنه موضوع محتلق وقد خطوا من أورده من المفسرين وشنعوا عليه وقوله بكل آية منها أمانا اعتبر فى الامان تعدد اجسب أجزاء الزمان والمسافة تحت سورة آل عمران اللهم وفقنا لأعمالنا باقية وألهمنا لفهم معانيه

﴿سورة النساء مدنية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(قوله مائة الخ) فى كتاب العدد لثانى رحمه الله أن هذا عدد المدنى والمكى والبصرى وفى النكوفى ست وفى الشامى سبع (قوله عطف على خلقكم الخ) بنى آدم له استعمالات الاقول يطلق على جنس البشر فيشمل آدم وحواء وسائر الذكور والاثاث والناس مثله فى العموم والثانى يطلق على نسله ذكورا واناثا تغليباً فيشمل ماعد آدم وحواء والثالث أن يراد ما تفرع عنه فيشمل ما سواه بناء على أن حواء خلقت من ضلع من أضلاعه كما ورد فى الحديث الصحيح وهو القول المرضى وقبل أنها خلقت من فضل طيفته والرابع أن يراد ذكور بنى آدم وهو معناه الحقيقى وله معنى خامس شاع فى غير لغة العرب وهو أن يستعمل بمعنى انسان فيقال آدم فعل كذا وهو منصرف كما قلت

على رياض الحسن من خده • طائر قلبى لم يزل حائما

• حبات خيلان يجناتهما • كم أخرجت من جنة آدم

فالظاهر على عموم الناس أن المراد بنى آدم فى تفسيره المعنى الثالث فالزخمشرى جعل قوله وخلق الخ على هذا معطوفاً على محذوف هو صفة نفس أى أنشأها من تراب وخلق الخ وهو بيان وتفصيل كيفية خلقهم منها فان عطف على ما قبله فالمراد به من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم من أمة الدعوة والمعنى خلقكم من نفس ادم لانهم من جلة الجنس المفرع منه وخلق منها أمكم حواء وبنت منها رجالا كثيرا ونساء غيركم من الامم الفاتنة للعصر والادعى له الى ذلك على الاول ان خلق الزوج وبنت الرجل والنساء داخل فى خلقكم من نفس واحدة فيه • كون تكراراً ولأنه يؤهم أن الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وأنهم مفردون بالخلق منها ومن زوجها والناس أعنى بنى آدم انما خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج فلذا عطف على محذوف صفة للنفس يدل عليه المعنى المقصود وهو أنه فرعكم من أصل واحد فلا بد من وضع الاصل وانشائه أولاً ثم ابتداء الفروع عليه وهى كون الاصل مثل الفرع فى المخلوقية ولذا عبر بالزوج للاشعار بالوحدة الجنسية والاصل أول الأفراد والمبدئية ليست بطريق المادية والمقصود تفصيل الناس أى جميع بنى آدم الماضين منهم والحاضرين والأتين على التغليب فى أمر الاتقاء اذ لا يتصور أمر الماضين بذلك بل الأتئين أيضا

قوله والرباط مصدر وربطت الخ كذا فى النسخ التى بأيدينا وهو غير مستقيم وعبارة المصباح رباطه رباطاً من باب ضرب ومن باب قتل لغة شذذته ثم قال والرباط اسم من رباط صلة من باب قاتل اذ لازم ثغر العذوة وقال ابن مالك

• تفاعل القفال والمفاعله

اهم معجزة

ورابط ما وابتدأ فى سبيل الله تعالى كان كعدل صيام شهر رمضان وقيامه لا يفطر ولا ينقل عن صلته الحاجة (واتقوا الله اهلكم تفلحون) فائقه بالتبديع مساو لكى تفلحوا غاية الفلاح أو واتقوا القبايح لعلكم تفلحون بنيل المقامات الثلاثة المترتبة التى هى الصبر على مفض الطاعات ومصابرة النفس فى رفض العادات ومرباطة السر على جناب الحق لترصد الواردات المعبر عنها بالشمسية والطريقة والحقيقة • عن الذى صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة آل عمران أعطى بكل آية منها أمانا على جسر جهنم وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ السورة التى يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله عليه وملائكته حتى تجب الشمس والله أعلم

• (سورة النساء مدنية) •

وهى مائة وخمس وسبعون آية

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

(يا أيها الناس) خطاب يعم بنى آدم (اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة) هى آدم (وخلق منها أزواجها) عطف على خلقكم أى خلقكم من شخص واحد

على الحقيقة كما حقق في الاصول في خطاب المشافهة وما قبل انه لا يعد أن يكون الامر بالتقوى عامًا  
 لجميع الامم بالنسبة الى الكلام القديم القائم بذاته تعالى وان كان كونه عربيًا عارضًا بالنسبة الى هذه  
 الامة لوجهه لان المنظور اليه أحكامه بعد النزول والالكان التداوم وجميع ما فيه من خطاب المشافهة  
 مجازات ولا فائز به وقيل المراد بالخطاب من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم المأمورون  
 بالاتقاء حقيقة أو العرب كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهم الا أن دأبهم التناشد بالارحام وان دفع  
 بأنه تغليب أو الخطاب الاول عام والثاني خاص واذا كان المراد بالرجال والنساء ما سوى هؤلاء المخاطبين  
 تغايرت المتعاطفات وسيأتي في سورة الزمر أنه يجوز عطفه على واحدة والمصنف رحمه الله خالفه فذهب  
 في الناس الى العموم وجعل ما بعده معطوفًا عليه من غير تقدير وذكر ما سلكه وخرأ اشارة الى  
 مرجوحيته ولم يلتفت الى ما جئ به على ما قرأناه ذلك وهو زيادة ما في شروحه بناء على ان العموم  
 هو المتبادر منه وأن التقدير خلاف الظاهر وما رآه محذورًا لا توجه له عنده لان اللازم في العطف تغاير  
 المعطوفات لا ما صدقت عليه كما قال في التقريب فلا تنكر اذ في هذا اذ لا يفهم من خلق بني آدم من نفس  
 خلق زوجها منه ولا خلق الرجال والنساء من الاصلين جميعًا واليه بشيرة قوله بيان لكيفية تولدهم منهما  
 أو ان العطف لبيان خلقهم وتفصيله بأنه خلق حواء منه ثم ثبت منهما الذكر والاناث ولما كان  
 في البيان زيادة خلق حواء تنويعهم وذكر تولدهم كان أو في من معنى الاول وأزيد فجاء عطفه وان  
 كان بيانًا للمفارقة له من وجه كما قاله في قوله تعالى ويسومونكم سوء العذاب مع انه بيان على ما حقق  
 في المعاني فاسلك وجهه هو مولها واعلم ان المراد بالتقوى شكر الله على ما ألبسهم من حال الوجود  
 وكذا ذكره بعنوان الربوبية وما به دله بالوجهية لأن المراد بالتقوى الخوف فاعرفه قانه من النفائس  
 (قوله من ضلع من ضلع وان أعوج شئ من الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل  
 أعوج وجعله تقريرًا وتأكيدًا للوحدة الاصل لان خلق حواء منه يقتضي ذلك وقوله ونشر بيان المعنى  
 بث وقوله بنين وبنات اشارة الى أنه ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والبالغات بل الذكور  
 والاناث مطلقًا تجوزا وقيل انه في معرض المكلفين بالتقوى فلذا ذكر الكبار منهم ولو قيل انه  
 وجه العدول عن الحقيقة كان وجهًا حسنًا (قوله واكتفى بوصف الرجال بالكثرة الخ) الاكتفاء  
 بشعر بأن النساء موصوفة بها أيضا لكن حذف اكتفاء ونكتة الاكتفاء بكثرتهم عن كثرتهن أنه على  
 مقتضى الحكمة لانهم خير منهن جنسًا وزيادة الخير خير لكن لما كان لكل زوج زوجة فأكثر استدعى  
 ذلك الكثرة فبينت خارجًا فلا يرد عليه ما قيل بل الحكمة تقتضي أن يكون النساء أكثر كما سيحى في قوله  
 بهن لمن يشاء انا نأويهن لمن يشاء الذكور أن تقدم الاناث لتكونن أكثر لتكثير النسل وفي الحديث  
 من أشراف الساعة أن تقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون الخمسون امرأة فيهم قيم واحد وهذا يشهد  
 لما ذكره المصنف رحمه الله وأيضًا للرجل أن يزيد على واحدة وهو زهرة لا تحتل الفرق وتذكيره اما  
 رعاية لصيغة فاعيل أولًا وبلى موصوفه بالجمع أولًا لانه صفة موصوف واحد وهذا يشهد  
 صفة حين كما قيل فكيف سمج (قوله وترتيب الامر بالتقوى الخ) يعني أن الاستعمال جار  
 على أن الوصف الذي علق به الحكم عليه موجبه له أو باعثة عليه داعية اليه وهو هنا كذلك  
 لان ما ذكره يدل على القدرة العظيمة والنعمة الجسيمة والاوّل يوجب التقوى حذرًا عن العقاب  
 العظيم والثاني يدعو اليها وفاء بالشكر الواجب هذا اذا أريد بالاتقاء ما يعم المتعلق بحقوق الله  
 والعباد ويجوز أن يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وحينئذ يكون خلقهم من أصل واحد له  
 موجبة لاتقاء الله في الاخلال بما يجب حفظه من الحقوق التي بينهم وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة  
 من رعاية حال الايتام وصلة الارحام والعدل في النكاح والارث ونحو ذلك بالخصوص بخلاف الاول

وخلق منه أمكم حواء من ضلع من  
 أضلاعه أو محذوف تقديره من نفس  
 واحدة خلقها وخلق منها زوجها وهو  
 تقرير لخلقهم من نفس واحدة (وبث منهما  
 رجالا كثيرا ونساء) بيان لكيفية تولدهم  
 رجالا ونساء ونشر من تلك النفس  
 منها ما والمعنى ونشر من تلك النفس  
 والزوج المخلوقة منها بنين وبنات كثيرة  
 واكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف  
 النساء اذ الحكمة تقتضي أن يكن أكثر  
 وذكر كثيرا حلا على الجمع وترتيب الامر  
 بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة  
 على القدرة القاهرة التي من حقها أن تخشى  
 والنعمة الباهرة التي توجب طاعة مولها

فانه اغماطاً بقها من حيث العموم فان اتقاء الله باجتناب الكفر والمعاصي وسائر القبائح يتناول  
 رعاية حقوق الناس ويؤيده ما رواه مسلم عن جرير رضي الله عنه قال كما صدر التماس عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في جاءه قوم مجتبي النصارى والعبادة متقلدي السيوف من مضر فمعه وجهه لما رأى يساهم من  
 الفسقة فدخل ثم خرج فامر بلالا فأذن فقام ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الى قوله ان الله  
 كان عليكم رقيباً أي عالماً بأحوالكم فاحذروه ولا يخفى موقع الجماعة مما قبلها وقوله أولان المراد الخ  
 فالتقوى خاصة وعلى ما قبله عامة والأول أولى لعدم التكرار ولذا قدمه وقوله على حذف مبتدأ انه  
 صله لعمقه على الصلة فلا يكون الاجل بخلاف يجوز يدركب وذهب (قوله أي يسأل بعضكم بعضا  
 الخ) اتقوا الله من وضع الظاهر موضع الضمير إشارة الى جميع صفات الكمال ترقياً بعد وصف الربوبية  
 فكأنه قيل اتقوه ربوبيته وخلقه اياكم خلقاً بديعاً ولكونه مستجمع الصفات الكمال كلها وتساءلون اما  
 بمعنى يسأل بعضكم بعضاً فالنفاذ على ظاهرها أو بمعنى تسألون كما قرئ به وتفاعل رد بمعنى فعل اذا تمدد  
 فاعله كما أشار اليه الزمخشري وعلى حذف احدى التامين فالحذف الثانية لانها التي حصل بها النقل  
 ويجوز أن يكون الأولى (قوله بالنصب عطف على محل الجار والمجرور الخ) المحل للجار والمجرور وقيل  
 التحقيق أنه للمجرور فقط وقوله فصولها الخ اما بيان المعنى اتقائهم أو إشارة الى تقديره مضاف أي قناع  
 الارحام (قوله وهو ضعيف لانه كعبض الكلمة) يعني الضمير للمجرور لشدة اتصاله بكثرة الكلمة  
 فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يجوز العطف عليه وهذا مذهب البصريين وقد تبع  
 في هذا الزمخشري وهو تبع المبرد فانه شنع على حذره الله في هذه القراءة حتى قال لا تحمل القراءة فيها  
 وقد تبعهم ابن عطية وزاد أن المعنى لا ينتظم فيها لأن التساؤل بالارحام لا يدخله في الحذف على تقوى  
 الله فلا فائدة في عطفها وهو مما يعرض من الفصاحة ورد بأن العطف على الضمير للمجرور بدون إعادة الجار  
 صحيح عند الكونين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبي صلى الله عليه  
 وسلم متواترة فغل هذا جسارة لا تليق بأحد وحذره الله أجل قدراً مما لو هو هو وقد ذهب ابن جني  
 في الخصائص الى تحريكها على حذف الجار وأن الأصل وبالارحام بعطف الجار والمجرور على الجار  
 والمجرور لأن هذا المكان لما اشتهر به ذكر الجار قامت شهرته مقام ذكره وأنشدناه شواهد كثيرة ونعم  
 ما قال وارتضاء في الكشف لأنه قال يؤخذ من القراءة صحة العطف أو الاضمار والثاني أقرب عند أكثر  
 البصريين لثبوته في نحو الله لا فعلن وقول روية خير وفي نحو ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك  
 ومطردي فهو الاعلاة أو بدا \* هـ سابع ثم الجوار

وقال بعضهم ان الواو للقسمة على نحو اتقوا الله فوالله انه مطلع عليك وترك الالف لأن الاستئناف أقوى  
 الوصلين وهو حسن وقد نسب الى الوهم في قوله الاعلاة البيت فانه محذوف فيه المجرور لا الجار اللهم الا  
 أن يقال انه مثال للاضمار مطلقاً وبيان لانه قد يكون في الجار وقد يكون في المجرور ولا يخفى بعده وأما  
 انتظام المعنى فلان التقوى ان أريد بها تقوى خاصة وهي التي في حقوق العباد التي من جعلها صلة الرحم  
 فاتسأول بالارحام عما تقتضيه وان أريد الأعم فلدخوله فيها فيصير المعنى اما اتقوا الله في حقوق العباد  
 فانكم تعظمون الله وتعظمونها أو تساءلون بها فلم لا تتقونها أو اتقوا الله ورأوا حقوقه وحقوق عباده  
 فانكم تساءلون الخ فاذا كروه فهم ساقطاً فافهم وأما قراءة الرفع فتوجبها ما ذكره في العطف خفاء  
 فلعلها معترضة وتقدير ما يتقوى اقرب منه اتقوا عما يتسأل به لقربية تساءلون وقد ربه ابن عطية أهل لان  
 توصل وقد ربه ابن جني مما يجب أن تصلوه وتحنطوا فيه وهي قراءة ابن يزيد (قوله وعنه عليه الصلاة  
 والسلام) رواه الشيخان والاحاديث في معناه كثيرة كقوله ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت  
 الرحم فأخذت بحقوق الرحمن فقال ما فقالت هذا مقام العائذ من القطيعة قال نعم أما ترين أن أصل  
 من وصلك وأقطع من قطعك فقالت بلى قال الراغب معناه أنه تعالى جعل بين نفسه وعباده سبباً كما كتب

أولان المراد به تهديد الامر بالتقوى فيما يتصل  
 بحقوق أهل منزله وبقي جنسه على ما دلت  
 عليه الآيات التي بعدها وقرئ وخالق وبات  
 على حذف مبتدأ تقديره وهو خالق وبات  
 (واتقوا الله الذي تساءلون به) أي يسأل  
 بعضكم بعضاً فيقول أسألك بالله وأصله  
 تساءلون فأدغمت التاء الثانية في السين  
 تاء الكسرة في بطرحها  
 وقرأ عاصم وحزق والكسرة في محل الجار  
 (والارحام) بالنصب عطف على محل الجار  
 والمجرور كقولك مرتب بنيد وعمر أو  
 على الله أي اتقوا الله واتقوا الارحام  
 فصولها ولا تقطعوها وقرأ حمزة بالجر عطفاً  
 على الضمير للمجرور وهو ضعيف لانه كعبض  
 الكلمة وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف  
 الخبر تقديره والارحام كذلك أي مما يتقوى  
 أو يتسأل به وقد شبه سبحانه وتعالى اذ قرن  
 الارحام باسمه على أن صلتها بجمكان منه وعنه  
 عليه الصلاة والسلام الرحم معطوفة بالعرض  
 تقول ألامن وصلني وصله الله ومن قطعني  
 قطعه الله (ان الله كان عليكم رقيباً)

على نفسه الرحمة لعباده وأوجب عليهم في مقابلتها الذكر لما أفاضه عليهم من نعم الخلق والقوى والقدر  
 وغير ذلك كذلك جعل بين ذوى اللحم سببا أوجب به على الأعلى رعاية الأدنى وعلى الأدنى توقيرا للأعلى  
 فصارت بين الرحم والرحمة مناسبة معنوية ولفظية ولذا عظم شكر الوالدين وقرنه بشكره فقال أن اشكرى  
 ولو الحديث تنبيهها على أنها السبب الأخير في الوجود قال الطيبي والتحقيق فيه أن العرش منصبة لتجلى  
 صفة الرحمانية قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولما كان للرحم تعلق باسم الرحمة جعلها عند  
 العرش الذي هو منصبة الرحمة (قوله حافظا مطلقا) لأنه من رقبته بمعنى حفظه كما قاله الراغب أو أطلع  
 ومنه المرقب للمكان العالي الذي يشرف عليه ليطلع على ما دونه (قوله أى إذا بلغوا الخ) قيد به لما  
 سيأتى في قوله فإن أنتم منهم رشتا فأفادوا الميهم أموالهم وقوله الذى مات أبوه هذا أصل معناه لغة  
 لا أفراده وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعلى بل على فعال وفعل وفعل وفعل نحو كرام  
 وكرما ونذر ومرضى فهو واما جمع تميم الخافه ياب الآفات والواجع فإن فعلا فيها يجمع على  
 فعلى ووجه النسبة ما فيه من الذل والانتكاس والمؤلم وقيل لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات كما جمع  
 أمير على أمرى ثم على أسارى بفتح الهزلة أو هو مقول ببنائهم فان فعلا لا اسمى يجمع على فعائل كاقبل  
 وأفائل وقيل ذلك فى الصفات لكن يجرى مجرى الاسماء كصاحب وفارس ولذا أقبل يجرى على موصوف  
 ثم قلب فقبل يتامى بالكسر ثم خفف بقلب الكسرة فصحة فقبلت الياء الفارقة فجاء على الأصل فى قوله  
 أأطلال حسن فى البراق البنائم (قوله والاشتقاق يقتضى وقوعه الخ) لا أفراده عن أبيه وعرف اللغة  
 خصه بمن لم يبلغ وفى الكشف من استغنى عن الكافل ومراده البلوغ أيضا لكنه خرج مخرج الغالب والا  
 يلزم أن يسمى من كبر مجنونا يتما وقد تردد فيه بعضهم لكن جزم التحرير بعدمه وأما قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يتم بعد البلوغ فليس لتعليم اللغة بل الشريعة فلا يدل على عدم الإطلاق لغة أما عدم الإطلاق شرعا  
 وعرفا فلما لا نزاع فيه والاية بظاهرها تقتضى اما إطلاق يتامى على الكبار وأثبتت الأحكام للصغار  
 فاحتاجت الى التوجيه فذهب صاحب الكشف الى التجوز فى اليتامى باستعماله فى لازم معناه وهو  
 تركها مسألة لأنها لا تنوزق الا اذا كانت كذلك أو أن يتامى بمعناه اللغوى الأصلية فهو حقيقة وارد  
 على أصل اللغة فاقبل اللفظ اذا قل فى العرف يكون فى أصله مجازا وهو هنا كذلك فلا مقابلة بينه وبين  
 الاتساع الا أن العلاقة فى الاتساع الكون وفى هذا الإطلاق والتقييد غلظه مما تقر فى المعانى أو مجاز  
 باعتبار ما كان أو ترقيب الهدى بالصغر والاشارة الى وجوب المسارعة الى دفع أموالهم اليهم حتى كان  
 اسم اليتيم باق بعد غير زائل وهذا المعنى يسمى فى الأصول بإشارة النص وهو أن يساق الكلام بمعنى  
 ويضمن معنى آخر وهذا فى الصكون نظير المشارفة فى الاول ومنه علم انقسامها الى قسمين وفى قوله  
 قبل أن يزول عنهم هذا الاسم أى قبل أن يتحقق زواله والاقبل زواله لا يوقى (قوله أو غير البالغ  
 والحكم مقيد فـ كانه الخ) وهذا بأنه قال فى التلويح ان المراد من قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم  
 وقت البلوغ فهو مجاز باعتبار ما كان فان العبرة بحال النسبة لا بحال التكلم فالورود للبالغ على كل حال  
 ومثله قول الآخر تقدير القيد لا يغنى عن التجوز اذا الحكم على ما عبر عنه بالصفة يوجب انصافه بالوصف  
 حين تعلق الحكم به وبين تمامى اليتامى لا يكون يتما فلا بد من تأويله بما مر (قلت) هذه المسئلة وان كانت  
 مذكورة فى التلويح لكنها ليست مسألة وقد تردد فيها الشريف فى حواشيه والتحقيق أن فى مثله نسبتين  
 نسبة بين الشرط والجزاء وهى التعليلية وهى واقعة الآن ولا تتوقف على وجودهما فى الخارج ونسبة  
 اسنادية فى كل من الطرفين وهى غير واقعة فى الحال بل مستقبلية والمقصود الاولى وفى زمان تلك النسبة  
 كانوا يتامى حقيقة ألا تراهم قالوا فى ضوء عصرت هذا الخلل فى السنة الماضية انه حقيقة مع أنه فى حال  
 العصر عصرا لا لخل لأن المقصود النسبة التى هى تبعية فيما بين اسم الإشارة وتأويله لا النسبة الايقاعية  
 بينه وبين العصر كما حقه بعض الفضلاء وقد مر تحقيقه فى أوائل البقرة فتأمل فانه من معارك الافهام

حافظا مطلقا (أو آتوا اليتامى أموالهم) أى إذا  
 بلغوا ووليتامى جمع يتيم وهو الذى مات أبوه  
 من التيم وهو الانفراد ومنه الدرر النيرة  
 اما على أنه لما جرى مجرى الاسماء كفارس  
 وصاحب جمع على يتامى ثم قلب فقبل يتامى  
 أو على أنه جمع على يتامى كاسرى لانه من باب  
 الآفات ثم جمع تميم على يتامى كاسرى  
 والآفات والاشتقاق يقتضى وقوعه على  
 وأسارى والاشتقاق يقتضى وقوعه على  
 الصغار والكبار لكن العرف خصه بمن  
 لم يبلغ ووروده فى الآية ما للبالغ على أن  
 أو الاتساع لقرب عهدهم بالصغر حتى على أن  
 يدفع اليهم أموالهم ثم أقول بلوغهم قبل أن  
 يزول عنهم هذا الاسم ان أو نسبهم الرشد  
 ولذا لئلا يربط بسلامتهم صفارا أو غير البالغ  
 والحكم مقيد فـ كانه قال وآتواهم اذا بلغوا  
 و يؤيد الاول

ومن التواضع والافتقار وقد ترك المصنف رحمه الله تأويل الايتاء بالحفظ وقال في الانصاف انه أقوى اقوله  
 بعد آيات وابتلوا الدنيا حتى اذا بلغوا النكاح الخ فانه يدل على أن الآية الاولى في الحظ على حفظها  
 لهم ليؤتوا بها عند بلوغهم ورشدهم والثانية في الحظ على الايتاء الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد  
 ويقويه أيضا قوله عقب الاولى ولا تتبدلوا الحديث بالطيب الخ فهذه اكله تأديب للوصي مادام المال في  
 يده وأما على التأويل الآخر فتؤدى الايتين واحدا لكن الاولى بجملة والثانية مبينة بشرط قوله  
 ما روى أن رجلا من غطفان الخ) فتقه كما في الكشف فدفق ماله اليه فقال صلى الله عليه وسلم ومن يوق  
 شح نفسه ويضع ربه هكذا فانه يجعل داره يعني جنته فليأقبض الفنى ماله أنفقته في سبيل الله فقال عليه  
 الصلاة والسلام ثبت الابر وبقى الوزر قالوا يا رسول الله قد عرفنا أنه ثبت الابر فكيف يبق  
 الوزر وهو يتفق في سبيل الله فقال ثبت ابر الغلام وبقى الوزر على والده وهذا رواه الثعالبي عن مقاتل  
 والكلبي ووزره بأن كسبه من غيره له أو منع حقوق الله أو المراد بالوزر حسابه والابر انما يكون اذا  
 لم يكن مفسودا علم صاحبه ووجه التأيد أنم انزلت في البالغ كما ترى وهو الوجه الاول (قوله ولا تتبدلوا  
 الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم الخ) يعني المراد بالخبث الحرام وبالطيب الخلال لكن المراد  
 على الاول لا تأكلوا ذلك الحرام الذي هو مال اليتيم مكان الخلال من أموالكم فليس المراد في هذا  
 الوجه أخذ مال اليتيم واعطاه ماله بل أكل مال اليتيم وزكاه ماله على حاله فالطيب - ينمذ هو كل ماله  
 الذي تركه بحاله وفي الوجه الثاني هو حفظ مال اليتيم فاختلف الطيب والخبث في الوجهين فاتفق على  
 بمعنى الاستعمال كالتجمل والاستعمال قال الزمخشري وهو غير عزيز والاختزال باهمان الخ والمراعى  
 الاقطاع (قوله وقيل هو أن يعطى ريشا ويأخذ جديدا وعن السدى أن يجعل شاة موزولة مكان سمينة وليس  
 هذا بتبدل وانما هو بتبدل لأن يكاد صديقه يأخذ منه بمقامه مكان سمينة من مال الصبي اهـ وهذا  
 المقام مما كثر فيه الكلام فهل الابدال والتبدل والتبدل والاستبدال بينهما فرق في المعنى والاستعمال  
 أم لا فقبل التبدل تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه فاذا استعملت بالباء  
 دخلت على المتروك وقيل الباء تدخل على المأخوذ في التبدل وحكي في الاستبدال خلاف وقال النجاشي  
 انها في الابدال تدخل على المأخوذ في الاستعمال العرفي وقال الدميري في التبدل الباء تدخل على  
 المتروك لكن - كى الواحدى أنها تدخل على المأخوذ ويشهد له قول الطفيل لما أسلم  
 وبذل طالعى شخصى بهدى - قال التحرير والتبدل استعمال آخر يتعدى الى المفعولين بنفسه كقوله  
 يتدل الله سيئاتهم حسنات الى المذهب به المبدل منه بالباء كقوله وبذلناهم بجهنم جهنم - جنتين وآخرى يتعدى  
 الى مفعولين واحد نحو بطلت الشيء أى غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه وقال المدققي في الكشف ان حاصل  
 الفرق أنه اذا قيل تبدل الكفر بالايان أو بدلت الكفر بدله فالمأخوذ هو ما عدى اليه الفعل بلا واسطة  
 واذا قيل بدله به اريد غيره به فالحاصل ما أفضى اليه الفعل بالباء كما قال في تفسير قوله تعالى لا تبدل لكلماته  
 لا أحديدها شيئا من ذلك بما هو أصدق ونقل الأزهري عن ثعلب بدلت الخاتم بالحلقة اذا بدلته وجعلته  
 حلقة وبقوات الحلقة بالخاتم اذا أذبتها وجعلتها خاتما وابدأت الخاتم بالحلقة اذا خبثت هذا وجعلت هذه  
 مكانه وحقيقته أن التبدل تغيير صورة الى أخرى والابدال تحيية فاتفق على دخول الباء على الحاصل  
 عكس التبدل والاستبدال وعن المبرد أنه استحسنه لما نقله اليه الزاهد وزاد عليه أنه يستعمل بمعنى  
 الابدال أيضا ومنه يظهر أن من زعم أن التبدل أعم من التبدل لأن الثاني تغيير خاص فقدروهم فان قلت  
 فقد أضل عليك قوله تعالى وبذلناهم بجهنم جنتين قلت الكلام فيما اذا كانت الباء مفعولة ثانية للفعل أما  
 اذا تعدى بنفسه الى العوضين كما في قوله تعالى أو تلك يقل الله سيئاتهم حسنات أو الى العوضين وما حبه  
 كما في قوله أن يتدلها ما ربهما خيرا فليس مما نحن فيه لاقضاء الفعل الى المأخوذ بلا واسطة وخروج الباء

ما روى أن رجلا من غطفان كان معه مال  
 كثير لا ين أخ له يتيم فلما بلغ طلب المال منه  
 فنهقه فزلات فلا سمعها الم قال أطعنا الله  
 ورسوله ثم وبأه من الحبوب الكبر  
 (ولا تتبدلوا الحديث بالطيب) ولا تتبدلوا  
 الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم  
 أو الأوصاف الخبث وهو اختزال أموالهم  
 بالأوصاف الطيب الذي هو حفظها وقيل  
 لا تأخذوا الرقيق من أموالهم وتعطوا  
 الخسيس مكانهم وهذا بتبدل وليس بتبدل  
 (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم)



عن التكميل فان ذكرت لبيان المعوض عنه فباء المقابلة تضلح للأخذ والمتروك واعتبر بقولك بعت هذا  
 بدرهم وجواب مخاطبك اشترت به فالدرهم مأخوذ ومتروك لمخاطبك وظاهر من هذا ان بذل ثلاث  
 استعملات بدأت الخاتم بالحلقة وهو المبحث وبدأت الخاتم حلقة اذا جعلت الحلقة بدله وبذلك زيد اخاتما  
 بثوب ان اعطيته الخاتم بدلا عن الثوب فاعتبره واستبصره ثم ان كلامه اعترض على قول السدي  
 ومأخذه لان المتروك عنده الخبيث وهو المزهول أو الردي وتركه على المكافئة مع الصديق بأن يكون للصبي  
 دين على صديق الولي فيأخذ الولي منه رديا مكان جديدا مكافئة له على سابق صنعه له أو ائتمنه به مما  
 والاشبه أن الكلام على اطلاقه واذا أعطى رديا وأخذ جديدا من مال العبي يصدق أنه تبدل الجيد  
 بالردي للصبي وبذلك لنفسه وظاهر الآية أنه اراد البدل للصبي لان الاولياء هم المتصرفون في أموالهم  
 فتموا عن بيع بوكس من أنفسهم ومن غيرهم وما ضاهاه ولا يضر أنه تبدل لنفسه أيضا باعتبار آخر لان  
 المتبادر الى القهم النهي عن تصرف لاجل الصبي ضار - واما عامل الولي نفسه أو غيره واشتبه على المصنف  
 للفقول عن اختلاف الاعتبار فأوله بالاشعار للفظ به فان ذهب الى التأويل لا محالة فالاولى أن  
 يقال المزهول هو الطيب والسجين هو الخبيث ضرر به مثلا للحرام والحلال اه وهذا زبد الكلام  
 في هذا المقام فاخترنا نفسك ما يحلو والرفع بمعنى التفضيل وأصل معناه العالي المرتفع وانما ضعفه كما مر  
 وأشار اليه لدخول الباء على المأخوذ ورشأن التبديل لا التبديل وقد عرفت ما فيه (قوله  
 ولان كاو مضمومة الى أمور الحكم الخ) يعني أن الى لتقدير متعاقبه مضمومة وهوتة عدى بالى أوله ضمير  
 الاكل معنى الضم وقيل الى بمعنى مع وفى الكشف لوجه الانتهاء الى على أصله على أن النهي عن أكلها مع  
 بقاء مالهم كأن أموالهم جعلت غاية لحصلت المبالغة والتخلص عن الاعتذار وهذا ما ارتضاه الفراء  
 في تفسيره وقال لا تكون الى بمعنى مع الا اذا ضمت شئ الى آخر كقوله لا ذود الى الذودا بل وقد مر وفسر  
 الاكل بالانفاق اشارة الى أن المراد به الانتفاع والتصرف فغير عنه باغلب أحواله وقوله ولا تسوا  
 بينهما اشارة الى أن المراد بالمعينة مجرد التسوية بينهما فى الانتفاع اعم من أن يكون على الافراد أو مع  
 ماله فهو جواب عن السؤال الواقع فى الكشف الجواب عنه نعمه بأن المعينة تبدل على غاية تقيح فعلهم حيث  
 أكلوا أموالهم مع الغنى عنها اتقيحها كما كوا عليه ولا يلزم القائل بمفهوم المبالغة جوازاً كل أموالهم  
 وحدها والسؤال لا يرد اذا فسر تبدل الخبيث بالطيب باستبدال أموال اليتامى بماله أو كلها مكانه  
 فانه يكره نيباعن أكلها وحدها وهذا عن ضمها وليس الا قول مطلقا حتى يرد سؤال بانه أى فائدة  
 فى هذا بعد ورود النهي المطلق (قوله الضمير للاكل الخ) وقيل للتبدل وقيل لهما وقوله ذنبا عظيما فسر  
 الكبير بالعظيم وهذا الاشارة الى ما قبل ان العظيم فوق الكبير ما لان الكبير عنده أو أن تكبره  
 للتعظيم والحبوب الذنب العظيم وقيل هو مطلق الذنب ويكون بمعنى الوحشة والصعب (قوله أى أن  
 ختم أن لا تعدلوا الخ) تفسيره بما ذكر لبيان الربط بين الشرط والجزاء وقدم هذا الوجه لانه أرجح مما  
 بعده لمناسبة ما قبله وما بعده وارتباط الشرط بالجزاء ثم ارتباط القرينة على أن المراد من لا تقسطوا  
 فى اليتامى المترجح بين الجواب فانه صريح فيه والربط يقتضيه وتفسير النساء بغير اليتامى لدلالة المعنى  
 واشارة لفظ النساء وقوله طاب لكم طاب يكون بمعنى مالت له النفس واستطابته وبمعنى حل وبالناسى  
 فسر الزمخشري وظاهر نصريح المصنف به فى الثالث أنه فيما قبله بالمعنى الاول وفسر الزمخشري  
 فيها بالحل واعتراض عليه الامام بانه فى قوة أبيع المباح وأيضا يلزم الاجمال حيث لا يعلم المباح من الآية  
 وأثر الجمل على المستطاب ويلزم التخصيص وجعله أولى من الاجمال وأجاب فى الكشف بأن المين تحريمه  
 فى قوله حرمت عليكم امهاتكم الخ ان كان مقدم النزول فلا اجمال لان المعنى فانكروا ما بين لكم حله  
 ولكنه مقيد بالعدة المحصورة فليس فى قوة أبيع المباح لا فائدة الزيادة ولا اجمال ولا تخصيص وتعرف  
 الموصول لانه سد والا فالاجمال المؤخر يسهل أولى من التخصيص بغير المقارن لان تأخير بيان الجمل

ولان كاوها مضمومة الى أمور الحكم أى  
 لا تنفقوهما ماله ولا تسوا بينهما هذا حلال  
 وذلك حرام وهو غير زائد على قدر أجره وقوله  
 تعالى قل يا كل بالعروف (انه) الضمير للاكل  
 (كان حوبا كسيرا) ذنبا عظيما وقيل حوبا  
 وهو مصدر حاب حوبا وحابا كقال قول لا فلا  
 (وان ختمت الا تقسطوا أى أن ختمت أن  
 ما طاب لكم من النساء اذا تزوجتم من  
 لا تعدلوا فى نكاح النساء اذا تزوجتم من  
 فتزوجوا ما طاب لكم من غيرهن اذا كان  
 الرجل يحد بيمينه ذات مال ويجال فيزوجها  
 ضانها فمراد بجمع عنده منهن عدد ولا يقدر  
 على القيام بصفوقهن أو ان ختمت أن  
 لا تعدلوا فى حقوق اليتامى فانكروا  
 قضاها أيضا أن لا تعدلوا بين النساء وانكروا  
 مقدار ما يمكنكم الوفاء بجمعها على  
 الذنب ينبغي أن يتخرج من الذنوب كلها على  
 ما روى أنه تعالى لما عظم أمر اليتامى فخرجوا  
 من ولايتهم وما كانوا يتخرجون من تكبير  
 النساء واضاعتن قنرات وقيل يتخرجون  
 يتخرجون من ولاية اليتامى ولا يتخرجون  
 من الزنا قبل لهم ان ختمت أن لا تعدلوا فى  
 أمر اليتامى فمما فى الزنا فانكروا ما حل لكم

جازدون بيان التخصيص عند أكثر الحنفية والامرو لو كان للإباحة لا يلغومعه طاب اذا كان بمعنى  
 حل لانه بمبر المعنى أبيع لكم ما أبيع هنالان منطاط القادة القيد وهو العدد المذكور وقيل انه للوجوب  
 أى وجوب الاقتصاد على هذا العدد وقوله أن يخرج من الذنوب أى يبعد ويخرج منها يقال يخرج اذا  
 فعل ما يخرج به من الاثم والخرج وقوله تخافوا الخ لم يقل لقصها كما في الكشاف لايها منه الاعتزال  
 والقول بالحسن والقبح العقليين وان احتل الشرعى والوجه الثالث أبعدا ولذا أخره ولكن قرينة  
 الحال توضح ربطه كما أشار اليه ونظيره ما اذا دام على الصلاة من لا يركى يقول له ان خفت الاثم من ترك  
 الصلاة فخف ترك الزكاة وينتهي جمع نية وأصله يتام ولا كلام فيه وتركه المصنف رحمه الله هنا كفتاه  
 بما مر (قوله وانما عبر عنهن بما ذهابا الى الصفة الخ) ما يخص أو تعقب في غير العقلاء وهو فيما اذا أريد  
 الذات أما اذا أريد الوصف فلا كما تقول ما زيد في الاستفهام أى أفاضل أم كرم وأكرم ما شئت من  
 الرجال بمعنى الكريم أو اللثيم ونحوه كما ذهب اليه العلامة والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم  
 والمراد بالوصف هنا ما أريدتم من البكر والنيب أو ما لا حرج ولا تضيق في تزويجها وقد خفي معنى  
 الذهاب الى معنى الصفة هنا على من قال المراد الوصف المأخوذ من المذكور بعدما اذ معنى ما طاب  
 الطيب وهو صادق على العاقل وغيره والسؤال لا يسقط به وقوله أو ما ملكت أيمانكم ذهابا بالوصف  
 ولكون المملوك لبيعه وشراؤه والمبيع أكثره ما لا يعقل كان التعبير بما فيه أظهر وقوله وقرئ تقسطوا  
 الخ قسط يقسط قسطا جار ومنه قوله تعالى وأما القاطنون فكانوا لهم خطبا وأقسط يقسط ضده  
 بمعنى عدل ومنه قوله تعالى ان الله يحب المقسطين فان قرئ من الثلاث فلا مزيدة وهو ظاهر (قوله  
 معدولة عن أعداد مكررة الخ) هذه الصيغ متنوعة من الصرف على الصحيح وجوز الفراء صرفها وفي  
 سبب منعها أقوال أحدها مذهب سيديويه والخليل أنه العدل والوصف وأورد عليه أن أسماء العدد  
 الوصفية فيها عارضة وهي لا تنعج الصرف وأجيب بأنها وان عرضت في أصلها فهي نقلت عنها بعد  
 ملاحظة الوصف العارض فكان أصليا في هذه دون أصلها وفيه نظر الثاني قول الفراء انها منعت  
 للعدل والتعريف بنية الالف واللام ولذا لم تجز اضافتها ولا دخول أل عليها والثالث أنها معدولة عن  
 اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة تعدلت عن ألقاظ العدد وعن المونث الى المذكور ففيها عدلان وهما  
 سبيان والرابع أنه مكرر للعدل لانه عدل عن لفظ اثنين ومعناه لانها لا تستعمل في موضع يستعمل فيه  
 اذ لا تلى العوامل وانما تقع بعد جمع معنى اما خبرا أو حالا أو وصفا وشذ أن تلى العوامل وأن تضاف وقوله  
 وقيل لتكرير العدل هو مذهب الزمخشري ورده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وليس من  
 المذاهب الأربعة في شيء وأجيب بأنه المذهب الرابع وهو منقول عن ابن السراج فلا وجه لقول أبي حيان  
 لم يقل به أحد ولو قال لا نظيره صرح وأشار المصنف رحمه الله لضعفه من غير بيان لوجهه وتكراره  
 بخروجه عن وزنه وافراده بوزن آخر مكرر معناه وعبر عن العدل في المعنى بعد لها عن تكرارها وقرب  
 منه ما ذكره الضرير (قوله منصوبة على الحال من فاعل طاب) وهو ضمير ما يعلم منه جواز المطالبة منها  
 وقدم أنه لا يباشر العوامل ولا يضاف ولم يسجد من العرب ادخال الالف واللام عليه كما صرح به أبو  
 حيان رحمه الله وخطأ الزمخشري في قوله تنكح الثني والثلاث والرابع ولذا قال الضرير انه لا بد للزمخشري  
 من اثباته والاستشهاد عليه والقول بأنه غفلة غفلة ولهذا ذهب بعض النحاة الى أنه معرفة فلا يكون  
 عنده حالا وقوله بين هذه الأعداد أى بعضها لا يجمعوها والمراد المعدودات وذروا الجمع أى اتركوا  
 الجمع بين النساء الحرائر والمقنع ما يقع ويمنع متى به وهو بفتح الميم مصدر بمعنى الرضا أريد به المرضي  
 ويستوى فيه الواحد وغيره فيقال شاهد مقنع وشهود مقنع وقدم تقديرا خائرا وعلى انه كسجوامع  
 أنه المتبادر عما قبله دلالاته على جواز العزوبة قتائل وقوله أو ما ملكت أيمانكم إشارة الى أن الخطاب  
 للأحرار لان العبد لا يحل له أكثر من اثنين (قوله ومعناها الاذن لكل ناكح الخ) قال الزمخشري فان

وانما عبر عنهن بما ذهابا الى الصفة أو اجراء  
 اهن مجرى غـ بر العقلاء لتقصان عظمت  
 ونظيره أو ما ملكت أيمانكم وقرئ  
 تقسطوا بفتح التاء على أن لا مزيدة أى ان  
 خفتم أن تجزوا (منفى وثلاث ورباع)  
 معدولة عن أعداد مكررة هي ثنتين ثنتين  
 وثلاث ثلاثا وأربعا أربعا وهي غير منصرفة  
 للعدل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت  
 أصولها لم تغلها وقيل لتكرير العدل فانها  
 معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة  
 على الحال من فاعل طاب ومعناها الاذن  
 لكل ناكح يريد الجمع أن ينكح ما شاء  
 من العدد المذكور متفقين فيه ومختلفين  
 كقولك اقتسموا هذه البصرة درهمين  
 درهمين وثلاثة ثلاثة ولو أفردت كان المعنى  
 تجوز الجمع بين هذه الأعداد دون التوزيع

قلت الذي أطلق للتساكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فسامعني التكرير في منى وثلاث  
ورباع قلت الخطأ للجمع فوجب التكرير ليصيب كل فاكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له  
كما تقول الجماعة اقسمو هذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو  
أفردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء بالواو في المثال الذي حدوته لك  
ولو ذهبت تقول اقسمو هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ  
لهم أن يقتصروا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تنبيه  
وبعضه على تثنية وبعضه على تجميع وذهب معنى تجوز الجمع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو  
وتحيزه أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذنا كون من أراد وانكاحها من النساء على طريق الجمع  
أن شأوا مختلفين في تلك الأعداد وان شأوا متفقين في ما يحظرون عليهم ما وراء ذلك اه وحاصله أنه  
أبج لكل واحد أن يأخذ ما أراد من هذه العدة ولا يتجاوزها وانما تنبيه هذا المعنى صيغة المبالغة  
والعطف بالواو لانه حال فلا أفرد وقيل اقسمو هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يصح جعله حالاً من  
المال الذي هو ألف درهم بخلاف ما إذا كرر فان المقصود فيه الوصف والتفصيل في حكم الانقسام  
أي مفصلاً ومنقسماً إلى درهم درهم وأولاً من الأمور والاباحة انما تكون من دليل  
خارجي والحال بيان كيفية الفعل والقياس في الكلام في لما يقابل معنى أو أن يكون الانقسام على  
أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزاً لها إلى  
ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك دفع لما ذهب اليه البعض من جواز التسع تسكاباً  
الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك لأن من تسع الخمس أو ما فوقها لم  
يحافظ على القيد أعني كيفية التسكاح وهي كونه على هذا التقدير والتفصيل بل جاوزه إلى خماس  
وسداس والسنة ينت أن هذا هو المراد كقوله صلى الله عليه وسلم اخترار بما وفارق سائرهن وغيره من  
الاحاديث الصحيحة ولا مخالفة بينه وبين كلام المصنف في المثال كما توهم وانما وقعت في بعض العبارة كقوله  
لم يكن له معنى وقول المصنف كان المعنى تجوز الجمع فلا قيل معنى لم يكن له معنى يعني يصح قصده لانه يفيد  
جواز الجمع وجواز التسعة وهو غير صحيح كان المال واحداً والبذرة بفتح الموحدة وسكون النال والراء  
المهملتين عشرة آلاف درهم وقوله ذهب تجوز الاختلاف فكان يجب الاجتماع على هذه الأعداد  
وما قيل انه لا يلتفت اليه الذهن لانه لم يذهب اليه أحد لا عبرة به لان الكلام في الظاهر الذي هو نكتة  
العدول وفي بعض الحواشي هنا خبط وخط تركاه لانه تطوّل بغير طائل وحسبك من القلادة ما أحاط  
بالعنى (قوله ولو ذكرت بأو) رد لما قيل ان الواو بمعنى أو قال ابن هشام نقلاً عن الاصطفاي  
القول بأنها بمعنى أو خطأ لان الأعداد على قسمين قسم يقصد ضم بعضها إلى بعض كقوله ثلاثة أيام في  
الحج وسبعة اذارجهم وقسم لا يقصد به ذلك بل هو للتقسيم كما هنا وفيه نظر (قوله سوى بين  
الواحدة الخ) إشارة إلى أن أول التسمية والعددية في السراري يؤخذ من السياق ومقابلته الواحدة  
ومؤن جمع مؤنثة والقسم بفتح فـ يكون معروف وقوله أي التقليل الخ هو مستفاد من واحدة  
والعدد المذكور ويجوز أن تكون الإشارة إلى الجميع وقوله أقرب إشارة إلى أن أدنى من الدنو هي  
القرب ومن صلة القرب لا تفضيلية (قوله يقال عال الميزان اذا مال الخ) يعني أصل معناه الميل  
المحسوس ثم نقل إلى الميل المعنوي وهو الجور وقوله وعول القرينة أي نصيب الورثة وهو العول  
المعروف في علم الفرائض مأخوذ من الجور لقليل أنصبه الورثة ولذا يقال قرينة عائلته وقرينة عادلة  
والسهام انصباة الورثة المقدرة لهم (قوله وفسر بأن لا تسكروا عيالكم الخ) تفسيره بأن لا تجوزوا  
منقول عن عائشة رضي الله عنها وهو المشهور وهذا التفسير منقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه  
وقد خطأ فيه كثير من المتقدمين لانه انما يقال من كثرة العيال أعال يعيل أعالة ولم يقلوا أعال يعول

ولو ذكرت بأو ذهب تجوز الاختلاف في  
العدد (فان خفيتم ألا تعدلوا) بين هذه  
الأعداد أيضاً (فواحدة) فانتاروا  
أو فانه كـ عوا واحدة وذروا الجمع وقري  
بالرفع على أنه فاعل محذوف أو خبره تقديره  
فتكفيكم واحدة أو فاعل مفعول واحدة (أو ما  
ملكتم أي ما كنتم) سوى بين الواحدة من  
الازواج والعدد من السراري خلفه  
مؤنثين وعدم وجوب القسم بين (ذلك)  
أي التقليل منهن أو اختبار الواحدة أو  
التسري (أدنى ألا تعدلوا) أقرب من أن  
لا يتم لو يقال عال الميزان اذا مال وعال الحاكم  
اذا جار وعول القرينة الميل عن حدة  
السهام المسماة وفسر بأن لا تسكروا عيالكم  
على أنه من عال الرجل عياله يعولهم اذا  
ما منهم فعبّر عن كثرة العيال بكثرة المؤن على  
الكتابة ويؤيده قراءة أن لا تعيلوا من أعال  
الرجل اذا كثر عياله

ولأن الأحسن المطابق لقوله قبله لا تعدلوا أن يكون بمعنى لا تجوروا وردّه في الكشف بأنه من قولك  
عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما نهم عولهم إذا اتفق عليهم لأن من كثرت عياله لزمه أن يعولهم وفي ذلك  
ما ذهب عليه المحقق على حدود الشرع وكسب الحلال ومثله أعلى كعبا وأطول باعافى كلام العرب  
أن يفتي عليه مثل هذا في تفسيره وطريق الكتابة فاستعمل الاتفاق وأراد لزم معناه وهو كثرة  
العيال وذكر في الكشف أنه لا حاجة إلى هذا فإن الكسب في وجه الله نقل عن فصحاء العرب عيال يعول  
إذا كثرت عياله ومن نقله الأصمعي والأزهري وهذا التفسير منقول عن زيد بن أسلم وهو من أجله التابعين  
وقرأه طاووس مؤيدة له فلا وجه لتشبيح من شنع عليه بما لا بالغات والآثار وقد نقل الدوي أمم  
المقرآنهم اللغة حمير وأشد وأن الموت يأخذ كل حي \* بلا شك وإن أمشي وعالا

أي وإن كثرت ماشيته وعباله وأما ما قيل إن عيال بمعنى كثرت عياله يأتي بمعنى جارواي فليست الخطئة  
في استعمال عيال بمعنى كثرة العيال بل في عدم الفرق بين المادتين فردا أيضا بحكاية ابن الأعرابي وغيره  
عالم يعول بهم - ذا المعنى وعالم يعول بمعنى افتقر فعال له معان مال وجارواي فقر وكثرت عياله ومان وأنفق  
وأعجز يقال عالى الأمر أى أعجزنى ومضارعه يعيل فهو من ذوات الواو والياء على اختلاف المعاني  
فإن قلت طال بعد - فى مان لا دلالة له على كثرة المؤنة حتى يكفى به عن كثرة العيال قلت قال الراغب أصل  
معنى العول الثقل يقال عاله أى تحمل ثقل مؤنته والثقل انما يكون في كثرة لافى قبله فالمراد بالاعتولوا  
وبقوله ما نهم كثرة ذلك بقرينة المقام والسباق لأنه ليس المراد في المؤنة والعيال من أصله لأنه لو تزوج  
واحدة كان عاتلا وعباه مؤنة فالكلام كالصريح فيه واستعمال أصل الفعل في الزيادة فيه غير عزيز  
فلا غبار عليه كما هو (قوله ولعل المراد بالعيال الأزواج الخ) أى على تفسيره عولوا بكثرة عيالكم  
وعيال جمع عيل بتشديد الباء فإن كان ذلك إشارة إلى التقليل واختيار الواحدة فعدم كثرة  
الأزواج فيه ظاهر وإن كان للتسري فعدم كثرة الأزواج صادق على عدمه بأن لا يكون لكم أزواج  
ولا كثرة وإن كان العيال بمعنى الأولاد فعلى الأول ظاهر فلذا أخره المصنف رحمه الله وجهه مشبهه  
وعلى الثاني فلا لأنه مظنة قلة الأولاد إذا العادة على أن لا يتعد المرء بمضاجعتين ولا بأبي العزل عنهن وهذا  
معنى قوله لجواز العزل الخ أى عادة فلا يرد عليه أن مذهب الشافعي جواز العزل عن الحرائر  
والأما مع أن في بعض شروح الكشف ما يدل على أن فيه خلافا عنه فلعلم المصنف رحمه الله تعالى  
حال إلى المنع كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله (قوله مهوور من الخ) بمعنى الصدقة كالصدق بمعنى  
المهر والقراءة بشق الصاد وسكون الدال أصلها ضم الدال تخفف بالتسكين وضمه ما يتابع الثاني  
لضم الأول كما يشال ظلمة وظلمة وهو المراد بالتقليل وقوله على التوحيد أى قرئ صدقتهن بضمين مع  
الأفراد (قوله عطية الخ) أى النحلة حقيقة في اللغة العطية بغير عوض فإن قلت كيف يكون  
بلا عوض وهو في مشابهة البضع والتسعة به قلت فالوالمما كان لها في الجماع مثل مال الزوج في المدة  
أو أزيد وتزيد عليه به بوجوب النفقة والكسوة كان المهر مجبا للمقابلة المتمتع تتمتع أكثر منه وعيل الله  
الصدق كان في شرع من قبله لا لولا بما يدل على قوله تعالى إني أريد أن أتكم أحدى الخ  
ثم نسخ فصار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة ومن فسر بالقريضة نظر إلى أن هذه العطية  
قريضة ونسبه على المصدر وللافاقة الفعل معنى كقعدت جلوسا وقوله أو موهولة أى معطاة منكم  
ومن فسر بالديانة أخذ من النحلة بمعنى الملة ومولياتهم بشق الميم وتشديد الباء أى من كن في ولايتهم  
(تنبيه) قال العلاق في قواعد في الصدقات عوضية عن البضع من وجه ودية من وجه لمزمتها  
لكن الغلب أيها فصيل الغلب الأول وقبل الثاني وما أخذ الآيه لأن النحلة العطية بلا عوض  
وجه الثاني (٢) أنه يرد بالعيب ولها جبر من نفسها حتى يقبضه وأنه يثبت فيه الشفعة ويضمن لو تلف  
ورج المصنف رحمه الله الأول لاقتضاء الوضع لا فقدمه وفي قوله نظر إلى مفهوم الآية بحيث لا يقدح في

ولعل المراد بالعيال الأزواج وإن أريد  
الأولاد فلان التسري مظنة قلة الولد  
بالإضافة إلى التزويج لجواز العزل فيه كتزويج  
الواحدة بالإضافة إلى تزويج الأربع (وأنوا  
النساء صدقاتهن) مهوور من قرئ بشق الصاد  
وسكون الدال على التخصيف وبضم الصاد  
وسكون الدال جمع صدقة كقريضة وضمها  
على التوحيد وهو تنقيل صدقة كذا النحلة ونحلة إذا  
(نحلة) عطية يقال نحلته كذا النحلة ونحلة إذا  
أعطاه إياها عن طيب نفس بلا توقع عوض  
ومن فسر بها بالقريضة ونحوها نظرا إلى  
مفهوم الآية إلى موضوع اللفظ ونحوها  
على المصدر ولأنها في معنى الاتيأ والحال  
من الواو والصدقات أى آتوهن صدقاتهن  
ناحلي أو موهولة وقيل المعنى نحلة من الله  
سبحانه وتعالى وتفضلا منه عليهن فتكون  
حالا من الصدقات وقيل ديانة من قولهم  
اتحل فلان كذا إذا دان به على أنه موهول له  
أو حال من الصدقات أى دينامن الله تعالى  
شرعه وانطاب للأزواج وقيل الأولياء  
لأنهم كانوا يأخذون مهر ومولياتهم (فإن  
طعن لكم عن شيء منه نفسا)

(٢) قوله وجه الثاني الظاهر الأول اه  
معجمه

انه منطوق على الوجه الاخير لان معنى كونه ديانة مشروع الهمم الا ان يريد ما يقتضيه قوله فان طين  
لكم المؤيد بالامر (قوله الضمير للصدق الخ) لما كان الظاهر منها الرجوع الى الصدقات اوله بأن  
الصدقات بمعنى الصدقات لصدقه على القليل والكثير وأنه عائد على الصدقات الذي في ضمن الجمع لان  
المعنى آتوا كل واحدة منهم صدقاتاً وأن الضمير راجع لما قبله باعتبار أنه وضع موضع اسم الإشارة  
أي ذلك فلذا أفرد ذكر وهو في اسم الإشارة كـثير لان الإشارة الى أمور متعددة دفعة واحدة  
كثيرة فلذا نزل الضمير منزلة فلا يقال انه تطويل للمسافة فليجعل الضمير مؤنثاً بما ذكرنا من داء ولذا قال  
روية ذلك وهو من أهل اللسان فلا وجه لما قيل ان قول روية لا يدل على ما ذكرنا وان يريد أن الضمير  
مؤنث كما يقول اسم الإشارة مع أنه لا يعلم من كلامهم وجهه والتكثرة فيه فلا بد من بيانه والبيت

فيها خطوط من سواد ويلي \* كانه في الجلد تولىع البهق

وهو من أرجوزة والتولىع طبع البلق على استطالة وذكرك قول روية في جواب السائل له هلا قلت كأنها  
أو كأنها وانما ذكره لينبئ التوجيه اذ لو لاه اجمل أن يكون ذلك رعاية للخبير وقوله ولذلك وحده في  
أن التميز كما قاله النحاة حقه مطابقة المميز وهو هنا جمع وتوضيحه ان التميزان اتحد معناه بالمميز وجبت  
المطابقة فهو كرم الزيدون رجالاً كالصفة والخبر والحال والا فان كان مفرداً غير متعد وجب افراده فهو  
كرم بنو فلان أباذا المراد أن أصلهم واحد متصف بالكرم فان تعددوا ليس وجب خلقه بظاهر فهو كرم  
الزيدون أباذا أريد أن لكل منهم أبا كرم اذ لو أفردتهم أنهم من أب واحد والغرض خلافه وان  
لم يلبس جازال امران ومعه عدم الالباس كما هنا فانه لا يتوهم أن لهم نفساً واحدة ومرجه أنه  
الأصل مع خفته ومطابقته لضمير منه وهو اسم جنس والغرض هنا بيانه والواحد يدل عليه كقولك  
مشرقون درهمان وما قيل انه مخالف لقول ابن الحاجب ان التميزان لم يكن اسم جنس ويراد نفس  
المتصّب عنه يطابقه لا محالة فيجب تقييد كلامه بأنه اذ لم يصبه بيان الجنس وهو وهم منه فان  
النفس ليس المراد بها الذات حتى يكون عين ما قبله والذي أوقعه في الغلط لفظ نفس المشتركة وقيل  
ان فائدة التميز الإشارة الى أنه لا اعتداد بهبة الألباس (قوله والمعنى فان وهين لكم الخ) يعني لما كان  
لا بد من طبيب النفس جعل مبتدأ أو ركناً في الكلام للدلالة على ذلك ولوقيل عن طبيب لوقع فضله وقوله  
وعدها بهن يعني أصله أن يعتدى بالبلاء كقوله \* وما كان نفساً بالفراق تطيب \* لانه ضمن معنى  
التجافي والتباعد فوصل بصلته فان قلت العوالب أن يقتصر على التجافي لان التجاوز متعد بنفسه ولا  
يعتدى بهن الا اذا كان بمعنى المغفرة فهو تجاوزاً عنه عن سياقه قلت اما أن يكون مقصوده أنه ضمن معنى  
التجافي فقط والتجاوز بيان لمعناه أو كونه التجاوز لا يعتدى بهن مطاقاً غير مسلم عنده ولذا استعمله  
كثير من الفضلاء متعدياً بها مطلقاً وقد صرح به الامام التبريزي في شرح ديوان أبي تمام وقوله بعنا  
لهن على تقليل الموهوب هو يفهم من شيء ومن كونه من الصدقات لا كله حتى نقل عن الليث رحمه الله أنه  
لا يجوز تبرعها الا باليسير ولا فرق بين المقبوض وما في الذمة الا أن الاول هبة والثاني ابراء ولذلك تعامل  
الناس على التعويض فيه ليرفع الخلاف (قوله نخذه ونفقوه) يعني ان الأكل عبارة عن التملك كما مر  
وفي نصب هنيئاً مرياً وجوه أحدها أنه صفة مصدر محذوف أي أكله هنيئاً الثاني أنه منصوب على الحال  
من فاعل كونه أي مهناً سهلاً الثالث انه حال منصوب بفعل محذوف وجوبا كقولك أكلت ما وقد  
قامد الناس وقال الزمخشري قد يوقف على فكلوه ويبتدأ هنيئاً مرياً على الدعاء وعلى أنهم صفتان  
أقيمتا مقام مصدرين أي هنيئاً مرياً أو ردياً أنه تحريف لكلام النحاة فان المصادر الدعائية كـضيا  
ورعياً لا ترفع الظاهر وهذا قدره في قول كثير \* هنيئاً مرياً غير داء مخامر \* فان غير فاعله  
ورد بأن سيبويه قال هنيئاً مرياً صفتان نصبهما نصب المصادر المدعويهما بالفعل غير المستعمل

الضمير للصدق الخ لا على المعنى أو يجري  
يجري اسم الإشارة كقول روية  
كانه في الجلد تولىع البهق \*  
كانه في الجلد تولىع البهق  
اذ سئل فقال أردت كان ذلك وقيل للمعنى  
ونفساً تميز لبيان الجنس ولذلك وحده والمعنى  
فان وهين لكم من الصدقات من طبيب نفس  
لكن جعل العملة طبيب النفس  
للمبالغة وعدها بهن لتضمين معنى التجافي  
والتجاوز وقال منه بعناهن على تقليل  
الموهوب (فكلوه هنيئاً مرياً) نخذه  
ونفقوه حلالاً بلا تبعة والهني والمرى  
صفتان من هنا الطعام ومرى اذا ساغ من  
غير غصن أقيمتا مقام مصدرين هنيئاً مرياً  
بهما المصدراً وجعلتا حالاً من الضمير وقيل  
الهنى ما يلبذه الانسان والمرى ما يتعمد  
عاقبته



أظهره المختزل دلالة الكلام عليه وفيه تأمل ومربياً لا يستعمل إلا تابعاً له وأمره صواب  
بعينه وقبل أنه يجب غير تابع وقد أسقط المصنف رحمه الله قول الزمخشري على الدعاء لما مر ولأن  
الدعاء لا يكون من الله حتى أولوه فما قيل أنه قصر في تقرير كلام الكشاف فهو وقوله يتأثرون قال  
الخير في الصحاح تأثم فتخرج عن الإثم وكف وحقيقة تأثم وتخرج تجنب الإثم والخرج ولا يثنى  
عليك حال ما قيل يتأثرون يخرجون من الإثم من تأثم خرج من الإثم كخرج خرج من المخرج ولا وجه  
له فإن مراده ما ذكره بعينه وأن المراد السلب فلا وجه لرد وعلى القول الثاني في تفسيره شيئاً مريباً  
لا يكون اتباعاً (قوله نهي للأولياء الخ) هذا بيان لمحصل المعنى وضرباً أمثالهم للذين  
والدليل على أن الخطاب لهم قوله وأوزرهم الخ وحينئذ فاضافة الأموال للأولياء للملازمة  
لكونها في أيديهم ونصرفهم ووجهه بأن الكلام السابق يدل عليه وهو قوله (٢) ولا تؤنوا السفهاء  
أموالكم وكذا ما بعده وأول قوله التي جعل الله لكم قسماً ما تأثم من جنس ذلك والأفلاقيام  
أهم بمال البتة (٣) وعدل عارضة الزمخشري من أن اضافتها لأنهم من جنس ما يقيم به الناس  
معابثهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم يعني أن المراد بالمال جنسه مما به يتعيش الناس قسبته إلى كل أحد  
كنسبته إلى الآخر لعموم النسبة وإنما المخصوص بواحد دون واحد شخص المال بخلاف أن ينسب  
حقيقة إلى الأولياء كما ينسب إلى الملاك والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال كما أن المراد  
بالنفس في الآية جنسها مما يقال له نفس فإن الشخص لا يقتل نفسه بل غيره وقال الامام اجراء للوحدة  
النوعية مجرى الوحدة الشخصية فالمال وإن كان مالههم لكنهم كانوا أنتم بحسب الماهية والنوع  
فإن زمخشري اعتبر النوعية في المضاف وهو المال والامام اعتبرها في المضاف إليه وهو معنى يبيع  
الأن المصنف رحمه الله جنح إلى أن السابق بأياه ففيه رد على معنى وقوله خوله بالخاء المعجمة أي أعطاه  
وقوله ينظر إلى أيديهم أي ينظر ويحتاج إلى ما في أيديهم مما أعطاه لهم لينفقوا عليه فالاضافة حقيقية  
وسماهم سفهاء لأنه شأن الأولاد والنساء فليس المراد ظاهراً بل أيديهم أهله وقوله وتعتشون أي  
تحيون وتقومون وقوله يؤنوا إشارة إلى دفع ما ارتضاه الزمخشري وقراءة قسماً كان قياسها قوماً بالواو  
كعوض لكنه أتبع فعله وقسماً في الأعرال وقوله قوماً وهو ما يقام به أي ليس بصديق هو اسم تشبيه  
بالآلة كما مر (قوله واجعلوا مكان الرزقهم الخ) يعني لم يقل أنها لا يجبهوا بعض أموالهم ورزقها لهم  
بل أمرهم أن يجعلوا الأموال طرراً للرزق حتى يكون الاتفاق من الرزق لأن نفس المال الذي هو  
ظرف وهو تشبيهه للربح الحاصل من المال بالشيء المظروف فيه المتكسر وفيه إشارة إلى أنه هو  
المقصود من ذلك المال (قوله عدة بجملة تطيب بها نفوسهم الخ) العدة كلزنة لوعده والمعروف  
ما عرف بالحسن عقلاً أو شرعاً والمنكر خلافه وهو ما أنكر كذا في الكشاف وليس هذا إشارة إلى  
المذهبين في الحسن والقبح هل هو شرعي أو عقلي كما قيل لأنه لا خلاف بيننا وبينهم في الصفة الملازمة  
للفرض والمنافرة التي يبرعها بالصلحة والفسدة وأن منها ما أخذ العقل وقدر به الشرع وإنما  
الخلافاً فيما يتعلق به المدح والذم عاجلاً والعقاب والثواب آجلاً هل هو مأخذ الشرع فقط أو العقل  
على ما حقق في الأصول فلا يرد عليه أن الأولى للاقتصار على الأول فإن كل قول معروف أمراً واجب  
أو مندوب أو مباح وكل منها حسن شرعاً كما صرح به في الأصول (قوله اختبروهم قبل البلوغ  
الخ) هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي والنص ظاهر في قواهم ما ماتل عليه الغاية وقال مالك  
أنه بعد البلوغ وقوله صلاح الدين الخ المعتبر فيه عند الشافعي صلاح الدين والتصرف في الدنيا  
وعند أبي حنيفة المعتبر الثاني فقط وقوله بأن بكل الخ بيان لأن الاختبار بمجرد تفويض  
ذلك لا بتسليم المال وهذا بناء على أن المعنى لا يصح كونه ما ذكرناه في العبارة ومذهبنا على خلافه  
(قوله حتى إذا بلغوا حد البلوغ) يعني أن النكاح كناية عن ذلك وهو أن يحتلم أو يبلغ بالسن فذهب

(٢) قوله وهو قوله ولا تؤنوا السفهاء الخ  
كذا في التسخ والمناصب أن يقول وأنوا اليتامى  
أموالهم فإن الآية التي ذكرها هي المتكلم عليها  
(٣) وقوله بمال البتة المناسبات السفيه اه  
معجمه

روى أن ناساً كانوا يتأثمون أن يقبل أحدكم  
من زوجته شيئاً مما ساق إليها فترت (ولا تؤنوا  
السفهاء أموالكم) نهي للأولياء  
عن أن يؤنوا الذين لا رشد لهم أموالهم  
فيضيعوها وإنما أضاف الأموال إلى  
الأولياء لأنها في تصرفهم وتحت ولايتهم  
وهو الملازمة للآيات المتقدمة والمتأخرة وقيل  
نهي لكل أحد أن يبعد إلى ما خوله الله تعالى  
من المال فيعطى امرأته وأولاده ثم ينظر إلى  
أيديهم وإنما سماهم سفهاء استخفافاً بقولهم  
واستعجاباً لجهلهم وقواماً على أنفسهم وهو  
أوفق لقوله (التي جعل الله لكم قسماً) أي  
تقومون بها وتعتشون وعلى الأول يؤنوا  
بأنها التي من جنس ما جعل الله لكم قسماً  
وسمى ما به القيام قسماً لأنه بالقسمة وقري قسماً  
بمعناه كعوزة يعني عياداً وقواماً وهو ما يقام به  
(وارزقوهم فيها واكسوهم) واجعلوا مكانها  
لرزقهم وكسوهم بأن تعبروا فيها وتصلحوا  
من نفقها ما يحتاجون إليه (وقولوا لهم  
قولا معروفاً) عدة بجملة تطيب بها نفوسهم  
والمعروف ما عرفه الشرع والعقل بالحسن  
والمعروف ما أنكره أحدهما القبح (وابتلاوا  
اليتامى) اختبروهم قبل البلوغ يتبع  
أحوالهم في صلاح الدين والتمسك إلى ضبط  
المال وحسن التصرف بأن يكمل إليه مقدمات  
العقد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بأن  
يدفع إليه ما يتصرف فيه (حتى إذا بلغوا  
النكاح) حتى إذا بلغوا حد البلوغ بأن يحتلم

الشافعي ما ذكره وعند أبي حنيفة فيه خلاف فقبل ثمان عشرة في الغلام وسبع عشرة للجارية ولم يفرق المصنف بينهما وقبل خمس عشرة فيهما وعليه الفتوى وقوله خمسة عشر سنة بناويل السنة بالغام والا فالقياس خمس عشرة ومعنى قوله يصلح للمكاح أي لثمرته لأن المقصود منه التوالد ولا يكون بدونه وقوله إذا استكمل الولد الخ رواه البيهقي وقال استناده ضعيف (قوله فان أبصرتم منهم رشد الخ) أصل معنى الإيثار النظر من بعد مع وضع اليد على العين إلى قادم ونحوه مما يؤنس به ثم عم في كلامهم قال الشاعر

أنت نبأ وأقرعها القناص عصر أو قد دنا الأسماء

أي أحست أو أبصرت كما فسره به أهل اللغة ثم استعير للبين أي علم الشيء بينما إذا الرشد عما يعلم ولا يبصر وهي استعارة محسوس لمعقول أن أريد بالإيثار تلك الحالة المحسوسة وإن أريد بالإبصار فمعقول لمعقول مستلزم تنبيه الرشد بالشيء المحسوس كذا في شرح الكشاف ويمكن تنزيل كلام المصنف رحمه الله عليه بأن يكون اقتصر على بيان حقيقة ويحتمل أن يكون شبه الرشد المحقق المتيقن بالمحسوس المشاهد على طريق الكناية ثم أثبت له الإبصار تخيلا وقوله وقرئ أحسنت أي بحسن مفتوحة وسين ساكنة وأصله أحسنت بسينين نقلت حركة الأولى إلى الحاء وحذفت للتقاء الساكنين أحدهما على غير القياس وقبل أنه لغة سليم وإنما مطردة في عين كل فعل مضاعف اتصل به اتاء الضمير أو نونه والاحساس أيضا على هذه القراءة استعارة (قوله من غير تأخير عن حد البلوغ الخ) التعقيب مأخوذ من القاء ولم يفسر الرشد وهو معرفة التصرف وحفظ المال عندنا وعند الشافعي صلاح الدين والمال وقبل الرشد بالضم في الأمور الدينية والأخروية وبالفخ في الأخروية لا غير والراشد والرشد يديقال فهما \* (تنبيه) \* في قواعدا بن عبد السلام رحمه الله الأحكام مبنية على ظاهر الأمر حتى يظهر ما يبطله ولو شدد في ذلك بطلت المعاملات وهذا يشكل على شرط الشافعي في الرشد حسن التصرف في المال والصلاح في الدين حتى لا يرتكب كبيرة ولا يبصر على صغيرة بإجماع المسلمين حتى جوزوا معاملته المجهول وقبول عتاقه وهداياه وهو بأباه والآية لا تدل على ما ذكره والعجب من قول الإمام في النهاية إذا بلغ الغلام ولم يظهر ما يخالف رشده أبطل حجه ٨١ (وفيه بحث) للفرق بين الولي والناس المعاملين فتأمل (قوله ونظم الآية الخ) في حق الداخلة على إذا قولان أشهرهما أنها حرف غاية دخلت على جملة شرطية وهي حرف ابتداء تدخل على الجمل وهو الذي ارتضاه المصنف تبعاً للزمخشري والثاني وهو مذهب الزجاج وبعض النحاة أنها حرف جر وإذا متعصية للظرفية وليس فيها معنى الشرط وقد رتب بعضهم في المكاح حده أو وقته وقبل لا حاجة إليه لأن المعنى صلح المكاح ويكون إذا شرطية غير جازمة هو المشهور وقبل أنها ليست بشرط وأن إطلاقه عليها ليس حقيقة وقوله وهو دليل الخ يقتضي تقدم إيثار الرشد مع تأخره في النظم بناء على أن الشرط المعترض على شرط آخر يعتبر مقدماً في الحكم فلو قال إن شئتني فإن دخلت الدار فأنت طالق لا بد لو وقوع الطلاق من تقدم دخول الدار على الشئ وسبباً في تحقيقه في قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي الآية وقول أبي حنيفة رحمه الله مبني على عدم الجبر بالسفه عنده وقد زاد بسبع لما ذكره وقوله يميز بعده أي يبلغ سن التمييز وفي نسخة تميز أي يتفرد في مضجعه ونحوه (قوله مسرفين ومبادرين الخ) المبادرة المسارعة وهي لأصل الفعل هنا ونصح المفاعلة فيه بأن يبادر أخذ مال اليتيم واليتيم يبادر من عنده وأشار إلى أنه منصوب على الحال وقبل أنه مفعول لأجله وأجله معطوفة على ابتداء الأهل جواب الشرط لفساد المعنى لأن الأول بعد البلوغ وهذا قبله ويكبر وابتغى البناء من باب علم في السن وأما بالضم فهو في القدر والشرف فإذا تعدى الثاني بعلى كان للمشقة نحو كبر عليه كذا ومعنى مبادرة الكبر أن لا يفرقه قبله لا يزرعه منه إذا كبر وتخصيص الأكل الذي هو أساس الانتفاع وتكثر الحاجة إليه يدل على

أو يستكمل خمسة عشر سنة عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا استكمل الولد خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واقبت عليه الحد ودعاني عشرة عند أبي حنيفة وبلغ المكاح كناية عن البلوغ لأنه يصلح للمكاح عنده (فان أنس منهم رشدا) فان أبصرتم منهم رشدا وقرئ أحسنتهم معنى أحسنتهم (فادفعوا إليهم أموالهم) من غير أحسنتهم (فادفعوا إليهم أموالهم) أن ان تأخير عن حد البلوغ ونظم الآية أن الشرطية جواب إذا المتضمنة معنى الشرط والجملة غاية الإتيان فكانت قبل وابتلوا البساي إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيثار الرشد منهم دليل على أنه لا يدفع إليهم مالم يؤنس منهم الرشد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا فادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الأحوال إذا اطفال عجز بعدها ويؤسر بالعبادة دفع إليه المال وإن لم يؤنس منه الرشد (ولا تأكلوا أموالكم ودياركم) مسرفين ومبادرين كبرهم أو أن يكبروا ومبادرناكم كبرهم

التي عن غيره بالطريق الاولى لذلك (قوله بقدر حاجته وأجرة سعيه الخ) أما الاكل فلانه رأس الانتفاع  
فلا يؤمر به ولا يساح مالم يكن له حق وأما الاستعفاف فلانه مبالغة في العفة ولا يتحقق بمجرد الامتناع  
عما لا حق له فيه أصلاً وأهل اللغة وان قالوا عفا واستعف وتعفف بمعنى لكن في استعف مبالغة  
من جهة دلالة السين على الطلب كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه وزيادة العفة عنه فلا ينافي أنه  
لطلب مأخذ الاشتقاق وليس من التجريد في شيء بالمعنى الذي عرفوه به واعتراض الانتصاف بأن تلك  
متعدية وهذه فاصرة خال عن التحصيل لأن كلاماً من بابي فعل واستعمل يكون لازماً ومتعدياً وكل من  
عفا واستعف لازم البتة كذلك وهو مخالف لكلام النخاعة فان استعمل اذا كان للطلب أو للنسبة  
كاستخفرت المال واستخفرت زيد واستخفرت يكون للتعدي وقد اعترف به نفسه في البقرة في  
استرضعوا فالاولى دفعه بما قاله السكاكي من أنه يحذف مفعوله كثيراً وقد يلتزم فالمعنى استعف نفسه  
وحديثه بلزمه أن يكون تجريد للبتغير الطالب والمطلوب منه فلا يصادف رده محذور مع أنه اعتبار بليغ  
لطيف ثم أن قوله وأجرة كأنه مذهب الشافعي لا مذهبنا كما صرح به الجصاص في الاحكام وقال ليس له  
أجرة لانهم أباحوه له في حال الفقر والاجارة لا تختص به والوصى لا يجوز له أن يستاجر نفسه لليتيم ومن  
أباح له ذلك لم يجعله أجرة واختلفت الرواية عنه في جواز القرص من ماله ويشهد بطوابعه قول عمر رضي  
الله عنه الى أنزلت نفسي من مال الله منى منزلة مال اليتيم ان استغثت استغثت وان افترقت كانت  
بالمعروف وقضيت وقد قيل ان الاكل منه بالمعروف منسوخ ومذهب الشافعي أن ما زاد على أقل أجره  
ونفقته حرام (قوله وعنه الخ) روى أبو داود والبيهقي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما  
والتأثيل اتخذاه أنه أي أصلاً والمراد جامع منه وأخذ للقيمة يقال مال مؤثلاً ومجهد مؤثلاً أي مجموع  
وأثله وأصل ومعنى وقاية ماله به أن يترك ماله ويأكل مال اليتيم (قوله وأيراد هذا التقسيم الخ) يعني  
أنه خص الاكل منه بالمعروف فدل على أنه ليس له عنه من النفقة والاخذ وهو يدل على أن هذا النهي  
وما قبله للدوايب لا لغيرهم لانهم المنهيون عنه (قوله ووجوب الضمان) يعني اذا أنكر القبض  
وقوله أن القيم أي الوصى القائم على مال اليتيم لا يصدق بقوله بدون بينة وانما قال ظاهره لانه يعلم ما  
قبله أنه للاحتياط وعند التأثيل يلزمه التميز لكن المتبادر هذا ولا يقوم حجة على أبي حنيفة رحمه الله (قوله  
محاسب الخ) لا يخفى موقعه هذا لان الوصى يحاسب على ما في يده ثم أشار الى أن المحاسبة نهى عن مخالفة  
حدود الله لانه يحاسب كلاهما عمل فليحذر وفسره الزمخشري بالكافي في الشهادة عليكم وترك المصنف  
لانه موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عدم لزوم البينة (قوله يريد بهم الخ) أي يريد بالرجال  
والنساء والاقرين المتوارثين بالقرابة أي الذين يرث بعضهم بعضاً فهو يشمل الوارث والموروث ولو كان  
نفسه يرث الاقرين كما قيل لقال الموروثين وقوله يدل مما ترك باعادة العامل اذا كان الجار والمجور بدلا من  
الجار والمجور فلا إعادة فيه لكنه سبق لمثله وجهه وكان وجهه أنه لو أبدل المجموع لابتدأت من من  
واتحاد اللفظ في البدل غير معهود فكان هو الحامل اهم على القول بأن المجور ومبدل الجار معاد حتى  
استدلوا بمثله على أن البدل في نية تكرار العامل فافهم (قوله نصب على أنه مصدر مؤكد الخ) أي  
بتأويله بعبارة ونحوه من المعاني المصدرية والافه واسم جامد ونقل عن بعضهم انه مصدر وكلام المصنف  
رحمه الله تعالى يحتملها والحالية اما من الضمير المستتر في قل وكثراً وفي الجار والمجور والواقع صفة أو من  
نصيب لكون وصفه بالظرف سوغ محي الحال منه ولذا المالم يذكر المصنف رحمه الله تعالى وصفه  
في التفسير قدمه على ذبه لان الحال من النكرة يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في اهم قيل وهو مراد  
المصنف رحمه الله تعالى ولذا قدمه على نصيباً ولم يذكره إشارة الى أنها حال موطئة والحال في الحقيقة  
وصفها وهو وجهه وجب به اذا يلزمه محي الحال من المبتدأ أو عمل الظرف من غير اعتماد وقوله على  
الاختصاص أراد به القطع من التبعية بفعل مقدرو هو اصطلاح عليه الزمخشري كما بينه شراحه فيما مر

(ومن كان غنياً فليستعفف) من أكلها  
(ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)  
بقدر حاجته وأجرة سعيه وانما الاستعفاف  
والأكل بالمعروف مشعر بأن الولي  
له حق في مال الصبي وعنه عليه الصلاة  
والسلام أن رجلاً قال له أن في مجرى  
يتيماً أفأكل من ماله قال كل بالمعروف غير  
متأذلاً ولا ولا في مالك بماله وأيراد هذا  
التقسيم بعد قوله ولأننا كانوا يدل على انه  
نهى للدوايب أن يأخذوا ونفقوا على  
أنفسهم - م - أموال اليتيم (فأذا دفعتم اليهم - م -  
أموالهم فأشهدوا عليهم) بأنهم قبضوها فانه  
أنقى للتممة وأبعد من الخصومة ووجوب  
الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق  
في دعواه الا بالبينة وهو المختار عندنا  
ومذهب مالك خلافاً لأبي حنيفة (وكفى بالله  
حسباً) محاسباً فلا تتخالفوا ما أمرتم به  
ولا تتجاوزوا ما حدثكم (للرجال نصيب مما  
ترك الوالدان والاقرين وللنساء نصيب مما  
ترك الوالدان والاقرين) يريد بهم المتوارثين  
بالقرابة (عما قل منه أو كثر) يدل مما ترك  
بإعادة العامل (نصيباً مفروضاً) نصب على أنه  
مصدر مؤكد كقوله تعالى فريضة من الله  
أحوال اذا المعنى ثبت لهم مفروضاً نصيب أو  
على الاختصاص

فلا يرد عليه أنه ذكره وقد نصوا على أنه تراطع تعريف المنسوب على الاختصاص وقوله مقطوعا تفسير  
 انقروضا وفيه نظر لا يخفى وإشارة إلى أنه بمعنى الواجب القطعي ولذا لم يسطر حقه بالاسقاط كما هو كذلك  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل أنه محتمل أن يكون بمعنى مقتدراني كونه دليل لا خفاء وفيه نظر  
 (قوله روى أن أوس بن الصامت الخ) هذا خطأ في الرواية تتبع فيه الزمخشري فإن أوس بن الصامت  
 ابن أنصريم بن فهر بن ثعلبة الانصاري الصحابي رضي الله تعالى عنه شهيد بدر والمجاهد كلها روي إلى زمن  
 خلافة عثمان رضي الله عنه وليس في الصحابة من اسمه أوس بن الصامت غيره وأوس اسم جماعة منهم  
 مذكورون في الاستيعاب وغيره وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن هذا الحديث  
 رواه مقاتل في تفسيره فقال إن أوس بن مالك توفي يوم أحد وترك امرأته أم كحة وبنتين إلى آخر  
 القصة وقال في موضع آخر من الأصابة اختلف في اسم الميت فقيل أوس بن ثابت وقيل أوس بن مالك  
 وقيل ثابت بن قيس وأما المرأة فلم يختلف في أنها أم كحة بضم الكاف وتشديد الحاء المهملة وهما تأنيث  
 الأماحكي أبو موسى المديني عن المستغفري أنه قال فيها أم كحة بضم الكاف والمهملة وبعددها  
 لام واللام روي عن ابن جرير أنها ثابت كحة فيجوز أن تكون كنيته وانفت اسم أبيها وفي رواية ابن  
 جرير أنها أم كلثوم اهـ وقيل الذي في الكتب المعتمدة والروايات الصحيحة أوس بن ثابت أخو حسان  
 استشهد بحداد وأما أوس بن صامت فاستشهد في خلافة عثمان رضي الله عنه وهو خطأ أيضا لأنه لو كان  
 أخا حسان من أبيه ثابت لم يكن ابن العمار ثامع وجود الأخ وأيضا ليس من الأوس المذكور من أخوته  
 ولا أعمامه من يسمي عرفطة ولا خالدا وإن كان أوس بن ثابت أخو حسان قتل يوم أحد كما في الاستيعاب  
 وانما سبب غلطه لفظ ثابت المشترك وزوي بالزاي المجهمة بمعنى جمع وقبض ومسجد الفضيخ بالضاد والطاء  
 المجهمتين قال شراح الكشاف له المسجد الذي كان يسكنه أصحاب الصفة لأنهم كانوا يرضون فيه  
 النوى والرضخ والفضيخ من واحد ولا يوجد الفضيخ في اللغة إلا بمعنى التبيد المتخذ من البسر المقصود  
 أي المشدوخ المروض وقيل أنه اسم موضع بالمدينة كان يفضخ فيه البسرا (قلت) عجبت من هؤلاء  
 باجمعهم وعندهم اهتداهم إلى المراءنة وفي تاريخ المدينة لا شريف السهمودي مسجد الفضيخ مسجد  
 صغير شرقي مسجد قباة على شفير الوادي على نشر من الأرض مردوم وهو مبرع ذرع بين المشرق  
 والمغرب أحد عشر ذراعا ومن القبلة للشام نحو هاروي ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله رضي الله  
 عنهما قال حاصر النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير فضرب قبته قرييما من مسجد الفضيخ ست ليال فلما  
 حرمت النجر خرج الخبر إلى أبي أيوب وتفر من الانصار رضي الله عنهم وهم بشر يوفون فيه فضيحا لخواكاه  
 السقام وهو راقوه فيه فبذلك سمى مسجد الفضيخ وكان ذلك قبل اقتحاده مسجد أوقيل العلم بنجاسة النجر  
 ولا حد وأبي يعلى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفضيخ فضربه فيه فسمى مسجد  
 الفضيخ وقيل أنه يعرف اليوم بمسجد الشمس ولم أره اهـ فانظر ضبطهم فيما مر وأنا أعجب من السيوطي  
 رحمه الله تعالى مع سعة حفظه كيف تابعهم فيه وأخرج ابن حبان في تفسيره عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما هذا الحديث بطوله وسمي أوس بن ثابت أيضا وقال ترك ابنتين وابنا صغيرا وسمى ابني عمه خالدا  
 وعرفطة وقال فيه فأعلى المرأة الثمن وقسم ما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين يعني من الأولاد إذا لاميراث  
 لابن العم معهم وليس فيه ذكر مسجد الفضيخ وسويده صغيرين مهملة علم وعرفطة بضم العين المهملة  
 والراء المهملة والفاء والطاء المهملة لم وهو في الأصل اسم شجر وقوله أوقادة الخ شك من الراوي في  
 اسمها وعرفطة بهين مهملة مفتوحة وراسا كة مهملة وفاء وجيم علم أيضا وهو اسم شجر أيضا ويذهب من  
 الذب بالذال المجهمة والموحدة المشددة المنع والحماية والحوزة المقز وما يجب أن يحفظ ويحمى وقوله ولم يبين  
 أي لم يبين الله نصيب كل على التقديرين وانما يبين في الموارث الآية وقوله وهو دليل الخ وهو هنا بيان  
 لاجمال بالتفصيل والحنفية أيضا قائلون يجوز تأخير كما مر (قوله من لا يرث) بقرينة ذكر الورثة قبله

في أبي حنيفة نصيبا مقطوعا واجبالهم وقيل  
 دليل على أن الوارث لو أخرج عن نصيبه  
 لم يسطر حقه روى أن أوس بن الصامت  
 الانصاري خلف زوجته أم كحة وثلاث  
 بنات فزوي ابنا عمه وسويده عرفطة أو  
 قتادة وعرفطة ميراثه من علي سنة الجاهلية  
 فانهس ما كانوا يوزنون النساء  
 والامثال ويقولون انما يرث من يجارب  
 ويذهب عن الحوزة فجاءت أم كحة إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضيخ  
 فشكت إليه فقال أرجعي حتى أنظر ما يحدث  
 الله سبحانه وتعالى فزالت فبعث إليها  
 لا تترقا من مال أوس شيئا فإن الله قد جعل  
 لك نصيبا ولم يبين حتى تبين قتل بوصيكم  
 الله فاعطى أم كحة الثمن والبنات الثلثين  
 والباقى ابن العم وهو دليل على جواز تأخير  
 البيان عن وقت الخطاب (وإذا حضر القسمة  
 أولوا القربى) من لا يرث (واليتامى والمساكين  
 فأرزقوهم منه) فاعطوهم شيئا من المقسوم  
 تطمينا لقلوبهم ونصيبا ما عليهم وهو أمر نذير  
 لا يبلغ من الورثة وقيل أمر وجوب

وقوله ثم اختلف في نسخة أي على القول بالوجوب والصحيح انه لا يجب وقوله او مادل عليه القسمة أي المقسوم أو المال والبالغ جمع بالغ وفي نسخة الباقي ومن الورثة بيان له وقوله ولا يمنوا عليهم المراد أن القول المعروف ليس به من والا فقدم المتن ليس قولا والقول بالنسخ قول ابن المسيب وغيره من السلف وعدمه قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال يرضخ لهم وفيها تفسير آخر غريب عن سعيد ابن جبير أن المراد بأولي القربى هذا الوارثون وأنهم يعطون أنصباهم من الميراث اذا حضر بعض الورثة وكان وارث آخر صغير أو غائبا عنه فيجب نصيبه فلا يمنوا نصيب الكبير الخاضع حتى يكبر الا سزاو يحضر (قوله أمر للاوصياء الخ) فيحصل بقوله واستلوا البياني وما بينهما اعتراض واستطراد كذا قبل لكن كون قوله تعالى يوصيكم الله الخ بيانا لا جماله يقتضي أنه ذكر قصد الاستطراد اذ لا ولي ان هذا وصية للاوصياء يحفظ الايتام بعد ما ذكر الوارثين الشاملين للصغار والكبار على طريق التقييم كذا قبل في بيان ارتباط النظم ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا ظهر انه مرتبط بما قبله لان قوله للرجال الخ في معنى الامر للورثة أي أعطوهم حقهم دفعا لامر الجاهلية وليحفظ الاوصياء ما أعطوه ويخافوا عليهم م كما يخافون على أولادهم ومفعول بخش اما الله بدليل قوله فليستوا الله أو على أولادهم بدليل قوله خافوا عليهم كما أشار إليه في الوجه الاتي ولو ذكره هنا لكان أولى ليعلم منه تقديره فيما بعده (قوله أو للخاصين المريض الخ) هذا هو الوجه الثاني فليس الامر للاوصياء اذ لو كان كذلك اقبال ولبخشوا فتعريف الموصول لعله هذا ما عرف منهم أنهم كانوا يحضرون عند المريض ويخبرونه على الوصية ويذكرون أن أولاده لا يغفون عنه شي في الآخرة وانما النافع له ما يصرف في الخيرات فيكون أول الكلام للاوصياء وما بعده للورثة وهذا الجانب بأن لا يتركوه يضرم فضلا عن أمره بما يضرون كما خافوا على أولاده كما يخافون على أولادهم فهو متصل بما قبله وقوله بأن يخشوا الخ بيان لمعوله كما مر (قوله أو للورثة الخ) هذا هو الوجه الثالث وعليه فاتصاله بما قبله ظاهر لانه حث على الايتاء لهم وأمرهم بأن يخافوا من حرمانهم كما يخافون من حرمان ضعاف ذريتهم وقوله أو للموصين هذا هو الوجه الرابع وهو أبعد ما لم يذكره المحشى ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى فالمراد من الذين المرضى وأصحاب الوصية أمرهم بعدم الاسراف في الوصية خوفا على ذريتهم الضعاف والقربة عليه أنهم هم المشارفون لذلك ويكون التخويف من أكل مال اليتامى بعده تخويفا عن أخذ ما زاد من الوصية فيربط به ويكون متصلا بما قبله تنجيا لمراد الاوصياء والورثة بأمر المرضى الموصين (قوله ولو عاين حيزه جعل صله الخ) يعني أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للخطاب ثابتة للموصول كالصفة فأشار الى أن مضمون الشرطية قصة معلومة وأشار الى أنه لا بد من حمل تركها على المشارفة ليصح وقوع خافوا خبره ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الورثة وقال التحرير الظاهر أن لوجه في أن وهذا جار على الوجوه كلها فقوله في المعنى أنه أوله بشارفوا لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل التركة لانهم بعده أموال لا وجه له وانما وجهه صحة كون الجواب خافوا كما قاله التحرير (قوله وفي ترتيب الامر عليه اشارة الى المقصود الخ) أي جعل مرتب على الوصف المذكور في حيز الصلة المنع بالعلية كما مر اشارة الى أن المقصود من الامر ان لا يضيعوا اليتامى حتى تضيع أولادهم وأنه السبب في ذلك والترحم جاء من ضعف الذراري المتقضى له وتمديد لهم بأنهم ان فعلوه أضاع الله أولادهم فضمير عليه للعال أو الوصف والمراد بالامر باللام في قوله ولبخش والحاصل أن المقصود منه مراعاة الضعفاء واليتامى والخوف عليهم وهو علة الامر بالخشية (قوله أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية الخ) يعني أن الخشية بمعنى الخوف مبدا التقوى الله مقدمة عليهم اطعوا اذا قدمت ضعفاء الوفاق الوضع الطبع ولما لم ينفع الاقل بدون الثاني لم يقتصر عليه مع استلزامه له عادة ثم فسر القول بالمعروف بوجوه تناسب الوجوه السابقة في الامر بالخشية ناظرة اليها والاخير مبنى على الاخير كما ترى (قوله

ثم اختلف في نسخة والضمير لما ترك أو مادل عليه القسمة (وقولوا لهم قولا معروفا) وهو أن يدعوا لهم ويستقلوا ما أعطوهم ولا يمنوا عليهم (ولبخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم م) أمر للاوصياء بأن يخشوا الله تعالى ويتقوه في أمر اليتامى فيفعلوا بهم م ما يحبون أن يفعل بذرايتهم الضعاف بعد وفاتهم أو للخاصين المريض عند الايتاء بأن يخشوا ربهم م أو يخشوا على أولاد المريض وبشفقة واعليهم شدقتهم على أولادهم فلا يتركوه أن يضربهم بصرف المال عنهم أو للورثة بالشفقة على من حضر القسمة من ضعفاء الاقارب واليتامى والمساكين متعقدين أنهم م لو كانوا أولادهم م بقوا خلفهم ضعافا مثلهم هل يجوزون حرمانهم أو لله موصين بأن يتقوا للورثة فلا ييسرفوا في الوصية ولو عاين حيزه جعل صله الذين على معنى ولبخش الذين حالهم وصفتهم أنهم م لو شارفوا أن يخشوا ذرية ضعافا خافوا عليهم الضياع وفي ترتيب الامر عليه اشارة الى المقصود منه والعلة فيه وبعث على الترحم وأن يجب لأولاد غيره ما يجب لأولاده وتمديد للضعاف بحال أولاده (فليستوا الله وليه ولو اقولا سديدا) أمرهم م بالتقوى التي هي غاية الخشية بعدما أمرهم بها مراعاة له مبتدأ والمنتهى اذ لا ينفع الاقل بدون الثاني ثم أمرهم أن يقولوا لليتامى مثل ما يقولون لأولادهم بالشفقة ومن الادب أو للمريض ما يصدق عن الاسراف في الوصية وتضييع الورثة وبذلك روى التوبة وكلمة الشهادة أو لما مضى القسمة عند راجع لا وعدا حسنا أو أن يقولوا في الوصية ما لا يؤدى الى مجاوزة الثلث وتضييع الورثة



ظالمين أو على وجه الظلم) في نصب ظالما وجوه السالبة واليه أشار بقوله ظالمين والمنعولية لاجله والمصدرية وقوله على وجه الخ قيل انه اشارة الى أنه تميز وقيل الى المصدرية وأن أصله كل ظلم وهو معنى أكل الظلم أن يكون على وجهه (قوله مل بطونهم) في الكشف يقال أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه قال  
كلوا في بعض بطنكم وتعدوا \* فان زمانكم زمن خييص

قال التحرير المظروف المفعول أي المأكل لا الفاعل كما اذا حلق ليضربه في المسجد وسبأ في قصبة في سورة الانعام وحقيقة الظرفية المتبادر منه الاحاطة بحيث لا يفضل الطرف على المظروف فيكون الاكل في البطن مل البطن وفي بعض البطن دونه واذا قيل للجماعة كلوا في بعض البطن كان غايته في التثنية فان قلت هذا ينافي قول الاصوليين ان الطرف اذا جرت به لا يكون بتمامه طرفا بخلاف المقدرة فيه فتجوز سرت يوم الخميس لتماحه وفي يوم الخميس لغيره (قلت) قيل هذا ذهب الكوفيون والبصريون لا يفرقون بينهما كما بين في الصور والظاهر أن ما ذكره أهل الأصول فيما يصح جزؤه بني ونصبه على الظرفية وهذا ليس كذلك لانه لا يقال أكل بطنه بمعنى في بطنه فليس ما ذكره أهل الأصول في ثني وهو مثل جعلت المتاع في البيت فهو صادق عليه وعدمه لكن الأصل فيه الاقول كما ذكره فاعرفه وكذا ما يتبع دخول في عليه فهو من قبيل قاله بنفسه عما يفيد التأكييد المناسب للعمل والجوار والمجرور متعلق بما يكون أو حال من نارا لتقدمه عليه (قوله ما يجزالي النار ويؤل البها الخ) جعل النار مجازا من سلام من ذكر السبب واردة السبب وجوز فيه الاستعارة على تشبيه ما أكل من هذا بالنار لحق ماعه وهو بعيد وأبو بردة بضم الباء وسكون الراء ودال مهمله وفي نسخة برزة كواحدة البرزود وهو المصحح فالاولى كأنهم انصيف والحديث المذکور رواه ابن حبان وابن أبي شيبة وهو مؤيد لما فسر به لا حراق أو أنهم في قبورهم ويحتمل انه اشارة الى أنه يجوز حله على ظاهره قتاتل (قوله سيد خيلون نارا أو أي نار الخ) هذا بيان للمعنى المراد منه وحقيقته ما أشار اليه بعده واصل الصلى القرب من النار فاستعمل في لازم معناه وظاهر كلامه أنه معتد بنفسه وقيل أنه يعتد بالياء فيقال صلى بالنار وذكر الراغب أنه يعتد بنفسه نارة وبالياء أخرى وسعبر بمعنى مسعراوه وقد اوقوه وأي نارا لتعظيم متفاد من التكبير (قوله يا مكرم ويعهد اليكم الخ) الوصية كما قال الراغب أن يقدم الى الغير ما يعمل فيه مقترنا بوعظ من قولهم أرض واصبة متصلة النبات وهي في الحقيقة أمره بعمل ماعده اليه فلذا فسر ها المصنف رحمه الله تعالى بما ذكر وقوله في شأن قدر المضاف ليصح معنى الظرفية وقيل في معنى اللام وقوله وهو اجمال الخ بيان لموقع الجملة فاهم مفسرة للوصية التي في ضمن الفعل فلا محل لها من الاعراب ولا حاجة الى تقدير قول أي فان لا رشحوه وجوز فيها أن تكون مفعولا ليلبوس لان فيه معنى القول فبعضه كى به الجمل على أحد المذهبين المعروفين (قوله أي به ذلك ذكر بانين الخ) انما يقده بقوله حيث اجتمع الصنفان أي من الذكور والاناث يعني واتحدت جهة ارضها لانه قد ينقص الذكور عن الانثى في بعض الصور وهذا أغلبي أيضا تساوى الذكور والاناث من أولاد الام كما سيأتي فان كان المراد بيان حكم اجتماع الابن والبنت على الاطلاق وهو الظاهر لم يمتحج الى تقييد أصله لا قتاتل (قوله وتخصيص الذكر بالتخصيص على حظه الخ) يعني أن الآية نزلت لبيان الموارث رد المال كما هو عليه من توريث الذكور دون الاناث ومقتضاها الاهتمام بالاناث وأن يقال للانثى مثل حظ الذكور لكنه عكس هنا فإشار الى أن حكمته أن الذكر أفضل ففضل ذلك لفضله ولأن ذكر المحاسن ألبق بالحكم من غيره ولذا قال تعالى ان أحسنتم أحسنتم لانتسكم وان أسأتم فلها فلذا قدم ذكر الاحسان وكرره دون الاساءة فلذا جعل الاقول صريحا ونصا والثاني ضمنا وعدل عن مقتضى الظاهر وفضله معلوم من الخارج أو من تضعيف حظه أو أنه مقتضى الظاهر والمقصود هنا أن الذكور أولى فيمكن للاولوية تضعيف نصيهم وهو كالقول بالموجب وقيل المقصود بالبيان تنقيص حظ الذكور عما كانوا عليه وذلك يقتضى التخصيص عليهم وهو

(ان الذين يأكلون أموال البناي ظلما)  
ظالمين أو على وجه الظلم (انما يأكلون في بطونهم) مل بطونهم (نارا) ما يجزالي النار ويؤل البها وعن أبي بردة رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال يبعث الله قوما من قبورهم يتأبج أموالهم ان الذين من هم فقال ألم تر أن الله يقول ان الذين يأكلون في بطونهم نارا (وسيدخلون سعيها) سيدخلون نارا أو أي نارا وقرا ابن عامر وابن عباس عن عامر بضم الباء مخففا وقرا به شذوا يقال صلى النار فاسى جزها وصلته شوته وأصلته وصلته ألقته فيها واليه يرفعه بل بمعنى مفعول من سمرت النار اذا ألهمت بها (يوصيكم الله يا مكرم ويعهد اليكم) في أولادكم في شأن مبرائهم وهو اجمال تفصيله (لأن ذكر مثل حظ الاثنين) أي بعد كل ذكر بأثنين حيث اجتمع الصنفان فيضع نصف نصيبه وتخصيص الذكر بالانثى على حظه لان القصص الى بيان فضله والتنبية على أن التضعيف كاف للتفضيل فلا يجوز من بالكلية وقوله اشتركا في الجهة والمعنى للذكور منهم م



لا يجوز في الفرائض والمقادير كما شرعنا في اللمعة والحاصل أن هذا قياس على البنت مع أخيهما أو على  
الاختين والاول لانها لما استحققت الثلث مع الاخ فحق البنت بطريق الاولى والثاني أنه ذكر حكم الواحدة  
والثلاث فمافوقه من البنات ولم يذكر حكم البنتين وذكر ميراث الاخوات حكم الاخت الواحدة  
والاختين ولم يذكر حكم الاخوات الكثير فيعلم حكم البنتين من ميراث الاخوات وحكم الاخوات  
من ميراث البنات لانه لما كان نصيب الاختين الثلثين كانت البنات أولى بهما لانهما أقرب منهما ولما  
كان نصيب البنات الكثيرة لا يزيد على الثلثين فبالاولى أن لا يزداد نصيب الاخوات على ذلك (قوله  
ولا يورث الميت) يعني أن الضمير راجع الى ما فهم من الكلام كضمير ترك السابق ولكل واحد بدل بعض  
من كل ولذا أتى معه بالضمير وما وقع لصاحب الاتصاف من أنه بدل كل والمناقشة فيه غلط منه كما ذكره أبو  
حيان وغيره لانه مبني على أن كل عومها مشمول وقوله منها أبواه ولم يقل لكل واحد من أبويه السدس  
لنفوات الاجمال والتفصيل الذي هو أوقع في الذهن ولم يقل لأبويه السدس لانه مبني على تساويهما  
اذ فيه يحتمل التفاضل وان كان خلاف الظاهر فانه يكفي نكته للعدول وقوله غير أن الاب الخ إشارة  
الى أحوال الاب الثلاثة كما هو مقترر ودفع ما يتوهم أنه يأخذ مع البنت أكثر من السدس لانه ليس  
بجهة واحدة وتعدد الجهات منزل منزلة تعدد الذوات وقوله فحسب أي فقط وهو مأخوذ من التخصيص  
الذكرى كما تدل عليه النحوى وانما فسر به ليخرج ما اذا كان مع أحد الزوجين كما سيبينه وفي الكشف  
معناه فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فحسب فلامه الثلث مما ترك كما قال لكل واحد من السدس مما  
ترك لانه اذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للام ثلث ما بقي بعد اخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك  
الا عند ابن عباس والمعنى ان الابوين اذا خلاصا قسما الميراث للذكر مثل حظ الانثيين انتهى وهو  
بمنه كلام المصنف رحمه الله لزيادة فيه الايضاح ان المراد بالثلث ثلث ما ترك وهو الكل لا ثلث الباقي  
ولا الاعم لقوله قبله السدس مما ترك وانما قلناه ذلك لثري العجب عن حال قوله وورثه أبواه فحسب إشارة  
الى دفع ما ذكره صاحب الكشف لما أشكل عليه من أنه لا فائدة لقوله وورثه أبواه لانه في بيان حكم  
الابوين في الارث مع الولد ومع عدمه فكأنه لا حاجة في قوله ولا يورثه أبواه مع السدس  
الى التقييد بقوله ان وورث أبواه لا حاجة اليه في قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث الى آخر ما أطال به  
من غير طائل فانظر ما جرت له التأمل اليه وكتابه محشور بمثل هذا الكثرة ضربنا عن أكثرها فان لم يقيد  
بقوله فحسب حمل الثلث على الاعم من ثلث الكل أو ثلث ما بقي لكنه خلاف المتبادر ويلزم لغوية قوله  
ورثه أبواه لئلا يمتنع من ثلثه ما بقي ومنه يعلم انه اذا لم يكن له ولد وورثه أبواه للتخصيص يكون  
في الكلام الباس وذا رجوه وان رجح شراح السراجية خلافه وفيه نكته أخرى وهي الإشارة الى أن  
ارثه بالعصوبة وهي تقتضي عدم التعيين والتحديد (قوله وعلى هذا ينبغي الخ) يعني انه ليس داخل  
في النظم ولكنه مستنبط منه ضمير فرضه لاحد الزوجين وقوله يفضى الى تفضيل الاتي على الذكر  
في مسئلة الزوج معهما ظاهر وأما الزوجة فلا أما الاول فلان الزوج جعل لهام مع الزوج ثلث جميع المال  
والمسئلة من ستة لا اجتماع نصف وثلث فلزوج ثلاثة وللأم اثنان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفيه  
تفضيل الاتي واذا جعل له ثلث ما بقي كان لها واحد وله اثنان وأما الثاني فلانه لو جعل لهام مع  
الزوجة ثلث الاصل والمسئلة من اثني عشر لا اجتماع ربع وثلث فللزوج ثلاثة وللأم أربعة ثلث الكل  
يقي خمسة للاب فلا يلزمه تفضيله اعليه ولذا ذهب الامام للفرق بينهما فلهذا التعليل لا يقي بالمراد بل  
لا يستقيم وان وجهه شراح السراجية لكن على ما حكمهم في أن المراد بالثلث الاعم يكون ذلك ر قوله  
ورثه أبواه إشارة الى أن الثلث ثلث ما ورثه سواء الكل أو الباقي ولو جعل على ثلث الكل في هذه  
الصورة خلافا المذكور عن الفائدة اللهم الا أن يقال ان المراد انه يفضى اليه في إحدى صورتين وابن  
عباس رضى الله عنه لا يفرق بينهما فيلزمه التفضيل في الجملة بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر الاصم وهو

(ولا يورثه) ولا يورث الميت (الكل)  
واحد منهم (ما) بدل منه بتكرير العامل  
وقائده التخصيص على استحقاق كل واحد  
منهم ما السدس والتفصيل بعد الاجمال  
تأكيده (السدس) مما ترك ان كان له أي  
للميت (ولد) ذكر أو أنثى غير أن الاب يأخذ  
السدس مع الانثى بالفريضة وما بقي من ذوى  
الفروض أيضا بالعصوبة (فان لم يكن له ولد  
ورثه أبواه) فحسب (فلامه الثلث) مما  
ترك وانما لم يذكر حصص الاب لانه لما فرض  
أن الوارث أبواه فقط وهو نصيب ما ترك  
أن الباقي للاب وصك أنه قال فلهم ما ترك  
أن الباقي على هذا ينبغي أن يكون لها حصة  
اثنان أو على هذا لا ينبغي أن يكون لها حصة  
كان معهما ما أحد الزوجين ثلث ما بقي من  
فرضه كما قاله الجوهري لا ثلث المال كما قاله ابن  
عباس فانه يفضى الى تفضيل الاتي على  
الذكر المساوي له في الجهنة والقرب وهو  
خلاف وضع الشرع

غير مذكور في الكتاب (قوله باطلا لا يدل على أن الأخوة) أمثاله على الرذالي الثالث فظاهرة  
وأما قوله وان كانوا الأبرثون فان أراد أنه من مدلول الآية فوجهه أنه معطوف على ما قبله وهو مقيد  
بوراثة الأبوين فقط وقد يدل عليه الأخوة فقط من غير رفع القيد فيبقى على حاله وفيه نظر وان أراد أنه  
معلوم من خارج فلا كلام فيه وأما ما قيل أنه من كون الولد فيما سبق وأما هنا فليس بشئ وهذا بناء  
على أن المحجوب يجب كما بين في الفرائض وابن عباس رضي الله عنهما يخالف فيه فيعطيهم السدس  
الذي يجبوا عنه (قوله والجمهور على أن المراد بالأخوة الخ) يعني المراد بهم ما فوق الواحد مطلقا  
ذكورا وإناثا ومختلطين من أي جهة كانوا من الأبوين أو أحدهما وابن عباس رضي الله عنهما  
اشتراط ما فوق الاثنين وأن لا يكونوا خالصا لأن حقيقة الجمع ثلاثة وهو جمع أخ فلا يشمل الأخ  
الابن طريق التغليب والخلص لاذكورهم فيغلبون كما حاج عثمان رضي الله عنه في ذلك لكن أكثر  
الصحابة على خلافه ولم يتكروه حين قضى به قبل عثمان فلذا جعله إجماعا وصيغة الجمع قيل إنها حقيقة  
فيما فوق الاثنين مطلقا وقيل في الموارث والوصايا ألحق بالحقبة كما صرح به في الأصول وهو  
مراد الزمخشري هنا فلا يرد عليه ما قيل أنه يخالف لما قاله النخاسة وصرح به في كسبه (قوله وقرأ  
حزوة والكسائي فلامه بكسر الهمزة اتباعا للكسرة) أي كسرة اللام وقيل أنه اتباع لكسرة الميم وهو  
ضعيف لما قبله من اتباع حركة أصيلة لحركة عارضة وهي الأعرابية ولذا قال المصنف رحمه الله التي قبلها  
تنبيه على اختيار خلافه وليس لغة فيه كما قيل (قوله متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها الخ)  
المراد بالموارث كلها ما سبق برمته فانه سعيده فيما يأتي وقوله أي هذه الخ بيان لحصل المعنى والتعلق  
المعنوي بالأعرابي فانه متعلق على هذا بقوله بوصيكم وقيل أنه متعلق بقوله فلامه السدس الخ  
فالعامل فيه الجار والمجرور الواقع خبر الاعتقاد ويقدر لما قبله مثله كالنزع وقيل متعلق بمحذوف  
أي استقر ذلك بعد وصية الخ والأول أولى (قوله وإنما قال بأو التي للإباحة دون الواو الخ) المراد  
بالإباحة التسوية وعدم اختلاف الحكم متعلقة بالأمرين جميعا أو بأحدهما سواء كان ذلك  
في الأمر أو غيره ومنهم من اشترط فيها تقدم الأمر وعسارة الفصل فتشعر بعدم الاتفاق عليه واشترط  
في الهادي تقدم أمر أو تشبيه فيقال عليه ان قوله بوصيكم خبر مراد به الأمر كما فسره المصنف وغيره  
أي أعطوا الخ بعد الوصية أو الذين ان كان أحدهما أو كلاهما ولا يلزم جواز التقديم على أحدهما فقط  
كما في جالس الحسن أو ابن سيرين لأن معنى الإباحة هنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية  
في الجواز أو تكون للإباحة أو التسوية فيما هو مقتضى الأمر وبالجملة فالقائم مقام أو دون الواو  
اذ لا تفيد سوى وجوب تقديم الأمرين اذ ارجح اجمعادون ما اذا وجد أحدهما اذ ربما يكون وجوب  
التقديم أثر الاجتماع فلا يتحقق عند الانفراد فكلمة أو للتسوية بينهما في الوجوب قبل القسمة وان  
كان الدين مقدما عند عدم وفاء التركة بهما (قوله وقدم الوصية على الدين الخ) لما كان تقدم الدين  
أمرامقرا كان الظاهر تقدمه لكن ألا تقتضي ترتيبا فقدت الوصية لأنها تشبه الميراث من وجوه  
كتعلقها بالموت وكونها تؤخذ بلا عوض فلذلك كانت تشق عليهم فربما قرطوا فيها فقدمت اهتماما  
بشأنها لذلك فقوله شاقه بيان لوجه الشبه وقوله مندوب إليها الجميع بخلاف الدين مع ندرته أو ندرته  
تأخيره إلى الموت قبل على من ذكره من الحنفية ان هذا مذهب الشافعي فان الوصية عنده أفضل مطلقا  
كما في الروضة وأما غيره فيقول لا ينبغي لها اذا كانت الورثة تقر لا تمنعهم التركة ويمكن دفعه بأن  
المراد ان الشارع سنن الجميع مع لقوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم عنده شيء ان لا يبيت الا ووصيته  
مكتوبة عنده فخطفه العارض لا يضر كونها مندوبة للجميع بحسب الأصل والتوصيف بقوله بوصي  
بها ما للتعظيم لأن الوصية لا تكون الاموصى بها والمراد بتعريف الوصية بها بأن تكون من الثالث  
فلا يقال انه لا فائدة فيه وقوله بفتح الصاد أي محققا وقرئ أيضا بالتشديد ولم يذكر المصنف رحمه الله

(فان كان له أخوة فلا تارة السدس) باطلا لا  
يدل على أن الأخوة يردونهم من الثلث إلى  
السدس وان كانوا الأبرثون مع الأب وعن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنهم  
يأخذون السدس الذي يجبوا عنه الأم  
والجمهور على أن اراد بالأخوة عدد من له  
أخوة من غير اعتبار الثالث سواء كان من  
الأخوة أو الأخوات وقال ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما لا يجب الأم من الثلث  
مادون الثلاثة ولا الأخوات المخلص أخذ  
بالظاهر وقرأ حزة والكسائي فلامه بكسر  
الهمزة اتباعا للكسرة التي قبلها (من بعد  
وصية بوصي بها أو دين) متعلق بما تقدمه  
من قسمة الموارث كلها أي هذه الانصاء  
لورثة من بعد ما كان من وصية أو دين  
وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو لئلا  
على أنهم امتساويان في الوجوب مقدمان  
على القسمة مجموعين ومنفردين وقدم  
الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم  
لأنها مشبهة بالميراث شاقه على الورثة  
مندوب إليها الجميع والدين انما يكون على  
التدور وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر  
بفتح الصاد

(أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَهْمُ  
أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا) أَيْ لَا تَعْلَمُونَ مَنْ أَنْفَعُ  
لَكُمْ مِنْ بَيْنِكُمْ مِنْ أَصْوَابِكُمْ وَفِرْعَوْنِكُمْ  
فِي عَاجِلِكُمْ وَآجِلِكُمْ فَفُتِحَتْ وَافِيهِمْ مَا أَوْصَاكُمْ  
اللَّهُ بِهِ وَلَا تَعْمَدُوا إِلَى تَفْضِيلِ بَعْضٍ وَحِرْمَانِهِ  
رَوَى أَنَّ أَحَدَ الْمُتَوَالِدِينَ إِذَا كَانَ أَوْفَعُ  
دَرَجَةً مِنَ الْآخَرِ فِي الْجَنَّةِ سَأَلَ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ  
فَيَرْفَعُ بِشَفَاعَتِهِ أَوْ مِنْ مَوْرَثِكُمْ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ  
أَوْصِيَ مِنْهُمْ فَفُتِحَتْ لَكُمْ لِلثَّوَابِ بِإِمْرَأَةٍ  
وَمِيتَةٍ أَوْ مِنْ لَمْ يَوْصَ وَفُتِحَ عَلَيْكُمْ مَا لَهُ فَهُوَ  
أَعْتَرَضَ مُؤَكِّدًا لِمَا رَأَى الْقِسْعَةَ أَوْ تَقْصِيدَ  
الْوَصِيَّةِ (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ  
أَوْ مَصْدَرٌ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ لَأنَّهُ فِي مَعْنَى بِأَمْرِكُمْ  
وَيُفَرِّضُ عَلَيْكُمْ (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا)  
بِالْمَصَالِحِ وَالرُّقَبِ (حَلِيمًا) فِيمَا أَقْضَى وَقَدَّرَ  
(وَلَكُمْ نِصْفُ مَا نَزَلَ آبَاؤُكُمْ وَانْصِبُوا إِلَيْهِمْ نِصْفَ الَّذِي  
نَزَلَ) وَلَدُ قَانٍ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ عِمَارَتُكُمْ (أَيْ  
وَلَدُ وَارِثٍ مِنْ بَطْنِهَا أَوْ مِنْ صُلْبِ بَنِيهَا أَوْ بَنِي  
بَنِيهَا وَإِنْ سَقَطَ ذَكَرُهَا كَانَ أَوْ أُنْثَى مِنْكُمْ أَوْ مِنْ  
غَيْرِكُمْ) مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يَوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ وَلَهُنَّ  
الرُّبْعُ عِمَارَتُكُمْ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ قَانٍ  
كَانَ لَكُمْ وَلَدُ قَانٍ الثَّمَنُ عِمَارَتُكُمْ مَنْ بَعْدَ  
وَصِيَّةٍ يَوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ) فَرَضَ لِلرَّجُلِ  
بِحَقِّ الزَّوْجِ ضَعْفَ مَا لِلْمَرْأَةِ كَمَا فِي التَّبِ  
وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ اشْتَرَا  
فِي الْجِهَةِ وَالْقَرَبِ وَلَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَوْلَادِ  
الْأُمُّ وَالْمَعْتَقُ وَالْمُعْتَقَةُ وَتَسْتَوِي الْوَاحِدَةُ  
وَالْعِدَدُ مِنْهُنَّ فِي الرُّبْعِ وَالثَّمَنُ (وَإِنْ كَانَ  
رَجُلٌ) أَيْ الْمَيِّتُ (يُورِثُ) أَيْ يُوْرِثُ مِنْهُ مَنْ  
يُورِثُ صَفَةَ رَجُلٍ (كَلَالَةً) خَيْرٌ كَانَ أَوْ يُوْرِثُ  
خَيْرُهُ وَكَلَالَةً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ وَهُوَ مَنْ لَمْ  
يُخْلَفْ وَلَدًا وَلَا وَلَدًا أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ وَالْمُرَادُ بِهَا  
قُرَابَةُ أَيْ سِتٌّ مِنْ جِهَةِ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَيُجَوِّزُ أَنْ  
يَكُونَ الرَّجُلُ الْوَارِثُ وَيُوْرِثُ مَنْ أُوْرِثَ  
وَكَالَالَةً مَنْ أَيْسَ لَهُ بَوَالِدٌ وَلَا وَلَدٌ وَقَرَأْتُ يُوْرِثُ  
عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فَالرَّجُلُ الْمَيِّتُ وَكَالَالَةً تَحْتَمِلُ  
الْمَعْنَى الثَّلَاثَةَ وَعَلَى الْأَوَّلِ خَيْرٌ أَوْ حَالٌ  
وَعَلَى الثَّانِي مَفْعُولٌ لَهُ وَعَلَى الثَّلَاثِ مَفْعُولٌ بِهِ

بقى هنا ان صاحب الاتصاف قال ان الآية لم يخالف فيها الترتيب الشرعي وان السؤال غير وارد أما  
لأن أول ما يبدأ به اخراج الدين ثم الوصية ثم اقتسام ذوى الميراث فانظر كيف جاء اخراج الميراث آخر  
تلوا اخراج الوصية والوصية تلوا الدين فوافق قولنا قسمة الموارث بعد الوصية والدين صورة الواقع  
شرعا ولو سقط ذكر بعد وكان الكلام أخرجوا الميراث والوصية والدين لا يمكن ورود السؤال المذكور  
يعنى أنه ذكر الميراث أولا ثم ذكر أنه بعد الوصية ناصا على بعدية لها فيقتضى تعقيبها ما ذكر بعدية  
الدين مؤخره عن بعدية الوصية لما بينهما من المفاضلة فحصل المعنى من بعد وصية أو وصية بعد دين  
فلا حاجة الى شيء مما تقدم وهو دقيق جدا ولا يرد عليه ما قيل ان الآية واردة في حكم الميراث أصالة  
لانها بيان لقوله تعالى للرجال نصيب الميراث فكان ذكر الوصية والدين كالاستطراد و ذكر من بعد اماره  
عليه فكانها حكم واحد في ~~ص~~ ونهما مقدمين على الميراث والظاهر تقدم الدين على الوصية فيرد  
السؤال اه (قوله أى لا تعاون من أنفع لكم عن يرثكم الخ) أى هنا ما استقها مية مبتدأ  
وأقرب خبره والفعل معلق عنها فهى ساذة مستدقة للمفعولين وعليه المصنف رحمه الله أو موصولة بمعنى  
الذى وأقرب خبر مبتدأ محذوف والجملة صلته وهو مفعول أول مبنى على الضم لضافته وحذف صدر  
صلته والثاني محذوف وهذا ذكره أبو حيان والآباء والابناء عبارة عن الورثة الاصول والقروع فيشمل  
البنات والامتهات والاجداد والجدات كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهو على هذا الوجه الأول  
تأكيدا لأم القسمة ورد لما كان في الجاهلية وعلى الثاني المراد المحتضرين وهو حدث لهم على تنفيذ  
هم صياهم فهو تأكيد لما قبله ونفعا تمييز وقوله روى الخ أخرجهما الطبراني وابن مردويه عن ابن عباس  
رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل الرجل الجنة سأل عن أبويه وزوجه وولده فيقال  
انهم لم يبلغوا درجتك فيقول يا رب قد عملتلى ولهم فيؤمر بالحاقهم به وتفسيره أقرب نفعا بأنفع لكم  
دون أقرب نفعا فضلا عن النفع تفسير بلازم معناه المراد وقوله ولا تعتمدوا الى آخره اشارة الى ما كان  
منهم في الجاهلية (قوله فهو اعتراض مؤكدا لأم القسمة الخ) اشارة الى ما ذكره الزمخشري من  
أن هذا التوجيه غير ملائم للمعنى ولا مجاوب له لان الجملة اعتراضية فينبغى ان تؤكدا ما عترضت فيه  
وتناسبه وليس بوارد لانه ذكر قبلها و بعدها الوصية وأمر الارث فيصح مراعاة كل منهما وهو ظاهر  
(قوله مصدر مؤكدا الخ) أراد بالمؤكدا المؤكدا لنفسه فهو هذا بنى حقا وهو الواقع بعد جملة لا محتمل  
لها غيره وهنا كذلك لان ما قبلها مفروض عليهم معين من الله واذا كان مصدر يوصى بمعنى يفرض من  
غير انظاره فهو مؤكدا ايضا لكن غير التأكيد المصرح به لان الأول مؤكدا لمضمون الجملة وهذا مؤكدا  
لعامله وقوله ~~كن~~ أن أورد عليه أن المصدر اذا أضيف لقاعله أو مفعوله أو تعلقا به يجب حذف فعله  
كما صرح به الرضى إلا أن يفرق بين صريح فعله وما تضمنه فتأمل وفسر العليم والحكيم بما يناسب المقام  
ويتم به النظام وقيل فريضة حال لانه ليس بمصدر (قوله أى ولد وارث الخ) يعنى أن المراد بالولد ما يشمل  
الذكور والانثى والصلى وغيره سواء كان من هذا الزوج أو غيره ولذا قال لهن ولم يقل لكم (قوله  
فرض للرجل لحن الزواج الخ) الزواج كالتقال مصدر واستثنى اولاد الام والمعتقة لاستواء الذكر والانثى  
منهم ثم بين أن الزوجات المتعده يشتركن في ذلك ولا تعطى كل واحدة ربعا أو ثلثا وفسر الرجل بالمت  
لا الوارث لتوصيفه بأنه موروث منه وقوله من ورث معلوما ومجهولا أى هو مأخوذ من الثلاثى لا المزيد  
لاحتماله يقال ورث منه مالا وورثه مالا وكان المصنف رحمه الله جعل الاولى هى اللغة والثانية من  
الحذف والايصال (قوله وهو من لم يخلف ولدا ولا ولدا أو مفعول له والمراد به اقربا الخ) يعنى أنه  
على كون الرجل هو الميت فيورث من ورث الثلاثى وكلاهما أربعة معان نفس القرابة بغير الاصلية  
والقرعبة والوارث الذى ليس بولد ولا والد والميت الذى ليس أحدهما والمال الموروث من غير  
أحدهما وترك هذا المصنف رحمه الله لعدم شهرته وعلى الوجه يختلف اعراجه فان كان الوارث فهو



مجهول أوردت وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال والاعياء نقل الى تلك القرابة لضعفها ثم وصف  
 بهامن ذكر بمبالغة أو بتقدير مضاف (قوله قال الاعشى الخ) هو من قصيدة مدح بها النبي صلى  
 الله عليه وسلم لما أراد الوفاة عليه فصدقه كفار قريش بأن له تكاليف لا يقدر عليها كتحريم الخمر وقصيدته  
 معروفة وأولها ألم تنقض عينا لليلة أرمدا \* وبنت كجابت السليم مسهدا  
 والبيت في وصف الناقصة السابقة في قوله واتعابني العيس المراقيل تعتلي وبعده  
 متى ما تشاخي عند باب ابن هاشم \* تراخي وتلقى من قواضلهذا  
 فضمير لها للناقصة لا للقرص كما قيل ولا أرى بمعنى أشفق وأرق لها من كلاله أي اعياء والخفا بالحاء المهملة  
 رقة أسفل الخلف من كثرة السير وقوله فاستعيرت يعني بحسب الأصل وبعد النقل صارت  
 حقيقة وقوله ليست بالعضية فيه قصور وكان عليه أن يقول ولا الأصلية لكنه تركه هزله وقوله من  
 قرأني بناء على أنه مصدر أطلق على الأقرباء لما ذكره ولا عبرة بخطئة الحريري في الدرر من قال هو من  
 قرأني وأن الصواب من ذي قرأني لقوله وذو قرأني في الخي مسرورة لانه مجاز شائع وقد استعملوه  
 كذلك وذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع اقرب كعبادة فلا شاهد فيه - فيقتض (قوله واكتفى بحكمه  
 عن حكم المرأة) لأن تقييد المعطوف عليه تقييد للمعطوف وان كان ليس بال لازم وانما فعل كذلك لأن  
 توحيد الضمير بعد أولاً بد منه حتى أن ما ودى على خلاف ذلك مؤول عند الجمهور كقوله تعالى ان يكن  
 غنياً وقديراً فاقاله أولى به ما ودى به مذكر ~~والا~~ لاكت بالغياريين أن تراعى المعطوف أو المعطوف  
 عليه فراحى المتقدم منهما ويجوز أن يكون الضمير لواحد منهما والتسديد كبر للتغليب (قوله سوى بين  
 الذكر والاتى الخ) لأن أولاد الام في القسمة والاستحقاق سواء للواحد السدس ولما زاد الثلث على  
 السوية لأن وراثتهم بواسطة الام ومحض الاثنية فنظر فيه الى الأصل وأصل الادلاء ارسال الدلو في البئر  
 لخراج الماء فحقوز به عن الاتصال بالنبي (قوله وفهوم الآية أنهم لا يرون الخ) ذلك اشارة الى  
 السدس أو الثلث وفي كونه مفهوماً من الآية نظر قال بعض الفضلاء الظاهر أنه بناء على أن الوالد  
 يعني الذي دل عليه الكلاله يتناول الوالدة سواء كانت له أو لا يسه كما أن الولد يتناول الابن وابن الابن  
 وان سفل والبنت وبنت الابن وان سفلت وفيه أن تناول الولد لانه اسم جنس غير صفة وأما الوالد الذي  
 هو صفة مؤنثة والدة ففي تناوله لها كلام فكون ماذ كرمفومها ممنوع اهـ ولك أن تقول انه غلب  
 عليه حتى ألحق بأسماء الاجناس ولذا لا يوصف به فيقال الرجل الوالد وهذا بيان لحكمة تسوية الشارع  
 فلا يرد أن من أدلى بواسطة ذكر كبنى العلات يفتى التسوية بينهم ونحوه كما قيل به وفي قوله أكثر من  
 ذلك نكتة في وجه التعبير باسم الاشارة وهي أنه لا يقال أكثر من الواحد حتى لو قيل أول بأن المعنى  
 زائد عليه فلذا عبر به أي أكثر من المذكور ولم يثبت بعنوان الوحدة فتنبه لما فيه من الدقائق (قوله  
 وهو حال من فاعل يوصي الخ) قيل عليه ان فيه فصلاً بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قوله أو دين  
 فلا بد من تقدير كافى الوجه الذي بعده وهو يلزم ذلك أو يوصى به حالة كونه غير مضار وأجيب بانه  
 ليس بأجنبي محض لانه بالوصية أو هو تابع بغنقر فيه ما لا يغتفر في غيره وعلى قراءة المجهول يقدر  
 فعل مع لوم يدل عليه المذكور على حد قوله تعالى يسجد له فيها بالتدقير والاتصال رجال في قراءة المجهول  
 ولا يصح أن يكون حالاً من الفاعل المحذوف في المجهول لانه ترك حيث لا يلتفت اليه فلا يصح محي  
 الحال منه ويصح في غير أن يكون صفة مصدر أي ايصاء غير مضار قيل والمفهوم من الآية أن الايصاء  
 لقصد الاضرار لا يستحق التنفيذ الا أن اثباته مشكل فلو علم باقراره لا يتخذ وهذا مما لم يره في الفروع  
 فانظره (قوله مصدر مؤكداً الخ) ذكر روا في نصبه وجوها اما انه مصدر يوصى مؤكداً  
 أو منصوب بمضارع على انه مفعول به له اما بتقدير مضاف أي أهل وصية أو على المبالغة لأن المضارة  
 ليست للوصية بل لاهلها وبشهادة قراءة الاضافة باضافة اسم الفاعل لقوله لانها بمعنى في ولم يشتهر

وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال قال  
 الاعشى

قالت لا أرى لها من كلاله

ولان حقائق الاقي محمدا  
 فاستعيرت لقرابة ليست بالعضية لانها  
 كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث  
 والوارث بمعنى ذي كلاله كقوله فلان  
 من قرأني (أو امرأة) عطف على رجل  
 (وله) أي والرجل واكتفى بحكمه عن حكم  
 المرأة دلالة العطف على تشاركهما فيه  
 (أخ أو أخت) أي من الام ويدل عليه  
 قراءة أبي وسعد بن مالك وله أخ أو أخت  
 من الام وأنه ذكر في آخر السورة أن للاختين  
 الثلثين وللأخوة الكل وهو لا يليق بأولاد  
 الام وأن ما قدره من فرض الام فناسب  
 أن يكون لأولادها (فلكل واحد  
 منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم  
 شركاء في الثلث) سوى بين الذكر والاتى  
 في القسمة لان الادلاء بمحض الاثنية ومفهوم  
 الآية أنهم لا يرون ذلك مع الام والجدة  
 كما لا يرون مع البنت وبنت الابن فخص فيه  
 بالاجماع (من بعد وصية يوصي بها أو دين  
 غير مضار) أي غير مضار لورثته بالزيادة على  
 الثلث أو قصد المضارة بالوصية دون القرية  
 والاقارب دين لا يلزمه وهو حال من فاعل  
 يوصي المذكور في هذه القراءة والمذكول  
 عليه بقوله يوصى على البناء للمفعول  
 في قراءة ابن كثير وابن عاصم وابن عباس عن  
 عاصم (وصية من الله) مصدر مؤكداً أو  
 منصوب بغیر مضارع على المفعول به ويؤيده  
 أنه قرئ غير مضار وصية بالاضافة أي  
 لا تضار وصية من الله وهو الثلث فمادونه  
 بالزيادة أو وصية منه بالأولاد بالاسراف في  
 الوصية والاقرار الكاذب

(واقه علم) بانضار وغيره (جليم) لا يعاجل بعقوبته (تلك) اشارة الى الاحكام التي تقدمت في أمر التماسي والوصايا والمواثيق (حدود الله) شرائعه التي هي كالحديد والحديد دودة التي لا يجوز مجاوزتها (١١٦) (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين) فوجيد الضمير في يدخله وجمع خالدين للفظ والمعنى وقرأ نافع وابن عامر يدخله بالنون وخالد بن حال مقذرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وكذلك خالداً ويستأصفتين بجنات وناراً والاول لوجوب ابراز الضمير لانهم جازوا على غير من همالة (والا في يأتين الفاحشة من نسائكم) أي يفعلنها يقال أفي الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها اذا فعلها والفاحشة الزنا لزيادة قبحها واشنعها (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاطلبوا ممن قد فتنن أربعة من رجال المؤمنين يشهد عليهن (فان شهدوا فأنسكوهن في البيوت) فاجلسوهن في البيوت واجعلوا لها حجابا عليهن (حتى يتوفاهن الموت) يستوفى أرواحهن الموت أو يتوفاهن ملائكة الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل الاسلام ففسح بالحد ويحتمل أن يكون المراد به التومئة بما سأكهن بعد أن يجلدن حتى لا يجري عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال ولم يذكر الحد استغناء بقوله الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلاً) كتعيين الحد المخلص عن الحبس أو التوكاح المفق عن السفاح (واللذان يأتيانها منكم) يعني الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتمكين مائة ألف والباقيون بالتخفيف من غير تمكين (فأذوهما) بالتوبيخ والتقريع وقيل بالتغريب والجلد (فان تابا وأصلها فأعرضوا عنها) فاقطعوا عنهما الأيذاء أو أعرضوا عنهما بالانغاض والستر (ان الله كان نواباً رحيماً) علمه الامر بالاعراض وترك المذمة قبل هذه الآية السابقة على الاولى نزولاً وكان عقوبة الزناة الاذى ثم الحبس ثم الجلد وقيل الاولى في السفاحات وهذه في المراءات والزانية والزاني في الزناة (انما التوبة على الله) أي ان قبول التوبة

الجمهور ووقع هنا وجه ذكره في الدر المنصور وهو أنه منصوب على الخروج قال وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين ولم يبين المراد منها وقد وقعت هذه العبارة في قوله تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه في تفسير البغوي وسأل عنها الناس ولم أر من فسر ها إلا أنه وقع فيهم مع الهوامع في المفعول به أن الكوفيين يجعلونه منصوباً على الخروج ولم يبينه فكان مرادهم أنه خارج عن طرفي الاسناد فهو كقولهم فضلة فأنظره في محله وقوله واقه علم الخ تهديد ووعد على ذلك وأن عدم العقوبة ليس للعقوبة بل تأخيرها لحكمة ستكون وقول المصنف رحمه الله أو وصية منه أي وصية من الله في حق الاولاد بأن لا يدعهم حالة بالاسراف في الوصية ونحوه (قوله شرائعه الخ) يعني أن الحدود هنا استعارة شملت الاحكام بالحدود المحيطة بشئ في أنه لا يتجاوزها أحد ومراعاة اللفظ والمعنى فيما كان لفظه مفرداً ومعناه مجموع كمن معروف وجعل الخلد حالاً مقذرة لانه بعد الدخول لسكر الفرق بين المثال وما نحن فيه ملاقة أقول الحال للعامل وعدمها ثم ان الصفة ونحوها ان اتصف به امتنعوا وكان فاعلها فاعلاً اصل استنار الضمير ويجوز ابرازها والفللخوين فيه مذهبان وجوب ابراز مطلقاً والثاني ان وقع ليس وجب ابرازها والاجاز ابرازها واستنارها والمشهور الاول وعليه المصنف رحمه الله والزمخشري واذا ابرز الضمير فهل هو فاعل أو الفاعل مستتر وهذا تأكيد له احتمالان ذكرهما في شرح التسهيل (قوله أي يفعلها الخ) أي أن حقيقة الاتيان الذهاب فغيره عن الفعل وصار حقيقة عرفية فيه كما استعمل فيه المجي ونحوه وأصل معنى الفاحشة ما اشتد قبحه فاستعمل كثير في الزنا لانه من أقبح القبائح وشناعتها بمعنى قباحتها بوضع في نسخة بشاعتها وهو قريب منه وقوله ممن قد فتنن أي رماهن بالزنا وهو مما لم من الكلام (قوله يستوفى أرواحهن الموت الخ) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المتوفى الموت فيكون معناه يميتن الموت بأن التوفى ليس بمعناه المشهور وهو الموت بطريق المجاز أو الكتابة بل هو على أصله لغة وهو الاستيفاء للارواح على الاستعارة بالكتابة بتشبيه الموت بشخص يستوفى أو هو على حذف مضاف أي ملائكة الموت أو على جعل التجوز في الاسناد باسناد ما للفاعل الحقيقي الى أثر فعله كما تقول جاد عطاءً بالفي فلا وجه لما قيل لا يصح جعل الاسناد هنا مجازاً لان الموت ليس من الملائكات التي يسند اليها الامانة مجازاً والحبس المذكور ان كان عقوبة للزناة ومنسوخ بالجلد أو الزجر وان كان للعبادات بعد الجلد يكون حفظاً عن صدور مثله مرة أخرى والحدوم لهم من شئ آخر وقوله تعيين الحد الخ على الوجه الاول وقوله أو التوكاح على الثاني واللذان اذا كان للزاني والزانية فهو تغليب وعلى التشديد يلتقي سأكمان على حده كدابة وشابة وتمكين زيادة المية على الب وتشديد النون لغة وليس نحو ما بالان كما قيل بل يكون مع الباء كما قرئ به وهو عوض عن ياء الذي المحذوفة اذ قياسه اللذان واعلم أن قوله اللذان يأتيانها مبدءاً ما بعده خبره والفاء زائدة فيه لتضمن معنى الشرط وهل يجوز نصبه على الاشتغال فقيل نعمه لانه حينئذ قد تدر له عامل قبله وأسماء الشرط والاستفهام وما تضمن معناها لا يعمل فيها ما قبلها الصداق لها وقيل يجوز بوقوعه متأخراً مطلقاً وفي الشرط والاستفهام الحقيقي دون ما تضمن معناه لانه لا يعمل معاملة من كل وجه والانغاض مجاز عن الستر والتركة وأصله غض البصير وقوله هذه الآية اشارة الى اللذان يأتيانها منكم الخ والسفاحات من السحق وهو مباشرة المرأة للمرأة وهذا التفسير للاصفهاني والقرينة عليه تمحيض التذكير والتأنيث (قوله أي أن قبول التوبة الخ) يعني أن التوبة مصدر تاب الله عليه لا تاب هو نفسه ومعناه القبول وعلى وان استعملت للوجوب حتى استدل به الواجبة عليه فالمراد أنه لازم متحقق النبوت البتة بحكم سبق العادة وسبق الوعد حتى تأتيه من الواجبات كما يقال واجب الوجود وهو ردة على الزمخشري (قوله ملتبسين بها سفها الخ) اشارة الى أنه حال وأن المراد بالجهل السفه بارتكاب ما لا يليق بالعقل لعدم العلم فان من لا يعلم لا يحتاج الى التوبة والجهل بهذا المعنى حقيقة

العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين) فوجيد الضمير في يدخله وجمع خالدين للفظ والمعنى وقرأ نافع وابن عامر يدخله بالنون وخالد بن حال مقذرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وكذلك خالداً ويستأصفتين بجنات وناراً والاول لوجوب ابراز الضمير لانهم جازوا على غير من همالة (والا في يأتين الفاحشة من نسائكم) أي يفعلنها يقال أفي الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها اذا فعلها والفاحشة الزنا لزيادة قبحها واشنعها (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاطلبوا ممن قد فتنن أربعة من رجال المؤمنين يشهد عليهن (فان شهدوا فأنسكوهن في البيوت) فاجلسوهن في البيوت واجعلوا لها حجابا عليهن (حتى يتوفاهن الموت) يستوفى أرواحهن الموت أو يتوفاهن ملائكة الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل الاسلام ففسح بالحد ويحتمل أن يكون المراد به التومئة بما سأكهن بعد أن يجلدن حتى لا يجري عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال ولم يذكر الحد استغناء بقوله الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلاً) كتعيين الحد المخلص عن الحبس أو التوكاح المفق عن السفاح (واللذان يأتيانها منكم) يعني الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتمكين مائة ألف والباقيون بالتخفيف من غير تمكين (فأذوهما) بالتوبيخ والتقريع وقيل بالتغريب والجلد (فان تابا وأصلها فأعرضوا عنها) فاقطعوا عنهما الأيذاء أو أعرضوا عنهما بالانغاض والستر (ان الله كان نواباً رحيماً) علمه الامر بالاعراض وترك المذمة قبل هذه الآية السابقة على الاولى نزولاً وكان عقوبة الزناة الاذى ثم الحبس ثم الجلد وقيل الاولى في السفاحات وهذه في المراءات والزانية والزاني في الزناة (انما التوبة على الله) أي ان قبول التوبة

كالمتحوم على الله سبحانه وتعالى بمقتضى وعده من تاب عليه اذا قبل توبته (لذين يعملون سوءاً يجاهلون) ملتبسين بها سفها فان ارتكبا الذنب سفه وتجاهل

ولذلك قيل من عصي الله فهو جاهل حتى ينزع عن جهالة (ثم يتوبون من قريب) من زمان قريب أي قبل حضور الموت لقوله تعالى حتى إذا حضر أحدهم الموت وقوله عليه الصلاة والسلام إن الله سبحانه (١١٢) وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يفرغ وسماء قريباً لان

أمدا الحياة قريب لقوله قل منافع الدنيا قليل أو قبل أن يشرب في قلوبهم حبه فطبع عليها فباعتذر عليهم الرجوع ومن للتبع بعض أي يتوبون في أي جزء من الزمان القريب الذي هو ما قبل أن ينزل بهم سلطان الموت أو تزين السوء (فأولئك يتوب الله عليهم) وعبدالوفاء بما وعده وكتب على نفسه بقوله انما التوبة على الله (وكان الله عليماً) فهو يعلم باخلاصهم في التوبة (حكيم) والحكيم لا يعاقب التائب (وايست التوبة) للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار) سوى بين من سوف التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للمبالغة في عدم الاعتداد بها في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء وقيل المراد بالذين يعملون السوء عصاة المؤمنين والذين يعملون السيئات المنافقون لتضاعف كفرهم وسوء أعمالهم وبالذين يموتون الكفار (أولئك أعدنا لهم عذاباً اليماً) تأكيد لعدم قبول توبتهم وبيان أن العذاب أعد لهم لا يعجزه عذابهم متى شاء والاعتداد التوبة من الغتاد وهو العدة وقيل أصله أعدنا فافادت الدال الاولى (يا أيها الذين آمنوا لا يجعل لكم أن تروا النساء كرها) كان الرجل اذا مات وله عصابة التي توبة على امرأته وقال أنا أحق بها ثم ان شاء تزوجها بصدقتها الاول وان شاء زوجها غيره وأخذ صدقتها وان شاء عضلها لتفتدي بما ورثت من زوجها فتمنع ذلك وقيل لا يجعل لكم أن تأخذوهن على سبيل الارث فتمتزوجوهن كارهات لذلك أو مكرهات عليه وقرأ جزء والكسائي كرها بالضم في مواضعه وهما الغتان وقيل بالضم المشقة وبالفتح ما يكره عليه (ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيقنوهن) عطف على أن تزوا ولا

واردة في كلام العرب كقوله فيجمل فوق جهل الجاهلينا \* وحتى ينزع عني يكف ويترك وهو وارد في الاثر عن أبي العباس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون كل ذنب أصابه عبد فهو جهالة (قوله من زمان قريب أي قبل الخ) أي يتوبون في زمن الحياة الذي هو قريب منه قبل حالة اليأس وجعلها على التبعيض لا ابتداء كما قيل به لانها اذا كانت لا ابتداء القاية لا تدخل على الزمان على القول المشهور والذي لا بد منه مذوم منذ و سلطان الموت حضوره وقوته وغلبته فهو بالمعنى المصدري أو المراد بقربه أن لا ينهك فيه ويصر عليه فانه اذا كان كذلك يبعد عن القبول وان لم يتمتع بقبول توبته وقوله الذي هو ما قبل الخ ناظر الى الاول وما بعده الى الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يفرغ أصل معنى الفرغ ترديد الماء في القم الى الحلق وغرغرة المريض تردد الروح في حلقه على التشبيه وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم (قوله وعبدالوفاء الخ) دفع لنوهم الاستدراك فانه جعله اولاً لازماً الى الاول وعبد بتخيير قبول التوبة وهذا بيان لان الوفاء به محقق قبل ويحتمل أنه من المذهب الكلامي كأنه قال التوبة كالواجب على الله وما هو كالواجب عليه كائن لا محالة فهو كائن فأولئك يتوب الله عليهم كالنتيجة (قوله سوى بين من سوف الخ) لما كان محتججاً في الوهم أنه لا معنى لنفي قبول التوبة بالنسبة الى من لم يمت ومات على الكفر صرف النظم عن ظاهره كما قيل ان المراد بالتوبة المغفرة كما يقال تاب الله على فلان بمعنى عفا عنه وأشار الى أن المراد من الذين يعملون السيئات ما يشمل الفسقة والكفرة فسوى بين المسوف منها وبين من مات على الكفر في عدم الاعتداد بأمر المسوف لانه والعدم سواء ويحتمل أنه حذف من الثاني لدلالة الاول أو اشتراط المتعاطفين في القيد والمراد بالذين يعملون السيئات العصاة أي لا توبة لمسوف التوبة ومسوف الايمان الى حضور الموت واعلم أن هذا كله بناء على أن توبة اليأس كإيمان اليأس في عدم القبول وقد قيل ان توبة اليأس مقبولة دون إيمانه لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على الترك وقال الامام انه لا تقبل واستدل عليه مايات ونقل في البرازية عن فتاوى الحنفية أن الصحيح أنها تقبل بخلاف إيمان اليأس واذا قبلت الشفاعة في القيامة وهي حالة يأس فهذا أولى لكن هذه الآية صريحة في خلافه وقوله وبالذين يعملون السيئات المنافقون الخ جعل عمل السيئات من غيرهم في جنب عملهم بمنزلة العدم فكأنهم عملوا بدون غيرهم ولا يخفى لطف التعبير بالجمع في أعمالهم وبالفرد في المؤمنين على هذا وأما أن التوبة هناك من الله لا من العبد فيساقى التسوية فليس بشيء فتأمل وجه تضعيف القول الاخير أن المراد بالمنافقين ان كان المصيرين على النفاق فلا توبة لهم يحتاج الى تضييق والافهم وغيرهم سواء (قوله لا يعجزه عذابهم متى شاء) مأخوذ من كون العذاب حاضراً مهما بهأ لهم عنده والعتاد العدة وهي ما يعد ويهيأ أو التاء مبدلة من الدال وهو ظاهر (قوله كان الرجل اذا مات الخ) أخرجه ابن جرير وعضلها بمعنى منعها من التزوج وأصله من العضل المعروف والمراد من الارث أخذ صدقتها وعلى الثاني أخذ الزوجة نفسها بطريق الارث وحاصل الوجهين أن النساء يجوز أن يكون مفعولاً لا تائباً والمفعول الاول محذوف فيجمل على أن تروا أنفسهن كأن تأخذون الميراث وأن يكون مفعولاً اولاً فيجمل على أن تروا أموالهن وقرئ لا تحل لكم أن تروا بالنساء لان أن تروا بمعنى الورثة كما قرئ لم تكن فتنتهم الآن قالوا لانه بمعنى المقالة وهذا عكس تدكير المصدر المؤنث لتأويله بأن والفعل فكل منهما جار في الكلام القصيح والكفر بالفتح والضم قبل هما بمعنى كالضعف والضعف وقيل الاول الاكراه وهو المراد بالمشقة في كلام المصنف رحمه الله كما أشار اليه الراغب والشافعي الكراهية واليهما أشار بقوله كارهات أو مكرهات (قوله عطف على أن تروا الخ) فيه وجهان أحدهما أنه مجزوم بلا الناهية وعطف جملة النبي على جملة خبرية تامناً على جوارحه وقد قيل انه مذهب سيبويه أو أن الاولى في معنى النبي اذ معناها لا تروا النساء كرها فانه غير حلال لكم وجعله أبو البقاء على

التي مستأنفا والثاني أنه منصوب معطوف على ترؤوا وأيدت بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ولا أن  
تعضلوهن ورد هذا الوجه بأنك إذا عطفت فعلا منصوبا بلا على مثبت وكانا منصوبا بين فالنائب بقدر بعد  
حرف العطف لا بعد لا فإذا قلت أريد أن أتوب ولا أدخل النار فالتقدير أريد أن أتوب وأن لا أدخل النار  
فالفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي والمعنى أريد التوبة وانتفاء دخول النار  
وكذا لو كان الفعل المسلط عليهم منصوبا كما هنا ولو قدر أنه لا يعمل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح الآن تجعل  
لا زائدة لانافية وهو خلاف الظاهر وأما تقدير أن بعد لا فغير صحيح فانه من عطف المصدر على المصدر  
لا الفعل على الفعل فقد التبس عليهم العطفان وقرئ بين أريد أن تقوم وأن لا تخرج ولأن تقوم ولأن  
تخرج في الأول أثبت ارادة وجود قيامه وانتفاء خروجه وفي الثاني نفي ارادة وجود قيامه ووجود  
خروجه فلا تزيل القيام ولا الخروج وهذا فيه غرض لا يفهمه الا من عزم في العربية ورد بأن المثال  
الذي ذكره أعني أريد أن أتوب الخ تقدير أن فيه قبل لا لازم فانه لو قدر بعد هاء المضي والتركيب وأما  
هنا فتقدير أن بعد لا صحيح فان التقدير لا يعمل لكم ميراث النساء ولا عضلوهن وهو عطف على أن ترؤوا ولا  
من يذلة لتأكيد النفي وقد صرح به الذاهبون اليه كالزحيمى وابن عطية والمصنف رحمه الله وفي الكلام  
محذوف تقديره ولا تعضلوهن من السكاح ان كان الخطاب للآليات والعصبات أو لا تعضلوهن من  
الطلاق ان كان الخطاب للزواج والاول هو المراد هنا فان قلت على هذا كيف يلتزم قوله لتذهبوا ببعض  
ما أتيتوهن مع أن العصة ما آتاها شيئا وانما منعها التزج لتقتدى بما ورثت من زوجها أو تعطيه صداقا  
أخذته من غيره قلت المراد حينئذ بما أتيتوهن ما آتاها جنسكم وقوله عضلت الدجاجة بيضا أي نعسر  
خروجها وكذا عضلت المرأة بالولد (قوله وقبل الخطاب مع الزواج) ولالتأ كيد النفي كافي الوجه  
الاول لا لشيء كافي الوجه الثاني والمراد بالخطاب ما في ترؤوا وتعضلوا وقوله كانوا يجسسون النساء بيان  
لقوله لا يعمل لكم أن ترؤوا الخ وقوله أو يحتلن الخ بيان لقوله ولا تعضلوهن وعلى الوجه الذي بعده  
الخطاب الاول للآليات ولا تعضلوهن للزواج ولا يرد عليه أنه لا يخاطب في كلام واحد اثنان من غير  
نداء فلا يقال قم واقعد خطا بالزيد وعمر بل يقال قم يا زيد واقعد يا عمر وكافي شرح التلخيص لأن  
الجملة الثانية مستأنفة وليست من هذا الكلام ولهذا قال ثم الكلام مع أن القاسدة ليست  
مسئلة كما سبق وأما على تقدير العطف فلا يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر كما مر (قوله الا أن  
يأتين بفاحشة معينة الخ) قرئ في السبعة بالفتح والكسر وعلى الثاني فهو من بين اللازم أو مفعوله  
محذوف أي معينة حال صاحبها وقرئ معينة بكسر الباء وسكون الياء وهي كالتي قبلها واختلقوا  
في الاستثناء فقبل منقطع وقبل متصل اما مستثنى من ظرف زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من  
الاقوات الا وقت اتياهن أو من حال عامة أي في حال من الاحوال الا في هذه الحال أو من علة عامة أي  
لا تعضلوهن لعله من العلة الا لتيانن الخ كما بينه المصنف رحمه الله فان قلت كيف يتصور تقدير  
العله من العلة بعد ذكر علة مخصوصة وهي لتذهبوا قلت يجوز أن يكون المراد العموم وذ كر فدمنه  
لنكته لا ينافيه أي للذهاب أو غيره أو العلة المعينة المذكورة عائشة والعامية المقدرة باعنة على  
الفعل متقدمة عليه في الوجود وهذا انفسر المصنف رحمه الله تعالى المستثنى بما هو منها كالنشوز والمراد  
بالاجمال فعل الجبل كافي قول المتنبي

انا نفي زمن ترك القبيح • من أكثر الناس احسان واجمال

(قوله فلا تفرقوهن الخ) إشارة الى بيان الجواب الذي أقيم عليه مقامه وقوله فاصبروا الا في اجمال  
له ومعنى لكونها الانشاء الترحي لا تصل للجوابية فلذا أولوه بما ذكر وقوله وهو خير لكم إشارة الى أن جملة  
ويجعل الله فيه خيرا كثيرا حاله لتأويلها بالاسمية والمعروف فيه تقدير المبتدأ الا المضارعية  
الحالية لا تقترن بالواو كما قرره النصارى لكن في شروح الكشاف أن الزحيمى جوزه في مواضع من

يقال عضلت الدجاجة بيضا وقبل الخطاب  
مع الأزواج كانوا يجسسون النساء من غير  
حاجة وروية حتى يرؤوا منهن أو يحتلن  
بهم من وقبل ثم الكلام بقوله كرها ثم  
خطيب الأزواج ونهاهم عن العضل (الآن)  
يأتين بفاحشة معينة كالنشوز وسوء العشرة  
وعند التعطف والاستثناء من أعم عام  
الطرف أو المفعول له تقديره ولا تعضلوهن  
للاقتداء الا وقت أن يأتين بفاحشة أو  
ولا تعضلوهن لعله الا أن يأتين بفاحشة  
وقرأ ابن كثير وأبو بكر بفاحشة معينة  
هنا وفي الاخراب والطلاق بفتح الباء  
وبالباقون بكسر ما فيهن (وعاشروهن  
بالمعروف) بالانصاف في الفعل والاجال  
في القول (فان كرهتموهن فمعي أن تكبروا  
شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) أي فلا  
تفارقوهن الشكر راحة النفس

(مطلب شريف في اقتران  
المضارع بواو الحال)

الكشاف كتابه فليل لم يذكر الواء هنا لا التيسر بالصفة لشيء وهذا مخالف لمذهبه في جواز ادخال الواو  
 بين الصفة وموصوفها فلذلك جوزهنا ادخال الواو في المضارع اذا وقع حالا وان خالف الضاء وقال نفر  
 المشايخ انه قد يجمع الواو كقوله أنا مرون الناس بالبروتنسون أنفسكم فان قيل لم لا يجوز تقدير وأنتم  
 تنسون أنفسكم فتكون الجملة اسمية قبل لا يستقيم هذا فيما نحن بصدده الاعلى التعسف بأن يقال  
 أصله والله يجعل فيه خيرا ثم حذف المبتدأ وأظهر فاعل يجعل ورد بأنه بتقدير المبتدأ غاية وقوع المظهر  
 موقع المضمر اذا قدر والله يجعل وأما الاعتذار بأنه أقي بالواو لئلا يلتبس بالصفة فليس بشئ لانه اذا كان  
 مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة تؤكد الصوفا كان دخول الواو بالالتباس  
 أولى بعدم الالتباس فتحصل في المسئلة ثلاثة مذاهب منع الدخول على المضارع الابتعاد بمبتدأ  
 وجواز مطلقا والتفصيل بأنه ان تضمن نكتة كدفع ايهام حسن والا فلا ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا  
 خلاف الظاهر وما ذكره لا يرفع التعسف وقوله أصل دينا أي من جهة الدين ويصح أن يكون دينا مقابل  
 الآخر (قوله جمع الضمير لانه الخ) يعني أنه من وضع المفرد مكان الجمع وهو كـ كثير حيث يراد  
 الجنس وعدم التعيين وأما كونه يقال هو زوج وحملا زوجان فشيء آخر غير هذا ومن ظنه يدل على أنه  
 موضوع للجمع فقد وهم وجعل القطار ركابة عن الكثرة وهو ظاهر (قوله استفهام انكار وروى الخ)  
 أشار بقوله باهين الى أنه مصدر منصوب على الحالية بتأويل الوصف وقوله ويحتمل الخ أي مفعول  
 لا جله وهو كما يكون بالعله الباعثة كـ فقد حدث عن الحرب جنبنا يكون بالعله الغائية أيضا وقوله  
 يبيت بفتح الياء أي يحجر ويدهشه وقوله وآتيم أي أتى أحدكم وضمة احداهن للمضاف اليه مكان  
 وقوله وصل اليها باللامسة بناء على أن تقرير المهر يكون بذلك لا بمجرد الخلوة وقوله وهو حق العبة  
 الخ فالعهد مجاز عنه ووصفه بالفظ لعظمه وفي الكشاف قالوا صحبة عشرين يوما قرابة (قلت) بل  
 قالوا  
 وقوله أو ما أوثق الله فعلية اسناد الاخذ اليهن مجازي وقوله عليه الصلاة والسلام أخذتموهن الخ  
 أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه بلفظ اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن والمراد  
 بامانة الله أي بسبب أن جعلهم الله أمانة عندكم وكلة الله أمره والعقد (قوله وانما ذكر ما دون من الخ)  
 يعني أن ما اذا كانت واقعة على من يعقل فعند من جوزه مطلقا كلاما وكذا من جوزه اذا أريد معنى  
 صفة مقصودة منه وليس المراد ما تضمنه الصلاة كما تزويل مامدية والمراد مثل نكاح آباءكم ونكاح  
 آباءكم والمراد منكوحاتهم بتأويله بالمفعول (قوله بيان ما نكح الخ) المراد بالوجهين الموصولية والمصدرية  
 وظاهره أن من يمانية قبل أو تبعضية والبيان معنوي ونكتة البيان مع عدم الاحتياج اليه اذ  
 المنكوحات لا يكن الانسا قبل التعميم (قوله استثناء من المعنى اللازم الخ) يعني أن النهي للمستقبل  
 وما قد سلف ماض فكيف يستثنى منه فقبل ان الاستثناء متصل بالتأويل الذي ذكره وعلى ارادة المبالغة  
 فقبل هو متصل أو منقطع والمختار أنه متصل لانه لو لم يدخل فيه لا تحصل المبالغة المذكورة وسأني ما قبل  
 من أنه منقطع والمعنى لكن ما سلف منه قبل لا تعاقبون وتلا مون عليه لان الاسلام يهدم ما قبله فيثبت  
 به أحكام النسب وغيره وأما التقرير عليه فلم يقل به أحد من الأئمة وقد رد القول بأنهم أقروا عليه أو لا ثم  
 أمروا بمضارقتهم والزمخشرى ذكر هذا الترجمة في الاما قد سلف الا في وتركه هنا وقال شراحه انما  
 اختاره هنالك وتركه هنا لانه ذيل هنا بقوله انه كان فاحشة فيقتضى أنه غير معفو بخلافه فانه ذيل  
 بقوله انه كان غفورا رحيمنا فاقضى هذا التأويل وهو متجه والمصنف خالفه وأشار الى وجه المخالفة  
 بأن التذليل لتعليل النهي بقطع النظر عن الاستثناء فلم يره متجها وفيه نظر (قوله أو من اللفظ للمبالغة  
 الخ) يعني أنه من باب تأكيده الشيء بما يشبهه فيثبت النابغة وهو من تعليق الشيء  
 بالمحال كقوله تعالى حتى يبلغ الجميل في سم الخطا والمعلق على المحال محال فيقتضى ما ذكر من

صحبة يوم نسب قريب \* وذمة يعرفها اللبيب

فانه قد تذكره ما هو أصلح دينا أو أكثر خيرا  
 وقد تعجب ما هو بخلافه ولكن نظركم الى  
 ما هو أصلح للدين وأدنى الى الخير وعسى في  
 الاصل علة الجزاء فأقيم مقامه والمعنى فان  
 كرهتموهن فاصبروا عليهن فحسى أن تكرهوا  
 شيئا وهو خير لكم (وان أردتم استبدال زوج  
 مكان زوج) تطلق امرأته وتزوج أخرى  
 (وآتيم احداهن) أي احدي الزوجان جمع  
 الضمير لانه أراد بالزوج الجنس (قطارا)  
 مالا كثيرا (فلا تأخذوا منه شيئا) أي من  
 القطار (أناخذونه به تانا وانما مينا)  
 استفهام انكار وروى الخ أي أناخذونه باهين  
 وآتيم ويحتمل التصب على العلة كما في قولك  
 قصدت عن الحرب جنبنا لان الاخذ بسبب  
 بهن انهم واقترافهم الماتم قبل كان الرجل  
 منهم اذا أراد جديدة بهت التي تحته بفاحشة  
 حتى يلجئها الى الاقدام عنه بما أعطاها  
 ليسرفه الى تزويج الجديدة فم وعان ذلك  
 واليهان الكذب الذي يبيت المكذب  
 عليه وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك  
 فسره هنا بالظلم (وكيف تأخذونه وقد  
 أفضى بعضكم الى بعض) انكار لاسترداد  
 المهر والحال أنه وصل اليها باللامسة ودخل  
 بها وتقرر المهر (وأخذن منكم ميثاقا  
 غليظا) عهدا وشيئا وهو حق العبة  
 والممازجة أو ما أوثق الله عليهم في شأنهن  
 بقوله فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان  
 أو ما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقوله أخذتموهن بامانة الله واستحللتم  
 فروجهن بكلمة الله (ولا تنكحوا ما نكح  
 آباؤكم) ولا تنكحوا التي نكحها آباؤكم وانما ذكر  
 ما دون من لانه أريد به الصفة وقبل ما  
 مصدريه على ارادة المفعول من المصنف  
 (من النساء) بيان ما نكح على الوجهين  
 (الاما قد سلف) استثناء من المعنى اللازم  
 لانه وكأنه قبل تسحقون العقاب نكاح  
 ما نكح آباؤكم اما قد سلف أو من اللفظ  
 للمبالغة في التصريح والتعميم



كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بين فلول من قراع الكتائب والمعنى ولا تنكحوا حلائل آبائكم إلا ما قد سلف أن أمكنكم أن تنكحوه  
وقبل الاستئناس منقطع ومعناه لكن ما قد سلف فانه (١٢٠) لا مواخذة عليه لأنه مقرر (انه كان فاحشة ومقتا) علة للنهي أي ان نكاحهن كان فاحشة

التأكيده والتعميم لانه لا شيء من المحال بواقع (قوله ولا عيب الخ) هو من قصيدة للناطقة الذياني  
أولها كيني لهم يا أمية ناصب \* وليل أفا سيه بطي الكراكب  
والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة لحلهاله أو حلولها عنده والفلول جمع فل وهو كسر في حد  
السيف وقيل انه مصدر بمعنى وتكسر حد السيف من شدة القتال مدوح فالهني ان يكن فيهم عيب  
فهو هذا وهذا لا يتصور أنه عيب فلا يتصور أن يكون بهم عيب (قوله علة للنهي الخ) تقدم وجه ذكر  
المصنف لهذا وعلى انقطاع الاستئناس يحتمل أنه خبر وهذا النكاح كان يسمى في الجاهلية نكاح المقت  
ويسمى الولد منه مقتباً والمقت بغض والكراهة وقوله سبيل من يراه إشارة الى أنه تميز بمحلول عن  
الفاعل وذم طريقه بمبالغة في ذم سال كها وكناية عنه والضيم المستتر في ساء يعود على النكاح المذكور  
وجوز أن يكون ساء من باب يش وضيمه عائد على التمييز والتخصيص بالذم محذوف بقوله سبيل من يراه  
إشارة الى التخصيص المقدر (قوله ليس المراد تحريم ذاتهن الخ) لما كانت الحرمة واخواتها انما  
تتعلق بأفعال المكافين أشار المصنف رحمه الله الى أنه على حذف مضاف بدلالة الفعل ثم تعين المحذوف  
موكول الى القرينة كالنكاح والشرب والاكل ونحوه وقيل انه مضمن معنى المنع وان تعلقه بالاعيان  
أبلغ وقوله لانه معظم الخ ان كان المراد بالنكاح الوطء بقصد قطاها وان كان المراد العقد فالمراد غرضه  
من الجماع والاستمتاع ولما كان ما بعده وما قبله بصدده لولم يكن المراد هذا كان تخال أجني بينهما من  
غير نكته (قوله وأمهاتكم الخ) يعني المراد به الاصول والفروع ويشمل الجدات وبنات الاولاد وكذلك  
البقيات أي العمات والخالات يشملها من الجهات الثلاث وفسر العمه والخالة بما ذكره ليشمل أخت  
الاب والجد وأخت الام والجدّة (قوله وأمهاتكم الخ) أمرها على قياس النسب الخ) أمرها بفتح الهمزة وسكون  
الميم أي أمرها كائن على قياس النسب وقيل انه يقتضيان راء مشددة بمعنى أجزاها يعني ان المرضعة أم  
وزوجها أب وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله  
عنها وعن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من الرضاع الخ) لفظ  
أخيه بالياء والتاء صحيح قال الفقهاء حكم الرضاع حكم النسب مطلقا الا في صور هاتين الصورتين  
وأخريين أم النافلة وجدة الولد فان كلا منهما يحرم من النسب لان أم النافلة أي ولد الولد زوج الابن  
وجدة الولد أم الزوج ولا يحرم من الرضاع كمن أرضعت ولد ولدك وأم أجنبية أرضعت ولدك وقال  
المحققون انهما غير داخلين في الاصل ليصح الاستثناء قبل وهو أولى مما قيل انه مستثنى عنه لانه لا نسب  
في هذه الصور بل مصاهرة وفرق بينهما وكان من أخرجهما أدخل المصاهرة في النسب لتعلقها به في الجملة  
وقد صرح شارح المنهاج بأن بعض الشافعية استثنوا وبعضهم لم يستثنوا (قوله لجة كلمة النسب)  
أي اتصال كاتصاله وهي مستعارة من لجة الثوب المعروفة ووجهه أن في النسب جزئية وكذا انها تكون  
البن جزاء أو كجزئه وقد صار جزأ منه فأشبه النسب بخلاف المصاهرة فانما أمر عارض بالزواج ورب  
وربي بمعنى والريب فعل بمعنى مفعول أي مربى ولما ألحق بالاسماء الجامدة جاز لحق التأنيث والا  
ففعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ومن نسائكم متعلق برائبتكم) لا بقوله  
أمهات نسائكم وربائبتكم كما سبأني وقوله واللاتي بصلتها يعني بصلتها دخلتم بهن ولو قال مقدمة للحكم  
فقط لكان أظهر اذ تقييد اللفظ وان كان المراد منه انه عام فخص به فالحكم الشرعي مقيد به أيضا اذ لا  
كبير فائدة فيه وقوله قضية للنظم أي لاجل قضاء النظم به ومنهم من فسر اللاتي بصلتها بقوله اللاتي  
في مجوركم وجعل من نسائكم اللاتي دخلتم بهن داخل في صلتها وأورد عليه أنه يجوز أن يكون  
حالا من ربائبتكم فلا يتم كلامه وهو تكلف والاوّل أولى وجعل الصلة والموصول صفة تسمع لان الصفة  
انما هي الموصول وهو سهل (قوله ولا يجوز تعليقها بالامهات أيضا الخ) أي تعليق من نسائكم  
بهما لانه يلزم في من استعملها في معنيين مختلفين البيان وابتداء الغاية وما يقال جميع معاني من راجعة

عند الله ما رخص فيه لامة من الامم عونا  
عند ذوى المروات ولذلك سمي ولد الرجل  
من زوجة أبيه المقتى (وساء سبيلا) سبيل  
من يراه ويفعله (حرمت عليكم أمهاتكم  
وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم  
وبنات الاخ وبنات الاخت) ليس المراد  
تحريم ذاتهن بل تحريم نكاحهن لانه معظم  
ما يقصد منهن ولانه المتبادر الى الفهم  
تحریم الاكل في قوله حرمت عليكم الميتة  
ولان ما قبله وما بعده في النكاح وأمهاتكم  
يم من ولدك أو ولدك من ولدك وان علت  
وبناتكم يتناول من ولدتها أو ولدك من  
ولدها وان سفلت وأخواتكم الاخوات  
من الاوجه الثلاثة وكذلك البقيات  
والعمه كل أنثى ولدها من ولدك أو ولدك  
والخاله كل أنثى ولدها من ولد أنثى ولدك  
قريباً أو بعيداً وبنات الاخ وبنات الاخت  
يتناول القربى والبعدي (وأمهاتكم  
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة)  
نزل الله الرضاعة منزلة النسب حتى سمي  
الرضعة أمّاً والمرضعة أختاً وأمرها على  
قياس النسب باعتبار الرضعة وولد الطفل  
الذي در عليه اللبن قال عليه الصلاة  
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من  
الرضاع من هذا الاصل ليس بصحيح فان  
سرمتها من النسب بالمصاهرة دون النسب  
(وأمهات نسائكم وربائبتكم اللاتي في  
مجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) ذكر  
أولا محرمات النسب ثم محرمات الرضاعة  
لان لها لجة كلمة النسب ثم محرمات  
المصاهرة فان تحريمهن عارض لمصلحة الزواج  
والر بائب جمع ربيبة والريب ولد المرأة من  
آخر ممي به لانه يربه كإيرب ولده في غالب  
الامر ففعيل بمعنى مفعول وانما تلحقه التاء  
لانه صار اسما ومن نسائكم متعلق برائبتكم  
واللاتي بصلتها صفة لها مقيدة للفظ والحكم  
بالاجماع قضية للنظم ولا يجوز تعليقها

للاستدعاء على ضرب من التأويل لأنه معنى كل صادق عليها بالحقيقة وأيضاً أنها إذا كانت بياناً كانت  
حالاتكم فبما يختلف عامل الحالين ولا قائل به فان أريد الاتصال تناول اتصال الأمهات بالنساء  
لكونها والدات لهن والربائب بالنساء لكونهن مولودات منهن فحينئذ يصح تعلقه بالأمهات والربائب  
جميعاً حالاً منها وتظهر فائدة اتصال الأمهات بالنساء بعد اضافتها إليهن من جهة زيادة قيد الدخول  
لكن الاتفاق على حرمة أمهات النساء مدخولات بهن أو غير مدخولات بأباهن فمعلق بالربائب  
فقط (قوله فاني لست منك ولست مني) هو للتأبغة وصدره إذا حاولت في أسد فجوراً قال الا علم انه  
قاله لعينته بن حسن الفزاري وكان قد دعاه قومه الى نقض حلف بني أسد فأبى عليه وأراد بالقبور نقض  
الحلف وقبل تمامه إذا ما طار من مالي الثمين والثمين بمعنى الثمن وهو خطاب لزوجه بأنها إذا أخذت  
من ارثه الثمن انقطع الاتصال بينها فذلك بكسر الكاف ولست بالكسر على هذه الرواية (قوله على معنى أن  
أمهات النساء الخ) أي متصلة بالنساء المدخول بهن بالأصلية والفرعية وقيل عليه أن تركيبه مع  
الربائب في غاية الفصاحة وحسن النظم وأما مع أمهات فلا فإن تقديره وأمهات نسائكم من نسائكم  
اللائي دخلتم بهن ولا وجه له وفيه نظر وقوله لكن الرسول صلى الله عليه وسلم الخ الحديث أخرجه  
الترمذي بمعناه والمروي عن علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم ووجه الفرق كما في الاتصاف أن  
المتزوج بالبت لا يخلو عن محاورة ومراجعة مع أمهات بعد العقد وقبل الدخول فخرمت بالعقد لا يقطع  
شوقه من الام لمعاملتها معاملة المحرم ولا كذلك عكسه إذا لم تحصل مظنة الخلطة بالرؤية لا بعد  
الدخول وعن الامام أن البنت إذا أبت بالام وأورثت عليها لم تطعمها مشقة وغيره كما يطبق البنت إذا  
أورثت بأمرها شفقة الام وحنوها كما قال المتنبي

انما أنت والد والاب القاد طمع أحنى من واصل الاولاد

واختلاف العتامين ظاهر لأن أحدهما المضاف والآخر من (قوله وفائدة قوله في مجزوركم الخ) يعني  
أن القيد ليس معتبراً لأنه انما يعتبر إذا لم يكن لذكره فائدة أخرى وهي هنا ما ذكر من مشابهتهن  
للولد بما ذكر وتناول الأمهات للبعيدة فيه نظر وقوله دخلتم معنى التبريد أن الباء للتعبية وفيها معنى  
المصاحبة كما صرح به في الكشف وهو الفارق بين التبعية بالباء والهزمة وقوله لمس المنه كوجه  
بل الأجنبية أيضاً بمعنى مع فهو وجه آخر (قوله نصريح بعد اشعار الخ) يعني أن تقيد الحكم بقيد  
يقيد انتفاءه عند انتفاءه فالنصريح بالتفائه بعده تعيين له دون غيره فلا يقاس عليه آخر كاللمس  
والنظر الى الفرج وهو رد على أبي حنيفة رحمه الله ومن قال في نفسه أي لقياس الربائب على أمهات  
النساء في كون الربائب محرمة مثلهن على الإطلاق فقد أخطأ لعدم الوقوف على مراده قال  
المحقق الدخول بهن كناية عن الجماع صريح في أن مدلول الآية كون الحرمة مشروطة بالجماع ولهذا  
قال اللبس ونحوه يقوم مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل على ثبوت الحرمة بتقدير اللبس  
لا على تناول الآية أباه وحل الدخول على حقيقة فلم يبق الا القياس ولا سبيل اليه مع صريح قوله فان لم  
تكونوا الخ (أقول) يعني ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله مما لا مجال له لأن صريح الآية غير مراد  
قطعا بل ما اشتهر من معناه الكافي فما قاله ان أثبت بالقياس فهو مخالف لصريح نص الشرط وإذا  
جاءه رافقه بطل خبره معقل وان أثبت به بالحديث وهو غير مشهور ولم يوافق أصولهم ويدفع بأنه من صريح  
النص لأن بقاء الاتصال صريح فيه لأنه يقال دخل بها إذا أمسكها وأدخلها البيت كما أشار اليه التنقي  
فان قلت هب أن الكناية لا يشترط فيها القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة لكن لا يلزم ارادته كما حقق  
في المعاني فلا دلالة للآية عليه قلت هو وان لم يلزم ارادته لكن لا مانع منه عند قيام قرينة على ارادته  
والآثار المذكورة كني بها قرينة على ذلك فلما أدرجوه في مدلول النظم فالحق غاغل أو متغافل  
فان قلت هب انك أدخلت اللبس في صريحه فكيف يدخل نحوه فيه قلت هو داخل بدلالة النص ثم ان

قوله فاني لست منك ولست مني  
على معنى أن أمهات النساء ونسائهن  
متصلات بهن لكن الرسول صلى  
الله عليه وسلم فرق بينهما فقال في رجل  
تزوج امرأة وطلقها قبل أن يدخل بها أنه  
لا بأس أن يتزوج ابنتها ولا يحل له أن يتزوج  
أمها واليه ذهب عامة العلماء غير أنه روي  
عن علي رضي الله تعالى عنه تقيد التحريم  
فيهما ولا يجوز أن يكون الموصول الثاني  
صفة للنسائين لأن عاملهما مختلف وفائدة  
قوله في مجزوركم تقوية العلة وتكميلها والمعنى  
أن الربائب إذا دخلتم بأمهاتهن وهن في  
استئذانكم أو بصده قوى النسب بينها  
وبين أولادكم وصارت أحقاء بأن تجزوها  
بجراهم لا تقيد الحرمة والبعيد جمهور  
العلماء وقد روي عن علي رضي الله تعالى  
عنه أنه جعل شرطاً والأمهات والربائب  
تتأولان القرينة والبعيدة وقوله دخلتم بهن  
أي دخلتم بهن السرية والبعيدة وقوله كناية عن  
الجماع ويؤثر ما ليس بربا كالوطء بشبهة أو ملك  
بين وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
لمس المنه كوجه ونحوه كالدخول (فان لم  
تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)  
نصريح بعد اشعار دفعا للقياس (وحلائل  
أبائكم) زوجاتهم سميت الزوجة حليلة  
للمها أولها مع الزوج

ما ذكر من كون الشرط مانعا مما ذكر ممنوع فانه مبني على اعتبار مفهوم الشرط ونحن لا نقول به مع  
 أنه غير عام ولو لم يعممه قد خص ما فيه بعض المحرمات التيسية فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالحديث  
 فتأمل وفيه كلام في بعض شروح الهداية فان أردته فانظره وقوله ما ليس بربنا هو مذهب الشافعي وعندنا  
 تحريم المصاهرة (قوله احتراز عن المتبين الخ) المتبين بصيغة المفعول المتخذ انشا وذكري بعضهم فيه  
 خلافا للشافعي رحمه الله والمنقول عنهم أن ذكر الاصلا لا حلال حليلة المتبين لا حلال حليلة الابن  
 من الرضاع ولا حليلة ابن الابن كذهبتنا بخلاف (قوله والظاهر أن الحرمة غير مقصورة على  
 النكاح) فيشمل القسري وقوله حرمتها الخ ذكره في الموطأ وقوله مخصوصة الخ أي في غير الاختين  
 (قوله ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام) قالوا هذه القاعدة مقررة ولم يخرج عنها الا بعض  
 امور نادوت لكن الكلام في كونه حديثا فقال العراقي لا أصل له وقال السبكي رحمه الله في الاشياء انه  
 حديث ضعيف رواه يار رضى الله عنه وكذا قال الزركشي وقد عورض الحديث المذكور بجارواه ابن  
 ماجه والدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهم ما لا يحرم الحرام الحلال وجمع بينهما بأن الحكم في الاول  
 اعطاء الحلال حكم الحرام فقلبا واحتياطا لا ضرورية في نفسه حراما وغلب الحرام بمعنى أن تركه أريح كما  
 في الحديث دع ما يريبك الى ما لا يريبك (قوله استثناء من لازم المعنى الخ) قد تقدم الكلام في هذا  
 التركيب وما فيه من الوجوه وهل هو متصل أو منقطع وأن بينهما فارقا يؤخذ من التذليل والبه يسير قول  
 المصنف رحمه الله لقوله ان الله كان غفورا رحيمًا وأما قصد التأكيده والمبالغة هنا فلا يناسب قوله ان  
 الله كان غفورا رحيمًا ولا تركه ولم يتعرض له هنا لان القرآن والرحمة لا يناسب تأكيده التحريم فلو  
 اقتصر على الوجه الثاني لكان أولى (قوله ذوات الأزواج الخ) وأصل معناه لغة المنع وحسن المرأة  
 عفت وأما أحسن فخاف في اسم فاعله محسنة ومحسنة بالكسر والفتح وقال ابن الاعرابي كل أفعل اسم  
 فاعله بالكسر الثلاثة أخرى أحسن وألج اذا ذهب ماله وأسهب كتركلامه وقد قرأ السبعة غير الكسائي  
 المحسنات في جميع القرآن ففتح الصاد وقرأها الكسائي بالكسر الا في هذه الآية فانه فتحها وحكى  
 أبو عبيدة اجاع القراء على فتحها في هذه المواضع وقال من فتح ذهب الى أن المراد ذوات الأزواج أي  
 أحسنهن أزواجهن ومن كسر ذهب الى أنهم أسلم فأحسن أنفسهن والاحسان في المرأة ورد في اللغة  
 فاستعمل في القرآن بأربعة معان الاسلام والخزبة والتزويج والعفة وزاد الرافي العقل لمنعه من  
 الفواحش كذا يحيط العلاني وتفصيله في غير هذا المجل والاحسان من الحصن ومنه درع وقرص حصان  
 لكونه حصنا راكبه قال الشاعر ان الحصون الخيل لا مدرا القرى ويقال حصان للعفيفة ويقال  
 امرأة محسن بالكسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور من غيرها والمحسنات بعد قوله  
 حرمت بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لان الواو في حرم التزويج بين المتزوجات دون  
 العفصات وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين كذا قال الطيبي وقال أبو البقاء القراء السبعة على فتح الصاد  
 هنا فنقول المصنف رحمه الله هنا وقرأ الكسائي الخ ليس على ما ينبغي لانه متفق على الفتح هنا وفي  
 نسخة في غير هذا الحرف فلا اشكال وبعض الناس أوردوها وفسرها بما أفندها والمحسنات معطوف  
 على فاعل حرمت (قوله أحسنهن التزويج) إشارة الى توجبه الفتح وأنه اسم مفعول لا اسم فاعل على  
 خلاف القياس كما مر (قوله الا ما ملكت أيمانكم الخ) للعلماء هنا ثلاثة أقوال ترجع الى معينين  
 في المحسنات أحدها أن المراد به المزوجات أي من حرام الاعلى أزواجهن والمراد بالملك مطلق ملك اليمين  
 فكل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أو هبة أو سبأ أو غير ذلك وكانت مزوجة كان ذلك الانتقال مقتضيا  
 لطلاقها وحلها كمن انتقلت اليه وهو قول ابن مسعود وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم والثاني  
 تخصيص الملك بالسبأ خاصة فانه مقتضى لصح النكاح وظلها للسبأ دون غيره وهو قول عمر وعثمان  
 وجهور الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة كما سأتى والثالث ان المحسنات أعم من العفائف والحرائر

(الذين من أصلا بكم) احتراز عن  
 المتبين لا عن إنباء أوله (وأن تجتمعوا  
 بين الاختين) في موضع الرفع وطف على  
 المحرمات والظاهر أن الحرمة غير مقصورة  
 على النكاح فان المحرمات المعدونة كما  
 هي محرمة في النكاح فهي محرمة في ملك اليمين  
 ولهذا قال عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهما  
 حرمتها الآية وأما ما آية يمينان هذه الآية  
 وقوله أو ما ملكت أيمانكم فرجع على  
 كرم الله وجهه التحريم وعثمان رضى الله  
 تعالى عنه التصيل وقول على أظهر  
 لأن آية التصيل مخصوصة في غير ذلك ولقوله  
 عليه السلام واللام ما اجتمع الحلال  
 والحرام الاغلب الحرام (الا ما ملكت  
 استثناء من لازم المعنى أو منقطع معناه لكن  
 ما ملكت فاقوله (ان الله كان غفورا  
 رحيمًا والمحسنات من النساء) ذوات  
 الأزواج أحسنهن التزويج أو الأزواج وقرأ  
 الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن  
 لانهن أحسن أزواجهن (الا ما ملكت  
 أيمانكم)

وذوات الأزواج والملك أعظم من ملك العيين وملك الاستمساك بالنكاح فرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا  
 وحرمة كل أجنبية إلا بعد نكاح أو ملك عيين وهذا مروى عن بعض الصحابة واختاره مالك رحمه الله  
 في الموطأ (قوله يريد الخ) هذا هو القول الثاني في الآية كما مر وهو المأثور وقوله لقول أبي سعيد الخ  
 إشارة إلى ما روى في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم  
 حنين سرية فأصابوا حيا من العرب يوم أوطاس فمزموهم وقتلوه وأصابوا لهم نساء لهم أزواج  
 فكان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تأثموا من غشيانهم من أجل أزواجهم فأرسل الله عز  
 وجل هذه الآية وهي غزوة من غزواته صلى الله عليه وسلم وأنيوم بمعنى الوقعة والقتال ووقعة حنين في  
 المعجم وفيها قال صلى الله عليه وسلم اليوم حي الوطيس حين استمرت الحرب (قوله من اللاتي سبين  
 ولهن أزواج الخ) يعني أن الآية مخصوصة بذوات الأزواج المسبيات بدليل سبب النزول لأن ملك العيين  
 لا يزيل النكاح بالاتفاق كالأوباع جارية مزرعة أو انتقل ملكها عن زوجها بارت أو هبة لكن هل  
 مجرد السبي محل لذلك أو سببها وحدها عند الشافعي رحمه الله مجرد السبي موجب للفرقة ومحل للنكاح  
 وعند أبي حنيفة رحمه الله سببها وحدها حتى لو سبيت معلمي فعل للسبي (قوله فزلات الآية) يعني من  
 قوله حرمت عليكم الخ لا قوله والمحصنات الخ إذ لا يتم بدون ما قبله ويحتمل ذلك بأن الآية تدل على عامل  
 وهو خلاف الظاهر ولم يذكر أحد من المعربين لا يقال هذا قصر للعام على سببه وهو مخالف لما تقرر  
 في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب لأننا نقول ليس هذا من قصر العام على سببه وإنما خص  
 لما رخصه دليل آخر وهو الحديث المشهور عن عائشة رضي الله عنها أنها لما اشترت برة وكانت  
 مزرعة أعقتها وخبرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها مغيب فلو كان بيع الأمة طلاقا ما خبرها  
 فاقصر حيث ذل العام على سببه الوارد عليه لما كان غير البيع من أنواع الاتقالات كالبيع في أنه ملك  
 اختياري مترتب على ملك مستقدم بخلاف السبب فإنه انشاء ملك جديد فمهرى فلا يلحق به غيره كذا  
 حققه ويتفرق ذلك هذا من قصيدة والحليل الزوج واسناد النكاح إلى الرماح مجاز وحلال صفة  
 ذلك تجري على أعراجه وذكر أنه من مصدر أو خبر مبتدأ محذوف أي حي حلال ولم يبين به أي يدخل  
 عليها متعلق بحلال ولم تطلق صفة بعد صفة أو خبر بعد خبر وهو ظاهر (قوله وإطلاق الآية والحديث  
 حجة عليه) إطلاق الآية والحديث غير مسلم قال في الأحكام المروى أنه لما كان يوم أوطاس لحقت  
 الرجال بالرجال وأخذت النساء فقال المسلمون كيف نمنع ولهن أزواج فأرسل الله والمحصنات الآية وكذا  
 في حنين كما ذكره أهل المغازي فثبت أنه لم يكن معهن أزواجهن فإن اجتبوا بعموم اللفظ قبل لهم قد  
 اتفقا على أنه ليس بعام وأنه لا يجب الفرقة بتعدد الملك فإذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو  
 اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسبيات وحدهن وليس السبي سبب الفرقة بدليل أنها لو خرجت  
 النساء أو ذميمة لم يلحق به أزواجهن وقعت الفرقة بخلاف وقد حكم الله به في المهاجرات في قوله ولا  
 تمسكوا بعصم الكوافر فلا يرد ما ذكره المصنف عند التصديق وأوطاس بفتح الهمزة أفعال بطاء وسين  
 مهملتين وأدب ياء هوائن كانت فيه تلك الوقعة (قوله كتاب الله الخ) أما منصوب على أنه مصدر كتب  
 مقدوم بمعنى فرض وهو مصدر مؤكد ولا ينافيه الإضافة كما توهم وذهب الكسائي إلى أنه منصوب على  
 الإغراء واستدل به على جواز تقديم المفعول في باب الإغراء ورد بأنه منصوب على المصدرية وعليكم  
 متعلق بالفعل المقدر وجلة ~~كتب مؤكدة~~ لما قبلها (قوله عطف على الفعل المضمر) تبع فيه  
 الزمخشري حيث جعل في قراءة المعلوم معطوفا على كتب المعلوم وفي قراءة الجهول معطوفا على حرمت  
 الجهول وقيل عليه أن ما اختاره من التفرقة غير مختار لأن جملة كتب تأكيدها قبلها وهذه غير  
 مؤكدة فلا ينبغي عطفها على المؤكدة بل على الجملة المؤسدة خصوصاً مع تباينهما بالتصليب والتفريم  
 وفيه نظر لأن تحليل ما سوى ذلك مؤكدة التحريم بمعنى وما ذكره أمر استثنائي رعاية لمناسبة

يريد ما ملكت أي أنتم من اللاتي سبين ولهن  
 أزواج كما روي عن حلال السابقين والنكاح  
 من رفع بالسبي لقول أبي سعيد أصنافا  
 يوم أوطاس ولهن أزواج فذكر هنا أن رفع  
 عليهن فأنزل النبي صلى الله عليه وسلم  
 فزلات الآية فاستحلناهن وأباه عن الفرقة  
 بقوله وذات حليل أنكحتهن ما حنا  
 حلال لمن يني لهن المطلق  
 وقال أبو حنيفة لو سبي الزوجان لم يرفع النكاح  
 ولم يحل للسبي وإطلاق الآية والحديث حجة  
 عليه (كتاب الله عليكم) مصدر مؤكداً  
 كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كما يقرئ كتب  
 الله بالجمع والرفع أي هذه قرأ الله عليكم  
 وكتب الله بلفظ الفعل (وأحل لكم) عطف  
 على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله وقرأ  
 حرة والكسائي وخلف عن عامهم على  
 البناء المفعول مطلقاً على حرمت





أو مصدر مؤكد (ولاجناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة) فبها (١٢٥) يزاد على المسمى أو يحط عنه بالتراضي أو فيما تراضيا به

من نفقة أو من مقام أو فراق وقبل زلت الآية في المتعة التي كانت ثلاثة أيام حين فقت مكة ثم نسخت لما روى أنه عليه الصلاة والسلام أباحها ثم أصبح يقول يا أيها الناس اني كنت أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء الا ان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وهي النكاح المؤقت بوقت معلوم سمى بها اذ الغرض منه مجرّد الاستمتاع بالمرأة وتمتعها بما تعطى وجوزها ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما ثم رجع عنه (ان الله كان عليا) بالمصالح (حكيا) فيما شرع من الاحكام (ومن لم يستطع منكم طولا) غنى واعتلاء وأصله الفضل والزيادة (أن ينكح المحصنات المؤمنات) في موضع النصب بطولا أو بفعل مقدر صفة أي ومن لم يستطع منكم أن يعقل نكاح المحصنات أو من لم يستطع غنى يبلغ به نكاح المحصنات يعني الحرائر لقوله (فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات) يعني الاماء المؤمنات فظاهر الآية حجة للشافعي رضي الله تعالى عنه في تحريم نكاح الامه على من ملك ما يجعله صدق حرة ومنع نكاح الامه الكفاية مطلقا وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى طول المحصنات بأن يملك فراشه على أن النكاح هو الوطء وحمل قوله من قياتكم المؤمنات على الافضل كما حمل عليه في قوله المحصنات المؤمنات ومن أصحابنا من حله أيضا على التقيد وجوز نكاح الامه لمن قدر على الحرة الكفاية دون المؤمنة حذرا عن مخالطة الكفار وموالاتهم والمحدور في نكاح الامه روق الولد وما فيه من المهانة ونقصان حق الزوج (والله أعلم بما يلائمكم) فاكثروا بظاهر الايمان فانه العالم بالسرار وبفضل ما بينكم في الايمان قرب أمة تفضل الحرة فيه ومن حكمكم أن تعتبروا فضل الايمان لافضل النسب والمراد تأنيسهم بنكاح الامه ومنعهم عن الاستكفاف منه ويؤيده (بعضكم من بعض) أنتم وأرفاؤكم متناسبون نسبكم من آدم ودينكم الاسلام

وعلى الوجه الآخر ما لا يعقل بمعنى أي شيء ومن لا ابتداء منه لفظة باستمتع وهو بمعنى تمتع أيضا وسكت عنه لعلامة ما قبله وما فيها الوجهان والعائد من الخبر والجواب على اشتراطه على كونها بمعنى من ضمير من الراجع اليه باعتبار معناه فان كانت بمعنى أي شيء فهو مقدر أي لاجله أو عليه وقوله أو مصدر مؤكد أي فرض ذلك فريضة فهي مصدر كالفطيرة بمعنى القطع (قوله فيما يزاد على المسمى أو يحط عنه الخ) الفريضة هنا الشيء المقدركافي فريضة الميراث في التيسير هذا مذهب الشافعي رحمه الله ومذهبنا أنه لا يشترط تراضيهما في غير الزيادة ويصح الإبراء والهبة برضاهما وحدهما فهذا مخصوص وصح في أحكام الجصاص مع زيادة تفصيل (قوله وقبل زلت الآية في المتعة الخ) أي آية فما استقمتم هذه (اعلم) أن نكاح المتعة يجوز له النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الاسلام ثم نسخ بلا خلاف الا أن فيه لاحد من الفقهاء ولا فائز به سوى الشيعة وأما المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه ما فيها فانه رجع عنه وقيل انه انما أجاز له لظطر لا مطلقا روى أن سعيد بن جبيرة قال له أندري ما صنعت بفتوا فقد سارت بها الركان وقبل فيها الشعر كقوله

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه \* بإصاح هل لك في قضا ابن عباس  
هل لك في رخصة الاطراف آتية \* تكون منواله حتى مصدر الناس

فقال انا لله وان الله راجعون واقه ما بهذا أفتيت ولا أحلت الامثل ما أحل الله الميتة والدم وقياسه على الميتة لوجهه أيضا وقيل ان النسخ وقع فيها مرات وأنهم لم تبع الا في السفر لا في الحضر (قوله غنى واعتلاء الخ) الطول بالضم ضد القصر وبالفتح أصله الفضل والزيادة ومنه الطائل فأطلق على الغنى لانه زيادة المال والقدرة أيضا والاعتلاء ليس بالفتح المجبة اقعة الامن غلو العرب بل بالمهمله من علاليه وطال اليه اذا ناله ووصل اليه وذكر الطيبي رحمه الله أنه يتعدى بالي وعلى فالطول الغنى والقدرة على المهر والقدرة على الوطء بأن يكون تحت حرة فالتظاهر أنه أراد بالاعتلاء القدرة لان القادر لتكمته من المقدور عليه كأنه فوقه معتل عليه فاذا كان أن ينكح مفعول طولا فعشاء ينال النكاح ويقدر عليه اما بالغنى أو بالتكسب من الوطء وقوله يبلغ به نكاح المحصنات بيان للفعل المقدور الذي هو صفة وهو اشارة الى أنه لا يقدر من تقدير الى أو على أي طولا وزيادة الى أن ينكح أو طولا على أن ينكح من طال عليه أي غلبه كما نقل عن حواشي الكشف وقوله يعقل أي يرتفع الى نكاح المحصنات اشارة الى وجه جعله منصوبا بطولا أو جعل الطول بمعنى الاعتلاء أي الغلبة فتأمل وفسر المحصنات بالحرائر لانه يؤخذ من مقابله وهن المؤمنات عن ذل الرق (قوله فظاهر الآية حجة للشافعي رحمه الله الخ) لان حمل طول نكاح المؤمنات على ملك فراش الحرة وحمل النكاح على الوطء خلاف الظاهر لما في سورة النور من أن النكاح بمعنى الوطء لم يستعمل في القرآن ولذا جعله تأويلا من أبي حنيفة وحمل فيه المؤمنات على الافضل وهو أبضا غير قائل بافهوم كما حمل عليه قوله المحصنات المؤمنات لان نكاح المحصنات لا يتوقف على الايمان بالاتفاق وفيه نظر لما سبأ في كلام المصنف رحمه الله وقبل عليه ان تمت قرينة وهي قوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب وليس في القيات مثله ورد بأنه حيث ذكر في محل لا للتقيد جاز في الآخر ذلك وقوله ومن أصحابنا الخ هو قول آخر للشافعية فعلى الاول لا يجوز نكاح الامه الكافرة مطلقا ولا يجوز نكاح الامه للقادر على حرة مطلقا وعلى هذا يجوز نكاح الامه المؤمنة للقادر على غير مؤمنة للغة المذكورة فقوله من حله أيضا على التقيد أي حمل وصف المحصنات بالمؤمنات أيضا على التقيد وقوله وما فيه أي ما في روق الولد من المهانة أي الذلة ونقصان حق الزوج باستخدام سيدها لها وقوله أنتم وأرفاؤكم الخ يريدان من هنالك الاتصال (قوله واعتبار انهم مطلقا الخ) وجه الاحتجاج كما في الكشف انه اعتبار ان المولى لا يعقد لهم ووجه ما ذكره المصنف أن عدم الاعتبار لا يوجب اعتبارا بالعدم فلعلى العاقد يكون هو المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز عدها وأعاد الامر

(فانلحروهن باذن أهلن) يريد أربابن (٢٢٢ شهاب ث) واعتبار انهم مطلقا لا اشعار له على أن لهن أن ينالن العتد بأنفسهن حتى يحججهن الحنفية

بأنه كروا مع فهمه مما قبله لأن المفهوم منه الإباحة وهذا الوجوب فلا اطناب (قوله أى أدوا  
 اليهن مهورهن باذن أهلن الخ) لما كان المهر للسيد قد رضاف أو القيد بقريته ما قبله فإذا أذن  
 لها فى أخذها جاز وفى قوله بالمعروف وجوه تعلقه بأقرب أى أقوهن مهورهن بالمعروف أو حال أى  
 ملتبسات بالمعروف غير مطولات أو متعلق بأنكوهن أى انكوهن بالمعروف أى بالوجه المعروف باذن  
 أهلن ومهر مثلهن وأما أن فيه حذف أى باذن أهلن كقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات  
 ومثله كثير فلا يرد عليه ما قيل أن العطف لا يوجب مشاركة المعطوف المعطوف عليه فى القيد  
 المتأخر وإنما هو ظاهر فى القيد إذا تقدم وكذا تقدير الموالى لا بد له من شاهد ولا بد حينئذ من  
 نكتة لاختيار أقوهن على أقوهن مع تقدم الأهل وقال البحر فيه تأكيد إيجاب المهر واشعار بأنه  
 حقهن من هذه الجهة وإنما تأخذ الموالى بجهة ملك المهر وقول مالك رحمه الله بوجوب كون الأمة مالكة  
 مع أنه لا ملك للعبد فلا بد أن تكون مالكة له بدأ كالعبد المأذون له فى التجارة لأن جعلها منكوبة  
 اذن لها فيجب التسليم اليهن فإن حملت الاجور على النفقات استغنى عن اعتبار التقدير وكذا ان فسر  
 بالمعروف بما عرف شرعا من اذن الموالى ومحضات غير مسافحات أما حالان من مفعول أقوهن فهو معنى  
 متزوجات أو من مفعول فأنكوهن فهو معنى عفاف وما بعده تفسيره والمساغة المجاهرة بالزنا  
 والمتخذة الخلدن بمعنى الصديق المستسرة به كذا فسر وهبه فلا يرد عليه أنه لا وجه له (قوله عفاف  
 فسر به لأن العفة أحد معاني الاحسان وأما حمل على المسلمات وإن جاز خصوصاً على مذهب الجمهور  
 الذين لا يجيزون نكاح الأمة الكاسية لكن هذا الشرط تقدم فى قوله قياتكم المؤمنات فلذا رجع  
 الجمهور وأن المراد بالمحضات العففات فقوله غير مسافحات تأكيد كيد له ولا ينافيه كونه تقسيماً للزواني  
 فانهن كن قسمين أحدهما الفجور عن اتاهن والثانى من لها خدن يزنى بهن سراً حتى يقال الحمل على  
 التقسيم أقوى (قوله فاذا أحسن) قرأها فافع وغيره بضم الهمزة وكسر الصاد مجهولاً وآخرون بالفتح  
 معلوماً ومعنى الأول فاذا أحسن بالتزويج فالخص لهن الزوج ومعنى الثانى فاذا أحسن فروجهن  
 أو أزواجهن وقدم تحقيقه وقام فان جواب اذا فاعلين جواب ان فالشرط الثانى وجوابه مترتب  
 على وجود الأول ولو سقط الفاء انعكس الحكم ولزم تقدم الثانى على الأول لأنه حال فيجب التلبس  
 به أولاً وهو معروف فى الضو (قوله بالتزويج) قدم أن الاحسان معانى يحمل على بعضها بحسب  
 ما يقتضيه النظم وهو لا يمكن حمله هنا على الحرية ولا على العفة لما فاته معناها له ولهذا ذهب الجمهور  
 إلى أن المراد به هنا التزويج وهو المأثور عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره فعليه لا تتخذ الأمة إذا زنت  
 ما لم تتزوج وذهب كثير إلى أن المراد به الاسلام وهو مروى عن عمر رضى الله عنه من طرق وابن مسعود  
 وابن عمر واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد وغيرهم وقيل إن مأخذ القولين اختلاف  
 القراءتين فمن فتح الهمزة أراد أى أحسن أنفسهن بالاسلام ومن ضمها أراد التزويج فان أزواجهن  
 أحسنهن والحق أن كلام القراءتين محتمل لكل من المعنيين واحتج المرحى للأول بأنه سبحانه شرط  
 الاسلام بقوله من قياتكم المؤمنات فحمل ما هنا على غيره أتم فائدة وإن جاز أنه تأكيد لطول الكلام  
 وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن فقال ان زنت فاجلدوها الحديث  
 والمراد بالاحسان فيه التزويج وفى الآية الاسلام الآن الزهرى قال الاحسان فى الآية التزويج الآن  
 الحد واجب على الأمة المسلمة إذا لم تتزوج بهذا الحديث فالزوجة محدودة بالقرآن وغيرها بالسنة لكن  
 تفسير الاحسان هنا بالاسلام قال بعض المحققين انه ظاهر على قول أبى حنيفة من جهة أنه لا يشترط فى  
 التزويج بالامة أن تكون مسلمة وإن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع وهو يشكل على قول من يقول  
 بفهم الشرط من الشافعية فانه يقتضى أن الأمة الكافرة إذا زنت لا تجلد وليس مذهبه كذلك فانه  
 يقيم الحد على الكفار (قوله من الحد الخ) يعنى أن المراد من العذاب الحد كما فى تلك الآية قبل وهذا

(وأقوهن أجورهن) أى أدوا اليهن  
 مهورهن باذن أهلن فحذف ذلك لتقدم  
 ذكره أو إلى موالى ينفذ المضاف للعالم  
 بأن المهر للسيد لأنه عوض حقه فيجب أن  
 يؤدى إليه وقال مالك رضى الله تعالى عنه  
 المهر للأمة ذهاباً إلى الظاهر (بالمعروف)  
 بغير مطلق وأضرب نقصان (محضات)  
 عفاف (غير مسافحات) غير مجاهرات  
 بالسفاح (ولا متخذات أخدان) أخلاء فى  
 السر (فاذا أحسن) بالتزويج قرأ أبو بكر  
 وجزة والكسافى بفتح الهمزة والباقون بضم  
 الهمزة وكسر الصاد (فان أتى بها حنة) زنا  
 (فعلين نصف ما على المحضات) يعنى الحرائر  
 (من العذاب) من الحد كقوله تعالى وليشهد  
 عذابهم ما طاقتة من المؤمنين وهو يدل على  
 أن حد العبد نصف حد الحر وأنه لا يرجع لأن  
 الرجم لا يقتض (ذلك) أى نكاح الاماء

دفع لتوهم أن الحدّ لهم يزيد بالاحسان فسقط الاستدلال به على أنهم قبل الاحسان لاحد عليهما كما  
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس وعلم من بيان حال العبيد بدلالة النص فلا وجه لما  
 قيل انه خلاف المعهود لأن المعهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالتبعية وكان وجهه أن دواحي  
 الزنا فيه أقوى وليس هذا تغليباً وذكراً بطريق التبعية حتى يقه ما قاله ووجه التخصيص لو كان مذكراً  
 لا يدل على عدم العبد أن الكلام في تزويج الاماء فهو يقتضي الحلال (قوله لمن خاف الوقوع  
 في الزنا الخ) أي لغلبة شهوته وقلة تقواه والتفسير الآخر قريب منه وعليهما فهو شرط آخر لموازين تزويج  
 الاماء كما هو مذهب الشافعي وهو عند أبي حنيفة ليس بشرط وإنما هو ارشاد للاصلح (قوله وصبركم الخ)  
 إشارة الى أن أن مصدرية وقيد العفة مأخوذ من الصبر الذي هو خبر فاته لا يكون الامع العفة والحديث  
 المذكور في مسند الديلمي والقرطوبس عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو كقوله

ومن لم يكن في بيته قهر مائة \* فذلك بيت لا يأبالك ضائع

اذالم يكن في منزل المرأة \* تدبره ضاعت مصالح داره

وقوله

(قوله لمن لم يصبر الخ) انما عبر بالمفعلة فيه تنفيرا عنه حتى كانه ذنب (قوله ما تعبدكم به من الحلال  
 والحرام الخ) إشارة الى مفعول يبين المقدّر وفيه ربط لآيات السابقة باللاحقة فإن ما قبله في النساء  
 والمنسكحات وما بعده في الاموال والتجارات وهذه قد توسطت ما كالتخلص من أمر الى آخر يناسبه وذكر  
 السنن من حسن التخلص (قوله وليبين مفعول يريد الخ) هذا التركيب وقع في كلام العرب قديما  
 كقوله أريد لانسى ذكرها وخرجه النحاة على مذاهب فقيل مفعول يريد محذوف أي تحليل  
 ما حلال وتحريم ما حرم ونحوه واللام لام التعليل أو العاقبة أي ذلك لاجل التبيين ونسب هذا السبويه  
 فتعلق الارادة غير التبيين وإنما فعلوه لثابتة الفعل الى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو ممتنع أو ضعيف  
 وقيل انه اذا قصد التأكيّد جاز من غير ضعف وسمى صاحب اللباب اللام فيه لام التكملة وجعلها  
 مقابلة للام التعديّة وأما جعل الفعل مؤثراً بالمصدر من غير سبب على أنه مبتدأ أو الجار والمجرور وخبره  
 أي ارادة الله كائنة للتبيين فتكلف وان ذهب اليه بعض البصريين فكان مذهبهم عدم اشتراط السبب  
 ومذهب الكوفي أن اللام هي الناصبة من غير تقدير ان ولذا قيل على ما ذهب اليه المصنف تبعاً  
 للزمخشري من أنه مفعول واللام زائدة انه يخالف لمذهب البصريين والكوفيين معاً مع أن أن لا تنضم  
 بعد اللام الا وهي لام تعليل أو وجود وقد جوز في الآية أن يكون بين وبينه تنافر عا في سنن وهو حسن  
 وكون اللام لتأكيد الاستقبال لانها لا تكون الا لما يستقبل بنفسه أو باضمار أن وكى بعدها  
 والارادة لا تكون أيضاً لما يستقبل أي انه يلزم استقبال متعلقها ومتعلقها فلا يرد أن ارادة الله قديمة  
 (قوله كافي قول قيس بن سعد رضي الله عنهما الخ) وسبب هذا الشعر كافي كامل المبرد وغيره ان عظيم  
 الروم بعث الى معاوية رضي الله عنه بهدية مع رسولين أحدهما جسيم طويل جداً والآخر أيدقوي  
 ففطن معاوية رضي الله عنه لمراة فقال لعمر بن العاص رضي الله عنه أما الطويل فاني أجد مثله  
 في الوليد فقال أرى له أحد شخصين محمد بن الحنفية أو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما فقال  
 بردت قلبي ثم أرسل الى قيس رضي الله عنه وعرفه الحال فحضر فلما غفل عنه معاوية لما أراد نزاع  
 سراويله ورعى بها الى العلي الطويل فلبسها فانتالت ثدونه وأطرق مغلوباً فلام الحاضرون قيساً على نزاعها  
 بين يدي معاوية وتبذله عنده وقبل له فلا ذهبت وبعثت بها فقال

أردت لسكيا يعلم الناس أنها \* سراويل قيس والوفود شهود

وان لا يقرلوا غاب قيس وهذه \* سراويل عاد أو دعت غود

واني من القوم الثمانين سيد \* وما الناس الا سيد ومسود

وبد جميع الخلق أصلي ومنهبي \* وجهي به أعلا الرجال مدبدي

(من خشى العنت منكم) لمن خاف الوقوع  
 في الزنا وهو في الأصل انكسار العظم بعد  
 الجبر مستعار لكل مشقة وضرب ولا ضرر  
 أعظم من واقعة الانم بأغش القبائح  
 وقبل المراد به الحد وهذا شرط آخر لتكاح  
 الاماء (وأن تصبروا خير لكم) أي وصبركم عن  
 تكاح الاماء متعفين خير لكم قال طلبة الصلاة  
 والسلام الحرائر صلاح البيت والاماء هلاكه  
 (واقعه غفور) لمن لم يصبر (رحم) بأن رخص  
 له (يريد الله يبين لكم) ما تعبدكم به من الحلال  
 والحرام أو ما خفي عليكم من مصالحكم  
 ومحاسن أعمالكم وليبين مفعول يريد  
 واللام زائدة لتأكيد معنى الاستقبال اللازم  
 للارادة كافي قول قيس بن سعد  
 أردت لسكيا يعلم الناس أنه  
 سراويل قيس والوفود شهود  
 وقيل المفعول محذوف وليبين مفعول له  
 أي يريد الحق لاجله

وحضر محمد بن الحنفية وعلم ما اراد منه فخير العلي بين أن يقعد ويقوم العلي ويعطيه يده فيقبضه أو يقعد  
العلي ويقوم محمد ويعطيه يده فيقبضه فاختار العلي الحالتين فقبله محمد وأقام العلي وأقعد محمد وكذا  
أخرج ابن عساکر في تاريخه فاللام وكى زائدة في اليد لتأكيده معنى الاستقبال أو بوجه عام وما  
ذكره من تقدير المفعول من شرحه (قوله مناهج من تقدمكم الخ) يشير إلى أن المسنن كالتسعة في  
الطريقة ويكون هـ ذا طريقة من قبلهم أي من نوعها وجنسها في بيان المصالح وإن لم تكن منفعة  
وقيل إن هـ ذا الحكم كان كذلك في الامم السابقة وفيه نظر (قوله وبغفر لكم ذنوبكم الخ) لما كانت  
التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على عدم العود فاستنادها إلى الله تعالى لا بد من تأويله أشار المصنف  
رحمه الله إلى أنه بمعنى المغفرة مجازا لتيسيرها عن التوبة أو بمعنى الإرشاد إلى ما ينفع عن المعاصي على  
الاستعارة لأن التوبة تمنع عنها كما أن إرشاده تعالى كذلك أو عن حبه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس  
الأول أو الإرشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضا وقال الطيبي رحمه الله إن قوله تعالى ويتوب من وضع  
المبب موضع السبب وذلك لعطفه ويتوب على قوله ويهدىكم الخ على سبيل البيان كأنه قيل ليس  
لكم ويهدىكم ويرشدكم إلى الطاعات فوضع موضع ويتوب عليكم (قوله كرهه للتأكيده والمبالغة)  
لم يجعله الزمخشري توكيدا لأنه يفسر يتوب أولا بقبول التوبة والإرشاد إلى الطاعات ليناسب  
المعطوف عليه وهو بين وفسره هنا بأن يفعلوا ما يستوجبون به قبول التوبة لتقابل إرادته إرادة أن  
تقبلوا ما أعظم فيجب تماطف الجملتين المستحتملتين على تقابل المريد والمراد أعني واقعه يريد أن يتوب  
عليكم ويريد الذين يعنون الشهوات الخ فلا يكون تكرير الإرادة الأولى كما ذهب إليه بعضهم مع  
زيادة تقوى الله ثم انه انما يقتضى على كون ليس لكم مفعولا كما مر والافتات تكرار لأن تعلق  
الإرادة بالتوبة في الأول على جهة الغلبة وفي الثاني على جهة المغوابة فلا تكرار لاختلاف  
المتعلقين (قوله يعنى الفجرة الخ) أى الفسقة لأنهم يدورون مع شهوات أنفسهم من غير تحاش عنها  
فكانهم بانهم ما هم فيها أمرتهم الشهوات باتباعها فامتثلوا أمرها واتبعوها فاستعاره تعقبية وأما  
المرخص فلم يتبع الشهوات وانما يتبع الشرع وتحليل الأخوات لاب لانهم لم يجمعهم رحم وبخات  
الاخ والاخت قياسا على بنات العمه والخالة يجامع أن أمهم لا تحل فكانوا يريدون أن يضلوا المسلمين  
بما ذكره ويقولون لم يجوزتم تلك ولم تجوزوا هذه وبين عظمتهم لأن المراد به الاستحلال (قوله كاحلال نكاح  
الامة) أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أن ما وسع الله به على هـ هذه الامة جواز نكاح الامة والنصرانية  
واليهودية ولم يرخص غيرهم والشرعة بالكسر الشريعة والسمج الجواد وهي سمجة والسهل اللين وهو  
المراد والحنيفية المائلة إلى الصواب كما مر (قوله لا يصبر عن الشهوات الخ) فالضعف معنوى عبارة  
عما ذكر وقوله عثمان آيات الخ في شرح الكشاف في عثمان لغات عثمان بالياء وثمان بـ ذفها وكسر  
التون وثمان باحراء الاعراب على النون وقوله مما طلعت إلى آخره أى من الدنيا وما فيها وهذه الثلاثة  
أى الآيات من قوله يريد الله ليس لكم إلى هنا لما فيها من التيسير والتخفيف عن هذه الامة والتجاوز عن  
سيئاتها وهو ظاهر والقمار بكسر القاف مصدر قامرة إذا غلبه في رهان شرطه المال فأخذه  
منه وهو حرام معروف (فائدة جلية) وقع هنا في الكشاف ذكر حديث ما أيس الشيطان لعنه الله  
من بنى آدم إلا أن آتاهم من قبل النساء وقال التحرير رحمه الله فيه اشكال من جهة دلالة على انه لا يأس  
الافى حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو أنه لا يأس البتة في تلك الحال والجواب بأن  
التقدير ما فعل الشيطان شيئا عند يأسه من اغواء بنى آدم إلا أن آتاهم من قبل النساء ليس دفعا للاشكال  
بل بيان لما يعرفه كل أحد من أنه المقصود وإن أراد أن أيس في معنى ما فعل عند اليأس وآتاهم من  
قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز وقد يجاب بأن ما بعده لا فى موقع الوصف  
لحين محذوف أى ما أيس حينما لا موصوفاً بأنه يأتهم فيه من قبل النساء فيكون قصرا لزمان اليأس

(ويحـدبكم سنن الذين من قبلكم)  
مناهج من تقدمكم من أهل الرشد  
لتسلكوا طريقهم (ويتوب عليكم)  
وبغفر لكم ذنوبكم ويرشدكم إلى ما ينفعكم  
عن المعاصي ويحكم على التوبة أو إلى  
ما يكون كفارة لسيئاتكم (والله اعلم)  
بها (حكيم) في وضعها (واقعه يريد أن يتوب  
عليكم) كرده للتأكيده والمبالغة (ويريد الذين  
يعنون الشهوات) يعنى الفجرة فان اتباع  
الشهوات الاتجار لها وأما المتعاطى لما  
سوغه الشرع منها دون غيره فهو مشرع له في  
الحقيقة لا لاهل وقيل الجوس وقيل اليهود  
فانهم يملكون الأخوات من الأب وبنيات  
الاخ والاخت (أن عملوا) عن الحق (مبلا)  
بمواقفتهم على اتباع الشهوات واستحلال  
المهرمات (عظيما) بالاضافة إلى مبلى من  
اقترب خطيئة على ذور غير مبلى لها (يريد  
الله أن يخفف عنكم) فذلك شرع لكم  
الشرعة الحنفية السمجة السهلة ورخص  
لكم في المضائق كاحلال نكاح الامة (وخلق  
الانسان ضعيفا) لا يصبر عن الشهوات  
ولا يعمل مثاق الطاعات وعن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه ما عثمان آيات في سورة  
النساء من خير لهذه الامة مما طلعت عليه  
الشمس وغربت هذه الثلاثة وإن تجتنبوا كبر  
ما تنهون عنه وإن الله لا يفر أن يشر لكم  
وإن الله لا يظلم من قال ذرة ومن يعمل سوءا  
يجزيه وما يفعل الله بعدا بكم (يا أيها الذين  
آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)  
بما لم يحسه الشرع كالغصب والربا والقمار  
(الأن تكون تجارة عن تراض منكم)

على وصف الانسان ونفسا أن يكون له زمان يتفك عنه من غير تعرض لنفي اليأس في غيره ودل بحسب  
المقام على أن الانسان لازالة اليأس فصار الحاصل أنه كلما أيسر أناهم من قبله والاقرب ما ذكر  
بعض الافاضل أنه في موضع الحال وأن النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط  
استعمل فيه وأريد أنه كلما أيسر من جميع جهات انسانهم أناهم من قبل النساء (أقول)  
سهم أصاب وراميه بذي سلم \* من بالعراق لقد أبدت مرماك

لا حاجة الى ما ذكره مما لا نظير له فانه تمثيل لشدة اغواء النساء وانقياد الناس لهن بزمام الهوى  
فالشيء طان اذا أيسر من اضلال أحد بذاته وفصول زغاته فلم يقده بجبال الحيل الى مهاوى الزلل سلط  
النساء عليه ليضلنه فانهن حبات الشيطان كما في الاثر فيفعلن فهو في حال اضلال النساء له أيسر من اضلاله  
بغير واسطتين وكمن أمر لا يقبل بلقي بواسطة آخر فيقبله منه من لم يكن قابلا له قبل فان معهن من الحسن  
شاقعا لا يرد ومن السكيد ملحا لا تغل ولذا قال تعالى أن كبدن عظيم مع ما في قوله ان كبد الشيطان كان  
ضدها فيكون الاستثناء في الحديث على ظاهره مستثنى من أعم الاحوال والافاق زمان بأسه من  
الاغواء بلا واسطة منهم فافهمه فانه يرى من التكاليف بعيد من الشبهات (قوله استثناء منقطع الخ)  
أراد أن التجارة لما لم تكن من الباطل لم يحجز الاتصال بفعل منقطع الصلقة عن اتحاد الحكم بل عن جملة  
الكلام السابق فتعتبر المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين ليصح الاستدراك وحينئذ  
ان حل على استدراك النهي عن المحرم بالارشاد الى المحل بقدر لكن اقصدوا أمر ارشاد لان لا تأكلوا  
في معنى لا تقصدوا أكلها وان حل على استدراك المواخذة المدلول عليها بالنهي برفعها لان التجارة  
مباحة لا مأمور بها قدر ولكن كون تجارة عن تراض منكم غير منهي عنه والارجح هو الاول لظهور  
المقابلة والمقصود على الوجهين بيان حاصل المعنى لأنه مرفوع على الاول منصوب على الثاني  
كما في بعض الحواشي فانه فاسد لانه منقطع منصوب أبدا ولو جعل منه لا على نحو ما سلف لكان وجهها  
ولا تخصيص في الآية للتفصي عن الباطل بها وتفسير الباطل بأنه ما لا عوض فيه ثم ارتكك  
التخصيص أو النسخ فخر بف لكتاب الله يستعاذ منه كذا أفاده المدقق في الكشف وفي الدر المصون انه  
لا بد من حذف مضاف تذييره الى حال أو وقت أن تكون الاموال أموال تجارة والحاصل أن  
الاستثناء المنقطع بتقدير لكن وهو مخالف لجنس ما قبله وحكمه والاول ظاهر وايسر المراد لا تأكلوا  
الاموال بالباطل الا التجارة فلكم أكلها بالباطل كما اذا قلت لا تأخذ أموال الناس بغير حق  
الاخر بين فلك أخذها بغير حق بل هو من حكم مفهوم من الكلام وهو عدم التصدي اليه المفهوم من  
عدم الاكل أو النهي فيكون هذا مقصودا أو غير منهي عنه فهو بيان معنى لا عراب كما توهم فافهمه فانه  
من مثلكلانه (قوله ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا الخ) أي انتقال المال من الغير بطريق شرعي  
سواء كان تجارة أو زنا أو هبة أو غيرهما من استعمال الخاص وارادة العام لتظهر صحة الحصر ولكونه  
بعيد اقال ويجوز وكذا الوجه الذي بعده وهو أبعد منه لجعل الكل بمعنى الصرف وعلى قراءة  
النصب كان ناقصة واسمها ضمير الاموال أو التجارة على أن الخبر مضيد بالقيد وهو على حد قوله  
اذا كان يوما ذا كواكب اشعاع أي اذا كان اليوم يوما طالحا والضمير راجع الى ما يفهم من الخبر وسيأتي  
تحقيقه (قوله بالبيع كأنفعله جهلة الهند الخ) البيع بالبلاء الموحدة والخاء المعجمة والعين المهملة قتل  
النفس غموا مراده مطلق القتل والمعروف في قتل الهند أنفسها وطرحها في النار كما قال الشاعر  
والهند تقتل بالنيران أنفسها \* وعندنا أن ذلك القتل يبيها

وهذا هو الصحيح وما قيل كما هو في بعض النسخ الجوع والجمع بينا موحدة وجيم والتعنيون وخاء معجمة  
لا يلتصق اليه وماروي عن عمرو بن زكري الله عنه رواه الحاكم وأبو داود وصححه وارتكك ما يؤدى الخ  
أعم من التهلكة وتفسيره بارتكك الذلة به يدوان كان حسنا كما قال

استثناء منقطع أي ولكن كون تجارة  
عن تراض غير منهي عنه أو اقصدوا كون  
تجارة وعن تراض صفة لتجارة أي تجارة  
صادرة عن تراض المتعاقدين وتخصيص  
التجارة من الوجوه التي بها يحصل تبادل  
مال الغير لانها أغلب وأرق لذوى المروآت  
ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا وقيل  
المقصود بالنهي التمتع من صرف المال فيما  
لا يرضاه الله والتجارة صرفه فيما يرضاه  
وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على أن تكون  
الناقصة واسمها الاسم أي الا أن تكون  
التجارة أو الجهة تجارة (ولا تاكلوا أنفسكم)  
بالبيع كأنفعله جهلة الهند أو بالقاء النفس  
الى التهلكة ويؤيده ما روي أن عمرو بن العاص  
تأوله في التيمم لخوف البرد فلم يذكر عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم أو بارتكك ما يؤدى  
ما يؤدى الى قتلها أو باقتراف ما يذللها ويرد بها  
فانه القتل الحقيقي للنفس



وقيل المراد بالنفس من كان من أهل دينهم فان المؤمنين كنفس واحدة جمع في التوسعة بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقهما من حيث انه سبب قوامهما واستبقا لهما ريمانه تكمل النفوس ونستوفي (١٢٠) فضائلها رافعة بهم ورحمة كما اشار اليه بقوله (ان الله كان بكم رحيمًا) أي

اذما اهان امرؤ نفسه • فلا اكرم الله من بكرمه  
(قوله وقيل المراد بالنفس الخ) ما قبله على أن النفس حقيقة والقتل ما حقيقى أو مجازى وهذا  
بالتجوز في النفس بأن يراد به ما غيرهم من أهل الله لانهم كشيء واحد فاطلق النفس عليه بطريق التشبيه  
كما في الحديث المؤمنون كالنفس الواحدة اذ لم يهضد تدعى سائرهم بالجمعي واليه فكانه قبيل لا يقتل  
بعضكم بعضا وهذا وجه حسن اختاره كثير من المفسرين (قوله ريمانا) بالراء المهملة والياء  
الضمية المثناة والمثلثة بمعنى مقداره وساعته والريث في الاصل مصدر راث بمعنى ابعأ لانهم جعلوه ظرفا  
كقديم الحاج قال أبو علي رحمه الله في الشرايات وهذا المصدر خاصة لما أضيف الى الفعل في كلامهم  
كقوله • لا يمسك الغيث الا ريث يرسله • صار مثل الحين والساعة ونحوهما من اسماء الزمان وما زائدة  
بدليل سقوطها في كلامهم كثيرا ويجوز أن تكون مصدريه والنفس في هذه الآية والمال في التجارة  
واستبقا أى طلبا لحياتهم وبقائهم وقوله • تسكمل الخ إشارة الى أن البقاء في الدنيا انما يطلب لتكمل  
النفس والاستعداد للبقاء السرمدى (قوله أى امرأ أمر الخ) بمعنى أنه تعالى لجلب ما قبله وقوله  
• عنه وقع في نسختي بدون عطف ولعله أو معناه فيكون تذيلا لقوله ولا تقتلوا أنفسكم لانه تعالى عظمت  
رحمته وشفقتة عليكم اذ لم يكفكم قتل الانفس في التوبة كما كلفه بني اسرائيل (قوله أو ما سبق الخ)  
اشار بها الى وجه افرادة وتذكيره وافراط التجار ونفسه العبدان واثبات ما لا يستحق نفسه غير الظلم  
فلذا عطفه بالواو أو ومن وهو الكاتب وقد تقدم معنى الصلاة وقوله من حيث الخ إشارة الى المجاز في  
الاستعداد وشاة مصلية بمعنى مشوية (قوله وقرئ كبير الخ) يعنى جنس الذنوب الكبير فيطابق القراءة  
المشورة ويحتمل أن يراد بالشرك وقوله صفائركم أخذ من المتعاقبة وقد مر أن الشيعة اذا أطلقت يراد  
بها ذلك وقوله ونعمها الإشارة الى أنه ليس المراد بالغفر السبيل المحو فان قلت في حديث مسلم الصلوات  
الخمس مكفرة لما بيننا ما اجتنب الكبائر قلت أجيب عنه بأجوبة أصحها أن الآية والحديث بمعنى واحد  
لان قوله ما اجتنب الخ دال على بيان الآية لانه اذ لم يسل ارتكب كبيرة وأى كبيرة ووجه المعارضة  
أن الصلاة اذا كفرت لم يبق ما يكفره غيرها (قوله واختلاف في الكبائر الخ) أى في حددها وعددها وهل  
هى محصورة أو غير محصورة وهل هو معنى حقيقى أو اضافي يختلف بالاضافة اما الى طاعة أو معصية  
أو عقاب فاعلموا لا يقال يجوز أن يكونا متساويين فلا تنحصر المعصية في الصغيرة والكبيرة لاننا نقول  
تكون صغيرة أو كبيرة بالقياس الى طاعة أخرى ضرورة امتناع تساوي جميع الطاعات والفرار  
من الزحف بمعنى الهرب من جيش الكفار من غير مقتض وفيه تفصيل في محله وعدد حديث النفس  
أصغر الصغائر اذ أصغر عليه قبل فله وأما اذ لم يفهم فوسوسة لان فيه فلا اشكال فيه كما لوهم وقد  
مرت الإشارة اليه وقوله فن عن الخ الظاهر أن المراد به ما عدا الكفرة فلا يراد ما قبله به يقتضى أن  
يجتنب الكفرة فكفر عنه جميع ذنوبه وبغفره من غير توبة (قوله وله هذا مما يفتاوت الخ) هذا  
مما لا شبهة فيه ولذا قيل حسنات الابرايسينات المقتربين وقال الشاعر

لا يحقر الرجل الرضيع دقيقة • في السهو وفيها للوضع معاذر  
فكأن الرجل الصغير صفائر • وصفائر الرجل الكبير كائن

ومثله كثير وقوله ألا ترى الخ تنظير لا تمثيل فلا يقال انه اذ لم يكن خطيئة كيف يطابق ما قبله والحديث  
المدكور رواه الطبراني وصححه (قوله الجنة الخ) هو على الضم اما مصدر مفعول به دخلكم محذوف  
أى يدخلكم الجنة ادخا لا أو كان منصوب على الظرف عند سيبويه وعلى أنه مفعول به عند الاخفش  
وهكذا كل مكان مختص بعد دخل فيه الخ لا فوعلى الفتح فقبل منصوب بمقدر رأى دخلكم قد خلون  
مدخلا ونسبه كما مر أو أنه كقوله أنتم منكم من الارض نباتا (قوله من الامور الدنيوية الخ) قيد  
بالدنيوية لان الاخرية تختص بها حين معربة بضم الميم صفة ذرية ويجوز رفع معها وقوله من غير طلب

أمر ما أمر ونهى عما نهي لفرط رحمته عليكم  
معناه انه كان بكم بأنة محمد رحيمًا لما أمرى  
اسرائيل بقتل الانفس ونهاكم عنه (ومن  
يقول ذلك) إشارة الى القتل أو ما سبق من  
الحرمات (عدونا ناظما) افراطا في التجاوز  
عن الحق واجبا بما لا يستحقه وقيل أراد  
بالعدوان التعدي على الغير وبالظلم ظلم النفس  
بغير وجهها لا بغير وجه (قوله وف نصلية فارا)  
تدخله اياهل وقرئ بالتثنية من صلى وفتح  
النون من صلا وبصلية ومنه شاة مصلية  
وبصلية بالياء والضمير لله تعالى أولئك من  
حببت الله سبب الصلوة (وكان ذلك على الله  
يسيرا) لا عسر فيه ولا صارف عنه (ان  
يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) كابر الذنوب التي  
نهاكم الله ورسوله عنها وقرئ كبير على ارادة  
الجنس (تكفرو عنكم سيئاتكم) تغفر لكم  
صغائركم ومعها عنكم واختلف في الكبائر  
والاقرب أن الكبيرة كل ذنب رتب الشارع  
عليه حدا أو صرح بالوعيد فيه وقيل ما لم  
حرمته بقاطع وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
انتم سابع الاثم الا لله سبحانه وتعالى وقتل  
النفس التي حرم الله وقذف المحصنة وأكل  
مال اليتيم والربا والفرار من الزحف وعقوق  
الوالدين وعن ابن عباس رضى الله تعالى  
عنهما ما الكبائر الى سبع عاثة اقرب منها الى  
سبع وقيل أراد به هنا أنواع الشرك لقوله  
تعالى ان الله لا يفسر أن يشرك به ويفغرها  
دون ذلك لمن يشاء وقيل صغائر الذنوب وكبرها  
بالاضافة الى ما فوقها وما تحتها فأكبر  
الكبائر الشرك وأصغر الصغائر حديث  
النفس وبينهما ما وساطة يصدق عليها الامران  
فمن عن له أمران منها ودعت نفسه اليهما  
بجيت لا يتمالك فكذلكها عن أكبرها كفر عنه  
ما ارتكبه لما استحق من الثواب على الاجتناب  
الاكبر ولهل هذا مما يفتاوت باعتبار الاختصاص  
والاحوال ألا ترى أنه سبحانه وتعالى عاتب  
نبيه عليه الصلاة والسلام في كثير من خطراته  
التي لم تعد على غيره خطيئة فضلا أن يؤخذ  
لها بها (فدخلكم مدخلا ريمانا) الجنة وما

وعدم الثواب أراد خلا مع كرامة وقرأنا فاع هذا في الحج بفتح الميم وهو أيضا محتمل المكان والمصدر (ولا تقتلوا ما قبله الله به بعضكم على بعض) أى  
من الامور الدنيوية كالجواهر والمال فلعن عدمه خير والمقتضى للمنع كونه ذرية الى التحاسن والتهادى معربة عن عدم الرضا بما قسم الله له وأنه نشه لحصول  
الفنى له من غير طلب وهو مذموم لان غنى مالم يقدّر له معارضة الحكمة القدر

أى مباشرة خارجية لأسبابه وأما الطلب المدكور في تعريف كل تمن فمجرد أمر ذهني فلا غبار عليه  
وما قدر بكسب إذا اشتغل بتمنيه كان بطالة وتضييعا للخطر النصيب الذي قدر له كسبه وما قدر بغير كسب  
لا محالة من وقوعه فتمنيه ضائع ومحال لأنه لا بد من حصوله في وقت معين فقبله يكون ضائعا وبعبارة  
يكون محالا لأنه لا يمكن تحصيل الحاصل فهما بالنظر لوقتين والافهم ما متنافيان وجعل المصنف رحمه الله مقتضى  
المنع كونه ذريعة للتحاسد وصاحب الكشف جعل النهي عن التقى كناية عن التحاسد وسيأتي في قول  
المصنف رحمه الله أن المنهى هو الحسد إشارة إليه ولكل وجهة والفرق بين التقى والدعاء ظاهر لا يشبه  
أحدهما بالآخر كما توهم (قوله بيان ذلك الخ) أى المنهى من التقى لأنه قدر لكل نصيب وقوله ومن أجله  
إشارة إلى أن من سببه وقوله وجعل بالمناهي الجهر ولوجبه لأن أنصبا الميراث ليس تفاوتا بينهما بهم  
وقيل أنه بصيغة المصدر عطف على النصيب (قوله وهو يدل على أن المنهى الخ) وجهه دلالة الأمر  
بالسؤال من فضله لا يطلب ما عند الغير ليزول عنه ويأتي له وهو المنهى عنه وأما القبلة فلأنه عنها وقوله  
بما يقرب أى يقرب ذلك المتقنى اليكم (قوله روى أن أم سلمة الخ) أخرجه الترمذي والحاكم ومحمد  
وهذا متقنى غير جائز لأنه ما قدر الله خلافه بحسب الاستعداد وأهو عن أن يتكشف علمه إلا أن ولا قال  
وسألو الله من فضله أى سألو ما يليق بكم من بعض فضله وما يقرب بكم من فضله وبسوقه اليكم وحاصله  
أفعلوا ما يصلون به لرضوانه فالسؤال في قوله بما يليق بكم من بعض فضله وما يقرب بكم من فضله وبسوقه اليكم وحاصله  
ترك الخ) لا بد من تقدير مضاف إليه مفعول أو مفعول تقديره لكل إنسان وقبل لكل مال وقبل لكل  
قوم فقيه على هذا وجوه الأول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروث وهو الميت الذي قدره  
المصنف رحمه الله جعلنا موالى أى ورثنا مما ترك في ترك ضمير كل وخاتم الكلام ويتعلق بمما ترك بموالى  
لما قبله من معنى الورثة أو بفعل مقدر وموالى مفعول أول جعل بمعنى صير ولكل هو المفعول الثاني  
قدم على عامله ويرفع الوالدان على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل ومن الورثة فقال هم الوالدان  
والأقربون وهو معنى قول المصنف رحمه الله أنه استئناف والثاني أن التقدير لكل إنسان موروث  
جعلنا ورثنا مما ترك ذلك الإنسان الموروث ثم بين الإنسان بقوله الوالدان كأنه قيل ومن هذا الإنسان  
الموروث فقيل الوالدان والأقربون وأعرابه كما قبله وانما الفرق بينهما أن الوالدان والأقربون في الأول  
ورثون وفي الثاني موروثون وعليهما فالقلام جملتان ولا ضمير محذوف في جملة أو موالى مفعول أول ولكل  
ثان وهذا الميزان المذكور المصنف رحمه الله والثالث أن التقدير ولكل إنسان وارث مما ترك الوالدان والأقربون  
جعلنا موالى أى موروثين فالولى الموروث ويرفع الوالدان بترك وما جمع من الجار والمجرور وصفة  
ما أضيف إليه كل والقلام جملة واحدة وهو بعيد وهذا الميزان المذكور المصنف رحمه الله والرابع أن التقدير  
ولكل قوم فالمنعى ولكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم فلكل خبر نصيب المقدر  
مؤخر وجعلناهم مفعول قوم والعائد الضمير المحذوف الذى هو مفعول جعل وموالى أمثان أو حال  
ومما ترك مفعول المبتدأ المحذوف السابق صفته كصفة المضاف إليه وحذف العائد منها ونظيره لكل  
خلق الله إنسانا من رزق الله أى لكل واحد خلقه الله إنسانا نصيب من رزق الله وهو الوجه الأخير  
في كلام المصنف رحمه الله والخامس تقدير لكل مال أى لكل مال أو تركه مما ترك الوالدان والأقربون  
جعلنا موالى أى ورثنا ما يولونه ويحوزونه ولكل متعلق بجعل ومما ترك مفعول كل وإليه أشار المصنف بقوله  
بيان الخ والوالدان فاعل ترك فهو كلام واحد قبل وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عاملة  
في الموصوف نحو بكل رجل مررت غمى وفي جوارزه نظر وردبائه جائز كافي قوله تعالى قل أغفر الله أقتل  
وليسا فاطر السموات والأرض فظاهر صفة الله وقد فصل بينهما ما تأخذ العامل في غير هذا أولى وإليه  
يشير قوله مع الفصل الخ وما قيل إن العامل لم يتخلل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف  
أدنى المفعول التآخر عن عامله وحينئذ يكون الموصوف مفعولا بصفة فكيف يستغنى عنه بما

ونحن ما قدر له بكسب بطالة وتضييع خطه  
ونحن ما قدر له بغير كسب ضائع ومحال  
(الرجال نصيب علماء) بيان لذلك أى لكل من  
النصيب علماء الكسب الرجال والنساء فضل ونصيب بسبب  
ما أكسب ومن أجله فاطمنا بالفضل من الله  
تعالى بالعمل لا بالجد والتقى كما قال عليه  
الصلاة والسلام ليس الايمان بالتقى وقيل  
المراد نصيب الميراث وتفضيل الورثة بعضهم  
على بعض فيه وجعل ما قسم لكل منهم  
على حيب ما عرف من حله الموجبة للزيادة  
والنقص كالمكتسبة (وسألو الله من  
فضله) أى لا تمنوا ما للناس وسألو الله من  
من خزانته التى لا تنفذ وهو يدل على أن  
المنهى هو الحسد ولا تمنوا وسألو الله من  
فضله بما يقربه وبسوقه اليكم وقرأ ابن كثير  
والكشاف وسألو الله من فضله وسألوهم  
فصل الذين وشبهه إذا كان أمرا واجبا به  
وقيل السين واو وافاء بغيره من حوزة في الوقف  
على أصله والباقيون بالهمز (إن الله كان  
بكل شئ عليم) فهو يعلم ما يستحقه كل إنسان  
في فضل عن علم وتبيين روى أن أم سلمة قالت  
يا رسول الله بغز والرجال ولا تغزو وإنما  
لنصف الميراث لبقينا كالأقارب (ولكنه  
جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون)  
أى ولكل تركه جعلنا موالى ما تركه  
ويحوزونها ومما ترك بيان لكل مع الفصل  
بالعامل أول لكل ميت جعلنا ورثنا مما ترك

والادس أن يكون لكل مال مفعولا ثانيا لجعل وهو الى مفعول أول والاعراب كما مر هذا زبدة ما في  
 الآية وقد ارضى المصنف رحمه الله بعضهما وترك بعضهما وما ذكرناه انضح كلامه (قوله على أن من  
 صلة موالى الخ) قيل المولى يشبه أن يكون في الأصل اسم مكان لصفه لتكون من صلة له وأجيب  
 بأن ذلك تضمنه معنى الفعل كما أشار إليه بقوله لأنهم في معنى الوراث والمصنف غرقه لأنهم بقوله لأنه  
 له حقيقة وأيضا من المورثين من لا مولى له بل له مولى واحد وأجيب بأنه بحسب التوزيع الجنسي يعنى  
 لكل الآحاد شيئا من جنس المولى قل أو أكثر يعنى أن من لا وراث له يجوز المال مولاه انتهى وقوله في  
 المولى أنه ليس صفة مخالفة لكلام الراغب فإنه قال أنه يعنى الفاعل والمفعول أى المولى والمولى  
 لكن وزن مفعول في الصفة أنكره قوم وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أنه نادر فاما أن يجعل من النادر  
 أو مما يعبر عن الصفة فيه باسم المكان مجازا لتكنها وقرأه في موصوفها ويمكن أن يجعل في المفعول كناية  
 كما يقال المجلس السامى فتأمل (قوله وفيه خروج الاولاد الخ) فإن الاولاد لا يدخلون في الاقارب  
 عموما ولا قيل أنه بعناء القوي فيدخلون لكنه يتناول جند الوالدين أيضا أو ذكر الوالدين لشرفهم  
 والاهتمام بشأنهم وترك ما عداهم اعتمادا على تفصيل آية الموارث وظهور أمرهم وقوله ولكل قوم الخ  
 مر أنه خبر مقدم والمبتدأ مقدم مؤخر قامت صفة مقامه وهى مما ترك وأورد عليه أن فيه جعل الجار  
 والمجرور مبتدأ بقدر الموصوف وأن لكل قوم من المولى جميع ما ترك الوالدان والاقربون لانصيا وانما  
 النصيب لكل فرد وأجيب بأنه ثابت مع قلته كقوله وما لنا الا له مقام معلوم ومنادون ذلك وانما  
 يستحقه القوم بعض التركة لتقدم التجهيز والدين والوصية وأما محل من على البيان المحذوف فيعيد جدا  
 (اقول) فيه خلل من وجهين الأول أن ما ذكره لاشاهدة فيه لأنهم ذكروا في متون النصوص أن الصفة اذا  
 كانت جملة أو ظرفا فقام مقام موصوفها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرورين وفى والام تقم  
 مقامه الا في شعر كذا في التسهيل وغيره وما ذكره داخل فيه والآية ليست كذلك الثاني انه ليس المراد  
 بقيامها مقامه أن تكون مبتدأ حقيقة بل المبتدأ محذوف وهذا يانه فلا وجه لاستبعاده ثم ما ذكره  
 وان كان مشهورا ليس بمسلم فان ابن مالك رحمه الله صرح بخلافه في التوضيح في حديث الاسرار فجعل  
 الموصوف محذوف وفى السعة بدون ذلك الشرط فالحق أنه أغلبي لا كفى قاعرفه (قوله مولى المولى الا كان  
 الحليف يورث السدس الخ) كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دى دمك وهدى هدمك وثارى ثارك  
 وحربى حربك وسلى سلكك وتزنى وأرتك وتطلب بى وأطلب بك وتعدل عني وأعدل عنك فيكون للحليف  
 السدس وقوله فتسخ الخ قال التحرير فيه نظر لانه لا دلالة فيه على نفي اوث الحليف لاسيما والقائلون به  
 انما يورثونه عند عدم العصابات وأولى الارحام ومذهب أبى حنيفة رحمه الله في مولى المولى الا وشروطه  
 مبسوط في محله والايان هنا جمع يعنى البهائم لوضعهم الايدي في اليهود أو يعنى القسم  
 وكون العقد هنا عقد النكاح خلاف الظاهر اذ لم يعهد فيه اصابته الى اليمين والخطاب حينئذ للاولياء  
 (قوله وهو مبتدأ الخ) فيه وجوه الاول أنه مبتدأ أو جملة فاقوم خبره والقائه زائدة والثاني أنه  
 منصوب على الاشتغال قيل وينبغي أن يكون مختارا للتاليق الطلب خبر الكتم لم يختاروه لان مثله  
 قلما يقع في غير الاختصاص وهو غير مناسب هنا ورد بأن زيدا ضربته ان قد مر مؤخرأ فاذا الاختصاص  
 وان قد مر مقدا فلا يفيد ولا خفا أن الظاهر قد مره مقدا فلا يلزم الاختصاص الذى ذكره والثالث  
 أنه مرفوع عطفا على الوالدان فان أريد بالوالدين أنهم موروثون عاد الضمير من فاقوم على مولى وان  
 أريد أنهم وارثون جازعده على مولى وعلى الوالدين وما عطف عليهم قالوا وبضعه شهرة الوقت على  
 الاقربون دون ايمانكم وأما جعله منصوبا عطفا على مولى فتكاف وتترك تفسير المعاقدة بالتبني الذى ذكره  
 في الكشف لانه لا يوافق المذهب (قوله جملة مسببة الخ) مسببة بصيغة المفعول والتأكيدها الحاصل  
 من السبب والمسبب المتلازمين لا يشق العطف بالقاء ومفعول عقدت محذوف على جميع القراءات وانما

على أن من صلة مولى لانه في معنى الوارث  
 وفي ترك ضمير كل والوالدان والاقربون  
 استئناف مفسر للمولى وفيه خروج الاولاد  
 فان الاقربون لا يتناولهم كما لا يتناول الوالدين  
 أو لكل قوم جعلناهم مولى خط مما ترك  
 الوالدان والاقربون على أن جعلنا مولى  
 صفة كل والراجع اليه محذوف على هذا  
 فالجمله من مبتدأ وخبر (والذين عاقدت  
 ايمانكم) مولى المولى الا كان الحليف يورث  
 السدس من مال طيفه فتسخ بقوله وأولوا  
 الارحام بعضهم أولى ببعض وعن أبى حنيفة  
 رضى الله تعالى عنه لو أسلم رجل على يد  
 رجل وتعاقدا على أن يتعاقدا لتيه وارثا صح  
 وورث أو الزوج على أن العقد عقد النكاح  
 وهو مبتدأ ضمن معنى الشرط وخبره (فاقومهم  
 نصيبهم) أو منصوب بضمير يفسره ما بعده  
 كقولك زيدا فاضربه أو معطوف على الوالدان  
 وقوله فاقومهم جملة مسببة عن الجملة المتقدمة  
 مؤكدة لها والضمير للمولى وقرأ الكوفيون  
 عقدت بمعنى عقدت عهدهم ايمانكم فحذف  
 اليهود وأقيم الضمير المضاف اليه مقامه  
 ثم حذف كما حذف في القراءة الاخرى

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع نصيبهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك بأمرين وهي وكسبي فقال (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكل العقل وحسن التدبير ومزيد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضايا مهماتها التي من الامور ولا وجه له والتصيب أي كونه عصبته بنفسه والاستبداد بالقرار والاستقلال بالطلاق وهو ظاهر (قوله في نكاحهن كلامه الخ) خصه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع محابي معروف رضى الله عنه أحد ثقات الانصار وقصته هذه أخرجها أبو داود وغيره في حديث مرسل قبل وأمره باقتصاص زوجته كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزير بمرأته ليكون أدفع له والافلا خلاف في أنه لاقتصاص فيما لا يضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الاحاديث حتى عقد المحدثون له بابا الا أنه مشكل لان المذاهب الاربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب أحمد وقول السعدان باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزير فيه أن اجتهاده اذا لم يتغير حكمه لا يسوغ مخالفتة لاسيما وقد عمل به من بعده كعمر بكافة ابن الجوزي في مناقبه فاذعاه عدم الخلاف فيه مشكل جدا ونشرت المرأة ونصت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على ان الرجل تعزير زوجته وتأديبها ومعنى قاتلات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لما وجب الغيب الخ) موجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن يحافظ عليه (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالك ونفسها ورواه الحاكم ما لها والمراد ماله كما تفسره الرواية الاخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرفه فيه وفيه إشارة الى أنه ينبغي أن يحفظه كما تحفظ مالها ولا حاجة الى ما قيل أن أكرار الروايات ماله فلفظ رواية الحاكم تحريف فان الراوي واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقصة والمنافرة والطاعة المذكورة ولذا قيل ان هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله يحفظ الله اياهن الخ) معنى قوله بالامر على حفظ الغيب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مصدرية على هذا وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بحفظ الله بالنصب الخ) لا بد من تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لان ذاته تعالى لا يحفظها أحد وما موصولة أو موصوفة ومنع المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدرية لخلو حفظ حينئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما حفظن الله وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضمير امفردا عاذا على جمع الاثبات لانهن في معنى الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودى بدين ولا يخفى ما فيه من تكلف الافراد وشذوذ ترك التأنيث فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فنعته بناء على أنه لا يليق بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا لحفظ اذا أسد للامر اسناده مجازي لاسيما وعلى حفظ الله اياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعود على المحافظة والحسنة الحفظ مجاز عن سببه وجمع السلامة هنا للكثرة أما المعرف فظاهر وأما المنكر فلا نه حمل عليه فلا بد من مطابقته في الكثرة فاذا قلت الرجال فاعنون لزم كون قائمين للكثرة لان كل واحد منهم قائم وهذه فائدة حسنة أفادها في الدرر المصون وقوله من التشر يسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الاباء عن الطاعة وظاهره ترتبه على خوف الشوز وان

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع نصيبهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك بأمرين وهي وكسبي فقال (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكل العقل وحسن التدبير ومزيد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضايا مهماتها التي من الامور ولا وجه له والتصيب أي كونه عصبته بنفسه والاستبداد بالقرار والاستقلال بالطلاق وهو ظاهر (قوله في نكاحهن كلامه الخ) خصه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع محابي معروف رضى الله عنه أحد ثقات الانصار وقصته هذه أخرجها أبو داود وغيره في حديث مرسل قبل وأمره باقتصاص زوجته كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزير بمرأته ليكون أدفع له والافلا خلاف في أنه لاقتصاص فيما لا يضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الاحاديث حتى عقد المحدثون له بابا الا أنه مشكل لان المذاهب الاربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب أحمد وقول السعدان باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزير فيه أن اجتهاده اذا لم يتغير حكمه لا يسوغ مخالفتة لاسيما وقد عمل به من بعده كعمر بكافة ابن الجوزي في مناقبه فاذعاه عدم الخلاف فيه مشكل جدا ونشرت المرأة ونصت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على ان الرجل تعزير زوجته وتأديبها ومعنى قاتلات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لما وجب الغيب الخ) موجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن يحافظ عليه (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالك ونفسها ورواه الحاكم ما لها والمراد ماله كما تفسره الرواية الاخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرفه فيه وفيه إشارة الى أنه ينبغي أن يحفظه كما تحفظ مالها ولا حاجة الى ما قيل أن أكرار الروايات ماله فلفظ رواية الحاكم تحريف فان الراوي واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقصة والمنافرة والطاعة المذكورة ولذا قيل ان هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله يحفظ الله اياهن الخ) معنى قوله بالامر على حفظ الغيب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مصدرية على هذا وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بحفظ الله بالنصب الخ) لا بد من تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لان ذاته تعالى لا يحفظها أحد وما موصولة أو موصوفة ومنع المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدرية لخلو حفظ حينئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما حفظن الله وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضمير امفردا عاذا على جمع الاثبات لانهن في معنى الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودى بدين ولا يخفى ما فيه من تكلف الافراد وشذوذ ترك التأنيث فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فنعته بناء على أنه لا يليق بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا لحفظ اذا أسد للامر اسناده مجازي لاسيما وعلى حفظ الله اياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعود على المحافظة والحسنة الحفظ مجاز عن سببه وجمع السلامة هنا للكثرة أما المعرف فظاهر وأما المنكر فلا نه حمل عليه فلا بد من مطابقته في الكثرة فاذا قلت الرجال فاعنون لزم كون قائمين للكثرة لان كل واحد منهم قائم وهذه فائدة حسنة أفادها في الدرر المصون وقوله من التشر يسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الاباء عن الطاعة وظاهره ترتبه على خوف الشوز وان

لم يقع والاقبل نشرن ولذا فسر في التفسير تخافون بمعنى تعلمون لأن الخوف يراد به هذا المعنى وقيل المراد  
تخافون دوام نشوزهن أو أقصى مراتبه كالقرار منه في المراقدة وقيل أن في الكلام مقدرا أو أصله واللاق  
تخافون نشوزهن ونشرن وقول القراء أنه بمعنى الظن مردود (قوله في المراقدة فلا تدخلوهن تحت  
اللعف الخ) اللعف بضمين جمع لحاف وهو دثار النوم قيل إن ما عدا التفسير الثاني لا نساذه العبارة  
فإنه اتدل على الهجران مع كونهما في المضاجع فلو كانت العبارة عن المضاجع لصح تفسيره فلا بد من حمله  
على الثاني أو على الأمر بأن يوليها ظهوره في المنجوع وكذا حمله على المبات ودفعه بأنه جال عن الفاعل ولا  
يحتج أن في قيل أنه لا يبيح فاعلم في هجره من بسبب المضاجع أي تخلفهن عن المضاجعة كذا قال  
أبو البقاء وقيل أنه الظرفية وهجره بمعنى اتركوا والمضاجع بمعنى مضاجعهم أي اتركوهن  
منفردات في مضاجعهم وعليه فلا بد من ذكر رأسا ولا حاجة لجوابه وكان المراد بالمبات أخص من  
المضاجع والمراقدة وهو هجره من محل مبيتين من البيت والافلا فرق بينهما وبين ما قدسه والمبرح  
الشديد والشائن الذي فيه شين وعيب كقص وجراحة وكسر عضو وما يقرب منه فالشائن بمجته ونون  
كذا في النسخ وكونه برأي هو زعمي شديد غليظ أطلقه تحريفا (قوله والامور الثلاثة مرتبة الخ)  
الترتيب مأخوذ من السياق والقرينة العقلية لأنها تنصح ثم تهجر ثم تضرب اذ لو عكس استغنى عما  
قبله والا فالاول اتدل على ترتيب وكذا الفاء في فاعلموهن لا دلالة لها على غير ترتيب المجموع دون غيره  
كما قيل وفي الكشف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجوبة مختلفة في الشدة والضعف مرتبة  
على أمر مدرج فأنما النص هو الدال على هذا الترتيب (قوله والمعنى فأزيلوا عنهن التعرض الخ)  
بني عن معنى ظلم فهو لازم وسبيل منسوب على نزع الخافض وأصله بسبيل أي لا تطلوهن بطريق من  
الطرق بالتوبيخ اللساني والاذى الفعلي وغيره أو بمعنى طلب فهو متعد وسبيل مفعوله أي لا تطلبوا سبيلا  
وطريقا إلى التعدي عليهن والجار والمجرور متعلق بتبغوا أو صفة سبيل أقدم عليه فصار حالا والمعنى  
على كل حال لا تعرضوا لهن بما يؤولن وقوله التائب من الذنب الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني  
والدلي عن أنس وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله فأحذروه فإنه أقدر عليكم الخ) أي المراد  
بوصفه تعالى بالعظمة والعلو ما يلزمه من تمام القدرة وارتباطه بما قبله أن المراد منه أن قدرته عليكم  
أعظم من قدر تكلم على من تحت أيديكم منهن فينبغي الخوف منه وأن لا يبيح أحد أو أنه مع القدرة  
التامة يعفو وأنتم أحق بذلك أو أنه قادر على الانتقام منكم غير راض بظلم أحد (قوله خلافا بين المرأة  
وزوجها الخ) الشقاق الخالفة والمنافرة لأن كلامهما يكون في شق وجانب غير شق الآخر أو هو من شق  
العصا بمعنى العداوة وخبر بينهما الزوجين لأنهما وان لم يجردا كرها صريحاً فسد جرى ضمنا لدلالة  
النشوز الذي هو عصيان المرأة وزوجها والرجال والنساء عليهم ما (قوله وإضافة الشقاق إلى الطرف الخ)  
لما كانت بين من الظرف المكانية التي يقل تصرفها وإضافة الهاء تقتضي خلافا وجه بأنه  
للملابسة بين الطرف ومطروفة منزل منزلة الفاعل أو المفعول وشبه بأحدهما فعمل معاملة  
في الإضافة إليه وأصله شقاقا بينهما أي أن يخالف أحدهما الآخر فأقيم البين مقام واحد منهما فالنسبة  
الاستندية أو الإضافية مجازية ولم يلتفتوا إلى كون الوصول غير ظرف بمعنى المعاشرة ولا إلى كون  
الإضافة بمعنى في لضعفهما والخوف هنا كالذي في تخافون نشوزهن وقدمتم (قوله فابعثوا أيها الحكماء  
الخ) الحكماء لا يخلون من أن يكونوا وكيلين مطلقاً أو وكيلين في الصلح أو شاهدين فإن كانوا وكيلين في الجمع  
والتفريق فلهما ذلك والاف هو مخالف للكتاب والسنة وما نقل عن علي رضي الله تعالى عنه في ذلك مؤول  
وكذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال ابن العربي المالكي في الأحكام أنهما قاضيان لا وكيلان فإن الحكم  
اسم في الشرع له وقال الحسن شاهدان قال علماء أن كانت الاسماء من الزوج فرقا بينهما وإن كانت  
منها فرقا على بعض ما صدقها وقوله وسطا بمعنى عدل والقول بالتحكيم هو الصحيح عندنا كما بين

(فهذه من واهجروهن في المضاجع)  
في المراقدة فلا تدخلوهن تحت اللعف أو  
لا تباشروهن فيكون كناية عن الجماع  
وقيل المضاجع المبات أي لا تباشرهن  
(واضربوهن) يعني ضربا غير مبرح ولا  
شائن والامور الثلاثة مرتبة ينبغي أن  
يترج فيها (فإن أظنتمكم فلا تبغوا  
عليهن سبيلا) بالتوبيخ والإيذاء والمعنى  
فأزيلوا عنهن التعرض واجعلوا ما كان  
منهن كأن لم يكن فإن التائب من الذنب  
كأن لا ذنب له (إن الله كان عليا كبيرا)  
فاحذروه فإنه أقدر عليكم منكم على من تحت  
أيديكم أو أنه على علو شأنه يتجاوز عن  
سما تكلم ويتوب عليكم فأنتم أحق بالعفو  
عن أزواجكم أو أنه يتعالى ويتكبر أن يظلم  
أحدا أو ينقص حقه (وان خفتن شقاق  
بينهما) خلافا بين المرأة وزوجها أو  
وان لم يجردا كرها ما جرى عليه ما  
وإضافة الشقاق إلى الطرف أملا لاجرائه  
يجري المفعول به كقوله  
باسارق اللبنة أو الفاعل كقوله هم يمارك  
صائم (فابعثوا حكما من أهله وحكما من  
أهلها) فابعثوا أيها الحكماء حتى اشتبه عليكم  
حالهم بالتبيين الأمر



أو اصلاح ذات البين رجلا وسطا يصلح للحكومة والاصلاح من أهله وآخر من أهلها فان الاتقارب أعرف بيوطن الاحوال وأطلب للاصلاح وهذا على وجه الاستحباب فلو نصبنا من الجانب جاز وقيل الخطاب للزواج والزوجات واستدل به (١٢٥) على جواز التكليف والاطهر أن النصب لاصلاح ذات

البين أو لتبيين الامر ولا يلبان الجمع والتفريق إلا بأذن الزوجين وقال مالك ما لك لهما أن يضا لهما ان وجد الصلاح فيه (ان يريد الاصلاح يوفق الله بينهما) الضمير الاول للحكمين والثاني للزوجة وللزوجين أي ان قصد الاصلاح أوقع الله بحسن سمعهما الموافقة بين الزوجين وقيل كازمه للحكمين أي ان قصد الاصلاح يوفق الله بينهما المتفق كلفهما ويحصل مقصودهما وقيل للزوجين أي ان أراد الاصلاح وزوال الشقاق أوقع الله بينهما الالفه والوفاق وفيه تنبيه على أن من أصلح نيته فيما يتخبره أصلح الله مبتغاه (ان الله كان عليما خبيراً) بالظواهر والبواطن فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) صمناً أو غيره أو شيئاً من الاشراك جليلاً أو خفياً (وبالوالدين احساناً) واحسنواهما احساناً (وبذي القربى وبصاحب القرابة) (واليتامى والمساكين والجوارى القربى) الذي قرب جواره وقيل الذي له مع الجوار قرب واتصال بنسب أو دين وقرى بالنصب على الاختصاص تعظيماً لحفظه (والجوار الخنثى) البعيد أو الذي لا قرابة له وعنه عليه الصلاة والسلام الجواران ثلاثة بخار له ثلاث حقوق حتى الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار له حقان حق الجوار وحق الاسلام وجار له حق واحد حق الجوار وهو المشرك من أهل الكتاب (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كنعلم ونصرف وصناعة وسفر فانه صاحب وحمل بجانبك وقيل المرأة (وابن السبيل) المسافر أو الضيف (وما ملكت أيمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالاً) متكبراً يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه ولا يلتفت اليهم (خوفاً) يتناخروا عليهم (الذين يخشون ويأمرون الناس بالعدل) بدل من قوله من كان أو نصب على الذم أو رفع عليه أي هم الذين أو مبتدأ خبره محذوف تقديره الذين يخشون

في الفروع وذات البين العداوة وقوله يضا لهما كاتاهما المباشرين قال يضا لهما والافان ظاهر تخالفاً وفي نسخة يضا لهما بالفاء وهو من تحريف النسخ وان تكلف تعصمها ووجد الصلاح بالجهول وفي نسخة وجد اثنى معلوم (قوله الضمير الاول للحكمين الخ) محصل الاحتمالات في ضميرى التفتية أربعة عودهما للحكمين أو للزوجين أو الاول للحكمين والثاني للزوجين وعكسه ذكر منها ثلاثة وترك الرابع وجوزة الامام وهو أن يكون ضمير يري للزوجين وضمير بينهما الحكمين أي ان يرد الزوجان اصلاحاً يوفق الله بين الحكمين حتى يعملوا بالاصلاح ويخبروا بمعنى يقصده ويستغاه مطلوبه وقوله بالظواهر والبواطن ليس نشر اوله ما وقع عليه ما قرع للالتزام وقيل انه لف ونشر مرتب فأورد عليه أن الاولى ان العليم هو العليم بالظاهر والباطن والخبير هو العالم بيوطن الامور كما تسمو به ولذا أكد خلفائه وفيه نظر (قوله صمناً وغيره الخ) يعني أن شيئاً هنا مفعول به أو مصدر ووجه تعقيب هذه الآية لما قبلها بين فانه لما أرشد الى معاملة الزوجين فتم بيان جميع المعاملات قدم الامر بالعبادة وتقي الشرك لانه لا يعتقد هذه الامور الا بعد ذلك (قوله واحسنواهما احساناً الخ) ظاهره أن الجوار والجور مرتبطان بالفعل المقدر فلا يكون مقدماً من تأخير ويجوز تعلقه بالمصدر فتقدمه للاهتمام وهذا بيان للمعنى وأحسن بتمتد بالى والام والباء قال تعالى احسن بي اذا أخرجني من السجن وقيل انه مضمن معنى لطف وفسر القربى بالقرابة وأصلها مصدر بمعنى القرب وهو في المكان والزمان ويكون في النسب ويقال للخطوة قرابة قال تعالى الانها قرابة لهم وأعاد الباء هنا ولم يعدها في البقرة لان هذا توصية لهذه الامة فاعتنى به وأكد وذلك في بني اسرائيل والقربى الشاوية مكانية أو نسبية أبرزتها من أخوة الاسلام وقرئ بالنصب أي نصب الجوار وصفته على قطعه بمعنى أخص وليس هو الاختصاص الضمير من القربى في العطف في سورة البقرة ومن قال أي قرئ ذاك القربى فقد وهم لانه خلاف المنقول والجنب بضمين صفة كفاة مريح وقوله لا قرابة له أي حقيقة أو كسبية كاخوة الدين كما مر والحديث المذكور أخرجه البزار وابن سفيان في سنديهما وأبو نعيم في الحلية ولم يذكر الجوار القريب نسباً الغير المسلم قيل اشارة الى أن حق القرابة انما يعتبر مع الاسلام (قوله الرفيق في أمر حسن الخ) قدمه وأخره بنفسه بالمرأة لانه خلاف الظاهر ومختال من الخيلاء وهو التكبر والتبسم (قوله بدل من قوله من كان الخ) أي بدل كل من كل وفي التبسم هو صفة من لانه بمعنى الجمع وقيل عليه ان جعلت موصوفة فهي منكراً لا يصح أن توصف بالوصول وان جعلت موصولة فصحة وصف الموصولات لم تغير عليه وهذا عجيب منه فانه مذهب الزجاج وبعه كثير من النحاة قال الرضى لا يقع من الموصولات وصفها الا ما فيه أل كالذى وأما وقوع الموصول موصوفاً لم أعرف له مثلاً لا قطعياً بل قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن آمن اه وكذا ذكره في الضرر وجهه وقدم مثله (قوله تقديره الذين يخشون الخ) خبره المقدر قوله أحقاء بكل ملامة وأخره ليكون بعد تمام الصلاة وأحقاء جمع حقيق كاصدقاء جمع صديق ومنهم من قدره مبغضون وغيره مما يؤخذ من السياق ووقع في نسخة مقدما والنسخة الاولى هي الصحيحة وانما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب وقرئ الطيبي رحمه الله تعالى بين كونه خبراً ومبتدأ بأنه على الاول متصل بما قبله مفعولاً لان هذا من أحسن أوصافهم التي عرفوا بها وعلى الثاني هو متقطع جى به لبيان بعض أحواله والوجه الاول وفي الجمل أربع اغات فتح الباء والخاء وبها قرأ جزء والكسائي وضمها وقرأ الحسن وعيسى بن عمرو بفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ الجمهور (قوله وضع الظاهر فيه موضع المفعول الخ) تبع الزمخشري هنا في تفسير الكفار بعن كثر النعمة وجعله ذماً لهم بل كتمان نعمته وما آتاهم من فضل الغنى وفي الحديث اذا أنعم الله على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وبني عامل الرشيد قصر بجذاء قصره فتمت به عنده فقال الرجل يا أمير المؤمنين ان الكرم يسر ما يرى أثر نعمته فأحييت ان أسرك بالنظر الى آثار نعمتك فأعجبته كلامه

بما مضى وبه يأمر من الناس بالعدل به وقرأ جزء والكسائي ههنا وفي الحديد بالجل بفتح الحرفين وهي لغة أحقاء بكل ملامة (وأعند الكافرين عذاباً مهبطاً) وضع الظاهر فيه موضع الضمير أشعاراً بأن من هذا شأنه فهو كافراً نعمة الله سبحانه وتعالى

ومن كان كافر النعمة فله عذاب جهنم كما  
أهان النعمة بالضل والاختفاء والآية ترات  
في طائفة من اليهود كانوا يقولون للانصار  
تنجها لا تنفقوا أموالكم فانا نخشى  
عليكم الفقر وقيل في الذين كفوا صفة محمد  
صلى الله عليه وسلم (والذين ينفقون أموالهم  
رثاء الناس) عطف على الذين يضلون  
أو الكافرين وانما اشار بهم في الذم والوعيد  
لان البخل والسرف الذي هو الاتفاق لاعلى  
ما ينبغي من حيث انهما طرفا تفرط وافراط  
سواء في القبح واستحلاب الذم أو مبتدأ خبره  
محدوف مدلول عليه بقوله ومن يمكن  
الشيطان له قريننا (ولا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر) ليتحرروا بالاتفاق مرضيه ونوابه  
وهم مشرك كوكمة وقيل المنافقون (ومن  
مكن الشيطان له قريننا فاساقرنا) تنبيه على  
أن الشيطان قرينهم فغلبهم على ذلك وزينه  
لهم كقوله تعالى أن المبذرين كانوا اخوان  
الشياطين والمراد ابليس واعوانه الداخلة  
والخارجة ويجوز أن يكون وعيد الله -م بأن  
يقربهم الشيطان في النار (وماذا عليهم  
لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما  
رزقهم الله) أي وما الذي عليهم أو أي تبعة  
تحقيق بهم بسبب الايمان والاتفاق في سبيل  
الله وهو توبيخ لهم على الجهل بمكان المنفعة  
والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه  
وتحريض على الفكر لطلب الجواب لعله يؤدي  
بهم الى العلم بما فيه من القوائد الجليلة  
والعوائد الجلية وتنبيه على أن المدعى الى  
أمر لا ضرر فيه ينبغي أن يجيب اليه احتياطا  
فكيف اذا تضمن المنافع وانما قدم الايمان  
ههنا وآخره في الآية الاخرى لان القصد  
بذكره الى التحضيض ههنا والتعليل ثم  
(وكان الله بهم عليما) وعيد لهم (ان الله  
لا ينظم مثقال ذرة) لا ينقص من الاجر ولا  
يزيد في العقاب أصغر شئ كالذرة وهي النملة  
الصغيرة ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء  
والمنقال مفعول من التثقل

لانه أنسب بما قبله وما بعده من البخل اذ البخل وكتمان النعمة قوامان وأشار بما بعده الى جواز حله  
على ظاهره وهو ان كان ظاهرا بحسب اللفظ لا كنه بعيد عن السياق وقوله تنجها بمعنى تكلفا  
للتصح واطهار النفس في صورته وأما على ما بعده فقيل في وجه المناسبة انهم بخلوا بما عندهم من نعمة  
العلم وأمر وأتباعهم بذلك وهم بمنزلة الآخرين بذلك لعلمهم بتابعهم لهم وذكر ضمير التعظيم في اعتدنا  
أيضا للتوبيخ لان عذاب العظيم عظيم وغضب الخليم وخيم والمراد بنعمة الله الجنس فلا يقال الظاهر  
نعم الله وجعل البخل والاختفاء اهانة للنعمة لانه في الاكبر لحدوها وعدم الاعتماد بها أولاه يشبه  
الاهانة لانه فعل ما لا يليق بها أو ما بنعمة برك فحدث وكونه سائر في اليهود أخرجه ابن اسحق وابن  
جرير بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وكذا ما بعده أخرجه ابن أبي حاتم لكن سنده ضعيف  
(قوله لان البخل والسرف الخ) المراد بالسرف التبذير لانه في غير محله وقوله خبره محدوف الخ أي  
قرينهم الشيطان وليتحرروا أي يقصدوا بالخلاء المهملة (قوله تنبيه على أن الشيطان الخ) أي تنبيه على  
الخبر المقدّر كما تقدم وعدل عن الظاهر لتعنيه والمراد التنفير عن اتباعه قبل والمراد بأعوانه الداخلة  
قبيلته وبالخارجة الناس التابعون له أو الداخلة في الانسان قواء النفسانية وهواء والخارجة صفة  
الاشترار وقيل الاولى النفس والقوى الحيوانية والخارجة شياطين الانس والجن وساء بمعنى يفسد من  
أفعال الذم المحقة بالجمامة ولذا قرئت بالقاء ويحتمل أن تكون على بابها بتقدير قد كقوله ومن جاء  
بالسيفة فكبت وجوههم في النار (قوله أي وما الذي عليهم أو أي تبعة تحقيق بهم الخ) أشار الى  
وجهي ما ذم من كون ما استفهامية وذاعني الذي موصولة وكون المجموع كلمة استفهام بمعنى أي شئ  
والتبعة الوبال والضرر وقوله بسبب الايمان الخ اشارة الى أن جملة ما ذاعني جواب الشرط مسبب  
عنه لكونه بمنزلة في الدلالة عليه ولوقيل انها هنا بمعنى ان وقيل انها مصدرية وقيل انها جملة مستأنفة  
جوابها مقدر أي حصلت لهم السعادة ونحوه (قوله وهو توبيخ لهم على الجهل بمكان المنفعة الخ) أي  
بالمنفعة وموقعها يعني أن السؤال بحسب الظاهر عن الضرر المترتب على ذلك ومعلوم أنه لا ضرر فيه  
فالمقصود توبيخهم على اجتناب ما يتوقع كما يجتنب عما يضر كما يقال للعاق ماضرك لو كنت بارا وهو  
أسلوب بديع كقوله ما كان ضررك لو مننت وربما \* من الفقى وهو المقيظ المحقق

ولولا هذا لم يستقم لانه معلوم أن كل منفعة فيه فلامعنى للاستفهام بأنه أي ضرر فيه  
والضرر مستفاد من على ويؤدي بهم ضمن معنى يصل بهم والافهم معتد بنفسه ووجه التنبيه  
المذكور ظاهرا (قوله وانما قدم الايمان الخ) المراد بالآية الاخرى والذين ينفقون أموالهم رثاء  
الناس ولا يؤمنون بالله الخ والتحضيض بضادين معنيين الخ يفتى أن عدم الايمان مخذّر  
لتعليل ما قبله من وقوع مصارفهم في دنياهم في غير محلها كما أشار اليه فيما سبق بقوله ليتحرروا الخ  
ولو قيل لان المراد به الاسراف الذي هو عديل البخل فقدم لتلايفه بينهما على تقدير العطف لكان  
له وجه وهذا ذكر التحريض فينبغي أن يسد آفقه بالا هم فالاهم وتم بالفتح اسم اشارة وترسم  
بالهاء السكية أيضا وكون ذكره له للوعيد من تحقيقه (قوله لا ينقص من الاجر ولا يزيد الخ)  
الظلم كما قال الراغب في مفرداته عند أهل اللغة وضع الشئ في غير موضعه المقتض به اما نقصان  
أو زيادة أو تعديل عن وقته أو مكانه ه فن قال انه ليس معنى حقيقيا للظلم حتى يلزم عدم  
تحقق الظلم بوقوع أحدهما دون الآخر فالاولى أن يقال ان الظلم الضرب بما لا يستحقه فاذكر تفصيل له  
باراد أنواعه لم يصب ثم انه جعل في أدنى ما يكون من الظلم كناية عن اعطاء الاجر والثواب تمامه من  
غير نقصان وعن عدم زيادة في عقاب السيئة أدنى شئ فلاول أن ترك هذا الاعطاء والمنع ظلم لما صحت الكناية  
ويدل على القصد الى هذا قوله وان ترك حسنة الخ قال المحقق لا يفضل الظلم لمنافاته لما حكمه لا القدرة  
لان الظاهر من قولنا فلاول لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها أنه تركه باختياره

والقادر على الترتل قادر على الفعل والتمتع بترك الفعل الاختياري لا يكون الاحتمال يمكن فعله بخلاف  
غير الاختياري مثل لا تأخذ سنة ولا نوم فان التمتع بمنزله عنه وعدم انصافه به مبناه على ان مدلول  
الكلام الترتل لا عدم الانصاف وقد يقال ان الظلم أي وضع الشيء في غير موضعه ممكن في نفسه وقد رنه  
تشمل جميع الممكنات وتوجه منع امكان ظلمه كنومه وأما استحالة في الحكمة فلازم التيسار بالفعل  
على ما ينبغي وعلى أن يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالنسبة الى الغنى المطلق وعندنا أيضا  
أنه لا ينقص عن الاجر ولا يزيد في العقاب بناء على وعده المحتوم فان الظلم فيه متمنع لكونه نقصا  
منافيا للالوهية وكما الغنى وبهذا الاعتبار يصح ان يسمى ظلما وان كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى  
لأنه المالك على الاطلاق فاحفظه فانه مهم ونزل عليه ما يقع من المصنف من أنه لا بد من ثواب  
المطيع وعقاب غيره وأنه ليس مبنيا على الاعتزال والاصل وارتباطه لما فيه من تحقيق الجزاء بما قبله من  
الحث على الايمان والانصاف ظاهر (قوله وفي ذكره اجماع الخ) يعني لم يقل مقدار ذرة ونحوه للاشارة  
بما يفهم منه الثقل الذي يعبر به عن الكثير والظلم كقوله تعالى وأما من ثقلت موازينه الى أنه وان كان  
حقيرا فهو باعتبار جزائه عظيم ولا ذرته على أخذه من الثقل (قوله وأنت الضمير لتأنيث الخبر الخ)  
في تأنيثه وجوه فقيل تأويل المقال بالزنة وقيل لان المضاف قد يكسب التأنيث من المضاف اليه اذا  
كان جزاءه نحو كما شرقت صدر القنطرة من الدم \* أو من صفته نحو لا تتفتح نفسا ايمان في قراءة ومقدار  
الشيء صفة له أو هو لتأنيث الخبر أو الضمير عائدا على المضاف اليه فان قلت تأنيث الخبر انما يكون لمطابقة  
تأنيث المبتدأ فلو كان تأنيث المبتدأ لازم الدور قلت انما اذا كان مقصودا وصفية والحسنة غلبت  
عليها الاسمية فألحقت بالجوامد التي لا تراعى فيها المطابقة نحو الكلام هو الجملة (قوله وحذف  
النون من غير قياس الخ) وجه الشبهة غنتها وسكونها وكونها من حروف الزوائد وكثرة دورها جازيها  
على خلاف القياس بشرطه وفيه مخالفة له أخرى وهو عدم عود الواو والمحدوفة للاتقاء الساكنين  
بعد حذفها (قوله يضاعف ثوابها الخ) مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين مما  
لا يعمل وما في الحديث من أن عمرة الصدقة يربها الرحمن حتى نصير مثل الجبل يحول على هذا القطع بأنها  
أكلت واحتمال إعادة المعدوم بعيد وكذا كتابة ثوابها مضاعفا ومضاعفة الثواب بحسب المقدار  
كما اختاره الامام وقيل بحسب المدة لان الثواب منفعة دائمة وهو من أوصافه الذاتية فيتحقق في كل  
ثواب البتة ويحسن عطف التفضل عليه بقوله ويؤت من لذه أجر اعطيا وهو المضاعفة بحسب المقدار  
ولذا فسر الثواب بالمضاعفة الخاصة الدائمة للتبعية على هذا وفيه بحث (قوله وكلاهما بمعنى) هذا هو  
المختار عند أهل اللغة والقارسي وقال أبو عبيدة ضاعف يقتضي مرارا كثيرة وضعف يقتضي  
مرتين ورد بأنه عكس اللغة لان المضاعفة تقتضي زيادة المثل فاذا شددت البنية على التكثير فيقتضي  
ذلك تكرير المضاعفة وقد مر في تفصيل (قوله ويعط صاحبها من عنده الخ) اشارة الى أن لذن بمعنى  
عندها وان فرق بينهما بأن أقوى في الدلالة على القرب ولذا لا يقال لذي مال الا وهو حاضر بخلاف  
عند وتقول هذا القول عندى صواب ولا تقول لذي ولذي كما قاله الزجاج رحمه الله تعالى وفيه نظر  
لانه شاع استعمال لذن في غير المكان كقوله من لذننا لم يحصل نفسه يره ان الاجر محجاز  
عن التفضل لانه قال يضاعفها والمضاعفة هي الاجر فوجب حمل هذا على معنى زائد على الاجر وهو  
التفضل ولذا قرن معه من لذه وهذا القول يقتضي تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل وتسميته  
بالاجر تسمية له باسم مجاوره وقيل عليه انه تعسف انما يصار اليه اذا قدر مضاف أي يضاعف ثوابها وأما  
اذا جعلت الحسنة نفسها مضاعفة كما صرح به في الاحاديث وترك الاجر على ظاهره ليعلم أن الاجر  
تفضل منه وأنه من لذه لا باستحقاق العمل كما هو مذهب أهل الحق فأى حاجة لنا الى ارتكاب هذه  
التهسفات والعجب من القاضي وماحب التقريب والاقتصاف كيف لم يبينوا عليه ولم يتبينوا وهو

وفي ذكره اجماع الى أنه وان صغر قدره عظيم  
جزاؤه (وان ذلك حسنة) وان يكن منقال  
الذرة حسنة وأنت الضمير لتأنيث الخبر  
أولا ضافة المضاف الى مؤنث وحذف النون  
من غير قياس تشبيها بحروف العلة وقرأ ابن  
كثير ونافع حسنة بالرفع على كان التامة  
(يضاعفها) يضاعف ثوابها وقرأ ابن كثير  
وابن عامر ويعطوب يضاعفها وكلاهما بمعنى  
(ويؤت من لذه) ويعطى صاحبها من عنده على  
سبيل التفضل زائدا على ما وعد في مقابلة  
العمل (أجر اعطيا) عطاها جزيلًا وانما اسماء  
أجر لانه تابع للاجر من يد عليه



تسوى بهم الارض ولم يكذبوا (أقول) بل هو عطف على يود وقوله لانه الخ مما لا يفهم من الكشف  
أصلا وان جوزوا عطفه على تسوى أيضا وقوله ولا يقدر ان يمان للمعنى بأنهم لا يقدر ان على الكتمان  
أى عدم كتمانهم ناشئ من عدم قدرتهم لأنهم يقدر ان ولا يكتمون وليس مراده انه محتاج الى  
تأويله فقوله ههنا شئ ليس بشئ وقد جوز في الدر المنصور فيه ستة أوجه لان الواو اما الحال أو العطف  
وهو اما عطف على مفعول يود أى يودون نسوية الارض بهم وانتفاء كتمانهم ولو مصدريه في موضع  
مفعول يود لا شرطية ويكون حينئذ لا يكتمون عطف على مفعول يود المحذوف ويجوز أن يكون  
عطف على جملة يود فأخبر عنهم بالودادة وانهم لا يقدر ان على الكتمان ولو مصدريه أو شرطية جوابها  
محذوف ومفعول يود محذوف أيضا ولا يكتمون عطف على الجملة الشرطية وان كانت حالية فهي اما حال  
من ضمير بهم والعامل تسوى ويجوز في الواو وجهان أو من الذين كفروا والعامل يود (قوله لا تقوموا  
اليها وأنتم سكارى الخ) بمعنى أن المراد بقربها القيام لها والتلبس بها والمعنى لا تصلوا الكفن نهى عن  
القرب مبالغة وشمول السكر للنوم وسكر الخمر مخالف للجهور والمفسرين وسبب النزول وأنه خلاف  
الظاهر لما فيه من الجمع بين الحقيقة والجاز وأعموم الجواز واطلاق السكر على غير الخمر يستعمل مقيدا  
في الاغلب كسكر الموت وقيد به لم يبق له وهو كناية عن علم ما يصدر عنه من قول وفعل يمانا بالحد  
السكر وخصه لانه سبب النزول ولان القراءة مع أنها أعظم الاركان ومناجاة الرحمن الخلط فيها ربما  
أدى الى الكفر بخلاف الافعال وعبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صحابي معروف والمأدبة  
بفتح الدال وضعها الطعام الذى يدعى اليه وأدب القوم بأدبهم دعاهم اليه وغلوا بالناء المثلثة بمعنى سكروا  
وقوله فقرأ أعبدا الخ أى يحذف لافى سورة الكافرون (قوله وقيل أراد بالصلاة مواضعها الخ) فهو  
مجاز من ذكر الحال وأراد المحل بقرينة قوله الا عابرى قانه يدل عليه بحسب الظاهر وجعل المنهى  
عنه السكر وافرط الشرب لا قربان الصلاة لان القيد مصب النفي والنهى ولانه مكف بالصلاة مأمور  
بها والنهى ينافية لكنه لا مانع عن النهى عنه السكران مع الامر المطلق الا أن مرجعه الى هذا  
والحاصل أنه مكاف بهما فى كل حال وزوال عقله بفعله لا يمنع تكليفه ولذا وقع طلاقه ونحوه ولو لم يكن  
مأمورا به لم تلزمه الاعادة اذا استغرق السكر وقتها وقد نص عليه الجصاص فى الاحكام وفصله فى  
قال لا دليل على ما ذكره غفل عن المسئلة (قوله والسكر من السكر الخ) السكر بفتح السين  
وسكون الكاف حبس الماء وبكسر السين نفس الموضع المسدود وقيل السكر بضم السين وسكون  
الكاف السد والحاجز كالجسر قال فإزالنا على السكر \* نداوى السكر بالسكر

والحاصل أن مادته تدل على الانسداد ومنه سكرت أعينهم أى انسدت (قوله سكارى بالفتح الخ) قراءة  
الجهور سكارى بضم وألف وهو جمع تكسير عند سيبويه واسم جمع عند غيره لانه ليس من أبنية الجمع  
والارجح الاول وقرأ الأعمش سكرى بضم السين على انه صفة كبرى وقع صفة لجماعة أى وأنتم جماعة  
سكرى كما حكى كسلى وكسلى وقرأ النخعي سكرى بالفتح وهو اما صفة مفردة صفة جماعة كما مر أو جمع  
تكسير بجر حى وانما جمع سكران عليه لما فيه من الافة الاحقة للعقل وقد تقدم الكلام عليه فى أسارى  
فى البقرة وقراءة سكارى بفتح السين جمع سكران كندمان ونداحى (قوله عطف على قوله وأنتم سكارى  
الخ) جعله عطف على الجملة الحالية مع الواو لا يلزم دخول واو الحال على الحال المفردة وأعاد لان  
كلامها ما مانع منها وفيه تأمل (٢) قال التحرير هذا حكم الاعراب وأما المعنى ففرق بين قولنا جاء القوم  
سكارى وجاءوا وهم سكارى اذ معنى الاول جاؤا كذلك والثانى جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات  
ذكره عبد القاهر يعنى بالاستئناف أنه مقرر فى نفسه مع قطع النظر عن ذى الحال وهو مع مقارنته  
له يشعر بتثوره فى نفسه ويجوز تقدمه واستمراره ولذا قال السبكي رحمه الله تعالى فى الاشياء لو  
قال لله على أن اعتكف صائما لا بد له من صوم يكون لاجل ذلك التضرع من غير سبب آخر فلا يجزئه

(١) يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة  
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
أى لا تقوموا اليها وأنتم سكارى من نحو  
نوم أو خمر حتى تتبها وتعلموا ما تقولون  
فى صلاتكم روى أن عبد الرحمن  
ابن عوف رضى الله تعالى عنه صنع مأدبة  
ودعاهم من الصحابة حين كانت الخمر  
مباحة فأكلوا وشربوا حتى غلوا وجاء وقت  
صلاة المغرب فتقدم أحدهم ليصلى بهم فقرأ  
أعبد ما تعبدون فزلات وقيل أراد بالصلاة  
مواضعها وهى المساجد وليس المراد منه  
منهى السكران عن قربان الصلاة وانما  
المراد النهى عن الافراط فى الشرب والسكر  
من السكر وهو السد وقرأ سكارى بالفتح  
وسكرى على أنه جمع كهالكى أو مفرد  
وسكرى وأنتم قوم سكرى وسكرى كبرى على  
أنها صفة الجماعة (ولاجنيا) عطف على  
قوله وأنتم سكارى اذا الجملة فى موضع نصب  
على الحال

(٢) قوله وفيه تأمل بها مش نسخة وجهه  
أن لا الأولى ناهية لا تدخل على الاسم  
لكن المراد اعادة النفي اه منه اه وبين النهى  
والنفي مشابهة فذكر أحدهما بعد الاول  
كعادته وله نظائر اه مضجعه



• (الفرق بين الحال مفردة وجمله) \*

والجنب الذي أصابه الجنابة يستوى فيه المذكور والمؤث والواحد والجمع لانه يجري مجرى المصدر (الاعبارى سبيل) متعلق بقوله ولا جنب الصلاة جنباً في عامة الاحوال أى ولا تقربوا الصلاة اذ لم يجد الماء الاحوال الا في السفر وذلك اذ لم يجد الماء ونيم وبشهادة تعقبه بذكر النيم أو صفة لقوله جنباً أى جنباً غير عابرى سبيل

الاعتكاف بصوم رمضان ولو قال وأنا صائم أجزاء فافهمه فانه فرق دقيق وانظر وجهه التفرقة بين الحالى هنا والسكينة فيه ووجهه أن الحال اذا كانت جملة دلت على المقارنة وأما تصافيه بضم ونه فافهمه يكون وقد لا يكون نحو جواز زيد وقد طلعت الشمس والحال المفردة صفة معنى فاذا قال الله على أن اعتكف وأنا صائم نذر مقارنته للصوم ولم ينذر صوماً فيصح في رمضان ولو قال صائماً نذر صومه فلا يصح فيه وهذه المسئلة تنقلها الاسنوى في التمهيد ولم يبين وجهها والتحرير ذكرها من غير نقل كل من بنات فكره ولم تر لاغتنائها كلاً ما عارفه فانه مما يعرض عليه بالنواجز (قوله والجنب الذي أصابه الجنابة الخ) بيان استواء المفرد المذكر وغيره فيه لتوجيه عطفه على الجمع وهى اللغة الفصيحة فيه وفيه لغة أخرى تجتمع وتنبه واجراؤه مجرى المصدر معاملة معاملة في ثبوت له للواحد وغيره لان من المصادر ما جاء على وزنه كالنكر والنذر لانه مصدر في الاصل بمعنى الجنابة وأصله من الجنب بمعنى البعد (قوله متعلق بقوله ولا جنب الخ) أى هو استثناء منه لانه ومما قبله وكونه استثناء من أعم الاحوال أى أحوال المخاطبين الجنبين ولهم أحوال جمة ما عدا حال السفر فمن راعى قربان الصلاة الا في حال السفر يعنى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أى وأنتم جنب على تقدير من التقادير وفي حال من الاحوال الا في حال السفر قال الزمخشري الاعبارى سبيل استثناء من عامة أحوال المخاطبين وانتصابه على الحال فان قلت كيف جمع بين هذه الحال والحال التى قبلها قلت كانه قيل لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة الا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهى حال السفر وعبروا السبيل عبارة عنه يعنى لاعتن المروى في المسجد كافي القول الآخر ثم قال ويجوز أن لا يكون حالاً ولكن صفة لقوله جنباً أى ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابرى سبيل أى جنباً مقيمين غير معذورين اهـ وقيل في تقرير كلامه ان السؤال للاستفسار عن كيفية جعلها من فعل واحد هما على سبيل الاستقلال والاجتماع وعلى تقدير الاجتماع كل منهما معتبر في الاخرى أم ذلك من جانب واحد وعلى الاخير ما ذكر وكيف هو وحاصل الجواب أنهم ما على الاجتماع واعتبار الثانية في الاولى أى لا تصلوا في حال الجنابة كاتين على حال من الاحوال الامسافرين والمراد في ما يقابل السفر ولا صحة للاستقلال مثل لا تصلوا جنباً ولا تصلوا الاعبارى سبيل وقوله ولكن صفة وبما يشعر بأنه استثناء مفرغ في موقع الصفة أى ولا جنباً موصوفاً بصفة الامسافر لكن قوله جنباً غير عابرى سبيل أى جنباً مقيمين يدل على أنه جعل الابعث في غير صفة جنباً لكونه جمعاً منكراً كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لكن مثل هذا انما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر هنا العموم النكرة بالنفي كما تقول ما بقيت رجالا الامسافرين والوجه أن يجعل مفرغاً ويكون قوله جنباً غير عابرى سبيل بياناً للمعنى لا تقديره للاعراب وقد يرجح الاول أى أنهم ما يعنى غير بأنه لا يفيد الحصر فلا يرد المرض اشكالاً بخلاف الثاني فانه يفيد حصر جواز صلاة الجنب في وصف كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم افادة الاول الحصر فان معناه لا تصلوا جنباً غير مسافرين والمرضى الجنب غير مسافر فيكون قوله وان كنتم مرضى تخصيص الحكم وتعميمه للعذر سواء كان حالاً أو صفة أو بمعنى غير وقوله غير معذورين صفة لمقيمين اما على سبيل التخصيص واما على سبيل البيان والقصد أن عابرى سبيل كناية عن مطلق المعذورين (أقول) معنى كلام العلامة أنه يجوز فيه وجهان أن يكون استثناء مفرغاً من حال متداخلة عامة أو من صفة للنكرة مقدرة لانه يجوز التقرير في الصفات ويحتمل الوجه الثاني أنه صفة والابعث غير الوجه الاول لا يحتمل غير التقرير لانه لو كان مستثنى من جنباً لانه بمعنى جنبين لقول مستثنى من ذوى الجنابة لانه عامة الاحوال وفي كلام الشارح المحقق اجمال محتمل وما ذكره من الشرط في التوضيف بالاذكر ابن الحاجب وقد خالفه فيه النجاة كما في الغنى (وههنا أمور ينبغي التنبيه لها) وهو أن الحصر يقتضى أنه لا يرخص فيه لغیر المسافر وليس كذلك وأنه على تقدير تأويله فساد الادعى الى العدول عن الظاهر بأن يقال الاعبارى سبيل أو مرضى فاقضى الماء يعنى حساً أو حلاً وأنه لم يقدم حتى

تفتش لواعلى الاستثناء هو الظاهر أما الاول فان المراد بغير عابري السبيل غير معذورين بهذر شرعي  
 اما بطريق الكفاية أو بآية النص ودلالته والذاعى الى عدم التصريح أنه أبلغ وأؤكد منه لما فيه من  
 الاجمال والتفصيل ومعرفة تفاضل العقول والافهام وان المراد أو لا يبان غير المعذورين والاستثناء  
 ايماء اليه وفيما بعده بيان حال المعذورين والمقصود هو صحة الصلاة جنبا ولا مدخل لقوله حتى تقتسوا  
 فيه ولذا أخر وانما ذكر تنبيهه على أن الجنابة انما ترتفع بالاعتسال ولولا ذلك كان ذكره لغوا وعما ذكر  
 علم كلام المصنف رحمه الله فتره على ما مر (قوله وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث) هذا مما وقع  
 فيه الخلاف عندنا وعندهم أيضا ووجه الدلالة كما قال الجصاص أنه سمى جنبا مع كونه متيمما ومن  
 لا يراه يقول لم يوصف الجنب بأنه متيمم وان كان يعلم ذلك من الآية المتصلة به فيجوز أن يكون وصفه  
 بالجنابة قبل التيمم فان محصل معنى الآية لا تقربوها جنبا حتى تقتسوا الا عابري سبيل فاقربوها ببلا  
 اعتسال بالتيمم لأن المعنى فاقربوها جنبا بلا اعتسال بالتيمم فالرفع وعدمه مسكوت عنه ثم استفيد كونه  
 رافعا من خارج وقيل هو من قوله حتى تقتسوا (قوله ومن فسر الصلاة الخ) على أنه مجازا وبقتدير  
 مضاف ورعا يرشحه أنه قيل لا تقربوا مع أن لا تصلوا أخسر لأن حقيقة القرب والبعدي المكان وليس  
 من استعمال لفظ الصلاة في حقيقةه ومجازه والموجب للعدول عن الظاهر توهم لزوم جواز الصلاة  
 جنبا حال كونه عابرا سبيل لانه مستثنى من المنع المغيبا بالاعتسال وليس يلزم لوجوب الحكم بأن المراد  
 جوازها حال كونه عابرا سبيل أى مسافرا بالتيمم لأن مؤدى التركيب لا تقربوها جنبا حتى تقتسوا الا  
 حال عبور السبيل فلكم أن تقربوها بغير اعتسال نعم مقتضى ظاهر الاستثناء اطلاق القربان حال  
 العبور ولكن ثبت اشتراط التيمم فيه بدليل آخر وليس يدع وعلى هذا قال آية دليلهما على منع التيمم  
 للجنب المقيم في المصر ظاهرا وجوابه أنه خص حالة عدم القدرة على الماء في المصر من منعها كما أنها  
 مطاعة في المريض والاجماع على تخصيص حالة القدرة حتى لا يتيمم المريض القادر على استعمال الماء  
 وهذا العلم بأن شرعيته للحاجة الى الطهارة عند العجز عن الماء فاذا تحقق في المصر جازوا اذا لم يتحقق  
 في المريض لا يجوز وقوله وقال أبو حنيفة الخ فهو منه في الكشف لكن المذكور في فقه الحنفية  
 منع الدخول في المسجد مطلقا وكذا نقله الجصاص في الاحكام الا أنه نقل عن الليث أنه لا يبر فيه  
 الا أن يكون بابه الى المسجد وهو قريب منه وذكر أنه صح أنه رخصه لعلى رضى الله عنه وكرم وجهه خاصة  
 (قوله غايه النهى الخ) وجه التنبية المذكور أنه اذا وجب تطهير البدن قطه بغير القلب أولى أو أنه  
 اذا لم يقربه ماضع الصلاة من به حدث فلا ينل يقرب القلب الذى هو عرش الرحمن خاطر غير طاهر ظاهرا  
 (قوله مرضا يخاف معه الخ) ليس مراده أن المرض مخصص بصفة مقدرة بل بيان للحكم المأخوذ من  
 الآية وتحققه فلا يرد عليه أنه لا حاجة الى هذا التقييد لانه مأخوذ من قوله فلم يجزوا كما سبأ في  
 تفسيره وجهه راجعا الى غير المرضى لا وجهه واعادة على سفر على أحد التفسيرين تنهيم للاقسام ولأن  
 الاستثناء كفى به عن العذر كما ترون ولأن هذا الحكم مطلق شامل للحدثين والاول للجنب فقط والمرضى المانع  
 تمكنه من الوصول له ككونه مقعدا (قوله فأحدث الخ) يعنى أن الغائط المكان المظمن أى المتخفص  
 وهو القبط أيضا و به قرأ ابن مسعود رضى الله عنه ولذا استعملوه بمعنى البستان ثم انه كفى به عن  
 الحدث المعروف لانه مما يستحيان ذكره لان في الكلام مقدرا كما توهم وفي ذكر أحد فيه دون غيره  
 اشارة الى أن الانسان يتقرب عند قضاء الحاجة كما هو دأبه وأديه (قوله استدلى الشافعى  
 رضى الله عنه على أن المس الخ) لأن الحمل على الحقيقة هو الراجح لاسيما في قراءة من قرأ المس اذ لم  
 يشتهر في الواقع كالملازمة وفي الكشف ورجح بعضهم الحل على الوقاع في القراءة الاخرى ترجيحاً للمجاز  
 المشهور وروى عن القراءتين اذ لا منافاة وآخرون انها على الحقيقة أيضا والله على حدث الامس  
 والموس وقد نقله صاحب الاتقان وحسنه (قوله فلم تمكنوا من استعماله الخ) المراد بالامنع غير

وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث ومن  
 فسر الصلاة بمواضعها فسر عابري سبيل  
 بالجنابين فيها وجوز للجنب عبور المسجد  
 قال الشافعى وقال أبو حنيفة لا يجوز له  
 المرور في المسجد الا اذا كان فيه الماء أو  
 الطريق (حتى تقتسوا) غايه النهى عن  
 القربان حال الجنابة وفي الآية تنبيه على أن  
 المصلى ينبغي أن يتحرز عما يليه وبشغل قلبه  
 وبزكى نفسه عما يجب تطهيرها عنه (وان  
 كنتم مرضى) مرضا يخاف معه من استعمال  
 الماء فان الواجد له كالفقد أو مرضا يمنعه  
 عن الوصول اليه (أو على سفر) لا تجدونه  
 فيه (أو جاء أحد منكم من الغائط) فأحدث  
 بخروج الخارج من أحد السيلين وأصل  
 الغائط المكان المظمن من الارض  
 (أو لامس النساء) أو لامس بشرة من  
 يشترىكم وبه استدلى الشافعى رضى الله  
 عنه على أن المس يتنقض الوضوء وقيل أو  
 جامعة ومن قرأ جزءا من القرآن أو  
 المائدة لمستم واستعماله كتابة عن الجماعة أقل  
 من الملازمة (فلم يجزوا ماء) فلم تمكنوا من  
 استعماله اذا المنوع عنه كالفقد ووجه هذا  
 التفسير أن المرخص بالتيمم اما يحدث  
 أو جنب

والحال المنقضية له في غالب الامر مرض اوسط والجانب (١٤٢) السابق ذكره اقتصر على بيان حاله والحدث الما لم يجر ذكره كراسابه ما يحدث بالاث

أو بالعرض واستغنى عن تفصيل أحواله  
تفصيل حال الجانب وبيان العذر مجالا  
فكانه قيسل وان كنتم جنباً مرضى أو على  
صفر أو محدثين جنتهم من الغائط أو لمستم  
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صبغاً طيباً  
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم أي فتعبدوا  
شساً من وجه الأرض طاهراً لذلك قالت  
الحنفية لو ضرب التيمم يده على حجر صلد وصح  
أجزأه وقال أصحابنا لا بد أن يتعلق باليد شي  
من التراب لقوله تعالى في المائدة فامسحوا  
بوجوهكم وأيديكم منه أي من بعضه وجعل  
من لا بداء الغاية تعسف إذا يفهم من نحو  
ذلك إلا التيمم واليه اسم العضو إلى  
المنكب وما روى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم  
وصح يديه إلى مرفقيه والقياس على  
الوضوء دليل على أن المراد ههنا وأيديكم  
إلى المرافق (أن الله كان عفواً غفوراً) فلذلك  
يسر الامر عليكم ورخص لكم (ألم تر  
إلى الذين أتوا) من رؤية البصر أي ألم  
تظن بهم أو القلب وعدى إلى تضمن معنى  
الانتهاء (فصيام من الكتاب) حظايسير من  
حلم التوراة لأن المراد أحبار اليهود  
(يشتركون الضلالة) يختارونها على الهدى  
أو يستبدلون بها بعد تمكثهم منه أو حصوله  
لهم بانكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقبل  
ياخذون الرشا ويحرفون التوراة (ويريدون  
أن تضلوا) أيها المؤمنون (السبيل) سبيل  
الحق (والله أعلم) منكم (بأعدائكم)  
وقد أخبركم بعداوة هؤلاء وما يريدون بكم  
خافدوهم (وكنى بالله ولياً) بلى أمركم  
(وكنى بالله نصيراً) بعينكم فتقوا عليه واكتفوا  
به عن غيره والباء تراد في فاعل كني لتوكيد  
الاتصال الاسنادي بالاتصال الإضافي (من  
الذين هادوا يحرفون) بيان للذين أتوا  
نصيافاً به يحتملهم وغيرهم وما بينهما اعتراض  
أولاً بيان لأعدائكم وأصله نصيراً أي يتصركم  
من الذين هادوا ويحفظكم منهم أو خبر  
محذوف محقه يحرفون (الكلام عن مواضعه)  
أي من الذين هادوا وقدم يحرفون الكلام أي

الممكن لما منع ما وقوله في غالب الامر لانه قديفة الماء في الحضر أيضاً وما يحدث بالذات هو الغائط  
وما بالعرض الملازمة ولم يذكر العذر في الحدث الا الصغير لانه مندرج في الاكبر ومعلوم منه بالطريق  
الاولى في النظم إيجاز لطيف (قوله فتعبدوا وشيئاً الخ) إشارة إلى أن تعبدوا مفعول به وقيل انه  
منصوب بنزع الخافض أي بصعيد وفسر الطيب بالطاهر ومنهم من فسر بالمبتدأ وكون الصعيد يعني  
التراب عليه أكثر أهل اللغة وقوله فتميموا أجزاء للشرط والضمير راجع إلى جميع ما شئت عليه ولا حاجة  
إلى تقدير جزاء لقوله تعالى جاء أحد منكم وكون التبعيض ظاهراً في مسحت منه أي يعضه هو المتبادر  
وهو يقتضي التراب والحنفية يحمله لونه على الابتداء أو الخروج مخرج الأغلب وقيل الضمير للحدث  
المفهوم من السياق ومن للتعليل أو لابتداء الغاية وقوله من وجه الأرض تفسير على المذهبين (قوله  
واليد الخ) اليد مشتركة بين معان من أطراف الأصابع إلى الرسغ وإلى المرفق وإلى الإبط وهل هو  
حقيقة في واحد منها مجاز في غيره أو حقيقة في جميعها مع بعضهم الثاني ولذا ذهب إلى كل منها بعض  
السلف ههنا لكن مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور أنه إلى المرفقين والرواية التي أشار إليها حديث  
أبي داود وهو وإن قيل ضعيف لكنه مؤيد بالقياس على الوضوء الذي هو أصله وإنه أحوط وقوله فلذلك  
يسر الامر إلى آخره قيل لو فسر العفو بالميسر من العفو بمعنى السهل لكان أنسب كما في التيسير ولا يخفى أن  
العفو المقرون بالمغفرة يقتضي خلافه فهو كالتعليل لقوله وان كنتم مرضى الخ والعفو والغفران  
يستدعيان سبق جرم وليس في تلك الأعذار ما ينسب منه راحته فلا يصح إجرأؤه على ظاهره فوجب  
العدول إلى جعله كناية عن الترخيص والتيسير لانه من نواحيه وبؤيده مجي وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم  
من حرج ولكن يريد ليطهركم في المائدة بعده وأدج فيه أن الأصل فيها الطهارة الكاملة وأن  
غيرها من الرخص من العفو والغفران (قوله من رؤية البصر الخ) يعني الرؤية ما بصرية وتعديتها  
بالي جلالها على نظر أو علمية وضمن معنى الانتهاء أي ألم فتنه علمك اليهم وقوله حظايسيراً أخذ القلة من  
التسوين وأما حمله على التكنيد والكتاب على القرآن فخلاف الظاهر (قوله يختارونها) يعني أنه  
استعارة أو مجاز مرسل في لازم معناه أملاً لا اختياراً والاستبدال وعلى كل فتعلقه محذوف وقوله بعد  
تمكثهم إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنهم ليس لهم هدى فيستبدلوه بأن التمكن جعل بمنزلة حصوله أو أنه  
حاصل لهم بالفعل لعلمهم به وتحققه عندهم وإن لم يظهره والتمكن والحصول لف ونشر مرتب للاختيار  
والاستبدال وعلى القبل المراد بالضلالة تحريف التوراة أي اشتروها بجمال الرشا وقوله فاحذروهم  
الخ يعني أن الجملة للتاكيد وبيان التحذير والافاعلية معلومة (قوله والباء تراد الخ) الباء تراد بعد  
كفي كثيراً في الفاعل وقد تراد في المفعول أيضاً ووجه زيادتها هنا تأكيداً كيد النسبة بما يقيد الاتصال  
وهو الباء الصاقية وهو المراد بالاتصال الإضافي لأن حروف الجر بعضها بعض النحاة حروف الإضافة  
لاضافة معنى متعلقها لما بعد ها وإصالة اليه وليس هذا معنى آخر كما توهم (قوله بيان للذين أتوا  
نصيافاً الخ) ولا يراد اعتراض بأن الاعتراض يحتمل مختلف فيه كما قيل لأن الخلاف إذا لم يكن عطف وفيه  
هي كلمة واحدة بلا خلاف فاقبل ظاهراً أن كلامها جلة مصدرية بالو والاعتراضية لأن تكون الأولى  
اعتراضية والاخرى ان عطفاً عليها ليس كما ينبغي وقوله ويحفظكم إشارة إلى أنه إذا كان متعلقاً بالنصر  
وصلة فتعديته عن تضمنه معنى الحفظ أو الانتقام كما أن تعديته بعلى المعنى الغلبة وأما جعله خبراً الخ  
فقد مر أن المبتدأ إذا وصف بجملة أو ظرف وكان بعض اسم مجرور بمن أو في مقدم عليه بطرد حذفه  
والقرء يجعل المبتدأ المحذوف اسماً موصولاً يحرفون صلته أي من يحرفون فلا وجه لقول التحرير  
لم يقدّر المحذوف موصوفاً بالظرف لأن السامع في مثل هذا المقام تقديم الخبر نحو من المؤمنين رجال  
صدقوا الخ والبصريون لا يجوزون حذف الموصول وابقاء صلته وفيه خلاف لكن يؤيده ما في  
محذوف حصصه رضى الله عنهم من يحرفون ومن جعله مؤيداً لحذف المبتدأ فقد وهم وقال ههنا عن

مواضعه وفي المائدة من بعده مواضعه والمراد واحد وقرئ بينهما بعض شراح الكشف (قوله جمع كلمة الخ) أراد الجمع اللغوي وهو ما يدل على ما فوق الاثنين مطلقاً وأما النحاة فيسمونه اسم جنس جمع ويقرقون بينه وبين اسم الجمع ويجعلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله اليه يصعد الكلام الطيب فلا يرد عليه أنه قول ضعيف يخالف لكلام النحاة وأما أنه اختار أنه جمع وأن تذكيره بتقدير بعض فعلاً لا حاجة اليه وتخفيف كلمة بنقل كسرة اللام إلى الكاف (قوله أي مدعو عليك بلا سمعت الخ) يعني أنه يحتمل الهم والحمد ولذا ذكره نقلاً عنهم فالمدح هو الوجه الأخير والهم من وجوه الأول أن مسمع متروك المفعول الثاني من غير أن يجعل كناية عن مقيد والمعنى اسم مدعو عليك بلا سمعت بحجاب فيك هذه الدعوة بحيث يصح أنك غير مسمع يعني المقصود به الدعاء لئلا يتناقض اسمع وغير مسمع وقيل هو حال وحالته باعتبار أن دعاءهم لما قدروا اجابته صار كأنه واقع مقترراً أيضاً الدعاء انشاء لا يقع حالاً فلذا أولوه بما ذكرناه وبالله أشار المصنف رحمه الله بقوله أي مدعو الخ الثاني أنه متروك المفعول مجعول ذلك المطلق كناية عن المقيد بمفعول مخصوص هو جوابا يوافقك كقوله

شجوه حاد وغيظ عدا \* أن يرى مبصر ويسمع واعي

كناية لمطلق الرؤية والسماع عن رؤية الآثار وسماع الأخبار والدالة على اختصاصه باستحقاق اطلاقه وإلى ترك المفعول من غير أن يقدّر أشار إلى مخشري بقوله غير مجاب إلى مائدة وبالله وقوله ذلك لم تسمع شيئاً وإلى كونه كناية عن المقيد أشار بقوله غير مسمع جواباً يوافقك أو على أنه محذوف المفعول للعموم كقوله كان منك ما يؤلم أي كل أحد والمعنى غير مسمع شيئاً لأن ما عدا الجواب الموافق بالنسبة إليه بمنزلة العدم فإذا لم يسمعه فمكانه لم يسمع شيئاً وهذا مراد المصنف رحمه الله بقوله أو اسمع غير مجاب إلى مائدة إلى الثالث أنه محذوف المفعول المخصوص بقراءة الحال أي غير مسمع كلاماً ترضاه وجعله المخشري معنى نياً يسمعك عن المسموع لكونه غير مرضي عندك وأورد عليه أن اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه معنى تام لا يحتاج إلى جعل عدم السماع كناية عن نبو السمع ولا يشترط المقصد إليه فالأولى أن غير مسمع في هذا الوجه أيضاً متروك المفعول لكن لما كان الأمر بالسماع حال كون مخاطب غير مسمع كالتناقض جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه نأبي السمع عن المسموع ولزمه كون المسموع كلاماً لا يرضاه فصيح أن يؤمر بأن يسمع حالة كونه غير مسمع والمصنف رحمه الله لما حذفه كان إشارة إلى تقدير المفعول بلا اشتباه ثم لما كان نبو السمع مخاطب عن المسموع لكرهته في قوة كون المسموع مما يخبو عنه سمعه لافرق بينهما لا يوجب سبب الإضافة والاعتبار يجوز في هذا الوجه المبني على النبو كون غير مسمع مفعول اسمع بتقدير موصوف أي كلاماً لزم اعتبار حذف المفعول الأول أعني مخاطب دون الترتيب لأن نبو سمعه وعدم رضاه انما هو بكون الكلام غير مسمع أي لا كونه غير مسمع على الإطلاق وحاصل الوجه الثاني عند المخشري كما صنف اسمع غير مجاب إلى مائدة وبالله بمنزلة من لم يسمع شيئاً والثالث اسمع نأبي السمع عن المسموع لكونه غير مرضي إذا سمع كلاماً يخبو عنه السمع ولذلك كان الفرق بينهما ظاهراً وأما السؤال بأنه لم لا يجوز في الوجه الثاني أيضاً أن يكون غير مسمع مفعول اسمع فبني على توهم أنه لا فرق بينهما إلا بكون المفعول المقدر جواباً يوافقك أو كلاماً لا ترضاه وليس كذلك ولا يخفى عليك أنه إذا قبل اسمع جواباً غير مسمع يعني كونه غير موافق للمخاطب لم يستقم إلا بأن يجعل عدم سمعه عبارة عن نبو السمع عنه وكان هذا هو الوجه الثالث لا الثاني وقوله غير مسمع أي لا إشارة إلى تقدير المفعول الأول على هذا الوجه وقوله فيكون مفعولاً به أي غير مسمع وعلى ما قبله وحال وقولهم أسمعهم بمعنى سبه كذا قال الراغب وكان أصله أسمعهم ما يكره حذف مفعوله نسباً منسياً وتعرف في ذلك (قوله وراعىنا انظرنا) أو اسمع كلاماً وهو شبه الكامة سبب عندهم أمالاً منهم من الزعونة أو لاشباعهم بعيننا تخييراه بأنه بمنزلة عدمهم وراعىنا عنهم وقوله نقلاً عنه لا يحتمل الهم والمدح لاشباعهم معناه وعيننا لانه

وقرئ الكلام بكسر الكاف وسكون اللام جمع كلمة تخفيف كلمة (وبقولون سمعنا) قولك (وعصينا) أمرتك (واسمع غير مسمع) أي مدعو عليك بلا سمعت لهم أو موت أو اسمع غير مجاب إلى مائدة وبالله أو اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه أو اسمع كلاماً غير مسمع أي لا لأن أذنك تنبوعه فيه يكون مفعولاً به أو اسمع غير مسمع مكرهاً من قولهم أسمعهم أو اسمعهم وأما قوله نقلاً (وراعنا) انظرنا ناسكاً أو نفعهم كلامك

(لما بالمتهم) قتلاهم أو صرفا للكلام الى ما يشبه السب حيث وضعوا راعنا المشابه لما يتسبون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكرها أو قتلاهم أو ضما ما يظهرون من الدعاء والتوقير الى ما يضمنون من السب والتحقيق فاقا (وطعنا في الدين) استهزاء به ومخرية (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا) ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه (لكان خبر الله وأقوم) لكان قولهم ذلك خبر الله وأعدل وانما يجب حذف الفعل بعد لوفى مثل ذلك لالة أن عليه ووقوعه موقعه (ولكن لعنهم الله يكفرهم) ولكن خذلهم وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم (فلا يؤمنون الا قليلا) الا ايمانا قليلا لا يعابيه وهو الايمان ببعض الآيات والرسول ويحتمل أن يراد بالقلة العدم كقوله قليل التشكي للمهم بصيبه

أو الا قليلا منهم آمنوا أو سيؤمنون (يا أيها الذين آمنوا) الكتاب آمنوا بما نزلنا من صدقنا بالمعكم من قبل أن نطمس وجوهنا فنزدها على أديارها) من قبل أن نمر بخطيط صورها ونجعلها على هيئة أديارها يعني الاقفاء أو تسكسها الى ورائها في الدنيا أو في الآخرة وأصل الطمس ازالة الاعلام المائلة وقد يطلق بمعنى الطمس في ازالة الصورة ولطلق القلب والتغيير ولذلك قيل معناه من قبل أن تغير وجوهها فتسلب وجاهتها وأقبلها وانكسوها الصغار والادبار أو نزدها الى حيث جاءت منه وهي اذرع الشام يعني اجلا بني النضير ويقرب منه قول من قال ان المراد بالوجوه للرؤساء أو من قبل أن نطمس وجوهها بأن نعمي الابصار عن الاعتبار ونصم الاسماع عن الاصغاء الى الحق بالطبع ونزدها عن الهداية الى الضلالة (أو نلفنهم كالعنا أصحاب السب) أو نخزهم بالمسخ كما خزنسبه أصحاب السب أو عسخهم مثل صخبهم

مجاهرة لاتفاق لاحتمال أنهم قالوه فيما بينهم أو لم يقولوه لكن أشبهت حالهم من يقوله وأيضا المجاهرة بالعصيان لاتانفي نفاقهم بإيهام الدعاء وعدم اظهار سبه (قوله قتلاهم أو صرفا للكلام الخ) القتل والى يكون بمعنى الانحراف والالتفات والانعطاف عن جهة الى أخرى كما في قوله تعالى اذ تصعدون ولا تلوون على أحد ويكون معنى ضم إحدى نحو طافات الجبل على الأخرى فأشار المصنف رحمه الله الى أنه يجوز أن يكون من الأول ومعناه صرف الكلام عن جانب المدح الى جانب السب أو المراد أنهم يضمنون أحدهما الى الآخر والحامل عليه كله النفاق وهو مفعول لاجله أو حال وظاهر كلامه الأول وفسر الطعن بالاستهزاء وأصله الوخز والوقعة من طعن بالرخ (قوله ولو ثبت قولهم هذا الخ) بأن قالوا سمعنا وأطعنا مكان سمعنا وعصينا واسمع فقط مكان اسمع غير مسمع وانظرنا مكان راعنا واسم كان ضميرا للمصدر المؤول وقوله خبر الله وأقوم أي عما طعنوا وقتلوا ولا يخفى موقع أقوم في مقابلة القتل وجعله فاعل ثبت المقدر لالة أن عليه اذهى حرف نو كيد وبت حل في محله وهو مذهب المبرد وقيل انه مبتدأ لا خبر له وقيل خبره مقدر (قوله الا ايمانا قليلا الخ) قليلا يجوز فيه أن يكون منصوبا على الاستثناء من لعنهم الله أي لعنهم الله الا قليلا لانهم آمنوا فلم يلعنوا أو من فاعل لا يؤمنون والقليل عبد الله بن سلام رضى الله عنه وأضرابه وكان الوجه فيه الرفع على البدل لانه من كلام غير موجب أو هو صفة مصدر محذوف أي الا ايمانا قليلا لانهم وحدوا وكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم وشربعته فالإيمان بمعنى التصديق لا الايمان الشرعي أو أن المراد بالقليل كما ورد في قول الشاعر قليل التشكي بمعنى لا تشكي له والمراد أنهم لا يؤمنون الا ايمانا معدوما أعلى حد لا يدورون فيها الموت الا الموتة الاولى أي ان كان المعلوم ايمانا فاهم يحدون شيئا من الايمان فهو من التعليق بالمحتمال أو أن ما أحدثوه منه لما لم يشمل على ما لا بد منه كان معدوما فعدم الكل يجزئه واستعمال القلة في العدم لعدم الاعتماد به ودخوله بقلته طريق الفناء وبهذا التقرير يسقط ما قيل ان القلة وان استعملت في العدم في قولهم قليا يقول ذلك أحد أو أكل رجل يفعل ذلك غير ان التركيب الاستثنائي يأباه اذا قلت لم أقم الا قليلا اذ معناه اتقاء القيام الا القليل أما أنك تنفي ثم توجب ثم تريد بالايجاب بعد التثنية نفيًا فلا يلزم أن تكون الا وما بعدهما القولا ان التثنية فهم بما قبله فاي فائدة فيه (قوله قليل التشكي للمهم بصيبه) • كثير الهوى شتى النوى والمسالك

هو من الحاسة وقائلة تأبط شرا وقيل أبو كبير الهذلي أي هو كثير اللهم مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمه على فن واحد بل يتجاوز الى فنون مختلفة صبور على النوائب لا يكاد يشكى منها فاستعمل لفظ قليل وأراد به نقي الكل وقوله الا قليلا منهم آمنوا إشارة الى أنه مستثنى من لا يؤمنون ومزما فيه (قوله من قبل أن نمر بخطيط صورها الخ) المراد بخطيط الصور ما صورده الباري بقلم قدرته في الوجه من الحاجب والانف وفخوه وطمسها أن تسوى وتجعل كادبارها أي ما خلفها وهو القفا فانه لا تصوير فيه فحينئذ يكون الطمس والرذ على الاعقاب واحدا فلا يشاء عطفه بالفاء الآن يؤول نطمس بنريد الطمس أو يجعل من عطف الفصل على الجملة وقوله أو تسكسها الخ أي يجعل العيون وما معها في القفا فقلب صورهم وهذا ما مسخ في الدنيا وأنه يكون في الآخرة لتسخيرهم (قوله وأصل الطمس ازالة الاعلام المائلة الخ) المائلة بالهاء المثناة بمعنى المنسوبة في الطرق علامة لها والمائلة تحريف من النسخ وهذا المعنى مشهور في اللسان واللفظ كقوله طامس الاعلام مجهول فن قال لم نجد في اللغة لا يحتاج الى الجواب والطمس محو النقوش والصور ولذا أريد به مطلق التغيير سواء كان عن هيئة أو وصفة والطمس بمعنى التغيير راجعة على ادبارها كناية عن اخراجهم من ديارهم الى اذرع أرض الشام وبني النضير من يهود المدينة واذا فسر الطمس بالطبع على حواسها وانحتم عليها فهو واستعاره كما مر (قوله أو نخزهم بالمسخ الخ) أصل معنى اللعن الطرد والابعاد وهو عقوبة وخزي فلذا فسر به وأما ارادة المسخ فلانه اخراج



عن خلقهم وجنسهم فكانه طرد لكنه بعيد وقد يطلق اللعن ويراد به الدعابة وهو معنى قوله على اسانك  
 الخ واصحاب السبت اليهود (قوله اول الذين على طريق الالتفات) لانه بعد تمام الندامة مقتضى الظاهر  
 الخطاب وانما قبله فالظاهر الغيبة ويجوز الخطاب لكنه غير فصيح كقوله يا من يعز علينا أن تفارقهم \*  
 وقوله وعطفه الخ لانه هو أقرب منه فلا يليق عطفه بأو ومن حل الوعد الخ أى فى قوله نظم مس الخ  
 قال انه سيقع لهم أو وقوعه مشروط بعدم ايمان أحد منهم وغير قول الزمخشري مشروط بالايمان الى  
 قوله مشروطا بعدم ايمانهم لاحتياجها الى التأويل بأن الوعيد مشروط وعلق بالايمان وجودا وعدما  
 فان وجد الايمان لم يقع والواقع وقد وجد فلم يقع وقيل انه على حذف مضاف أى بعدم الايمان للقرينة  
 العقابسة (قوله بايقاع شئ الخ) يعنى المراد بالامر معناه المعروف أو هو واحد الامور والمراد الوعيد  
 أو ما يقتضى وقد مر فعلا يعنى نافذا واقعا فى الحال أو كاتسافى المستقبل لاحالة فيقع ما وعدتم به  
 فاحذروه (قوله لانه بت الحكم على خلود الخ) قبل الاولى الاقتصار على الوجه الاول لان الثانى مبنى  
 على أن فعل الله مبنى على استعداد الحمل وهو مذهب الفلاسفة والشرك لا يكون معنى اعتقاد أن الله  
 شريكا بمعنى الكفر مطلقا وهو المراد هنا وقد صرح به فى قوله تعالى فى سورة لم يكن بقوله ان الذين  
 كفروا من أهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم خالدين فيها فلا يلقى شبهة فى عمومته (قوله وأول المعتزلة  
 الخ) رد على الزمخشري فيما نسبته هنا وتقريره كما قال الصيررائى لاشغافه ان ظاهرا الآية التفرقة  
 بين الشرك وما دونه بأن الله لا يغفر الاول البتة ويغفر الثانى لمن يشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة  
 فحملنا الآية عليه بقرينة الآيات والاحاديث الدالة على قبول التوبة فيما جابجا ومغفرتهم ما عندها  
 بلا خلاف من أحد لا يقال حقيقة المغفرة الستور ترك اظهار الاثر والمواخذة على ما هو باق كالعصية  
 المتصعبة النقص تاب أو لم يتب وهذا لا يتصور فى الشرك الا على تقدير عدم التوبة عنه بالايمان اذ  
 هو مع الايمان يزول عنه بالعصية ولا يلقى حتى يغفر وانما المغفرة بالنسبة الى ترك التعبير بمسالك  
 منه وهما ميثان مفترقان لا يقع اللفظ عليه ما فلا حاجة فى الآية الى التقييد بعدم التوبة اذ لا مغفرة  
 للشرك الباقى البتة بخلاف ما دونه لمن يشاء لانا نقول الزائل بالايمان هو الكيفية الحاصلة فى النفس  
 والاعتقاد الباطل وأما كونه قهرا شركا فساو لكونه قد زنى وأما المعتزلة فلا يقولون بالتفرقة بين  
 الشرك وما دونه من الكبار فى أنهم ما يغفران بالتوبة ولا يغفران بدونها فحملوا الآية على معنى ان الله  
 لا يغفر الا للشرك لمن يشاء أن لا يغفر له وهو غير التائب ويغفر ما دونه لمن يشاء أن يغفر له وهو التائب  
 فصدق المتن بما قيده بالثبوت على قاعدة التنازع لكن من يشاء فى الاول المصرى بالاتفاق وفى الثانى  
 التائبون قضاء على التقابل وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد فى معنيين متضادين لان المذكور  
 انما يطلق بالثانى وقد وفى الاول مثله والمعنى واحد لكن مفعول المشيئة يقدر فى الاول عدم الغفران  
 وفى الثانى الغفران بقرينة سبق الذكر فان قيل لا ينعنى أنه لا بدق من يشاء من عائد على الموصول وهو  
 فى الميثب تقديره من يشاء الله أن يغفر له والمنى لا يتوجه اليه قلنا امراده التوجه الى انقضاء من يشاء ثم  
 الحمل على ما يناسب من المعنى وبعبارة توهم أن العائد الى الموصول ضمير الفاعل كما قيل وليس كذلك  
 ولقاتل أن يقول بعد تسليم ما مر لاجهية تخصيص كل مع الصديق بما ذكر لان الشرك أيضا يغفر  
 للتائب وما دونه لا يغفر للمصر من غير فرق بينهما وسوق الآية شاذى على التفرقة وبأخذ بكلم  
 المعتزلة حتى ذهب البعض منهم الى أن ويغفر عطف على المنى والمنى منسحب عليهما فالآية قاتية  
 بينهما للتفرقة وهو من تحريف كلامه تعالى (قوله اذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة الخ) يعنى  
 أنه ترك المفعول الاول للمحافظة على عمومته فان حذفه بغير ذلك قد ذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه  
 فى أحد هادون الآخر وأما كونه من التنازع كما قرره الصيررائى فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشيئة

أو ناهضهم على اسانك كما لعناهم على اسان داود  
 والضمير لاصحاب الوجوه أو للذين على طريقة  
 الالتفات أو للوجوه أو ليدبها الوجوه  
 وعطفه على الطمس بالمعنى الاول يدل على  
 أن المراد به ليس مسح الصورة فى الدنيا ومن  
 حل الوعيد على تغيير الصورة فى الدنيا قال  
 انه بعد مقرب أو كان وقوعه مشروطا بعدم  
 ايمانهم وقد آمن منهم طائفة (وكان أمرا لله)  
 بايقاع شئ أو وجبه أو كاتسافى لاجهية  
 (مفعولا) نافذا أو كاتسافى لاجهية  
 ما وعدتم به ان لم تؤمنوا (ان الله لا يغفر ان  
 يشرك به) لانه بت الحكم على خلود عذابه  
 ولانه ذنب لا ينمحي عنه أثر فلا يستعد  
 للعفو بخلاف غيره (ويغفر ما دون ذلك) أى  
 ما دون الشرك صغيرا كان أو كبيرا (لمن  
 يشاء) تفضلا عليه واحسانا وأول المعتزلة  
 الفعلين على معنى ان الله لا يغفر الشرك لمن  
 يشاء وهو من لم يتب ويغفر ما دونه لمن يشاء  
 وهو من تاب وفيه تقييد بلا دليل اذ ليس  
 عموم آيات الوعيد بالمحافظة أولى منه



ويجوز أن يكون المعنى انكار أنهم أوتوا نصيبا من الملك على الكفاية وأنهم لا يؤتون الناس شيئا وإذا اذ وقع بعد الواو والفاء لا تقترب من مفرد جاز فيه الالغاء والاعمال ولذلك قرئ فاذا لا يؤتون الناس على النصب (أم يحسدون الناس) بل أم يحسدون (١٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو العرب أو الناس جميعا لأن من حسد على النبوة

قليل منه ومن حق من أوتي الملك الأبنار وهم ليسوا كذلك فالقاء في فاذا اللبسية والجزائية للشرط محذوف هو أن حصل لهم نصيب لآلو كن لهم نصيب كما قدره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزخشرى لأن القاء لا تقع في جواب لوسماعة إذا والمضارع وما قبل أن لو هو نائب عن أن وعدم وقوع القاء في جواب لو المستعارة لمعنى أن ممنوع فكأنه نصف إذا لا داعي لتقدير لو ثم تأويلها بأن مع أن وقوع القاء في جوابها حينئذ غير معلوم ويجوز المنع في الأمور العقلية لا يسمع (قوله ويجوز أن يكون المعنى الخ) أي القاء أما جواب شرط أو عاطفة ومعنى الهمزة انكار المجموع من المعطوف والمعطوف عليه بمعنى لا ينبغي أن يكون هذا الذي وقع وهو أنهم قد أوتوا نصيبا منه وبعده منهم الجزل بأقل القليل وقائدة إذا زيادة التشكار والتوبيخ حيث يجعلون ثبوت النصب الذي هو سبب للاعطاء ميبا ثم منع قوله وأنهم لا يؤتون عاف على أنهم أوتوا فعلى الأول الانكار بخصوص بالجمله الأولى أي كون لهم نصيبا من الملك وعلى هذا إلى مجموع الأمرين والهمزة لانكار بمعنى لم يكن وعلى الأول معناه لم يكن هذا من الكفاية والكشاف والمصنف رحمه الله تعالى خالف فجعل الانكار فيه ما معنى لم يكن ومعنى قوله على الكفاية أنه يلزم من عدم إعطائهم القليل أن لا يكون لهم ملك فالانكار بحسب الظاهر وإن كان بمعنى لم كان فإله إلى أنه لم يكن ولا يكون فتفي إعطاء القليل وأريدني لازمه وهو الملك (قوله وإذا اذ وقع الخ) لانه شرط في أعماله الصادرة فان نظر إلى كونها في صدر جملتها نصبت وان نظرت إلى العطف وكونها تابعة لغيرها أهملت وقراءة النصب شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله بل أم يحسدون الخ) بمعنى أم حسنة قطعة مقدر بعدها الهمزة الانكارية كما تر وفسر الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم لحسد لهم على الدين أو حسدوا العرب أذ بعث منهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل القرآن يلسانهم أو حسدوا جميع الناس حيث نازعوا في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي إرشاد لجميع الخلق فهو مجاز على هذا وقوله كمالهم ورشدهم بالنصب بدل من الناس يدل اشتمال أو منهوب برفع الخافض وبخمسهم بالتشديد في الخفاء المجبة يليها سين مهلة وقوله كان بينهم ما تلازم لما كان في نفس الأمر لا تلازم بينهما أي بكان لذلك أذرب بجعل لا يحسد وحسود لا يضل وقوله النبوة والكتاب راجع إلى تفسير الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وجعل النبي منهم راجع إلى تفسيره بالعرب وأبناء عمه لأنهم من أسحق وهو من اسمعيل وإذا كان كذلك فلا فائدة في الحسد سوى الاعتراض على الحكمة الربانية وترك تفسير الحسد باستنكار نسائه مع ما كان لسلطان وداود عليهما الصلاة والسلام من أكثر بكثير من ذلك لبعده وعدم ما يدل عليه مع جعل الناس فيه بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم والحسد بمعنى الطعن والذم (قوله وقيل معناه الخ) ضعيفه لأبراهيم صلى الله عليه وسلم فهو وليه عليه الصلاة والسلام ويوهن بالتشديد بمعنى يضعف وكذا يجعلوا وقوله كالبياض لوجه ترك العطف (قوله بأن يعاد ذلك الجلد بعينه الخ) إشارة إلى دفع ما يقال إن الجلد الثاني لم يمس فكيف يعذب بأنه هو العاصي باعتبار أصله فإنه لم يبدل الأصلته لما دته الأصلية فلا يكون التعذيب اللجلود العاصية فان الاختلاف في الصورة فقط أوفى النضج وعدمه وأنه يعاد بعد العدم بناء على جواز إعادة المعدم بعينه أو أن العذاب انما هو على النفس الحساسة وإعادة ذلك لتجديد عذابها وتقوية وقوله والعذاب في الحقيقة الخ فالعذاب هو العاصي لا غيره مع أنه لا يسأل عما يفعل واليه أشار بما بعده (قوله فينا نالاجوب فيه الخ) فينا بمعنى متصل منبسط فيعال من الفتن بقاءه ومثناة تخمية يؤنن بينهما ألف كانه كثير الاقنان وقيل قد لان من الفتن وليس بواضح ولا وجه لا نصرافه حيث قد ولا جوب بضم الجيم وفتح الواو جمع جوب بمعنى فرجة ولا تفسخه بمعنى لا تزله والظليل صفة اشتقت من الظل لتأ كيد كمالهم عاداتهم في يوم أيوم وغيره وقيل انه اتباع (قوله خطاب يعم المكلفين الخ) غير عبارة الكشف وقيل نزلت لأن عموم الحكم لا يشافي

فكانت حسد الناس كمالهم كمالهم ورشدهم وبخسهم وأنكر عليهم الحسد كما ذمهم على الجزل وهما شر الرذائل وكان بينهما تلازما وبخاذا (على ما أتاهم الله من فضله) يعني النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز وجعل النبي الموعود منهم (فقد آتينا آل إبراهيم) الذين هم أسلاف محمد صلى الله عليه وسلم وأبناء عمه (الكتاب والحكمة) النبوة (وآتيناهم ملكا عظيما) فلا يبعد أن يؤتوه الله مثل ما أتاهم (فمنهم) من اليهود (من آمن به) محمد صلى الله عليه وسلم أو بما ذكر من حديث آل إبراهيم ومنهم من صدق عنه) أعرض عنه ولم يؤمن به وقيل معناه من آل إبراهيم من آمن به ومنهم من كفر ولم يكن في ذلك توهين أمره فكذا لا يوهن كفره ولا أمره (وكفى بجهنم سعيرا) ناراً مبرقة يذبون بها أي أن لم يجهلوا بالعقوبة فقد كفاهم ما أعد لهم من سعير جهنم (إن الذين كفروا باآياتنا سوف نصليهم نارا) كالبياض والتقرير لذلك (كأنا نصبت جلودهم بذلناهم جلودا غيرهما) بأن يعاد ذلك الجلد بعينه على صورة أخرى كقولك بدلت الخاتم قرطاً أو بأن يزال عنه أثر الاثر فيعود احساسه للعذاب كما قال (ليذوقوا العذاب) أي ليدوم لهم ذوقه وقيل يخلق مكانه جلد آخر والعذاب في الحقيقة لنفس العاصية المدركة لا لا أدرا كمالهم فلا يحسدون (إن الله كان عزيزا) لا يمنع عليه ما يريد (حكيم) يعاقب على وفق حكمته (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا) قد ذم ذكر الكفار ووعدهم على ذكر المؤمنين ووعدهم لأن الكلام فيهم وذكر المؤمنين بالعرض (أهم) فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظللا ظللا) فينا نالاجوب فيه ودائما لا تنسخه الشمس وهو إشارة إلى النعمة الدائمة والظليل

صفة مشتقة من الظل لتأ كيد كمالهم شمس شامس وليل أليل ويوم أيوم (إن الله يامركم أن تؤنوا الامانات إلى أهلها) خطاب يعم المكلفين والامانات وإن نزلت يوم القيمة في عثمان بن طلحة بن عبد الدار لما أُلقي سباب الكعبة وأبي أن يدفع المفتاح ليدخل فيها وقال لو علمت أنه رسول الله لم آمنه

خصوص السبب وهو مراد المختصري أيضا كما ذكره شراخه (قوله فلو على كرم الله وجهه الخ)  
 في الكلام حذف وايجاز يعني قتل فسأله على رضي الله تعالى عنه أن يفتح الباب فأبى وروى بعض  
 الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم حل عيارضى الله تعالى عنه على عاتقه حتى صعد سطح الكعبة  
 وأخذ المفتاح وقال قد خيل لي أني لو أردت لبلغت السماء قيل وهو يخرج في بعض كتب الحديث  
 وسدانة الكعبة بكسر السين المهملة خدمتها وتولى أمرها كفتح بابها وإغلاقه يقال سدن بسدنة سدانة  
 فهو سادن والجمع سدنة (أقول) هكذا ذكره الثعلبي والبغوي والواحدى رجعهم الله تعالى لكن قال  
 الأشعري المعروف عند أهل السير أن عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هدنة الحديبية مع خالد بن الوليد  
 وعمر بن العاص كما ذكره ابن اسحق وغيره وجرم به ابن عبد البر في الاستيعاب والنووي في تهذيبه  
 والذهبي وغيرهم وما ذكر من أن السدانة في أولاد عثمان يخاف قول ابن كثير في تفسيره أن عثمان دفع  
 المفتاح إلى أخيه شيبة فهو في بدوله إلى اليوم وهو الصحيح (قوله وإذا حكمتم الخ) في التسهيل الفصل  
 بين العاطف والمعطوف اذ لم يكن فعلا بالظرف والجار والمجرور جائز وليس ضرورة خلافا لابي على كما  
 هنا وكافي قوله في الاشارة حسنة وإذا كان فعلا لم يجوزوا لجه ما ذكر من الآيات وقيل الممنوع إذا كان  
 العاطف على حرف ويجوز في غيره والكلام عليه مفصل في محله (قوله أي وأن تحكموا بالانصاف  
 والسوية الخ) السوية اشارة إلى حقيقة العدل وفي هذا العطف كلام وهو أنه هل يجوز الفصل بين حرف  
 العطف والمعطوف بالظرف كما هنا فإن أن تحكموا معطوف على أن تؤدوا وقد فصل بينهما بأداة ثم إن  
 الظرف أن تعلق بما بعده أن غافي حيز الموصول الحرفي لا يتقدم عليه وأن تعلق بما قبله لا يستقيم المعنى  
 لأن تأدية الامانة ليس وقت الحكومة ولذا ذهب أبو حيان رجع الله تعالى إلى أنه متعلق بتقدير يخسره  
 المذكور أي وأن تحكموا إذا حكمتم بالعدل بين الناس أن تحكموا التسليم مما ذكر من أجازة التقدم  
 والفصل لا يابأه وكلام المصنف محتمل له وقوله ولأن الخ قول مقابل لعموم الخطاب السابق وسماه أمانة  
 لأنه لم يرد الله نزعها منه ولأنه أخذ بصورة حق فليس بقصص لأنه بأمره صلى الله عليه وسلم وقوله أو يرضى  
 بحكمكم اشارة إلى جواز التصكيم (قوله أي نعم شيئا يعظكم به الخ) في التسهيل فاعل نعم ظاهر  
 معرف بالالف واللام أو مضاف إلى المعرف بها وقد يقوم مقامه معرفة تامة وقا قال سيوبه والتكساف  
 لا موصولة خلافا لابن السراج والفارسي ولأنكرة بميزة خلافا لالمختصري والفارسي في أحد قوليه  
 يعني ما عندهما في محل نصب على التمييز واعترض عليه بأن ما مساوية للمضمر في الإبهام فلا تميزة لأن  
 التمييز ليسان جنس المميز وأجيب بنوع كونها مساوية له لأن المراد بها شيء عظيم والضمير لا يدل على ذلك  
 وقال التحرير وجه وقوع ما الموصولة فاعل نعم أنها في معنى المعرف باللام والخصوص بالمدح محذوف  
 سواء كانت منصوبة على التمييز للضمير المستتر المبهم الذي هو فاعل نعم ويعظكم صفة لها أو مرفوعة  
 على أنها فاعل ويعظكم صفة لها وأما ما قيل إن ما تميز بمعنى شيئا أو فاعل بمعنى الشيء ويعظكم صفة  
 محذوف هو المخصوص بالمدح فبعبدل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء  
 الجملة الواقعة خبرا عن خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعرف من غير صفة ليس بشيء وفيه  
 تأمل ومن الغريب ما قيل إن ما كافة (قوله يريد به أمراء المسلمين الخ) اختلاف السلف في أولى  
 الأمر المأمور بطاعتهم فقيل هم أمراء السرايا وهو جمع سرية طائفة من الجيش يباغ أقصاها أربع مائة  
 تبعث إلى العدو سمو بذلك لأنهم يكرنون خلاصة العسكر وخباياهم من الشيء السري أي النفيس  
 ووجه التخصيص أن في عدم اطاعتهم ولا سلطان ولا حاضرة مفيدة عظيمة وقيل أولو الفقه والعلم ووجه  
 التخصيص أنهم هم الذين يرجعون إلى الكتاب والسنة ووجه كثير على ما يعم الجميع لتناول الاسم لهم  
 لأن الأمراء أمر تدبير الجيش والقتال والعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فأمر الناس بطاعتهم  
 ما عدوا يقرنه ما قبله وكانوا عدولا لمرشحين موافقا بآياتهم وأمانتهم وقيل لا يظهر أن المراد بهم الحكام

فلو على كرم الله وجهه يده وأخذ منه  
 وفتح فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصلى ركعتين فلما خرج سأله العباس  
 رضي الله عنه أن يعطيه المفتاح ويجمع  
 له السقاية والسدانة فأمره الله تعالى أن  
 يرده إليه فأمر عيارضى الله تعالى عنه  
 بأن يرد ويعتذر إليه وصار ذلك سببا لسلامه  
 ونزل الوحي بأن السدانة في أولاده أبدا  
 (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا  
 بالعدل) أي وأن تحكموا بالانصاف  
 والسوية إذا قضيت بين من ينفذ عليه أمركم  
 أو يرضى بحكمكم (أن الله نعم شيئا يعظكم به)  
 قيل الخطاب لهم (أن الله نعم الشيء الذي  
 أي نعم شيئا يعظكم به أو نعم الشيء الذي  
 يعظكم به فأنصوبة موصوفة يعظكم به  
 أو مرفوعة موصولة به والخصوص بالمدح  
 محذوف وهو المأمور به من أداء الامانات  
 والعدل في الحكومات (أن الله كان جميعا  
 بهما) بأقوالكم وأحكامكم وما تفعلون  
 في الامانات (يا أيها الذين آمنوا اطعوا الله  
 وأطعوا الرسول وأولي الأمر منكم) يريد  
 بهم أمراء المسلمين في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وبعده ويذرج فيهم الخلفاء  
 والقضاة وأمراء السرية

(أحكام فاعل نعم)

أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل تنبيه على أن وجوب طاعتهم ماداموا على الحق وقيل علماء الشرع لقوله سبحانه وتعالى ولورثوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم (فان تنازعتم في شئ فمن أولو الأمر منكم) (في شئ) من أمور الدين وهو يؤيد الوجه الأول الذي لم يقلد أن يتنازع المحدث في حكمه بخلاف المروءة لأن يقال الخطاب لأولى الأمر على طريقة ١٤٩ ١٤٩ التفتت (فردوه) فراجعوا فيه (إلى الله) إلى كتابه (والرسول) بالسؤال عنه في زمانه صلى الله عليه وسلم والمرجعة إلى سنته بعده واستدل به منكر والقاس وقالوا أنه سبحانه وتعالى أوجب رد التفتت إلى الكتاب والسنة دون القياس وأجيب بأن رد التفتت إلى التمسك هو القياس يكون بالتشديد والبناء عليه وهو القياس ويؤيد ذلك الأمر به بعد الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فإنه يدل على أن الأحكام ثلاثة حيث كانت بالكتاب ومنبت بالسنة ومنبت بالرد إليه ما على وجه القياس (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فإن الإيمان يوجب ذلك (ذلك) أي الرد (خير) لكم (وأحسن تأويلاً) عاقبة أو أحسن تأويلاً من تأويلكم بلادة (ألم تروا الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل الله وما أنزل من قبله يريدون أن ينصروا إلى الطاغوت) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن منافقاً خاصاً يهودياً قد عاد اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ودعا المنافق إلى الكعب بن الأشرف ثم أتى بها احتكاماً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم لليهودي فلم يرض المنافق بقضائه وقال تعاضدكم إلى غير فقال اليهودي لعمر قيس لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرض بقضائه وخاضم اليك فقال عمر رضي الله تعالى عنه للمنافق أذلك فقال نعم فقال مكانك حتى أخرج اليك اندخل فأخذ سبته ثم خرج فضرب به عنق المنافق حتى برد وقال هكذا أقضي لمن لم يرض بقضاء الله ورسوله فزالت وقال جبريل أن عمر قد فرق بين الحق والباطل فسمى القاروق والطاغوت على هذا كعب بن الأشرف وفي معناه من يحكم بالباطل ويؤثر لأجله فسمى بذلك لفرط طففائه وأتشبهه بالشيطان أولاً لأن التعاضد اليه تعاضد إلى الشيطان من حيث أنه الحامل عليه كما قال (وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً) وقرأ أن يكفروا

كالفتنة والأمراء لأنه أمر أولاً بالعدل ثم خاطب من له تنفيذ الأمر بذلك ورجح بعضهم أن المراد العلماء لما قدمناه وقوله ماداموا على الحق إشارة إلى أنه لا يجب طاعتهم فيه ما خالف الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولا في المباح أيضاً لأنه لا يجوز لأحد أن يحرم ما حله الله ولا أن يحلل ما حرمه الله وبعض الجهلة يظن أن طاعة أولى الأمر لازمة مطلقاً ولو في المباح والناس على ما حقق الجصاص على خلافه وفي التعبير بأولى الأمر دون الحكام إشعار به وقوله لقوله سبحانه وتعالى الخ فإن العلماء بل المحدثين هم المستنبطون المستخرجون للأحكام (قوله أنتم وأولو الأمر منكم الخ) يعنى الخطاب عام للمؤمنين مطلقاً وخص الشيء بأمر الدين بدليل ما بعده ووجه التأيدان للناس والعامة منازعة الأمراء في بعض الأمور وليس لهم منازعة العلماء إذ المراد بهم المجتهدون والناس عن سواهم لا يشارعونهم في أحكامهم والمراد بالمرؤس على وزن المفعول العامة التابعة للرئيس والرئيس فإذا كان الخطاب في تنازعهم لأولى الأمر على الالتفات مع إرادة العلماء لأن المجتهدين أن يتنازع بعضهم بعضاً بحجة ومحاكمة فيكون المراد أمرهم بالنسك بما يقتضيه الدليل (قوله بالسؤال عنه في زمانه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاجتهاد بحضوره صلى الله عليه وسلم وهو مختلف فيه كما قدمناه ووجه الاستدلال والجواب ظاهر أما الأول فالنص في الكتاب والسنة وأما الثاني فلأن القيس مردود إلى الكتاب والسنة لاستناده إليه واستنباطه منه لكن قوله إنما يكون بالتشديد والبناء عليه المراد منه أن المختلف فيه غير المعلوم من النص مردود إليه ورده إليه إنما يكون بهذا الطريق فلا يرد عليه أنه لا وجه للعصر والتفتت بصيغة المفعول كالمشترك والاية دالة على جميع الأدلة الشرعية فالمراد بطاعة الله العمل بالكتاب وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم العمل بالسنة والرد إليهما القياس وعلم من قوله فان تنازعتم أنه عند عدم التنازع يعمل بما اتفق عليه وهو الإجماع فلذلك كان أولى (قوله ذلك أي الرد) لو حل على جميع ما سبق على التفرع لحسن وقوله عاقبة أصل معنى التأويل الرجوع إلى المآل والعاقبة ثم استعمل في بيان المعنى المراد من اللفظ الغير الظاهر منه وكلاهما حقيقة واردة في القرآن وإن غلب في الثاني في العرف ولذا يقابل التفسير وإلى هذين المعنيين أشار المنصف رحمه الله وقوله أحسن تأويلاً من تأويلكم بمنزلة قولك زيد أحسن وجهاً من وجه عمرو ولا أحسن من عمرو وإن كان مرجع أحسن وجهها إلى أحسن وجهه (قوله عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما الخ) هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم من طرق وكذا رواه غيره وقوله مكانكما أي اجلسا اسم فعل أو متعلق بمحذوف أي الزما وضرب عنقه لأنه أظهر نقاشه وزند قسه وقوله حتى برد أي مات وهو مكاتبته عنه لزوم انطفاء الحرارة الغريزية له وقوله فسمى القاروق والذي سبحانه النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في الكشف (قوله والطاغوت الخ) يعنى الطاغوت أما أن يجعل علماء القبيالة كالفاروق فهو حقيقة وكذلك أن كان اسماً لكثير الطغيان مطلقاً فإن كان بمعنى الشيطان فهو استعارة أو حقيقة والتجوز في إسناد التحاكم إليه بالنسبة الإيقاعية بين الفعل ومفعوله بالواسطة وقيل أنه مجاز مرسل بالتسمية باسم السبب الحامل عليه واستدل على هذا الوجه بما بعده لأنهم إنما أمروا أن يكفروا بالشيطان لا يكعب وقوله ويؤثر لأجله أي يختار لأجل الباطل ما يختاره (قوله ويريد الشيطان الخ) عطف على الجملة الحالية وضع فيه المظهر موضع المضمر على معنى يريدون أن ينصروا إلى الشيطان وهو قصد إرادة اضلالهم وعلى الأولين يكون ضمهم إليه للطاغوت باعتبار الوصف لا الذات أي أمروا أن يكفروا عن كبريائهم وكثير الطغيان أو شبهه بالشيطان وقرئ بها ومن لأن الطاغوت يكون لواحد والجمع فإذا أريد الثاني أنت باعتبار معنى الجماعة ولذا وردت كبره وتأنسه وقد مر تفصيله (قوله وقرئ تعالوا بضم اللام الخ) في الكشف وقرأ الحسن تعالوا بضم اللام على أنه حذف اللام من تعاليت تخفيفاً كما قالوا ما باليت به باله وأصلها بالية كعافية وكما قال الكسائي في آية إن أصلها آية فاعلة تحذف اللام فلما حذف وقعت واو الجمع بعد اللام من تعال فضعفت



(رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) هو مصدر واسم للمصدر الذي هو الصد والفرق بينه وبين الصد أنه غير محسوس والصد محسوس ويصدون في موقع الحال (فكيف يكون حالهم) إذا أصابتهم مصيبة (عما قدمت المنافق أو النعمة من الله تعالى) عما قدمت أيدهم) من العاكم إلى غيرك وعدم الرضا بحكمك (ثم جأول) حين يصابون للاعتذار عطف على أصابهم وقبل على بصدون وما ييتهم ما اعتراض (يحلفون بالله) حال (ان أردنا الا احسانا ونوفيقا) ما أردنا بذلك الا الفصل بالوجه الاحسن والتوفيق بين الخصمين ولم يرد تخالفك وقبل جاء أصحاب القتل طالين بدمه وقالوا ما أردنا بالتعاكم الى غير الا ان يحسن الى صاحبنا ويوفيق بينه وبين خصمه (أو تلك الذين يعلم الله ما في قلوبهم) من النفاق فلا يفي عنهم الكتمان والحلف الكاذب من العقاب (فأعرض عنهم) أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم أو عن قبول معذرتهم (وعظمهم) بلسانك وكفهم عما هم عليه (وقل لهم في أنفسهم) أي في معنى أنفسهم أو خالباهم فان النصيح في السر أنجب (قول بلغا) يبلغ منهم ويؤثر فيهم أمره بالتجافي عن ذنوبهم والنصح لهم والمبالغة فيه بالترغيب والترهيب وذلك مقتضى شفقة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وتعليق الطرف ببلغا على معنى بليغا في أنفسهم مؤثر فيها ضعف لان معمول الصفة لا يتقدم الموصوف والقول البليغ في الاصل هو الذي يطابق مدلوله المقصود به

فصار تعالى وان هو تقدم واومنه قول أهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة وفي شعر الحمداني

تعالى أفاضك الهوم تعالى \* والوجه فتح اللام انتهى يعني أن فيه لغة بجذف لامه اعتبارا بالمهملة أي لغيره لان المحذوف لها كالموجود فتصير اللام كاللام فتضم كاتر الكلمة قبل واو الجمع وهذه لغة مسبوقة فيه أثبت ابن جني وان كانت ضعيفة فلا عبرة بجن الحن الشاعر فيها كابن هشام واذا قرئ بها فقد انقطع النزاع وأصل معناها طلب الاقبال الى مكان عال ثم عم والشعر المذكور لابي فراس الحارث بن ابي سعيد ابن عم سيف الدولة وهو من الفصحاء الذين يجعل قولهم بمنزلة زوايتهم ويستأنس به وقد كان أسرته الروم فسمع هدير جماعة تنوح فقال

أقول وقد ناحت بقري جماعة \* أيا جارتا هل باتت حالك حالي  
معاذ الهوى ما دقت طارقة النوى \* ولا خطرت منك الهوم ييالي  
أنتمل محزون القواد قوادم \* الى غصن نائي المسافة عالي  
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا \* تعالى أفاضك الهوم تعالى  
نعالي ترى روحا دى ضعيفة \* تردد في جسم بعذب بالي  
أيضك مأسور وتبكي طلبقة \* ويسكت محزون ويتدب سالي  
لقد كنت أولى منك بالدمع مقله \* ولكن دمي في الحوادث غالي

(قوله هو مصدر أو اسم للمصدر) كونه اسم مصدر عزاء مكي الى الخليل رحمه الله لكنه غير ظاهر وان لم يكن على المصنف فيه عهدة كما توهم لان فعولا مصدر قياسي في اللازم كدخل دخولا بالاتفاق وهذا لازم لان صفة يكون متعديا ومصدره الصد ودون في المتعدي كزمره لزوما ودفعه دفونا فالاوجه لكونه اسم مصدر الا أن يدعى أنه متعدي حذف مفعوله أي يصدون المتصاكنين ولا حاجة اليه وكونه مصدرا هو الصحيح لما ذكرنا ولذا قدمه المصنف رحمه الله وقوله يصدون في موضع الحال أي ان كانت رأى بصريته والافه مفعول ثان وقوله يكون حالهم إشارة الى أن في الكلام مقدر هو العامل في كيف واذا ويحلفون حال من فاعل جأول وقوله ما أردنا إشارة الى أن نافية وقوله والتوفيق أي لم يرد بالرافعة لغيرك عدم الرضا بحكمك بل أن تصلح بين هذين الخصمين وعلى القول بأنه لحكاية أصحاب القتل اذ المجزء الظرفية دون الاستقبال (قوله أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم) أي عدم قتلهم واهلاكهم ورج النجبر الوجه الثاني ويلزمه الاعراض عن طلبهم دم القتل لانه هدر وليس وجه آخر كما قيل (قوله أي في معنى أنفسهم) في نسخة شأن أنفسهم وهما بمعنى وفي اعرابه ومعناه وجوه أحدها أنه متعلق بقل ومعناه اما قل لهم خالبا لا يكون معهم أحدها أنه أدعى الى قبول النصيحة ولذا قبل النصيح بين الملا تقريع واما قل لهم في شأن أنفسهم ومعناها قول بلغا يبلغ ما يجرهم عن النفاق والظرفية على الاول حقيقة وعلى الثاني من ظرفية اللفظ للمعنى ويؤثر فيهم عطف تفسيرى يبلغ منهم يعني يتمم من جهة الابلاغ والثاني تعلقه بليغا وسيأتي (قوله أمره بالتجافي الخ) التجافي بمعنى التجاوز من تجافي بمعنى تباعد وهو بناء على أحد معاني الاعراض والنصح من الوعظ وتعليق الطرف بليغا ذهب اليه الزمخشري ولم يرتضه المصنف رحمه الله لانه مذهب الكوفيين والمشهور ومذهب البصريين أن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف لان معمول اغناية تقدم حيث يصح تقدم عامله عندهم وقيل انه يصح اذا كان ظرفا دون غيره وقواه بعضهم وقيل انه متعلق بقدر يفسره المذكور وفيه بعد (قوله والقول البليغ في الاصل الخ) أي في أصل وضعه لغة لا اصطلاحا كما تقر في المعاني وهذا معناه اذا أخذ من البلاغة على ما ارتضاه من تعلق اذا قبل وأما اذا تعلق بليغا فهو من البلوغ أي يبلغ أنفسهم ويؤثر فيها ولم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى لارجوحيته عنده قال الراغب البلاغة يقال على وجهين أحدهما أن يكون بذاته بليغا وذلك يجمع

(وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) بسبب اذنه في طاعته وامره المبعوث اليهم بأن يطيعوه وكأنه احتج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه وان أظهر الاسلام كان كافرا مستوجب القتل وتقريره أن ارسال الرسول لما لم يكن الا ليطاع (١٥١) كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل رسالته

ومن كان كذلك كان كافرا مستوجب القتل (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم) بالنفاق أو التحاكم الى الطاغوت (جاؤك) بالتوبة ثابتين من ذلك وهو خبر أن وادتمتعلق به (فاستغفروا الله) بالتوبة والاحلاص (واستغفروا لهم الرسول) واعتذروا اليك حتى انتصبت لهم شيئا وانما عدل عن الخطاب ولم يقل واستغفرت لهم لان القياس يقتضي هذا لقوله جاؤك تفخيما لشأنه وتنبيها على أن من حق الرسول أن يقبل اعتذار التائب وان عظم جرمه ويثفع له ومن منصبه أن يشفع في كبار الذنوب (لوجدوا الله توابا رحيمًا) لعلوه قابلا لتوبتهم متفضلا عليهم بالرحمة وان فسر وجد بصادف كان توابا حالا ورحيما بدلا منه أو حلا من الضمير فيه (فلأوربك) أي فوربك ولا مزيدة لتأكيد القسم لالتظاهر لافي قوله (لأبؤمنون) لانهم اتزاد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموك فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلف ومنه الشجر ليدخل أغصانه ثم لا يجردوا في أنفسهم حرا بما قضيت ضيقا ما حكمت به أو من حكمت أو شككت أجهل فان الشاك في ضيق من أمره (وسلموا تسليما) ويتقادوا لك انقيادا بظاهرهم وباطنهم (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم) تعزوا بها للقتل في الجهاد أو اقتلوا كما قتل بنو اسرائيل وأن مصدرية أو مفسرة لان كتبنا في معنى أمرنا (أو اخرجوا من دياركم) خروجهم حين استتيبوا من عبادة الجبل وقرأ أبو عمرو ويعقوب أن اقتلوا بكسر النون على أصل التعريك أو اخرجوا بضم الواو لا تنبأع والتشبيه بواو الجمع في نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وقرأ حذرة وعاصم بكسرهما على الأصل والباقيون بضمهما ما اجراءهما مجرى الهمزة المتصلة بالفعل (ما فعلوه الا قليل منهم) الا ناس قليل وهم المخلصون لما بين أن إيمانهم لا يتم الا بأن يسلموا حتى

ثلاثة أو صاف أن يكون صوابا في وضع لغته وطبقا للمعنى المقصود به وصداق في نفسه حتى اخترم وصف من ذلك كان ناقصا في البلاغة والثاني أن يكون بليغا باعتبار القاتل والمقول له وهو أن يقصد القتال به أمرا تاما فيورده على وجه حقيق أن يقبله المقول له وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا يوضح حله على المعنيين وقول من قال قل لهم أن أظهرتم ما في أنفسكم قتلتم ومن قال خوفهم بمكاره تنزل بهم إشارة الى بعض ما يقتضيه عموم اللفظ اه (قوله بسبب اذنه الخ) يعني أن الاذن بالطاعة بمعنى الامر والرضا بها مجازا وفسر بالتيسير والتوفيق أيضا وقوله وكأنه احتج أي ذكر دليلا على كفر من لم يرض بحكمه وتصويب قتله واهد ادرمه ولا حجة في الآية لما يقوله المعتزلة من أنه لا يريد الا الخير وأن الشرا ليس بأمره لان المعنى الا ليطيعه من أذن له في الطاعة وأمره اذنه وأما من لم يأذن له فغيره عدم اطاعته فلذا ليطيعه ويكون كافرا (قوله وانما عدل عن الخطاب الخ) أي لم يقل واستغفرت تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الامير كذا ما كان حكمت وتعظيم الاستغفار من جهة اسناده الى لفظ فني عن علو مرتبته من جهة التعلق بالرسالة وفسر التواب بقابل التوب لما مر (قوله ولا مزيدة لتأكيد القسم الخ) لانه ذكر قبل القسم كثيرا فقبل انما صار لذلك رأى لا يكون الامر كما زعمه وقيل مزيدة لتأكيد النفي في الجواب ولتأكيد القسم ان لم يكن نفي وارضى الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله أنه تأكيذا كيد القسم مطلقا لتكون على غلط واحد لانها زيدت في النفي والاثبات وقال في الاتصاف انهم لم ترد في القرآن الامع صريح فعل القسم ومع القسم بغير الله فحولا أقسم بهذا البلد قصدا الى تأكيد القسم وتعظيم القسم به كأنه قيل اعظمي له كلا اعظام لاستحقاقه فوق ذلك وهذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيادتها مع القسم بالله الا اذا كان الجواب منفيما فدل ذلك على أنها مع زائدة موطئة للمقسم عليه الواقع في الجواب ومنه يعلم الفرق بين المقامين والجواب عن قول المصنف والزمخشري انه لا فارق بينهما فافهم فانه معنى بديع (قوله فيما اختلف بينهم واختلط الخ) التشاجر المنازعة والخاصمة وأصل مادته للاختلاط لانهم لما بينهم مختلف أقوالهم ويختلف بعضهم ببعضهم وتعارض أقوالهم وفسر الحرج بالضيق لان أصل معناه كما قال الراغب اجتماع أشياء وبازمه الضيق فاستعمل فيه ثم قيل حرج اذا قلق وضيق صدره ثم استعمل أيضا في الشك لان النفس تطلق منه ولا تطمئن له واليه أشار المصنف رحمه الله وسبأني في سورة الاعراف (قوله وينقادوا لك انقيادا الخ) تفسير التسليم بالانقياد والاذعان إشارة الى أنه ليس أمر اراء التصديق العتري في الايمان وهو ترك الاباء والخروج على ما هو الحق وعلى هذا فالحق تفسير الحرج بضيق الصدر لاثبات الكراهة والاباء بدليل أن بعض الكفرة كانوا يستيقنون الايات بلا شك لكن يجحدون ظاهرا وعلوا فلا يكونون مؤمنين وأما تفسيره بالشك فيلانم القول بأن الايمان هو المعرفة والاعتقاد هكذا قال النجاشي رقتاه (قوله تعزوا بها للقتل الخ) يعني أن المراد بالقتل اما مباشرة ما يؤدى اليه أو حقيقة وفي أن هذه قولان فقبل مفسرة وقيل مصدرية ولا بضر زوال الامر بالسبك لانه أمر تقديري وكون الكتابة في معنى الامر لا بضر تعديته بعلى حتى يقال الصواب تأويله بأوحينا لانه لم يخرج عن معناه ولو خرج فتعديته باعتبار معناه الاصل جائرة كما في نطق الحمال بكذا في تعديته بالباء مع أن دل يعدي بعلى كما تقر في محله والقراءة بكسرهما على الأصل في التخلص من التثاق السالكين وضمهما الاتباع الثالث والفرقة لان الواو أخت الضمة وقوله اجراء لهما أي للتون والواو مجرى همزة الوصل الساقطة في اتباع الثالث وليس هذا مغاير للاتباع السابق بل تنويره فليس عليه أخرى كما توهم (قوله الا ناس قليل الخ) يعني أنه على قراءة الرفع لانه غير موجب بدل من ضمير فعله المرفوع ودلالته على القصور لعدم بذل النفس والامتنال والوهن بمعنى الضعف (قوله والضمير للمكتوب الخ) إشارة الى أنه راجع للمكتوب الشامل للقتل والخروج لدلالة الفعل عليه

التسليم به على قصور أكثرهم ووهن اسلامهم والضمير للمكتوب ودل عليه كتبنا أولا حذم مصدرى الفعلين

أوهو عائد على القتل والخروج وللعطف بأولزم فوجد الضمير لانه عائد لاحد الامرين ولذا اعترض على  
 الامام الرازي في جعله الضمير عائدا اليهما معا بالتأويل انبوا الصناعة منه (قوله أوعلى الافلا قليلا)  
 قيل عليه الوجه الاول لتوافق القراءتين معنى ولان لفظ منهم صفة قليلا فان كان بمعنى فاعلى فاعلى فاد  
 التوضيح وان كان بمعنى فعلى قليلا كان زائدا لاساحة البه كقولك ماضربوا زيد الاضربا قليلا منهم  
 (قوله نزلنا في حاطب بن أبي بلتعة رضى الله عنه الخ) حاطب فاعل من الحطبت بمهملتين صحابي بدرى  
 وبلتعة بفتح الباء الموحدة وسكون الادم والتاء المنة الفوقية والعين المهملة وهذا الحديث أخرجه  
 الستة بلفظ خاصم الزبير رضى الله عنه رجاله من الانصار ولم يسموه وقال الطيبي تسمية حاطب بن أبي  
 بلتعة خطأ وهو صحابي بدرى شهد به بالايان في سورة الممتحنة فهو أجل قدرا من أن يصد عنه ما يغير  
 خاطر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن الرجل المذموم ومن الانصار وحاطب بن راشد نفي  
 حليف قريش ويقال انه من مذبح وقيل من أهل اليمن والاكثر انه حليف لبني أسد بن عبد العزى كما في  
 الاستيعاب فليس أنصاري وقيل عليه ان تسمية حاطب بن أبي بلتعة أخرجهما ابن أبي حاتم من مرسل  
 سعيد ابن المسيب بسند قوى وتعقب بأنه من المهاجرين لا من الانصار وقول القرطبي وجه الله انه من  
 الانصار نسب الادب ان كان منافقا ويحتمل أنه غير منافق وانما صدر منه ذلك لبوادى القضب خطأ  
 وليس بمعصوم ينافي ما نقل عن الاستيعاب وقال ابن حجر سكي الواحدى بالاستسناد أنه ثعلبية بن حاطب  
 الانصاري وحكي ابن بشكوال عن ابن مغيرة أنه ثابت بن قيس بن شماس ولم يأت بشاهد والشمس بن شين  
 معجمة مكسورة وراهمه له وجيم بعد ألف جمع شرح وهو ميسل الماء والحرة أرض ذات حجارة سود  
 والجدر بفتح فسكون الدال المهملة الجدار الصغير والمراد ما يحفظ المزرعة ويسمى أهل مكة الموز والمرز  
 كانه معرب لانه بالفارسية بمعنى الحذر كمنزلة المذكري في اللغة فاحفظه وقوله لان كان بفتح الهاء أى  
 ذلك الحكم والقضاء لاجل أنه ابن عمك لان أمه صفية بنت عبد المطلب وأن مصدره لا تخففة من  
 النقلة وكان حكمه عليه الصلاة والسلام أولا بطريق اللطف به واعطاه فوق حقه فلما صدر منه ذلك  
 أتم حق الزبير رضى الله عنه وللقصة تمة في الكشف يعلم منها وجه مناسبة ذكرنا ما كتبتنا الخ وتركها  
 المصنف فكانتم لم تثبت عنده (قوله جواب لسؤال مقدم الخ) اعلم أن النجاة قالوا انها حرف جواب  
 وجزاء وهل هذان المعنيان لازمان لها أو تكون جوابا فقط قولان الاول قول سيويوه رحمه الله والثاني  
 قول القاري فاذا قال قائل أزورك غدا فقلت اذن أكرمك فهي جواب وجزاء واذا قلت اذن أظنك  
 صادقا كانت جوابا فقط فقد التزموا فيها أن تكون جوابا واستشكله ابن هشام بأنه ان أراد به جواب  
 الشرط كما هو الظاهر من الجزاء وقولهم لا يذوقها من شرط ملفوظ أو مقدر بطل استعمالها في نحو  
 اذن أظنك صادقا بقول القائل أنا أحبك وهذا لا مجازاة فيه (قلت) وكذا يبطله اقترانها بالواو  
 واخواتها ونوسطها في الكلام وان أراد به ما يراد بقولهم نعم حرف جواب فهم لم يبعدوها من مقتضى  
 صحة الاقتصار عليها اكنم واخواتها والتفسير الاول يفصح كلام الفارسي والثاني قول شارح الحاشية  
 في قوله اذن اقسام نصرى معشر خشن قال سيويوه اذن حرف جواب وجزاء فيكون هذا القائل قدّر  
 أن سائله فقال ماذا كانوا يصنعون فقال اذن اقسام نصرى الخ فهو جواب لهذا السائل وجزاء  
 للتهميج على فعله ثم قال ويجوز أن يكون أجاب بجوابين مثل لو كنت حرا لاستعفت ما يفعل العبيد  
 لاستعفت ما يفعل الاحرار وابن جني رحمه الله يجعله بدل من الجواب ويجوز أن تكون اللام جوابا  
 اقسام مقدر وهو يقتضى أن الجواب بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحى وهو مخالف لكلامهم وقد قيل عليه  
 انه تطويل بلا طائل وليس المراد بالجواب أحد هذين المعنيين بل مرادهم أن اذن لا تكون في كلام مبتدا  
 بل في كلام مبنى على شئ تقدمه ملفوظ أو مقدر سواء كان شرطاً أو كلاماً سائلاً أو نحو ذلك كما انه ليس المراد  
 بالجزء المصطلح بل ما يكون مجازاة لفعل فاعل سواء السائل وغيره وبه اندفعت الشبهة بأسرها وهذا

وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء أو على  
 الافلا قليلا (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به)  
 من متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم  
 ومطاعته طوعا ووعظا (واشد تنبيها) في دينهم  
 في عاجلهم وآجلهم (واشد تنبيها) أو تنبيها  
 لانه اشد تحصيل العلم وتقى الشك أو تنبيها  
 لنواب أعمالهم ونصبه على التمييز والالية  
 أيضا مما نزلت في شأن المنافق واليهودى  
 وقيل انها والى قبلها نزلت في حاطب بن أبي  
 بلتعة خاصم زبير في شراج من الحرة كانا  
 يسعيان في التخل فقال عليه الصلاة  
 والسلام اسقيا زبير ثم أرسل الماء الى  
 جارك فقال حاطب لان كان ابن عمك فقال  
 عليه الصلاة والسلام اسقيا زبير ثم احبس  
 الماء الى الجدر واستوف حقه ثم أرسله الى  
 جارك (واذا الاتيناهم من لدنا أجر عظيما)  
 جواب لسؤال مقدر كانه قبل وما يكون لهم  
 بعد التثبيت  
 \* (مجت اذن) \*

فقال واذا الوثنيون لا يتبينهم لان اذ اجابوا وجزا (ولهذا يتبينهم صراطا مستقيما) يصلون بساكنة جناب القدس ويغيب عليهم أبواب القرب قال عليه الصلاة والسلام من عمل بعمل دونه الله علم ما لم يعلم (ومن يدع الله والرسول فأولئك مع الذين أنتم الله عليهم) من يدع في الطاعة بالوعد عليها مراافقة أكرم الخلائق وأعظمهم قدرا (من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين) بيان للذين ١٥٣ أو حال منه أو من ضميرهم أربعة أقسام بحسب منازلهم في العلم والعمل وحث كافة الناس

على أن لا يتأخروا عنهم وهم الانبياء الفاضلون بكمال العلم والعمل المتجاوزون حد الكمال الى درجة التكامل ثم الصدقيون الذين صعدت نفوسهم نارة بمرافق النظر في الحجج والآيات وأخرى بمعارج التصفية والرياضات الى أوج العرفان حتى اطلعوا على الاشياء وأخبروا عنها على ما هي عليها ثم الشهداء الذين أذى بهم الحرص على الطاعة والجهد في اظهار الحق حتى بذلوا مهملهم في إكمال كلمة الله سبحانه وتعالى ثم الصالحون الذين صرفوا أعمارهم في طاعته وأموالهم في مرضاته ولك أن تقول المنتم عليهم هم العارفون بالله سبحانه وتعالى وحولاً ما أن يكونوا بالقياس درجة العباد أو واقعين في مقام الاستدلال والبرهان والأولون إنما يشيرون الى العباد القريب بحسب يكونون كمن يرى الشيء مفرساً وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لا فيكونون كمن يرى الشيء من بعد وهم الصدقيون والآخرون أما أن يكون عرفانهم بالبراهين القاطعة وهم العلماء الراصون الذين هم شهداء الله في أرضه وأما أن يكونوا بامارات واختصاصات تطعن اليها نفوسهم وهم الصالحون (وحسن أو لئلا رفيقا) في معنى التعجب ورفيقاً نصب على التمييز أو الحال ولم يجمع لأنه يقال للواحد والجمع كالصديق وأولاه أريد وحسن كل واحد منهم رفيقا روي أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنام يوماً وقد تغير وجهه وقيل جسمه فدأه عن حاله فقال ما بي من وجع غير أني أذا لم أرك اشتقت اليك واسترحيت وحشة شديدة حتى أفتألت ثم ذكرت الآخرة فغفقت أن لا أراك هناك لاني عرفت أنك ترفع مع النبيين وإن أدخلت الجنة كنت في منزل دون منزل وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً فقلت (ذلك) مبتدأ إشارة الى ما للمطالعين من الاجر ومزيد

كلام حسن فعلى هذا هي جواب الشرط السابق مقرراً باللام واذن مقبحة للدلالة على انه مترتب على جوابه وما فيه من التثبيت وتقدير السؤال تحقيقاً لذلك المعنى وإيضاحاً له كما حققه في الكشف والافلوكان جواباً بالسؤال فقد رتب يمكن لاقرانه بالواو وجهه وإظهاراً لوليس لانها مقدرة بل لتحقيق انها جواب للشرط لكن بعد اعتبار جوابه الاول وهذا شرح لكلام العلامة والمصنف بما لا غبار عليه فها قبل انه يقدر سؤال اذن لا يتبينهم الخ جواب له متضمن لما يكون هذا جزاء عليه وهو الثبات على الايمان وليس المعنى انها أبداً جزاء بشرط لكن احتيج اليه فقد رتب لاجل اللام مع أن السؤال بعد التثبيت مستغنى عنه فالواجب تقدير قسم كما قاله المرزوقي سابقاً ويحتمل أن يكون هذا عطفاً على لكان خبر لكن التعليق بالتثبيت أنسب فلذا جعله جواب شرط محذوف على أن الواو للاستئناف أو لطف هذه الجملة على الشرطية والافلوكان الجواب بدون عاطف كما مر في جواب السؤال بالمعزى عن العاطف أخرى والقول بأنه مع كونه جواب سؤال مقدر معني عطف على لكان خبر الهم لفظاً بعيداً ككلام مشوش مخاضاً لما حققه الحاشية وما استبعد هو التصديق الذي لا عدول عنه بعد تنقيح كلام النجاشي في هذه المسئلة وللشراح هنا خلط وخبط كثير (قوله يصلون بالواو الخ) وفي نسخة يصل من غلط الكاتب يعني يتقربون به الى الله ويفتح عليهم به معرفة غواض كثيرة من العلوم الالهية والحديث المذكو أو رده أبو نعيم في الحلية عن أنس رضي الله عنه وجل الصراط على المراتب بعد الايمان فلا حاجة لتأويله بالزيادة أو الثبات كافي الكشف (قوله من يدع في الطاعة الخ) مراافقة مفعول الوعد ومن يسانية تبين الموصول أو العائد عليه قيل وعلى جعله حالاً من الذين يؤول بمقارنين للذين يجري على قاعدة الحال من المضاف اليه والحث على عدم التأخر لجهلهم بمدحهم بكونهم معهم وهم راجع للاربعة أقسام والصدق بمبالغة الصادق ومرافق النظر تخيلية ومكنية وكذا أوج العرفان وأوج في كتب الحكمة أنهم آكله هندية معرب أودوه معناها العلو وفسر الشهداء بمعناه المعروف وعلى ما بعده جعله من الشهادة أي الشهادة وحاصل الثاني أن العارف بالله أمان أن يكون معرفته عن مشاهدة بالحقيقة مع قرب واتصال أوجع بهما وانفصال أو للصور المنطبعة في مرآة العقل التي معه أو البعيدة عنه وهذا مما لا شبهة فيه لمن ألقى السمع وهو شهيد اللهم أشرك علينا ذرة من أنوار معرفتك فخصنا من ظلمات الجهول (قوله في معنى التعجب ورفيقاً نصب على التمييز والحال الخ) في الكشف فيه معنى التعجب كما قيل وما أحسن أو لئلا رفيقا ولاستقلاله بمعنى التعجب قرئ حسن بسكون السين يقول التعجب حسن الوجه وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التمكن يعني أن فعل المضوم العين لحسن وقصر براديه انشاء الممدوح أو الذم والتعجب فيعامل معاملة ذلك الباب كما هنا لكن قال أبو حيان رحمه الله ان ما ذكره الزمخشري تحت ط بين مذهبين فإنه اختلف فيه هل هو لامبالغة فيه في المدح والذم فيجعل من باب نعم ويجري مجراها أو فيه تعجب فيجرب عليه أحكام التعجب وهو وافق كلامه منهما والمصنف رحمه الله تركه فلا يرد عليه شيء وسيأتي هذا تفصيل في أول سورة الكهف والنظم يحتمل أن يكون أو لئلا إشارة الى من يطعم والمعنى حسن زريق أو لئلا المطالعين فالرفيق النبيون ومن بعدهم والتمييز غير المميز ويحتمل أن يكون إشارة للنبيين وبقية الفرق الاربع ورفيقاً تمييزاً هو عين المميز ويجوز فيه الحالية ولم يجمع لأن فعلاً يستوي فيه الواحد وغيره أو اكتفاء بالواحد عن الجمع افهم المعنى وحسنه وقوعه في الفاصلة أولانه يتأويل حسن كل واحد منهم أولانه قصديان الجنس يقطع النظر عن الأنواع كافي الكشف (قوله روي أن ثوبان الخ) رواه البيهقي في شعب الايمان وغيره وفي الاستيعاب هو أبو عبد الله ثوبان بن محمد من شغل السرقة والسراقة موضع بين مكة واليمن أصابه سبي فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقه ولم يزل معه الى أن توفي عليه الصلاة والسلام وقوله فذلك أي فذلك الذي أخاف بين لا أراك وروي في منصوص (قوله إشارة الى ما للمطالعين الخ) يعني انه إشارة الى جميع ما قبله أو الى

والحذر والحذر كالانزاع والاثرو قبل ما يجذب به  
كل حزم والسلاح (فانفروا) فانخرجوا الى  
الجهاد (ثبات) اجتماعات متفرقة جمع ثبات من  
ثبتت على فسلان تنبئة اذا ذكرت متفرق  
محاسنه ويجمع أيضا على ثنين جبر الماحذف  
من مجزئه (أو انفسروا جميعها) مجتمعين  
كوكبة واحدة والآية وان نزات في الحرب  
لسكن مقتضى الملاقاة لفظها وجوب  
المبادرة الى الخسائر كلها كيف ما أمكن  
قبل الذوات (وان منكم من لبيطن)  
الخطاب لعسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المؤمنين منهم والمنافقين والمبطون منافقهم  
تشافقوا وتختلفوا عن الجهاد من بطأ بمعنى أبطأ  
وهو لازم أو بطأ وغيرهم كما ثبت ابن أبي قحافة  
يوم أحد من بطأ من بطو كنف من  
ثقل واللام الاولى لا ابتداء دخلت اسم ان  
لا فصل بالخبر والثانية جواب قسم محذوف  
والقسم بجوابه صلة من والراجع اليه  
ما استمكن في لبيطن والتقدير وان منكم  
من أقسم بالله لبيطن (فان أصابكم مصيبة)  
كقتل وهزيمة (قال) أي المبطي (قد أنتم الله  
على) اذ لم أكن معهم شهيدا) حاضرا  
فيصير ما أصابهم (وان أصابكم فضل من  
الله) كنتم وغنيمة (لبقون) أكده تنبيه على  
فرط تحسره وقرئ بضم اللام اعاده للضمير على  
معنى من (كان لم يكن بينكم وبينه مودة)  
اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو (بالبقي  
كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) لتنبيه على  
ضعف عقيدتهم وان قولهم هذا قول من  
لامواصلة بينكم وبينه وانما يريد أن يكون  
معكم لمجرد المال أو حال من الضمير في  
ليقولن أو داخل في المقول أي يقول المبطي  
لمن يبعثه من المنافقين وضعف من المسلمين  
تضريبا وحسدا كان لم يكن بينكم وبين محمد  
صلى الله عليه وسلم مودة حيث لم يستعن بكم  
فتفوزوا بما فاز بالبقي كنت معهم وقيل  
انه متصل بالجملة الاولى وهو ضعيف اذ لا  
يفصل ابعاض الجملة بما لا يتعلق بها بالفظا

وهي

ما يليه وقوله واستحقاق أهله أي بحسب الوعد كما يرتحققه فليس مبنيا على مذهب المعتزلة (قوله  
والحذر الخ) أي مصدران بمعنى وهو الاحتراز عما يخاف وأخذ حذره من الكناية والتخييل بقسمة الحذر  
بالسلاح وآلة الوقاية وليس الاخذ مجازا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في مثل فليأخذوا حذرهم  
وأسلطهم اذ التجوز في الايقاع والجمع فيه جائز كما صرح به في الكشف وتبعه الحق النحرير فان كان الحذر  
كل ما يوصف به كالحزم أو آلة كالسلاح كما نقله الراغب فهو حقيقة (قوله فانخرجوا الى الجهاد  
الخ) أصل معنى النفر الفرع كالنقرة ثم استعمل فيما ذكر وثبات منصوب على الحال لانه بمعنى متفرقين  
جماعة جماعة والنبه الجماعة جمع جمع المؤنث وأعرب اعرابه على اللغة القصيدة وفي لغة نصبه على الفتح  
ولما محذوفة معوض عنها التاء وهل هي واومن ثباتا أي اجتمع أو من ثبت عليه بمعنى أثبت عليه  
بذكر محاسنه وجهها قولان وثبة الخوض وسطه واوية وجمع جمع المذكر السالم أيضا وان لم يكن مفردة  
المسا ولا مذكر لانه اطرد فيما حذف آخره ذلك جبراله كما يجمع جمع مذكر السالم ككلمين وقلين وعدين وان لم  
يكن عاقلا وفي ثاته حينئذ لغتان الضم والكسر وكوكبة واحدة جماعة واحدة كما في القاموس مجاز  
من قولهم كوكب الشيء اعظمه وقوله والآية وان نزات الخ قيل عليه مع قوله حذرهم وتفسير النفر  
بالخروج للجهاد كيف تكون مطلقة فالظاهر أن يقال فيها إشارة لذلك (قوله الخطاب لعسكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الخ) العسكر معلوم من مجموع ما قبله والتبينة أما لا تفهم بالخلف أول غيرهم كما  
فعل أبي وقوله أو بطأ أي هو قوا في نسخة يطون غيرهم كما يبطي وجهه منقول من بطأ المنقول من  
بطو تطويل للمسافة فانه يصح أن يكون تثقيل لبطو أو بطأ ابتداء فانه مسموع أيضا وبعد التثقيب قيل  
انه لازم وقيل انه متعد بالتثقيب مفعوله محذوف لعدم الفائدة في ذكره واللام الاولى لام التأكيد التي  
تدخل على خبران أو اسمها اذا تأخر والثانية جواب قسم وقيل زائدة وجلة القسم وجوابه صلة  
الموصول وهما كشي واحد فلا يرد انه لا رابطة في جملة القسم كما لا يرد انها انشائية فلا تقع صلة ولا صفة  
لان المقصود الجواب وهو خبري فيسهل عائد وجوزوا في من أن تكون موصوفة فصح استدلال بعض  
النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول كما يصح الوصف بجملة القسم وجوابه اذا عريت جملة  
القسم من عائد فهو جواب الذي أحلف بالله لقد قام أبوه وان منعه بعضهم وأما تقديره مشتملا على عائد  
ككاف فلا حاجة اليه كما قيل وقرئ لبيطن بالتخفيف (قوله أكده تنبيه على فرط تحسره الخ) ولم يؤكد  
القول الاول واتي به ماضيا اما انه تصحقه غير محتاج الى التأكيد عنده أولان العدول عن المضارع  
للماضى تأكيد ومراجعة المعنى بعد اللفظ وعكسه جائز كما سيأتي وقوله للتنبيه متعلق بقوله اعتراض  
وتفسير الشهيد بالشاهد اذ هم لا يعتقدون شهادة قتلاهم ولو اعتقدوها لم يعدوا خلاص منها فاعمة  
والدال على التحسرنى ما فات فانه تحسر ونا كيد قوله يدل على فرطه وقد خفي هذا على من قال  
انه لا يظهر وجهه فكانه لان تحقق هذا القول منهم لا محالة لا يكون الا للاضطراب ولما خفي كون قولهم  
بالبقي الخ سبب مشايهم عن لم يكن له مودة حتى قيل انها متصلة بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد  
أن يكون معهم لمجرد المال الذي هو مراده بالفوز (قوله أو داخل في المقول الخ) فيكون كل ما بعده  
مقولا وقوله تضريبا أي تحريكهم وتضريبا قال الراغب التضريب التحريك كأنه حدث على  
الضرب في الارض وفي نسخة تضريبا وتضريبا واغراء (قوله وقيل انه متصل بالجملة الاولى الخ)  
أي قال قد وفي الدر المنثور انه قول الزاج وتبعه الماتريدي ورده الراغب والاصفهانى وتابعهم المصنف  
رحمهم الله بأنه اذا كان متصلا بالجملة الاولى فكيف يفصل به بين أبعاض الجملة الثانية ومنه مستقيم  
قال وهو تنبيه على لا اعراب فانهم ذكروا أيضا أنه من متعلقات هذه الجملة معترض فيها ولم يرد عليه  
(قلت) الظاهر أنهم أرادوا أنها معترضة بين أجزاء هذه الجملة ومعناها صريحها متعلق بالاولى  
وضمنها هذه فان لم يكن نفي للمودة في الماضي فيجوز على زمان قولهم قد أنتم الله الخ والمعنى أنه يقول



والتي كانت معهم لا فوز بعد ما كان يسر ما يسرونكم أو قد يسرونكم ما يسرونكم وشأن العدو أن يسر ما يسرونكم  
 ويسرونكم ما يسرونكم والاولى يفهم من تقدم انظار عدم المودة حال الحزن والثاني من الحسد والتحسر حال  
 السرور فافهم (قوله وكان الخ) هذا قول وقيل انها لا تعمل اذا خفت واما ما علمنا في غير ضمير الشأن  
 فساد وقراءة التائيد ظاهرة والتذكير للفصل ولانها بمعنى الود والادخال على حرف أو فعل قبل انها  
 للتبني وقيل للتداع والمنادي محذوف وهو معروف في النحو (قوله وقرئ بالرفع على تقدير فانا أفوز)  
 أي على الاستئناف كما في اعراب السمين وغيره والقطع عن العطف والجوازية الاسمية عطف على جملة  
 ليت فيكون داخل في المتنى فما قيل اذا جعل أفوز خبر المبتدأ محذوف فالجملة الاسمية عطف على جملة  
 المتنى ولا اشعار بدخول الفوز تحت المتنى بل المعنى على الاخبار بانهم كانوا يفوزون على تقدير الكون  
 معهم ولا أرى لهذا المعنى احتساجا الى تقدير المبتدأ بل يحصل بمجرد عطف أفوز على جملة المتنى وليس  
 مبنيا على تناسب المتعاطفين فان المتنى بالفعلية أشبه ولانهم يفعلون ذلك اذا قصد الاستئناف غير متجه  
 لما عرفت وأما زوم عطف الخبر على الانشاء فجوابه مشهور ثم ان قوله كان لم يكن الخ لتبني حالهم بحال  
 عدم المودة يشعرون بثبوتها فيما بينهم فاما أن يكون بناء على الظاهر وأتم كلامهم (قوله أي الذين يبيعونها  
 الخ) شري يكون بمعنى باع واشترى من الاضداد فان كان بمعنى يشترون فهم المنافقون الذين اشتروا  
 الحياة الدنيا بالآخرة وأمر وابتكر النفاق والمجاهدة مع المؤمنين والفاء للتعقيب أي ينبغي بعد ما صدر  
 منهم من التبني والنفاق تركه والجهاد وان كان بمعنى يبيعون فالذين المؤمنون الذين تركوا الدنيا  
 واختاروا الآخرة وأمر بالثبات على القتال وعدم الالتفات الى التبني والفاء جواب شرط مقدر  
 أي ان صدق المنافقون فليقاتلوا (قوله وعدله الاجر العظيم غلب أو غلب) الاول مجهول والثاني  
 معلوم على ترتيب النظم ولو عكس صح ووجه التكذيب أنه عدم حضوره نعمة مع أن النعمة  
 في خلافه (قوله وانما قال فيقتل أو يغلب الخ) يعني لم يقل يغلب أو يغلب لان المغالوية تصدق بما  
 اذا فز وكثر تنبيها على أنه ينبغي أن يكون همه أحد الأمرين أما اكرام نفسه بالقتل والشهادة واعزاز  
 الدين واعلاء كلمة الله بالنصر وقيل معناه أنه لم يلتفت الى الثالث وهو من لا يغلب ولا يغلب بل يتفرقان  
 متساويتين اشارة الى أنه ينبغي الثبات الى أحد الأمرين مع عدم المشاركة في الاجر على هذا التقدير  
 وقوله وأن لا يكون قصده الخ وجه التنبيه أنه سوى بين القتل والغلبة وهو في أمر مشترك  
 بينهم ما هو في سبيل الله وسبيل الله الطريق المستقيم والدين القويم كما في البصائر أنه مثل  
 عن المقاتل في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وليس هذا وجهها  
 آخر كما فهم ومن قال انه يفهم من سبب النزول وانهم كانوا يقصدون ذلك لم يصب (قوله حال والعامل  
 في الخ) المقصود من الاستفهام الامر والحث على الجهاد ولا تقتاتلون جملة حالية أي ما لكم غير  
 مقتاتلين وهذه الحال هي المقصودة بالافادة ولذا قيل انها لازمة والعامل فيها الاستقرار المقدرا والظرف  
 لتضمنه معنى الفعل ونسبته (قوله عطف على اسم الله الخ) قيل انه ضعيف ولذا تركه الزمخشري لأن  
 خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم وفيه نظر واذا عطف على سبيل في الكلام مضاف مقدر أي  
 خلاص واذا نصب في تقدير أعني أو أخص وقوله أعظمها أي من أعظمها ولكن تركه من البحث والمبالغة  
 الاستفادة من تخصيصه بالذكور المستضعفون الذين طلبوا المشركون ضعفهم وذاهم أو الضعفاء منهم  
 والسبيل للمبالغة وسيأتي من هم (قوله بيان للمستضعفين وهم الخ) المراد بالصدقة منهم عن الخروج  
 والهجرة وقوله وأن دعوتهم الخ أي أنهم كانوا يدعون معهم ولذا دخل في الاجابة لانهم مبرؤون من  
 الآثام مقبولون عند الله وقوله حتى يشار كوا بصفة الجهول أي وردت السنة باسئرائهم في الدعاء  
 لاستئزال الرحمة أي الاستسقاء واستدفاع البلاء كالويل والقحط لانه أمر باخراج الصبيان فيه قبل  
 والاية تدل على صحة اسلام الصبي اذ لو لم يلزم وجب تخليصهم ودفع بأن التخليص لا يختص بالمسلمين بل

وكانت محقة من النقلة واسمها ضمير  
 الشأن وهو محذوف وقرأ ابن كثير وحفص  
 عن عاصم ورويس عن يعقوب تسمى بالنساء  
 لتأنيث لفظ المودة والمنادي في ياء التاني محذوف  
 أي يا قوم وقيل يا أطلق للتبني على الاتساع  
 فأفوز نصب على جواب التاني وقرئ بالرفع  
 على تقدير فانا أفوز في ذلك الوقت أو العطف  
 على كنت (فليقاتل في سبيل الله الذين  
 يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) أي  
 الذين يبيعونها والمعنى ان بطأ هؤلاء  
 عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون  
 أنفسهم في طلب الآخرة والذين يشترونها  
 ويختارونها على الآخرة وهم المبطلون والمعنى  
 حنهم على ترك ما حكي عنهم (ومن يقاتل  
 في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه  
 أجرا عظيما) وعدله الاجر العظيم غلب أو غلب  
 ترغيبا في القتال وتكديبا لقولهم قد أنعم الله  
 على اذ لم أكن معهم شهيدا وانما قال فيقتل  
 أو يغلب تنبيها على أن المجاهد ينبغي أن يثبت  
 في المعركة حتى يعثر نفسه بالشهادة  
 أو الدين بالظفر والغلبة وأن لا يكون قصده  
 بالذات الى القتل بل الى اعلاء الحق واعزاز  
 الدين (وما لكم) مبتدأ وخبر (لا تقتاتلون  
 في سبيل الله) حال والعامل فيها ما في الظرف  
 من معنى الفعل (والمستضعفين) عطف على  
 اسم الله تعالى أي وفي سبيل المستضعفين  
 وهو تخليصهم من الاسر وضوئهم عن العدو  
 أو على سبيل يحذف المضاف أي وفي خلاص  
 المستضعفين ويجوز نصبه على الاختصاص  
 فان سبيل الله تعالى يعم أبواب الخير وتخليص  
 ضعفة المساكين من أيدي الكفار أعظمها  
 وأخصها (من الرجال والنساء والولدان)  
 بيان للمستضعفين وهم المسلمون الذين بقوا  
 بمكة لصدة المشركين أو ضعفهم عن الهجرة  
 مستذلين بضعفين وانما ذكر الولدان مبالغة  
 في الحث وتنبيها على تناسي ظلم المشركين  
 بحيث بلغ اذاهم الصبيان وأن دعوتهم  
 أجبت بسبب مشاركتهم في الدعاء حتى  
 يشاركون في استئزال الرحمة واستدفاع  
 البلية وقيل المراد به العبيد والاماء

وهو جمع وايد (الذين يقولون ربنا أخرجننا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) فاستجاب الله دعاءهم بأن يسر بعضهم الخروج الى المدينة وجعل لمن بقي منهم خير وليا وناصر ففتح مكة على نبيه صلى الله عليه وسلم فتولاهم ونصرهم ثم استعمل عليهم عتاب بن أسيد فخاهم ونصرهم حتى صاروا أعز أهلها والقرية مكة والظالم منعتها وتذكير لتذكير ما أسند اليه فان اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هو له كان كالفعل يذكروا يؤث على حسب ما عمل فيه (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله) فيما يصلحون به الى الله سبحانه وتعالى (والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت) فيما يباغ بهم الى الشيطان (فقاتلوا أولياء الشيطان) لما ذكره من صفات الفريقين أمر أولياءهم أن يقاتلوا أولياء الشيطان ثم تبعهم بقوله (ان كيد الشيطان كان ضعيفا) أى ان كيد الشيطان كان ضعيفا بالاضافة الى كيد الله سبحانه وتعالى للكافرين ضعيفا لا يؤبه به فلا تخافوا أولياءه فان اعتمادهم على ضعفه شئ وأوهنه (الم ترائى الذين قبل لهم كفوا أيديكم) أى عن القتال (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) واشتغلوا بما أمرهم به فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله) يخشون الكفار أن يقتلهم كما يخشون الله أن ينزل عليهم بأسه واذا الله فاجأه جواب لما فريق مبتدأ منهم صفته ويخشون خبره كخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول وقع موقع المصدر أو الحال من فاعل يخشون على معنى يخشون الناس مثل أهل خشية الله منه (أو أشد خشية) عطف عليه ان جعلته حالا وان جعلته مصدرا فلا

يشمل من يتبعهم والولدان على الاول جمع وليد ووليد بمعنى ولد وقيل انه جمع ولد كورل وورلان وأما على كونه بمعنى العبيد والامام جمع وليد ووليد بمعنى عبيد وجارية على التغليب لانه ورد به ذا المعنى في اللغة وان كانت الواحدة غلبت على الجارية فقوله وهو جمع وليد كان الظاهر أن يقول ووليد كما في الكشف فكانه اعتبر التغليب في المفرد فتأمل (قوله فاستجاب الله دعاءهم الخ) اشارة الى دفع ما يقال ان الدعاء ان كان مجعوع الامرين لم يستجب وان كان باحدهما لا على التميمين فالظاهر العطف بأوبانه على التوزيع فلذا عطف بالواو وهو مجعوعهما والمقصود منه الخلاص وقد حصل وعتاب بالتشديد ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين وكان حين ولاه على مكة ابن غنم عشرة سنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أسيد في الجنة وهو مات كافرا فاتبه وقال أولته بانه عتاب فشهد له بالجنة وكان الحكمة في ذلك مع وجود كبار الصحابة اظهرا عزة الدين وغابته حتى لا يخشى من أحد فيلبيها من المؤمنين الكبير والصغير وفي الاتصاف في الآية تسكنة حسنة وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن نسب اليها ما لا أهلها مجازا كقوله وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت الآية وفي هذه مدل الى الاسناد الحقيقى لأهلها لان المراد مكة فوقرت عن نسبة الظلم اليها تنزيها لها به شرعها الله (قوله فيما يصلحون به الى الله) وفي ظرفية أو بمعنى الملام وسبيل الطاغوت الكفر والمراد بأولياء الشيطان الكفرة الجاهلون والمراد بالذين كفروا قبلهم المشافقون وكذا الفريقين في قوله قصد الفريقين المؤمنين والمنافقون كما قيل ولا يؤبه بالجهول بمعنى لا يبالى به كعبا أو أضعف شئ هو الشيطان والتفضيل في الضعف أخوذ من كان المقيدة للاستمرار لان استقرار الضعف لزيادته ولو كان قليلا لانقطع وقيل انه من صبغة ضعيفا وفيه نظر لانها لا تقيد بالمباغة والذين قبل لهم كفوا عن القتال مع الكفار هم المؤمنون الذين كانوا بمكة لانهم أمروا به ما داموا بمكة وكانوا يتخونون أن يؤذن لهم فيه فزلت ولذا فسر أبو منصور والبخاري الخشية بأنهم ما ركز في طبع الانسان من كراهة ما فيه خوف هلاكه لانها كراهة لا مرارة وكفه اعتقاد (قوله واذا الله فاجأه الخ) وهي ظرف مكان كما تقر في النحو وقيل ظرف زمان وجوز فيه بأن تكون خبرا مبتدأ فخشون صفة أيضا (قوله من اضافة المصدر الى المفعول الخ) قال النحرير ريس المصدر من المبنى للمفعول بحيث تكون اضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم أى غلبوهم وذلك لانه حينئذ لا يكون لا اضافة الالهم اليهم كبير معنى عزلة قولك مثل أهل مخوفية الله بل المعنى مثل أهل الخائفة من الله وهم الخائفون فليست به للفرق بين المصدر والمبنى للمفعول والمضاف الى المفعول وقوله وقع موقع المصدر رأى خشية كخشية الله وهو حال من فاعل يخشون ويقدر مضاف أى حال كونهم مثل أهل خشية الله أى مشبهين بأهل خشية وقيل انه حال من ضمير مصدر محذوف أى يخشونها الناس كخشية الله وقوله منه أى من الله وانما ذكر لانه لو لم يذكر احتمل كونه بسبب معنى آخر فلا يقال لا حاجة له (قوله وان جعلته مصدرا فلا الخ) أى التمييز في المعنى والجرور من التفضيلة يكون مانعا من الموصوف بأفعال التفضيل فالمعنى على تقدير الحالية أنهم أشد خشية من غيرهم بمعنى أن خشيتهم أشد من خشية غيرهم وهو مستقيم وعلى تقدير المصدرية المعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية غيرهم بمعنى أن خشية خشيتهم أشد ولا يستقيم الا على طريقة جد جده على ما ذهب اليه أبو علي وابن جني ويكون كقولك زيد أجد جده بخلاف ما اذا قلت أو أشد خشية بالجر فان معناه تفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا فصلت واحدة واحدة وذكر ابن الحارث رحمه الله أنه يجوز أن يكون من عطف الجمل أى يخشون الناس كخشية الله أو يخشون الناس أشد خشية على أن الاول مصدر والثاني حال وقيل عليه ان حذف المضاف أهون من حذف الجمله وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتراض أيضا بان التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما اتص به لا متعلقا به كقوله فانه خير

حافظه هو والجسر أي خبر حافظ سواء والله هو الحافظ في الوجهين والخشية ههنا تكون نفس الموصوف ولا يلزم أن يكون للخشية خشية بمنزلة أن يقال أشد خشية بالجر لكن جواز هذا فيما إذا كان التمييز نفس الموصوف بحسب المفهوم واللفظ محل قطر (قلت) هذا سؤال قوي واتحاد اللفظ مع حذف الأقل ليس فيه كبير محذور وقد عذبه النقل عن سيبويه قال في الانصاف ذكر سيبويه رحمه الله جواز قولك زيد أشجع رجلا وأشجع رجلا مع أن رجلا واقع على المبتدأ ولو جعل خشية المذكر منصوبا على المصدرية مقسرا للمصدر لا تميز لم يكن منه مانع لكنهم لم يذكروه مع وضوحه وقريب منه أن يكون خشية منصوبا على المصدر وأشد خشية قدمت عليه فاتصبت على الحالية وفيما نقله عن الكتاب بحث بعلم من مراجعة عبارته وعلى عطفه على اسم الله فهو مجرور بالقصة لمنع صرفه قوله كخشية أشد خشية منه بالإضافة وقوله منه الضمير لله ولا أشد خشية عند المؤمنين من الله فلذا جعله على الفرض ومن جعل الضمير للفرق تعسف وتكلف مالا حاجة إليه بناء على ظنه أنه لغو والمعنى كخشية من كانت خشيتهم منه أشد من خشية الله فافهم وقد مر في البقرة في قوله أذكروا الله كذاكم آباءكم أو أشد ذكرا كلاما يعلق به فراجعوه وقوله اللهم الخ توجسه للعطف الممنوع وإشارته لضعفه ولذا نادى الله مستغنيا به والهمم بتجوز به عما ذكر (قوله) لولا أن أخرجنا من قبلنا لكاننا من الغافلين ولذا لم يعطف وتوصيفه بالقرب للاستعفاف أي أنه قليل لا يمنع من مثله وهو سؤال عن الحكمة لا اعتراض ولذا لم يوجها عليه والقبيل مثل التصغير وقدم تفسيره وفسر الظلم بعناء القوي وهو النقص وقوله متاع الدنيا قليل جواب لهم ببيان الحكمة بأنه كتب عليهم ليعرضوا عن هذا البقاء القليل ببقاء أكثر من الكثير مع أن الأجل مقتدر لا يمنع منه عدم الخروج إلى القتال وفيه رد على المعتزلة (قوله) قرئ بالرفع على حذف الفاعل الخ لما كان الجواب إذا كان مضارعا لخشية الجزم وجوبا إن كان الشرط مضارعا وجوازا إن كان ماضيا لأنه لما لم يظهر أثره في الشرط مع قرب جوزه وعدم ظهوره في الجزاء قيل هو الجواب على اختلاف في تخريج وجه فعند المبرد أنه على حذف الفاعل مطلقا وفصل سيبويه رحمه الله بين أن يكون ما قبله بطلبه كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع \* أنك إن بصرع أخوك نصرع

فلا ولي أن يكون على التقديم والتأخير أي أنك نصرع إن بصرع أخوك وبين أن لا يكون كذلك فالأولى حذف الفاعل وجوز العكس في الموردين وفي شروح الكشف نقل الإطلاق عنه في التقديم وهذا ما ذكر في مفصلات العربية وقبل أن كانت الإداة اسم شرط فعلى ضم الفاعل ومن يقوله لا يلزم أنه ضرورة كما قاله الرضي والأفعلى التقديم والتأخير وعلى تقدير الفاعل لاجابة إلى تقدير مبتدأ حتى تكون اسمية كما في البيت الآتي وترك توجبه الكشف بأنه على فهم الشرط ماضيا فيكون كعطف التوهم لما قبله من التعسف إذ شرط التوهم أن يكون ما يتوهم هو الأصل أو مما أكثر في الاستعمال حتى صار كالأصل كما في الانصاف وما قبل أن كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا إنما يحسن في كلمة أن لعلها الماضى إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أيضا كنتم يدرككم الموت الأعلى حكاية الماضى وقصيد الاستحضار فيه فظهر (قوله من يفعل الحسنات الخ) هو من شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل لكعب بن مالك الغنوي وهو

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشكر بالشعر عند الله مثلان ويروى سيبان فانما هذه الدنيا وزهرتها \* كالزاد لا يدوم ما أنه فان

وفي شرح آيات الكتاب للنحاس أن الأصمعي قال إن البيت غير النجاة والرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وكفى بسيبويه سند الرواية الأولى (قوله) أو على أنه كلام مبتدأ الخ قيل عليه أنه ليس بمستقيم معنى وصناعة أما الأول فلأنه لا يناسب اتصاله بما قبله لأن قوله ولا تظلمون قبيلا المراد به في الآخرة فلا

لأن أفعل التفضيل إذا نصب ما بعده لم يكن من جنسه بل هو معطوف على اسم الله تعالى أي خشية الله تعالى أو خشية أشد خشية منه على الفرض اللهم إلا أن تجعل الخشية ذات خشية كقولهم جدد جنته على معنى يخشون الناس خشية مثل خشية الله وقالوا أو خشية أشد خشية من خشية الله (وقالوا) ربنا لم نكتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب (استزادة في مدة الكف عن القتال) حذرنا من الموت ويحتمل أنهم ما تفوهوا به ولكن قالوه في أنفسهم فحكي الله عنهم (قل) متاع الدنيا قليل (سريع التقضى) والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون قبيلا أي ولا تنتصون أدفع شئ من نوابكم فلا ترغبوا عنه أو من آجالكم المقطرة وقرأ ابن كثير وجزء والكسائي ولا تظلمون لتقدم القسبة (أبناءكم) فوايدرككم الموت (قرئ) بالرفع على حذف الفاعل كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها أو على أنه كلام مبتدأ وانما متصل بلا تظلمون

(ولو كنتم في بروج مشيدة) في قصور  
أو حصون مرتفعة والبروج في الأصل  
بيوت على أطراف القصر من تيجت المرأة  
إذا ظهرت وقرئ مشيدة بكسر الهمزة  
لها بوصف فاعلمها كقولهم قصيدة شاعرة  
ومشيدة من شاد القصر إذا رفعه (وان  
تصهم حسنة يقولوا هذه من عندك) كما  
وان تصهم سيئة يقولوا هذه من عندك) كما  
تقع الحسنة والسيئة على الطاعة والمعصية  
يقعان على النعمة والبليّة وهما المراد في  
الآية أي ان تصهم نعمة كنصب نسيموها  
الى الله سبحانه وتعالى وان تصهم بليّة كنصب  
أضادها اليك وقالوا ان هي الا بشؤمك  
كما قالت اليهود منذ دخل محمد المدينة  
نقصت ثمارها وعلت أسعارها (قل كل  
من عند الله) أي يسط ويقبض حسب  
ارادته (قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون  
حديثنا) يعظون به وهو القرآن فانهم  
لوفهموه وتدبروا معانيه اعلموا ان الكل  
من عند الله سبحانه وتعالى أو حديثنا ما  
كبهائم لا افهام لها أو حديثنا من صروف  
الزمان فيتمفكرون فيه فيعلمون ان القابض  
والباسط هو الله سبحانه وتعالى (ما أصابك)  
يا انسان (من حسنة) من نعمة (فمن الله)  
أي تفضلا منه فان كل مائة على الانسان  
من العاعة لا يكافئ نعمة الوجب ود فكيف  
يقضى غيره ولذلك قال عليه الصلاة والسلام  
ما أريد خل الجنة الا برجة الله تعالى قيل  
ولا أنت قال ولا أنا (وما أصابك من سيئة)  
من بليّة (فمن نفسك) لانها السبب فيها  
لاستجلابها بالمعاصي وهو لا ينافي قوله  
سبحانه وتعالى قل كل من عند الله فان الكل  
منه ايجادا وايضا لا غير ان الحسنة احسان  
وامتنان والسيئة مجازاة وانتقام كما قالت  
عائشة رضي الله تعالى عنها ما من مسلم يصيبه  
وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها وحتى  
انقطاع شع نعله الا يذنب وما يعفو الله أكثر

يناسبه التعميم وأما الثاني فلا يلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرطية وهو غير صحيح لصداقته والجواب أنه  
لا مانع من تعميم ولا تطلقون قبلا للدينا والآخرة أو وبكون المعنى لا ينقصون شيئا من مدة الاجل  
المعلوم لان الاجور يه يقتطم الكلام كما قاله التحرير ومراعاة اتصاله بما قبله اتصاله بمعنى لا عمل على  
أن يكون أي مات كونه اشراطا جوابه محذوف تقديره لا تطلوا وما قبله دليل الجواب فهو مرتبط به معنى  
لا عملا وهو ظاهر وقوله يدرككم الموت جملة مستأنفة والجمهور على قراءة مشيدة بفتح الهمزة اسم مفعول  
بمعنى مرفوعة أو مجصصة وقرئ بكسر هاء على التجوز كعيشة راضية والبروج الحصون من التبريج  
وهو الاظهار وبروج الجحيم منازلهم مأخوذة منه وتفسيره بها هنا تكاف لا داعي له وهو منقول عن  
الامام مالك فهو كقول زهير ولولا ابواب السماء بسلم (قوله) كما تقع الحسنة والسيئة (الخ) يعني أنها  
تطلق على هذين المعنيين في القرآن والكلام اما أن يكون مشتركا بينهما اشتراك المعنى أو اشتراك الرجل  
بين افرادهما كما كان بين قوله كل من عند الله وبين قوله من الله ومن نفسك بعده معارضة بحسب الظاهر  
جلها بعضهم في كل منهما على أحد المعنيين الثلاث يقع التعارض بينهما والعلامة والمنصف جلاهما على  
النعمة والبليّة فيهما مقتضى سبب النزول ومناسبة المقام لذكر الموت والسلامة قبله ولأن اللفظ الاصابة  
الاكثر استعماله فيه وهما من هذا القبيل ودفع التعارض بحسب ما أتى وقوله وأرسلناك للناس رسولا  
يناسبه حل الثاني بما يتعلق بالسكاف من الطاعة والمعصية ولذا غير أسلوبه اذ عطف به بالماضى وسيأتي ما  
يدفعه وقال الراغب الفرق بين من عند الله ومن الله ان من عند الله أعظم منه اذ هو يقال فيما يراد بها  
أمر به ونهى عنه ويخطه ومن الله لا يقال الا فيما يراد به بأمره ولذا قال الراغب ان أصبت فمن  
الله وان أخفأت فمن الشيطان ثم بين تشاؤم اليهود على عادتهم كما قال تعالى بطيرون يعوسى ومن معه (قوله  
أي يسط ويقبض الخ) رد عليهم بأنه القابض الباسط فلا فاعل سواء ولا واسطة سوى أنفسكم دون النبي  
صلى الله عليه وسلم كما زعموا فتمام الرد عند قوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك فاندفع ما قبل انهم  
لم يجعلوه فاعلا بل تشاؤموا به فلا يكون هذا رداعليهم (قوله) يعظون به وهو القرآن (الخ) يفقهون  
بمعنى يفهمون فالمراد بالحديث حديث مخصوص والمطلق جعلوا بمنزلة البهائم الذين لا يفهمون  
أو المراد كل ما حدث وقرب عهد كالحديث كما فسره الراغب فالمراد أنهم لم لا يقولون صروف الدهر  
وتغيره حتى يعلموا أن له فاعلا حقيقيا يده جميع الامور (قوله) يا انسان (الخ) يعني أن الخطاب عام لكل  
من يقف عليه لا للنبي صلى الله عليه وسلم كقوله اذ أنت أكرمت الكرم ملكته ويدخل فيه  
المذكورون دخولا أوليا ونفس من الله بالفضل المذكور لما ذكره وقد مر ما قاله الراغب فيه والحديث  
المذكور أخرجه الشيخان (قوله) لانها السبب (الخ) فظهر اختلاف جهتي في السيئة وثباتها من  
حيث اليجاد والسبب والى الأول ينظر قوله كل من عند الله أي يسط ويقبض والى الثاني قوله لانها  
السبب وقوله الحسنة احسان وامتنان وهي أحسن وفي نسخة امتحان أي امتحان بها لينظر هل يشكر أم  
يكفر وينظر ولا ينافي أن يكون في النعمة أيضا امتحان بان يصبر أو لا لكن المنظور اليه المجازاة  
كما صرح به في الحديث والمراد بالسبب ما يوجد الشيء عنده بارادته وخلقه فهو سبب عاوى والحسنة  
لما كانت نارة بسبب ما يصدر عنه من الجليل ونارة بمحض الفضل لم تستند الى سببها والمراد بالمعاصي  
ما يشعل الهفوات (قوله) ما من مسلم يصيبه صب ولا نصب (الخ) الوصب المرض والنصب المشقة  
والتعب أو الداء والحديث المذكور أدخل فيه حديثا آخر لما أخرجه الشيخان عن عائشة ما من مصيبة  
تصيب المسلم الا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها وأخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري رضى  
الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب حتى الشوكة يشاكها الا كفر  
الله من خطاياهم وأخرج الترمذي عن أبي موسى رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يصيب عبدا  
نكبة خافوها أو مادونها الا بذنب وما يعفو الله عنه أكثر ويشاكها يجهول لكنه غير متعد لمعولين

ولذا قيل ان الضمير للشوكه بمعنى المصدر فهو مفعول مطلق (قوله لاجحة فيهما للناس والمعتزلة) أى لاجحة  
 في أن الخير والشر من الاعمال بخلافه وادارته ولا في أن المعاصي ليست كذلك على ما علم من الخلاف بيننا  
 وبين المعتزلة لأن إحدى الآيتين يظهرها للناس والآخرى لهم فلا بد من التأويل وهو مشترك الالتزام ولأن  
 المراد بالاجحة والسيئة النعمة والبلية لا الطاعة والمعصية والخلاف في الثاني وأما الامام فاختر  
 تفسيرهما بالمعنى الاعم كما فعله الطيبي ومنهم من قال انه استفهام تقديره أن نفسك هو مبتدأ (قوله  
 حال قصديها التاكيد الخ) اذا تعلق برسول لا يكون تقديره للاختصاص الناظر الى قيد العموم أى مرسل  
 لكل الناس لا بعضهم كما زعموا فهو ورد عليهم في اختصاص رسالته بالعرب ولذا رجع هذا الوجه في  
 الكشف لا يتواءم على أن الحال المؤكدة يجب حذف عاملها كما قيل لأن هذه مؤكدة لعمليها والفرق  
 بينهما في سورة آل عمران وأما نصبه على أنه مفعول مطلق فاما لأن الرسول ~~يكون~~ مصدر كما  
 في قوله لقد كذبوا شون ما فهمت عندهم • بشئ ولا أرسلتهم برسول  
 أى برسالة أولان الصفة قد نسبت عمل بمعنى المصدر مفعولا مطلقا كما استعمل الشاعر خارجا بمعنى خروج  
 (قوله ولا خارجا الخ) الشعر للفرزدق قاله وقد حذف عند الكعبة لا يقول شعرا فيه هجاء ونحوه فترك  
 الشعر وأقبل على قراءة القرآن ومنه

المترني عاهدت ربى واتى • لبين رناج قائما ومقام

على حلقة لا أشتم الدهر مسلما • ولا خارجا من فى زور كلام

أضمر الفعل قبل خارجا كأنه قال ولا يخرج خارجا موضع خروج وعطف الفعل المقدر وهو لا يخرج على  
 قوله لا أشتم الذى هو جواب القسم والرتاج باب الكعبة وعلى هذا خرجه سيويه رحمه الله وإن احتل  
 تقديره ولا يكون ونحوه وقوله والتعميم أى لا التاكيد كما فى الاوّل فإن التعميم مستفاد من الناس  
 اذ التعريف فيه للاستغراق كما صرح به فى قوله الاكافى للناس وهو متعلق بالفعل لا الحال فلا دخل للحال  
 فى العموم بخلافه على الثاني فلا يراد عليه أن التعميم مقصود على كل حال وقوله نصب المجزئات اشارة  
 الى أن فى الشهادة استعارة هنا ومنهم من عمه أى شهيد اعلى كل ما مر من مصدر منهم وأما جعل  
 الشهادة من قوله وأرسلناك للناس رسولا فقبه تأمل (قوله لانه عليه الصلاة والسلام فى الحقيقة  
 مبلغ الخ) يعنى أن طاعة المبلغ لطاعة الامام وليست له بالذات حتى يتوجه ما هو مودع ويدل عليه التعبير  
 بالرسول ووضع موضع الضمير للاشارة بعلمته وقارف أى تعاطى يقال قارف كذا اذا تعاطى ما يعاب  
 به ولم يقل ومن قولى فقد صدعنا للمبالغة كما سأتى وما ذكره من الحديث قال العراقى رحمه الله لم أنف  
 عليه (قوله تحفظ عليهم أعمالهم الخ) كونه عليه البلاغ لا بحسابتهم بمعنى فأعرض عنهم كما يدل عليه  
 ما بعده فهذا سبب الجزاء قائما مقامه كما فى الكشف وليس وجه آخر لان الحفظ انما يكون عما يضر فهو  
 بمعنى لا يدفع ضررهم وهو جزاء من غير تأويل لانه خلاف الظاهر والظاهر أن المراد بالرسول هنا نبينا  
 صلى الله عليه وسلم بدليل الخطاب لا العموم والخطاب لغير معين فلا تقتات فيه وقال حفيظا بصيغة  
 المبالغة لانه حافظ بالتبليغ وقيل هو مفعول ثان لتضمن أرسلنا معنى جعلنا ولا حاجة اليه (قوله  
 وأصله النصيب على المصدر) يعنى أنه مبتدأ أو خبر وكان أصله النصيب كما يقول المحب سمعا وطاعة لكنه  
 يجوز فى مثله الرفع كما صرح به سيويه ونقله فى الكشف لادلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (قوله  
 أى زورت خلاف الخ) بتقديم الزاى المجهلة على الراء المهملة وهو الظاهر من التزوير وهو تزوير المراءى  
 وبارزه فى صورة الحق وجوز فيه تقديم المهملة على المجهلة كما فى القاتن فى هذه اللفظة لما وقعت فى  
 كلام عررضى الله عنه وهو عنده أيضا وجوز فى فاعل تقول أن يكون ضمير المؤنث الغائب للطائفة  
 وأن يكون ضمير المذكر مخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم والعدول الى المضارع للاستمرار وعائد الموصول  
 محذوف عليهم ما (قوله والتبيت الخ) التبيت قصد العدو ليللا فى غفلة وتدبير الفعل بالليل والعزم

والآية تيان كما ترى لاجحة فيهما للناس والمعتزلة  
 (وأرسلناك للناس رسولا) حال قصديها  
 التاكيد ان علق الجار بالفعل والتعميم  
 ان علق بها أى رسولا للناس جميعا كقوله  
 تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ويجوز  
 نصبه على المصدر كقوله

ولا خارجا من فى زور كلام

(وكفى بالله شهيدا) على رسالتك نصب  
 المجزئات (من يطع الرسول فقد أطاع الله)  
 لانه عليه الصلاة والسلام فى الحقيقة مبلغ  
 والامر هو الله سبحانه وتعالى روى أنه عليه  
 الصلاة والسلام قال من أحبني فقد أحب  
 الله ومن أطاعني فقد أطاع الله فقال  
 المنافقون لقد قارف الشرك وهو ينهى  
 عنه ما يريد الا أن تصفه بربا كما اتخذت  
 النصارى عيسى ربا قزلت (ومن قولى) عن  
 طاعته (فأرسلناك عليهم حفيظا) تحفظ  
 عليهم أعمالهم وتحاسبهم عليها انما عليك  
 البلاغ وعلينا الحساب وهو حاله عن الكاف  
 (وبقولون) اذا أمرتهم بأمر (طاعة)  
 أى أمرنا طاعة أو منا طاعة وأصله النصيب  
 على المصدر ورفعها للدلالة على الثبات (فاذا  
 برزوا من عندك) خرجوا (بيت طائفة منهم  
 غير الذى تقول) أى زورت خلاف ما قلت  
 لها أو ما قالت لأن من القبول وضمان الطاعة  
 والتبيت اتمان البيتوتة لأن الامر تدبر  
 بالليل أو من بيت الشعر أو البيت المبيت لانه  
 يسوى ويدبر



عليه ومنه تبين نية الصيام والادغام هذا على خلاف الاصل والقياس قال الداني لم تدغم ناء متحركة  
غير هذه حتى قيل انها ساكنة من ياء وتيساه اذا عمدت قال

باتت يبي حوضها كعكوفها • مثل الصفوف لاقت الصفوفها

وقوله بعده يبينون بآياه ولهذا لم يلقوا له مع انه غريب وهذا ربما قيل انه لم يسمع الا في قوالهم حياك  
وياك أي اعتدك بالخصبة مع انه قيل أصله بواك بالهمز أي أنزلك وأما جعله من بيت الشعر فبعد لكن  
لا لقول التحرير انه اصطلاح محدث لان الراغب أثبتته لغة (قوله يثبت في صحته هم الخ) والقصد  
لتهديهم على الاول وتحذيرهم من النفاق لان الله يظهره على الثاني (قوله قلل المسالاة الخ) يعني أنه  
كناية عن قلة المسالاة بهم لانه يعرض عمالا ليا ليه وهذا بناء على أنه ما مور بالقتال والثاني يكون  
قبل الامر به فتكون منسوخة وقوله سبها محذوف لاجوزة الرضى وقال أبو حيان انه لا يوجد في كلام  
فصيح يخرج به ولا مانع منه للقرينة الدالة على حذفها اذ المعروف في استعماها ذلك وقوله يكفه ذلك ضررهم  
وقع في نسخة معرهم بالعين والصحيح الاول (قوله يتأملون في معانيه الخ) يعني أصله التأمل في ادبار  
الامور وعواقبها ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظرا في حقيقة الشيء واجزائه أو سوابقه وأسبابه  
أو لواحقه وأعقابه وان دل الاشتقاق على أنه النظري في العواقب والادبار خاصة وعن الزمخشري أن في  
الآية فوائد كوجوب النظر في الأدلة وترك التقليد والدلالة على صحة القياس الى آخر ما ذكره وقيل في  
ارتباط هذه الآية أنه لما جعل الله شهيدا كانه قال شهادة الله لاشبهه فيها وليكن من أين يدعى لم أن ما  
ما ذكرته شهادة الله محكية عنه فقال أفلا يتدبرون الخ رجل من عند الله على أنه كلامه الموحى لا على  
أنه مخلوقه كما فعله الزمخشري في حواشيه (قوله من تناقض المعنى وتفاوت النظم الخ)  
في الكشف اكان الكثير منه مختلفا متناقضا قد تفاوت نظامه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغيا  
حد الانجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه اخبارا بغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه اخبارا  
مخالفا للخبر عنه وبعضه دال على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دال على معنى فاسد غير ملتزم فلما  
تجاوب كانه بلاغة مجزة فائتة لقوى البلاغة وتناسر صحة معان وصدق أخبار علم أنه ليس الامن عند  
قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه أحد سواه قال بعض المدققين حد الانجاز امر تبتة لانها تبتة  
كافي عبارة المفتاح اذ لو كان بمعنى نهايته لم يصح قوله يمكن معارضته وأورد عليه أن قوله فكان بعضه  
بالغا حد الانجاز يفيد ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المجز وأجيب بأنه جعل الامر على كونه  
من عند غير الله قصورا لبعض عن حد الانجاز على سبيل التزل وارتقاء العنان وهو من الطريق المنصف  
كافي الكشف ويحتمل أنه من التعليق بالمال للالزام وبهذا يدفع أن الكثرة في النظم صفة الاختلاف  
والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وذلك لانه جعل  
اللازم كون الكثير مختلفا على سبيل التزل وارتقاء العنان وجعل نسبة الكثرة الى الكل في ظاهر النظم  
على معنى اختلاف كثير وفي كلام المصنف ما يخالفه في ذلك كما قيل وسبأ في تحقيقه وبهذا يدفع قول  
التحرير ظاهر النظم أن الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للجهت من غير ضرورة فان كون  
البعض مخالفا للبعض صفة الكل ولا معنى لخصيصه بالكثير منه وان قوله فكان بالغيا الخ على تقدير  
كون القرآن من عند غير الله مشكلا يفضي الى جواز ظهور المجز على يد الكاذب بل ربما يقدح  
في انجاز القرآن حيث جاز للغير ولو بحسب الاتفاق الا ان بيان بما هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها  
الاعلى وما يقرب منه على ما هو حد الانجاز ولا يحصى سوى أن يحمل على الفرض والتقدير أي لو كان  
فيه مرتبة الانجاز في البعض خاصة على أن يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كما في الاقياس  
وتحويه ولا يخفى بعده وقوله بعض أخباره المستقبلة تخص المستقبلة لان المجز الاخبار عن الغيبات فلا  
يرد ما قبل الاولى ترك التقييد (وأنا أقول) لما كان يحصل كلام العلامة أن المراد بالاختلاف الاختلاف

وقرأ أبو عمرو فوجزة بيت طائفة بالادغام  
اقرهم في المخرج (والله يكتب ما يبيتون)  
يشبه في صحائفهم للمجازاة أو في جلة ما يوحى  
الملك لتطلع على أسرارهم (فأعرض عنهم)  
قال المبالاة بهم أو نجاف عنهم (وتوكل  
على الله) في الامور كما سبأ في شأنهم (وكنى  
ماقه وكبلا) يكفك مضرتهم ويقفم لك منهم  
(أفلا يتدبرون القرآن) يتأملون في معانيه  
ويتدبرون ما فيه وأصل التدبر النظر في ادبار  
الشيء (ولو كان من عند غير الله) أي ولو كان  
من كلام البشر كما زعم الكفار (لوجدوا  
فيه اختلافا كثيرا) من تناقض المعنى  
وتفاوت النظم وكان بعضه فصيحاً وبعضه  
ركيباً وبعضه يعجب معارضته وبعضه يسهل  
ومطابقة بعض أخباره المستقبلة للواقع  
دون بعض وموافقة العقل لبعض أحكامه  
دون بعض على ما دل عليه الاستقراء لقصان  
القوة البشرية

في الاجاز وعدمه وهو اختلاف في أمرين لم يكن الاختلاف كثيرا بل المختلف فلذا أول به والمصنف  
رحمه الله أشار الى أن الاختلاف بالتناقض وتفاوت النظم والقضاة وعدمها وسهولة المعارضة  
وصعوبتها والمطابقة للخارج وعدمها والموافقة للعقل وعدمها فتدأنا عاينه اشارة الى أن الكثرة  
في الاختلاف نفسه لا في المختلف لانه لا داعي اليه كما مر ~~ال~~ عدم الاختلاف فيما ذكره لا يدل  
على كونه من عند الله بل هو ازمدور كلام غير مجزئ ليس فيه شيء من هذا الاختلاف عن البشر كالا حاديث  
النبوية فلا يتضح الاستدلال الواقعي في النظم وله هذا حصره الزمخشري فيما تركون دليلا واضحا  
وقد شعر به هذا وحاول دفعه بأنه وان جازمته لكن الاستقراء دل على خلافه وفيه نظروا الاستقراء غير تام  
(قوله للتنبيه على أن اختلاف ما سبق من الاحكام الخ) جواب عن قوم أن النسخ فيه اختلاف  
مثل قوله قبيل هذا كفوا ايديكم مع كتب علينا القتال وكل من عند الله وما أصابك من سيئة  
فمن نفسك فلا يرد أنه ان أراد ما سبق من القرآن فغير ظاهر لانه لم يسبق قريبا احكام متناقضة  
وان أراد ما سبق ما كان قبل نزول هذه الآية طلاقا فلا وجه ليرادها هنا (قوله بما يوجب  
الامن أو الخوف الخ) وجه التأويل ظاهر لان الامن والخوف نفسهم ما لم يجبا بل ما يقتضيهما وقوله  
لعدم حزمهم بهما مهملة وزاى مبهمة أى لا افساد ونفاق وغيره والتخويف في اذاعته مفسدة ظاهرة  
وكذا الظفر لان العدو يستعده فيقوى شوكته (قوله والباء مزيدة) في الكشف يقال أذاع  
السرا وأذاع به ويجوز أن يكون المعنى فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ يعنى أنه اذا جعل لازما يكون بمعنى  
فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ لانه يقتضى تأثيره في المسداع وكونه ثبت وتزفيه سواء كانت الباء للتعدية  
أو بمعنى في على حد قوله \* تجرح في عراقيبها نصلي \* واما أن يكون مضمنا معنى التحدث فان قيل  
انه يكون لازما ومتعديا فأنظر (قوله ولوردة وذلك الخبر الخ) مرجع الخبر الخبر المفهوم من الكلام  
ولو أرجعه الى الامر لكان أظهر وضهير رأيه للرسول صلى الله عليه وسلم وذكر في تفسير الآية ثلاثة  
أوجه مبنى الاقل على أن مجي الامر وصول خبر السرا اليهم وردة الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
وأولى الامر القاؤه اليهم واخبارهم به من غير اذاعة والعلم معرفة تدبيره والمصلحة فيه ومبنى الثاني على  
أن مجي الامر اطلاعهم على ما بال رسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر من الامن أو الخوف من قبل  
الاعداء وردة اليهم ترك التعرض له أو جعله بمنزلة غير المسموع والعلم معرفة كيفية التدبير ومبنى  
الثالث على أن مجي الامر سماع خبر السرا من أفواه المنافقين وردة اليهم تركه موقفا الى السماع  
منهم والذين يستنبطونه هم المذيعون والعلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الامر من الاذاعة وعدمها  
واستنباطهم اياه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر تلقيهم ذلك من قبلهم فن على هذا ابتدائية  
والظرف لغو متعلق يستنبطون وعلى الاولين تبعية أو يسانية تجريدية والظرف حال واطلاق أولى  
الامر على كبار الصحابة لكونهم المرجع فيه أو المظهر له والاستنباط أصله استخراج الشيء من  
مأخذه كالما من البئر الجوهر من المعدن والمستخرج يبط بالحرير فكجوز به عن كل أخذ وتلق (قوله  
بارسال الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) خصه لانه هو المانع عن الضلال ولاجل صحة الاستئنا لانه  
اختلف في قوله الا قليلا فقبل مستثنى من قوله أذاعوه وأعلمه واستدل به على أن الاستئنا لا يتعين  
صرفه لما قبله لانه لو كان مستثنى من جملة اتبعتم فسد المعنى لانه يصير عدم اتباع القليل للشيطان ليس  
بفضل الله وهو لا يستقيم ومن صرفه اليه كما هو المتبادر خص الفضل لان عدم الاتباع اذا لم يكن  
بهذا الفضل المخصوص لا ينافي أن يكون بفضل آخر ثم اختلفوا عنهم من فسر بما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى والمعنى لولا بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وانزال القرآن العظيم لاتبعت الشيطان فكفرتم  
الا القليل منكم فانهم ماتبعوا الشيطان وما كفروا ولا أنكروا بعثته ولا قرأته كمن اهدى الى  
الحق في زمن الفترة كفس بن ساعدة وأضرابه وقيل المراد به النصرة والمعونة أى لولا تابع النصرة

ولعل ذكره ههنا للتنبيه على أن الاختلاف  
ما سبق من الاحكام ليس لتناقض في الحكم  
بل لاختلاف الاحوال في الحكم والمصالح  
(واذا جاءهم امر من الامن أو الخوف)  
عما يوجب الامن أو الخوف (أذا دعوا به)  
أفتوه كما كان يفعل قوم من ضعفة  
المسلمين اذا بلغهم خبر عن سرايا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو أخبرهم الرسول صلى  
الله عليه وسلم بما أوحى اليه من وعد بالظفر  
أو تخويف من الكفرة أذاعوا به لعدم  
حزمهم فكانت اذاعتهم مفسدة والباء مزيدة  
أو لتضعن الاذاعة معنى التحدث (ولوردة)  
ولوردة وذلك الخبر الخ) الى الرسول وإلى أولى  
الامر منهم الى رأيه ورأى كبار الصحابة  
البصراء بالامور والامراء (أعلمه) على أى  
وجه يذكره (الذين يستنبطونه منهم)  
يستخرجون تدبيره بتجاربهم وأنظارهم  
وقبل كانوا يسمعون أراجيف المنافقين  
فيذيعونها فتعود وبالاعلى المسلمين ولوردة  
الى الرسول وإلى أولى الامر منهم حتى  
يسمعه منهم ويعرفوا أنه هل يذاع علم ذلك  
من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول  
وأولى الامر أى يستخرجون علمه من  
جهتهم وأصل الاستنباط استخراج النبط وهو  
الماء يخرج من البئر أو ما يحفر (ولو لا فضل  
الله عليكم ورحمته) بارسال الرسول وانزال  
الكتاب (لا تتبعم الشيطان) بالكفر والضلال  
(الا قليلا) أى الا قليلا منكم

والظفر لا تبعث الشيطان وتوليت الا القليل منكم من المؤمنين من اهل البصرة الذين يعلمون أنه ليس  
مدار الحقيقة على النصر في كل حين قال الامام رحمه الله تعالى وهذا أحسن الوجوه لارتباطه بما بعده  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى قول العلامة التوفيق من قوله ارسل الرسول عليه الصلاة والسلام  
وانزال الكتاب والتوفيق لانه أشكل على بعض شراحه وان أجيب بأن المراد به توفيق خاص نشأ  
بما قبله وأما الاطلاق ودفع الشبهة بأن عدم الفضل والرجعة على الجميع لا يلزم منه العدم عن البعض  
فتكلف وفي الآية وجوه أخر نحو عشرة فصلها في الدر المنصون وفي قوله تفضل اشارة الى ثبوته بفضل  
آخر غير المتنى وبه تمام الدفع وتقبل بالتصغير وزيد هذا من تعبد في الجاهلية بالدين الحق وكذا ورقة لكن  
اختلف في اسلامه كما في أول شرح البضاري ومنكم ضميره عام فتأمل (قوله أو الاتباعا قلبلا الخ)  
فهو على هذا استثناء مفرغ من المصدر وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى مستقيم عليه أي  
اتبعوه كل اتباع الا اتباعا قلبلا بأن يبقى على اجراء الكفر وآثاره الا البقاء القليل النادر بالنسبة  
الى البعض حتى ربما أن يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل بمجرد الطبع والعادة كذا قرره  
التحرير (قوله ان تبطلوا وتر كولا وحده) يشير الى أن القافي جواب شرط مقدر وقوله  
الافعل نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالذوات وقوله لا يضرك الخ اشارة الى أنه مجاز  
أو كناية عن عدم ضرر ذلك فلا يرد أنه مأثور بتشكيل الناس فكيف هذا وقيل انه كان مأثورا بأن  
يقائل وحده أولا ولهذا قال الصديق رضي الله تعالى عنه في أهل الردة أقاتلهم وحدي ولو خالفتني  
يمعني أقاتلتهم بأشعالي وليس كذلك وبدل الصغرى كانت غزاة بعد أحد خرجوا المواعدة أبي سفيان  
رضي الله تعالى عنه ولم يكن فيها قتال والقصة مروية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولم يلوع على  
أحد لم ينظره كما في الأساس وقراءة الجزم قيل فيها انه مجزوم في جواب الامر وهو بعيد والظاهر أن  
لأنه جازمة أي لا تكلف أحد الخروج الانفسك وعلى قراءة النون المعنى ما ذكره (قوله فخرج عليه  
السلام ومعه الاسبعون الخ) قال البقاعي الذي في السير أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وما ذكره المصنف غلط  
تبع فيه الزمخشري ولم ينبه عليه أحد من أصحاب الحواشي اللهم الآن يقال انه أراد ان يكذب منهم وهو  
محتاج الى النقل أيضا (قوله لا أنالكف أحد الانفسك) يعني أن نفسك مفعول ثان بتقدير  
مضاف لاني موقع المفعول الاول أي لا تكلف أحد الانفسك ولا مانع منه أيضا أي لا تكلف أحد هذا  
التكليف الانفسك والمراد من التكليف مقاتلته وحده ولذا وقع في نسخة أو لا يضرك محافاتهم لانا  
لأنكف الخ والتحريض الحث من الخرض وهو لا تمسك به والتفصيل فيه للسلب والازالة كذا في  
وتفسير الذين كفروا بقريش لانه المروي والمراد العموم وعسى من الله تحقيق وقد فعل والبأس  
النكابة كالبؤس والتكليف التعذيب وأصله التعذيب بالنكل وهو القيد دفن والمقصود التهديد أو  
التشجيع (قوله راعي بها حق مسلم الخ) فسر كون الشفاعة حسنة بما ذكره وأدرج فيها الدعاء لانه  
شفاعة معني عند الله وخص كونها بالغيب لانه ادعى للذخا لاص ونظر مقم للتأكيده والحديث  
المذكور رواه مسلم وغيره (قوله وهو ثواب الشفاعة الخ) التسبب بالجرم معطوف على الشفاعة وقوله  
مساولها في القدر اشارة الى وجه اختيار النصيب في الحسنة والكفل في السيئة ونكتة ذلك أن النصيب  
يشمل الزيادة لان جزاء الحسنات يضاعف وأما الكفل فأصله المركب الصعب فاستعمل للمثل المساوي  
فلذا اختير اشارة الى اطفه بعباده اذ لم يضاعف السيئات كالحسنات وقيل انه وان كان معناه المثل  
لكنه غلب في الشر ونذكر في غيره كقوله تعالى يؤتكم كفلين من رحمته فلذا خص به السيئة نظرية وهو با  
من التكرار ومن يسانية أو ابتدائية وقال الراغب المعنى من يعن غيره في فعله تحسنة يكن له منها  
نصيب ومن يعنه في سيئة يله منها شدة (قوله مقتدرا) اختلف في تفسيره فقيل مقتدرا وهو مروي  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والبيت المذكور لا حيحة الانصاري وقيل للزبير بن عبد المطلب

تفضل الله عليه به على راجح اهتدادي به الى  
الحق والصواب وعصمه عن متابعة الشيطان  
كزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل أو لا  
اتباعا قلبلا الى الدور (فقاتل في سبيل الله)  
ان تبطلوا وتر كولا وحده (لا تكلف  
الانفسك) الافعل نفسك لا يضرك محافاتهم  
وتقاعدهم فتقدم الى الجهاد وان لم يساعدك  
أحد فان الله ناصر لك لا الجنود روى انه  
عليه الصلاة والسلام دعا الناس في بدر  
الصغرى الى الخروج فكفره به بعضهم  
فخرج فخرج عليه السلام ومعه الا  
سبعون لم يلوع على أحد وقرئ لا تكلف  
بالجزم ولا تكلف بالنون على بناء الفاعل  
أي لا تكلفك الافعل نفسك لا أنالكف  
أحد الانفسك لقوله (وحرض المؤمنين  
على القتال) اذا ما عليك في شأنهم الا  
التحريض (عسى الله أن يكف بأس الذين  
كفروا) يعني قريشا وقد فعل بأن ألقى  
في قلوبهم الرعب حتى رجعوا (والله أشد  
بأسا) من قريش (وأشد تنكيلا) تعذبا منهم  
وهو تفرغ وتمديدان لم يتبعه (من يشفع  
شفاعة حسنة) راعي بها حق مسلم ودفع بها  
عنه ضرا أو جاب اليه نفعها ابتغاء لوجه الله  
تعالى ومنها الدعاء لمسلم قال عليه الصلاة  
والسلام من دعا لاخيه المسلم بظهر الغيب  
استجيب له وقال له الملك ولك مثل ذلك (يكن  
له نصيب منها) وهو ثواب الشفاعة والنسب  
الى الخير الواقع بها (ومن يشفع شفاعة  
سيئة) يريد بها محزما (يكن له كفل منها)  
نصيب من وزرها مساو لها في القدر (وكان  
الله على كل شيء مقبلا) مقتدرا من أقات  
على الشيء اذا قدر قال  
وذي ضغن كفت الضغن عنه  
وكنت على مسامته مقبلا

والضغن الحقد يقول رب ذى حقد على كفت السوء عنه مع القدرة عليه وإذا كان بمعنى شهيدا وحافظا من القوت الحاضر الذى به حفظ البدن فأصله مقوت فأعل كقيم وهذا على النفسير الثاني وقيل عليهما (قوله) الجهورى على أنه في السلام) ويدل على وجوب الجواب لصيغة الامر وقال الجهورى لما سألني أنه في الهبة ووجوب الجواب للمسلم هو الصحيح لكن على الكفاية وقوله فان قاله أى ورحمة الله زاد أى الجيب وبركانه ولا زيادة على ذلك كما ورد في الحديث وقوله أما الخ إشارة الى أنه واجب مخيرا ذبا زيادة المسنونة يقع ذلك الواجب (قوله) لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أحمد والطبراني عن سلمان الفارسي وهذا تعليل الجهورى على أنه في السلام لقوله فأين ما قال الله الخ لا للجواب اذ لا دلالة في الحديث عليه وقوله فرددت عليك مثله انما كان مثله مع أنه لم يقل الا عليك لان عطفه على كلامه يقتضى اشتراكهما فيما ذكر فكانه قال وعليك ذلك (قوله) وهذا الوجوب على الكفاية الخ نقل السيوطي أن الأصح من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجوب الرد حال الخطبة وقيل انه مستحب وقيل مباح وأما القاري في روضة الذوى أن الاولى ترك السلام عليه فان سلم عليه كفاء الرد بالاشارة والاظهر أنه يرد باللفظ وقوله ونحوها كالاكل والصلاة وحال الاذان والاقامة والجماع (قوله) ومنه قبل أو للترديد الخ) خبر منه للحديث أو لجميع ما روى من تعليمية أو ابتدائية لانه فشاء منه كما يقولون ومن ههنا يقال كذا يعني قبل ان الامر بالاحسن فيما اذا أتى المسلم ببعض التحية والامر بالرد فيما اذا أتى بتمامها اذ لا أحسن منها حتى يوق به ولما كان عينه جعل كانه رد اليه ما أخذ منه وقوله وذلك إشارة الى أنه أى السلام عليك ورحمة الله وبركاته تمام التحية لان السلام دعاء بالسلامة عن أقسام المضار وحصول المنافع من الرحمة أى الانعام وثباتها أى المنافع وقيل انه راجع لها وللسلامة والثبات من قوله وبركانه لان البركة كما حققه الراغب رحمه الله تعالى ثبوت الخبر الالهى في الشيء لان ما أخذنا اشتقاقه يدل على الجزوم كالبركة لصدر البعير ومنه بركة الماء لغير الجارى منه (قوله) والتحية في الاصل مصدر الخ) يعني أصل معنى حيائك الله جعلك حيايا مستعمل لما ذكره من الدعاء بالحياة كقولهم عمرك الله وقوله فغلب بالتخفيف والتشديد وقيل معناه البقاء والمكث ومنه التحيات لله (قوله) وقيل المراد بالتحية العطية أى الهبة ولا قال على المتب لان التحية تطلق على الهدية وهى هبة والثواب عوض الهبة والشافعي رحمه الله تعالى له في أكثر المسائل قولان فاما قوله لا يغداد قوله القديم وما قاله بصير قوله الجديد يعني أن قوله القديم وهو ضعيف عندهم أنه لا بد في الهبة من العوض أو الرد على مالكها وقوله الجديد كذهبا واعلم أنهم قالوا لو قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال عليك السلام فقط أجزأ ولكنه خلاف الاولى وظاهر الآية وكلام المصنف رحمه الله تعالى خلافه وفي الكشف من قال لا آخر أقرى فلانا السلام وجب عليه أن يفعل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسلم على لاعب الشطرنج والترد والمغنى والقاعد لحاجته ومظير الحمام والعماري من غير عذر في حمام أو غيره وذكر الطحاوي أن المستحب رد السلام على الطهارة ويقيم رده ويسلم الرجل على امرأته لا الاجنبية ويسلم الماشي على القاعد والراكب على الماشي وراكب الفرس على راكب الحمار والصغير على الكبير والاقبل على الاكثر وعنه صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم أى وعليكم ما قلتم ولا يبدأ ذمى بسلام فان بدأ أقبل وعليك ورخص بعضهم في بدئهم بالسلام اذا دعيت اليه داعية ولا يسلم عليهم في كتاب ولا غيره فان فعل قال السلام على من اتبع الهدى وجوابه بقوله وعليك روى بالواو وتر كها كما فصله الطيبي وقوله وقيل المراد بالتحية العطية هو قول لابي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لان السلام قد وقع فلا يرد بعينه فلذا حل على الهدية وأجيب بأنه مجاز كقول المتنبى

فنى تغرم الاولى من العظمى \* بثانية والمتلف الشيء غارمه

أو شهيدا حافظا واشتقاقه من القوت فانه يقوى البدن ويحفظه (واذا حيتيم بتهيئة فخيوا بأحسن منها أو ردوها) الجهورى على أنه في السلام ويدل على وجوب الجواب أما بأحسن منه وهو أن يزيد عليه ورحمة الله فان قاله المسلم زاد وبركانه وهى النهاية وأما يرد مثله لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله فقال وعليك آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك فقال الرجل نقصتني فأين ما قال الله تعالى وتلا الآية فقال صلى الله عليه وسلم انك لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله وذلك لاستجماع أقسام المنافع وثباتها وهذا المضار وحصول المنافع وحيث السلام مشروع الوجوب على الكفاية وحيث السلام مشروع فلا يرد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحوها ومنه قبل أو للترديد بين أن يجيب المسلم ببعض التحية وبين أن يجيب بتمامها والتحية في الاصل مصدر حيائك الله على الاخبار من الحياة ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك ثم قيل لكل دعاء فغلب في السلام وقيل المراد بالتحية العطية وأوجب الثواب أو الرد على المتب وهو قول قديم للشافعي رضى الله تعالى عنه

قوله وفي الكشف الخ قد تصرف الهشى في عبارته بزيادة ونقص كما يعلم عرجته اه

وقوله على التهمة اشارة الى دخول ما قبله فيه دخولا اوليا (قوله مبتدأ وخبر) اشارة الى أن اللام  
 تسببة لان لام التاكيد لا تدخل خبر المبتدأ والخبر وان كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة  
 الجواب فلا يرد وقوع الانشاء خبرا ولا أن جواب القسم من اجل التي لا محل لها من الاعراب فكيف  
 يكون خبرا مع أنه لا امتناع من اعتبار الحمل وعدمه باعتبار جهتين (قوله ليحشرنكم الخ) لما  
 كان الجمع لا يتعدى بالى اشارة الى توجيهه بأنه بمعنى الحشر وهو يتعدى بها قال تعالى لا الى الله تحشرون  
 ومن لم يتقبله اعترض عليه بأن معنى الجمع في ليجمعنكم اظهر منه في ليحشرنكم فيكون تفسيره به  
 تفسيره بالاخفى مع أن الحشر للجمع في القليلة اخص وأعرف في لسان الشرع فلا يتوجه كونه اخفى  
 أيضا وقوله أو مفضلين اليه جواب آخر أى عدى بالى لتخمين معنى الافناء المتعدى بها أو الى بمعنى في كما  
 أثبتته أهل العربية (قوله فهو حال الخ) يعنى الجملة اما حال من اليوم وضمير فيه راجع اليه أو صفة  
 مصدر محذوف أى جعل الارب فيه والضمير للجمع (قوله انكار أن يكون أحد الخ) يعنى  
 الاستفهام انكارى والتفضيل باعتبار الكمية في أخباره الصادقة لا الكيفية فانما لا يتصور فيها تفاوت  
 اذ صدق مطايقته وهى لا تزيد فلا يقال في حديث معين أنه اصدق من آخر الا بتأويل وتجاوز عن  
 الاصدقية وانكارها فيقيدنى المساواة أيضا كما في قوله لم يس في البلد أعلم من زيد وهى قاعدة متر  
 تحقها ولا حاجة الى تأويل اصدق بأظهر صدقا كالقوم وامتناع الكذب وكونه في حقه محال ثابت  
 شرعا وعقلا لانه اما الحاجة أو لغيرها وهو الفنى المطلق والغير اما عدم العلم وهو العلم الذى لا يزيب عن  
 علمه مقدار ذرة واما قضاؤه وسفقه لا يلى بجناب عزه وتقديسه تعالى فان قيل هذا النحيم في الكلام  
 النفسى فلم لا يجوز في المنطقى بأن يخلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق لما من حيث  
 انه كلام للغير ويتعلق بقدرته وادارته على ما هو المذهب من أنه خالق لكلام العباد صدقها وكذبها  
 فانه لا يوجب كونه متكلما وكذا بابل من حيث انه يكون كلامه ومنسوبا اليه لا الى الغير كاللفظي من  
 القرآن أجيب بأنه أيضا نقص لكونه تجهيلا وان لم يكن جهلا ولو سلم فى الامتناع الشرعى كفاية  
 ولا يخفى أن الجواب هو الثانى وأما الاول فليس بشئ (قوله فالكلمة تفرقت في أمر المناققين الخ)  
 يعنى أن المقصود انكار عدم اتفاقهم على كفرهم ثم ذكر سبب النزول وفيه خمسة أقوال أحصاها ماروى  
 عن زيد فالاول هو ما رواه الشيخان عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه والاجتواء بالجميع من قولهم  
 اجتويت البلد اذا كرهت الإقامة فيها وان كنت في نعمة واصل معناه كراهيتهم الخواص بها المقتضية للجوى  
 وهو المرض داء الجوف اذا انطاول والبعد بمعنى البادية خلاف الحضرة والحاضرة وكونها نرات  
 في المتخلفين من غزوة أحد فيه نظر (قوله أوفى قوم هاجر وأثم رجعو الخ) في الكشف وقيل كانوا قوما  
 هاجروا من مكة ثم بداهم فرجعوا وكثيرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلى دينك وما خرجنا  
 الا لاجتواء المدينة والاشتياق الى بلدنا فهم من مشرك مكة والذى في الحديث الاول من غيرهم فلا  
 وجه لما قيل انه القول الاول فلا معنى لاعادته وقوله معتلين أى مظهرين لعل ذلك ووجهه والحديث  
 الاخر أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (قوله وثنتين حال عاملها  
 الخ) في الدر المنصور وفيه وجهان أحدهما أنه حال من ضمير لكم الجرور والعامل فيه الاستقرار أو اطرف  
 لنسبته عنه وهذا القول الاول الذى ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام  
 بدونها وهذا مذهب البصريين في هذا التركيب وما شابهه والثانى وهو مذهب الكوفيين أنه خبر كان  
 مقدرة أى ما لكم في شأنهم اذ كنتم فنتين ورد بالترام تنكيره في كلامهم نحو ما لهم من التذكرة  
 معرضين وكون العامل الجملة بتمامها الكون فاعلنا تأويل أى اقرتم لا يخفى أنه مخالف للبصريين  
 والكوفيين وحمل الجملة على التظهير ولا داعى اليه وأما ما قيل على الاول أن كون ذى الحال بعضا  
 من عامه غريب لا يكاد يصح عند الاكثرين فلا يكون معموله ولا يجوز اختلاف العامل في الحال

(ان الله كان على كل شئ حسيبا) مجازا  
 على التبعة وغيرها (الله لا اله الا هو) مبتدأ  
 وخبر والله مبتدأ والخبر (ليجمعنكم الى يوم  
 القيامة) أى الله واقعه ليحشرنكم من قبوركم  
 الى يوم القيامة أو مفضلين اليه أوفى يوم  
 القيامة ولا اله الا هو اعترض والقيام  
 والقيام كالطلاب والطلاب وهى قيام  
 الناس من القبور والجناب (لارب فيه) فى  
 اليوم أوفى الجمع فهو حال من اليوم أو صفة  
 للمصدر (ومن اصدق من الله حديثا) انكار  
 أن يكون أحد أكثر صدقا منه فانه لا يتطرق  
 الكذب الى خبره بوجه لانه نقص وهو على  
 الله محال (فالكلمة في المناققين) فالكلمة تفرقت  
 في أمر المناققين (فنتين) أى فرقتين ولم  
 تنفقا على كفرهم وذلك ان ناسا منهم  
 استأذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الخروج الى البلد واجتواء المدينة فلما  
 خرجوا لم يزالوا حلين مرحلة مرحلة  
 حتى لحقوا بالمشركين فاختلف المسلمون في  
 اسلامهم وقيل نزلت في المتخلفين يوم أحد  
 أوفى قوم هاجر وأثم رجعو أظهروا  
 المدينة والاشتياق الى الوطن أو قوم أظهروا  
 الاسلام وقعدوا عن الهجرة وفتنتين حال  
 عامها لكم كقولهم لآلث قاعا



وصاحبها من فلسفة النحو (قوله حال من قنتين) أي كان صفة له لتأويله بما ذكره فلما تقدم انتصب حالا وهو حال من الضمير. والعامل فيه يعلم مما تقدم وفيه وجوه أخرى في الأعراب (قوله ردهم إلى حكم الكفرة الخ) ما موصولة أو مصدرية والباء سببية واختلف في معنى الر كس لغة ف قيل الر كس كمال أو صفة بن أبي الصلت

فأركسوا في جميع النار أنهم \* كانوا عصاة وقالوا لا إله إلا الله والزورا

أي ردوا فالمعنى حينئذ ردهم إلى الكفر بعد الإسلام بكسبهم وهو الوجه الأول وقيل الر كس قريب من التمسك وحاصله أنه ردهم بتمسكهم فهو أبلغ من التمسك لأن من يرى منكسافي قوة فلما يخلص منها فالمعنى أنهم بكسبهم الكفر قلب الله حالهم ورماهم في حفر النيران وهذا هو الثاني وقيل الر كس الرجيع وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أتى بروثة فقال إنه ر كس وقيل الر كس الضلال ومنه وأركستني عن طريق الهدى \* وصيرتني مثالا للعدا

(قوله أن تجعلوه من المهتدين) لأن الهداية المعتدية إباحة وجعله مهاديا وما قيل إن المصنف رحمه الله تعالى جعل أن تهديا بمعنى جعلهم من المهتدين أي وصفهم بالاعتقاد ولم يفجده في اللغة بهذا المعنى فلا وجه له (قوله ولو نصب على جواب التقي الخ) كذا في الكشف وقيل عليه المنقول أن التقي إذا كان بالحرف كليت ينصب جوابه وأما إذا كان بالفعل كودعهم يسمع من العرب ولم يذكره النحاة ورد بأنهم لم يريدوا التقي المفهوم من وقد بل المفهوم من لو بناء على أنه التقي وفيه نظرا ولا يراد أنه اخبار عن التقي فكيف ينصب في جوابه لأنه لا يمكن أن يكون حكاية لتقنينهم مع جوابه والأصل لو تكفرون كما كفرنا فتكون نحن وهم سواء وتكفرون حكاية بالمعنى وتكونون غلب فيه الخطاب على الغيبة (قوله فلا توالوهم الخ) أي لا تتخذوهم أولياء كما في سائر المسلمين وقوله حتى يؤمنوا الإشارة إلى أن الهجرة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم مستلزمة للإيمان ولا يعتد بعبادته وكانت الهجرة قرصا في صدر الإسلام كما في التيسير وسبيل الله الطريق الموصلة إليه وهي امتثال أوامر وترك نواهيه وقوله الظاهر بالهجرة وفي نسخة المظاهر أي المقوى وقوله أو عن اظهار الإيمان أن أراد اظهار الإيمان بالهجرة فالتفسير واحد وإن أراد الإطلاق فهو مخالف لما عليه المفسرون لكن قد يقال أنه علم من قوله حتى يهاجروا قبله فلا حاجة لتكريره وقوله رأسا أي بالكلمة دائما وهذا آمن المضارع الدال على الاستمرار أو من التكرار المفيد للتأكيد وحيث وجد قومه بمعنى في الحل والحرم والأمر بالأخذ لتقدمه على القتل عادة والمراد قتلهم ولويدون أخذ (قوله استثناء من قوله نخذوهم الخ) قال الطيبي أي من الضمير في نخذوهم لأن الضمير في ولا تتخذوا وإن كان أقرب لأن اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا وقوله والقوم هم خزاعة أي الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم شتان كما عرف في السير والمراد بالاتصال الانضمام والاتجاه إليهم لا اتصالهم به نسباً على الصحيح وزيد مناة علم ومنا اسم صنم أضيف إليه كعبدة مناة وقوله وادع بمعنى صالح وصفة قوم بينهم وبينهم ميثاق قيل وفي قوله عطف على الصلة لطف إيهام فإن الصلة يصلون فهي صلة لفظاً ومعنى والظاهر أن المصنف رحمه الله لم يقصده وإنما هو اتفاق (قوله والاول) أظهر لقوله الخ) لاشبهة في أن عطفه على الصلة أرجح رواية ودراية لأنه لو عطف على الصلة لكان لمنع القتال سببان الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين ولو عطف على الصلة كان السببان الاتصال بالمعاهدين والكف عن القتال لكن قوله فان اعتزلوكم بقرآن أحد السببين هو الكف عن القتال لأن الجزاء مسبب عن الشرط فيكون مقتضيا للعطف على الصلة فإنه لو عطف على الصلة كان أحد السببين الاتصال بالكافرين لا الكف عن القتال فان قلت لو عطف على الصلة تحقققت المناسبة أيضا لأن سبب منع التعرض حينئذ الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين والاتصال بسبب للدخول في حكمهم وقوله فان اعتزلوكم يبين حكم الكافرين سبق حكم المتصلين بهم (قلت) في شرح الكشف أنه جائز أن يكون الأول

وفي المنافقين حال من قنتين أي متفرقين فيهم أو من الضمير أي فما لكم تفرقون فيهم ومعنى الافتراق مستفاد من قنتين (واقه أركسهم بما كسبوا) ردهم إلى حكم الكفرة أو نكسهم بأن صيرهم للنار وأصل الر كس رد الشيء مقولوا (أتريدون أن تهديا ومن أضل الله) أن تجعلوه من المهتدين (ومن يضلل الله فلن يجد له سبيلا) إلى الهدى (ودلووا تكفرون كما كفروا) تمتوا أن تكفروا كما كفروهم (فتمكثون سواء) فتكونون معهم سواء في الضلال وهو عطف على تكفرون ولو نصب على جواب التقي لحاز (فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله) فلا توالوهم حتى يؤمنوا وتحققوا إيمانهم بهجرة هي لله ورسوله لا لأغراض الدنيا وسبيل الله ما أمر بسألكه (فان تولوا) عن الإيمان الظاهر بالهجرة أو عن اظهار الإيمان (نخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) كسائر الكفرة (ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا) أي جاتوهم رأسا ولا تقبلوا منهم ولاية ولا نصرة (الا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق) استثناء من قوله نخذوهم واقتلوهم أي الا الذين يصلون وينتھون إلى قوم عاهدوكم ويفارقون محاربكم والقوم هم خزاعة وقيل هم المسلمون فإنه عليه الصلاة والسلام وادع وقت خروجه إلى مكة هلال بن عويمر الأسدي على أن لا يعينه ولا يعين عليه ومن لجأ إليه فله من الجوار مثل ماله وقيل بنو بكر بن زيد مناة (أو جاتوكم) عطف على الصلة أي أو الذين جاتوكم كافين عن قتالكم وقتال قومهم استثنى من المأمور بأخذهم وقتلهم من ترك المحاربين فليحق بالمعاهدين أو أتى الرسول صلى الله عليه وسلم وكف عن قتال الفريقين أو على صفة قوم وكأنه قيل الا الذين يصلون إلى قوم معاهدين أو قوم كافين عن القتال لكم وعليكم والاول أظهر لقوله فان اعتزلوكم

وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة  
 أويسان ليعلمون أو استئناف (حصرت  
 صدورهم) حال باضه أورد ويدل عليه أنه قرئ  
 حصرة وحصرات أويسان لجأؤكم وقبل صفة  
 محذوف أي جأؤكم قوما حصرت صدورهم  
 وهم بنو مدلج جاؤ رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم غير مقاتلين والحصر الضيق  
 والانتفاض (أن يقاتلواكم أو يقاتلوا قومهم)  
 أي عن أن أولان أو كراهة أن يقاتلواكم (ولو  
 شاء الله لطمع عليكم) بأن قوى قلوبهم  
 وبسط صدورهم وإزال الرعب عنهم  
 (فلقاتلواكم) ولم يكفوا عنكم (فان اعتزلواكم فلم  
 يقاتلواكم) فان لم يتعزضوا لكم (وألقوا  
 اليكم السلم) الاستسلام والانتقاد (فاجعل  
 الله لكم عليهم سبيلا) فإذن لكم في  
 أخذهم وقتلهم (ستجدون آخرين يريدون  
 أن يأمنواكم ويأمنوا قومهم) هم أسد  
 وخطافان وقيل بنو عبد الدار أو المدينة  
 وأظهروا الاسلام ليأمنوا المسلمين فلما  
 رجعوا كفروا (كلما ردوا إلى الفتنة) دعوا  
 إلى الكفر أو إلى قتال المسلمين (أركسوا  
 فيها) عادوا إليها وقلبوا فيها أقم قلب (فان  
 لم يعتزلواكم ويلقوا اليكم السلم) وينبذوا  
 اليكم العهد (ويكفوا أيديهم) عن قتالكم  
 (تخذوهم واقتلوهم حيث تقهقهروهم) حيث  
 تمسكنتم منهم فان مجرد الكف لا يوجب نفي  
 التعرض (وأولتكم جعلنا لكم عليهم سلطانا  
 مبينا) حجة واضحة في التعرض لهم بالقتل  
 والسبي لظهور عدائهم ووضوح كفرهم  
 وغدرهم أو تسلطا ظاهرا حيث أذن لكم  
 في قتلهم (وما كان مؤمن) وما صح له  
 وليس من شأنه (أن يقتل مؤمنا) بغير حق  
 (الخطأ) فانه على عرضته ونصبه على الحال  
 أو المفعول له أي لا يقتله في شيء من الاحوال  
 الاحال الخطأ أو لا يقتله لعله اللخطأ أو على  
 أنه صفة مصدر محذوف أي الاقتلا خطأ

أظهر واجرى على أسلوب كلام العرب لانهم اذا استنفوا بينوا حكم المستنفي تقريراً وتوكيداً فيقولون  
 ضرب القوم الازيد فانه لم يضرب فلو عطف على العفة كان مثل ضرب القوم الا جازيذاً فأن زيدا  
 لم يضرب حتى يعلم منه أن جاره لم يضرب مع ما فيه من فك الضمائر وقال الامام جعل الكف عن القتال  
 سبباً لترك التعرض أولى من جعل الاتصال بمن يكف عن القتال سبباً لانه سبب بغيره على أن المتصلين  
 بالمعاهدتين ليسوا معاهدين لكن لهم حكمهم بخلاف المتصلين بالكافرين فانهم ان كفوا فهم هم والا فلا أثر له  
 (قوله وقرئ بغير العاطف على انه صفة بعد صفة الخ) يرد عليه أنه اذا كان قوله فان اعتزلواكم يأتي عن عطفه  
 على العفة ويجعله مرجوحاً بطريق الاولى كونه صفة فلم قدمه هنا وقد أخره في الكشف ويدفع بأن له  
 مرجحاً هنا وهو وقوع الجملة بعد النكرة بدون عاطف فانه في مثله المعهود انه صفة فقد عطفه معنى آخر فأتته  
 وعلى الاستئناف يكون جواباً لسؤال أي كيف وصلوا إلى المعاهدتين كذا قيل والصواب أن يقدر كيف  
 كان الميثاق بينكم وبينهم كما يؤخذ من الدر المنصون وقيل ان الاولى مخير بين هذين القراءتين على حذف  
 العاطف لانه على الوصفية يقتضي انه لا بد من اجتماع الوصفين في عدم التعرض لهم وإيسر بشئ كما يؤخذ  
 مما ترقى تقدير السؤال (قوله أويسان ليعلمون الخ) قيل عليه البيان لا يكون في الافعال وفي الكشف  
 أويدياً وأورد عليه أنه ليس اياه ولا بعضه ولا مشقلا عليه وجوابه أن الانتهاء إلى المعاهدتين والاتصال  
 بهم حاصله الكف عن القتال فصع جعل مجيئهم إلى المسلمين هكذا بياناً أو بدلاً وكونه لا يجري في الافعال  
 لا يقول به أهل المعاني وهو كذا يعلم حال كون حصرت سبباً لجأؤكم (قوله حال باضار قد الخ)  
 ويؤيد قراءة الحسن حصرة وقيل انها جلة دعائية ورد بأنه لا معنى للدعاء على الكفار بان لا يقاتلوا  
 قومهم بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل واذا كان صفة للحال لا حاجة إلى تقدير قد وما قيل ان المقصود  
 بالحالية هو الوصف لانها حال موطئة فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فإذ ذكر التزام زيادة  
 الاضمار من غير ضرورة غير مسلم (قوله وحصرات) فيه نظر فانه يجوز أن يكون صفة لقوم سببية  
 لاستوائه ونصبه وجره وقد يجاب عنه بأن الوصف الرفع لظاهريه وحده ويجمع جمع تكسيري وجمعه جمع  
 تميمي قليل فهذا يؤيد الحالية وفيه نظر وينمودلج قوم معروفون من العرب بالقبيلة والحصرة يقتضيان  
 ضيق الصدر من الجبن (قوله أي عن الخ) أي هو على تقدير الجأؤ أو مفعول له مقدّر له مضاف وقوله بأن  
 قوى قلوبهم يعني أن التسلط عليهم معناه ما ذكر والمقصود الامتنان على المؤمنين بأن تركهم القتال  
 بسبب أن الله لم يسلمهم وقذف في قلوبهم الرعب (قوله فلقاتلواكم) اللام جوابية عطفه على الجواب  
 ولا حاجة لتقدير لولو وسماها مكى وأبو البقاء لام الجأؤ والازدواج وهي تسمية غريبة وفي الاعادة إشارة  
 إلى أنها جواب آخر مستعمل والسلم يقتضيان الانتقاد وقرئ بسكون اللام مع فتح السين وكسرها وكان  
 القاء السلم استعارة لأن من سلم شيئاً ألقاه وطرحه عند المسلم له وعدم جعل السبيل مبالغة في عدم  
 التعرض لهم لأن من لا يترشئ كيف يتعرض له (قوله هم أسد الخ) هاتان قبيلتان وقيل الآية في  
 حق المنافقين ومترتبة أركسوا وتحققه وقوله وينبذوا اليكم العهد فسر السلم هنا بالعهد وهو قريب  
 من الاول لما سمي وثقف بمعنى وجد والتمكن من الشيء في قوة وجدانه وقوله مجرد الكف يعني بدون  
 المعاهدة التي يكون له بها دمة وجوز في السلطان أن يكون بمعنى الحجة ومصدره بمعنى التسلط (قوله  
 وما صح له وليس من شأنه) ما كان وما ينبغي يستعملان بمعنى لا يلبق ولا يصح والمراد بنفي الصحة نفي الامكان  
 دون الصحة الشرعية والمقصود منه المبالغة والا فالقتل لا يخرج عن الامكان وقيد القتل بغير حق لانه  
 هو المنفي (قوله فانه على عرضته ونصبه على الحال الخ) معنى كونه على عرضته بضم فسكون وضاد  
 منجبة أي لا يزالون يقعون فيه اضطراباً لانهم يحاربون ولا يخلو المقاتل من خطا فلذا ترك القصاص فيه  
 دفعا للخرج وفي نصبه وجوه وذكر المصنف منها ما ذكر وتقديره الحال بقوله في شيء من الاحوال لأن  
 الحال في معنى الطرف وقريب منها كما صرح حوايه فلا يقال انه يقتضي أنه طرف لالحال ألا ترى أن معنى

وقيل ما كان نفي في معنى النهي والاستثناء منقطع أي لكن ان قتله خطأ فجزاؤه ما يذكر والخطأ ما لا يضاهيه القصد الى الفعل أو الشخص أو لا يقصد به زهوق الروح غالباً ولا يقصد به محظور كرمي مسلم في صف الكفار مع الجهل باسلامه أو يكون فعل غير المكلف وقرئ خطأ بالثمة وخطي كعصا بخفيف الهمزة والاية نزات في عباس بن أبي ربيعة أخى أبي جهل من الاماني حارث بن زيد في طريق وكان (١٦٧) قد أسلم ولم يشعربه عباس فقتله (ومن قتل مؤمناً

خطأً قهر برقبة) أي فعله أو فواجبه  
تحرير رقبة والتحرير الاعتاق والخز كالعتيق  
للكرم من الشيء ومنه حر الوجه لا كرم  
موضع منه سمي به لأن الكرم في الاحرار  
والقوم في العبيد والرقبة عبر بها عن  
النسمة كما عبر عنها بالراس (ومنة) محكوم  
باسلامها وان كانت صغيرة (ودية مسلمة الى  
أهله) مؤداة الى وراثته يقتسمونها كسائر  
الموارث لقول جبال بن سفيان الكلابي  
كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا أمري أن أورث امرأة أشيم الضبابي من  
عقل زوجها وهي على العاقلة فان لم تكن  
فعلى بيت المال فان لم يكن ففي ماله (الآن  
يصدقوا) الآن تصدقوا عليه بالدية سمي  
العفو عنها صدقة حشا عليه وتبها على  
فضله وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل  
معروف صدقة وهو متعلق بعليه أو بمسألة  
أي تجب الدية عليه أو يسلمها الى أهله الا  
حال تصدقهم عليه أو زمانه فهو في محل  
النصب على الحال من القتال أو الادل  
أو الطرف (فان كان من قوم عدواكم وهو  
مؤمن قهر برقبة مؤمنة) أي ان كان  
المؤمن المقتول من قوم كذا محاربين أو في  
تضاعفهم ولم يعلم ايمانه فعلى قتاله الكفارة  
دون الدية لانه اذا لوراثته بينه وبينهم ولا نهم  
محاربون (وان كان من قوم بينكم وبينهم  
ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة  
مؤمنة) أي وان كان من قوم كفرة معاهدين  
أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب  
الكفارة والدية وله فيها اذا كان المقتول  
معاهداً أو كان له وارث مسلم (فمن لم يجد  
رقبة بأن لم يملكها ولا ما يتوصل به اليها  
فصيام شهرين متتابعين) فعليه أو  
فالواجب عليه صيام شهرين (توبة) نصب

جئت والشمس طالعة ووقت طلوع الشمس واحد وكونه نفياً في معنى النهي ظاهر لأن الشارع اذا قال  
لا ينبغي كذا فقد نهى عنه (قوله والاستثناء منقطع الخ) قال التحرير يؤم بعضهم انه استثناء منقطع  
لأن المتصل يدل على جواز القتل خطأ وأن للمؤمنين ذلك فاختار المخشري انه على أصل الاستثناء  
المتصل وهو مقترن مفعول أو حال أو صفة مصدر مقدر ولا يلزم جواز القتل خطأ شرعاً لان معناه ان من  
شأن المؤمن أن لا يقتل الا خطأ (أقول) ان الداعي الى جعله منقطعاً ما كان بمعنى لا يصح شرعاً وهذا  
غير صحيح شرعاً أيضاً وحيث فلا يصح جعله توهماً لانه دائر مع المراد من ما صح نعم كون الاستثناء المفرغ  
يكون متصلاً ومنفصلاً لم يذكره والظاهر كونه متصلاً دائماً له وقوله لا يضاهيه القصد أي لا يقارنه  
وقوله والاستثناء منقطع ابتداء كلام وليس متعلقاً بقيل كما قيل انه لو جعل متصلاً لفسد المعنى لانه لا يطلب  
من المؤمن ترك القتل في كل حال الا في حال الخطأ فليزمن أن يكون القتل حال الخطأ مطلوباً وليس كذلك  
وما عترف به الخطأ هو الخطأ الشرعي مما هو حقيقي أو في حكمه وقصة عباس رواها ابن جرير ولها  
تفصيل في الكشف وقوله ولم يشعربه أي باسلامه وقوله حارث بن زيد وقع في العنكبوت الحارث بن هشام  
(قوله فعله أو فواجبه الخ) الفاء تامة جوابية أو زائدة على وجهين وتحرير اتمام فعل أي يجب عليه  
أو مبتدأ خبره محذوف أي فالواجب تحرير رقبة والتحرير الاعتاق وأصل معناه جعله حراً أي كرماله  
يقال لكل مكرم حر ومنه حر الوجه للعتق وحرار الطير وكذا تحرير الكتاب من هذا أيضاً والرقبة من  
التعبير بالجزء عن الكل والنسمة بفحتمين للانسان وقيل انها تكون بمعنى الرقيق وهو المراد هنا قال  
الراغب انها في المعارف اسم للنساء كما عبر بالأس والظهر عن الموكب فيقال فلان يربط كذا رأساً  
وكذا ظهراً (قوله جبال بن سفيان الخ) أشيم بنين محجمة وباء تحية مناة والضبابي بضاد مججمة وباء  
موحدة وهذا الحديث رواه أصحاب السنن وهو كذا ذكر ووقع في بعض النسخ تحريف من الناسخ  
والضحاك قال هذا لعمر رضى الله عنه حين قال انما الدية للعصابة (قوله سمي العفو عنها صدقة حشا  
عليه الخ) لا بدع فيه فانه لازمه وصار في ذمته صار العفو كعبية الدين ان هو عليه خصوصاً وكل  
معروف سماه الشارع صدقة كما في حديث الصحيحين الذي ذكره المصنف رحمه الله (قوله وهو متعلق  
بعليه) أي المقدر في قوله فعله تحرير رقبة أي فعله تحرير رقبة وتسليم دية الى أهله في جميع الاحيان  
الا حين أن يصدق أهله بالدية فينبذ تسقط الدية ولا يلزم تسليمها وليس فيه دلالة على سقوط التحرير  
حتى يلزم تقدير عليه آخر قبل قوله ودية مسلمة كذا قال التحرير (قوله فهو في محل النصب على الحال الخ)  
تبع فيه المخشري وقد أورد عليه انه يخالف لكلام النخاعة لأن أن والفعل لا يقع حالاً كما صرح به  
سيدويه رحمه الله لأن الاستقبال هو تنافي الحال ولو مودة ولا يصح نصب ان والفعل على الطريقة  
لانه مخصوص بما المصدرية والصدر الصريح فالحال ان في محل نصب على الاستثناء المنقطع وفي  
وقوع هذا المصدر نظر فاختلاف النخاعة وقد جوز بعضهم كما ذكره ابن مالك وقوله ولم يعلم ايمانه قيل انه  
مذهب الشافعي رحمه الله لامذهبنا فانظره وقوله ولا نهم محاربون معناه أن بينهم ما اختلاف الدار لان  
المؤمن مناولون تركه لكان أولى (قوله ولعله فيما اذا كان المقتول الخ) يعني لا يلزم دية بقتل شخص من  
قوم معاهدين اذ يجوز أن يكون غير معاهد ولا مؤمن الا اذا كان معاهداً فيلزم الدية للعهد  
أو مسلماً وله وارث مسلم فالظاهر أن يقول أو كان مسلماً وله وارث مسلم لا يرث من الكافر ففي  
عبارة تصحير وقوله فعله الخ اشارة الى ما مر من وجوه الاعراب (قوله توبة نصب على المفعول له  
أي شرع الخ) انما قد شرع مجبهاً ولا أومعوا ليتحد فاعل المعلن والمعلن ولولا جعل العامل الصيام

على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه اذا قبل توبته أو على المعيد رأي وتاب عليكم توبة أو حال يمحذف مضاف أي فعله صيام شهرين  
ذاتوبة (من الله) صفتهما (وكان الله عليهما) بحاله (حكيماً) فيما أمر في شأنه

(ومن يقتل مؤمناً مستداً فخراً وجهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) لما فيه من التهديد العظيم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تقبل بقرية قاتل المؤمن محمداً ولعله أراد به التشديد إذ روى عنه خلافه وأبوه روى أنه مخصوص بمن لم يسل قوله تعالى وإني لعنار لمن تاب وبجوه وهو عندنا منصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره ويؤيده أنه نزل في حقين بن ضاية وجه أخاه هشاماً متصلاً بن الجمار ولم ينظر فأناله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفروا إليه دينه فدفقوا إليه ثم جعل على مسلم قتله ورجع إلى مكة مرتداً أو أراد بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل متظاهرة على أن عصاة المسلمين ١٦٨ لا يدوم عذابهم (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله) سافرتهم وذهبتم للغزو

(فتبينوا) فاطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تجلوا فيه وقرأ جزء والكسائي فتبينوا في موضعين هنا وفي الحجرات من التثبت (ولا تقولوا لمن أتىكم بالسلم) إن جاءكم بحجة الإسلام وقرأ أنافع وابن عامر وجزء السلم بغير الالف أي الاستسلام والانتقاد وفسره السلام أيضاً (لست مؤمناً) وإنما فعلت ذلك متعذراً وقرئ مؤمناً بالفتح أي مذلولاً والامان) يتفقون عرض الحياة الدنيا) يطلبون ماله الذي هو حطام سريع النقاد وهو حال من الضمير تقولوا مشرباً هو الحامل لهم على العجلة ونزل التثبت (فقد الله فقام) لكم (كثير) تفكيك من قتل أمناه ماله (كذلك كنتم من قبل) أي أول ما دخلتم في الإسلام فتوهم بكم على الشهادة فحسنت بهاد ماؤكم وأموالكم من غير أن يعلم مواطاة قلوبكم أستمعكم (فإن الله عليكم) بالاشتغال بالاعتناء والاستقامة في الدين (فتبينوا) واقبلوا بالداخلين في الإسلام كما فعل الله بكم ولا تسادروا إلى قتلهم فلما بأنهم دخلوا فيه اتقاؤهم وخوفاً فإن أبقوا ألف كافر آهون عند الله من قتل امرئ مسلم ونكرهم تأكيده لتعظيم الأمر وترتيب الحكم على ما ذكر من حالهم (إن الله كان بما تعملون خبيراً) عالماً به وبالغرض منه فلا تنهاتوا في القتل واحتياطوا فيه وروى أن نبرة رسول الله صلى الله عليه وسلم غزت أهل مكة فنهروا وبقي مرداس ثقة بإسلامه فلما رأى الخليل الجأججته إلى عاقول من الجبل وصعد فلما تلاحقوا به وكبروا كبر ونزل وقال لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقتله أسامة واستاق غنجه فزنت وقيل نزلت في المقداد متركباً في

والحالية من الضمير المجرور (قوله لما فيه من التهديد العظيم) أي لما في النظام أو الوعيد وأهل السنة في هذه الآية على أن المقصود التغلظ في الزجر فلا حاجة إلى تأويلها أو نزول بالجل على المستحل أو الخلود المكث الطويل وخلاف المعتزلة في ذلك معروف ومقبس كمنبر علم (قوله سافرتهم الخ) ضرب في الأرض بمعنى سافر وخصه المصنف رحمه الله بالسفر للغزو ولالة السياق والسباق عليه وقوله فاطلبوا الخ إشارة إلى أن صيغة التفعيل هنا بمعنى الاستفعال كما صرح به الزمخشري وأهل العربية وقوله وثباته إشارة إلى القرائة الآتية وأنهما بمعنى أي لا تهاولوا وتحرزوا وتأملوا وتحية الإسلام السلام وكان للجاهلية تحية أخرى كنتم مسيحاتاً والقواؤها التلظيها والقاء السلم أي الانتقاد اظهارة استعارة كما مر وقوله متعذراً أي متجسلاً إلى اظهارة ذلك خوف القتل وقرائة الكسر قراءة الجمهور والآخرى مربية عن علي رضي الله عنه وقوله سريع النقاد مأخوذ من تسببه عرضاً (قوله أي أول ما دخلتم الخ) حصن الدماء عدم سقمها والمواطاة الموافقة وقوله فإن بقاء ألف كافر لانه قد لا يأثم به بخلاف القتل وجعل الأمر مكرراً لكونه متقارباً باعتبار ترتيبه على ما ذكر من حالهم المقتضية له فهو أكد وقيل انه غير مكرر ولتقدير الأول تبييناً أمر من يقتلونه والثاني تبييناً انعمة الله عليكم (قوله فلا تنهاتوا الخ) التهافت الوقوع والتساقط وفي الدرة انه لا يستعمل الا في الشر وفذلك يقع الدال قرية بضمير والجاهلية إلى عاقول أي ساقها والعاقول الغار واسامة ابن زيد وغنية تصغير غنم للتقليل وقوله وقال ودلو فتراى ليس اتبانه بكلمة التوحيد لا لينجوها حتى يفر بها له وماله منها (قوله وفيه دليل على صحة إيمان المكره الخ) وجه الدلالة أنه مع ظنهم أن إسلامه خلوف القتل وهو أكره أن يكر عليهم قتله فلو لا صحة إسلامه لم ينكر ووجه الدلالة على خطأ الجهم تدأمره بالتثبت المشعربان العبلة خطأ ووجه العفو عنه مأخوذ من السياق وعدم الوعيد على ترك التثبت ومن المؤمنين حال كذا ذكره ومن فيه إماميانية أو تبعية (قوله بالرفع صفة للقاعد الخ) قرئ غير بوجوه ثلاثة فالرفع على أنه صفة القاعدون وهو وان كان معرفة وغيره لا تعرف في مثل هذا الموضع لكنه غير مقصود به قاعدون بعينهم بل الجنس فاشبه التكررة فصح وصفه بها قيل والاحسن أن يعرب بدلالة أن ال موصولة والمعروف اجراءه في المعرفة بالالف واللام وبينه حافرق وجوز الزجاج في الرفع الاستثناء فتأمل وقيل غير معرفة هنا لأن المعرفة لا توصف بالتكررة وان أريد بها الجنس وانما توصف بجملة فعلية مضارعية والنصب على الحالية وهو تسمية لا معرفة كاقيل واما أن التكررة فلا تدل من المعرفة الموصوفة فأكثري لا كلي أو غير الاستثناء فظهر أعراب ما بعدهما عليها وابن أم مكتوم صحابي أعشى مشهور رضي الله تعالى عنه وقوله فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي عرض له ونزل عليه وكان في بعض أحيائه لا يمثل له الملك وانما يصيبه برأوه حتى كانه مغشى عليه وكان يشغل بدنه فيه وترضاها بمعنى تكسرها وسرى مجهول مشتد الرأى بمعنى انكشف عنه ذلك الحال وقوله وعن زيد رواه البزارى وأصحاب السنن ومثل الضرر وهو داخل فيه عدم الاستطاعة المالية ونفي الاستواء وان كان معاً أو ما للبحث على الجهاد لياً نفوا عن تركه كقوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كما ذكره الزمخشري ويعلم من نفي المساواة بين الجاهدين بالمال والنفس نفسها بين الجاهدين بأحد هما ونفي المساواة يستلزم التفضيل لكان لم يكف بما فهم ضمناً فصرح به بعده اعتناء به والتمكين أشد تمكن ولذا لم يعطف جملتها لانها امينية وموضحة كإسبائي وجوز فيه في الكشف أن يكون جواب سؤال

غنية فأراد قتله فقال لا إله إلا الله فقتله أسامة وقال ودلو فتراه له وماله (قوله وفيه دليل على صحة إيمان المكره وان الجهم قد يخطئ وان خطاها مقتدر أي لا يستوى القاعدون) عن الحرب (من المؤمنين) في موضع الحال من القاعدون أو من الضمير الذي فيه (غير أولي الضرر) بالرفع صفة للقاعدون لانه لم يقصد به قوم بأعيانهم أو بدل منه وقرأ أنافع وابن عامر والكسائي بالنصب على الحال أو الاستثناء وقرئ بالجر على أنه صفة للمؤمنين أو بدل منه وعن زيد بن ثابت أنها نزلت ولم يكن فيها غيراً إلى الضرر فقال ابن أم مكتوم وكيف وأنا أعشى فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه الوحي فوقعت نخذه على نخذي حتى خشيت أن ترضاها ثم سرى عنه فقال أكتب لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر (والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) أي لا مساواة بينهم وبين من قعد عن الجهاد من غير علة وفادته تذكري ما بينهم من التفارث ايرغب القاعد في الجهاد فزعموا رتبته وانفة عن اشتغالهم بزلته

أى ما بالهم لا يستوون والافعة بقصتين الترفع وعدم الرضا به (قوله على التقيد السابق الخ) لانه مبين  
له والمبين عين المبين فيقيد بما قبله من الايمان وعدم الضرر لكنه ترك العلم به مما مر قبل ولانه أعيد  
معرفة وانه إشارة الى رد ما سأل من تغاير القاعدتين فيهما وفيه نظر وتضمن الدرجة التفضيل لانها  
المرتبة والمرتبة وهى تكون فى الترتى والفضل فوقت موقع المصدر كضربته سوطا أى بسوط (قوله  
المثوبة الحسنى) المثوبة الثواب وقدرها للتأنيث فى الحسنى وقوله وانما التفاوت الخ قيل هذا يقتضى  
تفضيل المجاهدين على أولى الضرر باعتبار العمل ولا محذور فيه مع أن قوله لا يستوى القاعدون غير  
أولى الضرر يقتضى تساوى أولى الضرر والمجاهدين الآن يقال التساوى لا يلزم أن يكون من  
كل الوجوه فالتساوى فى النية والعزم على بذل المال والنفس لو قدر يكتفى فيه كفى الحديث انه لما  
رجع من تبوك قال صلى الله عليه وسلم لقد تركنا بالمدينة أقواما ماقطة نوا واديا ولا وطننا موطننا  
الاشركونا فى ذلك ولذا قال النيسابورى انهما متساويان فتأمل (قوله نصب على المصدر الخ) فضل  
يعنى أعطى الفضل وهو أعم من الاجر لان الاجر يكون فى مقابلة أمر فأمر يديه الاخص لانه فى  
مقابلة الجهاد فلذا جعله اعم اعنى أو هو أعم لكن نصب المفعول لتضمنه معنى الاعطاء ويكون ذلك  
الاعطاء فضلا لا زيادة على أجر غيرهم لبقاء معناه الاصلى فلذا قال وأعطاهم زيادة وفيه وجه آخر ذكره  
بعينه وهو أنه صفة درجات النكرة قدمت عليها فالتصبت على الحال وأورد عليه أنه كيف يكون صفة  
لدرجات وهو لا يطابقه لافراده وأجيب بأنه مصدر فى الاصل يستوى فيه الواحد وغيره فيجوز زنت  
الجمع به (قوله كل واحد منهما بدل الخ) تسمح فيه بجعل المعطوف على البدل بدلا والمراد أن  
كل منهما يصلح لان يكون أجرا ونصبه على المصدر لتأويله ولذا مثل له بأسواط وعلى هذا الوجه جعل  
ما بعده منصوبا بفعل مقدرا أى غفر لهم مغفرة ورحمهم رحمة لانه وان صح عطفه على أجرا من جهة  
المعنى ~~مكن~~ فيه تخلل ذى الحال بين الاحوال المتعاطفة (نبيه) ان قلت لم نصبه السبعة هنا  
اذ لم يرفعه الا الحسن فى قراءة شاذة وقرأ ابن عامر فى الحديث وكل وعد الله بالرفع مع أن حذف  
العائد فى نحو زيد ضرب مخصوص بالشعر عذر ابن الشجرى قلت أجابوا عنه بأن قوله فعلية هنا وهى  
قوله فضل الله الخ بخلاف ما فى الحديث فلذا رفعه ابن عامر ونصب هنا كفى أمالى ابن الشجرى الا  
أن قوله حذف العائد مخصوص بالشعر غير صحيح مع منافاته لما قرره (قوله كرتفضيل المجاهدين الخ)  
فى الكشف فضل الله المجاهدين جملة موضحة لما نقي من استواء القاعدتين والمجاهدين كأنه قيل ما لهم  
لا يستوون فأجيب بذلك والمعنى على القاعدتين غير أولى الضرر لكون الجملة الاولى بين الجملة المتضمنة  
لهذا الوصف ثم قال أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلوا على القاعدتين الاضرأ وأما المفضلون  
درجات فالذين فضلوا على القاعدتين الذين أذن لهم فى التخلف اكتفاء بغيرهم لان الغزو فرض كفاية  
(أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما سبق ان المفضلين درجة الذين ذكرهم الله  
هم المفضلون على القاعدتين غير أولى الضرر وقال ثانيا ان معناه على القاعدتين الاضرأ وهو هذا الذى  
نقله المصنف رحمه الله رابعاً بصيغة التمرىض وأيضاً فهو الصفة أو الاستثناء فى غير أولى الضرر  
يدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذا سبب النزول صريح فى أن المقصود استثناء  
قوم لم يقدروا على الجهاد وثابت المساواة لهم فكيف يفضلوا عليهم درجة وأيضاً لوجه لو عد غير  
الاضرأ بالجنة اذ لا عمل لهم ولا نية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة فى النية وما عدا العمل أو  
أنهم لما فهموا من نقي الاستواء البون البعيد قديم بغير أولى الضرر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير  
أولى الضرر وأما هما فينبهما فرق يسير ودرجة واحدة ولذا تمه بقوله وكلا الخ إشارة الى تساوى ما فى  
غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ ان يكون تخلفهم بالاذن وفيه نظم أحوال عمال المجاهدين وحفظ  
المدنية وأما التناقض فقد دفع بوجوه متكيفة لا يمكن تطبيقها على كلامه الا بارتكاب أمور يعجز السمع

(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعدتين درجة) جملة موضحة  
لما نقي الاستواء فيه والقاعدون على  
التقيد السابق ودرجة نصب بنزع  
الخافض أى بدرجة أو على المصدر لانه تضمن  
معنى التفضيل ووقع موقع المترتبة أو الحال  
يعنى ذوى درجة (وكلا) من القاعدتين  
والمجاهدين (وهذا الله الحسنى) المثوبة الحسنى  
وهى الجنة لمن عقبتهم وخلص نيتهم  
وانما التفاوت فى زيادة العمل المقضى لزيد  
الثواب (وقد الله المجاهدين على القاعدتين  
أجراً عظيماً) نصب على المصدر لان فضل يعنى  
أجراً والمفعول الثانى له لتضمنه معنى الاعطاء  
كأنه قيل وأعطاهم زيادة على القاعدتين أجراً  
عظيماً درجات منه ومغفرة ورحمة كل واحد  
منها بدل من أجرا ويجوز أن ينصب درجات  
على المصدر كقولك ضربته أسواط وأجرا  
على الحال منها تقدمت عليها لانها نكرة  
ومغفرة ورحمة على المصدر بانها مرفوعة عليها  
كرتفضيل المجاهدين وبالغ فيه اجبالا  
وتفصيلاً تعظيماً للجهاد وترغيباً فيه



وقد فصلها الخبر في شرحه وأشار إلى أنه لم يرض بشيء منها وعندى أن أقرب ما يقال في التوفيق أن ضرراً أو الضرر قسمان قسم مانع لتكليف الجهاد بالذات كالعمى والزمانة ونحوه من العاهات ومنه أخذ الضرر لفاقد البصر وهو كتابة كاذبة الراغب وجمعه أضراء وقسم عارض يعسر معه الفوز ويكرض أهل وماشا كله فالمراد بغيره أولى الضرر القسم الثاني لانه المتبادر من الضرر ويعلم منه القسم الأول بالطريق الأولى وهو المراد بالصرح به في النظم فينطبق على سبب النزول وإذا نفي قد يقصد نفيه بهذا المعنى فقط فيصح حينئذ أن يكون الأضراء وما في حكمهم غير ذوي الضرر لأن ضررهم ليس بعرضي ويصح أن يقال المراد بالقاعد من غير أولى الضرر الأضراء بقريضة تدويرهم في وعد الثوبة وجعل التفاوت بينهم درجة واحدة وأمر أيسر وقد يقصد بنفيهم نفي ما يلزمه ويعلم حكمه منه بالطريق الأولى بقريضة جعل التفاوت بينهم بدرجات كثيرة وتخصيص غيرهم بالرحمة والفرقان وهذا أقرب من جعل أول كلامه مبنياً على وجه وآخره على آخره وأن يكون قوله تعالى فضل الله الخ جملة استثنائية فإنه لما حكم بالتفاوت بين المجاهدين والقاعد من غير الأضراء كان سائلاً يقول فما حال المجاهدين بالنسبة إلى الأضراء وغيرهم نذكر فضل وفضل لتفصيل تفضيلهم وأنه فضلهم على الأضراء درجة وعلى غير الأضراء درجات لأنه ليس في كلامه ما يدل عليه والمصنف رحمه الله لما رأى ما فيه تركه واختار أن القاعد من مقيده في الجميع بقيد واحد وأنه كرتفيه التفضيل للتأكد بدو ذكره مرة مجملًا لابهام الحسنى فيه ووجد الدرجة في الاجمال وجهها في التفصيل مع زيادة الرحمة والمغفرة والاجر العظيم ومن الاجمال والتفصيل انه نفي عنهم المساواة فاقضى ذلك التفضيل ثم صرح به (قوله وقيل الاول ماخولهم الخ) يعني بعض المفسرين لم يجعل التفضيل مذكراً وغازي بينهم ما بان جعل الاول مالهم من الفضل الديني والثاني الاخرى ولذا وحده الاول وجمع الثاني لأن الاجر الديني قليل في جنب الاخرى وخولهم بخامسة وواحدة مستددة ولا معنى أعطاهم وأصله اعطاء الخول والعبيد وقوله وقيل المراد بالدرجة الخ يعني المراد بالتفضيل الاول رضوان الله ونعيمه الروحاني والثاني نعيم الجنة المحسوس (قوله وقيل القاعدون الخ) هذا ما ذكره الزمخشري وقدم مرقاه وقوله كقتاهم بغيرهم لانه فرض كفاية كما مر وارادة جهاد النفس بأبواب السباق وسبب النزول ولذا أخره وقال المحدثون هذا لا أصل له وقوله يقرط منهم أي يصدر عنهم وأصل معناه السبق فحوزه لمطلق الصدور (قوله يحتمل الماضي الخ) وعلى الاول ترك التائب لان فاعله غير مؤنث حقيق وعلى الثاني هو لمكتابة الحال الماضية وبهذا الاعتبار كان ظالمى أنفسهم بمعنى الحال واضاقته لفظية فوقه حالاً وأصله تموفاهم فخذت احدى التاءين تحقفاً وفسروا في الجهول بشكن من الاستيفاء أي القبض والاخذ وقوله في حال ظلمه إشارة إلى أنه حال كما مر وكانت الهجرة واجبة في صدر الاسلام ثم نسخت بعد الفتح وفي الحديث لا هجرة بعد الفتح أي فسخ مكة وقبل انها تجب الآن من بلد لم يقم فيه شعائر الدين كما في الكشف وهو مذهب سيدنا مالك وسبأني وفي كتاب الناسخ والمنسوخ أنها كانت فرضاً في صدر الاسلام فنسخت وبقي نذرها وبه يجمع بين الاحاديث كالحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله وقوله نزلت في ناس الخ رواه الطبري (قوله نوبخا لهم) إشارة إلى جواب ما قبل السؤال لا يطابق الجواب لان الظاهر كافي كذا أولمكن في شيء فأشار إلى أن محصل السؤال نوبخهم على ترك الهجرة والجواب اعتذار عنه بجزهم (قوله تكذيباً لهم الخ) فانهم كانوا قاطرين على الهجرة فكذبوهم أو قصدوا توبيخهم وهم متقاربون وقطر بمعنى جانب والهجرة إلى الحبشة هي الهجرة الاولى للصحابية وهي معروفة في السير والحبشة كلبيس بقصتين بنفس من السودان أطلقت على محلهم مجازاً كما هنا (قوله اتركهم الواجب) يعني الهجرة ومساعدة الكفار بالاقامة معهم وفي خبرنا هنا أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل هو محذوف تنديدهم واو نحوه والمراد بقولوا أي الاول لان ما بعده جواب ومراجعة لا يصح

وقيل الاول ماخولهم في الدنيا من الغنية والظفر وجعل الذكر والثاني ما جعل اهم في الآخرة وقيل المراد بالدرجة الاولى ارتفاع منازلهم عند الله سبحانه وتعالى وبالدرجات منازلهم في الجنة وقيل القاعدون الاول هم الأضراء والقاعدون الثاني هم الذين أذن لهم في الخلف اكتفاء بغيرهم وقيل المجاهدون الاولون من جاهد الكفار والآخر من جاهد نفسه وعليه قوله عليه الصلاة والسلام وجعنا من الجهاد الا صغيراً الى الجهاد الاكبر (وكان الله غفورا) لما عسى أن يقرط منهم (رحمياً) بما وعدهم (ان الذين توفاهم الملائكة) يحتمل الماضي والمضارع وقري توفاهم وتوفاهم على مضارع وقريت بمعنى أن الله يوفى الملائكة أنفسهم فيستوفونها أي يمكنهم من استيفائها فيستوفونها (ظالمى أنفسهم) في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة فانهم انزلت في آفاس من مكة وأسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة (قالوا) أي الملائكة توبخا لهم (فبهم كنتم) في أي شيء كنتم من أمر دينكم (قالوا) كما مستضعفين في الارض) اعتذروا بما وبخوا به بضعة منهم وعجزهم عن الهجرة أو عن اظهار الدين واعلاء كلمة الله (قالوا) أي الملائكة تكذيباً لهم أو تكبينا (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) إلى قطار آخر كما فعل المهاجرون إلى المدينة والحبشة (فأولئك مأواهم جهنم) لتركهم الواجب ومساعدتهم الكفار وهو خبران والقاء فيه لتضمن الاسم معنى الشرط وقالوا فبهم كنتم حال من الملائكة باضمار قد أو الخبر قالوا والعائد محذوف أي قالوا لهم

معنى كونه خبرا فن قال لوجعل الخبر قالوا الشاقي لم ينجح الى تقدير عائد فقد وهم وقوله مستتجة أى  
واقعة موقع النتيجة التى تعطف بالفاء وتهاجر وانصبوب فى جواب الاستفهام (قوله مصيرهم الخ)  
يعنى أن سامن باب نعم كما تروى والخصوص بالمدح مقدر كما ذكره وقد مر مثله والحديث المذكور أخرجه  
الكعبى عن الحسن مرسلأ واستوجب معناه وجبت وحقيقته طلبت له الوجوب وروى معلوما  
ومجهولا ووجه دلالة الآية ظاهر ولذا قيل حكم التدب باق فيها وقوله رفيق أبىه ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام بناء على أن الخطاب للعرب وأكرمهم ولدا سمعيل صلى الله عليه وسلم وأما جعل ضمير أبىه  
للنبي صلى الله عليه وسلم فليس بشئ وخصا بالذكر لأن كلاً منهما له هجرة قال تعالى حكاية عن ابراهيم  
صلى الله عليه وسلم اقمى مهاجر الى ربى وهو أول من هاجر والهجرة من بلاد الكفار وبلاد لا يقام بها  
شعائر الاسلام واجبة كما نقله ابن العربي المالكي رحمه الله قال وكذا البلاد الوبية (قوله استثناء  
منقطع الخ) فى هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه متصل والمستثنى منه أولئك ما وأهدم جهنم  
الاستضعفين والشاقي انه منقطع لأن الموصول وضمائر والاشارة اليه بأولئك لمن توفقه الملائكة ظالمنا  
لنفسه من العصاة بالتعطف كما قاله المفسرون وهم القادرون على الهجرة فلم يندرج فيهم المستضعفين  
فكان منقطعاً ومن الرجال الخ حال من المستضعفين أو من الضمير المستتر فيه (قوله وذ ك الولدان الخ)  
قد قد من معنى الولدان وهذا دفع لسؤال يتوهم وهو أن الولدان بمعنى الصغار غير المكلفين فغافلة  
أخرجهم من الوعيد والتهديد فان كانوا بمعنى العبيد والاماء فلا اشكال والا فالقصد الى المباعدة فى  
وجوب الهجرة والامر بهما حتى كأنهما كما كف به الصبيان أو المراد بهم من قرب عهد به بالصغر  
مجازاً كما تروى فى النجاشى أو أن تكليفهم عبارة عن تكليف أوليائهم بأخراجهم من ديار الكفر أو المراد  
التسوية بين هؤلاء فى عدم الائتم والتكليف أو أن العجز ينبغى أن يكون كعجز الولدان (قوله صفة  
للمستضعفين الخ) المراد بالتوقيت التعيين بأن يكون للعهد لأن المراد به الجنس وهو فى المعنى  
كالنكرة توصف بما توصف به وفى الكشف أن آل هذه حرف تعريف للجنس وهو بناء على أن الداخلة  
على اسم الفاعل الذى لم يقصده الحدوث ليست موصولة وقبل الاولى أن تجعل سالماً للمستضعفين  
وكلمة الاطماع عسى ويترصد ليس من مدخول التنى وتعلق قلبه لانه من شأن المتبرجى (قوله  
متحولاً من الرغام الخ) أى هو اسم مكان يقول اليه أو يسلكه (قوله وقرئ يدركه بالرفع) وخرجه  
ابن جنى كما نقله السجيني على اضممار هو أى ثم هو يدركه فالاسمية معطوفة على الفعلية الشرطية قال  
وعلى ذلك حمل يونس رحمه الله قول الاعشى

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا • أو تنزلون فانام عشر نزل

أى أو أنتم تنزلون (قلت) فالاسمية فى محل جزم وان لم يصح وقوعها شرط الانهم يتسجعون فى السابغ  
وانما تدر والمبتدأ يصح رفعه مع عطفه على الشرط المضارع وجعل الفعل خبراً تسمي شائع لأن  
الخبر الجملة وما قيل على تقدير المبتدأ يجب جعل من موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية  
اذ لو جعلت شرطية لم ينجح الى تقدير الاولى أن يرفع على توهم الموصولة خبر غفلة عن كلامهم  
وخرجها الزمخشري على وجه آخر وهو أنه نوى الوقف فنقل حركة الهاء الى ما قبلها كقوله  
• من عزى سبق لم أضربه • ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فضم الهاء اتباعاً وحركها وتركه المصنف رحمه  
الله لانه مما يابه الشعر (قوله وبالنصب على اضممار الخ) هى قراءة شاذة عن الحسن البصرى رحمه  
الله والنصب بعد الواو يكون فى جواب الامور الثمانية كما فصل فى النحو وماعداها قالوا انه ضرورة  
والنصب فى الآية يجوز الكو فيون لامر آخر وهو أن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه  
الرفع والنصب والجزم اذا وقع بعد الواو والفاء كقوله

ومن لا يقدّم ربه لمطمئنة • فيثبتها فى مستوى القاع يراق

وهو جملة معطوفة على الجملة التى قبلها  
مستتجة منها (وساءت مصيراً) مصيرهم أو  
جهنم وفى الآية دليل على وجوب الهجرة  
من موضع لا يمكن الرجل فيه من إقامة دينه  
وعن النبي صلى الله عليه وسلم من فتر دينه  
من أرض الى أرض وان كان شبراً من  
الأرض استوجب له الجنة وكان رفيق أبىه  
ابراهيم ونبى محمد عليهما الصلاة والسلام  
(الا المستضعفين من الرجال والنساء  
والولدان) استثناء منقطع لعدم دخولهم  
فى الموصول وضميره والاشارة اليه وذكر  
الولدان ان أريد به المالك قطاهر وان  
أريد به الصبيان فلمبالغة فى الامر والاشعار  
بأنهم على صدد وجوب الهجرة فانهم اذا  
بلغوا وقدروا على الهجرة فلا يحصى لهم عنها  
وأن قوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى  
أمكن (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون  
سبيلاً) صفة للمستضعفين اذ لا توقيت فيه  
أحوال منه أو من المستكن فيه واستطاعة  
الحيلة وجدان أسباب الهجرة وما توقف  
عليه واهتداء السبيل معرفة الطريق يتفهم  
أو يدل (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم)  
ذكر بكلمة الاطماع واقتطعت العفو اذ انا  
بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى ان المضطر  
من حقه أن لا يأمن ويترصد الفرصة ويعاق  
بها قلبه (وكان الله عفواً غفورا) ومن يهاجر  
فى سبيل الله يجزى الارض مراً غماً كثيراً  
متحولاً من الرغام وهو التراب وقيل طريقاً  
براغم قومهم يسلكه أى يفارقهم على رغم  
أنوفهم وهو أيضاً من الرغام (وسعة) فى  
الرزق واطهار الدين (ومن يخرج من بيته  
مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت)  
وقرئ يدركه بالرفع على أنه خبر مبتدأ  
مخذوف أى ثم هو يدركه وبالنصب على اضممار  
أن

وقاسوا عليهم ما هم فليس ما ذكر في البيت تطهير الالاية (قوله وألحق الخ) هو من شعر تنتمه  
سأترك منزلي لبق غيم \* وألحق بالجاز فاستريح

وفي الكشف وجهه أنه مستقبل مطلوب يجري مجرى الامر ونحوه وكذلك المقصود من الآية  
الحث على الخروج وهو في الآية أقوى لأن الشرط شديد الشبه بغير الموجب وقيل انه من عطف المصدر  
على المصدر المتوهم مثل أكرمني وأكرمك أي ليكن منك أكرام ومنى وهذا الشعر للمغيرة الحنظلي  
وروي لا ستر يحيا فلا شاهد فيه ومعنى الآية أن من هاجر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فأدركه الموت  
في طريقه فأجره على الله وكذا كل من سار لا مرفيه ثواب (قوله الوقوع والوجوب الخ) يعني أضل  
معناها السقوط قال تعالى فإذا وجبت جنوبها فاستعملوا بمعنى وهو الزوم والثبوت ومنهم من لم  
يفهم هذا وظنه مشكلا قال الراغب الوقوع هنا كيد للوجوب فأعرفه والوجوب على الله يقتضي  
وعده وتفضله مذهبنا للوجوب العقلي الذي ذهب اليه المعتزلة (قوله والآية الكريمة نزات الخ)  
أخرجه ابن جرير عن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه واختلف في اسمه فقيل ضمرة بن جندب وقيل جندب  
ابن ضمرة وصح هذا في الاستيعاب وفي الاصابة وفي اسمه عشرة أقوال منها ضمرة بن القيس مصابي  
كان أعشى وله مال وسعة وهذه نزات فيه خاصة كما رواه ابن حجر في الاصابة وقيل نزات في أكرم بن  
صيفي لما أسلم ومات وهو مهاجر قاله ابن الجوزي رحمه الله وكان بلغه هذا النبي وهو بمكة لم يبعث  
النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية إلى مسلي مكة فقال لبنية اجلوني فاني لست من المستضعفين واني  
لا أهتدي الطريق واني لا أبيت الليلة بمكة فحملوه على سرير متوجه الى المدينة وكان شيخا كبيرا فمات  
بالتنعيم ولما أدركه الموت أخذ يصفق الخ والتنعيم اسم موضع قريب من مكة وقوله هذه لك إشارة  
الى اليقين وهذه الى الشمال لاعلى قصدا اعتقاد الجارحة لله بل على سبيل التصوير وتثيل مبايعة الله على  
الايان والطاعة بمبايعة رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه وقيل إشارة الى البيعة والصفقة والمعنى أن  
بعثه كبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كبيعة الناس ولما بلغ خبر موته الصحابة رضي الله عنهم قالوا  
لنبته مات بالمدينة فنزلت هذه الآية (قوله ونفي المخرج فيه الخ) هذا مما اختلفوا فيه هل القصر عزيمة  
فلا يجوز الاتمام أم رخصة فيجوز ذهاب أبو حنيفة رحمه الله الى الاول مستدلا بأن الرباعية فرضت  
أولاً ركعتين ركعتين ثم زيد عليها في الحضر وأقرت في السفر كما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله  
عنها وذهب الشافعي رحمه الله الى الثاني وأنه رخصة فيجوز الاتمام والايان بالعزيمة وظاهر قوله  
فليس عليكم جناح معه وأجابوا عن الحديث بأنه لو كان على ظاهره لما جاز عائشة رضي الله عنها الاتمامها  
مع أنه روي عنها مع أنه خبر واحد لا يعارض القرآن الصريح في أنها كانت زائدة عليه اذ القصر معناه  
التقصيص والحديث مخصوص بغير المغرب والصبح وحجبة العلم المخصوص بخلاف فيها وقد خالفت  
عائشة رضي الله عنها روايتها واذا خالف الراوي روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه وقيل قولها فرضت  
الصلاة ركعتين الفرض هنا بمعنى البيان وقد ورد بهذا المعنى كقوله لكم تحلة ايمانكم وقال  
الطبري معناه فرضت ان اختار ذلك من المسافرين فان قيل هل يوجد فرض بهذه الصفة قلنا نعم كالحاج  
فانه مخير في السفر في اليوم الثاني والثالث وأيضا هل يقدم بالفرض وكان صوابا وقال النووي رحمه  
الله المعنى فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليه ما يزيد في الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت صلاة  
السفر على جواز الاتمام وثبت دلائل الاتمام فوجب المصير اليه جعابن الادلة وحديث عائشة رضي  
الله عنها أخرجه النسائي والدارقطني وحسنه والبيهقي وصححه والتمسك بظاهر الآية يقتضي أن الاتمام  
أفضل عنده وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه (قوله ولقول عائشة رضي الله  
عنها الخ) أخرجه الشيخان وقدم ما فيه وان النظم ولنظ القصر وعمل الراوي بخلافه والعبارة به عند  
الحنفية فقد تعارض رأيها ورأيتها فلا يعمل بها وقد قيل انها أتت ماروت فلا تعارض بينهما ما قال

قوله وألحق بالجاز فاستريح  
(قوله وقع أجره على الله وكان الله غفورا  
رحيما) الوقوع والوجوب متقاربان والمعنى  
ثبت أجره عند الله تعالى ثبوت  
الواجب والآية الكريمة نزلت في جندب بن  
ضمرة حمله بنوه على سرير متوجه الى المدينة  
فلما بلغ التنعيم أشرف على الموت فصفق بيديه  
على شماله فقال اللهم هذه لك وهذه لرسولك  
أبايعة على ما يبيع عليه رسولك صلى الله  
عليه وسلم فمات (وإذا ضربتم في الارض)  
سافرتم (فليس عليكم جناح أن تقصروا من  
الصلاة) بنصف ركعاتها ونفي المخرج فيه  
يدل على جوازه دون وجوبه ويؤيده أنه  
عليه الصلاة والسلام أتم في السفر وأن  
عائشة رضي الله تعالى عنها اعترت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت  
يا رسول الله قصرت وأتممت وصمت وأفطرت  
وقال أحسن يا عائشة وأوجب أبو حنيفة  
لقول عمر رضي الله تعالى عنه صلاة السفر  
ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى  
الله عليه وسلم ولقول عائشة رضي الله تعالى  
عنها أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين  
ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر  
وظاهرهما يخالف الآية الكريمة

ابن حجر رحمه الله والذي يظهر لي في جمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليله الأسراء ركعتين ركعتين المغرب ثم زيدت عقب الهجرة الا لصبح كما رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه وترك القبر لطول القراءة والمغرب لانها اوترا النهار ثم بعدما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر عند نزول الآية وبنيده قول ابن الاثير رحمه الله ان القصر كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ من قول غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقبل القصر كان في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وقال السهيلي انه بعد الهجرة بعام أو نحو ذلك وقبل بعد الهجرة بأربعين يوما فعلى هذا قول عائشة رضي الله عنها فأثرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الامر من التخفيف لأنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة انتهى ويدل على أنه رخصة حديث صدقة تصدق الله بها عليكم الآتي وأما أن حديث عائشة رضي الله عنها غير مرفوع لانها لم تشهد فرض الصلاة فغير مسلم لجواز أنها سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على ما جمع به ابن حجر رحمه الله أنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لا شهر ذلك وعلى كل حال فهو أمر صعب (قوله فان صح الخ) لا ينبغي أنهما صحيحان مخترجان في السنن فلا يليق التردد فيه كما مر والمراد بالاول حديث عمر رضي الله عنه فقوله تام أي مجزئ اجزاء التام الغير المقصور والثاني حديث عائشة رضي الله عنها يعني أن ذكرها الركعتين لا ينفي الزيادة بناء على أن العدد لا مفهوم له ولا ينبغي بعده ثم اشار الى جواب أبي حنيفة رحمه الله عما في النظم مما يدل على خلاف مذهبه (قوله أربعة برده عندنا الخ) برد بضمين جمع يريد وهو اشاع عشر ميلا كل ميل اشاع عشر ألف قدم والفرسخ ثلاثة أميال وكانوا يبنون ربطا في الطريق يسمى بالسكك بين كل سكتين اشاع عشر ميلا وثمة بغال معلمة بحذف الازناب ويسمون كل واحد منها بريدة وهي كلمة فارسية أصلها بريدة دم أي محذوف الذنب ثم سمي الراكب به والمسافة وزيادة من في الاثبات مذهب الاخفش وغيره بأباه ومن عنده تبعية لأن المقصور بعض الصلاة وهي الرابعة (قوله شرط باعتبار الغالب الخ) لما كان ظاهرا أن القصر انما يكون في حال خوف العدو وأشار الى أنه شرط جرى على الغالب فلا مفهوم له كما في الآية المذكورة وأن ثبوته في الامن ثابت بالسنة وقوله كراهة الخ يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف وهو ضمير الفتنة وذكر باعتبار الخبر ولأنه مصدر (قوله لم يعتبر مفهومها الخ) قال الحق القناري في فصول البدائع فيه بحث لانه ورد في الحديث أن عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف نقصر ونحن آمنون فقال له صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فان كان له مفهوم ولذا أشكل على عمر رضي الله عنه فكيف يقال لا مفهوم له وان لم يكن له مفهوم فكيف أشكل على عمر رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وأجاب بما عساه أن له مفهوم ما ولكن لما كان الغالب في السفر هو الخوف جعل النادر كالعدوم كما يدل عليه جوابه صلى الله عليه وسلم ولذا قال المصنف لم يعتبر مفهومها ولم يقل لا مفهوم لها فاعرفه فانه من دقائق هذا الكتاب (قوله تعلق بمفهومها الخ) لتقييده بكونه فيهم وبين أظهرهم وهي على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص والجمهور وعلى خلافه لما ذكره المصنف رحمه الله وعن خصها بحضرة أبي يوسف رحمه الله كما نقله الجصاص في كتاب الاحكام والنووي في شرح المذهب فقوله التحرير انه لم يوجد في كتب الفقه والخلافات قصور في التتابع وحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم انما يعني حضوره في عهده وهو مقم للعظيم وتجاه العدو بالضم بمعنى في مقابلته (قوله أي المصلون حرما الخ) الحزم بالمهمل الاحتياط فعلى هذا الضمير للمصلين والمراد بالاسلحة ما لا يشغل عن الصلاة كالخنجر والسيف فان كان الضمير للطائفة الاخرى فلا تقييد وهو خلاف الظاهر ولذا أخره (قوله أي غير المصلين) لا متناع أن يكون الحارسون حال سجود المصلين هم المصلين أنفسهم وفيه نظر لادلاله على أن ذلك حال السجدة بل بعد الفراغ منها على ما قيل ان مراده بغير المصلين الفارغون من السجود والذاهبون الى العدو والحق أن الاظهار في طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك دليل على

فان صحها فالاول مؤول بأنه كك التام في العصة والاجزاء والثاني لا ينفي جواز الزيادة فلا حاجة الى تأويل الآية بام-م ألفوا الاربع فكان مظنة لان يخاطبهم ان ركعتي السفر قصر وقصان فسمى الاختيان بهم ما قصر ا على ظنهم وثني الجناح فيه لطلب به نفوسهم وأقل سفره قصر فيه أربعة برد عندنا وستة عند أبي حنيفة وقرئ تقصروا من أقصر بمعنى قصر ومن الصلاة صفة محذوف أي شيئا من الصلاة عند سيبويه ومفعول تقصروا زيادة من عند الاخفش (ان خفتم أن يقتلكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا) شريطة باعتبار الغالب في ذلك الوقت ولذلك لم يعتبر مفهومها كما لم يعتبر في قوله تعالى فان خفتم انه لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهم فيها اقدمت به وقد تظاهرت السنن على جوازه أيضا في حال الامن وقرئ من الصلاة أن يقتلكم بغير ان خفتم بمعنى كراهة أن يقتلكم القتال والتعرض بما يكره (واذا كنت فيهم فأقتلهم بالصلاة) تعلق بمفهومه من خص صلاة الخوف بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لفصل الجماعة وعامة الفقهاء على أنه تعالى علم الرسول صلى الله عليه وسلم كيفيتهم بالآية لا الآية بعده فانهم ثواب عنه فيكون حضورهم كحضوره (فلتقم طائفة منهم معك) فاجعلهم طائفتين فلتقم احدهما معك يصلون وتقوم الطائفة الاخرى تجاهد العدو (ولياخذوا أسلحتهم) أي المصلون حرما وقيل الضمير للطائفة الاخرى وذكر الطائفة الاولى يدل عليهم (فاذا سجدوا) يعني المصلين (فليكونوا) أي غير المصلين (من وراءكم) يحرسونكم يعني النبي صلى الله عليه وسلم ومن يصلي معه

فقلب الخطاب على الغائب (ولم يأت طائفة أخرى لم يصلوا) لا شغلهم بالحراسة (فصلوا أو أمعن) ظاهره يدل على أن الامام يصلي مرتين بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن فخل وان أريد به أن يصلي بكل ركعة ان كانت الصلاة ركعتين فكيفيته أن يصلي بالاولى ركعة وينتظر فاما حتى يتواصلاتهم منفردين ويذهبوا الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيتم بهم الركعة الثانية ثم ينتظرهم قاعدا حتى يتواصلاتهم ويسلم بهم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلي بالاولى ركعة ثم تذهب هذه وتقف بازاء العدو وتأتي الاخرى فتصلي معه ركعة وتم صلاته ثم تعود الى وجه العدو وتأتي الاولى فتؤدي الركعة الثانية بغير قراءة وتم صلاتها ثم تعود وتأتي الاخرى فتؤدي الركعة بقراءة وتم صلاتها (ولما أخذوا حذرهم وأسلمتهم) جعل الحذرا لـ (١٧٤) يتحصن بها الغازي فجمع بينه وبين الاسلحة في وجوب الاخذ ونظيره قوله تعالى والذين

تتووا والدار والايمن (وذا الذين ككفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) تنو أن ينالوا أمتعتكم غزاة في صلاتكم فيشتدون عليكم شدة واحدة وهو بيان ما لا جمل له أمروا بأخذ السلاح (ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) رخصة لهم في وضعها اذا نزل عليهم أخذها بسبب مطر أو مرض وهذا مما يؤيد أن الأمر بالأخذ للوجوب دون الاستحباب (وأخذوا حذرهم) أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر ولا يجمع عليهم العدو (ان الله أعد للكافرين عذابا مهينا) وعد الله المؤمنين بالنصر على الكفار بعد الأمر بالحزم لتقوى قلوبهم وليعلموا أن الأمر بالحزم ليس لضعفهم وغلبة عدوهم بل لأن الواجب أن يحافظوا في الأمور على مراسم التيقظ والتدبر فيتوكلوا على الله سبحانه وتعالى (فاذا قضيت الصلاة) أدبهم وفرغتم منها (فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم) فدونوا على الذكرك في جميع الاحوال أو اذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف فأذكروها كيفما أمكن قياما ساجدين ومقارعين وقعودا امرأين وعلى جنوبكم مخنئين (فاذا اطمأننتم) سكنت قلوبكم من الخوف (فأقيموا الصلاة) فعدوا واحفظوا أركانها وشرائطها وأوابها نامة (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) قرضا محدودا لوقت لا يجوز إخراجها عن أوقاتها في شيء من الاحوال وهذا دليل على أن المراد بالذكر الصلاة وأنها واجبة الاداء حال المسابقة والاضطراب في المعركة وتعليل

أن الطائفة الاولى قد فعلوا والثانية يصلون معه لانه من فريضة كذا قال النحرير وقبل عليه ان ظرفية اذا تدل على أن الحراسة وقت السجود الا أن يقال وقت السجود عمدت وقوله فقلب الخطاب أي النبي صلى الله عليه وسلم على الغائب وهو من معه وأصله من ورائك وورائهم (قوله ظاهره يدل على أن الامام يصلي الخ) في كيفية صلاة الخوف روايات وطرق مفصلة في النسخة والحديث أشار اليها المصنف رحمه الله وصلاته صلى الله عليه وسلم يظن فخل وهو اسم مكان رواها الشيخان (قوله جعل الحذر) وهو التحرز الخ يعني أن الحذر أمر معنوي لا يتصف بالأخذ الا اذا جعل استعماله بالكناية اذ شبه بما يتحصن به من الآلات وأبى الأخذ تخيلا ولا يضر عطف الاسلحة عليه للجمع بين الحقيقة والجواز لان التجوز في التخيل في الاثبات والنسبة لا في الطرف على الصحيح ومثله لا بأس فيه بالجمع كافي قوله تعالى تتووا والدار والايمن حيث جعل الايمان لتمكنهم فيه بمنزلة المقر والممكن لكنه قدم فيه الحقيقي بخلاف ما نحن فيه وفيه بحث لانه يلزم فيه التصريح بطرفي الممكنية لان الحذر منزل منزلة السلاح ولذا قيل انه وأمثاله من المشاكلة وليس استعماله ويدفع بأنه لم يشبهه بالسلاح بل بما يتحصن به وهو أعم فتأمل وقد تقدم أن الحذر معنى آخر وهو ما يدفع به فلا يجوز فيه تذكركه (قوله تنو أن ينالوا أمتعتكم غزاة الخ) الغزاة بالكسر الغفلة عن العدو والشدة والجلجلة بمعنى وهي الوتوب للقتال دفعة واحدة وقوله وهذا مما يؤيد الخ لانه لم يرخص فيه الا بعدد وأمرهم بالحذر بعد الفاء السلاح ولذا لم يضمه اليه كافي الذي قبله لانه محل الخوف (قوله وعد للمؤمنين بالنصر الخ) لما كان الغالب من حال ان الواقعة بعد الأمر والنهي أن تكون لتعليل وتقنى غنى الفاء وهو لا يظهر هنا اشار الى توجيهه بأنه لدفع الوهم الناشئ من الأمر قبله لتقوى قلوبهم ويعلموا أن التحرز في نفسه عبادة كما أن النهي عن القاء النفس في التهلكة لذلك لا للنع عن الاقدام على الحرب ولذا نسر العذاب بغلوية العدو وقتلهم ليمتدحهم بالالتزام وقوله فيستوكلوا اشارة الى أن ما ذكر لا ينافي التوكل كافي الحديث اعقلها وتوكل (قوله أدبهم وفرغتم منها) هذا التفسير على مذهب أبي حنيفة رحمه الله من أنه لا يصلي حال المحاربة فاقضاء بمعنى الاداء قال الازهري القضاء على وجوه مرجعها الى انقطاع الشيء وتتمامه فكل ما أحكم عمله وأتم وختم أو أدى أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى فهو مشترك بين هذه المفهومات وقوله أو اذا أردتم الخ تفسيره على مذهبه من الصلاة حال المحاربة والمسايفة بالقضاء مفاعلة من السيف أي المقاتلة به والمقارعة المقاتلة بالرمح والمراماة بالسهام ومخنئين بمعنى مجروحين مشغلين بالجراح من ألتخه المرض أثقله وأوهنه (قوله فعدوا واحفظوا الخ) ليس المراد باقامة الصلاة أعادتها كما هو أحد قولي الشافعي وعلى القول الآخر فسرت الاقامة بالاعادة (قوله فرضا محدودا لوقت الخ) يعني كتابا بمعنى مكتوبا مفعروضا وموقوتا محدودا ووجه الدلالة على أن المراد بالذكر الصلاة لا ظاهره كما هو تفسير أبي حنيفة رحمه الله أنه تعليل للأمر بالذكر فلو لم يكن بمعنى الصلاة لم يلزم وكونها واجبة يؤخذ من كتابتها فانها بمعنى الفريضة وهي الواجب بمعنى عنده (قوله الزام لهم وتقرير الخ) وهو من باسغ النظام وقد وقع مثله في كلامهم وبدر الصغرى من غزواته صلى الله عليه وسلم معروفة في السير (قوله نزات في طعمة بن أبيرق

للأمر بالايتماء كيفما أمكن وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلي المحارب حتى يطمئن (ولا تنهوا) ولا تضعفوا (في إسقاء القوم) الخ في طلب الكفار بالقتال (ان تكونوا تألمون فانهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون) الزام لهم وتقرير على التواني فيه بأن ضررا القتال دائر بين الفريقين غير مختص بهم وهم يرجون من الله بسببه من اظهار الدين واحتشاق الثواب ما لا يرجو عدوهم فينبغي أن يكونوا أرغب منهم في الحرب وأصبر عليها وقرئ أن تكونوا بالفتح بمعنى ولا تنهوا الا ان تكونوا تألمون ويكون قوله فانهم يألمون على النهي عن الوهن لاجله والاية نزات في بدر الصغرى (وكان الله علما) بأعمالكم وضما تركم (حكيميا) فيما يأمر وينهى (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) نزات في طعمة بن أبيرق



(الح) طعمة بفتح الطاء المهملة وكسر هاء رواية وسكون العين المهملة وفي القاموس انه بضم الطاء وفي  
 كتب الحديث انه مثلث الطاء والكسر أشهر وأبهر في تصغير ابرق والحديث رواه الحاكم والترمذي  
 عن قتادة وبنو ظفر بفتح الطاء المجهجة والفاء حتى من الانصار وقوله وخباها أي الدرع لانهم اموتة سماعة  
 وقوله فسألوه الفاء فصحة أي فانظروا أو أئوه فسألوه أن يجادل عن المسلم لان الحال شاهدة له اذ  
 السرقة في يد اليهودي واليهود هم من بازور وعداوة الانصار وقوله فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الح أي هم بأن يحكم بظاهر الحال اعتمادا على صدقهم لانه علم براءة اليهودي وهم بخلافه فان مقامه  
 صلى الله عليه وسلم أجل وأعلى من ذلك وفي امضاء شهادة اليهودي على طعمة وهو مسلم ما يحتاج الى  
 التأويل (قوله بما عترفك الله الح) يعني أرا المتعدي هنا لاثنين أحدهما العائد المخذوف والثاني  
 الكاف أي بما أرا كذا الله وهي من رأى بمعنى عرف المتعدي لواحد فعدي بالهمزة لاثنين وقيل انه من  
 الرأي من قوله هم رأى الشافعي كذا وجعلها عليه يقتضي التعدي الى ثلاثة مفاعيل وحذف اثنين  
 منها أي بما أرا كذا الله حقا وهو بعيد وأما جعله من رأى البصريه مجازا فلا حاجة اليه (قوله أي  
 لاجلهم الح) يعني أن اللام ليست صلة خصم بل تعاليمية ولا تكن عطف على أنزلنا بتقدير قلنا وجوز  
 عطفه على الكتاب لكونه منزلا وهو خلاف الظاهر (قوله للبراء) البراء امام فرد يعني يرى أو جمع يرى  
 وبأوه مثلثة قال السهيلي في الروض الانب براه بضم الباء جمع يرى اسم جمع على فعال أو جمع براه  
 ككرما مخذفت احدى الهمزتين للتخفيف ووزنه فعاء وانصرف لانه أشبه فعالا وزعم بعضهم أنه من  
 باب فرير وفرار وليس بشئ وقال ابن النحاس البصريون لا يعرفون ضم الباء فيه وانما هي مكسورة  
 ككرام وأما براه بالفتح كلام فمصدر اه فمما قيل البراء بالضم كالبراء لان المراد به اليهودي لكن  
 الاصح الفتح على أن المراد به الجمع تقول تبرأت منه وانما براه لا يفتي ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر امثل  
 سماع وذلك لتقابل الجانبين ويجوز في العبارة براه على صبغة الجمع ككرما لا يفتي ما فيه من القصور  
 (قوله مما هممت به الح) أي في أمر طعمة وبرائه اظاهر الحال والهم بالثني خصوصا اذ يظن أنه الحق  
 ليس بذنوب حتى يستغفر منه لكن لعظم النبي صلى الله عليه وسلم وعصمة الله له وتزنيه عن توهم النقائص  
 أمره بالاستغفار لزيادة الثواب وارشاده الى التثبت وأن ما ليس بذنوب اذا خطر بباله بالنسبة لعظمه  
 كالذنوب فلا يرد على المصنف رحمه الله شئ كما توهم وقال النيسابوري قال الطاعنون في عصمة الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام لولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يخاصم لاجل ذلك الخائن لما ورد النبي عنه  
 ولما أمر بالاستغفار وأجيب بأن الامر بالثني لا يقتضي حصول المنهى عنه بل ثبت رواية أن قوم طعمة  
 التمسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يدرا عن طعمة ويلحق السرقة باليهودي فتوقف وانتظار الوحي ولعل  
 القوم شهدوا بسرقة اليهودي وبرائه طعمة ولم يظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ما قدح في شهادتهم  
 بالقضاء على اليهودي فأطلع الله على حقيقة الحال أولعل المراد واستغفرا لولئك الذين يروا طعمة  
 (قوله يخونونهم الح) يعني أن خيانة الغير جعلت خيانة لانفسهم لان وبالها  
 وضررها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك وقوله أوجعل المعصية خيانة ظاهرا أن معنى يخونون يعصون  
 ويكسبون الاثم فأنفسهم مفعول له لا بمعنى يظلمون أنفسهم وظلم النفس معروف في عمل المعاصي وقيل  
 الخيانة مجاز عن المضرة ولا بعد فيه (قوله مبالغة في الخيانة الح) يعني المراد بالمبالغة الاصرار لانه  
 ككثر الفعل وقوله روى الح زواه الطبراني في معجمه من حديث قتادة رضي الله عنه وقوله ليسرق  
 أهله كقوله \* يا سارق الليلة أهل الدار \* والمراد متاعهم (قوله يستترون منهم حياء) فسر الاستخفاء  
 من الناس بالاستتار لاجل الحياء والخوف وفسر الاستخفاء من الله بالاستحياء لان الاستخفاء منه تعالى  
 محال فلا فائدة في نفسه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستخفاء من الناس كما قالوا في ان الله لا يستحي  
 انه مجاز مع أن سب الاستحياء ليس محال ويصح أن يكون مشاكلة (قوله لا يخفى عليهم سرهم الح)

من بني ظفر سرق درعاً من جاره قتادة بن  
 النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق ينثر  
 من خرق فيه وخباها عند زيد بن السمين  
 اليهودي فالتفت الدرع عند طعمة فلم  
 توجد وحطف ما أخذها وما له بها علم  
 فتركوه واتبعوا أنزل الدقيق حتى انتهى الى منزل  
 اليهودي فأخذوها فقال دفعها الى طعمة  
 وشهد له ناس من اليهود فقالت بنو ظفر  
 انطلقوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فسألوه أن يجادل عن صاحبهم وقالوا ان لم  
 تفعل هلك واقض وبرئ اليهودي فهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل (بما  
 أراك الله) بما عترفك الله وأوحى به اليك وليس  
 من الرؤية بمعنى العلم والا استدعى الى ثلاثة  
 مفاعيل (ولا تكن للخاتنين) أي لاجلهم  
 والذب عنهم (خصمياً للبراء) واستغفرا الله  
 عما هممت به (ان الله كان غفورا رحيماً) لمن  
 مما هممت به (ولا تجادل من الذين يحتاجون  
 يستغفروه) يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود  
 انفسهم) يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود  
 عليها أوجعل المعصية خيانة لها كما جعلت  
 ظلمها عليها والضمير لطعمة وأمثاله أوله ولقومه  
 فانهم سارق كونه في الاثم حين شهدوا على  
 براهه وخاصة وعنه (ان الله لا يحب من كان  
 خواناً) مبالغة في الخيانة مصرعاً عليها  
 (أنبياء) منهم كافراً روى أن طعمة هرب الى  
 مكة وارتد ونقب حائطهم ليسرق أهله فسقط  
 الحائط عليه فقتله (يستخفون من الناس)  
 الحائط عليه فقتله (يستخفون من الناس)  
 يستترون منهم حياء وخوفاً ولا يستخفون من  
 الله) وهو الحق بأن يستحيا ويخاف منه  
 (ودعهم) لا يخفى عليهم سرهم فلا طريق  
 معه الا ترك ما يستعجه ويؤاخذ عليه

قوله كما ذكره الزمخشري الخ عبارة هناك  
والاثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب  
ومنه قيل لعقوبته الاثم فعال منه  
كالنكال والعذاب والوبال قال  
لقد فعلت هذي النوى به فعلة  
أصاب النوى قبل الممات اثامها  
والهمزة فيه عن الواو كانه ينم الاعمال أي  
يكسرها بحاطبه اه  
قوله نحو والذين يكتزون الخ فيه أن هذا ليس  
معطوفاً بواو كما هو فرض كلامه اه معجعه  
(اذيبتون) يذرون ويتركون (مالا يرضى  
من القول) من رى البرى والحلف الكاذب  
وشهادة الزور (وكان الله بما يعملون محيطاً)  
لا يفوت عنه شيء (ها أنتم هؤلاء) مبتدأ  
وخبر (جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) جملة  
مبينة لوقوع أولاء خبراً أو صلة عند من يجعله  
موصولاً (فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة  
أم من يكون عليهم وكيلاً) محامياً يجمعهم من  
عذاب الله (ومن يعمل سواً) فيحاسبه وعبه  
غيره (أو يظلم نفسه) بما يخص به ولا يعتد به  
وقيل المراد بالسوء ما دون الشرك وبالظلم  
الشرك وقيل الصغيرة والكبيرة (ثم يستغفر  
الله) بالتوبة (يجد الله غفوراً) لذنوبه (رحيماً)  
مفضلأ عليه وفيه حث لطعمة وقومه على  
التوبة والاستغفار (ومن يكسب اثماً فانما  
يكسبه على نفسه) فلا يعتد به وبالله كقوله  
تعالى وان أسأتم فلها (وكان الله عليماً حكيماً)  
فهو عالم بفعله حكيم في مجازاته (ومن يكسب  
خطيئة) صغيرة أو مالا عمد فيه (أو اثماً)  
كبيرة أو ما كان عن عمد (ثم يرم به برأ)  
كما رمى طعمة زيداً ووحيد الضمير لما كان أو  
(فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً) بسبب رى  
البرى وتبرئة النفس الحاططة ولذلك سوى  
بينهما وان كان مقترف أحدهما دون مقترف  
الأخر (ولو لا فضل الله عليك ورحمته)  
بإعلام ما هم عليه بالوحى والضمير لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم وجعله لا تعظيم  
(لهم) طائفة منهم (أي من بنى ظفر) أن  
يضلوا (عن القضاء بالحق مع علمهم بالخالق  
والجمله جواب لولا وليس

يعنى المراد بالعبية هنا التهديد بأنه يعاقبهم فليحذروه وقوله يذرون لما كان أكثر التدبير مما يبيت عبرته  
عنه ومعنى يتركون يتركون ويجوز تقديم الراء المهملة فيه كما تر ومعنى لا يفوت عنه شيء كمال قدرته  
فلا حاطة هنا استعارة (قوله جملة مبينة الخ) لما كان الاخبار عن الضمير باسم الإشارة نحو أنت هذا  
بحسب الظاهر لا فائدة فيه جعلت الإشارة الى موصوف بصفة يبينه ما يقع بعده فأولاً بمعنى المجادلين  
وبه تتم الفائدة وقدمت الكلام فيه وكونه صلة مذهب لبعض النحاة في كل اسم إشارة يجوز أن يكون  
موصولاً والجوهر على أنه مخصوص بماذا وعليه فالجمل ظاهر (قوله محامياً الخ) أصل معنى الوكيل  
الموكل الذي الامور موكله ولما كان من هو كذلك يحفظ ما وكل اليه ويحميه استعماله في لازم معناه  
فلذا قسره بما ذكره وأهم هذه وظائفها ما وقع بعده اسم استفهام منقطعة وقيل عاطفة كما نقله في الدر  
المصون وكأنه مراد من قال انها لا منصلة ولا منقطعة (قوله فيحاسبه وعبه غيره) أخذه من مقابلته  
انظم النفس الغير المتعدى وتفسيره بما دون الشرك لأن السوء يستعمل فيه وقد قبل بالظلم المستعمل  
في القرآن بمعنى الشرك كقوله تعالى ان الشرك لظلم عظيم وجهه بمعنى الصغيرة لأن الاساءة تستعمل  
بعنه ومعنى الذلة وكون الاستغفار بمعنى التوبة ظاهر وقوله وفيه حث في نسخة بعث وهو بعثناه  
وتفسيره الخطيئة والاثم بما ذكره أخذ من المقابلة والتغاير بينهما ولأن الاثم كما ذكره الزمخشري (١)  
في سورة الحجرات الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب وهمزة بدل من الواو ومن ثم يثم أي كسره كأنه  
يكسرها بحاطبه وقد يستعمل في مطلق الذنب كقوله كما تر الاثم كما في الكشف (قوله ووحيد الضمير  
الخ) اختلف النحاة في هذا الضمير فقيل يعود على اثماً والمتعاطفان بأ ويجوز عود الضمير فيما بهما  
على المعطوف عليه نحو واذا رأت تجارة أولها وانقضوا اليها وعلى المعطوف نحو والذين يكتزون  
الذهب والفضة ولا ينفقونها وقيل يعود الى الكسب على حد ادعوا هو وبعضهم أوجب افراده لانه  
يعود على أحد الامرين لا على التعيين كأنه قيل يرم بأحد الامرين وقيل في الكلام حذف أي يرم  
بهما وبه والثالث هو المشهور ولذا اختاره المصنف رحمه الله (قوله بسبب رى البرى الخ) في الكشف  
لانه يكسب الاثم آثم ويرى البرى مباحته فهو جامع بين الامرين فقيل في معناه انه إشارة الى أن في التنزيل  
لنا ونشر اغبر مرتب لانه أتى في التفسير بالترتيب والاسلوب من باب تكرير الشرط والجزاء نحو من  
أدرك الصمان فقد أدرك المرعى فينبغي أن يحمل تشكيك بهتاناً وإثماً على التفضيم والتحويل وفي ثم دلالة  
على بعد مرتبة البهتان من ارتكاب الاثم نفسه وقيل ان في ترتيب الجزاء على الاثم ثم الرمي به أو بهما  
اشكالا وكذا في مغايرة احتمال الاثم والبهتان أعنى الاتصاف بهما لكسب الاثم والرمي به ووجه التفضي  
عن الاول أن المراد بالاثم في جانب الجزاء ما يعم الخطيئة أيضاً تغليباً ونظراً الى أن الرمي بالخطيئة أعظم  
لها وادراج في حكم الاثم أو الى أنه يطلق على مطلق الذنب كما مر وعن الثاني بأن تغاير الماهوم يجب  
له تغاير المعنى أو ان التفضيم الحاصل من التشكيك يعطى التغاير أو أنه على أسلوب من أدرك الصمان  
ولا اشعار في كلام المصنف رحمه الله بهذا وفيه بحث ومعنى كلام المصنف رحمه الله انه لا تجادسيهم ما  
الواقع في الجزاء سوى بينهما في ترتب ذلك على أحدهما لا على التعيين والعطف بأ والمقدمة لذلك وان كان  
أحدهما وهو الكبيرة أو العمد أعظم من الآخر وهو الصغيرة أو مالا عمد فيه فتأمل (قوله بإعلام  
ما هم) وفي نسخة هموا وقوله وجمعه للتعظيم كذا وقع في نسخ وهو سهو ولانه انما يتوجه لو كان  
النظم عليكم وليس كذلك ولذا وقع في بعضها الساطع برمته وأما الجواب بأن المراد جمعه في مثله  
مما وقع فيه مجموعاً كقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاستعنت الشيطان فتكاف لادلالة في كلامه عليه  
(قوله أي من بنى ظفر) هذا بالنظر الى المعنى والمالك والافلاذ كفي الكلام لبقى ظفر ولا دلالة عليه  
يخصوهم حتى يرجع اليهم الضمير فهو راجع للذين يختانون على أن المراد بهم بنو ظفر لما شاركهم طعمة  
في الاثم لنصرته وأما كون نزول الآية فيهم دلالة على ذكرهم فبعد وضمر بضو لولاً لطائفة (قوله وليس

القصد فيه الى نقيضهم بل الى نقي تأثيره فيه (وما يضلون الا أنفسهم) لانه ما أزلك عن (١٧٧) الحق وعادوباله عليهم (وما يضررونك من شيء) فان الله سبحانه

وتعالى عصمك وما خطر ببالك كان اعتمادا منك على ظاهر الامر لا ميلا في الحكم ومن شيء في موضع النصب على المصدر أى شيأ من الضرر (وأُنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) من خفيات الامور أو من أمور الدين والاحكام (وكان فضل الله عليك عظيما) اذ لا فضل أعظم من النبوة (لاخبرني كثير من نجواهم) من متناجيههم كقوله تعالى واذهم نجوى أو من متناجيههم كقوله (الامن امر بصدقة أو معروف) على حذف مضاف أى الانجوى من امر أو على الانقطاع بمعنى ولكن من امر بصدقة فى نجواهم والخير والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسره هنا بالقرض واغاثة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك يضاعف له أجره) فسوف نؤتيه أجرا عظيما (بني الكلام على الامر ورتب الجزاء على الفعل ليدل على أنه لما دخل الامر في زمرة الخبيرين كان الفاعل أدخل فيهم وأن العمدة والغرض من هذا الفعل واعتبار الامر من حيث انه وصله اليه وقيد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى لان الاعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا بغير نية لم يستحق به من الله أجر أو وصف الاجر بالعظم فنيها على حقارة ما فات في جنبه من أعراض الدنيا وقرآن جزاء بوعده بؤتيه بالياء (ومن يشاقق الرسول) يخالفه من الشق فان كلام المتخالفين في شق غير شق الآخر (من بعد ما تبين له الهدى) ظهر له الحق بالوقوف على المعجزات (ويتبع غير سبيل المؤمنين) غير ما هم عليه من اعتقاد أو عمل (نوله ما تولى) فجعله واليا لما تولى من الضلال وتخلي بينه وبين ما اختاره (ونص له جهنم) وندخله فيها وقرئ بفتح الذون من مصلاه (وساء مصيرا) جهنم والآية تدل على حرمة مخالفة

القصد الخ قال الراغب ان قيل قد كانوا هموا بذلك فكيف هذا ولولا مقتضى امتناع الجواب أجيب بوجهين أحدهما أن القوم كانوا مسلمين لم يهملوا باضلاله وانما كان ذلك عندهم صوابا والثاني أنه نزل الهم لا تنفاه أثر منزلة العدم فجعل كانه منق كقولك فلان شئت وأهانك لولا أني تداركت ذلك فنيها على أن أثر فعله لم يظهر وقيل ان الجواب محذوف أى لا ضلوك اذ هو باذلك وقوله مع علمهم بالمال أى أو بالخاص سواء كان بعضهم أو كلهم لانهم لو لم يعلموا لم يتحقق الاضلال وقوله لانه أى همهم بمعنى أنه لعدم أثره وعوده بالوالب عليهم كانوا أضلوا أنفسهم وقوله في موضع النصب على المصدر أى أن من زائدة وشي كان منصوبا على المصدرية وأما قوله شيأ من الضرر فأخوذ من شيء وتبين كبره لأن من تبين ضيعة وقوله وعلمك ما لم تكن تعلم الخ قيل هذه الآية أبلغ من قوله في سورة أخرى ما لم يعلم لأن معناها ما لم يكن فيك قابلية لعلمه ولذا فسر بما ذكر وقدمه تحقيقه (قوله اذ لا فضل أعظم من النبوة) قيل انه مبنى على أن النبوة أعظم من الرسالة أو على ترادفهما فتأمل (قوله من متناجيههم الخ) التجوى تكون مصدرا بمعنى التناجى والحديث الذى يتناجى به ويسر وتطلق على القوم المتناجين كما في قوله واذهم نجوى أما مجازا كرجل عدل أو حقيقة على انه جمع نجى كما نقله الكرماني وعلى هذين المعنيين يقترب اتصال الاستثناء واحتياجه الى التقدير وعدمه فعلى الاول في كلام المصنف هو متصل وعلى الثاني كذلك بتقدير مضاف أو منقطع ويعلم حال اعرابه من ذلك ويكفى في الاتصال صحة الدخول وان لم يجزم به فلا يراد عليه ما فهم أنه من مثل جاء في كثير من الرجال الا يزيدوا ولا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخوله في الكثير ولا الانقطاع لعدم الجزم بخروجه ولا حاجة الى التكافى في دفعه وأما جعله متعلقا بما أضيف اليه التجوى بالاستثناء أو بالبدل بخلاف الظاهر وقال النحوي رانه لا معنى له وفيه تأمل (قوله والمعروف الخ) قيل لو اقتصر على ما استحسنته الشرع لكان أولى اذ كل ما يستحسنه الشرع لا ينكره العقل (قوله بنى الكلام على الامر الخ) لما كان ومن يفعل تذييل لقوله الامن امر بصدقة الخ فينبغي أن يكون مطابقا للمذيل ولا مطابقة بين امر الفعل وفاعله ظاهرا فلذلك أولوه بجعل القرينة الاولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الاولى وتجعل الثانية كناية عن الامر لشموله وتناوله اياه ويانه أنه لما وصف الامر بالخيرية علم أن فاعله كذلك بالطريق الاولى فلذا قال فيه فسوف نؤتيه أجرا عظيما لان فاعله أولى بمضاعفة أجره وتعظيم ثوابه وأنه عبر عن الامر بالفعل اذ هو يكتفى به عن جميع الاشياء كما اذا قيل حلفت على زيد أو كذبت وكذا وكذا فتقول نعم ما فعلت الا أنه يحتاج الى نكتة العدول عن يأمر وهو أخصر لما ذكره فتأمل ويجوز جعل ذلك اشارة الى الامر بصدقة أو معروف أو اصلاح فيكون معنى من أمر ومن يفعل الامر واحدا والمصنف رحمه الله اختار الشق الاول لظهوره ولك أن تقول انه لا حاجة الى جهل تذييل لال لما ذكر الامر استطراد كرتبيل أمره وهذا التكلف فيه (قوله وقيد الفعل بأن يكون الخ) المرادة الرضا وظاهر كلامه أن الربا محبط لثواب الاعمال وبه صرح ابن عبد السلام والنووي وقال الغزالي اذا غلب الاخلاص فهو مناب والافلا وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لانه أثبت للمخاص أجر اعظم وهو لا ينافي أن يكون لغيره ما دونه ولذلك دفعه المصنف رحمه الله بأن عظمته بالنسبة الى أمم والدنيا أو لاجر آخر وقوله يخالفه الخ تفسيره بالمشافة بأنها بمعنى المخالفة وقوله من الشق يجوز فيه الفتح والضم (قوله ظهر له الحق الخ) قيل الانسب تفسيره بظهور الحق فيما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله غير ما هم عليه اشارة الى أن السبيل كناية أو مجاز عما ذكره (قوله فجعله واليا الخ) أى نص له وجعله متوليا أى مباشر الماهو فيه من الضلال قبل ولو اقتصر عليه لكان أولى لان تأويل أمثاله بالخلة مبنى على الاعتزال وعدم خلق الضلال أو كان عليه عطفه با اشارة الى مذهبهم وجعل نص له مجازا عن الادخال لما مر وقوله وساء مصيرا جهنم اشارة الى تقدير المخصوص بالذم ولو قدر التولية لصح (قوله والآية تدل على حرمة مخالفة

الاجماع الخ) فتكون حجة لان الشافعي رحمه الله استدلل بها على حجيته قال المزني رحمه الله كنت عند الشافعي يوما فجاءه شيخ عليه لباس صوف ويده عصا فلما رآه ذاهبا به استوى جالسا وكان مستندا لاسطوانة فاستوى وسوى ثيابه فقال له ما الحجة في دين الله قال كآبه قال وماذا قال سنة نبيه قال وماذا قال اتفاق الامة قال من أين هذا الاخير اهو في كتاب الله فتدبر ساعة ساكنا فقال له الشيخ اجعلك ثلاثة أيام بلياليهن فان جئت بآية والا فاعتزل الناس فكت ثلاثة أيام لا يخرج وخرج في اليوم الثالث بين الظهر والعصر وقد تغير لونه فجاءه الشيخ وسلم عليه وجلس وقال حاجتي فقال نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم قال الله عز وجل ومن يشاقق الرسول الخ الآية لم يصله جهنم على خلاف المؤمنين الا واتباعهم فرض قال صدقت وقام وذهب وروى عنه أنه قال قرأت القرآن في كل يوم وفي كل ليلة ثلاث مرات حتى ظفرت بها وأورد الرغب عليه أنه لا حجة فيها على ما ذكره بأن كل موصوف علق به حكم فالامر باتباعه يكون في مأخذ ذلك الوصف فاذا قبل اقتد به المصلحة في غيره ورد بأنه تخصيص بما ياباه الشرط الاول ثم انه اذا كان مألوف الصائين الاعتكاف تناول الامر باتباعهم ذلك أيضا فكذلك تناول ما هو مقتضى الايمان فيما نحن فيه فسيل المؤمنين وان فسر بما هم عليه من الدين بعم الاصول والقروع الكل والبعض على أن الجزاء مرتب على كل من الامرين المذكورين في الشرط لا على المجموع لقطع بأن مجرد مشاققة الرسول كافية في استحقاق الوعيد معني على أن ترك اتباع سبيل المؤمنين اتباع اغفر سبيل المؤمنين لان المكلف لا يتخلو من اتباع سبيل البتة وعلى أنه ليس المراد بالمؤمنين آحاد الامة ولا المجتهدين الى انقراض الديسابل المجتهدين في عصر الى غير ذلك من القيود كما بين في الاصول وبهذا علم مراد المصنف رحمه الله وما اشار اليه فتدبر (تنبيه) فقرر الفخر هذا الدليل بأنه عطف اتباع سبيل غير المؤمنين على مشاققة الرسول وهي حرام قلزم حرمته لانه لا يصح أن يقال من زنى وأكل الخاوي فارجوه وقال ابن الحاجب اتباع سبيل المؤمنين يتحمل مناصرتهم والاقتراف بهم في الايمان والعمل والعل بظاهر الآيات انما ثبت بالاجماع فيلزمه الدور بخلاف القياس وقرب منه قول الاصفهاني اتباع سبيلهم لما احتمل ملذ كرو غير صار عاما ودلالته على فرد من أفراد غير قطعي لاحتمال تخصيصه بما يخرجهم مع ما فيه من الدور كما مر وأجاب عن الدور بأنه انما يلزم لو لم يعم عليه دليل آخر وعليه دليل آخر وهو أنه مطلق يلزم العمل به لانا ان لم نعمل به وحده انما نعمل به وبمقابله اولاهم ما أوجبنا به وعلى الاول يلزم الجمع بين التقضيين وعلى الثاني ارتفاعهما وعلى الثالث العمل بالمرجوح مع وجود الراجح والكل باطل فيلزم العمل به قطعاً وبني عليه ايراد ذكركها بن التمساني مع أجوبتها ونطاق الكلام يضيق عنه المقام فانظره ان أردت (قوله كرره لتأكيده الخ) يعني ما ذكره سابقا في أوائل هذه السورة كرره اماناً كيدها أو لتكميل قصة طعمة بالوعد بعد الوعيد وأنها سبباً آخر في النزول وهي قصة الشيخ المذكور التي رواها الثعلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قبل وهذا هو الظاهر لان التأكيده مع بعده لا يقتضي تخصيص هذا الموضع فلا بد من مخصص وهو باحالي وانى لنسادم بالكسر جملة حالبة أو معطوفة على اني شيخ الخ ويجوز فتحها عطفاً على اني لم أشرك الا أنه لا يحسن لا يهاهم العطف على اني أعجز (قوله فان الشرك أعظم الخ) وفي معناه اني الصانع وفيه اشارة الى أن المراد اسـتعظامه وقوله دعوى النبي بتقديم الباء الموحدة أي بقولهم نحن أبناء الله وأحباؤه لا يجعلهم الملائكة نباتات الله كما قيل لانها في حق اليهود كما مر (قوله كان لكل حق صم الخ) تسميتهم الاصنام ائناناً لانهم كانوا يجعلون عليها الحلي واسماؤها مؤنثة وقد رد بأن منها ما اسمه مذكر كهيبل وود وسواع وذى الخلفة وقيل انه باعتبار الغالب وفيه نظر ثم استشهد على تسمية ما اسمه مؤنث أني بقوله في لغز مشهور في القراد

الاجماع لانه سبحانه وتعالى رب الوعيد الشديد على المشاققة واتباع غير سبيل المؤمنين وذلك اما المحرمة كل واحد منهما أو احدهما أو الجمع بينهما والثاني باطل اذ يوجب أن يقال من شرب الخمر أو كل الخمر استوجب الحد وكذا الثالث لان المشاققة محرمة ضم اليها غـ برها أو لم يضم واذا كان اتباع غـ بر سبيلهم محرماً كان اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم من عرف سبيلهم اتباع غـ بر سبيلهم وقد استقصيت الكلام فيه في مرصاد الافهام الى مبادئ الاحكام (ان الله لا يقدر أن يشرك به ويفقر مادون ذلك لمن يشاء) كرره لتأكيده أو لقصة طعمة وقيل جاء شيخ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني شيخ منهمك في الذنوب الا اني لم أشرك بالله شيئا منذ عرفته وآمنت به ولم اتخذ من دونه وليا ولم أوقع المعاصي جراءة وما توهمت طريقة عين اني أعجز الله هو باواني لنا دم نائب فخاري حالي عند الله سبحانه وتعالى فترأت (ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا) عن الحق فان الشرك أعظم أنواع الضلالة وأبعد ما عن الصواب والاسـتعظامه وانما ذكر في الآية الاولى فقد اتري لانها متصلة بقصة أهل الكتاب ومنشأ شركهم كان نوع اقتراء وهو دعوى النبي على الله سبحانه وتعالى (ان يدعون من دونه الا انانا) يعني اللات والعزى ومنات ونحوها كان لكل حق صم

قوله ويجوز فتحها ايمنه اللام اه

يعبدونه ويسمونه أنبياءهم فلا بد من ذلك اثباتاً كما قال وما ذكرنا من كثرة ما كان شديداً لا يلزم له ضرر \* فإنه من القراء وهو ما كان صغيراً حتى قرأوا فإذا كبر سمى حلة أو لابساً كانت جادات والجمادات توثق من حيث أنهن لم يسمعن إلا أن لا تعبدوا ولا تعبدوا على ذلك كراهية الاسم تنبهاً على أنهم يعبدون ما يسمونه أنا لا نعبد ولا نعبد من حق المعبود أن يكون ١٧٩ فاعادوا عن فعله ليكون دليلاً على تنافي جهلهم وفراط

حاجتهم وقيل المراد الملائكة لقولهم الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى وهو جمع أنثى كزباب وربي وقرئ أنثى على التوحيد واتساعاً على أنه جمع أيث ككتب وخيت ووشتا بالثقل والتخفيف وهو جمع وزن كاسد وأسود وأسودا ثنائياً ما على قلب الواو لضعفها همزة (وان يبدون) وان يعبدون بعبادتها (الاشطافا مريداً) لأنه الذي أمرهم بعبادتها وأمرهم عليها وكان طاعة في ذلك عبادة والمارد والمريد الذي لا يعلق بجبر وأصل التركيب للملاسة ومنه صرح بمرد وغلام أمرود وشجرة مرداء التي تناثر ورقها (لعنه الله) صفة ثانية للشيطان (وقال لا تخذ من عبادة نصيباً مرفوضاً) عطف عليه أي شيطاناً مريداً جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الدال على فراط عداوته للناس وقدره من سبحانه وتعالى وأعلى أن الشر لا يزال في الغاية على سبيل التعديل بأن ما بشر كونه به يتقل ولا يفعل خلا اختارياً وذلك نافي الأوجه غاية المناقاة فإن الآلهة ينبغي أن يكونوا عباداً غير متفعلين ثم استدل عليه بأنه عبادة الشيطان وهي أفضح الضلال لثلاثة أوجه الأول أنه مريد منه حكم في الضلال لا يعلق بشئ من الخلق والهدى فتكون طاعته ضلالاً لا يبدأ عن الهدى والثاني أنه ملعون للضلال فلا يستحب مطاعته سوى الضلال واللعن والثالث أنه في غاية العداوة والسعي في إهلاكهم وموالاة من هذا شأنه غاية الضلال فضلع من عبادة والمقبوض المقتطوع أي نصيباً قدزى وفرض من قولهم فرض في العطاء (ولا ضئهم) عن الحق (ولا منبهم) الأما في الباطل كقول الحياة وإن لا يثبت ولا يحاطب (ولا أمرهم) فليست أذان الانعام يشقونها التحريم ما أحل الله وهي عبادة عما كانت العرب تفعل بالبحار والسواحب وإشارة إلى تحريم كل ما أحل ونقص كل ما خلق كمالاً بفعله أو القوة (ولا أمرهم

وما ذكرنا من كثرة ما كان شديداً لا يلزم له ضرر \* شديداً لا يلزم له ضرر وروى فان يسمي بدل فان يكبر المشهور في الرواية ووجه تسميته أنثى أنه يقال له حلة بالحاء المهملة واللام وزن قرة وهي ما عظم من القراء كما في الجوهرى والازهرى وتقدر الزخشرى في المستقصى بنفسه بالصغير منه ويرد هذا البيت والازم بمعنى العضم بالضم وضرر جمع ضرر وفي قوله يعبدونه إشارة إلى أن الدعاء هنا بمعنى العبادة لأن من عبد شيئاً دعاه في حوائجه ويصح أن يكون المراد ظاهره وتأنيت العزى ومناة ظاهره والآلات لأنها فعل من لوى كما سبأ في سورة النجم فان كانت ناؤه أصلية فهو مؤنث سمعى وقوله والجمادات توثق فيه نظراً لأن التذكير فيها كثيراً مراده أنها تشبه المؤنث ولعله تعالى ذكرها بهذا الاسم يعني أنا ما وقوله جمع أنثى كزباب وربي كجلى الشاة إذا ولدت أو مات ولد لها وفي التثنية به نظر لأنهم قالوا ان جمعهم باب بالضم وأنه أحد ما جاء من الجوع على فعال بالضم لكنه مثل به في الدر المصون أيضاً فعل فيه لغة أخرى بالكسر وقراءة أثباتاً بضمين جمع أنثى وقيل أنه مفرد لأن من الصفات ما جاء على فعل بضمين وقوله وثباتاً بالتثنية أي بضمين والتخفيف أي تسكين الثاني واثناهم ما أى بالتخفيف والتثنية وقلب الواو المضموه همزة كوجوه وأجوه فانه قياسي (قوله لأنه الذي أمرهم بعبادتها الخ) فيعبدون بمعنى يطيعون أو الكلام على الجواز وأصل مادة رد للملاسة والتجرد فالمريد إنما تجرده للشر ولتثنيته بالامس الذي لا يعلق به شئ ولا يعلق بخير أى لا يحصل له ولا يتابعه ولعنه الله بمعنى طرده وأبعده عن رحته وقيل المراد باللعة فعل ما يستحقها به من الاستكبار عن السجود ونحوه كقولهم أيت اللعن أى ما فعلت ما تستحقه به (قوله جامعاً بين لعنة الله الخ) لأن الواو الداخلة بين الصفات تفيد مجرد الجمع دون المقابلة ويجوز أن يكون لعنه الله مستأنفاً للدعاء وقال لا تخذ من عبادة مستطردة ولعنه الله معترضة ودلالة هذا القول على فراط عداوته ليقيد باضلالهم المهلك لهم (قوله وقدره من سبحانه الخ) أى أقام البرهان على رسوخه في الضلال المعلوم من قوله يعبدوا بقوله ان يدعو الخ لأن هذه الجلالة مبينة لوجه ما قبلها ولذا لم يعطف عليه واستدل على جهلهم بعبادة المتفعل الذي لا يقتضى العقل عبادة بأنه إنما هو عبادة للشيطان لأنه لا أمر به عاوموا الاله المتهم في الضلال الملعون الذي هو شديد العداوة لكم فضلاً عن عبادة أقبح من كل قبيح وأصل معنى القرض القطع ولذا أطلق على القدر المعين لا تقطاعه عما سواه والأما في تخفيفه مستدجع أمنية وهي ما ينبغي (قوله ولا أمرهم فليست كن آذان الانعام) مفعول أمرهم محذوف أى أمرهم بالضلال وقوله فليست كن الخ تفصيل له وتفسيره والبتل القطع والشق والبتكة القطعة من الشئ وهو إشارة إلى ما كانت الجاهلية تفعله من شق آذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن وهي البعيرة من البحر وهو شق الآذن ثم نسيب فلا تركب ولا يحمل عليها وكذا السائبة هي التي نسيب فلا تستعمل ولا ترد عن حوض وعلف وتتفصل في محله وتحريم ما أحل الله يجعل استعمالها ممنوعاً عنه واعتقاد عدم حله وشق الآذن فيها مذكور في مفردات الراغب وغيره فلا يرد ما قيل أنه غير مذكور في القاموس والصاح فانه من القصور (قوله وإشارة إلى تحريم كل ما أحل الخ) يعني ليس المراد بقول الشيطان خصوص ما ذكر بل هو عبارة عن كل ما يشاؤه من أفعال الجاهلية وإشارة إلى تحريمهم ما أحله لأنه يشق أذنهم لا يحرم استعمالها وهو حلال وتنقص ما أوجده الله كاملاً بالفعل كفقن العين وشق الآذن أو بالقوة كتحجير الفطرة التي كانت بالقوة فقيم إلى خلافها (قوله ويندرج فيه الخ) الخاضع بالمهمة لغل الأبل الذي يجمعها إذا طال مكته حتى يطلع تاجه فيصيح ظهره ولا يركب ولا يجوز ويرى ولا يمنع من مرعى والوشم بالمحمة غرز الجلبابرة ثم حشوه بكحل أو نحوه وهو معروف والوشم بالراء المهملة أن تعمد المرأة أسنانهم وأزرقها تشبيهاً بالشواب واللواط مضمر كاللواطه وهي معروفة والسحق مساقاة النساء وعد عبادة النيران منهم لأنهم لم يخلقوا ذلك (قوله وعموم اللفظ يمنع الخ) قال النووي لا يجوز خصاء حيوان لا يور كل في صفه ولا في كبره ويجوز خصاء الماء كقول

فليغيرن خلق الله عن وجهه ومورته أو صفته ويندرج فيه ما قيل من حق من الخى وخصاء العبيد والوشم والوشم واللواط والصق ونحو ذلك وعبادة النجوم والقمر وتفسير فطرة الله تعالى التي هي الاسلام واستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس كالأول ولا يوجب لها من الله سبحانه وتعالى زنا وعموم اللفظ يمنع الخصاص مطلقاً لكن الفقهاء اخرجوا في خصاء البهائم الحاجة



في صغره لان فيه غرض وهو طيب لجه ولا يجوز في كبره وخص من تغير خلق الله الخلقان والوشم  
 لحاجة ونحوهما والجل الرابع من قوله قال الى هنا حكاية ما قاله بأى لغة كان مما لا يعلمه الا الله أو أنه  
 قدر قوله لذلك ولا قول وانما هو ذكر لما وقع منه (قوله بايثاره ما يدعو اليه الخ) يعني أن المراد بولايته  
 اتباعه وقيد من دون الله ليس احترازا كما توهم بل بيان لان اتباعه ينافي متابعة أمر الله فافهم  
 وقوله ضيع رأس ماله لانه أعظم الخسران وأهونه عدم الفائدة مع بقاء رأس المال وأولياء الشيطان  
 أهل الضلال أو جنده (قوله مع دلا وهو بالخ) يعني المحيص اسم مكان أو مصدر مبي من خاص  
 يحيص اذا عدل وولى ويقال يحيص ومحاص وأصل معناه كإقبال الروغان ومنه وقعوا في حيص يحيص  
 وخاص باص أى فى أمر يعسر التخاص منه ويقال خاص يحوص أيضا حوصا وحاصا وعنه لا يتعلق  
 بجندون لانه لا يتعدى بعن فهو ظرف مستقر كان صفة لمحيصا فلما قدم عليه اتصبت على الحال ولا يتعلق  
 بمحيصا لانه ان كان اسم مكان فهو لا يعمل لانه ملحق بالجوامد وان كان مصدرا فمفعول المصدر لا يتقدم  
 عليه ومن جوز تقدمه اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جونه هنا (قوله فالاول مؤ كد انفسه الخ)  
 التأ كيد بالمصدر ان كان لمضمون جله لا يحتمل غيره يسمى تأ كيد انفسه نحوه على أنف عرفا ذمعى  
 الجله التي قبله لا تحتمل غير الاعتراف وكذا قوله سئلهم جنات هو الوعد اذ ليس الوعد الا الاخبار  
 عن ايصال المنافع قبل وقوعه فيكون وعد الله تأ كيد انفسه فان احتملت غيره فهو تأ كيد لغيره لان  
 مضمون الجله مغايره ولو احتملا كقولك زيد قائم حقا فان الجله الخبرية تحتمل الصدق والكذب والحق  
 والباطل وكذا حقا هنا بالنسبة لما قبله من الخبر بقطع النظر عن قائله وعامله ما محذوف أى وعدهم الله  
 وعدا وأحقه حقا وليس حقا تأ كيد للوعد حتى يقال انه خبر حقيقة أو متضمن للخبر (قوله ويجوز  
 أن ينصب الموصول الخ) يعني أنه مرفوع مبتدأ وخبر ويجوز في محله النصب على الاشتغال جوازا  
 مرجوحا لان المعطوف عليه اسمية ولان التقدير خلاف الاصل وقوله ووعد الله الخ أى يجوز أن ينصب  
 وعد الله بقوله سئلهم على أنه مصدر له من غير افظه لان معناه ما ذكره حقا حال منه (قوله جله  
 مؤ كد بليغة الخ) يعني أنه تأ كيد ثالث لقوله سئلهم لان الجله تذييل للكلام السابق والتذييل  
 مؤ كد للتأويل والمبالغة والبلاغة من الاستفهام وتخصيص اسم الذات الجامع وبناء أفعـل  
 وايقاع القول غيضا وكل ذلك اعلام منه بأن حديثه صدق محض وانكار ان قول الصدق يتعلق بقائل  
 آخر أحق منه فالواو اعرابية وجعلها عاطفة مع ما في عطف الانشاء على الخبر لحاجة  
 الى ما فيه من التكلفات فلا يقال كيف تكون مؤ كدة وهى معطوفة (قوله والمقصود من الآية  
 الخ) المواعيد الشيطانية في قوله بعد الخ ووعد الكاذب الذى غرهم حتى استحقوا الوعد بمقابل  
 بوعد الله الصادق الذى أوصلهم الى السعادة العظمى ولذا بالغ فيه وأكده حنا على تحصيله  
 (قوله أى ليس ما وعد الله من الثواب الخ) في ليس ضمير مستتر اختلف في مرجعه فقل يعود على الوعد  
 بالمعنى المصدى أو بمعنى الموعد فهو استخدام وهذا مختار المصنف رحمه الله وقيل انه للايمان المفهوم  
 من الذين آمنوا قبل يعود على ما تحاوروا فيه بقرينة سبب النزول وأمانى مشددة وقرئ بالتخفيف وقوله  
 أي المسلمون اشارة الى أن الخطاب على هذا للمسلمين لا للمشركين كما سأتى وفي قوله ليس الايمان بالتقوى  
 ايجاز يذيع لانه يحتمل أنه اشارة الى تفسير آخر وهو أن الضمير راجع للايمان المفهوم بمقابله كما ذكره  
 غيره ويحتمل أن يكون مراده أنه قيل في الاثر هذا وهو تأييد لما قبله وهذا أقرب وفي الكشف  
 وعن الحسن ليس الايمان بالتقوى ولكن ما وقرى القلب وصدقه العمل ان قوما ألهمهم أمانى المغفرة حتى  
 خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم وقالوا نحن الظن بالله وكذبوا الوأ حسنوا الظن بالله لا حسنوا العمل  
 له وهذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على الحسن وأخرجه البخارى في تاريخه عن أنس رضى الله عنه  
 مرفوعا ليس الايمان بالتقوى ولا بالتكى ولكن هو ما وقرى القلب فاما علم القلب فالعلم النافع وعلم اللسان

والجل الرابع حكاية عما ذكره  
 الشيطان نطقا أو أمانا فعلا (ومن  
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله)  
 بايثاره ما يدعو اليه على ما أمره الله به  
 ويجاوزته عن طاعة الله سبحانه وتعالى الى  
 طاعته (فقد خسر خسرانا مبينا) اذ ضيع  
 رأس ماله و بدل مكانه من الجنة بمكانه من  
 النار (بعدهم) ما لا ينجزه (وعنيهم) ما لا  
 يتلون (وما بعدهم الشيطان الا غرورا)  
 وهو اظهار النفع فيما فيه الضرر وهذا  
 الوعد اما بالخواطىر الفاسدة أو بلباس  
 أوليائه (أو تلك ما واهم جهنم ولا يجيدون  
 عنها محيصا) مع دلا وهو با من خاص يحيص  
 اذا عدل وعنه حال منه وليس صله  
 لانه اسم مكان وان جعل مصدر فلا يعمل  
 أيضا فيما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 سئلهم جنات تجري من تحتها الانهار  
 خالدن فيها أبدا وعد الله حقا) أى وعده  
 وعدا وحق ذلك حقا فالاول مؤ كد  
 انفسه لان مضمون الجله الاسمية التى قبله  
 وعد والثانى مؤ كد لغيره ويجوز أن ينصب  
 الموصول بفعل يفسر وما بعده ووعد الله بقوله  
 سئلهم لانه بمعنى نعدهم ادخالهم وحقا  
 على انه حال من المصدر (ومن أصدق من  
 الله قبلا) جله مؤ كدة بليغة والمقصود من  
 الآية معارضة المواعيد الشيطانية الكاذبة  
 لقرئانه بوعد الله الصادق لأوليائه والمبالغة  
 في تو كده ترغيبا للعباد في تحصيله (ليس  
 بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب) أى ليس  
 ما وعد الله من الثواب ينال بأمانيتكم أي  
 المسلمون ولا بأمانى أهل الكتاب وانما ينال  
 بالايمان والعمل الصالح وقيل ليس الايمان  
 بالتقوى ولكن ما وقرى القلب وصدقه العمل

وروي أن المسلمين وأهل الكتاب اقتضوا فقال أهل الكتاب نينا قبل نبيكم وكنا قبل كآبكم ونحن أولى بالله منكم وقال المسلمون نحن أولى منكم نينا خاتم  
الدين وكنا بقضى على الكتب المتقدمة فنزلت وقيل الخطاب مع المشركين ويدل عليه تقدم ذكرهم (١٨١) أي ليس الأمر بأمانى المشركين وهو قولهم

لاجنة ولا نار وقولهم إن كان الأمر كما زعم هؤلاء لنكونن خير منهم وأحسن حالا ولا أمانى أهل الكتاب وهو قولهم لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى وقولهم لن نعسنا النار إلا أيا ما مع دودة ثم قرز ذلك وقال (من يعمل سوا يحزبه) عاجلا أو آجلا ما روى أن المائزات قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه فريخو مع هذا رسول الله فقال علمه الصلاة والسلام أما تحزن أمانى عرض أما يصيبك إلا وأ قال بلى يا رسول الله قال هو ذلك ولا يجده من دون الله وليا ولا نصيرا ولا يجده لنفسه إذا جازموا إلا الله ونصرته من يواليه وينصره في دفع العذاب عنه (ومن يعمل من الصالحات) بعضها أو شيئا منها فان كل أحد لا يتمكن من كلها وليس مكلفا بها (من ذكر أو أنى) في موضع الحال من المستمكن في يعمل ومن للبيان أو من الصالحات أى كاتبة من ذكر أو أنى ومن لا يشهد (وهو مؤمن) حال شرط اقتران العمل به في استدعاء الثواب المذكور فتيها على أنه لا اعتداد به دونه فيه (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نصيرا) بنقص شئ من الثواب وإذا لم ينقص ثواب الطبع فبالحرى أن لا يزداد عقاب العاصي لأن المجازى أرحم الراحمين ولذلك اقتصر على ذكره عقيب الثواب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويدخلون الجنة هنا وفي غافر ومريم يضم الباء وفتح الخاء والباءون بفتح الباء ضم الخاء (ومن أحسن دينا عن أسلم وجهه لله) أخلص نفسه لله لا يعرف لها راسواه وقيل بذل وجهه له في السجود وفي هذا الاستفهام تنبيه على أن ذلك منتهى ما بلغه القوة البشرية (وهو محسن) آت بالحسنات تارك للسيئات (واتبع له إبراهيم) الموافقة لدين الاسلام المتفق على صحتها (حنيفا) ما لا عن سائر الأديان وهو حال من المتبع أو من الله أو إبراهيم (واتخذ الله إبراهيم خليلا) اصطفاه وخصه بكرامة إبراهيم (واتخذ إبراهيم خليلا) اصطفاه وخصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله وانما

حجة الله على بنى آدم وقرعنى أثر أو جعنى بنت من الوفاة وباء بأمانيكم كما نيد بالباب ليست زائدة والزيادة محذوفة وان نفاها التحرير (قوله روى أن المسلمين الخ) أخرجه ابن جرير عن مسروق مرسل وقوله يقضى على الكتب المتقدمة أى يثبت حقيقتها ويبين ما لا يعمل به فيها مما نسخ فكانه قضى عليها (قوله ويدل عليه تقدم ذكرهم) يعنى قوله إن يدعون من دونه إلا أنا وما بعده وما روى عن أبي بكر رضى الله عنه أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم والألبان والشيخة كالقسط وليس المراد بعمل السوء ما يصيبه من المصائب وأن المراد بجزائه ثوابه عليه لأن ما بعده غير مناسب له بل المراد أن الصديق رضى الله عنه فهم من الجزاء عذاب القيامة فينبى له النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس المراد به ذلك بل الجزاء يكون بكل ما يضر المرء في الدنيا أيضا من المصائب فهو أعم من الدنيوى والأخرى ولذا قال المصنف رحمه الله عاجلا أو آجلا وذلك الإشارة إلى الجزاء المقهور من الكلام (قوله بعضها أو شيئا منها الخ) يعنى أن من تبعه لانه لا يمكنه عمل كل الصالحات وقيل هي زائدة وهو ضعيف ومن الثانية بيانية وهي مع متعلقها حال من ضمير يعمل ويصح أن تكون حالا من الصالحات أى صالحات كاتبة صادرة عن ذكر فمن ابتدائية وقيل عليه أنه ليس بسديد من جهة المعنى وقيل الظاهر تقدير كاتلا كاتنة لانه حال من متعلقها وفيه نظر إذ المعنى الصالحات الصادرة من الذكروا لا تشك في صحته إلا أنه ركبت كالاتلا لا يحصى فلا وجه للتخطفة فيه (قوله حال شرط الخ) شرط بصيغة المجهول وضمير بهم للحال لانها مؤنثة سماعية واستدعاء يعنى طلب والثواب ما تضمنه فأولئك يدخلون الجنة والضمير في الاعتداد به للعمل وضمير دونه للإيمان وضمير فيه لاستدعاء الثواب وأول الثواب نفسه (قوله بنقص شئ من الثواب الخ) النقص بقرينة في ظاهر النواة منها تنبئ التخلية بضرب المثل في الشئ القليل والحرى بفتح الحاء والقصر كالحرى الخلق والحقيق ومنه باخرى أن يكون ذلك وأنه لحرى بكذا والحرى أيضا الساحة وفي الكلام التواضع حرى غير مطور حرى أن يكون مطور ومطور يعنى يزار وبقيده وقوله لأن المجازى أرحم الراحمين ردة على المعتزلة بأن ذلك بفضل وجهه لا واجب عليه كما زعموا وأما تسمية عدمه ظلما فلانه كالواجب بسبب الوعد في تخلفه خلف في الوعد فأطلق الظلم وأريد خلف الوعد وعليه ينزل ما ورد من أمثاله وهذا الإشارة إلى وجه تخصيص عدم تنقيص الثواب بالذكور دون ذكر عدم زيادة العقاب لانه يعلم بالطريق الأولى لأن الأذى في زيادة العقاب أشد منه في تنقيص الثواب فإذا لم يرض بالاول وهو أرحم الراحمين فكيف يرضى بالثاني مع أن المقام مقام ترغيب في العمل الصالح فلا يناسبه إلا هذا واليه أشارة بقوله عقيب الثواب (قوله أخلص نفسه لله الخ) إشارة إلى معنى أسلم وأن وجهه مجاز عن ذات نفسه ويصح أن يكون الوجه بمعنى التوجه وقوله لا يعرف الخ جلة حالية أى في حال توحده وقوله وقيل بذل الخ يعنى الاسلام بمعنى الانقياد والتذلل بالسجود ووجه كون الاستفهام يدل على ما ذكره لانه غير حقيقى والمراد منه التنى وصرف نفسه بكلمة الطاعة لله أعلى المراتب فلا يرد عليه أن ما له للتوحيد وهو مشترك بين المؤمنين كما هوهم وقوله الموافقة الخ تنبيد أو تبين (قوله اصطفاه وخصه بكرامة الخ) يعنى أنه استعارة تمثيلية لتزهره تعالى عن صاحب خليل وأما الخليل وحده فاستعارة نصر بجمية ثم صار علما عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل اتخذ الله لما ذكر (قوله والخلل من الخلال الخ) هذا بيان لتسمية الصديق خليلا بوجوه الاول أنه من خلال الشئ بالكسر وأثنائه فإنه أى الخلل وذكره باعتبار الخبر وهو وادى مودة تتخلل النفس وتخالطها مخالطة معنوية لا حسية كما قال قد تتخلل مسلك الروح منى \* ولذا سمي الخليل خليلا

أومن الخلل لأن كلا يصلح خلل الآخر ويدخله أومن الخلل بالفتح لانهم على طريقة وبترافقان في نسخة يتوافقان أومن الخللة بالفتح وهي الخللة والخلق فسمى خليل الله لتخلقه بأخلاق الله فقد علمت أن في وجه التسمية وجوها بعضها عام وبعضها خاص وبقي وجه آخر يؤخذ من قوله من عند خليلي

أعاد ذكره ولم يضر تفخيما شأنه وتنصبا على (٤٦ شهاب ث) أنه المدح والخلل من الخلال فانه وتخلل النفس وخلطها وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يتدخل الآخر وهو الطريق في الرمل فانهم ما يترافقان في الطريقة أومن الخللة بمعنى الخللة فانهم ما يتوافقان في الخصال

الله الآتي وهو المشاكلة (قوله والجمله استئناف الخ) لم يرتض ما في الكشف من أنها اعتراضية  
لأن الاعتراض يكون في أنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين وهذا ليس كذلك ولذا قال شرآحه  
انه بمعنى التذييل في كلامه وجعلها حالية خلاف الظاهر والعطف على ما قبلها لا يصح الابتسكاف كما  
لا يتخفى وقوله والايذان بأنه أي الاسلام والبيان لان اتباع ملتته في غاية الحسن لان الملل وضع الهى  
فمن جاءت على يده اذا كان خليلا للواضع فبالك بما شرعه على يده (قوله روى أن ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام بعث الخ) لم يصح الحفاظ هذه الرواية وقالوا المروى ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم  
أن أول جبار في الارض كان نمرود وكان الناس يخرجون يتارون من عنده الطعام فخرج  
ابراهيم عليه الصلاة والسلام يتارهم فلما تم منهم غمروا جعل يسألهم من ركبكم فيقولون أنت حتى  
أتى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسأله فقال ربى الذى يحيى ويميت على ما قص الله فردة بغير ميرة  
فرجع الى أهله ومزكك كتيب من رمل فقال ألا آخذ من هذا فأتى به أهلى حتى يطعمون فأتى به  
ووضعه ثم نام فقامت امرأته وفجته فاذا هو أجود طعام فصنعت له منه وترته له فقال عليه الصلاة  
والسلام من أين هذا فقالت من الطعام الذى جئت به فعرف أنه من الله وأخرج نحوه ابن أبي شيبة  
وليس فيه شئ من ذكر الخليل وأزمة بفتح فسكون بمعنى شدة والمراد بها هنا القحط ويمتار بمعنى  
يطلب الميرة وهى الطعام ولينة بكسر فسكون وفى نسخة بفتح اللام وتشديد الياء قال البحر بره  
اسم موضع بقرب الطائف وقيل ما بطريق مكة ولا وجه له والظاهر من كون خليله بمصر أن يكون قريشا  
منها بالارض المقدسة فالظاهر أنهم الينة بالتشديد بمعنى ذات رمل ونحوه لا بحجارة بدليل ما فى الرواية  
الآخرى أنه من كتيب من رمل والغرائر جمع غرارة بالكسر وهى وعاء معروف وحوارى بضم الحاء  
وتشديد الواو وألف بعدها راء مفتوحة ثم ألف مقصورة دقيق شديد البياض جودخله من قولهم  
حورا الطعام بمعنى يبيض والبطحاء أرض يجرى فيها السيل منبسطة واخترت بمعنى اتخذت الخبز وغلبته  
عيناه مجازى بمعنى غشيه النوم بغتة وسارة زوجته عليه الصلاة والسلام (قوله خلقا وملكا الخ) يعنى  
أن اللزم للاختصاص والاختصاص مراد به ذلك هنا وأشار بقوله يختار الخ الى أنه متصل بقوله واتخذ  
الله ابراهيم خليلا لانه بمعنى اختاره واصطفاه كما ترى هو مالك لجميع خلقه فيختار من يريده منهم  
كابراهيم عليه الصلاة والسلام وأشار بما بعده الى ما اختاره من الخشيرة من أنه متصل بقوله ومن يعمل  
من الصالحات وأنه كالتعليل لجوب العمل وما بينهما من قوله ومن أحسن دينا اعتراض (قوله  
احاطة علم وقدره الخ) يعنى أن حقيقة الاحاطة فى الاجسام فاذا وصف بها سبحانه وتعالى فالمراد بها  
مجازا شمول علمه وقدرته والمقصود من ذكره التخويف بأنه يجازيهم على أعمالهم لان الحاكم العدل  
القادر اذا علم شيئا أعطاءه حكمه وقدرته حيث استعمل فى القرآن فهذا هو المراد منه كما نوهوا  
عليه (قوله فى مبرأته الخ) بيان للمعنى أو تقدير للمضاف والداعى أن الفتوى والاستفتاء ليس فى  
ذواتهم بل فى الاحوال فعمل على ما ذكر للقرينة الدالة عليه (قوله اذ سبب نزوله الخ) قالوا هذا شئ لم  
يوجد فى شئ من كتب الحديث والذى فى الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الرجل  
يكون عنده الشيعة وهو ولها ووارثها قد شركته فى ماله حتى العسوق فيرغب أن يتركها ويكره أن  
يرزقها رجلا فيشركه فى ماله بما شركته فيه فعضله افترلت هذه الآية لئلا يكتفى فى مستدرك الحاكم  
وغيره ما يقرب منه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان أهل الجاهلية لا يورثون المولود حتى يكبر ولا  
يورثون المرأة فلما كان الاسلام قال تعالى ويستفتونك فى النساء الخ وعن سعيد بن جبيرة رضى الله عنه  
قال كان لا يرث الا الرجل الذى قد بلغ لا يرث الصغير ولا المرأة شيئا فلما نزلت الموارث فى سورة النساء  
شق ذلك على الناس وقالوا أيرث الصغير والمرأة كما يرث الرجل فسأله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى  
ويستفتونك الآية وعينية تصغير عين من الموافقة فلو بهم وحين تصغير من علمان منه قولان وتصغير

والجمله استئناف جى بهم المترغيب فى اتباع  
ملتته صلى الله عليه وسلم والايذان بأنه شئ ما  
فى الحسن وغاية كمال البشر روى أن ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام بعث الى خليل له بمصر  
فى أزمة أصابت الناس بمتار منه فقال خليله  
لو كان ابراهيم يريد لنفسه لفعلت ولكن  
يريد للاضياف وقد أصابها ما أصاب  
الناس فاجتاز علمانه ببطحا لينة فلو امتنا  
الغرائر حياء من الناس فلما أخبروا ابراهيم  
سأله الخبر فغلبته عيناه فنام وقامت سارة  
الى غرارة منها فأخرجت حواري واخترت  
فاستيقظ ابراهيم عليه السلام فاستمر راثجة  
الخبز فقال من أين لكم هذا فقالت من  
خليلك المصرى فقال بل هو من عند خليلي  
الله عز وجل فسماه الله خليله (وقوله ما فى  
السموات وما فى الارض) خلقا وملكا  
يختار منهم ما من يشاء وما يشاء وقيل هو  
متصل بذكر السموات والارض وكما قدرته  
على مجازاتهم على الاعمال (وكما كان  
الله بكل شئ محيطا) احاطة علم وقدرته فكان  
عالميا باعمالهم فيجزيانهم على خيرها وشرها  
(ويستفتونك فى النساء) فى مبرأتهن اذ سبب  
نزوله أن عينية بن حصين أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال أخبرنا أنك تعطى الابنة  
النصف والاخذ النصف وانما كان نورث من  
بشهاد القتال ويجوز الغنمية فقال عليه  
الصلاة والسلام بذلك أمرت

الشافى تحريف من التسخا والمعرف فيه التكبير لا غير (قوله بين لكم الخ) يعنى أن الفتوى مجاز  
مرسل عما ذكر والمبهم الذى لا يعلم حاله (قوله عطف على اسم الله الخ) يعنى أنه مرفوع معطوف على  
الجلالة أو ضميرها المستتر ومثله لا يعطف عليه لكونه كالعدم والابصار من تأكيده ونحوه ليكون  
معطوفا عليه صورة وقد وجد هنا وأورد على الاول أنه اما من عطف مفرد على مفرد أو جملة فان كان  
الاول لزم تنقية الضمير مع تقدم الخبر بأن يقال بفتيانكم ومثله يحتاج الى سماع من العرب كخوزيد  
فأما من عمره وان كان من عطف الجمل فهو وجه آخر سيذكر (قلت) لما كان الاول توطئة وهما في حكم شئ  
واحد لا مانع من افراد الضمير فتأمل وقوله من قوله تعالى يوصيكم الله ونحوه إشارة الى أن ما يتلى المقصود  
به آية الموارث (قوله والفعل الواحد ينسب الى فاعلين الخ) يعنى أن الفعل الواحد اذا انساب الى  
فاعلين مختلفين باعتبار واحد كالقيام به والصدور منه والتسبب وغير ذلك فالأمر ظاهر فنحو جاءني زيد  
وعمره وأما باعتبارين مختلفين بأن يكون أحدهما فاعلا حقيقيا للفعل كالله هنا والآخر سببيا ككلامه  
المتلو الذى هو فاعل مجازى فيجوز والجمع بين الحقيقة والمجاز فى الجواز العقلى سائغ شائع كما مر (قوله  
ونظيره أغشاني زيد وعطاؤه) قبل المعنى أنه أسند الى شيئين والمقصود اسناده الى الشافى وانما ذكر الاول  
للتوطئة نحو أعجبني زيد وكرمه وقبل ان المسند اليه بالحقيقة شئ واحد هو المعطوف عليه باعتبار  
المعطوف لأن المسند اليه هو المعطوف وانما ذكر المعطوف عليه لمجرد التوطئة وفيه بحث لأن ما ل  
مارده وما ارتضاء واحد فى التحقيق وأما ما قبل انه تجريد فلا وجه له إلا أن يقال كان الظاهر أن يقال  
أعجبني زيد وكرمه على أنه بدل اشتمال وبه يتم المقصود فلما عدل عنه الى العطف بين الصفة والموصوف  
والقصد الى تفسير الاسناد الى الاول كان كالتجريد لكان اذا أسند شئ الى الذات نقيا أو انبأنا وهو  
يتعلق بأحوالها براد اسناده اما الى جميعها أو الى ماله شدة اختصاص بها فانه لما أسند الإعجاب الى  
ذاته كأنه ادعى أن جميع صفاته تعجبه ومنها الكرم فيكون ذكره بعده كادعاء مغايرة الكرم لها بل لنفسه  
فيكون تجريدا ويكون أبلغ من البدلية والاول لم يقصد به التوطئة بل ذكر لهذه التمكنة (قوله أو  
استئناف معترض لتعظيم المتلو الخ) يجوز أن يكون لتعظيم المتلو نفسه أو لتأكيد أمر الشافى لأن  
ما هذا شأنه يحافظ عليه لفظا ومعنى لكن فى بعض النسخ المتلو عليهم فكانه فهم من كون الله أنشأهم  
بذلك الاعناء بشأنهم فهذا أنسب بالقيام ووقع فى بعض الحواشى لتعظيم المتلو بدون عليهم وهو ظاهر  
ويحتمل ارجاع هذه النسخة اليها يجعل عليهم متعلقا بتعظيم أى لعله عظيما عليهم والمراد بالاستئناف ليس  
المعنى المصطلح عليه فلا يشافى الاعتراض وعلى عطفه على الضمير المستر لا يحتاج الى تقدير عايد أى عنده  
كما توهم وانما جعل الكتاب على هذا المعنى لانه لو أريد معناه المتبادر لم يكن فيه فائدة إلا أن يتكلف  
له ومنهم من جعل خبره محذوفا كفتيكم وبين لكم (قوله ويجوز أن ينتصب الخ) تقديره وبين بالواو  
إشارة الى أنه معطوف على جملة بفتيكم أو معترضة ولذا ذكر وا قسم فلا يرد أن الظاهر أقسم بدون واو  
(قوله ولا يجوز عطفه على الجرور الخ) هذا وجه منقول عن محمد بن أبي موسى قال أفتاهم الله فيما  
سألوا وفيما لم يسألوا وارتضاء فى البحر ودفع الفساد المذكور بأن العطف على الجرور من غير إعادة  
الجار جازع عند الكوفيين كقوله واتقوا الله الذى نساء لون به والارحام كما مر وبأن المراد بما يتلى والمتلو  
المتلو حكمه وأمره فبين أو الأعم كما مر قال التحرير الاختلال من حيث اللفظ حيث عطف على الضمير  
الجرور ومن حيث المعنى حيث صار المعنى بفتيكم فى حق ما يتلى عليكم من الكتاب مع أنه غير داخل فى  
الاستفتاء فان قيل لم لا يجوز أن يكون فبين بمعنى الصلة أى فى حقهم ومعناها وفيما يتلى بمعنى الطرف  
فلنا كنى بهذا الاختلال مع أن المناسب حينئذ فيما يتلى عليكم من الكتاب لافى الكتاب وقيل ان الواو  
بمعنى مع (قوله صلة يتلى ان عطف الخ) يجوز على هذا الوجه أن يكون بدلا من فبين أيضا كما فى  
الكشاف إلا أن المصنف رحمه الله تركه لما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه وقوله والافى وان لم

(قوله الله بفتيكم فبين) بين لكم  
حكمه فبين والافتاء تبين المذهب وما  
يتلى عليكم فى الكتاب عطف على اسم الله  
تعالى أو ضميره المستكن فى بفتيكم  
وساغ للفصل فيكون الافتاء مسندا الى الله  
سبحانه وتعالى والى ما فى القرآن من قوله  
تعالى يوصيكم الله ونحوه والفعل الواحد  
ينسب الى فاعلين مختلفين باعتبارين مختلفين  
وتطيره أغشاني زيد وعطاؤه أو استئناف  
معترض لتعظيم المتلو على أن ما يتلى  
معترض مبتدأ أو فى الكتاب خبر والمراد  
عليكم مبتدأ ويجوز أن ينتصب على معنى  
به الواو المحذوف ويجوز أن ينتصب على القسم  
وبين لكم ما يتلى عليكم أو بفتح على الكتاب  
كانه قبل وأقسم بما يتلى عليكم فى الكتاب  
ولا يجوز عطفه على الجرور فبين لا اختلاف  
لفظا ومعنى (فى يتلى النساء) صلة يتلى ان  
عطف الموصول على ما قبله أى يتلى عليكم فى  
شأنهم والا

يعطف فبديل لا غير كما في الكشف وقبل عليه انه يجوز تعلقه على تقدير بين أيضا وعلى جعله قسما  
 (أقول) أما على جعل ما يتلى مبتدأ وفي الكتاب خبر فلا يتعلق به لما يلزم من الفصل بالخبر بين أجزاء الصلاة  
 الآن يجعل بدلا من في الكتاب كما في الجبر وأما على التسمية فلا لانه لا معنى لتقييد القسم بالمتلو بذلك ظاهرا  
 وأما على تقدير نصبه بين فالظاهر جواز تعلقه به الا أنه تركه في الكشف وتبعه المصنف رحمه الله  
 فالهتدة على المتبوع لكنه لا يظهر تركه وجه (قوله أو صلة أخرى لفتيكم الخ) لما ورد على هذا أنه  
 لا يتعلق بشئ واحد حرفا جزم معنى بدون اتباع جعل في الثانية سببية كما في قوله صلى الله عليه وسلم ان  
 امرأ قد دخلت النار في هرة كما تقول كلتك اليوم في زيد أي سببيه وكان الظاهر أن يمثل بجنتك في يوم  
 الجمعة في أمر زيد لكنه أشار الى أنه لا فرق بين الحرف المفوظ والمقدر ومنهم من غفل عنه فجعله مثلا  
 لجزم يكون في سببية ويرد على المصنف رحمه الله أنه على الوجه الأول أيضا يلزم تعلق حرفي جزم بمعنى به  
 وهو في الكتاب وفي تيسر النساء الا أن يؤول بجملة (قوله وهذه الاضافة بمعنى من الخ) جعلها  
 أبو حيان على معنى اللام وقبل عليه ان التامة ذكرها في ضابط الاضافة البيانية أن تكون اضافة جزء  
 الى كل بشرط صدق اسم الكل على الجزء ولا شك في أن يتأى النساء كذلك واحترز بالقيد الأخير عن  
 مثل يزد يد زيد قال السفاقي ليس كلهم متفقين على هذا فقد قال السباني وابن كيسان ان كل بعض أضيف  
 الى كل هو معنى من وزاد غيرهما قيد صحة الاخبار عن الأول بالسباني فيد زيد بمعنى من عندهما (قلت) من  
 عندهما تعضية كما صرح به في شرح التسهيل وأشار اليه في سورة لقمان وبعض الناس لم يعرفه  
 فتعسف فيه كما مر في اضافة سورة الفاتحة ومنشأ الخلاف أن من المقدرة لا تكون الا بيانية أو تعضية  
 (قوله وقرئ يياي يياي الخ) أي جمع أيم وسأني تفسيره في أبي النساء والعرب تبدل الهمزة ياء كثيرا  
 (قوله في أن تنكحهن أو عن أن تنكحهن) أورد عليه أن أهل العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه  
 باطراد مع أن وان بشرط أمن اللبس بأن يكون متعينا نحو عجت أن تقوم أي من أن تقوم بخلاف  
 قلت أن تقوم لا يجوز فيه الحذف لاحتمال الى أن تقوم أو عن أن تقوم والآية من هذا القبيل  
 وأجيب بأن المعنيين هنا صالحن لما ذكر في سبب النزول فصارت كل من الحرفين مراد على سبيل البديل  
 ومثله لا يعدل بابل اجمالا كما ذكره بعض المحققين وجوز فيه تقدير في (قوله والواو تحتل الحال والعطف)  
 أي أو وترغبون وإذا كانت حالية قد مر مبتدأ أي وأنتم ترغبون لأن الجملة المضارعة الحالية لا تقترن  
 بالواو فان قلنا يجوز أن كما مر فلا تقدير والعطف يصح أن يكون على التني والفعل الذي هو صلة اللاتي أو  
 على المنى وحده والمعنى صحيح فبهما (قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج البتية) أي ليس في نظم الآية  
 ما يدل عليه كما هو مذهب أبي حنيفة والمراد لغير الأب والجد فان الشافعي يقول به أيضا ووجه الدلالة  
 أنه ذكر نكاح البتية فاقضى جواز زوجه هو يقول انما ذكر ما كانت تفعله الجاهلية على طريق الذم  
 وانتهى فلا دلالة فيه عليه مع أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها فعله في حال الصغر وقوله والعرب الخ أي  
 كانوا يورثون كبار الرجال دون غيرهم كما مر ويجوز فيه حينئذ الجزوه هو الظاهر وجوز النصب عطفًا على  
 محل الجارة والجرور (قوله أي ويفتيكم أو ما يتلى عليكم) هذا مبني على الاعرابين السابقين وقوله  
 هذا اذا جعلت في تيسر صلة لا أحدهما أي أحد الفعلين يفتيكم ويتلى فان كان بدلا وعطف على المتبوع  
 فهو في محل نصب ولا مانع من تقدير الجزأ أيضا حينئذ وقوله على موضع فبهم بناء على أن المحل لمجموع  
 الجارة والجرور وقد قيل التحقيق أنه للجرور وحده وقوله نصيها أي نصب المستضعفين وأن تقوموا  
 وانما منع العطف على البديل لأن المراد بالمستضعفين الصغار مطلقا الذين منعوهم عن الميراث ولو ذكورا  
 فلو عطف على البديل لكان بدلا ولا يصح فيه غير بدل الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام قد مر وللنحرير هنا  
 كلام لا يخفى من أشكال (قوله وهو خطاب للأنمة الخ) أي تقوموا خطاب للحكام أو للفقهاء بالتشديد  
 جمع قائم أي الاولياء والاولياء أو خطاب من قوله يفتيكم الى هنا والنصفة بفتيكم الانصاف

فبديل من فبين أو صلة أخرى لفتيكم على معنى  
 الله يفتيكم فبين بسبب تيسر أي النساء كما تقول  
 كلتك اليوم في زيد وهذه الاضافة بمعنى من  
 لانها اضافة الشيء الى جنسه وقرئ يياي  
 يياي على أنه أبي أي قلبت ههزة ياء (اللاتي  
 لا تؤتونهن ما كتب لهن) أي فرض لهن  
 لا تؤتونهن ما كتب لهن (في أن  
 من الميراث) وترغبون أن تنكحوهن فان  
 تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن فان  
 أو لياي النساء كانوا يرغبون فبين ان كن  
 جيلات وبأكارن ما لهن والواو تحتل  
 بعضا لهن طمعه في ميراثهن والواو تحتل  
 الحال والعطف وليس فيه دليل على جواز  
 الحال والعطف وليس فيه دليل على جواز  
 تزويج البتية اذ لا يلزم من الرغبة في نكاحها  
 جريان العقد في صغرها (المستضعفين من  
 الولدان) عطف على تيسر النساء والعرب  
 ما كانوا يورثونهم كالأب يورثون النساء (وأن  
 تقوموا النساء ما يتلى في أن تقوموا هذا اذا  
 أي ويفتيكم أو ما يتلى في أن تقوموا هذا اذا  
 جعلت في تيسر صلة لا أحدهما فان جعلته  
 بدلا فالوجه نصيها عطفًا على موضع فبين  
 ويجوز أن ينصب وأن تقوموا أيضا وفعل  
 أي وبأصركم أن تقوموا وهو خطاب للأنمة في  
 أن ينظر والهم ويستوفوا حقوقهم واللقوام  
 بالنصفة في شأنهم



(وما تنفعوا من خير فإن الله كان به عليما) وعدلنا آثر الخير في ذلك (وان امرأه خافت من بعلها) توقعت منه لما ظهر لها من الخبايا وامرأة فاعل فعل بفسره الظاهر (نشوزا) تجافيا عنها وترفعها عن صحبتها كراهة لها ومنع الحقوقها (أو اعراضا) بأن يقل مجالسته أو محادثتها (فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما) أن يتصالحا بأن تخط له بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تسقبل به وقرأ الكوفيون أن يصلحا من أصل بين المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا على المفعول به وبينهما ظرف أو حال منه أو على المصدر كافي القراءة الأولى والمفعول بينهما وهو محذوف وقرئ يصلحا من أصل بمعنى اصطلي (والصلح خير) من الفرقه وسوء العشرة أو من الخصومة ولا يجوز أن يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخير كما أن الخصومة من الشرور وهو اعتراض وكذا قوله (واحضرت الانفس الشح) ولذلك اغتفر عدم تجانسهما والاول للترغيب في المصالحة والثاني لتهديد العذر في المماكسة ومعنى احضار الانفس الشح جعلها حاضرة مطبوعة عليه فلا تكاد المرأة تسمح بالاعراض عنها والتقصير في حقها ولا الرجل يسمح بأن يسكتها ويقوم بحقوقها على ما ينبغي اذ اكراهها أو أحب غيرها (وان تحسنوا) في العشرة (وتتقوا) التشوز والاعراض ونقص الحق (فإن الله كان بما تعملون) من الاحسان والخصومة (خيرا) عليما به وبالقرض فيه فيجازيكم عليه أقام كونه عالما بأعمالهم مقام اثباته إياهم عليها الذي هو في الحقيقة جواب الشرط أقامة السبب مقام السبب (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) لأن العدل أن لا يقع ميل البتة وهو متعذر ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فعدل ويقول هذا قسمي

\*(مطلب خير وشرور)\*

وجوزي أن تقوموا أن يكون مبتدأ خبره مقدرا أي خبر ونحوه وجعله على تقدير أمركم منصوبا مع أن أمره تعدي بالباء وفي محل أن والفعل بعد حذف حرف الجزاء لكثرة مذهب أن مجرور وقيل أنه منصوب بناء على أنه شاع تعديه أمر بنفسه كقوله \* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به \* (قوله وعدلنا آثر الخير) بالمدى اختاره وإشارة إلى الاختراز من الرأيا (قوله توقعت) قال التحرير الخوف وقع في كلام العرب بمعنى التوقع ولا مانع من جملة على الحقيقة وان امرأه خافت اشتغال على حذف قوله وان أحد من المشركين استجارك وتقرر في النحو وقد رتبهم هنا كانت لأطراد حذفها إمداد ولم يجعله من الاشتغال وهو محقق للمشهور بين الجمهور والخبايا بالخاء المعجمة جمع مخيلة وهي العلامة والامارة وقوله تجافيا تحقيقه والنشوز بطلق على كل من صفة أحد الزوجين (قوله أن يتصالحا بأن تخط الخ) انما صدر بقوله لا جناح لنفي ما يترجم من أن ما يؤخذ كالرشوة لا يحل وفي الآية قرأت ذكر المصنف رحمه الله بعضها وعلى أنها من الإصلاح جوزي صلحا وجوه مفعول به على جملة بمعنى يوقعا الصلح أو بواسطة حرف أي يصلح والصلح بمعنى ما يصلح به وبينهما ظرف ذكر تبيينه على أنه ينبغي أن لا يتطلع الناس على ما بينهما فليست رواية كون ذلك فيما بينهما أو كاتسا بينهما على أنه حال وعلى المصدرية فهو مصدر محذوف الزوائد أو من قبيل أنبأ الله نبأ أو جعل بينهما مفعولا على أنه اسم بمعنى التباين والتخالف أو على التوسع في الظرف لا على تقدير ما بينهما كما قيل (قوله وقرئ يصلحا) أي بالفتح والتشديد وهي قراءة للبي ولاحدري شاذة وأصله يصلحها تخفف بإبدال الطاء المبدلة من تاء الاشتغال صاد أو أدغمت الأولى فيها لأنه أبدلت التاء صاد أو أدغم لأن تاء الاشتغال يجب قلبها طاء بعد الألف الأربعة (قوله من الفرقه وسوء العشرة) والمفضل عليه جعل له خبره على سبيل القرض والتقدير أي ان يكن فيه خير فهذا أخبر منه والافلاخ خبرية لم ياذكر قال الرضي إذا قلت أنت أعلم من الجهاد فكانت قلت أن أمكن أن يكون للجهاد علم فانت أعلم أو أنه اسم امام صدر أو صفة ولذا سمع جمعه على خبر واذ اسم التفضيل لا يجمع كذا ونقل عن الزمخشري أنه ورد خبر في كلام فصيح فاقتديت به فهو قياس واستعمال أي ما ذكرت في جمعه موافق للقياس والاستعمال من العرب وهو بمعنى الخبرات وقيل أشار بالقياس إلى مقابله وهو الشرور وقوله وهو اعتراض الخ أي جملة معترضة بين ما قبلها وما بعدها من قوله وان تحسنوا الخ (قوله واحضرت الانفس الشح) حضر متعدها واحدا وحضر متعدها لثنتين والاول هو النفس القائم مقام الفاعل والثاني الشح لأن الأولى في باب أعلى أقامة الأولى مقام الفاعل وان جاز أقامة الثاني أيضا فأصله حضرت الانفس الشح ثم أحضر الله الانفس الشح ويحتمل أن أصله حضر الشح الانفس والقائم هو الثاني وقول المصنف رحمه الله تعالى جعلها حاضرة صريح في الاول وقول الزمخشري ومعنى احضار الانفس الشح أن الشح جعل حاضر الها صريح في الثاني وجعله من باب القلب خلاف الظاهر والمعنى عليهما واحد أي أنها الكون مطبوعة عليه كأنه حاضر عندها لا يفارقه (قوله ولذلك اغتفر عدم تجانسهما) أي أن كلاما من الجملتين اعتراضية والواو والاعتراض لأنه يجوز تعدد الاعتراض على الأصح فلا يراد أنه لا مناسبة بين خبرية الصلح والمطبوعة على الشح مع التخالف بالاسمية والفعلية (قوله والاول للترغيب الخ) المماكسة بتقديم الكاف على السين معناها المشاحة كافي القاموس ووقع في نسخة المماكسة من الامساك وهو البخل والصحيح الاول (قوله أقام كونه عالما الخ) لم يقل مجازاتهم لأن علم الله وقدرته يستعملان في القرآن كناية عن الجزاء لأن الاحسان والاتقاء يقتضي الاثابة فلذا اقتصر عليها فلا يقال الأولى أن يقول مقام مجازاتهم (قوله وهو متعذر) أي محال عادة واليه أشار بقوله أن لا يقع ميل البتة لأن المحال العادي هو ما لا يقع وقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهو صحيح وقوله هذا قسمي بفتح القاف وسكون السين وهذه قسمي في نسخة والصحيح الأولى رواية

والجور على المرغوب عنها فان ما لا يدرك  
كاه لا يترك كله (تذروها كعلقة) التي  
ليست ذات بعل ولا معلقة وعن النبي صلى  
الله عليه وسلم من كانت له امرأتان يميل مع  
احدهما ما جاء يوم القسامة وأحد شقيه  
مائل (وان تصلطوا) ما كنتم تفسدون من  
أموالهم (وتتقوا) فيما يستقبل من الزمان  
(فان الله كان عفواً رحيماً) يغفر لكم  
ما مضى من ميثكم (وان يتقوا) وقرئ وان  
يتقوا فأى وان يفارق كل منهما صاحبه  
(يعن الله كلا) منهم ما عن الآخر يدل أو سألوا  
(من سعتهم) غناه وقدرته (وكان الله واسعا  
حكيماً) مقتدر متقناً في أفعاله وأحكامه (ولله  
ما في السموات وما في الأرض) تنبيه على كمال  
سعته وقدرته (ولقد وصينا الذين أولوا  
الكتاب من قبلكم) يعنى اليهود والنصارى  
ومن قبلهم والكتاب للجنس ومن متعلقة  
بوصينا وأولوا ومساق الآية لتأكيد الأمر  
بالإخلاص (واياكم) عطف على الذين أن  
اتقوا الله) بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن  
مفسرة لأن التوصية في معنى القول (وان  
تكفروا فان الله ما في السموات وما في الأرض)  
على إرادة القول أى وقتلناهم ولكم ان  
تكفروا فان الله مالك الملك كله لا يتضرر  
بكفركم ومعاصيكم كما لا ينتفع بشرككم  
وتقواكم واعصواكم رحمة لا لحاجته ثم  
قرئ ذلك بقوله (وكان الله غنياً) عن الخلق  
وعبادتهم (جيدا) في ذاته جوداً ولم يحمده  
(وقه ما في السموات وما في الأرض) ذكره  
فلنا للدلالة على كونه غنياً جوداً فان جميع  
المخلوقات تدل بحجته على غناه وبما أفاض  
عليها من الوجود وأنواع الخصائص  
والكمالات على كونه جيداً (وكنى بافه  
وكيلاً) راجع الى قوله يعن الله كلا من سعته  
فانه توكل بكفايتهم وما بينهما تقرير لذلك  
(ان يشأهكم أجمع الناس) يفهم  
ومفعول بشأه حذف دل عليه الجواب  
(وبأن باخرين) ويوجد قوماً آخرين  
مكانكم أو خلفاً آخرين مكان الإنس

في الحديث والمراد بما غك هو المحبة وميل القلب الغير الاختيارى وحديث من كانت له امرأتان صحيح  
أخرجه أصحاب السنن وجزأه من جنس علمه (قوله ما لا يدرك كله الخ) أقول هذا من قواعد  
فقهاء الشافعية كقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور أى هل يجب البعض المقدور عليه أم لا فيه خلاف  
عندهم كن حفظ بعض الفاتحة وكما لو كان في يده نجاسة وعند ما يكتفى غسل بعضها  
وقال الامام الرازى الضابط ان كل أصل له بدل فالقدرة على بعضه لا حكم لها فهو كالعاجز وما لا بدل له  
بأنى بعضه وتفصيله انه اما وسائل أو مقاصد والاقل مغفروا الثاني ان كان له بدل كالقنوت والوضوء  
عدل الى بدله ومحل الخلاف عندهم غيره وفيه كلام في فقهم ولم يحضروا الا أن كلام فقهاثنا (قوله  
يدل أو سألوا الخ) البدل أن يجد كل منهم ما رزقوا والسؤال ينسب كل ما كان بينهما وهذا إشارة الى أنه  
ليس المراد بالغنى الغنى المالى وهـ كذا قوله غناه والاية معناها من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً  
منه (قوله والكتاب للجنس الخ) لم يحمله على التوراة لأن التعميم أكثر فائدة وان صح الا قول أيضاً  
لأنهم أشد الخوص ونأكد الأمر بالإخلاص له لأن معنى قوله وان تصلحوا وتتقوا أصلها واتقوا  
الله في السر والعلانية وقيل انه ما في قوله ومن أحسن دينا من أسلم وجهه لله فانه يتضمن الإخلاص  
ولا يخفى بعده وقيل زيادة ان لعموم الوصية أبلغ في الأمر بالإخلاص وقد قيل الأمر المراد قوله اتقوا  
واياكم عطف على مفعول وصينا وفصل لما ينفه بين العامل من الفاصل ولم يقدم لينص على مراعاة  
الترتيب الوجودى (قوله بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن مفسرة) يعنى أن مصداقية بتقدير  
الجار ومحلها نصب أو جر على المذهبين أو تفسيرية مفسرة للوصية بأنها قوله اتقوا الله وشرطها ما فيه  
معنى القول دون حروفه كوصينا هنا (قوله وقتلناهم ولكم الخ) يعنى انه معطوف على وصينا  
بتقدير قلنا ولم يذكر قول الزمخشري انه معطوف على اتقوا الله لوجه له وان أولوه قال السعد هذا  
بحسب ظاهر المعنى وبحسب تحقيق الاعراب الشرطية تتعلق بفعل محذوف على ما يتعلق به ان اتقوا  
لأن الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة فلا يصح عطفها على الواقع بعد هاء سواء كان انشاء  
أم اخبار أو الفعل وصينا أو امرناً وغيره فظهر أن سبب العدول عن العطف على اتقوا كونه انشاء  
والشرطية خبر وكون الوصية والأمر لا يتعلق به الشرطية اهـ وقوله لهم ولكم إشارة الى أن  
في الكلام تغليباً (قوله لا يتضرر بكفركم ومعاصيكم الخ) ظاهر قوله كما لا ينتفع بشرككم أن الكفر  
يعنى كفران النعمة كما يشير اليه قوله جمدافينبى أن يكون مراده الكفر الذى هو ضد الاسلام  
ولكنه أيضاً فيه كفران نعمة الخالق الموجد له (قوله راجع الى قوله يعن الله كلا من سعته) فانه  
اذا وكت وقوت اليه فهو الغنى لأن من توكل على الله كفاه ولما كان ما بينهما تقريراً لم يعد فاصلاً  
وقيل انه لا حاجة الى هذا فانه اذا كان مالك الملك كفت وكالته عن سواه عن لا يقدر على شئ الا باقداره  
وقوله يفنكم لان اذهابه يكون بمعنى افنائه وبمعنى جعله ذاهباً من مكان لا ترو والمراد الاول وهو  
الاشهر وقوله دل عليه الجواب أى برد اذهابكم (قوله أو خلفاً آخرين مكان الإنس) يعنى ان  
الكلام يحتمل ان المعنى جميع بنى آدم فلا آخرين الذين هم بدل عنهم جنس آخر غير الناس ويحتمل أن  
يكون نوعاً منهم كالعرب فيكون آخرين نوعاً آخر من بنى آدم وأورد على الاول أن آخر وأخرى  
وتنبيتهما وجههما كغيره الا أنه خاص بجنس ما تقدمه فاذا قلت اشتريت فرساً وآخر لم يكن الامن جنس  
ما تقدم أى وفرساً آخر فلو عنت حجاراً آخر لم يجوز بخلاف غير فانها أعم لما هو من جنسه وغيره وقل  
من يعرف هذا الفرق قبل ولم يستند فيما ذكره الى نقل ويرد عليه اشكال آخر وهو أن آخرين صفة  
موصوف محذوف والصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة به نحو ممرت بكتاب أو يدل  
عليه دليل وهنا ليست بخاصة فلا بد أن يكون من جنس الاول لتحصل الدلالة على الموصوف المحذوف  
(قلت) ما ذكره غريب فانه نقله الحريرى في درته عن الصلة ولم يخص ذلك بمحذوف بل ولو ذكر موصوفه

لابد أن يكون من جنس ما قبله حتى نقل ابن هشام في تذكرته عن ابن جني أنه لابد من اتحادهما في التذكير والتأنيث لكن المبرد لا يشترطه إلا أن ابن هشام نازع في اشتراطه واستدل بقوله وكنت أمشي على ثنتين معتدلاً \* فصرحت أمشي على أخرى من الشجر

وأما قد تذكروا من غير تقدم شيء آخر بقابلها وتحققه ما في المسائل الصغرى للاختصاص في باب عقده له قال فيه اعلم أن آخر انما يكون من جنس ما قبله تقول أنا في رجل وأنا في رجل آخر أو أنا في رجل وأنا في رجل آخر ولو قلت أنا في رجل وأمرأة أخرى لم يكن كلاماً ولو قلت أنا في صديق لك وعدو لك آخر لم يحسن وربما جئ بها آخر كبداء ولو لم نقل آخر استغيت عنه فان قلت فهو لا يجوز جاء في صديق لك وعدو لك آخر يحمل على الانسان قلت هذا قبيح ان تجعل ما جئ به على المعنى انما تحمل الاول على المعنى اذا كان الكلام قد مضى ولو قلت هذا الرجل ورجل آخر لم نقل فيه آخر استغيت من أجل العطف لانه لا يظن ان الثاني هو الاول كما في غير العطف ولو قلت جاء في زيد وعمر وآخر لم يجوز ما منع بتأويل كرايت فرسا وجارا آخر نظر الدابة قال امرؤ القيس

اذا قلت هذا صاحب ورضيته \* وقربت به العينان بدلت آخر

اه وحاصله أنه لا يوصف به الا ما كان من جنس ما قبله لتبيين مغايرته في محل يتوهم فيه اتحاده ولو تأويله ومثله قوله عز وجل ان يشأ ذهبكم أيها الناس ويات بأخرين وهذا ما عليه استعمال العرب ومن لم يقف على هذا خبط فيه خبط عشواء (قوله بليغ القدرة الخ) أخذ من صيغة فاعل فانها للمبالغة وقوله هو خطاب لمن عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاول كان عاماً وقوله لما روى أنه لما نزلت يعني قوله وان تتولوا الا قوله ان يشأ ذهبكم فان المنقول في الاثر الاول حتى نسب من ذهب الى الثاني الى السهو كما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وقوله قوم هذا يعني فارس (قوله كالجهاد الجهاد للغمية) هذا على القليل لا المحصر وانما مثله لان ثواب الدنيا والآخرة معا لما يجتمع في غير الجهاد والجزاء ليس هذا المذكور لانه غير مسبب عما قبله فالجواب مقدر وأقيمت علته مقامه أي فليطلبه فان عنده ثواب الدارين أو أنه مؤول بما يجعله مترادفاً عليه لان ما كماله الى أنه معلوم موجب لتركه الا هم الاعلى الجامع لما أراده مع زيادة لكن من يشترط العائد في الجواب بقدره ولذا قال الزنجشري المعنى فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له ان أراد حتى يتعلق الجزاء بالشروط فلا بد من تقدير الجزاء أي فقد خسر فعند الله ثواب الدنيا والآخرة وطالبها ما راجح وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن طلب الغنية مع نية الجهاد في سبيل الله لا يضرب وانما الضار طلب الغنية فقط ولا بد فيه وقبله لا أجر له والتفسير الثاني يناسبه لانه يقتضي عدم اجتماعهما وقيل يعتبر الغالب والاسبق (قوله عارفاً بالاغراض الخ) انما فسره بهذا لانه تذييل لقوله من كان يريد ثواب الدنيا وليس فيها مسموع ولا مبصر فلذا جعل الصفتين عبارة عن اطلاعه على غرض المريد للدنيا والآخرة والاطلاع عبارة عن الجزاء وليس مراده ارجاع صفة السمع والبصر الى العلم حتى يخالف المقرر في الكلام ولذا قيل ارادة الثواب اما بالدعاء أو بالسعي والاول مسموع والثاني مبصر فلذا ذيلها بقوله سمعاً بصيراً ولا يخفى أن ما فعله المصنف رحمه الله تعالى أبلغ لان الاطلاع على نفس الارادة والغرض اطلاعا كالمحسوس أقوى من الاطلاع على آثاره الا أن في اطلاق العارف على الله شيء لانهم صرحوا بأنه تعالى يقال له عالم ولا يقال له عارف لكنه في تلميح البلاغة أطلقه عليه تعالى وقد ورد في غيره أيضاً ولعل التوبة تقضى الى تحقيقه (قوله مواظبين) اشارة الى ان القيام المواظبة كما في قوله تعالى يقيمون الصلاة أي يديمونها خصوصاً وقد ذكر بصيغة المبالغة وجعلهم شهداء لله تعظيماً للمراعاة العدالة وأنهم بالحفظ لها يصيرون من شهداء الله (قوله بأن تقرأوا عليهم الخ) يعني الشهادة مجاز عن الاقرار لان شهادة المرء على نفسه لم تعهد ولذا فسرنا بيان الحق ليشعل الاقرار ولأن تقول ان المقصود به المبالغة لاحقيتها والطرف أعني على أنفسكم كما يجوز

(وكان الله على ذلك) من الاعداد والايجاد (قدراً) بليغ القدرة لا يجوز مراد وهذا أيضاً تقرير لغناه وقد رتبته وتسميداً لمن كفر به وخالف أمره وقيل هو خطاب لمن عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم من العرب ومعناه معنى قوله تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم لما روى أنه لما نزلت ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على ظهر سلمان وقال انهم قوم هذا (من كان يريد ثواب الدنيا) كالجهاد الجهاد للغمية (فعند الله ثواب الدنيا والآخرة) فانه يطلب أخسها فليطلب ما كان يقول ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة أو ليطلب الاشراف منها فان من جاهد خالصاً لله سبحانه وتعالى لم تخطئه الغنية وله في الآخرة ما هي في جنسه كلاً شيء أو فعند الله ثواب الدارين فيعطى كلاً ما يريد كتقوله تعالى من كان يريد جنة الآخرة نزله في جنة الآخرة (وكان الله سمعاً بصيراً) عارفاً بحرثه الآية (ولا كان الله سمعاً بصيراً) عارفاً بالاغراض فيجازي كلاً بحسب قصده (بأيها الذين آمنوا) كواقيموا من بالقسط مواظبين الذين آمنوا كواقيموا من بالقسط مواظبين على العدل مجتهدين في أقامته (شهداء لله) بالحق يقيمون شهادتكم لوجه الله سبحانه وتعالى وهو خير بان أو حال (ولو على أنفسكم) ولو كانت الشهادة على أنفسكم بان تقرأوا عليهم

• (مطلب اطلاق العارف على الله) •

لأن الشهادة بين الحق وموافق كان عليه أو على غيره (أو الوالدين والأقربين) ولو على والديكم وأقاربكم (إن يكن) أي المشهود عليه أو لكل واحد منه ومن المشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة أو لا تجوروا فيها ميسلا أو ترجحا (فأله أولى بهما) بالفقير والغني وبالنظر لهما فالولم تكن الشهادة عليهما أو لهما صلاحا لما شرعها وهو على الجواب أقيمت مقامه والضمير في به ما راجع لما دل عليه المذكور وهو جنس الغني والفقير لا إليه والالوحيد ويشهد عليه أنه قرئ فآله أولى بهم (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) لأن تعدلوا عن الحق أو كراهة أن تعدلوا من العدل (وان تلوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكمكم العدل قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو وعاصم والكسائي بأسا كان اللام وبهذا واوان الأولى مضرومة والثانية ساكنة وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا بمعنى وان تعملوا خيرا) فيجازيكم عليه (بأيها الذين آمنوا) خطاب للمسلمين أو المنافقين أو مؤمن أهل الكتاب أو زوى أن ابن سلام وأصحابه قالوا يا رسول الله انناؤ من بك وبكتابك وبعمى والتوراة وعزير وتكفر بما سواه فزلت (آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) أثبتوا على الإيمان بذلك ودوموا عليه أو آمنوا به بقلوبكم كما آمنتم بلسانكم أو آمنوا إيماناً قايماً الكتب والرسول فان الإيمان بالبعث كالأيمان والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس وقرأ نافع والكوفيون الذي نزل والذي أنزل بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون والهمزة وكسر الزاي (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر) أي ومن يكفر بشئ من ذلك

أن يجعل مستقرا واقعا خبر كن المقدرة يجوز تعلقه بمحذوف هو الخبر أي وان كنتم شهداء على أنفسكم أي ولو كانت الشهادة وبالأعلى أنفسكم وكن في الأصل صلة الشهادة ومتعلق المصدر قد يجعل خبرا عنه فيصير مستقرا مثل الحمد لله ولا يجوز في اسم الفاعل ونحوه ولو على أصلها أو بمعنى ان وهى وصلية وقيل جوابها مقدر أي لوجب عليكم أن تشهدوا عليها ولما كانت الشهادة اما على النفس واما على الآخرين عطف الاول بالواو والثاني بالواو لانهم ما قسم واحد واما ما قيل ان المحذوف في أمثاله لا يكون الاعين المفوظ ليدل عليه فيقدر في نحو كن محسنا ولو ان أساء اليك ولو كنت محسنا لمن أساء اليك ولو قد رد ولو كان الاحسان فليس يجيد في الواجهة وقوله بيان الحق اشارة الى أن الشهادة بمجاز عما ذكر فقتل الاقرار كما تروى وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله أي المشهود عليه الخ) يعني أن الضمير راجع لمفاهيم من السياق أي لا تتركوا الشهادة جوار الغنى المشهود عليه أو قربا منه ولا تتركوها ترجحا فقره أو اراد ما بين المشهود له وعليه وقوله فلا تمتنعوا الخ اشارة الى ان الجزاء محذوف وقوله فآله أولى بهما واقع موقعه أي ان يكن أحد هذين لم تمتنع الشهادة لأن الله أولى بالجنسين وأنظر لهما من غيره وبشير اليه بقوله وهو على الجواب أقيمت مقامه (قوله والضمير في به ما راجع الخ) لما كان الحكم في الضمير العائد على المظوف بالواو الافراد لانه لا أحد الشيتين أو الاشياء فلا تجوز فيه المطابقة تقول زيد أو عمرو أكرمه ولو قلت أكرمتهم لم يجوز فلذا قيل كيف نثي الضمير في الآية فأجابوا بأن ضمير بهما ليس عائدا على الغنى والفقير المذكورين بل على جنسهما المدلول عليه بالمدكورين والتقدير ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فليشهد عليه فآله أولى بجنس الغنى والفقير وهذا الضمير ليس عائدا من الجواب اذ الجواب محذوف ويشهد له قراءة أبي رضى الله تعالى عنه أولى بهم كذا قرره العربون وظاهره أن افراد الضمير في مثله لازم ولو كان جائزا لم يحتج الى التوجيه واما احتمال انه بيان لوجه العدول عن الظاهر وان كان كل منهما جائزا كما صرح به الرضى فلا يتم الابتناء للقصد الى أوليته بالتعميم وأن لا يتوهم أنه بالنسبة الى واحد فقط ووجه شهادة قراءه بالجمع أنها تعين أن المراد الجنس لا كل واحد ولاهما وفي الآية أقوال ذكرها العربون (قوله لان تعدلوا الخ) لما كان المصدر مفعولا وعله لا تباع الهوى المنهى عنه فاما أن يكون بمعنى العدول عن الحق فيكون علة من غير تقدير وان كان بمعنى العدل فيقدر مضاف وهو كراهة العدل ولو جعل علة للنهي نفسه قدر المضاف اذا كان من العدول ولم يشتر اذا كان من العدل على العكس أي انها كم كراهة العدول أو لاعدل قيل وهو أولى (قوله وان تلوا ألسنتكم عن شهادة الحق الخ) الظاهر أن المراد من التي أداء الشهادة على غير وجهها الذي تستحقه والاعراض تركها ثم أشار الى أنه يصح أن يكون في حق الشهود والحكام ولهم حينئذ الحكم بالباطل (قوله وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا) يعني بواو مفردة ما قبلها مضوم وقوله وان وليتم بضيفة الماضي ليس لأن المضارع معناه بل لتحقيق لفظه وأنه من الافعال المقروء من الولاية بمعنى مباشرة الشهادة وقيل ان أصلها تلوا بواو ابن أيضا نقلت ضمة الواو بعد قلبها همزة أو ابتداء الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فهي بمعنى الاولى (قوله خطاب للمسلمين الخ) يعني أهل المؤمنين بالإيمان فحصل للحاصل فيقول آمنوا بآبائنا وودوموا وان أريد بالذين آمنوا المنافقون لا يمانهم ظاهرا فآمنوا بمعنى أخلصوا الإيمان وأشار اليه بقوله بقلوبكم وان أريد مؤمنوا أهل الكتاب فالمراد آمنوا إيماناً قايماً وقراءة نزل لانه نزل مجمعا في ثلاث وعشرين سنة بخلاف غيره من الكتب والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس الشامل لمساواة التوراة (قوله أي ومن يكفر بشئ من ذلك) قيل في توجيهه لأن الحكم المتعلق بالامور المتعلقة قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع والتعويل على القرائن وهنا قد دلت القرينة على الاول لأن الإيمان بالكل واجب والكل يقتضي باتقاء البعض

وليس من جعل الواو بمعنى أوفى شيء نلتأمل ولا يحتاج الى ما ذكر من ان الكفر يعرضه كفر بكنهه وان  
 كان له وجه بل يكفي ان الكفر يعرضه ترك الايمان بكنهه وفرق بين الكفر بكل واحد وعدم الايمان بكل  
 واحد ولا يرد عليه أنه خلاف الظاهر لانه كقولك ما جاء في زيد وعمرو ويكره صدق الجاني أحدهم لانه  
 فرق بينهما ما كما أشعر اليه بالامر بالتأمل لانه لا تلازم فيما ذكره بخلاف ما نحن فيه فان قلت لم ذكر  
 في الايمان ثلاثة أمور الايمان بالله والرسول والكتب وفي الكفر خمسة الكفر بالله والكتب  
 والكتب والرسول واليوم الآخر وقدم في الايمان الرسول والكتب وعكس في الكفر قلت أجاب  
 الامام عنه بأن الايمان بالله والرسول والكتب متى حصل حصل الايمان بالملائكة واليوم الآخر وأما  
 الكفر فربما يزعم الانسان انه يؤمن بالله والرسول والكتب ويكره الملائكة واليوم الآخر ويقول ما ورد  
 فيه وان في مرتبة النزول عن الخالق الى الخلق كان الكتاب مقدما على الرسول وفي مرتبة الخروج  
 من الخلق الى الخلق يكون الرسول مقدما على الكتاب قبل وهذا ليس بشيء لان ما ذكره في الكفر  
 مناقض لما ذكره في الايمان ففي الكفر أثبت الايمان بالله والرسول والكتب مع انكار الملائكة والقيامة  
 وذلك ينافي قوله انه متى حصل الايمان بها الخ والسؤال في الترتيب باق لانه لم اعتبر الصعود في أحد  
 الجانبين فالخلق في الجواب أن كل ما اعتبر في الكفر بحسب النبي اعتبر في الايمان بحسب الاثبات  
 والايمان بالرسول والكتب يستلزم الايمان بالملائكة والقيامة بخلاف الكفر وليس النظر في الترتيب الا  
 الى التفنن في الاساليب وفيه بحث لان ما ذكره راجع الى ما قاله الامام عند التحقيق (قوله بحيث  
 لا يكاد يعود الى طريقه) كما هو شأن الضال البعيد المسافة عن مقصده ولم يقل بحيث لا يعود لان من  
 الكفرة من يسلم كثيرا ومنهم من غفل عنه فقال ما قال وليس بعد الحق الا الضلال (قوله يعني  
 اليهود آمنوا بموسى الخ) قدم في الكشف التفسير الثاني ووجه ثم قال وقيل هم اليهود آمنوا بالتوراة  
 وبموسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بالانجيل ويعيسى صلى الله عليه وسلم ثم ازدادوا وكفروا بكفرهم  
 بمحمد صلى الله عليه وسلم فقبل ان المصنف استدرك عليه بما ذكره فانه لا يظهر فيما ذكره تكرار الايمان  
 والكفر ثم أورد عليه ان الذين ازدادوا وكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم ليسوا بمؤمنين بموسى صلى الله عليه  
 وسلم ثم كفروا بعبادة العجل ثم مؤمنين بالعود ثم كافرين بيسى صلى الله عليه وسلم من لا يلزم  
 اما مؤمنون بموسى صلى الله عليه وسلم وغيره أو كفار ككفرهم بيسى صلى الله عليه وسلم والانجيل  
 فالصحيح هو التوجيه الثاني وكان عليه أن يقدمه كما في الكشاف (قلت) أما ترجيح الثاني فلا  
 كلام فيه وأما عدم صحة الاول فغير مسلم لانه ان أريد بالذين قوم بايمانهم تعين الثاني وان أريد جنس  
 ونوع باعتبار عدم ما صدر من بعضهم كآفة صدر من كلهم صح الاول والمقصود استبعاد ايمانهم لما استقر  
 منهم ومن أسلافهم فافهم (قوله اذ يستبعد الخ) يعني المراد في النظم أن من هذا حاله لا يرجع عن  
 الكفر ويثبت على الايمان فلذلك لا يغفر له لأن الله لا يغفر له على كل حال وقوله ضريت معقل من  
 باب علم يعني اعتياده ولهجت به وهو يتعدى بالبلاء وقد يتعدى بعلى باعتبار أنه غير من عليه وأصله في تعويد  
 الكلاب على الصيد (قوله وخبر كن في أمثال ذلك محذوف الخ) المراد بأمثاله ما يسميه النحاة لام  
 الجحود وهي الداخلة لفظا على فعل مسبوق بكان الناقصة منفية بلم ولتأكيده النفي وهي زائدة  
 عند الكوفيين وعند البصريين أنها غير زائدة متعلقة بخبر محذوف تقديره مریدا أو قاصدا ونفي  
 ارادة الفعل أبغ من نفسه وهي اللام الواقعة بعد كون منفي ماض معنى لفظا وبعدها أن  
 مضرة وجوبا وهو ظاهر كلام المصنف وزعم ابن خروف أنه لا يلزم كونه كونا كقوله ما يريد الله ليجعل  
 وخالفه النحاة وقل انها تقع في الإيجاب والذي ذهب اليه ابن مالك الاول قال في الالفية  
 وبعد نفي كن حتما ضمير أن أي (قوله يدل على أن الآية في المنافقين الخ) يريد بالآية قوله ان الذين  
 آمنوا ثم كفروا فيكون هذا تفسيرا آخر وتكرار الايمان ظاهرا والكفر باطنا وكون بشر

(فقد ضل ضللا بعيدا) عن التصديق  
 لا يكاد يعود الى طريقه (ان الذين آمنوا)  
 يعني اليهود آمنوا بموسى عليه الصلاة  
 والسلام (ثم آمنوا) بعد عوده اليهم (ثم  
 الجعل) يعني عليه الصلاة والسلام (ثم  
 كفروا) يعني عليه الصلاة والسلام (ثم  
 ازدادوا كفرا) بمحمد صلى الله عليه وسلم  
 قوماتهم منهم الارتداد ثم أصروا على  
 الكفر وازدادوا تماديا في النفي (لم يكن الله  
 ليغفر لهم ولا لله لهم سبيلا) اذ يستبعد منهم  
 أن يتوبوا عن الكفر وينتقلوا الى الايمان  
 فان قلوبهم ضربت بالكفر وبصارهم عمت  
 عن الحق لأنهم لو أخلصوا الايمان لم يقبل  
 منهم ولم يغفر لهم وخبر كان في أمثال ذلك  
 محذوف تعلق به اللام مثل لم يكن الله مریدا  
 ليغفر لهم (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما)  
 يدل على أن الآية في المنافقين وهم قد آمنوا  
 في الظاهر وكفروا في السرة بعد أخرى ثم  
 ازدادوا بالاصرار على النفاق وفساد الامر  
 على المؤمنين



ووضع بشر مكان انذرهم بهم (الذين يتخذون الكافرين (١٩٠) اولياء من دون المؤمنين) في محل النصب أو الرفع على الذم بمعنى أريد الذين أو هم

الذين (اي يتغنون عندهم العزة) أيتعززون  
بجواتهم (فان العزة لله جميعا) لا تعززالا  
من أعزاه الله وقد كتب العزة لاوليائه فقال  
وله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولا يؤتي به بعزة  
غيرهم بالاضافة اليهم (وقد نزل عليكم في  
الكتاب) يعني القرآن رقا أعاصم نزل وقرأ  
الباقيون نزل على النبأ له قول والقائم مقام  
فأعله (أن اذ اسمعتم آيات الله) وهي الخففة  
والمعنى أنه اذا سمعتم (يكفروا ويستزأ بها)  
حالان من الآيات حتى يسميها لتقيد النبي  
عن الجبالسة في قوله (فلا تفقدوا معهم حتى  
يجزوا في حديث غير) الذي هو جراء الشرط  
بما اذا كان من يجالسها حازنا معاندا غير مرجح  
ويؤيده الغاية وهذا تذكار لما نزل عليهم بمكة  
من قوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا  
فأعرض عنهم الآية والضمير في معهم للكفرة  
للمسؤول عليهم بقوله يكفروا ويستزأ بها  
(أنكم اذا صلتهم) في الاثم لأنكم قادرين على  
الاعراض عنهم والانكار عليهم أو الكفران  
وضميت بذلك أولان الذين بقاعدون انفاضين  
في القرآن من الاحبار كانوا منافقين ويدل  
عليه (ان الله جامع المنافقين والكافرين في  
جهنم جميعا) يعني القاعدين والمنافقين معهم  
واذا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ولذلك  
لم يذكر بعدها الفعل واقراد مثلهم لانه كالصدر  
أو للاستغناء بالاضافة الى الجمع وقرئ بالفتح  
على البناء لا ضافته الى معنى كقوله مثل ما  
أنكم تنطقون (الذين يترصدون بكم) ينتظرون  
وقوع أمر بكم وهو بدل من الذين يتخذون  
أو صفة للمنافقين والكافرين أو ذم مرفوع  
أو منصوب أو مبتدأ خبره (فان كان لكم فتح  
من الله قالوا ألم تكن معهم) مظاهرين لكم  
فاسم هو النافعا غنم (وان كان للكافرين  
نصيب) من الحرب فانه اسجبال (قالوا ألم  
تسحقوا عليكم) أي قالوا للكفرة ألم تغلبكم  
وتنكمن من قتلكم فأبقينا عليكم والاستحواذ  
الاعتداء وكان القياس أن يقال استحواذ  
يستعبد استحواذا فأتى على الاصل (وننعمكم

استعارة تمكينية هو المشهور وفيه احتمالات أخر مرتقبة بها وقوله مكان انذرهم  
المنحشري مكان أخبر لان التمكينية تكون في استعارة الضد للضد والاخبار ليس ضده لانه أعم ولأن  
أن تقول انه مجاز مرسل فهو وجه آخر في التهكم (قوله على الذم الخ) متعلق بهم ما بدليل ما بعده  
ولم يجعله منصوبا على اتباع المنافقين لوجود القاسم فلا يرتكب بغير ضرورة وجوزها المعرب فيجتمل  
أنه سكت عنه لظهوره وقوله لا تعززالا الخ يعني ليس المراد أن العزة ثابتة لله بل أنه مختص به  
يعطيه من يشاء لانه المناسب لما قبله ويعلم منه ثبوتها بالطريق الأولى ولا يؤيده معنى لا يعطى به  
بها وان ظن في الدنيا أن لهم عزة فهو ودفع لما يؤولهم وقرأ أعاصم نزل بمعنى معلوما والاستغناء لانكار  
أو التعجب وجوز كون عليكم نائب الفاعل وأن تفسيرية وهو خلاف الظاهر (قوله والمعنى أنه الخ)  
أي اسمها ضمير شأن مقدر لأنكم كما قيل لان أن الخففة لاتعمل في غير ضمير الشأن الا ضرورة عند أبي  
حيان وعند ابن عصفور وابن مالك جائز وهو الصحيح والجملة الشرطية خبر وهي تقع خبرا في كلام العرب  
(قوله لتقيد النبي الخ) لان الشرط مقيد للجواب وهو مذاقيد له وقيد القيد وقيد المعنى لا تفقدوا  
معهم وقت كفروهم واستزأ بهم بالآيات وضمير غيره راجع لحديثهم بالكفر والاستزأ وقيل  
للكفر والاستزأ لانهم ما في حكم شيء واحد (قوله هازنا معاندا غير مرجح) أي غير مرجح أو اسلامه  
وعنده يعلم من كفره بالآيات المجزة عند سماعها واستزأ بها ومن هذا حاله لا يرحى فلا حجة فلا  
يقال انه لا دلالة في الآية عليه وقوله ويؤيده الغاية أي تؤيد كونه قيد للنهي لان مفهومها يقتضي  
أنهم لم ينهوا عن مجالسهم اذا خاضوا في غيره (قوله أو الكفر الخ) لان الرضا بالكفر كفر وفي  
الكشف قال مشايخ ما وراء النهر الرضا بالكفر مع استقباحه ايس بكفر وانما يكون كفرا مع استحسانه  
قال تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا قصدا الزيادة عن ذمهم  
وعلى تقدير كونهم منافقين فهم كفرة مثلهم في الحقيقة فلا يحتاج الى تأويل ويؤيده قوله بعده ان الله  
جامع المنافقين الخ وسيأتي تفصيله في سورة يونس ولذا لم يعطف لانه مبين لما قبله (قوله واذا ملغاة  
الخ) لان شرط علمها النصب في الفعل أن تكون في صدر الكلام فلذا لم يجز بعدها فعل ومثل خبر عن  
ضمير الجمع مع افراد لانه في الاصل مصدر فندى في فيه الواحد المذكور وغيره ولما لم يتعين عند المصنف  
مصدره قال كالصدر أي في الوقوع على القليل والكثير ولانه مضاف للجمع فيعم وقد يطابق ما قبله  
كقوله تعالى ثم لا يكونوا أمثالكم والجمهور على رفعه وقرئ بالنصب فقيل انه منصوب على الظرفية  
لان معنى قولك زيد مثل عمرو انه في حال مثله وقيل انه اذا أضيف الى معنى اكتسب البناء ولا يختص  
بما المصدرية الزمانية كما توهم بل يكون فيها نحو مثل ما أنكم تنطقون وفي غيرها كقول الفرزدق  
اذهب قريش واذا ما مثلهم بشر \* ولما شرط ابن مالك رحمه الله في التسهيل في اكتساب المضاف  
البناء أن لا يقبل التنسية والجمع كدون وغيره بين قال ان مثل لا يصح فيه ذلك وأعرب حالان الضمير  
المستتر في حق في قوله انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ومن التحوين من خالفه في هذا الشرط (قوله  
ينتظرون الخ) التربص معناه الانتظار لشيء وظاهره أن مفعوله مقدر والجاء والمجرور متعلق به وكلام  
الراغب يقتضي أنه يمدى بالباء لانه من انتظر بالسلعة غلا السعر ورخصه وجعله مبتدأ خبره الجملة  
الشرطية لا يتلوه من تكلف ولذا أخر المصنف رحمه الله تعالى ومظاهر من من المظاهرة وهي المعاونة  
واسمها بمعنى اجمعوا الناسهما وعطاء والحرب سجال مثل معنى يغلب ويغلب صاحبها تارة وتارة  
عليه وأصله في السقي من البئر يجعل لكل طالب الماء نوبة في ادلاؤله (قوله والاستحواذ الاستيلاء  
الخ) كان القياس فيه استحواذا استحواذا بالقلب لكنه صحت فيه الواو وكثر ذلك فيه وفي نظائره حتى أطلق  
بالقيس وعد فصحا وقال أبو زيد انه قياسي فعلى كل حال لا يرد على فصاحة القرآن كما حقق في المعاني  
(قوله وانما سمى ظفر المسلمين فتحا الخ) في الكشف لان ظفر المسلمين أمر عظيم فتفتح لهم أبواب السماء

من المؤمنين) بأن خذلناهم بتخييل ما صنعت به قلوبهم وتوالتنا في مظاهرتهم فأشر كونا فيما أصبتم وانما سمى ظفر المسلمين فتحا وظفر  
الكافرين نصيبا لخدمة حظهم

حتى ينزل على أوليائه وأما ظفر الكافرين فما هو الا حظ دني وقوله تفتح لهم أبواب السماء تفسير  
 لقوله من الله بأمر يخصه والافضل فتح من الله ومنه يعلم حال ما قبل من انه تمثيل وتخييل اعظم قدرة  
 والا فاطفر ليس مما ينزل من السماء ويحتاج الى فتح أبوابها واشعار النصيب هنا بالخصبة لانه لم يجعله  
 فتحاً ونصرة تامة بل قسمها بها كما كان كذلك وقوله سريع الزوال أى في نفسه لا باعتبار انه دينوى  
 فانه لا يخصه أو المراد ذلك فان أمرهم في النصر انما هو في هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة  
 كما ذكر بعده وقوله حيثما أى في الآخرة وحين الحسب ويكون التعبير بالمستقبل على حقيقة  
 وعلى الثاني فهو للتحقق ولو اتقى على اطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة لكان أولى وتسمية الحجة ميلا  
 لانها موصولة للغلبة (قوله واحجبه أصحابها على فساد شراء الكافر المسلم الخ) يعنى أن الشافعية  
 استدلو بالآلية على أنه لا يصح العقد فيه لانه لو صح لكان له عليه يد وسبيل تلكه ونحن نقول يصح  
 ولكن يمنع من استخداه وبؤمر بان لا يذبحه ويبيعه قال الجصاص في الاحكام يحجج بظاهره في وقوع الفرقه  
 بين الزوجين برذة الزوج لان عقد النكاح يثبت للزوج سبيل في امساكه اى يثبت وتاويلهما من  
 الخروج وعليهما طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شامل للآثار وكذا الكافر  
 اذا أسلمت امراته واحجبه أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في ابطال شراء الذي للعبد المسلم لانه  
 بالملك يستحق السبيل عليه وليس كما قالوا لان الشراء ليس هو الملك والمالكية مقبوه وهو السبيل فلا يستحق  
 بصحة الشراء السبيل عليه لانه ممنوع من استخداه والتصرف فيه الا بالبيع والاخراج عن ملكه فلم  
 يحصل له سبيل عليه (قوله وهو ضعيف لانه لا ينفى أن يكون الخ) أى لا ينفى ان يكون السبيل اذا عاد  
 الى الايمان قبل مضى العدة وفيه أنه حين الكفر لا سبيل له ونفى السبيل بوقوع الفرقه وبعد وقوع  
 لفرقة لا بد لحدوث الوصلة من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون الارتداد كالطلاق الرجعي  
 والعود كالرجعة فلا ضعف فيه على أنه اذا كان السبيل في الآخرة أو بمعنى الحجة لا تمتك فيه لأصحابنا  
 ولا للشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبق الكلام فعل معلوم من السابق بالباء الموحدة  
 وجوز فيه أن يكون مجعولا من السياق بالياء المتناة التحتية والكل الفتور والتناقل ويجوز في جمعه  
 الضم والفتح وقرئ كسلى بالافراد (قوله والمرآة مفاعلة الخ) يعنى أن المرآة مفاعلة من الرؤية  
 اما معنى التلفع لان فاعل بمعنى فعل وادى في كلامهم كنعمة وناعم وقد قرئ براون وهو يدل عليه  
 أو أنهم لم يعلم في مشاهد الناس يرون الناس والناس يرونهم وهم يقصدون ان ترى أعمالهم والناس  
 يستحسنوها فالفاعة في الرؤية متحدة وانما الاختلاف في متعلق الارادة فلا يرد أن المفاعلة لا بد في  
 حقيقة من اتحاد الفعل ومتعلقه (قوله اذا المرآة لا يفعل الا بحضرة من يرآه الخ) بين وجهه بيناء  
 على أن الذكر معناه المتبادر منه وأخرى كونه بمعنى الصلاة اشارة الى أن الاول الاوى والآخرى  
 عكس لان الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقلة العدم كما في الكشف لانه بأباه الاستثناء كما  
 في الدوام واليه أشار التحرير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا يذكرون الله الا ذكر الملة بالعدم لانه  
 لا ينفعهم ولا ينجي ما فيه فان القلة بمعنى العدم مجاز وجعل العدم بمعنى ما لا تنفع فيه مجازاً خروجه ما فيه  
 من التكليف ليس في الكلام ما يدل عليه وقوله وقيل الذكركر فيها أى المراد بالذكر الواقع  
 في الصلاة (قوله حال من وادى براون كقوله ولا يذكرون) أى هي حال كما أنها جلة حالية أيضاً  
 وقيل عليه انه ضعيف لان المضارع المنفى بلا كل ثبت في أنه لا يقتصر بالواو وفى فصيح الكلام فهو  
 عاطفة لاحالية وفيه نظر وقوله أو وادى كرون بالجر عطف على وادى براون ونصبه على الذم بفعل مقدر  
 على أنه كل ثبت للشافعية اذا قطع (قوله والمعنى مرددين الخ) من الذنب وأصلها كما قال الراغب  
 صوت الحركة للشيء المعلق ثم استعير لكل اضطراب وحركة أو تردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله  
 محذوف كما ذكره أو فاعل بمعنى تفعّل لازم وعلى الاهمال معناه ما ذكرنا وهو مأخوذ من النية

فانه مقصور على أمر دينوى سريع الزوال  
 (قوله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلاً) حيثما أى في  
 الدنيا والمراد بالسبيل الحجة واحجبه أصحابنا  
 على فساد شراء الكافر المسلم والخلفية على  
 حصول اليقونة بنفس الارتداد وهو  
 ضعيف لانه لا ينفى أن يكون اذا عاد الى  
 الايمان قبل مضى العدة (ان المناقبة  
 يخادعون الله وهو خادعهم) سبق الكلام  
 فيه أول سورة البقرة (واذا قاموا الى الصلاة  
 قاموا كسالى) متناقضين كالذكر على الفعل  
 وقرئ كسالى بالفتح وهما جاعا كسلان (براون  
 الناس) ليخالوهم مؤمنين والمرآة مفاعلة  
 بمعنى التقبيل كتم وناعم وللمقابلة فان  
 المرآة يرى من يرآه وهو يرآه استحسانه  
 (ولا يذكرون الله الا قليلاً) اذا المرآة  
 لا يفعل الا بحضرة من يرآه وهو أقل أحواله  
 أولان ذكرهم باللسان قبل بالاضافة الى  
 الذكر بالقلب وقيل المراد بالذكر الصلاة  
 وقيل الذكر فيها فانهم لا يذكرون فيها غير  
 التكبير والتسليم (مذبذبين بين ذلك) حال من  
 وادى براون كقوله ولا يذكرون أى براونهم  
 غير ذاك من مذبذبين أو وادى كرون أو  
 منصوب على الذم والمعنى في مرددين بين  
 الايمان والكفر من الذنب وهى جعل الشئ  
 مضطرباً وأصله الذنب بمعنى الطرد وقرئ  
 بكسر الذال بمعنى يذبذبون قلوبهم أو دينهم  
 أو يذبذبون قلوبهم ماضى بمعنى فصل

وقرى بالادال الفير المجمة بمعنى أخذوا تارة في  
في دبة وتارة في دبة وهي الطريقة (لا الى  
هؤلاء ولا الى هؤلاء) لانسوين الى المؤمنين  
ولا الى الكافرين ولا صائرين الى أحد  
الفريقين بالكفاية (ومن يضل الله فلن تجده  
سيلا) الى الحق والصواب وتظهر قوله تعالى  
ومن لم يجعل الله له نورا غاله من نور (يا أيها  
الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من  
دون المؤمنين) فانه صانع المنافقين وديدهم  
فلا تتشبهوا بهم (أتريدون أن نجعلوا الله  
عليكم سلطانا مبينا) حجة بينة فان موالاتهم  
دليل على النفاق أو سلطانا يسلط عليكم  
عقابه (ان المنافقين في الدرك الاسفل من  
النار) وهو الطبقة التي في قعر جهنم وانما  
كان كذلك لانهم أخذوا الكفرة اذ ضلوا  
الى الكفر استمروا بالاسلام وخذاعا للمسلمين  
وأما قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث من  
كن فيه فهو منافق وان صام وصلى وزعم  
أنه مسلم من اذا حدث كذب واذا وعد  
أخلف واذا اتفقن خان وشخوه في باب التشديد  
والغلظ وانما سميت طبقاتها السبع دركات  
لانها متدركة متتابعة بعضها فوق بعض  
وقرأ الكوفيون بسكون الراء وهي لغة  
كاسطروالسطر والتحرريك أوجه لانه يجمع  
على ادراك (وان تجد لهم نصيرا) يخرجهم منه  
(الا الذين تابوا) عن النفاق (وأصلحوا) ما  
أفسدوا ومن اسرارهم وأحوالهم في حال  
النفاق (واعصوا بأمر الله) وثقوبه وتمسكوا  
بدينه (وأخلصوا دينهم لله) لا يريدون  
بطاعتهم الا وجهه سبحانه تعالى (فأولئك  
مع المؤمنين) ومن عدا دهم في الدارين (وسوف  
يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما) فيسأهمونهم  
فيه (ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم)  
أيتشقي به غبطة أو يدفع به ضرا أو يستجلب به  
نفع وهو الغنى المتعالى عن النفع والضروا  
يعاقب المصير بكفره لان اصراره عليه كسوء  
مراج يؤدى الى مرض فاذا أزاله بالايان  
والشكر ونفى نفسه عنه تحلص من بيمته

بالضم وتشديد الباء بمعنى الطريق يقال هو على دبتى أى طريقتي وسمي قال الشاعر

طها هذربان قل تغعض عنه \* على دبة مثل الخنيز المرعبل

وفي الحديث اتبعوا دية قريش والمعنى أنهم يأخذون تارة طريقا وتارة أخرى لتخبرهم وفي هذه الصيغة  
وأما هنا فمخصوص ككذب كلام في التصريف ليس هذا محله وذلك اشارة الى الايمان والكفر المدلول  
عليه بذكر الكافرين والمؤمنين كما أشار اليه المصنف ولذا أضيف بين اليه ويصح أن يكون اشارة الى  
المؤمنين والكافرين فيكون ما بعده تفسيره على حد قوله

الامحى الذي يظن بك الظن كان قد رأى وأن سمعا

(قوله لا تنسوا بين المؤمنين الى المؤمنين الخ) يشير الى أنه حال من المستتر في مذهبين وأن هؤلاء  
الاول اشارة الى المؤمنين والثاني الى الكافرين وان الى متعلقة بما يتعدى بها كنسوين أو واصلين  
أو صائرين لانه أيضا يتعدى بها يقال صار الى كذا كما مر (قوله وتظهر الخ) أى أن المراد  
بالضلال عدم الهداية والسبيل الوصول الى الحق كما أن المراد في الآية من لم يهد الله فلا هداية له  
وديدهم بمعنى عاداتهم وديارهم وان ارتباطه بما قبله قليل ويجوز أن يريد بالذين آمنوا المنافقين  
وفسر السلطان بالجهة التي هي احدى معنييه وبمعناه المعروف ولذا جازئ ذكره وتأنيبه (قوله وهو  
الطبقة التي في قعر جهنم الخ) ضمير هو راجع للدرك الاسفل للدرك وحده لانه شامل لما فوقه والدرك  
كل درج الا أنه يقال باعتبار الهبوط والدرج باعتبار الصعود ولذا قيل لو قال في تفسيره بعضها تحت  
بعض لكان أنسب (قوله ثلاث من كن فيه فهو منافق الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة  
رضي الله عنه وثلاث مبتدأ ومن كن فيه صفة ومن اذا الخ خبره بتقدير مضاف أى خصال من  
والاحسن أن تجعل ثلاث خبرا مقدا وهذا مبتدأ مؤخر أو مبتدأ محذوف الخبر وخصال من اذا  
مفسره كذا قيل وعندى أن المعنى ليس على ما ذكر وليس اعرا به كذلك بل ثلاث مبتدأ ومن كن فيه بدل  
اشتمال منه وقوله فهو منافق خبر لان الخبر يكون عن البدل لانه المقصود بالنسبة تقول زيد عينه حسنة  
على الصحيح الفصح كما حق في العربية والمعنى من كان فيه هذه الخصال الثلاثة فهو منافق وقوله من  
اذا الخ خبر مبتدأ محذوف والجمله مفسره لما قبلها كانه قيل من هو فقال هو الذى اذا الخ وهذا الحديث  
روى من طرق وعلى وجوه ففى الصحيحين أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة  
منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا أو عن خان واذا حدث كذب واذا وعد غدر واذا  
خاصم فجر وقال المحدثون فيه انه مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم لا اطلاعه بنور الوحي على بواطن  
المتقين بهذه الخصال فأعلم أصحابه باماراتهم اجتروا عنهم ولم يعينهم حسدا وعن القننة وارتدادهم  
ولحقهم بالمخاريب وقيل ليس بمخصوص ولا كنهه مؤول عن استعمل ذلك أو المراد أن من اتصف بهذه  
فهو شبه بالمنافقين الخالص وأطلق ذلك عليه تغليظا وتوبيخا له وهذا فى حق من اعتاد ذلك لامن يدر منه  
أو هو منافق فى أمور الدين عرفا والمنافق فى العرف يطلق على كل من أبطن خلاف ما يظهر بحمايته ضربه  
وان لم يكن ايمانا وكفرا وليس المراد الحصر بل هذا صدر منه صلى الله عليه وسلم باقتضاء المقام ولذا ورد  
فى بعض ثلاث وفى بعض أربع (قوله والتحرريك أوجه الخ) يعنى أن الفتح أكثر وأفصح لانه  
ورد جمعه على أفعال وأفعال فى فعل المحرك ككثير مقيس ووروده فى السا كن نادركم خ وأقراخ وزند  
وأزناد وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جازئ لانه خلاف الظاهر فلا يندفع به الترجيح  
وقوله يخرجهم منه أى من الدرك فسر به لان نصرة من دخلها يكون بذلك وقوله لا يريدون بطاعتهم  
الاوجه أى لاراء الناس ودفع الضرر كما فى النفاق وفسر المعنى به ذمهم من جملتهم فى الدنيا والآخرة  
وقوله فيسأهمونهم فيه أى بقاسمهم ولو لا تفسيره بهذا لم يكن له فى ذكر أحوال من تاب عن  
النفاق معنى ظاهرا (قوله أيتشقى به غبطة أو يدفع به ضرا) التشقى ازالة ملأى النفس من ألم الغيظ  
وغبطة أي وقوله بكفره متعلق بعاقب لابل المصير لانه يتعدى بعلى (قوله لان اصراره الخ) هذا

تخيل بان الاصرار كرض مهلك فان عاجله المريض وامثل امر الطيب فاحتجى عن النفاق والاثام  
ونفى نفسه بشبهة الايمان والشكر في الدنيا يرى والاهلاك هلاك لا يحصى عنه بالخلو في النار  
ولبعض الناس هنا كلام يتعجب منه (قوله وانما قدم الشكر لان الناظر الخ) يعني كان الظاهر  
تأخير الشكر لانه لا يعتد به الا بعد الايمان والواو وان لم تفقد الترتيب لكن تقديم ما ليس مقدما  
لا يليق بالكلام الفصح فضلا عن المجز ولا تراهم يذكرون لما يجالسه وجهها ونكتة وهي هنا ما ذكره  
المصنف رحمه الله كغيره وتوضيحه ان العارف بالله ابا سميع الانصاري قال الشكر في الاصل  
اسم لمعرفة النعمة لانها السبيل الى معرفة المنعم وله ثلاث درجات لانه اذا نظر الى النعمة كالخلق والرزق  
ينبعث منه شوق الى معرفة المنعم وهذه الحركة تسمى بالبقطة والشكر القلبي والشكر المبهم لان منعمه  
لم يتضح له تعيينه وانما عرف منعمه اتمافهم ومبهم عليه فاذا تنقظ لهذا وفق النعمة ارفع منها وهي المعرفة  
بان المنعم عليه هو الصمد الواسع الرحمة المتيب المعاقب فتشرك جوارحه لتعظيمه ويضيف الى شكر  
الجنان شكر الاركان ثم ينادي على ذلك الجليل بالاسان فالمدكور في الآية هو الشكر المبهم وهو  
مقدم على الايمان (قوله مثيبا يقبل السير الخ) قال الامام الشافعي في وصفه تعالى يعني كونه مثيبا  
على الشكر وقوله عليه اي هو عالم بجميع الجزئيات والكلبات فلا يعزب عن علمه شئ فيوصل الثواب  
كاملا الى الشاكر (قوله لا يحب الله الجهر بالسوء) قال الطيبي لما فرغ من ايراد بيان ربحته وتقرير  
اظهار رافته جاء بقوله لا يحب الله الجهر بالسوء تنبيه لذلك وتعليل الاعداد للخلق باخلاق الله (قلت)  
الظاهر انه لما ذكر الشكر على وجه علم منه رضاه ومحبة اظهاره فتمه بذكر ضده فكانه قال انه يحب  
الشكر واعلانه ويكره السوء واظهاره وما ذكره لا يحصل له ولا تنبه المناسبة وفيه احتساب البديع (قوله  
الاجهر من ظلم بالدعاء الخ) اختلف في هذا الاستثناء على وجوه منها ما ذكرهنا انه متصل بتقدير  
مضاف مستثنى من الجهر ومما لا حاجة اليه ما قبل انه تعالى لا يحب الدعاء الخفي ابيضاع على غير الظالم  
فتخصيص الجهر لا داعي له لاسبب النزول المذكور لان الدعاء الخفي على غير ظالم لا يصدر من عاقل  
اذ الدعاء اتما للتشهي اولرجاء القبول وكلاهما غير متصور فيه وانما ذكرنا هذا التقيس عليه اخوانه مما  
تركاه وقوله ضاف يعني نزل عليهم ضيفا ومصدره الضيافة واما ما يفعله رب المنزل فهو الاضافة مصدر  
أضاف ولذا قبل ان استعمل الضافة بمعنى الاضافة غلط وقوله روي الخ هذا حديث أخرجه عبد  
الرزاق وابن جرير عن مجاهد مرسل (قوله وقرئ من ظلم على البناء للفاعل الخ) على هذه القراءة  
الاستثناء منقطع والمعنى لكن الظالم يحبه وقدرة المصنف رحمه الله بفعل ما لا يحبه الله وهو بيان  
لحاصل المعنى ومراعاة ان الظالم يحبه ففعله وله تقديرات أخرى وهو منصوب وترك ما ذكره الزمخشري  
من أنه منقطع مرفوع بالابدال من فاعل يحب حيث قال ويجوز ان يكون من ظلم مرفوعا كأنه قيل  
لا يحب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الاعمر ومعنى ما جاءني الاعمر وومنه لا يعلم  
من في السموات والارض الغيب الا الله لان منهم من رده ومنهم من قال لا يظهر له معنى قيل انه غير صحيح  
لان المنقطع قسمان قسم يتوجه اليه العامل نحو ما فيها أحد الاحار وفيه لغتان النصب والبدل  
وقسم لا يتوجه اليه العامل والآية من هذا القسم اذ لا يصح أن يكون غير الظالم بدلا من الله لان  
البدل في هذا الباب بدل بعض حقيقة أو مجازا ولا يصح واحد منهم ما هنا وكذا ما ذكره من المثال  
والآية ولا تعلم هذه اللغة ولم يذكره غير سيبويه رحمه الله فانه أنشد أبا تاتي الاستثناء المنقطع منها

عشبة لا تنقي الرياح مكانها \* ولا النبل الا المشرق في المصمم

ثم قال وهذا بقوى ما أتاني زيد الاعمر وما أعانته اخوانكم الاخوانه لانهم ما عارف البيت الاسماء  
الآخرة بها ولا منها انتهى بحروفه قال أبو حيان وليس البيت كالمثال لانه قد يتخيل فيه عموم على معنى  
السلاح وأما زيد فلا يتوهم فيه عموم ولا يمكن تصحيحه الاعلى أن أصله ما أتاني زيد ولا غير مضاف

وانما قدم الشكر لان الناظر يدرك النعمة  
أولا فيشكر شكرها مبهما ثم يعين النظر  
فيعرف المنعم فيؤمن به (وكان الله  
شاكرا) مثيبا يقبل السير ويعطى الجزيل  
(علما) بحق شكرهم وايمانكم (لا يحب الله  
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم)  
الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والتظلم منه  
روى أن رجلا ضاف قوما فلم يطعموه  
فاشتكاهم فعوب عليه قزلت وقرئ من  
ظلم على البناء للفاعل فيكون الاستثناء  
منقطعا أي ولكن الظالم يفعل ما لا يحبه الله

المعطوف لدلالة الاستثناء عليه وكذلك الآية الأخرى ورد بأنه لو كان التقدير ماذ كره في المثال  
 لكان الاستثناء متصلاً وأن المراد جعل المبدل منه بمنزلة غير المذكور حتى كان الاستثناء  
 مفرغاً والنفي عام إلا أنه صرح بنفي بعض أفراد العام لزيادة اهتمام بالنفي عنه أو بكونه مظنة توهم الإثبات  
 فيقولون ما جاء في زيد الأمر والمعنى ما جاء في الأمر فكذلك ههنا المعنى لا يجب الجهر بالسوء إلا الظالم  
 وذکر زيادة تحقيق نفي هذه القضية عنه فان قيل ما بعد الاحتذاء لا يكون فاعلاً وهو ظاهر فتعين البديل  
 وهو غلط قلنا بل انما يكون غلطاً لو لم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاء في أحد الأمر  
 فان قيل فيكون لفظ الله مجازاً عن أحد ولا سبيل اليه قلنا لا يجب الله مؤول بل يجب أحد وواقع موقعه  
 من غير تجوز في لفظ الله ولهذا الميجز الابدال فيما اذا تعذر التأويل مثل لا عاصم اليوم إلا المرحوم ويتعين  
 الانقطاع كذا قيل وفيه أن المستثنى منه اذا كان عاماً فاما بتقدير لفظ ماذ كره أبو حيان وأما بالحقوز  
 في لفظ العلم وكلاهما مترادفان ولا طريق آخر للعموم ماذ كره المحجب لابد من بيان طريقه اللهم إلا أن يقال  
 ان الاستثناء من العلم يشترط فيه أن يكون صاحبه أحق بالحكم بحيث اذا نفي عنه يعلم نفيه عن غيره  
 بالطريق الأولى من غير تقدير ولا تجوز فيقال ههنا مثلاً اذا لم يجب الله الجهر به وهو الغنى عن جميع  
 الأشياء فغيره لا يجب بطريق من الطرق فقامت له أو يقال بقدر في الكلام ماذ كره كنهه عدم قطعاً  
 بحسب المتبادر والنظر إلى الظاهر وأما أنه ليس بلغة فكيف ينقل سببه به سنداً ولا مانع من جعله على  
 قراءة المعلوم متعلقاً بالسوء أي الأسوء من ظلم فيجب الجهر به ويقبله وفي الأعراب له تفصيل فأنظره  
 (قوله سمع الكلام المظالم) الظاهر تعميم السمع والعلم لـ كنهه فسر به ماذ كره لأنه تذييل لما قبله  
 فيقتضي تخصيصه به وقوله وهو المقصود انما كان مقصود الان ما قبله في ذكر السوء والجهر به فقتضى  
 السياق لا يجب الله الجهر بالسوء إلا من ظلم فان عفا المظالم عنه ولم يدع على ظالمه فان الله عفو قد رلكنه  
 ذكر قبله ابداء الخير واخفاءه فوطئة للعفو عن السوء لأنه يعلم من مدح حال الخير السر والعلانية أن السوء  
 ليس كذلك جهر أو اخفاء فينبغي العفو عنه وتركه قال الضرير بعد الاعلام بأنه لا يجب الجهر بالسوء إلا  
 جهر المظالم حث على العفو بقوله أو تعفو عن سوء بعد ما جهر بالسوء وأذن فيه وجعله محبوباً  
 حيث استثناء من لا يجب وانما حث عليه لأجل الحث على الاحب الافضل وذکر ابداء الخير واخفاءه  
 بقوله ان تبدوا خيراً أو تحفه تشبيهاً أي فوطئة وتعميداً للعفو من شرب بشين مجة وباء بن موحدين  
 في قصيدته اذا قدم على الغرض من المدح الغزل ووصف الحسن والجمال وانما عطفه بأومع دخوله  
 في الخير بقسمه للاعتداده والتبسيه على منزلته وكونه من الخير يمكن من ترفع وكان المراد بكون  
 الجهر محبواً بأنه غير مكره فيتناول المباح والاقتزال المندوب لا يكون أحب وأفضل وليس المراد أنه  
 حينئذ هو المقصود وأنه من قبيل وملائكته وجبريل لأن منه له يعطف بالاولا بالاولا وجعل المصنف  
 رحمه الله الخير على الطاعة والبر بما هو عبادة وقربة فعلية لتغيير العفو فالمراد بالتوطئة أنه ذكر ما هو  
 مناسب له وقدم عليه وانما المقصود بالساق العفو (قوله ولذلك رتب عليه الخ) أي لو لم يكن الغرض  
 هو العفو فقط وكان ابداء الخير واخفاءه أو بضام مقصود بالشرط لم يحسن الاقتصار في الجزاء على كون الله  
 عفواً قدراً (قوله فأنتم أولى بذلك) لأن القادر اذا عفا فغير القادر أولى اذ قد يضطر إلى العفو  
 والاقتدار بسنة الله أولى بكم فلا يقال انه تعالى لا يتضرر بالعصيان ونحن نتأذى بالظلم فكيف يكون  
 عفو المتأذى أولى وقوله بعد ما رخص إشارة إلى أن الانتقام رخصة غير محبوبة والا فلا يكون العفو  
 أحب لأن ترك المندوب لا يكون أحب اذا استثناء الجهر فأدبه أنه غير مكره لأنه محبوب كما مر فتأمل  
 (قوله بأن يؤمنوا بالله ويكفروا برسله) يعني أن التفرق في اعانة الحقيقة لا حدهما دون الآخر لا يصح  
 مع أن حقيقة أحدهما تستلزم حقيقة الآخر فالذين يكفرون بالله ورسله هم الذين خلاص كفرهم الاصراف  
 بالجميع والذين يفرقون بينه وبين رسله هم الذين آمنوا بالله وكفروا برسله لا عكسه وان قيل انه

(وكان الله سمياً) لكلام المظالم (عليها)  
 بالظالم (ان تبدوا خيراً) طاعة وبراً (أو تحفه)  
 أو تعفو عن سوءكم (أو تعفو عن سوءكم)  
 المؤاخذه عليه وهو المقصود وذکر ابداء الخير  
 واخفاءه تشبيهاً ولذلك رتب عليه قوله  
 (فان الله كان عفواً قدراً) أي يكفر العفو  
 عن العصاة مع كمال قدرته على العفو  
 فأنتم أولى بذلك وهو حث على مكارم  
 بعد ما رخص له في الانتصار لجلاء على مكارم  
 الاخلاق (ان الذين يكفرون بالله ورسله  
 ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) بأن  
 يؤمنوا بالله ويكفروا برسله (ويقولون نؤمن  
 ببعض وكفروا ببعض) نؤمن ببعض الانبياء  
 ونكفر ببعضهم



يتصور في التصاري لايمانهم يعيسى صلى الله عليه وسلم وكفرهم بالله لجهلهم له شربكا ولذا فان الكفر بالله شامل للشرك والانسكار ولا يخفى بعده والذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض هم الذين آمنوا ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام وكفروا ببعضهم كالله ودفعه اقسام متقابلة كان الظاهر عطفها بأو ولذا قيل انها بمعنى أو أو الموصول مقدر بناء على جواز حذفه مع بقا صلتها (قوله طريقا رسطا بين الايمان والكفر الخ) الوسطة مستفادة من بين والايمان والكفر نفسا لذلك لانه يشار به لعدد كما زلذا اضيف اليه بين قبل وهذا راجع الى يريدون الاول وما بعده اذ الذين كفروا الاقل من كفرهم بالجميع جميع الاقسام ولو فسر بالاعم وجعل ما بعده مفسرا له صح وقوله كالكافر بالكل قال التحرير لما سبق من ان طريق الايمان هو المعجزة فالكفر بالبعض انكار لها وتكذيب وهو يستلزم الكفر بالجميع وقوله فاذ بعد الحق الاضلال اشارة الى أنه لا واسطة بينهما (قوله هم الكاملون في الكفر الخ) اعتبر الكمال ليكون الخبر مفيدا وليصح الحصر وقد يقال هو مستفاد من توسط الفصل وتعريف الجنس (قوله مصدره كدغيره) قد قدمنا الفرق بين المؤ كدغيره والمؤ كدلفسه وعمله محذوف على هذا ومدكور على ما بعده وقوله يقينا محققا دفع لما قبل عليه انه كيف يكون الكفر الباطل حقا بأن حقا ليس هو قابل الباطل بل المراد به مالا شك فيه وأنه مقطوع به وأشار بقوله محققا الى أنه بمعنى اسم المفعول ولذا وقع صفة (قوله أضدادهم ومقابلوهم الخ) يعني أن المؤمنين المذكورين مقابل وصف الذين كفروا بالله ورسوله باقسامهم وهو بيان للمعنى وإشارة الى ما فيه من الطباق وقيل انه بيان لانه هو الخبر المتقدم الظاهر أن الخبر قوله أو انك الخ وقوله وانما دخل بين الخ مرتفصيه في قوله لا تفرق بين أحدهم رسله (قوله الموعود) اشارة الى أن الاضافة للمهد وقوله وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد الخ أي الموعود الذي هو الايتاء لا الاخبار بأنه متأخر الى حين بناء على أن المضارع موضوع للاستقبال فدخل حرف الاستقبال عليه لا يـكون الا لتأ كيد اثباته كما أن لا يفعل لما كان انفي الاستقبال كان ان يفعل لتأ كيد ذلك وهذا معنى قول سيبويه ان يفعل نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا عبارة أنه انفي التاكيد وقوله لا محالة بيان للتأ كيد وتلويح الخطاب المراد به الالتفات من التكلم للغيبة والتلويح جعله لونا بعدلون للتطرية وهو كالتفنن أعتم من الالتفات وقوله بتضعيف حسناتهم اشارة الى تعلقه بقوله سوف نؤتيهم أجورهم وأنهم يزادون على ما وعد والسعة رحمة (قوله قالوا ان كنت صادقا الخ) لما كان أي بكتاب وهو القرآن ومنهم من يعلمه ومنهم من يسمع به فلا بد أن يكون ماسألوه نفسا محالفا لما بـكونه جله وهو منجبه أو يكونه بخط سماعي أو معانية نزوله أو ذكرهم بأعيانهم ففسره به بدلول عليه بقرينة الحال فلا يقال انه من أين أخذ هذا التقيد ولا قرينة عليه وأما كون تنزل دالا على التدرج كما تركيف يكون ماسألوه جله فليس مطلقا أو مطردا كما مر وقوله ان كنت صادقا رواه الطبري بعينه (قوله جواب شرط مقدر الخ) يعني أن الفاء في جواب شرط مقدر والجواب مؤول كما أشار اليه والتقدير ان استكبرت هذا وعرفت ما كانوا عليه تميز لك رسوخ عرقهم في الكفر فلا يرد عليه أن سؤال الاكبر فيما مضى لا يترب على استكباره صلى الله عليه وسلم وقيل انها سببية والتقدير لا تنال ولا تستكبر فانهم قد سألوهم موسى صلى الله عليه وسلم أكبر من ذلك وقرأ الحسن رحمه الله أكثر بالثلاثة (قوله وان كان من آياتهم الخ) الهدى بالسكون السيرة والطريقة واسناد مالا اصل الى الفرع من قبيل اسناد مالا للسبب للمسبب فقط ما قيل ان الاخذ بذهب الفاعل الحقيقي لم يعمد من ملاساته في كتب المعاني لكن صاحب الكشف اعتبره في هذا المقام أيضا وقد يجعل من اسناد فعل البعض الى الكل بناء على كمال الاتحاد فحقوقي هم قتلوا أما آخر فيكون المراد بضمير سألوهم جميع أهل الكتاب لمدور السؤال عن بعضهم واقترحوه بمعنى استدعوه واخترعوه (قوله أي أرنا نزه جهرة) لما كانت الجهرة صفة الرؤية كفاي كتب اللغة لا ارامة اقضى ذلك تقدير ما ذكره وأشار الى أنه صفة صدر رأى رؤية معنيين له

(ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) طريقا وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذ الحق لا يختلف فان الايمان بالله سبحانه وتعالى لا يتم الا بالايمان برسوله وتصديقهم فيما بلغوا عنه تفصيلا واجمالا فالكافر ببعض ذلك كالكافر بالكل في الضلال كما قال الله تعالى فاذ بعد الحق الاضلال (أو انك هم الكاملون) هم الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا (حقا) مصدره كدغيره أو صفة لمصدر الكافر ين بمعنى هم الذين كفروا كفرا حقا أي يقينا محققا (وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم (أضدادهم ومقابلوهم) وانما دخل بين على أحدا وهو يقتضي متعدد العدد ومنه من حيث انه وقع في سياق النفي (أو انك سوف نؤتيهم أجورهم) الموعود لهم وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد والدلالة على أنه كائن لا محالة وان تأخر وقد أحقص عن عامم ويعقوب بالياء على تلويح الخطاب (وكان الله غفورا) لما فرط منهم (رحيما) عليهم بتضعيف حسناتهم (يستأهل أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء) نزات في أخبار اليهود قالوا ان كنت صادقا فأتنا بكتاب من السماء جله كما أتى به موسى عليه السلام وقيل كتابا محزرا بخط سماعي على ألواح كما كانت التوراة وكما بانعاينه حين ينزل أو كتابا اليينا بأعياننا بأنك رسول الله (فقد سألوهم موسى أكبر من ذلك) جواب شرط مقدر رأى ان استكبرت ماسألوهم منك فقد سألوهم موسى عليه السلام أكبر منه وهذا السؤال وان كان من آياتهم أسند اليهم لانهم كانوا آخذين بمذاهبهم تابعين لهديهم والمعنى أن عرفهم راسخ في ذلك وأن ما اقترحوه عليهم ليس بأول جهالاتهم وخيالاتهم (فقالوا أرنا الله جهرة) عيانا أي أرنا نزه جهرة أو مجاهرين معنيين له

لا قولاً جهرية وسؤالاً جهرية كما قيل ويصح أن يكون حالاً من مفعول أرنأ الاول أى مجاهرين ومعاينين  
ولا وجه لما قيل أن تقديره بعيد عن الفهم والظاهر أنه مصدر الاراءة في الحقيقة ائماناً من انقطه بتقدير  
اراءة عيان أو من غير لفظه أى رؤية عيان ويحتمل الحاشية من المفعول الثاني أى معاً شاعلى صيغة  
المفعول ولا بد من نفسه لاستلزام كل منهما الآخر فلا يقال أنه يتعين أنه حال من الثاني لقربه منه (قوله  
نارجات من قبل السماء فأهلكتم) اشار به الى أن أخذتم مجازاً عما ذكره قوله وذلك لا يقتضى الخ ردة  
على الزمخشري لأنه يشكر الرؤية لأن انكار طاب الكفار لها في الدنيا تعسلاً لا يقتضى امتناعها مطلقاً  
وهو ظاهر (قوله والبيئات الخ) أى لا يصح ارادة التوراة لانها نزلت بعد ذلك كما سيأتى فالمراد  
المجرات أو الحجج الواضحة وقوله تسلطاً اشاراً الى أنه مصدر وأن مبيناً من أبان بمعنى ظهر وقوله مطل  
بضم الميم وبكسر الطاء المهملة وتشديد اللام بمعنى مشرف قيل ان السلطان المبين كان قبل العفول لأن  
قبول القتل كان قوبة لهم ولا محذور فيه لأن الواو لا تقتضى الترتيب ولو فسر التسلط بما بعد العفو ومن  
قهرهم حتى انقادوا له ولم يتمكنوا من مخالفتهم لم يرد عليه شئ (قوله وقرأ ورش عن نافع لا تعدوا الخ)  
بمعنى يفتح العين وتشديد الدال وروى عن قالون تارة يسكون العين سكواً نحو نارة خفاء لفظة العين  
فأما الاولى فأصلها تعدوا والقوله اعتدوا منكم في السبب فإنه يدل على أنه من الاعتداء وهو افتعال من  
العدوان فأريد ادغام تائه في الدال فقلت حركتها الى العين وقلت دالاً وأدغمت وهذا واضح وأما  
السكون فنسب لاراءة الخويون للجمع بين ساكنين على غير حد هما والاختفاء والاختلاس أخف منه  
وقرأ الاعشى تعدوا على الاصل (قوله على ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا) في الكشف وقد أخذ منهم  
الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا وأطعنا ومعاهدتهم على أن يسموا عليهم ثم نقضوه بعد قيل وقولهم  
معطوف على الميثاق فيتحذف كلامه وكلام المصنف ولذا صرح به وما كل كلام المصنف يخالفه لأنه جعل  
الميثاق الغليظ معاهدتهم معاهدة مؤكدة على السمع والطاعة والمصنف رحمه الله جعله نفس قولهم  
سمعنا وأطعنا لأنه ميثاق ووجه كونه غليظاً قيل يؤخذ من تعبيره بالماضى وفيه تأمل (قوله نخالفوا  
ونقضوا الخ) يشير الى أن في الكلام مقدراً وأن الجار والجرور متعلق بمقدروهم وما ذكر في الكشف  
وما حيزه للتأكيده فان قلت بم تعلق الباء وما معنى التأكيده قلت أما أن تتعاقب بمحذوف كأنه قيل  
فبما نقضهم ميثاقهم فعلناهم ما فعلنا وأما أن تتعلق بقوله حرمانا عليهم على أن قوله قبظلم من الذين هادوا  
بدل من قوله فبما نقضهم ميثاقهم وأما التوكيد فعناء تحقيق أن العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن الا  
بنقض العهد ومعطف عليه وظاهره أن زيادة ما للتأكيده وأن معنى التأكيده الحصر وهو مشكل لأن  
الحصر انما يفيد التقديم على العامل المفعول أو المقدر وكذا قيل في تأويله كما مر في نظيره ان في كلامه  
تقدير اي معنى وأما التوكيد والتقديم على العامل ولا يخفى أن عبارته هنا منادبة على خلافه والحق عندى  
ابقاؤه على ظاهره وأن مراده أن ما حيزه للتأكيده السببية وأنه سبب قوى وقوته تفيد الحصر لأنه  
لا يخفى لو ما أن لا يكون له سبب آخر أو يكون وعلى الاول يتم المقصود وعلى الثاني فلا يخفى لو ما أن يكون  
داخلاً فيه فكذلك أو خارجاً عنه منضم اليه فاما أن يكون له مدخل في السببية أو لا فعلى الثاني لا حاجة  
لنضم وعلى الاول لا يكون قويا لاحتياجه الى ما ضم اليه أو مستغنياً عنه يكون مثله في الاستقلال بالسببية  
وحينئذ لا يكون لجعل هذا سبباً قويا وجهه بحسب الظاهر ولا بدع في افادة التوكيد للحصر بعونه المقام  
فانهم فانه ما غفلوا عنه (قوله ويجوز أن تتعلق بجر من الخ) ترك قول الزمخشري أنه على هذا يكون قوله  
قبظلم بدل لما قيل عليه أنه جعله بدلاً ولم يجعله معطوفاً على السبب الاول كما جرح اليه المصنف رحمه الله  
لظهور أنه متعلق بقوله حرمانا على معنى السببية ولا يتأتى ذلك بعد جعل المتعلق والسبب هو قوله فبما  
نقضهم الا بأن يكون هو بدلاً كافي قولاً يزيد بحسنه فتد ومبناه على أن الفاء في قبظلم تكرار للفاء في فبما  
نقضهم عطفاً على أخذنا منهم ميثاقاً غليظاً وجرأ الشرط مقدراً ما لوجهات للعطف على بما نقضهم كقولك

(فأخذتمهم الصاعقة) نارجات من قبل  
السماء فأهلكتم (فظاهم) بسبب ظلمهم  
وهو تعنتهم وسؤالهم ما يستحيل في ذلك الحال  
التي كانوا عليها وذلك لا يقتضى امتناع  
الرؤية مطلقاً (ثم اتخذوا الحبل من بعد  
ما جاءتهم البيئات) هذه الجناية الثانية التي  
اقتدوها أيضاً واتلهم والبيئات المجزأت ولا  
يجوز جعلها على التوراة اذ لم تأتهم بعد  
(فنفقوا عن ذلك وآتينا موسى سلطاناً مبيناً)  
(فنفقوا عن ذلك وآتينا موسى سلطاناً مبيناً)  
تسلطاً ظاهراً عليهم من أمرهم بأن يقتلوا  
أنفسهم قوبة عن اتخاذهم (ورفعنا فوقهم  
الطور مجيئاً فهم) بسبب ميثاقهم ليقبلوه  
(وقلنا لهم ادخلوا الباب سجداً) على لسان  
موسى والطور مطل عليهم (وقلنا لهم لا تعدوا  
في السبت) على لسان داود عليه الصلاة  
والسلام ويحتمل أن يراد على لسان  
موسى وحده من طلال الجبل عليهم فانه شرع  
السبب ولكن كان الاعتداء فيه والمسخ به في  
زمن داود عليه الصلاة والسلام وقرأ ورش  
عن نافع لا تعدوا على أن أصله لا تعدوا  
فأدغمت التاء في الدال وقرأ قالون باختفاء  
حركة العين وتشديد الدال والنص عنه  
بالاسكان (وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً) على  
ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا (فبما نقضهم  
ميثاقهم) أى خالفوا ونقضوا ففعلناهم  
ما فعلنا بنقضهم وما حيزه للتأكيده كيدوا الباء  
متعلقة بالقول المحذوف ويجوز أن تتعلق  
بجر من عليهم طيبات

يزيد ويحسنه أو فيحسنه فتنت أو ثم يحسنه لم يحجج الى جعله بدلا ولا يحق أن هذا الابدال بعيد لفظا الطول  
 الفصل ولذكونه من ابدال الجار والمجرور مع حرف العطف أو الجزاء مع القطع بأن المعمول هو الجار  
 والمجرور فقط ومعنى دلالاته على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجزاء العظيمة ومترب  
 عليها وأيضا قيل عليه أن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض أجزائه السبب الذي للتحريم عن  
 التحريم فلا يكون سببا ولا جزاء مسبب الابدال بل بعيد لأن قولهم على مريم بها عظيما وقولهم أنا قتلنا  
 المسيح متأخر زمانا عن تحريم الطيبات فالاولى أن يقدر لعناهم كما ورد مصرح به وأما الجواب بأن الفاء  
 تقارن البدل اذا طال الفصل كما ذكره الزجاج وغيره وأن دوام التحريم في كل زمان كانتا فتهتك  
 لا داعي اليه (قوله فيكون التحريم بسبب النقض الخ) عدل عن قول الزمخشري فلا يكون التحريم الا  
 بسبب النقض لما قيل عليه ان افادة هذا التركيب الحصر مشكل لأن التركيب حينئذ من قبيل مررت  
 يزيد ويعمر ووقد اتفقوا على أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص وفيه بحث لانه انما يتجه لو كان الحصر  
 مأخوذا من التقديم أمالو كان من التأخير كما سمعت فلا لانه مثل انما يزيد مررت ويعمر (قوله لا بما  
 دل عليه قوله بل طبع الله الخ) حاصله كفاي الكشف أن الجار لا يتعلق بطبع ولا بلا يؤمنون مقدرا  
 هو نفسه أو ما يدل عليه بقريته قوله بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون وقوله مثل لا يؤمنون أي  
 كما أنه لا يصح تعلقه بما دل عليه طبع لا يصح تعلقه بما دل عليه لا يؤمنون وهذا رد لابي البقاء وغيره  
 من جوزه هذا وجهه أنه رد لقولهم قلوبنا غلف واضراب عنه فيكون متصلا به معنى ومتعلقا به وما هو  
 متعلق بالمجرور لا يصح غله في الجار لفظا ومعنى وما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن المفسر قائم مقام المفسر فلا  
 يجوز مثل يزيد المار على أن المار عامل في يزيد أو مفسر لعماله وهذا معنى قوله من صلة وقوله صلة  
 مضاف الى وقولهم اذا مراد به لفظه وانما قرنه بالاولى لدفع اللبس لانه لو قال من صلة قولهم لتوهم أنه صلة  
 ما قالوه كما هو المتبادر لا هذا اللفظ فلا غير فيه ولا يرد عليه أن قوله وقولهم مضاف اليه صلة فكان  
 الاولى من صلة قواهم بدون واو وأنه يقتضي أن الجار معمول فالاولى فلا يتعلق به جاره وضمير جاره  
 للمجرور وهو قولهم قال التحريم هذا التقدير لا يصح لتوقفه على أن يكون بل طبع الله متعلقا بذلك  
 المحذوف عطا عليه بمعنى بل طبع الله عليها بنفس كفرهم فكيف اذا انضم اليه النقض والقتل  
 ليكون قريته على ذلك المحذوف لكن ليس الامر كذلك لانه متعلق بقولهم قلوبنا غلف رذاله وانكارا  
 كما يفسح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا  
 دليل عليه بل استظهر انناظر الى قولهم قلوبنا غلف عطا على مقدرا أي لم يخلق قلوبهم غلفا بل طبع  
 الله عليها ولا في حيان هذا كلام مختل في بيان هذا الوجه تركه خوف الاطالة بغير طائل (قوله أو بما  
 جاء في كتابهم) تحريفه وانكاره وعدم العمل به (قوله أو عيبة للعلوم أو في أكنة الخ) أي هو اما جمع  
 غلاف بمعنى الظرف وأصله غلاف بضمين تخفف أي هي أوعية للعلم في غنية بما فيها عن غيره أو جمع  
 أغلاف كقولهم سيف أغلاف أي في غلاف فيكون كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا اليه لانعبه ولا  
 تسعه للحجاب المانع من وصوله اليها خلة (قوله فجعلها محجوبة عن العلم أو خذلها الخ) الوجه  
 الاول ناظر الى تفسير الغلف الاول أي قالوا قلوبنا ملؤا بالعلم فأبطله بأنها مطبوع عليها أي محجوبة  
 عن العلم لم يصل اليها شيء منه كاليبت المقتل المحتوم عليه والثاني الى الثاني لانهم قالوا انما في  
 أكنة وحجب خلة في فلا جرم لناسي عدم قبول الحق فأضرب عنه بأنه ليس أمر خلقيا بل كسبي  
 لانهم بسبب كفرهم خذلهم الله ومنعهم مما ذكر فلا يسد برون وقتلهم الانبياء بغير حق من تحقيقه  
 (قوله الا قليلا منهم الخ) قيل في رده هذا الوجه قليلا صفة مصدر أو زمان محذوف أي الا قليلا  
 أو زمانا قليلا ولا يجوز نصبه على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي الا قليلا منهم فانهم يؤمنون لأن ضمير  
 لا يؤمنون عائد على المطبوع على قلوبهم ومن طبع على قلبه بالكفر لا يقع منه ايمان والجواب

فيكون التحريم بسبب النقض وما  
 عطف عليه الى قوله فبطل لا بما دل  
 عليه قوله بل طبع الله عليها مثل لا يؤمنون  
 لانه رد لقولهم قلوبنا غلف فيكون من  
 صلة وقولهم المعطوف على الجار فلا  
 يعمل في جاره (وكفرهم بآيات الله)  
 بالقرآن أو بما جاء في كتابهم (وقتلهم الانبياء)  
 بغير حق وقولهم قلوبنا غلف (أو عيبة للعلوم  
 أو في أكنة مما تدعونا اليه (بل طبع الله  
 عليها بكفرهم) فجعلها محجوبة عن العلم  
 أو خذلها ومنعها التوفيق للتدبر في الآيات  
 والتذكير في المواضع (فلا يؤمنون  
 الا قليلا) منهم كعباد الله بن سلام

او ايماناً فليلاذ لا عبودية للنصاة (وبكفرهم) يعني عليه الصلاة والسلام وهو معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع أو على قوله فليقتلهم ويحرقوا  
أن يعطى مجموع هذا وما عطف عليه على مجموع ما قبله ويكون تكرير ذلك الكفر إذا ما تكرر كفرهم فانهم كفر موسى ثم عيسى ثم محمد عليهم الصلاة  
والسلام (وقولهم على مريم بنينا عظيماً) ١٩٨ يعني نسبت الى الزنا (وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله) أي بزعمهم ويحتل

أنهم قالوا استهزاء وتظاهرة أن رسولكم الذي  
أرسل اليكم لمجنون وأن يكون استئذاناً من  
الله سبحانه وتعالى بعده أو وضعاً للذكر  
الحسن مكان ذكرهم القبيح (وما قتلوه وما  
صلبوه ولكن شبه لهم) روى أن رهطاً من  
اليهود سبوه وأتته فدعا عليهم فقتلهم الله  
تعالى قرده وخنازير فاجتفت اليهود على قتله  
فأنكره الله تعالى بأنه يرفعهم الى السماء فقال  
لا يصحابكم رضى أن يلقى عليه شين  
فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقام رجل  
منهم فأتى الله عليه شبهه فقتل وصلب وقيل  
كل رجلين شافقه فخرج يديل عليه فأتى الله  
عليه شبهه فأخذ وصلب وقتل وقيل دخل  
طيطانوس اليهودي بيتاً كان هوفيه فلم يجده  
والقى الله عليه شبهه فلما خرج ظن أنه عيسى  
فأخذ وصلب وأمثال ذلك من الخوارق  
التي لا تستبعد في زمان النبوة وانما ذكروا الله  
سبحانه وتعالى بمجادل عليه الكلام من  
جراتهم على الله سبحانه وتعالى وقصدتهم  
قتل نبيه المؤيد بالمعجزات القاهرة وتجبهم  
به لا بقولهم هذا على حسب حسابهم وشبه  
مسند الى الجار والمجرور وكأنه قيل ولكن  
وقع لهم التشبيه بين عيسى والمقتول أو في  
الامر على قول من قال لم يقتل أحد ولكن  
أرجف بقتله فشاغ بين الناس أو الى ضمير  
المقتول دلالة انا قتلنا على أن تم قبلاً  
(وإن الذين اختلفوا فيه) في شأن عيسى عليه  
الصلاة والسلام فانه لما وقعت تلك الواقعة  
اختلف الناس فقال بعض اليهود انه كان  
كاذباً فقتلناه حقاً وتردد آخرون فقال بعضهم  
ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وقال بعضهم  
الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا وقال  
من سمع منه ان الله سبحانه وتعالى يرفعني الى  
السموات ورفع الى السموات وقال بعضهم صلب  
الناسوت وصعد اللاهوت (لنك منته)  
لن تردد والشك كما يطلق على ما يفرج أحد  
طرفيه يطلق على مطلق التردد وعلى ما يقابل  
القول وذلك أكد بقوله (مالهم به من علم الا

أن المراد بما مر الاسناد الى الكل ما هو للبعض باعتبار الأكثر تأمل أو المراد بالايان القليل التصديق  
ببعضه كنبوة موسى صلى الله عليه وسلم وهو لا يفسد لان الكفر بالبعض كفر بالكل كما مر (قوله وهو  
معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع) دفع لما يتوهم من أنه من عطف الشيء على نفسه ولا  
فائدة فيه بوجوه منها أنه ان عطف على بكفرهم الذي قبله وهو مطلق وهذا كفر بعيسى فهو إشارة الى  
أن الكفر المطلق سبب للطبع كالمخصوص فلذا عطف للايدان بصلاحيته كل منهما للسببية وان عطف  
على فيما فاضهم فظاهر وان عطف مجموع هذا وما بعده على مجموع ما قبله لا يلزم المحذور أيضاً المغيرة  
المجموع للمجموع وان لم يغير بعض أجزائه بعضاً لان النظر الى المجموع كقوله هو الاول والاخر  
والظاهر والباطن أو بغير التغيرات بين ما كفر به في المواضع الثلاثة ويصح أيضاً عطف هذا المجموع على  
قوله بكفرهم ذكره الامام وجيع الحقين (قوله أي بزعمهم الخ) لما كان القائلون اليهود وهم لا يقرون  
برسالة عيسى صلى الله عليه وسلم أول بأن تسميته رسولا نبيا على قوله وان لم يعتقدوه أو هو استهزاء  
وتهمهم ومثله باطلاق الرسول وكونه أرسل في الآية الاخرى أو أنهم لم يصفوه بذلك بل بغيره من صفات  
الذم فغير في الحكاية فيكون من الحكاية لامن المحكي أو هو كلام مستأنف معتبر في البين لمذحه أي هو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله روى أن رهطاً من اليهود الخ) أخرجه الترمذي عن ابن عباس رضى  
الله عنهما والقاء الشبه أن يجعله الله في صورته متمثلاً كتمثل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية  
رضي الله عنه وقوله فقام رجل منهم أي من أصحابه وقيل ذلك وقوله وقيل كان رجلاً أي كان الملقى عليه  
الشبه أو المقتول رجلاً يتناق عيسى صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض نسخ الكشف كان رجلاً بالرفع  
وهي أظهر من الاولى لاحتياجها للتأويل وأمثال ذلك مبتدأ من الخوارق خبره (قوله طيطانوس)  
اسم عبراني بطاين مفتوح حنين مهملة بين يمين مامثلة فتحية ساكنة ثم ألف ونون مضمومة تليها اوسين  
مهملة وفي نسخة طيطانوس بطاين ومثناة فتحية (قوله وانما ذكروا هم الله الخ) أي انه اذا أتى عليه  
الشبه كان عندهم وفي مبلغ علمهم عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا كروه ليس كذا يذم به لانه على  
مبلغ علمهم فذمهم ليس بذلك بل بما انفذه عما ذكر (قوله وشبه مسند الى الجار والمجرور الخ) ان  
أسند الفعل للجار والمجرور فالمراد وقع لهم تشبيه بين عيسى صلى الله عليه وسلم ومن صلب أو هو  
مسند لضمير المقتول الذي دل عليه انا قتلنا أي شبه لهم من قتله بعيسى أو الضمير للامر وشبهه من  
الشبهة أي التباس عليهم الامر ومن فسرهم ذابناه على أنه لم يقع قتل ولا صلب أصلاً وانما وقع ارجاف  
وأكاذيب وليس المسند اليه ضمير المسيح صلى الله عليه وسلم لانه مشبه به لا مشبه والارجاف أصل  
معناه الاضطراب ثم شاع فيما شاع من الكذب ونم بالغش اسم إشارة وترسم بالها (قوله في شأن عيسى  
عليه الصلاة والسلام الخ) بيان للمعنى لان الاختلاف ليس في ذاته بل في أمره وقوله فقتلناه حقاً لا بنا في  
ماسبأى من الشك لانه بمعنى التردد الواقع فيما بينهم لأن كل أحد منهم شاك وكذا قول من سمع منه أنه  
يرفع والظاهر أن هؤلاء ليسوا من اليهود (قوله صلب الناسوت وصعد اللاهوت) هؤلاء الحلولية  
منهم القائلون بأن الله حل فيه وحين صلب انفصل عنه وبقي جسمه قال الواحدى في شرح ديوان  
المتنبي يقولون لله لاهوت والانسان ناسوت وهي لغة عبرانية تكلمت بها العرب قد عايناهم (قوله  
والشك كما يطلق الخ) أصل الشك أن يستعمل في تساوى الطرفين وقد يستعمل في لازم معناه وهو التردد  
مطلقاً وان ترجح أحد طرفيه وهو المراد هنا ولذا أكد كده بين العلم الشامل لذلك أيضاً بقوله مالهم به  
من علم الخ (قوله استثناء منقطع الخ) لان الظن المتبع ليس من العلم في شيء فان فسر العلم بما ذكره  
كان منصلاً لكنه خلاف المشهور ولذا أخرجه عن ذهب الى اتصاله ابن عطية رحمه الله وأما ما قيل ان  
اتباع الظن ليس من العلم قطعاً فلا يتصور اتصاله فعلم مما تردد فله لان من قال به جعله بمعنى الظن المتبع  
وفي ضمير قتله وجوه فالظاهر أنه لم يصب عليه الصلاة والسلام والمعنى ما قتلوه قتلاً يقيناً فبقينا ناضفة

مصدر محذوف أو حال تأويله مستيقنين ولا يرد عليه أن نفي القتل المتيقن يقتضي ثبوت القتل المشكوك لأنه لنفي القيد والمقيد أو لنفي القيد ولا مانع من أنه قتل في ظنهم فإنه يقتضي أنه ليس في نفس الأمر كذلك وقيل هو راجع إلى العلم واليه ذهب الفراء وابن قتيبة أي وما قتلوا العلم يقينا من قولهم قتل العلم والرأي وقتلت كذا علما وهو مجاز كما في الأساس ويقال فخره علما أيضا ومنه فخرير للجاذق وقال الأصمعي فخرير كلمة مولدة ورده الجواليقي وقال ورد في الشعر القديم كقوله يوم لا ينفع الرواغ ولا يفك دم الا المشبع النحرير

وهي مشتقة من النحر كأنه فخر الامور بانقائه كما يقال قتله فخرأقال

قتلني الايام حين قتلها \* خبرا فابصر قاتلا مقتولا

لأن من قتل فقد استعمل وغلب وتصرف وقيل العلاقة التطهير بنفي الدماء والطوبى وهو بعيد وقال الرضى في بحث المراكبات النحر يكون بمعنى الاظهار لأن النحر يتضمنه ومنه قتله خبرا وقوله هم للعالم فخرير لأن القتل والنحر يتضمن اظهرا ما في باطن الحيوان وقيل الضمير لظن أي وما قطعوا الظن يقينا وهذا منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما والسدي وقيل أنه متعلق بما بعده أي بل رفعه الله رفعا يقينا ورد بأن ما بعد بل لا يتقدم عليها والبيت المذكور لم أر من عزاه يقينا بنفختين بمعنى يقينا (قوله أي وما من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به الخ) ان ههنا نافية بمعنى ما وفي الجار والمجرور وجهان أحدهما أنه صفة لبيت المحذوف والقسم مع جوابه خبر ولا ير عليه أن القسم انشاء لأن المقصود بالخبر جوابه وهو خبر مؤكد بالقسم ولا ينافيه كون جواب القسم لا محل له لأنه لا محل له من حيث كونه جوابا فلا يمنع كونه له محل باعتبار آخر لو سلم أن الخبر ليس هو المجموع والتقدير وما أحد من أهل الكتاب الا والله يؤمن به فهو كقوله وما من الا له مقام معلوم ورجح هذا الوجه والثاني واليه ذهب الزمخشري وأبو البقاء والمصنف رحمه الله أن جملة القسم صفة موصوف محذوف تقديره وأن من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به وقيل عليه أن الصواب هو الوجه الأول لأنه لا ينظم من أحد الجار والمجرور اسنادا لأنه لا يفيد وكونه لا فائدة فيه ليس بشئ اذ معناه كل رجل يؤمن به قبل موته من أهل الكتاب نعم معناه على الوجه الآخر كل رجل من أهل الكتاب يؤمن به قبل موته والظاهر أنه هو المقصود وأنه أتم فائدة والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف (قوله ويعود إليه الضمير الثاني الخ) أي إلى أحد وترحق روحه بمعنى يخرج وقال الراغب زهوف الروح خروجها أسفا على شئ وبو يذكرون الضمير لأحد الذي يكون للجمع وغيره كما مر أنه قرئ ليؤمن بضم النون وأصله يؤمنون وضمير الجمع لا يعود لعيسى عليه الصلاة والسلام ظاهرا ومعالجة الايمان مبادرته وهو الصحيح وفي نسخة معالجة الايمان أي جبر أنفسهم عليه وتقرئها على الحق والمراد بالاضطرار ايمان الناس والالطاء وهو لا يفيد لأنه ملحق بالبرزخ فيكشف لكل الحق ويظهر له حتى يؤمن به كما هو حقه وقصة الحجاج واستشكاله هذه الآية من شاهد منهم يقتل ويحرق ويحرق ولا يقر بذلك مفصلة في الكشف وقد رأينا أحدا على قراءة الجمع ولم يقدر جمعاصير محال شيوعه في الاستثناء ملفوظا مراد به الجمع فحمل المقدر عليه قتلا ومعنى الوعيد أن ذلك الأمر الذي يتجزئون عنه كائن لا محالة وقراءة الجمع لاتعين ذلك الاحتمال في القراءة الاخرى ان قلنا يجوز ان يخالف القراءتين معنى والافضه نظروا رجوع الضمير إلى عدم قتله خلاف الظاهر وان قيل به (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام ينزل الخ) هذا الحديث رواه أبو داود وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه دون قوله فلا يبي أحد من أهل الكتاب الخ وروى هذه الزيادة ابن جرير وصححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا وكونه يمكث أربعين سنة استشكله الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله بأنه ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه يمكث في الأرض سبع سنين وجمع بين الروايتين بأن رواية مسلم لبيان مدة مكثه بعد نزوله من السماء والرواية الاخرى لبيان مجموع اقامته قبل الرفع وبعده فإنه رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة فاذا نزل مكث سبع سنين فيكون مدة لبثه في الدنيا أربعين

كذلك فخرهم العالمات بها  
وقد قتلت بعلي ذلكنم يقينا  
من قولهم قتلت الشئ علما وفخره علما اذا  
تبالغ علمك فيه (بل رفعه الله اليه) ردة  
وانكار قتله وثابت لرفعه (وكان الله عزيزا)  
لا يغلب على ما يريد (حكيم) فيماد بر اعيسى  
عليه الصلاة والسلام لا يعيثر (أي وما من  
الكتاب الا يؤمن به قبل موته) أي وما من  
أهل الكتاب أحد الا يؤمن به فتدبره ليؤمن  
جملة قسمية وقعت صفة لأحد ويعود  
إليه الضمير الثاني والاول اعيسى عليه  
الصلاة والسلام والمعنى ما من اليهود  
والنصارى أحد الا يؤمن بأن عيسى عبد  
الله ورسوله قبل أن يموت ولو حين أن تزحق  
روحه ولا ينفعه ايمانه وبو يذكرون ذلك أنه قرئ الا  
ليؤمن به قبل موته بضم النون لأن أحدا  
في معنى الجمع وهذا كالأول عيلىهم والتحرير  
على معالجة الايمان به قبل أن يضطروا  
إليه ولم ينفعهم ايمانهم وقيل الضمير ان اعيسى  
عليه أفضل الصلاة والسلام والمعنى أنه اذا  
نزل من السماء آمن به أهل الملل جميعا وروى  
أنه عليه الصلاة والسلام ينزل من السماء  
حين يخرج الدجال فيهلكه ولا يبقى أحد من  
أهل الكتاب الا يؤمن به حتى تكون  
الملة واحدة وهي ملة الاسلام وتقع الامنة  
حتى ترتفع الاسود مع الابل والنور مع البقر  
والذئاب مع الغنم وتلعب الصبيان بالحبات  
ويلبث في الأرض أربعين سنة ثم يوفي  
ويصلى عليه المسلمون ويدفنونه



سنة وانظروا مسلم يبعث الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيطلبه فيهلك أي الدجال ثم يلبث الناس بعده سبع سنين ليس بين اثنين عداوة قال السهقي ويحتمل أيضا قوله ثم يلبث الناس بعده أي بعد موته فلا تكون هذه الرواية مخالفة للرواية الاولى ورجح هذا الجمع على الاول بأن الرواية ليست نصافي لبت عيسى صلى الله عليه وسلم وتلك نص فيها وقوله بعده وثم صريح فيه والرواية الاولى مشبهة مروية من طرق كثيرة ولم يخالفها غير رواية مسلم فينبغي تأويلها ثم اختلف في محل دفنه عليه الصلاة والسلام فقيل يدفن في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأن محله فيها معذله وورد فيه أثر وقيل في بيت المقدس وقوله ويوم القيامة الخ يدل على جواز تقدم خبر كان عليه مطلقا وإذا كان ظرفا لأن المعمول انما يتقدم حيث يصح تقديم عامله والضمير في يكون لعيسى عليه الصلاة والسلام وقيل لمحمد صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله (قوله فبأي ظلم الخ) أخذ التعميم من التنوين وليس مراده أن له صفة محذوفة كما قيل وتزلز كالحصر لما مر وقوله وعلى الذين هادوا والخ المحترمون هو ما سبب أي في الانعام مفصلا فان قيل التحريم كان في التوراة ولم يكن حينئذ كفر بعيسى ومحمد عليهم ما الصلاة والسلام وصعد عن سبيل الله قبل المراد استمرار التحريم وجعل الزمخشري الصدق والا كل ونحوهما ما يانا لا ظلم قال الزمخشري رحمه الله هو لدفع ما يقال ان العطف على المعمول المتقدم ينافي الحصر مثل مررت بزيدا وبعمر وومن جعل الظلم بعنائه كافي قوله تعالى ذلك جزئناهم ببعضهم وجعل بصدقهم متعلقا بمحذوف فلا اشكال عليه (قلت) ومنه يعلم تخصيص ما ذكره أهل المعاني من أنه منافي للحصر بالاتفاق إذا المراد أن الم يكن الحصر مستقادا من غير التقديم ولم يكن الثاني بيان الاول كما إذا قلت بذنب ضربت زيدا وسواه أدبه أي لا يغير ذنب فافهمه فانه من النفائس (قوله ناسا كثيرا) أي هو صفة مفعول صدم مقدرا أو صفة مفعول مطلق فينتصب على المصدرية وقيل انه منصوب على الظرفية أي زمانا كثيرا وانما لم تعد الباء في أخذهم ونحوه وأعيدت في غيره لانه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمول لالامعطوف عليه وحيث فصل بمعموله لم تعد وجملة وقد نهم واحالية ووجه الدلالة على أن النهي للتحريم أنه تعالى توعد على مخالفتها وهو ظاهر (قوله نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ) كما مر وقد جوز فيه أن تكون جملة حالية أيضا وليست مؤكدة لتقيدها بقيد ليس في الاول ولعدم دلالتها على الرسوخ في العلم واليه أشار بقوله أن جعل الخ وقد أشكل هذا على من قال لا وجه لتقيد النصب بذلك الجملة فانه منصوب على المدح معاقبا وخبط بعضهم في توجيهه وما ذكره المصنف رحمه الله بعينه كلام الكسائي قال مكى من جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبرا لاسمهم يؤمنون فان جعل الخبر أولئك سنوهم لم يجوز نصب المقيمين على المدح لانه لا يكون الابعاد عام الكلام لكن قال النيسابوري رحمه الله طعن الكسائي في القول بالنصب على المدح بأنه يكون بعد تمام الكلام وهما ليس كذلك لان الخبر أولئك والجواب أن الخبر يؤمنون ولو سلم فالدليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره ولما رأى الزمخشري ما فيه لم يصرح بما ذكره المصنف رحمه الله وكان وجه ما ذكره أن القطع في العطف في قوة الاتباع لانه الاصل فيه ومقتضى العطف على المبتدأ أن يكون خبرا ان ذلك وبعده لا مبتدأ او ما عطف عليه وكذا الضمير العائد فيه وبعده الاخبار عنه لا يصح قطعه لكن حكى ابن عطية رحمه الله عن قوم من منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف انما ذلك في النعوت ولما استدل الخصاة رحمه الله بقوله

(ويوم القيمة يكون عليهم شهيدا) فيشهد على اليهود بالكذب وعلى النصارى بأنهم دعوه ابن الله (فبظلم من الذين هادوا) أي فبأي ظلم منهم (حرصنا عليهم طيبات أحلت لهم) يعني ما ذكره في قوله وعلى الذين هادوا حرصنا (وبصدتهم عن سبيل الله كثيرا) ناسا كثيرا أو صدنا كثيرا (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) كان الربا محرما عليهم كما هو محترم علينا وفيه دليل على دلالة النهي على التحريم (وأكلهم أموال الناس بالباطل) بالرشوة وسائر الوجوه المحرمة (وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما) دون من تاب وآمن (لكن الراسخون في العلم منهم) أي منهم أو من المهاجرين (والمؤمنون) أي منهم أو من المهاجرين (والمؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) خبر المبتدأ (والمقيمون الصلوة) نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخبر

لا والله

لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معتزل \* والطيبون معاقد الازر

على جواز القطع فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه لانه قطع فيه النازلين فنصب والطيبون

فرغ على قوله قومي ولا وجه للفرق مع ما أنشده سيبويه للقطع مع حرف العطف من قوله  
ويأوى إلى النسوة عطل \* وشعنا امرأضيع مثل السعال

فنصب شعنا وهو معطوف وقد تقدم لنا كلام في هذا في سورة البقرة ولعل القطع ليس مثل الاعتراض  
من كل الوجه لما فيه من ملاحظة التبعية فلا يرد ما ذكره النيسابوري رحمه الله وبعد كل كلام فما  
ذكره المصنف رحمه الله فانه الساق فالحمد فيهم عليهم فليحذر (قوله أو عطف على ما أنزل اليك الخ)  
هذا وجه آخر في امرائه وهو أنه مجرور معطوف على ما أنزل والمعنى يؤمنون بالمقيمين والمراد بالمقيمين  
حينئذ الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل وليس المراد بقائمة الصلاة على هذا إذاؤها  
بل أظهرها بين الناس وتشر بها وقيل المراد بالمقيمين الملائكة لقوله يسجدون الليل والنهار لا يفترون  
وقيل المسلمون بقدر مضاعف أي وبدن المقيمين وفيه أقوال أخر فقيل معطوف على ضمير منهم وقيل  
ضمير اليك أو ضمير قبلك وهذا أبعد ما وفي الكشاف ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحسن خط  
المصحف ورجعنا إلى ما لم يتطرق في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على  
الاختصاص من الافتتان وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومنهم في الانجيل  
كانوا أنفذهم في الغيرة على الاسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة يسدوها من  
بعدهم ونحو قابر قوم من يلق بهم اه وقيل عليه لا كلام في نقل النظم وتواتر فلا يجوز اللحن فيه أصلا  
وهل يمكن أن يقع في الخط لحن بأن يكتب المقيمين بصورة المقيمين بناء على عدم تواتر صورة الكتانية  
وما روى عن عثمان وعائشة رضي الله تعالى عنهما أنهما قالان في المصحف لحنا وستقيم العرب بالسنتها  
على تقدير صحة الرواية يحتمل على اللحن في الخط لكن الحق رده هذه الرواية واليه أشار بقوله أن السابقين  
الخ (أقول) هذا إشارة إلى ما نقله الشاطبي رحمه الله تعالى في الرائية وبينه شراحه وعلماؤه الرسم العثماني  
بسنده متصل إلى عثمان رضي الله تعالى عنه أنه لما فرغ من المصحف أتى به إليه فقال قد أحسنتم وأجلمتم  
أرى شيئا من لحن ستقيمه العرب بالسنتها ولو كان المعلى من هذيل والكتاب من قريش لم يوجد فيه هذا  
قال السخاوي وهو ضعيف والاسناد فيه اضطراب وانقطاع لأن عثمان رضي الله تعالى عنه جعل  
للناس ما ما يقدرون به فكيف يرى فيه لحنا ويتركه لتقيمه العرب بالسنتها وقد كتب مصاحف سبعة  
وليس فيها اختلاف قط الا فيما هو من وجوه القراآت وإذا لم يبقه هو ومن باشر الجمع كيف يقيمه غيرهم  
وتأول قوم اللحن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والاياء كما في قوله

منطق رابع وتلحن أحبا \* فإخيرا الكلام ما كان لحنا

أي المراد به الرمز بحذف بعض الحروف خطأ كآلف الصابر بن محمدا يعرفه القراء إذا رآوه وكذا  
زيادة بعض الحروف والوجوه المذكورة في الرفع وما عطف عليه ظاهرة وعلى عطفه على ضمير يؤمنون  
تقديره المؤمنون يؤمنون هم والمقيمين الصلاة لا يؤمنون المقيمين حتى لا يصح الاخبار كما توهم  
الأنه لا يخفى أن غيره أولى منه وأقدم \* (تنبيه) \* قد نخلصنا القول وتبعنا كلامهم ما بين  
معسول ومغسول فإل ذلك إلى أن قول عثمان فيه مذهبان أحدهما أن المراد باللحن ما خالف  
الظاهر وهو موافق له حقيقة ليشمل الوجوه تقديره واحتمالا وهذا ما ذهب إليه الداني وتابعه كثيرون  
والرواية فيه صحيحة والثاني ما ذهب إليه ابن التيساري من أن اللحن على ظاهره وأن الرواية غير  
صحيحة (قوله قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب الخ) الايمان بالانبياء عليهم الصلاة  
والسلام معلوم من الايمان بما أنزل اليهم والايان بالكتب مصرح به وما يصدقها فائمة الصلاة  
وايتاء الزكاة وقوله لانه المقصود أي لأن الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما معهم هو المقصود  
في هذا المقام لانه لبيان حال أهل الكتاب وارشادهم وهم كانوا يؤمنون ببعض ذلك ويتركون  
بعضه فينبغي لهم ما يلزمهم ويجب عليهم وأما الايمان بالله واليوم الآخر فهم قائلون به ظاهرا كما تر

أو عطف على ما أنزل اليك والمراد بهم الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام أي يؤمنون  
بالكتب والانبياء وقرأنا فاع بالرفع  
عطف على الراسخون أو على الضمير في يؤمنون  
أو على أنه مبتدأ والخبر أول ثلث سنوتهم  
(المؤمنون الزكاة) رفعه لاحد الأوجه  
المذكورة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر)  
قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما  
يسدده من اتباع الشرائع لانه المقصود  
بالآية

(أولئك سموتهم أجمعين) على جمعهم بين  
 الايمان الصحيح والعمل الصالح وقرأ حجة  
 سموتهم بالياء (أنا وأوحينا اليك كما أوحينا الى  
 نوح والنبيين من بعده) جواب لاهل الكتاب  
 عن اقتراحهم أن ينزل عليهم كتاب من السماء  
 واحتجاج عليهم بأن أمره في الوحي كسائر  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وأوحينا  
 الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب  
 والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون  
 وسليمان) خصهم بالذكر مع اشتغال النبيين  
 عليهم تعظيمهم فان ابراهيم أول اولي العزم  
 منهم وعيسى آخرهم والباقيين أشرف  
 الانبياء ومشاهيرهم (وأوحينا داود وزبوراً)  
 وقرأ حجة زبوراً بالضم وهو جمع زبر عفي  
 حزبور (ورسلنا) نصب بمحمود عليه أوحينا  
 اليك كرسلا أوفسره (قد قصصناهم  
 عليك من قبل) أي من قبل هذه السورة أو  
 اليوم (ورسلناهم قصصهم عليك وكلام الله  
 موسى تكليماً) وهو منتهى مراتب الوحي  
 خص به موسى من بينهم وقد فضل الله محمداً  
 صلى الله عليه وسلم بأن أعطاه مثل ما أعطى  
 كل واحد منهم (ورسلناهم) (ورسلناهم) (ورسلناهم)  
 نصب على المدح أو باضمار أرسلنا أو  
 على الحال ويكون رسلا موطئاً لما بعده  
 كقولك مررت بزيد رجلاً صالحاً لئلا يكون  
 ثلثاس على الله حجة بعد الرسل) فيقولوا لولا  
 أرسلت اليه رسلاً لولا فبيننا وبيننا ما لم نكن  
 نعلم وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام الى الناس ضرورة لقصور  
 السبل عن ادراك حقائق المصالح والالام  
 عن ادراك كلياتها واللام متعلقة بأرسلنا  
 أو بقوله مبشرين ومنذرين وحجة اسم كان  
 وخبره للناس أو على الله والآخر حال ولا  
 يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر وبعد ظرف لها  
 أو صفة (وكان الله عزيزاً) لا يظلم فيما يريد  
 (حكماً) فيما يريد من أمر النبوة  
 وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز  
 (لكن الله يشهد) استدراك من مفهوم

تحقيقه في أول البقرة وقيل انه تصريح بما علم ضمناً لئلا يبدو قيل تعميم بعد التخصيص لان الايمان  
 بالله واليوم الآخر عبارة عن جميع ما يجب الايمان به وجمعهم بين الايمان الصحيح والعمل الصالح  
 مأخوذ مما تقدمه وفي هذا كلام تقدم في سورة البقرة فانظره (قوله جواب لاهل الكتاب الخ) قد  
 مرت قصصه فلا خفاء في كلامه كما توهم ومن قال انه تعليل لقوله الراسخون في العلم فقد أبعد المرعى ولم  
 يدرك هذا التفسير هو المأثور وبدأ بنوح تهديد لهم لانه أول نبي عوقب قومه لانه أول شرع كانوا هم  
 وظاهره يدل على أن من قبل نوح لم يكن يوحى له كما أوحى لنيصا صلى الله عليه وسلم لانه غير موسى  
 اليه أصلاً كما قيل (قوله خصهم بالذكر الخ) ان أراد بالتخصيص ذكرهم لم يرد عليه شيء والورد عليه  
 ان الاسباط ليسوا كذلك لكن الامرفيه سهل (قوله وقرأ حجة زبوراً بالضم الخ) والجهور على قصصها  
 والضم على أنه جمع زبر بكسر فسكون صفة بمعنى حزبور أي مكتوب أو زبر بالفتح والضم كقول  
 وفلوس كما في الدر المنثور وعبارة المصنف تحتها ما وقيل انه مفرد كقوله وقد قيل انه جمع زبور على  
 حذف الزوائد (قوله نصب بمحمود) أي أرسلنا رسلاً وكذا رسلاً الاتي والقرينة عليه قوله أوحينا  
 لاستلزامه الارسل أو قصصنا الا انه منصوب بقصصنا بحذف مضاف أي قصصنا أخبار رسل وفيه  
 وجوه آخر وقوله من قبل هذه السورة إشارة الى المضاف المنوي وهو ظاهر (قوله وهو منتهى  
 مراتب الوحي الخ) أي الكلام بالذات أشرف أنواعه وأعلاها وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم في  
 الاسرامع زيادة رفعة وما من محجة لنبي من الانبياء الا ولنيصا صلى الله عليه وسلم مثلها كما تصدى  
 لنيصا بعض أهل الاربع زيادة لشرقه الله تعالى وتكليمها مصدر مؤكداً لواله رافع العجاز  
 وفيه نظر لانه مؤكداً للفعل فيرفع العجاز عنه وأما رفعه العجاز عن الاستدراك بان يكون الحكم رسلاً من  
 الملائكة كما يقال قال الخليفة كذا اذا قاله وزيره فلامع أنه كذا القول والمراد به معنى مجازي كقول  
 هند بنت النعمان في زوجه روح بن زباج وزير عبد الملك بن مروان

بكي الخ من روح وأنكر حطه • وعجت عجباً من جذام المطارف

أي بكي الخ من إسمه لانه ليس من أهله ولذلك صرخت المطارف من إبس جذام لها وهي قبيلة روح  
 فأكدت عجباً بجمعها مع أنه مجاز لان الثياب لا تعجب والقراءة المشهورة رفع الجلالة الشريفة وقرئ  
 بنصبها في الشواذ وهي واضحة أيضاً (قوله نصب على المدح) أي بتقدير أمدح وأعني وقد مدحه  
 لرجائه عنده والحال الموطئة هي التي يكون المقصود بالحالية وصفها كما هنا وعليه فهي حال من رسلا  
 الذي قبله أو ضميره قبل ولا وجه للفصل حينئذ بينهم ما بقوله وكلام الله موسى وجوز فيه الزمخشري  
 البدلية وتركه المصنف رحمه الله تعالى لان اتحاد البدل والمبدل منه لفظاً بهيدوان كان المعتمد بالبدلية  
 الوصف (قوله وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) يشير الى رد ما في الكشاف  
 وأن العقل لا يكتفي في ذلك حتى يكون ارسال الرسل للتنبيه عن سنة الغفلة فان العقل قاصر عنه فلا بد  
 من الشرع وارسال الرسل ومحل بسطه كتب الكلام وقوله بأرسلنا أي المقدركا مر أو بقوله مبشرين  
 ومنذرين يعني على السارح وقوله ولا يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر يعني ومعه موله لا يجوز تعلقه عليه  
 ومن جوز في الطرف جوزة هنا (قوله وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز) لان كل نبي  
 غلب في زمنه شيء جعلت مجزئه من جنسه كما غلب في زمن موسى عليه الصلاة والسلام السهر بخاء  
 بالعصار ونحوها مما يضافه وفي زمن عيسى صلى الله عليه وسلم الطب فأبرأ الأكمة والابرص وفي زمن  
 نبيصا عليه الصلاة والسلام البلاغة فجاء بالقرآن واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بان هذا ينافي  
 قوله قيل هذا انه أعطى محمد صلى الله عليه وسلم مثل ما أعطى كل واحد منهم فلا يختص أحد منهم  
 بنوع بالنسبة اليه ويجاب بأن اختصاص كل منهم بالنسبة الى من قبله لا بالنسبة الى من بعده  
 فلا اختصاص نبي لاطلاق وهو ظاهر وأما المراد غير من أتى اليه هذا (قوله استدراك من مفهوم

ما قبله فكانه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما أسألوهم صلى الله عليه وسلم أنزل كتاب من السماء كما أرادوا  
بعثنا البقر واجمعية ما جاء به ورد قولهم بقوله أنا أوحينا الخ استدرجنا على ذلك فقال ان لم نلزمهم  
الجنة وبشهاد والاك فالله يشهد وكفى به شهيدا وشهادة الله اثباته لصحته باظهار المعجزات كما ثبتت  
الدعوى بالبينات واذا ثبتت شهادته ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لان شهادتهم تبع  
لشهادته وقوله يبينه وقع في نسخة يثبت بالثلاثة وهم ما عني وقوله روى الخ هو مروي عن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله انزله ملتبساً بعلمه الخاص به الخ) قالوا له لا يسهل ولا يضاف  
تفسيره اختصاراً خاصاً به لا يليق بالبشر بل يخالف القوى والقدر وذكر في نفسه يروى في الكشف أربعة  
أوجه فقال معناه انزله ملتبساً بعلمه الخاص الذي لا يعلم غيره وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل  
بليغ وصاحب بيان وموقعه مما قبله موقع الجملة المفسرة لانه بيان للشهادة وأن شهادته بصحة أنه انزله  
بالنظم المعجز الفائق القدرة وقيل انزله وهو عالم بأنك أهل لانزله اليك وأنت مبلغه وقيل انزله بما علم  
من مصالح العباد مشتملاً عليه ويحتمل أنه انزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد من  
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آخر سورة الجن فقبل عليه أنه جعل العلم عني  
المعلوم والمراد بالعلوم التأليف والنظم مخصوص وليس هذا من جعل العلم مجازاً عن النظم والتأليف  
ولو جعل العلم معناه المصدرى ويكون تأليفه بياناً للتبليغ لا للعالم نفسه صح لا يمكن فيه تجوز من جهة  
أن التأليف ليس نفس التبليغ بل أثره والبلاء على هذا فاحتمل الآية كما ينال فعله بعلمه اذا كان متقناً  
وعلى ما ينبغي فيكون وصفاً للقرآن بكامل الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثاني والثالث فالعلم بعينه  
والظرف حال من الفاعل أو المفعول ومعلق العلم مختلف وهو كونك أهلاً لمصالح العباد وظاهر  
كلامه أنه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومعنى قوله بما علم من المصالح على  
أن التبليغ بالعلم تبليغ بالمعلوم أو على أن العلم عني المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للصلة وبيانها  
أعني أنزل اليك وأما على الرابع فحال من الفاعل ومعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له والملائكة برصد  
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فانه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً ويشهدون على هذا  
من الشهود وللحفظ اه محصاه وهو رد على الطيبي اذ جعل العلم مجازاً عن التأليف بخصوص  
والعلاقة بين الفاعل والمفعول لان الفاعل المتقن الحكيم لا يصد عنه الإفعال المحكم البديع والمصنف  
وجه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تبليغه بعلمه حفظ له لانه لا مساس له به هذا المقام (قوله  
فالجبار والجبرور على الأولين حال الخ) ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أي انزالاً ملتبساً بعلمه وضمير  
بعلمه لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حالاً من المفعول وجعل الجملة تفسيراً لما قبلها وهي قوله  
أنزل اليك لانها بيان لانزله على وجه مخصوص والزمخشري جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل  
أيضاً الآتي بخلافه في اطلاق التفسير فيه اقتدير (قوله أيضاً بنيتك الخ) كلام الكشف وشروحه ظاهر  
في أن قوله بما أنزل متعلق بشهادة على أن الباء صلة والمشهدود به هو صحة ما أنزله وهو الظاهر والمصنف  
رحمه الله تعالى حيث قال انهم أنكروه ولكن الله يبينه ويقزره بما أنزل اليك من القرآن المعجز الدال  
على نبوتك وقال هنا والملائكة يشهدون أيضاً بنيتك ثم قال لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت  
الملائكة وشهدوا أشار الى أن المشهدود به هو النبوة وأن تعلق بما أنزل تعلق الآية أي يشهد بنيتك  
بسبب ما أنزل اليك لدلالته بما يحازمه على صدقك ونبوتك كذا قيل وقيل انه بيان لما ل المعنى ومؤذاه  
فإن شهادته بصحة ما أنزله من القرآن باظهار المعجزات المقصود منه اثبات نبوته فتأمل (قوله  
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة دعوى النبوة الخ) أي يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب  
في نعمتهم وسؤالهم كانوا يودون أي يحبون ويريدون أن يظهر لهم جليلة الامر عياناً ليؤمنوا وهم مخطئون  
لان هذا ليس طريقاً للبشر في معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لانهم يشاهدون ذلك فلذلك  
أثبتها الله لهم بالاعجاز المحتاج الى التفكير والتدبر وفي كون الجاحدين المعادين من أهل الكتاب

ما قبله فكانه لما نعتوا عليه بسؤال كتاب  
ينزل عليهم من السماء واخرج عليهم بقوله  
انا أوحينا اليك قال انهم لا يشهدون ولكن  
الله يشهد أو أنهم أنكروه ولكن الله يبينه  
ويقزره (بما أنزل اليك) من القرآن المعجز  
الدال على نبوتك روى أنه لما نزل انا أوحينا  
اليك قالوا ما نشهد لك فزات (أنزله بعلمه)  
أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به وهو العلم  
بتأليفه على نظم يعجز عنه كل بليغ أو بحال  
من يستعد للنبوة ويستأهل نزول الكتاب  
عليه أو بعلمه الذي يحتاج اليه الناس  
في معاشهم ومعادهم فالجبار والجبرور على  
الأوليين حال من الفاعل وعلى الثالث  
حال من المفعول والجملة كالتفسير لما قبلها  
(والملائكة يشهدون) أيضاً بنيتك  
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة  
دعوى النبوة على وجه يستغنى عن النظر  
والتأمل وهذا النوع من خواص الملك  
ولا سبيل للانسان الى العلم بأمثال ذلك سوى  
الفكر والنظر فلو أتى هؤلاء بالنظر  
الصحيح لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت  
الملائكة وشهدوا (وكفى بالله شهيداً) أي  
وكفى بما أقام من الحجج على صحة نبوتك عن  
الاستشهاد بغيره

(ان الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله قد ضلوا) (٢٠٤) ضللا بعيدا لانهم جمعوا بين الضلال والاضلال ولان المضل يكون

أعرق في الضلال وأبعد عن الانقلاعه عنه (ان الذين كفروا وظلوا) بمجداع عليه الصلاة والسلام بانكار نبوته أو الناس بصددهم عما فيه صلاحهم وخلصهم أو باعهم من ذلك وعليه يدل على ان الكفار مخاطبون بالفروع اذا مراد بهم الجامعون بين الكفر والظلم (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها أبدا) لجري حكمه السابق ووعده المحتوم على ان من مات على كفره فهو خالد في النار وخالدين حال مقدرة (وكان ذلك على الله يسيرا) لا يعسر عليه ولا يستعظمه (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم) لما قرأ أمر النبوة وبين الطريق الموصل الى العلم بها ووعده من أنكرها مخاطب الناس عامة بالدعوة والزمام الحجة والوعد بالاجابة والوعيد على الرد (فآمنوا خير لكم) أي ايماننا خيرا لكم أو اتقوا أمر اخير لكم مما أنتم عليه وقيل تقديره يكن الايمان خيرا لكم ومنعه البصريون لان كان لا يحذف مع اسمه الا فيما لا بد منه ولانه يؤدي الى حذف الشرط وجوابه (وان تكفروا فان الله مافي السموات والارض) يعني وان تكفروا فهو غنى عنكم لا يضر ربكم كركم كالا ينفع بايمانكم ونبه على غناه بقوله لله مافي السموات والارض وهو يعلم ما اشتقاع عليه وما تركه ما منه (وكان الله عليا) بأحوالهم (حكيميا) فيما دبراهم (يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم) الخطاب للقرنيين غلت اليهود في خط عيسى عليه الصلاة والسلام حتى رموه بأنه ولد من غير ردة والنصارى في رفعه حتى اتخذوه الها وقيل الخطاب للنصارى خاصة فانه أوفق لقوله (ولا تقولوا على الله الا الحق) يعني تنزيهه عن الصاحبة والولد (انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته ألها الى مريم) أوصلها اليها وحصلها فيها (وروح منه) وذو روح صدر منه لا يتوسط ما يجري مجرى

الاصل والمادة وقيل سمى روحا لانه كان يحيي الاموات أو اقولوب

يودون ذلك نظرا لا يحسن وقوله جمعوا بين الضلال والاضلال من الصد عن سبيل الله وأعرق من العرق بعين وراءهم ملتين وقاف بمعنى أقوى وأدخل (قوله وعليه يدل على أن الكفار الخ) أي على هذا الوجه النظم أو الآية تدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أما على ما قبله فلا دلالة لها لانهم مخاطبون بالاصول ومكافون بترك الكفر والظلم اذا كان يعني انكار النبوة أو صد الناس عن الدخول في الدين فهو وكفروهم مخاطبون بتركه بالاتفاق وأما اذا كان أعم شامل للظلم أنفسهم بالمعاصي وذكر أنه لا يغفر لهم ذلك دلت الآية على أنهم مؤخذون به ومكافون ومخاطبون بوجوبه عليهم ومنهم من أرجعه الى الوجهين الآخرين وله وجه واذا كان في تفسير الظلم وجوه كما ذكره لم يتم الاستدلال والمثله مبسوطه في أصول الفقه وفي الكشف هنا كلام تركه المصنف رحمه الله تعالى لانه مبني على الاعتزال الصرف وقوله لجري حكمه الخ أي لا بالوجوب كما يقوله المعتزلة والمحتوم بالحاء المهملة المقضى المقطوع به على مقتضى الحكمة وقوله حال مقدرة أي مستطيرة مستقبلية غير مقارنة لان الخلود يكون بعد ايصالهم الى جهنم ولو قدر يقيمون خالدين لم يلزم تقديره والتعبير عنه بالهداية تنهكم ان لم يرد بالهداية مطلق الدلالة وقوله لما الخ بيان لارتباط هذا ايمانه قبله ومناسبتة له (قوله أي ايماننا خير لكم الخ) في نصب خبره وجوه للنخبة فذهب الخليل وسيبويه أنه منصوب بفعل محذوف وجوبه بتقديره وادعوا أو أو اخير لكم ومذهب الفراء أنه نعت مصدر محذوف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وأورد عليه أنه يقتضي ان الايمان ينقسم الى خير وغيره ودفع بأنه صفة مؤكدة وأن مفهوم الصفة قد لا يعتبر ومذهب الكسائي وأبي عبيد أنه خبر كان مضمرة والتقدير يكن الايمان خيرا ورد بان كان لا تحذف واسمه بدون خبرها الا في مواضع اقتضته وأن المقدّر جواب شرط محذوف فيلزم حذف الشرط وجوابه اذ التقدير ان تؤمنوا يكن الايمان خيرا وهذا مبني على أن الجزم بشرط مقدّر فان قلنا بأنه نفس الامر واخوانه كما هو مذهب بعض النحاة لم يرد وكذا حذف كل واسمها تخصيصه بموضع لا يسلم هذا الشاغل وقيل انه منصوب على الحال نقله مكي عن بعض الكوفيين وأبو البقاء وهو بعيد فاذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى لا غبار عليه فانه حكاية ما قاله النحاة في هذا التركيب فالاعتراض عليه بأنه مخالف لكلام ابن الحارث ونحوه ما قلنا (قوله وان تكفروا فهو غنى عنكم الخ) لما كان ملكه السموات والارض وما فيه ما أمرهم اقبل كفرهم أشار الى أن الجواب مقدّر وهذا دليله أقيم مقامه وهو ظاهر الآن قوله المراد بما فيه ما يشمله ما لان الكل مشتمل على اجزائه وهي مطروقة فيه أيضا مجموع الاجزاء هو عين الكل قيل عليه ان ظرفية ما فيه ما حقيقة ظرفية الكل لا جزائه مجازية فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه نظر سيأتي (قوله الخطاب للقرنيين الخ) الردة بالكسر وجوز فيه في القاموس الفتح يقال في الولد هو ردة اذا كان حاصلا من نكاح لازنا وسفاح وضده هو زينة والتزينة هو أن يصبه الى أنه زينة وكون تخصيصه بالنصارى أوفق بما بعده لانهم اقرروا عليه الصاحبة والولد والتصريح بأمر عيسى صلى الله عليه وسلم يؤيد ما كان قوله ولا تقولوا على الله الا الحق قد يدخل فيه اليهود لا قترانهم بتزينة عيسى عليه الصلاة والسلام وما قالوه في عزير لكن ما بعده لا يساعده والقلوب مجازة الحد ومنه غلوة السهم وغلو السعر (قوله الا الحق) يعني تنزيهه عن الصاحبة والولد قيل الانقطاع في هذا الاستثناء أشبه لان التزينة لا تكون مقولا عليه بل له وفيه لان معنى قال عليه اقترى وفيه نظر لان الاستثناء مفرغ وقد مر أن الانقطاع فيه غير معروف لكن المعنى يقتضي ما ذكره التحرير وقيل الظاهر أن المراد بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق انه تنزيه عن كل ما لا يليق كالشريك وقوله انما المسيح تنزيهه عن الصاحبة والولد فليست (قوله أوصلها اليها وحصلها) بجهة ألها حال بتقدير قد واللقاء الطرح وهو هنا مجاز عن الايصال وقوله ذو روح إشارة الى أنه على حذف مضاف أو استعمل الروح في معنى ذي الروح واضافه الى الله للتشريف أولانه بمحض قدرته



من غير قسوة المادة وعلى القول الآخر هو استعارة تشبيه اللغوي بالروح التي بها الحياة وماج بعض  
 النصارى الواقدي بهذه الآية فقال انها تدل على ان عيسى عليه الصلاة والسلام جزء من الله  
 فعارضه بقوله تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فلو كان كذلك لاقتضى ان جميع  
 الموجودات جزء منه فحجه ومعنى كونه كلمة انه حصل بكلمة كن من غير مادة وقال الغزالي رحمه الله  
 تعالى لكل شئ سبب قريب وبعيد فالقول المتى والثاني قول كن وما دل الدليل على عدم القرب  
 في حق عيسى صلى الله عليه وسلم اضافه الى البعيد وهو كلمة كن اشارة الى اتقاء القرب وأوضحه بقوله  
 ألقاها يجعله كالماتى الذى يلقى في الرحم فهو استعارة كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله  
 أى الالهة الثلاثة الخ) يعنى ان الظاهر أنهم يقولون بالالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام  
 ومريم كما صرح به في الآيات الاخرى وان نقل عنهم القول بالاثنا عشر فحكاية الله عنهم أو وثق لكن قال  
 الطيبي رحمه الله تعالى ان الحكيم الفاضل يحيى بن عيسى صاحب المنهاج في الطب كان نصرانيا فلما أسلم  
 وحسن اسلامه صنف رسالة في الرد على النصارى قال فيها زعوا أنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقاليم  
 أقنوم الاب وأقنوم الابن وأقنوم روح القدس فهو واحد بالجوهر مختلف بالاقانيم وقال بعضهم انها  
 أشخاص وذوات وقال بعضهم انها خواص وصفات فأقنوم الاب الذات وأقنوم الابن الكلمة وهى  
 العلم وأنهم لم تزل مولدة من الاب لا على سبيل التناسل بل كمولد ضياء الشمس وأقنوم روح القدس هو  
 الحياة وأنهم لم تزل فائضة من الاب والابن واختلفوا في الاتحاد فقالت يعقوبية انها بمعنى الممازجة  
 كما زجبة النار للقيم فالجزة ليست نارا خاصة ولا حمة وهذا موافق لقولهم ان الله نزل من السماء ماء  
 ونجد من روح القدس وصار انسانا ولذلك قالوا المسيح جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين  
 وهذا هو القول باللاهوت والناسوت وظاهر قولنا سطورا ان الاتحاد على معنى الحلول وأن الكلمة  
 جعلته محلا ولذا قالوا جوهران وأقنومان الى غير ذلك واذا تنظر باختلافهم كذلك صح حينئذ ان يراد  
 من قوله ولا تقولوا ثلاثة ولا تقولوا جوهر واحد ثلاثة أقاليم وأن يحمل بقية الآيات على ما قالوه  
 قال وقولهم ثلاثة أى مستوون في الألوهية كما يقال في العرف عند الحاق اثنين واحد في وصف  
 هم ثلاثة أى أنهم ما شبيهان به والا قنوم بضم الهمزة بمعنى الاصل وهى لغة يونانية وجعلها أقاليم وقوله  
 الهين من دون الله أى الهين غير الله فيكونون معه ثلاثة فلا يقال انه لا دليل فيه على التثليث المدعى  
 (قوله لا تعدد فيه بوجه ما) ذاتا وغيره كالقول بالاقانيم وقوله تسيحا اشارة الى أنه منصوب على المصدر  
 كما مر تحقيقه وقوله من أن يكون اشارة الى أن في الكلام حرف جر مقدروه ومن أو عن كانه قبل  
 نزوه من أن يكون أو عن أن يكون له ولد وفي محل أن والفعل حينئذ وجهان التصب والجري يعنى أن  
 الولد يشابه الاب ويكون مثله والله منزوع عن النظر والمثيل وأيضا الولد انما يطلب ليكون قائما بمقامه  
 اذا عدم ولذا كان التناسل والله تعالى باق لا يترك ساحته القضاء فلا يحتاج الى ولد وقوله ما في  
 السموات الخ دليل آخر على نفي الولد لانه مالك لجميع الموجودات ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية  
 فلا يكون مالكها جميعا وكذا كفايته في الحفظ لان الوكيل بمعنى الحافظ لان من وكل اليه شئ يحفظه كما مر  
 فاذا استقل في ذلك لم يحتج الى الولد فان الولد يعنى أباه في حياته ويقوم مقامه بعد وفاته والله تعالى منزوع  
 عن كل هذا فلا يتصور له ولد عقلا ويكون اقترأ وجهلا وحقا (قوله ان يأنف من تكلف الدمع الخ)  
 الاتفة الترفع والتكبر والاستكفاف استفعال من التكف وأصله كما قال الراغب من تكف الشئ تحجته  
 وأصله تحجته الدمع عن الخد بالاصبع وبجر لا يتكف لا ينزع انتهى ومنه قوله فلم يتكف لعينيك مدمع  
 وقيل التكف قول السوء يقال ما علم في هذا الامر تكف ولا وكف واستفعل فيه للسلب قاله المبرد  
 وفي الاساس استنكف منه ونكف امتنع وانقبض أنف واجمية وقال الزجاج الاستنكاف تمكبر في تركه  
 أنفة وليس في الاستكبار ذلك (قوله من أن يكون الخ) اشارة الى تقدير الجار لانه يقال استنكف

(فأمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة)  
 أى الالهة ثلاثة الله تعالى أنت قلت للناس  
 ويشهد عليه قوله تعالى أنت قلت للناس  
 اتخذوني وأى الهين من دون الله  
 ثلاثة انصح أنهم يقولون الله ثلاثة أقاليم  
 الاب والابن وروح القدس ويريدون بالاب  
 الذات وبالابن العلم وبروح القدس الحياة  
 (انتموا) عن التثليث (خبر الكم) نصيبه لما  
 سبق (انما الله واحد) أى واحد بالذات  
 لا تعدد فيه بوجه ما (سبحانه أن يكون له  
 ولد) أى أسبحة تسيحا من أن يكون له ولد فانه  
 يكون لمن يعادله مثل ويتطرق اليه القضاء  
 (له ما في السموات وما في الارض) ملكا  
 وخالقا لا يما له شئ من ذلك فيتخذ له ولدا  
 (وكفى باقه وكبلا) تنبيه على غشاه عن  
 الولد فان الحاجة اليه ليكون وكبلا لا يبه  
 واقه سبحانه وتعالى قائم بحفظ الاشياء كاف  
 في ذلك مستغن عن محلقه أو بعينه (لن  
 يستنكف المسيح) لن يأنف من تكلف الدمع  
 اذا تحجته باصبعك كما يرى أثر عليك (أن  
 يكون عبد الله) من أن يكون عبدا له فان  
 عبوديته شرف يتباهى به وانما المسئلة  
 والاستنكاف في عبودية غيره

منه وعنه والعبودية لله شرف وأى شرف كما قال الشاعر  
ومما زادني شرفاً وتبها • وكدت بأخصى أطا الثريا  
دخول تحت قولك يا عبادي • وجعلك خير خلقك لي نبيا

(قوله روي أن وفد نجران قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تعيب صاحبنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صاحبكم قالوا عيسى عليه السلام قال عليه السلام وأى شرف أقول قالوا نقول أنه عبد الله ورسوله قال أنه ليس بعبد الله ولا ملائكة المقربين) عطف على قرات (ولا الملائكة المقربون) عطف على المسيح أى ولا يستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيدا واحتج به من زعم فضل الملائكة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال مساقه لرد قول النصارى في رفع المسيح عن مقام العبودية وذلك يقتضى أن يكون المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة فلا يتجه ذلك وإن سلم اختصاصها بالنصارى فله أريد بالعطف المبالغة باعتبار التكبير دون التكبير كقولك أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا صرّوس

(قوله روي أن وفد نجران الخ) هذا نقله الواحدى رحمه الله تعالى في أسباب النزول عن السكبي رحمه الله تعالى (قوله عطف على المسيح) هذا هو الظاهر وفيه وجوه أخرى وهو أن يكون عطفا على الضمير المستتر في يكون أو عبد الله صفة ولذا يقال هو عبد أبوه ويكون وصفهم بكونهم عبيدا لأن المراد ولا كل واحد منهم أن يكون عبد الله أو هو له وصف مقدر بقرينة المقفوظ أى ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله أو هو من عطف جملة على جملة وعلى الوجوه السابقة من عطف مفرد على مفرد فهو فاعل فعل مقدر هو ومعطوله كما صرح به وقول المصنف رحمه الله تعالى أى ولا يستنكف الخ تقرير لحصل المعنى وإشارة إلى تقدير متعلق بالفعل معه فلا يرد عليه أنه يقتضى تقدير الفعل ومتعلقه فلا يكون معطوفا على المسيح بل من عطف الجمل كما تترك المصنف رحمه الله تعالى هذه الاحتمالات لأن المعنى على عطفه على المسيح بل إعادة لا تميز عطفه ولذا قال صاحب التقرير إن غيره ليس بصحيح فقدر (قوله واحتج به من زعم فضل الملائكة الخ) هذه المسئلة مفصلة في الكلام ووجه الاستدلال ظاهر لأن الذى تقتضيه قواعد المعاني وكلام العرب الترقى من الفاضل إلى الأفضل فيكون المعنى لا يستنكف المسيح ولا من هو فوقه كما يقال لن يستنكف من هذا الأمر الوزير ولا السلطان دون العكس لكنه قيل أنه لا يفيد الالفوقية في المعنى الذى هو مظنة الاستنكاف والرفع عن العبودية وهو هنا بزعم النصارى الروحية التى فيه من جهة أنه لأب له وكمال القدرة والتأييد الذى به يحيى الموتى ونحوه وهذا فى الملائكة أقوى لأنهم لأب لهم ولا أم لهم باذن الله من قوة قلع الجبال ومزاولة مضاعف الاعمال والتصرف فى الأحوال والأحوال ما يقدر فى جنبه الاحياء والابرار وهم مع ذلك لا يستنكفون عن العبودية فكيف بعيسى صلى الله عليه وسلم ولا دلالة لهذا على الأفضلية المختلف فيها كما يشهد به الذوق اذهى كثرة الثواب كما قرره وقد وجهوا كل ما ورد فيه ما يقتضى الأفضلية بنحوه وأجروا على هذا الخط (قوله وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة الخ) يعنى سوق الآية وإن كان للرد على النصارى لكنه أدمج فيه الرد على عبدة الملائكة المشاركين لهم فى رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية إلى درجة المعبودية وإدعاء اتسائهم إلى الله بما هو من شوائب الألوهية وخص المقربون لأنهم كانوا عبيدا ونعم دون غيرهم ورد هذا الجواب بأن هذا لا يتقى فوقية الثنائى كما هو مقتضى علم المعاني ولا ورود له لأنه يعلم من التقرير دفعه لأن المقصود بالذات أمر المسيح فلذا قدم ولو سلم أنه لا يتقى فوقية فهو لا يشتم كما اذا قلت ما فعل هـ ذا زيد ولا حمرو وهو يكتفى لدفع حجة الخصم وأما كون السياق والسباق بخالفه فليس بشئ لأن الجيب قال أنه ادماج واستطراد (قوله وإن سلم اختصاصها بالنصارى فله أريد الخ) يعنى أن مجموع الملائكة أفضل من عيسى وإخوانه من الأنبياء والمرسلين والكلام انما هو فى تفضيل الآحاد على الاتحاد وفى الاتصاف فيه نظرا لأن مورد اذنا بنى على أن المسيح أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة فقد يقال يلزمه القول بأنه أفضل من الكل كما أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لما كان أفضل من كل واحد من آحاد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كان أفضل من كلهم كما مر ولم يفرق بين التفضيل على التفصيل والتفضيل على الجملة أحدهما من صنف فى هذا المعنى وقد كان طارعا على بعض المعاصرين فضل بين التفضيلين ودعوى أنه لا يلزم منه على التفصيل تفضيل على الجملة ولم يثبت منه هذا القول ولو قاله أحد فهو مردود بوجه لطيف وهو أن التفصيل المراد جل أماراته برفع درجة الافضل فى الجنة والاحاديث متظافرة بذلك وحيث لا يجوز أن ترفع درجة واحد من المقضوين على من اتفق أنه أفضل من كل واحد منهم أولا ترفع درجة أحد منهم عليه لاسيما إلى الاول لأنه يلزم منه رفع المقضول على الافضل فيتعين الثانى وهو

ارتفاع درجة الافضل على درجات المجموع ضرورة فيلزم ثبوت افضليته على المجموع من ثبوت افضليته  
على كل واحد منهم قطعا انتهى فقد علمت الفرق بين هذا وبين ما مثل به وكذا ما قيل في الجواب الآخر  
وشعره من أن هذه الدلالة انما تكون بعد سبق العلم بالافضلية كما في حديث السلطان والوزير دون مجرد  
النظر في التركيب كما في لاية على زيد ولا عمرو وفي اثبات الافضلية بهذا شبه دور ولوسلم في افضلية المجموع  
دون كل واحد من المقربين لاجنس الملك على جنس البشر المتنازع فيه ورد بأن المدعى أن في مثل هذا  
الكلام مقتضى قواعد المعاني الترتي من الأدنى الى الأعلى دون العكس والتسوية وقد عرفت أن الحكم  
في الجمع المعروف باللام على الأحاد سيما قبل الحكم بعدم الاستتلاف ومدعاة ليس الادلالة الكلام  
على أن الملك المقرب أفضل من عيسى صلى الله عليه وسلم وهذا كاف في ابطال القول بأن خواص البشر  
أفضل من خواص الملك فالجواب الحق ما سبقته الإشارة اليه في صدر الكلام فاحفظه (قوله وهم  
الكرويون الخ) في كتاب الجبال قبل ملائكة الرحمة هم الروحانيون بفتح الزاء من الروح وقيل  
الروحانيون بالضم والفتح مطلق الملائكة والكرويون ملائكة العذاب من الكرب قاله البيهقي وغيره  
وفي القائل الكرويون سادة الملائكة منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وهم المقربون من كرب اذا قرب  
وهو المراد هنا وفي تذكرة الحاج ابن مكتوم مثل أبو الخطاب بن دحية عن الكرويين هل يعرف في اللغة  
أم لا فقال الكرويون بفتح الكاف وتحقير الراسدة الملائكة وهم المقربون من كرب اذا قرب وأنشد  
أبو علي البغدادي \* كروية منهم ركوع وسجدة وقال الطبري رحمه الله تعالى فيه ثلاث مبالغات  
احداها أن كرب أبلغ من قرب الثانية أنه على وزن فعول من صبح المبالغة الثالثة زيادة الياء فيه  
للمبالغة كآخرى وقوله باعتبار التكثير دون التكبير الاول بالثلاثة والثاني بالمرادة ومعناها ظاهر  
وقوله والتنازع فيه المشهور أن خواص البشر أفضل من خواص الملك قائل (قوله والاستكبار الخ)  
قدم الفرق بينهم المنقول عن الراغب ولكون التكبير يكون بالاستحقاق وصف الله عز وجل به (قوله  
فيجاءهم الخ) إشارة الى أن المقصود من الحشر المجازة او لئلا قال في تفصيله انه تفصيل للمجازاة العامة  
وهذا دفع لما يتوهم من عدم مطابقة الفصل للجميل اذا جعل لم يذكر فيه الا المستنكفون فأشار الى  
الجواب بوجهين الاول أنه تفصيل للماء لم صريحاً ومضاهي المقصود سيحشرهم وجميع العباد  
فيكون لغاؤهم تقديرية والثاني أنه تفصيل للجزاء وأنه يتعدىهم وتحشرهم بما يشاهدونه من نعم  
غيرهم وفي الكشف فان قلت التفصيل غير مطابق للمفصل لانه اشتمل على الفريقين والمفصل على  
فريق واحد قلت هو مثل قولك جمع الامام الخوارج فمن لم يخرج عليه ككاه وحله ومن  
خرج عليه نكل به وحجة ذلك لوجهين أحدهما أن يحذف ذكر أحد الفريقين لدلالة التفصيل  
عليه ولا أن ذكر أحدهما يدل على ذكر الثاني كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا فاما  
الذين آمنوا بالله واعتصموا به والثاني وهو أن الاحسان اليهم مما يغفهم فكان دأخلا في جملة  
التشكيل بهم فكانه قيل ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسنة اذا رأى أجور العاملين  
وبما يصيبه من عذاب الله وقال الحرير الجواب هو الاول والثاني غير مستقيم لان دخول أفعال  
الفر يقين لا على قسمي الجزاء (قوله عن البرهان المجزأت الخ) لان البرهان الجلية وهي حجة  
قاطعة والقرآن مبين طرق الهداية فهو نور على الاستعارة ودلائل العقل الخلف ونشر مرتب  
(قوله ثواب قدره الخ) انما فسر بالتواب المقدر لعطف فضل عليه والرحمة حقيقة والتجوز في كلمة  
في تشبيه عموم الثواب وشموله بعموم الظرف ولو فسر بالجنة كما فسر به بعضهم كان التجوز في الجورور  
دون الجار وأشار الى أن تسمية الثواب رحمة لانه بمقتضى الاحسان لا الوجوب عليه كما هو مذهبنا  
(قوله ويهم اليه الخ) هذا الضمير اما عائد على الله ومعنى الهداية اليه الهداية الى عبادته أو على  
جميع ما قبله باعتبار أنه موعود أو على الفضل وصرطاً مستقيماً مفعول ثانٍ شاء على تعدي هدى الى

وان أراد به التكبير فخايتها تفضل المقربين  
من الملائكة وهم الكرويون الذين هم حول  
العرش أو من أعلى منهم رتبة من الملائكة على  
المسيح من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على  
الآخر مطلقاً والتنازع فيه (ومن يستنكف عن  
عبادته) ويستكبر ومن يرتفع عن الاستكبار  
دون الاستنكاف وذلك لعطف عليه وانما  
يستعمل حيث لا استحقاق بخلاف التكبير فانه  
قد يكون بالاستحقاق (فسيحشرهم اليه  
جميعاً) فيجاءهم (فأما الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات فيوفهم أجورهم وينزّلهم من  
فضله وأما الذين استنكفوا واستكبروا فنعذبهم  
عذاباً أليماً ولا يجدون لهم من دون الله ولياً  
ولا نصيراً) تفصيل للمجازاة العامة المدلول  
عليهم من غوى الكلام وكأنه قال فسيحشرهم  
اليه جميعاً يوم يحشر العباد للمجازاة أو  
لمجازاتهم فان الآية مقابلهم والاحسان اليهم  
نعذب لهم بالنعم والحسنة (يا أيها الناس قد  
جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نوراً مبيناً)  
عنى بالبرهان المجزأت وبالنور القرآن أى  
قد جاءكم دلائل العقل وشواهد النقل ولم يبق  
لكم عذر ولا علة وقيل البرهان الدين أو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو القرآن (فأما  
الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم  
في رحمة منه) في ثواب قدره بارزاً ايمانه وعمله  
رحمة منه لا قضاء ملحق واجب (وفضل)  
احسان زائد عليه (ويهم اليه) الى الله  
سجانه وتعالى وقيل الى الموعود (صرطاً  
مستقيماً) هو الاسلام والطاعة في الدنيا  
وطريق الجنة في الآخرة

مفعولان حقيقة أو بتضمن يعرفهم أو مفعول فعل مقدراً ومنصوب على الحال واليه متعلق بمقدراً  
مقر بين اليه أو مقر بالياهم اليه على أنه حال من الفاعل أو المفعول وقيل هو حال من صراطا وليس  
لقولناهم اليه طريق الاسلام الى عبادته كبير معنى فالوجه أن يجعل صراطا بدلاً من اليه وقيل عليه  
أن قولناهم اليه طريق الاسلام موصلاً الى عبادته معناه واضح ولا وجه لكونه بدلاً من الجمار  
والجور وقاتل (قوله حذف دلالة الجواب الخ) وجهه ظاهر وهو من التنازع وأعمال الثاني وفيه  
نظر ومارواه مروى في السنة وقوله وهي آخر ما نزل في الاحكام أي هذه الآية آخر آية نزلت متعلقة  
بالاحكام كما أن آخر ما نزل سورة براءة كما ذكره المحققون (قوله وليس له ولد صفة له أو حال الخ) منع  
الزحشرى الحالية مطلقاً وبين وجهه وجهه أنه أما حال من امرؤ وهو نكرة مجيء الحال منها  
خلاف الظاهر إذا المتبادر في الجمل الواقعة بعد النكرات أنها صفات وأما جملته تلك فمفسرة لا محل لها  
من الاعراب على ما اشتبه في التحووان جوزه بعضهم فيها أن تكون صفة والزحشرى لم يلتفت اليه  
لما بين جعله صفة ومفسر من التناقي لأن المفسر غير مقصود من الكلام والصفة وقيل هو المستند اليه  
محط الفائدة مع أن المفسر إذا كان مضارعاً ودرجته وهو عين كونه غير صفة وأما جعله حالاً من  
الضمير المستتر كما قاله المصنف وسبقه اليه أبو البقاء فليل عليه أن المفسر غير مقصود حتى ادعى بعضهم  
أنه لا ضمير فيه لانه تفسير لجرد الفعل بلا ضمير وان رتبة قوله تعالى قل لو أنتم تملكون وفي الجمرانه تمنع  
لأن المسند اليه في الحقيقة الاسم الظاهر الذي هو فاعل الفعل المحذوف فالذي ينبغي أن يكون التقيد  
له وإذا دار الاتباع والتقييد بين مؤكّد ومؤكّد فالوجه أنه للمؤكّد بالفتح اذ هو معقد الاسناد وقال  
السفاقي أن هذا مرجح لا موجب وأما إذا كان ليس له ولد صفة فلا يضر النص بل ينهين موصوفها  
بالمفسر لانها كبدلة والفاء في فلها واقعة في جواب الشرط وقوله وابن الام لا يكون عصبه لأن  
ذكورهم وانهم في القسمة والاستحقاق سواء لا دلالتهم بالام كما تقر في الفرائض وعلم بدليل آخر  
(قوله والولد على ظاهره) أي مخصوص بالذكور لا ما يشملها فانه مشترك بينهما اشتراك معنوياً وقد وقع  
في سياق النفي لأن الذكور المتبادر منه وقد عطفه الدليل وفيه نظراً لما قيل انه تخصيص من غير تخصيص  
والتعليل بأن الابن يسقط الاخت دون البنت ليس بسديد لأن الحكم تعيين النصف وهذا ثابت عند  
عدم الابن والبنت غير ثابت عند وجود أحدهما أما الابن فلانه يسقط وأما البنت فلانها حادثة نصير  
عصبه لا تعيين لها فرض نعم يكون نصيبها مع بنت واحدة النصف بحكم العصبية لا القرصية فلا حاجة الى  
تفسير الولد بالابن لا منظوراً ولا مفهوماً وأيضاً الكلام في السكالة وهو من لا يكون له ولد أصلاً ولا والد  
والولد مشترك معنوي في سياق النفي فيم فلا بد للتخصيص من مخصص وكذا فيما بعده فقاتل فالولد  
عند ابن عباس رضي الله عنهما ما عايناهما اذ لا ترث البنت مع الاخت عنده وعند الجمهور ترث لكن  
ذلك بالعصبية بالغير وقوله لا ترث النصف أي بطريق القرصية لا بد من هذا القيد وهو مراده اذ قد  
ترث البنت النصف كما اذا ترك بنتاً وأختاً كما تبين عليه بعض أهل الفرائض وقوله ان كان الامر بالعكس  
أي ان ماتت وتركت (قوله ذكر اكان أو أني الخ) فان قيل هما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة  
فان قام الدليل على أن المراد بأحدهما الذكور لم يتبين أن المراد بالثاني الذكر قيل ليس كذلك بل الكل شرط  
واحد لانه ذكر أو لا إذا كان الاخ هو الميت فجعل للاخت النصف ثم قلب المسئلة فجعل للاخت ميتاً  
والاخ هو الوارث فجعل لجميع المال فهذا بين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد  
الموضعين الذكور دون الانثى فكذلك في الآخر وفيه نظر (قوله والآية كالم تدل على سقوط الاخوة بغير  
الولد الخ) عدم دلالتها على السقوط بغير الولد ظاهر للسكوت عنه وكذا دلالتها على عدم السقوط به  
أي بغير الولد كالأب فان السكالة فسرت بمن لا ولده ولا والد كما مر وأما ما قيل انه فيه بحث ظاهر لأن  
الاطلاق في جعله وارثاً على تقدير عدم الولد دليل ظاهر على عدم السقوط بالغير فدفوع بأنه مسكوت

(يستفتونك) أي في السكالة حذف دلالة  
الجواب عليه روى أن جابر بن عبد الله كان  
مريضاً فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال اني كلاله فكيف أصنع في مالي فتركت  
وهي آخر ما نزل في الاحكام (قل الله يفتيكهم  
في السكالة) سبق تفسيرها في أول السورة  
(ان امرؤ هالك ليس له ولد له أخت فلها نصف  
ما ترك) ارتفع امرؤ ففعل يفسره الظاهر  
وليس له ولد صفة له أو حال من المستكن في  
هالك والواو في وله يجمل الحال والعطف  
والمراد بالاخت الاخت من الابوين أو اب  
لانه جعل أخوها عصبه وابن الام لا يكون  
عصبه والولد على ظاهره فان الاخت وان  
ورثت مع البنت عند عاقبة العلماء غير ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهم لكنهم لا ترث النصف  
(وهو يرثها) أي والمرير يرث أخته ان  
كان الامر بالعكس (ان لم يكن لها ولد)  
ذكر اكان أو أني ان أريد بغيرها يرث جميع  
مالها والا فالمراد به الذكر اذ البنت لا تحجب  
الاخ والآية كالم تدل على سقوط الاخوة  
بغير الولد تدل على عدم سقوطهم به

عنه والسنة دلت على خلافه فقوله وقد دلت السنة الخ جلة حالية مبنية لدفع هذا التوهم (قوله)  
وكذا مفهوم قوله الله يفنيكم في الكلالة ان فسرت بالميت) اشارة الى ما مر من الاختلاف في تفسيرها  
اذ حيث تكون الكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا وأورد عليه أن التعرض لعدم الولد مع احتمال  
مفهوم الكلالة على الوالد أيضا يشير الى أن المانع عن الارث الولد لا الوالد والاقتضيه بالنفي ليس  
بظاهر وجوابه يعلم من الفرائض فانه وقع الاتفاق عليه كونه لا بد من نكحة لتخصيص الولد بالنفي  
وما قيل انه ذكر أحد الجزأين لينقل الذهن منه الى الجزء الآخر غير ظاهر فاعطيه (قوله) الضمير ليرث  
بالاخوة الخ) جواب سؤال مشهور وهو أن الخبر لا بد أن يقيد بما يقيد به المبتدأ ولهذا لا يصح سب  
الجارية مالكمها وضمير التثنية دال على الاثنية فلا فائدة في الاخبار بالتثنية وقد دفع بوجوه منها ما ذكره  
الاخفش من أن الاثنية تدل على مجزئ التعدد من غير قيد بذكر وصغراً وغير ذلك من الاوصاف  
فكانه قيل انهما يستحقان ما ذكر مجزئ التعدد من غير اعتبار امر آخر وهذا مقيد ورد بأن ضمير التثنية  
يدل على ذلك أيضا فعاد السؤال وروى مكي عنه أيضا وهو الذي ارتضاه الزمخشري وتبعه المصنف رحمه  
الله بأنه حمل على معنى من يرث وأن أصله وتقديره ان كان من يرث بالاخوة اثنتين وان كان من يرث  
ذكر وراواتنا وانما قيل كاتسا وكونا المطابقة الخبر كما قيل من كانت أمك فأنت ضمير من لتأنيث  
الخبر كما نفي وجع هنا ورد بأنه غير صحيح وليس نظير من كانت أمك لانه صريح فيه بمن وله لفظ ومعنى فمن  
أنت راعى المعنى لانه أم ومدلول الخبر فيه مخالف للمدلول الاسم بخلاف ما نحن فيه فان مدلوليها واحد  
ولم يؤث في من كانت أمك لارعاة الخبر انما أنت المعنى من اذ أريد به ما مؤث كما تقول من قامت ولا خبر  
فيه ولا يخفى وروده وان قيل انه يحمل عليه كما هو عاده وقيل ان الخبر له صفة مقدرة بهاتم الفائدة  
أى فان كاتسا اثنتين من الاخوات ومثل ذلك جائز وقيل اثنتين حال مؤكدة والخبر محذوف أى له بدلالة  
قوله وله أخت عليه (قوله) فغلب المذكر) بقرينة قوله رجالا ونساء وقيل هو اكتفاء (قوله) بين الله  
لكم ضلالكم الخ) هذه الوجوه الثلاثة ذكرها قدام المفسرين وهي ابقاؤه على ظاهره وتبيين الضلال  
والشرار شاد الى الهدى والخير أو حذف مضاف أى كراهة أن تضلوا أو حذف الجار والناصفة  
ورجح الاول بأنه من حسن الختام والالتفات الى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فانه أمرهم  
بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية ولما تم تفصيله قال لهم اني بينت لكم ضلالكم فاتقوا كما  
أمرتكم فان الشر اذا عرف اجتنب والخير اذا عرف ارتكب وقوله فهو عالم بمصالح العباد في الحيا  
والممات اشارة الى أنه عائد على ما مر من أمر الميراث وما يتعلق بالاحياء والاموات (قوله) من قرأ سورة  
النساء الخ) هذا حديث موضوع مفترى على أبي بن كعب رضي الله عنه كما ذكره المحققون ووجه تصدقه  
على كل وارث لانه تلى ما بين الانصبا فكان له أجر ذلك وقوله وأعطى من الاجر كن اشترى محررا أى كاجر  
من اشترى عبد المحرره فسمه محررا باعتبار المال وقوله وبرئ من الشرك ليس معطوفا على مدخول  
كأنما بل على مفهوم ما قبله أو على مقدراى أعطاه الله هذا الثواب وجعله بريأ من الشرك وآمنا من سوء  
الخطاة وقوله وكان في مشيئة الله الخ أى في تقديره وارادته معفو عنه مغفور له اللهم اننا نألك حسن  
الخطاة والعفو والمغفرة وأن توقفنا عنهم كلامك ونشرح صدورنا بعبادتك واحسانك وانعامك

### ﴿سورة المائدة﴾

### ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

السورة مدنية الاقوله اكملت لكم دينكم الخ فانها نزلت بمكة وفي عددها اختلاف فقيل مائة  
واثنان وقيل ثلاث وعشرون (قوله) الوفاء هو القيام بالعهد الخ) أى حفظ ما يقتضيه العهد وهو  
يستعمل ثلاثيا ومضاعفا ومن يدايق قال وفي ووفى وفى بمعنى لكن فى الزيد مبالغة ليست

وقد دلت السنة على أنهم لا يرثون مع الاب  
وكذا مفهوم قوله قل الله يفنيكم في الكلالة ان  
فسرت بالميت (فان كاتسا اثنتين فلهما الثلثان  
عائرك) الضمير ليرث بالاخوة وتثنيته محمولة  
على المعنى وفائدة الاخبار عنه بالتثنية  
التبسيه على أن الحكم باعتبار العدد دون  
الصغر والكبر وغيرهما (وان كانوا اخوة  
رجالا ونساء فللكم مثل حظ الاثنتين) أصله  
وان كانوا اخوة وأخوات فغلب المذكر  
(بين الله لكم أن تضلوا) أى بين الله لكم  
ضلالكم الذى من شأنكم اذا خلبتم  
وطباعكم لتعزوا عنه وتكرروا خلافه  
أوبين لكم الحق والصواب كراهة أن تضلوا  
وقيل لا تضلوا الخذف لاهو قول الكوفيين  
(وا لله بكل شئ عليم) فهو عالم بمصالح العباد  
في الحيا والممات \* عن النبي صلى الله عليه  
وسلم من قرأ سورة النساء فكأنما تصدق على  
كل مؤمن ومؤمنة وورث ميراثا وأعطى من  
الاجر كن اشترى محررا وبرئ من الشرك  
وكان في مشيئة الله تعالى من الذين يتجاوز

عنهم  
﴿سورة المائدة﴾

مدنية وهي مائة وثلاث وعشرون آية  
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) الوفاء  
هو القيام بقضى العهد وكذلك لا يفاء



في الجرد واليه اشار المصنف رحمه الله وأصل معنى العقد الربط محكمات تجوز به عن اليهود وعقود  
المعاملات وقوله الموثق بالتشديد والتخفيف (قوله قال الحطيفة الخ) هو شاعر معروف والبيت من  
قصيدة له في مدح بني أمية الناقية قوم من العرب كانوا يعبرون بهذا اللقب فلما قال فيها  
قوم هم الاتق والاذناب غيرهم \* ومن يتوى بألف الناقية الذنبا

صاروا يفتخرون به قال شراح الكشاف وفي البيت اشارة الى كون العقد بمعنى العهد مستعاراً من  
عقد الحبل على الدلو حيث رشح به كالحبل والدلو وما يتعلق بهما والعناج بوزن كرام حبل يشد في  
أسفل الدلو ثم يمتد الى العراق بفتح العين والراء والقاف ليكون عوناً لها والدوذج فاذا انقطعت الاوزام  
أمسكها العناج والعرقونان خشبتان معترضان على الدلو لجمع عراقى والاوزام السيور التي بين اذاناب  
الدلو وأطراف العراق والكرب بفتحين الحبل الذي يشد في وسط العراق ثم ينثى ويثقل به يكون هو  
الذي يلي الماء فلا يعفن الحبل الكبير ويقال لمن يحكم أمراً أو يبالغ فيه بلا الدلو الى عقد الكرب وخص  
العقد بالحار لانه هو المعروف بينهم في العقد لمن نزل بجوارهم وبه يتحدون والقصيدة كان سببها ذلك  
فلما وجه لما قيل لو قال لغيرهم لكان أبلغ والمستعار في البيت عقد الحبل على الدلو والمستعار له العهد  
والميثاق وما بعده ترشح وانما جعلوا المستعار ذلك وان كان العقد فيه مطلقاً للتبادر ولانه لو لا ذلك  
لم يترتب جواب اذا على الشرط ومن غفل عنه قال لوجه لتقيده بما ذكر (قوله وأصله الجمع بين  
الشئين الخ) قال الراغب العقد الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الاجسام الصلبة كعقد الحبل  
وعقد البناء (قوله ولعل المراد بالعقد الخ) اي المراد بها ما يلزم الوفا به أو يستحب بما عقده الله أو  
العباد كالعاملات والذو لانه جمع محلي باللام فيم والامر في قوله أو فوالطلق الطلب ندباً أو وجوباً  
ويدخل فيه اجتناب المحرمات والمكروهات واختاره لانه أو فمعموم اللفظ وأو في عموم الغائبة  
وقيل الحبل على تحليل الحلال أي اعتقاد حله والعمل على وفقه وتحريم الحرام كذلك أظهر نظرنا الى  
ما يشعر به سوق الكلام من الاجمال والتفصيل لا يقال السورة مشتقة على أمتهات التكليف في  
الاصول والفروع لا تختص بالتحليل والتحريم وكفى بقوله ونعا ونواعي البر والتقوى واعدلوا هو أقرب  
للتقوى فلا يلزم حصر المجل على التحليل والتحريم ولو سلم فليكن من التفرع على الاصل لا التفصيل  
للمجمل كما تقول امثلوا أو امر الله اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان لانقول ما وقع في  
معرض التفصيل هو التحليل والتحريم وظاهر أن ليس جميع السورة كذلك وأن المذكور بالتفصيل أو وقع  
منه بالتفرع (قوله تفصيل للعقد الخ) لما مر من عمومه وشموله لها وأنه المتبادر ولا التفرع والبهمة  
من ذوات الارواح ما لا عقل له مطلقاً أو ذوات الاربع وقال الراغب انه خص في المتعارف بما عدا  
السباع والطير وفي العقود خمسة أقوال للمفسرين فقبل اليهود وقبل حلف الجاهلية وقبل ما عقده  
الله وبعضهم مع بعض وقبل التكاح والشركة واليمين والعهد والحلف والبعض وقبل الفرائض وقبل  
جميع ما ذكر ورجح بعضهم واليه ذهب المصنف رحمه الله (قوله وضافتها الى الانعام للبيان الخ)  
قبل البهية اسم جنس والانعام نوع منه فاضافها اليه كاضافة حيوان انسان وهي مستقصاة وأجيب  
بوجهين أن المراد من البهية والانعام شئ واحد وضافتها اليها على معنى من البيانية أي البهية التي  
هي الانعام كقوله فاجتنبوا الرجز من الاوثان أي الرجز الذي هو الاوثان ولا يستدر المنى  
ذكر عام وتخصيصه أو المراد بالبهية الطباء وبقرا الوحش ونحوهما وضافتها الى الانعام ملازمة المشابهة  
بين ما جوز التحريم في اضافة المشبه للمشبه به كونهما بمعنى الام على جعل ملازمة الشبه اختصاصاً  
بينهما أو بمعنى من البيانية على جعل المشبه نفس المشبه به وفيه بحث لأن ذكر النوع أو الفرد بعد الجنس  
لا فائدة فيه وضافته اليه لقوم يستهجنه كحيوان انسان أو انسان زيد وقوله المراد من البهية والانعام شئ  
واحد ان أراد قبل الاضافة فليس كذلك وان أراد بعد هافكذلك انسان زيد مع أنه بالآخرة يكون

والعقد العهد الموثق قال الحطيفة  
قوم اذا عقدوا عقد الجارهم  
شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا  
وأصله الجمع بين الشئين بحيث يعسر  
الاتصال ولعل المراد بالعقد ما يعم  
التي عقدها الله سبحانه وتعالى على عباده  
وألزمها اياهم من التكليف وما يعقدون  
بينهم من عقود الامانات والمعاملات  
ونحوها مما يجب الوفا به أو يحسن ان جعلنا  
الامر على المشترك بين الوجوب والندب  
(أصل لككم بهيمة الانعام) تفصيل  
للعقد والبهية كل شئ لا يميز قبل كل ذات  
أربع وضافتها الى الانعام للبيان كقولنا  
نوبخز ومعناه البهية من الانعام وهي  
الازواج الثمانية وألحق بها الطباء وبقرا  
الوحش

من اضافة الشيء لنفسه فالحق في الجواب أن يقال اضافة العام للخاص اذا صدرت من بليغ وقصد  
بذكره فائدة فحسنة كدنية بغداد فان افظ بغداد لا مكان غير عربي لم يعهده معناه أضيف اليه مدينة  
ليسان مسماه وقوضيه وكشجر الارز لما كان الارز يطلق على قضبانه أضيف ابيان المراد وهكذا  
والانظروا زائد مستحسن ولذا ترى التحرير يستحسنها نارة فيمثلها بشجر الارز ويستقيمها أخرى فيمثلها  
بانسان زيد وهنالك كان الانعام قد يختص بالابل اذ هو أصل معناه ولذا لا يقال انتم الالهة أضيف اليه  
بهية اشارة الى ما قصده من العموم وللحاجة في مثل هذه الاضافة اختلاف فمن اشترط العموم والخصوص  
من وجه في الاضافة البيانية قال انها لامية ومن لم يشترطه قال انها يانية كاذرة في شرح الهادي  
فلا يرد ما قيل في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة للخاتم وههنا الامر  
بالعكس ومن في البهية من الانعام لا تكون الا يانية وفي خاتم من فضة يانية أو تبعية أو استداية  
واذا كان من اضافة المتيه للمتيه فالامر ظاهر وبهذا يدفع قول الامام رحمه الله انه لو قال أحلت  
لكم الانعام لكان الكلام تاما بدليل ورود في آية أخرى فأى فائدة في زيادة لفظ البهية وكذا قوله  
ان لفظ البهية مفرد والانعام جمع فما الفائدة في ذكره لانه قصده بيان الجنس فلذا أفرد وجمع الانعام  
ليشمل أنواعها وللعامة جواب عنه تركا لما فيه وقوله كل حي لا يميز أي ليس من شأنه التمييز فلا يرد  
الصبي كما هوهم والاجترار فتعال من الجرزة بالكسرة وهي ما يخرج به البعير من كرشه وبعض الحيوانات  
من جوفه يتعلل به الى وقت العلف وقوله وعدم الانساب جمع ناب وهو من يختص بسباع الحيوان  
ولذا يكتفى عنها بماله ظفرو ناب وأخر قوله وفجوهما عن قوله المراد كافي الكشف لانه المحتاج للبيان  
فتأمل (قوله الا حرم ما يتلى الخ) اختلف في هذا الاستثناء فقبل منقطع لان التلو لفظ والمستثنى  
منه ليس من جنسه والمصنف رحمه الله تبع العلامة على أنه متصل مستثنى من بهية الانعام بتقدير  
مضاف محذوف من ما يتلى عليكم وهو محرم ليكون عبارة عن البهائم المحترمة بقوله حرمت عليكم الميتة  
الخ وفجوه أو من فاعل يتلى أي يتلى آية تحريره لانه يكون ماعبارة عن البهية المحترمة لا اللفظ المتلو قال  
الحرير ولا يعد اعتبار التجوز في الاسناد من غير تقدير وأما جعله مذترعا من الموجب في موقع  
الحال أي الا كائنه على الحالات المتلوة فبعد جدا والمستثنى منصوب ويجوز رفعه كما تقر في النحو  
(قوله حال من الضمير في لكم الخ) في الكشف نصب على الحال من الضمير في لكم أي أحلت  
لكم هذه الاشياء لا محلين الصيد وعن الاخفش أن انتصابه عن قوله أو فوا بالعقود وقوله وأنتم  
حرم حال عن محلي الصيد كانه قيل أحلتنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم  
حرم لثلاث خرج عليكم والوجه هو الاول واليه ذهب الجمهور ولا يرد عليه ما قيل انه يلزم تقييد احلال  
بهية الانعام بحال انتفاء حل الصيد وهم حرم وهي قد أحلت لهم مطلقا ولا يظهر له فائدة الا اذا عني  
بها الطبايح وحش وحش وبقوله لانه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم بعلم منه غيره بالطريق الاولى لانها  
اذا أحلت في عدم الاحلال لغيرها وهم محرمون لدفع المخرج عنهم فكيف في غير هذه الحال فيكون بيانها  
لانعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك ويسان لانهم في غنية عن الصيد واتساع حرمة الحرم والحب  
أن عبارة الكشف صريحة فيه ولم يخرج عليه أحد من شراحه وقد تنبه في الكشف لكنه لم ينتفع  
(قوله وقيل من أو أو فوا) هذا قول الاخفش انه حال من فاعل أو فوا ولا ينبغي ضعفه لما فيه  
من الفصل بين الحال وصاحبها بجملة ليست اعتراضية اذ هي مبنية وتخلل بعض أجزاء المدين بين  
أجزاء المدين ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأورون بالوفاء مطلقا والتوجيه السابق لا يجري فيه كما لا ينبغي  
وان قيل انه اقرب معنى وان كان أبعد لفظا لان جعله حالا من ضمير لكم انما يصح اذا أريد بهية الانعام  
الطبايح وأما اذا أريد الانعام المستثنى منها البعض غلب ما صرح به فقيه تقييد الاحلال بهذه الحال  
وليس كذلك لما علمت من أنه على طرف التمام ثم تكلف ما عباره مناديه على خلافه فقال ويمكن دفعه

وقيل هما المراد بالبهية وفجوهما  
على ما قيل الانعام في الاجترار وعدم  
الانساب وضافتها الى الانعام للابسة  
التشبيه (الا ما يتلى عليكم) الامتزج ما يتلى  
عليكم كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والا  
ما يتلى عليكم فحريمه (غير محلي الصيد) حال  
من الضمير في لكم وقيل من أو أو فوا

بأن المراد بالانعام أعم من الانسي والوحشي مجازاً أو تغليباً أو دلالة أو كيف شئت واحلالها على  
 عمومها مختص بحال كونكم غير محلين للصيد في الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشي وأما جعله  
 حالاً من فاعل أحلنا المدلول عليه بقوله أحلت لكم ويستلزم جعل وأنتم حرم أيضاً حالاً من مفعول  
 حال كونكم غير محلين للصيد في حال احرامكم فليس يبعد الامن جهة انتصاب حالين متداخلين  
 من غير ظهور ذي الحال في اللفظ وترجيحه بأن التحليل والتحرير من شأن الشارع دون المكلفين ليس  
 بشئ لأن معناه تقرير الحل والحرمه عملاً واعتقاداً وهو سائغ في الكتاب والسنة (أقول) لا يخفى ما في هذا  
 الوجه الذي رجحه من الضعف من جهة العربية فإن الفاعل الذي ناب عنه مفعوله تركباً منسياً وقد  
 نص النحاة على أنك لو قلت أنزل الغيث مجيباً لدعائهم على أنه حال من فاعل الفعل المجهول المتروك اذ  
 تقديره أنزل الله الغيث حال اجابته لدعائهم لم يجز لاسم على مذهب القائلين بأن المبني للمفعول صيغة  
 أصلية ليست محولة عن المعلوم وأيضاً الوجه للتقدير كما ورد على الوجه الذي قبله مع أن محلي صيغة  
 جمع كما هو في الرسم العثماني بالياء فكيف يكون حالاً من الله فكان قائله زعم أنه محل من غير ياء  
 أو أنه رنم بالياء على خلاف القياس كما في الجرو ولا يخفى حاله ولا يـ حيان هنا كلام طويل الذي قبله  
 تكلف وتغصن تركه خير منه (قوله وقيل استثناء وفيه تعسف) ليس وجه التعسف فيه أن استعمال غير  
 في الاستثناء غير ظاهر ولا من تكرير الاستثناء سواء ترادف أو تدخل بل لفساد المعنى فيه لأن يتكافأ  
 له ما لا يطبق بالنظم القرآني لأن المحلين لا يستثنون من البهيمة ان رجح الاستثناء من الاول بل من لكم فيه  
 المعنى أحلت البهيمة الا المحلين وهو غير صحيح وكذا استثناءه عما قبله فندير (قوله يعني مناسك الحج جمع  
 شعيرة وهو اسم ما أشعر الخ) قبل أقدم اسم لتلايتهم أنه وصف لاشتقاقه وكونه على وزن الصفات لانه  
 لم يجز على موصوف والشعار الامارة والاعلام جمع علم بمعنى وقوله التي حدها إشارة الى  
 أن تسميتها شعائر تركب من حدود الان الحدود تسمى شعائر أيضاً لما لها من العلامات وقوله ولا الشهور  
 الحرام المراد به جنسه وفسره الزمخشري بأشهر الحج لانه المناسب للمقام وجديته يجزم مفتوحة ودال  
 مهملة ساكنة جمع جذبات بالتحريك وجديته بوزن رمية وجمعه جذاً ياءاً محشيت تحت السرح والرحل  
 وخص الهدى بالذكر وان كان داخلاً في الشعائر لان فيه دفعا للناس ولانه مالى قد يتساهل فيه وتغليباً  
 له لانه من أعظمها (قوله أي ذوات القلائد) وهي الابل التي كان يجعل لها شعائر وهي بعض الهدى  
 خصت بالذكر تشرى بالهاء ولا تقدير فيه والنهي عن التعرض لها مبالغة في النهي عن التعرض له كما في  
 قوله تعالى ولا يدين زينهن فانهن اذ انهن عن اظهار الزينة كالخمال والسوار على النهي عن ابداء محملها  
 بالطريق الاولى ومن الغريب ما روى عن السدي في شرح أبي داود من أن المراد بالقلائد اصحاب  
 الهدى قال كان العرب يقدون من لحاء شجر مكة فبقم الرجل بمكة حتى اذا انقضت الاشهر الحرم وأراد  
 أن يرجع الى أهله قلده نفسه وناقته من لحاء الشجر فبأمن حتى يأتي أهله انتهى ولحاء كسكسا بلام وحاء  
 مهملة قشر الشجر كعبته (قوله ولا آتين البيت الحرام فاصدين الخ) أي ولا تحلوا أقواماً آتين ويجوز  
 أن يكون على حذف مضاف أي فعمال قوم آتين أو أذى قوم آتين وقرئ شاذ ولا آتى البيت بالاضافة  
 والبيت مفعول به لا ظرف وأي يثيهم تفسيره لفضل او رضى تفسيره رضواناً وهو بناء على ظنهم ان كان في  
 حق المشركين كما سيأتي (قوله والجمله في موضع الحال من المستكن الخ) هذا رد على الزمخشري في جعله  
 جملته يتغنون صفة لا آتين حيث قال في تفسيره أي لا تعرضوا القوم هذه صفتهم تغلب بهم واستنكاراً  
 لان تعرض لمنلهم وتبعه أبو البقاء اذا اختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل لضعف شبهه بالفعل  
 الذي عمل بالجل عليه لان الموصوفية تبعد الشبه لانها من خواص الاتماء وقد رد بوجهين الاول أن  
 الوصف انما منع من العمل اذا تقدم المفعول كقولنا زيداً ضرب قومي فلو تأخر لم يمنع لجيشه بعد  
 الفراغ من مقتضاه كما صرح به صاحب اللب وغيره الثاني أن الزمخشري لم يرد ما فهمه المعترض من

وقيل استثناء وفيه تعسف والمصدر  
 محتمل المصدر والمفعول (وأنتم حرم)  
 حال مما استمكن في محلي والحرم جمع  
 حرام وهو المحرم (ان الله يحكم ما يريد) من  
 تحليل وتحريم (يا أيها الذين آمنوا اتحلوا  
 شعائر الله) يعني مناسك الحج جمع شعيرة وهي  
 اسم ما أشعر أي جعل شعائر اسمي به أعمال  
 الحج ومواقفه لانها علامات الحج وأعلام  
 النسك وقيل دين الله أي دينه وقيل فرائضه  
 ومن يعظم شعائر الله أي دينه وقيل فرائضه  
 التي حدها لعباده (ولا الشهر الحرام)  
 بالقتال فيه أو بالسيف (ولا الهدى) ما أهدى  
 الى الكعبة جمع جذبة يجذى في جمع جذبة  
 السرح (ولا القلائد) أي ذوات القلائد من  
 الهدى وعطفها على الهدى للاختصاص  
 فانها أشرف الهدى أو القلائد أنفسها  
 والنهي عن احلالها مبالغة في النهي عن  
 التعرض للهدى وتظهير قوله تعالى ولا يدين  
 زينتهن والقلائد جمع قلادة وهو ما قلده  
 الهدى من نعل أو لحاء شجر أو غيرها ليعلم  
 به أنه هدى فلا يتعرض له (ولا آتين البيت  
 الحرام) فاصدين زيارته (يتغنون فضلاً من  
 ربهم ورضواناً) أي يثيهم ويرضى عنهم  
 والجمله في موضع الحال من المستكن في  
 آتين وليس له صفة لانه عامل والخياران  
 اسم الفاعل الموصوف لا يعمل

أن جملة يمتنعون صفة آتية حتى يرد عليه ما ذكره إذا أراد أن آتية يمتنعون صفتان لموصوف مقدر وهو قوم دفع المايرد عليه من أن آتية إذا كان مفعول لا تحلوا عمل غير ممتنع إلا آتية يرد عليه أنه إذا جاز الاعتماد على الموصوف المقدر كان اشتراط الاعتماد لغوا ولا يمتنع العمل في شيء من الصور لانه ما من اسم فاعل الا ويصح أن يقدر له موصوف كما قيل (أقول) هذا زبد ما هنا من القيل والقال وليس بجوابه من وجوه الاقول ان ما ادعاه الفاضل المحقق غير متعين لجواز أن يريد بيان حاصل معنى النظم وأن لا تحلوا مؤول بلا تعرضوا لان الخل والحرمة لا تتعلق بالذوات ولذا قدر في نحو أحل لكم النساء نكاح النساء ويجوز أن يزيد ما فهمه المايرد بناء على أن الوصف المتأخر لا يمنع كما مروا أن كان مثله يمنع مطلقا كما توهمه صاحب الدر المصون حتى ذهب الى عدم منعه قياسا على المصدر الا أنه لا وجه له فقد قال في كتاب المواطن لا خلاف في جواز عمله إذا تأخر ولا جزم به بعضهم هنا هذا خطأ من المعارض وغفلة عن قبله وحاول دفعه بدليل آخر وما اعترضه على الزمخشري في ما نسب اليه من الاعتماد على المقدر بجديت اللغوية الذي سمعته فليس بشيء لأن النجاة صرحوا به كما قال في الالفية

وقد يكون نعت محذوف عرف \* فيستحق العمل الذي وصف

وهو وان فهمه وادعاه غير من دفع ليس بشيء لانه ليس كل اسم فاعل يصح أن يقدر له موصوف اذ يمنع منه موانع معنوية كعدم القرائن وصناعة كفاي نحو قولك طأ ذهاب أخوك لانه لا يصح أن يقدر له موصوف كرجل وشخص لعدم الرابط وقد صرحوا في باب النعت بأن الموصوف لا يحذف في كل موضع وأن له مواطن يطرد فيها كان يكون الموصوف بعض اسم مجرور عن أوفى قبله ولذا مثله هنا بقوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه الخ وإذا كانت الصفة جملة أو ظرفا لا يصح في غير هذا الا دورا أو شذوذا وأما قول السهيلي رحمه الله تعالى طريقة حذفه هنا أن يكون الموصوف مندرج في معنى اسم قبله نحو كرم ضارب زيد الدخوله في معنى كرم وفي غيره لا يجوز فقد قال أبو حيان رحمه الله تعالى انه مردود فقوله أن جملة يمتنعون صفة لمقدر فرار من السحاب للوقوف تحت الميزاب فان قلت كيف قال انه لو لم يقدر الموصوف كان عاملا بلا اعتماد مع دخول النفي عليه وهو لا يختص بما كما صرحوا به قلت هو بناء على ما فهمه من أن معنى الاعتماد على النفي أن يسلط عليه ويرتق معناه لأن يلى لفظه نحو ما تأم أبوك وهذا ليس كذلك لأن تقديره لا تحلوا آتية البيت فالنفي الاحلال نعم هذا الاعتماد عليه فانه يكتفي وقوعه في حيز النفي خصوصا والنفي منصب على القيد وقد صرحوا بأن اعتماده على معنى النفي مطلقا صرحوا بها كان أو مؤولا ولم يتعرضوا هنا للاعتماد لظهوره وهذا مما يشجب منه فلا تسكن من الغافلين (قوله وفائدة استنكار تعرض من هذا شأنه) أي مطلقا أو من المسلمين والمنايع له أنه طالب فضل الله ورضوانه وقوله وقيل الخ فيكون على هذا مخصوصا بالكفرة فالفضل التجارة والرضوان بزعمهم ولو أبقى الفضل على ظاهره لانه بزعمهم ضح لكنه لما أمكن حمله على ما هو في نفس الامر كان حمله عليه أولى وأورد على هذا التوجيه السابق أنه إذا كان آتية البيت الحرام المسلمين فالتعرض لهم حرام مطلقا سواء كانوا آتية أو لا فلا وجه لتخصيصهم بالنهي عن الاحلال وفي المصباح ما تعرض له بسوء وعرض له بمعنى وقيل ما صرت له عرضة بالوقعة فيه ولا تعرض له بسوء أي لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده فمعنى التعرض للشيء أهم من أخذه وقتله وطرده فالاحلال بمعنى جهل الاحلال أو اعتقاد جهل كناية أو مجاز عن التعرض له لأن المؤمن لا يتعرض لما لا يحل له فلذا افسروه به هنا وقول الزمخشري السابق قوم هذه صفتهم اشارة الى أن التعليق بالمشتق يفيد عليه مبدء الاشتقاق فالظاهر أن العلامة ومن تبعه أشاروا بهذا كما فهمه الفاضل المحقق فانهم (قوله اذ روى الخ) حطيم بن ضبيعة أتى من اليمامة الى المدينة ولم يسلم بعد عرض الاسلام عليه فلما خرج من سرح المدينة أي الابل المسرحة للرمي فاستاقها وتبعوه فلم يدركوه فلما

وفائده استنكار تعرض من هذا شأنه  
والنسيه على المنايع له وقيل معناه يمتنعون  
من الله رزقا بالتجارة ورضوانا بزعمهم اذ  
روى ان الآية نزلت عام القضية في حجاج  
اليمامة لما هتم المسلمون أن يتعرضوا لهم  
بسبب انه كان فيهم الحطيم شريح بن ضبيعة  
وكان قد استاق سرح المدينة

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام قضاء العمرة التي أحصر عنها مع تلبية حجاج اليمامة فقال  
 هذا الحطيم وأصحابه قد ونكموه وكان قد قلد ما نهب من السرح وجعله هدياً فلما توجهوا لذلك نزلت  
 هذه الآية وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن عكرمة وسمى الرجل الحطيم بن هند البكري فليجوز  
 (قوله وعلى هذا فلا يمتنع نسخ الخ) أن كان هذا مخصوصاً بالمشركون والمنع عن قتالهم ودخولهم  
 المسجد الحرام فانه ما نسخا فإذا كان للمسلمين والمشركون في خصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ  
 فالنسخ في حق المشركون خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراخياً لا مقارناً  
 سمي بامتناع كما هو مذهب الحنفية فينبغي أن يحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على الأول لانه  
 شافعي لا يسمي مثله نسخاً قد بر (قوله وقرئ يتغنون على خطاب المؤمنين) هذه قراءة حميد بن قيس  
 الأعرج في الشواذ قبل وهي قلقة لقوله من ربهم ولو أريد خطاب المؤمنين لكان المناسبات من ربكم وربهم  
 وقبل ترك التعبير بما ذكره الخوف بأنه ربهم يحرمهم ولا يرضى بما فعلتموه وفيه بلاغة لا تخفى وإشارة إلى  
 ما مر من أنه الله رب العالمين لا المسلمين فقط فافهم (قوله اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم  
 من ارادة الاباحه الخ) قال الزجاج ومثله لا تدخل هذه الدار حتى تؤذى عنها فإذا أدبت عنها  
 فادخلها أي إذا أدبت أبيع لك دخولها وهذا مثله أصولية فقبل الامر بعد الخطر يقتضي الاباحه  
 واستدل به هذه الآية والمصنف رحمه الله تعالى لا يراه فلذا قال ان الامر هنا للتوسعة ورفع المنع والصيد  
 ليس مأموراً به فلا وجه للايجاب فيه ولا تنكون الآية دليلاً على ما ذكر فان كان ما يقتضي الايجاب  
 أو الاستحباب عمل به ومن قال حقيقته الايجاب قال انه مبالغ في صحة المباح حتى كانه واجب وقيل  
 ان الامر في مثله لوجوب اعتقاد الحل وفيه نظر وتحقيقه في أصول الفقه (قوله وقرئ بكسر الفاء  
 الخ) هذه قراءة شاذة منسوبة للحسن وضعيفة من جهة العربية لان النقل الى التحريك مخالف للقياس  
 وقيل انه لم يقرأ بكسرة محضة بل أمال لامالة الطاء وان كانت من المستعلبية وقرئ أحلتم بالهمزة لانه  
 يقال حل من احرامه وأحل بمعنى فقهه وأحلتم معطوف على بكسر الفاء أي وقرئ أحلتم  
 (قوله لا يجهل منكم ولا يكسركم) يعني أن معنى جرم حل كما نقل عن ثعلب والكسار يقال جرمه  
 على كذا أي - له عليه فعلى هذا يتعدى لواحد بنفسه وهو الضمير هنا والى الآخر يعني وهو أن تعدموا  
 فتعديروا على أن تعمدوا واحداً بعد حذف الجار ما جراً ونصب على المذهبين أي لا يجهل منكم بعض قوم  
 على الاعتداء عليهم وقال أبو عبيد القراءه عنه كسب يقال جرم وأجرم بمعنى كسب ومنه الجرعة  
 وكسب يتعدى لواحد أيضاً وقد يتعدى لثنين فكذلك جرم يقال كسب ذنباً أو كسبه ذنباً فعلى هذا  
 أن تعمدوا مفعول ثان له وأصل مادته موضوعة بمعنى القطع لان الكتاب يقطع لكسبه ومنه لا جرم  
 وسماى تحقيقه (قوله شدة بغضهم وعداوتهم الخ) الشنان البغض أو شدته وسمع في نونه الفتح  
 والتسكين وفيه احتمالان أن يكونا مصدرين شذوذ الان فعلاً نالاً بالفتح مصدر ما يدل على الحركة  
 يكونان ولا يكون لفعل متعد كما قاله سيوطي وهذا متعدي لانه يقال شنانه ولا دلالة على الحركة وقيل  
 ان في الغضب ظليان القلب واضطرابه فلذا أورد مصدره كذلك وفعلاً بالكون في المصادر قليل نحو  
 لويته لساناً بمعنى طامته أو صفة لان فعلاً بالكون في الصفات كثير كسكران وبالفتح وزد فيها  
 قليلاً كما رقطوان وتيس عدوان فان كان مصدرًا فإضافته إما الى الفاعل أو المفعول أي ان يغضكم  
 قوم أو يغضوهم وجوز المصنف رحمه الله تعالى الوصفية في السكران دون الفتح لانه دور فيه كما أشار  
 اليه وإذا كان وصفاً فهو بمعنى بغض أي يبغض بالكسر اسم فاعل كقدر بمعنى قادر وإضافته بيانية  
 أي البغض من بينهم وليس مضافاً الى فاعله أو مفعوله كما صدر (قوله لان صدركم الخ) هذا على  
 قراءة الفتح بتقدير اللام على أنه علة للشنان وعلى قراءة الكسر ان سكران شرطية وما قبله دليل الجواب  
 أو الجواب على القول بجواز تعديه والصحيح الأول وأورد على قراءة الكسر أنه ان كان الصدام مذكوراً

وعلى هذا فلا يمتنع نسخة وقرئ يتغنون على  
 خطاب المؤمنين (وإذا حلتم فاصطادوا)  
 اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم  
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة  
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة  
 الامر الا في بعد الخطر على الاباحه مطلقاً  
 وقرئ بكسر الفاء على الفاء حركة هزة  
 الوصول عليها وهو ضعيف جداً وأحلتم منكم  
 حل المحرم وأحل (ولا يجز منكم) لا يجز منكم  
 أو لا يكسركم (شنان قوم) شدة بغضهم  
 وعداوتهم وهو مصدر أضيف الى المفعول  
 أو الفاعل وقرأ ابن عامر واسمعيل عن نافع  
 وابن عباس عن عاصم بكسر الفاء على نفع  
 وهو أيضاً مصدر كذا ان أو نعت بمعنى بغض  
 قوم وفعلاً في النعت كسكران  
 وسكران (ان صدركم عن المسجد الحرام)  
 لان صدركم عام الحديبية وقرأ ابن كثير وأبو  
 عمرو بكسر الهمزة على أنه شرطية  
 أغنى عن جوابه لا يجز منكم (ان تعمدوا)  
 بالانتماء ثانی مفعول يجز منكم فانه يعدي  
 الى واحد والى اثنين ككسب



ما وقع عام الحديبية فهو محقق متقدم فكيف يقال ان صدركم وهو يقتضي استقباله وعدم تحققه وان اريد ما بعد الفتح فلم يقع صدقه فذهب قوم الى أن الآية لم تنزل بعد الحديبية فانه غير متفق عليه وان سلم فهو للتوبيخ على الصدق الواقع يوم الحديبية والدلالة على أنه كان ينبغي أن لا يكون وقوعه الا على سبيل الفرض والتقدير لقوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين وجوز أن يكون بتقدير ان كانوا قد صدركم وقوله ومن قرأ بجزمتكم الخ وقع في نسخة مقدم ما الصحيح هذه وما ذكره نظرا الى أن الاصل ان تكون الهمزة للتعدي والافيهوز أن يكون من جرته ذنبا للامبالغة ولم يجعل جرمت وأجرمت من المتعدي الى واحد وأن تعتمد على حذف الجار لانه الواقع موقع المفعول الذي يكون بلا واسطة البتة (قوله على العفو والاعضاء الخ) الاعضاء عدم النظر الى ما يكره وفسر البر والتقوى بهذا يقابله بقوله ولا تعاونا الخ فانه يدل على ذلك أو هو عام فالمراد بالبر متابعة الامر مطلقا والتقوى اجتناب الهوى ولو عطف الثاني بأوله كان أظهر قال الطيبي والثاني أظهر وأولى لتصير الآية من جوامع الحكم ويكون تذييل الكلام فيه دخل في البر والتقوى جميع مناسك الحج قال تعالى فانها من تقوى القلوب والعفو والاعضاء أيضا وفي النهي عن الاثم والعدوان عدم التعرض لقاصدي البيت الحرام دخول أوليا وعلى الوجه الاول يكون عطا على ولا يجزى منكم من حيث المعنى لانه من باب لا أرىك ههنا كانه قيل لا تعدوا على قاصدي المسجد الحرام لاجل أن صدركم قرئ من البيت الحرام وتعاونا على العفو والاعضاء ومن ثم قيل الوقف على أن تعدوا لازم لان الاعتداء منهي عنه والتعاونا على البر والتقوى مأثورة والتشفي طلب شفاء الصدر بالاتقام (قوله ما فارقه الروح من غير تذكية الخ) والمراد حذف أنفه من غير سبب خارج عنه والدم المسفوح الذي أسالوه وأخرجوه بآلة والاعضاء جمع هي وهي المصارين والاهلال رفع الصوت والمراد به هنا ذكر ما يذبح له وقوله من وقذنه اذا ضربته أصله أن تضربه حتى يسترخي ومنه وقذنه النعاس أي غلب عليه وانما قال في تاء النبطية انها للثقل لانها المنطوح مطلقا مذكرا كان او مؤنثا ولا تفعيل بمعنى مفعول لاتدخلة التاء وفسر ما كل السبع بما كل منه أي أكل بعضه لان ما كل كلة لا يتعلق به حكم ولا يصح ان يستثنى منه ما أدركه ذكي (قوله وهو يدل على أن جوارح الصيد الخ) جوارح الصيد أعم من كلابه وطيوره كالباري وهي في حكم السباع والحياة المستقرة هي التي لا تكون على شرف الزوال قيل وعلمتها أن تضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح فانه لا يحسب وقوله من ذلك أي ما ذكر قبله من المنخفضة الى هنا لا يحتمل رجوعه الى ما قبله وعلى هذا لا تقيد المذكورات بقوله فئات والالام يصح الاستثناء منها وقوله في الشرع لقطع الحلقوم أي موضوعة وفي نسخة قطع الحلقوم بالياء متعلق بالذكاة والمرى مجرى الطعام وتفصيل التذكية في القبة (قوله النصب واحد الانصاب) معطوف على الميتة واختلف فيها فقيل هي حجارة كانوا يذبحون عليها فعلى على أصلها ولعل ذبحهم عليها كان علامة على كونها لغير الله وقيل هي الاصنام لانها نصب لتعبد على على أصلها أو بمعنى الاصنام والنصب بضم نين جمع انصاب وقيل هو مفرد وقري بضم الون رذكين الصاد تحقيقا وقري يفحصين وفتح فكون (قوله الاستقسام بالالزام الخ) جمع زلم أو زلم وهو القدح المضروب به اطالب ما قدر وقسم له ولذلك سمي استقساما وقد بينه المصنف والغفل بضم الغين المحبة وسكون الفاء الذي لا سمع عليه لانه أغفلت علامته والمراد هنا أنه يكتب عليه قبل هذا من جملة الفأل وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الفأل فلم صار فيه قاروا حراما وأجيب بأنه كان استشارة مع الاصنام واستعانة منهم فلها هذا صار حراما وما أنه دخول في علم الغيب فلا نسلم أن الدخول في علم الغيب حرام ومعنى استشارته بغير العلم الغيب أنه لا يعلم الا منه ولهذا صار استعماله الخير والشر من المتجملين والكهنة ممنوعا عما يجادلون الاستخارة من القرآن فانه استعلام من الله تعالى ومن ينظر في ترتيب المقدمات ويرتاض فهو لا يطلب العلم الغيب منه فلو كان طاب علم الغيب

ومن قرأ بجزمتكم بضم الباء جعله منقولا من المتعدي الى مفعول بالهمزة الى مفعولين (وتعاونا على البر والتقوى) على العفو والاعضاء ومتابعة الامر ومجانبة الهوى (ولانعاونا على الاثم والعدوان) للتشفي والانتقام (وانقوا الله ان الله شديد العقاب) فاتتقاهم أشد حرمت عليكم الميتة) بيان ما يتلى عليكم والميتة ما فارقه الروح من غير تذكية (والدم) أي الدم المسفوح لقوله تعالى أو دما مسفوحا وكان أهل الجاهلية يصبونه في الامعاء وبشؤونها (ولم ينظروا ما أهل لغير الله به) أي رفع الصوت لغير الله به كقولهم باسم اللات والعزى عند ذبحه (والمنخفضة) أي التي ماتت بالخنق (والموقوذة) المضروبة بنحو خشب أي حجر حتى تموت من وقذنه اذا ضربته (والمتردية) التي تردت من علوا أو في بئر فانت (والنطحية) التي نطحتها أخرى فانت بالنطح والتأ فيها للثقل (وما كل السبع) وما كل منه السبع فئات وهو يدل على أن جوارح الصيد اذا أكلت مما اصطادته لم تفلح (الاما ذكيتهم) الاما أدركتم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع والذي كافي في الشرع لقطع الحلقوم والمرى بمعدد (وما ذبح على النصب) انصب واحد الانصاب وهي أحجار كانت منصوبة حول البيت يذبحون عليها ويعدون ذلك قربا وقيل هي الاصنام وعلى معنى الاصنام أو على أصلها بتقدير وما ذبح مسمى على الاصنام وقيل هو جمع والواحد انصاب (وأن تستقسموا بالالزام) أي وحرم عليكم الاستقسام بالالزام وذلك أنهم اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أحدها أمر فربى وعلى الآخر فاربى وعلى الثالث غفل فان خرج الامر مضوا على ذلك وان خرج النهي تجنبوا عنه وان خرج الغفل أجالوها نائبا فعنى الاستقسام طلب معرفة

ما قسم لهم دون ما لم يقسم لهم بالازلام وقبل  
هو استقسام الجزور بالاقداح على الانصاف  
المعلومة وواحد الازلام زلم بحمل وزلم  
كهمرد (ذلكم فحق) اشارة الى الاستقسام  
وكونه فسقا لانه دخول في علم الغيب وضلال  
باعتقاده ان ذلك طريق اليه واقتراء على الله  
سبحانه وتعالى ان يريد بربي الله وجهالة  
وشرك ان يريد به الصنم او الميسر المحترم او  
الى تناول ما حرم عليهم (اليوم) لم يرد به يوما  
بعينه وانما اراد الحاضر وما يتصل به من  
الازمنة الآتية وقبل اراد يوم نزولها وقد  
نزلت بعد عصر يوم الجمعة معرفة حجة الوداع  
(يئس الذين كفروا من دينكم) أي من  
ابطاله ورجوعكم عنه بتجليل هذه الخبايا  
وغیره أو من أن يغلبكم عليه (فلا تخشوهم)  
أن يظهروا عليكم (واخشوني) وأخلصوا  
الخشيعة الى (اليوم) أكلت لكم دينكم  
فالنصر والاطهار على الاديان كلها  
أوبالتنصيص على قواعد العقائد والتوقيف  
على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد  
(وأتممت عليكم نعمتي) بالهداية والتوفيق  
أوبالكمال الدين أو بفتح مكة وهدم منار  
الجاهلية (ورضيت لكم الاسلام) اخترته لكم  
(دينا) من بين الاديان وهو الدين عند الله  
لا غير (فن اضطر) متصل بذكر المحرمات وما  
بينهما اعتراض لما يوجب التجنب عنها وهو  
ان تناولها فسوق وحرمتها من جهة الدين  
الكامل والنعمة النافذة والاسلام المرضي  
والمعنى فن اضطر الى تناول شيء من هذه  
المحرمات

حراما لانه طريق الفكر والرياضة ولا قاتل به وقال الامام رحمه الله تعالى لولم يجز طلب علم الغيب لازم  
أن يكون علم التعبير ككفر الانه طلب للغيب وأن يكون أصحاب الكرامات المدعون للالهامات  
كفار او معلوم أن كل ذلك باطل وفيه أن ما ذكره من الاستخارة بالقرآن وتبعه النصير فقال انهم أطبقوا  
عليه محل نظر فانه لم يتقل فعله عن السلف وقد قيل ان الامام ما الكاكره ولم أرفقه نقلا الا أنه قال  
في فتاوى الصوفية نقل عن الزندوسني انه لا بأس به وانه فعله ما ذوق على رضى الله تعالى عنهما وروى  
عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد أن يتقار بكتاب الله فليقرأ قل هو الله أحد سبع مرات وليقل  
ثلاث مرات اللهم بكتابك تقاءات وعليك توكلت اللهم أرني في كتابك ما هو المكتوم من سر لك المكنون  
في غيبك ثم يتقار بأول الصحيفة اه وفي النفس منه شيء وفي كتاب الاحكام للجصاص أن الآية  
تدل على بطلان القرعة في عتق العبيد لانها في معنى ذلك بعينه اذ كان فيه اثبات ما أخرجه القرعة  
من غير استحقاق لان من أعتق أحد عبده عند موته ولم يخرجوا من الثالث وقد علمنا أنهم متساوون  
في استحقاق الحرية في استعمال القرعة اثبات حرية غير مستحقة وحرمانهم من هو مساو له فيها كما  
يفعله صاحب الازلام فان قيل قد جاءت القرعة في قسمة الغنائم وغيرها وفي اخراج النساء قيل له انما  
القرعة فيها التطيب نفوسهم والبرائة من التهمة في اتيار البعض ولو اضطلحو على ذلك جاز من غير قرعة  
وأما الحرية الواقعة على واحد منهم فغير جائز تقاضا عنه الى غيره وفي استعمال القرعة نقل للحرية عن  
وقعت عليه واخراجها منها مع مساواة غيره فيها اه (أقول) هذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وأصحابه والشافعي خالفهم فيه وروى فيه أحاديث صحيحة وله فيه تصنيف مستقل قرأناه رواية عن  
مشايخنا ويؤيده وقوعها في القرآن من غير دليل ناسخ وأما القرعة في غير العتق فمتفق عليها (قوله)  
وقبل هو استقسام الجزور الخ) هذا هو الميسر وسأني بيانه ويرجع هذا بعض المفسرين ولانه يناسب  
ذكره مع محرمات الطعام فعناء طلب قسم من الجزور وما قسمه الله له وقوله لانه دخول في علم الغيب  
مترافيه وقوله والى تناول ما حرم أي اشارة الى تناول المحرمات من المأكول المعلوم من سياق ما قبله  
فرجع الى جميع ما قبله وشمل الاستقسام (قوله) أراد به الحاضر وما يتصل به من الازمنة الآتية  
وأسقط قوله في الكشف الماضية اذ لا معنى له هنا وهو منصوب على الظرفية يئس وليست اللام فيه  
للعهد كما يقال كنت بالامس شايبا وأنت اليوم أشيب أو هي للعهد والمراد يوم نزول الآية الذي ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى ورواه الشيخان عن هر رضى الله تعالى عنه واليأس عدم الرجاء وأشار الى تقدير  
مضاف فيه لان اليأس ليس من نفس الدين بل من ابطاله أو غلبته بأن يغلبكم عليه وقوله أن يظهر وا  
عليكم راجع الى الوجهين وان كان على الثاني أظهر وقوله فلا تخشوهم متفرع على اليأس واظهار  
الخشيعة فيه يفهم من نهيم عن خشية غيره (قوله) بالنصر والاطهار على الاديان كلها الخ) لانهم  
بالنصر والقوة يجبرون أحكام الدين من غير ممانع وبه تمامه أو المراد اتمام الدين في نفسه ايمان ما يلزم  
بيانه ويستنبط منه غيره وهذا رد على من قال ان الآية تبطل القياس واليه أشار بقوله وقوانين الاجتهاد  
(قوله) بالهداية والتوفيق الخ) أي باتمام الهداية والتوفيق باتمام سبيلهما والافهاما حاصلان قبل ذلك  
ومنار الجاهلية استعارة لامورها من مناسكهم وغيرها (قوله) اخترته لكم الخ) يعني أنه نظر  
فيه الى معنى الاختيار ولذا اعدى باللام ومنهم من جعله صفة لدين قدم عليه فاتصبا حالوا والاسلام  
ودينا مفعولا لرضيت ان ضمن معنى صيرا أو دينا منصوب على الحالية من الاسلام أو يتميز من لكم فان  
قبل ما وجه تصيد رضا الاسلام بقوله اليوم لانه معطوف على أكلت وهو مرضى قبل ذلك وبعده  
قبل المراد برضاءكم به باختياره حكما ابديا لا ينسخ وهو كان في ذلك اليوم وقوله وهو الدين عند  
الله لا غير جملة الحالية مقيدة للدلالة على ما ذكرنا فافهم (قوله) متصل بذكر المحرمات الخ) الاضطراب  
الوقوع في الضرورة وقوله وحرمتها من جهة الدين الخ اشارة الى أن الاعتراض بذكر أمر الدين يؤكده

حرمتها لانها من جلته والخصصة الجماعة أي الجوع معي بها لانه يخص له البطون أي تغمر والجنف  
معناه الميل كما زوال المراد بجملة للاشم نجا وزحل الضرورة والرخصة بالزيادة أو قصد أمر غير دفعها وظاهره  
أن معنى قوله غير باغ ولا عاذ ذلك وقد فسر الباغي في سورة البقرة بالمستأثر على غيره فكانه أشار هنا  
إلى تفسير آخره وقوله لا يؤاخذ به بأكله أوله به ليصح جملة جوابا لمن الشرطية مقر بآعليه وإشارة  
إلى أنه أقيم فيه سبب الجزاء مقامه لأنه مقدر في الكلام وإن كان لا مانع منه (قوله لما تضمن السؤال  
معنى القول الخ) يعني أن السؤال ليس بما يعمل في الجبل ويتعدى بحرف الجر يقال سأل عن كذا  
فقبل أنه بتقدير مضاف أي جواب ماذا واختار المستقر رحمه الله أنه ضمن معنى القول فخكت  
به الجملة كما يحكي بالقول وهو معلق لانه وإن لم يكن من أفعال القلوب لكنه طريق العلم  
فطلق كما يعلق وقال لهم دون لنا الذي وقع في سؤالهم يقتضي الحكاية ذلك حكاية باله في مناسبة  
غنية يسألونك كما تقول أقسم زيد ليضربن ولو قلت لا ضربن بجاز وقوله والمسؤل الخ أي ليس عن مطلق  
ما أحل بل عن المطاعم لأن الكلام فيها وقوله سألوهم أي هل هو جميع ما عدا  
المدكور أم فيه تفصيل فأجيبوا بأن تفصيلا (قوله ما لم تنسخه الطباع السليمة الخ) فالمراد  
بالطبيب ما لم يستخف لقوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والمراد يستخفث العرب  
ما كانوا يأكلونه من الحشرات وقوله أو ما لا يدل الخ تفسير آخر للطبيب وهو بمعنى الحلال لأن الطبيب  
يكون بمعنى الحلال والحل ما ينص أو قياس ويدخل فيه الإجماع ولا بد من استناده لنص وإن لم تنف  
عليه وقال السليمة لأن الطباع جمع طبع وهو ما طبع عليه الإنسان كما ذكره الأزهري فلا عبرة بمن أنكر  
كونه جمعا وقال أنه واحد مدكر ومن أنه ذهب إلى الطبيعة وقال ابن السديجوز أن يكون جمع  
طبع ككلب وكلاب اه وكأنه لم ينف على ما قاله الأزهري (قوله عطف على الطيبات أن جعل ما  
موصولة الخ) يصح على هذا أيضا كونها مبتدأ وأوجه فكلوا خبره لكنه خلاف الظاهر (قوله  
وصيد ما علمتم الخ) أي صيده لانه الذي أحل فعطفه على الطيبات من عطف الخاص على العام  
وعلى تقدير الشرطية لا يكون مطلقا على الطيبات بل مبتدأ خبره الشرط والجزاء على المختار والجملة  
عطف على جملة أحل لكم ولا يحتاج إلى تقدير مضاف ونقل عن الزحشرى أنه قال بالتقدير فيه  
وقال تقديره لا يبطل كون ما شرطية لأن المضاف إلى اسم الشرط في حكم المضاف إليه كما تقول غلام  
من يضرب أضرب كما تقول من يضرب أضرب كذا قال التحرير والظاهر أنه لا حاجة إلى جعل الصيد  
بمعنى الصيد لأن الحل والحرمة يتعلقان بالفعل وأنه لا حاجة إلى تقدير المضاف على جعلها شرطية كما أشار  
إليه المصنف رحمه الله بتركها التقدير فيه لانه على ذلك التقدير يصير الخبر خاليا عن ضمير المبتدأ الآن يتكلف  
بجعل ما أمكن من وضع الظاهر موضع المصغر فليأمل وقوله والجوارح كواسب الخ من قولهم جرح  
فلان أهله خيرا إذا أكسبهم وقلان جارية أهله أي كاسبهم (قوله معلين إياه الصيد الخ) مؤدب الجوارح  
شامل للكلاب وخص به الاشتقاق لانه أكثر فيه وقوله ومضربها أصل معنى التضرية الأضراء والحث  
وقد مضى بالصيد واضراء عليه مرنه عليه ثم قيل لكل من اعتاد شيا وقوله لأن كل سبع يسمى كلبا في  
شمولة للطير نظر ولا دلالة في تسميته الأسد كلبا عليه وقوله من الكلب يسكون اللام أصالة أو مخففة كلب  
بفتحتين وفيه على هذا استخذام في قوله فيه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم ملط عليه كلبا من  
كلابك) قال في الكشف فأكله الأسد وسأني هذا في سورة النجم قاله صلى الله عليه وسلم في حق عتبة بن  
أبي لهب أو لهب بن أبي لهب وقد أذاه وسبه قال الطبري رحمه الله هذا حديث موضوع وليس كما قال بل  
هو حديث صحيح أخرجه الحاكم في المستدرج من حديث أبي نوفل قال كان لهب بن أبي لهب يسب النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اللهم ملط عليه كلبا من كلابك وأكلك فخرج في قافلة  
يريد الشام فزولوا من لافيه سبعاء فقال اني أخاف دعوة محمد صلى الله عليه وسلم فجعلوا امتاعه حوله

(في محضة) جماعة (غير متجانف لائم) غيره  
ماثل له ومخترف البه بأن يأكلها تالذا  
أو بها وزاحدا الرخصة كقوله غير باغ ولا عاد  
(فإن الله غفور رحيم) لا يؤاخذ به بأكله  
(يستأثرونك ماذا أحل لهم) لما تضمن  
السؤال معنى القول أو وقع على الجملة  
وقد سبق الكلام فيما إذا وإنما قال لهم ولم  
يقول إنما على الحكاية لأن يستأثرونك بلفظ  
الغنية وكلا الوجهين شائع في أمثاله والمسؤل  
ما أحل لهم من المطاعم كما أنهم لما نزل عليهم  
ما حرم عليهم سألوهم أحل لهم (قل أحل  
لكم الطيبات) ما لم تنسخه الطباع السليمة  
ولم تنفر عنه ومن مفهومه حرم مستحبات  
العرب أو ما لم يدل نص ولا قياس على حرمة  
(وما علمتم من الجوارح) عطف على الطيبات  
أن جعلت ما موصولة على تقدير وصيد  
ما علمتم وجملة شرطية أن جعلت شرطا وجوابها  
فكلوا والجوارح كواسب الصيد على أهلها  
من سباع ذوات الأربع والطير (مكئين)  
معلين إياه الصيد والمكلب مؤدب الجوارح  
ومضميها بالصيد مشتق من الكلب لأن  
التأديب يكون أكثر فيه وأثر أولان  
على سبع يسمى كلبا لقوله عليه الصلاة  
والسلام اللهم ملط عليه كلبا من كلابك

وقعدوا بحرسه فجاءه فانتزعوه وذهب به قال الحاكم وهو صحيح الاسناد وقوله واتصاه أي  
 مكابن وقوله وفادتها المبالة الخ إشارة إلى أنها حال مؤسكة لعاملها وهو علم (قوله  
 حال ثانية) مؤكدة أيضاً واستثنائية إن لم تكن مباشرة والافهي معترضة (قوله من الحبل وطرق  
 التأديب الخ) أي المراد بما علمهم الله ما ذكره هو أعم من الوجه الثاني ولذا قدمه لأنه أعم فائدة إذ  
 التأديب شامل لما في إرساله وما معه وقيل الأول يتعلق بكيفية التعليم والحبل وهي من الله أي بالهام  
 منه أو بالعقل الذي خلقه فيهم والثاني بما في الاصطلاح من الجزئيات التي يحل بها الصيد وذلك بالشرع  
 الذي علمه الله فعلى الأول الحال الثاني أعم تعلو من غيره التفسير والتفصيل للحال الأول أي مكابن  
 وعلى الثاني قيد زائد وقوله بدعائه أي بدعاء الصادق للكعب ونحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 الخ) رواه أصحاب السنن وأوله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم فقال  
 إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك فان أكل منه فلا تأكل فأنما أمسك  
 على نفسه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا أكل الكلب من الصيد فهو غير معلم لا يؤكل صيده ويؤكل صيد  
 السائر ونحوه وإن أكل وعليه إمام الحرمين من الشافعية وقال مالك والليث يؤكل وإن أكل الكلب  
 منه وقال الشافعي رحمه الله لا يؤكل إذا أكل منه وإلى المذهب أشار المصنف رحمه الله وقوله  
 في الحديث إنما أمسك الخ عليه السلام وقوله الضمير لما علم الخ هذا هو الأصح كما صرح به الحديث  
 السابق وقيل هو لا لعل وهو بعيد وقوله فيؤخذ كم الخ إشارة إلى أن سرعة الحساب مجاز عن  
 المؤاخذه على جميع الأفعال حقها وجليها لأن من سرع عليه الحساب وسهل به الحساب على كل شيء  
 ومن صعب عليه قد يسهل على ما يجهل ويترك غيره (قوله يتناول الذبايح وغيرها ويهم الخ) في البخاري  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد بها الذبايح لأن غيرها لم يختلف في حله وقوله النصراري قيل فيه  
 شيء فإن النصراري مثلثة وأخرج عبد الرزاق عن النخعي عن علي بن كرم الله وجهه ورضي عنه أنه كان يكره  
 ذبايح بني تغلب ونسائهم ويقول هم من العرب ورواه الشافعي عنه بأنه ما صحح ولم يلق بهم الجوس لأنهم  
 ليسوا بأهل كتاب (قوله سنوابعهم سنة أهل الكتاب الخ) قال ابن حجر رحمه الله لم أجده بهذا اللفظ وقد  
 رواه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما أدري ما أصنع في أمر الجوس فقال له عبد الرحمن  
 بن عوف رضي الله عنه أشهد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب  
 قال مالك رحمه الله يعني في الجزية وعلم من خصص مالك الجزية أنه لا تؤكل ذبايحهم ولا تنكح نسائهم  
 ورواه البيهقي عن الحسن يعني ما ذكره المصنف وعبد الرزاق وقال إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده  
 فلا وجه لما قاله ابن حجر وإعادة أهل الكتاب الطيبات للتأكيذ والتوطئة لما بعده وذكره اليوم لما  
 من (قوله وطعامكم حل لهم الخ) فلا عليكم أصله لأبأس عليكم فغذف اسم لا وهو مسموع من العرب  
 كما ذكره النخعي وفي الاتصاف لما كان الكفار غير محاطين بفروع الشريعة أو لولا الآية بصرف  
 الخطاب إلى المؤمنين أي لا جناح عليكم أي المسلمون أن تطعموا أهل الكتاب وفي أمالي الإمام السهلي  
 رحمه الله تعالى قيل ما الحكمة في هذه الجملة وهم كفار لا يحتاجون إلى ياتنا فغذفه جواباً أحدهما  
 أن المعنى انظروا إلى ما أحل لكم في شريعتكم فان أطعموكم فكلوه ولا تنظروا إلى ما كان محرماً عليهم  
 فان لحوم الأبل ونحوها كانت محرمة عليهم ثم نسخ ذلك في شرعنا والآية بيان لنا لا لهم أي اعلوا أن  
 ما كان محرماً عليهم مما هو حلال لكم قد أحل لهم أيضاً ولذلك لو أطعمونا خنزيراً أو نحوه وقالوا  
 هو حلال في شريعتنا وقد أباح الله لكم طعامنا كذبناهم وقلنا إن الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل  
 لنا لا غيره فاعني طعامهم حل لكم إذا كان الطعام الذي أحلته لكم وهذا التفسير مع قول السدي  
 وغيره الثاني للخصاس والزجاج والنقاش وكثير من المتأخرين أن المعنى جازتكم أن تطعموهم وهم من  
 طعامكم لأن يسين لهم ما يحل لهم في دينهم لأن دينهم باطل لأنه لم يقل وأطعامكم بل طعامكم

واتصاه على الحال من علمه وفادتها المبالة  
 في التعليم (تعلو من) حال ثانية أو استئناف  
 (اعلمكم الله) من الحبل وطرق  
 التأديب فان العلم بها الهام من الله تعالى  
 أو مستنبط بالعقل الذي هو منصفة  
 منه سبحانه وتعالى أو مما علمكم الله أن  
 تعلموه من اتباع الصيد بارسال صاحبه  
 وإن ينزير بزجره وينصرف بدعائه ويمسك  
 عليه الصيد ولا يأكل منه (فكلوا مما أمسك  
 عليكم) وهو ما لم تأكل منه لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لعدي بن حاتم وإن أكل  
 منه فلا تأكل إنما أمسك على نفسه وإلى  
 ذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم  
 لا يشترط ذلك في سباع الطير لأن تأديبها إلى  
 هذا الحد متعذر وقال آخرون لا يشترط  
 مطلقاً (واذكروا اسم الله عليه) الضمير لما علمتم  
 والمعنى معواطيه عند إرساله أولاً أمسك  
 يعني معواطيه إذا أدركتم ذكره (واتقوا  
 الله) في محرمانه (إن الله سريع الحساب)  
 فيؤخذ كم مما حل لكم ودق (اليوم أحل لكم  
 الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل  
 لكم) يتناول الذبايح وغيرها ويهم الذين  
 أوتوا الكتاب اليهود والنصارى واستثنى  
 على رضي الله تعالى عنه نصراري بني تغلب  
 وقال ليسوا على النصرانية ولم يأخذوا منها  
 الا شرب الخمر ولا يلقونهم الجوس في ذلك  
 وأن الحقوا بهم في التقرير على الجزية لقوله  
 عليه الصلاة والسلام سنوابعهم سنة أهل  
 الكتاب غير فاكى نسائهم ولا أسكنى ذبايحهم  
 (وطعامكم حل لهم) فلا عليكم أن تطعموهم

والإطعام المأكل كقول وأما الفعل فهو الإطعام فإن زعموا أن الإطعام يقوم مقام الإطعام توسعاً قلنا نقي  
اعتراض آخر وهو الفصل بين المصدر وصلته بغير المبتدأ وهو مجتمع بالاجماع لا يميزون الإطعام زيد حسن  
للمساكين ولا ضرباً شديداً زيد فكيف جازوا طعامكم حل لهم أه وقوله وتبيعوه منهم يفيد أنه يجوز  
البيع لهم مطلقاً ولو كانوا من دار الحرب وبه صرح الفقهاء لكن قالوا الأولى أن لا يبيع لهم بخلاف  
السلام وما يمين على الحرب وبعضهم يخطئ في الأول فاعرفه (قوله والمحصنات الخ) جعله  
بعضاً على جواز الأولى بناء على ذكاح الأمة الكافرة وأما المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ففسره  
ابن جرير رضي الله تعالى عنهم ما بين أسلم منهم وقالوا أنه بأبائه النظم ولم ير ضوه وهو ظاهره يتناول الحريات  
وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يجوز ذكاح الحريات ونخص الآية بالذميات واحتج به بقوله  
لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يذرون من حاد الله ورسوله والنكاح مقتض للمودة لقوله تعالى  
خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة قال الجصاص وهذا عندنا غايدل  
على الكراهة وأصحابنا يكرهون مناة كة أهل الحرب (قوله وتقييد الحل بآياتها) أي الأجور والمهور  
لا يجب تنجيسها فهذا القيد لا مفهوم له لأنه تعالى كيد الوجوب لا الاحتراز والمراد بالآية البناء التهدي  
والالتزام بجواز هذا أقرب وإن كان المآل واحداً وحمل المسألة على إظهار الزنا لظهور مقابلة في  
الأسرار لتبادله من الخلدن وهو الصديق وقيل الأول نهى عن الزنا والثاني نهى عن مخالطة من  
يريد بالآية شرائع الإسلام على أنه مصدر وأريد به المؤمن به كدرهم ضرب الأميران الإيمان نفسه  
لا يكفر به والكفر بالإبائه عنه وجوده والآية تدل لقوله اليوم أحل لكم الطيبات أعظم الشأن ما أحله  
الله وما حرّمه ونفلاً على من خالف ذلك فيقتضي أن يراد بالآية أمور الدين (قوله أي إذا  
أردتم القيام الخ) لما كان النظم إذا حمل على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها  
أو متصلاً به بعد القيام وكلاهما غير مراد أوله بتأويلين أن يكون القيام إلى الصلاة بمعنى إرادته  
فغير عن السبب بالمسبب أو قصد ما يفرض عن أحد لا زمني الشيء بل لازمه الآخر لأنه من إطلاق اسم المزموم  
على لازمه والمسبب على سببه بناء على أن إرادة الشيء لازم وسبب على أنه لو سلم فيمكن في تغاير الوجهين  
اعتبار العلاقة واختار الأول لما في الثاني من التكاف كذا قبل وهو رد لكلام العلامة حيث  
قال المراد بالقيام إلى الصلاة قصد ما هو على الأول قصد القيام إلى الصلاة والمصنف رحمه الله تعالى  
جعل الأول من باب إطلاق المسبب على السبب والثاني من إطلاق المزموم على اللازم وقصد الشيء كما  
أنه لازم للقيام إليه سبب له فلا فرق في ذلك بينهما وهذا إشارة إلى سؤال على الزمخشري وهو وارد  
على المصنف أيضاً وهو أنه لا فرق بين الوجهين معنى إذا قصدوا الإرادة متقاربين والعلاقة وإن اعتبر  
فيها التغاير كما ذكرنا ويجوز فيها الاتحاد فترجح أحد الوجهين وجهه لا غير الآخر ليس تحتها كبره في  
والنصرير حاول الجواب منه ولا طائل تحتها وقيل في الفرق بينهما أن الأول هو القصد إلى الانتصاب  
إلى الصلاة والثاني القصد إلى الصلاة ولا نظر إلى الانتصاب وبعد كل كلام لم ينضج كل الانتصاح  
(قوله والتنبيه على أن من أراد العبادة الخ) وجهه يؤخذ من التعليق على الإرادة فإن جوابها  
مقارن أو متصل وما ذكره في الوجه الثاني من أن التوجه الخ قيل عليه أنه يكفي في التعبير عن  
القصد بالقيام أن القيام يستلزم القصد ولا دخل لكون التوجه مستلزماً له في التعبير بالقيام عن  
القصد الآن يقال أراد تأكيده استلزام القيام للقصد بأن القيام لا يتفك عن التوجه المستلزم للقصد  
وفيه تأمل (قوله وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم الخ) نظر إلى عموم الذين آمنوا من غير  
اختصاص بالمحدثين وإن لم يكن في الكلام دلالة على تكرار الفعل لأنها لا تقتضيه على الصحيح وإنما  
ذلك من خارج لكن الإجماع صرفها عن ظاهرها فإما أن تكون مقيدة أي وأنتم محدثون بقرينة  
دلالة الخلل ولأنه استلزم الحدث في البذل وهو التيم فلو لم يكن له مدخل في الوضوء مع المدخلة

وتبيعوه منهم ولو حرّم عليهم لم يجز ذلك  
(والمحصنات من المؤمنات) هي الحرات  
العصاف وتخصيصهن بعث على ما هو الأولى  
(والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من  
قبلكم) وإن كن حريات وقال ابن عباس  
لا تفعل الحريات (إذا آتيتهم من أجورهم)  
مهورهن وتقييد الحل بآياتها تأكيد وجوبها  
والحث على ما هو الأولى وقيل المراد بآياتها  
الآيات (محصنين) أعفاهم بالنكاح (غير  
مساخين) غير مجاهرين بآياتها (ولا تتخذ  
أخذان) مسرين به والحدن الصديق يقع  
على الذكرو الأنثى (ومن يكفر بالإيمان  
على الذكرو الأنثى) لا تخرجه من الظالمين  
فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين  
يريد بالآية شرائع الإسلام وبالكفر به  
انكاره والامتناع عنه (أي إذا أردتم القيام  
إذا قمتم إلى الصلاة) فإذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله من أن تكون من الغافلين  
المسبب عنها لا يجازي التنبيه على أن من  
أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها بحيث  
لا يتفك الفعل عن التوجه إلى الشيء والقيام إليه  
القصد وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل  
قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً



والاجماع على خلافه لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح فقال عمر رضي الله تعالى عنه صنعت شيئا لم تكن تصنعه فقال عمدا فطعته فقبل مطلقا يريد به التقييد (٢٢٠) والمعنى اذا قمتم الى الصلاة محدثين وقبل الامر فيه القصد وقبل كان

ذلك اول الامر ثم نسخ وهو ضعيف لقوله عليه الصلاة والسلام المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حللها وحرمتوا حرماها (فاغسلوا وجوهكم) أمر والماء عليها ولا حاجة الى ذلك خلافا لما لك (وأيد بكم الى المرافق) المرفق على دخول المرفقين في المخلول ولذلك قيل الى بمعنى مع كقوله تعالى ويردكم قوتك الى قوتكم أو متعلقة بمحذوف تقديره وأيد بكم مضافة الى المرافق ولو كان كذلك لم يبق معنى التهديد ولا ذكره مزيد فائدة لان مطلق السيد يشمل عليها وقيل الى تفيد الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وانما يعلم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطا وقبل الى من حيث انها تفيد الغاية تقتضي خروجها والالم تكن غاية لقوله تعالى فنظرة الى يسيرة وقوله تعالى ثم أعوا الصيام الى الليل لكن لما لم تنزل الغاية ههنا عن ذي الغاية وجب ادخالها احتياطا (واسمعوهم) الباء مزيدة وقبل للتبويض فانه الفارق بين قولك سمعت المنديل وبالمعدل ووجهه أن يقال انها تدل على تضمن الفعل معنى الاصاق فكانه قيل والسمعوهم المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي الاستماع بخلاف ما لو قيل واسمعوهم رؤسكم فانه كقوله فاغسلوا وجوهكم واختلف العلماء في قدر الواجب فأوجب الشافعي رضي الله تعالى عنه أقل ما يقع عليه الاسم أخذ باليقين وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه مسح ربيع الرأس لانه عليه الصلاة والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من الربع وما لا روى الله تعالى عنه مسح كله أخذ بالاحتياط (وأرجلكم الى الكعبين) نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب عطف على وجوهكم ويؤيده السنة الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة والتصديق اذا مسح لم يحد وجزه الباقون على الجوار وتطيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحور عين بالجز في قراءة حمزة والكسائي وقوله هم حجر ضرب خرب العرب وللنصاء باب في ذلك

في التيمم لم يكن البدل بلا وقوله فلم تجدوا ماء صريح في البدلية وأما ما قيل انه اشترط الحدث في البدل فبدل على هذا معبر ظاهر فانه للضرورة ولا ضرورة بدون الحدث وفقد الماء وقيل انه لا دلالة في الكلام على عموم الاحوال فيخص بالبعض أو انه لا دلالة له على تخصيص الافراد ويجب على كل مؤمن الوضوء عند القيام ولو مرة وأورد عليه أنه لولا دلالة العبارة على عموم الاحوال لم يرد الاشكال وفيه نظر وقيل الامر للندب ويعلم الوجوب للحدث من السنة وهو بعيد لاجماعهم على أن وجوب الوضوء مستفاد من هذه الآية مع الاحتياج الى التخصيص بغير المحدثين من غير دليل مع أنه لا ندب بالنسبة الى المحدثين وأبعد منه أنه ندب بالنسبة الى البعض ووجوب بالنسبة لآخرين وكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى الخمس بوضوء واحد أخرجه مسلم وغيره وقوله عمدا فعلته أي بيانا للجواز يعلم منه أن تجديد الوضوء سنة وقيل في الكلام شرطه قدر رأى اذا قمتم الى الصلاة الخ ان كنتم محدثين وان كنتم جنبا وهو قريب جدا (قوله وقيل كان ذلك أول الامر ثم نسخ الخ) فيه أن أحمد وأبا داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وروا عن عبد الله بن الغسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء الا من حدث وحديث المائدة لا يعارضه لان المرافق قال لم أجده مرفوعا وقد مر أن آخر ما نزل براءة (قوله ولا حاجة الى ذلك الخ) ذلك عند الحنفية من الآداب والواجب عند مالك رحمه الله تعالى لذاته وقيل لتحق وصول الماء فلو تحقق لم يجب كما قاله ابن الحاج في شرح المنية (قوله الجمهور على دخول المرفقين الخ) وخالف في ذلك بعضهم كزفر وأما أنها اذا كانت بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف لم يبق معنى التهديد ولم يبق ذكره مزيد فائدة لا شقال السيد عليها فذكرها زائد فقيه نظرا لانه يدل على دخول المرافق صريحا لان البدوان كانت الى المنكب فليس ذلك مرادها بل المراد بعضها لخروج ما فوق المرفق وادخاله ويعلم منه التهديد أيضا وما جئنا اليه المصنف رحمه الله تعالى أن التخصيص على الشيء لا يقتضي عدم غيره فقامل (قوله وقيل الى تفيد الغاية مطلقا الخ) اختلف أهل النحوي والاصول في هذه المسائل فمن قائل بالدخول مطلقا ومن قائل بالخروج مطلقا ومفصل بين أن صدر الكلام ان لم يتناول الغاية فذكر المذهب الحكم اليها فلا يدخل مثل أعوا الصيام الى الليل وان تناولها كما هنا فذكرها لاسقاط ما وراءها فيبقى داخل تحت الحكم وهذا أيضا ليس على إطلاقه اذ يدخل في مثل قرأت القرآن الخ بخلاف قرأته الى سورة كذا والغاية ما ينتهي به الشيء فطلق على الجزء الاخير وما يلاقيه والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء على الاصح معروف (قوله الباء مزيدة وقبل للتبويض الخ) لما كان المسح متعديا بنفسه جعلها زائدة وظهوره قدمه أو هي دخلت في المفعول لتضمن معنى الاصاق وهو شامل لمسح البعض والكل ولا دلالة على أحدهما غمط على التبويض اتفقته وقيل ان الباء تفيد التبويض سواء دخلت في الآية فهو مسحت بالمندبل أو المحل فهو مسحت برأس البيت ونقل عن أبي علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب الى أن الأقل ليس عراذ لمصوفة في ضمن غسل الوجه مع عدم تأدي الفرض به بالاتفاق فصار مجلا بين مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الناصية فقد رجع قد ارها وهو الربع وبناء على اشتراط الترتيب والافيجوز أن يكون عديم الاعتدال به لذلك (قوله نصبه نافع وابن عامر الخ) قرعوا أرجلكم بالنصب والجز والرفع فالأول ما بالعطف على وجوهكم وقبل على أيديكم بناء على أن العطف على الأول أو الثاني اذا تعدد المعطوف عليه لكنه أورد عليه أن فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة ليست اعتراضية وقد التزمه أبو البقاء رحمه الله تعالى وقال انه لا تأنس به وأما احتمال العطف على محل الجوار والجز فبعد لفظا ومعنى (قوله وجزه الباقون على الجوار الخ) جمل قراءة الجز على الجز الجوارى وأشار الى الرد على من قال انه شاذ بابه الشهر مع انه انما ورد كثيرا في النعت وقيل في التأكيذ لا في العطف وحرف العطف مانع من الجوار بأنه كثير في كلام

على الجوار وتطيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحور عين بالجز في قراءة حمزة والكسائي وقوله هم حجر ضرب خرب العرب وللنصاء باب في ذلك

العرب نظاما رثا ولا يختص بالنعت والتأكيده قد ورد في العطف كما أثبتته النجاة حتى عقد والـ  
 بابا على حدته لا كثرته وما فيه من المشاكاة وقد كثر حتى تعدوا عن اعتباره في الاعراب الى التنشئة  
 والتأنيث وغير ذلك لكن شرط حسنه عدم الالباس مع نفعه نكتة وهو هنا ليس كذلك لان الغاية دلت  
 على أنه ليس بمسوح اذ المسح لا يفنى والنكتة فيه الاشارة الى تخفيفه حتى كأنه مسح ومنهم من حمل  
 النصب على حالة ظهور الرجل والجزء على حال استنارها بالخلف حملا لقراءتين على الحالتين قبل وفيه نظر  
 لان المسح على الخلف ليس ما يحيا على الرجل حقيقة ولا حملا لان الخلف اعتبر ما ناسرا به الحدث الى  
 القدم فهي ظاهرة وما حمل بالخلف ازيل بالمسح فهو على الخلف حقيقة وحملا لان المسح على  
 الخلف لا يجب الى الكعبين اتفاقا كذا قيل (وفي بحث) لانه يجوز أن يكون إيمان المحل الذي يجزى عليه  
 المسح لانه لا يجزى على ساقه ثم انه نقل هذا عن الكشاف وقد قال النحرير انه لا دلالة في كلامه عليه  
 (قوله وفائدة التنبيه الخ) في نسخة بقصد وفي أخرى يقتصد وهما بمعنى أى يخفف وهذا يستفاد من  
 صورة العطف لامن جعله معطوفا على المسح ليعيد ما ذكره كذا قيل فان قيل العطف على المسح  
 لا للمسح بكونه معطوفا على المسح بل ليعيد ما ذكره كذا قيل فان قيل العطف على المسح  
 وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قيل انه اشكال قوى لا يخلص عنه  
 سوى الجمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازى فتكون الارجل معطوفة على  
 الرأس في الظاهر وهو من عطف الجمل في التصديق أى وامسحوا بأرجلكم ولا يخفى أنه لا دلالة في الكلام  
 على التجوز في المحذوف مع ما في اضممار الجار من الضعف وقيل انه من قبيل علقتهاتنا وما يارد وهو من  
 المشاكاة ومن أهل البدع من جوز المسح على الرجل بدون الخلف مستدلا بظاهر الآية وللشريف  
 المرتضى كلام في تأييده تركا لاجماع أهل السنة على خلافه وتنبه بعد ذاب يوم أليم بجر أليم وهو صفة  
 العذاب لا اليوم وحور عين في قراءة الجزم معطوف على ولدان لا على ما قبله مما طافوا به وتبع في التثليل  
 بهاتين الآيتين بالبقاء وغيره وسأيت فيهما كلام آخر (قوله وفي الفصل الخ) هذا مذهبه وضمن الإيماء  
 معنى التنبيه والدلالة فلذا دعاه بعلى والقائل بعدمه لا يسلمه ويقول بل هو لبيان الاولى ويكتفى مثله نكتة  
 وقراءة الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف كذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى وقوله فاغتسلوا أخذ من  
 التطهر الدال على المبالغة في الطهارة (قوله استعمل الكلام الخ) قيل ولثلايتهم نسخة لان هذه  
 السورة من آخر ما نزل (قوله أى ما يريد الامر بالطهارة الخ) يريد أن مفعوله محذوف واللام للتعليل  
 لازادة لان أن المصدرية لا تظهر بعد اللام الزائدة وقوله تضيقا مفعول له مبين للمعنى والخرج الضيق  
 (قوله لينظفكم الخ) يعنى الطهارة هنا لغوية بمعنى التنظيف أو معنوية بمعنى تكفير الذنوب لا يعنى  
 إزالة النجاسة فان الحدث ليس بنجاسة وهذا رد على الحنفية على ما قيل فانهم يقولون ان الحدث نجاسة  
 وليس كذلك لانه عندهم نجاسة حكمية بمعنى كونه مانعا من الصلاة لا يعنى كونه بحيث يتنجس الطعام  
 أو الثوب الرطب بملاقاته أو فساد الصلاة بحمل محدث أو جنب غسل موضع خروج النجاسة منه وأما  
 تنجس الماء عند أى حنيفة فلا تنقل المانعة والاثام اليه وقيل معناه تطهير القلب عن دنس التردد عن  
 طاعة الله تعالى (قوله أولي طهركم بالتراب اذا أعوزكم التطهير بالماء الخ) يقال أعوزنى كذا يعنى أعجزنى  
 والعوز بالفتح العدم والمراد بالتطهير رفع الحدث والمنازع الحكمي وأما ما نقل عن بعض الشافعية كإمام  
 الحرمين من أن القول بأن التراب معطر قول ركيك فراده به منع الطهارة الحسية فلا يرد عليه أنه مخالف  
 للحديث الصحيح جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا (قوله لان أن لا تقدر بعد المزية) هذا مخالف  
 لكلام النجاة قال الرضى الطاهر أن تقدر أن بعد اللام الزائدة التى بعد فعل الامر والارادة وكذا فى  
 المغنى وغيره فلا سلف له فى هذا القول ووقوع هذه اللام بعد الارادة والامر فى القرآن وكلام العرب  
 شائع مقبوس وهو من مسائل الكتاب قال فيه سألتهم أى الخليل عن معنى أريد لان يفعل فقال انما يريد

وفائدة التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في  
 صب الماء عليها ويغسل غسلا يقرب من المسح  
 وفي الفصل بينه وبين أخويه إيماء الى وجوب  
 الترتيب وقرئ بالرفع على وأرجلكم مفسولة  
 (وان كنتم جنبا فاطهروا) فاغتسلوا (وان  
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم  
 من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء  
 فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم  
 وأرجلكم منه) سبق تفسيره ولعل تكريره  
 ليتصل الكلام في بيان أنواع الطهارة  
 (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) أى  
 ما يريد الامر بالطهارة للصلاة والامر بالتيمم  
 تضيقا عليكم (ولكن يريديطهركم من  
 لنظفكم) أولي طهركم من الذنوب فان  
 الوضوء تكفير للذنوب أولي طهركم بالتراب  
 اذا أعوزكم التطهير بالماء ففعل يريدي  
 اذا أعوزكم محذوف واللام للتعليل  
 الموضعين محذوف واللام للتعليل  
 والمعنى ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج  
 حتى لا يرضى لكم في التيمم ولكن يريد أن  
 يطهركم وهو ضعيف لان أن لا تقدر بعد  
 المزية

أن تقول ارادني لهذا كما قال تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين اه واختلف فيه النحاة فقال  
 السرا في رحمه الله فيه وجهان أحدهما ما اختاره البصريون أن مفعوله مقدر أي أريد ما أريد لأن  
 تفعل فاللام تعليلية غير زائدة الشا في أنها زائدة لتأكيد المفعول اه وقال أبو علي في التعليقة عن  
 المبرد أن الفعل دال على المصدر فهو مقدر أي أردت وأرادني لكذا الخذف ارادني واللام زائدة اه  
 وهو تكلف بعيد ففيه ثلاثة مذاهب أقربها الأول وأسهلها الثاني وهو من بليغ الكلام القديم  
 كقوله \* أريد لأنسي ذكره كل ساعة \* ووجه البلاغة فيه أن الجار دال على تعميم  
 المراد والمأمور به وأن لا يتخلف مراده وامتنال أمره وهذا ما يعرفه الذوق السليم ولأن تقول أن  
 مراده أنها لا تزاد في غير الأمر والارادة (قوله لستم بشيء الخ) يعني أن المراد بالنعمة نعمة الطهارة  
 بقربة المقام ومطهرة ومكفرة للطاهر فيه الفتح تقولهم الولد يجيء ومجئته أي سبب للجن والجن  
 ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددا والعزائم جمع العزيمة وهي ضد الرخصة أي المعنى جعل  
 الله نعمة الرخصة تقيما للنعمة العزيمة (قوله والآية مشتقة على سبعة أوجه) والاصل الماء والبدل  
 التراب والمستوعب الغسل وغيره الوضوء والمحدود بقوله إلى المرافق وإلى الكهين وغيره ما سواه وهذا  
 ظاهر وقوله بالاسلام يحتمل التعميم وهذا أولى (قوله يعني الميثاق الذي أخذ الخ) هو بهذا اللفظ  
 أخرجه البخاري ومسلم وفي النهاية الميثاق مفعول من النشاط وهو ضد الدسل والمكروه ما يكره  
 ولا ينشط لعمله وهذه الميثاق كانت بالعقبة الثانية سنة ثلاث عشرة من النبوة والاولى في سنة إحدى  
 عشرة فقوله أو ميثاق ليلة العقبة أي الاولى وقصته ما عرفت وبيعة الرضوان بالحديبية سميت بها لقوله  
 تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله في النساء نعمة بمعنى نسيانها وهو  
 مصدر أنسى المز يد فكان من نسي أنسى نفسه وذات الصدور أصل معناه صاحبة الصدور فقبحوا به  
 عما فيها كافي قوله هذا انا نك وأشار إلى أن المراد بعلمه مجازاته على ما علمه وفضلا لا يكون في مثل  
 هذا الموقع فيقول هنا أو يدرج في مساحات المستحقين لأنهما المستعما لا خاصا بعد النبي ويمكن  
 تأويل كلامه بما يوافقه وهو واضح (قوله عداه يعني الخ) قد سبق ما قلنا من أن جرم يكون بمعنى حمل  
 فيستعدي للمفعول الاول بنفسه وللتثاني يعني أو بمعنى كسب فيستعدي لواحد ولثنين وفسره المصنف  
 رحمه الله ما هنا وهذا المصريح يعني تعيين الاول فان كان معنى حقيقة فلا كلام ولا اعتبار بالتعيين  
 والمصنف أشار إلى أن المختار عنده أنه غير حقيقي فتقدمه ذلك موافقة لما صرح به في النظم فيا قبل  
 جرم مجي معناه إلى مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا منه لأن مفعوله لا يكون الامكسوبا كالذنب  
 لا الشخص وإلى مفعولين وظاهر أن هذا ليس منه لوجود حرف الجر في ما هو في موقع المفعول الثاني  
 فاعتبر تضمن معنى الحمل ليصح كون معنى الاول هو الشخص والثاني مع حرف الاستعلاء لا يخفى ما فيه  
 من القصور بل الخلل كما يعلم مما مر ولما فتحت مكة أمر الله المسلمين أن لا يكافوا كراهة مكة بما سلف منهم  
 وأن يعدلوا في القول والفعل والحكم وهو مراد المصنف بما ذكره (قوله أي العدل الخ) يعني أن الضمير  
 راجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل وهو أمام مطلق العدل فيندرج فيه العدل مع الكفار وهو المقصود  
 بالآية لما مر في سبب النزول وإن كان للعدل مع الكفار فظاهر وعلى الوجهين يتم قوله وإذا كان هذا  
 العدل الخ فلا يرد قول الصيراني بناء على أن ضمير هو أقرب لخصوص مصدر اعدوا المراد به العدل  
 مع المشركين وترك الاعتداء عليهم وأما إذا كان مطلقه فلا (قوله صرح لهم بالامر بالعدل الخ)  
 في الكشف فصرح لهم بالامر بالعدل تأكيذا وتشديدا ثم استأنف فذكر لهم وجه الامر بالعدل وهو  
 قوله هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب إلى التقوى وأدخل في مناسبتها أو أقرب إلى التقوى لكونه  
 لطافها يعني أن أقربيته إلى التقوى مناسبة الطاعة للطاعة فالتقوى نهاية الطاعة وهو أنسب بها  
 من غيره منها أو مناسبة اقضاء السبب إلى السبب فهو بمنزلة الجزاء الأخير من العلة فليس المراد أنه

(ولستم) يتم بشيء ما هو مطهرة لا بد أنكم  
 ومكفرة لذنوبكم (نعمة عليكم) في الدين أو  
 لستم برخصه انعامه عليكم بعزائمه (العلمكم  
 تشكرون) نعمته والآية مشتقة على سبعة  
 أمور كمالها منى طهارة أن أصل ويدل  
 والاصل اثنان مستوعب وغير مستوعب  
 وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح  
 وباعتبار الحمل محدود وغير محدود وأن آلتها  
 مانع وجامد وموجبها حدث أصغر أو أكبر  
 وأن المبيع للعدول إلى البدل مرض أو سفر  
 وأن الموعود عليه ما تطهر من الذنوب وانعام  
 النعمة (وذكرنا نعمت الله عليكم) بالاسلام  
 لئلا كرم المذنب ويرغبكم في شكره (وميثاقه  
 الذي واثقكم به اذ قلتم سمعنا وأطعنا) يعني  
 الميثاق الذي أخذ على المسلمين حين بآبهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع  
 والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره  
 أو ميثاق ليلة العقبة أو بيعة الرضوان  
 (واقفوا لله) في انشاء نعمة ونقض ميثاقه  
 (أن الله علم بذات الصدور) أي يخفياتها  
 فيجزيانكم عليها فلا عن جليات أعمالكم  
 (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء  
 بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا  
 تعدلوا) عداه يعني تضمنه معنى الحمل والمعنى  
 لا يجرمنكم شدة بغضكم للمشركين على ترك  
 العدل فيهم فتعدوا عليهم بارتكاب ما لا يحل  
 ككثرة وقذف وقتل نسائهم وصبيته ونقض عهد  
 تشقيبا ما في قلوبكم (اعدلوا) هو أقرب  
 للتقوى أي العدل أقرب للتقوى وصرح لهم  
 بالامر بالعدل وبين أنه يمكن من التقوى  
 بعد ما نهاهم عن الجور وبين أنه مقتضى  
 الهوى وإذا كان هذا العدل مع الكفار فما  
 ظنك بالعدل مع المؤمنين

(واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون) فيما ذكره في تكرير هذا الحكم انما لاختلاف السبب كما قيل ان الاولى نزلت في المشركين وهذه في اليهود والذين  
 الاتهام بالعدل والمبالغة في الجفاء لآفة القبط (وعدا الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) انما حذف ثاني مفعولي وعد استغناء  
 بشوة لهم مغفرة فانه استغناء بيته وقيل الجملة في موضع المفعول فان الوعد ضرب من القول وكانه قال وعدهم هذا القول (والذين كفروا كذبوا  
 بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) هذا من عادة تعالى ان يتبع حال أحد القريتين حال الآخر ٢٢٢ وما يفتح الدعوة وفيه مزيد وعد للمؤمنين وتطبيب  
 لقلوبهم (يا أيها الذين آمنوا اذكروا

نعمت الله عليكم) روى أن المشركين وأوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
 بعثان قاموا الى الظاهر معافاة لاندوا  
 ألا كانوا أكبوا عليهم وهم أن يوقعوا بهم  
 اذا قاموا الى العصر فرد الله عليهم كيدهم  
 بأن أنزل عليهم صلاة الخوف والآية أشارت الى  
 ذلك وقيل إشارة الى ما روى أنه عليه الصلاة  
 والسلام أتى في بطة ومعها الخلفاء الأربعة  
 يستقرضهم لدية تسليخ قلوبهم عن دينهم  
 الضمري يصح ما مشركين فقالوا لهم يا أيها  
 القاسم اجلس حتى نطعمك ونفوضك  
 فأجلسوه وهو يلقنه نعمه عمر بن جحاش  
 الى رضى عظيمة بطرحها عليه فأسلت الله يده  
 فنزل جبريل فأخبره بفرج وقيل نزل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم منزلاً وعلى سلاحه بنجرة  
 وتفرق الناس عنه فجاءه امرأى فسلت  
 سيفه فقال من يبعك منى فقال الله فأسقطه  
 جبريل من يده فأخذ رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقال من يبعك منى فقال لا أحد أشهد  
 أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله  
 فنزلت (اذم قوم أن يسطروا اليكم أيديهم)  
 بالقتل والاهلاك يقال بسط اليه يده اذا  
 بطشه وبسط اليه لسانه اذا شفه (فكف  
 أيديهم عنكم) متعهان قد اليكم ورده مضرتهم  
 حكم (واتقوا الله وعلى الله فليتوكل  
 المؤمنون) فانه الكفاي لا يصل الخير وودع  
 الشر (ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل  
 وبمثلهم اثني عشر نقيباً) شاهدان كل  
 سبط يقب عن أحوال قومه ويفتش عنها  
 أو كذا لا يكفل عليهم بالوفاء ببنائهم وابه  
 روى أن بني اسرائيل لما فرغوا من فرعون  
 واستقر وأمرهم الله سبحانه وتعالى  
 بالمسير الى أرض كنعان من أرض الشام وكان  
 يسكنها الجبابرة الكنعانيون وقال في كذبها

أقرب من غير العدل حتى يكون من قبيل الخلل أحلى من العسل كما قاله الراغب قد بر (قوله فيما ذكره لكم  
 الخ) يعني كون خبر كناية عن الجسارة كما مر وقوله وتكرير هذا الحكم الخ يعني قوله يا أيها الذين  
 آمنوا كونوا قوامين بالقسط الى ههنا مع تقدمه في سورة النساء بعينه لما ذكره أي لاختلاف المحكوم  
 عليه بقرينة سبب النزول والسياق والسباق كذا في حواشي القبط وليس المراد بالحكم النهي عن الجور  
 والامر بالعدل وافراده الحكم لانهم ما حكموا واحداً كما قيل وثائرة فاعله من ثائرة ثائرة أي حاجت حاججة  
 (قوله انما حذف ثاني مفعولي وعد الخ) لما كان الظاهر نصب مغفرة وأجر على أنه مفعول وعد كما وقع  
 في سورة الفتح أشاروا الى نكتة العدول عن الظاهر بأن مفعوله محذوف يفسره ما بعده أو متروك ومعناه  
 قدم لهم وعدا وهو ما بين بالجملة المذكورة بعده وهي جواب سؤال مقدراً أي متى وعدهم لهم أو القول  
 مقدراً أي وعدهم فأنزلهم مغفرة أو هو مفعول وعد باعتبار كونه بمعنى قال أو المراد حكميته لانه يحكى  
 بما هو في معنى القول عند الكافرين وفائدة الوعد بهذا القول انه وعد من لا يخلف الميعاد بمضمونه  
 فلا خلف فيه البتة فقد قال ذلك لهم وفي حقهم فكان اخباراً بنبوته لهم وهو أبلغ وقيل ان هذا القول  
 يقال لهم عند الموت تيسير لهم وتهويل للسكرات الموت عليهم (قوله هذا من عادة تعالى الخ) أن يتبع  
 يدل من هذا وتطبيب قلوبهم بلعل أصحاب النار هم الكفرة لا هؤلاء (قوله روى أن المشركين  
 وأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أخرجه مسلم عن جابر رضى الله عنه وغيره من طرق أخر  
 وعصفان كعثمان اسم مكان معروف على مرحلتين من مكة وكان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة  
 وقد التقي المسلمون والكفار واقتربوا من غير حرب ورأى هذابصرية وفاء وافي موضع الحال بتقدير قد  
 أو يدل من النبي وأصحابه بتأويله بالمصدر مثل سمعته قال كذا وقوله ألا كانوا يفتح الهمزة وتشديد اللام  
 وهي كلمة تنديهم كهلوا وما قيل معناه على أن لا كانوا ليس بسديد لان لا تدخل على الماضي من غير تكرير  
 وهذا كان في غزوة ذات الرقاع وذى انمار ومعنى أكبوا عليهم هجوموا عليهم وهم في الصلاة بدون سلاح  
 (قوله وقيل إشارة الى ما روى الخ) هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وابن  
 اسحق والبيهقي لكن الذي في روايتهم ان القنيلين كانوا معاهدين لا مسلمين وأن الخروج الى بني النضير  
 لا الى قريظة والضمري يفتح فسكون نسبة الى بني ضمرة حتى من العرب وجحاش بكسر الجيم علم يهودي  
 (قوله وقيل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث جابر  
 ولا ينافي كون هذا سبب النزول مع أن سبب النزول يجوز تعدده قوله قوم فان الجمع قد يطلق على الواحد  
 كما في قوله الذين قال لهم الناس ولا حاجة الى تكلف تقدير بعض أو أنه هم بأمهم فكانهم هموا  
 (قوله بالقتل والاهلاك الخ) الاهلاك أعم من المباشرة التي بالقتل والبسط مطلق المذهب البسط البسط  
 للبسط وبسط الاسان للشم فاذا استعمل فيهما فهو كناية عنهم فلا يكون يبسطوا اليكم أيديهم -م  
 وأسنتم جميعاً بين معنيين مختلفين للفظ واحد وقوله ان عمداً إشارة الى المعنى الذي به قابل البسط وقوله  
 فانه الكفاي إشارة الى وجه انتظامه مع (٢) ما بعده (قوله شاهدان كل سبط الخ) تقدم أن السبط  
 في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب والتقيب والعريف الذي يجعل رأساً لقوم من الجيش لانه يتقب عن  
 أحوالهم ويفتش عنها ويرفعها من النقب في الحيات ونحوه وهو معنى الكفيل لو فاتهم بما أمر وابه  
 وأربحهم بالمكر ليعضوا كركب بلاءه بالشام والكنعانيون أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه الصلاة  
 والسلام وهم أمة من الجبابرة ولقتهم تقرب من العربية وكالب بفتح اللام ويوفنا بفتح الفاء وتشديد  
 الذون ويهوذا ببدال مجمة بعد هاء ألف كلها أعلام غير عربية وحمل المعية على النصرة بقرينة المقام

لكم داراً وقراراً فاجروا اليها واجهدوا من فيها فاني ناصركم وأمر موسى عليه الصلاة والسلام أن ياخذ من كل سبط كفلاً عليهم بالوفاء بما أمروا  
 به فأخذ عليهم الميثاق واختارهم من القضاة وسارهم فلما كان أرض كنعان بعث النقباء فيحسبون الاخبار ونهضهم أن يصدقوا قومهم فوآوا  
 أجراء عظيمة وبأسانيداً فهاجروا ووجدوا قومهم الاكابر بن يوسف بن نون من سبط افرايم بن يوسف  
 قوله مع ما بعد الظاهر مع ما قبله ٨١ مصححه

وقيل الظاهر تفسيره بانى أوفقكم للخير (قوله أى نصرتموهم وقورتموهم الخ) أصل معنى التعزير المنع والذب بالذال المجتمة بمعنى أيضاً وقيل أصله التقوية من العز وهو الازد من واحد وفي التقوية منع لمن قوته على غيره فهم امتقار بان ثم تجوز به عن النصرة لما فيها من ذلك وعن التاديب وهو في الشرع ما كان دون الحد لانه رادع ومانع عن ارتكاب القبيح ولذا سمي في الحديث نصرة في قوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظمالم أو مظلوما ونصرة الظالم تأديبه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنه قال الطيبي رحمه الله تعالى فان قلت الايمان بالرسول مقدم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فلم أخوذ كره في قوله لئن أقم الصلاة الآية قلت هذه الجملة أعنى قوله وأمنتم برسلي وعزرتهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً كناية إيمانية عن المجاهدة ونصرة دين الله ورسوله والاتفاق في سبيله كانه قيل لئن أقم الصلاة وآتينم الزكاة واجاهدتم في سبيلي يدل عليه قوله تعالى ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين قال أى لا ترتدوا على أدباركم في دينكم لخالفتمكم أمر ربكم وعصيانكم بيبكم صلى الله عليه وسلم وانما وقع الاهتمام بشأن هذه القرينة دون الأولين وأبرزت في معرض الحكاية لأن القوم كانوا يتقاعدون عن القتال ويقولون لموسى صلى الله عليه وسلم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون وقيل انما قدمت لانها هي الظاهر من أخواله الدالة على إيمانه وفسر القرض بالاتفاق في سبيل الخير فهو واستعارة لانه لما وعد بجزائه والثواب عليه شبه بالقرض الذي يقضى بثلثه وفي كلام العرب قديما الصالحات قروض (قوله سادس مسد جواب الشرط) كذا في الكشف أيضاً وقيل عليه اذا اجتمع شرط وقسم أوجب السابق منهما الا أن يتقدمه ذو خبر فهو جواب القسم فقط وجواب الشرط محذوف واللام الأولى موطنه والثانية جوابية وليس بشئ لأن مراده أن جواب الشرط محذوف وهذا دال عليه فهو سادس مسد معني لا أنه جواب له ويجوز أن يكون لا كفرن جواباً لما تضمنه قوله ولقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل من القسم وقيل ان جوابه لئن أقم فلا تكون اللام موطنه أو تكون ذات وجهين وهو غريب وجعله القسم الشرط وجوابه مفسرة لذلك الميثاق المتقدم (قوله بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم) أى الشرط المؤكد بالقسم الذي علق به ما وقع في جوابه من الوعد العظيم وهو قوله لا كفرن الخ وعظمه ظاهر وعدل عن قول الزمخشري بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق بالوعد العظيم لانه أورد عليه أن الوعد بتكفير السيئات وادخال الجنات جزاء للشرط والجزاء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزاء فعبارة الكتاب على القلب ولذا غيرها المصنف إشارة الى أنه مقلوبة وأجيب بأنه لم يرد بالتعليق المصطلح أى جعل أمر على خطر الوجود مرتباً ومقيداً حصوله بحصول شرط ومبنياً عليه بل معناه اللغوي وهو الارتباط به وقد جعل الشرط مرتباً بالوعد حيث أخبر بحصول الموعد به حصول مضمون الشرط وقد وقع التعليق بهذا المعنى في كلام السيرافي وغيره أو أن التعليق في الحقيقة من الجانبين لأن كلامهم ما سبب للآخر من وجه فالشرط من جهة الوجود العيني والجزاء من جهة الوجود العقلي أو بأن الوعد العظيم هو قوله انى معكم بالاعانة والنصرة والشرط متعلق به من حيث المعنى نحو أنا معن بشأنك ان خدمتني رفعت محلك وهو يرجع الى جعل التعليق لغوياً أيضاً فلا حاجة الى العدول عن الظاهر لهذا وقيل ليس معنى كلامه ما فهموه من الشرط التحوي لظهور أن ليس المعنى من كفر بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والايمان بالرسول بل بعد ما شرطت هذا الشرط وعدت هذا الوعد وأنعمت هذا الانعام ولا خفاء في أن الضلال بعد هذا أقبح وأظهر ولا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول البقاء على الكفر بعد هذا الاخبار والاعلام بمضمون الشرطية ويدل على هذا أنه وصف الشرط بالمؤكد ومعلوم أن القسم ليس لتأكيد مضمون الشرط بل مضمون الجملة بل التحقيق أنه مؤكد للاخبار الذي تضمنه الجزاء كما صرح به السيرافي وهذا مع بعده وتكلفه محصاه أن المراد بالشرط الجملة الشرطية أجزاؤها ومعنى المعلق بالوعد المعلق مع الوعد وفيه نظر آخر وأما ما قيل ان

(وقال الله انى معكم) بالنصرة (لئن أقم الصلاة وآتينم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتهم) أى نصرتموهم وقورتموهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً بالاتفاق في سبيل الخير وقرضاً يحتمل المصدر والمفعول (لا كفرن بكم) سياتيكم جواب للقسم المدلول عليه باللام في لئن سادس مسد جواب الشرط (ولا دخلتكم جنات تجري من تحتها الأنهار فمن كفر بعد ذلك) بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم



كفر قبل ذلك اذ قد يمكن أن يكون له شبهة  
 ويتوهم له عذرة (فجاءت قضاةهم ميثاقهم  
 لعناهم) طردناهم من رحمتنا أو مستحناهم  
 أو ضربنا عليهم الجزية (وجعلنا قلوبهم قاسية)  
 لا تتفعل عن الآيات والنذر وقرأ أجزاء  
 والكسافي قسبة وهي أمام اللغة قاسية  
 أو بمعنى رديئة من قولهم درهم قسي إذا  
 كان مغشوشا وهو أيضا من القسوة فإن  
 المغشوش فيه يس وصلاية وقرئ قسبة  
 باتباع القاف للسین (يعني رفون الكلام  
 عن مواضعه) استئناف لبيان قسوة  
 قلوبهم فانه لا قسوة أشد من تغيير كلام  
 الله سبحانه وتعالى والافتراء عليه ويجوز أن  
 يكون حالا من مفعول لعناهم لأن القلوب  
 إذا ضاعرت فيه (وإن لاحظنا) وتركوا  
 نصيبا وإفيا (بما ذكرناه) من التوراة  
 أو من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم والمحق  
 أنهم حرقوا التوراة وتركوا أحفادهم عما أنزل  
 الله عليهم فلم يتألموا وقيل معناه أنهم حرقوها  
 فزلت بشؤمه أشيا منها عن حفظهم لما  
 روى أن ابن مسعود قال قد ينسى المرء بعض  
 العلم بالمعصية وتلا هذه الآية (ولا تزال تطلع  
 على خائنة منهم) خيانة منهم أو فرقة خائنة  
 أو خائن والثاء للمبالغة والمعنى أن الخيانة  
 والغدر من عادتهم وعادة أسلافهم لا تزال  
 ترى ذلك منهم (الاقبال منهم) لم يخفوا وهم  
 الذين آمنوا منهم وقيل استئناف من قوله  
 وجعلنا قلوبهم قاسية (فاعف عنهم واصفح)  
 إن تابوا وأمنوا أو عاهدوا ألتزموا الجزية  
 وقيل مطلق نسخ بآية السيف (إن الله يحب  
 المحسنين) نعليل للامر بالصفح وحسن عليه  
 وتنبه على أن المفوع عن الكافر الخائن  
 أحسن فضلا عن العفو عن غيره (ومن  
 الذين قالوا أنا نصارى أخذنا ميثاقهم) م  
 أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا  
 من قبلهم وقيل تقديره ومن الذين قالوا أنا  
 نصارى قوم أخذنا وأما قال قالوا أنا نصارى  
 ليدل على أنهم هموا أنفسهم بذلك ادعى  
 نصرته الله سبحانه وتعالى

المراد بتأكيده الشرط التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وتعليق الوعد العظيم به وأنه خفي على  
 النضر بقرينة شيء لأن كل ماض يقبله الشرط مستقبلا ومثله لم يدونه تأكيده اقتدير (قوله خلا لا  
 شبهة فيه ولا عذر معه الخ) كونه لا شبهة فيه مأخوذ من سواء السبيل أي وسط الطريق وحاقه  
 وهو ما يظفر غاية الظهور وما كان كذلك لا عذر معه لأن قد والتعبير بالماضي كما قيل وهذا جواب  
 عما يقال إن الكفر قبل ذلك وبعده خلل فواجهه التقييد ومعذرة مصدر ميمى بمعنى عذر (قوله  
 طردناهم) حقيقة الأمن في اللغة الطرد والابعاد فاستعماله بالمعنيين الأخيرين مجاز باستعماله في لازم  
 معناه وهو المخافة بما ذكرناه كونه لا قرينة في الكلام عليه (قوله لا تتفعل عن الآيات والنذر)  
 النذر جمع نذير وتنفعل بمعنى تتأثر وكون قسبة مبالغة لكونه على وزن فاعيل وقوله إن الدرهم  
 القسي يعني الردي من القسوة هو الظاهر وقيل أنه غير عربي بل معرب وقوله نصيبا وإفيا يؤخذ من  
 التنوين فانه يضيد التثنية والتعظيم (قوله استئناف لبيان قسوة قلوبهم الخ) والحالية أمام  
 مفعول لعناهم أو من المضاف إليه قلوبهم وأما جعله حالا من القلوب أو من ضمير هاء في قاسية كما قاله أبو  
 البقاء فلا يصح لعدم العائد منه وجعل القلوب بمعنى أصحابها لا يلتفت إليه والتعبير بالمضارع فيه  
 للحكاية واستحضار الصورة وقوله وتركوا إشارة إلى أن التبرك بمعنى الترك وهو يستعمل بهذا المعنى  
 كثيرا وقوله فزات أي سقطت وضمير شؤمه للنصريف وفي معنى ما روى عن ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه قول الامام الشافعي رضي الله عنه ورجه

شكوت الى وكيع سوء حفظي • فأرشدني الى ترك المعاصي  
 وأخبرني بأن السلم نور • وفوراته لا يهدى لعاصي

وهذا رواه أحمد رحمه الله في مسنده (قوله خيانة الخ) يعني خائنة أمامه مدعى على وزن فاعلة  
 كالساذبة أو اسم فاعل موصوفه المقدر فرقة فلذا أنت أو المراد به خائن والتاء للمبالغة وان كانت في  
 فاعل قلبه ولذا آخره • ككون الخيانة ذاب أسلافهم يعلم من وصفهم بالتصريف وما معه ودأبهم لانه  
 لا يزال يشاهده منهم فلا يريد ما قيل انه لا دلالة في النظم على أسلافهم وقيل انه مستفاد من جعل ضمير  
 منهم لهم ولا سلافهم وجعل الاطلاع أهم من الاطلاع بالمشاهدة والاخبار وهو تكلف لا حاجة إليه  
 وكذا ما قيل ان ما يشاهده منهم علم أنهم ورثوه من أسلافهم وقوله نسخ بآية السيف بناء على أن هذه  
 السورة منه وخا وأنها نزلت قبل براءة وهو قول مشهور وقوله فصلا عن العفو عن غيره من الكلام  
 في لفظه ومعناه فتذكره (قوله أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا من قبلهم الخ) في هذا  
 التركيب وجوه ذكرها المحدثون فقبل من متعلقة بأخذنا وتقديره وأخذنا من الذين قالوا أنا نصارى  
 ميثاقهم فيقدره مقدم ما يعود الضمير إليه فهو راجع الى الموصول أو هو عائد على بني اسرائيل الذين عادت  
 إليهم الضمائر السابقة كقولك أخذت من زيد ميثاق عمر أو أي مثل ميثاقه وبهذا الوجه بد الزمخشري  
 وعبارة المصنف رحمه الله ظاهرة في الأول وتحتل الثاني أو الضمير عائد على مبتدأ محذوف أخذنا  
 صفته ومن الذين خبره أي من الذين قالوا أنا نصارى قوم أخذنا منهم ميثاقهم أو المبتدأ من مقدرة  
 موصولة أو موصوفة أي من أخذنا ميثاقهم بناء على جواز حذف الموصول وإبقاء صلتها وهو مذهب  
 الكوفيين وتقدير قوم هو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل الخ وما قيل ان قرينة هذا التقدير  
 قوله تعالى ميثاقهم اذ لو لا لقليل الميثاق ووجهه على عدم التقدير تأكيده نسبة الميثاق إليهم من عدم  
 الوقوف على المراد (قوله وأما قال قالوا أنا نصارى الخ) أي كان الظاهر أن يقال ومن النصارى بدون  
 اطناب ولم يرد هذا التعبير عنهم به في غير هذا الموضع وفي الكشف انما سموا أنفسهم بذلك ادعاء لنصرة  
 الله وهم الذين قالوا ان عيسى نحن أنصاره ثم اختلفوا بعد سطورية وبعقوبية وملاكية اية أنصارا  
 للشيطان لكن الذي في اللغة والتواريخ أن عيسى صلى الله عليه وسلم ولد في سنة أربع وثلاثمائة لعلية

الاسكندر في بيت لحم من القدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ ثلثي عشرة سنة عادت به الى الشام فأقام ببلدة تسمى الناصرة أو نصورية وبها سميت النصارى وتنبوا اليها وقبل انهم جمع نصران كنداى وندمان أو جمع نصري كهرى ومهارى والنصرانية والنصرة واحدة النصارى والنصرانية أيضا دينهم ويقال لهم نصارى وأنصار وتصدر دخل في دينهم وهذا وجه آخر في تسميتهم نصارى بدليل أنه يقال لهم أنصار أيضا فلم يسمهم الله نصارى بل ذكر أنهم لقبوا بذلك أنفسهم وأفعالهم تقتضى نصرة الشيطان لانصرة الله فعدل عن الظاهر ليصور تلك الحال في ذهن السامع ويقرر عندهم أنهم ادعوا نصرة دين الله فحقوقه تعالى وراودته التي هو في بيتها عدل عن اسمها الزيادة المرادة وفي الاتصاف لما كان المقصود من هذه الآية تهمهم بنقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصرة الله وعما يدل على أنهم لم يوفوا بواجب عاهدوا عليه من النصرة عدل عن قوله النصارى الى هذا الخاصل ما صدر عنهم قول بلا فعل (وعندى) أنه لو قيل في وجهه أنهم على دين النصرانية وليسوا عليها لعدم علمهم بعوجبها ومخالفتهم لما في الانجيل من التبشير بنيان صلى الله عليه وسلم لكان أقرب من بيان وجه التسمية الذي ذكره (قوله فالزمن الخ) أى أصل معنى الاغراء الاصلاق ومنه الغراء المعروف فاستعمل في لازم معناه وهو الاكراه للعداوة بأن صاروا فرقا يكثر بعضهم بعضا والتسطورة بهم الذين قالوا بأن أقنوم العلم اتحد بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم بطريق الاشراق كشراف النعمان من كوة على بلور والمعقوبة قالوا ان هذا الاقنوم اتحد بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم وامتزج بالماء وتفصيل هذا في المال والصل وقوله بالجزء والعقاب اشارة الى أن الانبياء مجاز عن وقوع ذلك وانكشافه لهم لأنهم اخبروا حقيقة (قوله ووجد الكتاب لانه للجنس) فيطلق على الواحد والاثني وما فوقهما وجهين لكم حاله من رسولنا وقوله في التوراة متعلق بنعت محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم وهذا معنى اسم الجنس وهو اسم جامد يطلق على الواحد وما فوقه كالماء والتراب (قوله أو عن كثير منكم فلا يؤخذ الخ) هذا مروى عن الحسن لكن قال التحرير انه مخالف للظاهر فظاوم معنى ووجهه أن الظاهر أنه كالكثير السابق وفيه نظر لان التكرار اذا أعيدت نكرته فهي متغايرة (قوله يعنى القرآن الخ) ضل هذا النور والكتاب واحد وتسميته نورا لكشفه واظهاره طرق الهدى واليقين وقوله الواضح الابهام اشارة الى أن المبين من أبان اللازم بمعنى ظهر وترك تفسيره بالتعدي وابانه لما خفى لانه يكرر حيث تدمع النور وقد اشار اليه في الكشف وعلى تفسير النور بالنبي صلى الله عليه وسلم اظهره بالمعجزات واظهاره للحق فالذين حينئذ يحتمل وجهين الظاهر والمظهر ولا تنكر ارضيه وقوله لان المراد بهما واحد على التفسير الاول للنور وكونهما كالواحد للاتحاد ما ينشأ على التفسير الثاني فهو لفظ ونشر مرتب (قوله طرق السلامة الخ) يعنى أن السلام مصدر بمعنى السلامة أو اسمه تعالى وضع موضع المضمر رد على اليهود والنصارى الواصفين له تعالى بالنقاوص واستعارة الظلمة للكفر والنور للاسلام ظاهرة وقوله أنواع الكفر اشارة الى وجه جمع التلميذات وتوحيد النور والمراد بالاذن الارادة أو التوفيق كما مر وجهه (قوله طريق هو أقرب الطرق الى الله الخ) كونه كذلك ظاهر وفيه كنه وهو أنه اذا كان لفظا طريقا أن أحدهما مستقيم والاخر غير مستقيم فلا بد أن يكون المستقيم أقرب واعتبر ذلك بالقوس والوتر وهذا يسمى بالشكل الحامى في الهندسة والمستقيم يصل به وغيره قد لا يصل به فانه قد يعموج تغيرا وتحديسا وهو وجه دلالة الاستقامة على القرب (قوله هم الذين قالوا بالاتحاد منهم الخ) قال الزنجشري معناه بت القول على أن حقيقة الله هو المسيح لا غير قبل كان في النصارى قوم يقولون ذلك وقيل ما صرحوا به ولكن مذهبهم يؤدى اليه حيث اعتقدوا أنه يخلق ويحيى ويميت ويدبر أمر العالم اه يعنى لما جعل الشخصى على الشخصى مع ضمير الفصل والتأ كيد اقتضى الاتحاد والفصل هنا مجزئالتا كيد حصول الفصل بدونه ولان الفصل هنا

(قدسوا خطا عما ذكرناه فاعلموا) فأنزلهما من غيرى بالنبي اذا لم يق به (بينهم) العداوة والبغضاء الى يوم القيامة (بين فرق النصارى ومنهم تسطورة بين فرق النصارى وبين اليهود وبعثة يوشع وملكائيه أو دينهم وبين اليهود) (وسوف يفتهم الله عما كانوا يصنعون) بالجزء والعقاب (يا أهل الكتاب لانه للجنس) قد والنصارى ووجد الكتاب لانه كنتم تحفون جاءكم رسولنا بين لكم كثيرا مما كنتم تحفون من الكتاب) كنتم محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم في التوراة وبشارة عيسى عليه الصلاة والسلام بأحمد صلى الله عليه وسلم في الانجيل (وبعده ما عن كثير منكم فلا اذا لم يضطر اليه أحد ديني أو عن كثير منكم فلا يؤخذ مجزئته) (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين) يعنى القرآن فانه الكاشف لظلمات الشك والضلال والكتاب الواضح الابهام وقيل يريد بالنور محمد صلى الله عليه وسلم وقيل يهدى به الله) وقد الضمير لان المراد بهما (من اتبع واحدا ولا نهما كواحد في الحكم) (من اتبع رضوانه) من اتبع رضا بالايان منهم (سبل السلام) طرق السلامة من الظلمات الى أو سبل الله (ويخرجهم من الظلمات الى النور) من أنواع الكفر الى الاسلام (بأنه) بارادته أو توفيقه (ويهدى بهم الى صراط مستقيم) طريق هو أقرب الطرق الى الله سبحانه وتعالى ومزدا اليه لا محالة (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) هم الذين قالوا بالاتحاد منهم

للمسند إليه على المسند أي لا غير المسيح كقولهم الصكرم هو التقوى وإن الله هو الدهر أي الجلب  
للمواد لا غير الجلب بخلاف زيد هو المنطق فان معناه لا غير زيد وقال الراغب إن قيل إن أحد منهم  
لم يقل الله هو المسيح وإن قالوا المسيح هو الله وذلك أن عندهم أن المسيح من لاهوت وناسوت فيصح  
أن يقال المسيح هو اللاهوت وهو ناسوت كما صح أن يقال الإنسان هو حيوان مع تركبته من العناصر  
ولا يصح أن يقال اللاهوت هو المسيح كما لا يصح أن يقال الحيوان هو الإنسان قبل أنهم قالوا هو المسيح  
على وجه آخر غير ما ذكرت وهو ما روي أنه لما رفع عيسى صلى الله عليه وسلم اجتمع علماء بني إسرائيل فقالوا  
ما تقولون في عيسى صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم أو تقولون أن أحد أيبي الموقى الآلة قالوا لا قال  
أتقولون أن أحد أيبي سلم الغيب الآلة قالوا لا قال أتقولون أن أحد أيبي الأبرص والآلة الآلة قالوا  
لا قال فما الله إلا من هذه صفته أي حقيقة الآلهية فيه وهذا كقول الكرم زيد أي حقيقة الكرم في زيد  
وعلى هذا قولهم إن الله هو المسيح بن مريم والمصنف وجه الله تعالى أشار إلى أن القائلين بالاتحاد يقولون  
بأنحصار المعبود في المسيح كما هو ظاهر النظم فلا يرد عليه شيء وتقريره ما سبق (قوله وقيل لم يصرح  
به أحد الخ) يعني أنهم كانوا عموماً أن فيه لاهوتاً مع التصريح بالوحدة لأنهم أن الله هو المسيح والافجرت  
أصافه بصفات الله أعني يناسب الحكم بأن المسيح هو الله أو أنه وقتر بعضهم كلام المصنف هنا بما لا ماس  
له به وقوله وتفضيها لمعتقدهم أي لهم في معتقدتهم ونسبة التفضيخ إلى الاعتقاد فيه مبالغة حسنة (قوله  
قل فمن يملك من الله الخ) هذه الصاعطة على مقدراً وجواب شرطه قد رأى ليس الأمر كذلك أو أن  
كان كذلك فمن يملك الخ وقوله فمن يمنع الخ إشارة إلى أن يملك مجاز عن يمنع أي يضع معناه ومن الله  
ما خلق به على حذف مضاف لكن ذكر في الاحقاف في قوله فلا تخلقون لي من الله شيئاً أن معناه لا تقدر  
على كفه من معانيه وطيقته وقد دفع شيء من عقابه وحقيقته من يستطيع أمثال الشيء من قدرة الله تعالى  
إن أراد تعالى أن يهلكه فإذ لم يستطيع أمساكه ودفعه عنهم فلا يمكن منعهم منه فلذا اضطر بالمع أخذ  
بالحاصل وحقيقة الملك الضبط والحفظ ولذا يقال في قول الشاعر

أصبحت لأجل السلاح ولا \* أملاك رأس البعير أن يفرا

أن معناه لا يستطيع فهو بمعنى المنع أو القدرة مجازاً (قوله احتج بذلك على فساد قولهم وتقريره الخ) أي  
تقرير الدليل أن المسيح مقدور أي حادث تعلق به القدرة بلا شبهة لأنه قوله من أم ولذا ذكرت الأم للتنبية  
على هذا وهو على فرض حياتها فلا يرد عليه أنها هلكت ومقدور بالقاء ومن هذه صفته كيف يكون  
الها (قوله إذا حلة لماعرض لهم من الشهادة الخ) وهي أنه لا أب له وأبواه الآلة والابص وأحباء  
الموقى فالظاهر أن يقول كما قال الزمخشري يخلق ما يشاء أي يخلق من ذكر وأتى ويخلق من أنثى  
من غير ذكر كما خلق عيسى ويخلق من غير ذكر وأنثى كما خلق آدم أو يخلق ما يشاء كخلق الطير  
على يد عيسى صلى الله عليه وسلم معجزته وكأحباء الموقى وأبواه الآلة والابص وغير ذلك فيجب  
أن ينسب إليه ولا ينسب إلى البشر المجري على يده (قوله أشباع ابنه الخ) يعني أنهم لم يدعوا أنهم أبناء  
الله وإنما قالوا عزير والمسيح أمسا الله فالمراد أشباع الابن وأتباعه أطلق عليهم أبناءً متجاوزاً أمانته  
أو تشبيههم بالابناء في قرب المنزلة كما يقول أتباع الملك نحن الملوك وكما أطلق على أشباع أبي خبيب  
رضي الله عنه الخبيدون في قوله قدنى من نصر الخبيبين قدنى على من رواه بالجمع قال ابن السكيت  
ريد أباً خبيب ومن كان على رأيه وهو أقب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه غير خب أي خداع  
أو خب نوع من المنى وروى مثني فقبل عبد الله وابنه وقيل وأخوه مصعب وبالحلة فالتخيل لأنه لما جاز  
جمع خبيب وأشباع أيه فالويل أن يجوز جمع ابن الله لابن وأشباع الابن بزعم القرية فيمن فاندفع أنهم  
لا يقولون يدنو أنفسهم ولم تحمل على التوزيع بمعنى أنفسنا الأحباء وأبناؤنا الأبناء بجمع الابن  
لمساكلة الأحباء لأن خطاب بل أنهم بشرياً يدل على ادعائهم النبوة بأي معنى كان والتخيل بالخبيدين

وقيل لم يصرح به أحد منهم ولا يمكن  
لما زعموا أن فيه لاهوتاً وقالوا لا اله  
إلا الواحد منهم أن يكون هو المسيح  
فتسبب اليهم لازم قولهم فوضيحا بجوابهم  
وتفضيحا لمعتقدهم (قل فمن يملك من  
الله شيئاً) فمن يمنع من قدرته وأودنه شيئاً  
(إن أراد أن يملك المسيح) عيسى (بن مريم  
وأمه ومن في الأرض جميعاً) احتج بذلك على  
فساد قولهم وتقريره أن المسيح مقدور وقهور  
قابل للقاء كسائر الملائكة ومن كان كذلك  
فهو معزول عن الآلهية (وقوله ملك السموات  
والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على  
كل شيء قدير) إذا حلة لماعرض لهم  
من الشهادة في أمره والمعنى أنه سبحانه  
ويعلى قادر على الأملاك يخلق من غير  
أصل كما خلق السموات والأرض ومن  
أصل كخلق ما بينهما فينشئ من أصل ليس  
من جنسه كآدم وكثير من الحيوانات ومن  
أصل بجناسه أمان من ذكر وحده كما خلق  
حواء ومن أنثى وحدها كعيسى أو من  
كسائر الناس (وقالت اليهود والنصارى)  
نحن أبناء الله وأحباؤه (أشباع ابنه عزير  
والمسيح كما قيل لأشباع ابن الزبير الخبيبون  
أو المقربون عنده قرب الأولاد من والدهم  
وقد سبق لتعود ذلك من يد بيان في سورة آل  
عمران

على المشهور وقيل أصله الخبيثيون بالنسبة لخفف كاقبل الابعهون في جمع انجمي فلا يكون شاهدا لما  
نحن فيه وعلى القول الثاني المراد بالبناء المقرون فطف الاحياء عليه كالتفسير (قوله فان سمع  
ما زعمتم الخ) يعني ان البناء جواب شرط مقدور يصح ان تكون عاطفة على مقدور كما مر وقوله بهدا  
المنصب أي المرتبة واستعمال القرب للمنصب بهذا المعنى ويعنى الاصل لا بالمعنى المتعارف الا ان فانه  
مولد وقوله لا يفعل ما يوجب تعذيبه يعني الذنوب المصرح بها في النظم ويجعل في جملة عذاب الدنيا المسخ  
الواقع في أسلافهم واقتصر عليه الزمخشري وقيل انه الاول اذا المسخ تعذيب البتة بخلاف  
البلايا والحق فانه كثرت في الصلحاء كما قال المعري

ولكنهم أهل الحفاظ والعلا • فهم للمات الزمان خصوم

وجعل عذاب الآخرة من النار أيا ما معدودة تظهر الذنوبهم كما دعوه لستم الازام فلا يقال انه كان  
يكفى ان يقال ان كنتم أبناء الله وأحباءه فلم يعذبكم فانهم معترفون بهذا العذاب بخلاف العذاب الخلد  
الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وشهد به الكتاب والحاصل أنه اذا قيل لو كنتم أبناء وأحباء  
لما عذبكم لكن الا لازم منتف فرعائه وانتفاء الا لازم وطالبو بالحق واذا قيل لم يعذبكم في الدنيا بالمسخ  
وفي الآخرة بما زعمون ثم الا لازم على النهج المعتاد المشهور قال الضرير رحمه الله بقي هذا اشكال قوي  
وهو أنه اذا كان معنى نحن أبناء الله أشباع ابنه فعناية الامر أن يكونوا على طريقة الابن تحققة  
للتبعية لكن من أين يلزم أن يكونوا من جنس الاب في اتفاه فعل القبايح وانتفاء البشرية والخلقومية  
ليحسن الرد عليهم بأنهم بشر من جملة من خلق ثم ماذا كرم من استلزام الهبة عدم العصيان والعقاب ربما  
يتمشى لأن من شأن الهبة أن لا يعصى الحبيب ولا يستحق منه المعاقبة وفيه مناقشة لأنه شأن الهبة  
والاحياء هم المحبوبون وسبأ في الجواب عنها وأجاب عن اشكال اثبات البشرية بأنه ليس اثباتا لخلق  
البشرية ليجب أن يكون رد الدعوى باتفاه بل هو اثبات أنهم بشر مثل سائر البشر ومن جنس سائر  
المخلوقين منهم العاصي والطبيخ والمستحق للمعزة والعذاب لا كما ادعوا من أنهم الاشباع المخصوصون  
بجز يقرب واختصاص لا يوجد في سائر البشر ولذا وصف بشر بقوله من خلق حتى لا يعد أن يكون بغير  
لمن يشاء أيضا في وقوع الصفة على حذف العائد أي لمن يشاء منهم وأما اشكال الجنسية فقيل في جوابه  
المراد أنكم لو كنتم أشباع ابن الله كنتم على صفة ابنه في ترك القبايح وعدم استحقاق العذاب  
لأن من شأن الاشباع والاتباع أن يكونوا على صفة المتبوعين الذين هم الابناء ومن شأن الابناء أن  
يكونوا على صفة الاب في شأن الاشباع أن يكونوا على صفة الاب بواسطة وقيل هو على حذف  
مضاف أي لو كنتم أشباع ابن الله كنتم من جنس أشباع الاب أعني أهل الله الذين لا يفعلون القبايح  
ولا يستوجبون العقاب وقيل ان قولهم نحن أبناء الله يتضمن دعوتين اثبات الابن وكونهم أشباعه  
وأحباءه أيه فرد عليهم الامر ان جميعا بأن من ادعيتهم بنوته لو كان ابنه لما جاز عليه القبح ولا صدر منه  
ولو على صيل الزلة ولم يؤخذ ولو بالعائبة والانبياء ليسوا كذلك وما ادعيتهم من كونكم الاشباع  
والاحياء لو صح لما عذبتم بل اذا بطلت البنوة بطل كونكم أشباع الابن وأحباء الاب بواسطة ذلك وأنت  
خير بأن قوله فلم تذبون (٢) وتذبون بالمسخ ومن الذين لا يتفاه الا لازم مقدم على الشرطية فلا معنى  
لاختصاص جزاء البنوة بالمتبوعين الذين لا قطع بذنبهم وعقابهم بل يقطع بخلافه وكيف يصح هذا مع  
عموم خطاب الشرط وارتكاب الجمع بين الحقيقة والجهاز وقيل المراد بابطال أن يكونوا أبناء حقيقة كما  
يفهم من ظاهر اللفظ أو مجازا كما فسر فيكون أو كذا في اخذ المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع  
التعرض لا بطل ما ادعوا من كونهم أشباعا وبعد كل كلام فالقسم محتاج الى تحرير وتمذيب والذي  
يظهر أن هذا كله تكلف وضيق عطن وأن اللائق أن يقال ان مرادهم بكونهم أبناء الله أنه لما أرسل  
اليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسلا من عباده دل ذلك على امتيازهم عن سائر الخلق وأن لهم مع الله

(١) قيل فلم يعذبكم بذنوبكم بل قد عذبكم  
مع ما زعمتم فلم يعذبكم بذنوبكم فان كان  
بهذا المنصب لا يفعل ما يوجب تعذيبه وقد  
عذبكم في الدنيا بالقتل والامساك بالمسخ واعترفتم  
بأنه سيحذركم بالنار أيا ما معدودة (بل أنتم  
بشر من خلق)

(٢) قوله فلم تذبون الخ مراده الكشف  
الا أنه تصرف في العبارة آخر اه معصه

مناسبة تامة وزلني تقتضي كرامة لا كرامة فوقها كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد جنده ولا تخبر  
 ابنه علما أنه يريد ليقربهم وأنهم آمنون من كل سوء بطرق غيرهم ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين  
 غيركم عند الله فإنه لو كان كما زعمتم لما عذبكم وجعل المسخ فيكم وكذا على كونهم يعني المقر بين المراد قرب  
 خاص فيطابقه الرد ويتعاقب الجوابان فافهمه وقول المصنف رحمه الله لتخوذ ذلك لأن ما سبق ليس هذا  
 الكلام بعينه وقيل على قوله فإن من كان بهذا المنصب الخ وفي نسخة بهذه الصفة أن الاحياء هنا يعني  
 المحبوبين فلا نسب أن يقال إن الحب لا يعذب المحبوب بهذه الانواع المذكورة وهذا مأخوذ من كلام  
 التحرير وقد يقال في دفعه أن من أحب الله محبة صادقة أحبه الله كما قيل ماجزء من يحب إلا أن يحب  
 (قوله من خلقه الله تعالى) إشارة إلى تقدير العائد وقوله وهم من آمن الخ لأنهم كفرة لا يغفر لهم بدون  
 الايمان كما علم من قوله ان الله لا يغفر أن يشرك به ان قلنا بعومهم كما هو المعروف المشهور ومن الغريب  
 ما في شرح مسلم للنووي أنه يحتمل أنه مخصوص بهذه الامة وفيه نظر وقوله لا مزية لكم إشارة إلى أنه رد  
 لما ادعوه (قوله كلها سواء في كونها خلقا وملكاه) فلا يتميز بعضهم بالبتوة وغيرها وهذا يسان لانه  
 من تمة الرد عليهم وفسر الرجوع اليه بالمجازاة المماثلة (قوله أي الدين وحذف الظهوره الخ) أي  
 قدر مفعوله هذا الظهوره لانه من المعلوم أن ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الثمينة أو مفعوله  
 ما كنتم بقرينة قوله قبل هذا بين لكم كثيرا مما كنتم تحفون أو هو منزل منزلة الا لازم أي يفعل  
 البيان ويبيذه ويعلم من عدم ذكر متعلقه عمومها لكل ما يلزم بيانه (قوله متعلق بجاكم الخ) أشار  
 بذلك حين إلى أنه طرف أي بعد فترة أو في حين فترة والمراد بتعلقه بيمين التعلق المعنوي لانه حال فتعلقه  
 مقدر والوجه هو الاول وجوز أن يكون حال من ضمير لكم ومن الرسل صفة فترة ومن ابتداء أي فترة  
 صادرة من ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأن تقولوا مفعول لاجله بتقدير كراهة أن تقولوا ونحوه  
 وقيل انه بتقدير اللام لعدم اتحاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجاكم رسول علمتم ببعثة الرسل  
 وفيه نظر وقوله تترى أي متتابعة متواترة (قوله متعلق بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فقد جاءكم الخ)  
 هذا المحذوف قال التحرير انه تفصح عنه الفاء وتفيد بيان سببه كالتى تذكر بعد الاوامر والنواهي بيانها  
 لسبب الطلب لكن كمال حسنهما وفصاحتها أن تكون مبنية على مقدور منبئة عنه بخلاف قولك اعبد  
 ربك فالعبادة حق له ومبني الفصيحة على الحذف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة  
 المقدور فتارة يكون أمرا أو نهيا كما في هذه وتارة شرطا كما في قوله فلهذا يوم البعث وقوله  
 \* فقد جئنا خراسانا وتارة معطوفا عليه كما في قوله فانفجرت وقد يصار إلى تقدير القول كما في القرطبان في  
 قوله تعالى فقد كذبوك بما تقولون قال فيها الزخشرى هذا المفساجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رابعة  
 وخاصة إذا انضم اليها الاتفاقات وحذف القول وجعل هذه الآية والبيت من هذا القبيل يعني التقدير  
 فقلنا ان صح ما ذكرتم فقد جئنا خراسانا وكذا ما نحن فيه أي فقلنا لا تعتذروا فقد جاءكم قال في الكشف  
 ثم انه في المعنى جواب شرط مقدور سواء صرح بتقديره أو لا كما في لا تعتذروا الخ لأن الكلام إذا اشتمل على  
 مرتين ترتب أحدهما على الآخر ترتب العلمية كان في معنى الشرط والجزاء فلا تنافي بين التقادير  
 المختلفة هذا ولو سلم أنهم المختل فان فهموا وجهان يجريان في الموضوعين ذكر أحدهما هنا والآخر هناك وكما  
 من ذلك في هذا الكتاب وهذا تحقيق بدعي فاحفظه (قوله كان بينهما ستمائة الخ) وقبل اربع مائة ووضوح  
 وستون سنة عن الصحاح وقبل غير ذلك والثلاثة من بني اسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فعزونا  
 بثالث كما سأتى وأما خالد بن سنان العيسى بالباء الموحدة فقد تردد فيه الراغب في محاضراته وبعضهم  
 لم يشبهه وبعضهم قال انه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لأنه ورد في حديث لابي بنى وبين عيسى صلى  
 الله عليه وسلم لكن في السكامل تاريخ ابن الاثير وغيره أن خالد بن سنان العيسى كان نبيا من معجزاته  
 أن ناراً ظهرت بأرض العرب فافتمنوا بها وكادوا يتحسسون فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسعها

من خلقه الله تعالى (يقولون يشاء)  
 وهم من آمن به وبرسله (ويعذب من يشاء)  
 وهم من كفر والمعنى أنه يعاملكم  
 معاملة سائر الناس لا مزية لكم عنده (ولله  
 ملك السموات والارض وما بينهما) كلها  
 سواء في كونها خلقا وملكاه (والله المصير)  
 فجاءني المحسن باحسانه والمسي عباساته  
 (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم أي  
 الدين وحذف الظهوره أو ما كنتم وحذف  
 ان تقدم ذكره ويجوز أن لا يقدر مفعول على  
 معنى ويبدل لكم البيان والجله في موضع  
 الحال أي جاءكم رسولنا مبيها لكم (على  
 فترة من الرسل) متعلق بجاكم أي جاءكم على  
 حين فتور من الارسال وانقطاع من الوحي  
 أو بين حال من الضمير فيه (أن تقولوا  
 ما جاءنا من بشير ولا نذير) كراهة أن تقولوا  
 ذلك وتعتذروا به (فقد جاءكم بشير ونذير) متعلق  
 بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فقد جاءكم  
 (والله على كل شيء قدير) فيقدر على الارسال  
 تترى كما فعل بين موسى وعيسى عليهما الصلاة  
 والسلام إذ كان بينهما ألف وسبع مائة سنة  
 وألف من الارسال على فترة كما فعل بين  
 عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كان بينهما  
 ستمائة وخمسة مائة وتسع وستون سنة  
 وأربعة أنبياء ثلاثة من بني اسرائيل  
 وواحد من العرب خالد بن سنان العيسى وفي  
 الآية ائتمان عليهم بأن بعث اليهم



حين انطاعت اثار الوحي وكانوا احوج ما يكون اليه (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء) فأرشدكم وشرفكم بهم ولم يبعث في أمة ما بعث في بني اسرائيل من الانبياء (وجعلكم ملوكا) أي وجعل منكم أممكم وقد تكاثرت فيهم الملوك تكاثرا لانبياء بعد فرعون حتى فعلوا يحيى وهو اقبل عيسى وقبل لما كانوا ملوكا في أيدي القبط فأثقتهم الله وجعلهم ملوكا لانفسهم وأمرهم بما هم ملوكا (وأنما لكم مآل يومئذ أحد من العالمين) من فلق البحر وتظليل الغمام وانزال المني والسوى ونحوها مما آناه الله وقيل المراد بالعالمين عالمي زمانهم (يا قوم ادخلوا الارض المقدسة) أرض بيت المقدس سميت بذلك لانها كانت قرار الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومساكن المؤمنين وقيل المطور وما حوله وقيل دمشق وفلسطين وبعض الاردن وقيل الشام (التي كتب الله لكم) قسمها لكم أو كتب في اللوح أنها تكون مسكا لكم ولكن ان آمنتم وأطعتم لقوله الله بعد ما عصوا فانها محيطة عليهم (ولا ترتدوا على أديباركم) ولا ترجعوا مدبرين خوفا من الجبابرة قيل لما عصوا حالهم من النقصان بكروا وقالوا القناتمة بناصيرنا لو ان جعل علينا رأيا ينصرف بنا الى مصر أو لا ترتدوا عن دينكم بالعصيان وعدم الوفاء على الله سبحانه وتعالى (فتنقلبوا خاسرين) ثواب الدارين ويحوزون في قلوبهم الجزم على العطف والنصب على الجواب (قالوا يا موسى ان فيها قوم ماجبارين) متغلبين لاتأتى مقاومتهم والجبار فعال من جبره على الامر بمعنى أجبره وهو الذي يجبر الناس على ما يزيد (وانا لندخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا فاعدا لعلهم اذا لا طاعة لاسلامهم

وفرقتها فطفت وهو في وسطها وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه ذلك نبي ضربه قومه وأنت ابنته النبي صلى الله عليه وسلم وأمنت به وله قصة مفصلة في كتب الآثار والصحيح أنه من الانبياء وأنه قبل عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله حين انطاعت اثار الوحي الخ) احوج ما يكون اليه أي في حين هو احوج أوقات كينونتهم الى الرسول على طريقة ما يخطب ما يكون الامير قائما (قوله ولم يبعث في أمة الخ) إشارة الى الكثرة التي يفيدها جمع الكثرة المذكور وليس هذا من كلام موسى صلى الله عليه وسلم ولذا غير أسلوب الخطاب الى الغيبة (قوله وجعلكم ملوكا) غير الأسلوب فيه لانهم لكثرة الملوك فيهم ومنهم صاروا كلهم كأنهم ملوك السلوكم سلك الملوك في السعة والترخه فلذا تجوز في اسناد الملك الى الجميع بخلاف النبوة فانها وان كثرت لا يسلك أحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لأنهم أمم الهى يختص الله به من يشاء فذلكم يجوز في اسنادها وهذا هو الوجه اللائق بلاغة الكتاب العزيز فقول المصنف منكم أو فيكم بيان لحاصل المعنى لأنه مقدّر فيه ذلك وعلى الوجه الثاني جعل انما هم من القبطه وتلكهم عليهم مذكرا فالتجوز في لفظ الملوك وعلى الاول في اللاتيات للكل ما هو لبعض (قوله وقد تكاثرت فيهم الملوك الخ) هذا ايضا من كلام المصنف بيان للواقع لان كلام موسى صلى الله عليه وسلم أو ما أدرج فيه لانه لا يناسب ذكر عيسى صلى الله عليه وسلم والمعنى أن موسى صلى الله عليه وسلم ذكر لهم انعام الله عليهم بجعلهم ملوكا وأن تلك النعمة التي ذكرها استمرت فيهم زمانا طويلا وقوله حتى فعلوا الخ إشارة الى أنهم لكثرة الملوك فيهم ما غرأ وتجبروا حتى فعلوا مثل ذلك وقيل معناه أنه تكاثرت الملوك فيهم بعد قتل يحيى كان تكاثرا لانبياء بعد فرعون وحين قتلوا يحيى انقطعت كثرة الانبياء ثم فعلهم وفي أكثر النسخ حتى قتلوا وعلى هذا فيكون المعنى تكاثرت الانبياء والملوك فيهم قبل قتل يحيى فلما قتلوا يحيى انقطع عنهم كثرة ما ذكرنا انتهى (قوله من فلق البحر الخ) هذا دفع لما يتوهم من تفضيلهم على أمة محمد بأن المراد بما آناه أمر مخصوص بهم كلفق البحر وتظليل الغمام لهم في التيه أو كثرة الانبياء والملوك وهذا مآل يؤنه أحد غيرهم ولا يلزم من تفضيلهم بوجه تفضيلهم من جمع الوجوه فانه قد يكون للمفضل ما ليس للقاضل أو الالف واللام في العالمين للعهد فالمراد بما لم يزلهم فلا يلزم المخذور أيضا وابتاء ما لم يزلهم من التفضيل لكن المتبادر من لسانه أنه ذلك فلذا أولوه بما ذكر (قوله أرض بيت المقدس الخ) في معناه أربعة أقوال كما ذكره المصنف وسميت مقدسة أي مظهره لتطهرها من الشرك فانها مقر الانبياء ومهبط الوحي والاردن بهم الهمة وسكون الراء المهمله وضم الدال الهـ حله وتشديد النون ومواقع في القاموس من انها بتشديد الدال سهو منه وهي كورة بالشام (قوله قسمها لكم أو كتب في اللوح الخ) القصة بمعنى التقدير فعنى كتبها قدرها بما جازأ والمراد بالكتابة في اللوح فهي حقيقة روى أن الله تعالى أمر الخليل عليه الصلاة والسلام أن يصعد جبل لبنان فما انتهى بصريه اليه فهو له ولاولاده فكانت تلك الأرض مدي بصريه وقوله ان آمنتم الجمع بينه وبين الآية الاتية ببناء على أن التحريم فيها مؤبد وهو أحد الوجهين كما سيأتى (قوله ولا ترجعوا مدبرين الخ) يعنى ان على أديباركم حال من فاعل ترتدوا أي منقلبين ومدبرين والادبار جمع دبر وهو ما خلفهم من الاماكن من مصر وغيرها وقوله قبل الخ إشارة الى حمل الرجوع على الرجوع الى مصر فالمراد بالارتداد الرجوع عن مقصدهم الى غيره وعلى القول الاخير المراد به صرف قلوبهم عما كانوا عليه من الاعتقاد صرغا غير محسوس وقوله ثواب الدارين إشارة الى مفعوله المقدر وجوز في قلوبهم الجزم بالعطف وهو ظاهر والنصب في جواب النهى على أنه من قبل لا تكفر تدخل النار وهو ممنوع خلافا للكتاب (قوله متغلبين لاتأتى مقاومتهم الخ) معنى تتأتى تمكن بسهولة تفعل من التأتى (قوله والجبار الخ) يعنى أنه فعال صبيغة مبالغة من جبر الثلاثى على القياس لان أجبره على خلافه كالحساس من الاحساس ومعناه التهرع التهرع الى

ولذا يقال للغة جبارة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله وهو الذي يجبر الناس على ما يريد أي  
يكرههم عليه وقوله كالب ويوشع بناء على ما ارتضاه من انهم من قوم موسى صلى الله عليه وسلم لا من  
الجبارة وقوله يخافون الله سبحانه وتعالى بناء على هذا أيضا ويؤيده قراءة ابن مسعود بجافون الله وقد  
يخافون العدو أي وقوله اذ لا طاعة لنا بهم تعليل لتعليق الدخول بخروجهم فانه يقتضى أنهم لا يدخلونها  
ماداموا فيها فلا يرد عليه ما قيل انه ليس عليه للشرطية بل لعدم الدخول حتى يخرجوا منها فينبغي تعليله  
عليه (قوله وقيل كانوا رجلين من الجبارة الخ) فعلى هذا الذين عبارة عن الجبارة والواو ضمير بني اسرائيل  
وعائد الموصول محذوف أي يخافونهم وعلى الاول كان الضمير وهو الواو لبني اسرائيل أيضا لانه  
لا يحتاج الى تقدير عائد لانه هو العائد ولذا قدروا المفعول فيه اسما ظاهرا فالفاوق بين الوجهين انما هو  
قوله والراجع الخ ويحتمل على الاول ان الذين يخافون الله المؤمنون مطلقا فلا يـ ~~كون~~ الضمير  
لبني اسرائيل وعلى هذا جوز ايضا ان يكون التقدير من الذين يخافون الله أو يخافون العدو وكما في الدرر  
المصون (قوله ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم الخ) أي الذين يخشون هذا التأويل بقراءة يخافون  
مجهولا وقوله انهم الله عليهما كأنه قيل من المخوفين وهذه القراءة مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما  
وعن مجاهد وفي هذه القراءة احتمال آخر وهو أن يكون من الاخافة ومعناه من الذين يخوفون من الله  
بالتذكرة والموعظة أو يخوفونهم وعيد الله بالعقاب ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون معنى يخافون أي  
يهابون ويوقرون ويرجع اليهم لفضلهم وخبرهم ومع هذين الاحتمالين لا ترجح في هذه القراءة لكونها  
من الجبارين وأما قوله انهم الله تعالى الخ فـ ~~كونه~~ مر مجازا غير ظاهرا لانها صفة مشتركة بين يوشع  
وكالب وغيرهما ولذا ترك المصنف رحمه الله (قوله بالايمن والتثبيت الخ) المراد بالتثبيت التثبيت على  
الايمن وانما زاده ليشمل كون الرجلين من بني اسرائيل وقد جوز في هذه الحالة أيضا تقدير قد وباغته  
بمعنى فاجأه والاحصاء باصدا والحا الماهتين البروز الى الصحراء (قوله لتعسر الكراخ) الكرا التوجه  
الى العدو في المقاتلة ويقال له الكراخ قال امرؤ القيس مكرمه فمقبل مدبر معا وقوله أجسام لا قلوب  
فيها أي ليس لهم قلوب قوية وشجاعة تستزبل قلب من لا يكون كذلك منزلة العدم وقوله أجسام لا قلوب  
نسخة من نسخة بمعنى احسانه وانعامه وقوله مؤمنين به ومصديقين بوعده بمعنى المراد بالايمن التصديق  
بأقواله وما يتبعه من التصديق بما وعده والافايمانهم محقق وبمعنى أن يكون المراد به التهييج والالهاب (قوله  
نفوذ خولهم على التأكيذ والتأييد) التأكيذ مستفاد من أبدأ والتأكيذ منه ومن أن فانه انقيذا كيد  
التي لمكونها في مقابلة سوف يفعل كما مر مرارا وقوله بدل البعض لأن الأديم الزمان المستقبل كله  
ودوام الجبارة فيها بعضه وقول الزمخشري ماداموا يسيرون لا بد يحتمل بدل الكل وعطف البيان لوقوعه  
بين التكوين وهذا بناء على تفسير الأبد بالظاهر منه أو بالزمن المتداول (قوله قالوا ذلك استهانة بالله  
ورسوله) يعني ليس المراد أنه يذهب مع الله حقيقة كما ذكره الزمخشري واستظهره بمقابله بانها ههنا  
قاعدون فان التقييدهم هنا يقتضى أن المراد حقيقة فته فكذلك ما يقابله وقوله وقيل الخ أي هو مبتدأ  
خبره محذوف وهو خلاف الظاهر ولذا أمر به وقيل انه يحتمل أن يكون من قبيل كل رجل وضعته  
(قوله قاله شكوى بشه وحزنه) أي مقال شكوى أو لاجل الشكوى فليس المقصد الى الاخبار وكذا كل  
خبر يخاطب به علام الغيوب يقصده معنى مناسب سوى افادة الحكم أو لازمه فليس رد الما أمره الله به  
ولا اعتذار عن عدم الدخول (قوله والرجلان المذكوران الخ) جواب عن هذا القصص مع أنهما  
معه أيضا وقوله لم يثق عليهما ضمنه معنى يعتمد فلذا عدا به وتلون القوم مجاز عن تقلب آرائهم وكون  
المراد بالآخر ما يشبه ما بعد انقطاعه عن لان افراده محتاج الى التأويل بكل مواضع في الدين أو يجنس  
الآخر وأجيب بأنه ليس المقصد القصير بل بيان قلة من يوافقه تشبيها للحالة بحال من لا يملك الانفس وأخاه  
(قوله ويحتمل نصبه عطفا على نفسى الخ) ذكره في اعرابه وجوها شتى منها ما ذكره المصنف رحمه

(قال رجلان) كالب ويوشع (من الذين  
يخافون) أي يخافون الله سبحانه وتعالى  
ويثقونه وقيل كانوا رجلين من الجبارة أسما  
وسار الى موسى عليه الصلاة والسلام فعلى  
هذا الواو لبني اسرائيل والراجع الى الموصول  
محذوف أي من الذين يخافون بني اسرائيل  
ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم أي  
المخوفين وعلى المعنى الاول يكون ههنا  
الاخافة أي من الذين يخوفون من الله عز  
وجل بالتذكرة أو يخوفونهم الوعيد (انهم الله  
عليهما بالايمن والتثبيت وهو صفة ثانية  
لرجلين أو اعتراض (ادخلوا عليهم ابواب)  
باب قريتهم أي باغتهم وضاعطوهم في  
المضيق وامنعوهم من الاحصاء (فأذا دخلتموه  
فانكم غالبون) لتعسر الكراخ عليهم في المضائق  
من عظم أجسامهم ولا نعم أجسام لا قلوب  
فيها ويجوز أن يكون علمها بذلك من اخبار  
موسى عليه الصلاة والسلام وقوله كتب  
الله لكم أو ماعلم من عادة الله سبحانه وتعالى  
في نصرته رسلا وماعهدا من صنعه لموسى  
عليه الصلاة والسلام في قهر أعدائه (وعلى  
الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) أي مؤمنين به  
ومصدقين بوعده (قالوا يا موسى انال ندخلها  
أبدا) نفوذ خولهم على التأكيذ والتأييد  
(ماداموا فيها) بدل من أبدأ ابدل البعض  
(فأذهب أنت وربك فقاتلا فانهنا قاعدون)  
قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم  
مبالاة بهم ما وقيل تقديره اذهب أنت وربك  
يعنيك (قال رب انى لأملك الانفسى وأخى)  
قاله شكوى بشه وحزنه الى الله سبحانه وتعالى  
لما خالفه قومه وأيسر منهم ولم يثق معه موافق  
يثق به غيرهم عليه السلام والرجلان  
المذكوران وان كانوا افتقار لم يثق عليهما  
لما كاد من تلون قومه ويجوز أن يراد باخى  
من يواخى في الدين فيدخلان فيه ويحتمل  
نصبه عطفا على نفسى أو على اسم ان ورفع  
عطفا على الضمير في لأملك أو على محل ان  
واسما وجره عند الكوفيين عطفا على الضمير  
في نفسى

من صحتهم (قال فانها) فان الارض المقدسة  
(محترمة عليهم) لا يدخلونها ولا يملكونها  
بسبب عصيانهم (أربعين سنة) يتيمون في  
الارض) عامل الظرف اما محرمة فيكون  
التحريم موقتا غير مؤبد فلا يخالف ظاهر  
قوله التي كتب الله لكم ويؤيد ذلك  
ماروى أن موسى عليه الصلاة والسلام  
سار بعدهم بنى من بنى اسرائيل ففتح اربحا  
وأقام بها ماشاء الله ثم قبض وقيل انه قبض  
في التيه ولما احتضر أخبرهم بأن يوشع بعده  
بنى وأن الله سبحانه وتعالى أمره بتسليم  
الجبارة فسايرهم يوشع وقتل الجبارة وصار  
الشام كله لبنى اسرائيل واما يتيمون أى يسيرون  
فيها متخبرين لا يرون طريقا فيكون التحريم  
مطلقا وقد قيل لم يدخل الارض المقدسة  
أحد من قال اننا ندخلها بل هلكوا في  
التيه وانما قاتل الجبارة أولادهم روى أنهم  
لبثوا أربعين سنة في سعة فراسخ يسيرون من  
الصباح الى المساء فاذا هم بجحش ارتحلوا  
عنه وكان الغمام يظلمهم من الشمس وعود  
من نور يطلع بالليل فيضي لهم وكان طعامهم  
المن والسلوى وماؤهم من الحجر الذي يحملونه  
والاكثر على أن موسى وهرون كانا معهم  
في التيه الا أنه كان ذلك روحا لهما وزيادة في  
درجتهم ويعقوبه لهم وأنهما ماتا فيه فمات  
هرون وموسى بعده بسنة ثم دخل يوشع  
أربحا بعد ثلاثة أشهر ومات النقيب فيه بغتة  
غير كالب ويوشع (فلأناس على القوم  
الفاسقين) خاطب به موسى عليه الصلاة  
والسلام لما ندبهم على الدعاء عليهم وبين أنهم  
أحقاء بذلك لفسقهم (واول عليهم بنى ابني  
آدم) قابيل وهابيل أوحى الله سبحانه وتعالى  
الى آدم أن يزوجه كل واحد منهم ثم أتى الآخر  
فمخط منه قابيل لأن توأمه كان أجمل فقال  
لهما آدم قربا قربانا فن أيكما قبل تزوجهما  
فقبل قربان هابيل بأن نزلت نارفا كلمته  
فازداد قابيل سخطا وفعل ما فعل وقيل لم يرد  
بهما بنى آدم اصلبه وانهما رجلان من بنى  
اسرائيل ولذلك قال كتبنا على بنى اسرائيل

الله فنبهه اما عطف على اسم ان أنفسي أو مرفوع بالعطف على فاعل أملاك أو مبتدأ خبره محذوف  
أو مجرور بالعطف على الضمير المجرور المضاف اليه نفس وكلها ظاهرة حتى العطف على الضمير المرفوع  
المتصل بلأناس كيد لوجود الفصل بالمفعول ثم هذا لا يوجب الاتحاد في المفعول بل يقتدر لامة عطف  
مفعول آخر أى وأخى الانفسه كما تقول ضربت زيدا وعمرا فلا يراد ما قبل انه يلزم من ذلك أن موسى  
وهرون عليهما الصلاة والسلام لا يملكان الانفس موسى صلى الله عليه وسلم فقط وليس المعنى على ذلك  
بل على أن موسى عليه الصلاة والسلام يملك أمر نفسه وأمر أخيه وليس من عطف الجمل بتقدير ولا يملك  
أخى الانفسه كما توهم وتحقيقه أن العطف على معمول الفعل لا يقتضى المشاركة في مدلول ذلك  
ومفهومه الكلى لا الشخص المعين بملكانه المخصوصة فان ذلك الى القرائن وكذا اذا عطف على  
اسم ان معناه ان أخى لا يملك الانفسه وكذا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقد تقدم  
الكلام فيه وهو ضعيف على قواعد البصريين وأجازوه الكوفيون كما ذكره المصنف رحمه الله (قوله  
بأن تحكم لنا بما نستحقه الخ) هذا مبني على الاختلاف في أن موسى صلى الله عليه وسلم هل كان معهم في  
التيه ولكن ما كان ينالهم من المشقة لانه كما كانت النار على ابراهيم بر دوا سلاما ولم يكن معهم وهو  
محباب الدعوة كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذه الجملة دعائية فعلى الاول المراد التفريق  
والتبعية بينهما فهو وعنه الحق (قوله عامل الظرف اما محرمة الخ) الظرف هنا أربعين سنة فعلى  
تعلفه بمحرمة التحريم مؤقت فلا ينافى أنها كتبت لهم وقوله احتضر أى حضره الموت وهو وجه قول (قوله  
واما يتيمون الخ) أى عامله يتيمون وتاه بتيه وهو أوتيه عما تداخل فيه الواو والياء من التيه  
ومعناه الحيرة ولذا أطلق على المفازة تيهه وتياه لانه متخبر فيها فعنه يسيرون متخبرين وحيرتهم عدم  
اكتدائهم للطريق وكون التحريم مطلقا أى يحتمل التأيد وعدمه وقوله وقد قيل الخ بناء على أن المراد منه  
التأيد وقوله فاذا هم لامفاجأة أى يسيرون وبعد سيرهم يرون أنفسهم في المحل الذي ارتحلوا عنه كسير  
السواني لا يقطع وتظليل الغمام لهم مع عصيانهم ومعاقبتهم بالحيرة من كرمه تعالى وإشارة الى أن تعذيبهم  
انما هو للتأديب كما يضرب الرجل ولده مع محبته له ولا يقطع عنه معرفته ولذا أنزل عليهم المن والسلوى  
لئلا يملكون جوعا وجعل حجر موسى صلى الله عليه وسلم معهم يتفجر منه الماء كما ترد فعا عطشهم وجعل  
معهم عود نور ولباسهم من شئ كالظفر لا يبيى وشعورهم لا تزيد الى غير ذلك من الانعام وروحا بفتح الراء  
أى كان التيه وأمره راحة له ما وعلى هذا فاطلال الغمام وما معه لاجلهم وقوله فيه أى فى التيه  
وتأس مجزوم بلا الناهية بمعنى لا تحزن لموتهم ولما أصابهم فيه من الاسى وهو الحزن (قوله أوحى  
الله الخ) كان فى شريته تزوجه الاخ بالاخت التي لم تولد معه فى بطن واحد جعل افتراق البطون بمنزلة  
افتراق النسب للضرورة ولذا حرم بعده اذ زال مقتضى وكثر الناس واذا كان ذلك غير جازفا  
أمره بتقريب قربان لعله أنه لا يقبل لأنه لو قبل جاز والولدان فى بطن واحد الذكروا ثم والانتى  
توامة والمصنف رحمه الله استعمل توأم للتوامة بتأويل الشخص وتوامة قابيل اقلما وتوامة هابيل  
كبودا قال والشيخ واعلم أن التوأم بلا همز اسم لجمع وولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان  
وهو مركز رجل توأم وامرأة توامة مفردة تنبته توأمان فالاعتراض بأنه لا تنبته له وهم لما علمت من الفرق  
بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان التنبية انما هى للمهموز لا غير وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم  
لجمع وعنه ما أن التنبية انما هى لتوأم وتوامة لا لتوأم وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره  
فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى جمعه توائم وقوله بأن نزلت نار الخ  
هذا كان علامة القبول وكان أكل قربان غير جائز فى الشرع القديم وقوله وفعل ما فعل هو قصته الآتية  
(قوله وقبل الخ) زيف هذا بقوله فبعث الله غرابا الخ اذ كان الدفن معلوما اذ الذنأمل (قوله  
ولذلك قال كتبنا الخ) وتوجيهه على الاخرى من أجل أن الحسد صار سببا لهذا الفساد وهو غالب على

بنى اسرائيل وعن بعض المفسرين انما ذكر بنى اسرائيل دون الناس لان التوراة اول كتاب نزل فيه  
تعظيم القتل ومع ذلك كانوا أشد طغيانا وعمادا في نفسه حتى قتلوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعنى  
بسبب هذه الفعلة كتبنا في التوراة تعظيم القتل وشددنا عليهم وهم بعد ذلك لا يسألون وصيد كرهذا  
المصنف رحمه الله تعالى بعد قوله ثم ان كثير منهم بعد ذلك في الارض اسرفون فلا حاجة الى التبرع به  
هنا (قوله أى تلاوة ملتبسة بالحق الخ) ذكر في اعرابه ثلاثة أوجه انه صفة مصدر اتمل أو حال من  
المفعول وهو بنى آدم وقدره الزمخشري بنى ملتبسا بالحق ليتعين ذو الحال أو حال من فاعل اتمل  
المستتر وهو ضمير الخطاب ثم الحق يطلق على معان أحدها الميثب الصحيح وثانيها المطابق للواقع  
يعنى الصادق وثالثها المتضمن للغرض الصحيح لقوله تعالى في الاحقاف ما خلقنا السموات والارض  
وما بينهما الا بالحق أى خلقنا ملتبسا بالغرض الصحيح والحكمة وضده الباطل بمعنى العبث كما في قوله  
ما خلقت هذا باطلا ويصكون صفة لما اشتمل على هذه المعاني ومصدر بمعنى الثبوت والمطابقة وصحة  
الغرض وهو هنا بالمعنى المصدورى أو الوصفى والباء فيه للملازمة كما أشار اليه بقوله ملتبسا وعمل بنى  
في الظرف لانه مصدر فى الاصل والظرف يكفى فيه رائحة الفعل (قوله أو حال منه) فيتملى  
بمحذوف سبقه اليه أبو البقاء ورد في الدر المنصور بأنه يكون قيد فى عامه وهو اتمل المستقبل واذا لما  
مضى ولذا لم يتعلق به مع ظهوره وفيه تأمل (قوله أو بدل على حذف مضاف) قال التحرير ليرى  
كونه ممتلوا والافتحرد الظرف كاف في الابدال لحصول الملازمة وقيل عليه انه غير صحيح لان اذ لا يضاف  
اليها الا الزمان نحو يوم مشدود بأليس بزمان وهو بدل بعض من كل أو كل من كل وما ذكره المصنف من  
الكشاف الا أنه ترك قوله يقال قرب صدقة وتقرب به لان تقرب مطاوع قرب قال الاصمعي تقربوا  
قرب القمع فيعتدى بالباء حتى يكون بمعنى قرب انتهى قال السمين قال الشيخ كذا قرره الزمخشري  
وفيه نظر لان اذ لا يضاف اليها الا الزمان قال الاصمعي الخ أى يكون قربا بطلب مطاوعا التقدير اذ قرباه  
فتقربا به وفيه بعد قال وليس تقرب فيه مطاوع قرب لتفرقة ولا اتحاد فاعل الفعلين والمطاوعة مختلف  
فيها الفاعل يكون من أحدهما فاعل ومن الآخر انفعال نحو كسره فان كسره فليس تقرب وتقرب  
من هذا الباب فهو غلط فاحش ولا نسلم ما ذكره من القاعدة انتهى (أقول) فيما قاله أمور الاول ان قوله  
اذ لا يضاف اليها الا اسم زمان غير مسلم ألا ترى قول العلامة تيار ذلك الوقت فانه بمعنى بنا اذ ولا شبهة في  
صحته معنى واعرابا ولا فرق بينهما فان منعهما فدون خط القناد ودعوى لزوم اختلاف فاعلهما غير  
مسئلة فان حجته أن أحدهما فاعل والآخر قابل وهو مبنى على قاعدة أصولية وهو أن القابل لا يكون  
فاعلا وقد ردها بعض الفضلاء ألا ترى ان الانسان قد يقتل نفسه فيقتل القابل والفاعل ويؤيده قوله  
تعالى فيقتلون ويقتلون فان كان الاصمعي أراد هذا لم يرد عليه ما قاله الشيخ وقد يقال مراده بيان معناه  
لغة فاعرفه (قوله والقربان اسم ما يتقرب به الخ) الحلوان بالضم آجرة الدلال والكاهن ومهر المرأة وما  
يعطى من رشوة ونحو ذلك من الخلاوة لانه يؤخذ بسهولة وأراد أن فعل تفضيل من الرذالة ضد الجودة  
وصاحب ضرع أى ماشية والضرع يطلق عليها مجازا من اطلاق الجزء على الكل (قوله لانه مخط  
حكم الله الخ) حكم الله هو عدم جواز نكاح التوأمة وقوله لفرط الحسد أى على قبول القربان وقوله  
قال انما يتقبل الله من المتقين يدل على أنه المراد لا أنه حسده على ارادة أخذ اخته الحساء (قوله أنيت)  
ايتانه من قبله عبارة عن اصابه ما أصابه وازالة خطه أى نصيب المحسود ونعمته لان شأن الحاسد ذلك  
وقوله فان ذلك أى اجتباؤه فيما ذكر (قوله وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متق) في الكشف قال له  
انما أنيت من قبل نفسك لان لا تسلاخها من لباس التقوى لا من قبل فلم تقتلني ومالك لا تعاتب نفسك ولا  
تحميها على تقوى الله التي هي السبب في القبول فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لمعان وفيه دليل  
على أن الله تعالى لا يقبل الطاعة الا من مؤمن متق الخ يريد ان هذا الجواب وارد على الاسلوب

(مطلب في معاني الحق) \*  
(الحق) صفة مصدر محذوف أى تلاوة  
ملتبسة بالحق أو حال من الضمير فى اتمل أو  
من بنى أى ملتبسا بالصدق موافقا لما في كتب  
الاولين (اذ قربا قربانا) ظرف لبنى أو حال  
منه أو بدل على حذف مضاف أى واتل  
عليهم بنأهما بنأ ذلك الوقت والقربان اسم  
ما يتقرب به الى الله سبحانه وتعالى من  
ذبيحة أو غيرها كما أن الحلوان اسم ما يحل به  
أى يعطى وهو فى الاصل مصدر ولد ذلك لم  
يقن وقيل تقديره اذ قرب كل واحد منهما  
قربانا قيل كان قابيل صاحب زرع وقرب  
أرد أقبح عنده وهما يل صاحب ضرع وقرب  
جلا سمي (تقبل من أحدهما ولم يتقبل  
من الآخر) لانه مخط حكم الله سبحانه  
وتعالى ولم يخلص التبة فى قربانه وقصد الى  
أخس ما عنده (قال لا تقتلنك) نوعه  
بالقتل لفرط الحسد على تقبل قربانه ولذلك  
(قال انما يتقبل الله من المتقين) فى جوابه  
أى انما أنيت من قبل نفسك بترك التقوى  
لا من قبل فلم تقتلني وفيه إشارة الى أن  
الحاسد ينبغي أن يرى حرمانه من تقصيره  
ويجتهد فى تحصيل ما به صار المحسود محظوظا  
لا فى ازالة خطه فان ذلك مما يضره ولا  
ينفعه وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن  
متق (لئن بسطت الى يدك لتقتلنى ما أنا  
ببساط يدى اليك لا قتلك انى أخاف الله ريب  
العالمين)

الحكيم لانه تلقاه بغير ما يطلب وعما هو أهم منه من القتل والاشارة بقوله ولا تحمله على تقوى الله  
 التي هي السبب في القبول الى أنه ينبغي للعاسد أن يرى ذلك ويعتقده فيقول فيما لم يقبل منه أن سبب  
 عدم قبوله من قصور فاعل ذلك الفعل فيه لكونه غير واقع على نهج التقوى الصادرة من المؤمنين  
 كعدم نيته بذلك وقصد وجه الله بل حظ نفسه فالمراد بكونه متقبلا أنه متق في تلك الطاعة فلا يرد عليه  
 ما قيل كل متق أو عاص إذا فعل طاعة وأخلص النية فيها قبلت منه كما قال الامام القرطبي قال  
 أصحابنا المخطئون يعملون الحسنات والسيئات إذا نقلت حسناتهم دخلوا الجنة ولا يصح الجواب بأن  
 المراد من التقوى التقوى من الشرك التي هي أول المراتب وقايل آل أمره الى الشرك اذ روى أنه  
 هرب الى عدن بعد قتل أخيه فأناب ابلهس لعنه الله وقال له انما أكلت النار قربان هايل لانه خدمها  
 وعبدها فبقى له بيت نار وهو أول من عبد النار (قوله قيل كان هايل أقوى منه ولكن تخرج عن قتله)  
 أي تجنب الحرج والاثم فالتفعل للسلب هنا والاستسلام الانقياد والمراد به هنا عدم الممانعة والمدافعة  
 وقوله لان الدفع الخ يعني أن القتل لا انتصار والمدافعة لم يكن مباحا في ذلك الوقت وفي تلك الشريعة كما  
 روى عن مجاهد رحمه الله تعالى وإن الله أمر بالصبر عليه ليكون هو المتولى للانتصاف وقوله أو تحربا لما هو  
 الأفضل الخ الأفضل الاكثر وأبوا وهو كونه مقتولا لا قاتلا بالدفع عن نفسه بناء على جواز اذ ذل وهذا  
 الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته . واعلم أنه اختلف في هذا على ما بسطه الامام المصنف فالصحيح  
 من المذهب أنه يلزم دفع الفساد عن نفسه وغيره وإن أدى الى القتل ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهم ما أن معنى ما أنا بياسط الخ ان بدأني بقتل فأنا لم أبدأ بالقتل فإني لم يثبت لي بسط اليد ووجه التعبير  
 بالاسمية ظاهرا حيث ذل ما على قول مجاهد رحمه الله تعالى أنه لم يبع اهرم الدفع فالآية منسوخة وهل  
 نسخت قبل شرعنا أم لا فيه كلام والدليل عليه قوله فقاتلوا التي تبغي وغيره من الآيات والاحاديث  
 وقيل انه لا يلزم ذلك بل يجوز واستدل بهذا الحديث ونحوه وأولو بترك القتال في الفتنة واجتنابها  
 وأول الحديث يدل عليه وأما منع ذلك الآن مستدلا بحديث اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل  
 والمقتول في النار فقد روي بأن المراد به أن يكون ككل منهما معزوم على قتل أخيه وإن لم يقاتله  
 ويتقابلا بهذا القصد (قوله وانما قال ما أنا بياسط يدى الخ) يعني ان هذه جواب القسم الموطأ له  
 باللام لان الجواب للسابق من القسم والشرط كما مر لكن الدلالة على جواز الشرط كانت في المعنى  
 جوابا له ولو كانت جواب الشرط حقيقة لمزمتها الفاء وقد عدل فيها عن الفعلية الى الاسمية وعبارة  
 المصنف أحسن من قول الكشاف فإن قلت لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله  
 لن بسط ما أنا بياسط قلت ليقيد أنه لا يفعل ما يكتب به هذا الوصف الشنيع ولذلك أكد بالباء  
 لمافيه من المسامحة أو جعله جواب الشرط بخلاف قول المصنف رحمه الله تعالى جواب لن فإنه صادق  
 بجواب القسم ثم بين أن العدول الى الاسمية للمبالغة في أنه ليس من شأنه ذلك ولا من يتصف به ولم يقل  
 وما أنا بقاتل بل بياسط للتبري عن مقدمات القتل فضلا عنه ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى رأسا  
 أي تبرياعنه من أصله وفي الانتصاف انما امتاز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث أن  
 صيغة الفعل لا تعطى سوى حدوث معناه من الفاعل لا غيرا ما انتصاف الذات به فذلك أمر يعطيه اسم  
 الفاعل ومن ثمة يقولون قام زيد فهو قائم فيجعلون انتصافه بالقيام ناشئا عن صدوره منه ولهذا المعنى  
 قيل لا تجعلك من المسجونين لتكون من المرجومين عدولا عن الفعل الذي هو لا تجعلك لارجنك  
 الى الاسم تغليظا يعنون أنهم يجعلون هذه لوقوعها وثبوتها كالسمة والعلامة الشائنة ولا يقتصرون  
 على مجرد انتصافه بها ولا فرق بين النفي والاثبات لانه لتأكيد النفي لا المنفى حتى يرد أن نفي الحدوث  
 أبلغ من نفي الثبوت كما قيل (قوله تعليل فان الامتناع عن المعارضة والمقاومة الخ) المقاومة مفاعلة  
 من القيام كنى بها عن المدافعة لان المدافعين يقوم ككل واحد منهم مقابله الآخر ولما كان كل

قيل كان هايل أقوى منه ولكن  
 تخرج عن قتله واستسلم له خوفا من الله سبحانه  
 وتعالى لان الدفع لم يبع بعد أو تحربا لما هو  
 الأفضل قال عليه الصلاة والسلام كن عبد  
 الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل وانما  
 قال ما أنا بياسط في جواب لن بسط للتبري  
 عن هذا الفعل الشنيع رأسا والتبري أكد النفي  
 أن يوصف به وبطلن عليه ولذلك أكد النفي  
 بالباء (انني أريد أن تبين ما نفي وانك فتكون  
 من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين)  
 تعليل فان الامتناع عن المعارضة والمقاومة



منهم ما علة مستقلة لم يعطف أحدهما على الآخر أي أن الاستقلال ودفعاً توهم أن يكون جزءاً لعله لا علة  
ثالثة وقد أورد عليه بعض فضلاء العصر أن ذلك يقتضي بسط يده والمذكور بقوله أني أريد تعليل لعدم  
البسط فكيف يشبه أمر المستبين فإنه يصدر من كل منهما هناك سبب فتكون تبعاً السمين على البادى  
وقد يقال أن قوله ما أنابا بسط يدي إليك لا تقتل النقي فيه لا يقيد يعنى أن بسطهما لا يدفع للاقتران وان  
احتمل ترتبه عليه وعلى هذا يكون له انما انتم قتله وانتم ما صدر من الدافع لتسببه له وكونه انما على حرمة  
الدفع عندهم ظاهر وعلى غيره فلا تفته فعل ما بأنتم فاعله لم يكن دافعا وهذا أمر تقديري لقوله ان  
بسطت وكذا في الحديث لأن ما شرطية وموصولة فيها معنى الشرط وإلى هذا أشار صاحب الكشف  
بقوله ليس هذا من قبيل ما ورد في الحديث لأنه لم يصدر الفعل الا من طرف واحد فنأين وجوب تحمل  
الظالم انتم فعله ومثله انتم صاحبه على فرض المقابلة بالانتم وليس بشئ لأنه لم يدع وجوب التحمل ولا أن  
الحديث دال على هذا القسم بل انما أراد هابل وكأنه قال اني أريد أن يضاعف عذابك والارادة  
لا تستدعي وجوب الوقوع انتهى ولما لم يفهمه بعضهم قال انه ناشئ من عدم فهم المراد فتدبر (قوله  
ارادة أن تحمل انمي لو بسطت الخ) الداعي الى هذا التأويل أنه يرجع القاتل بانعه وأما رجوعه بأنتم  
المقتول ان أريد به انتم قتله فلا انتم له فيه وأن أريد انعه مطلقا فقد علم أنه لا تزوارة وزر أخرى وقد مر  
أن في الآية تأويلين للسلف فعلى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى يكون الدفع بالقتل وغيره انما  
ومعنى الآية اني لا أدفع ظوف ربي ولودفعت لكان انمي وانك عليك أما انك فظاهر وأما انمي فلا انك  
كنت السبب له وأنت الذي علمتني الضرب والقتل لأنه أول فاعله ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها  
وزر من يعمل بها الى يوم القيامة وهذا على فرض وقوعه وتنزيله منزلة الواقع فيصح تنظيره بالحديث  
(قوله المستبين ما قال افعلى البادى) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه  
والمستبين مبتدأ وما قال لا شرطية والشرط وجوابه خبر المبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بتدلا من  
المستبين بدل اشتمال أو مبتدأ وعلى البادى خبره أو خبر مبتدأ محذوف أى فهو وعلى البادى وما قال ما لم  
يعتمد مصدريه فيها معنى المدة وهى ظرف لتعلق على والمعنى المستبين الذى قاله من السبب استعترضه  
على الذى بدأ بالسبب مدة عدم اعتداء المظلوم ما لم يجاوز المظلوم حد ما سببه البادى فاذا جاوزه استعترض  
ضرر ما قال كل عليه لان البادى كان سببا في سبب صاحبه وسبب الجيب فيه انما لأنه محطوط عنه  
ما لم يرد في المكافأة كذا قال الزمخشري وقال التحرير فان قيل أى حاجة الى هذا التكلف وقد دل  
الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون للجيب شئ منه قلنا قد حمل  
الجميع على انتم البادى ومثله انتم صاحب فلا يدل على أن انتم صاحب لا يقع عليه (بقي ههنا بحث) وهو  
ان تقدير المثل محتمل في الآية كما ذكرنا ما في الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد وهو ما قال أى انتم  
ما قال فلا مجال للجله على ما قال البادى ومثله انتم ما قال الآخر الا بالترام الجمع بين الحقيقة والجهاز  
فلا قرب أن يحمل على ظاهره ويجعل انتم غير البادى ذاهبتين جهة نفس السبب وهو من هذه الجهة  
ساقط عنه بالدليل وجهة الجل عليه وهو على البادى لكون هذه الجهة من قبله على طريقة من سن سنة  
سيئة الخ فلا يكون من حمل وزر نفس على أخرى وأما انتم غير البادى ليس له المعارضة بالمثل بل الرفع  
الى الحاكم ليحبرى على البادى ما هو الحكم من الحد والتعزير فذلك بحث آخر انتهى وهذا رد على صاحب  
الكشف اذ قال حط الانتم عن المظلوم لأنه مكافئ غير صحيح لانه اذا سب شخص لم يستوف الجزاء الا الحاكم  
والجواب أن صريح الحديث يدل على ما ذكره جار الله والجمع بين الحكم الفقهي والحديث أن السب  
أما أن يكون بلفظ يترتب عليه الحد شرعا فذلك سبيله الرفع الى الحاكم أو بغير ذلك وحينئذ لا يخلو اما  
أن يكون بما يتضمن اسنادا أو تفاخرا في سب وشوهة بما يتضمن ازراء بصاحبه دون شتم كنهو الرى  
بالكفر والفسق فله أن يعارضه بالمثل ويدل عليه حديث زينب وعائشة رضى الله تعالى عنهما وقوله

والله اني انما استسلم لك ارادة أن تحمل انمي  
لو بسطت إليك يدي وانك ببسط يدي الى  
وقوه المستبين ما قال افعلى البادى ما لم  
يعتمد المظلوم

وقبل معنى بائع بانه قتل وباعك الذي لم  
يتقبل من أجله قربانك وكلاهما في موضع  
الحال أي ترجع متلبسا بالاثمين حاملهما  
والله لم يرد معصية أخيه وشقاؤه بل قصده  
بهذا الكلام إلى أن ذلك ان كان لا بحالة  
واقعا فأريد أن يكون لك لاني فالمراد بالذات  
أن لا يكون له لأن يكون لأخيه ويجوز أن  
يكون المراد بالاثم عقوبته واردة عقاب  
العاصي جائزة (فقطعت له نفسه قتل أخيه)  
فهلته له ووسعته من طاعه المرتع اذا  
اتسع وقرئ فطاوعت على أنه فاعل بمعنى  
فعل أو على أن قتل أخيه كأنه دعاها إلى  
الاقدام عليه فطاوعت له وله زيادة الربط  
كقولك حفظت لزيد ماله (فقتله فاصبح من  
الخاسرين) دينا ودنيا اذ بقي مدة عمره  
مطرودا محزونا قيل قتل هابل وهو ابن  
عشرين سنة عند عقبة حراء وقيل بالبصرة  
في موضع المسجد الاعظم (فبعث الله غرابا  
يبحث في الارض ليريه كيف يوارى سواة  
أخيه) روى أنه لما قتله تخير في أمره ولم يدر  
ما يصنع به اذ كان أول ميت من بني آدم  
فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما  
الاخر ففره به بمنقاره ورجليه ثم ألقاه في  
الحفرة والضمير في يرى الله سبحانه وتعالى أو  
لغراب وكيف حال من الضمير في يوارى  
والجمله ثلثي مفعول يرى والمراد بسواة أخيه  
جسده الميت فانه مما يستفهم أن يرى (قال  
يا ويلتا) كلمة جزع وتحسر والالف فيها بدل  
من ياء المتكلم والمعنى يا ويلتا احضري فهذا  
أوانك والويل والويله الهلكة (أعجزت  
أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سواة  
أخي) لا أهتدي إلى مثل ما أهتدى اليه وقوله  
فأوارى عطف على أكون وليس جواب  
الاستفهام اذ ليس المعنى ههنا لو أعجزت  
لواريت

صلى الله عليه وسلم دونك فانتصرى أو يتضمن شتما وذلك أيضا يرفع إلى الحاكم الحديث محمول  
على القسم الذي يجري فيه الانتصار وقوله لم يعدد المظالم يدل عليه لأن اشتغاله بما حقه الرفع إلى  
الحاكم اعتداء وهذا تفصيل حسن وقول الخبر رانه بحث آخر لا وجه له لانه أي بحث آخر في الحديث  
سوى أخذ الاحكام الشرعية منه (قوله وقيل معنى بائع بانه قتل الخ) وهذا ظاهر فاضافة الاثم  
إلى المتكلم لانه نشأ من قبله أو هو على تقدير مضاف ولا حاجة إلى تقدير مثل ونحوه واثم القاتل  
الذي لم يتقبل له قربانه عدم رضاه بحكم الله كما مر ولا خفاء أنه لا يحسن المقابلة بين التكلم والخطاب  
على هذا لأن كليهما اسم الخطاب وقوله وكلاهما في موضع الحال أي مجموعهما لا كل واحد وفيه  
تسميع (قوله بل قصده بهذا الكلام الخ) لما كان ارادة الاثم من آخر غير جائزة كأن يريد زناه ونحوه  
أوله بأن المراد أن لا يكون له نفسه اثم وهو لازم لاثم أخيه فأريد لازمه أو المراد بالاثم ما يلزمه وبترتب  
عليه من العقوبة ولا يخفى أنه لا يتضح حينئذ تبريع قوله فتكون الخ (قوله فسهلته الخ)  
قال الراغب معناه فسهلته فزنته وانقادت وسوات وطوحت أبلغ من أطاعت وهو في مقابلة  
فأبت نفسه وفسره المصنف رحمه الله تعالى بالخشعي بسهولته وذكر أن معناه التوسعة فتجوز به عما  
ذكر وقراءة المضاعفة فيها وجهان أن يكون فاعل بمعنى فعل كما ذكره سيبويه رحمه الله وهو أوفق  
بالقراءة المتواترة أو أن المضاعفة مجازية تجعل القتل بدعوى إلى نفسه لاجل الحسد الذي لحق فإيل  
وجعلت النفس تأباه فكل من القتل والنفس كأنه يريد من صاحبه أن يطيعه إلى أن غلب القتل النفس  
فطاوعت (قوله وله زيادة الربط الخ) أي كان يكفي طوحت نفسه قتل أخيه وحفظت مال زيد وليكنها  
زيدت للتاكيد والتبيين كما في ألم نشرح لك صدرك وقيل انه للاحتراز عن أن يكون طوعه الغيرة لم يقتله  
أو حفظ المال لنفسه وفيه نظر وحراء بكسر الحاء والمديصرف ولا يصرف جبل معروف وقوله دينا  
ودنيا أخذ العموم من حذف المفعول (قوله حال من الضمير في يوارى الخ) وقدم عليه لأن له  
الصدر وجهه كيف يوارى في محل نصب مفعول ثان ليرى البصرية المتعدية بالهمزة لاثمين وهي معلقة  
عن الثاني وقيل انها علمية أي ليعلمه ولو كان بمعنى ليصبره لم يكن لقوله كيف يوارى موقع حسن وأما  
على تقدير ليعلمه فهو في موقع المفعول أي فانه يجاب عن السؤال بكيف يوارى وفيه نظر والسواة  
ما يدومك نظره ولذا يطلق على العورة ويبحث بمعنى يحفر وأصل معناه يفتش ويرييه أمامه يفتش  
أو يبحث والغرابان هما طائران معروفان وقيل انهما ما كان بصورة غرابين ودفن المسلم والكافر  
المعصوم فرض كفاية وقوله يستفهم الخ بيان لوجه كونهما سواة وفسر السواة بجسد الميت  
وهو المراد والخشعي يفسرها بالعورة ومافعله المصنف رحمه الله أولى وسميت سواة لانها تسووا ناظرها  
واعلم أنه قال في كتاب الاحكام ان في العورة أقوالا فإيل هي الحسد كله وقيل ما بين السرة والركبة وقيل  
انها منقطة وهما القبل والدبر ومخففة وهي ما بين السرة والركبة فلعل العلامة فسرهما بالعورة حتى  
تشمل الاقوال نعم مافعله المصنف أظهر (قوله كلمة جزع وتحسر) أصل النداء لمن يطلب اقباله من العقلاء  
وهو مجاز ههنا عن الجزع والتحسر كأنه يشادى موته ويطلب حضوره بعد تنزله منزلة من يشادى ولا  
يطلب الموت الامن كان في حال أشد من الموت فكيف به عن ذلك وقوله والمعنى الخ بيان لاصله والهلكة  
ينفختمين الهلاك والاستفهام في أعجزت للتعجب وأن أكون بتقدير عن أن أكون وتعجبه عن  
عجزه عن كونه مثله لانه لم يهتد إلى ما أهتدى اليه (قوله وليس جواب الاستفهام الخ) هذا رد على  
الخشعي حيث جعله منصوبا في جواب الاستفهام وقد سبقه اليه كثير من المعربين وقالوا انه خطأ  
لان شرطه أن يعقد من الجملة الاسمية والجواب جملة شرطية نحو أن تزني فأكرمك تقديره ان تزني  
أكرمك ولو قيل ههنا أن أعجز عن أن أكون مثل الغراب أو ارسواة أخي لم يصح المعنى لان الموازنة  
تترتب على عدم العجز لا عليه وقيل في توجيهه ان الاستفهام لانكار بمعنى النفي وهو سبب أي ان لم

أعجزوا ربك وقيل هو من قبيل أن تعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانسحاب التوبيخي على  
الامرئ ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو من تكسب لما يحاليف العقل حيث جعل سبب العقوبة  
سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذلك انزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة  
دلالة على التعكيس المؤكد للعجز عما هتدى اليه غراب ومن يكن الغراب له دليلا كفي به خائبا  
خائرا والثاني مسلكت المدقق في الكشف وزاد فيه فان قلت الانكار التوبيخي انما يكون على واقع  
أو متوقع فالتوبيخ على العصيان والعجز وجهه ما على العفو والمواراة فلا قلت التوبيخ على جعل  
كل واحد سببا أو تنزيهه منزلة من جعله سببا لا على العفو والمواراة فافهم وقد أشار إليه في سورة  
الزمر وقيل عليه ان الثاني في غاية البعد والاول غير صحيح لانه لا يكتفي في النص بسببية التوبيخ بل لابد من  
سببية التوبيخ الا ترى ان ما تأتينا فقصده ثما مفسر عندهم بأنه لا يكون منك اتيان فتحدث لابان لم تأتينا  
فقد ثنا والجواب عنه أنه فرق بين ما نصب في جواب التوبيخ وما نصب في جواب الاستفهام والكلام في  
الثاني فكيف يرد الاول نقض ولو جعل في جواب التوبيخ لم يرد ما ذكره أيضا لانه لا حاجة الى اخذ التوبيخ من  
الاستفهام الانكارى مع وضوح تأويل عجزت لم اهد وقد قال في التسهيل انه ينصب في جواب التوبيخ  
الصريح والمقول وما نحن فيه من الثاني فتأمل وقال ابن عرفة تفسيره ما في سياق شيء له حكمه  
وتقدير شرط ما أخذ منه فالتقدير ان كنت مثل هذا الغراب أو أراخ وهو كلام دقيق (قوله وقرئ  
بالسكون على فانا أراى الخ) أى انه مستأنف وهم يقدرون المبتدأ الايضاح القطع عن العطف  
وأما تسكين المنصوب فكثير ولا عبرة بقول أبي حيان انه ضرورية (قوله فأصبح من النادمين على قتله  
الخ) أصبح هنا بمعنى صار وكابد بمعنى قاسى ولقى ما يؤلم كبده وقوله ما كنت عليه وكبلا أى أنالم  
أكن مأمورا بحفظه وقدم تر أن الوكيل بمعنى الحافظ وقوله ومكث يعنى آدم عليه الصلاة والسلام وعدم  
التفكر الخ بالجر عطف على ما كابد وهو تزوجه بتوأمته (تبيينه) في الكشف بعد هذا وروى أنه رثاه  
بشعره وهو كذب بحت وما الشعر الا منحول ملحون وقد صرح عن ابن عباس رضى الله عنهم أن الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام كلهم معصومون من الشعر والشعر المذكور هو قوله

تغيرت البلاد ومن عليها • فوجه الارض غير قبيح

تغير كل ذى لون وشكل • وقل بشاشة الوجه الملمح

وقال الشراح الملمح ان رفع لفظا لانه صفة الوجه المحرور وان خفض فاقوا وهو عيب قبيح وان كثر  
وقول من قال الوجه فاعل قل وبشاشة منصوب على التمييز بحذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف  
ألحن وقيل ان آدم عليه الصلاة والسلام رثاه بكلام منشور بالسرياني فلم يزل ينقل الى أن وصل الى  
يعرب بن فحطان وهو أول من خط بالعربية فنظر فيه فقدم وأخروجه شعر اعربيا (قلت) لاشك أن  
لوائح الوضع عليه لا تحمى لركا كته لكن ما استصعبوه من الاقواء وترك التنوين ليس بصعب لما في أشعار  
الجاهلية والشعراء من أمثاله مع أنه قد يخرج بأنه نعت جرى على المحل لان الوجه فاعل المصدر وهو  
بشاشة وقيل انه مرفوع وقد سمع الجحر (قوله بسببية قضينا عليهم) سبب هو معنى أجل كما سبده كره  
والضمير راجع لاقتل او ما ذكر من القصة وقضينا تفسير لكتبنا ومن ابتدائية متعلقة بكتبنا وقيل  
بالنادمين وكتبنا استئناف واستبعده أبو البقاء والاجل بفتح الهمزة وقد تنكسر أصل معناه الجنابة  
ولذا يقال بمعناه من جرات أى من جريرتك فلا ينجى حسن وقعه هنا ثم اتسع فيه فاستعمل لكل سبب  
هكذا حقيقه أكثر النغمين وجرايد ويقصر وراؤه مشددة وقد تحققت وضمير أنه للشأن ومن شرطية  
والباء في بغير لما قبله متعلقة بقتل أو حال بمعنى متعبا بالظالم وفساد بالجر معطوف على المضاف المحذوف  
أرعى المذكور ان لم يقدر (قوله من حيث انه هتك حرمة الدماء الخ) يعنى أن جميع الناس مشتركون  
في الكرامة على الله والاحترام عند الله فمن قتل واحدا منهم فقد نكس كرامة الله وهتك حرمة

وقرئ بالسكون على فانا أراى أو على  
تسكين المنصوب تحقيقا (فأصبح من  
النادمين) على قتله كما بدفنه من التحير في  
أمره وحمله على رقبته سنة أو أكثر على  
ما قبل وتلكه للغراب واسوداد لونه وتبرئ  
أنويه منه اذ روى أنه لما قتله اسود جسده  
فأله آدم عن أخيه فقال ما كنت عليه  
وكيف لا فقال بل قتلتك ولذلك اسود جسدي  
وتبرأ منه ومكث بعد ذلك مائة سنة لا يفكر  
وعدم التفكر بما فعله من أجله (من أجل  
ذلك كتبنا على بني اسرائيل) بسببية قضينا  
عليهم وأجل في الاصل مصدر أجل شرا اذا  
جناه استعمل في تعليل الجنابات كقوله  
من جرات فعلته أى من أن جررت أى جنيت  
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل ومن  
ابتدائية متعلقة بكتبنا أى ابتداء الكتب  
وانشأوه من أجل ذلك (أنه من قتل نفسه  
بغير نفس) أى بغير قتل نفس بوجوب  
الاقتصاص (أو فساد في الارض) أو بغير  
فساد فيها كالشر أو قطع الطريق (فكاننا  
قتل الناس جميعا) من حيث انه هتك حرمة  
الدماء وسن الاصل وجرا الناس عليه

وكذلك من قتل الجميع فيكون قتل واحد كقتل الجميع وكذا أخباؤها بترك القتل كاحياء الجميع  
 لابقاء كرامة الله وتوفير حرمته وإفائدة في هذا التشبيه الترهيب والردع عن قتل نفس واحدة تصويره  
 بصورة قتل جميع الناس والترغيب والتحريض على احيائها لتصويره بصورة احياء جميع الناس ولأنه  
 جزأ الناس فكان فعلهم متسببا على فعله فكانه صدر منه لماسنه من السنة السيئة ولأنه يشبهه في  
 استجلاب أصل غضب الله وأدخل بعضهم في هذا الزوج لانه يشبه الاحياء بالناسل قال وبه تنصل  
 هذه الآية بقصة ابني آدم وهو تكلف من غير داع (قوله بعد ما كتبنا عليهم هذا التشديد  
 الخ) التشديد العظيم يؤخذ من قتل جميع الناس وقوله وبهذا انصت الآية وفي أكثر النسخ  
 القصة أي قصة ابني آدم بما قبلها من قصص بني اسرائيل وعلى النسخة الاخرى الماردا لآية قوله من  
 أجل ذلك الخ انصل بقصة ابني آدم ويحتمل أن يريد بالآية قصة ابني آدم لانها في حكم آية واحدة وفسر  
 الاسراف بما ذكره ليشمل الفعل ويعم ما لا يتعلق بالمال كما هو المتبادر منه (قوله أي يحاربون  
 أولياءهما الخ) يدخل في أولياء الله والمسلمين الرسول دخول أولياء ولا ينافيه جعل محاربهم بمنزلة  
 محاربهم ما لا ينتمون من حارب الرسول حقيقة فلا حاجة الى التزويل في شأنه لانه إشارة الى تقدير مضاف  
 أو ان ذكر الله للتهديد وجعل محارب به المسلمين حكم محارب به الرسول للتنبيه على أن ما ذكر في الآية في  
 حكم قطاع الطريق شامل لقطاع على المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولو باعصار لانهم يحاربون  
 الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريعته فلا يترهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة أو  
 القياس وما يقال انه إشارة الى أن ذكر الرسول تهديد على تهديد كلام خال عن التخصيص كيف  
 ولا ذكر للمسلمين بعده وأيضا قطاع الطريق لو قتلوا أو فعلوا ما فعلوا بأهل الزمة فحكمهم حكم غيرهم وكان  
 مرادهم أن ذكر الله تهديد لذلك رسول الله وذكر الرسول تهديد لقوله يسعون في الأرض فسادا لانه هو  
 المقصود ولو اقتصصر عليه لكفى وبهذا التقرير علم سقوط ما قيل على المصنف رحمه الله تعالى انه خرج  
 من كلامه الرسول نفسه فيقتضى أن يبين شأنه بطريق المفهوم وليس كذلك وقال الجصاص يريد الذين  
 يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى أن الذين يؤذون الله ورسوله ويدل على ذلك أنهم لو حاربوا  
 رسول الله لكانوا مرتدين باظهار محاربة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفة انتهت وعلمه فلا حاجة  
 الى التأويل ولا يرد عليه شيء وهو ظاهر وأصل معنى الحرب لغة السلب أي الاخذ وقد يستعمل بمعناه  
 يقال حربه اذا سلبه كما قاله الراغب والمكابرة الهجوم جهرة والصوصية بضم اللام مصدر بمعنى السرقة  
 والمكابرة بهذا المعنى استعماله الفقهاء وذكرها الجاحظ في كتاب الاوصاف وأهلها كثير من أهل اللغة  
 فكانهم مولدة لم تثبت عندهم الا أن الجاحظ ثقة ولم يقل انها مولدة (قوله أي مفسدين الخ) يعني أنه  
 حال بتأويل المصدر باسم الفاعل أو مفعوله أو مصدر لسي من معناه كقوله جالسوا فسادا م مصدر  
 يعني الافساد حينئذ وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة اليه (تنبيه) في الكشف في قوله ايريه  
 كيف يوارى سواء أخيه ليعلم لانه لما كان سبب تعلمه فكانه قصد تعليمه على سبيل المجاز قبل فهو استعارة  
 تبعية في اللام حيث شبه ترتب التعلم على بحته وتبنيه عنه بقرب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح  
 فيه وان فهم أن مراده أن اسناد التعليم الى الغراب مجازي لكونه سببا ولو أراد هذا قال فكانه علمه  
 ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجازي فيه تأمل انتهى (أقول) يعني على استعارة اللام معناه انه  
 بعينه تبيين له مواراة أخيه حقيقة وهذا في التأويل ظاهر اما اسناده الى الغراب فلا يمكن أن يكون على  
 الحقيقة ثم انه على ارجاع الضمير لله وتعلقه بعينه لا يتبعه من التجوز في اللام لانها لا اقية وكلامه مشعر  
 بخلافه فتأمل (قوله أن يقتلوا الخ) الايمان بالتفصيل لما فيه من الزيادة على القصاص من أنه  
 لا يقطع بعفو الولي وكذا التصليب لما فيه من القتل وانما ضم اليه القتل لانه لا يكون جزاء القتل  
 وأخذ المال أقل من القتل وحده وقوله حتى يموت تنازع فيه بترك ويطعن وقوله تقطع الخ هذا في أول

أو من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع  
 سواء في استجلاب غضب الله سبحانه وتعالى  
 والعذاب العظيم (ومن أحيائها فكانما  
 أحيى الناس جميعا) أي ومن تسبب  
 لبقاء حياتهم ببقائه أو منع عن القتل أو  
 استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكانما  
 فعل ذلك بالناس جميعا والمقصود منه تعظيم  
 قتل النفس واحيائهم في القلوب ترهيبا عن  
 التعمد ومن أحيائها وترغيبا في الهامة عليها  
 (واقدم جاتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثير منهم  
 بهد ذلك في الأرض لمسرفون) أي بعد  
 ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم من  
 أجل أمثال تلك الجناية وأرسلنا اليهم الرسل  
 بالآيات الواضحة تأكيذا للامر وتجييدا  
 له لم يكتف بها وعانها كثير منهم بسرفون  
 في الأرض بالقتل ولا يبالون به وبهذا انصلت  
 الآية بما قبلها والاسراف الذين يحاربون  
 الاعتدال في الامر انما جزاء الذين يحاربون  
 الله ورسوله أي يحاربون أولياء الله  
 وهم المسلمون جعل محاربهم محاربة  
 تعظيما وأصل الحرب السلب والمراد به هنا  
 قطع الطريق وقيل المكابرة بالصوصية وان  
 كانت في مصر (ويسعون في الأرض فسادا)  
 أي مفسدين ويجوز نصبه على العلة أو المصدر  
 لأن مفسد منهم كان فسادا فكانه قيل ويفسدون  
 في الأرض فسادا (أن يقتلوا) أي قصاصا  
 من غير صاب أن أفردوا القتل (أو يصلبوا)  
 أي يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال  
 وللفقهاء خلاف في أنه يقتل ويصلب  
 أو يصلب حيا ويترك أو يطمعن حتى يموت  
 (أو يقطع أي يديمهم وأرجلهم اليسرى ان  
 يقطع أي يديمهم اليسرى وأرجلهم اليسرى ان  
 أخذوا المال ولم يقتلوا





الطريق وان كان من أهل الله وحكى عن بعض المتأخرين ومن لا يعتد به أن ذلك مخصوص بالمرتدين  
وهو قول ساقط مردود مخالف للامة واجماع السلف والخلف ويدل على أن المراد به قطاع الطريق من  
أهل الله قوله تعالى الا الذين تابوا الخ ومعهم أن المرتدين لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم  
بالتوبة بعد القدرة كما يسقطها عنهم قبل القدرة وقد فرق الله بين توبتهم قبل القدرة وتوبتها وأيضاً  
فان الاسلام لا يسقط الحد عن وجب عليه وأيضاً ليست عقوبة المرتدين كذلك والاية وان نزلت في  
الكفار من العربيين أو غيرهم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومراد المصنف رحمه الله  
تعالى رد هذا القول الذي ذهب اليه بعض المفسرين لكن في عبارته اجمال ومساحة فلا يرد عليه  
ما أورده هذا المعترض (قوله أى ماتوا سألون به الى توبه الخ) يشير الى أن المتعلق بالوسيلة وهى صفة  
لا مصدر حتى يمنع تقدم معموله عليه وقبل انه متعلق بالفعل وقوله وفي الحديث الخ ان أراد به أنه هنا  
بهذا المعنى فغير ظاهر لتعلق الجارية ولانه ورد في الحديث كما رواه مسلم وغيره منزلة في الجنة جعلها الله  
لعبد من عباده وارجو أن أكون أنا فأسألوا الى الوسيلة فهو يقتضى أنها غير المذكورة هنا  
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب أنه يبان لبعض افرادها بطريق التنزيل لا التمثيل  
والاعداء الظاهرة ظاهرة وأما الباطنة فالقوى الشهوية ونحوها (قوله واللام متعلقة بمحذوف  
الخ) أى لا يمكن ان لا لهم لانه خبر أن وفي أن بعد لومذ هبان أحدهما ما اختاره المصنف رحمه الله  
تعالى أنها فاعل فعل مقدور ضمير به ما فى الارض ومثله وحدهما ذكره واجراء الضمير مجرى اسم  
الاشارة ترقيقه في سورة البقرة (قوله أولان الواو في ومثله بمعنى مع) فمتوحد حينئذ مرجع الضمير  
وهو ما فى الارض المصاحب له كما تقول جاء زيد وهذا صاحب كاهن معه يكون تأكيدها وهو حال  
كذا في الكشف وجعل الناصب له ثبت المقدور بعد لوم وهكذا حكم الضمير بعد المفعول معه الافراد  
وأجاز الا خفف أن يعطى حكم المتعاطفين فيثنى ضميره وقال بعض النحاة الصحيح جواز ما على قوله ورد  
بأنه لا فائدة في قوله معه حينئذ ان كان الضمير لما وان كان مثل بأن يكون له مثلاً فيفيد وأما كون  
العامل فيه ثبت فليس يصحح لأن العامل في المفعول معه هو العامل في المصاحب له كما صرحوا به وهو  
ما أوضيحه ما وثنى منها ليس عاملاً فيه ثبت المقدور وأما صحته على تقدير جعله لهم أو متعلقه على ما قبل  
وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له ولذا أسقط ذكر العامل المذكور في الكشف فمضوع أيضاً  
كما نقل عن سيبويه رحمه الله أنه قال وأما هذا المثل وأباله فقيح لانه لم يذكر فعل ولا حرف فيه معنى فعل  
حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل فصرح بأن اسم الاشارة وحرف الجر والظرف لا يعمل في المفعول معه  
ومن النحاة ما قبل ان المصنف رحمه الله تعالى أعرض عن كونه مفعولاً لا مفعولاً وقال ان الواو بمعنى  
مع يريد أنه من قبيل كل رجل وضعته رداً على ما قاله الزمخشري وهو فاسد من وجوه لان مثله يلزم فيه  
المطابقة ولا يذكر الخبر ولم يقل ولو افتدوا مع أنه أخصر لان هذا أبلغ اذ معناه لو أنهم حصلوا ما فى  
الارض وملكوهم بقصد الفدية لم يقبل منهم ذلك فتأمل (قوله تمثيل للزوم العذاب الخ) قال القطب  
أى كناية عن لزوم العذاب فان لزوم العذاب من لوازمه أن ما فى الارض جميعاً ومثله معه لو افتدوا به  
منه لم يقبل منهم فلما كانت هذه الجملة بل هذه الملازمة لازمة للزوم العذاب عبر عنها بما فيكون كناية  
ولعل التمثيل يطلق على الكناية اذا كانت بالتمثيل وقال النحرير لا يريد به الاستعارة التمثيلية بل أراد  
مثال وحكم يفهم منه لزوم العذاب لهم أى لم يقصد بهذا الكلام اثبات هذه الشرطية بل انتقال  
الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال له كناية ويكس تنزيهه على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال  
حالهم في حال التفصى عن العذاب بمنزلة حال من يكون له أمثال ما فى الارض ويحاول بها التخلص  
من العذاب فلا يقبل منه ولا يتخلص فقد علمت أن التمثيل هنا محتمل ثلاثة معان (قوله وقرئ  
يخرجوا) يعنى مجهولاً ووجه المبالغة افادة الاسمية الثبوت مع زيادة الباء للتأكيده وقد مر له

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه  
الوسيلة) أى ماتوا سألون به الى توبه والرائى  
منه من فعل الطاعات وترك المعاصى من  
وسل الى كذا اذا تقرب اليه وفي الحديث  
الوسيلة منزلة في الجنة (وجاهدوا في سبيله)  
بمعارة أعدائه الظاهرة والباطنة (اعلمكم  
تفصيلهم) بالوصول الى الله سبحانه وتعالى  
والفوز بكرامته (ان الذين كفروا لو ان  
اهم ما فى الارض) من صنوف الاموال  
جميعاً ومثله معه ليفتدوا به (ليجملوه فدية  
لانفسهم) من عذاب يوم القيامة (واللام  
متعلقة بمحذوف تستدعيه لو اذا التقدير  
لأنهم ما فى الارض وتوحيده الضمير  
في به والمذكور شيئاً ما لا جرائه مجرى  
اسم الاشارة في فهو قوله تعالى عوان بين  
ذلك أولان الواو في ومثله بمعنى مع (ما تقبل  
منهم) جواب لولو لو بما فى حيزه خبر ان  
والجملة تمثيل للزوم العذاب لهم وانه لا سبيل  
لهم الى الخلاص منهم (والمعنى عذاب اليم)  
تصريح بالمقصود منه وكذلك قوله (يريدون  
أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها  
ولهم عذاب مقبم) وقرئ يخرجوا من  
أخرجوا وأما قال وما هم بخارجين بل وما  
يخرجون للمبالغة

زيادة توضيح في ما أنابا سطيدي اليك (قوله جلنجان عند سيبويه الخ) في الكشف رفعهما على الابتداء  
والخبر محذوف عند سيبويه رحمه الله تعالى كأنه قيل وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما  
ووجه آخر وهو أن يرتفع بالابتداء والخبر فاقطعوا أيديهما ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط لأن  
المعنى والذي سرق والتي سرفت فاقطعوا أيديهما والاسم الموصول يضمن معنى الشرط وقرأ عيسى بن  
عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لاجل الأمر لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه  
وهذا مما وقع فيه خبط في الكشف هنا وفي سورة النور وفي التفسير الكبير فيه كلام لا مساس له بهذا  
المقام مع طوله والذي يبين لك مغزاه وإن لم يفهموا كلام سيبويه رحمه الله ما في الاتصاف قال رحمه  
الله المستقرى من وجوه القرآن أن العامة لا تنفق فيها أبد عن العدول عن الإفصح وجدير بالقرآن  
أن يحجز أفصح الوجوه وأن لا يخلو من الإفصح ويشتمل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم إلى  
ذروة فصاحت ولم يتعلق بأعدادها وسيبويه رحمه الله تعالى عن اعتقاده عن أنه عن الإفصح واشتمال  
الشاذ الذي لا يعد من القرآن عليه ونحن نورد كلام سيبويه لتوضيح برأيه سيبويه رحمه الله تعالى من  
عهدته قال بعد أن ذكر المواضع التي يختار فيها النصب أنه متى بنى الاسم على فعل الأمر فذلك موضع  
اختيار النصب ثم قال موضع الاختيار هذه الآية عما اختار فيه النصب وأما قوله تعالى والسارق  
والسارقة الآية والزانية والزانية الخ فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثال قوله تعالى مثل الجنة  
التي وعد المتقون ثم قال فيها أنهار منها كذا يريد سيبويه رحمه الله تعالى تمييز هذه الآية عن المواضع التي  
بين اختيار النصب فيها ووجه التمييز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل  
وأما في هذه الآية فلا يبنى عليه فلا يلزم فيه اختيار النصب ثم قال وإنما وضع المثل للحديث الذي ذكر  
بعده فذكر أخبارا وقصصا فكانه قال ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار والله  
أعلم فكذلك الزانية والزانية لما قال جل ثناؤه سورة أنزلناها وفرضناها قال في جله الفرائض الزانية  
والزانية ثم جاء فاجلدوا بعد مضى الرفع فيها ما يريد لم يكن الاسم مبنيا على الفعل المذكو به بعد بل بنى على  
محذوف متقدم وجاء الفعل طارئا ثم قال كجاء وقائله خولان فأنكح فقاتهم فجاء بالفعل بعد أن عمل  
فيه المظهر وكذلك السارق والسارقة أي وفيما فرض عليكم السارق والسارقة وإنما دخلت هذه  
الاسماء بعد قصص وأحاديث وقد قرأنا السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك  
من القوة ولكن أثبت العامة الارتفاع يريد أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنيا على الفعل غير معتمد  
على ما قبله فكان النصب قويا بالنسبة إلى الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل لا على متقدم وليس يعني أنه  
قوى بالنسبة إلى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أنه يخرج عن الباب الذي  
يختار فيه النصب فكيف يفهم منه ترجحه عليه والباب مع القراءة تين مختلف وانما يقع الترجيح بعد  
التساوي في الباب والنصب أرجح من الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل والرفع متعين لأقول أرجح  
حيث يبنى الاسم على كلام متقدم وانما التمس على الزمخشري كلام سيبويه من حيث اعتقده أنه  
باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه حيث رجح النصب على الرفع  
حيث يبنى الكلام في الوجهين على الفعل وقد صرح سيبويه بأن الكلام في الآية مع الرفع مبنى على  
كلام متقدم ثم حقق سيبويه هذا المقدور بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار ولو كان كالمثل الزمخشري  
لم يحتج إلى تقدير بل كان يرفع على الابتداء ويجعل الأمر خبره كما أعربه الزمخشري فالنصب على وجه  
واحد وهو بناء الاسم على فعل الأمر والرفع على وجهين أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام  
على الفعل والآخر قوى بالغ كوجه النصب وقد رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق  
وإذا تعارض وجهان في الرفع أحدهما قوى والاخر ضعيف تعين القراءة على القوى كما أعربه  
سيبويه رحمه الله ورضي عنه وإنما نقلت كلامه برمته لأنه كله كاقيل وما محاسن شيء كله حسن \*

(والسرق والسارقة فاقطعوا أيديهما)  
جلنجان عند سيبويه إذا التقدير فيما يلي  
عليكم السارق والسارقة أي حكمهما

ولا عطر بعد عروس وناهيك بمقام لم يفهمه مثل الزمخشري والامام ولنا فيه زيادة تحقيق في سورة  
النور (قوله وجهه عند المبرد الخ) هذا كلام ابن الحاجب بعينه وكونه جلتين  
عند سيبويه لان تقديره مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة وهذه جلة اسمية وقوله فاقطعوا جلة  
فعليه مفسرة لذلك الحكم وأما المبرد فذهب الى أن الفاء ليست هي التي يعمل ما بعدها فاقطعوا كما في  
وربك فكبر ليصح النصب بالتسليم لما بعدها وانما هي الفاء الجزائية الداخلة على الخبر لتضمن المبتدا  
معنى الشرط بناء على أن اللام موصولة لاحرف تعريف كما في المؤمن والكافر مما لم يقصد به معنى  
الحدوث والمعنى الذي سرق والتي سرق فاقطعوا الخ ومثل هذه الفاء يمنع العمل بالاتفاق والامر في  
هذا الموقع يقع خبر المبتدا بلا تأويل وليس من قبيل زيد فاضربه لكونه في الحقيقة شرطنا وجزءا مثل  
ان سرق فاقطعوه كذا قال النحر برنقلا عن المبرد وفيه نظر لان هذه الفاء زائدة وكونها تمنع  
العمل بالاتفاق لا يظهر وجهه وأيضا أن ال الموصولة قال الحلبي لا تقع في خبرها الفاء فليحذر هذا  
النقل فان في النفس منه شيئا وقوله لتضمن ما أي السارق والسارقة وفي نسخة لتضمنها أي الجلة والاولى  
أولى (قوله وقرئ بالنصب وهو المختار الخ) فيه بحث لانه ان أراد أنه مختار عند القراء فليس كذلك  
لان القراءة المتواترة على خلافه وان أراد عند النحاة فقد عرفت أن سيبويه يقول ان الرفع أقوى وانه  
عنده ليس من باب الاشتغال وان أراد عند المبرد فذهب المبرد أن المبتدا المتضمن معنى الشرط لا يحتاج  
خبره الا مرمى الى تأويل ولم يدخل السارقة في السارق تغليباً كما هو المعروف في أمثاله لانه لبيان الحد  
الذي يحافظ فيه على ترك ما يدرأ الشبهة وما ذكره في السارقة وشرطها مما تكفلت به الفروع وقوله  
صلى الله عليه وسلم القطع الخ أخرجه الشيخان عن عائشة ولفظه تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا  
(قوله والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن مسعود رضى الله عنه الخ) وضع الجمع موضع المثنى  
اشارة الى قاعدة ذكرها النحاة وهي أن كل جزأين أضيفا الى الكل لفظاً وتقديراً وكانا مفردين من  
صاحبه ما جاز فيهما ثلاثة وجوه الجمع وهو الافصح ثم الافراد ثم التثنية واختلوا أي الآخرون  
أفصح فقبل الاول وقبل الثاني واحترزوا بالجزأين عما ليس بهما من نحو دأريهم ما فانه لا بد من تثنية لا من  
اللبس وكذا ان أفردا عن الاضافة كاليدين لذلك واحترزوا بالمفردين من نحو فقأت عينيهما فانه لا بد من  
التثنية لالباسه في الافراد وما نحن فيه من هذا القبيل فكان اللزوم لتثنية على الافصح فأشار الى  
جوابه بأن اليد هنا بمعنى اليدين كما قرئ به فهي مفردة فلذا جمعت كالقلوب مع أنه لا لبس به فيجوز الجمع  
والافراد كما ذكرنا وما قيل ان اليدين من كل شخص واحدة بخلاف اليد غير واردة لان الدليل دل على أن  
المراد من اليد يدي مخصوصة وهي اليدين وقد دل الشرع على ذلك أيضا والرسخ بضمين وضم فسكون  
المفصل الذي بين الكف والساعد والحديث دليل على معنى اليد وانها اليد اليمنى أيضا (قوله  
منصوبان على المفعول له) قال النحر وترك العطف اشعاراً بأن القطع للجزء والجزاء للكمال والمنع  
عن المعاودة اه وانما ذكر هذا بناء على أنه لا يجوز تعدد المفعول له بدون عطف واتباع لانه  
على معنى اللام فيكون كمنع حرفي جرمي بمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وقد صرح به أبو حيان واعتراض  
على هذا الاعراب به فأشار المحقق الى دفعه وقد سبقه اليه الحلبي ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد  
المفعول له فلا يرد السؤال رأساً وقد دفع أيضاً بأن النكال نوع من الجزاء فهو يدل منه وعلى ما ذكره  
النحر يكون مفعولاً له متبداً خلا كالحال المتداخلة وهو حسن واذا انصبا على المصدرية فهما اما  
مصدران لا قطعوا من معناه أو فاعل مقدم من لفظه وقد جوز فيه الحالية أيضا (قوله من السراق)  
بتشديد الراء جمع سارق ومن الغريب أنه نقل عن أبي رضى الله عنه أنه قرأ والسارق والسارقة بترك الالف  
وتشديد الراء فقال ابن عطية رحمه الله تعالى ان هذه القراءة تصحيف لان السارق والسارقة كتباً بدون  
ألف في المصحف وقيل في توجيهاها انهم جامع سارق وسارقة لكن فاعله لم ينقل فيه في جمع المؤنث السالم

وجهه عند المبرد والفاء للسببية دخل الخبر  
لتضمنه ما معنى الشرط اذا المعنى والذي سرق  
والتي سرق وقرئ بالنصب وهو المختار في  
أمثاله لان الانشاء لا يقع خبر الا بضمائر  
وتأويل والسارقة أخذ مال الغير خفية وانما  
توجب القطع اذا كانت من حرز أو مأخوذ  
وربع دينار أو ما يساويه لقوله عليه الصلاة  
والسلام القطع في ربع دينار فصاعدا  
وللعلماء خلاف في ذلك لاحاديث وردت فيه  
وقد استقصيت الكلام فيه في شرح المصابيح  
والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن  
مسعود رضى الله عنه أي يمينهما ولذلك  
ساغ وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله تعالى  
فقد صغت قلوبكما اكتفاءً بتثنية المضاف اليه  
واليد اسم لتمام العضو ولذلك ذهب الخواص  
الى أن المقطع هو المنكب والجهد وعلى أنه  
الرسخ لانه عليه الصلاة والسلام أتى بسارق  
فأمر بقطع يمينه منه (جزاء بما كسب من الكالا  
من الله) منصوبان على المفعول له أو المصدر  
ودل على فعلهما فاقطعوا (والله عزير حكيم  
فمن تاب) من السراق (من بعد ظلمه) أي  
بعد سرقته

(وأصل) أمره بالتقصي عن التبعات والعزم على أن لا يعود اليها (فإن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم) يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة أما القطع فلا يسقط بها ضميرهم إلا آخرة أي إذا لم يقطع في الدنيا لا يسقط حق العبد في الآخرة وإن جاز سقوط حق الله والتبعات حقوق العباد والمظالم وقوله والعزم إشارة إلى أن الإصلاح هنا إصلاح النفس بالتوبة وهي الذم والعزم على عدم العود كما مر وأنه إذا تاب تاب الله عليه أي قبل توبته وعموم الخطاب لكل واقف عليه من تحقيقه وفي الأحكام لابن العربي أنه في شرع من قبلنا كان جزاء السارق استرقاقه وقبل كان ذلك إلى زمن موسى صلى الله عليه وسلم فعلى الأول شرعنا نسخ لما قبله وعلى الثاني مؤكد للنسخ كما سيأتي في سورة يوسف (قوله قدم التعذيب على المغفرة الخ) يعني كان الظاهر عكسه لأن الرحمة سابقة على الغضب كما في حديث سبقت رحمتي غضبي وهنا عكس لأن التعذيب لله مصر على السرقة والمغفرة للتائب منها وقد قدمت السرقة في الآية وأولاً ثم ذكرت التوبة بعدها فجاء هذا اللاحق على ترتيب السابق أو المراد بالتعذيب القطع بالمغفرة التجاوز عن حق الله والأول في الدنيا والثاني في الآخرة فجاء به على ترتيب الوجود ولأن المقام مقام الوعد قالوا وهذا أقرب (قوله أي صنع الذين يععون الخ) لما كانت ذواتهم لا تحزنه وإنما يحزنه فعلهم أو له بما ذكر وهو ما يتقدير مضاف أو على أن الاسناد مجازي وأنه أسند ما للفعل إلى سببه أو أنه لا فاعل له حقيقى (قوله أي في اظهاره إذا وجدوا الخ) إنما قال ذلك لأن المنافقين كفره وذلك الاظهار بالآخبار والاكثاف المجاهرين لا منافقين وعدم تعلق الباء بمنافق لفظاً ومعنى وقوله والعطف أي على قالوا ومعنى لا يحزنك لا تبال بهم كإفساره الزخشرى وحزنه ليس لخوفهم بل شفقة عليهم حيث لم يوفقوا لله داية (قوله خبر محذوف الخ) رجع عطف ومن الذين هادوا على من الذين قالوا لأنه قرئ سماعين على الذم فهذا يدل على أنها ليست بخبر فسماعون حينئذ خبر مبتدأ محذوف ولا م للكدب للتقوية كفاي قوله تعالى فعال لما يريد وأما تضمنه معنى القبول ففيه نظر فإنه يقتضى أنه إنما فسر بالقبول لتعديده باللام وقد قال الزجاج يقال لا تسمع من فلان أي لا تقبل ومنه سمع الله من حده أي تقبل منه حده وكلام الجوهرى يخالفه أيضاً ويقتضى أنه ليس مبنياً على التضمن وعلى الوجه الآخر مفعوله محذوف واللام للتعليل وضميرهم المقدر جواز فيه المصنف رحمه الله تعالى وجهين وهما بمعنى لأن الذين يسارعون القرى كان وفي الكشف أول الذين هادوا وأورد على التضمن أيضاً أن القبول متعد بنفسه كفاي كتب اللغة يقال قبله كعلمه وتقبله واللام بعد السماع بمعنى القبول بمعنى من كفاي سمع الله من حده وتدخل على السمع منه لا السمع (قوله والمعنى على الوجهين) أي الوجهين السابقين في سماعون للكدب من كون اللام متعلقة به لتضمنه القبول واليه أشار بقوله مصغون لهم فابلون كلامهم وكونها للتعليل ومفعوله محذوف واليه أشار بما بعده وزاد وجهاً آخر وهو كون سماعون الثاني تأسيد الاول واللام متعلقة بالكدب ولا مغايرة بين الوجه الثاني هنا وهناك كما هو لان المراد سماعون من الكلام الصادر منك (قوله من بعد مواضعه الخ) في الكشف يحذفون الكلام بما يولونه ويولونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها فمما يولونه بغير مواضع بعد أن كان ذا مواضع فقبل معناه ما قال في سورة النساء وأما من بعد مواضعه فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قن بأن يكون فيها خفي حرفه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقاربه يعنى أنه تنبيه على الفرق بين عن مواضعه ومن بعد مواضعه فان معنى الاول مجرد الامالة والثاني الازالة عن مواضعه وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي يملونه الخ فتركه عليه ووجوه اعراب الجملة غنية عن البيان (قوله يرى أن شريفاً من خير الخ) ساء شريفاً على زعمهم وهذا الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضي الله عنه وليس فيه أنهم من خير وزاد فيه في الكشف أن ابن صوريا سلم في هذه القصة وتركه المصنف رحمه الله تعالى لأنه لم يصح إسلامه بل خلافه والتحميم تسويد الوجه من الحمة وهي الفحمة ويقال له تخميم أيضاً وقوله أن أوتيت هذا الحرف أي المزال عن موضعه قال

بشر بغيره وكان محصنين فذكره وأرجعها فأرسلوهما مع رهط منهم إلى بني قريظة ليسأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا إن أمركم بالجلد والتحميم فاقبلوا وإن أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكيماً بينهم وبينهم

أحد (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء) واقعه على كل شئ قد ير قدم التعذيب على المغفرة أتباعاً على ترتيب ما سبق أولاً استحقاق التعذيب مقدم أولان المراد به القطع وهو في الدنيا (بأيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) أي صنع الذين يععون في الكفر سر بعا أي في اظهاره إذا وجدوا ومنه فرصة (من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) أي من المنافقين والباء متعلقة بقالوا لا بما والواوتحتمل الحال والعطف (ومن الذين هادوا) عطف على من الذين قالوا (سماعون للكدب) خبر محذوف أي هم سماعون والضمير للقرىقين أول الذين يسارعون ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الذين خبره أي ومن اليهم ود قوم سماعون واللام في للكدب اما مزيدة لأنها كيد أو لتضمن السماع معنى القبول أي فابلون لما تفتريه الاخبار أو للعلة والمفعول محذوف أي سماعون كلامك ليكذبوا عليك فيه (سماعون لقوم آخرين لم يأتوك) أي جمع آخر من اليهم ولم يحضروا مجلسك وتجاؤا عنك تكبراً وافرطاً في البغضاء والمعنى على الوجهين أي مصغون لهم فابلون كلامهم أو سماعون منك لاجلهم ولأنها اليهم ويجوز أن تتعلق اللام بالكدب لان سماعون الثاني مكرراً لتأكيده أي سماعون ليكذبوا القوم آخرين (يحذفون الكلام من بعده مواضعه) أي يملونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها الما لفظاً بما له أو تغير وضعه وأما معنى بحمله على غير المراد وأجرانه في غير مودده والجملة صفة أخرى لقوم أو صفة لسماعون أو حال من الضمير فيه أو استئناف لاموضع له أو في موضع الرفع خبر لمحذوف أي هم يحذفون وكذلك (يقولون أن أوتيت هذا الخذوه) أي أن أوتيت هذا المحرف فاقبلوه وأعملوا به (وان لم تؤتوه) بل أقناكم محمد بخلافه (فاحذروا) أي احذروا قبول ما أقناكم به روى أن شريفاً من خير بني

بشر بغيره وكان محصنين فذكره وأرجعها فأرسلوهما مع رهط منهم إلى بني قريظة ليسأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا إن أمركم بالجلد والتحميم فاقبلوا وإن أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكيماً بينهم وبينهم

وقال له أنشدك الله الذي لا اله الا هو والذي  
فلق البحر موسى ورفع فوقكم الطور  
وأنجياكم وأغرق آل فرعون والذي أنزل  
عليكم كتابه وحلاله وحرامه هل تجدونه  
الزجيم على من أحسن قال نعم فوثبوا  
عليه فقال خفت أن كذبته أن  
ينزل علينا العذاب فأمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالزنيين فرجعا عند باب المسجد  
(ومن يرد الله فنته) ضلالتهم أو فضيحتهم  
(فلن نملكه من الله شيئا) فلن تستطيع له من  
الله شيئا في دفعها (أو لك الذين لم يرد الله أن  
يطهر قلوبهم) من الكفر وهو يكافى نص  
على فساد قول المعتزلة (لهم في الدنيا خزي)  
هو ان بالجزية والخوف من المؤمنين (ولهم  
في الآخرة عذاب عظيم) وهو الخلود في النار  
والضيق للذين هادوا ان استأنف بقوله  
ومن الذين والانفاض بيمين (سمعون  
للكذب) كره للتأكيد (أكلون  
للسحت) أي الحرام كالشأن من سحته اذا  
استأنف لانه مسحت البركة وقرأ ابن كثير  
وأبو عمرو والكسائي ويعقوب في المواضع  
الثلاثة بضمين وهم الغتان كالغنى والغنى  
وقرى بفتح السين على لفظ المصدر (فان  
جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) تخيير  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تحاكموا  
السبه بين الحكم والاعراض ولهذا قيل لو  
تحاكم ككايان الى القاضي لم يجب عليه الحكم  
وهو قول للشافعي والاصح وجوبه اذا كان  
المترافعان أو أحدهما ذميا لانا التزمنا الذنب  
عنهم ودفع الظلم عنهم والآية ليست في أهل  
الذمة وعند أبي حنيفة يجب مطلقا (وان  
تعرض عنهم فلن يضروك شيئا) بأن يعادوك  
لأعراضك عنهم فان الله سبحانه وتعالى  
يعصمك من الناس (وان حكمت فاحكم  
بينهم بالقسط) أي بالعدل الذي أمر الله به  
(ان الله يحب المقسطين) فيحفظهم ويعظم  
شأنهم

الطيب ربه الله تعالى انه ليس يقول لهم بل وضع موضع مقولهم كما ترى قوله اننا قلنا المسيح عيسى بن  
مريم رسول الله وهو ظاهر ولا وجه لما قيل ما المانع من أن يكون مقولهم فانهم كانوا عاقلين بالتحريف  
ومعترفين به قاتل وقوله أنشدك الله قسم وأقسم عليه بما هو من حال بني اسرائيل وموسى صلى الله  
عليه وسلم بما يعرفه تأكيذا وتحريرا على عدم مخالفته وقوله على من أحسن أي تزوج لأن في جريان  
الاحسان الشرعي في الكافر ما هو مذكور في الفروع وهو حجة على أبي حنيفة في اشتراط الاسلام الا أن  
يقال كان ذلك قبل نزول الجزية أو كان على اعتبار بشرية موسى صلى الله عليه وسلم (قوله من الله)  
أي شيئا آخر يخالفه من الله أو من بدلية وقوله وهو كاترى نص على فساد قول المعتزلة يعني في أن أفعال  
العباد خيرها وشرها بإرادة الله وهو رد على الزنخري حيث رأى الآية صريحة في خلاف مذهبه  
فقال معنى من يرد الله فنته من يرد تركه مفتونا وخذ لانه فان نملكه من الله شيئا فلن نستطيع له من لطف  
الله وقوفه شيئا ومعنى لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لم يرد أن ينحهم من أطفافه ما يطهر به قلوبهم لانهم ليسوا  
من أهل العلم انهم لا تنفع فيهم ولا تنفع ولا ينفع تعسف فيه كما قال في الاتصاف كم يتلجج والحق أبلغ هذه  
الآية كما تراها منطبقه على عقيدة أهل السنة في أنه تعالى أراد الفتن من المفتونين ولم يرد أن يطهر  
قلوبهم من دنس الفتنه ووضع الكفر لا كما تزعم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد الفتنه من أحد وأراد من  
كل الايمان وطهارة القلب وأن الواقع من الفتن على خلاف ارادته وأن غير الواقع من طهارة قلوب  
الكفار مراد أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها الى آخر ما شغ به (قوله والضيق للذين هادوا  
أنه تعليل لقوله لهم في الدنيا خزي الخ أو فوطنة لما بعده والمراد بالكذب هنا الدعوى الباطلة وفيها مر  
ما يفتر به الاحبار ويؤيده الفصل بينهما وأصل معنى السحت المحو والحق أطلق على الحرام لانه محروق  
البركة يقال سحت وأسحته أي أهلكه وأذهبه والسحت بضمين وضم فسكون تحقيفا وفتحين انهم منه  
وأما بفتح فسكون فصد رأى ربه المسحوت كالمصيد بمعنى المصيد (قوله لو تحاكم ككايان الى القاضي  
الخ) تحقيق المقام كما في كتاب الاحكام للجصاص رحمه الله تعالى أن هذه الآية ظاهرة التخيير وهي  
معارضة لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله فذهب قوم الى أن التخيير منسوخ بالآية الأخرى  
وأنه كان أو لا تخييرا ثم أمر بأجراء الاحكام عليهم واليه ذهب كثير من السلف ومثله لا يقال من قبل الرأي  
وقبل ان هذه الآية فتم لم يعقد ذمة والأخرى في أهل الذمة فلا نسخ الا أن يراد به التخصيص فتأمل  
لأن من أخذت منه الجزية تجري عليه أحكام الاسلام وقد روى هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال أصحابنا أهل الذمة محمولون على أحكام الاسلام في السبوع والموارث وسائر العقود الا في بيع الخمر  
والخنزير فانهم يقررون عليه ويمنعون من الزنا كالمسلمين فانهم نهوا عنه ولا يرجون لانهم غير محصنين  
واختلف في مناسكاتهم فقال أبو حنيفة يقررون عليها وخالفه في بعض ذلك محمد وزفر وليس لنا اعتراض  
عليهم قبل التراضي بأحكامنا في تراضيها وترافعها والينا واجب اجراء الاحكام عليهم واعتبر أبو  
حنيفة تراضيها بأحكامنا فلم يحز الحكم عليهم ما يجيى الآخر وخالفه محمد رحمه الله تعالى في هذا فلو أسلم  
أحدهما زام الآخر حكم الاسلام وهذا ما تحققة في الفروع فان أردت تفضيله فراجع كتاب الاحكام  
للجصاص والذب بالذال المجمة الدفع (قوله بأن يعادوك لأعراضك عنهم الخ) يعني أن تعليق عدم الضرر  
بالاعراض باعتبار ما يترتب على عدم الحكم بما يوافق هواهم من العداوة المتضمنة للتصدي لضرره  
فيصير ما آل المعنى ان تعرض عنهم فعداؤك وقصدوا ضررك فالتة يعصمك منهم وقيل عليه ان المصنف  
رحمه الله فسر العصمة في قوله تعالى والله يعصمك من الناس بعصمة الروح وهي لا تنافي في الضرر وأوجب  
بأن مراده هنا يراد هذه العبارة عدم الضرر مطلقا ولم يقصد حكاية ما في الآية وقوله فيحفظهم ويعظم  
شأنهم إشارة الى أن المراد بالحبسة ما يلزمها من حفظه هنا وتعليقه كما هو شأن المحبوب وبه يرتبط بما



قبله وينتظم معه أتم انتظام اذ هي ميل القلب وهو في حقه تعالى غير متصور (قوله تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به الخ) قيل الاولى انه تعجب من محكمهم والتولى فان شأن التحكيم الرضا بحكم الحكم كاشير اليه كلمة الاستبعادية وليس هذا بخارج عن كلام المصنف رحمه الله تعالى لقوله فيما بعد انه داخل في حكم التعجب لكن سوقه ليس على ما ينبغي (قوله وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه) أي في الظرف وهو عندهم لان الحال من المبتدأ لا يصح عند سبويه وقبل رفعها بالظرف ضعيف لعدم اعتمادها وهو سهل لانها اعتمدت على ذي الحال كما في الدر المنثور لكن قال التحرير جعل التوراة مرفوعة بالظرف المستد بالواو وحمل نظر وجهه النظر أنها تجعله جلة مستقلة غير معتمدة وأنها لا يقرون بالواو ولم يلتفت الى هذا النظر المعرب وانما أول تأنيث التوراة لانه اسم أعجمي وتاء التأنيث انما يعتبر تأنيثها في العربي فأشار الى أنها بعد التعريب عولت معاملة الاسماء العربية الموازنة لها والمومة الغضارة والدودة مهملات الارجوحة للمبيان أو صوت حركتها وتكون بمعنى الجلبة وقد ذكره الازهرى فقول الطيبي لم أجده في كتب اللغة لا وجهه (قوله وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب) لان التحكيم مع وجود ما فيه الحق المغنى عن التحكيم وان كان محلا للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك أعجب وضمره للكتاب وقوله لا عراضهم إشارة الى أن عدم الرضا بحكمهم الله كفر وعلى الوجه الثاني فالكفر ظاهر وقوله يهدي الى الحق إشارة الى تفسيره وبين متعلقه واستعارة النور للمبين ظاهرة ويصح في يهدي ويكشف البياض والقاء على أن الضمير للتوراة قال التحرير وهو أولى والجملة بيان للجملة أعني فيها هدى (قوله يعنى أنبياء بنى اسرائيل الخ) يعنى ان خص فهو ظاهر وان عم فالمراد ما لم ينسخ منها على القول بأن شريعة من قبلنا شريعة لنا وأورد عليه أن قوله للذين هادوا صريح في تخصيصها بنى اسرائيل وكذا قوله الذين أسلموا فان المراد الذين انقادوا لها ولم ينسخوا أحكامها وفيه نظر لانه غفلة عن كونه متعلقا بانزل فان تخصيص الانزال بهم لا يقتضى تخصيص العمل والصفة مادحة لا مقيدة كما سأتقى نعم ما ذكره جواب عن الاستدلال بهذه الآية لا مانع من جعلها على وجه آخر (قوله صفة أجريت على النبيين الخ) تنبع في هذا الزمخشري بناء على ظاهر كلامه وقد قيل عليه ان المدح انما يكون بالصفات الخاصة التي تتميز بها المدح عن دونه والاسلام لام الانبياء فلا يحسن مدح النبي به فالوجه أن الصفة قد تذكر لمدحها وتعظيمها في نفسها والتعظيم بها كما قد يراد تعظيم الموصوف وعلى هذا الاسلوب وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالصلاح والملائكة بالايان بعنا على الاتصاف بهذه الصفة لثبت لهم حق اخوة المشاركة فيها واذا قيل أوصاف الاشرف اشرف الاوصاف وقال حسان رضى الله تعالى عنه

ما نمدحت محمد ابغائى \* لكن ممدحت مقاتلى محمد

فلولم نذهب الى هذا لخرجنا عن قانون البلاغة في ذكر الاسلام بعد النبوة ولذا عيب على أبى الطيب قوله

شمس ضحاها هلال ليلتها \* درت قاصيرها زبرجدها

قتل من الشمس الى الهلال وعن الدر الى الزبرجده فغضت الاسن عرض بلاغته ومزقت أديم صنعته

٨١ وفي المفتاح إشارة الى هذا في قوله تعالى الذين يحملون العرش الى قوله ويؤمنون الآية قال ووجه

حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وذكره في التلخيص أيضا وأورد عليه الطيبي

رحمه الله تعالى كلاما واهيا ولذا تركه وكان القائل بأنها مادحة لا يسلم ما ذكره واليه أشار المصنف

رحمه الله تعالى بقوله مدحهم وأنه لا يلزم ما أوردته المعترض اذ قد قصد مع المدح فوائد أخر كالتمويه

بعلو مرتبة المسلمين والتعريض بغيرهم وكلام المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما ذكره وقول الزمخشري

على سبيل المدح قبل المراد به مدح الصفة نفسها وقبل المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح

دون التخصيص أو التوضيح لكن لا بقصد المدح ليسلزم ما ذكره بل بقصد التعريض والهدى

(وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله) تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذي هو عندهم وتنبه على أنهم ما قصدوا بالتحكيم معرفة الحق وإقامة الشرع وانما طلبوا به ما يكون أهون عليهم وان لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم وفيها حكم الله حال من التوراة ان رفعتها بالظرف وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه وتأنيثها لكونها نظيرة المؤنث في كلامهم لفظا كومة ودودة (ثم يقولون من بعد ذلك) ثم يعرضون عن حكمك الموافق لكتابهم بعد التحكيم وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب (وما أولئك بالمؤمنين) بكتابهم لا هراخهم عنه أولا وعما يوافقه ثانياً أو يك وبه (انما أنزلنا التوراة فيها هدى) يهدي الى الحق (ونور) يكشف عما استبهم من الاحكام (يحكم بها النبيون) يعنى أنبياء بنى اسرائيل أو موسى ومن بعده ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ وهذه الآية تمسك القائل به (الذين أسلموا) صفة أجريت على النبيين مدحهم وتنويهها بشأن المسلمين وتعريضاً باليهود وأنهم يعزل عن دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واقفاً هدى

بفتح فـ تكون الطريقة (قوله متعلق بأنزل) المذكور في قوله أنزلنا سابقا ولا يضرت تقدم  
المفعول وصفته لانه ليس بأجنبي فلا يحتاج الى القول بأنه أنزل آخر مقتدا كما قيل وأما تعلقه بهدى  
ونور فيلزم عليه الفصل بين المصدر ومعموله وقوله وهو يدل أى تعلقه يحكم لا بأنزلنا لانه لا يلزم من  
انزاله لهم اختصاصها بهم كما مر وهو جواب عما مر وأنبياء الذين هادوا والاشيا في كونهم أنبياء بنى  
اسرائيل كما مر لانه على تعلقه يحكم لا بأنزلنا وأما هذا وجه آخر يدل عليه متعلق اللام قتائل والربانيون  
المنسوبون الى الرب هم الزهاد وقد تقدم تحقيقه (قوله بسبب أمر الله) الامر يستفاد من السين  
الدالة على الطلب وقوله بأن يحفظوا بيان لحاصل المعنى وان أوهم أن ماصدرية كما جوزه بعضهم  
وقال انه أولى لعدم احتياجه الى تقدير العائد لان التبيين عن معين موصوليتها عنه فقوله من كتاب  
الله يقتضيه وقوله بسبب أمر الله يقتضى ان ضمير استحفظوا راجع للتبيين والربانيين والاحبار وجوز  
رجوعه للربانيين والاحبار فان كان المستحفظا التبيين معين الثانى (قوله رقباء لا يتركون أن يغيروا الخ)  
شهداء جمع شهيد بمعنى مشاهد وعدى يعلى لتضمنه معنى المراقبة وجعل الزمخشري كانوا معطوفاً على  
استحفظوا أى بسبب كونهم أى الربانيين والاحبار على كتاب الله شهداء والعائد ضمير عليه والغرض  
من بيان السببية أن الباء ليست مثلها في هذا يلزم تعلق حرف جر بمعنى واحد بدفع واحد بل الاولى  
صلة كما في حكمت بكذا وهذه سببية وان دخلت على شئ واحد بالذات وهو كتاب الله وقوله يبينون  
يشير الى أن الشهادة هنا مستعارة للتبيان لان الشاهد يبين ما يشهد عليه (قوله نهى للحكام أن يبخشوا  
غير الله الخ) المراد بالحكام الحكام بالدين مطلقاً وبالاحكام التوراة فيكون حكاية عما قيل لهم  
ومعنى يداهنوا يحكموا بما يطلبون لاجلهم من المداينة وهى المصانعة والمالينة وهو معنى مجازى  
كافى الاساس لان السير ونحوه اذا دهن لان وقوله تستبدلوا اشارة الى أنه مجاز عما ذكر ولولا ذلك  
الباء على الثمن وقد مر تحقيقه وقوله مستهيناه الخ لا يقال كان الظاهر أن يقال أو طلبا النفع ليعوافق  
ما قبله قيل هذا لان تقديم النفع على حكم الله دأبه فلذا أدرجه فيه لانه انما خصه به ليظهر ترتيب  
الكفر عليه لان مجزء الحكم بخلافه لا يقتضى الكفر (قوله ولذلك وصفهم بقوله الخ) لما وصف  
في هذه الآيات من لم يحكم بالكافرين ثم بالظالمين والفساقين اختلفوا فيه فعند ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهما أنها في أهل الكتاب وأن قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله مخصوص بهم وأن الخطاب في قوله  
فلا تخشوا لهم وعن الشعبي أن الآية التي فيها الكافرون في المسلمين والخطاب في فلا تخشوا لهم ويلزمه  
أن يكون المسلمون اسوأ حالا من اليهود والنصارى الا أنه قيل ان الكفر اذا نسب اليهم حل على التشديد  
والتعليظ والكافرا اذا وصف بالظلم والفسق أشعر بمتوهمه وعزده فيه فرد المصنف رحمه الله تعالى أنه  
لحكمهم بغيره وصفوا بهذه الاوصاف الثلاثة وان كان الموصوف واحدا باعتبارات مختلفة فلا نكارهم  
حكمه وصفوا بالكافرين ولوضعهم الحكم في غير موضعه وصفوا بالظالمين ونحو وجههم عن الحق وصفوا  
بالفساقين أو أنهم وصفوا باعتبار أطوارهم وأحوالهم المنضممة الى الحكم فتارة كانوا على حال  
تقتضى الكفر وتارة على أخرى تقتضى الظلم أو الفسق وقوله أو طائفة معطوف على باعتبار رأى  
أو كل واحدة من الصفات لطائفة مخصوصة فيكون قوله فأنك هم الكافرون للمسلمين اما تعليظاً أو اذا  
استحلوا ذلك (قوله وفرضنا على اليهود الخ) أى فكذبنا مجاز بمعنى قدرنا وفرضنا وكان القصاص في  
شريعهم متعيناً عليهم كما صرح به في شرح المواقف فقوله ومن تصدق به فهو كفارة له مما زيد في شريعنا  
بالنسبة الى انقلاص ما فاة بينهما وفيها متعلق بكذبنا أو حال أو صفة مصدر محذوف والجار والمجرور متعلق  
بمحذوف عام أو خاص أى مأخوذة أو مقتولة أو مقنعة وفي كل يقدر ما يناسبه وقرأ الكسائي العين  
وما عطف عليه بالرفع وحزرة وعاصم بنصب الجميع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا  
الجروح فرفعوها (قوله جل معطوفة على أن وما في غيرها الخ) في توجيه الرفع اختلاف منه

(الذين هادوا) متعلق بأنزل أو يحكم أى  
يحكمون بها في تحاكمهم وهو يدل  
على أن التبيين أنبياء لهم (والربانيون  
والاحبار) زهادهم وعلماؤهم السالكون  
لطريقة أنبيائهم عطف على النبيون (عما  
استحفظوا من كتاب الله) بسبب أمر الله  
أماهم بأن يحفظوا كتابه من التضييع  
والتعريف والراجع الى ما محذوف ومن  
للتبيين (وكأنواعه شهداء) رقباء لا يتركون  
أن يغيروا أو شهداء يبينون ما يخفى منه كما  
فعل ابن مسوريا (فلا تخشوا الناس  
واخشوني) نهى للحكام أن يبخشوا غير الله  
في حكموماتهم ويدهنوا فيها خسة ظالم  
أو مراعبة كبير (ولا تشعروا بآياتي) ولا  
تستبدلوا بحكامي التي أنزلتها (غنا قليلا)  
هو الرشوة والجاه (ومن لم يحكم بما أنزل  
الله) مستهيناه منكره (فأولئك هم  
الكافرون) لاستهانتهم به وعزدهم بأن  
حكموا بغيره ولذلك وصفهم بقوله الكافرون  
والظالمون والفساقون فكفرهم لانكاره  
وظلمهم بالحكم على خلافه وصفهم بالظالمين  
عنه ويجوز أن يكون كل واحدة من الصفات  
الثلاث باعتبار حال انضمت الى الامتناع  
عن الحكم به ملائمة لها أو طائفة كما قيل  
هذه في المسلمين لاتصالها بخطابهم والظالمون  
في اليهود والفساقون في النصارى (وكتبنا  
في اليهود وفرضنا على اليهود فيها) في التوراة  
(أن النفس بالنفس) أى ان النفس تقتل  
بالنفس (والعين بالعين والاتف بالاتف  
والاذن بالاذن والسن بالسن) رفعها  
الى ما في على أنها اجل معطوفة على أن  
وما في غيرها باعتبار المعنى

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزحشري قال أبو علي الفارسي الواو عاطفة جلة اسمية على جلة  
 أن النفس بالنفس ~~ك~~ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فإن معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس  
 قلنا لهم النفس بالنفس فالجمله مندرجة تحت ما كتب على بني اسرائيل وجعله ابن عطية على هذا القول  
 من العطف على التوهم وهو غير مقيس وقال الزحشري الرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى  
 وكتبنا عليهم النفس بالنفس أما لاجراً كتبنا مجرى فلما وأما لأن معنى الجمله التي هي النفس بالنفس  
 يقع عليه ~~ال~~ كتب كما تقع عليه القراءة تقول كتب الجدقة وقرأت سورة أنزلناها فقال أبو حيان  
 هذا ثنائي توجيهي أبي على رحمه الله تعالى إلا أنه جعله من العطف على المحل وليس منه لأن العطف  
 على المحل في مواضع ليس هذا منها لأننا نقول أن النفس بالنفس في محل رفع لأن طالبه مفعول به لأن  
 وما في حيزها ثانياً ويل مصدر منصوب وورد بأن الزحشري لم يعم أن أن وما في حيزها في محل عطف عليه  
 المرفوع حتى يرد عليه ما ذكر انما على أن محله الرفع قبل دخوله افروعي العطف عليه كما روي في اسم أن  
 المكسورة وقد سبقه الى هذا الرد أبو البقاء وجواز العطف على محل اسم أن المفتوحة كالمكسورة  
 ذكره ابن الحاجب وغيره من النحاة وهو الصحيح وقد ردت على ابن الحاجب قوله أنه لم ينبه عليه بأنهم صرحوا  
 به وقالوا أنه أكثر ما يكون بعد علم أو ما في معناه كقوله

والا فاعلموا أنا وأنتم • بغاة ما بقينا في شقاق

وبهذا علم أن قول التعرير وما كان العطف على المحل انما يجوز في أن المكسورة دون المفتوحة  
 نزل المفتوحة هنا مع الاسم والخبر منزلة جلة من المبتدأ والخبر ليقين كون أن مع الاسم في محل الرفع  
 مبتدأ وذلك إما لاجراً كتبنا مجرى قلنا أو بنحو يراقع الكتابة على الجمله حكاية مختل من وجوه  
 أحدها أن أن المفتوحة يعطف على محل اسمها كاللكن وروى سواء في الجواز والاختلاف وزعم أنه  
 لا يجوز والثاني أنه لا فرق بين اجراء كتب مجرى قال والحكاية بها فإنها لا تكون إلا باجرائها مجرى  
 القول الثالث أنه لو كان مراده العطف على المحل لم يمتح إلى اجراء كتب مجرى القول ولا مساس له  
 ولو أجرى مجرى القول لزم حكاية المفرد به وفتح أن بعده وكلاهما مخالف لمقتضى هذا الاجراء فتوجيهه  
 بما ذكره عامر بن قيس وقوله على محل أن النفس بأباه لأنه حينئذ على محل اسم أن (وعندي) أن  
 معنى كلامهم هنا ليس ما ذكره بل مرادهم أن كتب ينصب مفعولاً وليس مما يعمل في الجمل فكيف  
 صح أن يعطف على مفعوله جلة على قراءة الرفع ولا بد من ملاحظة العطف عليه لأنه من جلة المكتوب  
 عنده كما هو المتبادر من السياق وكادات عليه قراءة النصب فوجهه بأنه أعمل في الجمله أم التضييعة  
 القول أولاً لأنه اعتبر فيه الحكاية ~~ك~~ ووجهه ما ذكره وهو ما ينبغي على الخلاف بين البصريين  
 والكوفيين هل الحكاية تختص بالقول أو تجرى في كل ما يفيد معناه فقول المصنف رحمه الله تعالى  
 باعتبار المعنى يعني باعتبار معنى كتبنا وما تضمنت من القول الذي يصح وقوع الجمل بعدها حتى لو قيل  
 كتبنا عليهم النفس بالنفس أو أن النفس بالكسر صح ذلك فلا حظ هذا ولا حظته يصير المعطوف عليه  
 في معنى الجمله أيضاً ولما كان الوجهان المذكوران في الكشف متقاربين جعلهما المصنف قولاً واحداً  
 فافهم فإنه مما تفرده كتابنا وأظنك لا تراه في غيره فإنهم خطوا فيه خط عشوا (قوله أو مستأنفة)  
 يعني أن هذه جلة اسمية معطوفة على الجمله الفعلية فالعين مبتدأ والعين خبره وكذا ما بعده فيكون هذا  
 ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة وقيل أنه مندرج فيه أيضاً على هذا  
 والتقدير وكذلك العين بالعين الخ تتوافق القراءتان قال الحلبي وهذا مراد الزحشري بالاستئناف  
 ومنهم من جعل الاستئناف على المتبادر منه وقال أنه جواب سؤال كأنه قيل ما حال غير النفس فقال  
 العين بالعين الخ (قوله العين مفعولة بالعين الخ) أي يفتركون خاص مناسب لما وقع خبر عنه فإن  
 الفتح يضاف وقاف وهو مزة أعاء العين واخر اجها الفة والجذع يجيم وذال مجة وعين مهملة قطع الالف

وكانه قيل وكتبنا عليهم النفس بالنفس  
 والعين بالعين فإن الكتابة والقراءة تسمان  
 على الجمل كقول أو مستأنفة ومعناها  
 وكذلك العين مفعولة بالعين والالف  
 مجذوعة بالالف

قوله وذال مجة ذكره في القاموس بالذال  
 المهملة وعبارته الجذع كقطع الجذع  
 والسجن وقطع الالف أو الالف أو  
 الشقة اهـ

وقد يستعمل لغيره والصلم بالصاد المهملة واللام والميم قطع الاذن والقطع معروف في السن ومنهم من  
 قدر الكون المطلق وقال انه مرادهم وكان هذا بيان لما ل المعنى (قوله أو على أن المرفوع منها الخ)  
 يعني ان العين عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والجار والمجرور بعدهما  
 حال وضعف هذا الوجه بأنه يلزمه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا تأنيد وهو  
 لا يجوز عند البصريين الاضرورة وأما قوله تعالى ما أشركنا ولا آبائنا فقال سيدي رحمه الله تعالى انه جاز  
 للفصل بلا لا فامته مقام التوكيد واعتراض عليه أبو علي بأن هذا انما يستقيم لو كان الفاصل قبل حرف  
 العطف أما اذا وقع بعده فلا وتطير سيدي به بحضر القاضي امرأة غير متجه ورده ابن عطية بأن الفصل  
 معتبر بين المعطوف والمعطوف عليه وقد حصل هنا وأجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بأنه مفصول  
 تقديرا اذا حله النفس مأخوذة ومقتضى هي بالنفس اذا الضمير مستتر في المتعلق المقدم على الجار  
 والمجرور بحسب الاصل وانما تأخر به الحذف وانتقاله الى الظرف وهو يقتضي ان الفصل المقدر  
 يكفي للعطف وفيه نظر وعلى هذا يقدر الملة على عام الصبح العطف اذا لوقد النفس مقولة بالنفس والعين  
 لم يستقم المعنى وانما جعلها حالا مينة ولازمة لانه لا معنى لقولنا العين مأخوذة حتى يقال بالعين وهو  
 ظاهر وقيل على هذا انه بعيد من جهة المعنى لانه يكون المعنى أن النفس هي والعين مأخوذة بالنفس  
 حال كونها قصاصا في العين اه وهو مدفوع بأدنى تأمل (قوله أي ذات قصاص الخ) لانه مصدر  
 كالقتال وليس عين الخبر عنه فيقول بأحد التأويلات المعروفة في امثاله وقوله وقرأه الكسائي أيضا  
 أي كما رفع ما قبله وأما غيره من القراء المذكورين فرفعه وحده وقوله على أنه اجمال للمحكم أي لحكم  
 الجروح بعد ما فصل حكم غيره من الاعضاء لأنه اجمال لما قبله كما يتوهم وقيل عليه انه لا اختصاص  
 لكونه اجمالا للمحكم بقرأة الرفع وقد يقال مراده تنبيه على أنه اجمال وما قبله تفصيل فلذا ترك  
 العطف عليه وأما ما قيل انه اذا نصب كان الظاهر أنه لا يشمل ما قبله لتغاير المعطوف والمعطوف عليه  
 بخلاف ما اذا رفع ففاسد معنى ووجه القراءات ظاهرا ما نصب الجميع فواضح وأما رفع ما بعد لنفس  
 فلا نهم اقسام آخر مما قبله لان المتلف امان نفس أو غيرها وأما رفع الجروح فلا ن في ما قبله ازالة لنفس أو  
 عضو وهذا ليس كذلك \* (تنبيه) \* قال ابن حنبل رحمه الله تعالى لا تقتل الجماعة بالواحد  
 لانه تعالى قال النفس بالنفس وأجيب بأنه تخصصه حكمته وهي صوت الدماء لانه لو كان كذلك قتلوا  
 مجتمعين حتى يسقط عنهم القصاص قال ابن العربي وهو جيد الآن كون الحكمة مخصوصة غريب (قوله  
 من المستحقين الخ) أي من المستحقين للقصاص بدليل ما بعده (قوله وقيل للجاني الخ) قال التحرير  
 وهذا يدل على أن خبر المبتدأ بمجموع الشرط والجزاء حيث لم يكن العائد الا في الشرط وقيل ان في الجزاء  
 عائدا أيضا باعتبار أن هو معنى تصدقه فيشتمل بحسب المعنى على ضمير المبتدأ فاستدلاله غير متبين وليس  
 بذلك لانه مبني على مذهب الاخص الذي قرناه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في سورة  
 البقرة وقوله يسقط عنه ما زمة تفسير الكفارة على هذا الوجه (قوله وقرئ فهو كفارته له أي فالتصدق  
 الخ) يعني أن الضمير على هذه القراءة للتصدق لا للتصدق وقوله التي يستحقها أخذ من الاضافة  
 المقيدة للاختصاص واللام المؤكدة لذلك وكونها لا ينقص منها شيء لان بعض الشيء لا يكون ذلك  
 الشيء وهو تعظيم لما فعل حيث جعله مقتضيا للاستحقاق الا ان من غير نقصان ثم لا خفاء في أن هذا يكون  
 ترغيبا في العفو ونظيره الزمخشري بقوله تعالى فأجره على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق  
 الاجر وقيل الضمير يعود على المتصدق وليكن المراد به الجاني نفسه ومعنى كونه متصدقا أنه اذا جنى  
 جناية لا يشعربها أو لا تثبت فاذا اعترف كان اعترافه بمنزلة التصديق وهذا منقول عن مجاهد رحمه الله  
 تعالى ومن الناس من لم ينف على هذا اقتصاصا بآراءه من عند نفسه (قوله وأبغناهم على آثارهم الخ)  
 قيسنا من قفاية أو أي تبع وتعلق الجارية قالوا التفتين معنى جثابه على آثارهم قافيا لهم فهو متبعة

والاذن معلومة بالاذن والسن مقلوبة بالسن  
 أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن  
 في قوله بالنفس وانما ساغ لانه في الاصل  
 مفصول عنه بالطرف والجار والمجرور حال  
 مبنية للمعنى وقرأ نافع والاذن بالاذن وفي  
 أذنيه باسكان الذال حيث وقع (والجروح  
 قصاص) أي ذات قصاص وقرأه الكسافي  
 أيضا بالرفع ووافقه ابن كثير وأبو عمرو ابن  
 عامر على أنه اجمال للمحكم بعد التفصيل (فن  
 تصدق) من المستحقين (به) بالقصاص  
 أي فن عفا عنه (فهو) فالتصدق  
 (كفارة له) لا تصدق يكفره به ذنوبه  
 وقيل للجاني بسقط عنه ما زمة وقرئ فهو  
 كفارته له أي فالتصدق كفارته التي يستحقها  
 بالتصدق لا ينقص منها شيء (ومن لم يحكم  
 بما أنزل الله) من القصاص وغيره (فأولئك  
 هم الظالمون وقسناهم على آثارهم) أي  
 وأبغناهم على آثارهم فخذ المفعول  
 لدلالة الجار والمجرور عليه والضمير لا يبينون

لواحد بالباء والتضعيف ليس لتعديده لو احدى قبل التضعيف قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به  
 ع لم يقال قفا فلان أثر فلان اذا تبعه قال الزمخشري انه متعد فلو كان أحدهما بنفسه والآخر  
 بالياء والمفعول الاول محذوف وعلى آثارهم ككالاتمذ لانه اذا قفاه على أثره فقد قفاه  
 به فبحاجته الى أن التضعيف عداه الى الثاني بالياء وتبعه المصنف رحمه الله كذا قيل وفيه نظر (قوله  
 مفعول ثان عدى اليه الفعل بالياء) قيل عليه هذا وان كان محججا من حيث ان فعل قد جاء بمعنى  
 فعل المجزئ كقدر وقدرا الا أن بعضهم قال ان تعدي المتعدي الى واحد لثان بالياء لا يجوز سواء كان  
 بالهمزة أو بالتضعيف ورد بأن الصواب أنه جائز لكنه قليل وقد جاء منه ألفاظا قالوا صدك الجرح الجرح  
 وصكتك الجرح بالجرح ودفع زيد عمر اوردت زيدا بعمرواى جعلته مدفعا له وقدمت أنه لا حاجة الى هذا  
 ومصدق قال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وقرئ بفتح الهمزة)  
 قيل وجهه محتمل أنه اسم أعجمي فليس بأس بأن يكون على ما ليس من أوزان العرب وهو أفعيل أو  
 فعيل بالفتح وأما افعيل بالكسر فله نظائر كبريم واحليل وغيره وقوله في موضع النصب لانه جملة وقوله  
 عطف عليه أى على قوله فيه هدى ونور وعطف الحال المفردة على الجملة الحالية وعكسه جائزا تأويلها  
 بفرد ولو اقترنت بالواو كما تقدم (قوله ويجوز نصب ما على المفعول له الخ) أى كما يجوز فيه الحالية  
 وعطفه على الحال وجهه معنى هادى يجوز أن يكون مفعولا لاجله معطوفا على مفعول له آخر مقدر  
 نحو اثباتا نبوته وارشادا ونحوه أو هو ملل الفعل محذوف عامل فيه أى هدى وموعظة للمتقين  
 آتيناك ذلك وعادة الزمخشري في أمثاله تقديره مؤخر الان حذفه وإبقاء معموله يقتضى الاهتمام  
 بالمعمول وقوله وليحكم عطف عليه وأظهرت اللام فيه لاختلاف فاعليها لان فاعل المقدر ضمير الله  
 وفاعل هذا أهل الكتاب وقدر عليه ليصح كونه له لا يشاء عيسى صلى الله عليه وسلم ما ذكر (قوله وعلى  
 الاول) أى كونه حالا اذ لا تعطف العلة على الحال وأما تجويز عطفه عليه لانه في معنى العلة فتضعيف  
 وقراءة حزة بلام الجز ونصب الفعل وغيره قرأ بلام الامر وجره مع كسر اللام ونسبها (قوله  
 وقرئ وأن ليحكم الخ) جوزوا في موصولة الرفع والنصب على أنه حال والخبر كقوله كذا أصححه شرح  
 الكشف وهي موصول حرفي لان حرف المصدر تسميها النخاعة بذلك لانها تتم بما بعدها ومثلها بالامر  
 مذهب سيبويه رحمه الله وأورد عليه أنه ان قدر هنا آتيناك الحكم زال الطلب بالكسبة وان قدر  
 وآتيناك الامر بالحكم فليس للامر لفظ ومادة مذكورة يسبب منها ويكون معنى أمرته بأن قم بالامر  
 بالقيام وأجيب بأن الزمخشري حقه في سورة نوح في قوله أن أنذر قومك اذ قال أن الناصبة  
 للامضارع والمعنى انا أرسلناك بأن أنذرى بأن قلنا له أنذرى بالامر بالانذار يعنى أنه اذا سبقه لفظ  
 الامر وما في معناه فهو سمح لا يحتاج الى تقدير القول لان ما لالعبارات أعنى أمرته بالقيام  
 وأمرته بأن قم وأن قم بدون الباء واحد وان لم يسبقه فلا بد من تقديره لئلا يطل الطلب في ما نحن  
 فيه بقدر وأمرنا فلا يحتاج الى اضممار القول وفيما تلاه يكون التقدير وأنزلنا اليك قول احكم أى  
 الامر بالحكم لان المتزل الامر بالحكم لا الحكم ولو قيل ان التقدير وأنزلنا اليك الامر بالحكم وأرسلناه  
 بالامر بالانذار من دون اضممار القول وليس من مدلول جوهر الكلمة بل من الاداة فيقدر المصدر تبعاً  
 وفي أمر المخاطب تحققة المكان حسنا وهذا كما قدر في أن لا تترى خير عدم الزنا فيقدر مصدر من النقي  
 وأما اذا صرح بالامر فلا يحتاج الى تقدير مصدر الطلب أيضا هذا ولو قدر أمرته بالامر بالقيام أى بأن  
 بأمر نفسه مباقة في الطلب لم يبعد عن الصواب ولما فهم منه ما فهم من الاول وأبلغ استعمال استعماله من  
 غير ملاحظة الاصل وهذا تدقيق بدعي من احسان صاحب الكشف وبه اندفع كثير من الاسئلة على أن  
 المصدرية والتفسيرية كافي المغنى وشرحه وهذا المصدر معطوف على الانجيل أى آتيناك الانجيل والحكم  
 به (قوله عن حكمه وعن الايمان الخ) علق به عن لان الفسق معناه الخروج كما مر والخروج عن الايمان

(بعيسى بن مريم) مفعول ثان عدى اليه  
 الفعل بالياء (مصدقاً لما بين يديه من  
 التوراة وآتيناك الانجيل) وقرئ بفتح الهمزة  
 (فيه هدى ونور) في موضع النصب بالحال  
 (ومصدقاً لما بين يديه من التوراة) عطف عليه  
 وكذا قوله (وهدى وموعظة للمتقين)  
 ويجوز نصب ما على المفعول له عطفاً على  
 محذوف أو تعليقاً به وعطف (وليحكم أهل  
 الانجيل بما أنزل الله فيه) عليه في قراءة  
 حزة وعلى الاول اللام متعلقة بمحذوف أى  
 وآتيناك ليحكم وقرئ وأن ليحكم على أن  
 أن موصولة بالامر كقوله أمرتك بأن قم أى  
 وأمرنا بأن ليحكم (ومن لم يحكم بما أنزل الله  
 فأولئك هم الفاسقون) عن حكمه أو عن  
 الايمان

قوله اذ قال الخ نقل عبارته بضم تغيير اهـ



انما يكون بما يوجب الكفر وهو الاستهانة بحكم الله فقوله ان كان قيد للتقدير الثاني (قوله والاية تدل على أن الانجيل الخ) لانه تعالى أوجب العمل بما في الانجيل وهذا مما اختلف فيه هل شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة موسى عليه الصلاة والسلام والانجيل مشتق على أحكام أم لا وهو مأثور بالعمل بالتوراة وشريعة موسى صلى الله عليه وسلم المعروف الاول وبشبهه هذه الآية وغيرها وحديث البخاري أعطى أهل التوراة التوراة فعملوا بها وأهل الانجيل الانجيل فعملوا به وفي الملل والنحل للشهرستاني جميع بني اسرائيل كانوا متعبدين بشريعة موسى صلى الله عليه وسلم مكلفين التزام أحكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لا يختص أحكاما ولا يستنبطن حلالا وحراما ولكنه رموز وأمثال ومواعظ ومساواة من الشرائع والأحكام فحال على التوراة وكانت اليهود لهذه القصة لم ينقادوا لعيسى صلى الله عليه وسلم اه وقوله وجعلها الخ أي تأويل هذه الآية بما ذكره قيل عليه أنه لا يقتضي نسخ اليهودية الا اذا كان أهل الانجيل جميع بني اسرائيل وايس في الآية تصريح به فتأمل (قوله فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس) كون اللام الاولى للعهد ظاهر اذا مراد فرد معين من الكتب وأما كون الثانية للجنس فبإدعاء أن ما عدا الكتب السماوية ليست كتب بالقسمة اليها ويجوز أن يكون للعهد نظر الى أنه لم يقصد الى جنس مدلول لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود بالنظر الى وصف كونه سماويا غائبا أنه عهد دنيته ليست الى حد الخصوصية الفردية بل الى خصوصية نوعية أخص من مطلق الكتاب وهو ظاهر ومن الكتب السماوي حيث خص بماء هذا القرآن وذكر مثله في لفظ الكلمة (قوله ورقبها على سائر الكتب بحفظه الخ) المهين في اللغة الرقيب قال

ان الكتاب مهين لنبينا \* والحق يعرفه ذوو الالباب

عليك على عرش السماء مهين \* لعزته تغضو الوجوه وتسجد

والحافظ قال

والشاهد أيضا هو أنه أصلية وفعله هيمن وله نظائر يطر وحير وسيطر وزاد الزجاجة يقر ولا سادس لها وقيل انها مبسطة من الهمنة ومادته من الامن كهراق وقال المبرد وابن قتيبة ان المهين أصله مؤمن وهو من أسماءه تعالى فعصر وأبدت همنة هاء وخطى فيه حتى نسب الى الكفر لان أسماء الله تعالى لا تصغر وكذا كل اسم معظم شرعا (قوله وقرئ على بنية المفعول) أي بفتح الميم وهي شاذة رويت عن مجاهد وابن محيصن وعلى هذه القراءة لا يكون فيه ضمير وضمير عليه يعود الى الكتاب الاول وعلى قراءة كسر الميم فيه ضمير يعود الى الكتاب الثاني ومحافظة الحفظ بتوفيق الله لهم فهي محافظة من الله أيضا وقوله بحفظه عن التغيير أي بسبب أن القرآن محفوظ عن التغيير وهو شاهد على صحة غيره من الكتب السماوية فكان رقيباً عليها لا على ما فيها من الأحكام والتوجيه وليس المعنى أنه حفظ الكتب عن التغيير حتى يعترض بأنه وقع فيها ذلك كما نطق به القرآن فلا وجه لكونه حفظاً منهم كما توهمهم (قوله فمن صلة لا تتبع الخ) لان أهواءهم مائلة وزائفة عن السبيل المستقيم فاتباعها الخراف ومبيل أو هو حال متعلق بما تلا أو عاد لا أو حال من أهواءهم أي مخرقة وتقديره التضمن بما ذكر أحد الطرق فيه وقدمت تفصيله في سورة البقرة فارجع اليه وقوله أيها الناس إشارة الى عموم الخطاب الشامل لما مضى ومن بعدهم (قوله وهي الطريق الى الماء) وجه الشبه بيننا وبين الذين ظاهروا فهو استعارة لتحقيقه وقوله الابدية ان كان من وجه الشبه يكون وجهه في المشبه أقوى وقال الراغب سميت الشريعة تشبيهاً بشريعة الماء من حيث ان من شرع فيها على الحقيقة والصدق روى وتظهر وأعني بالرى ما قال بعض الحكماء كنت أشرب فلا أروى فلما عرفت الله رويت بلا شرب وبالتطهير ما قال تعالى ويظهركم تطهيراً والمنهاج الطريق الواضح والعطف باعتبار رجوع الأوصاف وقيل المنهاج الدليل الموصل الى معرفة الدين (قوله واستدل به الخ) لانه الظاهر

ان كان مستبيناً بالآية تدل على أن الانجيل مشتق على الأحكام وأن اليهودية منسوخة ببعثة عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان مستقلاً بالشرع وجعلها على وليكم واجبا أنزل الله فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق) أي القرآن (مصدقاً لما بين يديه من الكتاب) من جنس الكتب المنزلة فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس (ومهيئنا عليه) ورقبها على سائر الكتب بحفظه عن التغيير وبشبهها بالصلة والنبات وقرئ على بنية المفعول أي هو من عليه وحفوظ من التعريف والحفاظ له هو الله سبحانه وتعالى أو الحفاظ في كل عصر (فاحكم بينهم بما أنزل الله) أي بما أنزل الله اليك (ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) بالانحراف عنه الى ما يشتهونه فعن صلة لا تتبع لتضمنه معنى لا تصرف أو حال من فاعله أي لا تتبع أهواءهم ما تلاعما جاءك (لكل جعلنا منكم) أي الناس (شريعة) شريعة وهي الطريق الى الماء شبهه بالدين لانه طريق الى ما هو سبب الحياة الابدية وقرئ بفتح الشين (ومنهاجاً) وطريقاً واضحاً في الدين من نهج الامراض اوضح واستدل به على أن غير متعبدين بالشرائع المتقدمة

(ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) جماعة متفقة على دين واحد في جميع الاعصار من غير نسخ وتحويل ومفعول لو شاء محذوف دل عليه الجواب وقيل المعنى لو شاء الله اجتماعكم على الاسلام لا جبركم عليه (ولكن ايلوكم فيما آتاكم) من الشرائع المختلفة المناسبة لكل عصر وقرن هل تعملون بها ام دعون لها معتقدين ان اختلافها مقتضى الحكمة الالهية أم تزيدون عن الحق وتفردون في العمل (فاستبقوا الخيرات) فاستدبروها انتازا للفرصة وحيازة الفضل السابق والتقدم (الى الله من جحكم جميعا) استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق ووعده ووعيد للمبادرين والمقصرين (فينبشكم بما كنتم فيه تختلفون) بالجزاء الفاصل بين الحق والمطل والمعامل والمقصر (وان احكم بينهم بما انزل الله) عطف على الكتاب أى أنزلنا اليك الكتاب والحكم أو على الحق أى أنزلناه بالحق وبأن احكم ويجوز أن يكون جملة بتقدير وأمرنا أن احكم (ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) أى أن يضلوك ويصرفوك عنه وان بصلته بدل من هم بدل الاشتمال أى احذرهم فتنتهم أو مفعول له أى احذرهم مخافة أن يفتنوك روى أن أخبار اليهود قالوا اذهبوا بنا الى محمد لعلمنا نقتنه عن دينه فقالوا يا محمد قد عرفنا أما أخبار اليهود وأنا ان اتبعناك اتبعنا اليهود كاهم وان بيننا وبين قومنا خصومة فتصاحم اليك فتقضى لنا عليهم ونحن نؤمن بك ونصدقك فأبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزات (فان تولوا) عن الحكم المنزل وأرادوا غيره (فاعلم أنما يريد الله أن يصيهم ببعض ذنوبهم) يعنى ذنب التولى عن حكم الله سبحانه وتعالى فغير عنه بذلك تقييد اعلى أن لهم ذنوبا كثيرة وهذا مع عظمه واحدمها معدود من جنسها وفيه دلالة على التعظيم كفى التكبر وتظيره قول لبيد

\* أو يرتبط بعض النفوس جادها \*

من جعله لكل شرعة لان الخطاب بعم الامم اذا المعنى لكل أمة لا لكل واحد من أفراد الامم فيكون لكل أمة دين يخصه ولو كان متعبدا بشرعية أخرى لم يكن ذلك الاختصاص قبل والجواب بعد تسليم دلالة الامم على الاختصاص المحصر منع الملازمة لجواز أن تكون متعبدين بشرعية من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا بما يكون الاختصاص وفيه أنه لا حاجة في افادة المحصر لما ذكر مع تقدم المتعلق وأيضا ان الخصوصيات المذكورة لا تنافي بعدنا بشرع من قبلنا لان القائلين به يدعون أنه فيما لم يعلم نسخه ومخالفة دينه لا مطلقا اذ لم يقل به أحد على الإطلاق ولذا جاع بين أضراب هذه الآية وبين ما يخالفها نحو اتباعوا مله ابراهيم بأن الاتباع في أصول الدين ونحوها (قوله جماعة متفقة على دين واحد الخ) قيد بذلك لئلا يلام مقوله ويجوز أن يخشى أن تكون الأمة بمعنى الملة بتقدير مضاف أى ذرى مله وارتكبه وان كان خلاف الظاهر لانه أوفق بقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا والمعنى لو شاء أن يجعلكم أمة لجعلكم ليكنه لم يشأ وعبر عن ذلك بقوله لئلا يلام أى أراد لئلا يلامكم وقد أراد دون شاء ليصح تعلق الامم به وتقدير مفعول شاء مأخوذا من الجواب هو المطرد وأما خلافه فقد رده بعضهم وقد تقدم بسط الكلام فيه وأجبر بالهمزة من الجبر والقهر أفصح من جبر (قوله من الشرائع المختلفة الخ) اشارة الى أن اختلاف الشرائع ليس بدليل لحكم الهية يقتضيها كل عصر والزيج العدول عن الحق والتفريط في العمل اهماله والتقصير فيه وحيازة فضل السابق لانه يصير سالكا سنة بشر لم يمتد في أجرها والسابقون السابقون وأولئك المقربون وقوله انتهز الفرصة أى اغتنم ما يمكن قال

انتهاز الفرصة ان الفرصة \* تصيران لم تنتهزها غصه

وقوله لتعديل الامر الخ قيل أى لطلبه لا للزومه لظهور أن ليس المعنى أنه يلزمكم الاستباق لاجل أن مرجعكم الى الله بل انى أمركم به وأنه واجب عليكم لهذه العلة وفيه نظر لانه لا معنى للوجوب سوى اللزوم فما المانع من اعتباره (قوله استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق) أى أنه جواب سؤال مقدر بعد ما قرأنا اختلاف الشرائع لاختبار المطيع الناظر للحكمة أو المعتقد أن لها حكمة وغيره عن يتبع هو اه فعله تبادرتهم الى الطاعة أن مرجعهم الى الأمر المتيب لمن أطاع المعاقب ان عصي وقبل انهم واقعة جواب سؤال مقدر أى كيف يعلم ما فيه من الحكم فأجاب بأنكم سترجعون الى الله وتحشرون الى دار الجزاء التي تنكشف فيها الحقائق وتتضح الحكم فلهذا تضمن الوعد والوعيد بوقوله للمبادرين والمقصرين لف ونشر مرتب (قوله بالجزاء الفاصل) يعنى أن الانباء مجاز عن المجازاة لما فيها من تحقق ماذكر (قوله عطف على الكتاب الخ) وقد تم تحقيق دخول أن المصدرية على الامر ونون أن احكم فيها الضم والكسروا أمرنا اسم مبتدأ وأن احكم خبره ومن توهم أنه فعل وأن تفسيرية فقد أخطأ لانه كافي الدر المصون لم يعهد حذف المفسر بأن قيل ولوجه معطوف على فاحكم من حيث المعنى والتكرير لا ناطة قوله واحذرهم أن يفتنوك كان أحسن وهو تكلف لان أن مانعة عن العطف كافي العطف وحديث المذکور أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله يعنى ذنب التولى الخ) يعنى المراد ببعض الذنوب بعض مخصوص والتعبير به يقتضى أن لهم ذنوبا كثيرة هذا بعضها والتعبير ببعض المبهم لتعظيمه كأن التنوين يذكركم لتعظيم لكونه دالا على تبعض مبهم فكذلك التنوين عليه دل لفظ بعض عليه كفى بيت لبيد والتعظيم هنا معنى عده عظيما مهولا ويذكر لتعظيم الذى هو ضد التحقير ولقد تظلف الشاعر في قوله

وأقول بعض الناس عنك كناية \* خوف الوشاة وأنت كل الناس

وهو استعارة تليح لانه كناية ومن لم يدق النظر قال بعض يعنى كل وهو من الاضداد (قوله أو يرتبط) هو من معلقة لبيد المشهورة التي أولها

عفت الديار محلها فقامها \* حتى تأبد غولها - فراجها  
أولم تكن تدري نواباني \* وصال عقد حبال جذامها  
تزال أمكنة اذالم أرضها \* أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وقبله

وترى الصيغة مبالغة خبر بعد خبر وأبدل وجذام بحميم وذال مبالغة بمعنى قطاع قال ابن النحاس في شرحه  
المعنى أني أتراك الأمكنة أذا رأيت فيها ما أكره الآن يدركني الموت فيرتبط نفسي ويحبسها والجمام الموت  
وقبل القدر الذي قدر وجزم يرتبط عطفاً على أرض وقبل أنه مرفوع أو منصوب على معنى الآن  
وسكن تحقفاً أو ضرورة ولاداعي اليه وقصد ببعض النفوس نفسه الآن أنه عبر به لتعظيمه حتى  
كانه لا يمكن تعيينه (قوله الذي هو المبل والمداينة في الحكم) مران المداينة الموافقة والملاينة والمراد  
بالجاهلية الله الجاهلية قدره لاجل التأنيث والمراد متابعة الهوى لان الله تطلق على الحق والباطل  
وقدر بعضهم في قوله طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أي طالب بعضهم وهم قريظة وقيل بنو النضير  
على ما ذكره شرح الكشاف حيث قالوا بنو النضير اخواننا فان قتلوا منا قتلاً أعطونا سابعين وسقاً  
من تمر وان قتلنا أخذوا منا مائة وأربعين وسقاً وأروش جراحنا على النصف من أروشهم فأحكم لنا  
بالحكم يعني بالتفاضل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القتلي بواء أي سواء وقوله طلبوا رسول  
الله أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ضمن معنى - ألو (قوله وقرئ برفع الحكم على أنه مبتدأ  
ويغنون خبره والراجع محذوف) وقيل الخبر محذوف وهو صفة أي حكم يغنون قال ابن جني ليست هذه  
القراءة ضعيفة لكن غيرها أقوى منها وقد حذف العائد من الخبر كما حذف من الصفة والصفة كقوله

قد أصبحت أم الخير تدعى \* على ذنبا كالم أصنع

وقال أبو حيان - حسنه هناك الفاصلة فصار كلشاً كآفة قد علمت أن فيه خلافاً وبعضهم منعه وقال أن  
هذه القراءة خطأ وليس كما قال وهذه قراءة ابن وثاب والاعرج وأبى عبد الرحمن وقوله وقرئ أخكم  
الجاهلية بمعنى يقتضين وقراءة الخطاب على الالتفات (قوله أي عندهم واللام الخ) عندهم تفسير  
لقوله يقوم يوقنون أي عند المؤمنين لأحد أحسن حكماء الله وليس مراده أن اللام بمعنى عند كما في  
الدر المنصور فانه ضعيف بل هو بيان لمحصل المعنى بدليل ما بعده وإذا كانت للبيان تعلت بمحذوف كما  
في سقيالك وهيت لك أي تبين لك وظهر أي مضمون الاستفهام الانكارى الذى بمعنى التثنية يذكركم  
يوقنون كما أشار إليه المصنف وقبل انهما متعلقة بحكايا غلام يجعل الألام صلة لأن أحسن حكم الله  
لا يختص بقوم دون قوم وقيل هي على أصلها وانها صلة أي حكم الله للمؤمنين على الكافرين أحسن  
الاحكام وأعداها نقله الطيبي وهذه الجملة حالمة مقررّة لمعنى الانكار السابق (قوله إيماناً إلى علة النهي  
الخ) بمعنى أنها جملة مستأنفة تعليلاً للنهي قبلها وقال الحوفي انها صفة أولياء والاول هو الظاهر وضمير  
بعضهم يعود إلى اليهود والنصارى على سبيل الاجمال والمعنى دال على أن بعض النصارى أولياء  
لبعض منهم وبعض اليهود أولياء لبعض منهم ولا حاجة إلى تقدير لان اليهود لا يؤمنون النصارى كالعكس  
وبشير إليه قول المصنف رحمه الله لا تحادهم في الدين (قوله وهذا التشديد الخ) لانه لو كان منهم حقيقة  
لكان كافراً وليس بمقصود وقوله لا تترأى ناراها حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن جرير بن عبد  
الله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مبرية إلى خثعم فاعتصم ناس بالسجود فأمرهم فيهم القتل  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف العقل وقال أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر  
المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا تترأى ناراها ما وفى النهاية الترانى تفاعل من الرؤية يقال  
ترأى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً واسناد الترانى إلى النار مجاز كقولهم دارى تنظر إلى دار فلان أى  
تقابلها ودور متناظرة يقول ناراها ما مختلفان هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف  
يتفقان وترأى يشاء واحدة رواية وأصلها تترأى بتأين حذف أحداهما تحقفاً والمعنى لا ينبغي لمسلم

(وان كثير من الناس لفاسقون) لمتزودون  
في الكفر وعقد حبال جذامها  
يغنون) الذى هو المبل والمداينة في الحكم  
والمراد بالجاهلية الله الجاهلية التى هي  
متابعة الهوى وقيل نزات في بنى قريظة  
والنضير طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يحكم بما كان يحكم به أهل الجاهلية من  
التفاضل بين القتلى وقرئ برفع الحكم على  
انه مبتدأ ويغنون خبره والراجع محذوف  
- حذفه في الصلة في قوله تعالى أهدا الذى  
بعث الله رسولا واستضعف ذلك في غير الشعر  
وقرئ أخكم الجاهلية أى يغنون كما تكلمكم  
الجاهلية يحكم بحسب شهواتهم وقرأ ابن عامر  
يغنون بالنساء على قل الله - أخكم الجاهلية  
يغنون (ومن أحسن من الله - حكم القوم  
يوقنون) أى عندهم واللام للبيان كما في قوله  
تعالى هيت لك أى هذا الاستفهام يقوم يوقنون  
فانهم هم الذين يتدبرون الامور ويتحققون  
الاشياء بأبصارهم فيعلمون أن لا أحسن  
حكم من الله سبحانه وتعالى (بأيها الذين  
آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء)  
فلا تعقدوا عليهم ولا تألفوا منهم معاشره  
الاحباب (بعضهم أولياء بعض) إيماناً إلى  
علة النهي أى فانهم متفقون على خلافكم  
بإولى بعضهم - بعضاً لا تحادهم في الدين  
واجتماعهم على مصاداتكم (ومن يتولهم -  
منكم فانه منهم) أى ومن والاهم منكم فانه  
من جملتهم وهذا التشديد في وجوب مجاباتهم  
كما قال عليه الصلاة والسلام لا تترأى  
ناراها

أن ينزل بموضع إذا أوقدت فيه ناره تظهر لنار المشرق إذا أوقدها في منزله ولكن ينزل مع المسلمين في دارهم وهذا المعنى الذي فسر به متعين واللام يكن جوابا لسؤالهم وفي الكشف أن ما وقع في الفائق من أن قومًا من أهل مكة أسلموا وكانوا مغمضين بهم باقبل الفتح فقال صلى الله عليه وسلم أنا بصرى من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يارسول الله قال لا تراهي ناراها ما أي يجب أن يتبعها بحيث إذا أوقدت نارًا لم تلج أحدها ولا الأخرى أظهر مما في التمهيد وقوله الموالى لهم أي جنس هؤلاء ولذا جاع ضميره (قوله أي الذين ظلموا أنفسهم الخ) هذا تعليل آخر يتضمن عدم نفع موالاتهم بل ترتب الضرر عليها وقوله يعني ابن أبي الخ هم المنافقون فالمرض يعني النفاق وقوله يسارعون فيهم عدى بنى وأصل تعديته بعلى ولذلك فسره الخنصري بينكم مشون بمعنى يسرعون أيضا لأنه متعد في لكن تركه المصنف لكونه تفسيرا بالآخى وانما عدل عنه إشارة إلى اختلاطهم بهم ودخولهم فيهم فعداهم بها التضمنه معنى الدخول والدائرة أصلها الخط المحيطة بالسطح استعيرت لنواب الزمان بملاحظة إحاطتها واستعمالها في المكروه والدولة ضدها وقد ترد معنى الدائرة أيضا لكنه قليل وحديث عبادة أخرجه ابن جرير وابن اسحق ومولى بن قنيد البياض مولى مضاف ليه المنكلم (قوله يقطع شأفة اليهود الخ) أي يذهبهم بالسكينة والشأفة بيشين مجمة وهمزة وقد تبدل ألفا تخفيفا وفاء كرافة قال الفرار معناها الأصل وبثرة في العقب تكوى فتذهب وإذا قطعت مات صاحبها وقال الأصمعي الشأفة النخاس والارتفاع وفي المثل استأصل الله شأفته أي قطع أصله وأذهب أثره كما تذهب تلك البثرة بالكي أو قطع غمامه وارتفاعه وقوله يقطع مضارع بمنزلة تخفية أو بآية جارة واسم (قوله أو الأمر باظهار الخ) يعني أن الأمر تابع معنى الشأن كما في التفسير الأول أو مصدر أمره بكذا إذا طلب منه واستبطونه بمعنى أخفوه وقوله أشعر على نفاقهم أي دل ولذا عداه بعلى (قوله ويؤيده قراءة ابن كثير الخ) لأنها ظاهرة في الاستئناف وقوله على أنه الخ بيان للاستئناف على الوجهين لكن في كون الاستئناف البياني يقترب بالو أو نظر ولذا جعله بعضهم متعلقا بالثاني فقط ومعنى كون الأول مستأنفا أنه معطوف على جملة الترجي وليس مندرجا تحتها (قوله عطف على أن يأتي باعتبار المعنى الخ) لما كان العطف على خبر عسى أو فعلها يقتضي أن يكون فيه ضمير الله ليصح الاخبار به أو يجري على استعماله قدره بعضهم ويقول الذين آمنوا به أو هو من العطف على المعنى إذ معنى المعطوف عليه عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا فتكون عسى تامة لا سادها إلى أن ومافي حيزها فلا يحتاج حينئذ إلى رابط وهذا قريب من عطف التوهم فكانهم عبروا عنه بالعطف على المعنى تأذبا (قوله أو وجهه بدل الخ) يعني أن يأتي بدل من اسم الله وعسى تامة وهي تامة إذا أسندت إلى أن ومافي حيزها فكذا إذا أسندت منه كما قال الفارسي لأنه لو أخبر عنها حينئذ لكان الخبر لا يدل كما مر وأن وما معها بعد عسى لا يجزئ عنها هذا تحقيق كلام الفارسي رحمه الله وقد غفل عنه من اعترض عليه بأنهم انما أتت إذا أسندت إلى أن ومافي حيزها كما صرح به النجاة وقوله مغني عن الخبر بما تضمنه من الحدث بيان لوجه أنها إذا أسندت لان منصوبها لا يكون لها خبر بأنها انما احتاجت إليه لأنها تسمى مستندة ومستند إلى كسائر التواسخ والجملة الواقعة بعد أن مشحولة عليه فلا تحتاج إلى الخبر وتحقيقه في كتب النحو (قوله أو على الفتح الخ) فالمعنى حينئذ فحسب الله أن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون فهو قطيع للبس عبادة وتقر عسى وهذا الوجه ذهب إليه ابن النحاس وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين أجزاء الصلاة بأجنبي لأن الفتح حينئذ يعمى أن يفتح وأن المعنى أن يأتي بقول المؤمنون وهو ركيك وأشار المصنف رحمه الله إلى دفع هذا بأن المراد عسى الله أن يأتي بما يجب هذا القول من النصرة المظهرة لحالهم وقبل أنه عطف على يصحروا على أنه منصوب في جواب الترجي إجراء له مجرى التثني قاله ابن الحارث وهو هذا انما يجيزه الكوفيون وهو قول مرجوح والأصح في نصب يصحروا أنه بالعطف على يأتي وسوغه وجود الفاء السببية التي لا يحتاج معها إلى

أولاً الموالى لهم كانوا منافقين (أن الله لا يهدي القوم الظالمين) أي الذين ظلموا أنفسهم بعبادة الكفار أو المؤمنين بعبادة أعدائهم (فقرى الذين في قلوبهم مرض) يعني ابن أبي وأضرابه (يسارعون فيهم) أي في موالاتهم ومعاونتهم (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) يستذكرون بأنهم يخافون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزمان بأن يتقلب الأمر وتكون الدولة للكفار روى أن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن لي موالى من اليهود كثير أعدهم واني أبرأ إلى الله وإلى رسوله من ولايتهم وأبلى الله ورسوله فقال ابن أبي أني رجل أخاف الدوائر أبرأ من ولاية موالى قتلزت (فحسب الله أن يأتي بالفتح) رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعدائه وأظهرا المسلمين (أو أمر من عنده) يقطع شأفة اليهو ومن القتل والجلد أو الأمر باظهار أمرار المنافقين وقتلهم (فصبجوا) أي هؤلاء المنافقون (على ما أسروا في أنفسهم فادمن) على ما استبطنوه من الكفر والشك في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فضلا عما أظهره وما أشعر على نفاقهم (ويقول الذين آمنوا) بالرفع قراءة عامر وحزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ ويؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر صرفوا بغيروا وعلى أنه جواب فائل يقول فماذا يقول المؤمنون حينئذ وبالنصب قراءة أبي عمرو ويعقوب عطف على أن يأتي باعتبار المعنى كأنه قال عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا أو وجهه بدل من اسم الله تعالى داخلا في اسم عسى مغنيا عن الخبر بما تضمنه من الحدث أو على الفتح بمعنى عسى الله أن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون فان الايمان بما يوجب كالايمان به

(أهلؤا الذين أقسموا بالله جهداً أيمانهم انهم لم يكفروا) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض فنجبهم من حال المناقاة وتجبوا على الله سبحانه وتعالى عليهم من الاخلاص أو يقولون لا يهود فان المناقاة حلفوا لهم (٢٥٤) بالمعاهدة كما يحكي الله تعالى عنهم وان قولهم انهم نصرناكم وجهد الايمان أغلظها وهو في

رابط كما في الدر المصون والظاهر أنه لا حاجة في عطفه على يصحبوا الى جهله منسوباً في جواب عسى لان الفاء كافية في المعطوف والمعطوف عليه لانها كشي واحد ومن غنل عن هذا قال كفى للعائد أقسموا بالله فانه من وضع الظاهر موضع المضمر ومثل هذا الاشكال وارد في عطف فيصحبوا الآن يكون من قبيل لعل أجمع فأزورك وما اعترض به أبو حيان رده السفاقي كما هو ظاهر فانظر ان أردته (قوله) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض الخ) يعني أن الاستهزاء والتعجب والتجريح بتقديم الجيم أي الافتخار ويقول المسلمون لا يهود وتفضيحناهم وللمنافقين أي الذين عاهدوكم على النصرة ما بالهم خذلوكم (قوله) وجهد الايمان أغلظها الخ) في الكشف في سورة النور وجهد عينه مستعار من جهده نفسه اذا بلغ أقصى وسعها وذلك اذا بالغ في اليقين وبلغ غاية اشدها وأوكدها وسأقي تحقيقه هناك وهو حال تأويل مجتهد دين فيه أو أصله مجتهدون جهداً أيمانهم فالجمل في الحقيقة الجمل ولذا ساغ كونه حالاً كقولهم أفعال ذلك جهداً مع أن الحال حقه التذكير لانه ليس حالاً بحسب الاصل أو هو متأول بنسكرة أو هو منصوب على المصدرية لان المعنى أقسموا اقساماً مجتهداً فيه وفي قوله لانه يعني أقسموا وتسمي أي لانه يعني مصدر أقسموا (قوله) وفيه معنى التعجب الخ) جعله الخشعي تعجباً وشهادة على كونه مقول القول فقط وقيل في توجيهه انما خص به لانه ليس للمؤمنين شهادة وحكم بحسب ما يوجب أعمالهم والمصنف رحمه الله جعله على الوجهين لانه لا بعد في التعجب على الوجهين ولا في حكم المؤمن من باعتبار ما يظهر من حالهم في ارتكاب ما ارتكبهوا واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى الاول هي في محل نصب وعلى الثاني لا محل لها وقيل انها جلة دعائية والتعجب من سياق الكلام لا من الصيغة أو منها وقوله على الاصل أي يرتد بفك الادغام اسكون الثاني والاصل في المثالين اذا سكن ثانيهما الفلك كما تقرر في محله والامام اسم مصنف سيدنا عثمان رضي الله عنه كما مر وكتب على الاصل ليعلم منه حال القراءة الاخرى فهو لا يخالفه كما توهم وهذا غير متفق عليه لانه قال في الدر المصون انه في بعض مصاحف الامام يرتد بدال واحدة ومصاحفه متعددة فقبل سبعة وقبل ثمانية كما مر (قوله) وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها الخ) قيل من شرطية والشرط لا يقتضي الوقوع اذا أصله أن يستعمل في الامور المفروضة فكيف يكون هذا اخباراً عن المغيبات كما هو أحد وجوه اعجاز القرآن وأما وقوعه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكان بعد نزول هذه الآية فلا يرد والجواب أن الشرط قد يستعمل في الامور المحققة تنبيهاً على أنها لا يلبق وقوعها بل كان ينبغي أن تدرج في الفرضيات وهو كثير وقد علم من وقوع ذلك بعد هذه الآية أن المراد هذا وذو الجار بالحاء المهملة الاسود العنسي بالنون وعنس قبيلة باليمن وعنس بالبلاء قبيلة غير هذه وعنس بدهم نسبوا اليه وقيل لهذا وذو الجار لانه كان له جار يأمره بالسير والوقوف فيأتي ما يريد وقيل انه كان يقول له امجد ربك فيسجد وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة كابن ماصكولا وغيره اما لانه كان له طيلسان كان له جار أو لان النساء كانت تجتمع لرث حماره في خرهن ومسيلاً بكسر اللام تصغير مسلة ووقعة مسيلة وتزوجه بسجاح وأكاذبه الباردة مشهورة في التواريخ وقاله وحشي رضي الله عنه وقيل هو وعبد الله بن زيد الانصاري طعنه وحشي وضربه عبد الله بسيفه وهو القاتل

يسألني الناس عن قتله • فقلت ضربت وهذا طعن

في آيات وقوله فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالداً كذا في الكشف وهو خطأ وصوابه بعث اليه أبابكر رضي الله تعالى عنه وفزاره وغطان قبيلتان مشهورتان وباليل يساين ولا مين كهنايل صم سمي هذا به ومجاح مبنى على الكسر كانت كاهنة ثم تنبأت ثم أسلمت وحسن اسلامها وحطم كبريها على يده أي يد أبي بكر رضي الله تعالى عنه وحر به مع الخوارج عظيم طويل الذيل وجملة بن الايام تقدمت قصته في سورة البقرة والجهود على أنه مات على رذته وقيل انه أسلم وروى الواقدي أن عر رضي الله

الاصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير وأقسموا بالله يجهدون جهداً أيمانهم فخذف الفعل وأقيم المصدر مقاسمه ولذلك ساغ كونهم معرفة أو على المصدر لانه يعني أقسموا (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) أما من جملة الماقول أو من قول الله سبحانه وتعالى شهادة لهم بحسب ما يوجب أعمالهم وفيه معنى التعجب كانه قيل ما أحبطت أعمالهم وما أخسرهم (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) قرأه على الاصل نافع وابن عامر وهو كذلك في الامام والباقيون بالادغام وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها قبل وقوعها وقد ارتدت من العرب في أواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث فرق بنو مدلج وكان رئيسهم ذا الحمار الاسود العنسي تنبأ باليمن واستولى على بلاده ثم قتله فيروز الديلمي ايلة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدها وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة فسر المسلمون وأتى الخبر في أواخر ربيع الاول وبنو حنيفة أصحاب مسيلة تنبأ وكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فان الارض نصفها الى نصفها لك فأجاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسيلة الكذاب أما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فخار به أبو بكر رضي الله تعالى عنه بجند من المسلمين وقتله وحشي قاتل حزة وبنو أسد قوم طليحة بن خويلد تنبأ ببعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد افهر ب بعد القتال الى الشام ثم أسلم وحسن اسلامه وفي عهد أبي بكر رضي الله عنه سبيع فزاره قوم عيينة بن حصن وغطان قوم قرة بن سلمة وبنو سليم قوم النجاة بن عبد اليل وبنو بوع قوم مالك بن نويرة وبعض تميم قوم سجاح بنت المنذر المنبئة زوجة مسيلة وكنسدة قوم الاشعث بن قيس وبنو بكر بن وائل بالبحرين قوم الحطام وكفى الله امرهم على بده وفي امارة عمر رضي الله تعالى عنه غسان قوم جبلة بن الايم تنصروا الى الشام

الاشعث بن قيس وبنو بكر بن وائل بالبحرين قوم الحطام وكفى الله امرهم على بده وفي امارة عمر رضي الله تعالى عنه غسان قوم جبلة بن الايم تنصروا الى الشام



تعالى عنه كتب الى ابحار الشام لمالحق بهم - كما يافيه ان جبلة ورد الى في سرة قومه فاسلم فأكرمه ثم  
سار الى مكة فطاف فوطئ ازاره رجل من بني فزارة فطعمه جبلة فهشم أنفه وكسر ثناياه وقيل قلع عينه  
وبدل له ماسيا في فاسه مدى الفزاري على جبلة الى تخكمت اما بالعفو واما بالقصاص فقال أنقص مني  
وأنا ملك وهو سوقة فقلت شملك واياك السلام فاتفقوا بالاعفوية فسأل جبلة التأخير الى القذف لما  
كان من الليل ركب مع بني عمه ولحق بالشام مرتدا وروى أنه ندم على ما فعل وأنشد

تنصرت بعد الحق عارا للظمة • ولم يك فيها لوصبرت لها ضرر

فأدركني فيها الحجاج حية • فبعت لها العين الصحيحة بالعمور

فما لبثت أي لم تلبثي وليتني • صبرت على القول الذي قاله عمر

روحني معروف وفي نسخة الوحشي وهو خطأ من الكتاب (قوله قيل هم الين) أي أهل الين لأن  
الين اسم بلادهم وأبو موسى الأشعري رضى الله عنه من صميم الين وهذا هو الصحيح كما أخرجه  
ابن أبي شبة في مسنده والطبراني والحاكم من حديث عياض بن عمر الأشعري وأما كونهم الفرس  
فقال العراقي رحمه الله لم أقف عليه وهو هنا وهم وانما ورد ذلك في قوله تعالى في آخر سورة القتال  
وان تولوا يستبدل قوم غيركم كما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه فن ذكره هنا وهم أيضا  
وقوله وذووه يدل على صحة اضافة ذوالى الضمير في السعة فلا يلتفت الى من أنكره والقادسية موضع  
يقرب الكوفة حارب فيه سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه رستم الشقي صاحب جيش يزيد جدسمى بها  
لأن ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم تقدس بها أى اغتسل وتطهر والنخع بفتحين قبيلة وكذا كندة  
وبجيلة (قوله من أفناء الناس) أى اخلاط قبائل شتى ليسوا قبيلة واحدة كن قبيلهم يقال هو من  
أفناء الناس اذ لم يعلم عن هو الا زهرى عن ابن الاعرابي أعفاء الناس وأفناؤهم اخلاطهم الواحد  
عفو وقفو وعن أبي حاتم عن أم الهيثم هؤلاء من أفناء الناس وتفسير قوم نزاع من ههنا ومن ههنا  
ولم تعرف أم الهيثم لأفناء واحد وهو بقاء ونون ممدود (قوله والراجع الى من محذوف تقديره الخ)  
من الشرطية هنا مبتدأ وخلف النخاعة في خبرها فقبل مجموع الشرط والجزاء وقيل الجزاء فعلى الاول  
لا يحتاج الجزاء وحده الى ضمير بطله وعلى الثاني يحتاج اليه فهو مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله  
وقيل انه وقول بلا يضركم ارتداده أو الجزاء محذوف وهذا مسبب عنه قائم مقامه أى فهو مبعوض  
مطروود وسوف يأتي الله بمن هو خير منه ولكل وجهة وقدم محبة الله لأن محبة العبد بعد ارادة الله  
هداية وتوفيقه لانها ناشئة منها (قوله ومحبة الله للعباد الخ) تبع في هذا الزمخشري اذ أنكر كون  
محبة العباد لله حقيقة بل هي مجازية من باب اطلاق السبب على المسبب اذ لا تتصور المحبة الحقيقية  
هنا ورد فيه على من ادعى ذلك من الصوفية في طرف العباد اذ الطرف الآخر لا نزاع فيه وقدرته  
عليه وأظن فيه صاحب الانتصاف بما حصله أن اللذة الباعثة على المحبة اما محسية وهي ظاهرة  
أو عقلية كلذة الحماة والرياسة ولذة العلوم ولا علم الا ذواكمل من معرفة الحق والمحبة المنبغثة عنها محبة  
حقيقية متفاوتة بحسب تفاوت المعارف الا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي  
سأله عن الساعة ما أعددت لها قال ما أعددت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة  
والسلام أنت مع من أحببت كيف غير بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد ما قرأ أمر المحبة  
المحبون لله يقولون لمن أنكر عليهم - ذلك ان تسخر وامنا فاننا تسخر منكم كما تسخرون (قوله واستعماله  
مع على الخ) يعنى كان الظاهر أن يقال للمؤمنين كما يقال تذل له ولا يقال عليه لامنا فاة بين التذل  
والعول كما عدها بعلى لتضمنه معنى العطف والحنو المتعدى بها (قوله أو التنبيه على أنهم مع  
علو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم) لما كان في هذا اخفاء اختلاف فيه شراح الكشف فقبل  
المراد أنه ضمن معنى الفضل والالوية أى أن كونهم أدلة ليس لاجل كونهم أدلة فى أنفسهم بل لارادة أن

(فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)

قبل هم الين لما روى أنه عليه الصلاة

والسلام أشار الى أبي موسى الأشعري

وقال هم قوم هذا وقيل الفرس لانه عليه

الصلاة والسلام مثل عنهم فضررب يده على

عائق سلمان وقال هذا وذووه وقيل الذين

جاهدوا يوم القادسية ألفان من النخع

وخسة آلاف من كندة وبجيلة وثلاثة آلاف

من أفناء الناس والراجع الى من محذوف

تقديره فسوف يأتي الله بقوم مكانهم ومحبة

الله تعالى للعباد ارادة الهدى والتوفيق لهم

في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة ومحبة

العباد له ارادة طاعته والتعزز عن معاصيه

(أدلة على المؤمنين) عاطفين عليهم متذللين

لهم جمع ذليل لاذلول فان جمعه ذال

واستعماله مع على اما لتضمن معنى العطف

والحنو أو للتنبيه على أنهم مع علو طبقهم

وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم

يضعوا الى علو منصبهم وشرفهم فضيلة التواضع ولا يخفى أن مقابله بالتضعيف تقتضي أنه وجه آخر  
للتضعيف فيه ولا يتأتى فيه التضعيف لانه لاتعاقب بين المعنيين فلا وجه له وقيل انه استعار على المعنى اللام  
ليؤذن بأنهم غلبوا غيرهم من المؤمنين في التواضع على علوهم بهذه الصفة مع شرفهم وعلو طبعتهم وقوله  
أعزة على الكافر ين تكميل لانه لما وصفهم بالتذليل ربما قوهم أن لهم في أنفسهم حقارة فقال ومع ذلك  
هم أعزة على الكافر ين كقوله

جالوس في مجالسهم رزان \* وان ضيف ألم بهم خفوق

وهذا أقرب ما قيل لانهم استعاره اللام ولكنه لو حظ معناها الاصل كما يفهم من أبي لهب أنه جهنى  
وان قال التحرير أنه لا يعمد مثله وأضعفها ما قيل انه على هذا الجار والمجرور وصف آخر اقوم وقوله مع  
علو الخ تصدير لقوله على المؤمنين وخاضعون تفسير لاذلة وفي نسخة خاضعون (قوله أوله مقابلة الخ) أراد  
بالمقابلة المشاكسة لانه اسمها أيضا يعنى لما كانت العزة تتعدى بهلى وقد فارتها عدت بهلى مثلها  
والمشاكسة يجوز فيها التقديم والتأخر كما بين في محله ويحتمل أن يريد أن الذلة لما كانت ضد العزة ومقابله  
عدت تعديتها لان النظير كما يحتمل على النظير يحمل الضد على الضد كما عدوا أسرا بالباء جلاله على  
جهر وهذا ما صرح به ابن جني وغيره وقيل انه يحتمل أن الذلة معناها عدم العزة فلذا عدت تعديتها  
كأنه قيل غير أعزة على المؤمنين وهو قرىب من الاول وقد يقال انه وجه للحمل وجلة يجاهدون  
صفة أو حال من ضيع أعزة أو مستأنفة (قوله أو حال بمعنى أنهم الخ) هذا مذهب الزمخشري في جواز  
اقتران المضارع المنفى بالباء والوافان النحاة بوزنه في المنفى بلم والاولا فرق بينهما ما لا يريد عليه ما قيل  
انهم نصوا على أن المضارع المنفى بلاما كالمثبت في أنه لا يجوز أن تدخل عليه الواو لانه بمعنى الاسم  
الصريح فجاء زيد لا يضحك بمعنى غير ضاحك كما أن معنى جاء زيد يقوم معنى قائما والفرق بين العطف  
والحالية انه على الاول تقيم لمعنى يجاهدون مفيدة للمبالغة والاستيعاب وعلى الثاني تعريض بمن  
يجاهد وليس كذلك وفيه تأمل (قوله وحالهم خلاف حال المنافقين الخ) أو رده عليه أن تعبير  
المنافقين بفيده العطف أيضا لا فرق وأن خشية المنافقين لا تختص باليهود بل يخافون يوم المسلمين  
لوتخلفوا وعلى عدم اجتماعهم لو حضروا (قوله وفيها وفي تنكير لأم بمبالغة) لانه نفي عنهم مخافة  
الوم من أى لأم كن وباتسقاء الخوف من الومة الواحدة ينتفي خوف جميع اللومات لان النكرة في  
سياق النفي نعم فاذا انضم اليها تنكير فاعلم استوعب خوف جميع اللواتم فهذا التقييم في تقيم كذا قيل الا أنه  
قيل عليه كيف يكون لومة أبلغ من لوم مع ما فهمان الوحدة فلو قيل لوم لأم كان أبلغ والجواب بأنها  
في الاصل للمرة لكن المراد بها هنا الجنس وأتى بالباء للإشارة الى أن جنس اللوم عندهم منزلة لومة واحدة  
ولذا فسروه بلا يخافون شيئا من اللوم لا يدفع السؤال لانه لا قرينة على هذا التجوز مع بقاء الابهام  
فيه وقوله إشارة الى ما تقدم أى وافرده لما تقدم ومنهم من خصه ببعضها وهذا أولى وقوله ينحى ويوفق له  
إشارة الى شموله للآيات بالفعل والقوة وقوله كثير الفضل يشير الى أن معناه ذلك وأنه في الاصل كان  
من الاسناد المجازى ثم غلب حتى صار حقيقة وقوله عن هؤلاء أى أهل الفضل وخصه وان كان عليما  
بكل شئ لمناسبة المقام (قوله وانما قال وليكم الله الخ) أى لما قال لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء  
الخ ذكر عقبه من هو حقيق بالموالاة وأقره الولي ليفيد أن الولاية لله بالاصالة وللرسول والمؤمنين بالتبع  
فيكون التقدير كما به عليه شرح الكشاف وكذلك رسوله والذين آمنوا يكون في الكلام أصل  
وتبع لأن وليكم مفرد استعمال الجمع ليلزمه ما لزم لو كان النظم أولياءكم والحصر باعتبار أنه  
الولى اصالة وحقيقة وولاية غيره انما هي بالاستناد اليه فلا يريد عليه أنه لو كان التقدير كذلك لتنافى حصر  
الولاية في الله ثم اثباتها للرسول صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين (قوله صفة للذين آمنوا فانه جرى مجرى  
الاسم الخ) أى اسم جار مجرى غير الصفات فلذا يوصف ومجرى الصفات باعتبار صلته فلذا يوصف به

أول المقابلة (أعزة على الكافر بن) شداد  
متغلبين عليهم من عزه اذا غلبه وقرى بالنصب  
على الحال (يجاهدون في سبيل الله) صفة  
أخرى اقوم أو حال من الضمير في أعزة (ولا  
يخافون لومة لائم) عطف على يجاهدون  
بمعنى أنهم الجاهلون بين الجاهدة في سبيل  
الله والتصلب في دينه أو حال بمعنى أنهم  
مجاهدون وحالهم خلاف حال المنافقين  
فانهم يجاهدون في جيش المسلمين خائفين  
ملازمة أوليائهم من اليهود فلا يعمدون شيئا  
يلحقهم فيسب لوم من جهتهم والومة المرة  
من اللوم وفيها وفي تنكير لأم بمبالغة  
(ذلك) إشارة الى ما تقدم من الاوصاف  
(فضل الله بوتيته من يشاء) ينحى ويوفق له  
(واقه واسع) كثير الفضل (عليه) عن هو  
أهل (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)  
لما نهي عن موالاة الكفرة ذكر عقبه من  
هو حقيق بها وانما قال وليكم الله لم يقل  
أولياءكم للتنبيه على أن الولاية لله سبحانه  
وتعالى على الاصلة وللرسول صلى الله عليه  
وسلم وللمؤمنين على التبعية (الذين يقيمون  
الصلاة ويؤتون الزكاة) صفة للذين آمنوا  
فانه جرى مجرى الاسم أو بدل منه ويجوز  
نصبه ورفع على المدح

والزنجشري لم يعربه صفة فقبل لان الموصول وصلة الى وصف المعارف والوصف لا يوصف الا بالتأويل  
ولذا قيل انه أجرى مجرى الاسماء كؤمن وكافر (قوله متخشعون في صلاتهم الخ) لما كان الركوع غير  
مناسب للزكاة فسر بمعنى يشمله ما هو التذلل والتخشع كما في قوله  
لاتهين الفتية بركك أن \* تركع يوما ما الدهر قدرقه

وعلى الوجه الثاني ابقاؤه على ظاهره ويكون في معين وقصة على كرم الله وجهه ورضي الله عنه  
أخرجها الحاكم وابن مردويه وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما باسناد متصل قال اقبل ابن سلام  
وتفر من قومه آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس  
ولا متحد دون هذا المجلس وان قومننا الماروا بنا آمناء بالله ورسوله وصدقناه ورفضونا وآلوا على أنفسهم  
أن لا يجالسونا ولا يلينا كونا ولا يكلمونا فاشق ذلك علينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما وليكم  
الله ورسوله ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد والناس بين قائم وراكع فبصر سائلا فقال  
هل أعطاك أحد شيئا فقال نعم خاتم من فضة فقال من أعطاك ذلك فقال القاتم وأما يده الى علي  
رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي أي حال أعطاك فقال وهو راكع فكبر النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم تلا هذه الآية فأنشأ أحسان رضي الله عنه يقول

أباحسن تفديك نفسي ومهجتي \* وكل بطي في الهدى ومسارع  
أذهب مدحيك الخبر ضائعا \* وما المدح في جنب الاله بضائع  
فأنت الذي أعطيت اذ كنت راكعا \* زكاة فدتك النفس يا خير راكع  
فأنزل فيك الله خير ولاية \* وبها منى كتاب الشرائع

(قوله واستدل به الشيعة على امامته الخ) وجه الاستدلال أنه جعل الولي من يتصدق وهو راكع  
وذلك على رضي الله عنه والولي الخليفة لانه الذي يتولى أمور الناس فتكون الخلافة مضمرة فيه حقا  
له وليس بشئ لان المراد بالولي ضد العدو وهو الصديق ولو سلم أنه ما ذكره فالاقتضاء عام وسبب النزول  
لا يخص وارادة الجمع بالواحد خلاف الظاهر خصوصاً وخلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت  
بالاحاديث الصحيحة كما بين في محله (قوله فله جى بلفظ الجمع لترغيب الناس الخ) فاذا كان لترغيب  
لا يختص به أيضا وذكر في التعبير عن الواحد بالجمع أنه يكون لفائدة تعظيم الفاعل وأن من أتى  
بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة جماعة كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمة ليرغب الناس في الاتيان بمثل  
فعله وتعظيم الفعل أيضا حتى ان فعله محبة لكل مؤمن وهذه من كنز سرية تعبر في كل مكان بما يليق به  
ووجه الاستدلال المذكور ظاهر وقيل أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة فانه كان جائزا ثم نسخ وبأنه  
أشار اليه فأخذ من أصبعه بالافعل له (قوله وضع الظاهر موضع المضمر الخ) هذا مبني على أن  
جواب الشرط الاسمي في نحو لا بد من اشتماله على ضميره كما ترؤضع الاسم الظاهر موضع الضمير للدلالة  
على علة الغلبة وهو أنهم حرب الله كقوله تعالى وان جندنا لهم الغالبون وقوله ومن يتول هؤلاء الخ بيان  
أنه على هذا الوجه ذكر الله للتوطئة والتهميد وعلى ما بعده من التنويه والتشريف لا يلزم فيه ملاحظة  
التوطئة ففرق بينهما ووجه أنه جعلهم مشاهير بذوا علمانية حتى لا يقادروا اليه فهم غيرهم اذ ذكر  
حرب الله وقوله لا من حزبهم أي أئمتهم وقيل الحزب جماعة فيهم شدة فهو أخص من الجماعة والقوم  
(قوله نزات في رفاة بن زيد الخ) وترتب النهي على اتخاذهم لتعليقهما في حكم المشتق ومن جز  
الكفار أبو عمرو والكسائي ويمعقوب وهو أظهر لترب المعطوف عليه ولان أبيارضي الله عنه قرأ ومن  
الكفار والكفار على هذا مخصوص بالمشركين وقد ورد بهذا المعنى في مواضع من القرآن ووجه  
التخصيص ما ذكره وعلى قراءة النصب لا يكون المشركون مصرحاً باستهزائهم هنا وان أثبت لهم في آية  
انا كفيناك المستهزين اذا المراد بهم مشركو العرب ولا يكون النهي عليهم معللا بالاستهزاء بل نهوا عن

(وهم راكعون) متخشعون في صلاتهم  
وزكاتهم وقيل هو حال مخصوصة يتوون أي  
يتوون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة  
حرصا على الاحسان ومساعدة اليه وانما  
نزات في علي رضي الله تعالى عنه حين سأل  
سائل وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه  
واستدل به الشيعة على امامته زاعمين ان  
المراد بالولي المتولى للامور والمستحق  
للتصرف فيها والظاهر ما ذكرناه مع أن  
حمل الجمع على الواحد أيضا خلاف الظاهر  
وان صح أنه نزل فيه فله جى بلفظ الجمع  
لترغيب الناس في مثل فعله فيستدرجوا  
فيه وعلى هذا يكون دليله على أن  
الفعل القليل في الصلاة لا يطلها وان  
صدقة التطوع تسمى زكاة (ومن  
يتول الله ورسوله والذين آمنوا) ومن  
يقتضهم أوليا (فان حزب الله هم الغالبون)  
أي فانهم هم الغالبون ولكن وضع الظاهر  
موضع المضمر تنبيها على البرهان عليه  
فكانه قيل ومن يتول هؤلاء فهم حزب الله  
وحزب الله هم الغالبون وتنويع ابدكهم  
وتعظيم شأنهم ونشر بفاهم بهذا الاسم  
وتعريضهم يوالي غير هؤلاء بأنه حزب  
الشيطان وأصل الحزب القوم يجتمعون لامر  
حزبهم (يا أيها الذين آمنوا لاتخذوا الذين  
اتخذوا دياركم هزوا ولعبا من الذين أولوا  
الكتاب من قبلكم والكفار أوليا) نزات  
في رفاة بن زيد وسويد بن الحرث أظهر  
الاسلام ثم نافقا وكان رجال من المسلمين  
يؤادونهم وقد رتب النهي عن مواليتهم  
على اتخاذهم دينهم هزوا ولعبا ايماء الى  
العلة وتنبيها على أن من هذا شأنه بعيد عن  
الموالاة جدير بالمعاداة والبغضاء وفصل  
المستهزين بأهل الكتاب والكفار على قراءة  
من جزه وهم أبو عمرو والكسائي ويعقوب  
والكفار وان أعم أهل الكتاب يطلق على  
المشركين خاصة ان ضاعف كفرهم ومن نصبه  
عطفه على الذين اتخذوا

على أف النبي عن مولاه من ليس على الحق  
 رأسا سواهم من كان ذا دين تبع فيه الهوى  
 وحرّفه عن الصواب كاهل الكتاب ومن لم يكن  
 كالمشركين (واقفوا الله) بترك المناهي (ان  
 كنتم مؤمنين) لأن الايمان حقا يقتضي ذلك  
 وقيل ان كنتم مؤمنين بوعده ووعيدته (واذا  
 ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزا ولعبا)  
 أي اتخذوا الصلوة والمناداة وفيه دليل على  
 أن الاذان مشروع للصلوة روي أن نصرانيا  
 بالمدينة كان اذا سمع المؤذن يقول أشهد  
 أن محمدا رسول الله قال أشرق الله الكاذب  
 فدخل خادمه ذات ليلة يئارا وأهله نيام  
 فتطأ برشره في البيت فأحرقه وأهله ذلك  
 بأنهم قوم لا يعقلون) فإن السفة يؤدى الى  
 الجهل بالحق والهزيمة والعقل يمنع منه (قل  
 يا أهل الكتاب هل تنقمون منا) هل تنكرون  
 منا وتعيبون يقال نقم منه كذا اذا أنكره  
 واتقم اذا كافأه وقرئ تنقمون بفتح القاف  
 وهي لغة (الآن آمننا بالله وما أنزل البنا وما  
 أنزل من قبل) الايمان بالكتب المنزل كلها  
 (وان أكثركم فاسقون) عطف على أن آمننا  
 وكان المستثنى لازم الاخيرين وهو المخالفة  
 أي ما تنكرون منا المخالفتكم حيث دخلنا  
 الايمان وانتم خارجون منه أو كان الاصل  
 واعتقاد أن أكثركم فاسقون فحذف المضاف  
 أو على ما أي وما تنقمون منا الا الايمان  
 بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون أو  
 على علمه بحذوفة والتقدير هل تنقمون منا  
 الآن آمننا بالله انصافكم وفسقكم أو نصب  
 باضمار فعل يدل عليه هل تنقمون أي ولا  
 تنقمون أن أكثركم فاسقون أو رفع على  
 الابتداء والخبر محذوف أي وفسقكم ثابت  
 معلوم عنكم ولكن حب الرئاسة والمال  
 يمنعكم عن الانصاف والآية خطاب لهم  
 سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 يؤمن به فقال أو من بالله وما أنزل البنا الى  
 قوله ونحن له مسلمون فقالوا حين جمعوا ذكر  
 عيسى لا نعلم ديننا شيئا من دينكم

مولايتهم ابتداء وهذا معنى قوله على أن النبي الخ وقوله بترك المناهي خصه لوقوعه بعد النبي عن  
 اتخاذهم أولياء فالمناسب تخصيص الايمان بالوعيد ومن عهده نظر الى أنه تذييل ومنه يورد بطريق  
 العموم فافهم (قوله وفيه دليل على أن الاذان مشروع للصلوة) في الكشف فيه دليل على ثبوت  
 الاذان بنص الكتاب لانه لما دل على أن اتخاذه المناداة هزا من مكررات الشرع دل على أن  
 المناداة من حقوقه المشروعة وان كان ابتداء مشروعة بالسنة كما في قصة عبد الله بن زيد الانصاري  
 وما رأى في منامه وهذا لا ينافي كون مشروعية الاذان أول ما قدموا المدينة والمائدة متأخر  
 نزولها ولما كان ثبوته معروفا جعله المصنف رحمه الله تعالى دليلا على مشروعية لاعلى ثبوته فلذا عدل  
 عما في الكشف وان كان لا يتنوع اجتماع الأدلة الشرعية على حكم واحد لانها أمارات لا مؤثرات  
 وموجبات وقوله قد دخل خادمه في شروح الكشف انه جارية فان الخادم يطلق على الذكر والأنثى وترك  
 قول الكشف لا بالنام ونحوه من الاستشارة لانه رد لما ورد من ذكر المنام ونحوه لانه انما ثبت بوحى  
 وافق ما ذكر كما بينه شرح الحديث وسمى الاذان مناداة لقوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح (قوله  
 فإن السفة يؤدى الى الجهل) المراد بالسفة خفة العقل وعدمه وفسر تنقمون بتسكرون وتعيبون اذ  
 النقمه معناها الاتكار باللسان أو بالعقوبة كما قاله الراغب لانه لا يعاقب الاعلى المنكر فيكون على حد  
 قوله ونشتم بالافعال لا بالتكلم فلذا حسن اتقم منه مطاوعه بمعنى عاقبه وجازاه والافكيف يخالف  
 المطاوع أصله فافهم ونقم ورد كعلم يعلم ويرد بكسر القاف في الماضي والمضارع وهى الفععي ولذا قال  
 المصنف رحمه الله تعالى وهى لغة أى قليلة وهى قراءة الحسن ونقم يعدى عن وعلى وقال أبو حيان  
 أصله أن يعدى يعلى ثم اقبل المبني منه يعدى عن لتضمنه معنى الاصابة بالذكور وهما فاعل بمعنى اقبل  
 وجعل ما أنزل البنا وما أنزل من قبل أى قبلنا عبارة عن جميع الكتب السماوية وهو ظاهر (قوله  
 عطف على أن آمننا الخ) ولما كان على هذا تقديره هل تنكرون الايمان تافسقا أكثركم وهم لا يعترفون  
 بأن أكثرهم فاسقون حتى ينكروه فلذا أولوه بأنه مستعمل في لازمه وهو مخالفتهم فكانه قيل هل تنكرون  
 منا الا ما على حال تخالف حالكم حيث دخلنا في الاسلام وخرجتم منه بالفسق بمعنى الخروج عن الايمان  
 وأنه على تقدير مضاف أى اعتقاد أنكم فاسقون وهو ظاهر وانما قال أكثركم لأن منهم من أسلم كعبد  
 الله بن سلام وأضرابه رضى الله عنهم وقوله أى وما تنقمون منا كذا وقع في نسخ هذا الكتاب والكشف  
 والاوجه ترك الواو وكذا وقع في نسخة وكأنه اشارة الى أنهم نقموا عليه أو راء آخر كما يفيد ما قبله من  
 انكارهم الاذان وغيره من أمور الدين فتأمل وعلى هذا الوجه هو معطوف على المؤمن به بلا حذوة معنى  
 الاعتقاد أيضا فهو في المعنى كالوجه الذى قبله والمراد بفسقهم كفرهم كما مر وكما يلزمنا اعتقاد حقيقة  
 ما نحن عليه يلزمنا اعتقاد بطلان ما يخالفه والايمان بأنه باطل والوجه الرابع أنه مجرور بلام محذوفة  
 ومعطوف على علمه أخرى محذوفة ومحله ما جراً ونصب أو هو منصوب بفعل مقدر متنى أو هو مبتدأ  
 خبره محذوف والجمله حال أى وفسقكم ثابت معلوم كذا قال في الكشف فقد راجع الخبر مؤخرنا وقيل انه  
 لا بد من تقديره مقدما لأن أن الفتوحة لا يقع ما معها مبتدأ الا اذا تقدم الخبر ورد بأن كثيرا من النحاة  
 خالف في هذا الشرط وأنه يغتفر في الامور التقديرية ما لا يغتفر في غيرها وفي هذه الآية على احتمال  
 الرفع والنصب والجرو وجوه كثيرة بلغت أحدى عشر ترك المصنف رحمه الله تعالى منها وجوها كانت لم يرض  
 بها المأثور وادعاهما ككون الواو بمعنى مع لما قال النحوي رانه لا يتم على ظاهر كلام النحاة من أنه لا بد  
 في المقول معه من المصاحبة في معمولية الفعل وحينئذ يعود المحذوف وهو أنهم نقموا كون أكثرهم  
 فاسقين وان قيل انه على مذهب الاخفش الذى لا يشترط ذلك وقيل عليه ما قيل وقيل ان آمننا بتقدير  
 الايام وهذا معطوف عليه أى ما تنقمون علينا شيئا الا لايماننا وأن أكثركم فاسقون (قوله والآية  
 خطاب لليهود الخ) أى لقوم من اليهود آمنوا به قدامهم آمننا بالله وما أنزل البنا وما أنزل الى

ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى الآية وهذا رواه ابن جرير والطبراني عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله أى من ذلك المنقوم الخ) اختلف المفسرون في مخاطب بأنتسكم فذهب الأكثر إلى أنه أهل الكتاب المتقدم ذكرهم وقيل الكفار مطلقا وقيل المؤمنون وكذا اختلفوا في معنى اسم الإشارة فقيل إشارة إلى الأكثر الفاسقين ووجد اسم الإشارة مالا أنه يشار به إلى الواحد وغيره وليس كالضمير أو لتأويله بالمذكور ونحوه وفي الكلام مقدور أى بشر من حال هؤلاء وجهه الزمخشري إشارة إلى المنقوم ولا بد من حذف مضاف قبله أو قبل من تقديره دين من لعنه وقيل أنه إشارة إلى الأشخاص المتقدمين الذين هم أهل الكتاب يعنى أن السلف شر من الخلف وعليه فلا يحتاج إلى تقدير والمنقوم إنما هو إيمانهم المذكور والاحتياج إلى حذف المضاف ظاهر على كون من لعنه الله خبرا عن ضمير ذلك وأما على كونه بدلا فلينخرج من بدل الغلط لأن مثل أعجبني الحسن زيد بدل غلط قطعا إذا اشتغال قبل ذكر الزمخشري أن المعنى عقوبتهم شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وقد غفل عنه المصنف رحمه الله تعالى فاهله ولو جعل منوبة مفعولا لا يثبتكم أى أنبئكم لطلب المنوبة عند الله بهذا الإنشاء لاقتضاء حكم نخلص عن التكلف وهذا وجهه ولكنه خلاف الظاهر وأما الأول فليس المصنف رحمه الله تعالى غافلا عنه كما زعم بل لما أول شر الثاني اكتفى به عن تأويل الأول لجرىانه فيه (قوله جزاء ثابتا عند الله) قال الراغب الثواب ما يرجع إلى الإنسان من جزاء أعماله يسمى به بتصور أن ما عمله يرجع إليه كقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولم يقل يرجزاه والثواب يقال في الخير والشر لكن الأكثر المتعارف في الخير وكذا المنوبة وهي مصدر ميمي بمعنى عناه وعلى اختصاصها بالخير استعملت هنا في العقوبة على طريقة \* تحية بينهم ضرب وجميع \* في التكم وان كان ما في الآية استعارة لطى ذكر المشبه وما في البيت تشبيها انتزع وجهه من التضاد على طريقة التكم لذكر الطرفين بطريق حمل أحدهما على الآخر لكن على عكس قولك من يداسد والعبية مشبه به والضرب مشبه كذا قبل وقد أسلفنا في سورة البقرة التحقيق في هذا وأنه ليس من التشبيه والاستعارة في شيء كما صرح به الشيخ في دلائل الإيجاز فان أردت تحقيقه فراجع فانه مما تفرد به كتابنا هذا (قوله بدل من شر على حذف مضاف) فيقارن أهل قبل ذلك أو دين قبل من كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله أى بشر الخ وتقدم وجه الاحتياج إلى التقدير على البدلية ولم ينبه عليه المصنف في الثاني حواله على الأول لظهوره (قوله وهم اليهود الخ) أى من لعنه الله اليهود وكذا المسوخون منهم والمسوخون خنازير من النصارى وقيل المسخنون وقعا في اليهود ومشايخ قبل جمع شيخ على خلاف القياس والتحقيق أنه جمع مشيخة وهي جمع شيخ كسيفة للسيف ومعبدة للبيد ومأسدة للأسود (قوله عطف على صلة من الخ) في هذه الآية أربع وعشرون قراءة فثان من السبعة وما عداها ما شاذ فقرأه جمهورهم غير جزء عطف فعل ماض معلوم وفيه ضمير يعود لمن وقرأ أحزرة عبد الطاغوت بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت على أن عبدا واحدا مراد به الجنس وليس بجمع لأنه لم يسمع مثله في آية الجمع بل هو صيغة مبالغة ولذا قال الزمخشري معناه الغلو في العبودية وأنشد لطرفة شاهدا عليه

أبني إيني أن أمكمو \* أمه وان أبا كوعبد

أراد عبدا وقد ذكر مثله الزجاج وابن الأنباري قال ضمت الباء للمبالغة كقولهم للقطن والحدرفطن وحذرو بضم العين فلا عبادة عن طعن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء وأبي عبيدة وأما الشاذة فقرأه أبي رضى الله عنه عبدا معلوما بضمير الجمع لعنى من وقرأ الحسن عباد جمع عبد وعبد بالافراد يجزى الطاغوت ونصبه ما على أن أصله عبد بفتح الباء فيمكن أن يعبد بالتثنية فحذف كقوله \* ولأن الله الاقلال \* ونصبه عطف على القردة وقرأ الأعمش والخفي عبد مجهول المع رفع الطاغوت وقرأ عبدا الله كذلك لأنه أنث فقرأ عبدا والطاغوت يذكرون ويؤنث كأمرو وهو معطوف

(قل هل أنبئكم بشر من ذلك) أى من ذلك المنقوم (منوبة عند الله) جزاء ثابتا عند الله سبحانه وتعالى والمنوبة مختصة بالخير كالعقوبة بالشر وضعت ههنا موضعها على طريقة قوله

\* تحية بينهم ضرب وجميع \*

ونصبه على التمييز من بشر (من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير) بدل من شر على حذف مضاف أى بشر من أهل ذلك من لعنه الله أو بشر من ذلك دين من لعنه الله أو خبر محذوف أى هو من لعنه الله وهم اليهود أبعدهم الله من رحمته وسخط عليهم بكفرهم وانهم ما كرههم في المعاصي بعد وضوح الآيات ومسح بعضهم قردة وهم أصحاب السبت وبعضهم خنازير وهم كفار أهل مائدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل كلا المسخنين في أصحاب السبت مسخت شبانهم قردة ومشايخهم خنازير (وعبد الطاغوت) عطف على صلة من وكذا عبد الطاغوت على البناء للمفعول ورفع الطاغوت



على صلاته من والعهاد محذوف أى فهم أو بينهم وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه عبد بفتح العين وض  
الباء وفتح الدال ورفع الطاغوت كشر ف كان العبادة صارت سجيبة له وأنه بمعنى صار معبودا كما مر  
أى صار أميرا وقرأ ابن عباس رضى الله عنه ما عبد بضم العين والباء وفتح الدال وجر الطاغوت فغن  
الاخفى أنه جمع عبيد جمع عبد فهو جمع الجمع أو جمع عبد كشارف وشرف أو جمع عبد كسقف  
وسقف أو جمع عباد ككتاب وكتب فهو جمع الجمع أيضا وقرأ الاعشى عبد بضم العين وتشديد الباء  
المفتوحة وفتح الدال وجر الطاغوت جمع عابد وعبد كظم وزفر منصوبا مضافا لالطاغوت مقدر الله بالغة  
وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه أيضا عبد بضم العين وفتح الباء المشددة وفتح الدال ونصب الطاغوت  
على حذف لا إذا كراهه وقرأ بريدة وعابد الشيطان نصب عابد وجر الشيطان بدل الطاغوت وقيل أنه تفسير  
وقرى عباد كجبال وعباد كرجال جمع عابد أو عبد وفيه إضافة العباد لغير الله وقد منعها بعضهم والاصح  
أنه أغلب وقرى عابد بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر وجر الطاغوت وقرى عابد وبالجمع والاضافة  
وقرى عابد منصوبا وقرى عبد الطاغوت بفتحها مضافا على أن أصله عبدة ككفرة تحذفت نونه للاضافة  
كقوله وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا أى عدته كإتمام الصلاة أو هو جمع أو اسم جمع كخدام  
وخدم بلا حذف ويشهد له قراءة عبدة الطاغوت وقرى أعبد كأكب وعبيد جمع أو اسم جمع وعابدى  
جمع بالياء وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه أيضا ومن عبد وافهذه أربع وعشرون وقول المصنف  
رحمه الله ومن قرأ الخ أى مقدر منصوبا على وزن فاعل أو فعل كذا وأجمع ما منصوبا والكل مضافة وقد  
سمعت أن منهم من نصب بعدها ومروجع فهو معطوف على القردة مفعول جعل أو على من لانهم  
جوزوا فيها النصب بفعل مقدر أو بالبدلية من محل بشر وقوله وعبد صار معبودا أى بفتح العين وض  
الباء فعل ماض ككرم ورفع الطاغوت وتقدم توجيها (قوله ومن قرأ عبد الطاغوت بالجر) أى على  
أنه مقدر أو جمع فهو معطوف على من الجرورة محل على البدلية من شر وجهه عطف على البدل لا على  
شر لانه المقصود بالنسبة وقد مر تفسير الطاغوت بالشيطان وأنه قرئ به وقرأه جزء بالنصب  
ومر توجيها (٢) وقوله والباقون بفتحها أى الباء على أنه ماض مبنى للفاعل كما مر وقوله وكل من  
أطاعوه الخ فالعبادة مجاز عن الطاعة (قوله جعل مكانهم شرا) أى أسند الشرارة الى المكان  
وجعل شر الان التميز فى المعنى فاعل واثبات الشرارة لمكان الشيء كناية عن اثباتها له كقولهم سلام على  
الجناس العالى والحمد لله بربيه كان شرهم أثرى مكانهم وأعظم حتى صار متجسما ويجوز أن يكون  
الاسناد مجازيا كبرى النهر (قوله وقيل مكانا منصوبا) بصيغة المفعول كسائر أسماء الامكنة وهو  
ما ينصرفون اليه ليصيروا فيه فالكون بمعنى الصيرورة من المزيد يعنى ليس المراد الكناية بل المكان محل  
الكون والقرار الذى يؤول أمرهم الى التمكن فيه كقوله شر منقلبوا وهو مصيرهم يعنى جهنم وبئس المصير  
والشرارة بفتح الشين مصدر كالقباحة لفظا ومعنى (قوله قصد الطريق الخ) قصد بفتح فسكون مجرور  
عطف بيان لسواء السبيل وأصل معناه الوسط المستوى وهو معنى القصد لانه يستعمل فى الاعتدال  
بين الافراط والتفريط يعنى أنهم أضل عن طريق الحق المعتدل لأن أهل الباطل بن مسرط كالنصارى  
إذا دعوا الى الوهية لنبيهم صلى الله عليه وسلم ومسرط كاللهود إذا دعوا فى غير دينهم والمراد به دين الاسلام  
والحنيفية (قوله والمراد من صيغتي التفضيل) أى شر وأضل يعنى أن التفضيل مقصود به الزيادة فى  
نفسه من غير نظر الى مشاركة غيرهم فيه وفيه وجوه فقيل انه على زعمهم وقيل انه بالنسبة الى غيرهم من  
الكفار وقال النحاس ان مكانهم سمى فى الآخرة شر من مكان المؤمنين فى الدنيا لما لحقهم فيه من مكاره  
الدهر وماع الاذى والهضم من جانبهم واستحسنه بعضهم ورجوه على غيره من الوجوه (قوله أى  
يخرجون من عندك كما دخلوا الخ) التسوية بين دخولهم وخروجهم لعدم استماعهم بحضورهم عنده  
صلى الله عليه وسلم وجعل الجملتين حاليين لانه يجوز تعدد هاجله من غير عطف ومن منعه يقول ان الواو  
عاطفة والمعطوف على الحال حال أيضا وبإياها الكفر وبإياها الملبسة والجار والجرور حالان ودخول

وعبد بمعنى صار معبودا فيكون  
الراجع محذوفا أى فهم أو بينهم ومن قرأ  
وعابد الطاغوت أو عبد على أنه نعت كظن  
ويقتل أو عبدة أو عبد الطاغوت على أنه  
جمع كخدم أو ان أصله عبدة تحذف التاء  
للاضافة عطفه على القردة ومن قرأ وعبد  
الطاغوت بالجر عطفه على من والمراد من  
الطاغوت الجبل وقيل الكهنة وكل من  
أطاعوه فى معصية الله تعالى (أو تلك) أى  
أى الملعونون (شر مكانا) جعل مكانهم شرا  
ليكون أبلغ فى الدلالة على شرارتهم وقيل  
مكانا منصوبا (وأضل من سواء السبيل)  
قصد الطريق المتوسط بين غلوا النصارى  
وقدح اليهود والمراد من صيغتي التفضيل  
الزيادة مطلقا بالاضافة الى المؤمنين فى  
الشرارة والضلالة (وإذا جاؤكم قالوا آمنا)  
نزلت فى يهود نافقوا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفى عامة المشافقين (وقد دخلوا  
بالكفر وهم قد خرجوا به) أى يخرجون من  
عندك كما دخلوا لا يؤثرونهم ما سمعوا منك  
والجملتان حالان من فاعل قالوا وبالكفر  
وبه حالان من فاعل دخلوا وخرجوا

(٣) قوله وقوله والباقون بفتحها ليس فى نسخ  
القاضى ولا الكشاف التى بأيدىنا اهـ

معجمه

قد اتقرب الماضي من الحال قال التعبير دخلت قد لتقرب الماضي الى الحال فتكسر سورة استبعاد ما بين الماضي والحال في الجملة والا فقد انما تقرب الى حال التكلم وهذا إشارة الى ما قبل ان الماضي انما يدل على الانتفاء قبل زمان التكلم والحال مبنية لهيئة صاحبها قيد لعاملها فهي في حال وقوعه سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال وأجيب بأن الفعل اذا وقع قيد الشيء يعتبر مضيه وغيره بالنظر الى المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على الجي فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان الجي فيقارنه وله زيادة تفصيل في حواشي المطول والرضي فارجع اليه وذكر والله انك تكتة أخرى هنا وهي انما اتقيد أن الخطاب كان متوقفا لمضمون الخبر وفي الكشف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا لاظهار الله ما كونه فدخل حرف التوقع وأورد عليه أن حرف التوقع انما يدخل على الدخول والخروج بالكسرة لا على اظهار اتفاقهم وأجيب بأن الاخبار بذلك اظهار له والمناقشة باقية لانها لتوقع الخبرية لا لتوقع الاخبار وقيل لاشك ان المتوقع ينبغي أن لا يكون حاصلًا وكونهم منافقين كان معلوما صلى الله عليه وسلم فيجب المصير الى الجواز والقول باظهاره ما كونه ولم يقل وقد خرج جوابه لا فائدة ما كبس الكفر حال الخروج لانه خلاف الظاهر اذا كان الظاهر بعد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومما ع كلامه أن يرجعوا عما هم عليه وأيضا انهم اذا سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنكروا زاد كفرهم وقوله والله أعلم إشارة الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك علما أيضا لكنه ليس كعلم الله المطلق على السرار وقيل حينئذ كان المناسب أن يقول المصنف رحمه الله وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمه فتأمل وقيل قوله ولذلك أي اعلمه صلى الله عليه وسلم قال والله أعلم لتضمنه علم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لكن لا كعلمه تعالى لأن علمه ظني (قوله أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الاثم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق الاثم ولا قرينة على خصوصية كلمة الشر كقوله عن قولهم الاثم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق عن صميم قلب أما اذا كان اخبارا فظاهر وان كان انشاء فلتضمنه الخبر يحصل صفة الايمان لهم وهذا هو الذي ارتضاه الزمخشري والمصنف رحمه الله لما رأى تخصيصه هنا لا داعي اليه وأن التخصيص فيها سبأ في لا يقتضيه بل ربما يقتضى خلافا لأن الاصل عدم التكرار لم يرض ما جنحوا اليه وان كان لا تكرار فيه لانه هنا بالنسبة الى من فعلوه وهناك بالنسبة الى من لم يفته عنه نبي عليهم أو لا اتصافهم بسوء الاعتقاد ثم عقبه بسوء الاعمال وقال يسارعون في الاثم فعدها نبي وهو يعتدي بالي إشارة الى تمكنهم فيه تمكن الفاروق في ظرفه وحاطته بأعمالهم (قوله لبئس شيئا فعلوه) إشارة الى أن ما نكرة موصوفة وقعت تمييزا للضمير المستتر في لبئس الفاعل والمخصوص محذوف أي لبئس شيئا فعلوه هذه الامور وجوز جعلها موصولة فاعل لبئس (قوله تخفيض العلماء) بضادين مجتنبين أي حيث وطلب وجعل الربانيين هنا علماء وفيها مزرعاهد المناسبة المقام والزهاد في الاكثر علماء والنهي انما يكون منهم وكون لولا وأخواتها مع المضارع للتخفيض ومع الماضي للتوبيخ مما قرره ابن الجاحب وغيره (قوله أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون الخ) أي لم تقتر في اللغة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقا فان كان عن قصد سمي علاما ان حصل بمزاولة وتكرر حتى وسخ وما رملكة سمي صنيعا وصنعة وصناعة فلذا كان الصنيع أبلغ لاقتضائه الرسوخ ولذا يقال للصادق صانع وللشوب الجبدا للشيخ صنيع كما قاله الراغب والتدرب الاعياد والتحرى التوخى وقصد الاخرى والالبق والتروى التفكير والتأمل من الروية ووقع في نصته تردد يعنى العود اليه مرة بعد أخرى وفي أخرى ترددهى متقاربة معنى والحسبة بكسر الحاء اسم بمعنى الاحتساب وهو معروف وانما كان ترك النهي أقبح من الارتكاب لأن المرتكب له في المعصية لذة وقضاء وطرب بخلاف المقتل ولذا ورد أن جرم الديوث أعظم من الزانيين فان قلت يلزم على هذا ان ترك النهي عن الزنا والقتل أشد انما منهم ما هو بعيد كما قيل قلت قيد

وقد وان دخلت لتقرب الماضي من الحال ليصح أن يقع حالا فان أيضا ما فيها من التوقع أن اشارة التفاني كانت لا تحية عليهم وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يظنه ولذلك قال ( والله أعلم بما كانوا يكتمون) وذلك أي من الكفر وفيه وعيد لهم (وترى كثيرا من اليهود آمن من المنافقين منهم) أي من اليهود آمن وقيل (يسارعون في الاثم) أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الاثم (والعدوان) القلم أو مجاوزة الحد في المعاصي وقيل الاثم ما يقتضيه من العدوان ما يعتدى الى غيرهم (وأكلهم السحت) أي الحرام خسه بالذكر (المبالغة) لبئس ما كانوا يعملون لبئس شيئا عملوه (لولا ينهم الربانيون والاحبار من قولهم الاثم وأكلهم السحت) تخفيض لعلمائهم على النهي عن ذلك فان لولا اذا دخل على الماضي أفاد التوبيخ واذا دخل على المستقبل أفاد التخفيض (لبئس ما كانوا يعملون) أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون من حيث أن الصنع عمل الانسان بعد تدرب فيه وترور وتحرى الاجادة ولذلك دم به خواصهم ولأن ترك الحسبة أقبح من موافقة المعصية لأن النفس تلذذهم وتغلب اليها ولا كذلك ترك الانكار عليها فكان جديرا بأبلغ الذم

الاشدية يختلف بالاعتبار فكونه أشد باعتبار ارتكابه بالافائدة له فيه لا ينافي كون المباشرة أكثر  
 اعمامه قائل (قوله أي هو) سلك الخ) أي يحيل يضيق الرزق وغل اليد وسطها مجاز عن البخل  
 والجود يعني فيمن لا تصح منه الحقيقة أصلاً كما هنا بخلاف يذيد مغلولاً أو مبسوطاً فإنه كناية عن ذلك  
 وقدم الكلام فيه وأنه قد لا تراعى هذه التفرقة كما جعل الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك  
 وفي قوله ولذلك يستعمل الخ يقتضى أنه حيث يتصور منه ذلك مجاز مع أنه كناية فيحصل على ما إذا  
 كان نعمة قرينة مافعة (قوله جاد الخ بسط الدين بوابل \* شكرت نداء تلاءمه ووهاده)  
 جاد من الجود يقال جاد المطر فهو جائد والجمع جود كما حب وصحب والوهاد بكسر الواو جمع وهدده وهي  
 ما طمان وأخضع من الأرض والتلعة ما ارتفع منها وقال أبو عمر والتلعة مجازي ما ارتفع من الأرض  
 إلى بطون الأودية والندى العطاء ولو قرئ يديه تنفية يدلصح وبسط بضمين جمع بسط والمراد بها  
 السحاب والوابل المطر الكثير (قوله وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل) الشيب معروف واللمة  
 بالكسر ذؤابة مخصوصة قبل فيه نظراً لأنه من مجاز المفردات فالشيب مجاز عن وضع الصبح واللمة عن  
 سواده أي أيضاً ما كان أسود منه وليس هذا بمتعين لجواز أن يشبه طرق الصبح على الليل بعروض الشيب  
 في الشعر الأسود (قوله وقيل معناه أنه فقير الخ) أي به هذه الآية لأن قبض اليد يقتضى إمكان بسطها  
 لعدم قدرته عليه والاقبل شلت يده والاول يقتضى البلاغة وحسن الاستعارة لكنه جواز  
 فيما بعده من غير غرض له فانظر الفرق بينهما (قوله دعاء عليهم بالبخل والتكدي الخ) ويجوز أن يكون خبراً  
 والتكدي بفتحين هنا العسر وقلة الخير من تكديت الركية إذا قل ماؤها والمطابقة على تقدير الدعاء بالبخل  
 أو الفقرة ظاهرة لتسبب ذلك إليه تعالى بخلاف الدعاء بغل الأيدي فإن المناسبة من حيث اللفظ فقط  
 فيكون تجدياً قال الزمخشري ويجوز أن يكون دعاء عليهم بغل الأيدي حقيقة بغلوا في الدنيا أسارى  
 وفي الآخرة معذبين بغلال جهنم والطباق من حيث اللفظ وملاحظة أصل الجاز كما تقول سبني سب  
 الله دابر أي قطعه لأن السب أصله القطع قيل يعني تعتبر المطابقة في قوله تعالى يد الله مغلوله مع غلت  
 أي جهم في إرادة الحقيقة في الثاني مع ملاحظة أصل الجاز وهو غل اليد لا البخل الذي هو المراد منه  
 لاستوائهما في اللفظ كما أن سب الله من حيث اللفظ مطابق لقولهم سبني الخ لأن المراد من سب الله قطع  
 الدابر أي استأصله بقطع آخره وهذه مشاكلة لطيفة بخلاف قوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه \* قلت اطلبوا إلى جبة وقبصا

ولاداعي إلى اعتبار المشاكلة هنا وانما هو تخمين ولذا تركها التحرير وهو الظاهر وقوله مسجين الظاهر  
 أنه بتشديد الحاء من صبه إذا جزمه لم يرد أصحبه والمعروف فيه الثلاثي قال تعالى يسحبون في الجحيم  
 وهو معطوف على أسارى وهو حال (قوله ثنى اليد مباغاة في الرد الخ) لأنهم لما طأوا يده مغلوله رد  
 عليهم بأن يديه مبسوطتان بالجود والكرم إذا أعطى يديه كان أكرم وأبدان عبارة عن نعم الدنيا  
 ونعم الآخرة أو عما ينعم به أكراماً وما ينعم به استدراجاً (قوله نأ كيد ذلك) أي لقوله يده مبسوطتان  
 الدال على نهاية الكرم والجود ووجه التأكيدهم الأحوال المستفاد من كيف ووجه الدلالة على  
 الاختيار المشبهة وأنه على مقتضى الحكمة التعليق بمشبهة الحكيم الذي لا يشاء إلا ما هو حكمته ووصلة  
 وقوله في ذات يده ذات مبهمة أي في يد أو المراد به ما في اليد (قوله ولا يجوز له حالاً من الهاء الخ) تبع  
 في هذا أبا البقاء رحمه الله وقد رد بأن المنوع مجيئ الحال من المضاف إليه إذ لم يكن المضاف جزءاً أو كجزء  
 أو عاملاً وهذا المضاف جزء من المضاف إليه فليس بمنع والفصل بالخبرين الحال وصاحبها ليس بمنع  
 أيضاً كما في قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً إذا قبل أنه حال من اسم الإشارة والعامل فيه التثنية وقوله إذ  
 لا ضمير يعود من جملة يتفق فكيف يشاء إلى ذي الحال وهو اليدان قبل أنه لا مانع من تقديره أي  
 يتفق بما أنم هو خلاف الأصل والظاهر وهو يقتضى المرجوحية لا الامتناع والجملة على هذا مستأنفة

(وقالت اليهود يد الله مغلوله) أي هو معك  
 يفتقر بالرزق وغل اليد وسطها مجاز عن البخل  
 والجود ولا قصد فيه إلى إثبات يد وغل وبسط  
 ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله  
 جاد الخ بسط الدين بوابل  
 شكرت نداء تلاءمه ووهاده  
 وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل  
 وقيل معناه أنه فقير قوله تعالى لقد سمع الله  
 قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء  
 (غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا) دعاء عليهم  
 بالبخل والتكدي أو بالفقر والمكينة أو بغل  
 الأيدي حقيقة بغلوا أسارى في الدنيا  
 ومسجين إلى النار في الآخرة ~~فكون~~  
 المطابقة من حيث اللفظ وملاحظة الأصل  
 كقولك سبني سب الله دابر (بل يده  
 مبسوطتان) ثنى اليد مباغاة في الرد  
 ونفى البخل عنه تعالى وثبات الغاية الجود  
 ونفى البخل عنه تعالى وثبات الغاية الجود  
 فإن غاية ما يبدله الدخني من ماله أن يعطيه  
 يديه وتثنيها على منح الدنيا والآخرة  
 وعلى ما يعطى للاستدراج وما يعطى للكرام  
 (يتفق كيف يشاء) نأ كيد ذلك أي هو مختار  
 في إتفاقه بوسع تارة ويضيق أخرى على حسب  
 مشيئته ومقتضى حكمته لا على تعاقب سعة  
 وضيق في ذات يد ولا يجوز جعله حالاً من  
 الهاء لأنه مل بينهم بالخبر ولا نهم مضاف إليها  
 ولا من اليدين إذ لا ضمير لها فيه

ولامن ظهروهم ما لذلك والاية ترك في فخاص بن عازوراء فانه قال ذلك لما كف الله عن اليهود ما بسط عليهم من السعة بشوقم تكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم وأشرك فيه الآخرون لانهم رضوا بقوله (وايزيدت كثير انهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا) أي هم طاعون كافرون ويزدادون طغيانا وكفرا بما يسمعون من القرآن كما يزاد المريض مرضا من تناول الغذاء الصالح للأصحاء (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة) فلا توافق قلوبهم ولا تتطابق أقوالهم (كلما) وقد وانا نار الحرب أطفأها الله (كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم وانا نار شرعية ردهم الله سبحانه وتعالى بأن أوقع بينهم منازعة كف بها عنه شرهم أو كلما أرادوا حرب أحد غلبوا فاتهم لما خالفوا وحكم التوراة (٢٦٣) سلط الله عليهم بخصمهم ثم أفسدوا فسلط عليهم فطرس الرومي

ثم أفسدوا فسلط عليهم الجوس ثم أفسدوا فسلط عليهم المسلمين وللرب صلة أوقدوا أو صفة نار (ويجرون في الأرض فسادا) أي للفساد وهو اجتهداهم في الفساد والنار الحروب والنقث وهتك المحارم (والله لا يحب المفسدين) فلا يجازيهم الا سرا (ولو أن أهل الكتاب آمنوا) بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به (واتقوا) ما عددنا من معاصيهم ونحوه (لكفرنا عنهم سيئاتهم) التي فعلوها ولم نؤاخذهم بها (ولا دخلناهم جنتنا النعيم) ولعلنا هم داخلين فيها وفيه تنبيه على عظم معاصيهم وكثرة ذنوبهم وأن الاسلام يجب ما قبله وان جل وأن الكتاب لا يدخل الجنة ما لم يسلم (ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل) باذاعة ما فيه من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما (وما أنزل اليهم من ربهم) يعني سائر الكتب المنزلة فانها من حيث انهم مكلفون بالايمان بها كالمثل اليهم أو القرآن (لا) كانوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم (لوسع عليهم أرضا) بأن يفيض عليهم بركات من السماء والأرض أو بكثرثرة الاشجار وغل الزروع أو برزقهم الحنن البانعة الثمار فيجتنبون من رأس الشجر وبلقطة طون ما تناسق على الأرض بين ذلك أن ما كف عنهم بشوقم كفرهم ومعاصيهم لا تصور القيص ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمروا به لوسع عليهم وجعل لهم خير الدارين (منهم أمة مقتصدة) عادة غير غالية ولا مقصرة وهم الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقبل مقصدة متوسطة في عداوته (وكثير منهم ساء ما يعملون) أي بشم ما يعملونه وفيه معنى التعجب أي ما أسوأ عملهم وهو العادة وتحريف الحق والاعراض عنه والافراط في العداوة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) (فابلغ رسالته) فأنذرت شيئا منها لأن

وجوز فيها الحالية والخبرية على التقدير السابق وقوله ولا من ظهروهم أي المستتر في مبد ووطنان (قوله في فخاص بن عازوراء) أخرجه ابن حبان وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما وقدم ضبطه في آل عمران وقوله وأشرك فيه الآخرون يعني أنه نسب القول الى اليهود جله والقائل واحد لانهم لما رضوا بقوله جعلوا قائلين كما قال بنو فلان قتلوا قتيلا والقاتل واحد منهم وقدم تحقيقه (قوله أي هم طاعون الخ) لأن الزيادة تقتضي وجود المزيد عليه قبلها ومثله بما ذكره لانه كان المتبادر أن يكون لايمانهم وازدياده لا لفضده فلذا أوضحه بالمشال (قوله كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ان اية ساد النار هنا كناية عن ارادة الحرب لانه كان عادتهم ذلك ونيران العرب مشهورة منها هذه وضمير عليه للرسول صلى الله عليه وسلم واطفاء النار على الاول عبارة عن دفع شرهم وعلى الثاني غلبتهم والحرب عليه مطلقة وفطرس الرومي بضم الفاء وسكون الطاء المهملة وضم الراء المهملة والسين المهملة كذا ضبطه الخ إلى رحمه الله وفي نسخة تسطوس وللرب صلة أوقدوا أي متعلقة به واللام لتعليل وقوله للفساد أي هو مفعول لاجله وقيل انه حال (قوله فلا يجازيهم الا سرا) يعني عدم المحبة كلبية عنه كما أن محبته عبارة عن انعامه ونوابه كما مر وقوله ولم نؤاخذهم إشارة الى أنه ليس المراد به السر وقوله ولعلناهم إشارة الى معنى التعذية بالهمزة وعظم معاصيهم يستفاد من منع دخول الجنة وكثرت من جمع السيات وقوله يجب ما قبله بالميم أي يقطع ويرفعه بحيث لا يؤاخذ بشي قبله غير حقوق العباد وقوله وأن الكتاب الخ إشارة الى دفع ما يؤهم قوله أن الله لا يغير أن يشركه الاية (قوله باذاعة ما فيه من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما) أصل الاقامة الثبات في المكان ثم استعير اقامة الشيء لتوفية حقه كما قاله الراغب وتوفية حق الكتاب السماوي اظهار ما فيه والعمل به فلذا فسر المصنف رحمه الله بما ذكرتم وأشار الى أن انزال الكتاب الى قوم مجرذ ووصوله اليهم أو ايجاب الايمان وان لم يكن الوحي نازلا عليهم (قوله لوسع عليهم أرضا) يعني بأن يفيض الخ المراد الاتساع مطلقا وخص الاكل لكونه أعظمها ويستمتع سائرهما كما زفي قوله بأكون أموال النماي وجعل من فوقهم ومن تحت أرجلهم كناية عن أمور السماء والأرض أو الاشجار العالوية عليهم والزروع التي هي مخفضة أو الثمار على الاشجار والساقطة منها على الأرض وجهه بفتح في الامطار والانهار التي تحصل بها أوقاتهم بعد من الأكل (قوله عادة غير غالية) معنى الاقتصاد الاعتدال وغالية من الغلو وهو الافراط وأما تفسير الاقتصاد بالتوسط في العداوة فغير مناسب لما بعده ولنا مرضه (قوله أي بشم ما يعملونه الخ) في ساء مذاهب للنساة فقبل انما فعل تعجب كفضوزيد بالضم بمعنى ما أقضاه وقيل ان النساة بفتح واساء من الافعال التي استعملت للتعجب فقول المصنف والزخشي ان فيه معنى التعجب أرادوا أنه مأخوذ من المقام بدليل تفسيرها يفس فانها تكون من باب المدح والذم وتبميزها محذوف أي ساء عملا الذي كانوا يعملون أو ما نكرة تميز وقوله أو الافراط في العداوة هو على التفسير الثاني للاقتصاد والتعجب لما فعلوه وقد عرفوا خلافه (قوله جميع ما أنزل اليك الخ) لما كان معنى قوله فان لم تفعل فان لم تبلغ ما أنزل وهو الرسالة صار ما له الى ان لم تبلغ فابلغ وهو لا فائدة فيه لاتحاد الشرط والجزاء فلذا قبل المعنى فان لم تبلغ جميع ما أنزل اليك فانك لم تبلغ شيئا منه أصلا لأن تفسيره في بعض ما أمر به يحبط باقيه كما أن ترك ركائز الصلاة بطلت صلاته واستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتم شيئا من الوحي أصلا خلا للشيعة اذ قالوا ترك بعضه تقية وقال بعضهم ان هذا فيما يتعلق بالدين ومصالح العباد وأمر باطلاعهم عليه وأما ما خص به صلى الله عليه وسلم من الاسرار فلا كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامين أما أحدهما

جميع ما أنزل اليك غير ما رقب أحد ولا خاف مكرها (وان لم تفعل) وان لم تبلغ جميعه كما أمرت لك (فابلغ رسالته) فأنذرت شيئا منها لأن

واستجلاب العقاب وقرأ ما دفع وابن عامر وأبو بكر زسالته بالجمع وكسر التاء (والله يعصمك من الناس) عدة وضمان من الله سبحانه وتعالى بصحة روحه صلى الله عليه وسلم من تعرض للاعدى وازاحة لعاذبه (إن الله لا يهدي القوم الكافرين) لا يمكنهم ما يريدون بك وعن النبي صلى الله عليه وسلم بعثني الله برأته فضة ت بها ذرعا فأوحى الله تعالى إلى أن لم تبلغ رسالتى هذبتك وضمن لي العصمة فقويت وعن أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت فأخرج رأسه من قبة آدم فقال انصرفوا أيها الناس فقد عصمني الله من الناس وظاهر الآية يجب تبليغ كل ما أنزل ولعل المراد تبليغ ما يتعلق به صالح العباد وقد بانزله إطلاعهم عليه فإن من الأمر الالهية ما يحرم افشاؤه (قل يا أهل الكتاب لستم على شيء) أي دين يعتد به ويصح أن يسمى شيئا لأنه باطل (حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم) ومن أقامها الايمان بحمد صلى الله عليه وسلم والاذعان لحكمه فان الكتب الالهية بأسرها أمرة بالايمان عن صدقته المجزة ناطقة بوجوب الطاعة والمراد إقامة أصولها وما لم ينسخ من فروعها (وايزيدن كثير منهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا فلا تأمن على القوم الكافرين) فلا تحزن عليهم لزيادة طغيانهم وكفرهم بما تبليغه اليهم فان ضرر ذلك لاحق بهم لا يتخطاهم وفي المؤمنين مندوحة لك عنهم (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) سبق تفسيره في سورة البقرة والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية فيه التأخير عما في خبران والتقدير إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك

فبنته وأما الآخر فلويشته قطع هذا البلعوم أي عنقه وأصل معناه يجري الطعام واليه أشار الحسن رضي الله تعالى عنه بقوله  
 يارب جوهر علم لأوجبه • لقبيل لي أنت عن بعد الوثنا  
 وهو علم الحقيقة والحكمة المسكوت عنها وقد أشار إلى هذا المصنف رحمه الله تعالى وهو فيهم من لفظ الرسالة فإن الرسالة ما يرسل إلى الغير وهذا مذهب الصوفية رحمه الله تعالى وأما اتحاد الجزاء والشرط المراد به المبالغة كما في شعري شعري ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله أي فقد ارتكب أمرا عظيما وقوله أوفكا نك ما بلغت شيئا منها كقولها فكأنما قتل الناس جميعا قبل والوجه هذا لأنه ربما ناقش في الأول وجه المناقشة أن الصلاة اعتبرها الشارع أمرا واحدا بخلاف التبليغ وهي غير واردة لأنه إذا ألزمه تبليغ الجميع فقد جعلها كالصلاة والايمان فإن من آمن ببعض ما يلزمه الايمان به دون بعض لا يعد مؤمنا وأوجب بوجوه أخر منها أن المراد الحكم بالتبليغ لا نفس التبليغ أي أن ترك تبليغ ما أنزل اليك حكم عليك بأنك لم تبلغ أصلا وقيل أقيم السبب مقام المسبب أي لا تواب لك وقيل المراد بما أنزل القرآن وبما في الجواب بقية المجزآت (قوله عدة وضمان من الله تعالى الخ) وانما قال بصحة روحه من القتل لئلا يورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم تبع يوم أحد حتى قيل انه نزل بعد ذلك فهو باق على عومه وامتنع كل بأن اليه وسموه صلى الله عليه وسلم وأوجب بأنه ضمن له العصمة بسبب تبليغ الوحي فلا يمنع عنه بقتل ونحوه وأما ما فعل به صلى الله عليه وسلم وبالاينياء عليهم الصلاة والسلام فللذب عن الاموال والبلاد والانس ولا يخفى بعده قال الراغب رحمه الله تعالى عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم عما خصوا به من صفات الجواهر ثم بما أولاهم من الاخلاق والفضائل ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم ثم بانزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبإلزامه وبقوله وعن أنس رضي الله تعالى عنه قالوا هذا الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي وغيرهما عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ولم يسنده أحد عن أنس رضي الله تعالى عنه وأدومهم مزود الهمه لانه مفتوحين بلا مد وميم اسم جمع لديم وهو الجلد المدبوغ وقوله ولعل المراد الخ مريسته وافشاؤه ونشره واطهاره (قوله حتى تقيموا التوراة الخ) قد سمعت معنى الإقامة عن قريب وقوله ناطقة بوجوب الطاعة أي اذا بعث اليهم وهذا يعلم من الطاعة فانها تقتضي أمره لهم وهو لا يأمر من لم يبعث اليه فلا يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه فقط كما ورد في الحديث فكيف يجب على غيرهم طاعته وفسر تأمن تحزن وتتأسف وأشار بقوله فان ضرر الخ إلى أن سبب الحزن خوف الضرر والمندوحة السمعة والمراد بها هنا الغنى عنهم (قوله والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف الخ) يعني الخبر المذكور خبران والصابئون مبتدأ خبره محذوف لدلالة الخبر الأول عليه فيكون حينئذ في نية التأخير والتقدير الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن منهم فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك بناء على أن المحذوف في ان زيدا وعرو قائم خبر الثاني لا الاول كما هو مذهب بعض النحاة وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله حكمهم كذا كناية عن قوله من آمن الخ واستدل عليه باليتين فإن قوله لغريب خبران ولذا خات عليه اللام لانه قد دخل على خبران لا على خبر المبتدأ الاشدودا وكذا بقاء ما بقينا الخ خبرانا ولو كان خبرا أنتم لقال ما بقيتم هذا تقرير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزحزحى وقال التعريرا عما اختاره هذادون العكس وهو أن يكون المذكور خبرا عن الثاني وقد حذف من الاول لأنه أقيس حيث جعل السابق قرينة اللاحق وقدم للاهتمام بالمقدم وأوفق بالاستعمال كما في الشعر المذكور وعروض بأن ترك الفصل بين المبتدأ والخبر أنسب واللاحق بالاقرب أقرب وهو أيضا موافق للاستعمال كما في قوله نحن بما عندنا البيت وانما اعتبرية التأخير ليسلم عن الفصل بين اسم ان وخبره ولعل أن الخبر ما ذا ثم قال وقد يقال اختاره هذا في الآية خاصة أي كون الخبر للاول والحذف من الثاني معنية التأكيد لان الكلام



مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أولى والصابئون أشد الفرق ضلالا كما ذكره العلامة فباعبار ذكرهم متأخر أقدم لانه لمزيد الاهتمام أولى وبالادلة على هذا الغرض أوفى وأبضا في صرف الخبر الى الثاني فصل للنصارى عن اليهود وتفرقه بين أهل الكتابين لانه حينئذ عطف على قوله والصابئون قطعاً نعم لوضح أن المناقذين واليهود وأغل المعدودين في الضلال والصابئين والنصارى أسهل صح تعاطفهما وجعل المذكور خبراً عنهم ما ترك كلمة التحقيق المذكورة في الاولين دلالة على هذا المعنى (قوله فاني وقيار الخ) هو ضابطي بضاد مجبنة وباء موحد بعددها هـ مزة ابن الحرث البرجي بالجيم طاله وقد حبسه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في خلافة بالمدينة حين استعدى عليه والشعر هو هذا

فنيك أمسى بالمدينة رحله \* فاني وقيار بهالغ سرب  
وما عاجلات الطير يدنين للفتى \* رشاد اولاعن ريشه نيجب  
ورب أمور لا تصير لك ضيرة \* وللقلب من مخشائهم وجيب  
ولا خير فني لا يوطن نفسه \* على نائبات الدهر حين تنوب  
وفي الشك تقريظ وفي الجزم قوة \* ويخطئ في الجدل الفتى ويصيب  
واست يستبق صدقاً ولا أخطأ \* اذالم يعدد الشئ وهو يرب

وقيار اسم فرسه أو جله وكان وطى غلاماً قتله فحبس بسببه وقوله فنيك روى بالقاف وتركها مجزوماً وقيل ان غريب فيه خبر عن الاتمين جميعه لان فعلاً يستوى فيه الواحد وغيره فحور الملائكة بعد ذلك ظهير ورد الخ لئلا يظن ان الله تعالى بأنه لم يرد الا اثنين وان ورد للجمع كفعول وأجاب عنه ابن هشام بأنهم قالوا في قوله عن اليمين وعن الشمال قعيدان المراد قعيدان وهذا يدل على اطلاقه على الاثنين أيضاً فالصواب منع هذا الوجه بأنه يلزم عليه تواردها على معمول واحد وهو ان الابداء أو المبتدأ على الخلاف في رافع الخبر ومثله لا يصح على الاصح خلافاً للكوفيين (قوله والافاعلموا الخ) هو لبشر بن أبي خازم بخانه وزاء مجتمعتين الازدى من قصيدة أوردتها في الفضليات وقوله

اذ اجرت نواصي آل بدر \* فأدوها وأمرى في الوثاق  
والافاعلموا أنا وأنتم \* بغاة ما بقينا في شقاق

وكان قوم من آل بدر وهم قوم من فزاره جازوا على بني لام وهم من طي تجزوا وناصبهم وحبسهم وقالوا مننا عليكم ولم تقتلكم فقال بشر ذلك ومعناه أدوا غرامة ذلك والافاعلموا أنا نطلبكم أبداً كما طلبتونا بغاة جمع باغ بمعنى طالب وقيل انه جمع باغ من البغي والتعدي وأنتم بغاة جملة معترضة لانه لا يقول في قومه انهم بغاة وما بقينا في شقاق خبر ان فلا شاهد لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لان خبر المتكلم مع الغير في محله (قوله وهو كاعتراض دل به الخ) يعني الصابئون وخبره المحذوف يجري مجرى الاعتراض لكونه جملة في أنشاء الكلام لقصد التأكيد أما في الآية فظاهر وأما في البيت فلان اثبات البني للخصاطيين مع كونهم ياديين في الجنابة واعلن في الشر لا يثبت بأن يرجعوا ويعتذروا بؤكده ثبوته لانهم كوتبا بصددا لا تتقام ودفع نقبض الضيم والعار ولم يجعله اعتراضاً حقيقة بل كاعتراض لانه معطوف على جملة ان الذين آمنوا وخبرها ويرد عليه ما قاله ابن هشام من ان فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وانما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر فكذا ينبغي أن يكون تقديمه على بعض المعطوف عليه بل هو أولى منه بالمعنى وأما ما أجاب به عنه بأن الواو والاستئناف التي تدخل على الجملة المعترضة كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار الخ وهذه الجملة معترضة لامعطوفة فلا يتشبه هنا لانه يفوت نكتة التقديم من تأخير التي ذكروها لانها اذا كانت معترضة لا تكون مقدمة من تأخير (قوله ويجوز أن يكون والنصارى معطوفاً عليه) فيه تسميح وهذا على القول

كقوله  
فاني وقيار بهالغريب

وقوله

والافاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق  
أى فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك وهو  
كاعتراض دل به على أنه لا مكان الصابئون  
مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الاديان كلها  
يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل  
الصالح كان غيرهم أولى بذلك ويجوز أن  
يكون والنصارى معطوفاً عليه ومن آمن  
خبرهما

الآخر للنحاة ولا يرد عليه شيء سوى أن الأكثر الحذف من الثاني دلالة الأول وعكسه قليل لكنه جائز ولم يعترض لهذا الوجه في الكشف لكنه يعارضه ما مر وقيل هو عطف على الصلة بتقدير مبتدأ أي وهم الصابئون ولا يخفى بعده وإن عده وأحسن الوجوه (قوله نحن بما عندنا الخ) هذا من قصيدة لرجل من الأنصار وقيل لقيس بن الخطيم بالخاء المعجمة ابن عدي وهو شاعر جاهلي وقيل لعمر بن ابن امرئ القيس الأنصاري وأوله

أبلغ بني حجبى وقومهم \* خطمة أنا وراههم أنف  
واتسادون مانسومهم الأعداء من ضيم خطمة فكف  
الحافظ وعورة العشرة لا \* ياتيه من ورائنا وكف  
يامال والسيد المغم قد \* يطرأ في بعض رأيه السرف  
نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأى مختلف

حجبى يفتح الجيمين بينهما ما مهملة ساكنة وآخره باء موحدة وأنف مقصورة بطن من الأنصار وخطمة يفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة بطن من الأنصار أيضا وأنف بضم الهمزة والنون جمع أنف كضارب بمعنى محام مأخوذ من الأنفة وهي الجبهة ونسومهم بمعنى تكلفهم والضيم الظلم وخطمة بمعنى شأن وأمر ونكف بضم النون والكاف جمع ناكف بمعنى مستنكف والوكف العيب أو الائتم والخوف أو المكروه أو النقص والعورة ما لم يحكم وكل مخوف ومن ورائنا أي في غيبتنا ومال مرخدم مالك والمعهم ذو العمامة وهو مما تتدح به العرب والشعر من المنسرح (قوله ولا يجوز عطفه على محل أن واسمها الخ) قال القطب في شرح الكشف أهم في العطف على المحل عبارة أن قسارة يقولون العطف على محل أن واسمها وتارة على محل اسم ان والمراد بالمحل ما كان قبل دخولها وهو الرفع على الابتداء لأن اسمها المالم يكن مرفوعا محلا لا بسبب دخول أن جعلت مع اسمها شيا واحدا كما جعل لال التي لنفى الجنس مع اسمها اسميا واحدا وجعلوا العطف على محلها مع اسمها والتحقيق الأول لأن الاسم كان قبل مرفوعا بالابتداء فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته ولذا اختصت به هي والمفتوحة على رأى دون أخواتها كليت ولعل لتغيرها معناه واختل فوا في غير العطف من التوابع فذهب الفراء ويونس إلى جواز فيه مذاهب فأجازه بعضهم مطلقا ومنه بعضهم مطلقا وفصل بعضهم فقال يمنع قبل مضى الخبر وبعده يجوز وذهب الفراء إلى أنه ان خفي أعراب الاسم جاززا والكرهية اللفظية فتوالت وزيد ذهابا والامتنع والمانع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزحشري من لزوم توارد عاملين وهما ان والابتداء أو المبتدأ على معمول واحد وهو الخبر وأورد عليه أنه انما يلزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنهم المصير مثل أن زيدا وعمرا قائمان وأما على نية التأخير وامتناع مضى الخبر بتقدير فيكون المذكور معمول ان فقط وخبر المعطوف محذوف كما في أن زيدا قائما وعمرا وعطفا على محل أن مع اسمها وأجيب بأن من آمن صالحا لخبرية المجموع والاصل عدم التقدير فلما ارتفع الصابئون بالعطف على المحل لزم المحذوف رفعه على الرفع على الابتداء ولزم تقدير الخبر ونية التأخير وهذا ليس بشيء لأنه لو قدر له خبر لكان جملة معطوفة على جملة ولم يكن من العطف على المحل في شيء ولا يلزم المحذوف المذكور إلا إذا لم يقدر له خبر ولا محيص إلا بالترام صحة ذلك كما ذهب إليه الكوفيون أو القول بأن خبر ان مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها والعجب أنه مع ظهور ضعفه كيف أوردوه وأطال فيه مثل هؤلاء القول (قوله ولا على الضمير في هاد والعدم التأكيده والفصل الخ) أما الأول فظاهر لانه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وكذا الثاني لانه لو عطف على الفاعل لكان التقدير هاد الصابئون فيقتضى أنهم هاد وليس كذلك وهذا القول منقول عن الكسائي وقد خطأ فيه الفراء والزجاج بما ذكر ولذا قيل ان الكسائي يرى صحة العطف من غير فاصل فلا يرد عليه الاعتراض الأول

وخبر ان مقدر دل عليه ما بعده كقوله  
نحن بما عندنا وأنت بما  
عندك راض والرأى مختلف  
ولا يجوز عطفه على محل ان واسمها فانه  
مشرط بالرفع من الخبر إذ لو عطف عليه  
قبله كان الخبر خبرا مبتدأ وخبر ان معا  
فيجتمع عليه عاملان ولا على الضمير في هادوا  
لعدم التأكيده والفصل ولانه يوجب كون  
الصابئين هادوا

وأما كون هذا بمعنى ناب كما في قوله تعالى أنا هدنا إليك فلا يناسبه قوله من آمن منهم فتأمل (قوله وقيل إن بمعنى نعم) التي هي حرف جواب ولا عمل لها حينئذ فإبداها من فروع المحل على الابتداء والمرفوع معطوف عليه وهذا مما أثبت بعض النحويين وأهل اللغة وخرجوا عليه قراءة أن هذان لسا حران ونحوه من التواضع نعم أنه هنا لا يصح لأنهم المية تقدمها شيء تكون جوابا له ونعم لا تقع في ابتداء الكلام على الصحيح والجواب بأن ثمة سؤالا مقدرا بعبء ركيك (قوله وقيل الصابئون منصوب بالفتحة الخ) قيل هذا القول فاسد فإن لغة بلخرث وغيرهم الذين جعلوا المثنى دائما بالالف نحو رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وأعر بوجه بحر كانت مقدرة دائما هي في المثنى وهذا القائل قاس الجمع عليه فألزمه الواو كما ألزم المثنى الالف فيعرب بحر كانت مقدرة ولا يجوز فيه تقدير الفتحة على الياء يجوز عليه ولا يمكن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه أبا البقاء ونقد له مكي أيضا وقوله وذلك أي تقدير الحركات على القول بأنه معرب بحر كانت مقدرة لا بالحروف كما يجوز فيه تقدير الفتحة على الياء يجوز تقديرها على الواو ولا يخفى ضعفه وقوله والجملة خبران على الوجه الأول وأخير المبتدأ على الثاني وعلى كل حال لا بد من تقدير العائد منها كما ذكره ومن هذه أمثلة طرية أو موصولة دخلت الفاء خبرها ولو أخر حذف العائد عن البدلية أيضا كان أولى لأنه بدل بعض لا بد فيه من تقدير العائد كما تقرّر في العربية وكان عليه أن يوجه أن من آمن منهم كيف يقع خبرا عن الذين آمنوا أو بدلا لأنه يقتضي انقسام المؤمنين إلى مؤمنين وغير مؤمنين فلذا أول في الكشف وشروحه بأن المراد بالذين آمنوا الذين آمنوا باللسان فقط فيكون المعنى الذين آمنوا باللسان من أخلص منهم الإيمان فله كذا أو يقول من آمن بمن ثبت على الإيمان فيصح في حق المؤمنين الخالص وفي هذا شبه جمع بين الحقيقة والجاز ودفع بأن الثبات على الإيمان ليس غير الإيمان بل هو واحدانه فردان من مطلقة والوجه الأول الذي ضم المؤمنين إلى الكفرة خلال بنكرهم وبما ذكر من النكتة في تقديم الصابئون (قوله أو النصب على البدل من اسم أن وما عطف عليه) ذكروا في أعرابه ثلاثة وجوه الرفع على الابتداء والنصب بدلا من مجموع الذين آمنوا وما عطف فقط والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا وكان لما قبل أن البدل من المعطوف يستلزم الإبدال من المعطوف عليه كما ذكره المفسر في قوله تعالى إذا عجبتمكم كفرتمكم وإن قال النحوي أنه ممنوع فلو قال أو ما عطف عليه كان أشمل فان قيل ماذا كرم الوجوه الثلاثة في محل من آمن هل يجري على تفسيري الذين آمنوا ولا قبل أن جعل أحداث الإيمان والثبات عليه من أفراد الإيمان جازا إجراء الكل في كل من الوجهين والخاص الرفع على الابتداء والنصب على الإبدال في المجموع بما إذا أريد بالذين آمنوا المنافقون والنصب على الإبدال بما إذا أريد بهم خالص المؤمنين وأعلم أنه قال في الكشف فان قلت فأين الراجع إلى اسم أن قلت هو محذوف تقدير من آمن منهم كما جاء في موضع آخر فقبل هذا على تقدير البدل لا الخبر لوجود الراجع من قوله عليهم وقيل في الرد عليه المراد على تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء إذ على تقدير كونه بدلا لخبر أن هو قوله لا خوف عليهم وضمير عليهم عائد إلى اسم أن بلا حاجة إلى تقدير محذوف والمجيب عن توهم العكس (قلت) مراد الطيبي رحمه الله أنه على تقدير البدل يحتاج إلى رابط لأنه بدل بعض ولا بد فيه من التضمين كما ذكره النحاة والخبر عن بدل المبتدأ عن المبتدأ أو رابط به موجود وهو عليهم كما تقول زيد عينه حسنة فان الخبر للبدل لا للمبتدأ على الأنصح الصحيح وهو وهم لأنه يقتضي أنه إذا كان مبتدأ فالجملة لا تحتاج رابط وليس كذلك لأن ضمير عليهم وهم من وليس هو الموصول المبتدأ بل بعضه وكذا الراد عليه وأهم أيضا لأن قوله ضمير عليهم عائد على اسم أن خطأ لأنه على من سواء كان بدلا أو مبتدأ لأن من لا خوف عليهم ليس عين ما تقدم بل بعضه وهذه غفلة عجيبه منهما (قوله وقرئ والصابئين وهو الظاهر) لعطفه على اسم أن من غير محذور وقلت الهمزة ياء على خلاف القياس وقوله بإبدال الهمزة الفاء يعني من صابئين كرى

وقيل إن بمعنى نعم وما بعده في موضع الرفع بالابتداء وقيل الصابئون منصوب بالفتحة وذلك كما يجوز بالياء يجوز بالواو (من آمن بالله واليوم الآخر) فلا صالحا في محل الرفع بالابتداء وخبره (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) والجملة خبران أو خبر المبتدأ كما مر والراجع محذوف أي من آمن منهم أو النصب على البدل من اسم أن وما عطف عليه وقرئ والصابئين وهو الظاهر والصابئون بقلب الهمزة ياء والصابئون بحذفها من صبا بإبدال الهمزة الفاء أو من صبت لانهم صبو إلى اتباع الشهوات ولم يتبعوا شرا ولا عقلا

واسم الفاعل منه صاب كرام وجعه صابون كرامون وصبا معناه مال لمبلهم عن مقتضى الشرع والعقل  
 (قوله جواب الشرط والجملة صفة وسلا الخ) تسمية كلاً كلمة شرط وقع من الفقهاء وأهل المعقول  
 وقال أبو حيان رحمه الله ليس كلمة شرط بل هو منصوب على الظرفية لاضافته الى ما المصدرية الظرفية  
 وقال السفاقي رحمه الله وغيره سموها شرطاً لاقتضاها جواباً كالشرط الغير الجازم فهي مثل اذا  
 ولا بعده فيه وقبل على كونهما صفة انه لا يساعده المقام لان الجمل الخبرية اذا جعلت صفة أو صلة  
 يفسخ ما قبلها من الحكم ويجعل عنواناً للموصوف وتسميته ولذا وجب أن تكون معلومة الانتساب له  
 ومن هنا كانت قبل العلم بها أخباراً وبعده صفات ولا ريب أن ما سبق له النظم انما هو لبيان أنهم  
 جعلوا كل من جاءهم من الرسل عرضة للقتل والتكذيب حسبما يفيد جعلها استثناء فاعلى أبلغ وجه  
 وأكده لبيان انه أرسل اليهم رسلاً موصوفين بذلك وهو تخيل لا طائل نفعه فان قوله ولقد أخذنا  
 ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا اليهم رسلاً معسوق لبيان جناباتهم والنهي عنهم بذلك كما اعترف به هذا  
 القائل وهو لا يفيد الا بالنظر الى الصفة التي هي المقصود بالافادة كما في سائر القيود لانها امرى النظر  
 وأما كونه معلومة فلا ضير فيه فانك اذا وجدت شخصاً وقلت له فعلت كيت وكيت وهو أعلم بما فعل  
 لا يضرب ذلك في تقريره وتعبيره بل هو أقوى كما لا يخفى على الخبير بأساليب الكلام فلا تلتفت الى مثل  
 هذه الاوهام (قوله وقبل الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو استئناف) لبيان الجواب المحذوف  
 وتقديره ناصبوه وعادوه ولم يقدر استكبروا والمفوض به في الآية الاخرى لانه أدخل في التوبيخ على  
 ما قالوا به محجبي الرسول صلى الله عليه وسلم الهادي لهم وأنسب بما وقع في التفصيل مستقبلاً غاية  
 الاستقباح مذكراً ورابطاً بين الاستحضار وهو قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الاستكبار  
 انما يقضى اليه بواسطة المناسبة وأما في الآية الاخرى فقد قصد الى استقباح الاستكبار نظر الابه في  
 نفسه لاقتضاء المقام وقد خالف المصنف رحمه الله الزمخشري اذ جعل هذا متعيناً لانه تفصيل لحكم  
 افراد الجمع الواقع في قوله أرسلنا اليهم رسلاً أي كلما جاءهم رسول من الرسل والمذكور بقوله فريقتا  
 كذبوا الخ يقتضي أن الجاني في كل مرة فريقتان فينبغي ما تدافع وعلى تقدير قطع النظر عن أفراد هذا المانع  
 لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم المفعول مثل ان أكرمت أخى أخاك أكرمت لانه يشعر بالاختصاص  
 وتقدير الفعل مع التراجع في المفعول وتعليقه بالشرط يشعر بالشك في أصل الفعل وقيل انه لا بد من  
 الفاء لان محل تأثير الشرط هو الفعل وتقديم المفعول يبعده عن المؤثر فيجوز به الى رباط ولانه بتقديم  
 المفعول أشبه الجملة الاسمية المنقورة الى الفاء كذا قرره التحرير وقيل فيه مانع آخر لان المعنى على  
 أنهم كلما جاءهم رسول وقع أحد الأمرين لا كلاهما فلو كان جواباً للكان الظاهر أو بدل الواو والمصنف  
 رحمه الله لم ينظر الى هذه الموانع أما الاول فلانه لقصد التغليب جعل قتل واحد كقتل فريق وقيل المراد  
 بالرسول جنسه الصادق بالكثير ويؤيده كمال الدالة على الكثرة وأما الثاني فلانه لا تقتضي قواعد  
 العربية مثله وما ذكر من الوجوه أو هام لا يلتفت اليها ولا يوجد مثله في كتب النحو ومنه علم دفع الخبر  
 (أقول) هذا عجيب منه مع تحره يغفل عن مثل هذا وقد قال في متن التسهيل ويجوز أن ينطلق خبراً  
 يصب خلافاً للقراء فقال شراحه أجاز سيويه والكسائي رحمه الله تعالى تقديم المنصوب بالجواب  
 مع بقاء جزمه وأنشد الكسائي رحمه الله تعالى

ولغير أيام فمن يصطبر لها \* ويعرف لها أيامها الخير يعقب

تقديره يعقب الخير ومنع ذلك القراء رحمه الله مع بقاء الجزم وقال بل يجب الرفع على التقديم والتأخير  
 أو على اضممار الفاء وتأول البيت بأن الخير صفة لا أيام كأنه قال أيامها الصالحة واختار ابن مالك رحمه  
 الله هذا المذهب في بعض كتبه ولما رأى الزمخشري اشتراط المانع بين الشرط الجازم وما في معناه مال  
 اليه خصوصاً وقوة المعنى تقتضيه فهو الحق والمصنف رحمه الله نظر الى الظاهر وأنه لا حاجة الى التقدير

(الكلام على كلاً)  
 (لقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا  
 اليهم رسلاً) لذكرهم ولبيانوا  
 لهم أمر دينهم (كلما جاءهم رسول بما لا تؤمنوا  
 أنفسهم) بما يخالف هواهم من الشرائع  
 ومناق التكاليف (فريقاً كذبوا وفريقاً  
 يقتلون) جواب الشرط والجملة صفة رسلاً  
 والراجع محذوف أي رسلاً منهم وقيل  
 الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو  
 استئناف

مع أن الآية الأخرى وهي قوله تعالى أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففر بقاء كذبتهم  
وفري بقاء يقتلون تدل على التقدير دلالة ظاهرة (قوله وانما جى بيقتلون موضع قتلوا الخ) يعنى ان  
كذبوا على أصله وعدل في يقتلون الى المضارع لقصد الاستحضار ولم يقصد الزمخشري وجه الاستمرار  
الذى ذكره هناك وهو أنهم بعد يحومون حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لأن هذا خبر عن أسلافهم  
وانما يستقيم ذلك في الخطابين كما في تلك الآية ولم يقصد ذلك في التكذيب لما زيد الاهتمام بالقتل والمصنف  
رحمه الله تعالى ذكر الاستمرار وأدخل الخطابين فيه لأن ما صدر عن أسلافهم كأنه صدر منهم لارتضائهم  
واقترافهم أثرهم ولا منافاة بين استحضار الحال الماضية والاستمرار لانه لما قدر أنه شوهدت تلك الحال  
واستمرارها فيهم عبر عنها بالمضارع لذلك فلا يقال الظاهر أو تنبيهها للمنافاة بينهم ما لكن الظاهر المغايرة  
بينهم ما لأن المراد أحكاية الحال الماضية أو الاستمرار أى فري بقاء يقتلون بعد لانكم حول قتل محمد صلى  
الله عليه وسلم واقصر العلامة هنا على حكاية حال أسلافهم لقربينة ضمائر الغيبة وترك تلك الآية على  
الاحتمالين لقربينة ضمائر الخطابين ليكون توخيها وتعبير الحاضر بن بقاءهم ولذا عرفت هذه  
الآية بقصة عيسى عليه الصلاة والسلام فتأمل (قوله أن لا يصيهم بلاء وعذاب الخ) يعنى المراد بالفتنة  
هنا البلاء لا معناها المعروف وأن الخليفة كما ذكر في التحوار وقعت بعدما يفيد البقين فهي محققة من  
الثبوت وان وقعت بعدما لا يفيد يقيناً ولا ظناً فهي مصدرية وان وقعت بعدما يفيد الظن احتملت  
الوجهين لأجرانه مجرى العلم لقوته وتزويله منزلة غيره لعدم إقادة البقين وحسب من هذا القبيل لأنها  
بمعنى قدر وظن وهي تنصب مفعولين سدتان وما بعدها مسدداً لا شتمه على مسدود ومسند إليه  
وقيل أن حسب بمعنى علم هنا وانها لا تخفف إلا بعد ما يفيد البقين واسمها ضمير شأن محذوف وكان تامة  
وقيل أن المفعول الثاني محذوف هنا أى حسبوا عدم الفتنة كأنها هو منقول عن الاخفش رحمه الله  
تعالى ومذهب الجمهور ما ذكر واعلم أن هذا كله انما يتيم اذا قلنا كلما شرطية وقد منعه أبو حيان وقال  
انها في معناه فتعامل معاملة وهو الحق (قوله ثم تابوا فأتاب الله عليهم) أى قبل قوتهم وأتابهم  
عليهم وذلك انما يكون بعد قوتهم فلذا قدره وقوله مرة أخرى عدل عن قول الزمخشري  
بطلبهم الحال وهو الرؤية لانه مع ما فيه من الاعتزال تكلف لأن طلب الرؤية منهم لم يكن بعد عبادة الهجل  
فان طابها كان من الذين كانوا مع موسى صلى الله عليه وسلم في الطور وعبادة الهجل كانت من المخالفين  
عنه اذ ذلك ولذا قيل ان ثم فيه حينئذ لتراخي التبي لا الزماني (قوله وقرئ بالضم فيهما على أن الله  
عماهم الخ) الظاهر أن عماهم في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بالتشديد لانه ثبت في اللغة عماهم بعينه  
أى صيره أعمى والذي في عبارة الزمخشري مخفف فانه قال على تقدير عماهم الله وصهمهم أى رماهم  
وضمهم بالعمى والصهم كما يقال نركته اذا ضربته بالنيزك وهو رمح قصير معرب من مصغر نركه لكن قال  
أبو حيان انه لم يسمع عماهم وصهمهم والزمخشري أعرف منه باللغة لكنه لغة قبله كما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى والمعروف تعديته بالهمزة وقد يعدى بالتضعيف فعماهم والعين والميم وصموا بضم الصاد  
والميم مبنى لمفعول ويصح أن تقرأ عبارة المصنف رحمه الله تعالى عماهم وصهمهم فتكون مطابقة لعبارة  
الزمخشري (قوله بدل من الضمير أفعال الخ) على البدلية الضمير اما عائد على ما قبله أو غير عائد عليهم  
بل على الكثير فيفسر به لانه في هذه الصورة يجوز عود الضمير على المتأخر كما مر أو هو فاعل والواو علامة  
الجمع لا ضمير وهذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النخابة أو كوفي البراغيث أو هو خبر مبتدأ محذوف  
واختلف في تقديره فقد ربه بعضهم العمى والصم كثير منهم ومنهم من قدره العمى والصم كثير منهم  
أى صادر منهم والظاهر الأول ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله وقيل مبتدأ والجملة  
قبله خبر الخ) وضعفه المصنف رحمه الله تعالى بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لاتباسه بالفاعل فلا  
يقال في زيد قام زيد على أنه مبتدأ وخبر ورد بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضميراً مستتراً

وانما جى بيقتلون موضع قتلوا على حكاية  
الحال الماضية استحضارها واستنظاماً  
للقول وتنبيهاً على أن ذلك من دينهم ماضياً  
ومستقبلاً ومحاظاً على رأس الآتى  
(وحسبوا ألا تكون فتنة) أى وحسب  
بنو إسرائيل أن لا يصيهم بلاء وعذاب  
بقتل الانبياء وتكذيبهم وقرأ أبو عمرو وجزة  
والكسافي ويعتوب أن لا تكون بالرفع  
على أن أن هي الخفيفة من الثقبلة وأصله أنه  
لا تكون فتنة فتفتت أن وحذف ضمير  
الشأن وادخل فعل الحسبان عليها وهي  
للتحقيق تنزيل المنزلة العلم لتكنه في قلوبهم  
وان أو أن بما في حيزها ساد مسد مفعوليه  
(فعماهم) عن استماع الحق كما فعلوا حين عبدوا  
(وصهموا) ثم تاب الله عليهم أى ثم تابوا فأتاب  
الله عليهم (ثم عمو وصهموا) كتره أخرى وقرئ  
بالضم فيهما على أن الله عماهم وصهمهم أى  
رماهم بالعمى والصم وهو قابل واللغة  
الفاشحة أعمى وأصم (كثير منهم) بدل من  
الضمير أفعال والواو علامة الجمع كقولهم  
أكلوني البراغيث أو خبر مبتدأ محذوف أى  
العمى والصم كثير منهم وقيل مبتدأ والجملة  
قبله خبر



فانه لا يلتبس اذا كان بارزا فان قيل انه يلتبس بالفعل في لغة كلوني البراغيث أيضا قيل انها لغة  
ضعيفة لا يلتفت اليها وقد قالوا انه لا يجوز تقديم الخبر فيما يصلح المبتدأ أن يكون تأكيذا بالفعل نحو  
أناقت فان أنالوا آخر التلبس بتأكيده بالفعل وما نحن فيه من مثله في الالتباس إلا أن الالتباس هنا بتأني  
آخر أي البدل لكن النكتة صرحوا بجواز التقديم في مثل الزيدان قاما ولا التفتات إلى اللغة الضعيفة  
لكن الجواز لا ينافي الضعف وامتناع المثل يصلح وجهها للضعف ولذا قال المصنف رحمه الله لا تقديم  
الخبر الخ وقد أشار إليه الرضي فلا يرد ما ذكر (قوله والله بصير الخ) حله على المجازة لأن المطلع على من  
خالقه يتقدم منه ويجازيه على ما فعل ثم لا يخفى موقع بصير هنا مع قوله عمو وقوله ونق أعمالهم منصوب  
على نزاع الخافض أي على وقفها ومقدارها (قوله أي أتى عبدا مربوب. ملككم الخ) أي ملوك  
مخلوق لأن الرب يـ~~كون~~ يعنى المالك والخالق والمماثلة من العطف وترتب العبادة على ذلك  
يؤخذ من التعليق بالرب وقوله أو فيما يخص به من الصفات رد على النصارى القائلين بحلول صفة  
العلم فيه وأعيان الموقى بالذات من عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله يمنع من دخولها) يعنى أن التحريم  
هنا مجاز مرسل أو استعارة تبعية للمنع إذ لا تكليف غنة (قوله وما لهم أحد ينصرهم من النار) أي  
ينعهم منها. وخصه ليناسب ما قبله ولو أطلق لكان له وجه وجبه وأشار بقوله أحد إلى أن القصد إلى  
التعميم ونفى الجنس لأننى الجمع حتى يتوهم غيره والظاهر أنه يلزم من نفي الجمع نفي الواحد لانه إذا لم  
ينصرهم الجسم الغفير فكيف ينصرهم الواحد منهم ونقل عن الزمخشري أنه بناء على زعمهم أن لهم أنصارا  
كثيرة فنفى ذلك تكليمهم وقيل انه من مقابلة الجمع بالجمع وإذا كان من كلام عيسى صلى الله عليه  
وسلم وضع فيه الظاهر موضع ضمير الخطاب كما في الكشف وعليه أيضا فالمعنى لا ينصرهم الله ولا غيره  
وقوله فإظنك بغيره يعنى إذا كان عيسى صلى الله عليه وسلم مع تعظيمهم له لا ينصرهم بل يعاديه فكيف  
غيره وليس معناه كما قيل أن تعظيم عيسى صلى الله عليه وسلم صار سببا لكونهم ظالمين لأناصرهم  
فما حال من عظم مخلوقا نازل الدرجة (قوله وهو حكاية عما قاله المنصور بية الخ) قد مر الكلام  
في معنى الاتانيم وأن منهم من قال بتجسمها وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله وقوله وما سبق  
أي قوله أن الله هو المسيح (قوله وما في الموجودات واجب مستحق للعبادة الخ) أي ما من الله أو هو  
موصوف بالوحدة إذ التعدد يستلزم انتفاء الألوهية كما ثبت ببرهان القانع فإذا نفي مطلق التعدد  
فإظنك بالتثليث وقوله من حيث أنه مبدأ جميع الموجودات لتعليل لا تقيد لأن قيد الحسية يستعمل  
للتعليل والتقييد والاطلاق كالإنسان من حيث هو إنسان قابل للعلم وصنعة الكتابة فلا يرد عليه أنه تعالى  
مستحق للعبادة استحقا فاذا اتساقا لا ولي تله هذا القيد وقوله متعال عن قبول الشكر إشارة إلى حصر  
الوحدة فيه على أبلغ وجه يفيد عدم قبوله للشركة فكما اتنى وجود الشركة اتنى إمكانها أيضا وقوله ومن  
مزيدة للاستغراق قالوا في وجهه لأنها في الأصل من الابتدائية حذف مقابلهما إشارة إلى عدم انتهاى  
فاصل لا رجل لا من رجل إلى ما لا نهاية له وبني اسمها التضمن من لأنها الدالة على العموم كما ذهب إليه  
السكاكى قبل لو كان تقديرا من يقتضى البناء بى المضاف ورد بأنه فرق بين تقدير حرف وتضمن معناه  
(قوله وان لم ينتهوا عما يقولون ولم يوحدا) ما قالوا هو التثليث ونحوه من الكفر والانتهاى له معنيان  
قبول النهى والفراغ وبأبلغ النهاية وعليه ما فعناه ان لم يرجعوا عما هم عليه إلى خلافه وهو التوحيد  
والإيمان (قوله أي ليسن الذين بقوامهم على الكفر) يعنى أن هذا أقام من وضع الظاهر موضع المضمير  
فالمراد بالذين كفروا النصارى ومن يانية أو ليس منه والذين كفروا بمعنى النابئين على الكفر فن  
تبعضية فقوله وضعه موضع الخ مبنى على الثانى وقدم الاقول لعدم مخالفتها لمقتضى الظاهر (قوله  
تكرير للشهادة الخ) لتعليل لوضع الظاهر موضع المضمير لما ذكر وقوله وتنبيهها لتعليل للوجه الآخر على  
الف والنشر المشوش ووجه التعقيب إذا فسر الذين كفروا بعبادته على الكفر ظاهر وكذا على الوجه

وهو ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممنوع  
(والله بصير بما يعملون) فيجوزهم وفق  
أعمالهم (لقد كفر الذين قالوا أن الله هو  
المسيح بن مريم وقال المسيح يا بنى إسرائيل  
اعبدوا الله دى وربكم) أي أنه عبد  
مربوب مثلكم فاعبدوا خالق وخالقكم (أنه  
من يشرك بالله) أي في عبادة أو فيما يخص  
به من الصفات والأفعال (فقد ترم الله عليه  
الجنة) يمنع من دخولها كما يمنع الحرم عليه  
من المحرم فانها دار الموحدين (وبأواه  
النار) فانها المعتدة للمشركين (وما للظالمين  
من أنصار) أي وما لهم أحد ينصرهم من  
النار فوضع الظاهر موضع المضمير تسجيلا  
على أنهم ظلموا بالاشراك وعدلوا عن طريق  
الحق وهو يحتمل أن يكون تمام كلام عيسى  
عليه الصلاة والسلام وأن يكون من كلام الله  
تعالى تنبيهه على أنهم قالوا ذلك تعظيما لعيسى  
صلى الله عليه وسلم وتقربا إليه وهو معاديه  
بذلك ومخاصمهم فيه فإظنك بغيره (لقد كفر  
الذين قالوا أن الله ثالث ثلاثة) أي أحد  
ثلاثة وهو مـ~~ك~~اية عما قاله المنصور بية  
والمملكية منهم القائلون بالاتانيم الثلاثة  
وما سبق قول البعقوبية القائلين بالاتحاد  
(وما من إلا اله واحد) وما في الموجودات  
واجب مستحق للعبادة من حيث أنه مبدأ  
جميع الموجودات إلا اله واحد موصوف  
بالوحدانية متعال عن قبول الشركة ومن  
مزيدة للاستغراق (وان لم ينتهوا عما يقولون)  
ولم يوحدا (ليسن الذين كفروا منهم  
عذاب أليم) أي ليسن الذين بقوامهم على  
الكفر وليسن الذين كفروا من النصارى  
وضعه موضع ليسنهم تكرير للشهادة على  
كفرهم وتنبيهها على أن العذاب على من دام  
على الكفر ولم يتقلع عنه فلذلك عقبه بقوله

الزائفة ويستغفرونه بالتوحيد والتزبده عن الاتحاد والحوال بعد هذا التقرير والتهديد (والله غفور رحيم) يغفر لهم ويغفرهم من فضله ان تابوا وفي هذا الاستغفار تعجب من اصرارهم (ما المسيح بن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل) أي ما هو الا رسول كالرسل قبله خصه الله سبحانه وتعالى بالآيات كما خصهم بها فان احبنا الموتى على يده فقد احبنا العاصي وجعلنا حية نسعى على يده موسى عليه السلام وهو أعجب وان خلقه من غير أب فقد خلق آدم من غير أب وأتم وهو أغرب (وأتمه صديقة) كسائر النساء اللاتي يلزم من الصدق أو يصدقن الانبياء عليهم الصلاة والسلام (كانا يا كلان الطعام) ويقفقران اليه افتقار الحيوانات بين أولي أقصى ما لهم من السكال ودل على أنه لا يوجب لهم الهية لان كثير من الناس يشاركونه في مثله ثم نبه على نقصه ما ذكر ما في الربوبية ويقضي أن يكونا من عداد المربكات الكائنة الفاسدة ثم عجب عن يدعي الربوبية لهم مع أمثال هذه الأدلة الظاهرة فقال (انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أي يؤمنون) كيف يصرفون عن استماع الحق وتأمله ثم لتفاوت ما بين العجيبين أي ان ياتسلا آيات عجب واعراضهم عنها عجب (قل أتعبدون من دون الله ما لا يملك لكم ضررا ولا نفعاً) يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك ذلك بتعليم الله سبحانه وتعالى اياه لا يملكه من ذاته ولا يملك مثل ما يضر الله تعالى به من البلاء والمصائب وما ينفع به من الصحة والسعة وانما قال ما تنظروا الى ما هو عليه في ذاته توطئة لنفي القدرة عنه رأسا وتنبها على أنه من هذا الجنس ومن كان له حقيقة يقبل المجانسة والمشاركة فيمزل عن الألوهية وانما قدم الضر لان التفرز عنه أهم من تحري النفع (واقه هو السميع العليم) بالاقوال والعقائد فيجاري عليها ان خير الخيرا وان شرا شررا (قل يا أهل الكتاب لاتقلوا في دينكم غير الحق) أي غلو باطلا

الاسترخاء المعنى ان الكفار مستحقون للذاب فينبغي الرجوع والتوبة عن الكفر ليسلموا منه وتوبة الكفار هي الاسلام فلذا فسر ما يقوله بالاتهام الخ وكذا اطلب المغفرة لكفر انما يكون بتزبده الله عما اعتدوه وقوله بعد هذا التقرير والتهديد تصريح بوجه التعقيب على اطلاق الكفر فافهم (قوله يغفر لهم الخ) اشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله تعجب من اصرارهم هو على تفسير الذين كفروا عن بقوا على الكفر وصريح به لان عدم التوبة يقتضي الاصرار وترك الاول لظهوره اذ المعنى لا يبادرون الى التوبة كقوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم (قوله ما هو الا رسول كسائر الرسل قبله الخ) يعني ليس كما يزعم النصارى بل هو كغيره من رسل البشر لان ما اشتبه عليهم وقع ما هو أعظم منه لغيره من الانبياء فانه احيا من مات من الاجسام التي شأنها الحياة وموسى صلى الله عليه وسلم احيا الجراد ونبينا صلى الله عليه وسلم انطق له الحجر والشجر وعيسى صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وآدم صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وأم وهذا أغرب (قوله وأتمه صديقة الخ) يعني أن هذه صديقة بالغة كسريب كما صرح به النكاح ومن غفل عنه قال لم يعددوا فعلا من صبيغ المبالغة وكونه من الصدق ارجح ولذا قدمه المصنف رحمه الله لان صبيغ المبالغة القياس فيها الاخذ من الثلاثي لكن قوله وصدقت بكلمات زهبا يؤيد أنه من المضاعف وعدل عن قول الزمخشري وما أمته أيضا لصديقة كبعض النساء لانه ليس في النظم ما يفيد الحصر وقال النحر بالحصر مستفاد من المقام والغطف والاول ظاهر وأما الثاني فيقتضي ان ما زيد الا كرم وأبوهم شريف يصح أن يقال انه يصح ادعاء الحصر في المعطوف ولا بعد فيه وقوله كسائر النساء رد على النصارى وما نسبوه لمريم (قوله ويقفقران اليه افتقارا الخ) يعني أنه بين أولا أقصى ما اتب كما هو ما وانه لا يقتضي الألوهية وقدمه لتلاوي اوجهها بذكر نقائص البشرية الموجبة لبطلان ما ادعوا فيها على حد قوله تعالى عني الله عنكم لم أذنت لهم حيث قدم العفو على المعاتبه صلى الله عليه وسلم وكونه من عداد المربكات مأخوذ من التغذي الذي يتولد منه الاخلاط التي تتركب منها البدن ومنها قوامه والكائنة بمعنى الهدنة والفاسدة بمعنى الفانية لان الفناء بفساد التركيب ومنه قولهم عالم الكون والفساد وقوله ثم عجب أي بين ما يتعجب منه الناظر لحالهم والواقف عليهم فان المراد من الامر بالنظر التعجب كما تقول انظر الى زيد يعني الى مع احسانه (قوله كيف يصرفون عن استماع الحق الخ) يعني أي هنا عني كيف يوفقون بمعنى يصرفون (قوله وثم لتفاوت ما بين العجيبين الخ) ويصح أن يكون لبيان استقرار زمان بيان الآيات وامتداده (قوله يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك الخ) محمله أن معنى الآية أتعبدون شيئا لا يستطيع مثل ما يستطيعه الله أو شيئا لا استطاعة له أصلا لان كل ما يستطيعه البشر بايجاد الله واقداره عليه وهو جواب لما يقال كيف يكون المراد بما لا يملك عيسى صلى الله عليه وسلم وهو ضرر لهم نافع باحياء الموتى وغيره فأجاب بأن ضرره ونفعه كالإبراء والاحياء بأمر الله وتقديره على أنه ليس كضرر الله ونفعه فلا وجه للاستدلال به على مدعاهم ولا يشافي نفسي فان الملك والاستطاعة بالذات أو الفرد العظيم منها مخصوص بالله فعلى الاول النفع والضرر على عمومهما والتأويل في نفيه وعلى الثاني مخصوص ولا تأويل في نفيه عنه (قوله نظرا الى ما هو عليه في ذاته الخ) يعني المراد بما عيسى صلى الله عليه وسلم وأمه فكان الظاهر من فاشار الى أنه في أول أمره كان نطفة ومضغة لا يعقل وهو بعد ذلك لا عقل له في ذاته ولم يخلق الله فيه القوة العاقلة وعبر به لانه نفي عنه بعدها القدرة على الضر والنفع لان معنى يملك يستطيع ويقدر فذكرت ما توطئة له ومناسبة معه وقوله رأسا يعني بالكلية أعم من الضر والنفع أو انه من جنس ما لا يعقل ان يكونه حيوانا أو جسماء فبر عنه بما لم يسم جنسه ومن كان بينه وبين غيره مشاركة وجنسية كيف يكون الهما وقيل ان المراد بها كل ما عبد كالا صنم وغيره فغلب ما لا يعقل تحقيرا وقوله فيجاري عليها فهو القادر على الضر والنفع لا غير ولو صرح به لكان أنسب (قوله أي غلو باطلا) يعني غير الحق صفة مصدر

أى غلوا غير حق ووصيفه به للتوكيد فان الغلوا لا يكون الا غير حق وقيل انه للتقيد لانه قد يكون غير حق وقد يكون حقا كالتعمق في المباحث الكلامية والخطاب لاهل الكتاب مطعنا كما أشار الى انصارى بقوله فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام والى اليه وبقوله وتضعوا الخ والقول الثاني يخصه بالانصارى والاهواء جمع هوى وهو الباطل الموافق للنفس (قوله شايعهم) وفي نسخة يشايعهم والمشايع المتابعة وفسر ضلوا في الموضوعين بما يدفع التكرار وقوله عن سواء السبيل الظاهر تعلقه بالاخير فيكون المراد به الاسلام وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله وجعله البحر يرمثعلقا بالثلاثة فعليه يكون مراد المصنف رحمه الله بان المراد به في الاخير ايلة بفتح الهمزة وسكون الهمزة الالحقة بموضع قريب من بيت المقدس (قوله أى ذلك اللعن الشنيع الخ) ترك قول الزمخشري أى لم يكن ذلك اللعن الشنيع الذى كان سبب المسخ الا لاجل المعصية والاعتداء لانه ليس في الكلام ما يفيد الحصر وان قال البحر يرانه استيفيد الحصر من العدول عن جملة متعلقاته الى الجملة الاسستغرافية المقولة في جواب أى سبب كان ذلك اللعن فوجب أن يكون ذلك هو السبب لا غير لستم الجواب وقيل الحصر من السببية لان المراد منها السبب التام وهو يتفيد ذلك وقد تقدم له ما يدل على ذلك في قوله فيما تنقصهم ميثاقهم وقوله واعتدائهم ما حرم عليهم أى تجاوزهم اليه (قوله أى لا ينهى بعضهم بعضا الخ) لما كان فعلوه يقتضى أن النهى عما وقع والنهى لا يتصور فيه وانما يكون عن الشيء قبل وقوعه وأولوه بأن المراد النهى عن العود اليه وهذا اما تقدير مضاف قبل منكر أى معاودة منكر يفهم من السياق أو بأن المراد مثله أو فعلوه بمعنى أرادوا فعله كما في اذ اقرأت القرآن فاستعذ أو التناهى بمعنى الامتناع والكف لأن أصل ما به بلوغ النهاية وبها الفراغ وقيل انما توجه هذا السؤال لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبار تعلق الفعل به اذ لا خفاء في صحة قوائنا كانوا لا ينهون يوم الخميس عن منكر فعلوه يوم الجمعة وكذا الكلام فيما اذا أريد لا ينهون ولا يتنصرون فان الانتهاء عما فعل لا يتصور فهو لا يصلح جوابا وقيل الانتهاء عن الشيء عبارة عن أن لا يفعل مرة أخرى ولك أن تقدّر فعلوا مثله ولو جعل المعنى في فعلوه بالنسبة الى زمان الخطاب لم يحتج الى تأويل ولسان داود وعيسى صلى الله عليه وسلم معنى لسانهما كما مر وأفرد لهدم اللبس ان أريد باللسان الجارحة وقيل المراد به الكلام وما نزل عليهم (قوله تعجب من سوء فعلهم الخ) يعنى أن اللام هنا جواب قسم مقدّر وجعل التأكيدي تعجب وهو ظاهر لانه يقتضى أنه تعجب عظيم ولا بأس به وقيل الاولى أن يجعل التأكيدي للفعل المتعجب منه (قوله لبس شيا قدّموا الخ) قدّموا إشارة الى أن أنفسهم عبارة عن ذواتهم وأعينهم وتقديرهم له فعله في الدنيا قبل جزائه وما نكرة تمييز والمخصوص بالذم المصدر المؤول (قوله هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله الخ) لهم في اعرابهم جارحوه فقبل ان سخط الله مرفوع على البدل من المخصوص بالذم وهو محذوف جلة قدّمت صفته والتقدير بدس الشئ شئ قدّمته لهم أنفسهم وهو سخط الله ونقلوا هذا عن سيديهم رحمه الله وقيل ان سخط هو المخصوص بالذم واعرابه مذكور في النحو وهو الذى اختاره المصنف رحمه الله تعالى للزمخشري وقدّر قبله مضافا أى موجب سخطه لأن نفس سخط الباري باعتبار ارضاقته اليه ليس مذموما بل مأروجه من الاسباب وهى ملاحظة حسنة وهذا انما يصح على جعل ما موصولة أو تمييزا وقيل هو في محل رفع بدل من ما ان قلنا انه معرفة أو في محل نصب منها ان كانت تمييزا ورد بأنه معرفة فيسقط بدل من التمييزا ومن ضمير قدّمته المحذوف وقيل انه على تقدير الجار أى لأن سخط الله فالمخصوص محذوف واليه أشار المصنف بقوله أوعله الذم الخ (قوله والخلود في العذاب) قيل عليه ان تأويل الجملة بالمصدر يقتضى أنها مندرجة تحت حرف المصدر وهو لا يوصل بالاسمية ولا سبيل اليه وكذا قوله لان كسبهم السخط والخلود الا أن تجعل أن مخففة من الثقيلة وبعدها ضمير شأن مقدّر أو معطوفة على ثانى مفعولى ترى وهى علمية فانه جواز فيها أن تكون علمية وبصرية بالنسبة اليهم والى أسلافهم ولا يخفى بعده وأنه تعسف لا حاجة

فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام الى أن تدعوا له الالهية أو تضعوه فترفعوا أنه غير رشدة وقيل الخطاب للانصارى خاصة (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل) يعنى أسلافهم وأئمتهم الذين قد ضلوا قبل بعث محمد صلى الله عليه وسلم في شريعتهم (وأضلوا كثيرا) شايعهم على بدعهم وضلالهم (وضلوا عن سواء السبيل) عن قصد السبيل الذى هو الاسلام بعدهم بعثه صلى الله عليه وسلم لما كذبوه وبغوا عليه وقيل الاول اشارة الى ضلالهم عن مقتضى العقل والثاني اشارة الى ضلالهم عما جاء به الشرع (لعمري الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم) أى لعنهم الله في الزبور والانجيل على لسانهما وقيل ان أهل ايله لما اعتدوا في السبت لعنهم الله تعالى على لسان داود فسخطهم الله تعالى قردة وأصحاب المائدة لما كفروا دواعيهم عيسى عليه السلام وله منهم فأصبحوا خنازير وكانوا خمسة آلاف رجل (ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) أى ذلك اللعن الشنيع المقتضى للمسح بسبب عصيانهم واعتدائهم ما حرم عليهم (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) أى لا ينهى بعضهم بعضا عن معاودة منكر فعلوه وعن مثل منكر فعلوه أو عن منكر أرادوا فعله وتنبؤا له أو لا ينهون عنه من قولهم تنهى عن الاى وانتهى عنه اذا امتنع (ابئس ما كانوا يفعلون) تعجب من سوء فعلهم مؤكدا بالقسم (ترى كثيرا منهم) من أهل الكتاب (يتولون الذين كفروا) يوالون المشركين بغض الرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (لبئس ما قدمت لهم أنفسهم) أى ابئس شيا قدّموا ليردوا عليه يوم القيامة (أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون) هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله والخلود في العذاب أوعله الذم والمخصوص محذوف أى ابئس شيا لأن كسبهم السخط والخلود



استدائية الآن يقال انها بيانية أو بمعنى الباء وأما من الحق فعلى البيان متعلق بمحذوف وعلى  
 البعض يعرفوا وهو معنى قوله عرفوا بعض الحق لأنه إشارة إلى أنه مفعول به كقيل ويجوز أن تكون  
 تعليلية أى فيض دمعهم بسبب عرفانهم وفي كلامه إشارة إليه وقوله عرفوا كله الاضمح عرفوه كله  
 لأن كل المضافة للضمير لا تقع في فصيح الكلام إلا تأكيذاً أو مبتدأ ولا يعمل فيها ما قبلها (قوله  
 أو من أئمة الذين هم شهداء) إشارة إلى قوله وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس  
 وقد مر تفسيره وقوله استفهام إنكار واستبعاد تحقيقاً لايمانهم كأنهم قالوا آمنا ولا شبهة في إيماننا لأن  
 عدم الإيمان في كمال الاستبعاد مع قيام الداعي وهو الطمع في الدخول في زميرهم والانتظام في سلوكهم  
 والاختراط مع الصالحين بمعنى الانضمام معهم والعقد معهم يقال انخرط فلان على القوم إذا جاءهم ودخل  
 معهم (قوله أو جواب سائل قال لم آمنتم الخ) قيل عليه إن علماء التصوف والمعاني صرحوا بأن الجملة  
 الاستثنائية الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترب بالواو ولا بد فيها من الفصل إذا الجواب لا يعطف على  
 السؤال وما قيل في الجواب عنه أن الواو زائدة وقد نقل عن الأخفش أنها تزداد في الجملة المستأنفة أو  
 هو عطف على جملة محذوفة هي الجواب المستأنفة بـ **دبره** ما لكم لا تؤمنون وقد جاءكم الحق والرسول  
 صلى الله عليه وسلم بين أظهركم لا يتوجهه إلا بآيات اقتران مثلها بالواو وقد وقع مثله في الكشف في  
 مواضع وكونها معطوفة على مقدر ينفي كونها جواباً وقبل الظاهر عطفه بالواو لأن كونه جواباً  
 لا ينفي الاستفهام الإنكاري فتأمل (قوله ولا تؤمن حال من الضمير الخ) ما استفهامية مبتدأ  
 ولنا خبره ولا تؤمن جملة حالية وهي حال لازمة لا يتم المعنى بدونها نحو قالهم عن التذكرة معرضين  
 ولذا لا يصح اقترانها بالواو في ما أتينا وما بالنسبة لا تفعل كذا لأنها خبر في المعنى وهي المستفهم عنها وقوله  
 وذكره توطئة وتعليقاً هذا على الوجه الثاني وهو أن المراد بكتابه ورسوله لأنه هو الذي جاءهم من  
 الحق ولكن لما كان المقصود من الإيمان به ما الإيمان بالله قدم ذكره عليهم ما هو حال عاملها معنوي  
 وهو الجار والمجرور وأتمه لعلته (قوله ونطمع عطف على تؤمن الخ) قدر المبتدأ على تقدير الحالية لأن  
 المضارع المثبت لا يقترب بالواو وعلى العطف فهو عطف على المنفى أو التني فاذا عطف على المنفى فظاهر  
 وأن عطف على التني فالطمع ليس ينكر ولذا جعلوا الإنكار والاستبعاد للجمع بينهما أى كيف نطمع في  
 ذلك ونحن غير مؤمنين وقيل يحتمل أن يكون معطوفاً على لا تؤمن بأن يكون عطف على التني أى يجمع  
 بين عدم الإيمان وبين الطمع أو على التني أى لسننا نجمع بين الإيمان وبين الطمع وذلك الجمع بالدخول في  
 الإسلام لأن المسلم هو الذي ينبغي أن يطمع في صحة الصالحين وما ذكر صاحب التقريب من أنه على  
 الأول ورد الجمع على التني وعلى الثاني ورد التني على الجمع يوهم أن الأول للجمع مقفين وليس كذلك بل هو  
 جمع ونفي إثبات انتهى وفيه أمر أن الأول أنه على التني لا حاجة إلى اعتبار الجمع لأنه إنما اعتبر في العطف  
 على التني لأن الطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين ليس بمنكر فكذا صرّف الإنكار فيه إلى الجمع  
 ليس بالمعنى كيف يطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين مع عدم الإيمان وأما إذا عطف على التني  
 فأنكار في الطمع في ادخالهم في زميرهم مستقيم من غير نظر إلى معنى الجمع الثاني أن ما جعله وهو ليس  
 كما قال فإن معناه أن الجمع المنكر فيه اعتبر بعد تقرير التني وإذا عطف عليه بعد ما نفي فقد ورد الجمع الذي  
 أفاده العطف على التني أى طرأ عليه وجاء بعده وإذا عطف على التني فالنفي وارد عليها ما وعلى الجمع  
 ولا وهم فيه وقول المصنف رحمه الله تعالى عطف على تؤمن ظاهر في عطفه على التني ويحتمل الوجه  
 الآخر (قوله والعامل فيها عامل الأولى مقيداً بها أو تؤمن) أى الطرف أو متعلقه ويسمى عاملاً  
 معنواً عندهم ولما ورد على هذا كما في البحر أن العامل لا ينصب أكثر من حال واحدة إذا كان صاحبها  
 مفرداً دون بدل أو عطف إلا فاعل التفضيل على الصحيح لأنه كملت حرفي جر لانه بمعنى في حال كذا ولذا  
 قيل أنه مبنى على رأى من أجاز تعددها مطلقاً أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن الحال الأولى منه

والمعنى أنهم عرفوا بعض الحق فأبى الله  
 فكيف إذا عرفوا كله (يقولون ربنا آمنا)  
 بذلك أو يعمد (فالكيفية مع الشاهد  
 من الذين شهدوا بأنه حق أو نبوته أو  
 من أئمة الذين هم شهداء على الأمم يوم  
 القيامة) وما لنا لا تؤمن بالله وما جاءنا من  
 الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم  
 الصالحين) استفهام إنكار واستبعاد  
 لا تتفاء الإيمان مع قيام الداعي وهو الطمع  
 في الاختراط مع الصالحين والدخول في  
 مدخلهم أو جواب سائل قال لم آمنتم ولا  
 تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من  
 معنى الفاعل أى أى شيء حصل لنا غير  
 مؤمنين بالله أى بوجدانته فانهم كانوا  
 مثلثين أو بكتابه ورسوله فان الإيمان بهما  
 إيمان به حقيقة وذكره توطئة وتعليقاً  
 ونطمع عطف على تؤمن أو خبر محذوف  
 والواو للعامل أى ونحن نطمع والعامل فيها  
 عامل الأولى مقيداً بها أو تؤمن



وهو مطلق والثانية بعد اعتبار تقييده فعامله متعدد معنى كافي رزقوا منها من غرة وأفعل التفضيل  
فكانه قيل كيف عدم الايمان في حال الطمع المذكور وهذه حال مترادفة ولزوم الاولى لا يخرجها عن  
الترادف واذا كانت من فاعل تؤمن فهي متداخلة وقيل معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى أنها  
لوجعت حالاً مستقلة ولم يعتبر التقييد كان المال مالنا ونطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون عدم  
الايمان وعبارة المصنف رحمه الله تعالى نائية عنه فانها اوجبه للعمل للاحقة المعنى وما ذكره لازم  
ايضاً لانه انما ينكر الحال الثانية بعد انكار الاولى لانها لازمة بل هي معتبرة من اجزاء الجملة الاولى  
كما هو وقيل ان في صحة قولنا ما لا ونحن نفعل كذا بالاولى والحالية نظر بالنظر الى الاستعمال وأن الحالين  
على الاول امتدادا خلتين ولا مترادفتين لعدم صحة ذكر الثانية بدون الاولى وعدم كونها حالاً عامي  
حال عنه ولتسم هاتين حالين متلاصقتين فالحالان المتعاقبتان ثلاثة أقسام اهـ بمعنى أن الحال الواقعة  
بعد ما لا وما بالنا لا يصبح اقترانها بالاولى لانها لازمة والانكار منصب عليها وبها تمام الفائدة كما ذكره  
الحجة وعليه قوله \* ما بال عينك منها الماء ينسكب \* وقد ذكر مثل هذا في سورة آل عمران حيث  
اعترض على قول الكشاف ما باله وهو آمن وهذا من فوائد التي تفرد بها الكفاية كلمة حق أريد بها باطل  
لانه مسلم في الحال الاولى المتوقف عليها تمام الكلام وأما اذا جاء بعدها حال أخرى فضله فالسمع  
فيها خلاف ما ذكره والدراية بتفضيله كقول جرير

ما بال وجهك بعد الحلم والدين \* وقد علك مشيب حين لاحقين

وكقول الآخر وقد أنشده ابن الاعرابي

وقائـلة ما باله لا يزورها \* وقد كنت من تلك الزبارة في شغل

وقد مر لنا كلام فيه في سورة آل عمران وأما ما ذكره في تثليث الحال فقد علمت رده وكذا قوله ليست  
حالة عامي حال عنه لوجهه (قوله أي عن اعتقاد من قولنا الخ) في الكشف بما تكلموا به عن  
اعتقادوا خلاص من قولنا هذا قول فلان أي اعتقاده وما يذهب اليه وقال التحرير أول كلامه يشعر بأن  
القول حقيقة ولكنه مقيد بأن يكون عن اعتقادوا خلاص وآخره يشعر بأنه مجاز عن المذهب والراي  
والاعتقاد وبالجملة فالقصد الى أن الآية ليست بمجرد القول وأجيب بأن مراده أنه حقيقة لانه الاصل  
وأن القول اذا لم يقيد بالخلو عن الاعتقاد يكون المراد به المقارن للاعتقاد كما اذا قيل هذا قول فلان  
لان القول انما يصدر عن صاحبه لا فائدة الاعتقاد وعبارته أحسن ولذا عدل عنها (قوله أحسنوا  
النظر والعمل الخ) الاول مخصوص والثاني عام أو الاول نظر الى افادة الحدوث وتقدير معمول  
والثاني الى الحاقه بالآية وعدم تقدير متعلق والآيات الاربع هي من قوله واذا سمعوا الى هنا وقوله  
روى أنهم انزات الخ هو حديث أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والواحد من طريق ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الزبير رضي الله عنه من سلافا  
وجه لقول العراقي في التحرير جيج انه لم يقف عليه وانكاره وكذا ما بعده أخرجه ابن جرير عن سعيد بن  
جبير (قوله عطف التكذيب بآيات الله الخ) المراد بالمصدقين من سبق ذكرهم لانه تعالى أنابهم  
بما قالوه وهو الصدق النافع فذكره لانه لا بعدهم لئلا يعمد الوعيد وبضد هاتين الاشياء (قوله  
أي ما طاب ولذمنه الخ) لعطف تفسير لان الطيب يستعمل في القرآن بمعنى الحلال ويعني اللذيذ فأشار  
الى أن المراد الثاني بقوله ما أحل الله وتضمن ما قبله ما ذكر يفهم من مدحهم بأنهم رهبان وجعل الحلال  
حراماً لانهم لا يقربون النساء ولا يأكلون اللحوم ويجعلونها محرمة عليهم ولا ينافيه أنه مدحهم بذلك لانه  
كان في دينهم مدح وحوارب مدح بالتسمية الى قوم مذموم بالتسمية الى آخرين فلا يرد عليه شيء كما توهم  
وجعل الاعتداء عبارة عن تحريم الحلال فيكون تأكيده القول لا التحريم الخ وفي التوجيه الثاني عن  
تحليل الحرام بعد النهي عن تحريم الحلال فهو تأسيس وسيأتي جعله معنى النهي عن الامراف في الحلال

(فأنابهم الله بما قالوا) أي عن اعتقاد من  
قولك هذا قول فلان أي معتقده (جنات  
تجبري من تحتها الانتم يا خالد بن فيها وذلك  
جزء المحسنين) الذين أحسنوا النظر  
والعمل أو الذين اعتادوا الاحسان  
في الامور والآيات الاربع روي أنها  
نزلت في الجبائي وأصحابه بعث اليه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بكتابه فقرأه  
ثم دعا جعفر بن أبي طالب والمهاجرين  
معه وأحضر الرهبان والقسيسين فأمر  
جعفر أن يقرأ عليهم القرآن فقرأ سورة مريم  
فيكونوا آمنوا بالقرآن وقبل نزول في ثلاثين  
أوسمة من رجال من قومه وفدوا على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليهم سورة  
يس فبكوا وآمنوا (والذين كفروا  
وكنوا باياتنا أولئك أصحاب الجحيم) عطف  
التكذيب بآيات الله على الكفر وهو ضرب  
منه لان القصد الى بيان حال المكذبين وذكرهم  
في معرض المصدقين بما جاء بهين الرغبة  
والترهيب (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا  
طيبات ما أحل الله لكم) أي ما طاب ولذمنه  
كانه لما تضمن ما قبله مدح النصارى على  
ترهيمهم والحل على كسر النفس ورفض  
الشهوات عقبه النهي عن الاقراط في ذلك  
والاعتداء عما حذر الله سبحانه وتعالى بجعل  
الحلال حراماً فقال (ولا تعتدوا ان الله  
لا يحب المعتدين)

ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا حد وما أحل الله لكم إلى ما حرم عليكم فتكون الآية ناهية عن تحريم ما أحل وتحليل ما حرم داعية إلى القصد بينهما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف القيامة لأصحابه يوم ما بالغ في أنذارهم فرفقوا واجتمعوا في بيت عثمان بن مظعون واففقوا على أن لا ينزلوا أصابعهم فائمين وأن لا يتألموا وعلى الفرس ولا يأكلوا اللحم والودك ولا يقرئوا النساء والطيب ويرفضوا الدنيا ويلبوا المسوح ويسجوا في الأرض ويجيبوا إذا كبرهم قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم اني لم أؤمر بذلك ان لا تنفسمكم عليكم حقا فصوموا وافطروا وقوموا واناموا فاني أقوم وأنام وأصوم وأفطر وأكل اللحم والدم وآتى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فنزلت (وكوا عمار زككم الله حالاً طيباً) أي كوا ما حل لكم وطاب عمار زككم الله فيكون حلالاً لمفعول كوا أو مما حل منه تقدمت عليه لانه نكرة ويجوز أن تكون من ابتدائية متعلقة بكوا ويجوز أن تكون مفعولاً وحلالاً حال من المومول أو العائد المحذوف أو وصفه لمصدر محذوف وعلى الوجه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن ذلك والحلال فائدة زائدة (واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) هو ما يسد من المرء بلا قصد كقول الرجل لا والله وبلى والله واليه ذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل الحلف على ما يظن أنه كذلك ولم يكن واليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي أيمانكم صلة يؤخذكم أو اللغو لانه مصدر وأحوال منه (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان) بما وثقتم الأيمان عليه بالتصديق والنية والمعنى ولكن يؤخذكم بما عقدتم إذا حنثتم أو بكت ما عقدتم فخذلتم به قرأ حمزة والكسائي وابن عباس عن عاصم عقدتم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاقبتهم وهو من فاعل يعنى فعل (فلفظارنه) فلفظارنه نكتته أي

وقال النحر يرانه أشار في الكشف إلى أربعة معان للاعتداء تجاوز حد الشرع أو حد الاعتدال في الاتفاق أو الظلم على الإطلاق أو مقيداً بتحريم الطيبات (قوله ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا الخ) فالعنى لا تتجاوزوا الحلال إلى الحرام وتحرموا ما أحل من قوله لا تحرموا طيبات الخ وتحليل ما حرم الخ مستفاد من لا تعتدوا على هذا التفسير والمراد بتحليلة تعاطيه أو اعتقاد حله وفيه تأمل وقوله داعية إلى القصد أي الاعتدال وعدم الاسراف إشارة إلى درج المعنى الآخر في النظم (قوله روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث رواه ابن جرير والواحد في أسباب النزول عن مجاهد وعكرمة والسدي وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع بعنه ورقاب يعنى رقت قلوبهم من خشية الله وهو ضد القسوة وعثمان بن مظعون بظا مبهمة وعين مهمله مصابي يكتنأ بالسائب جمعي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً وهاجر المجهريتين وشهد بدرا وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة وقيل بعد اثنين وعشرين شهراً منها ودفن بالبقيع رضي الله عنه وفي كلام بعضهم والذي رواه المحدثون أن عثمان بن مظعون وعلياً وأبا ذر رضي الله عنهم هم أو بأني يحتصموا ويقتلوا فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل فيهم الآية لا تبة ليس على الذين آمنوا والذي ذكره مستتر من عدة أحاديث وأصله في الصحيحين والودك بفتح الواو والدال المهملة والكاف الشحم والمسوح جمع مسح وهو اللباس أي الغليظ من الملابس والسباحة في الأرض عدم التوطن والقرار والمذاكير جمع ذكر على خلاف القياس للفرق بينه وبين جمع الذكركم الاتي وقيل لا واحد له كما بدأيد وتمة الحديث بمعنى ما ورد فيه لأرجانية في الدين (قوله كوا ما حل لكم وطاب الخ) إشارة إلى أنه إذا كان منعو لا يكون صفة للأمر كقول كوا ما هو الشائع فيه فهو بمعنى ما حل لا بالمعنى المحذرى وقوله تقدمت عليه لانه نكرة إشارة إلى أنه كان صفة وصفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً فلا يراد عليه أنه نكرة موصوفة بصححى الحال منها ولا يلزم تقدمه كما قيل وقوله ويجوز أن تكون مفعولاً أي صفة مفعول فائضة مقامه أي شيئاً عمار زككم ويحتمل أنه نفسه مفعول بتأويل بعض وهو تكلف أو صفة مصدر أي أكلا والآية دليل لنا في شمول الرزق للحلال والحرام اذ جعله تأكيذاً لخلاف الظاهر وهو رد على المعتزلة وقوله وعلى الوجوه الخ رد لما يوجهه كلام الكشف من اختصاصه ببعضها (قوله هو ما يدور من المرء بلا قصد الخ) أي ما سبق إليه لسانه من غيرنية اليقين هذا عند الشافعي رضي الله عنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لغو اليقين أن يحلف على أمر مضى يظنه كذلك فان علمه على خلافه فهو غموس والادلة على المذنبين مبسوطه في الفروع والاصول وقيل على تعلق في أيمانكم يؤخذكم ففي السببية قوله ان امرأه دخلت النار في هرة وقوله أو حال منه أي من اللغو معطوف على صلة (قوله بما وثقتم الأيمان عليه الخ) يقتضى أن ما موصولة لتقدير العائد وجعلها في الكشف مصدرية قبل وهو أحسن لوقوعها في مقابلة اللغو ولعدم الاحتياج إلى التقدير (قوله والمعنى ولكن يؤخذكم بما عقدتم إذا حنثتم الخ) المراد بالمؤاخذه المؤاخذه في الدنيا وهي الإثم والكفارة لأن فيها عقوبة لا في الآخرة حتى يرد أن المؤاخذه ليست في وقت الحنث فالوجه هو الثاني وتعيد الأيمان شامل للغموس عند الشافعية وفيه كفارة عندهم وأما عندنا فلا كفارة ولا حنث فيه قدر إذا حنثتم فكان التقدير بن إشارة إلى المذهبين وقراءة التخفيف ظاهرة وقراءة عاقلة فاعل فيها الأصل الفاعل وكذا قراءة التشديد لان القراءات يفسر بعضها بعضاً أو بالمبالغة فيها باعتبار أن اللسان والقلب لأنه لا تشكر لساناً كما توهم (قوله فكنا نارة نكتته أي البعلة التي تذهب أئمة الخ) منهم من جعل هذا الضمير عائداً على الحنث المفهوم من السياق ومنهم من جعله عائداً على ما الموصولة بتقدير مضاف أي نكتته ومنهم من جعله عائداً على العقد الذي في ضمن الفعل بتقدير مضاف وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أنه قصد الثاني ويحتمل غيره أيضاً وأما عوده على الأيمان لانه مفرد كالانعام

أومؤول بفرد فلا حاجة اليه وما ينبغي عليه سياتى ما فيه والفعلة بفتح الفاء المرة من الفعل وفسره به  
 توجيه بالتأنيث وإشارة الى أنه باله في المصدرى لقوله اطعام وتذهب من الاذهاب وقوله وتستره إشارة  
 الى أن معنى التكفير باغاة السر والمراد به المحولان المحصولان كالمستور (قوله واستدل بظاهره  
 على جواز التكفير بالمال الخ) قيده بالمال ليخرج التكفير بالصوم فإنه لا يكون الا بعد الحنث عندهم  
 لانه عند العجز عن غيره والعجز لا يتحقق بدون حنث وقيده بضع الشافعية جواز تقديم المال بما اذا لم  
 يكن الحنث معصية وأطلقه بعضهم وهو الصحيح وعليه المصنف رحمه الله تعالى وقاسوه على تقديم الزكاة  
 على الحول ووجه الاستدلال بظاهر الآية أنه جعل الكفارة عقب اليمين من غير ذلك كالحنث وقال  
 ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ونحن نقول ان الآية تضمنت ايجاب الكفارة عند الحنث وهي غير  
 واجبة قبل الحنث فثبت أن المراد بما عقدتم الايمان وحنثتم فيها وقد اتفقوا على أن معنى قوله تعالى  
 فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأظفر فعدة من أيام أخر فكذلك هذا وقوله على جواز  
 التكفير إشارة الى أن ما قدره أو لا من قوله اذا حنثتم قيد للوجوب وكذا قوله كفارة نكته فلا يقال  
 انه اذا كان التقدير ماذا وكيف تكون الآية دليل لا لهم قتأمل (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من  
 حلف على عين الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وقبل عليه ان دلالة  
 الفاء الجزائية على التعقيب من غير تراخ ممنوعة وبعد التسليم الواقع في حيز الفاء مجموع التكفير  
 والايان ولادلالة على الترتيب بينهما ألا ترى أن قوله اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر  
 الله وذروا البيع الآية لا يقتضى تقديم السعي على ترك البيع بالاتفاق وأيضا فقد روى هذا الحديث  
 فليكره عن يمينه ثم لم يأت بالذى هو خير وروى رواية أخرى فليأت الذى هو خير ثم ليكره ورجحنا هذه  
 بالشهرة وجعلنا كلمة ثم فى الاخرى بمعنى الواو وفيه بحث لان اثبات الشهرة لا يسمع بتغير نقل وهم  
 يجمعون بين الرويتين بأن أحدهما البيان الوجوب والاخرى البيان الجواز وأيضا قد عدها تارة وتأخيرها  
 أخرى يدل على أنهم ماسبان (قوله من أقصده فى النوع أو القدر الخ) أقصد أفعل تفضيل من القصد  
 وهو الاعتدال وقوله ونصف صاع عند الحنث أى من البر وصاع من الشعير وقوله وحمله النصب  
 أى ومحل الجار والمجرور وهو من أوسط اطعام مصدر ينصب مفعولين الاول منه ما ما أضيف اليه  
 وهو عشرة والثانى محذوف أقيمت صفته مقامه أى طعاما أو قوتا أو هو مرغوع على أنه بدل من اطعام  
 أو خير مبتدأ محذوف أى طعامهم من أوسط وقبل على البدلية ان اقسام البدل لا تتصور هنا وأوجب  
 بأنه بدل كل من كل بقية تقدير موصوف أى اطعام من أوسطه نحو أعجبنى قرى الاضياف قراهم من  
 أحسن ما وجد (قوله وأهلون كأرضون الخ) أرضون بكسر الراء هنا ويجوز فتحها أى فى جمع  
 مذكر سالم على خلاف القياس لان قياس مفردة أن يكون علما وصفة وهذا اسم جامد كارض والذى  
 سوغه انه استعمل كثيرا بمعنى مستحق فأشبهه الصفة (قوله وقرى أهل اليكم الخ) هذه قراءة جعفر  
 الصادق وكن القياس فتح الياء خلفه الفتحة لكنه شبه الياء بالالف فقد راعى ارباعه ولم يثله كما فى الكشاف  
 بعدى كى لانه نقل بالتركيب بخفف الا أن يقال ان صيغته ثقيلة فأشبهت المركب وهو ما جمع أهل  
 على خلاف القياس كلىال فى جمع لينة وقال ابن جنى وأحد هما ليلاة وأهلاة قالوا وهو محتمل أن يكون  
 مراده أن له مفردا مقدرا هو هذا ويحتمل انه سماع من العرب فيسه ومن قال انه اسم جمع أراد به الجمع  
 على خلاف القياس كما سبأنى (قوله عطف على اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا الخ) قيل وجهه أن  
 يكون من أوسط بدلا من الاطعام والبدل هو المقصود ولذلك كان المبدل منه فى حكم المنحى فكانه قيل  
 فتكفارة من أوسط ما تطعمون واعتزى بأن العطف على البدل فى موقع البدل ضرورة وابدال  
 كسوة منه لا يكون الا غطاء وهو لا يقع فى التنزيل وأوجب بالنوع بل قد ورد على ما سبق من أنه قد يعطف  
 على البدل ويكون المقصود الانتساب الى ما اتسب اليه المبدل منه فيجوز له فى حكم المنحى وقد يجاب

أى الفعلة التى تذهب أئمة وتستره  
 واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال  
 قبل الحنث وهو عندنا خلافا للحنفية لقوله  
 عليه الصلاة والسلام من حلف على عين  
 ورأى غيرها خير منها فليكره عن يمينه  
 وليأت الذى هو خير (اطعام عشرة مساكين  
 من أوسط ما تطعمون أهليكم) من أقصده  
 فى النوع أو القدر وهو متكلم مسكين  
 عندنا ونصف صاع عند الحنثية ومحملة  
 النصب لانه صفة مفعول محذوف تقديره  
 أن تطعموا عشرة مساكين طعاما من أوسط  
 ما تطعمون أو الرفع على البدل من اطعام  
 ما تطعمون وقرى أهل اليكم يسكون  
 وأهلون كارضون وقرى أهل اليكم يسكنون  
 الباء على لغة من يسكنها فى الاحوال  
 الثلاثة كالألف وهو جمع أهل كالألى  
 فى جمع ليل والارضى فى جمع أرض وقيل  
 هو جمع أهلة (أو كسوف ٢٢) عطف على  
 اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا

بأنه على طريقة \* علمتها تينا وما باردا \* والتقدير اطعام من أوسط ما تطعمون أو الباس من كسوتهم  
وربما أنه حينئذ يكون عطف على المبدل منه لا البديل مع ما فيه من تغيير الكلام والجواب أن المراد أنه  
بالنظر إلى ظاهر اللفظ عطف على البديل فإن قيل هنا وجه آخر وهو عطفه على اطعام و - - - من أوسط  
صفة اطعام على ما هو الظاهر أو صفة مصدر محذوف أي اطعاما من أوسط أو مفعولا به أي طعاما من  
أوسط فما الباعث على هذا الوجه المتعسف أجيب بأنه اختار ذلك لأنه كون الكفارة فيما يتعلق  
بالمساكين من سلافة ذاك كسوة اسم للتوب فيناسب أن يعتبر في جانب الاطعام المطعوم بخلاف  
الاعتاق فإنه جنس واحد فليكن باسم المعنى وهو التحرر ومن حاول رد الكل إلى نهج واحد ذهب  
إلى أن التقدير اطعام أو الباس كسوة (أقول) ما ذكره مناف لما قرره الأئمة وسلموه ومثله لا يسمع ثم أنه  
كيف يكون بدل غلط وهو يتوقف على كون الأول غير مراد منه قطعاً وهذا لا يصلح هنا لأن كلامهم ما  
مقصود وكيف يعطف بدل غلط على غيره ثم أنه كيف يتأتى ما ذكره من التناسب وهو على البدلية صفة  
اطعام مقدّر فلا ينبغي ما في كلامه من الاختلال فلا يعطف عليه إلا إذا قطع عما قبله وكان خبر مبتدأ  
محذوف والمناسبة المذكورة لا يتكافأ لجلها مثل هذه التكافؤات فلا وجه للتقليد فتأمل وأما بدل  
الاشتغال الذي ادعاه بعضهم فما لا شبهة في عدم صحته (قوله وهو توب يغطي العورة الخ) تفسير  
للكسوة تبع فيه الزحخشري وأورد عليه أنه مخالف لمذهبه فأنهم ما يسي كسوة قيص أو أزار  
أو منديل أو قنعة والتدوية بالضم والكسر من يقتدي به ولا يقتداه نفسه كالكسوة فأنهم ما مصدر واسم  
المكسوة وأيضاً فالمناسبة بينهما وبين الاطعام حاصلة من غير التكافؤ السابق وقوله جامع قيص الخ كلامه  
ظاهر في أن كل واحد منهما كذا وهو يخالف قول الكشف وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أن أزار أو  
قيص أو رداء أو كساء وعن مجاهد توب جامع وهو ما يستر البدن على ما هو المتعارف وجامع منون  
ما بعده بدل منه أو مضاف والأول أولى (قوله أو كسوتهم) بكاف الجر الداخلة على اسوة بضم الهمزة  
وكسرها أيضاً وهي كما قال الراغب الحال التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره ان حسنا وار قبها وهو  
من الأسى وهو الحزن وهو الازالة فتحو كرت الفحل أزات كربه وهذا اسوة هذا أي مثله فالكاف على هذه  
القراءة زائدة ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى كمثل ما تطعمون وهذه قراءة سعيد بن جبير وابن السميع  
وهي شاذة وهمزته بدل من وأولاه من المؤساة وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله والكاف  
في محل الرفع الخ ظاهر كلامه أنه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أنه بيان للمعنى ولذا قيل إنه ليس بمستقيم  
والأولى طعام كسوتهم على الوصف فهو عطف أيضاً على من أوسط وعلى هذه القراءة يكون التحيير بين  
الاطعام والتحرير فقط وتكون الكسوة ثابتة بالسنة وقيل إنها في الكسوة وفيه نظر وقال  
السفاقي قدر أبو البقاء أي مثل اسوة أهلكم في الكسوة فلا تكون الآية غريبة من الكسوة وفيه  
نظر لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه وجوز فيها النصب أيضاً على أحد الوجوه في أعراب من أوسط  
وجعله معطوفاً عليه وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه في المعنى الإيمان ودليله والجواب عنه مفصل  
في محله (قوله ومعنى أو إيجاب إحدى الخصال الثلاث الخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب  
الخير وهو أن الواجب أحد الأمور لا على التعيين لا مانع إلى بعض المعتزلة أن الواجب الجمع وبسقط  
بواحد وبعضهم الواجب معين عند الله وهو ما يقوله المكلف فيختلف بالنسبة إلى المكلفين وبعضهم أن  
الواجب واحد معين لا يختلف لكن يسقط به وبالأخرى فتأوها قدراً وتوالياً في التحجير المفوض  
تفاوته إلى الهمم وقصد زيادة الثواب فإن الكسوة أعظم من الاطعام والتحرير أعظم منها (وهنا  
بحث) وهو أن أولاً أحد الشيئين أو الأشياء وأما ثانياً فقد قيد التحجير بعد الطلب فقوله كسارته اطعام خبر لفظاً  
طلب معنى لأن المقصود منه إيجاب ذلك وحينئذ كيف تكون الفاء لتعقيبه إذ لو كان كذلك لا قضي  
وجوبه قبل الحث ولا فائله فإن قيل يقدر له قيد كما لم يبق له دلالة على ما ذكره فتأمل وقوله واحداً

وهو توب يغطي العورة وقيل توب جامع قيص  
أورداء أو أزار وقيل يضم الكاف وهو لغة  
كقدوة في قدوة أو كسوتهم بمعنى أو كمثل  
ما تطعمون أهل بيكم أسرافاً كان أو تقتسبوا  
تؤاسون بينهم وبينهم إن لم تطعموهم الأوسط  
والكاف في محل الرفع وتقديره أو اطعامهم  
كسوتهم (أو تحرير رقبته) أو اعتاق إنسان  
وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه فيه  
الإيمان قياساً على كفارة القتل ومعنى أو  
إيجاب إحدى الخصال الثلاث مطلقاً ويخير  
المكلف في التعيين (فمن لم يجد) أي واحداً  
منها (فصيام ثلاثة أيام) وكفارته صيام ثلاثة  
أيام

منه المأثر من ان ازل تخيير (قوله والشواذ ليست بحجة عندنا الخ) قال في الاحكام قال ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه - ما ومجاهد وابراهيم وقسادة هن متتابعات لا يجوز فيهما التقريب فثبت المتتابع  
بقول هؤلاء ولم يثبت بالتلاوة بخوار ان تكون التلاوة منسوخة والحكم بما سار هو قول أصحابنا وقالوا  
أيضاً ان قراءته كروايته وهي مشهورة في زاديها على القطعي فما ذكره غير مسلم عندنا وقوله وحفتم  
مزة نصيله (قوله بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ) أصل معنى الضمة الجذل والمراد عدم البدل  
وللسلف في الحفظ هنا تناسير فقال قوم معناها احفظوا أنفسكم عن الحذف فيها وان لم يكن الحذف معصية  
وقال آخرون معناها ألقوا باليمان لقوله تعالى ولا تتجملوا الله عرضة لايمانكم وعليه قول الشاعر  
قليل الا لا يحافظ ليمينه \* اذا بدرت منه الالية برت

وقال قوم راعوها لكي تؤدوا الكفارة اذا حنتم فيها لان حفظ الشيء رعايته قالوا وهذا هو الصحيح إنما  
الاول فلامعنى لانه غير منهي عن الحذف اذا لم يكن الفعل معصية وقد قال صلى الله عليه وسلم فليأت  
الذي هو خير وليكفر كما تزول وقال تعالى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم فثبت أنه غير منهي عن الحذف  
اذا لم يكن معصية فلا يجوز أن يكون احفظوا أيمانكم نهيًا عن الحذف وأما القول بأنه منهي عن الحذف  
فما قطوا لانه كيف يكون الامر بحفظ اليمين نهيًا عن اليمين وهل هو الا كقولنا احفظ المال بمعنى  
لا تنكسه وأما البيت فلا شاهد فيه لان معنى حافظ ليمينه انه مراعاة لها بأداء الكفارة ولو كان معناه  
ما ذكرنا لكان أكثر زعم ما قبله والى هذه الأقوال أشار المصنف رحمه الله تعالى وفي الكشف معنى آخر  
وهو أن المراد احفظوها ولا تنسوا كيف حلستم بها (قوله أي مثل ذلك البيان) يعني أنه إشارة الى  
مصدر الفعل المذكور وقد مر تحقيقه في البقرة في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فذكر وقوله  
نعمة التعليم قد مره مفعولا بقرينة ما قبله وقوله أرنعمة جمع نعمة منصوب عطفا عليه فهو عام والواجب  
شكرها مبنية لنعمة (قوله فان مثل هذا التبيين يسهل لكم المخرج منه) في الكشف لعلمكم  
تشكرون نعمته فيما يعلمكم ويسهل عليكم المخرج منه فقيل المخرج رعايته على الحذف وقيل المخرج منه  
فيما يعلمكم أي من التكليف ولولا العائد لكان الاحسن أن يجعل ما منه مبدية وقيل انه للشكر وقوله  
فان الخ دليل على صحة ارادة نعمته الواجب شكرها به في مثل هذا التبيين يسهل المخرج من الشكر  
لان شكره نعمة العمل بما يعرف من كلامه فتأمل (قوله قد زعمنا عنه العقول الخ) قيل الرجس  
والرجس بمعنى وهو الشيء القدر وقيل ما تستقدره العقول وقال الزجاج انه كل ما استقدر من عمل قبيح  
وأصل معناه الموت الشديد ولذا يقال للعظام رجاس رعدة ولما كان فيه الاخبار عن معتقد بمفرد  
فاما أن يكون خبرا عن الاول وخبر الاخيرين معتدراى رجس وفسق وكفر ونحوه أو في الكلام مضاف  
الى هذه الاشياء والخبر له أي انما شأن هذه الاشياء أوتها طيها أولا حاجة الى تقدير لانه يجوز الاخبار  
عن هذه الاشياء بأنها رجس كما قيل انما المشركون نجس لانه مصدر يستوى فيه التليل والكثير وهذا  
أحسن (قوله لانه مسبب عن تسويله وتزيينه) يعني جعله عملا للشيطان مع أنها أعيان بهلاقة ان عمل  
الشيطان أي تزيينه مسبب لها أو من لا ابتداء أي ناشئ من عمله واذا قدر التعاطي فقبل لا حاجة الى  
التأويل وفيه نظر (قوله الضمير للرجس أو لما ذكر الخ) رجوعه الى الرجس لا يقتضي الامر  
بالاجتناب الخ فقط بل كل رجس وعوده على جميع ما مرتب تأويل ما ذكر أو على التعاطي المقدر وجوز  
عوده الى الشيطان وهو قريب وقوله لكي تفلحوا مر تحقيقه في أول البقرة فذكره (قوله أكد  
تحريم الخ والميسر الخ) وجه التأكيذ المذكور ظاهر لانهم كانوا مترددين في التحريم بعد نزول آية البقرة  
ولذا قال عمر رضي الله تعالى عنه اللهم بين لنا في ما ناشأنا فبا فلما نزلت هذه وصح فويل أنتم منتمون  
قال انتهينا يا رب وحيبت عودا مفعلة وحة وطمعها ملة ساكنة وتامتها بمعنى خالص أي لا خبير فيه أصلا  
أو الغالب عليه عدم الخير والامر بالاجتناب عن عينهما أي لا عن شرهما ووفعه باعتبار الظاهر واحد

وشرط فيه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه المتتابع لانه قرئ ثلاثة أيام متتابعات  
والشواذ ليست بحجة عندنا اذ لم تثبت كتابا  
ولم تر سنة (ذلك) أي المذكور (كقراءة  
أي نكس اذا حنتم) وحفتم (واحفظوا  
أي نكسكم) بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ  
أو بأن تبرأوا منها ما استطعتم ولم يفت بها خبر أو  
بأن تكفروا اذا حنتم (كذلك) أي مثل ذلك  
البيان (بين الله لكم آياته) اعلام شرائعه  
(لعلمكم تشكرون) نعمة التعليم او نعمه  
الواجب شكرها فان مثل هذا التبيين يسهل  
لكم المخرج منه (بأيها الذين آمنوا انما الخ  
والميسر والاصاب) أي الاصنام التي نصب  
للعباد (والا زلام) سبق تفسيرها في أول  
السورة (رجس) قد زعمنا عنه العقول  
وافرده لانه خبر للعلم من خبر المعلومات  
محذوف أو اضاف محذوف كأنه قال انما  
زعمنا الخ والميسر (من عمل الشيطان)  
لانه مسبب عن تسويله وتزيينه (فاجنبوه)  
الضمير للرجس أو لما ذكر أو لاجتناب عنه واعلم  
تفعلون) لكي تفلحوا بالاجتناب عنه والميسر  
أنه سبحانه وتعالى أكد تحريم الخ والميسر  
في هذه الآية بأن صدر الجملة بانما ذكرتمها  
بالاصنام والا زلام وماها رجسا وجه لهما  
من عمل الشيطان تديها على أن الاشتغال  
بهم من شرجت أو غالب وأمر بالاجتناب  
عن عينهما



وجعله سبباً يرجي منه الفلاح ثم قرر ذلك بأن  
 بين ما فيه ما من المفاسد الدينية والدنيوية  
 المقترنة بالتحريم فقال تعالى (انما يريد الشيطان  
 أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر  
 والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)  
 وانما خصهما باعادة الذكر وشرح ما فيها  
 من الوبال تنبيه على انهما المقصودان بالبيان  
 وذكر الانصاب والازلام للدلالة على انهما  
 مثلهما في الحرمة والشرارة لقوله عليه  
 الصلاة والسلام شارب الخمر كعابد الوثن  
 وخص الصلاة من الذكر بالافراد لتعظيم  
 والاشعار بأن الصادق عنها كالصادق عن  
 الايمان من حيث انها عماده والفارق بينه  
 وبين الكفر ثم أعاد الحديث على الانتهاء بصيغة  
 الاستفهام مرتبة على ما تقدم من أنواع  
 الصوارف فقال (فهل أنتم منتهون) اي اذا  
 بأن الامر في المنع والتحذير بالغ الغاية  
 وأن الاذكار قد انقطعت (وأطيعوا الله  
 وأطيعوا الرسول) فيما أمر به (واحدروا)  
 ما نهي عنه أو مخالفتها (فان توليت فاعلموا  
 أنما على رسولنا البلاغ المبين) اي فاعلموا انكم  
 لم تضروا الرسول صلى الله عليه وسلم  
 بتوليكم فانما عليه البلاغ وقد أدى وانما  
 ضررتم به أنفسكم (ليس على الذين آمنوا  
 وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا) مما  
 لم يحرم عليهم لقوله (اذا ما اتقوا وآمنوا  
 وعمالوا الصالحات) أي اتقوا المحرم وثبتوا  
 على الايمان والاعمال الصالحة (ثم اتقوا)  
 ما حرم عليهم بعد كالحجر (وآمنوا) بتحريمه  
 (ثم اتقوا) ثم استقروا وثبتوا على اتقاء  
 المعاصي (وأحسنوا) وتحذروا الاعمال  
 الجلية واشتغلوا بما روي انه لما نزل تحريم  
 الخمر قالت الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 يا رسول الله فكيف يا خواتنا الذين ماتوا  
 وهم يدرسون الخمر وبأكلون الميسر فترأت  
 ويحتمل أن يكون هذا التكرير باعتبار  
 الاوقات الثلاثة

الوجوه والا فاذ رجع الضمير الى المتعاطى لا يكون كذلك (قوله وجهه سبباً يرجي منه الفلاح) ضمير  
 جعله للاجتناب والسببية من لعل لانها بمعنى كي ووجه المبالغة فيه باعتبار ظاهر الترجي واذا تداناه ذنب  
 عظيم بعد ارتكابه لا يقطع بالفلاح بمجرد الاقلاع عنه بل يرجي له ذلك (قوله وانما خصهما باعادة  
 الذكر) أي الخمر والميسر هما المقصودان لانهما هما اللذان صدر امرهم كما قال تعالى يسئلونك عن الخمر  
 والميسر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كعابد الوثن حديث رواه الترمذي بلفظ مد من الخمر  
 وحمل على المستحل ولا حاجة اليه وهذا دليل على بعض المدعى أو جعل الازلام بمنزلة الوثن وهو بعيد  
 وقيل انهما لم يخصا بالذكر لان معنى يصدكم عن ذكر الله بعبادة غيره وهي الانصاب وعن الصلاة بالاشتغال  
 بالازلام وهو تقدير من غير دليل والشرارة بكسر الشين المعجمة الشر (قوله وخص الصلاة من الذكر  
 بالافراد الخ) لان ما يصد عن ذكره يصد عنها الان الذين من أركانها فأوردت بالذكر تعظيماً لها كما في ذكر  
 الخاص بعد العام (قوله والاشعار بأن الصادق عنها كالصادق عن الايمان الخ) كان وجهه أن الاول  
 بيان لتعظيمها في ذاتها وهذا بيان لانه غاية مراد الشيطان من شرب الخمر ومنتهى آماله ذلك فيها ولا  
 أحب الى الشيطان من ابقاعهم في الكفر فلو لأن تركها يؤدى اليه لما كانت محط نظره ولذلك سميت  
 عماد الدين في الحديث لأن الخبء لا يقوم بلا عماد والصارف بين الايمان والكفر الصلاة لأن  
 التصديق القلبي لا يطاع عليه وهذه أعظم شعائر المشاهدة في كل وقت ولذا طلبت فيها الجماعة  
 لشاهدوا الايمان ويشهدوا به فافهمه فانه خفي على من قال انه لا شعار في النظم بما ذكر وصدها عن  
 الصلاة لانها تشغلهم عنها ولأن السكران لا يقرب الصلاة (قوله أعاد الحديث على الانتهاء الخ) لانه  
 فهم أولاً من قوله تعالى فاجتنبوه مع ماله من تأكيدات التحريم وقوله ايذاً بأن الامرار الخ أي الشأن  
 والحال أو الامر الطلبي باجتنابه بلغ غاية الظهور حتى لا حاجة الى أمرهم به لظهور أدلتها القاطعة  
 للاذكار فلذا عبر بالاستفهام الان كما ترى مع الجملة الاسمية والذات المعقبة الدالة على أنها قد ثبتت  
 الصوارف عنها وتبينت وجوه الفساد فيها حتى ان العاقل اذا خلى ونفسه بعد ذلك لا ينبغي ان يتوقف  
 في الانتهاء وقوله ومخالفتها أعمن من التنبيه الاول فيكون مؤكداً لقوله أطيعوا الله وعلى الاول  
 مؤسس ولذا قدمه وقوله وانما ضررتم به أنفسكم إشارة الى أن قوله فاعلموا الخ جواب باعتبار لازمه  
 المكفي به عنه (قوله اذا ما اتقوا الخ) تليق في الجناح بهذه الاحوال ليس على سبيل اشتراطها  
 فان عدم الجناح في تناول المباح الذي لم يحرم لا يشترط بشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على  
 أنهم بهذه الصفة وسبب النزول ليس وجهاً آخر في معنى الآية ودفع ما فيها من التكرار بل إشارة الى ان  
 الآية نزلت في المؤمنين عامة ويدخل فيهم هذه الطائفة أو في هذه الطائفة لكن الحكم عام وقوله اتقوا  
 المحرم الخ إشارة الى دفع التكرار في الآية وسبباً في تفصيله (قوله روي أنه لما نزل الخ) أخرجه  
 أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو في الصحيحين عن أنس رضي الله تعالى عنه  
 (قوله ويحتمل أن يكون هذا التكرير الخ) قال الطيبي رحمه الله تعالى المعنى أنه ليس المطلوب من  
 المؤمنين الزهادة عن المستلذات وتحريم الطيبات وانما المطلوب منهم الترفي في مدارج التقوى والايمان  
 الى مراتب الاخلاص واليقين ومعارج القدس والكمال وذلك بأن يثبتوا على الاتقاء عن الشر  
 وعلى الايمان بما يجب الايمان به وعلى الاعمال الصالحة لتحصيل الاستقامة التامة التي يمكن  
 بها الى الترفي الى مرتبة المشاهدة ومعارج أن تعبد الله كأنك تراه وهو المعنى بتوابعه تعالى وأحسنوا الخ  
 به ينتهي لازني عند الله ومحبة الله يجب المحسنين وفي هذا النظم نتيجة من قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
 الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ولا اضعاء المال ولكن الزهد أن تكون بما يد الله أثق من عافي  
 يدك وهذا دفع للتكرير وأنه ليس مجرد التأكيد لانه يجوز فيه العطف بهم كما صرح به ابن مالك في قوله  
 تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون بل به باعتبار تغاير ما عاق به مرة بعد أخرى والمصنف رحمه الله

أشاراً ولا إلى تغايرها بأن المراد بالاول اتقاء ما حرم عليهم أو لامع الثبات على الايمان والاعمال الصالحة  
 إذ لا ينفع الاتقاء بدون ذلك والثاني اتقاء ما حرم عليهم بعد ذلك من الجور ونحوه والايمان التصديق  
 بتحرير ذلك والثالث الثبات على اتقاء جميع ذلك من السابق والحادث مع تحري الاعمال الجيدة فالمراد  
 بالاول والثالث زمان التحريم الاول الماضي وزمان التحريم الثاني الذي هو منزلة الحال وزمان الثبات  
 على جميع ذلك في المستقبل (قوله أو باعتبار الحالات الثلاث) بأن يتق الله ويؤمن به في السر ويحجب  
 ما يضرت نفسه من عمل واعتقاد ويتق الله ويؤمن به علانية ويحجب ما يضرت الناس ويتق الله ويؤمن به  
 بينه وبين الله بحيث يرفع الوسائط وينتهي الى أقصى مراتب التقوى في الدرجة السابعة القابلة للتقوى  
 النفسانية ولما في هذه الحالة من الزاني منه تعالى ذكر الاحسان فيها لأن الاحسان كما فسره النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حديث البخاري الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (قوله أو باعتبار المراتب الثلاث)  
 أي مراتب التقوى الثلاث التي مرتفع صيلها ومن قال المراد به مبدأ السلوك ومبدأ العمر فقد غفل عن  
 مراده أو تغاير التقوى باعتبار تغاير المتق منه وهو العقاب والوقوع في حى المحرمات والتدنس بدنس  
 الطبيعة والهوى وقوله فلا يؤاخذهم بشئ لانه لازم المحبة فهو كناية كما في قوله وقالت اليهود والنصارى  
 نحن أبناء الله وأحباؤه فلم يعد بكم وكان الظاهر والله يجب هو لا موضع الحسنين موضعه إشارة الى  
 أنهم متصفون بذلك (قوله نزلت في عام الحديبية) مرأت الحديبية بالتخفيف وأن منهم من شتدها وهي  
 اسم مكان معروف وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل (قوله والتحقير في بشئ للتبعية الخ) تدحض من  
 من أدحض أي أزل وهو كناية عن إزالة الثبات والتصبر والتحقير والتقليل من شئ وتذكيره قبل عليه أن  
 هذه الصيغة بعينها وردت في الاموال والانفس من الفتى العظام كقوله تعالى بشئ من الخوف والجوع  
 ونقص من الاموال والانفس والثمرات وهو إشارة الى ما يقع به ابتلاء من هذه الامور فهو وبعض من  
 كل بالاضافة الى مقدوره تعالى فانه قادر على استسلامهم بأعظم مما ذكر ليعتد بهم بذلك على الصبر ويدل على  
 ذلك أنه سبق الوعد به قبل احواله لتوطئ النفوس فان المقابلة بالشدائد شديدة الالم واذا فكر العاقل  
 وحده ما صرف عنه من البلاء أكثر مما وقع فيه باضعاف لا تقف عنده غاية فسبحان اللطيف بعباده  
 (أقول) ما ذكره العلامة بعينه أشأ واليه الشئ في دلائل الاجاز لان شئ انما يذكر كقصد التعميم نحو  
 وان من شئ الا يسبح بحمده والابهام وعدم التعيين أو التحقير لاعاء أنه لمقارنته لا يعرف ولذا عيب  
 على المتنبي قوله

لوالفك الدوار أبغضت سعيه • لعوقه شئ عن الدوران

مع استحسانه في قول أبي حية النمرى

أذا ما تقاضى المرء يوم وليله • تقاضاه شئ لا يل التقاضيا

وهنا لوقيل ايلونكم بصيبتكم المعنى فالحامها لا بد له من نكته وهي ما ذكر وأما ما أورده من الآية  
 الاخرى فشاهد له لاعلم لانه المقصود فيه أيضا التحقير بالنسبة الى ما دفعه الله عنهم كما صرح به المعترض  
 مع أنه لا يتم الاعتراض به الا اذا كان ونقص معطوف على مجرور ومن ولو عطف على بشئ لكان مثل هذه  
 الآية بلا فرق والعجب أنه مع ظهوره أو ورده الطيبي رحمه الله ولم ينبه له (قوله ليعجز الخائف من عقابه  
 الخ) هذا بيان محصل المعنى ووجه التجوز فيه ما سأتى من أن العلم مستعمل في لازم معناه وهو وقوع  
 المعلوم وظهوره لان علمه تعالى لا يتخلف عنه أو أن المراد من العلم التعلق بالمعلوم وضمر هو لعقاب أي  
 والعقاب لم يقع بل منظر على صيغة المفعول ان وقع منه اثم وقوله لضعف قلبه أراد به قلبه يقينه  
 والاضعف القلب بالمعنى المعروف لا يناسب عدم الخوف وقوله ايمانه تفسيره ومن موصولة  
 ويجوز أن تكون استفهامية أي جواب من يخافه وبهذا علم ضعف ما قيل لفظ الله فاعل بعلم  
 فلا يصح أن يكون معنى ما ذكر والاختلاف نظام الكلام لأن يكون المراد من مجموع بعلم الله الخ

أو باعتبار الحالات الثلاث استعمل  
 الانسان التقوى والايمان بينه وبين نفسه  
 وبينه وبين الناس وبينه وبين الله تعالى  
 ولذلك بدل الايمان بالاحسان في الصلاة  
 الثالثة إشارة الى ما قاله عليه الصلاة  
 والسلام في نفسه مرة أو باعتبار المراتب  
 الثلاث المبدأ والوسط والمنتهى أو باعتبار  
 ما يتق فانه ينبغي أن يترك المحرمات وتوقيات  
 العقاب والتسببات تحترز عن الوقوع في  
 الحرام وبعض المباحات تحفظا لانفس عن  
 الخسة وتم ذيلها عن دنس الطبيعة  
 (والله يحب المحسنين) فلا يؤاخذهم بشئ  
 وفيه أن من فعل ذلك صار محسنا ومن صار  
 محسنا صار الله محبوبا (يا أيها الذين آمنوا  
 ايلونكم الله بشئ من الصديقاته أيلديكم  
 ورماحكم) نزلت في عام الحديبية ابتلاءهم  
 الله سبحانه وتعالى بالصبر وكانت الوحوش  
 تغشاهم في رحالهم بحيث يتمكنون من  
 صيدها أخذوا بأيديهم وطعنوا برماحهم وهم  
 محرمون والتقليل والتحقير في بشئ للتبعية  
 على أنه ليس من العظام التي تدحض الأقدام  
 كالأبلاء يذل الانفس والاموال فمن لم يثبت  
 عنده كيف يثبت عند ما هو أشد منه  
 (ليعلم الله من يخافه بالغيب) ليعجز الخائف  
 من عقابه وهو غائب منظر لقوة ايمانه عن  
 لا يخافه لضعف قلبه وقلة ايمانه فذكر العلم  
 وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو تعلق العلم

ذلك وقوله بعد ذلك الآية أي بعد الابتلاء السابق وما علم من حاله وقيل المراد قدرة المحرم عليه فيما  
يستقبل فإن الابتلاء بغشيان الصيد قد مضى وقوله من لا يملك جأشه بالهزيمة وأصل معناه الصدر  
كأفي الأساس ويطلق على القلب وملك الجأش ضبطة بمعنى الصبر والتحمل ويقال ربط لذلك الأمر جأشا  
وهو رابط وفي ضمة واهي الجأش ومعناه ما ذكره فسر العذاب الإيم بالوعيد لأنه ليس واقعا البتة ولا في  
حين الاعتداء والتقصير في أمر تسهل رعايته فوق التقصير فيما تصعب رعايته فلذا أوقع عليه وهذا  
يشبه حيتان أهل السبت ولحق الوعيد لا يحقق لحوق العذاب بما قيل أنه مناسب لمذهب المعتزلة باطل  
(قوله جمع حرام) بمعنى محرم وإن كان في الحل ومن كان في الحرم وإن كان حلالا وهما سيان في النهي  
عن قتل الصيد ورداح المرأة الثقبيلة الردف والكثبية العظمية وجمعه ردهج بضم دج وذكر القتل لما ذكر  
والذكاة بالذال المجبة النحر والذبح (قوله وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه الخ) هذا مذهب الشافعي رحمه الله  
من أن ما لا يؤكل من الصيد فلا جراه على المحرم فيه ومذهبنا كما في كتاب الأحكام أنه عام في جميع صيد  
البر إلا ما خصه الحديث الآتي ولا يقاس غير الجنس عليها والمراد بهما كل ما ابتدأ الإنسان به ذي  
كالسبع والذئب بالاجماع فخص به ما خرج عنه فإن لم يتدنه بالأذى فعليه الجزاء ولما لم يكن للشمس علة  
مذكورة لم يجز القياس عليها وكونه غير مأكول اللحم لم تقم الدلالة عليه من خوى الكلام ولا ذكر  
اعلمته فيه ومن أحسن ما من بأبي القياس في مثله لصحة ما عدد وكونه غير مأكول نفى والتقي لا يكون علة  
(قوله خمس يقتل الخ) رواه الشيخان ورواية الحمية في مسلم وقوله مع ما فيه الخ أي بالقياس عليه وهو  
مذهبنا وقوله هل يلقي أي يطل حكمه ولذا عبر بالقتل وهو الأصح من مذهب الشافعي أيضا (قوله  
ذاكر الإحرامه عالم بأنه حرام عليه الخ) وليس ذكر العمد للتعقيب عند الجمهور بل أمالانه المورد أولانه  
الأصل والخطأ الملحق به للتغليظ والاشعار بأنه يستوي فيه العمد والخطأ ووجه الدلالة أنه لا وبال ولا  
اتقاص في الخطأ وهذا معنى قول المصنف رحمه الله بل لقوله ومن عاد الخ رذوقه والخطأ الملحق به فيه نظر  
فإن القياس لا يجري في الكفار عندنا فإظهار قول الزهري رحمه الله نزل الكتاب بالعمد  
ووردت السنة بالخطأ وذهب سعيد بن جبير إلى أنه لا شيء في الخطأ اعلا بظاهر الآية (قوله فقهه أبو  
اليسر رضي الله عنه الخ) قالوا انما هو أبو قتادة رضي الله عنه كما في الصحيحين من روايته وهو الذي فعل  
ذلك وقد تبع المصنف فيه الكشاف وقال الطبري أنه ليس في شيء من الأصول يعني أصول كتب الحديث  
وأورد على قوله أذروى الخ أنه يدل على أن قتلهم كان عن قصد ولا يدل على أنه علم بأنه حرام  
لأن الحديث دل على أن حرمة صيد المحرم علم بعد نزول الآية فلا يدل على أن قتلهم عن تعمد بما  
فسره به وفيه نظر لأنه صرح في الكشف بأنه كان محترما في الجاهلية أيضا فكان معلوما ومعلوم من  
الآية كونه قد شرعنا به وأعلم أنه عدل عن قول الكشاف في التعريف أن يقتله وهوذا كراهية  
أوعالم أن ما يقتله ما يحرم عليه قتله لأنه ليس بمناع لأنه إذا رمى غير صيد وأصاب صيدا وهوذا كراهية  
ينبغي أن يكون عمدا وليس به وقد تكلف له ودفع آخر بأن أربعمائة في الواو فلذا غيره المصنف رحمه الله  
(قوله برفع الجزاء والمنسل قراءة الكوفيين الخ) الفاء ما جزائية أو زائدة في خبر الموصول قرأ أهل  
الكوفة جزاء مثل بتنوين جزاء ورفعه ورفعه مثل وباقي السبعة برفعه مضافا إلى مثل ومحمد بن مقاتل  
بتنوين جزاء ونصبه ونصب مثل والسلي برفع جزاء متوننا ونصب مثل وقرأه جزاءه برفع جزاء  
مضافا لصيرور رفع مثل فأما قراءة الكوفيين فواضحة لأن جزاء مبتدأ ومنسل صفته والخبر محذوف أي  
فعليه جزاء مماثل لما قتله وجوز أبو البقاء في مثل البدلية والزجاج أن يكون جزاء مبتدأ ومنسل خبره إذا  
التقدير جزاء ذلك الفعل أو المقتول مماثل لما قتله (قوله وعليه لا يتعلق الجزاء بجزاء) وأيضا المصدر  
يعمل بتشابه الفعل وبوصفه بعد الشبه وأما كون المصدر بمعنى الجزى به فهو في حكم الصفة فرد بأنه  
تفسير معنى لا تأويل أعرب فإنه جعل عين الجزاء مبالغة والمقصود أنه مجزى به وفيه نظر وإذا لم يتعلق

(فإن اعتدى بعد ذلك) بعد ذلك الابتلاء  
بالصيد (فله عذاب اليم) فالوعد لا حق  
فإن من لا يملك جأشه في مثل ذلك ولا يراعى  
حكم الله فيه فكيف به فيما تكون النفس  
أصيل إليه وأحرص عليه (أي يحرمون جمع  
لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) أي يحرمون جمع  
حرام كداح وردح ولعله ذكر القتل دون  
الذبح والذكاة لاعتدائهم وأراد بالصيد ما يؤكل  
لحمه لأنه الغالب فيه عرفا ويؤيده قوله عليه  
الصلاة والسلام خمس يقتل في الحل والحرم  
الحدة والغراب والعقرب والفأرة والكلب  
العقور وفي رواية أخرى الحمة بدل العقرب  
مع ما فيه من التنبيه على جواز قتل كل مؤذ  
واختلف في أن هذا النهي هل يأتي بحكم الذبح  
فيلحق مذبح الحرم بالميتة ومذبح الوثني  
أو لا فيكون كاشاة المفصولة إذ مجموعها  
الغاصب (ومن قتله منكم متعمدا) ذاكر  
لأحرامه عالم بأنه حرام عليه قتل ما يقتله  
والأكبر على أن ذكره ليس لتعقيد وجوب  
الجزاء فإن اتلاف العمد والخطأ واحد في  
إيجاب الضمان بل لقوله ومن عاد فنتقم الله  
منه لأن الآية نزلت فيمن تعمد أذروى أنه  
عن إمام في عمدة الحديثية جاز وحش قطعته  
أبو اليسر رحمه الله فقتله فزالت (جزاء مثل  
ما قتل من النعم) برفع الجزاء والمنسل قراءة  
الكوفيين وبعقوب بمعنى فعلية أي  
فواجبه جزاء مماثل لما قتل من النعم وعليه  
لا يتعلق الجزاء بجزاء المنسل كالمقتول فلا يوصف ما لم  
يتم بها وأما تكون صفته

به كان منسفة له أخرى لوقوعه بعد التكررة وأورد على ما ذكر أنه انما يمنع عمله في المفعول به ويجوز في  
 الجواب المجزوء لانه يكفيه راحة الفعل كما صرح حوايه (قوله وقرأ الباقر على اضافة المصدر الخ) ولما  
 قيل على هذه القراءة ان الجزاء لا يقتول للمثله أو لولاها وجهين أن يكون مثل مقعما كما في قولهم  
 مثلاً لا يقول كذا على أنه كناية أو المراد أن يجزى أي يعطى المثل جزاءه وهذا أظهر وأقوى وفي كلام  
 المصنف رحمه الله ان الاضافة اذا كانت للمفعول تعين المعنى الثاني فلا يلائمه الجواب الاول وقيل انه  
 يفوت عليه أيضا اشتراط المماثلة بين الجزاء والمقتول فالاولى جعل الاضافة بيانية أي جزاءه ومثل  
 ما قتل فتشقق القراءتان مع في وليس يوارد لان جزاءه المحكوم به ما يشاومه ويعادله وهو يقتضى  
 المماثلة خصوصاً على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فتأمل (قوله وهذه المماثلة باعتبار الخلقة الخ)  
 هذا هو المروي عن ابن عباس رضى الله عنهما في الظبية شاة وفي النعامة بعير وهو قول مالك والشافعي  
 ومحمد بن الحسن ولا نظير له فيه القيمة كالعصفور وقال أبو حنيفة وأبو يوسف المثل هو القيمة يشترى بها  
 هديان شاء وإن شاء اشترى طعاماً وأعطى كل مسكين نصف صاع وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوماً  
 وأيده بأنه قد ثبت المثل بمعنى القيمة في قوله تعالى فمن اعتدى عليه فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى  
 عليكم فإن المراد قيمة المصوب بالاتفاق فوجب الحل عليه وهو عام لما لا نظير له وفيه القيمة عندهم  
 فيلزم عليهم استعمال المثل في معنياه ولا حاجة اليه فان قيل المثل اسم للظن وليس باسم للقيمة وانما  
 أوجبوا القيمة فيما لا نظير له بالاجماع لامن الآية قيل ان الله تعالى قد سمى القيمة مثلاً في قوله فمن  
 اعتدى عليكم الخ ويدل على أنها مرادة أن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم روى عنهم في الجماعة  
 شاة ولا تشابه بين الجماعة والشاة فعلمنا أنهم أوجبوا على وجه القيمة فان قيل انما يسوغ حمله على القيمة  
 لو لم يفسر وقد فسر بقوله من النعم فلا مبالغ للتأويل قبل انما يكون تفسيره لواقصر عليه وما اذا  
 وصل به ما لا يحتمل التفسير من الصيام والطعام فلا فهو تفصيل للحكم كقوله فكفارته اطعام عشرة  
 مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الآية وقوله يهدي أي يذبح الهدى وفي نسخة يهدي وقوله وإن  
 لم تبلغ بخير أي أن زاد على نصف الصاع ما لم يبلغه يتصدق به أو يصوم له يوماً (قوله واللفظ الاول أوفق)  
 لأن الظاهر من مثل ما قتل من النعم المماثلة في الخلقة والهبة وهذا بالغ الكعبة يستدعيه وأجيب بأن  
 قوله يحكم به ذوا عدل يدل على أن المعتبر القيمة وروى بأن القيمة كما يحتاج الى نظروا جهاد كذا المماثلة  
 الخلقة لكن التقوم أحوج الى ذلك فبالم طريق الاولى وقد مر أن المثل معروف في القيمة وإن  
 ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أشمل وغير محتاج الى التكاف كما أشار اليه الزمخشري (قوله صفة جزاء  
 الخ) أو حال من الضمير المستتر في خبره المقدر وهو عليه وقوله وكما أن التقوم الخ إشارة الى جواب  
 ما قيل من طرف أبي حنيفة أن التكليم انما يحتاج اليه في بيان القيمة وقد مر الكلام فيه (قوله وقرئ  
 ذو عدل على إرادة الجنس الخ) في الكشف وقرأ محمد بن جعفر ذو عدل منكم أراد يحكم به من يعدل  
 منكم ولم يرد الوحدة فقيل يعني لم يقصد أن العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فان من  
 يكفي للثنين كما يكفي لواحد لكن لادلالة على التعيين وهذا بعينه كلام الزجاج كما نقله الطيبي رحمه الله  
 ومراده أن ذو يستعمل استعمال من للتقليل والتكثير وليس المراد بها الوحدة بل التعدد وأقله اثنان  
 فما قيل عليه ليس في الآية لفظة صالحة لقصد التعدد صلاحية من لذلك لاشبهة في عدم ورود  
 عليه ومن فسر بالامام فتوحه فيها على أصله من غير تأويل هو ما في الكشف وهو بعينه كلام ابن جني  
 (قوله هديا حال من الهاء في به أو من جزاء الخ) كونه من جزاء لانه خبر عنده أو قدر واجب جزاءه وأما  
 الزمخشري فلما قدر فطيه جزاءه وجعله حالاً لانه ما الحال من المبتدأ وأعمال الطرف من غير اعتماد  
 وكلاهما خلاف المنصور عند النحاة وقيل فيه نظير لجواز أن يعتبر الطرف معتمداً على المبتدأ يعني من  
 قتله على القول بأنه خبر للشرط أو لانه وصول فكأنهم يتوادل على أن الواقع موقع الجزاء لو كان ظرفاً

وقرأ الباقر على اضافة المصدر الى المفعول  
 وانجام مثل كما في قولهم مثلي لا يقول كذا  
 والمعنى فعليه أن يجزى مثل ما قتل وقري  
 بجزاءه مثل ما قتل بضم ما على فاليجز جزاءه أو  
 فعليه أن يجزى جزاءه بمانل ما قتل وبجزائه  
 مثل ما قتل وهذه المماثلة باعتبار الخلقة  
 والهبة عند مالك والشافعي رضى الله تعالى  
 عنهما والقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال يقوم الصديق حيث صديقان بلغت القيمة  
 عن هدى تخير بين أن يهدي ما قيمته قيمة وبين  
 أن يشترى بها طعاماً ما قيمته كل مسكين نصف  
 صاع من بز أو صاعاً من غيره وبين أن يصوم  
 عن ما علم كل مسكين يوماً وأن لم يبلغ تخير  
 بين الاطعام والصوم واللفظ الاول أوفق  
 (يحكم به ذوا عدل منكم) صفة جزاءه ويحتمل  
 أن يكون حالاً من خبره في خبره أو منه اذا  
 أضافته أو وصفته وبلغته بخبره تدلان  
 وكما أن التقوم يحتاج الى تطرؤ واجتماع  
 اليه ما فان الأنواع تتشابه كسبها وقري  
 ذو عدل على إرادة الجنس أو الامام (هديا)  
 حال من الهاء في به أو من جزاء

والمرفوع فاعلام تجزأ انما كان في المضارع المثبت أو الماضي بدون قد لا يتقدم المبتدأ كما ذكر في قوله  
 فينتقم الله منه فيكون التقدير ههنا فهو عليه جزاء فيكون الظرف معقدا على المبتدأ المحذوف وفيه  
 نظر وقيل انه اذا كان حالا من جزاء فهو فاعل لفعل تقديره فيجب جزاء الخ وإذا كان حالا من ضميره  
 فهي حال مقدرة كما قاله الفارسي ثم انه أو رد على الخبر بأن الاعتماد على المحذوف ممنوع ولذا لا يعمل  
 اسم الفاعل بدون الاعتماد مع انه لا بد له من موصوف محذوف وليس بشئ لانه فرق بين المبتدأ المقدر  
 والموصوف المفروض فان الأول في حكم الموجود بخلاف الثاني (قوله) وان تون لخصيصه  
 بالصفة (الخ) لانه نكرة لا تجب الحال منها الا اذا تخصصت أو تقدمت وفي حال الاضافة حالة ظاهرة  
 واعتبار الحمل لانه مضاف الى المفعول كما مر واطراف الصفة انطوية فلذا وصف به النكرة والخلاف في  
 المسئلة المذكورة مبسوط في الفروع (قوله) عطف على جزاء ان رفعته (الخ) وعلى قراءة النصب كما تقدم  
 فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب عليه كفارة ويجوز ان يقتدر عليه أن يجزى جزاء أو كفارة فيعطف  
 كفارة على أن يجزى فهو مبتدأ تقدم عليه خبره وأوفيه للتخيير قال الطيبي وليس من باب جالس الحسن  
 أو ابن سيرين بل من باب قولك جالس السلطان أو الوزير أو العاخي ونقل عن الشافعي رحمه الله قول  
 ضعيف انه على الترتيب ومنه تعلم أن التخيير على قسمين ما يكون الخبر متساويا وما يكون الخبر فيه تفاوت  
 وبون بعيد وقوله عطف بيان مبني على مذهب الفارسي من انه لا يختص بالمعارف ومن قال باختصاصه  
 جعله بدلا أو خبر مبتدأ محذوف (قوله) بالاضافة للتبيين (الخ) فالكفارة بمعنى المكفرة وهي عامة تشمل  
 الطعام وغيره وكذا الطعام يكون كفارة وغيره فبينهم ما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد  
 وما قبل ان الطعام ليس جنسا للكفارة فالاضافة لادنى ملازمة لا يسياسة ليس بشئ يعتد به (قوله)  
 والمعنى عند الشافعي رحمه الله تعالى أو أن يكفر بالطعام مساكين (الخ) فغنده يقوم الهدى لانه الواجب  
 أولا وعندنا يقوم الصيد وظاهر كلامه أن الكفارة والطعام بالمعنى المصدرى ولوا بقى على ظاهره اصح  
 وله ان يتصدق بما يبلغ المذ عند الشافعي أيضا (قوله) أو ما سواه من الصوم (الخ) قال الراغب العدل  
 والعدل متقاربان لكنه بالفتح فيما يدرك بالبصرة كالحكم وبالكسر ما يدرك بالحواش كالمعدل  
 فالعدل بالفتح هو التقسيم على سواه وعلى هذا روى بالعدل قامت السموات تنبيه على أنه لو كان ركن  
 من الاركان الاربعة في العالم زائد على الاثنى أو ناقصا عنه على خلاف مقتضى الحكمة لم يكن العالم  
 منتظما وهذا معنى دقيق بالتأمل فيه حقيق (قوله) متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء والطعام (الخ)  
 أي متعلق بالاستقرار الذي تعلق به عليه المقدر وعدل عن قول الزمخشري انه متعلق بجزاء وان كان بناء  
 على اعرابه وهو لم يذكره لانه انما يتأتى اذا اضيف الى مثل لانه عطف عليه كفارة ولا يعطف  
 على المصدر قبل تمامه ولا اذ انون ووصف لان المصدر الموصوف بصفة متقدمة لا يعمل وفيه وجوه أخر  
 كتعلقه بطعام أو بفعل مقدروه وجوزي (قوله) ثقل فعله وسوء عاقبته (الخ) يشير الى أن أصل معنى  
 الوبال الثقل ومنه الوابل للمطر الكثير والوبيل للطعام الثقيل الذي لا يسرع هضمه والمرعى الوخير  
 وضيم أمره على الوجه الأول لمن قتل الصيد وعلى الثاني لله ولذا وصفه بالشدّة لانه مخالفة لأمر القوى  
 الشديد البطش وأشار الى أنه في الوجه الثاني مضاف مقدر رأى وبال مخالفة أمر الله لأن أمر الله  
 لا وبال فيه وانما الوبال في مخالفته (قوله) من قتل الصيد محرما في الجاهلية (الخ) وهو ذنب عظيم لانهم  
 كانوا على شريعة اسمعيل صلى الله عليه وسلم والصيد محترم فيها أيضا كما ذكره الزمخشري فلا يرد  
 عليه أنه لا ذنب في الجاهلية أو قبل التحريم لانه لا ذنب بدون التحريم ولا تحريم في الجاهلية فكيف  
 يتحقق العقو وقيل المراد بالعفو أن لا تم فيه (قوله) الى مثل ذلك (الخ) انما ذكر المثل لان العود الى ذلك  
 الفعل بعينه وقد وقع وانقضى لا يتصور وأما تقدير المبتدأ في فهو ينتقم فليصح دخول الفاء لان الجزاء  
 اذا وقع مضارعا مبتدأ لم تدخله لم يقتدر المبتدأ وكذا المنق بلا فاقيل ان المضارع يجوز بدون

وان نون لخصيصه بالصفة أو بدل من مثل  
 باعتبار محله أو لفظه فيمن نصبه (بالغ الكعبة)  
 وصف به هديا لان اضافته انطوية ومعنى بلوغه  
 الكعبة ذبحه بالحرم والتصدق به ثم قال  
 ابو نيفة يذبح بالحرم ويتصدق به حيث شاء  
 (أو كفارة) عطف على جزاء ان رفعته وان  
 نصبت خبر محذوف (طعام مساكين) عطف  
 بيان أو بدل منه أو خبر محذوف أي هي طعام  
 وقرأ نافع وابن عامر كفارة طعام بالاضافة  
 للتبيين كقولك خاتم فضة والمعنى عند الشافعي  
 أو أن يكفر بالطعام مساكين ما يساوي قيمة  
 الهدى من غالب قوت البلد فيعطى كل  
 مسكين مدا (أو عدل ذلك صياما) أو ما  
 سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين  
 سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين  
 يوما وهو في الأصل معهدرا طلق للمفعول  
 وقرئ بكسر العين وهو ما عدل بالشئ في  
 المقدار كعدل الخبز وذلك إشارة الى الطعام  
 وصيا ما عجز للعدل (ليذوق وبال أمره)  
 متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء أو الطعام  
 أو الصوم ليذوق ثقل فعله وسوء عاقبته  
 بهنك لحمة الاحرام أو الثقل الشديد على  
 مخالفة أمر الله وأصل الويل الثقل ومنه  
 الطعام الويل (عنى الله عاصف) من قتل  
 الصيد محرما في الجاهلية أو قبل التحريم أو  
 في هذه المرة (ومن عاد) الى مثل هذا  
 (فينتقم الله منه) فهو ينتقم الله منه



القاء فلا يكون للقاء فائدة فاذا جمعت اسمية ظهرت الفائدة مبنى على القول بأن فيه وجهين وهو أحد  
قولي النحويين في هذه المسئلة لكن المشهور خلافه (قوله وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد الخ)  
روى عن ابن عباس رضي الله عنه ما والحمد لله بن بشر يرحم الله أن عاد عدم يحكم عليه بكفارة حتى كانوا  
يسألون المستفتي هل أصبت بشأ قبله فان قال نعم لم يحكم عليه وان قال لا حكم عليه والجهور على خلافه  
وهو الصحيح لأن وعيد العائد لا يثنى وجوب الجزاء عليه وانما لم يصرح به لعله فيما مضى مع أن الآية  
يحمل أن معناه من عاد بعد التعريم الى ما كان قبله والانتقام يحتمل أن يكون في الدنيا بالكفارة لكنه  
خلاف الظاهر وكذا كون المراد ينتقم منه اذا لم يكفر (قوله ما صيد منه مما لا يبش الا في الماء الخ)  
يعني الصيد مصدر بمعنى المفعول وطعامه ليس مصدر رابعي أكله وعطفه عليه من قبيل أعجبتني زيد  
وكرمه بل هو بمعنى المعلوم وضمير طعامه للصيد في إحلال الصيد الانتفاع به وإحلال مطه ومه  
إحلال أكله على حذف مضاف وهو من عطف الخاص على العام عنده وعند ابن أبي ليلى الصيد  
والطعام على معناه ولذا قدر المضاف في صيد البحر فقال صيد حيوان البحر بأن طعامه وضمير طعامه  
لحيوان البحر وقوله مما لا يبش الا في الماء مطلقا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وخرج عنه الضفدع  
وشحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر الخ) أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله  
عنه وصححه والحل يمتنع بكسر الحاء وفتح الميم بلا واو عاطفة خبر بعد خبر وما ذكره من قولي أبي حنيفة  
رحمه الله مفصل في الحق (قوله ما قد ذهبت أو نضب عنه الخ) أي ما ألقاه البحر أو بقي بعد ذهاب الماء  
عنه والتقسيد أخرجه من مقابله بالصيد لأن ما لم يصد منه يكون كذلك ونضب يترون وضاد مجمة وباء  
موحدة من النضوب وهو ذهاب الماء فالطعام بمعنى المعلوم كما مر ومن فسر به لا كل جعل الضمير  
للصيد بمعنى الصيد أو بمعنى المصدر والضمير راجع اليه بمعنى الصيد (قوله تنص ما لكم نصب على الغرض)  
بالفبين والضاد المجتزئين أي هو مفعول لاجله وفسره بتمتع بالصيد فاعلاهما على ما عرف في النحو  
وفي الكشف بعد ما ذكره وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى ورجعنا له اسحق ويعقوب نافلة في باب  
الحال لأن قوله متاعا لكم مفعول له مختص بالطعام كما أن نافلة حال مختصة به يعقوب فخص المفعول له  
بكون الفعل مسنداً لقوله طعامه وليس على ذلك الصيد وانما هو على الحل الطعام فقط وانما جعله عليه  
مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أن صيد البحر ينقسم الى ما يؤكل الى ما لا يؤكل  
وان طعامه هو الماء كقول من كان له وهي ولد الولد حال مختصة به يعقوب لأن اسحق وولد له فكذا متاعا  
الأنه أورد عليه أنه يؤدي الى أن الفعل الواحد المسند الى فاعلين متعاطفين يكون المفعول له المذكور  
بعدهما الاحدهما دون الآخر كقام زيد وعمر واجلالا على أن الاجلال مختص بقيام أحدهما  
وفيه الباس وأما الحال في الآية المذكورة فليت نظيرة لهذا لأن فيه قرينة عقلية ظاهرة وعلى غير  
مذهبه فلا يختص المفعول له بأحدهما وهو ظاهر جلي فلذا تركه المصنف رحمه الله تعالى فاقبل أن  
المصنف رحمه الله أشار باطلاق الغرض وعدم تخصيصه بما في الكشف الى ما فيه لأن فيه صرف  
العبارة عن ظاهرها بالضرورة من عدم تدبر مراده والسيارة وثبت سيار باعتبار الجماعة يقال رجل  
سائر وسيار وسيارة باعتبار الجماعة قاله الغلب والمراد المسافرون وانما جعله قديما بناء على الغلب  
(قوله ما صيد فيه أو الصيد فيه الخ) يعني الصيد بمعنى الصيد والمعنى صيد البر وهو خلاف البحر محترم  
على المحرم وهو يقتضي حرمة عليه مطلقا سواء اصطاده هو أو غيره والاضافة لامية وهو بالمعنى  
المصدرى والاضافة لامية أو بمعنى في فيقتضي تحريم صيد المحرم نفسه لاصيد الحلال له والمراد صيده  
حقيقة أو حكما بأن أمره أو أمانه عليه أو دل عليه واليه أشار بقوله مدخل والجهور على هذا وهو  
مذهبنا للحديث الذي ذكره وهو حديث أخرجه أحمد والحاكم وصححه عن جابر رضي الله عنه قيل  
ولادله على الاول على حرمة صيد الحلال مطلقا بل حرمة صيده في أوقات المحرم ان كان قوله

وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد كما  
ذكر عن ابن عباس وشريح (واته  
عزيز ذوا انتقام) عن أمية بن عبد الله  
(أحل لكم صيد البحر) ما صيد منه مما  
لا يبش الا في الماء وهو حلال كله لقوله عليه  
الصلاة والسلام في البحر هو الطهر وماؤه  
الحل مبنية وقال أبو حنيفة لا يحمل منه  
الا السعن وقيل يحمل السعن وما يؤكل تطيره  
في البر (وطعامه) ما قد ذهبت أو نضب عنه  
وقيل الضمير للصيد وطعامه أكله (متاعا  
لكم) تنص ما لكم نصب على الغرض  
(وللسيارة) أي وللسيارة تنص ما لكم يتزودونه قديما  
(وحرمة عليكم صيد البر) أي ما صيد فيه  
أو الصيد فيه فعلى الاول يحرم على المحرم  
أيضا ما صاده الحلال وان لم يكن له فيه  
مدخل والجهور على أنه لقوله عليه الصلاة  
والسلام لحم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه  
أو يصد لكم

ما دعت قيد الصيد وعلى حرمة مصيد مطلقاً في أوقات كونه محرماً كان قيد التحريم وأما قول  
 الزحشرى لادلالة على تحريم صيد الحلال لأن المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد صيدكم فدفع  
 بأن دلالة الآية عليه مدفوعة بأن السنة بينت المراد منه فلا عمل بدلالته وفيه نظر لأن تحريم صيد البر  
 للحلال معلوم أنه ليس عليه شيء فيه وهذه قرينة ظاهرة على أن المراد ذلك فقدبر وحادتم قرى بضم  
 الدال من دام يدموم وما مصدرية غارفية وقرى دتم بكسرها كخفتم من دام يدام لغة فيها وحرم بضمين  
 جمع حرام بمعنى محرم وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما حرم بفحتمين أي ذوى حرم بمعنى أحرام أو مبالغة  
 فالحرم اسم المكان والأحرام أيضاً (قوله سعى البيت كعبه لتكعبه) التكعب التريب ومنه  
 تكعب الحسان وقد يقال للارتفاع ولهذا سميت الكعبة كعبة لكونها مربعة أو مرتفعة ومنه كعب  
 الرجل (قوله عطف بيان على جهة المدح أو المفعول الثاني) أي أو هو المفعول الثاني لأن جعل  
 معنى صير ينصب مفعولين لا معنى خلق أو حكم وبين كما قيل لأنه خلاف الظاهر وإنما قال على جهة المدح  
 لأن البيت الحرام عرف بالنعظيم عندهم فصارت في معنى المعظم أولاً لأنه وصف بالحرام المشهر بحرمة  
 وعظمته فذكر البيت كالنوطنة له وهذا مع ظهوره حتى على من قال شرط عطف البيان الجود والجلال  
 لا يشهد مدح انما يشهد به المستحق وهو جود منه (قوله اتعاشا لهم الخ) أصل معنى الاتعاش  
 الارتعاع والتحرك ويقال نعشه اذا رفعه من عتار أو جبره في زلة واقتار فمضى سبب اتعاشهم أنه سبب  
 اصلاح أمورهم وجبرها ديناً وديناً كما بينه المصنف رحمه الله تعالى لأنه كان مأثماً لهم ولجأهم  
 لتجارتهم والعما رجع عامر وهو من يأتي بالعمرة ومنه تعلم أن التجارة في الحج ليست مكروهة  
 (قوله وقرأ ابن عامر قيماء على أنه مصدر الخ) يعني أنه مصدر كشيع وكان القياس أن لا تقاب واوه  
 باء كعوض وعوج لكنهما ما قلبت في فعله ألفاً تبعه المصدر في اعلال عينه (قوله ونصبه على المصدر  
 أو الحال) أي يقوم قيماء وقاموا وذلك على تقدير كون البيت الحرام مفعولاً ثانياً ويحتمل البدلية  
 (قوله الشهر الذي يؤدي فيه الحج الخ) فالتعريف له بدليل قرآنه جمع قرين وهو ما قرن به من  
 الهدى والقتلاد وعلى الثاني المراد به الجنس الشامل لكل واحد منها لا انتفاء دليل الهدى (قوله  
 ذلك إشارة إلى الجعل أو إلى ما ذكر الخ) في أعراب ذلك وجود أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم  
 الذي قررناه ذلك أو مبتدأ خبر محذوف أي ذلك الحكم هو الحق ومفعول فعل مقدر أي شرع ذلك  
 لتعلموا الخ فاللام متعطفية وهو أقربها وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه والاشارة إلى  
 الجعل المذكور أو إلى جميع ما ذكر (قوله فانه شرع الأحكام لدفع المضار قبل وقوعها الخ)  
 بيان لكيفية تعليل قوله لتعلموا الخ لقوله ذلك رأي بالعام ليندرج تحته هذا العلم الخاص ويمكن أن  
 يكون المعنى انما جعلنا الكعبة اتعاشا لهم في أمر دينهم وديناهم أو ذكرنا حفظ حرمة الأحرار بمنع  
 الصيد ليعلموا أن العلم مصالح دينهم فاستدلوا بهذا العلم الخاص على أنه لا يهزب عن علمه تعالى  
 مثقال ذرة في السموات والأرض ويعلم أن الله تعالى عالم بما وراء ذلك كله كذا في شرح الطيبي رحمه الله  
 تعالى فما قيل لم يرمي بأن العلم عاذاً كدليل على أنه تعالى يعلم كل شيء وكلام المصنف رحمه الله تعالى  
 لا يفي بالمقصود والذي سنخى أن الله تعالى لما كان مجرداً بالذات وبالفعل عن المادة وعن التعلق بها كان  
 النسبة إلى جميع الجزئيات بالنسبة إليه على السوية فاذا علم أنه تحقق عنده بعض الجزئيات كاحوال  
 الكعبة علم أنه عالم بكلها اذهى مستوية بالنسبة إليه تعالى وكونه عالمًا ببعض دون آخر ترجيح بلا  
 مرجح قصور وتكلف (قوله تعميم بعد تخصيص الخ) لأن الأول خاص بالموجودات غيره تعالى  
 وهذا شامل له وللمعدومات وقدم الخاص لأنه كالدليل على ما بعده ووجه المبالغة من تعميم كل وصيغة  
 علم وقوله ان هنك محارمه وفي نسخة انهن محارمه وهنك المحارم رفعت سترها وانسانها واتهمها  
 المحارم قريب منه ولن أطلع وفي نسخة اطلع بمعنى رجع وقوله تشديد في إيجاب القيام بما أمر أمر مبني

(ما دعت حرماً) أي محرمين وقرى بكسر  
 الدال من دام يدام (واتقوا الله الذي إليه  
 تحشرون جعل الله كعبه) صديها  
 وانما سعى البيت كعبه لتكعبه (البيت  
 الحرام) عطف بيان على جهة المدح  
 أو المفعول الثاني (قيا ما للناس) اتعاشا  
 لهم أي سبب اتعاشهم في أمر معاشهم  
 ومعادهم بل وذهبه الخفاف ويأمن فيه  
 الضعيف ويرجع فيه التجار ويوجه إليه  
 الجباة والعمار وما يؤول به أمر دينهم  
 وديناهم وقرأ ابن عامر قيماء على أنه  
 مصدر على فعل كاشع أعل عينه كما أعل  
 مصدره ونصبه على المصدر أو الحال (والشهر  
 الحرام والهدى والقتلاد) سبق تقريرها  
 والمراد بالشهر الشهر الذي يؤدي فيه الحج  
 وهو ذو الحجة وهو المناسب لقرآنه وقيل  
 الجنس (ذلك) إشارة إلى الجعل أو إلى ما  
 ذكر من الأمر بمحفظ حرمة الأحرار  
 وغيره (لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما  
 في الأرض) فانه شرع الأحكام لدفع المضار  
 قبل وقوعها وجلب المنافع المترتبة عليها  
 دليل حكمه الشارح وكال علمه (وان الله  
 بكل شيء عليم) تعميم بعد تخصيص ومبالغة  
 بعد اطلاق (اعلموا أن الله شديد العقاب  
 وان الله غفور رحيم) وعبدو وعلمن هنك  
 محارمه ولن حائط عليها أولاً أصرت عليه  
 ولن أطلع عنه (ما على الرسول الا البلاغ)  
 تشديد في إيجاب القيام بما أمر أي الرسول  
 أتى بما أمر به من التبليغ ولم يبق لكم  
 عذر في التفریط (واقه يعلم ما تبدون  
 وما تكتمون) من تصديق وتكذيب  
 وفعل وعزبة

للفاعل أى شدد عليهم فى إيجاب امتثال ما أمر به لأن معناه أن ما أمر به وهو الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يقصر به فداوجه تقصيركم ولم يأل جهـ هذا فى تـ بلغكم فأى عذر لكم فى الترك (قوله حكم عام فى نفي المساواة عند الله) فانه فى الأكثر أحسن كل شئ أقله وهو ظاهر

والناس ألف منهم كواحد \* وواحد كالألف إن أمر عني

والخطاب عام لكل ناظر بعين الاعتبار فانه الصالح للخطاب وفيه إشارة إلى غلبة أهل الإسلام وإن قلوا كما أن التوبة الواحدة تعموا الألوف من الذنوب وأثرها بالمدن الإيتار أى قدموه على غيره واجعلوا له أثره على غيره وقوله راجع إلى تقدم الكلام فيه وأن الراجع بالنسبة إلى الخطابين بالنسبة إليه تعالى وبجاء جمع حاج أو حجاج وقد تقدم الكلام على هذه القصة وأن المسلمين أرادوا أن يوقعوا بحجاج اليمامة وكان معهم تجارة عظيمة فنهى الله عن المشركين القاصدين لحرم الله ومعهم خبيثا واليامة بلاد وهى فى الأصل اسم امرأة سميت بها (قوله الشرطية وما عطف عليها الخ) يعنى ليس السؤال عنه مطلقا من حيث هو بل منه ما هو لازم كالهـ وقال مما لا يعلم من أمر دينه وطلب العلم فريضة كما فى الحديث بل السؤال عما لا حاجة إليه مما بين أذرعنا تجر كثرة السؤال إلى ما يورث الغم فليس النهى عن السؤال مطلقا بل عن أشياء إن تبدلها هم تسوهم وهى التكليف الصعبة (قوله وهما كقدمتين الخ) قال الطيبي بعد ما ذكر قلت هذا النوع عند علماء البيان يسمى بالكناية لا بامتناع فيفيد القطع بامتناع السؤال وليس يوجد فى الآية وتقريره لا يخفى أن أقرب لما يفهم من دليل الخطاب والتقييد بالوصف أن هنالك سؤال لا يعلمهم وهو ما لا يتعلق بالتكليف الشاق والامور التى ان ظهرت أوقعتها فى الحرج والضيق وهذا أحسن لو أن قوله ان تبدل لكم يقتضى أن يخص السؤال بما فى أخفائه مصالح العباد وفى إبدائه فساد فان مقابل الإبداء الأخفاء وبعضه ما روى البخارى ومسلم فى سبب نزولها عن أنس رضى الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلهما قط فقال لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا وفيه فقال رجل من أبى فقال فلان فتركت وفيه تأمل وقوله فى زمان نزول الوحي تفسيره قوله حين ينزل القرآن (قوله وأشياء اسم جمع ككراه غير أنه الخ) (٢) فى أشياء مذهب خمسة \* أولها وهو مذهب الجاهل وهو أقربها إليه ذهب الخليل وسيمويه والمازنى وأكثر البصريين أنها اسم جمع لاجمع ككراه وأصلها أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف ووزن فاهـ لاه فقدمت الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة على انقضاء لاستئصال همزتين بينهما ألف قبلهما حرف علة وهى الياء فوزنهما حينئذ لفعلاء والقلب كثير فى كلامهم فلا يضرب الاعتراض بأنه خلاف الأصل لأنه أهون الشرين وحسنه يعلم بما يخالفه ومنع الصرف لآل التانيث والثانى مذهب الفراء أنه اجمع شئ ياء مشددة وهمزة بوزن هين ولين خفف كما قالوا فى ميت ميت وجمع بعد تخفيفه على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء بزنة أفعلاء فاجتمع همزتان أحدهما لام والأخرى للتانيث فخففوه بقلب الهمزة الأولى ياء ثم حذفوا الياء الأولى التى هى عين الكلمة فصارت وزنه أفعلاء وقيل فى نصر بفتح هذا المذهب أن أصله أشياء فخذفت الهمزة التى هى لام الكلمة لأن النقل حصل بهم فافوزنهم فاعلاء وعليهم ما منع الصرف لهمزة التانيث \* الثالث مذهب الاخفش أن أشياء جمع شئ بوزن فليس وفعل لا يجمع على أفعلاء فجمع على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء ثم عمل فيه ما مر ومنهم من عزاهذا المذهب للاخفش وهو أمر سهل وورده الزجاج بأن فعلا لا يجمع على أفعلاء وناظر المازنى الاخفش فى هذه المسئلة فقال كيف تصغر أشياء قال أقول أشياء فخففوا المازنى لو كانت أفعلاء لردت فى التصغير إلى واحد فاقبل شيئا واجماع البصريين أن تصغر أفعلاء أن كان مؤنثا مديقات وإن كان لذكرا صديقا فانه قطع الاخفش وحققة أن المكسر إذا اصغر فاما أن يكون جمع قلة فيصغر على لفظه وإن كان جمع كثرة لا يصغر على لفظه فإن ورد منه شئ كان شاذا بل يرد إلى واحد فان كان من غير العلاء صغروا بالالف والتاء وإن كان من العلاء جمع بالواو والنون

(قل لا يـ توى الخبيث والطيب) حكم عام فى نفي المساواة عند الله سبحانه وتعالى بين الردى من الأشخاص والأعمال والاموال وحيدها رغب به فى مصالح العمل وحلال المال (ولو أعجبك كثرة الخبيث) فان العبرة بالجودة والرداءة دون القلة والكثرة فان الحمد والذم للكل معتبر ولذلك المذموم السكتير والخطاب لكل معتبر ولذلك قال (فاتقوا الله يا أولى الباب) أى فاتقوه فى تحصى الخبيث وإن كثروا أثروا الطيب وان قل (لعلكم تفعلون) راجع إلى أن تبلغوا الفلاح روى أنها نزلت فى حجاج اليمامة لما هم المسلمون أن يوقعوا بهم فنهوا عنه وإن كانوا مشركين (يا أيها الذين آمنوا لا تأمنوا لعن مشركين إن تبدل لكم نفسكم وإن تسألوا عنها أشياء من القرآن تبدل لكم) الشرطية وما حين ينزل القرآن تبدل لكم) الشرطية وما عطف عليها صفتان لأشياء والمعنى لا تسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء إن تظهر لكم فتمسكوا بها وان تسألوا عنها فى زمان الوحي تظهر لكم وهما كقدمتين تتجبان ما يمنع السؤال وهو أنه مما يفهمهم والعاقلة لا يفعل ما يفهمه وأشياء اسم جمع ككراه غير أنه قلبت لامه فجعلت لفعلاء وقيل أفعلاء حذفوا لامه جمع شئ على أن أصله شئ كهيـ أو شئ كصديق فخفف وقيل أفعلاء جمع له من غير تغيير كميـ وأبيات ويرده منع صرفه

(٢) \* (مبجث شريف فى أفظ أشياء) \*

فيقال في تصغير رجال رجلون واسم الجمع يصغر على انطه كتوبم ورهيط وقال يحيى رحمه الله تعالى  
يلزمهم أن يصغروا أشياء على شويات أو على شيات ولم يقله أحد وفي الدر المنثور شويات ليس يجيد  
فانه ليس موضع قلب الياء واوا الأتري أنك تصغر يتساءل على بيت لا يوت إلا أن الكوفيين يجوزون ذلك  
فيمكن أن يرى رأيهم قال أبو علي رحمه الله لم يأت الاختصار عما مر بجوابه منقطع والجواب عنه أن أفعله  
هنا جاز تصغيرها على لفظها وإن لم يجز غير هالانها قد صارت بمنزلة أفعال فقامت مقامها بدلالة  
استجارتهم إضافة العدد اليها كما يضاف إلى أفعال وذكرنا العدد المضاف اليها لذلك فقامت بدلالة  
أشياء فأقاموها مقام أفعال لم يصغروا تصغيرها على لفظها فلا تدافع بين التكثير والتقليل انتهى وهذا  
دليل من قال إن وزن أفعال الرابع قول الكسائي أنها جاع شئ على أفعال كضيف وأضيف وأورد  
عليه منع الصرف من غير علة ويلزمه صرف أبناء وأسماء وقد استثنى الكسائي هذا الاعتراض  
وأشار إلى دفعه بأنه على أفعال ولكن كثرت في الكلام فأشبهه فعلا فلم يصرف كالم يصرف حراء  
وقد جعوا على أشاوى كما جعوا عذراء على عذاري وأسماءات كحراء وحراوات فعاملوا أشياء  
وان كانت على أفعال معاملة حراء وعذراء في جعي التكسير والتصحيح ورد بأن الكثرة تقتضي تخفيفه  
وصرفه وأيدوه بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا يصرف شبه اللفظي كما صرف في سراويل فحين  
منعه مع أنه اسم أعجمي أشبهه مصابيح وأجر وألف الإلحاق مجرى ألف التأنيث المقصورة ولكن مع العلمية  
فاعتدوا بمجرى الموصولة وله نظائر كثيرة الخامس أن وزنها أفعال جمع شئ بمنزلة فعيل كضيف وانصباء  
وصديق وأصدقاء حذف الهزة الأولى التي هي لام الكلمة وفقط الياء فلم يأت إلا ألف فصارت أشياء  
برزة أفعاء وجعل مكى تصرفه كحذف الألف من أفعال ثم حذف إحدى الياءين وحسن  
حذفها من الجمع حذفها من المفرد الكثرة الاستعمال وعدم صرفه لهزمة التأنيث الممدودة وهو حسن  
لولا أن التصغير يرد عليه كما ورد على الاختصار مع إرادات آخر وقيل في تصرفه حذف الهزة وفعل  
به ما فعل ووزنه أفعاء وفي القول قبله فلا وقوله أفعاء غلط والصواب أفعاء وكان من التامخ والحاصل  
أنها هل هي اسم جمع وأصل وزنها أفعلاء أو جمع على أفعلاء ووزنه بعد الحذف أفعاء أو أفعلاء أو أفعاء  
أو أصلها أفعال قالوا لا تظهر مذهب سيديوه لقولهم في جعها أشاوى فجمعوه على حراء ومصارى  
وكان القياس أشايبا ياء لظهورها في أشياء ليكنهم أبدلوها وأرادوا شذوذها كما قالوا جبيت الخراج جباوة  
فأشاوى عند سيديوه لظهورها عند أبي الحسن أفعال لما جمع أفعلاء حذف الألف والهزة التي بعدها  
للتأنيث للتكثير كما حذفوهما من القاصص فقالوا قاصص فصار أشاوى وقوله كطرقاه هو اسم جمع لطرفة  
وهي شجر الأثل وقد علمت من هذا التفصيل معنى كلام المصنف رحمه الله وماله وعليه ولنا في ذلك قد بما

أشياء أفعاء في وزن وقد قلبوا \* لا مالها وهي قبل القلب أشياء  
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب \* منهم وهذا الوجه الرذائل  
وأشياء وحذف الألف من ثقل \* وشئ أصل شئ وهي آراء  
وأصل أسماء أسماء وكل كسا \* فأصرفه حقا ولا تغررك أسماء  
واحفظوه للذي ينسب العلاسفها \* خنطت أشياء وغابت عنك أشياء

(قوله صفة أخرى) أي لأشياء والرابطة ضمير عنها والجملة خبرية والمعنى لا تسألوا عن أشياء لم يكلفكم الله  
بها كما في سبب النزول المذكور (قوله روى أنه لما نزل الخ) به هذا يعلم ارتباط الآية بما  
قبلها وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن فيه أن القائل عكاشة بن محسن  
رضي الله عنه ولذا أشك الراوي فيه كما أشار إليه في الكشف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه  
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل  
أ كل عام يا رسول الله فحككت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت

(عني الله عنها) صفة أخرى أي عن أشياء  
عفا الله عنها ولم يكلفهم بالذروى أنه لما  
نزلت وقعه على الناس حج البيت قال سراقه  
ابن مالك أ كل عام فأعرض عنه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى أعاد ثلاثا فقال لا

ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فدعوه قال ابن الهمام رحمه الله الرجل المهم هو الاقرع بن حابس كما في مسند احمد والدارقطني ومسند درك الحاكم في حديث صحيح روى على شرط الشيخين وقد علمت الاصح في اسمه وكون الواقعة تعددت احتمال بعيد وقوله لوجبت أي مسائلكم وهي الحج في كل عام (قوله أو استثناف الخ) والضمير في عنها على هذا يعود الى المسئلة المدلول عليها بالتساؤل أو اليه اشارة المصنف ويجوز أن تعود الى أشياء أيضا كانه قيل في احاطتاني في مسائلنا هذه فقال عقاب الله الخ (قوله وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه القريابي في تفسيره وأخرج مسلم وغيره أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه في المسئلة فصدع ذات يوم المنبر وقال لا تسألوني عن شيء الا ينتهى لكم فلما سمعوا ذلك أرموا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر قال انس رضي الله عنه فجعلت أنظر عينا وشما لا فاذا كل رجل لاف رأسه في نو به يبيكي فأنشأ رجلا كان اذا الاحي يدي الى غير أبيه فقال يا رسول الله من أبي قال أبو له حذافة ثم أنشأ رضي الله عنه فقال رضي بنا بالله ربنا وبالأسلام ديننا وحمد صلى الله عليه وسلم نبينا نعوذ بالله من الفتن ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيت في الخير والشر كالיום قط أنه صورت لي الجنة والنار حتى رأيت أهدون الحائط وروى أحمد أن حذافة رضي الله تعالى عنه رجس الى أمته فقال ويحك ما الذي حملك على الذي صنعت قالت كآهل جاهلية وأهل أعمال قبيحة ويفرط برنة يقعد معنى يسبق وما لا يعنيه هم بشئ الباء بمعنى لا يهمهم وسؤال الرجل بقوله أين أنا أي أين مال أمري ومرجعي والافه ومنافق متهمكم وقوله يدي بسكون الدال من الدعوة بالكسر (قوله الضمير للمسئلة الخ) قال أبو حيان لا يتجه هذا الاعلى حذف مضاف كما صرحوا به أي سأل أمثالها وأما ما قيل انه عائد على أشياء وأنه غير متجه لفظا ومعنى أما لفظا فلانه يتعدى بعن وأما معنى فلان المسئول عنه مختلف فان سؤلهم غير سؤال من قبلهم فغير وارد لانه بتقدير مثل كما مر واذا رجع الى المسئلة يكون الضمير في موقع المصدر لا المفعل به بالواسطة حتى يلزم التعدية بعن فيعمل على الحذف والايصال ولا بد من الواسطة كما في سألته درهم ما بعني طلبته منه لانهم لم يسألوا تلك الأشياء بل سألوا عنها وعن حالها (قوله وليس صفة لقوم فان ظرف الزمان الخ) هذا هو المشهور بين النحاة ولكن التحقيق انه لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا ولا صفة ولا صلة اذا عدت الفائدة فان حصلت جاز كما اذا أشبهت العين المعنى في تجدد هائي كل وقت دون وقت نحو الليلة الهلال أو قدر قبله اسم معنى نحو اليوم خر أي شرب خر بخلاف زيد يوم السبت ولذا قال في الالفية ولا يكون اسم زمان خبرا \* عن جثة وان يفد فأخبرا وما نحن فيه مفيد لان القوم لا يعلم هل هم من مضى أم لا وقد مر في قوله الذين من قبلكم انه أعرب صلة والصلة كالصفة وقال أبو حيان رحمه الله هذا المنع انما هو في الزمان المجرد عن الوصف أما اذا انضم وصفا فيجوز كقبيل وبعد قائما وصفان في الاصل فاذا قلت جاء زيد قبل عمر فالعنى جاء في زمان قبل زمان مجيئه أي متقدم عليه ولذا وقع صلة للموصول ولو لم يلحظ فيه الوصف وكان ظرف زمان مجزئا لم يجوز أن يقع صلة ولا صفة قال تعالى والذين من قبلكم ولا يجوز والذين اليوم وهذا التحقيق يديع غفلوا عنه ومنه تعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى وأما كون الصفة الجار والمجرور الذي هو ظرف لا الطرف نفسه فوهم لان دخول الجار عليه اذا كان من أوفى لا يخرج عنه عن كونه في الحقيقة هو الخبر أو نحوه فتأمل (قوله أي بسببها حيث لم يأثروا الخ) لما لم يكن كفرهم بنفس المسئلة بل بالمسؤل عنه أجابوا بأنه على حذف مضاف أي بجواب المسئلة أو الباء للسببية دون الصلة وقوله لم يأثروا بما سألو أي لم يمتثلوا ما جيبوا به وفعلاه (قوله ردوا نكار لما ابتدعه أهل الجاهلية الخ) تجب النافقة مبنى للمجهول مسند الى المفعل الاول أي وضعت حملها وتساخها

قوله أرموا كتب عليه به امش نسخة من  
أرم اذا أطرق ساكنا مثله اه

قوله أن حذافة كذا في النسخ وأعله ابن  
حذافة قامل اه

ولو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم  
فاتر كوفي ما تركتكم قنزل أو استثناف  
أي عفا الله عما سلف من مسئلةكم  
فلا تزدوا للملأ (والله غفور رحيم)  
لا يعاجلكم بعقوبة ما فرط منكم ويعفو  
عن كثير وعن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب  
ذات يوم غضبان من كثرة ما يسألون عنه  
فما لا يعنيه فقال لا تسأل عن شيء الا أجبت  
فقال رجل أين أنا فقال في النار وقال آخر  
من أبي فقال حذافة وكان يدي اغيره قنزل  
(قد سأله اقوم) الضمير للمسئلة التي دل عليها  
نسألوا له لئلا لم يعد بعن أو لا شيئا بحذف  
الجار (من قبلكم) متعلق بسألها وليس  
صفة لقوم فان ظرف الزمان لا يكون صفة  
للجنة ولا حالا منها ولا خبرا عنها (ثم أصبحوا  
بها كافرين) أي بسببها حيث لم يأثروا بها  
سألوا الجور (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة  
ولا وصيلة ولا حام) ردوا نكار لما ابتدعه  
أهل الجاهلية وهو أنهم اذا نتجت النافقة  
خساسة أبطن آخرها ذكر بحيرة ولا سائبة  
شقوقها وخساسة ابيلها فلا تركب ولا تحلب



ومعنى البجيرة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من البحر وهو الشق لشق اذنها فهي فعيلة بمعنى مفعولة  
 والتناقل للنقل الى الاسمية أو لحذف الموصوف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المروى عن  
 ابن عباس رضى الله عنهما الا أنه ليس فيه قيد أن آخرها ذكر وعن قتادة رضى الله عنه أنها اذا تجت  
 خمسة أبطن نظري الخامس فان كان ذكر اذ بجوه وأكاره وان كان أنى شقوا اذنها وتركوها ترى  
 ولا يستعملها أحد في حلب وركوب وغيره وقيل البجيرة الاثنى التي تكون خامس بطن وكانوا لا يحلون  
 لها ما ولينها للنساء فان ماتت حلت لهن وقيل البجيرة بنت السابعة وستأتى وكانت تهمل أيضا وهذا قول  
 مجاهد وجبير وقيل هي التي منع لبنها للطواغيت فلا تحلب وهو قول سعيد بن المسيب وقيل هي التي ترك  
 في المري بلاراع وقيل التي ولدت خمس اناث نشقوا اذنها وتركوها ههنا وقيل هي التي ولدت خمس  
 أو سبعه ما وقيل عشرة أبطن فتترك ههنا اذا ماتت حل لها للرجال دون النساء قاله الراغب وغيره وقيل  
 هو السقب الذي اذا ولد نشقوا اذنه وقالوا اللهم ان عاش فبني وان مات فذكي فاذا مات أكاره وجمع بين  
 الاقوال بأن العرب كانت تحتلف أفعالهم فيها (قوله وكان الرجل منهم يقول اذا شقبت الخ) هذا تفسير  
 الساتبة وهي فاعلة من سبته فهو ساتب وهي ساتبة أو بمعنى مفعول كعبته راضية أى ذات رضوا كانوا  
 اذا قدموا من سفر أو أصابهم نعمة نذر واذلك وقيل هي الساقفة تنج عشرة أبطن اناث فتمل ولا يشرب  
 لبنها الاضيق أو ولد وقيل ما ترك لآلهتهم وقيل ما ترك ليحج عليه وقيل هي العبد يعق على أن لا يكون  
 عليه ولا ولا عقل ولا ميراث (قوله واذا ولدت الشاة الخ) هذه هي الوصلة وهي فعيلة بمعنى فاعلة  
 لماسية أى واختلف فيها هل هي من جنس الغنم أو الابل فقال الفراء هي الشاة تنج سبعة أبطن عناقين  
 عناقين فاذا ولدت في آخرها عناقا فوجدت اقبيل وصات أخاها فحرت بحجى الساتبة وقال الزجاج هي الشاة  
 اذا ولدت ذكرا كان لآلهتهم وان ولدت أنثى كانت لهم وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنها الشاة تنج  
 سبعة أبطن فان كان السابع أنثى لم ينتفع النساء منها بشئ الا أن تموت فتأكلها الرجال والنساء وكذلك ان  
 كان ذكرا وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها فتترك معه ولا ينتفع بها الا الرجال دون النساء فان  
 ماتت اشتركوا فيها وقال ابن قتيبة رحمه الله ان كان السابع ذكرا يبيع أو كوا منه دون النساء وقالوا  
 خالصة لذكورنا محرمة على أزواجنا وان كان أنثى تركت في الغنم وان كان ذكرا أو أنثى فمكة قول ابن  
 عباس رضى الله عنهما وقيل هي الشاة تنج عشر اناث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور  
 دون الاناث فاذا ولدت ذكرا أو أنثى معا قالوا وصات أخاها فلم يذبحوه لمكانها وقيل هي الشاة تنج  
 خمسة أبطن أو ثلاثة فان كان جديا يذبحوه وان كان أنثى يبقوها وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها  
 هذا عند من خصها بالغنم ومن قال انها من الابل قال هي الشاة تنج عشر اناث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور  
 أخرى ليس بينهم ما ذكره فترى كونه لا لآلهتهم ويقولون قد وصات أنثى بأنثى ليس بينهم ما ذكره (قوله  
 واذا تجت الخ) هذا معنى الحامى واختلف فيه أيضا فقيل هو الفعل يولد لولده فيقولون قد جدى ظهره  
 فيهم مل ولا يطرده عن ماء ومري وقيل هو الفعل يولد من ظهره عشرة أبطن فيقولون قد جدى ظهره ويهملونه  
 كذلك وعن الشافعي رضى الله عنه أنه الفعل يضرب في مال صاحبه عشر سنين وقيل هو الفعل  
 ينتج له سبع اناث متواليات فيخمى ظهره وقد عرفت أن منشأ الاختلاف مذاهب العرب فيها (قوله  
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع الخ) كونه بمعنى ما شرع ذكره الزمخشري والراغب وابن عطية لانها هنا  
 ليست بمعنى خلق ولا صير وقيل ان أحدا من أهل اللغة لم يذكروا معانيها ما شرع وجعلها ههنا للتصغير  
 والمفعول الثاني محذوف أى جعل البجيرة مشروعة وليس كما قال فان الراغب رحمه الله نقله عن أهل  
 اللغة كما علمت وهو ثقة (قوله وفيه أن منهم من يعرف الخ) لانه قال أنهم وهو ظاهر وقوله  
 أو الا أمر بالمد أى لا يعرفون ان الله هو الا أمر المحلل والمحرّم ولكنهم يقتلون ويصنع قصصه فتأمل (قوله  
 الوال للعال واله مزه الخ) قال أبو البقاء وجواب لو محذوف أى أولوا كانوا لا يعلمون يتبعونهم وذبح

وكان الرجل منهم يقول ان شقبت فتساقى  
 ساتبة ويجعلها كالبحيرة في تحريم الاتقاع بها  
 واذا ولدت الشاة أنثى فهي لهم وان ولدت  
 ذكرا فهو لآلهتهم وان ولدت ههنا قالوا وصات  
 الاثنى أخاها فلا يذبح لها الذكروا اذا تجت  
 من صلب الفعل عشرة أبطن حرموا ظهوره ولم  
 ينعوه من ماء ولا مري وقالوا قد جدى ظهره  
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع وذلك تعدى الى  
 مفعول واحد وهو البجيرة ومن مزيدة (ولكن  
 مفعول واحد وهو البجيرة ومن مزيدة (ولكن  
 الذين كفروا يفترون على الله الكذب) يحكم  
 ذلك ونسبته الى الله سبحانه وتعالى (وأكثرهم  
 لا يعقلون) أى الحلال من الحرام والمباح من  
 المحرم أو الا أمر من التامى ولكنهم يقتلون  
 بكارهم رقبه أن منهم من يعرف بطول ذلك  
 ولكن منهم من حب الرياسة وتقليد الآباء أن  
 يمتدوا به (واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل  
 الله الى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه  
 آباءنا) بيان اقصور عقولهم وانهم ما هم في  
 التقليد وان لا سند لهم سواء (أولو كان  
 آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون) الوال للعال  
 واله مزه دخلت عليها لانكار الفعل على هذه  
 الحال أى أحسبهم ما وجدوا عليه آباؤهم ولو  
 كانوا جهلة خالين

الراغب الى أن الواو له حذف هنا والهمزة للتجيب من جهلهم أي يكفهم ذلك وان كان آباؤهم لا يعلمون  
 فيقولون ما يفتضيه علمهم ولا يمتدون بن لعلم قيل جعلوا الواو في مثله للحال وليس ما دخلته الواو  
 حالاً من جهة المعنى بل ما دخلته الواو ولو كان الحال أن آباؤهم لا يعلمون وفيه نظرون من الغريب أن بعض  
 المفسرين سمي هذه الهمزة همزة التوقف وهي تسمية غريبة كما في الدر المنثور وفي كونه الجملة  
 الاستفهامية الانشائية حالاً تأمل يحتاج الى نظر دقيق وقوله فلا يكفي التقليد أي التقليد من غير أن يعلم  
 أن من قلده له جهة صحيحة على ما قلده فيه حتى قالوا ان للمقلد دليلاً اجاباً بالواو وهو دليل من قلده وأول  
 من فعل هذا عمرو بن لحي بن جعة بن خندف (قوله أي احفظوها والزوايا اصطلاح الخ) يعني اسم فعل  
 أمر نقل الى ذلك مجموع الجار والجر والابجار وحده كقيل وهو متعد وقد يكون لازماً بمعنى تمسك  
 كقيل قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بذات الدين وعلى قراءة الرفع فهو مبتدأ وخبر أي لازمة عليكم  
 أنفسكم أو حفظ أنفسكم لازم عليكم بتقدير مضاف في المبتدأ وهي قراءة شاذة لنافع وكون أسماء  
 الأفعال موضوعاً للألفاظ أو للمعاني محقق في النحو وقول المصنف رحمه الله اسماء لازمة مظاهر في  
 الأول (قوله لا يضركم الضلال اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء الخ) أي ضلال غيركم لا يضركم اذا كنتم  
 على الهداية ولما توهم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاذن في ذلك  
 ينافي الامر به وأشاروا الى الجواب عنه بوجوه الأول انه لا يمنع عن هلاك النفس حسرة وأسفا على ما فيه  
 الكفرة والفسقة من الضلال والثاني أنه تسليح لمن يأمر وينهى ولا يقبل منه عند غلبة الفسق  
 وبعد عهد الوحي والثالث أنه للرخصة في تركه ما اذا كان فيه ما فسد فوقعها والرابع أنه لا امر  
 بالنبات على الايمان والهدى والخامس أن الاهتداء لا يتم الا بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يترك مع  
 القدرة عليه ضلال وجب جميع الوجوه تؤخذ من كلام المصنف رحمه الله فالأول من قوله لما كان المؤمنون  
 يتحسرون الخ والثاني يؤخذ من قوله حسب طاقته لانه يشير الى أن ما لا يطاق معفو عنه ومن عدم  
 الطاقة كثرة الفسقة وكذا الثالث والرابع من قوله وقيل كان الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على  
 المكشاف من قوله ومن الاهتداء الخ فلم يترك شيئاً من المكشاف كاقبل وقوله من رأى منكم الحديث  
 الخ أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه (قوله ولا يضركم بحمل الرفع على أنه مستأنف الخ)  
 أي هو امر فروع مستأنف لا يتعلق بالامر أو هو جواب للامر والمعنى ان لازمته أنفسكم لا يضركم  
 والنعمة على الأول رفع وعلى هذا حاله لا لتقاء الساكنين بالضم اتباعاً لما قبله وكذا على تقدير كونه نهيًا  
 وليس المراد في النهي نهي من ضل عن الضرر بل المعنى نهي الخططين عما يؤدي الى الضرر من جهة  
 من ضل كتابة على طريقة قوله لا أربك ههنا وقراءة الفتح تحريكه بالفتح تحفيظاً للتقاء الساكنين وضاره  
 يضره ويضوره بمعنى ضره كذمه وذامه (قوله وتنبه على أن أحدا الخ) لانه يدل على انباء كل شخص  
 بعمله دون عمل غيره والمقصود من الانباء المؤاخذه به (قوله أي فيما أمرتم شهادة بينكم) اعلم أنهم قالوا  
 ليس في القرآن آية أعظم اشكالا حكما واعراباً وتفسيراً من هذه الآية والتي بعدها حتى صنفوا فيها  
 تصانيف مفردة قالوا ومع ذلك لم يخرج أحد من عهدها والشهادة لها معان منها الاحضار كقوله  
 واستشهدوا شهدائكم ومنها القضاء فتشاهد الله أي قضى ومنها أقر ومنها حكم ومنها حلف  
 ومنها علم ومنها وصى كافي هذه الآية وفيها قرأت متعددة فقرأها الجمهور برفع شهادة على أنها مبتدأ  
 واثنان خبرها وجعلوها على حذف مضاف من الأول أي ذووا شهادة بينكم اثنان من الناس أو شهادة  
 بينكم شهادة اثنين ابتداء والخبر ومنهم من جعل الشهادة بمعنى الشهود كرجل عدل أو الخبر  
 محذوف واثنان مرفوع بالمصدر الذي هو شهادة والتقدير فيما فرض عليكم أن يشهدا اثنان وهو  
 قول الزجاج وتبعه الزمخشري واذا ظرف لشهادة أي يشهد وقت حضور الموت أي أسبابه وحين

والمعنى أن الاقتداء انما يصح عن علم أنه عالم  
 مهتد وذلك لا يعرف الا بالحجة فلا يكفي  
 التقليد (أي الذين آمنوا عليكم أنفسكم)  
 أي احفظوها والزوايا اصطلاح الخ ولذلك نصب  
 الجور وجعل اسمها لازماً (لا يضركم  
 أنفسكم وقرئ بالرفع على الانتهاء) لا يضركم الضلال  
 من ضل اذا اهتديتم ومن الانتهاء أن ينكر  
 اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء أن ينكر  
 المنكر حسب طاقته كما قال عليه الصلاة  
 والسلام من رأى منكم منكراً فاستطاع أن  
 يغيره بيده فليغيره بيده فان لم يستطع فلينبه  
 فان لم يستطع فليقلبه والآن تراث الساكن  
 المؤمنون يتحسرون على الكفرة ويؤمنون  
 ايمانهم وقيل كان الرجل الخ بحمل الرفع على  
 سفهت أباك فقلت ولا يضركم ولا يضرهم  
 انه مستأنف ونفيده أن قرئ لا يضرهم والجزم  
 على الجواب أو النهي اكنه ثبت الرأى المدعاه  
 لضعف الضاد المنعولة اليها من الرأى المدعاه  
 وتنصره قراءة من قرأ لا يضرهم بالفتح ولا  
 يضرهم بكسر الضاد وضاره من ضاره يضره  
 ويضوره (الى الله من جعلكم حبيباً فينبئكم  
 بما كنتم تعملون) وعدو وعدو للضريتين  
 وتنبه على أن أحد الايواخذ يذنب غيره  
 (أي فيما أمرتم شهادة بينكم والمراد بالشهادة الاشهاد  
 في الوصية

الوصية ما يدل من اذا أوقف الموت أى وقوع الموت أى أسبابه حين الوصية أو منصوب بحضر أو شهادة مبتدأ خبره اذا حضر أى وقوع الشهادة فى وقت حضور الموت حين الوصية على الوجه السابقة ولا يجوز فيه أن يكون ظرفاً للشهادة فلا يجوز أن يكون قبل تمام صلاته كما مر أو خبره حين الوصية واذا منصوب بالشهادة ولا يجوز نصبه بالوصية وان كان المعنى عليه لأن معمول المصدر لا يتقدمه على الصحيح وأيضا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز فى غير كونه

• على الشاغل لعبدى غير مكفور • لانها بمنزلة لا واثنان على هذين الوجهين الاخيرين اما فاعل يشهد مقتدا او غير الشاهدان مقتدا أو شهادة مبتدأ واثنان فاعله مصدر مسند الخبر وهو مذهب القراء الا أنه جعل المصدر بمعنى الامر أى يشهد فجعله من نيابة المصدر عن فعل الطلب وهو ضعيف عند غيره لان الاكتفاء بالفاعل مخصوص بالوصف المعتمد واذا وحى عليه منصوبان على الظرفية كما مر فهذه خمسة أوجه وأما قراءة من نصبها فذهب ابن جنى الى أنها منصوبة بفعل مضمر اثنان فاعله أى اقيم شهادة بينكم اثنان وتبعه الزحشرى وأورد عليه أن حذف الفعل وابقاء فاعله لم تجز النحاة الا اذا تقدم ما هو من جنس لفظه كقوله • ليلك يزيد ضارح لخصومة • أو وقع فى الجواب وهذا ليس كذلك وما ذكره من الاشتراط غير مسلم بل هو شرط الاكثرية أو الشهادة مصدر نائب فعله وتقديره يشهد امرادون اشهد لرفعه الظاهر أو يقدر يشهد خبرا وبينكم فى قراءة من نون شهادة منصوب على الظرفية ومن جرحه اتسع فيه لانه متصرف ولذا قرئ بقطع بينكم بالرفع وقال الماتريدى والرازى ان الاصل ما بينكم وهو كناية عن التنازع والتخاصم وحذف ما جاز كقوله واذا رأيت ثم أى ما ثم واورد عليه أن ما الموصولة لا يجوز حذفها ومنهم من جوزه وانما بسطنا القول فيه لانه من المهمات فقول المصنف رحمه الله أى فيما أمرتم اشارة الى أن شهادة مبتدأ خبره هذا المقدور وهو أحد الوجوه السابقة وجعل المراد من الشهادة الاشهاد فى الوصية لانها اللازمة لمن حضره الموت لا الشهادة بنفسها لانها على من أشهده وقوله وقرئ شهادة الخ أى على أنها مفعول ليقم بلام الامر من أقامها اذا أداها على وجهها وبينكم منصوب على الظرفية وأقول حضور الموت بمشارفته لانه لا وصية اذا حضر بالفعل وانما هى قبل ذلك واذا تمتعلقة بالشهادة وهو أحد الوجوه فيما وحى بدل منه وقوله مما ينبغى غير قول الزحشرى دليل على وجوب الوصية لانهم قالوا المراد بالوجوب التذلل الذى كد طلبه الشبهة بالواجب وفى تقديره ليقم ما مر من حذف الفعل وابقاء فاعله فتذكره (قوله اثنان فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف) قيل عليه انه صرح بأن الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو فعل الموصى المحتضر فلا يصح أن يكون اثنان فاعلا لها بل لابد أن يكون مفعولا منصوبا والزحشرى لم يجعل الشهادة بمعنى الاشهاد بل جعلها على معناها المتبادر منها واثنان فاعل أى فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان فلا يرد شئ (قلت) اضافته الى الظرف ناطقة بان الشهادة واقعة بينهم وبحضرهم وكذا تعلق حين الوصية بها فاعنى شهادتهما بما أوصى به بحضرتهم وهى تستلزم الاشهاد واليه مآل المعنى كما اذا قلت شهد الزيدان بما أوصى بهما عمرو من كلامه وبهذا الاعتبار كان مأمورا لان الخبر عنه فى الحقيقة الوصية المشهدة عليهم وهى فعله ونظيره وان لم يكن مما نحن فيه فرحل وأمر اثنان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى لان المعلن به التدبير والمعنى أن تذكر احدهما الاخرى اذا ضللت كتابته على سره فى كتب التفسير والعربية فليست الشهادة بمعنى الاشهاد مجازا حتى يرد ما ذكره المعترض وتبعه كثير منهم ولذا قال المراد ولم يقل ومعاها وهى مجاز عنه ونحو ذلك وقد أشار الى ذلك الزحشرى حيث قال بعد قوله فى تفسيره شهادة بينكم فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان يعنى فاستشهدوا فلا فرق بين كلاميهما كما توهمه المعترض وأما ما قيل ان الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو مصدر والمجهول واثنان فاعل مقام فاعله والنائب عن الفاعل يطلق عليه فاعل كغيره عندهم فمع كون الكلام منادى على خلافه

واضافتها الى الطرف على الاتساع وقرئ شهادة بالنصب والتسوية على ليقم (اذا حضر ما حكم الموت) اذا اشار فيه وظهرت أمارته وهو ظرف للشهادة (حين الوصية) بدل منه وفى ابداله تنبيه على أن الوصية مما ينبغى أن لا يتهاون فيه أو ظرف حضر (اثنان) فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف

يقضي الاتيان بمصدر الفعل المجهول بنائب فاعل وهو اسم ظاهر مرفوع وهذا وان جوزه البصريون كما في شرح التسهيل للمرادى في باب المصدر فقد منعه الكوفيون وقالوا انه هو الصحيح لان حذف فاعل المصدر سائغ شائع فلا يحتاج الى ما يستدفعه فاعله كفاعل الفعل الصحيح وحذف المضاف اما من المبتدأ أو الخبر كما تر ووقع في النسخ هنا اختلاف في نسخة الاشهاد في الوصية وفي أخرى بالوصية وفي أخرى الوصية فيكون المراد بالشهادة الوصية وسما في ما يتعلق به والاخيرة ليست معتدة ولا تناسب الكلام فتأمل ( قوله من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان الخ ) التفسيران مبنيان على مناسباتي ( قوله ومن فسر الغير بأهل الذمة ) بناء على أن منكم معناه من المسلمين وفي كونه من ذواتها واجامعا نظر أما الاول فلا نه قد سبق من المصنف رحمه الله تعالى في آية الوضوء أن القول بالنسخ في هذه السورة ضعيف لقوله صلى الله عليه وسلم المائدة آخر القرآن نزولا فأحلوا حلها وحرموا حرامها وأما الثاني فلا أن ابن حنبل رضي الله تعالى عنه أجاز شهادة الكافر على المسلم في الوصية وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجازها في بعض الصور المذكورة في الفقه فتأمل ( قوله أى سافرتم فيها ) لأن ضرب في الأرض معناه سافر كما بين في كتب اللغة وقوله أى قاربتم الاجل إشارة الى أنه من مجاز المشافرة لأن الوصية قبيل اصابتها ( قوله تقفونهم الخ ) وقف يكون لازما ومتعديا قال الراغب يقال وقت القوم أقفهم وقفوا وقفواهم وقفوا وتصبرونهم ما من الصبر بالصاد المهملة بمعنى الحبس قال في النهاية في الحديث من حلف على عين صبر أى ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة له من جهة الحكم ( قوله صفة لا آخر الخ ) على الوصية جلة الشرط معترضة فلا يضر الفصل بها واختلاف في الشرط هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في آخران من غيركم فقط بمعنى أنه لا يجوز العدول في الشهادة على الوصية الى أهل الذمة لا بشرط الضرب في الأرض وهو السفر فان قيل هو شرط في أصل الشهادة فتقدير الجواب ان ضربتم في الأرض فليشهدوا ثلث منكم أو من غيركم وان كان شرطاً في العدول الى آخرين من غير الملة فالتقدير فأشهدوا آخرين من غيركم أو قال لشاهدان آخران من غيركم فقد ظهر أن الدال على جواب الشرط ما مجموع قوله اثنتان ذوا عدل الخ وأما آخران من غيركم فقط وجله أصابكم معطوفة على الشرط والى الثاني ذهب المصنف لظهوره ( قوله صلاة العصر الخ ) فالتعريف للعهد أو للجنس وتصادم ملائكة الليل الخ لانه يוכל بالمرء من يحفظه ويكتب أعماله في النهار وآخرون في الليل وملائكة النهار يصعدون بعد العصر وملائكة الليل تهبط بعده أيضا فيلاقون حينئذ فالتصادم مجاز عن التلاق وهوذا ورد مصرحاً به في الحديث واجتماع طائفتي الملائكة فيه تكثير للشهود منهم على صدقه وكذبهم فيكون أقوى من غيره وأخوف ( قوله ان ارتاب الوارث منكم الخ ) قد تر المضاف أى ارتاب وارثكم لأن المخاطب الموصون والمرتاب الموصى له وجعله وارثاً لانه الاغلب والمذكور في سبب النزول والافقديكون الموصى له غير الوارث ولو قد ر الموصى كان أسلم وليس المراد بالوصية هنا الوصية التي لا تكون للوارث وهو ظاهر وقيل نزل ارباب الموصى له منزلة ارباب الموصى ( قوله وان ارتبتم اعتراض الخ ) في الكشف ان ارتبتم في شأنهما واتهمتموهما خلفوهما فالشرط مع جوابه المحذوف معترض لا الشرط وحده قيل قد ر جواب الشرط ليكون الاعتراض هو الجملة الشرطية ولو كان هو الشرط فقط لكان الجزء مضبوط القسم فلم يحسن توصيته بين القسم والجواب بل التقديم عليه أو التأخير والمصنف رحمه الله تعالى لا يثبت ذلك أيضا لانه لا يخلو أن يكون للشرط جواب أو لا فان لم يكن له جواب تنكون ان وصية وهي مع أن الواو لازمة لها ليس المعنى عليها ولو قد ر فاما مقدما ومؤخرا وكلاهما ينافيان الاعتراض الآن يريد أنها مستغنية عن الجواب لسد مأ كدته مسدده وفي قوله اختصاص القسم بحال الارتباب وقوله بعد ذلك وجوابه أيضا محذوف ما يشعر عوافة الكشف فتأمل فما قيل انه رأى اعتراض الشرط ومنع عدم

( ذوا عدل منكم ) أى من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان لا ثلثان ( أو آخران من غيركم ) عطف على اثنتان ومن فسر الغير بأهل الذمة جعله منسوخا فان شهادته على المسلم لا تسمع اجماعا ( ان أنتم ضربتم في الأرض ) أى سافرتم فيها ( فأصابكم مصيبة الموت ) أى قاربتم الاجل ( تحجبونهم ) تقفونهم ما وتصبرونهم حاصفة لا آخران والشرط بجوابه المحذوف المدلول عليه بقوله أو آخران من غيركم اعتراض فائدة الدلالة على أنه ينبغي أن يشهد اثنتان منكم فان تعذر كما في السفر فن غيركم أو استئناف كانه قيل كيف نعمل ان ارتبنا بان شاهدتين فقال تحجبونهم ما ( من بعد الصلاة ) صلاة العصر لانه وقت اجتماع الناس وتصادم ملائكة الليل وملائكة الناس وقيل أى صلاة كانت ( فيقسمان بالله ان ارتبتم ) ان ارتاب الوارث منكم ( لا تشترى به ثمننا ) مقدم عليه وان ارتبتم اعتراض بقيد اختصاص القسم بحال الارتباب

حسن التوسط المذكور وروهم من قلة التدبر وليس هذا من قوالب القسم والشرط المعهود لانه اذا اتحد  
 جوابهما وهما ليس كذلك وقوله لا تخلف بالله كاذبا أى حلفا كاذبا فلا ركة فيه ثم انهم قالوا لا نشترى  
 لا يصلح جوابا للشرط ولا دليل لاله ولا مانع منه لانه في معنى ان ارتبتم فلا ينبغي ذلك لاننا لسنا بمن يشترى  
 ذلك بتمن قليل وجوز في ضميره ان يرجع للقسم وللشهادة لانهما قول أو قولة قالوا والتقدير يمين الله وأشار  
 بقوله نستبدل الى أن نشترى بمعنى نستبدل ليصح نصبه ثمنا وقيل تقديره ذاتين والاول أولى (قوله  
 ولو كان المقسم له قريسا الخ) أشار الى تقدير الجواب والى أنها ليست وصيلة لان المعنى ليس على ذلك وهو  
 ظاهر وقوله الشهادة التي أمرنا باتخاذها إشارة الى أن الاضافة والاختصاص فيها بالله لانه أمر بها أو  
 أنها لادنى ملازمة (قوله وعن الشعبي أنه وقف على شهادة) أى بالها ثم ابتدأ الله بالمدة والجزء  
 وليس هذا من حذف حرف الجر وابقاؤه علامة شذوذ لانه اذا كان بغير عوض وفي الجلالة الكريمة  
 تعريض همزة الاستفهام عن واو القسم وحينئذ ما أن تعدل الفصل بين الهمزتين فيقال آله أو تسهل  
 الثانية ويقال أيضا ها الله وهل الجز بحرف القسم أو بالعوض قولان واذا قيل الله بدون مدح ورواه  
 سيويه أيضا فهل حذف من غير عوض فتكون على خلاف القياس أو الهمزة المذكورة همزة  
 الاستفهام وهي همزة قطع عوضت عن حرفه ولكنها لم تختار الثاني في الدر المنصور وهو أولى من  
 دعوى الشذوذ وتغير بغيره في كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كان التعويض فهو القول الاول وهو  
 الظاهر وان كان للمدة احتمال الثاني وقوله ان كتمان تفسيره لاذا لا تقدير وقراءة الملائكة بينهما المصنف  
 رحمه الله تعالى وسياق تحقيقها في عاد الاولى (قوله فان عثر فان اطلع) لما كان كل عاثر يتطرق الى  
 موضع عثارة فيعرف نعتيه ورد العثور بمعنى الاطلاع والعرفان وقال الغوري عثر اذا اطلعت  
 على ما كان خفيا وهو مجاز بحسب الاصل وقال اللسان مصدر هذا العثور ومصدر العثارة العثرة  
 وقال الراغب مصدرهما واحد وما قاله الراغب هو الظاهر لان اختلاف المصدرين في الجواز فتأمل  
 (قوله أى فعلا ما أوجب انما الخ) فعلا بضمير التثنية وقوله فآخرا في اعرابه وجوه قبل انه خبر مبتدأ  
 محذوف أى فالشاهدان آخرا والقامجرائية وبجمله يقومان صفة آخرا وهو مر فروع فعلا مقدر  
 أى فليشهد آخرا ومرافيه أو هو خبر مقدم موصوف والاوليان مبتدأ مؤخر أو هو مبتدأ خبره  
 من الذين أو هو مبتدأ وخبره يقومان وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى والزحخشري ولا يضركم  
 وفيه أعارب أخر هذه أحسنها ومعنى كونها شاهدين سياق في بيان معنى الآية (قوله من الذين  
 جنى عليهم الخ) يشير الى ان استحقاق الاثم عليهم كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحق الشئ لاق  
 به أن ينسب اليه فالجاني لللاثم المرتكب له يابق أن ينسب اليه الاثم فاستحق الاثم بمعنى ارتكبه وجناه  
 فالذين استحق عليهم الاثم أى جنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم ففيه تضمين وضمير استحق عائد  
 الى الاثم أو الايصاء أو الوصية أو هو مسند للجار والمجرور وانما استحق الاثم لان أخذ ما يحصل بأخذه  
 اثم يسمى انما كناية عما يؤخذ بغير حق مظلم ولذلك يسمى المأخوذ باسم المصدر وعلى بمنزلة ما في استحق  
 على زيد مال بالسهمان أى وجب أو بمعنى في أو من أى استحق فيهم أو منهم قيل والحق أنه مسند للاثم  
 مشاكلة والتضمن لقوله ومعناه من الذين جنى عليهم وذلك لا ببناء قوله فان عثر على قوله انما اذا المن  
 الاثمين لان المعنى ان كما كتمان الحق كما من الجانيين ثم ان اطلع على أنهم ما خانا وجنينا على المشهود له  
 واستحقا انما بذلك فآخرا يقومان مقامهما بالشهادة فكفى عن قوله خانا وجنينا بقوله استحقا انما ليسا كل  
 الكلام السابق وهو انما اذا المن الاثمين ولذا قال واستوجبنا أن يقال انهم ما المن الاثمين ثم عبر عن  
 المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الاثم ليسا كل التعبير عن الجانيين بأنهم استحقا الاثم وفيه تأمل وقوله  
 وهو أى القاعل والاوليان أفعل تفضيل ولذا اقره بالاحقان وفي الكشف معناه من الورثة الذين  
 استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة أن يجرد وهما للقياس بالشهادة ويظهر واجها كذب الكاذبين

والمعنى لا نستبدل بالقسم أو بالله عرضا من  
 الدنيا أى لا تخلف بالله كاذبا طمع (ولو كان  
 ذا قرب) ولو كان المقسم له قريسا ووجوبه  
 أيضا محذوف أى لا نشترى (ولا نكتم  
 شهادة الله) أى الشهادة التي أمرنا باتخاذها  
 وعن الشعبي أنه وقف على شهادة ثم ابتدأ  
 الله بالمدة على حذف حرف القسم وتعويض  
 حرف الاستفهام منه وروى عنه بغيره  
 كقولهم الله لا فعلن (انا اذا المن الاثمين) أى  
 ان كتماننا قرى للملائكة يحذف الهمزة والقائه  
 حركتها على اللام وادغام النون فيها (فان  
 عثر) فان اطلع (على أنهم استحقا انما)  
 أى فعلا ما أوجب انما كناية عن (فآخرا)  
 فشاهدان آخرا (يقومان مقامهما من  
 الذين استحق عليهم) من الذين جنى عليهم  
 وهم الورثة وقرأ حفص استحق على البناء  
 للفاعل وهو الاوليان (الاولى) الاحقن  
 بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما

قوله ولذا قال الخ أى في الكشف لا هنا هـ



(قوله وهو خبر محذوف الخ) أى على قراءة المجهول لأن الكلام فيها والقراءة الأخرى وقعت فيها بين الكلام عليها وتفصيل هذا لأنه من أهم المهمات ومن تعلق هذه الآية أنه قرئ استحق مجهولا ومعلومًا في السبعة والأولين جمع أول جمع مذكور سالم وقرأ الحسن الأولان تنثنية أول وابن سيرين الأولين يساءل تنثنية أولى منصوبا وقرئ الأولين بسكون الواو وفتح اللام جمع أولى كالأولين فقراءة الجمهور رفع الأوليان على أنه مبتدأ خبره آخران أى الأوليان بأمر الميت آخران كما مر أو خبر مبتدأ مقدر أى هما الأوليان كأنه قيل من الآخران فقيل هما الأوليان أو هو يدل من آخران أو عطف بيان وهذا يلزمه عدم اتفاق البيان والمبين في التعريف والتسكير مع أنهم شرطوه فيه حتى من يجوز تسكيره لكن بعضهم لم يشترطه وقد نص عليه الزمخشري في آل عمران أو هو يدل من فاعل يقومان أو صفة آخران لكن فيه وصف النكرة بالمعرفة والاختصاص أجازه هنا لأنه بالوصف قرب من المعرفة وقال أبو حيان إنه هدم للقاعدة المؤسسة لكن المتقدمين ارتكبهوا في مواضع كافي مررت بالرجل خير منك في أحد الأوجه قاله في الدر المنصور وهذا عكس وقد أمر على التثنية بسببى فانه يؤول فيه المعرفة بالنكرة وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة إذ جعلت في حكمها للوصف ويمكن أن يكون منه بان جعل الأوليان أهدم تعينهما كالنكرة أو هو نائب فاعل استحق لكن على هذا لا بد من تأويل إما بتقدير مضاف أى اثم الأوليين وقدره الزمخشري استاداب الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال وهذا عراب أبى على الفارسي رحمه الله تعالى وتقدير الزمخشري أولى من تقدير الائم لأنه لا يصح التأويل بعد وعلى غير هذا مرفوعه ضمير يعود على ما تقدم لفظا أو سياقا وهو الائم أو الأيضاء أو الوصية لتأويلها بما ذكر أو المال وفي على في عليهم أوجه فقيل هي على أصلها كما مر أو بمعنى من أوفى وأما قراءة حفص بالبناء للفاعل فالأوليان فاعله ومفعوله محذوف قدره بعضهم وصيتهما وقدره الزمخشري أن يجزئوهما للقيام بالشهادة ويظهر واهب ما كذب الكاذبين وقدره ابن عطية ما لهم وتركهم وقراءة الأولين جمع أول المقابل للآخره ويجزئ وصفه الذين أو يدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح ومعنى الأولية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها وأعرف كما مر وقيل انهم أولون في الذكر لدخولهم في بابها الذين آمنوا وقرأ الحسن الأولان بالرفع على ما وجهناه به والأولين مثنى نصبه على المدح وأما قراءة الأولين كالأولين فشاذة لم نعزلها أحد وهو جمع أولى وعرابه كالأولين والأولين وقدمت الوجوه فيها وقوله وقرأ أجزاء الخ الأولين جمع أول منصوب وقوله وقرئ الأولين يعنى تنثنية أول بوقية كلامه ظاهرة وقوله يدل منهم ما تبع فيه الزمخشري وقال التحرير الضمير راجع الى لفظ آخران فحقه أن يكون مفردا لأن لفظا المثنى كآخرين لفظ واحد وقوله أو خبر آخران فيه الاخبار عن النكرة بالمعرفة وهو ما اتفق على منعه في مثله وقوله أو من الضمير يقومان وكون المبدل منه في حكم الطرح ليس من كل الوجوه حتى يلزم خلط الصفة عن الضمير على أنه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع الضمير فيكون رابطا واعلم أن استحق هنا فسر بطلب الحق وبحق وغاب (قوله فيقسمان الخ) معطوف على يقومان والسببية فيه ظاهرة ولشهادتهما جواب القسم وفسر أحق بأصدق والاعتداء بتجاوز الحق والظلم بإرتكاب الباطل بتزيله منزلة اللازم أو بتقدير مفعول أى أنفسهم وقيل الفرق بينهما بالعموم والخصوص (قوله ومعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية الخ) اعلم أنهم اختلفوا في معنى الشهادة في هذه الآية فقال قوم هي الشهادة على الوصية في السفر وأجازوا شهادة الذي على المسلم في هذه الصورة وبه حكم بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم واليه ذهب ابن حنبل والآية ليست بمسوخة عندهم لحديث المائدة وقال آخرون الشهادة هنا بمعنى الحضور من شهد كذا شهودا وشهادة إذا حضرته وقيل هي إيمان الوصي إذا ارتاب الورثة فلا نسخ عليهم ما أيضا والآخر قول مجاهد وبعض الصحابة واليمين قد تسمى شهادة وبها فسر قوله تعالى فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله لكنه

وهو خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو يدل منهما أو من الضمير يقومان وقرأ أجزاء ويعقوب وأبو بكر من عاصم الأولين على أنه صفة للذين أو بدل منه أى من الأولين الذين استحق عليهم وقرئ الأولين على التنثية واتصافه على المدح والأولان وعرابه عراب الأوليان (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) أصدق منها وأولى بأن تقبل (وما اعتديتا) وما تجاوزنا فيها الحق (أما إذا المن الظالمين) الواضعين الباطل موضع الحق أو الظالمين أنفسهم أن اعتديتا بمعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية فيبني أن يشهد عدلين

بعد لان الشهادة اذا اطلقت فهي المتعارفة وقوله ولا تكتم شهادة الله صريح فيه فان الايمان لا تكتم  
وتأويل من غيركم بغير اقربائكم قال الحصص لا وجه له لان الخطاب توجه اولاً الى أهل الايمان فالمغايرة  
تعتبر فيه ولم يجز للقرابة ذكر ويدل عليه الحديث الاتي في سبب النزول ثم ان الشهادة اذا جلت  
على الوصية هل تم كل وصية أو تخص بما وقع في الحديث اختلف فيه وهل هي منسوخة أو باقية حكمها  
فقبل نسخت بقوله واستشهدوا شهودهم من رجالكم فانه آخر ما نزل وقيل ان في هذه السورة ثمانى  
عشرة فريضة لم ينسخ منها شئ واعلم ان الشهادة كيف تصورهمنا وشهادتهم ما على الميت ولا وجه  
لها بعد موته وانتقال الحق الى الورثة وحضورهم أو على الوارث الخاص فكيف يشهد الخصم على  
خصمه فهذا يقتضى بالضرورة تأويل الشهادة فالظاهر أن تحمل في قوله شهادة بينكم على الحضور  
أو الاحضار أى اذا حضر الموتى افر فليحضر من يوصى اليه بإصال ماله لو ارثه مسلماً فان لم يجد  
فكافراً والاحتياط أن يذكرنا اثنين فاذا اجتمع عندهما وحصل ربيعة في كتم بعضه فليخلفا لانهما  
موعدان مصدقان بينهما ما فان وجد ما خافيه وادعيا أنهما تملكا منه بشراء ونحوه ولا يثبت لهما على  
ذلك يخلف المدعى عليه على عدم العلم بما ادعياه وانه ذلك لمورثهما لان العلم اتقاه عن ملكه والشهادة  
الثانية بمعنى العلم بالمشاهد وما هو بمنزلة لان الشهادة المعايينة فالتجوز بها عن العلم صحيح قريب والشهادة  
الثالثة اما بهذا المعنى أو بمعنى اليمين كما مر فلا نسخ في هذه الآية على هذا ولا اشكال والله الحمد مما أفاضه  
الله على بركة كلامه وما ذكره تكلف لم يصف من الكدر لذوق ذائق وسبب النزول وفعل الرسول  
مبين لما ذكرنا عوداً على بدء وقول المصنف من ذوى نسيبه أو دينة اشارة الى الوجهين السابقين وقوله  
يوصى اشارة الى حل الشهادة على الوصية والتغليب بالزمان والمكان مذهب الشافعي وهو عندنا لا يلزم بل  
يجوز للحاكم فعله وقوله فانه لا يخلف الشاهد هو المشهور وقيل انه ان لم يجد من يركبه يجوز تخليفه  
احتياطاً كما وقع في بعض كتب الفتاوى الحنفية وقوله ورد اليمين هو مذهب الشافعي أيضاً وعندنا  
لا ترد اليمين وليس في الآية دليل عليه لما ذكرناه وقوله أو لتغير الدعوى أى انقلابها بأن المدعى  
عليه صار مدعيًا للملك والوارث مدعى عليه فلذا الزمت اليمين لالرد كما مر وهو الصحيح وقوله اذ روى  
الحج استدلل بسبب النزول على ما ذكره آخره وهو الصحيح (قوله روى ان نعيم الخ) أخرجه البخاري  
وأبو داود والترمذي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما بسند صحيح عن نعيم الدار في هذه الآية قال  
يرى الناس منها غيري وغير عدي بن بدءا وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فأتيا الشام  
لتجارتهما وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بزي بن أبي مريم بجماعة ومعه جام من فضة يريد به الملك  
وهو أعظم تجارتهم فرض فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك لورثته قال نعيم فلما مات أخذنا ذلك  
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدي بن بدءا فلما قدمنا الى أهله دفعنا اليهم ما كان معنا  
فقعدوا الجام فسالونا عنه فقلنا ما ترك غير هذا وما دفع الينا غيره قال نعيم فلما أسلت بعد قدوم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم تأملت من ذلك فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم  
ان عند صاحبى مثلاً فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم اليمين فلم يجدوا فأمروهم أن  
يستخلفوه بمائة عظم به على أهل دينه فخلف فأمر الله تعالى يا أيها الذين آمنوا الآية فقام عمرو بن العاص  
ورجل آخر خلفاً فترعت الخمسمائة درهم من عدي بن بدءا كذا قال الترمذي في الجامع ثم قال هذا  
حديث غريب وليس اسناده بصحيح وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن اسحق هذا الحديث هو عدي  
محمد بن السائب الكلابي يكنى أبا النضر وقد تركه أهل العلم بالحديث وهو صاحب النفس السيرة  
محمد بن اسمعيل يقول محمد بن السائب يكنى أبا النضر ولا نعرف لسالم أبي النضر رواية عن أبي صالح  
مولى أم هانئ رضى الله تعالى عنها وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما شئ من هذا على  
الاختصار من غير هذا الوجه حدثنا سفيان بن وكيع قال حدثنا يحيى بن آدم عن أبي رائدة عن محمد

من ذوى نسيبه أو دينة على وصيته أو يوصى  
اليهما احتياطاً فان لم يجدهما بأن كان في سفر  
فآخران من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارتباب  
أقسم على صدق ما يقولان بالغلبة بالوقت  
أو قسم على أنها كذباً بامارة ومظنة  
فان اطاع على أنها كذباً بامارة ومظنة  
حلف آخران من أولياء الميت والمحكم  
منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه  
لا يخلف الشاهد ولا يعارض بينه وبين  
الوارث وثابت ان كانا وصيين ورد اليمين الى  
الورثة اما ظهور خيانة الوصيين فان  
تصدق الوصي باليمين لامتناعه أو لتغير  
الدعوى اذ روى أن نعيم الدار وعدي بن  
بدءا خرجا الى الشام للتجارة وكنا حينئذ  
نصرانيين

ابن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من  
بنى سهم مع غنم الدارى وعدى بن بذا غنات السهمى بأرض ليس بها سلم فلما قدم ما بتركته فقد واجعا  
من قسوة محروصا بالذهب فأحلفه - ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الحمام بمكة فقبل اشترى منه  
غنم ومن عدى فقام رجلان من أولياء السهمى خلفا بالله لشد هاد تناسا حتى من شهادتهما وان الحمام  
اصاحبهم قال وفيهم نزل الآية وهذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن أبي زائدة ويحدث عن القاسم  
كوفي قيل انه صالح الحديث اه وفي نور الثبراس غنم الدارى المذكور في هذه القصة نصرانى من  
أهل دارين قاله مقاتل وقيل هو غنم المعروف الدارى منسوب الى الدار وهو بطن من نلهم اه وبزى  
بما هو مودة مضومة وزاى مجمة مولى العاصى بن وائل صاحب الحمام واختلف في ضبطه كفى كتاب  
المشقة وبذا يسام موحدة ودال مهملة مشددة ومثك شدا ودوة قصر وفي تفسير ابن مقاتل بذا  
بنون قبل الدال وهو غريب وقال ابن حجر انه اختلف في اسلامه والمشهور انه لم يسلم فقوله هنا وبديل أى  
بدال مهملة هو ما فى بعض النسخ وفي الاصابة أنه بزل وقيل بربل برا مهملة بدل الدال وبزى بن أبى  
سريم وقيل ابن أبى مارية مولى عمرو بن العاصى واختلف فى انه مسلم مهاجرى اه فقول التحرير قيل  
الصواب براء مفتوحة بعد الباء المضمومة عذرى لا يخفى ما فيه وقوله دون أى كتب وقوله السهميان  
اشارة الى أنهم ما دار ثمان له لانه من بنى سهم وتخصيص العدد يعنى باثنين من الورثة وقوله فأتاهم جعل  
الاثنين جمعاً نسجماً (قوله أى الحكم الذى تقدم أو تخلف الخ) أى المشارة اليه الحكم السابق  
تفصيله فى هذه القضية أو تخلف الشاهدين وقيل المشارة اليه الطبر بعد الصلاة وأدنى يعنى أقرب والى  
مقدرة قبل أن المصدرية والوجه يعنى الذات والحقيقة أى أقرب الى الايمان بها على حقيقة قمتان غير  
تغير لهما والى هذا اشارة بقوله على نحو ما حلوا الخ وعلى وجهه حال من الشهادة والتقدير ذلك الحكم  
الذى ذكرناه أقرب أن يأو بالتمهاده على وجهها مما كنتم تنعلونه وأقرب الى خوف الفضيحة فيمتنعوا  
من ذلك فعلى هذا أو يخافوا عطف على أن يأو على حد قوله علفتها تبنوا وما باردا (قوله واتفوا  
الله واسمعوا ما توصون به الخ) توصون مخفف أو مشدد واتفوا قبل انه معطوف على مقدراى احفظوا  
أحكام الله واتفوا الخ وحل السمع على القبول والاجابة لما وصوا به لانه أفيد وأنسب ولوعم  
لصح وقوله فان لم تتقوا الخ حمله على ما ذكرناه تذييل لتلك القصة فلا بد لشمله لمن هى فيه - وقوله  
فقوله تفريع على تقدير متعلق الله - داية طريق الجنة لانها تضح فى ذلك اليوم ويحتمل عوده الى  
ما قبله كله أى الاهتداء الى الجنة أو طريق الجنة كائن يوم يحج مع الخ (قوله بدل من مفعول واتفوا  
الخ) وهو واقف فيكون مفعولا به أيضا وقبل انه على هذا لا بد من تقدير مضاف أى اتقوا  
عذاب الله لاشتمال اليوم على العذاب لا على الله لتبرهه عن الزمان والمكان ورتباً بينهما  
ملازمة بغير الكلية والبعضية بطريق اشتمال المبدل منه على البديل لا كاشتمال الطرف على المظروف  
بل بمعنى أنه ينتقل الذهن اليه فى الجمله ويقتضيه بوجه اجمالى مثلاً اذا قيل اتقوا الله يتبادر الى  
الذهن أنه من أى أمر من أموره وأى يوم من أيام أفعاله يجب الاتقاء يوم جمعه للرسول أم غير  
ذلك (وفيه بحث) لانه اشترط فيه أن لا تكون ظرفية وهذا ظرف زمان لو أبدل منه لا وهم ذلك وفى  
الدر المنصور والاشتمال لا يوصف به الله وفيه نظير قائل وعلى نصبه باذ كنهه ومفعول به أيضا (قوله  
أى اجابة أجبت الخ) أى ماذا يتعلق بقوله أجبت على أنه مفعول مطلق له لكونه بمعنى أى اجابة  
وماذا كله استفهام وهذا الوجه أرجح الوجوه ولذا قدمه وتقديره عاذا أجبت على أن يكون السؤال  
عن الجواب لا الاجابة والتقدير بأى شئ أجبت فحذف حرف الجر واتصب ضعيف لان حذف حرف  
الجر واتصاب مجروره لا يجوز الا فى الضرورة كقوله تمزق الديار ولم تعوجوا وكذا تقديره مجرورا  
والمقصود وان كان واحداً فى المال لكن الاعتبار والتعبير مختلف وأما تقدير ماذا أجبت به كقيل على

ومعه ما بديل مولى عمرو بن العاص وكان مسيئرا  
فلما قدموا الشام مرض بديل فدون ما معه  
فى صحيفة وطرهما فى متاعه ولم يخبرهما به  
وأوصى اليهما بأن يدفعا متاعه الى أهله ومات  
فدفنوا وأخذ منه اناه من فضة فيه ثلثمائة  
مقال منقوشا بالذهب فغيباه فأصاب أهله  
الصحيفة فظا ابوهم بالاناء فجحدوا فترافعوا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تفرات  
يا أيها الذين آمنوا الآية خلفه ما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر عند  
المنبر وخطى سبيلهما ثم وجد الاناء فى أيديهما  
فأتاهم بنوسهم فى ذلك فقالا قد اشترىناه  
منه ولكن لم يكن لنا عليه بينة فذكر هنا أن  
نقريه فرفعوه الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ففرات فان عثر فقام عمرو بن العاص  
والطلب بن أبى رفاعة السهميان وحلفا  
واعل تخصص العدد لخصوص الواقعة  
(ذلك) أى الحكم الذى تقدم أو تخلف  
الشاهد (أدنى أن يأو بالتمهاده على  
وجهها) على نحو ما حلواهم غير تحريف  
وخيانة فيها (أو يخافوا أن تردايمان بعد  
أيمانهم) أى تردايمان على المدعين بعد أيمانهم  
فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة  
وانما جمع الضمير لانه حكم بعم الشهود دكاهم  
(واتقوا الله واسمعوا) ما توصون به سمع  
اجابة (والله لا يحصى القوم الفاسقين) أى  
فان لم تتقوا ولم تسمعوا كنتم قوما فاسقين  
والله لا يحصى القوم الفاسقين أى لا يحدهم  
الى حجة أو الى طريق الجنة ف قوله تعالى (يوم  
يجمع الله الرسل) ظرف له وقبل بدل من  
مفعول واتفوا بدل الاشتمال أو مفعول  
واسمعوا على حذف المضاف أى واسمعوا  
خبر يوم جمعهم أو منصوب باضممار ذكر  
(فيقول) أى للرسول (ماذا أجبت) أى  
اجابة أجبت على ان ماذا فى موضع المصدر  
أو بأى شئ أجبت فحذف الجاز

أن ما مبتدأ أو ذا معنى الذي خبره وأجبت صلتها والعائد محذوف أي به كما قاله العوفي ففيه أنه لا يجوز حذف العائد المحرور إلا إذا جاز الموصول بمثل ذلك الحرف الجار واتحدت متعلقاهما كما تنظر في النحو قوله وهذا السؤال لتوبيخ قومهم الخ لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب فمما معنى سؤاله أجابوا بأنه لقد صدق توبيخهم لاقوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك وتحقق كونه مجازاً أو كتابة ومن أي الأنواع في شرح المفتاح وأما الجواب فلأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد نقوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به فيلزم الكذب عليهم فأجابوا عنه بوجه الأول أنه ليس لنبي العلم بل كناية عن اظهار التشكي والالتجاء الى الله بتفويض الامر كله اليه الثاني أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الامر لذهولهم من الخوف ثم يجيبون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل اليهم وهو في حال شهادة ثم على الامم فلا يكون قولهم لا علم لنا صافياً لما أثبت الله تعالى لهم من الشهادة على أمهم الثالث انه إشارة الى أن علمهم في جنب علم الله بمنزلة العدم مع تفويض الامر اليه تعالى الرابع أنه ليس لنبي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الامر وآخره الذي به الاعتبار واعتراض على هذا بأنهم يرون آثارهم والخطاثة عليهم فلا يصح نفي العلم بجاهلهم وبما كان منهم بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقال هذا انما يدل على سوء الخطاثة وظهور الشقاوة في العاقبة لا على حقيقة الجواب بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام فاعلمهم أجابوا اجابة قبول ثم غلبت عليهم الشقرة لانا نقول معلوم انه ليس المراد بما إذا أجبت نفس الجواب الذي يقولونه أو الاجابة التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في امر الشريعة من الامتنان والافتقار والتمثال الاوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك فان قيل قول عيسى عليه الصلاة والسلام فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم الخ يدل على عدم علمهم بحالهم بعده قيل هو اثبات لقباً فتحتم على الوجه الابلغ واعتذاره بأنه لم يكن له المنع بعد التوفى واظهاره انه لا ذنب له في ذلك ولا تقصير فلا يدل على نفي العلم بحالهم بعده بل على نفي القدرة على التعمين فنقول المصنف لتوبيخ دفع لما رده على السؤال وقوله لا علم لنا بما كنت تعلمه دفع لما رده على الجواب بأنه ليس المقصود نفي علمهم بما شأوا عنه بل نفي العلم بجميع ما علمه تعالى من الظواهر والبواطن وأشار بقوله وفيه الخ الى جواب آخر كما مر وقوله الى جنب علمك أي بالقياس والنسبة اليه ولا يخفى أن هذا ما له الى ما ذكره أولاً فكيف ضعفه ومرضه وما قيل ان ظاهر هذا المعنى لا يناسب جواب السؤال المذكور فان حل على أن المراد لا علم لنا الى جنب علمك فيما قاله القوم فهو راجع الى ما ذكره المصنف رحمه الله لا يخفى ما فيه وقوله ولا علم لنا بما أحدثوا به من هذا الخ جواب آخر وقدم ترماه وعليه قوله وقرئ علام بالنصب الخ) اذا تم الكلام عند قوله انك أنت يكون على طريقة قوله انا أبو النجم وشعري شعري أي أنت المعروف بنهاية الكمال واحاطة العلم حتى ان ما ذكرنا يدل على ذاتك مغن عن صفاتك وبه يفهم الجمل ويتم المعنى واليه أشار المصنف بقوله أي انك الموصوف الخ وقوله منصوب على الاختصاص عنى به النصب على المدح لا الاختصاص الذي ذكره النحويون فان له شروطاً ليست مستوفاة هنا وترك قول الزمخشري انه صفة لاسم ان لان الضمائر لا توصف على الصحيح ولذا أولوه بأن مراده بالوصف البديل وهو يطلقه عليه كثيراً وفيه كلام كثير كفاً المصنف مؤشراً بتركه وأما قراءة الغيوب بالكسر فانه سمع في كل جمع على وزن فاعول بالضم كبيوت كسر أوله لثلاثه والى ضمناً وواو وهو مفصل في كتب النحويين وقوله وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة الخ) يعني كلمة اذ وقال الماضي عبرهم ما عفا في المستقبل مجازاً التحققة وهذا البديل التفسير المبدل منه وايضاح لان الجواب جواب توبيخ الكفرة ورد لا قبول واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله والمعنى انه الخ يعني اذ كسر انما على علمك وعلى والدلك حين جعلك قوم مدنية واذا يدتك تعليمك أو توقيت وبروح القدس أي التطهير من هذه الوصية بما آتيتك من المعجزات ففيه مزيد توبيخ لهم بما

وهذا السؤال لتوبيخ قومهم كما أن سؤال المؤودة توبيخ الوائد ولذلك (قالوا لا علم لنا) أي لا علم لنا بما كنت تعلمه (انك أنت علام الغيوب) فقول ما علمه عما أجابونا سلام الغيوب) فقول ما علمه عما أجابونا وأظهر النساء ما لا نعلم مما أضرروا في قلوبهم وفيه التشكي منهم ورد الامر الى علمه بما كابدوا منه وقيل المعنى لا علم لنا الى جنب علمك أو لا علم لنا بما أحدثوا به وانا الحكم للجنة وقرئ علام بالنصب على أن الكلام قد تم بقوله انك أنت أي انك أنت الموصوف بصفاتك المعروفة وعلام منصوب على الاختصاص المعروف وقرأ أبو بكر وجره الغيوب أو النساء وقرأ أبو بكر (اذ قال الله يا عيسى بكسر الفين حيث وقع) اذ قال الله والذالك ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى طريقتي ونادى بديل من يوم يجمع وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة والمعنى أنه سبحانه وتعالى يوبخ الكفرة يومئذ بنبذهم من الآيات فكذبتم وتعدى ما أظهر عليهم من الآيات فاتخذوهم طائفة وممهم بحجة وغلا آخرون فاتخذوهم آلهة أو نصب بانصار اذكر (اذ أيدتك) قوتك وهو طارف لعمري أو حال منه

فعلوم مع ظهور المعجزات المكذبة لهم (قوله وقرئ آيدنك) بالذقال الزخشي وزنه افضل وقال  
ابن عطية فاعل واما آيد بالتشديد فوزنه فعل لا غير على الصحيح ولا يحتاج في ثبوت هذه اللغة الى مماع  
المضارع نعم يحتاج اليه في كون وزنه أفعـل أو فاعـل كما قيل لانه اكتنى بمضارع الآخر وبكى لثبوت  
القراءة به ومعناها واحد وقيل معناه بالذال القوة والتشديد التصروه ما متقاربان لان التصرفوة  
(قوله يجبريل عليه الصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام عليه في البقرة واطلاقه على كلامه المذكور  
وهو ما أتى به من التوحيد والشرعة على طريق التشبيه وضافته الى القدس بمعنى التطهير المعنوي  
اختصاصية وقوله ويؤيده أي يؤيد أن المراد بروح القدس الكلام قوله تكلم بعده لانه كالبيان له  
(قوله والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة الخ) أي قوله في المهد كناية عن كونه طفلا صغيرا وهي  
أبلغ من التصريح وأولى لان الصغير يسمى طفلا الى أن يبلغ الحلم فلذا عدل عنه وقوله على سواء هو إشارة  
الى دفع أن التكلم في الكهولة معهود من كل أحد فاعلم في ذكره مع التكلم في الطفولة الذي هو من  
الآيات بأن الفصد الى عدم تفاوت الكلام في الحالين لا الى ان كلامهما آية وقال الامام ان الثاني أيضا  
مجزئة مستقلة لان المراد تكلم الناس في الطفولة وفي الكهولة حين تنزل من السماء لانه حين  
رفع لم يكن كهلا وهذا مبني على تفسير الكهل فان عيسى عليه الصلاة والسلام رفع ابن ثلاث  
وثلاثين وقيل ابن أربع وثلاثين ودلائله على التسوية عقلية لان ذكر تكلم الكهولة ليس لانه  
آية بل ليعلمه على حد سواء وهو ظاهر فاقبل لادالة على التسوية والاولى أن يجعل وكهلا  
تشبيها أي تكلمهم كالتنصيف في المهد وكأنا كالكهل في التكلم وحينئذ يهدم الاستدلال به على أنه سينزل  
ليس بشئ لان ما ذكره بقيد التسوية أيضا وكون التشبيه يؤخذ من العطف لوجه له وتقدير  
الكاف تكلف وفي كلام المصنف رحمه الله نظر بعد ما سمعت كلام الامام في وجه الاستدلال به  
لانه لا يجزه سدك والتسوية بل لاثبات كلامه لهم في الكهولة وهو انما يكون بعد النزول على  
ما مر في معناها واما اذا قصد التسوية فلا يقتضي ثبوت الكهولة اذ معناه تكلمهم طفلا كما تكلمهم لو كنت  
كهلا (قوله سبق تفسيره الخ) وسبق الكلام عليه لانه كره باذني هنا أربع مرات وغنة  
مرتين قالوا لانه هنا لامتان وهما لاخبار فتناسب تكراره هنا وأن له زيادة تأييد بكونه مأذونا من  
الله فيما فعله والجمع في الطائر المراد به انه اسم جمع كقوله لجماعة البقر وسامر للقوم يسعون ونحوه والا  
فضاعل ليس من أبنية الجمع وقد صرح حوايه في النحو وادس المراد أنه مفرد أريد به مجازا بمعنى الجمع  
ومعنى الآية علمت الكتاب من غير معلم والحكمة بحيث غلبت حكماء زمانك مع مهارتهم وزدت عليهم  
بإيجادك ذاروح ولم تقادوا لك وانما قال باذني لان تصوير الحيوان وجعه له ذاروح لا يجوز ولا يليق به  
بغير اذن وقوله ما هذا الاشارة الى أن ان فيه فانية وجعل الاشارة الى عيسى صلى الله عليه وسلم للاخبار  
عنه بساخر واما جعل الاشارة اليه في القراءة الاولى وجعل السجدة بمعنى الساحة فلا حاجة اليه (قوله  
أي أمرتهم على السنة رسلي) انما فسرهم بهذا لان الوحي مخصوص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم  
ليسوا كذلك فجعل أمرهم وحيا لكونه بواسطة الوحي الى رسلهم قال الزجاج الوحي في كلام العرب  
ورده على الأمر كقوله

الحمد لله الذي استقلت \* باذنه السماء واطمأنت \* أوحى لها القرآن فاستقرت

أي أمرها أن تقر فامتثلت فاقبل الاظهر أن المراد بالايحاء الهامهم الايمان لوجه له وانما  
قال برسلي ولم يقل برسولي ايطابق ما بعده لان المراد بالرسـل الذين في زمن عيسى صلى الله عليه  
وسلم أو من تقدمه لانهم يجب الايمان بهم وعما جاؤا به عالم ينسخ وكنه إشارة الى أن الشريعة  
لموسى صلى الله عليه وسلم كما مر فافهم فقط ما قيل الظاهر على لسان رسول بديله وقوله واشهد  
بأنتم مسلمون وكون أن مصدريه أو مفسرة ودخولها على الأمر بتحقيقه وفسر مسلمون

وقرئ آيدنك (روح القدس) يجبريل عليه  
الصلاة والسلام أو بالكلام الذي يجباه  
الدين أو النفس حياة أبدية وبطهر من  
الآثام ويؤيده قوله (تكلم الناس  
في المهد وكهلا) أي كائنات في المهد وكهلا  
والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة على  
سواء والمعنى الخالق حاله في الطفولة بحال  
الكهولة في كمال العقل والتكلم به استدلال  
على أنه سينزل فانه رفع قبل ان يتكلم (واذ  
علمت الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل  
واذ خلق من الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ  
فيها فتكون طيرا باذني وتبرئ الاكس  
والابرص باذني واذا فخرج الموتى باذني) سبق  
تفسيره في سورة آل عمران وقرأ نافع ويعقوب  
طائرا ويحتمل الافراد والجمع كالباقر (واذ  
كففت بني اسرائيل عنك) بمعنى اليهود حين  
هموا بقتله (اذ جنهم بالبينات) طرف لكففت  
(قتال الذين كفروا عنهم ان هذا الاصح  
صحيح) أي ما هذا الذي جئت به الاصح وقرأ  
حزق والكسافي الاساخر فلاشارة الى عيسى  
عليه الصلاة والسلام (واذا أوحيت الى  
الحواريين) أي أمرتهم على السنة رسلي  
(أن آمنوا بي وبرسولي) يجوز أن تكون أن  
مصدريه وأن تكون مفسرة (قالوا آمنا  
واشهد بأننا مسلمون) مخلصون



بمخلصون أو متفادون لأنه بهذا المعنى يطلق على من قبلنا وفي العرف يختص بشاؤه ومعنى آخر وقوله  
 فيكون تنبيها الخ أي على جعله متعلقا بقالوا والمعية تفهم من كونهم في زمان واحد وهو ظاهر  
 (قوله لم يكن بعد عن تحقيق واستحكام معرفة الخ) بعد سقط من نسخة أي إلى الآن أي حين تكلمهم  
 بهم لم يكن ما قالوه عن تحقيق منهم ولا عن معرفة بالله وقد رتبته لأنهم لم يوحقوه وعرفوه لم يقولوا هل  
 يستطيع ويقدر إذا لا يليق مثله بالمؤمن بالله وتبع فيه الزحشري في الجري على ظاهر الكلام من كون  
 الحوارين شاككين في قدرة الله وفي صدق عيسى صلى الله عليه وسلم كاذبين في دعوى الإيمان  
 والاختلاص وذهب يحيى السبني وغيره إلى أنهم كانوا مؤمنين وسؤالهم الاطه ثنائ والتثبت كما قال  
 الخليل صلى الله عليه وسلم أرني كيف تنجي الموتي وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة تعبيراً  
 عن الفعل بل لازمه أو عن السبب بسببه ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كاملين في الإيمان والاختلاص  
 ومعنى ونعلم ان قد صدقنا علم مشاهدة وعيان بعلم ما علمناه علم إيمان وإيقان بدليل ان المؤمنين أمروا  
 بالتشبيه بالحواريين وأجيب بأن الحوارين فرقان مؤمنون هم خاصة عيسى عليه الصلاة والسلام  
 والمؤمنون بالتشبيه بهم وكفرون وهم أصحاب المائدة وسؤال عيسى صلى الله عليه وسلم لنزول المائدة  
 وانزالها إليهم الخ وقال ابن عطية وغيره من المفسرين ان القول بكونهم غير مؤمنين خارق للاجماع  
 ولا نعلم خلافاً في إيمانهم وأولوا الآية وأجابوا عنها بجملة ونحوه وقالوا صفة الحوارين تنافي عدم  
 إيمانهم وهو الحق وأدعاه أنهم فرقان يحتاج إلى نقل ولأن تقول ان المنصف رحمه الله لم يذهب إلى  
 ما ذهب إليه الكشاف وان مراده ان اختلاصهم الذي ادعوه لم يكن محكاً محققاً حقيقة لا افتوره  
 الاوهام والوساوس الذي لا تضر المؤمن ولا توقعه في منزلة الكفر فطلبوا ازالة ذلك طلب من يثبت  
 لانكارهم له واستقامه عندهم لا الشك منهم ولكن خافوا ان يوقعهم الشيطان به في حباله وهذا  
 نصرته منه أخف من نسبة الشك اليهم ومخالفة ظاهر النظم كما يدل عليه ما سيأتي وهذا هو النظر  
 السديد عندى فتأمله (قوله وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة) فيمكنهم قالوا  
 هل ارادة الله وحكمته تعلق بذلك أو لا لانه لا يقع شيء بدون تعاقبه اياه قبل وقوله اتقوا الله ان كنتم  
 مؤمنين لا بلائعه لان السؤال عن مثله مما هو من علوم الغيب لا قصور فيه وقد عرفت ان الجمهور رأوا ولوه كما  
 مر (قوله وقيل المعنى هل يستطيع ربك الخ) فيستطيع بمعنى يطيع وبطبيع بمعنى يحجب مجاز لان الجيب  
 مطيع وذكر أبو شامة ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال له يا ابن أخي ادع ربك  
 ان يعافيني فقال اللهم اشف عني فقام كأنما نشط من عقال فقال يا ابن أخي ان ربك الذي تعبد له بطيعةك  
 فقال يا عم وانت لو أطعته لكان يطيعك أي يبيحك لمقصودك وحسنه في الحديث المشاكاة فقد  
 عرفت ان العرب استعملته بهذا المعنى وفي الاتصاف قيل معنى يستطيع يفعل كما تقول لقا قدر على  
 القيام هل تستطيع ان تقوم ونقل هذا عن الحسن فعلى هذا يكون إيمانهم بالمعاني الشك في القدرة  
 والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن السبب بالسبب اذ هي من أسباب الإيجاد على عكس  
 اذا قمنا إلى الصلاة وهذا التأويل الحسن في بعض التأويل أبي حنيفة رحمه الله حيث جعل الطول المانع عن  
 نكاح الامة وجود الحزوة في العصمة وعدمه أن لا يملك عصمة الحزوة وان كان قادراً على ذلك فيباح له  
 حينئذ الامة وحمل قوله ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات على معنى ومن لم  
 يملك منكم وحمل النكاح على الوطء فجعل الاستطاعة الملائمة معنى الملك حتى ان القادر غير المالك عادم  
 الطول عنده فينكح الامة وكنت أستعده حتى وقفت على تفسير الحسن هذا وكانت عائشة رضي الله  
 عنها تقول الحوارين أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك فزهدتهم عن أن ينسب اليهم مثل هذه  
 المقالة الشنيعة (قوله وقرأ الكسائي تستطيع ربك أي سؤال ربك) أي قرأها بالتساخط بالعيسى  
 صلى الله عليه وسلم وربك منصوب على المفعولية بقرائه كانت تقرأ عائشة ومعاذ وعلي وابن عباس

(اذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم) منه وب  
 باذكر أو ظرف لقالوا فيكون تنبيهاً على أن  
 ادعاهم الاختلاص مع قواهم (هل يستطيع  
 ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) لم يكن  
 بعد عن تحقيق واستحكام معرفة وقيل هذه  
 الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة  
 لا على ما تقتضيه القدرة وقيل المعنى هل  
 يستطيع ربك أي هل يبيحك واستطاع بمعنى  
 استطاع كما استجاب وأجاب وقرأ الكسائي  
 تستطيع ربك أي سؤال ربك

في جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعلى هذه القراءة قالوا كثر أن فيها ضافاً متذراً وقيل  
لا حاجة إلى تقدير والمعنى هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك وهذا من قول عن القاري وفيه نظر وفي  
قوله هل تسأله ذلك إشارة إلى أن استطاعة السؤال منها عبارة عن السؤال كما زعمه غيره لأن قوله من  
غير صارف يأباه فتأمل (قوله والمائدة الخوان إذا كان عليه الطعام من ماء الخ) الخوان بضم  
الخاء وكسر هاء وفيه لغة أخوان بهمزة مكسورة وهو معرب وقيل أنه عربي مأخوذ من تحوّن أي نقص  
حقه لأنه يؤكل عليه فينتقص وهو معنى المائدة وهي فاعلة من ما عبيد إذا تحرك أو من ماء بمعنى أعطاه  
ففي أمافاة بمعنى مفعولة كهيئة راضية أو يجعلها للتمكن مما عليها كأنهم بانفسها معطية كقولهم للشجرة  
المثمرة مطعمة ونحوه - المائدة بالخوان تفسير بالاعم لأنه لا يقال للخوان مائدة الا وعليه طعام والافه  
خوان كما لا يقال للقدح كأس الا وفيه خمر وله نظائر كثيرة ذكرها أهل اللغة (قوله بكل قدرته  
وصحة نبوت) لا فرق بين ما في ابدانهم وما واما الفرق في تقدير متعلق الايمان هل هو القدرة والنسبة أو عدم  
تقديره والمراد صادق في الايمان مطلقاً (قوله تهديد عذرو بيان لمساعدتهم الى السؤال الخ) هذا  
لا ينافي ما سبق من كونهم لم تكن معرفتهم مستحكمة لانهم ليسوا معاندين ولا جازمين بخلافه فلمهم أن  
يعتذروا عن طلبه بأن مرادنا أن تيقن ويزول وهمنا وعلى التأويلات السابقة لا اشكال فيه فاقبل  
انه رد لما في الكشف من كونهم شاكين وبديل عليه قوله لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً الخ لا يرد عليه أنه  
كيف يقتضى مع تصريحه أولاً بما ذكره الكشف وقد دعيه على سائر الاقوال وله هذا اعتراض عليه  
بأنه غير مناسب لصدر كلامه ولذا قال بانضمام علم المشاهدة الى علم الاستدلال ليكون عين اليقين ولا بعد  
في مثله من بعض الحوارين اذ قد يكون منهم من قرب ههنا ثم تمحض بذلك خلوصه وكلامه لا يتخلو من  
اغلاق وادماج وقوله عليهم من الشاهدين مثل قوله وكانوا فيه من الزاهدين وقوله اذا استشهدتنا  
بشعر بأن على صلة الشاهدين لـ كن فيه تقديم مافي - جزالة وحرف الجر وكلاهما ممنوع فلا بد من  
تملقه بمحذوف يفسرهم من الشاهدين ان يجوزنا أنفسه لا يعمل للعامل وقد جوز تقدمه بعض النحاة  
مطلقاً وبعضهم في الطرف وجوز أن يكون حالاً من اسم كان أي عاكفين عليها على ما زعم في قوله تعالى قل ان  
كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة والوجه الثاني لا اشعار فيه به وقوله بكلها إشارة الى أن عذرهم  
دليل لا كنهه غير تام وهذا يؤيد ما اخترنا في تفسير كلامه (قوله اللهم ربنا الخ) قالوا ربنا دأ ثمان لا يدل  
ولا صفة لأن لفظ اللهم لا يتبع وفيه خلاف لبعض النحاة ومن السماء امافاة مائدة أو متعلق بالفعل  
(قوله أي يكون يوم نزولها عبيد الخ) لما كان العبيد اسماً لازماً في المتعارف لم يصح الاخبار عن  
المائدة به فقد نزولها يوم عبيد ليصح الحمل فان قلنا ان معناه السرور لا يحتاج الى التأويل ولكن يكون  
جمعها أنفسها سروراً بالغة مجازاً في الاسناد والعبيد العائد مشتق من العود لعوده في كل عام بالفرح  
والسرور وكل ما عاد عليه في وقت فهو عيد قال الاعشى

فواكبدى من لالعج الحب والهوى • اذا اعتاد قلبي من أمية عيدها

وهو وارى لكنهم قالوا في جمعه أعياد وكان القياس أعراداً ففعلوا ذلك فرقابين جمع عبيد وعود وقد  
فصلنا الكلام فيه في شرح درة الغواص ومنهم من أعرب لنا خبراً وجعل عبيداً حالاً (قوله بدل من  
لنا باعادة العامل الخ) ظاهره أن المبدل منه الضمير ولكن أعياد الجار لأن المبدل في قوة تكرار  
العامل وهو تحكّم لأن الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ثم ان ضمير الغائب يدل منه  
وأما ضمير الحاضر وهو المتكلم والمخاطب فأجاز به بعضهم مطلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ومنعه قوم  
وفصل بعضهم فقال ان أفادتاً كيداً واحاطة وشمولاً كما هنا جازوا الامتناع (قوله وقيل يأكل منها أولنا  
وآخرنا) الاكل مأخوذ من المائدة وقوله نريد أن تأكل منها وكونها لأولهم وآخرهم بأن يأكلوا منها  
جميعاً من غير نقص ولا تفاوت بين الأول والآخر فيكون كقوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكره وعشياً

والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف  
والمائدة الخوان اذا كان عليه الطعام من  
ماء المائدة اذا تحرك أو من ماء اذا أعطاه  
كانها عبيد من تقادم اليها ونظيرها قولهم  
شجرة مطعمة (قال اتقوا الله) من أمثال  
هذا السؤال (ان كنتم مؤمنين) بكل  
قدرته وصحة نبوت أو صدقتم في ادعائكم  
الايمان (قالوا نريد أن تأكل منها) تهديد عذر  
وبيان لمساعدتهم الى السؤال وهو أن يقتضوا  
بالأكل منها (وتطمئن قلوبنا) بانضمام علم  
المشاهدة الى علم الاستدلال بكل قدرته  
سبحانه وتعالى (ونعلم أن قد صدقنا) في  
ادعاء النبوة وأن الله يجيب دعوتنا (وتكون  
عليهم من الشاهدين) اذا استشهدتنا ومن  
الشاهدين للمعين دون السامعين للغير (قال  
عبسى بن مسلم) لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً  
في ذلك وأنهم لا يقاتلون عنه فأراد الزامهم  
الحجة بكلها (اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من  
السماء تكون لنا عبيداً) أي يكون يوم  
نزولها عبيداً نعظمه وقيل العبيد عبيد أو قرى  
العائد ولذلك سمى يوم العبيد عبيداً أو قرى  
تكن على جواب الأمر (لا تأكلوا منها) وآخرنا  
بدل من لنا باعادة العامل أي عبيد المائدة معنا  
ومتأخر يروى أنهم أنزلت يوم الأحد فلذلك  
اتخذوا النصرى عبيداً وقيل يأكل منها أولنا

وآخرنا

وقرى لا ولانا وآخرنا بمعنى الامة والطائفة (واية) عطف على عيدا (منك) صفة لها أى آية كائنة منك والاعلى كمال قدرتك وصحة نبوتى (وارزقنا) المائدة أو الشكر عليها (وانت خير الرازقين) أى خير من يرزق لانه خالق الرزق ومعطيه بلا عوض (قال الله انى منزلها عليكم) اجابة الى سؤالكم وفرا نافع وابن عامر وعاصم منزلها بالتشديد (فمن يكفر بعد منكم فانى أعذبه عذابا) أى تعذبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة (لأعذبه) الضمير للمصدر أوله عذاب ان أريد به ما يعذب به على حذف حرف (٣٠٢) الجر (أحد من العالمين) أى من عالمى زمانهم أو العالمين مطلقا فانهم مسحوا

قرصة وخذازير ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم روى أنهم سارت سفره حراء بين غمامتين وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال اللهم اجعلنى من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها مشقة وعقوبة ثم قام قنوصا وصلى وبكى ثم كشف المنديل وقال بسم الله خير الرازقين فاذا سمعته مشوية بلافوس ولا شول تسيل دما وعذرا أسهالنج وعند ذنبها خل وحولها من ألوان البقول ما خلا الكراث واذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون وعلى الثمانى عمل وعلى الثالث سمع وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قديد فقال سمعون يا روح الله أمن طعام الدنيا أم من طعام الآخرة قال ليس منهما ولكن اخترعه الله سبحانه وتعالى بقدرته كما راسألتهم واشكروا يمدكم الله ويرزقكم من فضله فقالوا يا روح الله لو أريتنا من هذه الآية آية أخرى فقال يا سمعكة احببى باذن الله تعالى فاضطربت ثم قال لها عودى كما كنت فعادت مشوية ثم طارت المائدة ثم صوابها فمسحوا وقيل كانت تأتهم أربعين يوما غيا يجتمع عليها الفقراء والاغنياء والصغار والكبار باكون حتى اذا فاء النى طارت وهم ينظرون فى ظلمها ولم يأت كل منهم فقير الاغنى مدة عمره ولا مريض الا برى ولم يمرض أبدا ثم أوحى الله تعالى الى عيسى عليه السلام أن اجعل مائدتى فى الفقراء والمرضى دون الاغنياء والاصحاء فاضطرب الناس لذلك فمسح منهم ثلاثة وغامون رجلا وقيل لما وعد الله انزالها بهم هذه الشريطة استغفوا وقالوا لا نريد فلم تنزل وعن مجاهد أن هذا مثل ضرب به الله لمقترحي العجزات وعن بعض الصوفية المائدة ههنا عبارة عن حقائق المعارف فانهم أعزاء الروح كما أن

والظاهر على هذا أن يكون لنا خبرا أى تكون قوتنا أو نفعنا لنا أو لنا وآخرنا وانما ضمه لان الظاهر منه عموم كل بنى اسرائيل بذلك والواقع خلافه فتأمل وقراءة أولانا وآخرنا ثابت الاول والاخر باعتبار الامة والطائفة وهى قراءة زيد وابن محيىن والجدرى وهى شاذة وما قيل من ان المراد الدار الآخرة لا يصح والجملة صفة عيدا (قوله وارزقنا المائدة الخ) لوعم لكان أولى وعلى هذا فالمراد بالمائدة ما عليها لانها كما تطلق على الخوان تطلق على ما عليه (قوله أى تعذبا) يعنى أنه اسم مصدر يعنى التعذيب كالتعذيب معنى التمسيع أو اسم جعل يعنى المصدر كالنبتات يعنى الانبات فيكون مفعولا مطلقا (قوله ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة) فسر السعة فى الدر المنثور يجعل اسم الحدث مفعولا به مبالغة فينتصب به على التشبيه بالمفعول وفى التوسع يتعدى الفعل الى مفعول آخر بنفسه من غير تقدير حرف والمنصوب على التشبيه بالمفعول ثلاثة المصدر والظرف ومفعول الصفة المشبهة وليس هو الحذف والايصال ولذا قال أبو البقاء فيه وجهان النص على السعة أو الحذف والايصال والاول اقدس لان حذف الجار لا يطردي غير أن عند عدم اللبس وقيل المراد بالسعة الحذف والايصال أى أعذب بعذاب والعذاب ما يعذب به ويرجمأويده ما بعده (قوله الضمير للمصدر الخ) قيل عذابا مفعول مطلق اذ لو جعل اسما لما يعذب به لاقبل بعذاب لان التعذيب لا يتعدى الى مفعولين والحذف والايصال خلاف الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلى هذا يكون ضمير لا أعذبه فى موقع المفعول المطلق كافى ظننته زيدا قائما ويقوم مقام العائد الى الموصوف فان قوله لا أعذبه صفة عذابا ويجوز أن يجعل من قبيل ضربته ضرب زيد أى عذابا لا أعذب تعذبا مثله فيكون مع كونه فى موقع المفعول المطلق عائدا الى الموصوف (أقول) هذا مأخوذ من كلام أبي البقاء وحاصله أن الصفة لا بد لها من عائده وهذا الضمير اذا كان مفعولا مطلقا يكون عائدا الى المصدر المقهوم من الفعل كافى ظننته زيدا قائما اذا لا مرجع له غيره وحينئذ تتخلو الصفة من العائد فأجاب عنه بجوابين الاول أنه مصدر واقع بعد النفي فيم وتشمى العذاب المتقدم ويحصل الربط بالعموم وأورد عليه أن الربط بالعموم اغا ذكره المحررون فى الجملة الواقعة خبرا نحو زيد بن الجمل فلا يباس عليه الصفة فان قدر مثل يكون الضمير راجعا الى العذاب المتقدم والربط به وقيل الضمير راجع الى من يتقدر مضافين أى لا أعذب مثل عذابه ولا بد من هذا التقدير ليصح المعنى (قوله من عالمى زمانهم أو العالمين مطلقا الخ) السفر بالضم الطعام بوضع للمسافر ثم شاع فيما يوضع فيه والمثلة بالضم المراد بهما العقوبة وأصلها عقوبة فيها قطع الانف والاطراف للتشكيل وهى المنى عنها وقال الطيبى المثلة العقوبة الغربية كالسبخ (قوله بلافوس) جمع فوس وهو ما على جلد السمك من القشور وهو على طريق التشبيه وابس معنى اللامع الفضى كما قيل والسكرات بضم الكاف وتشديد الراء ورأى تحت كراثة البصل تنفر منها الملائكة وأهل الزهد والجنب معروف وهم بضم الجيم والباء وتشديد النون فى اللغة الفصحى وفيه لغة أخرى تسكين الباء وتخفيف النون كقصة البطل ولذا قال الشاعر

وقالوا تدرع للشجاعة والوفى • فقلت دعونى آكل الخبز بالجنب

وانما جعلت هذه معهما لانها مشبهة والعسل دافع لضرر السم والقد يد النعم اليابس وقوله احببى بفتح الباء الاولى وسكون الثانية أمر أى كونى حبة ذات روح وقوله اضطربت أى تحركت بحول الروح فيها وغما أى يوما بعد يوم ليكون أشهى وأحب وفاء النى أى فى الزوال وفاء ماضى أى وجد ظله وقوله استغفوا أى طالبوا العفو وفى نسخة استغفروا وقوله فلم تنزل الصحيح رواية خلافه وهذا مروى عن الحسن (قوله ومن بعض الصوفية الخ) ان قال ان المقصود من الآية هذا فلا وجه له وان

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعل الحلال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا الوقوف عليها فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام ان أراد حلم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتأكدوا من الاطلاع عليها فلم يقلعوا عن السؤال والحوافيه فسأل لاجل اقتراحهم فبين الله سبحانه وتعالى أن انزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف فأتى السالك اذا انكشف له ما هو اعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يدركه فيضل به ضلالا بعيدا

أراد أنه من الباطن القرآنية فتم وتنزيل النظم عليه ظاهر (قوله) تو بيج الكفرة وتبكيهم الخ) يعني  
 أن الاستفهام ليس حقيقة بل لئلا يتو بيج عيسى صلى الله عليه وسلم بل لتوبيخ المتخذين ولما كان هذا  
 القول وقع من رؤسائهم في الضلال كان مقتررا كالاتحاد وانما استفهام عنه ضرورة عن صدر فلذا اقدم  
 المسئلة عليه لأن استفهام عنه بلى الهمة الالهية على المشهور عند أهل النحو والمعاني ولما  
 للناس للتبليغ واتخذ بمعنى صيرته تدعى لاثين وقد يتعدى لو احدثا لهذين حال ومن دون امام متعلق به  
 أو بمحذوف صفة الهين وقيل التقديم لتقوية التوبيخ وقوله وأي دون مريم تو بيج على تو بيج أي مع أنك  
 بشر تلد وتولد قبل هذا وقيل الاستفهام لاستنطاقه ليفتحوا وهذا ليس غير التوبيخ كما توهم (قوله)  
 ومعنى دون اما المقابلة الخ) لما كان معنى اتخذت فلا فائدة بقا من دوني أنه استبدله به لأنه جعله صديقا  
 معه وهم لم يقولوا بذلك بل ثلثوا أو ألبأ بأن من أشرك مع الله غيره فقد نفاه معنى لانه وحده لا شريك له  
 منزوع عن ذلك فإقراره بالله كإقراره فيكون من دون الله مجازا عن مع الله أو المراد بين دون التوسط بينهم  
 وبين الله كما تقول اتخذ شفعاء من دون السلطان أي بينك وبينه فيكون الدون إشارة لقصور مرتبتهم  
 عن مرتبة لانهم قالوا هو كالشمس وهذا كشعاها وهذا في الآخرة ولذا ضعف ما قيل أن أول من صلى  
 المغرب عيسى صلى الله عليه وسلم شكر الله حين خاطبه بقوله أنت قلت الخ وكان ذلك بعد الغروب فالأولى  
 لنفي الألوهية عن نفسه والثنائية لغيره ما عن أمه والثالثة لاثباته بالله (قوله) أي أنزهك تنزههم  
 أن يكون لك شريك الخ) إشارة إلى أن اتخاذهما إلهين تشريك لهما ما معك في الألوهية لا أفرادهما بذلك  
 إذ لا شبهة في الوهيد وأنت منزوع عن الشراكة فضلا عن أن يتخذ إلهان دونك على ما يشعر به ظاهر العبارة  
 قيل ويجوز أن يكون إشارة إلى أن من دون الله في موقع الصفقة والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع  
 ثلاثة وهذا أثبات للشريك فتره عنه ومنه يعلم توجيه آخر لقوله من دون الله غير التوجيهين السابقين  
 اللذين ذكرهما الراغب وتبعه المصنف رحمه الله وقوله أنزهك تنزهها إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية  
 كما مر تفصيله في سورة البقرة وقوله من أن يكون لك شريك بيان لمتعلق المنزه عنه وقدره ابن عطية من أن  
 يقال هذا ويطلق به قيل وهو أنسب بقوله ما يكون لي أن أقول الخ (قوله) ما ينبغي لي أن أقول قولا  
 لا يحق لي أن أقوله إشارة إلى أن ما يكون بمعنى ما ينبغي ولا يليق وهو أبلغ من لم أقله وقوله لا يحق لي إشارة  
 إلى أن لي متعلقة بحق مقدمة عليه وبحق خبر ليس وليس بمعنى لاحتمال لي أن يكون للتمييز في معنى  
 بمحذوف كافى سبقا وقد أعربه العربون كذلك فلا حاجة إلى تكلف وجه آخر ولا يرد عليه ما قيل أنه  
 يقتضى تعلق لي بحق وتقديم صلة الجر ووعلى الجار مجتمعا فلا بد من تقدير متعلق بفسره الظاهر وأما  
 القول بأن الباء زائدة فلا يفيد إذ لا فرق في المنع بين الزائد وغيره إلا أن يذهب إلى القول بالجواز كما  
 ذهب إليه بعض النحاة (قوله) أن كنت قلته المعنى على المضى هنا وانقلب الماضي مستقبلا فلذا أقبل  
 معناه أن صح قوله ودعوى ذلك فقد تبين علمك به وأجاب عنه ابن يعيش بجوابين الأول عن المبرد أن كان  
 قوية الدلالة على المضى فلا تقدران على تحويلها إلى الاستقبال الثاني عن ابن السراج أن التقدير أن  
 أقل كنت قلته قال وكذا ما كان من أمثاله وفي تذكرة ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان  
 (قوله) تعلم ما أخفيه في نفسه كما تعلم الخ) قال الزجاج النفس في كلامهم لمعنيين بمعنى الروح وبمعنى  
 الذات وحقيقة الشيء وليس مراده الحصر فيهما لأنهما معاني أخر وإذا كانت بمعنى الذات فقد ورد  
 إطلاقها على الله من غير مشاكلة كقوله كتب على نفسه الرحمة وغيره وأما بالمعنى الأول فلا تطلق عليه  
 تعالى الامشاكلة وهذان كان المراد الذات على كل حال فيهما ما قلصت المشاكلة في إطلاقها بل في لفظ في  
 حيث جعلت علم عيسى صلى الله عليه وسلم في ذاته بمعنى في ذهنه وعقله كقولك كان كذا في نفسي وعلم الله  
 لا يرسم في عقل ودهن ولا يتوقف على آلة ولذا قال الطيبي رحمه الله لا بد من المشاكلة وإن أريد الحقيقة  
 والذات من حيث ادخا في الظرفية لأن المراد به من جانب العبد ما في الضمير والقلب وقال الراغب

(وإذا قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت  
 للناس اتخذوني وأنتى الهين من دون الله)  
 يريد به تو بيج الكفرة وتبكيهم ومن دون الله  
 صفة لالهين أو صلة اتخذوني ومعنى دون  
 اما المقابلة فيكون فيه تنبيه على أن عبادة  
 الله سبحانه وتعالى مع عبادة غيره كإله  
 عبادة فمن عبده مع عبادة ما كان  
 عبادة فأنهم لم يعبدوا الله مستقلا باستحقاق العبادة  
 بعقده وأن عبادتهم ما وصل إلى عبادة  
 وانما زعموا أن عبادتهم ما وصل إلى عبادة  
 الله سبحانه وتعالى وكأنه قيل اتخذوني  
 وأنتى الهين متوصلين بنا إلى الله سبحانه  
 وتعالى (فإن سبحانه) أي أنزهك تنزهها  
 من أن يكون لك شريك (ما يكون لي أن  
 أقول ما ليس لي بحق) ما ينبغي لي أن أقول  
 قولا لا يحق لي أن أقوله (أن كنت قلته فقد  
 علم ما أخفيه في نفسي ولا أعلم ما في نفسي)

يجوز أن يكون القصد إلى نفي النفس عنه فكانه قال تعلم ما في نفسي ولا نفس لك فأعلم ما فيها كقوله  
ولا ترى الضرب بهم بأنفسهم ولذا قال في الكشف في نفسي في قلبي والمعنى تعلم معلومي ولا أعلم  
معلومي ولكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة وهو من فصيح الكلام وفي الدر المنصور أنه نفس سيرا بن  
عباس رضي الله عنهما فحاقل في شرحه المعنى لأعلم ما في ذاتك فعبير عن الذات بالنفس لقوله تعلم ما في  
نفسى وأنت خير بأن لأعلم ما في ذاتك وحقيقة أنك ليس بكلام مرضى بل المراد أنه عبير عن لأعلم  
معلومي بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي لا يخفى ما فيه من الخلط بعد  
ما عرفت ما حقهناه وإذا علمت أن للنفس معنيين يطلق أحدهما على الله من غير مشاكلة وهو الحقيقة  
والذات والثاني متوقف على ما علمت ما في كتب الأصول من الخلط كما في العضد وشرحه (قوله  
كما تعلم ما علمه) يعني علمه ما على حدسوا عنده أو المراد أنه يعلم بالطريق الأولى وقوله في نفسك  
للمشاكلة جار على ما حقهناه لأنه لم يقل إطلاق النفس مشاكلة لكن قوله وقيل المراد بالنفس الذات  
صحيح لأنه يقتضي أنه عليه لا يحتاج إلى المشاكلة وهو كذلك لما عرفت أن علمه ليس بانتقاس في ذاته  
لما قبل أن ما في ذاتك لا يخرج عن المشاكلة إذا تطلق النفس بمعنى الذات عليه تعالى الامشاكلة كما  
في شرح المقاصد الشريفة فانه ليس كذلك وإدعاء أن ما وقع في الآيات مشاكلة تقديرية من سقط المتاع  
(قوله تقرير الجملتين باعتبار منطوقه ومفهومه) لافادته الحصر بتفسير الفصل أن قلنا لا يشترط فيه  
تعريف الطرفين أو فعل التفضيل أو تعريف الطرفين المقيد لاثبات علم الغيب له تعالى ونفيه عن  
سواه فالاثبات تقرير يرتفع ما في نفسي لأن ما انطوت عليه النفوس من جملة الغيوب والتي تقرير بلا أعلم  
ما في نفسك لأنه غيب وغيرك لا يعلم الغيب وهذا معنى قوله باعتبار منطوقه ومفهومه وما قيل عليه من  
أن المقيد للحصر ضمير الفصل فيكون نفي العلم عن الغير أيضا منطوقا لأن يريد نفي العلم عن نفسه وهو  
مفهوم يمكن لا يلاجه قوله نصريح بنى المستفهم عنه ليس بوارد لأن الصحيح أن مدلول الكلام  
الحصرى الإثبات على الانفراد ويلزمه النفي وفرق بين الحصر بما والا وانما وبين غيرهما ولذا لا يصح  
العطف بلا النساقية بعدهما دون غيرهما فهو مطلق فتأمل (قوله نصريح بنى المستفهم  
عنه الخ) وهو قوله للناس لأن المعنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به لا هذا وما يدل عليه قوله سبحانه الخ  
(قوله عطف بيان للضمير في به أو بدل الخ) قدم عطف البيان لسلامته عن الاشكال وجوز كونه بدل  
كل من كل رداعلى الزمخشري لأن المبدل منه في حكم التسخير والطرح فيلزم خلوه الصلة من العائد  
بطرحه وبين وجهه بأنه ليس كذلك مطلقا وقوله مطلقا يحتمل في كل حكم لأنه قد يعتبر طرحه في بعض  
الاحكام كما إذا وقع مبتدأ فان الخبر للبدل في يجوز يذبحه حسنة ولا يقال حسن فلولا اعتبار طرحه  
لزم أن يجبر عنه ويحتمل أنه ليس كل بدل كذلك بل هو مخصوص ببدل الغلط فانه يعتبر طرحه كما في شرح  
المفصل ثم انه اعترض على الزمخشري بتناقض كلامه فانه صرح في المفصل بأنه ليس في حكم الطرح  
وأعرب الأوليان بدلا من ضمير يقومان قبيل هذا مع أن الضمير عائد من الصفة إلى الموصوف والجواب  
عنه وان شئنا عليه سراح الكشف أن هذا مذهب لبعض النحاة ونقله الاسفنديارى في شرح المفصل  
عن ابن السراج وقال في الدر المنصور ان الداهيين اليه نصوا على أنه لا يجوز جاء الذي مرت به أبي عبد  
الله يجوز أبي عبد الله بدلا من الهاء وعلوه بأنه يلزم بقاء الموصوف بلا عائد وأما كون المبدل منه وهو  
الاسم الظاهر يصلح للربط فانه عين المبتدأ فيه خلاف لهم وهذا دأب الزمخشري كما يعلم من تتبع كتابه  
وصرح به في الكشف في مواضع أنه يمشى على مذهب في آية ثم يذكر مذهب آخر يخالفه في أخرى استيفاء  
للمذهب ومن لا يعرف مغزى كلامه ينظنه تناقضاً منه ولا يرد عليه ما قيل أن في المعنى أن عطف  
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكأن الضمير لا ينعى لا يعطف عليه عطف بيان فان كثيراً  
من النحاة يجوزوه وليس متفقاً عليه وقد أشار سراح الغنى إلى رده وجعله خبر مضمراً وهو أن اعبدا

كما تعلم ما علمه ولا أعلم ما تخفيه من  
معلوماً أنك وقوله في نفسك للمشاكلة وقيل  
المراد بالنفس الذات (أنك أنت علام  
الغيوب) تقرير للجملتين باعتبار منطوقه  
ومفهومه (ما قلت لهم الا ما أمرتني به)  
نصريح بنى المستفهم عنه بعد تقديم ما يدل  
عليه (أن اعبدا والله ربى وربكم) عطف  
بيان للضمير في به أو بدل منه وليس من شرط  
البدل جواز طرح المبدل مطلقا يلزم منه  
بقاء الموصول بلا راجع أو خبر مضمير  
أو مفهوله منسل هو أو أعني



الح: أو منصوباً بأعنى مقتدر اظاهر غنى عن البيان (قوله ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول الخ) أي لا يجوز ابداله من ما الموصولة التي هي بدل من مفعول القول لأن مفعوله اما جلة تحكية أو ما يؤدى مؤداها كتلت قصيدة أو ما أريد به لفظه حكاية وليس هذا واحدا منها وقيل عليه العبادة وأن لم تقل فالامر بها يقال لأن الموصولة مع فعل الامر لا تقتدرا بالعبادة ولكن بالامر بها فكانه قيل ما قلت لهم الا الامر بعبادة الله والامر مقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة ليس يبعد على طريقة ثم يعودون لما قالوا أي لا لوطه الذي قالوا قوله لا يعلق به ومنه كثير في القرآن وفي الفرائد معناه ما قلت لهم الامانة أي الزموا عبادته وهو المراد بما أمرتني والجملة بدل من ما لانها في حكم المفرد وكله تعسف (قوله ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر الخ) اشارة الى أن ما مر على تقدير المصدرية ورده بوجهين أحدهما أن الامر المستند الى الله لا يصح تفسيره بعبادوا الله ربي وربكم بل بعبادوني أو اعبدوا الله ونحوه ورد بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى وأن يكون ربي وربكم من كلام عيسى صلى الله وسلم كما مر في قوله انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فليس من الحكاية بل ادماج أو على اضعافا عني ونحوه وهذا لا ينافي التفسير كما قيل وان كان خروجا عن مقتضى الظاهر وفي أمالي ابن الحاجب اذا حكى حاله كلاما فله أن يصف الخ بمرعته بما ليس في كلام المحكي عنه وقال الدماميني رحمه الله ولا يمتنع أن يكون الله قال لعيسى قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاية كما أمره به ولا اشكال والوجه الثاني أن القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل ونحوها وهو ظاهر لأنه ان أريد به أنه لا يقتصر على التفسير المقول المحكى فسلم لأن مقول القول في محل نصب على المفعولية والجملة المفسرة لا محل لها كما ذكره أبو حيان هنا لكن المقول هنا محذوف وهو المحكى وهذا تفسيره أي ما قلت لهم مقولا وفي الانتصاف أجاز بعضهم وقوع أن المفسرة بعد انطاز القول ولم يقتصر به على ما هو في معناه (قوله الا أن يؤول القول بالامراخ) نقل عن الزمخشري في حواشيه كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر بجر ياء على طريق الادب الحسن لا لا يجعل نفسه وربه معا أمرين ودل على الاصل بالتمام أن المفسرة قبل ولا يتناء جعل القول في معنى الامر على هذه القرينة والسكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة له (قلت) هذا القول الانتصاف ان هذا التأويل لتقع أن المفسرة بعد فعل في معنى القول وليس قولاً صريحاً وجعل القول على الامر بما يصح المذهب الاخر في اجازة وقوعها بعد القول مطلقاً فانه لو ما بين القول والامر من التناسب المعنوي لما جاز اطلاق أحدهما وارادة الاخر والجب أن الامر قسم من القول وما بينهما الا عموم وخصوص وليس في هذا التأويل الذي سلكه الاكففة لا طائل وراءها ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما وقعت ما بعد فعل ليس بقول ثم عبرت عن ذلك الفعل بالقول لأن ذلك كالعود الى ما وقع القرار منه وهم بعداً من ذلك انتهى وقال ابن هشام فان قيل لعل الامتناع من اجازته لأنه أمر لا يعمد بنفسه الى المأمور به الا قليلا يعنى كقوله

أمرتك الخبر فافعل ما أمرت به فكذا ما أوتى به قلنا هذا لازم له على توجيه التفسيرية وهو ليس بشئ لأنه لا يلزم من تأويل شئ بشئ أن يعمد بتعديته كما صرحوا به لأن التعدية تنظر الى اللفظ ثم انه قيل في جعل أن مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل أمرته بما أن قم نظراً ما في طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر وأما في الاستعمال فلانه لم يوجد وفي ادعاء القياس نظراً لأن الأول لا يسميه لا يفتى عن الثاني والثاني لا يفتى عن الأول وللتفسير بعد الابهام شأن ظاهر (قوله رقيباً عليهم أمتهم أن يقولوا ذلك الخ) اشارة الى أن الشهيد والرقب هنا بمعنى ولكن تفتن في العبارة ليميز بين الشهيد والرقبين لأن كونه صلى الله عليه وسلم رقيباً ليس كل رقيب الذي يمنع ويلزم بل كاشاهد على المشهود عليه ومنعه بجزء القول وأنه تعالى هو الذي يمنع الزام بالدلالة والبيانات

ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر مستند الى الله سبحانه وتعالى وهو لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم والقول لا يفسر بل الجملة تحكى بعده الآن يقول القول بالامر فكان مثل ما أمرتهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله (وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم) أي رقيباً مشاهداً لحوالهم من كفر وإيمان

فان قلت قوله فلما توفيتني الخ بعد قوله وكنت عليهم شهيدا الخ من قبيل ما مر في قوله قالوا لا علم لنا اي  
لا علم لنا بما كان منهم بعدنا اذ الحكم للشافعية وقد ردنا بأنه كيف يخفى عليه امرهم وقد رآهم سود  
الوجوه كما مر قلت ليس هذا منه لانه صلى الله عليه وسلم في صدد الاتصال والتبصر عما ينسب اليه  
وابتائه لهم فآين هذا من ذلك فان قيل انه تعالى قبل توفيه هو المانع بالارشاد بارسال الرسل  
والبينات كما أنه كذلك بعد توفيه فلا تقابل بين قوله كنت أنت الرقيب وقوله كنت عليهم شهيدا على هذا  
التفسير فينبغي تفسيره بأن ما دمت فيهم كنت شاهدا لحوالهم فيمكن لي بيان ما بعد التوفى لا أعلم  
حالهم ولا يمكنني بيانها قلت منعه من غير واسطة بل بالقول والزجر ومنع الله ليس كذلك فالقول واضح  
وتخصيصه بعد توفيه بالفعل بالرسول والافواه والهادى قبله وبعده وهو ظاهر مما مر وقوله بالرفع  
الى السماء اشارة الى ما سبق من أنه لم يصب ولم يمت فلذا افسر التوفى برفعه وأخذه من الارض كما يقال  
توفيت المال اذا قبضته (قوله ولا اعتراض على المالك الخ) وأما العباد فمقدرة بعرض عليهم اذ فعلوا  
بما اليكهم مالا يجوز الشروع لانهم لأملاك لهم على الاطلاق وقوله وفيه تنبيه لم يجعله معنى النظم لانه  
ليس من منطوقه بل فيه اشارة اليه (قوله فلا تجز ولا استقباح الخ) وقع لبعض الطاعنين في القرآن  
من الملاحدة أن المناسبات ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل العزيز الحكيم العزيز الغفور  
لانه مقتضى قوله وان تغفر لهم كما قاله ابن الانباري رحمه الله تعالى وأجاب عنه لسوء فهمه ظن تعلقه  
بالشرط الثاني فقط ليكون جوابه وليس كما فهم بفكره الفاسد بل هو متعلق بهما ومن له الفعل وانترك  
عزيز حكيم فهذا أنسب وأدق وأبقى بالمقام وما في كلام المصنف رحمه الله تعالى يمكن ارجاعه الى هذا  
أو هو متعلق بالثاني وأنه احتراز لان ترك عقاب الجاني قد يكون للجزئ في القدرة أو لاهمال ينافي  
الحكمة فيبين أن ثوابه وعقابه مع القدرة التامة والحكمة البالغة وليس كما قيل

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة • ومن اساءة أهل السوء احسانا

وقوله لا تجز ولا استقباح فان كونه عزيزا غالبا ينافي الجزو كونه حكيما ينافي استقباح فعله ولذا قيل  
ليس قوله ان تغفر لهم تمر بضا بواله العفو عنهم وانما هو لظاهر قدرته على ما يريد وعلى مقتضى حكمه  
وحكمته ولذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبيهه على أنه لا امتناع لاحد عن عزه فلا اعتراض في حكمه  
وحكمته ولم يقل الغفور الرحيم وانما اقتضاهما الظاهر كما قال

أذنت ذنبا عظيما • وأنت للعفو وأهل

فان غفرت ففضل • وان جزيت فعدل

(قوله فان المغفرة مستحسنة لكل مجرم الخ) في الكشف ما قال انك تغفر لهم ولكنه بنى الكلام على ان  
غفرت فقال ان عذبتهم عدلت لانهم أحقا بالعذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجه  
حكمة لان المغفرة حسنة لكل مجرم في الما قول بل متى كان المجرم أعظم جرما كان العفو عنه أحسن  
بمعنى أن المغفرة وان كانت قطعية الاتناء بحسب الوجود لكن الما كانت بحسب العقل فتحتل الوقوع  
واللا وقوع استعمال فيها كلمة ان فقط ما يتوهم ان تعذيبهم مع أنه قطعي الوجود كيف استعمل فيه ان  
وانما كان العفو أحسن لانه أدخل في السكرم وهذا لا ينافي كون العفوبة أحسن في حكم الشرع من  
جهات أخرى وعدم وقوع العفو بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان غفران الشريك جائز عقلا  
عندنا وعند جمهور البصريين من المعتزلة لان العقاب حق الله على المذنب وليس في استقاطه  
مضرة فإذ كره في الانتصاف من أن هذا لا يوافق كلام أهل السنة ولا المعتزلة ليس على ما ينبغي وأما  
استعماله في الممنوع لذاته لنكتة أخرى فلا ينافي هذا وبهذا التقرير علت ما عني المصنف رحمه الله  
تعالى وأنه ليس محالفا للكشاف كما فهم (قوله على أنه طرف لقول وخبر هذا محذوف الخ)  
قراءة الجوه وبالرفع ظاهرة على الابتداء والخبرية وقراءة النص خرجت على وجوه منها أنه طرف

(فلما توفيتني) بالرفع الى السماء لقوله اني  
متوفيك ورافعتك والتوفى أخذ الشيء  
وافيا والموت نوع منه قال الله تعالى الله  
يتوفى الانفس حين موتهم وانما لم يمت في  
ماتها (كنت أنت الرقيب عليهم) المراقب  
لاحوالهم فتتبع من أردت عصيته من القول  
به بالارشاد الى الدلائل والتنبيه عليها بارسال  
الرسل وانزال الايات (وأنت على كل شيء  
شديد) مطلع عليه من اقباله (ان تعذبهم  
فانهم عبادك) أي ان تعذبهم فانك تعذب  
عبادك ولا اعتراض على المالك المطلق فيما  
يفعل بملكه وفيه تنبيه على أنهم استحقوا  
ذلك لانهم عبادك وقد عبدوا غيرك (فلا تجز  
تغفر لهم فانك أنت العزيز القوي على  
ولا استقباح فانك القادر القوي على  
الثواب والعقاب الذي لا يثيب ولا يعاقب  
الا عن حكمه وصواب فان المغفرة مستحسنة  
لكل مجرم فان عذبت فعدل وان غفرت  
ففضل وعدم غفران الشريك مقتضى الوعيد  
فلا امتناع فيه لانه لا يمنع التردد والخلق  
بان (قال الله هذا يوم يرفع الصادقين  
صدفهم) وقد أضاف يوم بالنصب على أنه  
طرف لقول وخبر هذا محذوف أو ظرف  
مستتر وقع خبرا والمعنى هذا الذي ترو  
من كلام عيسى واقع يوم يرفع وقيل انه خبر  
ولكن بنى على التنج لضافته الى الفعل

افعال وهـ ذامبتدأ خبره محذوف أى كلام عيسى صلى الله عليه وسلم فى يوم ينفع الصادقين أهذا جزاء  
الصادقين وفخوه أهـ ذاق تصديق العيسى صلى الله عليه وسلم وتكذيب الامة والظرف خبره أى  
هـ ذا الذى قاله عيسى صلى الله عليه وسلم واقع ينفع الخ أهـ ذامفعول به اقول لانه بمعنى الكلام  
والقصص أو مفعول مطلق لانه بمعنى القول (قوله وايسر بصحيح لان المضاف اليه معرب) قال  
الكوفيون الظرف مبنى على الفتح اذا ضيف الى جملة فعلية وان كانت معربة واستدلوا بهذه  
القراءة وغيرها وأما البصريون فلا يجيزون البناء الا اذا صدرت الجملة المضاف اليها بفعل ماض  
كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وخرجوا هذه القراءة على ما ذكره ونحوه فادعاء عدم  
صحته على مذهبهم وألحق بالمأخوذ الفعل المنفى بلا كما ذكره التحرير وتفصيله فى النحو (قوله والمراد  
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف) والعمل لا ينفع فى الدار الآخرة مطلقا  
وهو اشارة الى ما قالوه من أن الكفار لا يكذبون فى الآخرة ولذا قالوا لو كانت كذب يوم الدين وأورد  
عليه أنه ليس بطابق لما ورد فيه لانه شهادة بصدق عيسى صلى الله عليه وسلم فيما قاله جوابا عن قوله  
أ أنت قلت للناس الخ فالأخبار بأن صدق الصادقين فى الدنيا ينفعهم فى الآخرة لا يلائم ذلك وأجيب  
بأن المراد الصدق المستمر بالصادقين فى دنياهم الى آخرتهم كما هنا فالنفع والمجازاة تكون باعتبار  
تحققه فى الدنيا والمطابقة لما نحن فيه باعتبار تفرده ووقع بعض جزئياته فى الآخرة والمستمر هو الامر  
الكلى الذى هو الاتصاف بالصدق ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق الاخرى مدخل فى الجزاء  
ليعود المحذور ولا يحتاج الى جعل الصدق الاخرى شرطاً فى نفع الصدق الدينى والمجازاة عليه  
وقوله بيان للنفع يعنى قوله لهم جنات الى هنا تنفسه بالنفع ولذا لم يطف عليه (قوله تنبيهه على كذب  
الخ) وجه التنبيه من تقديم الظرف لانه المالك لا غيره فلا شريك له قبل ويهمل منه تنزهه تعالى عن  
المكان (قوله وانما لم يقل ومن فيمن الخ) لان المعروف تغليب العقلاء لشرفهم على غيرهم والوجه  
الاول مبنى على اختصاصها بذوى العقول فاطلاقها على ما يشملهم ويجانسهم لشكنت وهى اشارة الى  
قصور الجميع عن الربوبية لتجانسهم والله لا يجانس ولا يشاكله شئ وأنهم بمنزلة الجادات فى جنب  
عظمته وكبريائه والثانى اشارة الى أن ما عامة للعقلاء وغيرهم فاستعملت للعموم من غير  
تغليب لانها لا تختص بغير ذوى العقول بل تناول الاجناس كلها عقلاء وغيرهم  
فكانت أولى بالعموم لمناسبتها لمقام اظهار العظمة والكبرياء فخافى ما يكونه  
وتحت قدرته لا يصلح شئ منهما الا لوهبة سواء فيه عيسى صلى الله عليه  
وسلم وأهـ وغيرهما والحديث الذى ذكره موضوع كما ذكره  
ابن الجوزى من حديث أبى رضى الله عنه المشهور  
تم سورة المائدة اللهم لا تخز منا ببركتك من  
موائدك ولا تقطع عنا عوائدك  
وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد  
وعلى آله وصحبه الكرام  
فى كل مبدأ  
وختم  
آمين

تم الجزء الثالث وبأية الجزء الرابع أوله سورة الانعام

وليس بصحيح لان المضاف اليه معرب والمراد  
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع  
ما كان حال التكليف (لهم جنات تجري  
من تحتها الانهار خالدون فيها أبدا رضى  
الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم)  
بيان للنفع (لهم جنات تجري من تحتها  
وما فيهن وهو على كل شئ قدير) تنبيه على  
كذب النصارى وفساد دعواهم فى المسيح  
وأهـ وانما لم يقل ومن فيمن تغليباً للعقلاء  
وقال وما فيهن آية اعالمهم غير أولى العقل فى  
غاية القصود عن معنى الربوبية والتزول عن  
رتبة المعبودية واهانة لهم وتنبيه على  
المجانسة المتأففة للالوهية ولان ما يطلق  
منه لالا جناس كلها فهو أولى بارة  
العموم عن النبى صلى الله عليه وسلم من قرأ  
سورة المائدة أعطى من الاجر عشر حسنات  
ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات  
بهذا كل يوم ودى ونصرانى تنفس فى الدنيا

مقدمة	٢
(سورة آل عمران)	٢٤
الذين تكلموا فى المهد	٥٩
مطلب الكتابة على الكتابة	٩٥
(سورة النساء)	١١٨
مطلب شريف فى اقتران المضارع بواو الحال	١٤٠
الفرق بين الحال مفردة وبجمله	١٤٨
أحكام فاعل تم	١٥٢
مبحث اذن	١٨٥
مطلب خبر وشروط	١٨٧
مطلب اطلاق العارف على الله	٢٠٩
(سورة المائدة)	٢٣٢
مطلب فى معانى الحق	٢٦٨
الكلام على كمال	٢٧٦
ترجمة عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه	٢٨٧
مبحث شريف فى لفظ أشبه	